

مَثَّ رُجُ الْقِكْرُ وَنِيْ ا

اللبَنَابُ في شَرَحُ الإكتابُ



> ڪاليند الشَيخَعَبدالغَيَالغنيَعِيَّالمَيْدَانِيُ

ومنت شبينت إولىالألباب بتجزيج الحادث اللهاب

> خنرَجُ الْحَادِينَاهُ وَعِلْقَ عَلَيْهُ عَبِّبُ رَارِزَاقِ الْمِلْسُدِي

> > الجرّرُ الأوَّل

<u>قىن مى كنى خىلاتى ئىلاتى ئ</u>



البقدمية

اللحمد فيه الحصد، وتستعينه واستغفره ولعوذ بالله من شرور أنسسنا وسيدت أعمالنا، من يهدم الله فلا مضل له ومن يصلن فلا هادي لهم وأشهد أن لا إنه إلا أنه وحده لا شريف له. وأشهد أن محمداً عدد ورسوله أرسنه بالهدى ودين المن ليظهره على انذين كله ولو كرم الكافرون، ولو كرم المشركون.

أما بعد. وإن مختصر المدوري كتاب بيس، ين هو من أحسى استون وأهمها في فروع الحقية، لذ تصدى له كبار العلمة ما بين شارح له ومواضح ومثل لما حاد بيا منائل، ومن هذه الشروح شرح العلامة الشيخ عند لغي الفيمي و وهو شرح حليل نافع فنا جاء وسفاً مهلاً، عبارته موجزة، ليس بالطويل المحل ولا بالقصير المخل، أكثر من المهان عن العلماء الكنار في مذهب أبي حبقة، إلا أنه رحمه لغة لم بيئن حال الأحاديث الني استشهد بها وابضاً فإله كثيراً ما ينفل عن الكناء والأعلام دون نسة الكتاب بصاحبه وبان ترجمة الأعلام، فكناب بصاحبه وبان ترجمة الأعلام، أو نحر الإسلام أو الحدادي، فهذا بجعل طاك، العلم مشافاً لعفرفة هذا الكتاب الواحدة وعلى الكتاب لتي نقل منها المصلف وعلى الأكلام تلايل نقل منها المصلف وعلى الأكلام تلذين تقل منها المصلف وعلى الأكلام الذين تأخذ عنهم.

والأصل في تراجم الكتب أو طرحان أن يكون صمى الكتاب، إلا أبي رأيت العلامة العنيمي قد أكثر من النقول عن العشم، والكتب، فريما يذكر في الصحيفة الواحدة عشرات الكتب أو الأعلام مع نكراوها مراوأ، وهلى هذا تكون التراجم فد وقعت في الجزء الأول من الكتاب فيصب على العالب إن كان يفرأ في الجزء الثاني أو الثالث الوقوع على معرفة ذاك المسلم أو الكتاب، وأيصاً لو كانت في وصط الكتاب، لا يمكن ترتيها أنجليا، فوأيت من الشهروري أن تذكر في يدنية الكتاب أو نهابت مرتبة حسب الشهرة أبجنياً واقد وفي التوليق.

البنشج العليس

أولاً عملت على شعريج الأحادث والآثار، سواء صرّح بها المصنف أو أشار إليها فقط، وقد كنت على طريفة الإمام الملامة الحافظ النافد جمال اللين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحاشي الزرامي المتوفى سنة ٢٩٧، فقد كان مصفاً صادفاً ثبناً في نخريج أحاديث المهداية والحكم عليها وبيين عللها، وقد شهد له بذلك الموافق والمحالف، كذا اعتمدت في تخريجي هذا في الدرجة الأولى على كتاب لصب الوابة في نبين هرجة الحديث والمحكم عليه.

هذا بالإصافة إلى كتاب الله إنه لابن حجر وهو ملحص لنصب الراية.

تنبه: إذا لهم يجد الريامي حديثاً يقول: حريب أو غريب بهذا اللفظ، ومراد، في ذلك أنه لا وجود له بخلاف غيره من العلماء وبما يرمي بكلمة غريب أي ضعيف، وقذا يقول ابن حجر في ذلك: لم أجله.

النَّابِأَ لَخُرِيجِ الْآبَاتِ وَذَلِكَ بِفَكُرُ السَّورَةِ وَرَقْمُ الْآيَةِ.

اللثأء تراجم الرجال الأعلام باختصار حشية النطويل.

رابعاً _ قراجم الكنب باختصار أبصاً.

خامسة مشرع الكلمات الغربية وبعض الصارات الفقهية.

سادساً ـ إصلاح بعض الكلمات التي وقع فيها تحريف أو تصحيف.

أسابعاً وزيادة فصول وأبواب وذلك تسهيلاً لمقصد المصنف

كما وإنتي لا أنسى أن الفضل يعرد أولاً إلى المحقق الشيخ محي الدين هيد الحديد حيث أنه حققه وعلَق عليه، إلا أن عمله يحتاج على شمة وذلك في الحكم على الأحاديث وضرح الغربيب وتراجم الكتب والرجالي وغير ذلك، ومع ذلك فله البد الطولي وله السين في خدمة كتاب اللباب. ولقد قال الشيخ محي الذين عبد الحديد في مقدمته: أفدمه لأهل الملم بعد أن نظرت فيه نظرة كان من أثرها أن حرج عليه في منظر أثبق وأن حقفت له المُموص أدق تحقيق وفست أبغي على ذلك إلا دعوة صالحة من أخ صالح الهـ.

لمنه أرجو أن أكون أعماً صائحاً فاتول: أسأل الله العظيم وب العوش العظيم أن يغفو وأن يرحم الشيخ معي الذين عبد الحميد وأن ينفقده يرحمةٍ من عنده هو ووالدي وجميع المسلمين إنه خير معيع وخير مجيب وآخر دعوانا أن الحمد لله وب العالمين.

ترجية العلامة الغنييس

هو الشيخ الفاصل هبذ الغني من طالب بن حمادة المنهمي المعتنى الحتمي الشهير بالمهدائي، فقيه أصولي مشارك وقد بذمتن وأخذ عن العلامة الشيخ محمد أمين عابدين هماحب حاشية وه المحتار على الدر المحتار والتي الشهرات محاشية الن عابدين، وأخذ عن الغنيمي الشيخ طاهر الجزائري، ومن آثاره رحمه أنه شرح مختصر القدوري، سقاه اللياب في شرح الكتاب وهو في فروح الفقه الحنفي وقد شرح على العراح في الصرف، وله كتاب كشف الانباس فيما أورده البحاري على بعض الدس، وله أيضاً إسعاف المريد في إقامة فراعض الدين، وله شرح على العقيدة الطحاوية تلاماع الطحاوي وهو مطبوع شرحه وعلى عليه ثنة من العقيدة، ونذ رحمه أنه تعالى.

بنـــــــونفرازَهُن ٱلرَّجِـــــج

المشاهير الأعلام الوارد ذكرهم فم الأباب

انفقه به زنو، وداود الطائي، وأبو يوسف، وعمد، واسد من عمور، والحسن الثراؤي، ونوح الجامع، وعِمْق، وكان قد نفقه بحقاء بن أبي سليمان أأره. حقّت عنه وكنع. روعيد الوزاق، وأبو معهم شيخ البخاري، وكان رماءاً ووعاً هاللاً عاملاً كبير الشأن لا يقبل جوائز السلطان بل يُجر ويكتب.

شتل يزيد بن هارون. أيّم أهفه انتوري أو أبر حبية، فقال: أبو حنيهة أفقه، وسفيان أحفظ للحابث، ضربه بريد بن عمر عن القضاء، فأبنُ أنْ يكونْ فاضياً. ومناقب هذ الإمام قد أفردنها في جزء، كان موته في رحب سنة: ١٥٠ وصي الله عنه.

ا هـ تذكرة الخفاظ للذهبي ١٩٨٨٠.

آل أبو بوسف القاضي الإمام العلامة، في العراقين بعقوت بن إبراهيم الانصاري صاحب أبي حيفة سمع هذه بن هروة، وعطاء بن السائب، وهنه محمد بن الحسن، وأحد بن حين، وبجيسي بن معين، وخلق سواهم. قال المزني: أبو يوسف أنبع الغرم للحديث، وقال يجبس بن يجبل النميمي: سمعت أبا بوسف يقول عند وفاته: كل ما أفتيت به أقد رجعت عند إلا ما وافق الكتاب والسنة. فأل يجبل بن محيد، ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً، ولا أثبت من أبي بوسف، وهو صاحب حديث، وصاحب سنة نوق منذ: ١٨٦، وله أحبار في العلم قد أفردته، وأفردت صاحبه محمد بن الحسل في جزء الهد نذكرة الحفاظ.

- ٣- عمد بن الحين الشياني أبو عبد الله أصله من الشام، قدم أبوه إلى العراق قولد محمد بواسط، وطلب الحديث. سمع مالكاً، والأوزاعي، والثووي، أخد الفقه عن أبي حنيفة. كان أعلم الناس في كتاب الله ماهراً في العربية والنجو قال الشافعي: أحدث من عهد وقر بعير من علم، وما وأبت رجلاً سميناً أخف روحاً منه. له تصانيف كثيرة منها المبدوف، والجامع الصغير، والكبير، والنيادات، وهي المساف بظاهر الرواية والأصول عند ترفي منة ١٨٧.
- ٤ زفر بن هذيل البصري كان أبو حنيفة يُجلُه، ويقول: هو أنيس أصحابه قال الحسن بن زياد: كان زفر رداود الطائي متواخيين فترك داود الفقه وأقبل على العبادة وزفر جم بينهما ثوبي سنة ١٩٥٨.

شبيه) قائمت ذكر الانمة الاربعة لانهم أصل المذهب، والآن بذكر باني الأعلام مرت. أسماؤهم أمجدياً حسب الشهود)

- إلى جعفر الفقيه: خمد بن عبد الله الهندواني يقال له: أبو حنيفة الصغير لفقهه، نوفي سنة ٢٩٧.
- لبو حفص البخاري: أحدين حفص الكبير، من كبار مشايخ الحنفية، أخذ عر المحمد بن الحسن، وله اختيار وترجيع في المدهب، وهو والد أبي حقص الصغير.
- آبو زبد الدبوسي: عبيد الله بن عمر، أحد الفقهاء، أوّل من وضع عدّم الحلاف، له
 تصاليف منها الأسرار، وهو أجلّها، و الإمداد الأقصى: توقي سنة ٢٣٤.
- إبو سعيد الميردهي: أحمد بن الحسين القاصي النهت إليه سنيخة الحفية حتى قتل مع الحجّاج في نتنة القرامطة سنة ٣١٧.
 - أبو على الشفى: الحديق بن خضر الفاضي له الفوائد والفتاري، مات سنة 173.
- أبو الليث السعرقندي: الفقيه المشهور له كتاب النوازل، وتنبه الغاقلين وغيرهما، مات بن ٣٧٣.
- لا المعالى: عمد بن عمر العامري تقف على صدر الإسلام وفحر الإسلام البزدريين.
 نوني سنة 800.
- أبو تصر الأقطع: أحمد بن محمد أخذ الفقه على القدوري، وشرح عصر، قطعت بده في حرب الثنار، حاك سنة ٤٧٤.

- ١٠٠ ابن الساعان: أحمد بن على، أنه كتاب مجمع المحرين وعبرت تولي سنة ١٩٤٠.
- ١٤ .. ابن مساعة " عمد بن سماعة بن عبيد الله، من تصابيقه أدب القاصي، موفي منه ٢٣٣.
- ١٣ إبن شجاع: أبو عبدالله الناحي أحد انفقهاء صحب الحسن بن رباد ربقة عنيه، نه نصائيف منها تصحيح الأثار والنوادر، توفي سنة ٢٩٦.
- ١٣ ، فإين فجيم: وبن الدين بن إيراهيم الصري، من تصابقه الأشناه والبطائر في الذاءع. والبحر للرائل نواج كنز الدفائل، تولي منة ١٩٧١.
- أبل تجيع: عدر بن إبراهيا، هو أغو ابن معلم التقدم من بصاحه النهر الدائل شرح.
 كنز الدقائق، توفي سنة ١٠١٥.
- ۱۹ د أخي زاده: عبد الحنيم بن محمد الورمي، به تعليق على الأشاه والمعقاق لابس تجهم. توفي سنة ۱۰۱۲.
- ۲۱ الأسبيجابي. هو القاضي عند الإطلاق شبح الإسلام علي بن محمد، له شرح الانصر الطحاري، نوق سنة ۶۲۵.
- الأسبيجابي: محمد بن أحد أبر اللعالي، له كتاب زاد العقهاء شرح ميه كتاب الفاموري،
 وقد الحاوي، لوفي في أواحر القرن السادس.
- ١٨ مأسطابن همروم القاضي البجل صاحب أي حيمة. وتنف عليه، وهو أحد الدائرة المتقدمين في المقصيد ترفي سنة ١٨٨ أو ١٨٨.
- 19 الأوزجيدي: هو قيمس الأتمة محمد بن عبد القادر حذ ناصيخان، تممه على السراسيي. والأورجندي أيضاً محمود بن عبد تعزير أحد الأعلام.
- أفيزازي: محمد بن محمد الكردري صاحب العناري السمة بالوحيز، وتعرف بالبرازية داب سنة ۱۸۲۷.
- ٢١. يرهان الفين. محمود بن الصدر السعيد، من تصابقه الدخيرة والنجريد وغياما. توفى سنة ١١٦
- ٢٦ اللغالي: زين المشايع عمد بن إلي التدسم، له تصاليم، شها حم التنازيق، نواي بالله ١٨٥ وقبل ١٩٦٢.
- ٢٣ ما البقيعي: القاضي لهو مطبع الحكمون عبد الله، وربى العقه الأكبر عن أن حيفة، كان يصرأ بالرأي الوقي عند 195.
- * حمل الدين. أبو سعد الطهر بن الحسن البزدي، له كتاب اللباب في ممادين شرح فيه
 * معتصر الغداري. نوفي سنة ٩٩١.

- ٢٥ ـ الحارثي: شبخ الإسلام محمود بن عبيد الذه لم تصانيف سها العرن في الفقه، نوفي سنة ورد
- ٢٦ الحدادي: أبو بكرين على المعروف بالحدادي، شرح كتاب الغداري في ثلاث مجلدات سماء السراج الوهاج ثم الحصره، وسماء لجوهرة النيزة، تولي في حدود سنة ٨٠٠.
- ٣٧ ـ حسام العين الوازي: على بن أحمد شرح كتاب الفدوري وسماء خلاصة الهلائل ي مقبح المماثل. نوفي سنة ٥٩٨.
- ١٨٠ الحلوان: شمس الأثمة عبد العزيز المعروف بالحلواني نفتح اللام أو سكونها نسبة للحلوم، صنف المسوط، توفي سنة ٤٥١.
- ٣٩ ـ الهنجندي: جعزان الدين همو بن محمد الحيازي الهجندي: أحد أعلام الفروع والأصول: له تصافيف منها اللغني في الأصول!. وحاشية على الهداية أفها له تلميذه أحمد بن مسعود القونوي: نوفي الحجيدي منه ٧٩١.
- الحقصاف: أحمد بن عمره كأن حرضها حاصباً عارف بمذهب أي حنيفة، له كتاب الشروط والنفذات وأدب الفاضي وغيرها، والخصاف مفتح الحانه يُمَال لمن بخصف العال.
 حات سنة ٢٦١.
- ٣١ ـ الحير الحرملي: خير الدين بن أحمد بن فور الدين الرمني، صنف خماشية على الأشباء والنظائر، وحاشية على جامع الفصولين. توتي سنة ١٠٨١.
- ٣٧٪ الدامقان: هو محمد بن علي أبو عبد الله الدامغان الكبير، النهت إلىه رياسة العراقيين. له شرح غنصر الحاكم. توفي سنة ٤٨٧.
- ٣٣ ــ الرازيّ: هشام بن عبد الله الرازي، من فقهاء المحدثين الثقات، روى عن مالك، من تصديفه كتاب النو در، قال أبو حالم عنه: صدوق.
- إلى ركن الأنمة الصياغي: هو عند الكريم بن محمد أبو المكارم الصباعي، له شرح عصبر الغدوري وغيره.
- ٣٥ ـ النواهدي: هو الإسام نجم الدين عمار بن عمود النواهدي، له شرح نقيس لكت. الغدوري في ثلاثة فجلدات. نوفي سنة ١٩٥٨.
- ٣٦ ـ الزوزني" تاج الدين عمد بن محمود السديدي، له شرح منتخب الزيادات لقاضيحان. وملتقي البحار في منتفي الأخبار. توفي سنة 199.
- النويلمي: هو فخر الدين أبو عمد عثمان بن علي، من العقهاء، من تصابف نبين الحقائق شرح كثر الدفائل، وهو من أهم شروح الكنز، وهو غير صاحب عسب الوابة. توفي سنة ٧٤٣.
- ٣٨١ السرخسي: شمس الأثمة أبو بكر محمد من أحمد السرخسي، شرح الجامع الصغير والكبير

- اللشيائي، والسِيز الكبير، وله كتاب الميسوط والمحيط أتوفي منه ١٩٩٠، وقبل ٢٠٥٠.
- السروجي: أحمد من إبراهيم قاضي القضاة، صف تصانيف منها شرح الهداية سماه
 الغاية، والهناوي السروجية وغيرها. توفي سنة ٧١٠.
- السيد الشريف: علي بن محمد الجرجان، شرح كتاب السراجية في العرائص، وهو كتاب متداول. توفي سنة ٨١٤.
- الشرئيلالي: الحسن بن عمار على بن يوسفيه من تصابيقه إمداد الفتاح شرح دور الإيضاح، وطرح منظومة ابن وهيان. توفي سنة ١٠٦٩.
- أشمني: نقي الدين أحمد بن محمد، صنف حاشية على معني النيب، وشرح البقاية الصدر الشريعة. توق سنة ٨٢١.
- ٤٣ ـ العبدر الشهيد: حسام الدين عبر بن عبد العزير، قد تصابيف هامة منها: شروح اجامع الصدير، وشرح أدب القضاء للحصاف استشهيد سبة ٢٣٦، ويضال الصدير الشهيد للعمر بن رهان صاحب الوافعات. نوفي سنة ٥٣٦.
 - 25 . صدر الشريعة الأكبر أحمد بن عبيد الله، له كتاب تلغيم العفول في المروق
- ها عند الشريعة الأصغر عبيد الله من مسعود، من نصابيعه سقيح الأصول، وشرح وقاية الرواية والنظاية في مختصر الوقاية والوشاح في المعلني والبيان. نوفي سنة ٧٤٧، وقبل
 ٧٤٥.
- ٤٦ صدر الإسلام اليزدري: عمد بن عمد البزدري، انتهت إلى مشيخة الحقية، له نصائيف في الأصول والفروع، توفي سنة ٤٩٣. وأخر، علي بن عمد البزدوي، صاحب المسوط وشرح الجامع الكبير، وكتاب كبير في أصول العقة مشهور بأصول البزدري، توفي سنة ٤٨٣.
 - -42 . الطُّمَّار: هو أبو القاسم أحد بن عصمة، كان إماماً كبراً ببلخ. توفِّي سنة ٣٣٦.
- ٨٤ ـ الطحاوي: أبو جعفو أحمد بن محمد، أخذ عن المزيء كان من أثمة الفقه والحديث: له
 تصائيف منها شرح مشكل الآثار وشرح معلق الآثار. تويي سنة ٣٣١.
- الدين: عمد بن أحمد البخاري، صاحب الفرائد والفندي الظهيرية. توفي سنة
- . 9 .. ظهير الدين: الحسن بن علي المرغيشاني، ينسب إلى مرغيسان بفتح اليم بلدة من بلاد ترغانة.
- 91 _ فلعشابي: أحمد بن محمد، صباحب شرح فلريادات وجورمع الفقه وشوح اجتامع الكبير والصغر، توفي سنة AAT ـ
- العيني: بدر الدين محمود بن أحمد، صنف انسابة شرح الهداية ردرر البحار الزاهرة
 والدرر الفاحرة ورمز الحقائق شرح كنو الدقائق. توتي سنة ١٩٥٥
 - ٥٣ ـ الغزنوي: عبد الرب المنصور أبو المعالي، شرح غتصر القدوري. ترقي سنة ٥٠٠.

- الفضل. محمد بن الفصل أنو بكره وحق إليه أنمة البلاد. وكتب الفتاوي مشجونة بفتاواه، نوق صنة ۳۸۱
- 40 الفضلي. عثمان بن إيرانيم الأسدي العروب بالقصيرة له قباري العضلي. ترقي منه. 440.
- ٢٥٠ الفاسم بن قطلوبها المصري، قد من المصنفات إنحاف الإحباء والترجيح والتصحيح على الفدوري. الوق مانة ٩٧٩
- ٧٥ فاضيخان: حسير بن منصور الأرزجندي. كان غواصاً في المعان الدهقة، محتهداً به المغنان الدهقة، محتهداً به المغنان المعاري المعاري المعارية والأمالي وشرح الزيادات، نوفي سنة ١٩٧٠.
- ۵٪ و المقوموني، شميس الدين محمد بن يوسف الغونوني؛ أحد أداصل الحفية، له بصانيف منها دورر المحارة وشرح «مجمع الحرين» وغيرها، نوى صنة ۷۸۸.
- ٩٥ . الفونوي العمود بن أحمد، شرح كتاب القدوري في أربع مجلدات وسعاء التضريدا، نواي المست ٧٧٠.
- الفهستان: عمد بن حسام الدين، صنف حامع الوموز في شرح النفاية وغيرها، موني سنة ٩٩٣.
- 47 ـ الكمال ابن الهدام: عدد بن عبد الواحد الشهير بابن انهماء، له تسانيف معتبرة منها نج القدير شرح فيه انهدايا، وله التحرير في الأحمول، وسائلة مسائلة الإنصاف بعيداً عن التعصف الذهبي حصوصاً في فتح القدير، فوفي سنة ٨٤١٨.
- الكوخلي " عبيد الله من الحسين الكوخلي: أحدً عن البردعي والقدوري والحصاص وغيرهم، من نصابقه شرح الجامع الكبير، وشرح الجامع الصغير.
- ٧٣ ـ الكردري: أهمد بن مظمر الواري شمس الأئمة الكردري. شرح كتاب الفدوري، وسماء المجتبى، تول سنة ٢٤٢.
- 7.5 الفولوي الحسن بي رياد، أحد أصحاب أن حيفة، له كتاب القالات، تولي منة 7.5.
- الهجيوي: عدود بن عبيد الله الحبيري، له العداري، ترقي سنة ١٧٣ وبُعرف أبوه بعدور الشريعة الأول.
 - 13 . المحبوبي. عديد الله بن يبراهيم، له شرح الجدمع الصغير، وكتاب الغروق، كوفي سنة ١٦٣٠.
- 77 ـ محمد بن مفاتل. من أصحاب الحسل الشبيان، توفي سنة 185، صف كتاب الدعي. والمدعى عليه.

- المرقبتاني: برهان الدين علي بن أبر بكر الفرغاني أحد الائمة العفهاء، له نصائف سها
 الهداية او اللتجنيس؟ و «المزيد» و «المنتفى» و «هنارات البوازات، توفي سه ٩٣٠.
- ١٩٠ للطرزي: ناصر الدين بن عبد السبد من مشاهير فقهام الحنفية، كان إماماً في اللغة له
 تصابف منها المفرسة، توفى سنة ١٩٠٠.
 - ٧٠ ـ المقدمين " على من محمد المعروف يابن غالم القدسي، قلب حتفي، توفي سنة ١٠٠٤.
- عبد بن تصانیف عبد بن فرامور الشهیر بالنولی خمرو، من تصانیف عبر الاحکام شرح درر اخکام، ولد مرقاة الاصول وغیر ذلك. توفی سنة ۸۸۵.
- ٧٢ ـ مثلا مسكون. مدين الدين الهروي المعروف بمثلا مسكون، له شرح كنر الدفائل. نوقي استة ١٩٥٤.
 - ٣٢ ـ الموصلي" إمراهيم بن عبد الكريم المرصلي، المتوق سنة ٦٣٨ . شرح كتاب القدوري .
 - ٧٤ النابلسي: عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الدمشقي، توفي سنة ١١٤٣.
- 27ء الباطقي: حو أمر العباس أحمد بن عمد الناطقي، له تصاديف قيمة -بها داهداية، و • لأجناس؛ وانفروق والأحكام وهو كتاب في ثلاثين باباً. نوفي سنة 851.
- ٧٧ تجم الأتمة " المخاري أستاذ فخر الدين الفرويني صاحب الجواهر المفيئة، ومجم الأتمة الحكس نلميذ فاضيخان وأستاذ وكن الاتمة الولوالجي.
- ٧٧ ـ الهندوان: أبو حمفر محمد من عبدالله البلحيء إمام جنيل من مشاهير الحقيف أطلق عليه لقب البو حميفة: توفي سنة ٣٦٧.
- ٧٨ ـ النوموالجي: عبد الرشيد بن أن حيفة ظهير الدين الولوالجي، ف الغشاوى العمودية بالولوالجية أنوفي سنة ١٩٠

فأندة

جاء في كتاب الفوائد البهية المشبح عبد الحق اللكتوي صفحة ٢٣٣ الفناب على فقهاء العواق السفاجة عن الأنفاب، والاكتفاء بالنسبة إلى صناعة أو علمة أو تحرها، كالخصاص والفدوري والطحاوي والكرحي وسرهم، والعائب على أهل سراسان، وما وراء النهر المالاة في الترقيع على غيرهم كشميس الأنصة، وفخير الإسلام، وصدر الإسلام، وصدر الخبريمة وتحوها، وهذا حصل في الأرمنة المتأخرة، وأما في الأزمنة المتفدمة، فكلهم بريتون من أمثال هلك.

قال أبو عبدالله المفرطين في شرح أسماء الله الحسس: قد دلَّ الكتاب والسنة على المنع من تؤكية الإنسان نفسه، وعمري هذا المجرى ما كثر في الديار المعربة وبلاد العجم من معتهم

) <u>ن</u>خ

1/2

التسهم بالنعوت التي نقتفي النوكية، كركي الدين وعي الدين ومعوها. وفي تنبيه العافلين لاين النحاس: فمن المتكرات ما عمّت فيه البلوى من الكدب اجاري عين الأنس وهو ما المدعوم من الألقاب كمحي لدين ونور الدين وغبات الدين وناصر الدين ونحرها من الكف الذي يتكور على الألس، وكار هذا بدعة في الدين ومنكر الحد.

تنبيه: فونهم عامة الشابخ، أي أكثر المشايخ.

تنبيه: شمص الألمة نقب به حامة منهم: الحلوان والسرخسي والأورجندي والكردري.. وعند الإطلاق في كتب أصحابت فهو شمس الانعة السرحسي.

ظهير الدين. لَمُقَب به جاعة منهم: فهير العين الوغياني علي من عبد العزيز، وصهم المد الحسن بن علي، وصهم البحاري صاحب الفتاري الظهيرية، ومنهم أحمد بن إسماعيل شارح. الجامع الصغير، ومنهم الظهير الولو،لجي عبد الرشيد.

صلمو الشريعة: اشتهر به النان. أحمد بن هيه الله المحبوبي ويُحرف بصدر الشريعة الأول. أو الأكبر، والشابي شنارح الوقاية عبيد الله بن مسعود، ويُعرف بصدر الشريعة الأصغر أو النان

الغضل عبد الإطلاق هر أبو بكر محمد بن العضل

فائدة المراد بالأنمة الأربعة في قوتهم بإجاع الأفعة الأربعة؛ أبو حنيفة ومالك والشاهمي. وأحمد

وإذا قانوا البيئنا الثلاثة فالمواد أبو حنيفة وأبو يوسف ومحملته والنواد بالإمام الأعظم أبو حنيفة، والمراد بالشيخين في كتب أصحابنا أبو حنيفة وأبو يوسف، وبالطرفين أبو حنيفة ومحمله، وبالصاحبين أبو بوسف ومحمد.

التعريف بالكتب الواردة ض اللباب

- الاختيار فتعليل المختار: ليعلامة أي الفصل عمد الدين عبد الله من عمود الموصلي التوقى منة ٦٨٣، وهو كتاب معتمد متداول.
 - ٢ م. الأسرار: لأن زيد عبيد الله بن عمر الديوسي وهو أجل كنيه وله اللامتاد الأقصى؟
- الأمالي في الفقه: لقاصيخان الحسن بن منصور. من تصافيفه شرح الحاسع الكبير وشرح الجامع الصغير والموافعات في الفروع، موفي سنة ٥٩١، وللموموالجي الأمالي في الفقه أيضاً.
 - 2 _ إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح. للشرنبلالي الحسن بن عمار بن على، توفي سنة ١٠٦٩.
- الإيضاح: للعلامة ركن الدين عبد الرحم بن عمد لكرمان من أثمة الحنصة، ترقي سنة
 وكتابه الإيضام شرح لكتاب أخر له سماء التحريد؛ شرح به الحامع الكيور.
 - البحر الزاخر: للفقيه أحمد بن عمد بن إقبال جراد بيه السراج الوهاج للعدادي.
- البدائع: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، وهو شرح لكتاب تجعة الفقها- للمسرفندي،
 شرحه علاء الدين أبو يكر بن مسعود الكاسان المتوفى سنة ١٨٠٧.
- ٨ ـ بداية المبندي في الغمروع الأي الحسن علي بن أي بكر الرغينان شرحه في كتاب الهداية ،
 توق منة ٩٣٠ .
- ٩ البرهان: شرح مواهب الرحمن في مجلدين، وكلاهما من نصنيف إبراهيم بن موسى الطرابلسي، المتوفى سنة ٩٩٢.
- الميزازية الحديد بن شهاب بن يوسف الكردري الشهير بالبؤازي صاحب الفتارى المسعاة
 بالوجير المعروفة بالبرازية، توفي منة AFV
- ١٩ ـ التبيين: هو تبيين الحقائق في شرح كنز الدقائق، وهو من أهم شروح الكنز لفخر الدين لي عمد عثمان بن على، تونى سنة ٧٤٣.
- ١٣ يـ التفارخانية: اسم كتاب فتاوي لعالم بن هلام الحنفي النوقي سنة ٢٨١. ويُسمى هذا

- الكتاب لمهماً بزاد المسافر في الفروع، جمع فيه مسائل الكتب التالية: الملحيط المرهاني. و الملفخرة، و الطهرية، و الخالية، وغيرها.
 - ١٣ ـ التنمة: لمحمود بن أحمد البرهان، صاحب المعيط البرهاني توفي سنة ١٩١٦.
- 18 ـ التجريد: قلامام أحمد بن عمل القدردي، وهو أن مجلد كبير توفي سنة ١٤٨، وللمحتفية غيريد آخر لمحمد بن شجاع الشخص.
- ١٥ ـ التجنيس: اسم كتاب لصاحب الهداية المرخبتاني ذكر فيه ما سنتيطه المتأخرون مما لا نص قيمه عن المتقدمين، ثم ضم إليه مسائل أخرى جمعها بـ المزيد، فاشتهر الكتاب باسم المنجنيس.
 - ٦٦ ـ المتحرير: لأحمد بن على الدمشقى اختصر فيه الاختيار شرح المخدر، ثوفي سنة ٧٨٢.
- العقام: لعلاء الدين السمرة: ي وهو غير أبي اللبث، وهذا الدن شرحه الكاسائي في يدائم الصنائم فكان مهر ابنة السعرفندي طبع مراواً
- 18 ـ التعريفات: للسيّلا علي بن عمد الجرجاني وهو مختصر جمع تعريفات الفنون، توفي سنة A13 ـ
 - ١٩ ـ التصحيح: للعلامة قاسم بن قطنريقا بن عبد الله الصري، توفي سنة ٨٧٩.
- ٣٠ تنوير الأيصار وجامع البحار في الفروع: المشيخ محمد بن عبد الله بن تموناش الغزي،
 وهو مجلد جمع فيه مسائل المنون العثملة، ثم شرحه في مجلدين سفاه منح الغفار، توفي سنة ١٠٠٤.
 - ٢٦ ـ التوضيح: شرح مقدمة أي اللبث شرحها مصطفر من ذكريا القرماني المنوق سنه ٨٠٩.
- ٢٦ جامع الفصولين: مجلد للشيخ بدر الدين محمودين إسرائيل الشهير بابن قاضي سيمارنة المتونى سنة ٨٨٧، وهو كتاب مشهور وجمله في أربعين فصلاً.
- ٣٣ ـ الجامع الصغير في الفروع: للإمام محمد بن الحمن الشياني. وهو كتاب قديم مشتمل على 1987 مسألة شرحه الكثيرون متهم السرخدي، وأبو جعفو الهندواني وقاضيخان.
- ٣٤ الجامع الكبير في الفروع: فلإمام عمد بن الحسن الشبياني قد اشتمال على عبون الروابات ومتون الدرايات، وقد اعتموا به وجعلوا له شروحاً منها شرح فخر الإسلام على بن عمد البردوي، وشرح القاضي أبي زياء نوي انشيباني سنة ١٨٧.
 - ٣٠ ـ جوامع الفقه: يُعرف بالفتاري العنابية لأحمد بن عمد العنابي، توفي سنة ٥٨٢.
- ٣٦ . الجوهرة النبزة: هي مختصر السراج الوهاح في شرح مختصر الغدوري للحدادي الإمام أي يكر بن على الموفي في احدود سنة ٨٠٠.
- ٢٧ ـ الحاوي في محتصر الطحاوي: لمحمد بن أحمد الأسبيجابي، ثوني في أواخر العرن السادس عشر.

- ١٨٠ احاوي القدسي: للعلامة أهمد بن عمد العزموي صنفه بالقدس، فتست إليهاء توفي سنة ١٩٠٠ تقريباً.
- ٢٩ ـ الحقائل. لمحمود بن عمد المؤلؤي البخاري صام شرحاً على منظومة النسفي، ومنماه حقائل المنظومة، وهو شرح مرغوب تداولته العلماء، نومي سنة ١٧١.
- ٣٠ حلية المحلي شرح منية الصلي المحمد بن محمد الشهير بابي أمير حاج الحلبي، توفي منه
 ٨٧٥.
- ٣٦. غزانة الأكمل: في سنة جهدات عوى معطم الأصول وغيرها المعلامة الدميه يوسب ان على الحرجاز .
- ٣٣ ماخلاصة: هي خلاصة الدلاش في تنفيح المسائل للشيخ على بن أحمد الراذي شرح فيه كتاب القدوري، وهو شرح مفيد محصر، توني سنة ٥٩٨.
- ٣٣ ـ خلاصة الفناوى: كتاب معتبر معتمد في مجلدين، جمعه طاهر بن أهمد من الوانعات والخزالف تولّ سه ٥٤٢.
 - ٣٤ ـ هور البحار الزاهرة في مطم البحار الزاخرة البدر الدين المبنى المتوفي منه ١٨٥٥.
- ور البحار، تشمس الدين عمد من يوسف المونوي، وله شرح عجمع البحران، نوفي سنة ١٩٨٨.
 - ٣٦٪ الدراية: أحد شروح الهداية: للإمام الهروي محمد بن ساركشاء الخول سنة ٩٥٤.
- ٣٧ ـ الدر المختار شرح تغرير الأبصار في القروع المحمد بن علي احصكمي الحنمي معني الشام. المتوفى سنة ١٩٨٨
- ٣٨ ـ اللاخبرة" وهي دخيره الفناوي للحمودين أهمد البرهان، الخنصرها من كتابه المشهور المعيط البرهاني لوني سنة ٦٩٦
- ٣٩ ـ رسالة في الإسطرلاب: للنسخ زين الدين هيد الرحمن النوي الحنفي وهي على عشرة قصول.
 - 24 ـ زاد الغقهاء: للأسبيجاني محمد بن أحمد المتوفى في أواخم الغرن السادس.
- ٤١ السراج الوهاج: السم كتاب في ثلاثة مجلدات، صنفه الإمام أبر بكر بن على الحدادي شرح به كتاب الفدوري. ثم الاقتصره بالجوهرة النبرة، نوفي في حدود سنة ١٨٠٠.
- ٤٢ السواجية: هو كتاب في علم الفرائض لسواج الدين محمد بن محمد السجة ومدي شرحه السيد الشريف علي من عمد الخرجاني المتوفى سبة ١٨٩، وهو كتاب مطبوع متداول.
 - 27 ــ شرح الجامع: نفخر الإسلام علي من عميد البردري النوق سنة ٤٣٢.
 - \$2 ل شرح دور البحار . لشاسم بن فطلوله بن عبد الله المعري المتوفى سنة ٩٧٩

- ١٤٥ ما شرح مجمع البحوين: لمحمد بن يوسف القونوي، توفي سنة ٧٨٨.
- ٤٦ شرح بجمع البحوين: لعبد الفطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين المعروف بابى ملك
 ١١توق سنة ١٨٠١ ك شرح وقاية الرواية وشرح المنار.
 - ٤٧ ـ شرح منظومة ابن وهبان: للشرنيلالي الحسن بن عمار بن يوسف المتوفي سنة ١٠١٩.
- 44 ـ شرح المنظومة الإسماعيل حقي بن مصطفى الأستابيولي، له تصانيف كثيرة منها شرح الكيائر، تولى سنة ١٩٣٧.
 - . 3 م شرح للنية: وهي حلية المجلُّ لابن أمبر حاج.
 - ٥٠ ـ شرح الهداية المسمى بالبناية: البدر الدين العيني المتوق سنة ٨٥٥.
 - 24_ الصحاح: لإسماعيل بن هُمَاد الجَوهري له إصلاح خلل الصحاح، توفي سنة ٣٩٣.
 - ٥٦ . الظهرية: كتاب القتاري الظهرية لمحمد بن أحمد البخاري فلتوق سنة ٦٦٩.
- ٥٣ ـ العباب الزاخر في اللغة: جاء في عشرين مجلداً فلإمام حسن بن عميد الصافان، ترتب كصحاح الجوهري، توفي سنة ١٩٥٠.
- العناية: أحد شروح الهداية وهو لمحمد بن محمود البابري، وهو شرح سهل نافع بياستي فتح القدير، ثوفي البابري سنة ٢٨٦.
- ٥٥ ـ هيون المذاهب: لمحمد بن محمد بن أحمد الكاكي بجنوي على أربعة مذاهب في العروج. تولى سنة ٧٤٩.
- ٩٦ اللغاية: أحد شروح الهداية لأبي عباس أحمد بن إيراهيم السروجي المتوفى منذ ١٧١٠. وحدًا الشرح لم ينم بعد من وصل فيه إلى باب الإيمال في منة مجلدات ضحام.
- ٥٧ ـ فهور الأذكارة النشيخ شمس الذبن محمد بن محمد البخاري، شرع فيه دور البحار في الفروع القوموي.
- ٨٥ ـ قيض الفقار: لمحمدين إبراهيم بن أحمد الهدعو بالإمام، شرح فيه المختار لابن مودود المحتفى من علماء المرن التاسع.
- الفتية: قنية الهنية التميم الفتية النجم الدين مختار بن محمود الزاهدي التوقى سنة ١٦٥٨.
 وهي تهذيب لكتاب منية الفقهاء لبديع بن منصور.
- ١٠ فتاوى العتابي: أأهمد بن محمد العتابي المنوق سنة ١٩٨٦، وله شرح الجامع الكبير وشرح الصفر وغير لملك.
 - ١٨ ـ فتاوي الفضل: الحمد بن الفضل الكماري البخاري من فقهاء احمية، توفي سنة ٣٨١.
- ٣٢ قالوي قاضيخان: لحسين بن منصور الأوزجندي الشهير بـ افاضيخاناه توفي سنة ٩٩٠.
 وهناك الفتاري الغيائية للعارد بن يوسف

- 35 الفوائد: أحد شروح الهداية في جزمين خميد الدين على بن محمد الصرير المتوفي مسة ١٩٦٧.
- 18 الكافي: لمحمد من محمد الشهير بالحاكم الشهيد السلخي البخاري صنف المنتفى والكافي. وهما أصلان من أصول المناهب بعد كتاب محمد، توفي سنة 723
- الكافي في شرح الوافي: وهو شرح اللوافي والهداية بأن واحد، صنف عبد الله بن أحمد النسفي المتوفي سنة ٧٠٠.
- 21 كنز الدقائق" أحد دتون الفقه الأويمة المعتبرة للإسم عبد الله بن أحمد النسفي النواق سنه - دي.
 - ٦٧ ـ الميتغي في فروع الحنفية: بجلد للشيخ عبدن بن محمد الفرشهري أتمه منذ ٧٣٤
 - ٦٨ ــ الجسوط في الغروم الشمس الأثمة السرخابي النوفي سنة ٤٨٢.
- المجتمى: لنجم الدين غنارين محمود الراهدي، له تصانيف منها المجتمى وتحقة المدية وغير ذلك، نوفي سنة ٦٥٨
 - ٧٠ ، مجمع البحرين: لابن الساعاني أحمد بن علي. توفي سنة ١٩٤.
- ٧١ المعيط هو العيط البرهاي وهو مرادهم عند الإطلاق، كما صرح عائل ابن أمير حام في حلية المحلي، وقبل من المحيط البرضوي. والأول أصبح، ومؤلفه ببرهان الدين هموه بن أهمه، وللمؤخس أبضًا المحيط الكبر، وهو محو أربين عمداً.
 - ٧٢ ـ غنارات التوازل: لعني من أي بكر الغرغاني صاحب الهدابة، توني سنة ٩٣٠.
- ٧٢٪ المختار في القروع: العبد الله بن محمود بن موجود الموصل، توفي سنة ١٨٣٪ وله الاختيار شرح المختار،
 - ٧٤ . افستصفي: شرح العلم النافع لعبد الله بن أحمد النسمي، ثوفي سنة ٧١٠.
- الصباح المتبر في غرب النبرح الكبير سجم لغوي ففهي جمع فيه غرب شرح الوجيز للواضي، وأضاف إليه زيادات، وتم نرتيه عن نسق ترتيب للعرب للحقية.
 - والمصباح المنير للإمام أحمد بن محمد الفيومي المتوق سنة ٧٧٠.
 - وأما المصباح في الشعو فهو للإمام باصر بن عبد السبيد المطرزي. -
 - ٧٦ ـ معراج الدراية: أحد شروح الهداية: العلامة تحمد بن تحمد الكاكي المتوفى سنة ٧٤٩.
- ٧٧ المغرب: اللمطرزي ناصر الدين بن عبد السيد، كان سارفاً بالحديث، له تصايف قيمة، اترق سنة ١١٠.
- ٧٧ ملتقى الأبحر: الإبراهيم بن عمد الحالي جعله مشتملاً على مسائل الفدوري والمحتار والكنز والوقاية بصارة سهلة، وأصاف إليه بعص ما مجتاج إليه من مسائل المحمع ونبذة من الهنابية.

- المنتفي: قعل بن أبي بكر الفرغان الرشداني أحد أثمة القفهاء، له تصانيف كثيرة منها الهداية والنجنيس والزيد، توفي سنة ٩٩٣.
 - ٨٠ ـ متقى الأبير في شرح ملتقي الأبحر . لمحمد بن أحمد الصديقي الحنفي.
- المنتقى: لمحمد بن عمد الشهير بالحاكم الشهيد البلخي، صنف المنتقى والكاتي، وهما أصلان من أصول المذهب بعد كتاب عمد نول سنة ٣٤٤.
- ٨٣ منح الغفار: الشيخ محمد من عبدالله بن تمرئاش الغري، شرح عبه تزيير الأبصار، توفي منذ ١٠٠٤
- ٨٣ـ مقدمة أي الليت. للشبخ نصر بن عمد السمرقندي، نوفي سنة ٣٧٣، له خزالة الفقه وعيون المسائل.
- AE ، مواهب الرحمن في ملحب النصان. لإيراهيم بن مومني الطرابلسي، وهو في محلدين، توفي منة ٩٢٢.
- ٨٥ _ المنية: منية المصلي للعلامة سديد الدين الكاشغري له شروح عديدة وهمي من العديرات في بغب الصلاة.
- ٨٦ التف في الفتاري في مجلمين الأبي الحسن بن علي بن حسين السمدي، أخذ الفقه عن السرخسي وروى عنه السير الكبير.
- ٨٧ النقابة غرح الوقامة: تصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن مسعود، وله النتقيح وغيره.
 نوني سنة ٧٤٧.
- ٨٨٠ النوادر في القروع: الحمد بن شجاع الثلجي له من التصانيف التجريد في الفقه، وتصحيح الآثار، توفي سنة ٢٦٦.
- ٨٩ النوادر: مجموع مسائل النوادر كتبها محمد بن الحسس وأبو بكر إبراهيم بن رستم المروزي، نوفي سنة ٢٩١.
 - 10 _ تور الإيضاح: للشرنبلال الحسن بن عمار بن علي التولى سنة 10.79 .
- ٩٦ التهاية: أحد شروح الهداية بل هو أولها للشبح الحسين من على السعناقي الغفيه الحنفي وتلتحوي الجدني نوفي سنة ٧١٠.
 - ٩٢ . النهر الفائق شرح كنز الدفائق: العسر بن نجيم المتوفي سنة ١٩٠٥.
- ٩٢ الهداية: من أشهر كتب متأخري الحنفية، شرح بها بداية المبتدى، وكلاهما للإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر المرغبتاني المتوفى سنة ٩٩٣، وللهداية شروح كثيرة أهمها فتح القدير للكمال بن الهمام.
- إلى الواقعات في الفروع: المسدر الشهيد عمر بن عبد العزيز برهان الدين الكبير توفي سنة ٥٣٦ ، وهناك واقعات أخرى للناطقي.

- ٩٤ ـ الوقاية: المرهمان الشريعة عجمود بن عبيد الله المحبوب، توفي سنة ٢٧٦.
- ٩٦ ما الولواخِية. وهي لعبد الرشيد بن أبي حنيفة الولواخي المترق سنة ١٩٤٠.
- ٩٧ ما المينابيع في معرفة الأصول والتفاريع المحمد بن عبدالله الشبلي المتوفى سنة ١٧٦٩ شرح. هيه منن الغداري.

وقد بنسب إتى محمود بن رمضان الرومي الذي عثر عليه فبيُضه وأمم فوائده.

فاقدة (قال في المواقد البهتية المحيط حيث اطبق بُراد به النسخة الكبرى من مجيط رضي الدين عمد بن محمد السرحيي أداده امن الحكاني في حواشي الدين، وقال ابن أمير حاج لي الطبقة شرح الشهاجة عند ذكر مصنف النبية الكتب التي تخص منها المسائل ومها المحيط المحيد وهو نحو أربين مجلمة أخبري بعض اصحابنا الحنية أنه وآه في بلاد الروم والتاني عشر مجلدات، والثاني عشر مجلدات، قلت التالك سفاه بالوسيط والرابع بالوجيز اهد في والناك بناه بالوسيط المحياء المحابئ التان، المخاوي الفندي وأطنه الرجل متأخر يُسمى قامني الدين وأطنه الرجل متأخر يُسمى قامني بالديد في حوالي الانتياخ محمد الحصيري كان من بلادة في ملادة في ما ناهنية السرخي، وأخاوي الفندي وأطنه الرجل متأخر يُسمى قامني بالادة فيسل الائنة السرخي،

قال المنكنوي: بقي حاري ثالث وهو حاوي الزاهدي ومؤلفه هو صاحب انقنية وهو عزير الوجود.

فصل

كبراً ما يذكر الصح بقوله جاء في شروح المجمع، جاء في شروح الهداية، جاء في شروع السير. . الح من احل فلك الأكو فت معفى الكتب لهاءة مع شروحها ومها عاصر المقدري وليسمى الكتاب. جاء في كشف الظنون (١٦٦٦ ما منخصه، عنصر القدوري في أروع الحقية هو منن منهن معنبر متلاول وشهوته تغني عن شيال ولي بعض شروح المجمع أنه مشتمل على التي عشر ألف مسألف وشروحه كثيرة جداً مها شرح الأقطع في مخلاين، والزهلي في فلات مجلدات، وشرحه الخزوي في الات مجلدات سعاه السراج الوقاع ثم احتصره ما لجوهرة النيزة وشرحه الغزوي في مجلدين وسعاء مشسى الإحوال: وشرحه الغزوي في أربع مجلدات وسعاء التقريد، وشرحه الموجوبي في مجلدين وسعاء ما للبير، وشرحه الاسبيجابي في مجلدين وسعاء اللبير، وشرحه الاسبيجابي في مجلدين وسعاء النيريم في معرفة الأصول والتغاريم، وشرحه حسام المين الرابي وتنابع في معرفة الأصول والتغاريم، وشرحه حسام المين الرابي وتنابع المسابق المعرف والتغاريم، وشرحه حسام المين المرابي وتنابع المسابق الديرة المعمول والتغاريم،

البحرين وطنقى النهرين لابن الساعلتي المتوفى سنة 194 جمع فيه مسائل الفذوري والمنطومة مع زيادات ورتبه فأحسل برب. لم شرحه في محندين كبيرين وشرحه الفولوي المتوفى سنة ١٧٨٨، وشرحه الخلبي وسماء المغني، وشرحه العيشي وسماء المستجمع، ومن شروحه قوة العين في يجمع البحرين لعيسى بن حلف احد باختصار.

الجماعة الصغير: لمحمد بن الحسن الشبياني الذوفي سنة 184 وهو كتاب قديم مبارك مشتمل على 1877 وهو كتاب قديم مبارك مشتمل على 1877 مسانة كما قال البزدوي. وقد ذكر السرحتي أن أبا يوسف مع جلالة قدره كان لا يفارق كنات الخامع الضعير في حضر ولا سفرء وله شروح كنيرة مها شرح الضحاوي والحصاص والظهير البلحي والنحم والكردري والنمرناشي والقاضي البردي وشرح الحمناني وله شروح كثيرة الهرب بالتصار.

الجامع الكبير: للإمام المعتهد عمد بن الحسن وهو كتاب حليل قد اشتمل على طبون الروايات ومتون الدرايات، له شروح كثيرة مهه شرح النقية أبي الليث السعرقندي، وشرح الليزدوي وشرح المديومي وشرح الإمام البرهاي ها هب الحجط، وشرح شمس الأنمة الحنواني والمسرحي، وشرح الحسيري البحاري، ومبها شرح العقالي والحساص والطحاوي، وشرح الإمام خواهو واده وشرح الأمام فاصبحاث وشرح العقالي والمسهد حسام الدين، وشرح الأمام المديومي المجاري في فروع الحقية الأبي الحسن الكراني المتونى المونى على شروح كثيرة، وهناك الجامع الكبير في فروع الحقية الأبي الحسن الكراني المونى المتونى المديدة الأبياء المساحدة التراني المتونى الم

الهداية في الفروع: للمرغبتاني التتوفى صنة ٥٩٢ وهو شرح له على متن بعابه المبتديره، وعادمه أن بحرر كلام الإمامين من الدنيل، تم يحرو مدعى الإمام الأعظم ويبسط دلمله، وله شرح كثيرة صها شرح قوام اللدين لبخاري مساه معراج الدواية إلى شرح الهداية، وشرح الإمام المحبوبي وسقاه نهية الكمام، وشرحه السروحي وسقاه العابة ولم يكمله وشرحه الاتقان في تلاث مجلدات.

أوس شروحه الكماية في شرح الهداية قبل: لمحمود بن عبيد الله ناج الشريعة مؤلف الموقاية وشرح الهداية أيضاً أبو العركات النسفي والكمال ابن الهدم وسعاء فتح الخلير، وس المشروح شرح ابن انشحة مساء نهاية الفهاية وعزح أحاديثه الإمام الريامي وخممه بن حجر، ومن الشروح شرح السيد المتريف الحرحاني، وشرحه البلار العيني وسعاد الهالية، وشرحه البابري وسعاد العابة وله شروح كثيرة.

السير الكبير والصغير في الفقد. هما الحمد بن الحسن الشيائي وأحر مصفاته معد الصرافة من العراق. والدير الكبير شرحه شمس الأنصة الحدوالي وشمس الأنسة السرحسي والقاضي انسعدي، وسبب تأليفه أن السير الصغير وقع بيد الأوراعي فقال: لمن هذا الكتاب؟ فقيل! لمحمد الدمرافي فقال: ما الأهل العراق والتصنيف في هذا الباب فإنه لا علم لهم بالسير، فبلغ ذلك عبدأ فصنف السير الكبير، فلما نظر فيه الأوزاعي قال: لولا ما ضمنه من الأحاديث لفلت إنه يضع العلم من نفسه، شم أمر أن يكتب همة الكتباب في منين دفتراً ويحسل بالاستعجال على عجلة إلى باب الخليفة (هـ باعتصار كشف الظنون لحاجي خليفة.

ملسوظة: ذكرت عامة الكتب الواردة في اللياب والتي تقل عنها المصنف ولعلي أهملت يعضها يسبب قلة أبحد المصنف منها، وكذا الرجال، الأعلام ذكرت عامنهم لا كلهم حصراً. والله تعالى أجلُّ وأعلم.

كتبه عبد الرزاق المهدي

ترجبة الإمام القدوري

٤٢٨ ـ ٤٢٨ من الهجرة

(1) قال فاضي الفضاء أبو العباس شمسُ اللدين أحمد بن أبي بكر بن خلّكان. (104 ـ 104 هـ) في كتاب فوضات الأعبان، وأنباء أبناء الرّصال (الشرجمة 24): أبو الحسبن أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حَمَنَان، الفقيه العنفي، المعروف بالقُدُوري: انفَهَ إليه وياسة العنفية بالعراق، وكان حسن العبارة في النظر، وسمع الحديث، وروى عنه أبو يكو الخطيبُ صاحب الناريخ (يريد الخطيب البغدادي صاحب تاريخ منداد) وَصَلَّفَ في مقدب أبي حيمة المختصر المشهور وغيره، وكان يناظر الشيخ أبا حامد الإسمرائي الفذيه الشافعي.

وكانت ولادن منة انتين وستين وللالمانة. وتوفي يوم الأحد الخامس من رجب سنة شمان وعشرين وأربعمائة ببغداد، ودُفن من يومه بشاره في ذَرَب أبي خلف، ثم نقل إلى تومة في شارع المنصور، ودفن هناك بجانب أبي بكر الخوارُزُمن الفقيه الحنفي، وحمهما الله تمالي ا

ونسرته يضم القاف والدال المهملة وسكون الواراء وبعدها وام مهملة ـ إلى القدوم التي هي جميع قبطراء ولا أعلم سبب تسبنه إليهماء يسل هكافة ذكسره السمعاني في كتماب الأنساب. أهم.

(٣) وذال الحافظ ابن كثير في حوادث سنة تمان عشرة وأربعمائة (أ).

القُذُوري، مباحث الكتاب المشهور في مذهب أبي حنيفة، أحمد بن محمد بن جعفو خَفْقَانِ، أبو العسين، الفُذُوري، الحنفي، هباحب المحمنة المختصر الذي يحفظ، كان إماماً بارعاً عالماً، وثبناً مناظراً، وهو الذي تولى مناظرة الشيخ أبي حامد الإسفرانني من السنفية، وكان الفُذُوري يُظرِبه ويقول: هو أعلم من الشافعي، وتنظر منه، توفي يوم الأحد

⁽¹⁾ وكره الحافظ ابن كثير مرة أخرى في وفيات سنة ٤٢٨ وقال الرقد تقامت وفاته افال ذلك على أن اي وقال عملاقاً، وقد رفع عند، فأبو العسن؛ والمشهور فأبر العسير؛ كما ذكرنا.

الخياميين مين رحب منها عين ميت وحميين مينة ، ودُّفن إلى جانب الفقية أبي بكر. الخوارزميء الحقي.

(٣) وقال أبو المتحاسل ابن تعري بردي في النجوم الراهرة (٩٤/٥): الرفيها (سنه ٢٨٤) توفي أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان، الإمام، العلامة، أبر الحسين، الحنفي، اللقيء التقدادي، المشهور بالقُدُوريء قال أبو بكر الخطيب: لم يحدث إلا شيئاً بسيراً، كنيت عنه، وكان صدرقاً، النهت إليه بالعراق رياسة أصحاب أبي حنيهة، وعظم عندهم قدره، وارتفع جاهه، وكان حسن العارة في النظر، جريء اللسان، مُديماً للتلاوة. فلت: والقضل ما شهدت به الأحداد، وتولا أن شأن هذا الرجن كان فد نجاوز الحدُّ من العلم والزهد ما شَلِم من نسان الخطيب، بل مُذَّحه مع عظيم تعصبه على السادة الحنفية وغميرهم؛ غإن عادته كُلُمُ أعراض العلماء والزهاء بالأنوال الواهية والروابات المنقطعة، حتى الشُخَلُ تاريخه من مده القبائح. وصاحب الترجمة هو مصنف مختصر الفَذُوري في فقه الحمية، وشرح مختصر الكرعي في عنة مجلدت، وأملى التجريفة في الخلافيات، أملاء في سنة خمس وأربعهائة، وأبَّلُ فيه عن حفظه لما عند الدارفطني من أحاديث الأحكام وعلمها، ومنتف كتاب اللغريب الأولاء في الفقاء في خلاف أبي حنيفة وأصحابه، في مجلفه ر االتغريب الثاني؟ في عدة مجمدات، وكانت وفات في منتصف رجب من النسة، ومولده مئة النتين وسنين وللاتمانة، وهد روية جزأه المشهور عن الشبخ رصوان بن محمد العفبي عن أبي الطاهر بن الكويك عن مجمد بن النَّلوي: أنا عبد الله بن عَبد الواحد بن غلاق، أنا فاطمة ينت سعد الخبو الأنصاوبة، أنا أبو بكر بن أبي طاهر، أنا العلامة أبو الحسبن الفدوري رحمه الله تعالى؛ اهـ.

 (3) وقال أمو الفرج هبد الرحمن بن علي، المعروف يابن الحوري (٩٩٠ هـ) في كتاب «المنظم»:

أصعد بن محمد بن جعفر، أبو الحسين (أنه الفقوري، الفقيه الحقي، ولد سنة السبن وستين وفلاتمائة، أخبرنا الفؤلاء أخبرنا أبو بكر الخطيب. قال: سمع الله أوري من عبد الله بن محمد الحوشي، ولم يحدث إلا بشيء يسبر، كنيت عنه، وكان مَندُوفًا، وكان معن أنجب في الفقه لذكاته، وانتهت إليه بالعراق رياسة أصحاب أبي حيمة، واونفع جاهه، وكان حين العبارة في لنظر، طبيعاً للاوة القرآن، وتوفي يوم الأحد الخامِس من رجب هله السنة، وتُؤفِّر من يومه في دار، بدرب فلي، خلف، الد.

⁽٦) وقع في يسخته فأبو العسن، وقد أشرنا إلى ذلك ومع مي نسخه السابه و شهاية لاس مختر أبصاً.

 (a) وقال أبر الحسنات محمد بن عبد الحي الدكوي، في كتابه اللقوائد البهية، في تراجد الحقيقة (ص ٣٠);

أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحميس، القنوري وبالضمو قبل. إنه سبة إلى قرية من فرى بغداد يقال لها فقررة وقبل: نسبة إلى بع الفدور وهو صاحب السختصر المباوك المتداول بين أبدي الطبقة أخذ الفقة عن أبي عبد الله محمد بن يعربي الحرساني عن أحمد المجمودات عن موسى الرازي عن المجمودات عن موسى الرازي عن محمد (بن الحسن الشيئاتي صاحب أبي حيفة) كان تقفه صدوقاً، انتهت زايه وباسة المحقية في زمادة صنف المختصرة وشرح مختصر الكرخي، وكتابه الشحريدة مشتمل على المخلاف بين أبي حيفة والشافي محرداً عن المفلاف بين أبي حيفة والشافي محرداً عن المفلاق، مات سنة ثمان وعشرين وأربعيات، بينماد

قلب: وقد طالعتُ مختصراً في وضعت به مع شرحه فلزاهدي المسمى بالمحتمى المسكى وشرحه فلسوفي يوسف بن عمر المسمى حجاج المضمرات وقد ذكره ابن حلكان في نارجه المسمى يؤنيات الأحيان: فقال (وساق نفش ابن خلكان الذي الزناة أو لا يحرونه) وفي عملينة العلوم! من كتب الحقية محتصر الفلاري، وها أحمد بن محمد بن المحد بن وروى المحديث أبو الحجيرة القاوري، البعدادي، منته على أبي عبد لله بن يحييل الجرحاني. وروى المحديث، وكان صدّوقة انتهات إليه رياسة الحقية بالمراق، وشرح مختصر الكرحي، ومنف التجريدا في سعم أسفار، متسل على الخلاف بن الشافعي وأبي حيفة، شرع في إلملائه سنة حسى وأربعمائه، ونه كتاب التقريب في السائل الحلافة بن أبي حيفة وأصحابه مجرداً عن الملائل الحاليا، في أبي بيمالة وأصحابه مجرداً عن الملائل المائل وقال بيمالة بي المدائل الخليات وقال بيمائل الخليات وقال بيمائل الحاليات وقال بيمائل منائل الخليات وقال بيمائل والأحد منتها المنافق المحرداً عن الخليات الإسمرائني، والنسوري: سنة إلى صنعة النسور أبو إأن يهيمه، أو هي اسم قرية النهي.

وهي أنساب السعمائي: القدوري بالفسم انشاف وانتال المهملة بالعدد انسلة إلى القدورة واشتهر بها أبو الحبين أحمد بن محمد بن حمد ان المقيم الممروف بالقدوري من أهل بعداده كان فقيها صُدُرقاً، انتهت إليه وياسة اصحاب أبي حبيمة بالعراق، ومز هنتهم قدره، وارتفع جاهم، وكان خَشَن العبارة في النصر، مديماً العلاوة القرآب، زوى عنه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الحقاب المحافظ، وكانت ولادت سنة النين وستين وستين ومانين المحاسر الكانوي

 (1) وقال حاجي خليفة في اكتب الظنوية (ص ١٩٣١) - المحاصر القدوري في قروع الحقية للإمام أي الحديث أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحقي المدوس سنة ٤٢٨ أوله الحمد فه رب العالمين، والمعافية للعنفين، والصلاة على وسوله محمد وآله أجمعين، وهو الذي يطلق عليه لفط الكتاب هي العذهب، وهو منن منين ممنير متداول بين الأنمة والأعيان وشهرته تغني هن الآيان، قال صاحب مصباح أبوار الأدعية: إن الحنفية بتبرّكون بقرامته في أيام الوباء، وهو كتاب مبارك، مَنْ حفظه يكون هي مأتن من الفقر، حتى قيل: إن مَنْ فرأه على أمناذ صالح ودُعًا له عند خَتُم الكتاب بالركة؛ فإنه يكون مالكاً للراهِم على غذه صالح، وفي بعض شروح المجتمع أنه مشتمل على التي عشر ألف سألته النهى كلامه

وقد عُدُّد حاجي حليفة شروعُه وذكر مؤلقيها، وغَدَّد مجتمراته، ومَنَّ تصدي لنظم مماثله، وهذه الشروح والمختصرات والمنظومات مما يصيق فنها الخَصْر

لفعنا الله تعالمي ببركة صاحبٍه وبركة إخوابٍ من العلماء العاملين، والحمد فه رب العالمين، وصلانه وسلامً على إمام العنقين، وعلى أله وصحبه أجمعين!!

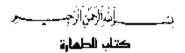
مقدمة العلامة الشيخ الغنيبس رحبه الله

الحمد لله الذي رفق من أواد به حيراً للنفقة في الدين، وهذى فضله من الناء إلى مبيل المهددين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الأبين، السيموث وحمة المعالمين، وعلى سائر الأبين، والمعالمين، والفسحاية والقرابة والنامين، والملكاء المامين، والأنمة السجهدين، وعلديهم بإحمد، إلى يوم الدين.

أما بعد، ويقرل العبد الفقير الجاني، حيد الغني الغنيان العبداني، غفر الله تعالى له ولو للبد، وحشايف ومن له حق عليه: إن الكتاب العبارك للإمام الفلاوري، وقد شاعت على تعليه ومشايف ومن له حق عليه: إن الكتاب العبارك للإمام الفلاوري، وقد شاعت على تعليه وتطبعه، والإحسوا على تعليه وتقييمه، والإحسوا على تعليه وتطبعه، وكنت معن عكف عليه الكثرة، ودأب على المزدد إليه حتى أسرً لهم فسيره، فرأيت بعض جراهر، قد خفيت في مكامنها، وبعض لطائفه قد استثرت في مكانها، وكان كثيراً ما يخطر أن أن انطفل عليه، يجمع عضى عبارات نكون كالشرح إليه لمتناب مجمله، وتقييد مطلقه، وإيضاح معاليه، على رجه التوسط مع الإيضاح بحيث يكون الميدان، تم جراني على انتحام هذا المفام، وحدة الانتساب بالخدمة لذلك الإمام، تلبئاً الميدان، تم جراني على انتحام هذا المفام، وحدة الانتساب بالخدمة لذلك الإمام، تلبئاً بقصودهم ومراميهم، مع زيادة ما يعلب على الفلن أنه يحتاج إليه، وتحري ما هو المعتبد والفنوي عليه، وضم ما حمد العلامة قاسم في كتابه التصحيح، من احبارات الألمة لما هو التحديد، والمحجم ولم أل جهداً في التهذيب والتحري، وتحري ما هو الأظهر والأرضح في التعبير.

وسميته اللباب، في شرح الكناب؛؛ لأنه السدئ عند إطلاق الأصحاب، وأسأل الله تعالى أن يتقبله بفصله، ويديم له المفع تبعاً لأصله، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكرب. وهوجاً للفوز بجنات النميم، إنه على ما يتناء فدير، وبالإجابة حدير

وقد ابتمأ المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ كتابه بالبسطة، اقتداء بالكتاب المكرم والنهي المعظم ﷺ، ورجاة حصول البركة لكنابه بدرام الانتفاع به، فقال:



قـَانَ اللهُ تَعَالَى. ﴿ إِنَّا أَيُّهَا الَّذِينَ آلَنُوا إِنَّا قُلْتُمْ إِلَى الصَّلَامُ فَالْصِيلُوا وَجُـوهَكُمْ

بسم الله الرحين الرحيم كتاب الطمارة

النصيارة نفلة النصافية. وشرعياً النطافية عن الأحاسة. حيثياً كناس وهي النحت. أو خُكُميَّةً وهي الحدث وتنصير الأعسر التاني ولي الكرى وسنهها الحاصل العُشل. والمموجب له التحدث الأكبراً وإلى الصغرى واسلمة النجاص لونسوء والموجب له النجدث الأصغر وينهي مع أخراء وهو التيقير، فإنه طهارة تحكّب بخُلُفهما معاً ويُخْلُف كلاً منهما بطرداً عن لاغر

٢١٥ - تغويه بعائي . هوما حلقت العن والإنس إلا ليصدود، اصوره لداريات، الأيار ١٥٥٠.

[7] - يقيم المجلسف إلى ما ورا هي الحجر الماهلاة عباد ثامل (بروانا العلود الرواي توبات اليمل أطامها العم العربي الرم المقبلة فقد هذه الدين إ

های اثر اجلام فی مشخص الجیز (۱۷۳۵) و دن الروای فی منطقح ، هو مکر باخول است. وقتان کاملک . بل براه آنو امضار شیخ التجاری فی فتات الصلاة می ملاده بن بنجیلی قابله خناه رحم (ای امنی 🥦 مسابه فقال الا تصلام عموم الداری وهو مرسق رحاله تقات اها

مثل الغرافي في الإستام (1887). وأقد تسهمي في الشفاء بسند منعضا من حقيث عمر عبال المحاكما : مكومة لم تسمع في قدل مدل اللي المسلام في تشكل الوسيطة إلية عمر معروب

ودكره المحدولي في كشف المحدة ٢٠/٣ وآكر كلام العراقي والتي حجز وزادن وفيها فلطنوي، عبال المووى في الشيخ (الكر منطق الرودة التي حجز الآن بيد صفعة والمعلجة عط الورواء العجز في، والدممي عن علي مروجة للفط والصلاة عبدة الدين والحهاد سيم المعلق والركاء دو ولائدة ورواء النبعي في ترجيه بعجد والصلاة عبدة الإسلامة

هر في مستد المهرديس ٢٦١٦ من مدين ملى وقية وكر المحقق لمستند اهردوس قائل معاوي في معهور. القدر (1937 في إسند، المدين ولايو، مهمدات عداً الأهداء والمدين لشدة قسمت طرفة يقي ضعيفا لا البيد وقاد دوم المصرى في المعلو على البوائع الصعير ٢٩٣ وقال الحديث على فيه محافيس، وضعده الراعدة وصوفاً

والاوال بشهر العصاحد إلى ما أخرجه أنو بالودارة والمراهدي والموران الانتسام حادث مصاح العملاة معهمورة

<u>2</u>

(1)

وَأَيْدِيْكُمْ إِلَى الْمُرَافِق وَالْمُسْحُوا بِرُوْرِسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبِيْنِ﴾.

فَغَرْضُ الطُّهَاوَةِ: غَسُلُ الأغضاءِ الثَّلاَلَةِ، وَسُمُّ الرَّاسِ، وَالْمِسْوَفَفَانِ وَالكَّفَهَانِ

لكثرة تكوارها

قال الله تعالى : ﴿إِنَا أَيُّهِمَا النَّذِينَ النَّذَا إِذَا نُمُثُمُّ إِلَى الصّلاةِ فَاغْسَلُوا وُجُوهَكُمْ وَآلِينِيكُمْ إِلَى الْفُسِرَائِقِ وَالسَّمُوا مِسُرُودِينِكُمْ وَأَرْجَلُكُمْ إِلَى الْكَمْشِينِ اللّهِ افتتاح وحصه الله تعالى كسابة باليه م الغرآن على رَجّه المبرهان استنزالًا لمركنه وَيَشَنَأ بتلاوته . وإلا فَلَـاكُر الدّليل ـ خصوصاً على وجه الشقيم - ليس من عادته .

ياب فرض الطهارة

(فَقُرْضُ الطَّهَارَةِ غَسَلَ الأَعْضَاءِ الثَلَاقَةِ) يعني الْرَجْ والدِين والرَّجُلين. وسياها ثلاثه وهي حسية الآن البدين والرجلين جملائي العكم بسيرلة غضوي كما في الآبة. وجوهرة ورُسُعُ الرَاسِ) بهذا النص وهداية، والفرض للغة: التقدير. وشرعاً: ما ثبت لُرُوه بعدليل قطعي لا شهة هيه. كأصل الغشل والسمع هي اعضاء الوضوء. وهو الفرض جلساً وَعَمَلاً، ويسمى القرض القطعي، ومنه قول المعسقة: وفقرض الطهارة عمل الأعصاء الثلاثة وسع الراس وكثيراً ما يُطلق الفرض على ما يفوت الجواز طونة كنسل ومدح مقدار معنى فها. وهو القرض غفلاً لا علماً (ويسمى الفرض الاجتهادي) [1]. ومنه قوله: ووالمفروض في مسح الراس مقدار الناصية، وحُدُّ الوجه: من مبدأ سطح البهة إلى أسمل الدُّني طُولاً وما يين شُحتي مقدار النامية، وحُدُّ الوجه: من مبدأ سطح البهة إلى أسمل الدُّني طُولاً وما ابن شُحتي الإنسان عرضاً ووالسرفية، وحُدُّ الوجه: من مبدأ سطح البهة إلى أسمل الدُّني طُولاً وما ابن شُحتي

وابن عابد 1940، والدارس 194 وأحدد 1974، 174 والمدارقطي 1974 و 174 و 174 و 174، واليهني 1977 و 174 كليم من حديث علي ومنتاح المهاور وتحريبها التكبير وتحليلها التبليمة قال المردذي مراح أصح شيء في هذا الجالب وقيه عند المهاورة المردذي 174 وابن عاجه 174 والمحارف والمحارف والمحارف المردذي 174 وابن عاجم 174 وابن عاجم 174 وابن المهاورة المردذي وابن المهاورة المردذي وابن المهاورة وابن المهاورة وابن المهاورة والمحارف والمحارف على عندا حدد أصل العلم به يقول التوري، وابن المهاورة وابن المهاورة عندا المحارفة المحارفة المحارفة المحارفة والمحارفة المحارفة المحارفة

[.] وقال العاكم: صنيح الإستاد. وُريساه من طريق أي حيسة ومنزة البريات وهيرهما. ووانقته الذهي... وانظر تلخيص الجبير (١٩٦٦ ونصب الراية (٢٩٧/ ١٠٠٠. صنعيع . سروة المباتدة، الأية: ٣.

⁽۲) اختلف الأشفة في مسح الرئاس, فدهب أبيو سنيقة رحبت الله وأهل الكنومة إلى أن الهاء في قولت نمالي: وأواسسجوا بالأوسكم) شالإلصاق وألبة المسح في المند فيجب بعثدار الألة وفي تساوى ربيع الرأس وذهب الشافعي إلى أن الباء للتبعيض وعلى هذا يجزىء شلات شعرات. وذهب منافك إلى أن الساء والذة فأوجب كل الرأس وهذا قول أصد ومني الله عنهم أجسمين

يَلْدُعُلَانِ فِي الْفَشْنِ - وَالْمَفْرُومْشُ فِي مُشْجِعِ الرَّاسِي مِقْدَارُ النَّاصِيةِ، فِمَا زَوْي السَّفِيدَةُ بُلَّ شُطَّيْهُ أَنْ النبي ﷺ وأنَّى شُهَاطَةً قَوْم فَهَالْ وَتُوصَا وَمَنْحَ عَلَمْ نَاصِيَّةٍ وَخَفَّيْهِ .

العصاد (والكفاري) تنبية تحقيد والمرادية عنا هو المعظم المناتيء المنصل معظم الساق، وهر الصحيح. هداية (يقتحالان في العمل) على سببال العرفية في والفائل إسالة المعا وحدة الإسالة في العمل: أن يقاطر الهاء ولو فطرة عددها وعد أني يوسف أجزى، إذا سال على العضو وإن لم غطر وإن لم غطر الما الغطر وإن لم غطر الما الغطر إلى العمل العرفية فطرانان في الأصح العرب العرب في دحول المرفقين المحتب بعد انعقاد الإجماع على دلك وفي القراض في المرحكمة الآفل في البحود لاطائل المحتب بعد انعقاد الإجماع على دلك والمنطرة وأن الغراض في المرحكمة الأس مقدار الناصية في المقتلم الراس، وقوز الرفق عد إلى الناصية على المقتل عدول المناطق المناطقة المراسة على تناطق والمحالة المناطقة والمناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة والمناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة والمناطقة المناطقة والمناطقة المناطقة والمناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة والمناطقة والمناطقة المناطقة والمناطقة المناطقة والمناطقة المناطقة والمناطقة والمناطقة والمناطقة والمناطقة المناطقة والمناطقة وال

⁽١) قال الشيخ مني الذين هذا الحميد الشير المصيف إلى قابله بعاني ا فواتسجوا بارؤوسكم وأرجلكم\(\rightarrow\) بهر أرجلكم ومصية وتجريح الجرابط هراعلى العطف على درؤوسكم الراؤسكم الرائد علوف على وجرحكم طلبيطون وسيدى عاد ألعل العرائد الأمر بالمصاورة (هـ.)

إلا إن قال الرئيلي في أهلية الرئية (2) و هذا مركب من سيدشن روده واللمورة من شعم محمودة المسح على
الدولية والمعنى أخراجه مسلم عن المقيرة: أن التي وقة ترضاً ومسح ساميته وعلى المصاحبة وعلى
المعنى.

وحديث الأساطة أسوجه الل منحه هن المغترة أن وسول الله ﷺ إلى طباعة قوم، فعال فاقعةً وورد تمشيةً من حديث حديثه أخرجه المحاوى وتسلم أوقاً فكره الرسلمي "ولاً أخرجه مسلم 194 ح AT . عامد المسلح على المخمين ومقدم الرأس

وحديث السياطة الذي أشار إليه الرياضي أمرجه ان ماحه ٢٠٦ ثاب ما حاء في النول قائماً. وحديث البساطة ورد أيضاً من حديث حديقة الخرجه المحدي ٢٣٤ وكوره ٢٢٥ ، ٢٠٤ وصائم ٢٢٢ ج ٧٣ وأبو داود ٢٢ والترمدي ١٣ والمستنى ٢٠١٦ وامن ماحه ٢٠١٦ كنهم من حديث حديقة الوروية أبر مناجد في صدي حديث المعبرة الصحيح

منن الطهارة

(وَسُوْ الطّهَارَة) السن : جمع سُدًا وهي لدة الطريقة ، مؤتيبة كات أو غير موسية . وفي الشريعة : ما واظه عليه النبل الله مع الرك البيان وضع و اللام في والطهارة للمهدد أي الطهارة المسلكية : ما واظه وتعقيله النبل الله مع الرك البيان وضع و اللام في والطهارة المسلكية ، أو الشهارة المسلكية المؤتى المشافرة المسلكية المؤتى المؤتى الرئيلة المنافرة المسلكية المؤتى والا فيس عسلهما وإذا المنافرة المسلكية والمسلكية المسلكية والمسلكية المسلكية والمسلكية المسلكية المسلكية المسلكية المسلكية المسلكية والمسلكية المسلكية المسلكية

⁽¹⁴⁾ الأصل في الكانية وهيوه التي يخلف حديث عشدي آخراجه التحديق 104 وأطراف في 147، 1413 و144 (عمر العدادية) و 147 من وقد والدادية والراح والدائية 104 والسناني 104 وأحصد (147 من وقد والدائية) المداري 104 وأحصد (148 من 147 من 148 وأحصد (149 من 141 من 149 من 148 من الإداء المسلمين، والدائية عدال وجهد المحتلف ويشده إلى المهمونين ثلاث مدري ثم مناح برأت في في على وحلي تحديد إلى الأحداد المحتلف المحتلف (148 من 148 م

⁽٥) - ورواكن اللي يهق بعض ، رواه الطيراني الفال الهيئيي أي المحاج (٢٧٠١ وري الشارائي في الصحر ولساة حسن من حبيث أبي هريرة بلفظ ، يا أنا هريرة إبا توصيف منز النسم لغا والحدد فقا الإل معمدت إلا تبرح تكتب لك الحساب حن تحدث من ذلك الوصوء أها.

هو في معجم فطيراتي العبدار ، رمم ١٩٦١ قال تنظيراتي عليه الم سروه عن على من المجار إيراهيم بن صحيف تفود به عمرو بن أبي سلمة أهد. وعلي بن ثابت قال عبه الدهني في الديوت ١٩٥٢ ا صدوق.

وعال في الميزان؛ إيراهيم بن محمد المصنوي . صبُّعه البدرعشي : العينوان ١٤/١ فإنساء الحديث فينز فوق:

وقد أشار ابن حبير من تلجيس الحبير ۲۰۲۸ إلى هذا المحديث واكر أن ابن أبي سقمة نفرد به. باوره عن هذا الناب ما أسرجه أبو داور ۲۰۱ و شرمه ي ۲۰ باس ماحه ۲۹۹ والحاكم ۱۹۲۱ والدارف طاس بي

وْتَسْجِيَّةُ اللهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ الْـوُضَّــوب، والسَّـوَاكُ، وَالعَطْمَطْمَةُ، والإسْتَشْمَافُ، وَمُسْبِحُ

الأفضل ابنيا الله الرحم الرحياه بالدالتوقي في المحتبى ايضع بيهيد، وفي المحتف لو قبل الا إلى الا إله إلا الله بصير مفيداً فلينة وهم ما قبل الا إله إلا الله بصير مفيداً فلينة وهم ما عبل الله ولا يتبيع المنطقة الو المنطقة الإلى الله الله بصير مفيداً فلينة وهم ما حسنجة وبسمي في الله داوة والأصح أله المستجة وبسمي في الاستجة وعلم الوالسجيح وقال الراهدي؛ والأنثر على أن السحية وقبل البنين سنتا قبله وبعده أهم والله الوائع أي الاستبالا عند المصححة وقبل المهداية والمنكلات المؤسوء عدما إلا إذا سبح فيشلب للصلاة وفي الصحيح : قبال في الهداية والمنكلات الواضح أنه سبح الحد وفي المستجع : قبال في الهداية والمنكلات المواضح أبه يتبير الإلاثينيائي كذلك الفو تعليمه في الالألم الالمنتقد الإلاثين المشتمصة الالالمنتقد المنافعة المنافعة وقبل المستحدق المنافعة والمنافعة المنافعة والمنافعة والمنا

الفلار الترمين " فدر أحمد لل حيل " لا أعلم في هذا الذب حدثُ به بسنة حديد. وقال البخاري " أحسل شيء في هذا الذب حاسب وباح عن سهياء لل وبداوه في الحاكم " حديث أبي هربوق صحيح الاست. ويتعرب في أبي سفيه المناحثون

وتعليه الدهالي بعوله العقوب هو الن النهاء الثالثي. والسن العاجشون وفيه لمين.

ودكور اين حاير في تفخيص الحديد (١٩٧٠ - ١٩٤٧) ودكر ايد دلاصاً كثيرًا وصحه موقع، والطاهم أن محموج الاحديث محملت صها قود اندل على ان ١٠ أصلاً. قال إلى أبي شياة السناليا أنه رسول اله 55 ذكره أنها

وحست أحمد شاكر في تطليقه على الترمدي ، ونقل تحص كلام ابن حجر ، واسطر نصب الدولية ، ٣٠٦ فقيد . وكر حرك كلاماً طريقة .

وسها أن مقات بنجير من يامد أعلَّه الن القطاق في طوهم والإيهام بأن فته تلاقبة مخاهسل (وذكره ابن أبي. حاتم في فلملن وقال: الهم رباح مجهول العد

وهو مي أمول أمن ألي ماكم ٢٠١٥ ه سلت أن وأنا ورعبه عن حديث ويناج عن سعيد بن ريند فقالاً. ليس عندنا عدلك الصحيح - أنو ثقال مجهولة وواقح محمول

الطعلاصة الكتبره الطرق أسوارية مجمل أنه أصلاً كيسا قال أن حجر الفهدا حديث. قواه ابن أني شبسة . وصحف عبود ، فهو حديث حسن الركدة حسة الحراقي الراس كثير والمتدري

الادنين، وَتَخْفِيلُ اللَّحْمَةِ وَالْأَصَابِعِ . وَتَكُوَّارُ الْغَسَلِ إِلَى النَّلابِ.

اله فيه وأحدً الأنّب ما خبيداً الآن فيحب حمله على الدائماء النّاة قبل الاستيطاب 17. توبيقاً به وبين ما ذكرتها. وإذا انصدت اللّه لم يكن بُدُ من الاخدة. كما لمو اتصدمت في بعض عضو واحد احد إذا حلمت دلك فلهر لدت أن ما مشى عليه العملاني في الدر والتسريلاني وصاحب النهر والسع تبعاً للخلاصة ومناه مسكن . من أنه ثو أخد للاذنين ماة حديداً فهو خسل محالف للوابة المشهورة التي مشى عليها أصحاب الهنون والشروح السوضوعة لنقل السلمب. وتعام ذلك في حاشية شيختا رد المحتار وحمه الله تحالى. وتعام المأخرة وقبل. همو سنة عند أبي بوسف جائز عند أبي حيفة ومحمد: الآن السنة إكمال القرض في محله، والداخل ليس بمحل لمه هداية. وفي التصحيح : وتخليل للحية وحمو قبل أبي يوسف والداخل ليس بمحل (والأصابع) لأنه إكمال العرض في محله. وهذا إذا كان الماء واصلاً إلى خلالها بدون التعقيل. وإلا فهو فرص (وتكرّار الخشل) المستوعب في الأعضاء المغسولة (إلى الثلاث) مرات: ولمو زاد لما لمان مد توبدت بالأعضاء المغسولة (إلى الثلاث) مرات: ولمو زاد العلمانية القلب لا باس مد ترقيف بالمستوعب لانه لو لم يستوعب في كل مرة لا يكون أنها بسنة التعليد. وقيدت بالأعضاء المغسولة إلى المعسوعة بكرة تكرّار تسجيها

⁽١) سبيد المرجه العلاكم ١٩١/١٥ أو من طريقه البيهاي في سنة ١٩٥١ ماب مسح الإلتين بداء جديد كلامها من حديث عد الله من ريد الأنصاري. رأيت رسول فقا بيخ بتوصال فأعلد ما الأدنية خلاف السنة الله مراجع ما أحد

قار الحاكم. إسناده صحيح. إذ ملم من أبن أبي عيد الله ، ويقية روانه محيّج عهم في الصحيحين وشاهده روياد من حديث عبد الله بن ريد : أن البن \$5 مسم أذّت غير الناه الله ي صح مه رامه ، وهذا ا بمعنى الأول وهو صحيح ، مثله وأوّد المعنى ، وضاهده هذا ليس فيه ابن أبي هية الله .

ربو معالی و در. وهلی هذا مبد تونی

وقد المرجه فليهقي من كلا الطريقين وقال هقب كل واحدا صحح.

شم المربَّج للهما طربَّعًا أشر، وقال: وهذا أصنع من الذي فينه. وله تُشخه من حديث أسن.

لحَوْدِي الْمُنِيشِينَ فِي السُجِيسَةِ ١٩٢٤، مِن طَرِيقُ عَمْرِينَ أَبَانُ المدني قال: أَرَانِي قَسَرِ بِنَ مَاك الوصو، وأخذ ركزة، وأدارها عن يساره، وصِبُّ علي يده اليمن، موسمة؛ للاقاً ... وصه: وأعذ مناه جديداً فصماحه. فنسج صماعه .. فلمدرت واغرة: حكفة رأيت رسول له ## بترصاً.

غل للمهوندي: رواء الطبراني في الاوسط والصغير. قبال الدهني، أعجر من أنان لا يُبذّري، فلمن ادكوم من حيار في المثان ؛ هذا والطر نصب فاراة ٢٣/١ والحير ١٩٨١.

 ⁽٣) - أي: يجيف تاريقه عنى "لا بذا البي فله جَدْتْ هداان صح بهما وأسه قبل أن يتم صح الذبه لذا احمد معام حديد، وإلا فلا سلحة للماء الحديد.

وَالسُّحِبُ لِللهُ وَمَّلِيءَ: أَنَّ وَلَـوِي السُّهِـارَة، وَيَشْتَوُعِبُ رَائِسَةً بِالْمَلْسَخِ ، وَلَمَرْتُب الْوَضُونَ، فَيْلِنَهُ بِمَا لِنَا اللهُ لَعَالَى بِدِقُوهِ وَالْفَائِلِينَ

والمغاني الدَّبضَة للْوُصُوء: كُلُّ مَا نَحْرَج مِنْ الشَّبِيائِين، واللَّمْ واعْبُـخُ والطَّمَارِكُ إذا

باب ما يستحب للمتوضيء

(وَالنَّحُ لَمُ الطَّنُونِينَ) المستحل لذه حر التي المحرب وعَرَفا فيل. هو ما العدا التي يحة مرة وقرك أخرى (السيديد ما المله مرة أو مرني وقيل حما سواد، وعليه الاصولود، قال في الحرج ودا لو أو قل عدا التوليد والتي عدا الرغب في المحرج ودا لو أو قل المحرج ودا لو أو قل المحرج ودا لو أو أن أن أن أن المحرج ودا القهاء) في الدائه المحرج والمنافزة على المحرج في المحرج في المحرج والمحرد وا

باب في نواقض الوضوء

(والسعامي) صمع تنتشيء وهو الصورة الدهنية من حيث إنه رصع باراتها النعام، فإن الصورة المجاهلة في العقل من حيث إنها تُقصدُ باللفط تسكّى معنى. كنا هي تعريفات السبعة (الماقصة يُقوفُموه) أي المهجرجة له عن إصادة المقصود منه الان المُقفى في الأحسام (يُعدنُ تركيف)، وهي المعدي يحراجها عن وقادةٍ ما هو المقصود منه (كان م): أي شهرة وحوى هي السياس) أي . مشلكي النوق والعائدة 12 أعمرُ من أن يكون معاداً أو لا أكر بحسة أو لاه إلا ربع المُجلُورة لاته

۱۹٪ . وطالد مي فرك حائز ۱ فود أنها فالمنز المنز. با قمام بلي الطبطة فيضياني وصوحكم وأيديكم إلى المسر من والمسجود براوسكم والرخلة لم الكميين . . . في صورة العائدة . الابعد 7

[.] وها المعلق المنطقيل من الأرض تتواسع. وكان الرحل أنن العكما القديني حاصة الفنق أكمل من العمل. المنابع الدائمي المدلط والمنوطة موضع للدائم

٣) ... عبر المعناداء كالدود والدو ومحو ملك وكدا الحصاء

خَرَخَ مِنَ البَّدَنِ فَتَحَاوَزَ إلى مُوصِعِ لِلْحَقَّةَ خُكُمُ النَّحَهِيرِ، وَالْفَيْءُ إِذَا كَانَ صِلْءَ الْغُمَ، والسُّرَّةِ مُضَعِّمِهِمَا أَرْ مُتَكِنَا أَوْ مُسْتَبِعاً إلى شَيْءٍ لَـوْ أَيْهِلْ لَسَفَطَ. وَالْغَلِمَةُ عَلَى الْعَفْسَل

الخبلائج لا ربح، والمراد بالحروج من المسيلين محرَّد الطهور؛ لأن ذلك الموضيع لـس بموصيع النجاسة؛ فيستدل بالظهورُ على الانتقال، بحلاف النخروج في غيرهما فإنه مُفَيِّد بالسَّلان، كما صرح به مفنوله (والبدَّمُ وَالْغَيْمُ) وهنو. دم تُضِحَ حتى البغض وعجبر (والعَمَدَيدُ) وهنر. قسح ارداد تَفْجاً حَسَ رَقُ (إِذَا خَرْخَ مِنْ الَّذِي فَتَجَازِزُي عَن مـوصمه (إلى فــُـؤصع الْمُحَفَّـة الْمُكُمُّ التَّفْهيمري: لأنه بزوال لقشرة تظهر النجاسة في محثها، فتكون بادبة لا خارجة، نما المعتبر هو قوة السبلاد، وهور: أن يكون المخارجُ بحبث يتحقل فيه قوةُ أن يسيل بنفسه عن المخرج إن له يسم مع ماج. سواء رُجِد السيلان بالعمل أو لم يوجد، كما إدا سمحه بجرُفةِ كُلَّمَا خبرَج، ثُمُّ فيد بالدم والفيح احترازاً من سقوط لحم من خير سيلان دم كالعرق المذيني أا فإنه لا ينفص ، وأما الذي يسبل مده إن كان ماه صافياً لا ينقمن - قال في المنابسم. العاء الصناعي إذا حرح من النَّفطة لا ينقض وإن أدخل أصنعه في أنَّهِ، قدميتُ أصبعه: إن تركُّ البلام من فضَّة الأنف نفضٌ, وإلا لم ينقض. ولنو عض شيئاً فوجيد فيه أشر الدم، أو استباك موجيد في السوك أنبر الدم . لا ينفص ما لمم يتحقل السيلان. وأو نخلُل بعود مخرج البدم على العود لأينغض، إلا أن بسيل بعد دلسًا. بحيث يغلب على الربق. ﴿ هَ. ﴿ وَجُوهُونَ ﴿ وَالْقُيَّةِ ﴾ سواء كان طعاماً أوساء أو غلظً^(٢) أو مِرْهُ^(٢) إحلاف البلعم فإنه لا ينقض خلافاً لأبي يوسف مي الصاعد من الجوف؛ وأسا النارل من العراس فغير نناقض انعافاً ﴿إِذَا مَلَّا اللَّهُمِ عَالَ فِي التصحيح: قال في والبناجع:: وتَكَلَّمُوا في تفتيعر مل، الله، والصحيح إذا كان لا يُقيرُ على إسماكه - فان والزاهديء: والأصبح ما لا يمكنه الإمساك إلا يكلفه أهـ. ولمو قاء متفرقاً بحبث تو جُمع يملأ اقفم فعند وأي يوسفء يُعني أتَّحاد المحلس، وعند محمد النجاد السبب. أي الشَّذِال(1)، وهو الأصح؛ لأن الأحكام تضاف إلى أسبابها كما بسطه في الكاهي.

ولما دكر النافض الحقيقي غَفَّيَّة باستفن الحكمي فغال: (والنَّوْمُ) سواء كان البائم (مُصَطَّعِمُّة) وهو: وَضُغُ الحنب على الأرض (أنَّ مُنَّكَانًا) وهو: الاعتماد على أحد وركبه (أو مُسَنِّبَداً إلَى شَيْءٍ) أي: معتمداً عليه لكمه بعبث (لُوَّ أُربِيلُ) ذلك النَّسِء المستند إليه (فسفطُ) المسائم؛ الأن

 ⁽١٥) العرق المديني (مزة تطهر من مبطح النجد تشجر من عرق يحرج كالدود نبرةً فشيئاً وسنه مفسول غليطة ثالة السيد ، قاله الطحطاري في حاليت على المرطني .

 ⁽¹⁾ أنهاق أضدم الغليط أن والعَلَيْق منه الطهائة والطَّعة أيضاً. دودة في الماه تنعل النام. كالموا فاديساً يستعملونها في إخراج الدم القامد من حمم الإساب.

⁽٣) - المرَّة ، يكسر العبير . هي الصفراء . تجرح من داخل الحسير ، من موضع بعال قد المرارة

⁽ع) - المنقبان ديغتج العين والثاه والباء ل خَيْثُ اللبغس. وهنو العر خناريء في أمراح الإنسنان سببه نعيبر طبعه عسد إحسامية بوجود نفي

بِالإَغْمَاءِ، وَالخُنُونُ، وَ لَقَهْفُهُ فِي كُلَّ صَلاَةٍ ذَاتٍ وُكُوعٍ فِسُجُوهِ.

الاسترخاء ينعغ بهايته عيدًا النوع من الاستباد، غير أن السند ينته من التنفيرط، جعلاف الدوم حالة الغيام والغنود والركوع والسجود في العبلاة وغيرها ((امو الصحيح - لان بعض الاستبداك في ولا أفغام والغنود والركوع والسجود في العبلاة وغيرها ((امو الصحيح - لان بعض الاستبداك في ولا أو لورال أسفة الحروم الإيتراك على المغل بالإغتار) وهود المة نضري العقل وتعلم (والمحوث لا يستم وهود أفة نضري العقل وتعلم (والمحوث وهود أفة نضري العقل وتعلم فالمحدد على العلم الحدة ولا يجوز حقيقة بالعمد، على الإعبار لانه عكم (والمهمة) وهي الشية الصحف بحيث يكون سيموعاً لم وتحاره سواه منت المساعة أو لا إذا كانت من اللغ يقطان إلى كان صلافية ويستة أو مانانة الكر إذات وكرح وسعوم المحدد وتبطل صلاف وتحدد وتبطل صلاف

⁽²⁾ الأصار في هذا الناب ما أخيرها أمو داده 7 و غير شوعوه في النوع و الرابعةي 94 وأحمد 1977 و الأخيرة 1979 و المنظمة 1977 و المنظمة 1979 و المنظمة 1979 و المنظمة ا

ومقاره غلمي يربدان هند الرحمي الدالاني.

هان الفريدي. يسره والسميد أن أنهي غروبه عن قنادة عن ابن عناسي موهاياً. فيديدهم ا

وقال أنو دورد بقلب حديث الدائرية هذا الحديث لأسليد فالتهريق ولم يعدّ بالصفيات اوقال البيهمي عصله . قال الروفائل الملكات المحرول عن حدة الحديث فائال الأسبيء الروزة بالمدائل أني عروده عن فتاتة عن المراعبة براوية

ولانه النواجعة في تفخيص التحليق (١٠٠٦) والزيلين في نصب النواتية (١٥٥٥) (18 ودفيرا اللاصأ طويلاً. حوله الواجعلامة أنه عديث وله والصواب به موقوف على الن مالس

روائنس أبد در الترجه صيئة (۲۷۶) ح ۱۶۶ مات الألبيل أقبى أن وم النجاس لا يعهى الوصور ، وأم دارد (۲۲۰ والترمدي ۷۸ كتهم عمر المادة عن أدار الراء كتال الصيات راسوي الله يطه المارب لها مصاوب، إلا الموصورات

الظلُّ شَعْمَة السيمية من أسن الذل إبن والله العد سيلل مستما والى البات أخاذتك

⁽⁹⁾ عد ورداني الفهفية أحادث، وأكار مراوعة، ومرسلة، منه ما أشرحة الصوائي في الكبيرائية في الشخصية (9) عدر أمارية في الشخصية (20) عن موسي قال الوبيسة التي كام يصل بالساس إدادهن و حلى الدري في حمرة كانت في المسجد، وكان في مامرة أمار أن أصحاك كان من يقوم، وهم في السلام وأمو ومناول لم 25 من مسحك أن يقيد الوصوم، ويسهد الصلاة على أنهيشي الله محمد من حله المنطق الدقيقي لم أن من فاحم الوجهة وحليم ومائه موقول.

ايغان محقق المحموم الرحمة القارى في الكهابات وقال الكه وقفة الحدثيثاً، وبنا هي الانقطاع لإنسار ووله. الرياضية من اين توسي دها.

وأمرجه الدارقسي از استه ۱۹۸۷ و ۱۹۷۵ مي ورفات مرفوطياً، وليه ولاً، ومرماڭ وعيقم، من جميع. طرف اركد ذكره البيطي ۱۹۵۲×۱۹۸۵ فكرة دُلساً في ورفات واستندار طاقه وصفف الباليث (دكره

وَفَرْضُ الْغُشُلِ: الْمُضْمَضَةُ، وَالإَمْنِيْتَقَاقُ، وَغَشُلُ مُايِر الْبِذَذِ.

وَمُنْكُ الْغُسُلِ : أَنْ يَبْدَأَ اللَّمُغَسِلُ فَيغْسِلْ يَنْلِهِ وَفَرْجَهُ، وَمُزِيلِ النَّجَاسَةِ إِنْ كانتُ عَلَى بَدْنِهِ، ثُمْ يَقَوضُا وَضُونَهُ لِلصَّلامُ إِلاَّ رِحُلُهِ، ثُمَّ يَغْبَضَ الْمَاءَ عَلَى وَأَسِهِ وَسَائِر خَسَبِهِ ثَلاثًا،

وسجدته وكذا العبي والنايم.

فرائض الفسل

وولوس الفيل إ أواد بالفرض ما يعمُ العدل و وتعمل بالفعد ، تعاه عَسَل العجلد خله والمصدو الفيل بالفعد ، تعام عَسَل العجلد خله والمصدو الفيل بالفار عالم عَسَل المجمعة ، وغَلَلْ المحتابة ، يقال أعمل المجمعة ، وغَلَلْ التواب الفيلة إلى وصابطه أنك إلا أضفت إلى المحتول فَتَحْت ، وإلى غيره صَمَلَت أه والمنظمة أن والانتشائي ، وعَسَل سائر الله إلى ياقيه ، منا يمكن عَسَم من غير خرج كأنّ وسَره وشارت وصابب وداخل تحية وشعر رأس وتدارج فرج ، لا منا فيه حرّج كد حق عين وثقت أنقيم وكذ داخيل قَلْمه ، مل يست على الامح ، قالة والكمال .

مئة العسل

وَوَمَنْهُ الْفُسُلِ: أَنْ يَشْدِى، الْمُغْمِلُ: أَي صويدً الاغتسال (فَعْسِلُ) أَوْلاً (يُغْيِّهِ) إلى الرَّسُفَيْنَ، كما مقدم في الوصو، (وَفَرَجُهُ) وَنَ لَمْ مِكُنَ بِهِ حَتَّ وَوَرَيل حَالَهُ) وَي معنى النسخ والشَّجَانَة بِالتعريف، والأولى أولى (إِنْ كَانَتْ عَلَى نَقْبِهِ) ثلا تشيع (ثمَّ يُوضُنَا وَضُوفَة): أي كوضُوته (اللَّمُلان) فيسنح رأسه وأذبه ورجه (إلَّا رَجُلَبُه) فلا يغسلهما، بل يؤخر غسلهما إلى عملهما إلى عملهما إلى عملهما إلى غسلهما، حوهدا إذ كان في مستقع الماه، أما إذ كان على الوحجو فلا يؤخر غسلهما، جوهرة، وفي التصحيح؛ الأصبح أنه إذا لم يكن في مستقع الماه يقدم غسن يُسلهما، جوهرة، وفي التصحيح؛ الأصبح أنه إذا لم يكن في مستقع الماه يقدم غسن ربياً أو كل مرة مادناً بعد الرأس ربياً أومن واللمجنى، و والدورة؛ وهو الصحيح، الكان

دريلتي في نصب الرائة ٢٠٤٥ - ٣٥ وقال روي در حديث أيي موسى، وأي خريره، وأن عمره والل عمره والليء وحارثه و وحديث المعنى، والراهم وحديث وعديد الجهنى، والراهم المعنى، وفيدهم وليدهم المعنى، وأراهم المعنى، وفيدهم وليدهم المعنى، والراهم المعنى، والمهمي وذكر الزينس كعلام المعلمة حبور، هملة المعنى.

قال طبيبهي حقب أحلات . شكل الذهالي حن حديث أبي العالب وتوابعه عن الصحك في الصلاة فعال - واه ضعيف وزويها هن الشافعي أنه قال: لو نسب عندما المحديث فالك لقابة به

وذكره ابن الكنوري في الطّلل المشاهية (٣٩٧٦ وذكر طوله) وانتقد رجاله، وقبال أهده الأحباديث مدارهـ ا على أي العلقية ولا منه فُسُلُف أهـ. لكن كثرة هذه الأناو وإن كانت صحاحة لذلّ على أن له أصالاً

فُمْ يَفَاحَى هَنْ فَالِكَ الفَكَانِ فَيُضَمِلُ رِجَالِمِهِ، وَلَيْسَ هَلَى الضَرَّأَةِ أَنْ يَنْقَصَ ضَفَائِرَهَه فِي الْفَشْلِ إِذَا يُلغَ الشَّاءُ أَصُولَ الشَّهْرِ.

وَالْمَصَائِي الْمُوجِسَةُ لِلْفُدُّلِ: إِنْوَالُ المَنِيِّ عَلَى وَحُهِ السَّفُقِ وَالشَّهُووْ، مِنَ السَّيْط وَالْمَرَّأَةِ، وَالْبَقَاءُ الجِعَائِينِ مِنْ غَيْرِ إِنْوَالُ، وَالْعَفِضِ، والنَّفَالَ.

مقبل في اللبحر، أن الأول همو الأصبع وظناهر الدرواية والأحياديث، قال: وب يُضَمُّكُ تصحبت والدرر، (ثمُ يُنَحَى عَنْ قَلِك العكمانِ) إذا كان في مستضع العاء (فيفُسِلُ وِخَلَيْهِ) من الدر العاء المستعمل، وإلا فلا يسنُّ إعادة غسلهما.

(وَلِيْس) بِالازم (عَلَى الْمُرَاةِ اللَّ تَشْفَى): أي تحلُ ضَمْر (ضَفَائِرِهَا في الْفُسُل) حيث كانت مضفودة، وإن لم يبلغ الساء داعمل الصفائر. قال في «الينابيس»، وهو الاسمع، ومثله في «اليدائع»، وفي «الهداية»: وليس عليها ثلُّ دوائيها، وهو الصحيح، وفي «البرامع الحساس»؛ وهو المختار، وهذا إلاَّة بِلْغُ السَّاء أَصُولَ الشَّعْمِ، أي تَنْبُتُ، كِلَد بِالسرآة لان الرجل يلزمه نَفْسُ ضغائره، وإن وصل العام إلى أصول الشعر، وبالضفائر لال الستوض بلرم غسل كله، وبما إذا بلع العام أصول الشعر لانه إذا لم يبلغ يحب الفصر.

باب ما يوجب الغسل

(والدُّفَاتِي النُّوجِةُ لِلْمُسُلِ إِنْزَالُي: أي انفصال (المُّنِي) وهـر ماه أبيضُ حابر بنكـــر مـه الذكر عند خروجه نشه رائحته وانحة الطَّلَمِ الآ رطباً ووائحة البشر بابـــاً (على وَجُو الــُــَونِي) أي الدُّفع (والشَّهُونُ): في اللَّذَة عند انفصاله عن أغراء، وإن لم يخرح من الغرج كذلك، وشُرطه أبر يوسف، فنو احتلم وانفصل منه بشهوة فلما قارب الظهور شذَ على ذكره حتى انكــرت شهوته لم توكه فسأل بغير شهوة؛ وجب الغمل عندهما، خلاقاً لمه، وكذا إذا اغتسل المجامئة قبل أن يولاً أو ينام ثم خرج بالتي تُنبه معد الغمل وجب عليه إعـكة العــل عندهما، حـلاقاً لمه، وإن خرج بعد البول أو النوم لا يعبد إجماعاً (بن الرُّجُل وَالْمُؤَلِّي حالة السوم واليفنظة (والبُقْنَةُ المَّنَانَينِ؟ كانتُه خِنَانَ، وهو موجم الفطع من الذكر والغرج: أي محاداتهما بغيبوية العشفة.

 ⁽¹⁾ الطَّافع مما يتطلع من النحل. وهمو الكِمُّ قبل أن ينشقُ. وهمو شيء قبضر بُشَّة علون الأسمان وسرائحت اللهمي.

⁽⁷⁾ لحقيق دإذا الطي العدامان فقد وحد الفسل و أخرجه الترسدي ١٩٠٨, ١٩٠٨ وابن ماجه ١٩٠٨ وأحمد ١٩٠٨ وأحمد ١٩٠٨ وأحمد الراحة كلهم من حليث عائشة. ورواية الشرهدي وأحمد وإدا وإدر إدران وأخرج مسلم ٣٩٤ وأبر داود ١٩٠٨ من حقيق أي هربوة بلقط وإذا جلس بين شجها الأربع بمثل العداد العشاد وحب العسل وأصله في البخاري ١٩٠١ وقد ترجي ١٩٠٨ وأصله في البخاري ١٩٠٨ وقد ترجي عربوة سعو مسلم.

وَمُسَنَّ وَمُسُولِ اللَّهِ ﷺ الْفَسْلِمِ لِلْجَسَّمَةِ، وَالْعِيدَيْنِ، والإخرَامِ، وَلَيْسَ فِي الصَّذْي.

قال في داليجوهرة، ولو قال وبغيوبة العشفة في قبل أو دبر، كما قال في دالكنو، لكان أحسى والحيومرة، ولا الله المستفقة في قبل أو دبر، كما قال في دالكنو، لكان العشفة يجب الفسل بإدلاج مقدارها من اللكور اهم، ولو (من غير إنزائر)؛ لامه سبب للإنزال وهو متجب عن البصر فقد بخفي علمه لفاته فيفام مقامه لكمال السبية (وَالْحَيْضُ، وَالْفَاشُ): أي المخروج منهما، فما داما باقين لا يصح الفسل.

باب ما يُسنّ له الغسل

وَوَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ عِلَمُ الْفَسْلُ لِلْجَمْعَة (")، وَالجَمْزَانِ")، وَالإَخْزَامِ) (") بحج أو تحسّره، وكذا

(1) قسا روى البعاري ۸۸۰ وسلم ۸۹۱ س حديث أبي سعد وليو داوه الغياشي ۲۹۱۵ والسائي ۹۹۱۲ والسائي ۸۷۹ وسلم ۸۸۱ ولفظ مسلم: دغسل الجمعة على كل محظم وسوائه واد يسل طياه واحرجه البحاري ۸۷۹ وسلم ۸۸۱ حديث د وأبو داوه ۱۹۶۱ والنسائي ۹۳/۳ والى ماحه ۱۸۹۱ كلهم من حديث أبي سعيد للفظ دفسل ينوم الجمعة واجب على كل محظم وسمائية لعديث. من نوضاً ينوم الحمدة فها ونصت، ومن افتسل، فالغسل وطبيل الوجوب منا على المنسلة لعديث. من نوضاً ينوم الحمدة فها ونصت، ومن افتسل، فالغسل

أفضل: أخرجه التوديد 104 والترمذي 194 والنسائل 1977 وأحمد 111/4 وقسلاني 1977. والطالس 1701 كلهم من حديث سنوة بن حديث وعدة الأحديث كلها صحاح. وفي الياب أحادث.

(3) الوارد في العبدين اكان رسول الله على يفتسل يوم الفطر. ويوم الأضحى.
 أخرج ابن ماحه 1910 والبيهفي ٢٧٨٧ كلامها من حديث ان صاب.

كال اليوميري في الأزوائد : فيه أبيارة من الأمامُس صعيف وحجّاج بن قميم صعيف أيضاً. ورواه ابن ماجه ۱۳۹۲ وأحمد ۲۰۷۵ من حديث العالق من محد بأثم منه الكن في إسناده يومف بن خلاد كال يحيي من معين . كذّات حبيث زندين . قاله التوصيري في رواعد ابن ماجه .

وقبال النبذي: كنده عبر واحد، وقبال أبر حبان بصبع الحديث نسبه، وهنو في المستند من زينادات عبد الله بن أحمد وليس من رواية أحمد.

وروى البيهفي بسند من خريق الشخص هن زادان قال: مال وجل عليًّا من فضل قباله: اعتسل كبل يوم إن شت هال: لا الغيس الذي مر الغسل. قال: بوج العمسة، ويوم هونة، ويوم المعر، ويرم العطو

لهذا مولوف حيني ولمل يوسف بن خالد السنتي رفيه والصواب هر هن مليًّ والنظر نفست الرابية (١٨٥/ ٨٥ وزد البريلمي ووى البراء في سننده عن أني رافع وأن وسنول الله فيّة الفتسل للفيدين». قبال الربلمي وكار عند العن في اسكامه رفيال. إسناده صميف وكنذا أهلًا الل القطاق وانظر مجمع أورائد ١٩٨/٢ قال، في إسناده مجاهيل.

 (٣) الموفود في آلاهرام حديث عائدة وأنهشت السعاد بنت تُعيس محسد من أمي بكر سطنجرة ضاصر وسنول في في أبا بكر أن يكرها قد تغلسل، ونهل المنحوجه صبلم ٢٠٠٩ وأمر دارد ١٧٩٣ والنسائي ١٢٤/٥ وابن ماجه ٢٩١٢ ولحديث زيد من ثابت دوأيت النبي في تبرك الإعلال واخسل،

ومي مجمع الزوائد ٢١٧/٣ عن ابن عمر ومن السنة أن يعشــل الرجل إذا أواد قان يحرمه.

قال الهيشمي: رواه الزار. وططيراني في فكبيره ورُونة النزار لقات كالهم الهـ.

الهدم الاحاديث تدلُّ على منيَّة الضَّل للإحرام وانظر نصب الرايه ١٧/٣ والعاديص النجير ١ (٣٣٤.

وَالْوَدْيِ غُسُلُ، وَمِيهِمَا الْرَضُوءِ.

وَالظُّهَارَةُ مِنَ الْأَحْمَاتِ جَائِزَةً بِمَاءِ السَّمَاءِ وَالْأَرْدِيَةِ وَالْقَيْرِينِ وَالابارِ وَفَءَ البِحَارِ. وَلاَّ تَحُولُ بِمَا الْفَنْهِـرَ مِنَ الشَّجَرِ وَالنَّمَـرِ، وَلا بِمَاءِ غَلَبْ عَلَيْبٍ غَيْرًا وَأَصْرَحَهُ عَنْ طَبِّـعِ الْمَـامِ.

__ .. __ __

يوم عرفة للوقوف. قال في والهنالية: وقيل هذه الأوبعة مستحق، وقال: ثم هذا الفسل النصلاة عند وأبي يوسف، وهو التسجيح الخريادة فضيئتها على الوف واحتصاص الطهارة بها، وقيمة خلاف والبحس، أ. ه.

(وليُسُلُ في الْعَدْنِ) وهوا ماه أبيض وقيل يحرح مند الملاعة، وفيه تبلاك لعات الأولى حكود الغالف، والثانية كسرها مع النظيل، والثالثة لكسر مع التخفيف، ويعرب في الثالثة إعراب المنقوض ومصاح، والولول) وهو أمناء أصفار عليظ يحرج عليك البنول وقد بسقه، يحمله وينقل، مصبح (عالمُل، و) لكن (فيها، الأضُوا) كالبود.

كتاب البياه

(والنظة أرةً من الأخدال) إلى فيه النهيد: أي الاحداث التي سن دكرها من الأصغير والاكبر، وكذ الاجدال الأخدال) إلى فيه الاحداث الدائلية ، وليس للتحديث إلا أنه لهذا دكير والاكبر، وكذ الاجدال الأولى، فيها دكير (والاولية) جمع وجه وهوا كل متعرج بين حال أو أكام يجتمع به السيل (واللكون) حمع عبي ، وهوا لقط مشترات بين حالية اليسبو واليكوع وعبرهما، والمبراد منا اليسبوع الحاري على وحمه الارمن (والحار) حميع عبر ، وهو اليندوع المحتمم تحت الارمن (والحار) جمع محوه قال في والمبحاح، المحل حلاف الرب سبل الحرا المحتمم المحتمد واللهم اللهم الخر وبحال ولحور، وكن والمبحل بحراً المحتمم بنسل دلك، والحمم الخر وبحال ولحور، وكن الهر عليم بحراً المحتمم بنسل دلك، ولكن إذا أطفل البحر مواد به البحر اللهم المحتمد المحتم المحتم

(ولا تكول أن لا تصع الصهارة (بنا التأسير) نقصر دماء على أنها موصولة، قال الاتعلى.

هكذا السمسوع ومن الشّخر والنُّمري وهي معييره بالاعتصار إيساء معقهومه إلى الحوار اللحدرج من عبر معشر كالميتقاطر من شجر العنب، وعنيه حرى هي دائهداية، قال: الأم حرج بغير عالاج، دكره في رسواسع أني بموسف، وهي الكتاب إلسارة إليه حيث شبرط الاعتصار العدار وأراد بالكتاب هذه اللهجتمر ولكن صدرح في المحيط بعدم، وبه جزم وقاضيخان، وصوبه في الكتابي ديد ذكر الأول يقول، وأن دارجبي، إنه الأوجه، وفي داشرة باليارة عن داشرهان، غَالَاشْرِيَةِ وَالْحَلِّ وَمَاءِ الْبَائِلاءِ وَالْمَرَقِ وَمَاءِ الرُّرْدَجِ .

وَقَجُوزُ الطَّهَاوَةِ بِهِاءِ خَالِطَةً شَيَّةً طَاجِرٌ فَقَيْرٌ أَخَذَ أَوْضَاءِهِ كُلْتَءِ الْمَدُ وَالنَّاءِ الَّذِي يَخْطِطُ بِو الأَشْنَانُ وَالصَّائِونُ والرَّفْفِرانُ .

وهو الافهر، واعتمده والفهسناني، وولا بضار) بالمنذ (غلّب غلّبه غَيْرَهُ) من الجامدات الغاهرة (فَلْتُوَجُهُ) ولك المبخلط (عمّ طلع الباه) وهو الرفة والسبلان. أو احدث له سماً على حدة، وإنها فيدت السخالط والباعد؛ لأن المخالط إذا كان ماتماً فالمبر، في الغلبة: إن كان موافقاً في أوصافه الثلاثة كالماء المستعمل بالأجزاء، وإن كان منخلفاً فيهه كالحن فظهوو اكترها، أو في بعضها فيظهور وصف، كاللمن يحالف في اللون والعلم، قبل ظهرا أو احدهما منح، وإلاً لا. ويُقتُ هاو أحدث له اسماً على جدافة لإخراع بينا فتمر وتحوه ابنه لا تجور الطهاره به وقو كان ويقاً مع أن المسخلط جامد، فاحرص على هذه الغصبية طالب يحمه ما تعرق من فروعهم. وقد والثمار كشراب الرياضي المفيّن ذكرهما على الترنيب فقال: (كالأشرية): أي المنحفة من الاشجار والثمار كشراب الرياض" والرمان، وهو مثال نمنا اعمور، وقوله (وألحمل) صالح للإملير؛ الله إن كان خلوطاً فهو منا على عليه غيره بحدوت السم له على جدة (وأماء الباقلاء) تشدد فقصر وتحقف فتمد، وهي القول: أي إذا طبخت بالساء حتى صار يحيث إذا برد شخن (وأنشرق) لمحدوث السم له على جدة (وضاء المؤدج) - بنواي معجمة وراء ودال مهمشين وجهم وهو ما يخرح من المعتمرة المعتمن فيطرح ولا بصبح مه وهو احتيار والناطهيء ووالسرخسي» أنه بمنزلة ما المزعفران، نصر عليه في والهداية، وهو اختيار والناطهيء ووالسرخسي» أه بعنزلة ما المزعفران، نصر عليه في والهداية، وهو اختيار والناطهيء ووالسرخسي» أها.

باب الطهارة بماء خالطه شيء

وَيُتَمُووَ الطَّهَارَةُ بِمَاءِ خَالَقَةً شَيْءٌ بَخَامَدُ (طَجَرَ فَعَيْر أَخَذَ أَوْضَابِه) الثلاثة ولم يُخْرِحه عن طبع الساء، قال في والمدراية: في قوله: وفعير أحد أوصائحه إشهرة إلى أنه إلاا عبر النهر أو ثلاثة الا يحدوز الشوضو به، وإن كنان المعلّم طاهسراً، لكن صحب شروايسة محلاف، كذا عن والكردري، العد. وهي والجوهرة: إلى غَيْر وَصَّفَين فعلى إشارة الشيخ لا يحوز الموضوء، لكن والسحيح أنه يجوز، كذا هي والسنتصفيء، وطلا (تُحَاه المُلكين): أي السيل، وإنه يحتلط بالتراب والاثرواق والأشجار، فعا دات رقة الماء عالية تحوز به الطهارة وإن تعيرت أوصاف غله، وإن

 ⁽¹⁾ الرياس، بالكبرات بقع التحية. والطنوي، والطاعرة، وعبارته بمذ الحراكملاً، أي إن حشو.
 كاملاً

َ وَكُلُّ مَاهِ وَقَفْتُ فِيهِ نَجَالَةً لَمْ يَجْوِ الْوَضُوءُ بِهِ. فَيَبَلَأَ كَدَنَ أَوْ كَثِيرًا؛ لِأَنَّ النَّبِي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَلَشَلَامُ أَمْرِ بِجَفْظِ الماءِ مِن النَّحَدةِ؛ فقال. وَلاَ يَبُولُنُ أَحَدُكُمْ فِي الغَاهِ الدَّالِم وَلاَ يُغْتَمِلُنُ فِهِ مِنْ الْجَغَافِةِ.

وْقَالَ عَنْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلَامُ: وَإِذَا السَّلَقَظُ أَحَدُكُمْ مِنْ مُنَامِهِ فَلَا يَخْمِسُنُ يَلَمُ في الإِنَّاءُ خَشَّ يَشْهِمُهُا فَلِانًا، فَإِنَّهُ لَا يُدْرِي أَنِّينَ بَانَتْ يَذُهُ .

......

صار الطين خالماً لا تحور (والمناه الذي إلى يتعلق به الأشمال أن والطماليون والأعفرال) ما دام بناقبة على وقته وسيلانه؛ لان المدم الدام ساق ميه، واختسلاط هذه الاشهاء لا يسكن الاحتواز عنده، علو خرج عن طبعه أو خدت به الب على جدة ، كان صار ماه الصابون أو الانسمان تخبّ أو صمار ماه الزعموان جبيعة لما لا تحور به الطهارة.

باب حكم الماء إذا وقعت فيه تجاسة

وَرَكُلُّ مَا وَقَعْتُ مِنِ لَحَاسَةً لَمْ يَحُنِ الْمُوسُوهُ بِهَ)، انتخبته (قابلاً كان) الساء (أَوْ كَبَراً) تغيرت أوصافه أوْ لا، وهذا في عير الجاري وما من حكمه كالعدير العظيم، هابل المقابل (لأب النبر كافح أَمْ يَجْعُطِ السَّاءِ مِن النَّخَاسِةِ) سَهْبِه من صدوه لان النهي عن الشيء أمر يُضنه (عضال. لا تبويلُ أَحَدُكُمْ فِي نَشْبِهِ اللَّائِمِ) يعني الساكن (وَلاَ لِمُسْلِنُ فِهِ مِن الْجَبِيّانِ؟ فَقِد السنة المُثانِونَ شَجِّسَة اللهُ السنتعمل فهاه الحديث حيث قرن الاغتساط بالدول، وأجبِ بأن الجب تما كان يغيب عليه تجاسة المني عادة لجعل كالمُثَيِّنِ (وَقَالَ عَلِيّهِ) أَيْضاً: وإِنّا الشَّيْقَظُ أَحَدُكُمْ مَنْ مَنْهِ فَلاَ يَغْمَنْ يَوْدُ فِي الْهَاءِ مَنْ يُسْلِقُ شَارِّتًا، قَبَلَةً لا يَعْدِي أَنْ بَالْتُ يَلْمُ الْمَاءِ محلًا طاهراً أو نجساً، وقولا أن لها، يحس بملاقة ثابد الحسة لم تظهر للهي وقالمة»

 ⁽¹⁾ الأشاها من الأت بالصديقي، ينت على شهر السوط، والعسوم تحله منشور العمل عمل وهو عطر أسعد

وكان المنطوع الأمراعة أبو دوير ۱۷ واليهامي (۱۳۵۶ كلاهما من حديث أبي طريرة وأصلة من الإخاري ۲۲۴ ومنام ۱۸۲۲ وأبو داود ۱۹ والداري (۱۳۲ والسناني ۱۹۲۱ كانهم من حديث أبي المريزة وقفط الشعاري الا سولي أخذكم من المناء الدائم أبدي لا يحري ثم نخسل ۱۹۶۰. وانظر الزيادة (۱۳۱۷ و ۱۳۵ وتلخيف الحديد ۱۹۵/۱).

وم) - أستوج أأخريم البداري 127 أبان الأستحمار وتراً ومسم 147 ولو دارد 147 و تومدي 41 إلى صاحه 1479 والدارعي 177 والسائل 177 يناب تأزيل قبول عد مر رجل ﴿إذا صم إلى الصالاة - ﴾ قبال الترمدي عديث حسن صحيح

وَأَمُّا النَّهُ الْجَارِي إِذَا وَقَعَتُ فِيهِ مَجَامَةٍ جَالِ الْوَضْرِةِ مِنَّهُ، إِذَا فَمْ يُرَ فَهَا كُرَّهُ لِأَنْهَا لا فَشَيْعِرُ مَعْ جَزِيْهِ النَّذِي، وَالعَدِيرُ الْعَظِيمُ الَّذِي لاَ يَتَحَرُّكُ أَخَدُ طُرْفِهِ فَحَرِيكِ فَطر بِ الاخر

حكم الماء الجاري إدا ونعت فيه لجاسة

(رَأَهُمَّا اللَّمَاءُ الْخَارِي) وهو. ما لا ينكرو استعماله، وقيل: ما يدهب نِشُم، وهمالة،. وقبل ما بعدُه الفالس جنوبُ، فيل: هو الأصح، وفنج، وفيه - والحقوا بالحاري حوص الحصام إنه كال المساه يبرو من أعلاه والثاني يعترفون منه حتى ثبو أدخلت المصعبه الذار تبيد النجسم فمه لا بهجس الحد. وإذًا وَلَعَتُ لَيْهِ لَجُدَلَمَةً خَبَرَ الْوَصُوهُ فِيلَةً إِنَّا لَمْ يُوالها: الى المنحاسة (أثرُ) من طلح لو لون أو ربح (لأنَّهَ لا تَسْتَقُرُ مُمْ جُرِيَانَ أَلْمُهُ) قبال من والحوهرة،. وهذا إذا تساحة المجاسبة مناهمة، أمنا إذا كانت دامه مينه . إن كنان العام بحران عليها أو على أفشرها أو مصعهما لا يجوز استعماله، وإن كان بجري عني أقلهما وأكثره يبجري على موضح طَّاهمو ونساء قُمُّوا فإنته بعجور استعماله إدالم يوجد للبحامة أثر ١٠هـ. (والفدسُ) قال في والمحتارة: هو القطعة من الحاء يُعادرها السيل. . هـ.. ومثله الْخَرُّص (العطيم) . أي الكبير. يعمر (الَّذِي لا يُتَخَرُّكُ أَخَذُ طَهْرُمُه يُعْجِيكَ الطرف الأخرى وهو قول العراقيين، وهي طاهر الروانة: معتبر فيه أشر رأي النَّكِيْلُون. قال والزاهدي، وأصبح حدَّه الما لا يحلص بعقبه إلى يعقل في رأي المثلي واحتهاده ولا شافلو اللمجتهد فهما وهو الأصح عند والكرخان وأوصاحب العابية، والاليناب وأحساسة . العنا وهي والتصحيح ورا قال الحاكم في المختصر ، قال أبو عصمة: كانا محمد بن الحسن يوقَّت في ذلكُ بعشور ثم رحم إلى قول أن حبيفة. وقال لا أوقت في نبيًّا، فظاهم الروبية أولي (العار رهام عي وفتح القديرة و والبحرة قائلًا: إنه المصحب، وله يعمل. وإن شقدير بعشر لا يرجم إلى أصل يعنمنذ عنيه، مكن في والهدايمة: ومعضهم قُمَار بالمساحة مشراً في حشر بناواع الكرسلون؟ توسعةً للأمر على الناس. وعليه العنوى (اله.. ومثله في افتاري وضبحاناه و فصاري العُتَاميء) وفي والجوهرة). وهو احتيار والمختارين في والتصحيح أن وبه أحد وأمو سنيسالاه، وهي والحوزجاني به قال في والنهوم؛ وأنت خبر بأن اعتبار العشر أصبط ولا سبعًا في حقَّ من لا وألَّي، له من العوام ، فلدا أنني به السناحرون الأعلام . احم. قال شيخيا رحمه انه تعالى. ولا يحفي أن الهناحويين ألدين أتتوا بالعشر وكصاحب الهدايده وافاضيخابه وفيوهمة من أهل الترجيح هم أعلم بالمقاهب مناء هعلينا أبَّاع ما وخُجوه وما صححوه كما أبو أفتوسا في سبانهم. الحد. وفي

⁽١) - التصمل الطحماء على إماد أرابدر يوضع له العجام

الرَّة) : الكورانين النباب من العشر الريس مدرك الوالريزع من الأصلى ١٠٥ سنة ويكن هند بالعني الهماش. ١٧٠ سنة الولدل مد الذي أراده المدارد والولين هذا بقال كرياض.

إذا وَقَعْتُ نَجَاسَةً مِن أَحَدِ جَائِيلِهِ جَازُ الْوَضُوهُ مِنَ الْحَدِيبِ الآخَرِ؛ لِأَنَّ الطَّاجِرَ أَنْ النَّجِـاسَةُ لا تُصِلُّ اللّهِ. وَمُؤَنَّ مَا تَسَنَ لَهُ نَفْسُ سَائِلَةً هِي الْفَاءِ لاَ يُنْجَمَّهُ، كَالَيْقُ وَالدَّبَابِ وَالرَّسَابِيرِ وَاقْفَقْرِبِ.

وْمُوْتُ مَا يَجِيشَ فِي الْمَهِ فِيهِ لا يُقْسِدُهُ. كالسَّمكِ وَالضَّفَدَعِ وَالسَّرْطَانِ.

وَالْمُنَاءُ المُسْتَغَمَٰلُ لَا يُجُورُ السِّيقَعَالَهُ فِي ظَهَارَةِ الْأَحْسَاتِ. وَالْمُسْتَغَمَٰلُ: كُلُّ مَاهِ

والهداية والمعتمر في الثانق أن يكون بحال لا ينحم بالاغتراف، هو الصحيح ، اهم وإذ وَقَعْتُ: لَجَالَةً فِي أَخِهِ جَائِيْهِ جَازُ الْوَضُوءِ مِنَ الْجَانِبِ الآخَنِ الدّي لَم تفع فيه النجاسة والأن الطّاهِرُ أَنَّ التّخَالَةُ لاَ تَصِمُّ إِلَيْهِي: أي الجائب الاخرو لانَّ أَمْر التحريفُ في السّراية وفي الرّ الجانب، قال في والتصحيح و وقوله جاز الوضوء من الجانب الآخر إشارة إلى أنه يُحَمّى موضعً الوقوع، وعلى وأي يوسف، لا ينجس إلا طهور النحاسة فيه كالماء الجاري، وقال والمزاهدي، واحتفظت الروايات والمشايح في الموضوء من حالت الوضع، والقنوى المجواز من حميح الحوايات والمشايح في الموضوء من حالت الوضع، والقنوى المجواز من حميح الحوايات الدينات الدينات الوضاء، والتنوى المجواز من حميح الحوايات الماء الم

(وَمَوْتُ مَا أَيْنَ كُمْ عَلَى مَائِلًا) أَي وَمُ سَائِلُ إِنِي الْمَمَايِ وَمَلَّهُ الْمَائِعِ، وَكَذَا لَمُ مَانَ عَارِجُهُ وَلَهُ يَعْمُونُهُ عَلَى مَائِلًا) أَي وَمُ سَائِلُ إِنِي الْمَمَايِ وَمَلَّهُ الْمَائِعِ، وَكَنَا لَمَا أَلْمَا السَّفِيحِ بَالْحَوْلِةُ عَلَى الْمُوتِ، حَتَى حَلَ الْمُعْدِي وَهِو الْمُعَلِّينِ وَلَمُعَلِّينِ وَلَمُعَلِّينِ وَلَمُعَلِّينَ مَا يَعِينُ فَي وَهِ اللهِ وَيَا الْمَاعِ وَهُ إِلَّا الْمَعْدِي وَهِ وَهِ وَهِ اللّهِ اللّهُ وَلَمُ اللّهُ وَهُوا السَّاعِ عَلَى الْأَصْبِحِ، وَهُدَا السَّاعِ عَلَى الْأَصْبِحِ، وَهُدَا الْمَاعِينُ وَيَعْدِفُهُ وَلَكُ وَكَاللّهُ وَهُوا السَّاعِ عَلَى الْمُعْمِدِي وَهُوا عَلَيْهُ وَلَيْكُ وَكَاللّهُ وَكَاللّهُ وَكَاللّهُ وَكَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَيْكُ وَيَعْمِلُوا وَقَوْدِتُ مَا يَعِينُ فِي السَاءِ وَهُوا اللّهُ وَلَيْكُوا وَقَوْدِتُ مَا يَعِينُ فِي السَالِهُ عَلَى الْمُعْلِيلُ وَيَعْمِلُهُ وَلَيْكُولِ وَعُرِدُ مِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَهُوا لَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَهُوا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ

باب الناء المستعمل

(وَالَمَاءُ النَّسَتُمُعُلُ لاَ يَسُورُ النَّبَعُنَاكُ فِي ظَهَارَة الأَخْفَاتِ) قِيد بالأحداث بالإشارة إلى جواز استحداله في ظهارة الانجاس كما هو الصحيح . قال المصيف في والتقريب): رَوْق ومحمده هن وأبي حتيفة أن الماء المستممل طاهر، وهو قنوله، وهو الصحيح ١٠هـ وقبال والصدر حسام الدين، في والكبريء: وعليه التنوي، وقال ومخر الإسلام، في «شرح الحامجة: إنه ظاهر الرواية

و1) - دوله - سرئاد _ أي مكوم منولداً هي العاد

أَرْيِلَ بِهِ حَدَثُ أَوِ اسْتُمْمِلَ فِي الْبَدَنِ عَلَى وَجُوِ الْفُرْنَةِ.

وَكُلُّ وِهَابٍ نُعِنَعُ فَقَدْ طَهُمْرَ، وَجَازَتِ الصَّالَاءُ بِيهِ، وَالْـوَضُودُ مِنْـهُ، إِلَا جِلدُ الْجَنْزِيـرِ وَالاَمِمُنَ، وَشَعْرُ الْفَيْنَةُ وَعَظْمُهَا وَخَارِهَا وَعَشْبُهَا وَقَرْنُهَا طَاهِرً.

وهو المختار، وفي والجوهودة أقيد النتألف في صفته عرون الحسل عن أبي حنيقة أنه لجس لجاسة غليظة، وهذا بعيد جداً، وروى واسو بوسف، عنه أنه لحس لجاسة حفيفة، وبه أحيد ومشايخ للُخور، وووى وسحدد عنه أنه طهر عبر أطلق للأحداث كبالخل، وهو الصحيح، وينه أنتذ ومشايخ العراق، أهد. (والتُستَقَسلُ كُلُّ ما أَرْبلُ به خَدَثُ، وإن لم يكن بنية المُربة (أو أَستُقبلُ في البُدُن) فيد به لأن عباله الجامدات كبالقالور والنباب لا تكون مستعمد (غلى وجيه المُشتَّقبلُ في البداية، هذا قول وأبي يوسف، وقبل: هو قول وأبي خفية، إنساء وقال ومحدد: لا يصبر مستعملاً إلا بإفامة القربة الان الاستعمال بالتقال تحاسة الأمرين جهيفاً، وهذا والنباب لا تكون من مدهب أبي بالأمرين جهيفاً، أهد. وقال وأبو نصر الانتفاع العالمية وهذا الذي ذكره هو الصحيح من مدهب أبي بالأمرين جهيفاً، أهد. وقال وأبو نصر الانتفاع العاصيح عن مدهب أبي وحتيفة و ومحدد، وفي والهداية: ومن يعيو مستعملاً؟ الصحيح عن مدهب أبي مستعملاً؟ الانتخاب أبي المنتحال فيل الانتفال للضرورة، ولا ضرورة بعده. أحد

ما يطهر بالدباغة

﴿ وَكُلُّ إِفَاتٍ } وهو الجلد قبل الدُّباعَة ، فإذا ذمع صار أَدِيماً (دمع) بعد يعتم النَّسُ والقَسَاد ونو دباغَة حكمة كالتتريب والتنسيس لحصول المقصود بها (فقد طَهَلَ وما بطهر ملدياغة يطهر بالمُدكان وهذاياته (في لِمَا طهر (حازَت الصَّلاَة) مستراً (يب) وكذا الصلاء علم (وَالْوَصُوه بِنُّهُ اللَّا جِلْدُ الْبَشْرِينِ علا يطهر في للنجابة الْفَينَة (في حلد (الأذبي) للكرامة الأِلْهية ، والحضرا بهما ما لا يحتمل الدباغة كفارة صغيرة ، وأفاد كلامه طهارة جلد الكلب والفيل، وهو المعتمد .

(وَشَهْرُ اللَّمَانَةِ) المجرّورُ، واراد غير الخنزير للحالمة حميع أجزائه، ورُحَّس في شعره النَّخُواوَين للضرورة؛ لانه لا يقوم غيرةً نقامه عندهم، وعن وأبي بنوسف، أنه كموهه لهم أيضاً ووُغَظَّمَهُمْ وَقَرْنُهُا) الخالي عن الدسومة، وكذا كلَّ ما لا تحلّه الحياة منهما كحافرها وخضيهما على المشهور وطَّامِيَ وكذا شعر الإنسان وعظم، وهذاية، َ وَإِذَا وَفَعَتْ فِي أَلِمُو نَجَاسَةً. تُزَخَتْ، وَكَانَ تُرَحِّ مَنا فِيهَا مِنَ الْمَسَاءِ طَهَارَةً الهَاء وإن ماتَكُ فِيهَا فَارَةً أَوْ عَطْمُورَةً أَوْ صَغُوهً أَوْ سُودَارِيّةً أَوْ سَامٌ أَنْزَصَلَ نُوخِ مِنْهَا مَا بَينَ عَشْرِينَ دَلُواً إِلَى لَلاَئِينَ ذَلُواْء بَحْسَبٍ ثَمْرٍ الْحَيْوَانَ وَصُغْرِهِ، وإنْ مَاتِكَ فِهَا خَمَامَةً أَنْ وَجَاجَةً أَوْ سِنُورً يُرْخ

.....

النجاسة نقع في البشر

وأس حكم المديوان هذكره بقوله وهي ذات بيها أو خدارجها وأخيت فيها (هارة أو خدارجها وأخيت فيها (هارة أو غطفرة أو ضاورة) فنفرة عصورة صعيرة حمراء الراس الاصباح وأو شردائي طويرة طويلة الفنب على فدر قضة. شعرت (أو سام) بنشنه الديم (أراض) أي الورق، والعرام نقول له «اسر بريض» أو ما دريها في الجنة (أو سام) بنشنه الديم الواقع فيها (ما بأن عشرين دلوأ إلى ثلابين ذلوأ المستحداب، اهدايات، وفي «الجوهرة»: وهذا أله لم تكل الدار على المارة من الكرب المارة من الجوهرة»: وهذا المن تبول ردا كانت حاربة من الكلب او محروجة ولا البوة إذا كانت حاربة من الكلب او محروجة الأن البول والمنه خاله ما ما ما ما ما تحصله. الدارة والمعالم والدارة والمعالم والدارة والوسعة والعمل والدارة كالهرة إلى الشعرة والعارب وهذا عند أي بوسف، وقال ومحمله، الشاك كالهرة، والمعالم والدارة على والعبد عنه المارة والمحملة، والعبد والمحملة والمحملة، والمحملة، والمحملة والمحملة والمحملة، والمحملة والمحملة، والمحملة والمحملة والمحملة، والمحملة والمحمل

⁽٢) الزنداد لعن

مِنْهَا مَا يُبَنَّ أَرْبَعِينَ وَقُواَ إِلَى جِنْيَنَ، وَإِنَّ مَاتَ هِنِهَا كَلْبُ أَوْ شَاءَ أَوْ افْعِيَّ نُوخِ خَبِيعُ مَا فِيهَا مِنَّ الْمُعَادِ. وَإِن انْفَقَعَ الْمُحْيَوْانُ فِيهَا أَوْ نَصْلَحْ نُوخِ خَبِيعٌ مَا فِيهَا مِنْ الْمُعَادِ ضَغَرَ الْحَيْوانُ أَوْ كَبُرَ. وَعَلَدُ اللَّذَكِ، يَعْتَبُرُ بِاللَّقُو الْوَسَعِ الْمُسْتَعْمَلِ اللاّبَارِ فِي اللَّقَانِ، فِإِنْ تُنزَعُ مِنْهَا بِدَلَّو عَظِيمٍ قَدْرُ مَا يَسَتُ عَشِينَ وَنُواْ مِنَ الذَّنُو الْوَسَعِ اخْبَيْبِ بِهِ، وَزَنْ كَانْتِ الْبَنِّرُ مَعِناً لا تُنزَعُ وَوْجِبُ نَذِحٌ مَا فِيهَا مِنَ الْمُعَادِ أَنْهُ وَالْذِي الْمُقَارِ أَنْ اللّهِ عَلَيْهِ أَنْهُ قَالَ: يُمُؤخِ مِنْهَا مِانَاكَ فِيهَا مِن الْمُعَامِ. وقد رُوى عَلَى مُؤخِدًا لللهِ عَلَيْهِ أَنْهُ قال: يُمُوخُ مِنْهَا مِانَاكَ فِيهِا مِن الْمُعَامِ وَلَوْ، وَإِذَا وُجِدَ

وَإِنَّ مَائِنَ قِيهَا خَمَامَا أَوْ دَجَاجِةً أَوْ سِنُورًا إِنِ جَرَّهُ (فَرِح بَنْهِ) يعد إخراج ١١ واقع (شا بيُن أَرْمِهِنَ فَلُواْ إِلَى سِنْيَنَ} دَائِرُ وَفِي والنجامع الصغيرة: أَرْعَوْنَ أَوْ خَمَسُونَ، وهو الأظهر وهدايلة وفي والجوهرة: وفي السُّورُين والسُّجاجين والحمامين بنرح العام كله . : هـ.

وَوَإِنْ مَانَ فِيهَا كُلُبُ أَوْ شُنَاءً أَوْ اَفْعَيُ ثُرِعَ جَمِيعٌ مَا فِيها) فَيْد بِحُوث الكلب لأنه إذا خرج حياً ولم يُقِبَ فيه المناء لَمْ يَنْضُلُ المنة وتسر بيلاني، وإذا وَضَيْلُ لَغَانَ النواقع إلى العناء أخذ حكيه: من تجاسف، وفشق، وكراهة، وطهاره.

﴿ وَإِن أَنْفُغُ الْعَبُوانُ﴾ الواقع (فِيهَا أَوْ لَفُلْخُ﴾ ولو خارجُها ثم وقع فيها، فكره النوافي، وكذا إذا تعلق تنعوم، وجوهرته (تُرخ جَمِيحُ مَا فِيها) من العاه (صَفَرَ الْحَبُوانُ) النوافع (أَوْ كُنُسُ) فلا فرق بنهما لانتشار النبة في أحزاء العاء وهداية».

(وَعَدَدُ اللّذَاهِ يُعَدِّرُ بِالدَّلُوِ الْوَسَطِى وَهُو (الْمُسْتَعَمَّلُ لِلاَبَارِ) أي. أكثرها (في) أكثر (الْبَنْدَانِ) الآن الأخبار وردت مطالعه الفيحيو على الأعم الأعلب، ولكن قال في «الهدايية»: ثم المعجر في كل بتر دلوها التي يستفى بها منها، وقيل الاويسمُ صحاً الله الهدار أخوار غير واحد (فإن مُرح بنها بدُلُهُ الله بنها الله بنها الله ومن الذَّلُو الْوَسَعُ الحَلِيبَ به) أي . مذلك القدر وقام مفاه»: نحصول المقصود مع قلة النفاطر

(وَإِنْ كَانَتِ الْبِئْرُ مَهِيناً فَي يَشِع الماء من أسعلها سعيت إلاّ تُشْرَحُ في الا يَفْضَ ماؤها، بل كلما نزح من أعلاها نبع من أسغلها (و) قد (وَجَلَ نَرَحُ) جميع (له بيه) بؤخه من الوجوه العالة وأشَّوجُوا بِقَدَارُ مَا كَانَ فِيهَ مِن اللّهام وقت ابتداء الشرح، نفله الحليء عن الكاني، وطبريق مصرفته: أن يحفر حضرة بمشل موسع المناء في البشر ويصبُّ فيهنا ما يَشرَح من الشر إلى أن تستقىء، وله طرق أحرى لا وهذا قول وأبي يوسف، (وقد رُوِي عَنَّ محمد بن الحَسْنِ رُجِسَة الله) تضافى وأنه قال: يُرْحُ بَنْهَا باتُشَا وَلَمْ إِنِّي ضَلاَتِهالَةِي بذلك أخي عن أسار بغداد لكثرة ماتها

⁽¹⁾ الصاغ رهو اندي ليكال به وهو لربعه المداد كل مُقارطل وتشت.

أقال الدَّوْدِيُّ : معالم عدي لا يختلف الربع حصّات بكسُّ أوحل الذي بسل يعطيم الكفيري، ولا صفارهما

بِي الْبِئْرُ فَأَلْهَ أَوْ غَبِرُهَا وَلَا يَدْرُونَ مَنِي وَقَعْتُ وَلَمْ تَنْبِعَخُ وَلَمْ تَنْفَخُ أَعَاقُوا ضَلَاةً يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إذَا كَانُوا تُنوَصُّوُا طَهَا، وَغَلِمُوا كُمُلُ طَيْءٍ أَصَائِمَ مَاوَضًا، وَإِلَّا كَانِ الْفَضَّتُ أَوْ تَشَكَّتُ أَعَاقُوا صَلاَةً ثَلَاثَةٍ أَيْمٍ وَلِيائِهِهِ فِي قَوْلَ أَي خَيْفَةً وَجَمَّةً اللّهُ، وَقَالَ أَبُو يُوسُف رُجِعَهُمَا اللّهُ: لَيْسَ عَلَيْهِمْ رَهَاتُهُ شَيْءً خَيْءً خَيْدً لَهُ عَلَيْكُوا ضَي وَعَفَ.

وَسُؤُوا الأَدْمِيُّ وَمَا يُؤْكِلُ فَخَمُّهُ ظَاهِرُ - وَسُؤَرُ الكِلْبِ وَالْحَزْبِ وَسَاعٍ - انْبهائهم بجش.

بسجاررتها للنجلة، كذا في والسراح، وفي قولته وفائنا دلو إلى تتلانطانة، إشاره إلى أن النسالة الثابئة سدوية. ويؤيدة ما هي والسيسوطة، وعلى ومحمد، في والموادر، ينزح للائمانة دلو أو سائنا دلو. العمد وجملة هي والعالماة رويةً هن الإمام، وهو المحادر والأيسر كما هي والإحتياري، وكأن

تنور الصد وجمعه في المانهاي رويه عن الرماية. التشايخ إنما الجاروا قول (محمد: لانصاطه كالعشر نبييراً الجهار علياً الحسار

وَلَوْنَا وَجِدْ مِن الْخَبْرِ فَالْوَا أَوْ غَرَّهَا مِنا بعسد العام إولا بِشَرُونَ ولا عدا على ظنهم، فهستاني (مَن وَقَعْدَ وَلَمْ عَلَيْهِ وَلَمْ تَعْدَ وَلَمْ وَلَمْ اللّهِ وَلَمْ وَلَمْ إِلَيْهِ إِلَّا كَالُوا لَمُولُوا مِنها) عن خيت (وغَطُوا الله عبر خلف أو عسلوا لبال موطوعة عن غير خيث شيوا النباب عن خيت وأضافة ماؤها) ولا بلرمه رعادة العملة وجماعاً وحوهرة (وإن الصحف أو نفليف أو نفليف أو الله بلرمه رعادة العملة وجماعاً وحوهرة الال المعين أو المؤلف إلى فؤل أبي خينة أرحمة الله الاللهوت سبباً ظاهراً، وهو الوقوع في العام كيفال عليه إلا أن الانتفاع دليل النفاع فيتفار العملية وحديث أو حملها الله تعالى: الميل عليهم إعادة أنهاء في بخطها المعدادة وحديث أو حملها الله تعالى: الميل عليهم إعادة أنهاء خش بتحققوا النواقي وقعت الالله المعالمة الإليادي متى أحماسه العملية الله يعلن وقياء المواقية المحالة المواقية على والمحالة المحالة المحالة المحالة المواقية على والمحالة المواقية المحالة المواقية المحالة المحالة المواقية على والمحالة المحالة المحالة

سؤر الأدمي والحيوان

﴿ وَمُسُوِّرُ الْأَدْمِيُ ﴾ : أي بَقِيَّة شُرَّه ، بقال - إذا شرِبَتُ فَأَسْتِيرُ : أي أَبِّنِ شيئاً مَن الشَيرابِ (وَمَا يُؤَكِّلُ فَضَمَةً طَاجِنَ وَمِنهُ الْعَرَسِ ، قَبَالَ فِي وَالْهِدَانِة) : وسؤر الفرس طباهر عندهما ؛ لأن لحصه مأكول، وكذا صده على الصحيح ، لأن الكراهة لإظهار شرفه ، هـ. ثم السؤر الطاهرُ بمنزلة الماء المنطقق (وَسُؤَرُ لَكُلُبِ وَلَجْشِهِ وَسِاعٍ أَنْهِمَانُم) وهي : قُلُ ذِي تَنابٍ يُصْطَدُ مِنه ، ومنه الهرأة وَسُوْرُ الْهِرَاءُ وَاللَّهِ جَهِ الْمُخَالَّةِ وَسِبَاعِ الطَّيْرِ وَمَا يَسْكُنُ فِي الْبَيُوبِ بَشْلُ الّخَيَّةِ وَالْفَازُرَةِ مُكُورُونُ، وَمُؤَرُّ الْجِمَارِ وَالْبَشَلِ مُشْكُولًا فِيهِمْ، فإنْ لَمْ يَجِمَّ غَيْرُهُمْ مُوصَاً بِهِمَا وَنَيْشُمْ وَيُقَهِما بَدَأُ جَازَ.

باب التيمم

وَمَنْ لَمْ يَجِبُ الْمَاءُ وَهُوَ مُمَاخِرُ أَوْ خَارِجَ الْمِصْرِ يَيْنَةً وَيُلِنَ الْمِصْرِ نَحْوُ الْمِيسلِ أَوْ

البرية (نَجِسٌ) بخلاف الاهلية، يُعِلَّةِ الطُوافِ¹⁹ كما نص عليه بقوله: (وَسُؤْرُ الْهِرُقِ) أَي: الأهلية (وَلَلَّ جَاجَة الْمُخَلِّة) لمستقلقة منظرها النجاب ومئلة إلى ويفر خلالة ((وَلَلَّ جَاجَة الْمُخَلِّق المُخْرِدُ اللَّجِينِ وهي : كُلُّ فِي مِخْلِب يصد به (وَمُ يَسْخُرُ الْبُحُونُ الْمُخْرِدُ وَالْفَازِقِ خَاهُ مَطْهُر اللَّهِ يَكُونُ المُخْرِدُ وَالْمُؤَرُ الْمُخْرِدُ الْمُخْرِدُ وَمِنْ الْمُخْرِدُ وَمِنْ اللَّهِ يَعْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهُ وَمُنْ الْمُخْرِدُ فِيهَا } أي: في طهورية سؤرهما، الله في طهارته و في الأصح المقالة و فَيْلُونُهُمْ وَمِنْ اللَّهِ عَلَيْهُمْ وَمِنْ اللَّهُمْ وَمِنْ اللَّهِ عَلَيْهُمْ وَمِنْ اللَّهُمُ وَمِنْ اللَّهِ عَلَيْهُمْ وَمِنْ اللَّهُمُ وَمِنْ اللَّهُمُ وَمِنْ اللَّهُمُ وَمِنْ اللَّهُمُ وَمِنْ اللَّهُمُ وَمِنْ اللَّهُمُ وَمُنْ اللَّهُ وَمُنْ اللَّهُ عَلَيْهُمْ وَمُنْ اللَّهُمُ اللَّهُمُ وَمُنْ لَهُ اللَّهُمُ وَمُنْ اللَّهُمُ وَمُنْ لَهُمُ اللَّهُمُ وَمُنْ لَكُونُ لَقُونُ لَقُونُ لَقُونُ لَقُونُ اللَّهُمُ وَمُنْ اللَّهُمُ وَمُنْ اللَّهُمُ وَمُنْ اللَّهُمُ وَمُنْ اللَّهُمُ وَمُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُمُ وَمُنْ اللَّهُمُ وَمُنْ اللَّهُمُ اللَّهُمُ وَمُنْ اللَّهُمُ اللَّهُمُ وَمُنْ اللَّهُمُ وَاللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ وَاللَّهُمُ اللَّهُمُ اللْمُنْ اللَّهُمُ اللَّهُمُونُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللْمُعُمِلُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُو

باب التيمم

هو لهنة؛ القَصْد، وشرعاً: قصدُ صعيرٍ مطهر واستعماله بصنةٍ مخصوصة لإقامة النؤية.

ولما أيَّن الطهارة الاحدة غُلُهما بخلُّهها، وهنو النِّيسم؛ لأن الخلف أسداً يُقَمُّو الأصلى؛ نال:

فصــــل مني بجوز التيمم

وَمِمْنَ لَمْ يَجِدِ العَادَ وَهُمُو مُسَافِعُ أَنَّ كَانَ (خَسَارِجَ البِحْسِ) و رَبَّنَتُهُ وَبَئِنَ الْبَحْسِ السّدي فيه العاه (نَكُو البَهلِ) هــو المختار في العقدار، وهداية، و واختياره، وهنا، لو كان في العصر وبيته وبين العاه هذا العقدارُ، لأن الشرط هو العدم، فإينما تحقّن جاز النيصر. وبحره عن والأسرارة،

 ⁽⁴⁾ المديث دائها ليست مجنى. إنها من الطؤفين عيكيه، والطؤافات».
 الحرجة قيم داود ٧٥ والترمذي ٩٩ والسائي ١٩٥١ وران مناحة ٢٤٧ والسائر ١٩٥٨ وران مناحة ٢٤٧ والسائري ٢٣٧ والحماكم ١٩٠٨/٥ وران مناحة والمداؤل ١٩٥٨ والمداؤل والمداؤل المداؤل والمداؤل ١٩٥٨ والمداؤل ١٩٥٨ والمداؤل المداؤل المداؤل

قال الترمذي: حسن صحيح . وهو قرل كثير العلماءً. وقال العاكم: صحيح: وأقره الشعبي. فهو صحيح وفي الجلالة: الجلة، بالقنح البعرة وكني مها عن العدرة فقيل لاكتبها جالة وجلالة.

أَكْثَرُ، أَوْ كَانَ يَجِدُ الْمَاءَ إِلاَّ أَنَّهُ مَرْيُصَ فَحَافَ إِنَّ اسْتَعْمَلُ الْمَنَاءُ الشَّتْدُ مُرضَّةً، أَوْ نَحَافَ الجُنْبُ إِنِ اغْتَمَلُ بِالْعَامِ أَنْ يُقَلِّمُهُ الْبَرْدُ، أَوْ يُشْرَضَهُ عَالِمٌ يَبْشُتُمُ بالصَّبِيدِ.

وَالنَّيْمُمُ ضَرَّبَتَانِ: يَنْمُسِحُ بِالحَدَاهِمَا وَجُهِلُمَ، وَبِالْأَخْرَى يَدَيْبِهِ إِلَى البِوْفَقِينِ، وَالنُّبُكُمُ بِنَ الْجِنَانِةِ وَالْخَدِثَ شَوَاتِي

وإمما أن وحارج المصروء الآن العصر لا يخلو عن الساء، والبين الله المنهاء التهي الله المنهى مدلًا البسر، وقبل سلاغلام السبة في طريق حكة أماله؛ لأنها بليت كذلك، كما في والفيحاج والعراد مها أربعة ألاف حُفوة المعبر عنها بثلث عرسح الأذان، وقبل. إن كان الساء أمامه فعيلان، وإن كان خفه أو بسبة أو بسباء فيساره فعيل، وقبل وقبل عالى بحال بعيل إلى الساء فيل خروج الوقت لا يحوز له النيم، وإلا فيحور وإن فرب عن وعراء أي كان بحال يوسل إلى الساء فيل خروج الوقت لا يحوز له النيم، وإلا فيحور وإن يحرو له النيم، والا فيحور وإن يحوز له النيم، وحموه وإنها قال (أو أكن لا الساعة المذكورة إنها تعرف بأخرو وانفل، على على المحود له النيم، وأو تنفل أو كان حو العبل أو أكثر جاز، ولو تبقل أنه سل جاز، وحوقرة وأو كان يحد الماء إلا أنه فريمي، بعبرة المنا المباء وفخاف) بعلية الفن أو خواب حائق الباد إن المناسل الفراء الباد إلى المناسلة والمناب الماء والمناسلة والمناب على المحرد الماء المناب وقبله بالعسل الأن المحدث في العصر إجماعاً، وكما في العصر إلها عنه أو مناه على حيدة المناب وقبله بالعسل الأن المحدث في العصر إنها حاف مي العصر الهاء عنه أنها عنه أنه البرد لا يجوز له النيم إحماعاً على المحدث في المعرد إنه حاف مي العصرة الهاء المناب والصيدة المناب أوحه الأرض، تأمي به يشعود.

تصمل في كيفية النيمم

(والتيشّمُ صَرَّبَانَ) وهما وكناه (بشُلْخُ بِالْحَدَاهُمَا) مستنوعياً (ولِجُهَنُّ، وَبَالاَخْرَى بَذَيْتُ إِلَى الْعَرَّفَقْينَ أَيَّ: معهما، قال في اللهامة، ولا بد من الاستيمان في ظاهر الرواية لقيامة مقام النوضوم، ولهذا قاموا: مخلل الأصبح وينزع الخاتم ليتم المسح. 1هـ (والتَّبُقُمُ مِنَّ الْحَدَابَةِ)

 ⁽¹⁾ من النبيوت العبل. ثلاثه الاعادرة إلى تربعة الاعاد والدراع بساوي (9 سيمترة تقريبة وعلى هذا فألميل بساوي. 190 من تقريبة. وهذا محالم لما قدره عقمهم عالد أهلم

إلا إلى المربخ ، بساوي من طبرة إلى التي عشر الله دراع كما في القاموس رعليه فيساوي ، 3 أو لا كمية نقاماً

⁽٣) أو الحادق: المامر، وحلق في عمله مهر ونوح فيه. -

وَيَجُووُ التَّبِهُمُ مِنْدُ أَمِي خَبِيفَةَ وَمُخَمِّدٍ بِكُولُ مَا كَانَ مِنْ جَسُنِ الْأَرْضِ كَالتُوابِ وَالْرَمْلِ وَالْخَجْوِ وَالْجِمْنُ وَالتَّوْرَةِ وَالْكَاهُـلِ وَالزَّرْفِيخِ . وَقَالَ أَسُو بُوسُفَ رَجِمْنَة اللَّهُ : لَا يَجُوزُ إِلَّا بِالنَّرَابِ وَالرَّمْلِ خَاصَّةً.

وَالنَّهُ فَرْضَ فِي النَّيْشَمِ، مُسْتَعَجَّةُ فِي الْوَضُوءِ.

﴿ وَيَنْفُضُ النَّيْمُمُ كُملٌ شَيْءٍ يُنْقَضُ الْوُصُوءَ. وَيَنْفُضُهُ أَيضًا رَوْيَةُ الْمَاءِ إذَا فَحَدْرَ عَلَى السَّهْمَالِهِ، وَلا يَجُوزُ النَّيمُمُ إلا يضيبهِ طَاهِرٍ، وَيُسْخَتُ لِمنْ لا يُجِدُ المَاء وهُـوَ يَرْجُـو أَنْ

والمعيض والنقاس (والعُمَلُثِ سَوَانَ) فعلاً ونيه وجوهرة.

(وَيَجُووُ النَّيْمُ بِيدًا لِي خَيْفَة وَمَعَمَدُ رَجَعَهُمَا اللهَ مَكُنَّ مَا كَانَ بَنْ جَنْسَ الأَوْصِ } عيرا" منظم ولا مزمدة" وكفوري فقصه لابه فجمع عليه (والرَّفُل وَالْخَصِ وَلَعَسَ) بكسر الجيم وتنجها ما يُنْي سه، وهو معرب، وصححه، أي الكلس (وَالنُّووَ) بضم النوف حصر الكلس، ثم علبت على أحلاط نصف إلى الكلس من وَرَّبِح وغيره، وتستعمل لإرائه الشمو ومصاح، (والْكُمُل والزَّرْنِح) ولا يشترط أن يكون عليها عبار، وكما يحوز بالغباو مع القدره على المصعيد عند وأي حنيقة و المحمدة رحمها الله تعالى عالية (وقال أو بُلوبُ وبينة رحمه الله يقالي الأنبوب فقف وفي الحوموة»:

مسألة: (وَاللَّيَة فَرَصُو فِي النَّيْلُسِ) لأن التراب تَلَوْتُ. فلا يكون مظهراً إلا بالنية و (مُسْتَخَبَّةُ فِي الْمُؤْمُونِ) لأن البناء مظهر منفسه، فلا بحتاج إلى منة التطهير.

وَلَا يَجُورُ النَّيْمُمُ إِلاَ بِالصَّجِيدِ الظَّامِي لان الطَّيْبُ أُويَدَ بِهِ الطَّامِرِ، وَلانه أَلَهُ السَّطُهِيرِ، صلا بند من طهارته هي نفسه كالمهام. ذهه وهداية، ولا يستعمل التراب سالاستعمال، فلو تيمم و حمَّةً

رام - بان عُرق فاصبح رماداً.

وَ؟﴾ ﴿ اللَّمَامِ: فَلَمَتُمْ وَهُو النَّائِرَ فِي الطِّينَ ويعود، يقال. إنهُ مطبع أي ذبلُ للصماء وطُبع الحرَّة من النظين أي: غبلها:

يُنجِدُهُ هِي أَخَرِ الوَقْتِ ان يؤخَّر الصَّلاَة إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ، فإنَّ وَجَنْدَ الْفَادَ نَـرُضَأَ بِنه وَضَلَى، وَالاَّ تَيْشُمُ، وَيُصَلِّي لِمِيمُنَّهِ مَا شَاءَ مِنْ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَاهِلِ

وَيُجُورُ النَّيْكُمُ بُلطَجِيجٍ فِي الْمَصْرِ إِذَا خَصْرَتَ جَنَارَةُ وَالْوَلِيُّ غَيْرَةً فَخَاتَ إِنِ اشْتَغَلَّ بِالشَّغَلِلُو أَنْ نَفُونَهُ الطَّيْدُ فَلَا لَيْنَامُ وَلَصَلَي، وَكَذَلِكُ مَنْ خَصْرِ الْعَيْدُ فَحَاتُ إِنَّ الشَّعَلَ بِالطَّهِالَرَةِ أَنْ نَفُونَهُ صَلاَةً الْعِيدَيْنَ فَإِنَّهُ يَنِينَمُ وَلِينَانِي، وَإِنَّ خَتَ مَنْ شَهِيدُ الخَلَيْمَ فِي السَّعَلِي الطَّهِارَةِ أَنْ نَفُونَهُ صَلاَةً الْعِيدَيْنَ فَإِنَّهُ وَلِينَانِهِ وَلِينَا يَوْضَالُ فَإِنْ أَفَرَكُ الْجَمْعَةُ صَلاَةً الْعَلَيْقِ فِنَا صَلاقًا الْعَلَيْنَ إِنَّا صَلاقًا الْمَنْفَقِيلُ الْمُؤْمِنَ وَلِينَا إِنْ وَلَيْنَا إِلَى الْمُؤْمِنِ وَلِينَانِهِ إِنَّا صَلاقًا الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنَ وَلِينَا إِلَيْنَا وَلَيْنَانِ إِلَيْنَا وَلَوْمُنَا وَلِمُنْ وَلِينَانِهُ وَلِينَا اللّهِ وَلِينَانِينَ وَلِينَا وَلِينَانِهُ وَلِينَا وَلِينَانِ وَلِينَانِهُ وَلِينَا وَلَوْمُ اللّهُ وَلِينَا وَلَوْمُ اللّهُ وَلِينَا وَلَوْمُ اللّهُ وَلِينَا وَلِينَانِ اللّهِ وَلِينَا وَلِينَانِينَ وَلِينَا وَلِينَانِهُ وَلِينَا وَلِينَانِهِ الللّهُ وَلِينَا وَاللّهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَا وَلَوْلَ لَالْمُنْفِقِ وَلِينَا وَلِينَانِهُ وَلِينَا وَلَهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَمِنْ وَلِينَا وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلَيْنَانِهُ وَلَالِمُونِينَ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَا وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَالِمُونَانِهُ وَلِينَانِهُ وَالْعُلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَالِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِلْمُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِينَانِهُ وَلِ

من موضع وتيمم أخر بعده منه حار.

استحباب نأخبر الصلاة لفقد الماء

(ويُنسَحَبُ سَنَ لا يُجِدُ لَمَاءُ وَهُو يَرَجُو أَنَّ يُجِدُهُ فِي آجِرِ الْوَقْبُ أَنْ يُؤَخِّرُ الطَّلاَةِ إِلَى آجِمِ الوقت) المستحف على الصحيح (فإلَّ وخد الله، توصُّنَ مَهِ) ليقدم الاءاء بالكمس الطهيئرين (وإلاً تُنْهُمَعُ وَلُو لَمْ يَؤْسُرِ وَيَعِمُ وَسَلَى جَارِ لَمْ بِنَهُ وَسِنَ السَّلَّهُ بِسَلَّ، وإِلاَّ لا أَمَر الدين، حَدَّهُ المَسْلَقُ مَدَّلُ عَلَى أَنَّ الصَلاءُ فِي أَوْلَ السَّوِقَةُ عَنْدُما أَنْفُسُ، إِلاَ إِنَّ نَفْسَسُ الشَّاحِرُ فَضِيلةً كَانِكُلِي الجَمَاعةُ. اهمَ

(ويُصَلَّى) العتيممُ (بِيَنَّمُهِ فَا شَنَاءَ مِنَ الْفَرَائِصِ وَالسُّوافِيّ) لأنه ظهور حيال عدم السناء فيعمل عبده عابقي شرطه

(ويجُوزُ النيمُم بُلطُجِع) ثِنْد له لأن السريس لا يتنبُد بحصور الحدرة وفي المطسري قبد لم لأن الفَرَات بعلني بيد المعاري بيد لم لأن الفَرَات بعلني بيد المعاري والمعاري والمعاري المعاري المع

وَالْمُسْافِلُ إِذَا لَمِنِ الْمَاءَ فِي رَحُولِهِ قَفِيكُمْ وَصَلَّى لَمْ دَكَرَ الْمَاءَ فِي الْمَوْلَتِ لَم الصَّلاةُ جُنَدُ أَبِي خَيِفَةَ وَمُحَمِّدٍ رَجِعَهُمَا اللّهُ ﴿ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَى: يُعِيدُهَا.

وَلَيْسَ عَلَى الْمُنْهِلُم إِذَا لَمْ يَغْلِبُ عَلَى ظُلُهِ الْ يَقْرُبُهِ مَاهَ أَنْ يَطَلُب الْهَاء، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظُنُّهِ اللَّهُ هَذَاكَ مَاهَ لَمْ يُجَرُّ لَهُ أَنْ يَنْهُمْ حَنَّى بَطْلَبُهُ . وإِنْ كَانَ سِع رَبِيه مَاءَ طَلْبُهُ بِنَاءً

(فَائِنَةً) أي: فصاد

مسائل في النيمم

(وَالْمُسَافِرُ وَا لَمِن الْفَ فِي رَحْبِهِ فَلِيْمُ وَصَلّى لَمِ دَكُر الْمَهِ) بعد دلك (في الوقت) أو معده جوهرة (فَمْ يُهِدُ صَلَّاهُ عِنْهُ فَرَمْكُمْ رَحِمْهُمَا اللّهَ)؛ الله لا ضرة عدر العلم، وهي الفراد عالوجود، عداية (وَفَعْ أَبُر بُوسُت. بُعِيلُحَا)؛ لأن رحْن العسام مقدد عده عنده فيقرض الطلب عليه، والحلاف بيما إذا وضعه بنعه أو غيراً عامره، وإلا صلا إعاده انصافاً، قبيد الشكر صا بعد العسلاة حيث قال أثم ذكر المداد؛ لأنه إذا ذكر وصو في العسلاة بُمُعْتُ ولِمِيتُ الشكر صا بعد العسلاة عبد في والميت أن على وقي أن ماه في يعيد أو موضوعاً بين يديه إجماعاً، وقيد بقويه دي رحله الأنه لو كان على فلهره أو محلقاً في عبد أو موضوعاً بين يديه فيهم ويهم الإيجوز إجماعاً؛ لأنه لنبي ما لا يقسى هلا يعير نسيانه، وكذا لو كان في مؤخر الدائة وهو سائقها أو في مُقدِّمها وهو قائدها أو واكبها لا يجوز إجماعاً وجوهرة».

⁽١) - الْفُلُوات. جميع فلاة وهي المفارة

⁽٣) - المفلوق أومع أمانة حطوة تقريباً. أي ما يقاوت تلاحمانة منور وفي المغرب العلوة فقوا الاحمانة فراع يقى أرابعمانة.

 ⁽٣) - النَّهَالَ. (فلائة ألاب نواع إلى أربعة ألاف. كما في الدمرت. وعلى هذا يقدر بد ١٩٠٠ دشر تفريداً أو

باب المسح على الخفين

النَّسْخُ عَلَى الْكُمِّينَ خَالِمُ بِالنِّسَةِ مِنْ قَلْ خَدْتِ مُوجِبِ لِلْوَضُوءِ إِذَا لَهِسَ الْكُمْيُنِ

"تستاح عالماً الإين أنصة بناً تبكنو أوصلتي المحقق العجير، ولو يسم قبل الطلب الحراء عند وأبي منهذه والأمالا يعيم الطلب من ملك العرب وفلاء الا يحزله، لان الصاء مندول صادف واحدار في واقهد به ما ولم أبي أبي يعطيم إلا شمل المثل وعداء نسم لا يحوله النبسم، التحلّق اللفارق، ولا يلزمه تحمل الفائن العاحش لان العمرو لمشابط علماية:

باب المسح على الخفين

عقبه للتيمم لأن كلاً منهما مسلح ؛ ولأن كلا منهما بدن عن العُسُل، وفينَّم النيميم لأنه ببدل عن الكل، وهذا بدل عن النعض

﴿ الْعَسْمُ عَمَى الْمُعْلَيْنِ حَالِمُ بِالنَّسْمَةِ ﴾ ﴿ وَالْآخِيَارُ فِينَهُ مَسْمَعَهُمْ حَمَى قَرِقَ ﴿ إِن مِن لَمْ يَرِهُ كَانَ مُشَاهِدًا وَلَكُنَ مِنْ رَاهِ لَمْ لِمُرْتِسِمِ أَحَدَاً بَالْهِرْبِمِيةَ كَالْ مَالِمِينَةِ، وهِي قوليه مالسنة،

وازي أحاديث البسع على العمس بلعب حد التوانق

. ومنهد با أمريجة التجاري ۱۳۸۷ ومنشف ۲۷۱ وأنو داود ۱۵۵ واللومين ۹۳ والسيني ۱۸۷۱ والر مامه ۱۵۶۰ - وغيرهم التي همام بن المدارند دال رأمك ماريز بن حدد الله الذان لم دوميال ومناح على حدد الله - قوم، فصليء منشل عن ذلك فقال أرأمك التي يجه استع مثل هدار

قد إبراهيم النجعي أعكد بعجهم خديث حرير لأنه أستمو عد نزول منورة السائدي

وط جد من قبات أفعله الأكبر (١٠٦ كارداء أني حبيه : والمسلح على المحمل عنه (هـ .

وجاه الن تقلب الرابة ما ملحصه القاد التي عبد أمرًا في كمات الآستانكاران روى عن الدي يمثل السلح على المعتبل جمل الربعين من الصنحانة

وقبال من فقر الجيد في الإسام ، قال أور المستور، وربينا عن الحيين قياد، حمالتي ساهواي من أصبحيات. حمل 85: أنا رسود الله 85 سنج أقبل الحجين.

فالرأ بريقعي أوردامر أفانك حركم يرواه الأثمة المنته

دوره مينها من مديث تعديد الورواه النظاري وميلم من جنايت عبرواني البلة الصدون اردة الصدون اردن حديث على رواه مينيو، ومن حاليت الن دويده رواه احداد ومن حاليات صادوات بن عليب كان والدرد ورواه الترميدي. واقتبائي دارس ماجه، وامن خويده وابن حالت وأخده، وتطوراني، ووالا من حاليت عمل وينهل بن منتب وصائمه وابن خالس، وأبن فويرف وأبن الوداد وقوف بن مالك، وحالي، ودالسالية وأساسة بن شريكة واليواد، وعمر من حزم.

والأحلابث تشرة ألهر لصدر لرالة ١١٥٧٨ وتلجيص الحس ١٧٧١١

عَلَى طَهَارُ } كامِلةِ ثُمُّ أَخَذَكَ

َ فَإِنْ كَانَ مُقِيماً مُشَخَ يَوْماً وَلَيْنَهُ , وَإِنْ كَانَ مُساعِراً مُشَخَ ثَلَائِنَهُ أَبَّامٍ وَفَيَالِيْهَا , وَالتَدَاوُهَا خَفِيكِ الْخَدْتِ .

وَالْمَسْئُعُ عَلَى الْخُفَيْنِ عَلَى ظاهِرِجِما خُلُوطاً بِالْأَصَابِعِ، يَتَذَا بِنُ رُؤُوس أَصَابِعِ الرَّجُلِ إِلَى السَّاقِ، وَقُوْضُ ذَلِكَ مَقْدَارُ شَلَاتِ أَصَابِعِ مِنْ أَصَّفَرٍ أَصَابِعِ النَّهِو، وَلا يَكُورُ الْمُشْعُ عَلَى خُفِّ فِيهِ خُرْقُ كَبِيرُ يَنِينَ مِنْهُ مِقْدَارُ لَلاَتِ أَصَابِعَ مِنْ أَصَابِعِ الرَّجُل

إشارة إلى ردّ الفول بنان ثبوته بالكتناف على قراءة الخفص (١٠ (مِنْ كُمُلُ حَذَبُ شُوخَةُ الْمُوْمُونُ) احتراز عما موقعية المُسل! لأن الرخصة للحرج فيما ينكور، ولا حرح في الحناية ونحوهـ (إذَّ لَهِمْ الْخُفَيْنِ عَلَى طَهَارَةٍ كَامِلَةٍ لَمُّ أَخْفَتُهِ: أي بعد إكمان الطهارة، وإن لم تكن كامنة صد الليس لكان عَشَل رحيته وليس تحقيه ثم اكمال الطهارة بعده بحيث لم يحدث إلا بعد إكمان الطهارة باداله المسح.

(قَانَ فَكُنَّ مُقِيمًا مُسْخَ يُومًا وَلِيَّنَّهُ، وَإِنْ كَانَ مُسْخِراً مُسْخَ شَلاَتُهُ أَيْنَامَ وَلِيَالَهِمَا، والبَعَارُهَا غَقِيبَ للحدثِ) لأن الحف مانعُ سِرابةُ الحلث، فنصر البدة من وقت المنتع

(وَالْمُنْسِعُ غَلَى الْمُغَيِّنِ) معلَّه (غَلَى طَاهِرِهِمَا)؛ فعلا يعتوز على بناطن النخف وعقب وماقه: لأنه معقول عن القياس؛ فيراعي عبد حميع منا ورد به النسرع وهداية، والسنة أن يكون المسخ وُخُفُوطاً بالأصابِع) فلو مسع براحت جاز، و (يُبدأ) بالمسح (بن رُؤُوس أَصَابِع الرَّحَـلِ إلى مبدأ (السَّاقِ) ولو عكس جاز.

(وَفَرْضُ فَلِكُ) السبح (مِقْدَارُ ثَلَاتَ أَصَابِغَ مِنْ أَصَغَرِ أَصَابِعِ الْبَدِ) طَولًا وعَرضاً، وقال والكوخي»: من أصابع الرجل، والأول أصح اعتباراً لآلة السح، معداية.

(وَلَا يَبَعُوزُ الْمَسْعُ عَلَى خُلَقِ لِيهِ خَرَقُ كَبِيلَ بِمُوحَدِدَ أَو مثلقہ وَمُو مَا (بَهِنَّ بِنَّهُ بِغَذَارُ كَلَّاتُ أَصَّابِكُمْ مَنَّ أَصَفَر (اضابِعِ السُرِّجُلِ) وهذا لو الخَرقُ على غير أصابِعه وعقبه، فلو على الاصابِع اعتبى نفسها. ولو كِبارُا، ولو على الفقب اعبر بَلُو أكثره، ولمو لم يو الفشو العاسم عند المشي لصلابت لم يعنع، وإن كثر، كما لو انفقت الظهارة دون البطانة، ادرَّه (وإنَّ كَانَ المَحْرَقُ وأَقَلَ مِنْ ذَلِكُ) المُسْمَر المدكنور (جَازُ) السِيعُ عليها؛ لأن الأحضاف لا تخذر عن قبل الخرق عادة، فيلحقهم الحمرج في المترَّع، وتخلو عن الكثير فلا حرج وهذابة،

 ⁽⁴⁾ أي هنتك من أهل العلم من ذهب إلى أن افعسح على العنفين تبت من انكتاب عن سورة العائدة، أية: (4)
 ﴿ والمستحوا بر زوسكم وأرجلكم إلى الكميين ﴾ على قراءة الجر علاقة ألمدغب وقال: ثبت عن السنة.

كَانَ أَقُلُ مِنْ ذَلِكَ خَارً، وَلاَ يُجُونُ الْمُسْلِحُ عَلَى الْخَفَيْنِ لَمَنْ وَجَبَ غَلَيْهِ الْمُسْلُ.

وَيَنْفُضُ الْمَسْخُ مَا يَنْفُضُ الْوَضُونَ، وَيَنْفُضُهُ أَيْضاً فَرْعُ الْمُطَّ، وَمُضِيُّ الْمُلُو، فَإِذَ مُفَتِ النَّمُلُةُ فَرْعٌ خُفَيْهِ وَغَسَلَ رَجُلِيهِ وَصَلَى، وَيَسَى مَلِيهِ إصَادَةُ يَفِيْهِ الْمُصُوءِ، ومَنِ النِّمَاةُ العَسْخُ وَهُوَ مُعَيِمٌ صَافَرَ قَلَ نَعْمَ يَوْمٍ وَلِيَلَةٍ مَسْخِ ثَلاثَةً أَلِيهِ الْمِلْمِ وَلِيلِيهِ، وَهُوَ مُسَافِرٌ ثُمْ أَفَامٍ، فَإِنْ كُنْ مُسْخَ يَوْمًا وَلِيَلَةً أَوْ أَكْثَرَ لَهِمَةً فَرَعٌ خَفَيْهِ وَغَسَلَ رَجُلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مُسْخِ أَقُلُ مِنْ يَوْمٍ وَلِيلَةٍ فَشَمْ مُسْخَ يَوْمًا وَلِيَاةً أَوْ أَكْثِرَ لَهِمَا لَمُعْرَمُونَ فَتَوْفَ الْعَفْ مَسْخِ

﴿ وَلَا يَخْسُونُ الفَسْخُ عَلَى الخَفْلَيْنِ لَمَنْ وَجَبَ عَلَيْتِهِ الْغُسُـلُّ وَالْسَفَيُّ لَا عَلَوْمَ لتفسيورُوهُ، فالاشتغال به الشقال بعد لا يلزم تحصيله.

تواقض المسع على الخفين

(وَيَنْفُضُ الْمَسْعِ) على المعنين (ما يَنْفَضُ الوَسُوم) لالله بعصه (وَيَفُضُكُ أَلَّمَا نَزُعُ الْمُحَلّ) للسراية الحداث إلى القدم حيث رال السابق، وكدا مرع احدهما لتعفر الجميع بين الفسل والمسيع في وظيفة واحداث (فَلْ بَعْضُهُ أَلْ مُحَلِّمُ النَّمْاتُ) الموقاة له (فإذا نَصْبُ أَلَّمُكُا أَلَّوَ حُلُهِ وَغُلْلُ وَجَلِّهُ) فَعْطُ وَوَصَلَّى، وَلِيْسُ عليه إغافاً نَعْهُ الْمُوسُوم) وكدا إذا برع قبل المداء الاله هذا المرزع وحمي العداق بسري الحداث السابق إلى الفنديين، فصار كناه لم يعسلهما، وحُكم المرع يثبت يخورج الفام إلى السابق؛ لأنه معشر به في حق المسلح، وكذا بالكتو الفنام، هو الصحيح وهذا ياكتو الفنام، هو الصحيح وهذا ياكتو الفنام، هو الصحيح وهذا يا

(رَبِّي الْبُنَدُّ الصَّحِ وَلَمْ مُقِيمٌ فَسَافَرَ فَلْ إِنْصَامٍ بِرُمْ وَلَيْلَةٍ مَسْحَ ثَلَائَمَ أَيَامٍ وَلَبَالَيْهِا} لانته حكم متعلق بالوقت بيخسر فيه أخره، يخلاف منا إذا استكمل المعدد ثم ساهر ألأن المحدد قد صرى إلى القدم، والخفَّ ليس سدافع¹¹ وهنداية، وَوَمِنَ الْبَنْفَ النَّسَعُ وَهُو مُسَامِرٌ لِمَ أَقَامٍ سأن دحل مصرة أو يوى الإقامة في غيره وفإن كان، استكمل مدة الإقامة مان كان وتستخ يؤمنًا وَلِيْلَةً أَوْ أَكُمْ لِرَمَّا مُرَّعً خَفْيَةٍ وَعَشَلُ وَجَمْيَةٍ) لأن وخصة السعر لا شقى ينون، وَوَنْ كَانَى قم يستكمل منة الإقامة، بأن كان ونسخ أقلُ مِنْ يُؤمِّ وَلِيَاةٍ نَشْمَ مُسْخَ يَوْمٍ ولِيْلَةٍ لأَنها منة الإقامة وهو مقيم

َ وَشَ لِيشَ الجُرْمُوقَ) وهو ما يُلسَ فوق للخدَّ، والحميع الجراميق، مثل عصفيور وعصافير، مصاح، ويقان له: النوق (فوق الخُفُّ مشَرَّا؟ عَلَيْهِ) شيرط لينه على ظهارة، وكومة

⁽١) - لأنا التحف عامع ودائع لسرانة الحدث، لا راقع له، والذي يرقع الحلث هو الوصود.

⁽٢) - ورد في العسم أفلي المُجرعول . أن العول . أمانيث، منها ما أشرحه أمو داود ١٥٣ والساكم ١٩٠/١ واس ـ

عَلَيْهِ، وَلَا يَجُورُ الصَّلْحَ عَلَى الجَوْرُ بَيْنِ عِسْدَ أَبِي خَبِيفَةَ إِلَّا أَنَّ يَكُونَا لَمَعْلَوْنِ أَوْ مَنْعَلَيْنِ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَمُحَمَّدُ * يَجُورُ طَمْسُحُ عَلَى الْجَوْرُبِيثِنِ إِذَا كَانَ تَجْيَئُونَ لَا يَبْعَانِ النَّسَادَ، وَلَا يَجُورُ الْمَسَّحُ عَلَى الْمُسَامَةِ وَالْقَلْنَسُورُ وَالْبَرِقُمِ وَالْقَمْارِيْنِ

الو انغود حاز المسلح هليه، محلاف ما إدا لسنه بعد ما أحدث. أو كان من بَرُّ باس^(۱) أو فيه حرق عائم طلا يصبح المسلح.

المسح على الجوربين

(وَلاَ يَجُوزُ النَّسُحُ عَلَى الجَوْرَائِنَ) وَيَتِى كَانَا أَوْ تَخْيِنَ (عِنْدُ أَي حَبِيمَ) رَضِي الله عنه (وَلاَ يَجُونُ المَسْلَمَ) أَي جَعِلَ الجَلَد عَلَى ما يَسْتِر اللّهَ مِيهَمَا إِلَى الكَمْهِ وَأَوْ مُسْلَمَ) أَي جَعِلَ الجَلَد عَلَى ما يَسْتَر اللّه مِيهَمَا إِلَى الكَمْهِ وَأَوْ مُسْلَمَ) أَي جَعِلَ الجَعْل مَا يَعِي الأَرْضَ مِنْهَا حَاصِهُ كَانَعُل للرّجِل (وَقَالُ أَنْ يُوسُفُ وَحَمَيْنَ وَحَمَيْنَ الجَوْرُائِينِ) سَواه كَمَا مَجْلَدِن أَو مَنْمَنِينَ أَوْ لا (إِمَا كَمَا تَجِينَنِ) بَحِيتَ يَشْمَلُونَ عَلَى الجَوْرُائِينِ سَواه كَمَا مَجْلِدِن أَوْ مَنْمَنِينَ أَوْ لا (إِمَا كَمَا تُجَيِّلُ) بَحِيتَ يَسْمَلُكُونَ عَلَى الجَعْرَائِينَ إِمْنَا مَعْلَالُهُ إِلَى المُعْمِينَ أَيْ لا مُحْدَل الله وَلَيْكِ للشَّعْانَ اللّهَامِ إِذَا مُسْمَعِهِ وَالْعَمْنِ وَلَوْمَالُهُ وَلِيهِمَاءُ وَمِنْ الْكِيْلُ لَلْمُعْلِي وَلِيهِمَاءُ وَمِنْ اللّهُ عَلَى المُعْمَى وَلَيْكُونُ الْعَلْمُ الْمُعْلِقِينَ وَمِنْ الْمُعْمِينَ وَمِونَا لَكُونُ اللّهُ وَلِي المُعْمَلِينَ وَلِي المُعْمَلِينَ وَلِي المُعْمِينَ وَلِي المُعْمِينَ وَلِي المُعْمِينَ وَلِي المُعْمِينَ وَلِي المُعْمَانِ وَلَيْهِمَانُونَ عَلَيْنِ الْمُعْمِينَ وَلِي المُعْمِينَ فِي المُعْمِينَ وَلِي المُعْمِينَ وَلِي المُعْمِينَ فَيْهِمِينَا إِلَيْنِي الْمُعْمِينَ وَلِي الْمُعْمِينَ وَلِي الْمُعْمِينَ وَلِيمَانِي الْمُعْمِينَ وَلِي الْمُعْمِينَ وَلِي الْمُعْمِينَ وَلِيمِينَا إِلَى الْفُلُونِ الْمُعْمِينَ وَلِيمَانِهُ وَالْمُعِينَانِ الْمُعْمِينَ وَلِي الْمُعْمِينَ وَلِيمُ الْمُونِينَ وَالْمُعْمِينَا وَلِينَا الْمُعْمِينَ وَلِي الْمُعْمِينَ وَلِي الْمُعْمِينَا وَلِي الْمُعْمِينَا وَلِي الْمُعْمِينَ وَلِي الْمُعْمِينَ وَلِي الْمُعْمِينَ وَلِي الْمُعْمِينَ وَلِي الْمُعْمِينَ وَلِي الْمُعْمِينَا وَلِي الْمُعْمِينَا وَلِي الْمُعْمِينَا وَالْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَا وَلِي الْمُعْمِينَ الْمُعْمِينَا وَلِي الْمُعْمِينَا وَالْمُعْمِينَا وَلِي الْمُعْمِينَا وَلِي الْمُعْمِينَا وَلِيمِينَا الْمُعْمِينَا وَلِي الْمُعْمِينَا وَلِي الْمُعْمِينَ الْمُؤْمِنِينَا وَلِي الْمُعْمِينَا الْمُعْمِينَا الْمُعْمِينَا الْمُعْمِينَا الْمُعْمِينَ الْمُؤْمِنِ الْمُعْمِينَا الْمُعْمِينَا ا

وحاصله ـ كما في وشوح الجامع لفاضيه الذه ومده: لا وصدح على الحدوريس فإل كمانا تحيين مُنْقُلِي جاز بالإنضاق، وإن لم يكونها تخييل معليل لا يحور سالانفاق، وإن كمانا تحييل غير متعلي لا يجوز في قبول الإمام خلافاً نصاحيه، وروي أن الإسم رجع إلى فبولهما مي المرض الذي مات فيه احد.

المسح عثى العمامة

(وَلا يَخُوزُ الْمَسْعُ غَنِي الْمِشْعَةِ وَالْمُلَشُّوةِ) فقع الناف وضم السبيء وهي هي الأصل: الذ يحمله الأهاجم على رؤوسهم أكبر من الكوف، ثم أطبق على ما ندار عليه العدامة ووالمرتّبع، ما تجعله المرأة على وجهها ووالمفارين، شبة ففاز . كمكان ما يحمل على البدين له أزرار أزرَّ على الذواعين بُلِشَانِ من شدة البرد ويتحدّه الصياد من جلد او نسد بقطي مه الكف و لأصارع إنّان

قاف العظمية: حديث بلال صحيح الإصلام والرّب الدهمي واسطر عند، الراح (١٩٢٧). (١ ٩ وأثل مراشه أنه حسن.

حزيمة في صحيحه كما في نصب النواية ١٩٣/١ والسهل ١٩٨/١ ٢٨٨ ١٩٨٠ كانهم في حديث بلال قبال وكان في يعرج يقصي حاجت، فأنهه بالعاد ، فيترصل، والسمح على عمامت، ومرتبه وأخرج البهمي في وجه أخر من أنس فأن وصول فلا في كان بصبح على الموتبي، والعمارة

⁽١) - الكرباس: ثوب س العمل الأبيض فارسي معرّب.

وَيَجُوزُ النَّسْمُ عَلَى الْجَائِرِ، وَإِنَّ شَدُهَا عَلَى غَيْرٍ وُضُّوهِ، فَإِنَّ شَفَطَتْ عَنَّ غَيْرٍ بُرُهِ لَمْ يَنْظُل النَّسْمُ، وإِنَّ سَفَطَتُ عَنْ بُرُهِ لِغَلَّ النَّسْمُ.

بات الحيض

أَقْشُ الْخَيْضِ شَلَافَةً أَيَّامٍ وَالبَسَالِيهِا، وَاسَا نَفْضَ عَنْ نَلِكَ فَلَيْنَ بِخَيْضِ وَهُسَوَ اسْتِخَاضَةً. وَأَكْثَرُ الْخَيْضِ عَشْرَةً أَيَّامٍ وَلَيْالِيهَا، وَمَا زَادَ عَلَى فَلِكَ فَهُوَ اسْتِخَاضَةً. وَمَا تَرَاءً

محالب الصغر؛ ودلما لأن النسخ على الخف لت بخلاف القياس فلا يُلْحَل به غيره.

المسح على الجبائر

(زينجُورُ السُّمْ عَلَى الخَمَائِي حَمِعَ خَبِرَة، وهي: عبدان تلف بخرف أو ورق وشرط على العضو المنظم (ورقَ شَدْف عَلَى غير وُشُورِ) أو حَسَاءَ فأن في اشتراط النظهوة في تلك الحمال خَرْجاً وهو عدفرج، ولان عمل ما تحتها قد سقط رائتقل إليها بخلاف الخف (فإنَّ مُفَعَّتُ مِنْ غَبَر لَوْع لَيْ يَظُلُ الْمُسْتَعِيّ)؛ لأن العدر فائم، والمستَّع عليها كافَفْسُل لما تحتها ما دام العمدر باقباً (وَإِنْ سَقَطَتُ عَنْ يُرُو لَقُلْ السَّعِيْ عَرْوال العقور، يان كنان في الصلاة استقبل؛ لأنه أَشَار على الاصل قبل حصول العقصود بالبدل دهد 14.

بآب الحيض

لما ذكر الأحداث التي يكثر وتوعها عليها بذكر ما يقلُ ، وعنون بالحيص لكتونه وأصالته ، وإلا فهي ثلاثة . خَلَصُ، وَيَعَاسُ، وَاشْبُحَاصُهُ.

فالحيض لمفة: النَّبَلَان، وشرعاً: دمُّ من رَّجِم امرأةٍ سليمةٍ عن داه.

وَاقُلُ الحَيْضَ لَلاَثُمُ أَبَّامٍ وَلَذَائِهَا طَلاتُ؛ عالإضافة فيان العدد المقدّر بالساعات الفلكية لا للاختصاص، علا يترم كومه ثياني نلك الأيام، علو رأته في أول النهار نكمل كمل يوم سائيلة المستضلة وَوَمَا نَقْصَ هَنْ وَلِكَ فَلَيْسَ بِخَيْضَ، فَيْ يَعا وَمُوّ اشْبَخَاصَةً، لقوله ﷺ: وأقسَ الحجض للجارية الكر والنب ثلاثة أيام وليافيها، وأكثره عشرة أيامها " وعن وأي يوسف، بمومان وأكثر

⁽¹⁾ المرجد الدائرفشي (1947) والطرائي كما في المجمع (1977) كلاهيا من حديث لي أمارة بهذا اللمط. مال الزينس في نصب البراية (1977) والسرجة بن هبدي في الكاسل وقال. فيه حسالة من إسراهي لا يعتبد الكلاب ولكن أيهم، وقال الدائرفطي. فيه عند البلك مجهول والمعلاء المن كثير ضعيف. وأغرجه الن حيالة في الصعاد وفيه أمو داور المجمي يصبح. محديث، ورواه البدارستاني من مكحول عن واثلة بن الالسم مرفوعاً قال الدائيلي. فيه حمادين منهال مجهول، وقيد محمد بن أسن صحيف.

الْمُسْرَأَةُ مِنَ الْخَمْرَةِ وَالصَّغَرَةِ وَالْكَدْرَةِ فِي أَيْسَامِ الْحَيْضِ الْهُسُو حَيْضَ، خَلَ تسرى البيساس الْخَالِصْلِ

وَالْحَيْصُ يُسْقِطُ عَنِ الْحَافِضِ الطَّلَاةَ، وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِ الصَّنْرَةِ، وَتَقْفِيمِ الصَّرْمَ، وَلَا تَقْضَى الصَّلَاةِ، وَلَا تَشْخُلُ الصَّنْجِذِ، وَلَا تَطُوفُ بِالنَّبِ، وَلَا يَأْتِيهَا وَوْجُهَا.

وَلَا يَجُسُورُ فِخَافِضِ وَلَا جُنْبٍ فِسَرَاءَةُ الفُرْآنِ.. وَلَا يَجْسُورُ لِمُحَدِثِ مَسُّ الْمُصْحَفِ إلأ أَنْ نَاحُقُهُ مَعَلَافًا.

الثالث، إقافة للأكثر ألهام الكل، قانا: عدا نفص عن تقاير الشرع، وهداية، ووأكثرة قَشَرةً أيّـام في عشو ويّاليها، ومَا زَادَ عَلَى ذلك عَلَوْ السِّخَاصَةَ)؛ لأن نقدير الشرع بعنع إنحاق غيره بعه ووفا فرّلة الشرّاة مِنْ النَّحْمَرَةِ، والسواب إجمعاعاً ووالصّفرة والنّكَرَةِ، والشرعة، على الاصلح (مي أيّام النّحيفي، فقيل مُنفِي خَشَّى تُرَى السّاص الحالِص) فين: هو شيء بنبه السحاط يخرج عند النهااء النجيف، وقيل: هو القطّى الذي تعنز مه العراة نفسها، إذا خرج البّيف فقد مُهرت وجوهرة،

ما يحرم في الحيض

وَوَالْخَيْشُ يُشْيِّفُو عَنِ الخَالَصُ الطَّلَاءُ لان في فضائِها خَرْجَاً لِتَصَاعِها وَوَلِحَرُمُ عَلَيْهَا الطَّمْوَةُ) لانه يساقِ، ولا يسميطه: تعدم الحرج في قصائه، ولندا قال (وَتَقْفِي) أي الحالصُ والمشاء والطُّوْمَ، ولا تَقْمِي الصَّلَاقَ، وَلا تَذَخُلُ لِحَالَمِي وَكَذَا الْعُسَاءُ والجَبِ والسَّيِّة، ولا تُطُولُ بِأَنْيُهِ، وَلاَ يَأْتِهَا وَرُجُهَا لَحَرَةً ذَلِكَ كَلَهُ

(ولا يُجُوزُ لِخَالِضِ) ولا نُفَساء (ولا أَجْبُ فَرَاعَةُ الْفُرَانِ) وهو بإطلاقه بعم الآية وما دونها، وقال والطعاوي، يجوزُ لهم ما دون الآية، والأول أصح، قالوا: إلا أن لا يقصد بما دون الآية القراءة، مثل أن يقول: والحمد فقاء بريد الشكر، أو وسبم الله، همه الآئل أو عبره، فإنه لا يأس بعه الأنهما لا يمنحان من ذكر الله، وجوهرة، (في كسدا (لا يُجُورُ) لهم ولا (لشخسيتِ مش التهمُحَيّه) ولا حداد (إلا أن يَاحَلُهُ بَطَلَامِهِ) المتجافى كالجراب الوالحريعة (في محالاف لمتحقيل به ولا والمحريعة (في الحداث على الورق

وذكر الرياض روايات كثيرة انتقد وحالها ، وصفّت أسابتحا، وكلها راهية.
 واحم نصب أراية ١٩٩٧/ والدولة لاين سحر ١٩٥٨.

والإي الجرآب الوعاء معلقاً.

⁽٢) - المعربطة: وهاد من أدَّم وهيرة كنوا فعيماً يضعون فيها المصاحب وضرها

٣٠ - التعشرُر: من الشهران ومُصحف مشرَّرَ أي أحرَاؤهُ مُشَدَّوهُ بعصها ربِّي بعض.

وَإِذَا الْفُطْخَ فَمُ الْخَيْضَى ﴿ قُولَ مِنْ عَشَرَهَ أَيَامٍ نَمْ يَجُوزُ وَطُوْهَا خَشَى فَخَسِلَ. أَوْ يُنْضَيَ غَلِيهَا وَقَتْ صَلَاةٍ كَامِلَ. وَبِي انْفَطِع ومُهَا لِعَشْرِهِ أَيَّامٍ جَازَ وطُوْهَا قِبْلَ الْمُشْلِ.

ُ وَالْعُمْرُ ۚ إِذَا تَحَلَلُ بَيْنِ السَّمْنِينِ فِي مُنْتَةِ الْخَيْضِ فَهَـٰ وَ كَالسَّامِ الْجَارِيءِ وَأَقَالُ الطَّهَـٰ وَ خَلَسْهُ عَشَرَ يُوْمًا، ولا عَايَةً لِأَكْثِرِهِ.

الممكنوب فيه؛ لأنه نتيج له، وكدا مثل شيء مكنوب في شيء من الفرآن بن ألوح أر يرفخم أو غير ذلك، إذا كان أبه لهم، إلا بضرّته، وأما كتب التقسير فلا يجوز له مثل موضع الفران منها، ولمه أن يمس فيره، مخلاف المصحف، لأن جميع ذلك تبع له، والكل من «الجوهرة».

مسائل في الحيض

(وَيَا الْفَاطَخِ فَمُ الخَفِضِ لِأَقَلَ مِنْ عَضَرَةٍ أَيَّامٍ) ولمو الندم عنادتها وَلَمْ يَجْنَ أَي لَم بَعَل (وَطُوْقَا حَيْى تُغْنِينِ) أَو نَسِم شرطه . وإنّ لم تُصَلَّ به في الأصبح ، اجوهروه (أو يُمُضِي غُلِهُهَا وَقُتْ صَلَاةٍ كَابِلُ) بأن تحد من الوقت رَفّاً بنع الغسل ولمن النياب والنجريمة وخرج الوقت ولم تَصَلُّ الآن الصلاة صارت دياً في دمنها و فظهرت حكماً ، ولمو الفعلم المده لدونِ عنادتها ضوق ا الثلاث لم يُقْرِنُهَا حتى تعصي عادتها وإن الفسلت ؛ لأن الْمُؤْدُ في العادة عالب، فكان الاحتباط في الاجتاب ، ودراية ، وفإن الفُطل وقيّة المشَوّة أيام خيار وطُوْقًا فَيْل الْفَسَل) ؛ لأن الحض لا فويدُ لَهُ على المنبرة ، إذْ أنه لا يُسْتحب فيل العبار؛ للنهي في القراءة بالتشابية؟ ومداية ،

[والطُّهُمْ إذا تَخَلُّ لَنَى الذَّمْنِي في مُدَّة الخيض فهُو كَاللَّمُ الْجَارِي) الستوائي، وهذا إحسى الموابلة عن وأي حنيفة ووجهة أن استبعال الدم حدة العينس ليس بشرط بالاجعاع؛ فيعنس أونه وأخير أن الشيعال الدم حدة العينس ليس بشرط بالاجعاع؛ فيعنس أنهو وأليتمان وألى حديقة، وفيل. هو أخير أنوائه له أن كان أفل من خيب عشر يوماً لا يفصل وهو كله كاندم المشوائي؛ لام طُهُو في السلام فيكون بمثرلة اللهم، والاحدُّ بهذا القبول أبسر، وهداية، قبال في والسراج، وكثيرً من المناسرين أفوا الدولي.

وَأَفَقُ الطَّهِيَ الطَّاصِيلَ بِينَ الحيضيين، أو النقاس والحيض وحَسَسَةُ صَفَّرَ يُمُوماً} وحمس عشرة نبلة، وأما الصاصل بن الصاسين فهو نصف حول؛ فلو كان أقبل من ذلك كانا توامين، واسعاس من الأول فقط ووَلا عَايةً الأَكْرِمِ، وَإِنْ اسْتَعْرَقَ العمر، وقهستاس،

إذا المراد قوله تعالى الجولا تطربوهم حتى بُسطيرَوْلَه سورة البغرة. الابنة ١٢٦٠ قرى، عنسفهم السطاء والهاء
والتضاية يدل على السالعة في الطهارة وذلك يكون بالاعتمال لا معجره الغطاع الدم

وَقُمُ الإَسْجِحَـاضَةِ: هَــَوْ مَا تَـرَاهُ الْمَرَآةُ أَفِلُ مِنْ للْآفَةِ أَيَّامُ أَوْ أَكْثِرَ مِنْ عَشَرَةِ أَلِيامٍ ؛ فَحَكُمُهُ خُكُمُ الرَّعَافِ الشَّائِمِ : لاَ يَشَيِّعُ الصَّوْمَ، وَلاَ الصَّلاَةُ، وَلاَ الْوَطْءِ.

وَيَةَ زَادَ اللَّمُ عَلَىٰ عَشَرَهُ أَيَّامِ وَلَلْمَرَّأَةِ هَادَةً مَعْرُونَةً رَدَّتْ إِنِي أَيْمِ عَنادِتِهَا، وَمَا زَادً عَلَى ذَلِكَ فَهُوْ اسْتِخَاضَةً، وَإِنِ الْبَنْدَاتُ مَعَ الْبُلُوعِ مُسْتَحَاضَةً فَعَيْضُهَا: غَشَرَهُ أَيَّامٍ مِنْ كُلّ شَهْرٍ، وَالْذِي اسْتِخَاضَةً.

باب الاستحاضة

(وَدَمُ الإِسْبَخَاضَةِ) و (هُوَ مَا تُـرَاءُ الْمُرَأَةُ أَمِّلُ مِنْ لَلائةِ آيَّامٍ، أَوَ أَكْثَرَ مِنْ عَشَرَةِ أَلِّهَامٍ) في الحيض، أو أكثر مِن أربين في الغالس، وكذا ما زاد على الغادة وجاوز أَكْرَفَنا كها يأتي بعد، وما تر ، صغيرةً وحاملٌ ويسته المحالفُ لعادتها قبل الإياس (فَكُكُمُتُ مُحْكُمُ الرَّحَافِ) الدائم (لا يَشَيِّعُ الشَّوْعُ وَلَا الصَّلَةُ عَلَى الْخَصِيرِة الآءُ عَلَى الْخَصِيرِة الآءً عَلَى الْخَصِيرِة الآءً عَلَى الْخَصِيرِة الْمُوافِّ وَالْمُولُوفِ لا الصلاة أَحْرِجِ إلى الطهارة.

(وَإِذَا أَرَادَ اللّهُمْ عَلَى خَشَرَةِ أَيَّامِ وَلَلِمْرَأَةِ عَادَةً مَثْرُوفَةً رُدُتُ إِلَى عَادِتِهَ) المعدومة (وَقَا زَادَ عَلَى الْمَسْرِهُ لَاكَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ السّبَخاصَةُ فَتَفْضَى مَا نَرَكَ مَن الصلاة بعد العادة. فيذ بالزيادة على السّسرة لآن إذا تم يتجاور العشرة يكون لَمْرَئِي كله حيضاً وتنقل العادة إليه (وَإِلَا النّذَاتُ) العراة (مُمَّ اللّهُوخِ مُست مُسْتَخاصَةً) واستمر بها اللهم (فَحَيْظُهَا عَشْرَةً لِلهُمْ مِنْ كُمَلَ فَهُو) مِن أول ما رات وَوَلَيْافِي). اي حشرون يوماً (مُشْيَخاصَةً) ومكذا دالها عشرة حيض وعشرون استحاضة، وأربعون نشاس، حتى نظهر أو تمون، قال دالسرخمي، في والعسوطا، العينداة حيضها من أول ما رات عشرة،

¹⁾ أضرجه ابن ساحة 270 والمدارسطي (1977) (198 م 270 (198 واليهائي (1989) وأسمد (1978) وأسمد (198 واليهائي (198 من صادقة قبائلت: يا وصول الله إلى حيش إلى اللي ﷺ فلئلت: يا وصول الله إلى مراة استحاض علا أطهره قاطع تصادي فاصله على المحصدة وليس سالميضة العنبي المصادة اليام محيضت مع في نصب الرابة (1970) وقال: قال الشرصتي: معمد بن إسماعيل بصول: حيث بن أبن ثنات لم يسمع من صورة من الوصير، وقال السمائي في سمد قبال يجيئ الشطاع الروي حييب بن أبن ثنات لم يسمع من صورة من الوصير، وقال السمائي في سمد قبال يجيئ الشطاع الروي حييب بن أبن ثنات على حروة عن صادة خميشين كالاحماط لا شيء المصادة إلى الأمن المهائي في كان لمنس بنص سالم لم يعلن والا يتوصياه والأخر حديث بن أبن شائع بنص اللهائي في كانك المعرفة المدين حيث بن أبن تناس محيث العديد المحيث المدين المحيث المدين ال

وَالسَّسَنَحَاضَةُ، وَمَنْ بِمِهِ سَلَسَ الْبَوْل، وَالسُّرْعَافُ السَّائِمُ، وَالْمَيْرُخُ الَّـذِي لاَ يُؤْفُ يَشَوْضُؤُونَ لِوَثْنِ كُلُّ صَلاَةٍ، فَيُصَلُّونَ بِشَلِكَ الْمُؤْسُو، فِي الْمُؤْفِ مَا شَـاؤُوا مِنْ الْفَرَائِضِ وَالتُّوَافِل، فَإِذَا خَرْجَ الوَقْتُ بَعَلَىٰ وَضُومُهُمْ، وَكَانَ عَلَيْهِمُ الشِّقَاتُ الْوَضُوءِ لِشَلاَقِ أَنْسُونَ

وطهرها عشرون، إلى أن تموت أو تطهر. احم، ومثله في عامة المعتبرات، وهل المعاهدة توح أفتدي الاتفاق عليه ؛ فما نقله والشرفيلالي ، في شرح مختصره خالاف الصحيح ، فتسه ، وإن كانت المعتدة الدم معتدة رُدُّت لعادتها حيضاً وطهراً ، إلا إذا كانت عادتها في الطهر منة أشهر مأكثر فترد إلى منة أشهر إلا ساعة ؛ فرقاً بين الطهر واقعيل ، وإن أبيث عادتها فهي المعيرة ، والكلام عليها مستوفى في المطولات، وقد استوفينا الكلام عليها في رسالتنا في الدماء المسملة بالمطالب المستطابة في المحولات، وقد استوفينا الكلام عليها في رسالتنا في الدماء العسماة فعليه بها فإنها وافية المرام .

حكم المعذور

تنبية ما لا يجب على المعلود غسل الثوب وتحبوم، إذا كان يحال لو قَسُله تنجس قبل العراغ من الصلاة.

حائمة . يحب ردُّ عدر المعذور إن كان يرتثُ، وتقليله بقدر الإمكنان إن كان لا يبرقد، قبال

وَالنَّفَاسُ هُوَ الذَّمُ الْمُحَارِجُ غَنِيبُ الْوِلاَدَةِ، وَالذَّمُ الَّذِي ثَرَاهُ الْخَابِلُ وَمَ قَرَاهُ المَمَرَأَةُ فِي خَالَ وِلاَدَتِهَا فَبْلُ خَرَوجِ الْمُولَدِ السِّخَاصَةَ. وَأَمْنُ النَّفَاسِ لاَ خَدْ لَهُ، وَأَكْشُرَهُ أَرْبَعُونَ يَوْمُكُ، وَمَا زَاهُ عَلَى فَلْكَ فَهُوَ اسْتِخَاصَةً، وَإِمَا تَجَاوَزُ الذَّمُ الْأَرْبَعِينَ ـ وَقَدْ كَانَتُ هَذَهِ الْمُمْرَأَةُ وَلَـدَتُ فَيْلُ ذَلِكَ وَلَهُمْ عَانَهُ فِي النَّفَاسِ ـ رَدُّتُ إِلَى أَيْسٍ عَلَائِهَا، وَإِنَّ لَمْ يَكُنُ لَهَا عَانَهُ غَلَيْدَاهُ بَعْلِيهِمَا أَرْبُعُونُ يَوْمَا، وَمَنْ وَلَدَتْ وَلَدَيْنِ فِي يَطُلِ وَجِدِ فَيْفَاسَهَا مَا خَرْخِ فِنِ الدُّمِ

في والبحرة: ومنى تُعَازُ المعدورُ على ردّ السُّيلان بريّامٍ أو خَشُو أو كان لو جلس لا يسين ولو قام سال. وجُبُ ردُّه، وعرج عن أن يكون صاحب عفره ويجب عليه أن يصلي جنالسةً بالإيماء إن كان يسيل بالمميلان، لان ترك السجود الحُولُ من العملاة مع الحدث. احد

باب المتفاس

(وَالنَّمُ الَّذِي تَوَاهُمُ اللّٰمُ اللّٰمَ الْخَارِجُ عَقِيبَ فَوَالَاقَهُ) ولو بخووج اكثر الرلد، ولو مُقطّعاً عضواً عضواً وَالنَّمُ الذِي تَوَاهُمُ الذِي تَوَاهُمُ الذِي تَوَاهُمُ الذِي الْمَالِمُ الذِي تَوَاهُمُ الذِي تَوَاهُمُ الذِي الْمَالِمُ اللّٰهِ الدَّرَةِ السّحيح الفادر (مستحافة) فتسوضاً إلا فَحَدُ لَهُ) لأن تضلّم الولد علامة الخروج من الرحم، فاخني عن امتداد يُجْفَلُ علماً عليه بخلاف الحيض وَأَكْرَهُ أَرْبَعُونَ بُومًا للحديث الترمدي وغيره (أَنَا وَانَا فَلَمُ اللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّ

ود) الي: تصلي (يبناد)

بشير المعيف الروية الترصدي عن أم سلمة وقبات: كانت الغدماء على ههد وسول الله يقد تعدد بعد بغير المعيف الروية الترصدي الماء وهز حديث صحيح . أشرجه أمر داود ٢٦٦ باب ما جاه في وقت النفساء والشرصدي ٢٩٩١ وقبار: عرب وفن صاجه ١٩٤٨ والشارمي ٢٢٩/١ والحاكم من وجه أخر بعدوه وقال: صحيح الإستاد وأقع الفحي روواه أسهاي ٢٤١/١ وأند تقديم عندة وجود وفع شاهد أحرجه أن ماحه ١٤٤٨ عن أنى وأن رسول أن يقلق وقت للنسباء أرجهي بوصاً إلا أد ترى فطهر قبل طالب علامه عندة وجود في الروائد . حديث أنى صحيح ورحله نقات .

تحقيبَ الْوَلْدِ الأَوْلِ عِنْدُ أَبِي خَنِيفَةً وَأَبِي يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَسَّدُ وَرُفَرَ. بِفَسُهَا مَا غَرَجَ مِلَ الدَّمِ عَفِيبَ الْوَلْدِ الثَّالِي.

باب الأنجاس

تُطهيرُ النَّجَاسَةِ وَاجِبُ مِنْ بَدْنِ النَّمُصَلِّي وَتَوْبِهِ وَالنَّكَانِ الَّذِي يُصَلَّى عَلَيْهِ.

وَيُجُودُ تَطْهِيدُ النَّجامِيةِ بِالْصَاءِ، وَبِكُلُّ مَائِعِ طَاهِرٍ يُشْكِنَ إِزَالتُهَا بِهِ كَالْخَلُّ وَمَاءِ زرَّهِ.

البرعلي الدُقاف: "فلهستاني»؛ قال من الغُرد: وهو الاصح (فَفَاشَهَا مَنْ خَرْج مِنْ النَّمُّمُ عَقِبَ الْوَلَادِ الْأَوْلَرُ جَنَّهُ لَي حَبِيْهُ وَلَيْ يُوسُّف)؛ لامه ظهر الفتاح البرحم، فكان السرتي عقيه تساسل ثم ما تراء عقيبُ الثاني إن كان قبل الاربعين فهو نقاس للأول نسامها واستحاضة بعدها، فنعسل وتصلي، وهو الفسجيع " دبحر، عن اللهابة، (وقال مُحَمَّدُ وَزُعْرُ، رحمهما الله (يُعاشَهَا ما خَرْجُ

بمن اللَّمْمُ عَبْيَبُ الْوَلَمَدُ اللَّذِينِ). لأن حكم النفاس عندهما أنْعَلَنُ بالـولادة كالفضاء العدن، وهي بالأحبر الفاق، قال في والنصحج»: والصحيح هو العول الأول، وعنمده الأثنة المصحّحون

باب الأنجاس

لما فرع من بيان التحاسمة الحكمية والبطهارة عنهما، شرّع في بينان الحقيقيّة، ومُرّبِلها، وتقسيمها، ومقدار المحقوّعة منها، وكيفية تتطهير محلهما، وقلّمت الأولى لأمهما أفوى، إد مقالة القبل مها يسع جوار للصلاة بالانفاق.

والأنجاس، حمع أنجس بكسر الجميد كما ذكره فالع الشريعة ولا حميع أنجس بعنجنين كما وقع لكتبر؛ لانه لا يُجعع قال في والعباب: النجس صد الطاعر، والنجاسة صد الطهارة، وقد أنجس بُنجس، كسيع بشميع، وكرم تكرم، وإذا قلت: وجل أنجس ويكسر العيم وتنيت وجمعت، ويفتحها لم تكن ولم تجمع، وتقول: رجل ورجالات ورسال، وامرأة ونساه تخس. العد، وتمامه في وشرع الهداية للميني».

(تُعْلِيشُ النَّجَالَةِ): أي محلها (وَاجِبُ): أي لازم (بنَ بذنِ الْمُعْلَمِي وَشَوْبِهِ وَالْمُكَاتِ الَّذِيَ يُصْلِّي غَلِيْهِمُ فَقُومِهِ تَعَالَى: ﴿ وَيُسَائِبُكُ فَطَهُمْ ﴾ أن وإذا وجب تنظيم التنوب وجب في البندن والمكان، لأن الاستعمال في حالة العملاة يشمل الكل.

^{(1) -} سورة العدنو، الأيد. إ.

وَإِذَا أَصَالَتِ النَّحَٰقُ نَجَالَةً وَلَهَا جِرْمُ فَجَمْتُ فَفَلَكُمْ بِالْأَرْصِ خِازَ. وَالْفَنِيُّ نجس يجِبُ غَسُلُ وَهَٰذِهِ فَإِذَا جَفَّ عَلَى النَّوْبِ أَجْزاً هِذِ الْفَرْكُ ۚ وَالنَّجَاتُ إِذَا أَصَابِتِ الْمِرَاة أَوِ السُّيْفَ اكْتُمِنَ مِسْجِهَمَا، وَإِذَا أَصَابِتِ الْأَرْضَ فَجَالَتُ فَجَفَّتُ بِالشَّفْسِ وَدَعَبُ أَشْرُهَا جَازِبٍ

وَيَجُورُ نَفْهِيرُ النَّجَاسَةِ بِالْعَابِ، وَيَكُلُ مَاتِيمٍ أَي سَائِلٍ وَشَاهِمِ قَلِعِ لَنَحَاسَة كَمَا هر عبه يقوله (يُلْكِنُ إِزْالُهَا بِهِ) بأن بعضر بالمُصْرِ، وذلك (كالُحلُ وناوَ البورَّة، والده المستعمل وبحو دلك كالمستخرج من اليقول؛ لأنه قائع ومريل، والطهوريه بالثناء والإزالة للنجاسة المجاورة، فإذا النهت أجزاء النجاسة بقى طاهراً، مخلاف نحو لين وربان، لأنه عبر قدم.

(وُإِذَا أَصَابَتِ الخَصَّ) ونحوه كنمل (نجاسةً فَهَا جَرَمُ) بالكسر ـ الجسف، والسراد به كلَّ ما يرى بعد الحفاف كالروث والغذرة والمعلى، ولو من غيرها كحمر وليول أصاب تُراب، به بعنى. وهره (مُعَفَّتُ) النحاسة وتفلّكُمُ، أي الحظّ ونحوه وبالأرض) ومحوها وجازً)، لأن الحداد الصلابات لا تنساحله أجزاء النجاسة لا قليل ثم يجتدبه الجرم إدا جفّ، عادًا زن زال ما قيام مه، وفي الرُّطُب لا يجور حتى بفسمه؛ لأن لمسح بالأرض يكثره، ولا يظهره، وهذاية،

﴿ وَالْمُمَنِّى لَجِسُ } نجيسَة مغلطة ﴿ يَجِبُ غَسُلُ وَقُهِم ۚ وَإِذَا خِفَّ عَلَى الذُّوْبِ} وَلَو جَدَيِداً مَبَطَّنَ وَكِنَا النَّذِي فِي هَاهُم الرّواية (أُخَوَّ فَيْهِ الْفُرَكُ) لَغُولُه يَثِيَّةً لَعَائشَة مَاهُمَسِيمَ إِنَّ كَانَ رَضَّمَاً. وَاقْرُكِيهِ إِنْ كَانَ لِمُسَامِلًا !

وَوَالْحَامَةُ إِنَّهُ أَصَائِبَ الْعَرَاةُ أَوِ الشَّيْفِ اكْتَبِي بَعَشْجِهِمَا) بِمَا يَبَرُّولُ به أشرها وطلهما كل صغيل لا مشامُ به: تَرْجَاجِ وعَظْمَ وَأَنِهِ مَدْهُونَةُ وَطَعَرِهُ لاَيْهِ لاَ يَدَاحَتُ النَّحَاسِةِ، وَمَا عَمَى ظَاهُر يَرُولُ بِالْمَسْجِ.

 (وَإِدَا أَصِدَاتِ الْأَرْضُ لَجَائَمَةً تُجْمَتُ بِالشَّشْسُ } أو محموها، قبال في اللحوضرة: التقييد بالشمس نيس بشرط، بيل لو جمت ببالظل فبالحكم كذفيك (هـ (وَدُهَبُ أَثْرُفَ): الأَثَرُ: اللون

و1) - قال كريكس في مصب الربة 2011 - عرب بهذا البياق. وقد روى بدرعش بنيده عن خائب خالت وكيت أفرك النبي من ترب رمول الديقة [1] كان باسباً وأقسله إذا كان رضاً:

ورواء اليوار في أستند وفال " لا يعلم من أسنده عن عائشة إلا التحديدي رواه غيره مرسلاً وبان الراحجوري في التحقيق. المحمية محتصول معديت واصبليه رطباً والرئيم بالسنة وهو حديث لا بعرف. وزمية روى محبوه من كلام عبائش أنم ذكو رواية الله رفض العاواتين باستم بلفظ ولفت رايش أحكه من نبوت رسول الله في يابداً بطفري، أمرجه مسلم رفم 291

عال أن حير في تلجيمن الحير 1/44، وأما الأمر يضله وفركة «فلا أمن له» والممراد أي يصيعة الأمر. وإذا مقدورة مسلم كما ترى.

الصَّلَاةُ بِمَكَانِهَا، وَلاَ يَجُورُ النِّيُمُّمُ وَنَهَا، وَمَنْ أَصَائِمُ مِنَ النَّجَاتُ، لَمُعَلَّفَةِ كَالسُّم وَلَيُولِ. وَ لَفَائِطِ وَالْحَمْرِ مِقْدَارُ الفَّرْضِمِ فَمَا دُرِنَةً جَازَتِ الصَّلاةُ مَعَةً، فَإِنْ زَادَ لَمْ يَكُن لَجُمَنَةً مُنْفَقَةً كَبْرُكِ مَا يُؤْكِلُ لَحَمَّةً جَازَتِ الصَّلاّةُ فَعَةً، مَا لَمْ يُثَافِّرُ رَبِّعَ القُوبِ.

وانطعم والوائحة (جَازِتِ الصَّالاةُ عَلَى مَكَايَهَا، و) لكن (لاَ يَخُوزُ النَّبَشَّمُ مُهَا)؛ لأن المشروط للصلاة الطهارة، ومليسم الطُهُورِيَّة، وحكم آجر معروش وتسجر وكلاً فالمهن بي الأرض كذلك. فيطهر بالجفاف.

فصيل في النجامة المغلّطة

(وَمَنْ أَصَابَهُ مِنَ النَّجَانَ الْمُعَلَّقَةِ كَاللَّم وَالْتُولَ) من غير سأكول اللحم ولمو من صغير لم يطعم (وَالْعَائِطُ وَالْحَدْمِ) وحُرَّ علم لا يزرق في الهواء كذجاج وبط وإدر (مُقَدَارُ الْفُرْفَم ضا دُونَهُ خازت الصَّلاةُ مَقَهُ)؛ لأن القبل لا يمكن التحرز عنه، فيجعل عقواً، وفقرماه يقدر الدوهم أحداً عن موضع الاستجاء (فَإِنَّ زَافَ) عن الدوهم (لَمْ نَجَنَّ العملاة، ثم يروى اعتدر الدوهم من حيث المساحة، وهو قدر عرض الكف في التصحيح، ويعروي من حيث الوزن، وهو اللاوهم الكيم المنقال، وقبل في النوفيق بينهما: إن الأولى في الرفيق، والتائية في الكيم، وفي البنابيع: وهذا الفول أصغ، وفي «الزاهدي، قبل: هو الأصع، واختاره جماعة، وهو أولى (نسا فيه من إعمال الروايش مع مناسة التوزيع.

التجاسة المخففة

وَرَانَ أَصَابُكُ نَحَامَةً مَخْمَلَةً كَرُولَ مَا يُؤْكُلُ لَنَحْمَهُم ومنه الفرس، وقبل بناتبول لان نجنات البُسي والرَّوث والتختي غليظة عند والتي حنيقة، وقال وأبيو يوسف، و ومحمده، خفيه، قال والشوس والرَّوث والتختي غليظة عند والتي حنيقة، وقال وأبيو يوسف، و ومحمده، تحرأ، وقال الأشرى بالتلاء الطوق بها، وظهرها ومحمده تحرأ، وقال لا يعنى الروث وإلى معشى الناس والعدواب واحمله، احمد منع النظيفة، وقاس المشابِحُ عليه طيرً بُخُنارى، لان معشى الناس والعدواب واحمله، احمد وجاؤن الطبلاة منة أن لم يَبْلُغُ زُنْهُم جميع والقُوب، يروى دلك عن وأبي حنيقه، لان التقديم حبه بالكثير العاحش، والرئيع ملحق بالكبل في حق بعض الاحكمام وهناية، وصححه في الميسوط، وهو ظاهر ما مشى عليه أصحاب السنون. وقبل: ربع السوضع الذي أصاب كالبد والرجيل، بن كان المحساب كالبد والرجيل، بن كان المحساب كالبد والرجيل، بن كان

⁽١) - هو شق من جهة اليمين أو اليمار عي أصفل الغميص

وَمُطَهِيرُ النَّجَافَةِ التِي يَجِبُ غَشْلُهَا عَلَى وَجُهَلَىٰ: فَمَنا نَحَافَ فَهُ مِنْهَا عَيْنَ مَوْلِئُةً فَطَهُارَاتُهَا وَوَالُ عَلِيهَا، إِلَّا أَنْ يَبْغَى مِنْ النَّرِهَا مَنا يَشَقُّ إِرَالُكُ، وَمَا لَيْسَ لَهُ عَيْنَ مِوْلِئِنَّةً فَطَهَارَتُهَا أَنْ يُفْسَلُ حَشَّى يُغْلِبُ عَلَى ظَنَّ الْغَامِلُ لَنَهُ فَقَدَ طَهُرَ.

أدناً، وصححه في دالتحقة و والمعيطة و السحيرة و دائسواج، وهي دائسة أنق . وعلمه المعتوى، وعلم المعتوى، وعلم أو وي المعتوى و دائسواج، وهي دائم أو وي العقوى ويل أربع أدى ثوب تحرر به الصلاة كالمشزر، قال والأقطع، وهذا أصبح عاروى عبد الحد فقد اختلف التصوح، وفوله لا يعنى وصاحب الهداية لا التقدير في بالكثير الفاحش يفيد أن أصل العروي عن أي حبيقة دلك على ما هو داف في مثله من عنم التقدير؛ فما عُذُ فاحشاً في مثله من عنم التقدير علما عُذُوا عن تتعبر بالكثير العاصل إلى التقدير بالربع نيسبراً على أنه من عام الربع نيسبراً على أنساب التوب أو اللذي من العرام، كما مر على ضطيره الكذام، وبه ظهر الجواب عما إذا أصاب التوب أو اللذي من النجس المخلف المتحبيد مقدر كثير، إلا أنه قبراكمه لا يبلغ الربع ، على يسع وما المدن النجس المخلف المتحبيد مقدر كثير، إلا أنه قبراكمه لا يبلغ الربع الما على يسع ويان لم يبلغ الربع الما على على على تعبد أو كان الحبث أباء إن كان الحبث تو كان المعبد ثو كان المعبد أو كان المناب المنا المعبد وإذا فلا

باب نطهير النجاسة الواجب غسلها

(وَتُطْهِينَ مَحَلَ (النَّجَانَةِ النِي يَجَتُ عَلَيْهَا عَلَى وَحَهِينَ) • لأن التحاسة إما أن تكون لهنا على مُرْتِنَ أو لا وَقَدَا كَانَ لَهُ بِنْهَا عَلَى مُرْتِئَ كَالْامِ وَفَعْلَهَارَتُهَا) أي السجاسة ، والعراد محلها وَوُولًا هُيْهَا) ولا يعزز على الصحيح ، وعن دائعة أي جعري أنه يُعْسَلُ مرتبن بعد زوال العين التعالق فها يغير موتية فسلت مرة (إلا أن ينفى بن الرِّفا) كلون أو ربح (مَا يُشَلُّ إِزَالْتُهُ فلا يضو الفاء ، ويضل إلى أن يصاح في إزالته إلى غير العساء الفرّام كمون أو صابون أو ماء حار (وَهَا لَيْنَ لَهُ عَيْنَ مُرْتِنُهُ) كالبول وَفَعْهَارَتُهَا أَنْ يَعْسَلُ) : أي مما النجاسة وَحَيَّى يُغْلِبُ عَلَى طُنْ الْعَلَيْسِلُ أَنَّهُم أَي المحل (فَدُ طُهُرَ) لأن النكوار لا يعد منه للاستحراج ، ولا يقطع بزواله ، فاحير غالب الغلن ، كما في أمر القبلة ، وإنها قدّروا بالشلات لأن عالم الفلن يحصل عنده ، فأنهم السبب الغلم مُقَامَة يسيراً ، ويتابِد ذلك بحديث المستخرج ، وهداية ،

⁽١١) - تقدم في ٢٧/١.

وَالإِسْبَنَجَاءُ شُنَّهُ، يُخْرَىهُ فِيهِ الْخَجَرُّ وَفَا فَنَامُ نَفَاتُهُ يَشْسُكُمُ حَلَى يُنْفِينُهُ، وَلِئس قِيهِ غَدْدُ مَشْنُونَ، وَفَشْلُهُ بِالْدَاءِ أَفْضَلُ، فإنَّ تُجَاوَزُبِ النَّجَاسُةُ سَخْرَجُهَا لَمْ يُجْرُ فِيهِ إلاَّ الْمَاءُ. وَلا يَشْشُجِي بِغَشْمِ وَلا بِرَوْتِ وَلا يِطِعَامِ وَلا بِشِيهِ.

- -----

باب الاستنجام

(والإستنجاء سُنّة ماكله الرجال والساء والمغرىة عام الإضاف السنة والمعجر إذا فام غفاة) من كل عين طاهرة قالمة غير محترمة (الولا متقومة كسفر (الارتسامة) أي المحترخ (حتى المنا) من كل عين طاهرة قالمة غير محترمة (الاستقواء كسفر الارتسامة) أي المحترخ (ختى المنا) الله المنصود هو الإنماء؛ فيستحب الثلاث إن حصل التنظيف بدا دونها، وإلا جعلها وترأ (وغشلة) أي المحرج (والدنة) بعد الإنقاء خلحاء أولاً وأفضل إذا كان بلا كشف عورة الاسم من يراء، أما معه فيتركه الأمام حرام يعشق به إ فلا يرتكه الإقاف الفضيلة وفإل نجاؤؤت المخالفة فحراجها) وكان المتحاور بالمناخرة المنافقة على على طهرت وإلا المنافق أو المسائح، وإلا يطهر بالحجر؛ الأنه من باب إزالة لتحاسة لحميقة عن المدن (ولا يُستَجِي بعظم ولا إذراب المورث والا يشتاجي بعظم ولا إذراب المورث المهالة والمنافقة عن المدن (ولا يتشاجي بعظم ولا إذراب المورث المهالة ورهامة والا

(٣) - العدر: ينتج النيم والدال. يغُم العبي البابس.

المحتربة أن المعتركة بن قبل عبر

⁽٣) يشير المصنف ثما أحرجه البحاري عدد عن أبي هربرة برة برهاً. وعيد الاخالي بصطح ولا ووت الحكيثة بالحجار بطرف تبايل المحديث برد درار بالدن بديدة برقيع برداره الديات المحلوم أنجار وحماء مسلم ١٩٦٦ واستفر ١٩١٨.

وورد بن حديث بندمان وفيه. وبهن عن البروث والمطابع. التحرج الإصام مسلم ٢٦٣ وسهيقي (٩١٦) والعدد (٣٩٤) والتراح مسلم ٢٦٣ من حايرا انهى رساول الله الله ان يُقالع يعلم أو سم، وفي طالب الحليث

وله) - يشهير المصنف إلى ما أسرجه البسري: ١٥٣ و ١٥٤ عن أي نتادة فنال: قال رسول الله 韓 . [1] صال أحدكم ولا بأحدث فكره يسيم، ولا يستحي بيعيم، ولا يشفس في الإماء.

عده لفكا البحاري. ورواه مسلم ٢٦٧ ح 10 ينفط مهى رسول له يلا أن بيعت في الإنباء، وأن يعش وكره يمينه، وأن ستطيب بيمنه، ورواه أنسباني ٢٣/١ وأن عاجه ٣١٠ كنهم من حديث أي قنادة وفي الدن أحاديث.

كتاب الصالة

أَوْلُ وَقَتِ الصَّبِحِ إِذَا طَلَعَ الْفَجُرُ الثَّانِي، وَهُوَ الْبَيْنَاصُ الْمُعْتَرِضُ فِي الْأَنْقِ، وَاجِرُ وَقُبُهَا مَا نَمْ فَطَلَمِ الشَّمْسُ، وَأَوْلُ وَقَتِ النَّهْمِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَأَجْرُ وَقَهَا جَفَ أَبِي خَيْفَةً إِذَا صَارَ خَلُّ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ مِنْوَى فَيْءِ الزُّوَالِ. وَقَالَ أَبُورِيُوسُتُ، وَمُحَمَّدٌ; إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلًا. وَأَوْلُ وَقَتِ الْعَصْرِ إِذَا خَرَجَ وَقَتُ الظَّهْرِ عَلَى الْفَوْلِينِ، وَآجِرُ وَقَتْهَا مَا

كتاب الطؤة

شروع في المفصود بعد بيان المرسيلة. والصلاة لغنة: المدصاء، قال الله تصالى: ﴿وَمَضَلَّ فَلَيْهِمْ﴾ (٢) أي أدَّعُ لهم. وشبرعاً. الأفصالُ المعضوصة المفتّحة سالكيو المعتّضة بالسليم. وهي موضَّ غَيْنِ على كل مكلف، ولكن نؤمر بها الأولاد لسبح سير، ونضرب عليهما لعشس. بهذه لا بخشية، ويَكْفُر حاحدها، وناركُها عمداً كَنْلاً يُحْبَس ويضرب حتى يصفي

باب موافيت الصلاة

^{(1) -} سورة النوية، الآية. ١٩٠٣.

لَّهُ تَخَوْبِ الشَّمُسُ، وَأَوْلُ وقْتِ الْمُغْرِبِ إِذَا غَيْرَتِ الشَّمْسُ، وَاحْرُ وَقَيْهَا مَا نَهُ يَفِ الشَّمَّقُ، رُهُمْ الْبَيَاضُ الْمَدِي فِي الْأَقْلِ بَعْدُ لَحَمْرُهُ عَنْدُ أَبِي خَيْمَةً، وَقَالَ أَبُو كُوشُفُ

عازته مستثنى على الدروايش جميعاً، وهنو رواية عنبه أيصاء وبنه قال رفير والاثنية الشلائة. فبال والطحاوي، ومه بأحمَّد وفي وغرر الأذكارين وهو الساحوة بنه، وفي والبرهبان، وهو الاطهير، البيان إمامة جبريل^(٢)، وهو نص في البات، وفي والمُبْض: وعليه عصلُ الناس البيوم، وبه بعس كلها في والدرو. وتعقُّم شيخنا في حباشيته صراجعه أفيال شبخنا الأحسن مبا في والسراج، عن وشبح الإسلام؛ أنَّ الاحتباط ألَّا لَا يُؤخِّر الطهر إلى المثل، ولا لَصْلَى العصر حتى بـلغ المثلمر ؛ فيكنون مؤدّياً للفسلالين من وفتهما بـالإجماع. العما إواؤل وقب الفشير إذا عراخ وقت النطّهـر غَنْى) حَلَاهُ ﴿ الْفُولِسُ ﴾ من العشيق أو العثل زوَّآخِرْ وَقُبُهَا مَا لَمْ نُفُرُبِ الْمُنْسَلَى أي قبيل غوربها وْوَأُوْلُ وَقُتْ الْمُعْمِرِبِ إِذَا غَرِيتِ الشَّمْسُ، وَأَحَسَرُ وَفُهَا مِنا لَمْ يَجِبُ النُّمْنُ، وَهُ فَي أي النَّمْق العوقتُ به (الَّبُوسُ الَّذِي) يستمس (في الألق بُصَّدُ) عبية (الْحَمْسُونِ) بشلات قُرْمِ (٢٠)، كما بين الشجرين، كما حققه العلامية للشبح وخفيسل الكامل، في حماشينه على ورسنانة الاستطرلات، حيث قال. الحقاؤت بين الفحرين وقادا بين الشمقين الأحمر والأبيض إنما هو بثلاث دُرُج، وهـما (عِنْدُ أَسَ خَبِيقَة) وحمد الله تعالى وزقال أبو أبوشف وَمُحَيْدٌ: فَمَوْ أَنْجُمُونُهُ رِهِمٍ رَوَابَة عَنْه أبصاء وعليها الفتوي كما في والارابية، ويعجم البروابات؛ ويتسروح المجمع، وبه قالت الشلالة، ولهي وشرح العنظومة». وقد جاء عن أبي حبيقة أنه رحم عن فنوله وقال: إنه الحميرة؛ لعا لنت عنده من حمل عنامة الصحابة الشفق على الحمرة، وعليه الفنوى العم وتبعه والسجيوس، والاصدأر الشريعة، مكن تعف العلامة وقاسم، في مصحبحه وسبقه شبخه والكسال، في والمتع،

⁽¹⁾ حدادت إدارة ويرديل ورد عن اس عياس. أن البي يتلغ قال، وأثني خريل عبد البحد مرض فصلى بي الطفر في العدة الأولى حين والك الشعير والعيء مثل أشيران ثم صبى العصر حين صاد كل شيء مثل الخدة ثم صلى العمرة حين رق العمرة وجرع العمام على العمامية وصبى عدرة الثابة الطفر حين رق العمرة وجرع العمام على العمامية وصبى عدرة الثابة الطفر حين كان مبل كل شيء منه الوقت العمر بالأطمن أنم طبى العمرة بالإمامية على المعارف العمرة على أن عالم على أن منه المعارف العمرة المحرف الوقت المحرف العمرة الأولى، تما في العمرة المحرف الإمامية على العمرة المحرف المحرف الإمامية المحرف المحرف الإمامية المحرف المحرف الإمامية الإمامية المحرف المحرف

وَمُمَمَّدًا: هُوَ الْخَمْرَةُ، وَأَوْلُ وَقَتِ الْعِشَاءِ إِذَا غَاتِ الشَّعْقُ، وَآجَرُ وَقَتِهَا مَا لَمُ يَعْلُم الْعَجْرُ، وَأَوْلُ وَقَت الْوَلْمَ لِغَدْ الْعِشَاءِ، واخر وَقَتِهَا مَا لَمْ يَعَلَّم الْفَجْرُ.

وَيُسْتَحَبُّ الإَمْشَارُ بِالْفَجْرِ، وَالإَبْرَادُ بِالطَّهْرِ فِي الصَّبْف، وَتَقْدِيمُهَا في السُّفَاء،

فصححا فول الإمام، ومثنى عليه في والبحري، قال شبحتان لكن تعاسل الناس البيوم في عاسة المبلاد على فولهما، وقد أبده في والبهرة تبعة والتفايدة و والوقاية و والسرة و والإصلاح، و وهور المبحارة و والإمدادة و والمواهبة و وشرح السوهان، وهيرهم مصرحين بنان عليه المسوى. احمد (وَأَوْلُ وَقَبْ الْمِشْدَانِ إِلَّا اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى الْحَدِي وَقَبْ الْمُعْلَى وَقَبْ الْمُعْلَى وَلَيْكُمْ الْمُعْلَى وَاحْدِلُوا أَنْهُمْ مَا لمَ يَطُلُعُهُ الْمُعْلَى وَلَيْ طَلِيعَة (وَرُولُ وَلَيْ الْمُعْلَى عَلَى عَلى طَلِيعَة (وَقَبْ الْمُعْلَى وَقَبْها فَيْ اللَّهَ عَلَى عَلَى عَلى عَلى فَعْلَى اللَّهُ وَلَيْكُمْ اللَّهُ وَلَيْكُمْ وَلَيْعَالِمْ وَقَبْها فَيْ الْاحْتَلَافِ فِي صَفْتِها حَجْوَهِ وَهِ وَلَيْكُمْ اللَّهُ وَلَيْكُمْ اللَّهُ وَلَيْكُمْ وَلَيْعَالِمْ وَقَبْها مَا لَالْمُولُ وَلَيْكُمْ اللَّهُ وَلَيْكُمْ وَلَيْعَالِمْ وَقَبْها عَلَى اللَّهِ وَلَيْكُمْ اللَّهُ وَلَيْكُمْ وَالْمُعْلِي وَعِيْدًا عَلَى وَعِيْدٍ وَاللَّمْ وَلَيْعَالِمْ وَقَبْها مَا لَا لَوْلُولُ وَلَيْكُمْ اللَّهُ وَلَيْعَالِمُ وَلَيْعِيْمُ عَلَيْهِ عَلَى اللَّمِ وَلَيْعَالِمْ وَلَيْعِيْمَ عَلَيْهِ عَلَى اللَّهِ وَلَيْكُمْ اللَّهُ وَلَيْعَالِمُ وَلَيْعِيْمُ وَلَيْكُمْ وَلَيْعِيْمِ وَالْمُولُ وَلَيْعِيْمُ وَلَيْهِ وَالْمُولُ وَلَيْكُمْ اللَّمْ عَلَيْمُ الْمُعْلِمُ وَلَيْعِيْمُ وَلَيْكُونُ وَلَيْعِيْمُ وَلِيْعِيْمُ وَلِيْمُ الْمُعْلِى وَقَيْمُ وَلِيْمُ وَلَيْمُ الْمُعْلِى وَالْمُعْلِى وَقِيْمُ وَاللَّمِ وَلَيْمُ الْمُعْلِى وَقِيْمُ وَلِيْمُ الْمُعْلِى وَقِيْمُ وَلِيْمُ الْمُولُولُ وَلِيْمُ اللْمُعْلِيْمُ الْمُعْلِى وَقِيْمُ وَالْمُولِيْمُ وَلِيْمُ الْمُعْلِى وَعْلِمُ وَالْمُعْلِى وَلِيْمُ وَالْمُعْلِيْمُ وَالْمُولِمُ وَلِيْمُ اللَّهِ الْمُعْلِمُ اللْمُعْلِيْمُ الْمُعْلِمُ الْمُحْتِيْمُ وَالْمُعْلِيْمُ الْمُعْلِمُ وَالْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ اللْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُولُولُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ اللْمُعِلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ اللْمُولُولُ اللْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْ

أوقات استحيات الصلاة

(وَلَسَعَبُ الإِلْمَارُ بِالْفَحْرِ) نفوله ينها: وأَسْفَرُو بِالْفَحْرِ فِهَ أَعْظُمْ لِلْأَجْرُونَ قال الترمذي:
حديث حس صحيح، والإسمار: الإضاءة، يقال: أسفر الفجر، إذا أصل، وأسفر الرجل
بالفسلاة: إذا مسلاها في الإسمار: مصياح، وأحدُّ الإسفر السحبُ. أن مكون محيث يؤدّيها
مترفيل نحو حين أو أربعين آيةً ثم يعيدها بطهارة أو فضات، وهذه في حلّ لرجال، وأما السماء
فالفضل لهن الفلسُ، قاله أسر، وهي غير العجر يشطرن فواع الرحال من الحصاعة، كذا في
والمبتنى، و ومعرج الدراية، (في يستحب (الإبراة بالطهر في الطلاء
نقوله كلاء البردة بالطهر، والله بلكرة الكحر من فيح جهشران (واه البخاري، وسواء في صلائه
سفرداً أو بجماعة والبلاة الحارة وغيرها، في شدة الحر وعبره، كذا في ومعراح المدراية

وفاع - حديث الإسفاق الحرج ألو فاود 172 وظهرت في قوله 162 والسائل 17772 وأن ما 174 والدارس (1777 وفريهمي (1777 وأحيد 2016 والطوائس 1924 من حديث رائع من حديث ورواه أحمد أيضاً في 1772 - 127 (184 أيضاً من حديث رائع

رواية أي دارد، وتن ملجه، ويعص روايات أحمد الصنحوا ، وأداود، أسامروا المراجعة المراجعة المراجعة ويعص والمادة

قال الترمدي: حديث حاس صحيح ، وهو كافائك.
 أخرجه البحاري ١٩٥٨ من حديث أبن سعيد ، بهذا اللعظ

وأخبرها أيضاً برقم 27 و 37 و 37 و 37 وسند 130 ح 341 - 36 و 36 ود سالي 164 ـ 154 . أولى منجه 97 و 144 و 144 و 177 منفق 191 شنف إدا الشد الحي طرودا الماسلاتي وب شدة الحراس مع حهيم الحمّة القط بحاري وسلم. صحح .

ۇتىأخىرُ الغىنسىرِ مَا لَىمْ تَغَفِّيرِ الشَّمْسُ، وتقىچىل العَخْرِبِ وَتَأْجِيرُ الجِناء إلَى فَ فَسَلَى تُلُكِ اللَّيْلِ . وَيُسْتَخَبُّ فِي الْوَتْرِ لِمَنْ يَأْلُفُ صَلاَّةَ اللَّيْلِ أَنْ يُؤَخَّوْ الْوِتْرِ إِلَى آجِر اللَّيْسِ ، فإنْ لَمْ يُبِقُ بِالاَئِيَاءِ أَوْثَرَ فِيْلُ النَّوْمِ .

باب الأذان

الأذانُ سُنَّـةُ لِلصَّغْوَاتِ الْخَصْبِي وَالْجُمَّنَةِ دُونَ صَا سِوَاهَا. وَصِفَةَ الأَذَانِ أَنْ يُقُـولُ: اللّهُ أَكْسُرُ، اللّهُ أَكْبُرُ، إلى اجرب وَلا تَرْجِبِغَ فِيهِ، وَضَوْيِدُ هِي أَذَانِ لَفَجْرٍ مَدَدَ القَافِحِ -

(ف) يستحب (تقديمها في الشفاء) والربيح والحريف كسا في الإسداد عن مجسع الروايات (ف) يستحب (تأخير الفضر) مطلفاً، توسعة للنواهل (ما لم تغير الشفر) بذهاب ضولها فلا يتحبر فيها البصر هو العجرج دهد بهم (ف) يستحب (فلجيل المشرب) مطلفاً، فلا يفصل بين الافاد والإفادة إلا نفد اللات ابات الرجالة خليفة (ف) يستحب والجير الجثاء إلى ف قبل للمن المؤلف المرافقة إلى من قبل للمن المؤلف في المؤلف أن المؤلف أن يتن بالاتب وأن يُؤخر المؤلز إلى أجهر المؤلل) بكون أخر صلاته فيه (فإن لم ينقل من ضحة والمؤلفة) أن لا يتوم أجر المؤلل فلمولة بقاء ومن أحاف أن لا يتوم أجر اللكل فلكوز أولة، ومن عليه أنه المؤلفة المؤلفة أن ومن المؤلفة ا

باب الأذان

هو لعة: الإعلام، وشرعاً: إعلامً مخصوص على وجه معصوص بالعبظ مخصوصة وقدم ذكر الأوقات على الأدان لأنها أسباس، والسبب مقدم على العسبب.

وَالْأَوْانُ سُنَةً} مؤكدة للرجال ولِلصَّلْوَاتِ الْخَسَى وَالْجَسُّةِ> حَشْهَا بَالنَّذِي مَعَ أَنَهَا وَاحَله في الخمس لدفع توهم أنها كالمهد من حيث الأذان أيضناً الله يسنُ نها، أو لأن لها أذانين وقُونُ مَا سِوَاهَا} كانفيد والكسوف والونو والراويع وصلاة الجنارة، قلا يسن لها.

﴿ وَصِمْةُ الْأَدَابِ} معرومة، وهي رَأْنُ يَقُولُ السؤذن {الله أكبر عَمْ أكبر بـ إلى أنحره أي: اخر

⁽⁴⁾ أخرجه سنيم 20% من مديث عام يهدا انفط كتاب صلاة فليساورين. باب: حبلاة الليل وزالت ودلك العسل. وقال أبو مدوية المحصورة الإسحود أخرج السعياري 44° وسنلد 20% ع 120° 120° والسنائي ٣/٣٧٧ كنهم عن ابن عبير: أن يجلا سأل التي يؤلاع عن صبلاة النيل فطال. منى على افرادا حتيب العبيح عاوتر بواحدة. هذا لفط مبلم الورواية: فإذا حمد، فهذا تناهد لهما أورده المصنف الإبلاحية. صحيح .

الصَّلاَةُ حَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، مُرَّتَيْنِ ، وَالإَقَامَة مِشْلُ الأَذَانِ ، إِلاَّ أَنَّهُ يَهَرِيدُ فِيهَا بَقَدَ الْفَالاحِ : فَلَّا قَالَتِ الصَّلاَةُ ، مُرْتَيْنِ .

وَيُتَرَمَّلُ فِي الْأَدَانِ، وَيَشْدُرُ فِي الإِثَانَةِ، وَيَشْتَقُبِلُ بِهِمَّا الْفِبْلَةُ، فَإِذَا بَلَغَ إلى الصَّلَاةُ وَالْفَلَاحِ خُولُ رَجِّهُمْ لِبِينَا وَشِمَالًا.

وَيُؤَفُّنُ لِلْصَالِمَةِ، وَيُقْمِمُ، فَإِنْ فَاضَّهُ صَلَوْاتُ أَذَنْ لِـلَاوِلَى وَأَفَامَ، وَكَانَ مُحَيِّراً فِي الْكِافِيّةِ: إِنْ شَاءَ أَفَنَ وَأَفَامَ، وَإِنْ شَاءَ اقْتَصَرُ عَلَى الْإَقَافَةِ.

وَيَشَخِي أَنْ يُؤَفَّنَ وَيُقِيمَ عَلَى ظَهْرٍ، فَإِنْ أَذْنَ عَلَى غَيْرِ وَضُوءِ خِنانَ، وَيَكُمَرُهُ أَنْ يَقِيمَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، أَنْ يُؤَفِّنُ وَهُوَ جُنَّبُ، وَلاَ يُؤَفِّنُ لِضَلاءِ فَبَل ذَعُون وَلَيْها.

.....

الفاظه الممرونة بشربهم تكبير اوله ونشبه باقي الصافه ﴿وَلاَ قَرْجِيمَ فِيهِ} وهو: أن يُبرُوع صنونه بالشهاطين بعدما خُفض بهما، وهو مكروة، طلقى ﴿وَيَزِينُهُ فِي أَذَانَ لَفَجُو نَفَدُ} قوله خَيُّ طَلَى ﴿الْفَلاَحِ﴾ الثانية ﴿نَصُلاَةً خَيْرٌ مِنَ النُّومِ﴾ ويقولها ﴿مُرْتَىٰ} إنَّ وفت نوم.

(وَالإِفَائَةُ مِثْلُ الأَفَائِ) فيما مر من تربيع نكبير اوك وتثنية ساقي الفاظ، وإلاَّ أنَّهُ سِرِيدٌ مِيهَــا يُعْذَى قوله (خي عَلَى الفَكْح) الثانية (فَدْ قَالَتِ الصَّلاَةُ، ويقولها (مُرْتِينَ).

(ويترسُلُ) أي يتعلِّل ندماً (في الأَوَّانِ) يسكنه بين كن كلمتين (ويحارُ): أي يُسرع في الإقامة، بأن بجمع بين كل كلمتين (ويحارُ): أي يُسرع في الإقامة، بأن بجمع بين كل كلمتين (ويُسْتَفَرِلُ بهضا الْفِلْلَة، فإذا تَلْعَ إِلَى الشَّدَلَاءُ وَأَسْتَفَالُ بِهِلَاءً مِن غير أَنْ يحوَل قدميه، لأنْ فيه مساجِاة ومناداة، فيتوجّه في المناجاة إلى الثبّقة، وفي المناداة إلى مَنْ هن يعينه وضناله، ويستدير في الطُوّمَةُ إذا لَمْ يَنْ الإعلامُ بمحرد تحويل الوجه؛ ليحصل شام الإعلام.

﴿وَيُؤَفِّنُ الرَّجِنِ وَلِلْفَائِثَةِ وَيُقِيمُ لِانهِمَا بِمَنْزِلَةَ المَعاضَمَةِ وَفِانٌ هَائِنَّةً صَّلُواتُ مَتَحَدَّةً وَإِرَادَ تُضاءَهَنَ فِي مَجْلَسِ وَاحْدَ وَقَدْنُ لِلْأُولِي وَأَقَامِ، وَكَانَ مُخَيِّراً فِي الْبَاقِيْنَ بِسَدِها وَن لكل واحدة كالأولى، وهو أولى وَإِنْ شَاءً الْقُصْلَ فِيهَا بِعَدِ الأُولِي وَغُلِي الْإِثَامَةِ وَوَنْ عَسِاهُنَ هِي مَجَالُسِ، فإنْ صَلَّى فِي مَجْلَسُ أكثر مِن وحدة فكما مِنْ وَإِلاَ أَنْنَ وَأَنْهِ قِها.

﴿ وَوَيْنَاتِهِ ﴾ للمؤون ﴿ أَنْ يُؤْذُنُ وَيُقِيمَ عَلَى طُهِي لِيكون متهيشاً الإجابة ما يسدمو إليه ﴿ وَإِنْ أَذُنَ عَلَى خَلَمَ عَلَى خَلَمَ السّمالُ. هداية ﴿ وَالْحَرْمُ أَنَّ بَهِيمَ عَلَى غَلَمَ خَلَمُ وَالْحَرَاقِ وَالْحَرَاقِ وَالْحَلَاةِ ﴿ أَوْ يُؤَذِّنُ ﴾ أو بقيم بالأولى ﴿ وَمُو جُنْبُ ، وابنة عَلَى واحدة وحداية و وبعاد أذاته ﴿ وَلاَ يَؤُذُنُ فِضَلَاةٍ فَيْلَ كُخُول ، وَتَجْمَا ، وإد فعل أهاد في الدولت؛ الذا

باب شروط الصلاة التي تتقذُّمُها

يجِبُ مَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يُعَدِّمُ الطَّهَارَةِ مِنَ الأَحْدَابُ وَالْأَنْجَاسِ عَلَى مَا تَحَدُّمُنَاهُ، وَيُسَتَّرُ عَوْرَتُهُ، وَالْغَوْرَةُ مِنَ الرَّجُلِ: مَا نَحْتَ السَّرَةِ إلى الزَّكْبَةِ، وَالرَّكْبَةُ مِنَ الغورَةِ، وَبَدَنْ الْمَرَّةِ الْحُرَّةِ كُلَّهُ خَوْرَةً إِلَّا وَجْهَهَا وَتَغَيْهَا وَقَدَنَهَا. وَمَا كَانَ عَرْرَةً مِنَ الرَّجُل فَهُو عَوْرَةً مِنَ

.,--,,

الأذان للإعلام، وهنو قبل دخنول الوقت تجهيل، وفان وأبنو يوسعه: يحنوز للفحر في النصف الأخير من اللبل؛ لنزارت أهل الحرسي وهذابة.

ياب شروط الصلاة

الشروط: جمع تُمَرُط، وهو لغةً: العلامةً، ومنه أشَرَاطُ شباعة: أي علاماتها. وشرعاً: منا يتوقّف عليه وجودُ الشيء. ويكون حارجاً عن ماهيت، ولا يكون مؤثراً في وجدود، واحترر بشوله والتي تَقَفّمُهَامُ عن التي لا تقدمها كالمقارنة لها والمتأخّرة عنها، وهي التي تأتي في بناب صفة الصلاة، كالنحريمة، وترتيب الاركان، والخروج مشتّمة، كما سيأتي.

والشروطُ التي تنفذُ مها على ما ذكره البصنف . منهُ، ذكر منها خمسهُ، ونَفَدُم ذكر الومت أول كتاب الصلاة ، قال الشرنيلالي: وكان بنبغي ذكرهُ هنا لينشه المتعلَّم ، لكونه من الشروط كما في مقدمة أبي الليشه و منهُ المصلىء .

الأول والثاني من الشووط ما غير عنهما بقوله. (يبجبُ عَلَى اتَّمُصَلَى): في يلزمه (أنَّ يُقَلَّمُ الطّهَارَةُ مِنَ الأَحْدَابُ وَالْأَنْجَاسِ عَلَى مَانِ: أي الوحه الذي وقَدْنَاهُ في الطّهَارَة.

قصـــل في بيان العورة

والنائك قرقه: (وَيَشْتُرَ هُوْوَلَهُ) ولو خالياً، أو في بيت مظلم، وليو بما لا يحلُ لبه كلوب حرير وإن ألِمْ بلا عقر (وَالْفَوْرَةُ مِنَ الرَّحَيلِ مَا تَحْتَ السَّرَةِ إلى الرُّكُنَةُ): اي معها، كما صرح بذلك قوله (وَالرُّغَيَّةُ مِن العورَةِ) قال في التصحيح: والأصح أمه، من العخل، اله (وَبَدَنُ الْمَرْأَةُ النَّمُرَةِ كُلُّهُ عُوْرَةً إلاَّ وَجُهَنَا وَكُمْهُمُ) باطهما وظاهرهما على الأصح، كما في وشرح المنبق، وفي وقال في والجورة، وفيل: الصحيح أنها عبورة في حل التغر والسن، وليست بحورة في حل العبلاة، ومنه في والاختيارة، وفيل: الصحيح أنها عبورة في حل التغر والسن، وليست بحورة في حل العبلاة، ومنه في والاختيارة، وفيل: المعتصد، لكن الأُمْقِ، وَإِفْلُهُمْا وَظَهْرُهَا عَوْرَةً، وَمَا سَوَى ذَلِكَ مِنْ مَدْبَهَا فَلَيْسَ بِغَوْرَقِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدُ مَا يُزِيلُ بِهِ النَّجِلَسَةُ صِلَّى مُمَهَا وَتُمْ يُسد الصَّلَاءُ؛ وَمَنْ لَمْ يَجِدُ تُوبَا صَلَى عُرْبَياناً قَمَاجِداً بِالرَّكُوعِ وَالسَّجُودِهِ فَإِنْ صَلَّى قَائِماً أَجْزِاهُ؛ وَالأُولُ الْفَضْلُ، وَيَنْوِي الصَّلَاةَ الْتِي بِنَهُ لاَ يَفْصِلُ بَلِنْهَا وَيْنِّنَ التَّعْرِينَةِ بِمَعْلِ، وَيَسْتَقِبِلُ القِبْلَةُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَمَاتِهَا فِلصَلَّى إلى

(وَمَنَّ لَمْ يَجِدُ مَا يَرِيلُ هِ النَّجَاتُ صَلَّى مَمَهَا وَلَمْ يُعَدُ الصَّلَاقَ ثُمْ إِنْ كَانَ رَبِعُ التربِ الر اكثرُه طاهراً يصلَّى فيه تزوماً، قلو صلَّى عرياناً لا يجزئه؛ وإن كان الطاهر اقدلُ من الربح يتخير بين أن يصلي عرياناً والصلاع فيه، والصلاةُ فيه الفضلُ؛ لمعدم التحصياص النُّشر بالصلاة، واختماص الطهارة بها.

مسئلة: (وَمَنْ لَمْ يَجِدُ نُوبَاً) ولو بإباحة على الاصح (صَلَى غُرِيَاتًا فَاجِداً) ماذًا رجلب إلى الفيلة الكونه استر، وقيل: كالمستنهد (يُومِئُ إِنِمَاءُ بالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ؛ فَوْنَ صَلَّى فالسَّأَ) بركح ويسجد، أو قاعداً كذلك (الجُرْأُ)، لان في الفحود سُتُر العمورة الغنيفة، وهي الفيام أداء هذه الأركان؛ فيميل إلى أيهما شاء (ن لكن (الأوَّلُ أَفْضَالُ) لأن ستر وجب لحق العمالاة وحق الغام ولا تحقّف له، والإيماء خلف عن الاركان.

والبرابع من الشهووط قوله : (وَيَنْوِي الطَّــلاَةُ الَّتِي يَذَخُلُ قِبْهَا بِنَبْةٍ لَا يَفْصِلُ بِنَهَا وَيُن التُحْوِينَةِ بِعَمْلُ } اجتبى هن الصلاة، وهو ما يعنع البناء (*). ويُذَلَبُ الترافيما خروجاً من

⁽۱) - أي في تحديد وتقدير الفقهاد.

⁽٢) - المديرة: في التي قال لها مهدها: أنت دُيْر حياني حرة.

 ⁽٣) السكاتبة: بأن كاتبها سيدها عنى مبلغ من العال أن وفت به فهي حرة.

 ⁽⁴⁾ تميين أم ولان إن وطالها سيدها، فأسعبت منه ولكأ، وحكمها. أمها نعتى بمجرد وفاة مبدهة.

⁽ه) وغيريه: ثلاث نسيحت.

⁽٩) ويعنع البناء: الكلام، والضحك، والأكل. وفيره.

أيْ جِهةِ قَمَوْ، فإن الْمُنْبَهَت عَلَيْهِ القِبْلَةُ وَلِيْسَ بِخَصْرَتِهِ مَنْ يَسَالُهُ عَلَهَا الْحَنهِد وَصَلَّى، لَمَاوْ عَلِمْ أَنَّهُ أَخْطًا بِإِخْبَارٍ بَعْدَ مَا صَلَّى فَلَا إغادَة عَلَيْهِ، وَإِنْ عَلَمْ ذَلِكَ وَخُــوْ في الصَّلَاةِ السَّمَادُارُ

المختلاف، قال في دانصلحبح. قلت: ولا تناحم عنها في العمجيج، قبال والإسبجالي، لا يتبح ناحير اللبه عن وفان الشروع في ظاهر الزراية (1هـ.

تم إن كانت الفيلاة علا يكفيه مطفى النية، وكذلك إن كانت سبة في الصحيح. هذايه. والتعيل أعسل وأحوط. ولا يد من النعيل في الفرض كطّهر وعصر مثلاً، وإن لم يغربه مالوم أو الوقت. لو أداء، فلم نصاة لزم التعيل، وسيجيء، ومثله الواحث كوثو وتذر وسجود تلاوة، ولا يلزم تعييل عدد الركمات، لحصولها فسماً، فلا يصر الخطّا في عدده، والسعتير في طنبة عمل الفلب، لابه الإرادة السابقة نفعمل اللاحق، فلا يصرة للدكّو بالملسان؛ إلا إذا عجر عن إحضار الفلب لهدوم إصابته فيقفيه السان مدحتي، وعمل الفلب أن بُعْلَم بُداهةً من غير تأمل أني صلاة يصلى، والتلفّط بها مستحب إعانة المقب.

والتعاصر من الشروط فوله. <u>(وَالْسَنْقِيلُ القَلِلَةُ) لم إن كان بسكة فعرصه إصابةً هَلِيّها، وإن</u> كان غالباً فعرصه إصابة منهنها، هنو الصحيح! لأن التكليف بحسب المؤسّع - وهنالية، وهي معراج الدراية. ومن كان بمكة وبيد ومين الكامة خائلُ معتم المشاهدة كالأبنية فالأصح أن حكمه حك الدائب. هـ

إلى الخيام أنه لا يحور لاحد الدا، تربضة ولا ناصة ولا سحدة نلارة ولا صلاء جنازة إلا متوجَّعاً إلى الخيانة، فإن مثل إلى غير عهة الغيلة متعمداً من غسر عقو كُفُر، نبه مَل كان محكة معرضه إصابة عينها، ومن كان غائباً عنها ففرضه إصابة مهنها، هو الصحيح. مصوهراه) وإلا أنْ يَكُونُ خاتِها} من عدرٌ أو سنّع، أو كان على عشية في البحم بخاله العماقي إن الحرف، أو مويضاً لا يحد من يحوُله، أو يجد إلا أنه يتصرر (يُقعلني إلى أي جَهَةٍ فَان) لتحقق العذر.

باب فيمن اشتبهت عليه الفيلة

وديد المستهت عليه الفيلة وليشن بحضوته من يشأنه غلها الجنهد وصلى) إلى جهمة الجنهاده. والاحتهاد الناس المحتهاد فنهم المنقصود، فيد بما إدا لم يكن محضوته من يسأله لأنه إذا وتجد من ساله وجب عليه سؤاله و لاحد لفوله. ولو تعالف وأبد، إدا كان المحتبر من أهل الموصيح ومعمول المتهادة، وفيد بالحصوة لاله لا يجب عليه طلك من يستأبه وليو سأل قاوماً بحصوته فقم يخبروه وصلى مانحري ثم الجبرو، بعد فراعه أنه نم يصل إلى الفيلة فلا إعادة عليه وجوهرة، (فإن عليم

إِلَى الْفِيْلَةِ وَيْنَى عَلَيْهَا.

باب ضفة الصلاة

فَرَائِضُ الصُّلاةِ جنَّةً: التُّحْرِيمَـةُ وَالْقِبَاقِ، وَالْفِيرَاءَةُ، والرُّكوعُ، والمسجُّودُ، وَالْفَضَّةُ

أنّه أخطأً بإخبارٍ، أو تدلّل اجتهاده وتقدّ ما صَلَى فلا إغانة عَلَيْهِ، لإنبانه بما في وَسُعه وَإِلاَ عَلَيْمَ فَلْكُ وَهُو فِي الصَّلَاةِ اسْتَدَارُ اللّي الْقَلْةُ وَسَى طَلِّهَا): أي على الصلاة، وكذلك إدا تحول رأيّه إلى جهة أخرى توجّه إليها؛ لوسوب العمل بالاجتهاد فيما يستقل من غير نقض المؤدّي، ومَن أمّ قوماً في ليلة مظلمة فتحرّى القبلة وصلى إلى المشرق، وتحرى مَنْ خلف وصلى كل واحد منهم إلى جهة، وكلهم حلف الإمام ولا يعلمون ما صنع الإمام . أجزاهم؛ لوجود التوجّم إلى جهة النّعري وهذه المخالفة غيرً مانعة كما في جوف الكمية، ومَن علم مهم يحال إمامه تفسد صلاحه، لانه الحَقد إمامه على الخطأ، وكذا لو كان منفذُماً عليه لتركه فرضَ المنام دهداية.

باب صفة الصلاة

شروع في العشروط بعد بيان الشُوط⁽¹⁾.

(فُرَائِضُ) نفس (الصَّلاة سِنَّة).

الأول: (التُخريعةُ) قائماً؛ لقوله عليه السلام. وبفتاح الصلاةِ الطَهُورُ وَتَخرِيمُهَا النَّكِيرُ الأَا وهي شهرط عندهما، وهرضُ صد بمخصفه، وقائدته فيما إذا فسلام الفريضة التقلب نقالاً عندهما، وعنده لا، ويسا إذا فسرع في الطهر قبل الروال، قلما هرغ من التحريمة زالت الشمس؛ فعدهما يجور، وعند لا دحوهرة، وعقعا من فرانضها لأنها منها بمنزلة البام للدار؟ فإن الباب دوان كان عيرها، فهو يُغلّم منها، وسميت تحريمة لأنها تحرم الأشياء الماحدة فيلها المباينة للصلاة.

^{(1) -} شوط الصلاة. الطهارة، وستر العورة. وغير ذلك - والسنتروط . هو الصلاة بعُسُها -

⁽³⁾ كافترجه أمو داود ۱۹ و ۱۹۵۵ والترصدي برقم ۳۰ واين مباجه ۲۷۵ والدارمي ۱۹ (۷۵) والبيهاي ۱۹۲۲). ۲۷۹ وأحمله ۱۹۷۹ (۱۹۲۸ تا ۱۹۹۹ والحاكم ۱۹۳۶) كلهم من حديث علي الزيادة: ونسلتها السليم. قال الترمذي. أصبح شيء في حدًا اللها، وقيه عد الله بن محمد من عبيل من المعايدة . أنكام فيه لكن قبال البخاري: كان أحمد راسمق والسيدي بحديثه.

وقال التعاكم. حسعيج على شرط مسلم. وآثره أأه عني

وذكره الرياضي في نصب الرابة أ (۱۷۶) ونقل أمن المبودي في المعلامة أنه : حسن الهـ.. ولتحديث شواهد البرض يهما إلى مرحة الصحيح

الأجيرَةُ مِقْدَارَ الشَّهْدِ، وَمَا زَادَ عَلَى دَلِكَ فَهُو سُنَةً نَادًا دَخَلَ الرَّجُلُ فِي الطَّهَرَ كُنِّ، وَرَفَعَ يَقَابُو مَنْعَ النَّكْبِيرِ حَنِّى يَخَادِي بِإِنْهَامَتِهِ شَخْمَنِيُّ أَفْنَهِ، فَإِنْ فَالَ مَدَلًا مِنَ النَّكْبِيرِ اللَّهُ أَجَلُ أَوْ أَضْفَعُ أَوْ الرَّحْمَنُ أَفْتِهُ؟ أَجْزَأُهُ جَمَدَ أَبِي حَنِيعَةً وَمُخَمِّدٍ، وَفَالَ أَبُو يُوسَفَّ: لا يَجْزِنَهُ إِلَّا

(و) الثاني: والْقِيَامُ سَعِيتُ لَوْ مَدْ بَنْدِيهِ لا يَسَالُ رَكِيْنِهِ، وَفَلْكَ فِي فَرْضَ وَمُلْخَقِ بِنَهِ لَعَامُو
 عليه وعلى السحود، فلو فذر عليه دون السجود بُدِبُ إيماؤه قاعدًا كما في والدرء.

- (نُ النَّاكِ: (الْفِرْافُ) لقادر عنيون كما سالي.
- ﴿وَ﴾ الرابع: (الرُّكُوعُ) محبث نو مدُّ يديه نال رقبتيه.
- (أن الخامس: (الشَّمُور) بوضع النبية وإحدى ليدين وإحدى كركتين وشيء من أطراف أصابع إحدى الغذمين وشيء من أطراف أصابع إحدى الغذمين على ما يجد خَجْمَه، وإلا لم تبحيق السجدة، وكُمناً بوضع حميع اليدين والقذمين والجيهة مع الألف: كما دكوه السحق وإلى الهمام، وغيره، ومن اقتصر على يعفى عبارت أُلفت منا به محالفة فيا قاله القفية وأبو اللبت، والمحقفون نقد فَعْر، وتمامة في والإمداد،.
- (ق) السادس: والنَّفَافةُ الأجيرةُ بغُدار النُّشهَاد) إلى قول: «غَبْلةٌ وَرَسُولُهُ» هـــــو الصحيح،
 حتى لو فرغ المغندي قبل فرع الإمام فبكلم أو أكل فضلاته نعة. (جوهرة)

(وَمَا زَادَ عَلَى فَلِكَ) السندكور (فهو مُنتَةً) قال في والهدايدة. أطنق السم السنة وبهما والجبات. كفراء الفاتحة، وصم السورة إليها، وسراعلو الشرقيب فيما شُرع مكرداً من الأفعال، والفُلْدُة الأولى، وقراءة المشهد في الأحيرة، والفنوتِ في الوَيْر، وتكبيرات العيدين، والجهر فيما يُجهر فيه، والمخافّة فيما بحافث فيه، ولهذا بجب سحدتا السهو شركها، هو الصحيح؛ لند أنه أَبْتُ وجوبها بالسنة. اهـ.

إله أن دخل الرّجَلُ إِي الراد الدّخول (مِي الصّلاةِ كُلِّ). أي قال وجوياً: والله أكبره، (ورفَعَ يَدُبُهِ مَعْ النّجَيرِ حَتَى يُحَادِينَ) ويستقبل أَنْكِيّ الآله من تسام المحاذاة، ويستقبل بكثيّ الفيّة، وقبل: حديث، فال مِي والهداية، والأصح أنه يرفيع أولاً ثم يكبره وقبال الفيّة، وقبل: حديث، وقبال عالم المشايخ (فإنَّ قال دلاً بن النّجَيرِ الله أَجِلُ أَوْ أَعْظُمُ أَوْ الرَّحْسُ أَكُيلُ الله أَجْلُ أَوْ أَعْظُمُ أَوْ لاَ إِنّهُ إِلَّا الله أَوْ عَبْرِ ذَلِكُ مِن كُلُ دَكُو عَالَمِسُ فَ تَعَالَى وَأَخْرَاهُ) سع كراهة التعريم، وذلك (عِنْدُ أَمِي خَيْهَةُ وَمُحْدَدٍ) وجمهما الله تعالى (وَقَالَ أُلُو يُوسُكُ) وحمد الله نعالى. إذ كان يُحسِن المُتكبير ولا يُجْرِئِهُ السَّرُوعِ (إلاً بَلْقُلُمُ النَّكُبِينِ كَاكُرُوكُيرِهُ مِعْلُمُ النَّاكِيرِي كَاكُروكُيرٍ، معرَّفًا (اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

⁽١) - أنوله مُعَوْفًا: أي: الأشر. وفصحُر كبرأً، والمضَّع أي: أكبُّو الله، بأن قلم تُنكبير علي لفظ الجلالة. 💌

مَلْفُطُ النَّكْوِسِرِ، وَيَقْتَمِكُ بِنَهِو النِّمْنَى فَلَى النِّسْرَى، وَيُضَعَّهُمَا تَخْتُ سُولِتِو، ثُمُ يَقُولُ: سُبِعَانِكَ اللَّهُمُ وَيِخْدِيكُ وَنِبَارُكَ السُّكَ وَقَالَى جَدَّكَ وَلَا إِلَّهَ غَيْرِكَ، وَيَسْتَمِذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَيَقَوْأُ بِسَمِ اللَّهِ الرَّحْمِنِ الرَّجِيمِ، وَيُسِرُّ بِهِمَا، ثُمَّ يَغُوا فَابْتَخَةً الْكِتَابِ وَسُورَةً مُنْهَا أَوْ لَنَكُنَ آيَاتِ مِنْ أَيِّ سُورَةٍ شِياءٍ، وَإِذَا قَالَ الْإِصْلَى الشَّالُمِنَ قَالَن وَقِيمِنَ، وَيُقُولُهَا الشَّوْلَةُ، وَيُحْقُونُهَا، ثُمْ يَكْبُرُ وَمَرَكِمُ وَيَعْتَمِدُ عَلَى رُكْبَلْمِهِ

ومؤخرة قال في والتصحيحة؛ قال والأسبيجابية؛ والصحيح قولهما، وقبان والزاهندية: هو الصحيح، واعتمده والسرهاني، و والتسفيء. الله (وَيُعْتَبِكُ) الرحل (بَيْهِ الْبَشَلُ عَلَى البُّسُرَى) أحدًا وُسُعُها بجُنْصُره ويهاجه باسعالُ أصابحه الثلاث على البعُضم (وَيَضَعُهُمنا) بعدما فرح من التكبيم وتُحْتَ شُوَّدِم، وتضمُّ المسرلة الكنُّ على الكف تبحث الشدي: قبال في النهـذابـة (. ثم الاعتماد منة القيام عند أي حنيفة وأي بوسف رحمهما أفه، حتى لا ينوسل حالة الشاء، والأصاع أنَّ كلَّ قِيامٌ فِي ذكر مستون يعتمل فيه، وما لا فلاء هنو المنجيع، فيعتمدُ في حالة الفنوت وصلاة الجنازة ويوسل في الْقُوْسَة (*) وبين تكبيرات الأعبياد. (هـ (لُمْ يَقُولُ) معلما كبّر: (مُسْخَانَكُ اللُّهُمْ وَبِخَمْدِكُ وَلَبْرَكُ السَّمُكَ وَلَعَالَى جَمَّانَ وَلَا إِلَّهَ غَبْرُكُ وَ} معدما فرغ من الاستغتاح (يُسْتَعِيدُ بِاللَّهِ مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) قال في الخهداية؛: والأولَىٰ أنْ يقول: أستعيدُ بالله؛ لينوانق الغيران، ويغرب منه وأعوده ثم النصود تبع للضواءة دون الثناء عنند وأمي حيفة، وحمله الله لمنا تلوشا?؟، حتى ياتي بـ العسبوق درن المفتدين [عدرة بعدمًا فرغ (يَقُونُ بِنْسَمِ اللهِ المُوسَمَّنِ الرُّجِيعِ ، وَيُسِرُّ بِهِمَا) : أي الاستعادة والبُّسْمَة. ولو الصلاةُ حهريةُ (ثُمُّ) كما سمى (يَقُوأُ) وجموباً وْغَانِهُمْ الْكِتَابِ وْسُورُهُ مْمَهَا): أي مضمومة إليها كالله بعدها (أو تْلَاتْ آيَاتِ مَنْ أَيُّ سُورَةِ شَاءً)، مِقْرَاءةُ الفائحة لا نتميَّلُ ركماً عندناء وكذا ضم لحسورة إليها. هذابه ورَّإِذَا فَالَ الْإَصَامُ وَلا الصَّالَينَ قالَى معدما وأبينَ بعد أو قصر (وَيَغُولُها الْمُؤْنَدُ) أَبْضَا معه (زَيْعَفُونِها) سواء كانت سوية أو جهرية (ثُمُّ) بمدمًا قرغ من القراءة (يُكبِّرُ وَيُرَكُّهُ) وفي الجامع الصحير: ويكبر مع الامخطاط؛ لأن النبي ﷺ وكان أيْكُرُ جُلَدُ كُلُّ خَفْضٍ وَوَفْسِعٍ ﴾ ؟ ويحدث السَّدْ في النكبير خَدْمًا ؛ لأن العدُّ في

فائلية . ولو افتيح متراند الط أو الرحمن جاز عند الإمام . وصند محمد لا ب. من ذكر وضم انصمة كافوامه . - البيل أو الصفيم. وقال أبو بوسف. لا يحور لا مفط التكبير . كنه من الاحتبار ١٨/١.

^{(3) -} اللولمة: هي ما كان بيل البركوع، والسحود من اعمال، اهمها برنسل بديه، وفك شالاً. حند العرام من الم كان ا

⁽۲۶ بريد قول تدفير) فيفؤذا قرأت كالموافق قاسنية بالضيف الشيطان المرجيم في صورة الحمل. الأبد ۱۹۸ وهداد بالإية تلاهما صاحب الهدامة والمصحب لم يدكر الآبة وإنما ذكرها صاحب الهداية. والمصنف نقل عبد عدا أن ثلاها ودلك المسادأ على الهداية وراجع نهداية ۱۹۸۱.

٣) - أضرجه المرمدي ١٩٥٣ والبيساني ٢٠٥/١ وأندارمي ١٠٢٥ وأحمد ١٨٥١/١، ١٤٤٢ ١٤٤٠ كلهم عن أسء

أوله خطأ من حيث الذِّين لكوت استفهاماً، وهي أخره لحنَّ من حيث اللغة. •هذاية؛ (وَيَعْمُونُ بِبْذَيْهِ عَلَى رُكْبُنِيهِ وَيُقَرِّجُ أَصَابِعَهُ ﴾ ولا يُنْذَب التعريج إلا في هذه الحالة؛ فبكون أمكنَ من الاعذ، ولا إلى انضم إلا في حالة السجود، وفيما وراء ذلت يُترك على العادة (وَيَتْسُطُ ظَهُرٌ) ويسوي والت بمحرَّد (وَلاَ يُرَأَمُ وَأَلَمُهُ) عِن ظهرِهِ (وَلاَ يُنكَّسه) عَنْهُ (ويقول في ركوف: سبحان ربي الصغليم) ويُتَكُرُوهَا وَتَعَرَّقُ وَقَالِكَ أَنْسَامُ: أَي أُونَى كمال الحسنة. قال في والعنسة: أدناه شالات، والأوسط حمس، والأكمل سبع. ١هـ (ثُمُّ يُؤَفُّهُ رَأْمُهُ وَيُقُونُ) مع الرفع: (مُبعَمُ ٱللَّهُ لِمَنْ حَبِلَهُ) ويكتبي به الإمام عنذ الامام، وعند الإمامين يضمُ التحميــذ سراً وهــداية، وهــو رواية عن الإمــام أيضاً، وإليه مَانَ والقضلي، و والطحاوي، وجماعةً من المتأخرين، ومعواج؛ ص والطهيرية، و ومشى عليه مي ونور الإيصاح؛، لكن السنون على خبلاته (وَيَقُولُ النُّؤَيُّمُ: (بَنْنَا لَكَ الْخَمْلُ) ويكتفى بدء وأمضله واللهم ربا ولئ المصدو ثم حدث الواوء ثم حسف واللهم، فقط، والمنقرد بهجمع بينهما في الاصح. ومداية و معلنفيء (فَإِذَا السُّؤَى فَالِمَا كُنَّنَ مَعَ الْمُعُرُور (وَسُجَدً) واضعأ ركبُّ أولاً (وَاتَّسَدُ بِلَدَّيْهِ غَلَى الْأَرْضِ) بعدهما (وَرْضَعْ وَجُهَةً بَلِّينَ كَفْيْهِ) اعتباراً لاخمو الرئعمة بـارلها، ويموجُه اهممامع بـديه نحـو الفيلة (ونسحد) وجنوباً وغلى أنُّعب رُجُبُهْيَةٍ، فَهُن الْعَصَرُ عَلَى أُخْدِهُمَا جُمَازُ عِنْدُ أَبِي حَبِيغُةً} وحمه الله، فين قال على الانف كرة، وإن كان على الجبهـة لا بكره، كما في والفتح، عن والتحقة و والب الع، ووقال أبو يوسف ومُحَمَّدُ: لا يُجُوزُ الإقْبُصَارُ عَلَى الأُنْفَ الأَ مِنْ عَذْرٍ، وهو رواية عن دابي حبَّمة، وعليه الفتوى اجـوهرة، وفي والتصحيح، نقالًا عن والعيوناء: وروي عنه مثل قولهما، وعليه الفتوى، واعتمده والمجبوبي، و دمسكر الشريعة، وَوَإِنْ شَخَدَ عَلَى كُوْرٍ عِمَامَةٍ) إذا كان على جبهته وَأَوْ فَأَمِلُ). أي طَرَف وَتُوبِهِ جَازَ،

ه - المسعود القط دريَّت الذي يجله بكو في كل رفع، وشقص، وقيام، وقعوده ودرايه، «ورضع» وبال الترمدي: - ما ما ما

وأخيرج البخّاري (490 م 770 م770 وصالح 1947 وابن ساحته (400 م 400 مكون 400 مكون 400 مكون 400 مكون عن أبي سلمة بن عبد الرحين وأن أيا هوبرة كان يصلي أهم مبكر تبسأ حفض ورفع فلسة العبوص فتال. و فه إلي الأنبهكم عبلاة مرسول فلم 1955 فهذا شبعد لحاديث أمن مسعود وكالأهبا صحيح واعظر نصبه النوفية (747/ م

أَصَّائِعَ وَجُلِلُهِ لَنَحُو الْقِلْلُهِ، وَيَقُولُ هِي شَجُوهِهِ: شَبِّحَانُ رَبِّي الأَعْلَى، ثلاث وَفَلِكَ أَفْسَالًا ثُمُّ يَوْفَعُ رَأْسُهُ وَيُكُنِّى، فَإِذَا اطْمَأَنُ جَالِساً كَبُر وَضَجِد، فَإِذَا طَمَأَنُ سَاحِداً كُثُر وَاسْتَرَى قَائِماً عَلَى صَدُورِ فَلَائِهِ، وَلا يَقْعُدُ، وَلا يَضْبِدُ بِهَائِهِ عَلَى الأَرْضِ، وَيَفْعُلُ فِي الرَّكُفَةِ الشَّالِيةِ بَشُلُ مَا فَمَلُ فِي لَأُومَى، إِلاَّ أَنَّهُ لا يَسْتَفَيْحُ وَلا يَعْمُونُ لَا يَرْفَعُ بَدَيْهِ إِلاَ بِي الأُولَى، هِذَا رفع رَأْسَةً مِنَ السُّجَدة لِكَانِهُ فِي الرَّكُمَة الشَّائِيةِ الْحَدِيْلُ وَجُلَةً الْيَسْرَى فَجَلَس عَلَيْهَا وَنُصِبِ النِّشَى فَطِيدًا وَوَجُهُ أَصَابِعَهُ نَجُو الْقَلَةِ وَوَاسِخَ بِلَيْهِ عَلَى فَحَدَلِهِ وَسَلَطُ أَصَابِعَهُ الْمَافِقُ وَوَاسِخَ بِلَيْهُ عَلَى فَحَدَلِهِ وَسَلَطُ أَصَابِعَهُ الْمُوالِقِيقَةًا وَلَوْمِيخَ بِلَيْهِ عَلَى فَحَدَلِهِ وَسَلَطُ أَصَابِعَهُ الْمُؤْوِلُقِيهِ وَالْمَافِقُ وَالْعَلَالِهِ وَلَا يَعْمُونُ مِنْ اللَّهُ وَلَيْهِ وَلَوْمِينَا لِللَّهِ عَلَى فَحَدِلُهِ وَلِمُونَا أَلَّهُ لِيْعُونُهُ إِلَيْهِ اللَّهِ لَيْهِ اللَّهِ اللَّهُ لِي اللَّهُ لِلَّا لِللَّهُ اللَّهُ لِللَّهُ اللَّهُ وَلَيْهُ إِلَا لِمُنْ اللَّهُ فِي الْعَلَمُ وَالْمُعِلَّالَ وَلَمْنَا لَاللَّهُ فَلَا أَلِمَالِهُ لَمُعْلِمُ اللَّهُ وَلَيْنَا وَلَوْلِهِ لَمُنْ وَلِي الْفِيلُونِ فَيْلِكُونُونُ الْفِيلِ الْفَالِمُ فِي الْمُعْمِلُونَ اللَّهِ فَيْلِهُ الْمُعْلِقُ الْوَلِمِي اللَّهُ لِلْمُولِقُونُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ فَاللَّهُ وَلَالِهُ وَلَا لِلللَّهُ الْمُؤْمِلُولُ اللَّهُ لِلْمُؤْمِلُكُمُ اللَّهُ لِمِنْ اللْمُعِلَّالِي الْمُؤْمِلُولُ اللْمُؤْمِلُولُولُكُونُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لِيلِيْمُ اللْمُؤْمِلُولِهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُولُ الْعَلَالِمُ الْعِلْمُ اللَّهُ الْمُعِلَّالِهُ الْمُؤْمِلُولُ اللّهِ الْمُؤْمِلِيلِيْ الْمُؤْمِلُ اللّهُ اللّهُ الْمُلْعِلَالِيلُولُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِلُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِلُ اللّهُ اللّهُ اللّ

ويُكره إلا من عذر (ويُندي فينعيُّه) نشبه فبيع دبالسكون للعُصد أي الساعد، وهو من المبرُّفن إلى الكنف أنى يُطهرهما، وذلك في عبر وحميه، (التحافي): أن يباعد وبطُّنَهُ عنْ فحَدْيُه ويُؤجُّهُ أصابغ رأطله بكؤ البلينين والحاأة تبحفض ونلزق بطبها عجديهاء فانا ذلت أستبر لهدا وهسابعة (وَيَغُونَ فِي سُخُودٍ. مُشْخَانَ رَبُورِ الْأَعْلَى) ويكروها (للأثأء ردلك أَذَاذً) " أَي أَدَى تَعَال السنة، عما مرَّ (قُمُّ بِرَفَعُ رَأَمُنَا وَيُكُلِّ) مع الوقع إلى أن سنوي جالبٌّ، ولو لم يستو جالساً وسحمة الخرى أجرأه عند وأمي حنيفة، و ومحمده رحمهما الله نعامي، وتكلموا في مقدار الرفع، والأصم أنه إذا كان إلى المسجَّود أفرك لا يحوزه لاه يعمُّ ساحداً، وإن كان إلى الحلوس الرَّب، جاره لأنه يعنه جاليةً. فتحلق لنامة (هد به) (قَالِنَا الْهُمَانُ). أي سكن رحمانساً؛ كجنسة المتشهد (كُلِسُ) مع غَوْده (وَشَخَذَ} صحدة ثانية كالأولى (فَاهَ! اطَمَانُ شَاجِداً كَلِينَ مَمَ النَّهُـوس (واسْنَوَى مَاتَماً طَلَى صَّدُور تَذَمَيْهِ) وذلك بان مقرم وأصابعُ القدمين على هبتها في السحود (ولا يَغْمَدُ) للاستراحة (ولا بْغَنْهِمْ نَلْلِهِ عَلَى الأرضى) ويكره معلهما نزيها لمن ليس به هذر دخليه؛ (ويعْفَلُ في الأكُّف الْتَابِيَّة بِكُلُّ مَا عَمَلَ فِي الْرَكْمَة (الْأُونَى) لانه تكرار الارقان وإلَّا أَنَّهُ لَا يُسْتَمْتُم وَلا يتعمؤُنَّ لانهما لم يشرعا إلا مرة (وَلا يَرْفَعُ يُلِينِهِ إِلَّا فِي التُّكْدِرِةِ الأَرْلِيِّ) فعم وفاد رمع رأسة بن السُّجَذو الذَّاب فِي الرُّكُمُو التَّابِيَّةِ الشرشِّ الرجلُ (رجُّمُ البُّسُري مَجْلَسُ عَلَيْهَا): أي على قديهما، بأن يحملهما نىجىن ولينه ووُلْطَمْهِمَ وَطَلِّمْهِمَ لَطِّهَا وَوَجَّه أَصَالِعُهُ لَحُوْ الْقِلْقُ لِندياً. والمولة تحص على إلينها ليسري وتبخرج رجيلها اليسري من تحت البصيء لأنه أسترالها وووضع بندته على فحديه ومنبط أصابعةً) مفرَّحة فليلًا حاملًا أفر فها عند ركنه (ونشهذ): أي قرأ تشهيد من مسعوداً أا بلا إشارة بسكايته عند الشهادة في فذهر الرواية. وعن وأس بوسف، في والأمالي، أنه يعقد الخنصر والبنصر ويحلل التوسطي والإبهام وبشرر بالسبارة، وتقبل مثله عن الحصيدة اوالإمامة، وعنصته المتاخرون!؛ لذونه عن النبي كلخ بالأحاديث الصحيحة؟ ؟، ولصحة بقيه عن المعتبا الثلاث، ولذا

۱۱ع - سیاتی می ۲۵/۹

⁽٢) - الأصلى في هذه الدمن حالت والتي بن خجر فاب " والله " لاستراد بني يستون الح 🏟 كاه، يصلي فلما -

وَالنَّشَهَّةُ أَنْ يَقُولُ * النَّجِيَّاتُ بِكِ، وَالشَّلُواتُ وَالْفَيِّاتُ، السَّلَامُ عَلِيْكَ أَيُّهَا النَّيُّ وَرَحْمَةً أَنَّهُ وَمَرْكَاتُهُ * لَسُلِمُ عَلِيْنَا وَعَلَى جَبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ. أَشَهَدُ أَنْ لا إِنَّا إِلاَ اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا عَبْدًا ورسُولُهُ ، ولا يَزِيدُ عَلَى هَذَا فِي الْفَقَدَةِ الْأَوْلَى، وَيَقْرُأُ فِي الرَّكُنَيْنَ

قال في والفتح. إن الأول حيلان والدرات، ووالروابة، ولتبحنا رحمه الله نعاني رسالة في النشهد حرر فيها حسمة هدفين الفولين ونفي سا عداهما حيث قال: إنه ليس ثنا سنوى قولمي الأول وهو المشهور في المدهب مسط الاصامع سنون إشارة، النبي بيئة الاصامع إلى حين الشهادة ويعقد عندة الإنسان، وهذا ما اعتهده الشهادة ويعقد عندة الإنسان، وهذا ما اعتهده المتاحرون، وأما ما عنيه الناس من الإشارة مع البسط بدون عقد فلم أر أحداً قال بنه المحد، شم في وسائته إنسان ممن وام استيفاء الكلام عنيه الناس، ممن وام استيفاء الكلام عنيجم إليهما يطفر بالسراء.

فطرت إلله قام مكير ورقع يتها حددنا أهية ثم وضع بقاء اليسى على حهر كله السرى، والرسع، والساعية ثم قائد الما أولد أذ يركع وقع يتهاء مثلها ووضيع بقيمة على وكنيه، ثم وضع وأنت فرقع بندية مثلها، ثم منبقاء فعمل كلية معذاء أفيه ثم قعد فافرش وحله البسرى، فرضيع كله البسرى على فحقه ووكنته البدرى، ورجعى حد مرحله الأنس على تحده وركسه البسرى، ثم قيص من أهيدته فعلان حلقه ثم وقع إصبحه فراية بمركها بدعم عها، ثم حتت عبد فلك في وميان به سرد فرايت الناس عليهم النباب تحويد الإيهم من تحت الكناب من المردة

أخرجه أبير داره ۲۰۷۷ والسبائي ۳۰/۱۳ والتدارمي ۱۳۳۰ والبهتي ۱۳۷۰ (۲۸ ۲۰۰ ۱۳۳۰ وأحد) ۱۳۸٪ كلهم في وائل في حجر

[.] وأخرجه الترفدي ٢٩٦ من حديث وذلل باختصاء وقاميا حسن صحيح

^{(4) -} العراسة النجازي ٢٠١٧ وأطراقه في ١٨٥٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٥ ، ١٣٧٨ ويسلم ٢٠٥٧ وياو دود ١٩٩٨ والدارس ٩٩٨ وأبو دود ١٩٩٨ والدارس ١٩٩٩ والدارس ١٩٩٦ والدارس ١٩٩٦ والدارس ١٩٩٦ والدارس ١٩٩٦ والدارس ١٩٩٦ والتيالس ١٩٧٥ والمدارس ١٩٧٩ والمدارس ١٩٧٩ والمدارس ١٩٧٨ والمدارس ١٩٧٨ والمدارس ١٩٧٨ والمدارس ١٩٧٨ والمدارس ١٩٧٨ والمدارس ١٩٧٨ والمدارس ١٩٨٨ و

قال في حجر في المنح ۱۹۱۶؛ فإن الرام ثما بائل عن أصحّ حديث في التثهيد فال العواعيدي حديث التي يسعوه العرومال الرمدي (وتعميل حلى عدا عبد أكثر أهل العدم من السنجاء و الدعين الواطر نصاب الراب (۱۹۹۸)

الأخريَّيْنِ فَايَحْمَهُ الْكِتَابِ خَمَاصُمَةً، فَيَاذَا جَلَمَنَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ جَلَمَن كُفَ فِي الأولى. وَتَشَهَدُ، وَصَلَى غَلَى النَّبِي فِيْهِ، وَفَعَا بِنَا شَاء بِمَا يَشِهُ النَّمَاطُ النَّمَاءُ وَالأَعْفِيةِ وَلَا يَدْعُو بِمَا يُشْهِمُ كَلامُ النَّاسِ، ثُمُ يُسَمَّمُ عَنْ يَعِينِوهِ فَيْغُولُ؛ السَّلامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللّهِ، وَعَنْ يَشَارِهِ مِثْلُ ذَلِكَ.

مساهيأ للجند للسهواؤك كنانت الزينادة بمقدار واللهيا صبل على محمده على المندهب وتبريره (وَيَقْرَأُ فِي الرَّكُونَيْنِ الْأَخْرَيْبُنِ فَانْحَةً الْكِتَافِ خَاشَّةً} وهذا بيانَ الافضل، وهو الصحيح وهد بياء، هلو سبع أثلاثًا أو وَقَفَ سنكًا بفترها صح ، ولا نأس ، على العالب وتنويره (هاي جنس في اخر الصَّلَاةُ جَلَسُ مَفترِشاً أيضاً (كما) حسن إنيي الفعدة (الأولَى وَتَشْهُدُهُ أيضاً (وَصَلَّى عَلَى اللَّبِيُّ ﷺ) ولو منبوقًا كما وجحه في والمبسوطة لكن وجُمع فاصبحان أنه يترسَّل في النشهان. قال غي والبحرون وينبعي الإنتاء مه العد، وسُئل الإمام محمد عن كبفيتها، فقال يقول: واللهم صل على محسدة إلى أخر الصلاة المشهورة (وَدَعَا بِمَا شَاء مِمَّا يُشَمُّ ٱلَّفَاطَ الْفَرَّابِ) لعظاً ومعنى بكوبه فيه نحو ووُبِّمَا ابْنَا فِي السُّلِّمَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً، وليس سَه، لأمه إنما أواد به السفاء لا الغراءة وبهواء (والأدبية) بالنصب عبطفاً على ألفاظ والنجر عبطهاً على انفران (المهالة وزن): أي المدوية نحومًا في مسلم اللهمُّ إني أعرةً بكُ من مذات عهمُ ومن تداب الْقَشَر وَمَنْ بُلُّمَةً اللَّمُعَيَّا وَالْمَمَاتَ وَمَنْ فَنَهُ الْمُسِيعِ الدُّجُالِيُّ " وفتها ما روي أن وأما بكر الصديق، رضي افد عنه سال النبي ﷺ أن يعلمه وعاء يدعو بنه في صلات فقال: وقُمَّلُ النَّهُمَّ إِلَى ظَلْمُتُ نَفْسَى طُلْماً كَثِيرَاً، وَلَا يَغْفُرُ الدُّمُوبِ إِلا أَنْتُ، فَأَغْفِرُ لِي مِنْ مِنْسِكَ وَارْحَمْنِي؛ إِنْتَ أَنْتُ الْعَلْمُورُ الرَّحِيمُ اللَّ (وَلَا بَدْعُو يِمَا بُشَّبُهُ كُلَّامُ النَّاسِ) تحرَّدًا عن العسان، وقد اضطرت فيه كالأمهم، والسحتار كما قاله الحلمي . أن ما في العران والحديث لا يقسد مطلقًا. وما ليس في أحدهما إن استحال طلسه من الخلق لا يعسد. وإلا أمسد لمو قُبُل الفعود فُلُوا الشهد، وإلا خرج به من الصلاة مع كراهية التحريم (تُمْ يُسَلِّمُ عَلَ يُجِيهِ) حَتَى لُمْزِي يَكْضُ حَلَّهِ (فَقُولُ. السَّلَامُ عَسَّكُمْ وَوَحْمَهُ اللَّهِ) ولا بقول: (ويركنانه) لعندم نوارث، وصبح (لحندادي، بكر هنه (ر) بسلم بعدها (غزُّ يُشَار، بِشُلُّ فَلِكُ) السلام الماكور، وبُسُن خفضُه عن الأول، ويشوى من عن بعيشه من النوجال والسمام

⁽¹⁾ أخرجه التشاري ۱۸۳۷ بهذا اللعظ وسيلم ۸۸۵ هكندا وأغرج مبدلم سيقم ۸۸۸ ح ۱۳۷ وقم داود ۱۸۳ و المرحة التشاري ۱۸۳ و الله عليه ۱۸۳ كلهم من حليث أي هرچوة ولفظ مستم ۱۵۱ موج أحدكم من انتشهاد الأخم فلينموج ماغة من أربع من عبدات مهمية، ومن عدات الصدر، ومن فئة السجم و شمعات، ومن شر العسيم بالذخال، وهذا صريح في شيئة عمد التشهد.

⁽٣) أخرجه فيحاري AT2 بال الدعاء قبل السلام وأسلم ٢٥٠٥ كتبات الدعاء كالاهمما من رواية عبد الله من عمرومن السامي من أمن مكر

ويجهر بالشراءة في الفاج والمرتحدين الأوليين من الفعرب والعشاء إنَّ كانَ إسامًا، وَيُعْمِي الْمَقْرَاءَة فيمَّا بَعْنَا الأوليينِ، وَإِنْ كَانَ مُنْفِرِدًا فَهُوَ مُخْيَرً. إِنَّ شَاءَ حَهْرَ وَأَسْفَعِ نَفْسَهُ. وَإِنَّ شَاءَ خَافَتَ، وَيُخْفَى الإمامُ الْهَرَاءَةُ فِي الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ.

والمُخَلَفَة، وتعلك في النالية؛ لان الأعمال سامنيات (همداية»، وفي والتسجيح»؛ والتعلم في تسليم المغتدي؛ فعن وألي يوسف، والمحمل، يسلم بعد الإدام، وعن لألي حنيقة فيه روايتان. قال الفنيه بأبو جمفره المبخدار أن ينظر إذا سَلُمُ الإسام عن يمينه يسلُم المفتدي عن يمينه. وإذا فرغ عن يساره يسلم عن يساره

ران - الا أصواله في الدراميع أفيان الرباعي هي بصب الربية ١٠٠ / ١٥ قال الدواري في الجعلامة الحديث، صافحة النهار عجده، الدهل لا أصل له الدي الربيعي أو رواء صداعي الله في مصافحة هي بجاهد من قوله الوكاد وراه عن أبن عبيده (أهد.

وقار المحلومي في كشف الحقاء ٢٨/٢ فان في اللاليء كالمماهات

قال البواري في للبرح المنهدمة. ماطل لا أصار له

وقتال مدروطي الديرو عن الذي يهي رئيسا مو ميان بعض العمها، دها. ويستدن المنعمنات بما أخرجه المحري (٧٦٠ عن أي معمر لذل سأتها حدياً أكان التي هؤ يقرأ في الطهير والعمر؟ بالن معماطات أي في كانته تدروير؟ فال الهمطرات لعديد، وكرزه البحري في ٧٦٠

َ وَالْمِوْرُ شَائِكُ وَكُمَاتِ لاَ يَغْصِلُ يَئِنَهَا بِسَالَامِ ، وَيَغْتُتُ مِي النَّافِتُو قَبْلُ السُّوكُوعِ ، في خَمِيعِ السُّنَةِ، وَيَقَرَأُ فِي كُلُّ رَكُمَةِ مِنْ الْمِثْرِ بِطَائِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ مَعْهَا، فَإذا أَزَاد أَنَّ يَقَنَّتُ كَبُرُ وَرَقَعَ يَدَنِيهِ فَهُ قَلْتُهُ.

ياب في صلاة الونر

(وَالْوَنُّ) واجبُّ عبد أبي حنيفة رحمه الله فعالي، وهدا اخر أقوال، وهو الطَّاهر من مذهب، وهو الأصحاء وعنه أنه سنةن وبه أخد دأبو يوسفنه والاستعمادي وعنه أبه فريضاني وبه أحذ الرفران وقبل بالتونيق: فَرْضُي: أي غَمَلًا، وواجبً. أي اعتقاداً، وشُنَّة: أي ثبوتُ، واجمعوا عش أنه لا يكفر جاجلت، وأنه لا يحوز بدون نية الوتر، وأن الفراءة نجب في كل ركعاته، وأنه لا يجوز أداؤه شاعداً أو على النتابة بـلا عقر، كما في والمحيطة ونهره وهنو وتُلَاثُ وَكَمَاتَ لَا يُغْصِبُرُ. يُنْهَا بسُلاًم } كصلاة المغرب، حتى لونُسَ الغصود لا يعود إليه، ولو صاد بنغي القياد، كما في والدر، (وَيَقْنُتُ فِي النَّالِنَّةِ فَبَلِ الرُّكُوعِ فِي حَجِيعِ السُّنَّةِ) أَدَاءُ وَفَضَاء (وَيَقُرأُ) وحرباً (مِي كُـلِّ رَنَّفَةٍ مِنَ الْوَتْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ مَنهَا} أَوْ ثلاث آيات (وَإِذَا أَوْادَ أَنْ يَقَنُّتُ كُبُّـزَ ورَفَعَ بِشَايَةٍ} كحرفعة عند الافتتاح وْثُمْ قُنْتُكُمْ، ويسنَّ الدعاء المشهور، وهور: واللَّهُمُّ إِنَّا نَسْتَجِيلُكُ وَنَسْتَهُدِيكُ وَنَسْتَغْفُوكُ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ وَنَوْمِنُ بِكَ وَنَتَوْكُلُ هَلِيكَ وَتَنْبِي عَلَيْكَ الْخَبْرَ كُنَّهُ نَشْكُوكَ وَلا نَكْفُرُكَ وَنَحْنَمُ وَنَتُرُكُ مَنْ يْقَجُرُك، اللَّهُمُ إِيَّاكَ لَمُشِدِّ وَلَكَ نُصَلِّي وَلَشَّجُـهُ، وَإِنَّكَ لَشَنَى وَلَعْضِفَ. لرَّجُسو رَحْمَنْكُ رَفَّخَصْ عَدَّ لِكَ، إِنَّ عَنَّالِكَ الْجِدُ وَالْكُفَارِ مُلْجَقَ اللهِ فِي وَالنهرو: وَنُحْجِدُ بِعَالَ مهملة. أي نسرع، ولو أتى بها معجمة فسدت، كما في والخاتية، قبل: ولا يضول الحد، لكنه ثبت في ومراسيل أبي داوده، ومُلْخَنُ بكسر الحاء وننجها، والكسر أفصح، كذا في والخرابة،. ويصلي فِ على النبي ﷺ، وقبل: لاء استغاد بصا في أخر النشهيد، وبالأول يعني. واختلف فيمن لا يحسب بالعربية أوَّ لا يحفظه . هل بقول: وبيا ربوء . أو واللهم انفو ليء اللاتاء أو درينا أننا في البديا حسنة وفي الأخرة حسنة؛ والمخلافُ في الأعضية، والأحيرة أفضيل. " هـ بنختصيار، وسكت عن صفته من الجهر والإخماء لأنه لم يذكر في ظاهر الرواية، وقند قال اابن الفضيل؛: بخميه الإسام والمفتدي، وهي والهداية، تبعأ وللسرخس،؛ أنه المختار (وَلاَ بِغُنْتُ فِي صَلاَةٍ عَبْرَهَا) إلاّ الشاولة في الجهرية، وقبل: في الكل.

⁽¹⁾ أشربه البهتي ٢٠١/ ٢٠١ (٢٠ عن عمر وهو موقوف حسن وذكر الزيلتي في نصب قل له ٢٠٥/٢ وثناف. روى هذا الدعاء أبو فاود في مراسباء عن خالة بن أي عمران أن خبريل علمه للبي في اهدوهدا مرسل جهد الإسناد رجالة تفات إلا أنه في وبر أو في قبر وتو. انظر تلجيعي الجهير ٢٤/٢

وَلَا يَقَنْتُ فِي صَلَامٌ غَيْرِف، وَلَيْسَ فِي شُوَّءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ قِبَرَاءَةً سُـورَةٍ بِقَيْنِهَا لَآ يُجْزِيءُ غَيْرُهَا، وَيُتَرَّدُ أَنْ يَنْجِفْ شُورَةً بِنَيْنِهَا لِصَلاَةٍ لَا يَقُرَأُ فِيهَا غَيْرُهَا.

َ وَأَدْنَى مَا يُجْرِىءُ مِنَ الجَرَاءَةِ فِي الصَّلَاءُ مَا يَتَنَاؤُلُهُ اسْمُ القُرْآنِ مِنْظُ أَبِي خَبِيفَةً، وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَمُخَمَّدُ: لاَ يُجْرِىءُ أَقَلُ مِنْ ثَلَاتِ السَاتِ قِصَادٍ أَوْ آنِيةٍ طَوِيلَةٍ، وَلاَ يَشْرَأُ المُؤْلِمُّ خَلْفَ الإمام .

مسافة: (وَلَهُسَ فِي شَيْءٍ مِن الصَّلُواتِ قِرَاءَةً سُورَةٍ بَعَيْهَا) على طريق العَرْضِيَة بحيث (لا يَجُورُ غَيْرُهَا) وإنسا تصين الفائحة على طريق الوجنوب (وَيُكُورُ) لنسطني (أَنْ يَتَجَلُ سُورَةً) عير الفائحة (لصلاقٍ مِنْيَهَا) يحيث (لاَ يُقَرِأُ غَيْرُهَا)؛ لما فيه من جَجُرانِ الباقي، وإيهام النفصيل، وذلك كقراءة سورة السجدة وهل أتى لفجر كل جمعة، وهذا إذا رأى ذلك حتماً واجاً لا يحبوز غيره، أما إذا عَلِم أنه يجوز أيّ سورة قراها ولكن يترا هائين السورتين تسركاً بقراقة النبي غيرًا الله فلا يكره، بل ينذب، لكن بشرط أن يترا غيرهما أحياناً؛ كي لا يظن جاهل أنه لا يحوز غيرهما

ما يجزى، من الفراءة في الصلاة

(وَلَكُونَى مَا يَجْزِى: مِنَ الْغِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ مَا يَشَاوَلُهُ السَّمَ الْفُرَانِ) وَلَـو دُونَ الآية (عِسْدُ أَبِي خَيْفَةُ ﴾ واحتارها المصنف، ورجَّحها في اللهائع،، وفي ظاهر السريانية المتقام علوماة كالسه أو تحصيرةً، واختارها والمحبوبي، و والنسفي، و وصدر الشريعة،، كذا في والتصحيح،، ﴿وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ ﴾ لَا يُحْزِيءُ أَفَلُ مِنْ ثَلَاثِ آيَاتٍ فِصَارٍ أَوْ أَيْةٍ طُويلَةٍ) قال في والجوهرة، وقولهما في الفراقة احتياط، والاحتياط في العبادات أمر حسن. احم.

حكم قراءة المؤتم خلف الإمام

(وَلاَ يُقُولُ النَّوْتُمُ تُحَلَّفُ الإِمَامِ) مطلقاً، وما تُسبِ إلى ومجمده ضعيفٌ كما يسطه والكمال، و والعلامة قاسم، في والتصحيح، قان قرأ كره تحريماً، وتصحّ في الأصح ودره.

⁽¹⁾ يشير الدواقة إلى حديث أم حريرة أنه قال: «كنان النبي \$8 يقرأ في الديدمية في حديات القمر وألم تبرسال السبخة، وقبل أن على الإنسان».
أحبراته المخاري (١٩٨٨ وطبرفته ١٩٦٨ ومسلم (١٨٨٨ ومنسائي ١٩٨٧) . دخل المرادة في مسالاة المعمدة والدارس (١٩٣٧ وأمن داجه (١٩٣٨ والبيهتي ١٩١٨ والطباطسي (١٩٣٨ وأمسد ٢ / ١٩٣٠ كلهم س حقيث أبي هريرة .

وَمَنْ أَرَادُ اللَّـٰحُونَ فِي صَلاَةٍ غَيْرِهِ تَخَتَاجُ إِلَى نَيْشِنِ بَيْةِ الصَّلاَةِ وَيَبُهِ السَّتَابَغةِ. وَالْجَمَاعَةُ شُنَّةً مُؤْكُدَةً.

وَأُوْلِي النَّاسَ بِالإِمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّمَّةِ، فَإِنْ نَسَاوُوا فَأَقْرَوْهُمْ، فَإِنْ تَسَاوَرْ فَسَاوِرْ مُهمْ.

(ومن أواد المدحول في طبيلاغ غيره يتختاج إلى بينين بيد) نفس (الطبيعة) وبيّه المُسَامة) للإمام، وكيفية نيته ـ كلما في المحيط ـ أن ينوي عرض الوقت والانسداء بالإمام في أو شوي الشروع في صلاة الإمام، أو ينوي الاقتداء بالإمام في صلات، وقو برى الاقتداء به لا عبر، قبل: لا يعيزك، والأصح أنه يجنزك، الآمة، جمل عسمه أنع العرام مطبقاً، والنّبيلية من كل وحم إبدا تتحقق إذا صدر مصليًا مَا طبقاًة الإمام، كذا في الدراية.

صلاة الجماعة

(وَالْحَمَّدَةُ) لِمُرْجَلُ وَلَمَّةً مُؤَكِّلَةً) ومِن: واجعه، وعب العامة، تنويز: أي عمة مشايخه، وبه جُرَّم في «التحقة وغيرها، قال في والبحرة" وهو الراجع عبد أهل السلمان، العدادر، وأقلّها الثان واحدً مع الإمام، ونو معبراً، في مسجد أو غيره، ويكره تكراره سادان وافاضة في مسجد محلق، لا في مسجد طرفق، أو في مسجد لا إنتم له ولا مؤدد مدره وفي منسرح العنيفة إذا لم تكن الجماعة على الهيئة الأولى لا تكون والا تكون وهو الصحيح، وسالمدور، عن الصحوات وسالمدور، عن

وَوْلُوْلَى النَّاسِ بِالإِمَافَةِي لِهِمَا لَمْ يَكُن صِياحِبُ مِرِنَ وَلاَ فَرَ سَلِطَانِ؟ ﴿ وَأَعْلَمُهُمْ سَالَمُنَهُ ﴾: لي الشريعة ، والمراد أحكام الصلاة وضحة ونساداً وَفَلْ تَسَاوُوا عَلَما أَضَافُر وَقُمَا لَكَ النَّا اللَّهِ الف تَعَالَى: أي أحسهم ضلاوةً وَفَالُ تَسَاوُوا فَأَوْرَهُهُمْ إِلَى الْتَشْرِهِمُ أَمْنَ الْلَسَهَاتِ وَمَانَ لَسَاوَةً

⁽³⁾ الأصل في هذه البعد مدينة أي مسعود المدين. أن وسنوارالله كان فيه الشوم أفرزهم لاتشاف أنها في كانوا في كانوا في كانوا في كانوا في كانوا في الشرافي ولا كانوا في منظولة الإلا فقط بيان كانوا في منظولة الإلا فقط بيان كانوا في ويا في منظولة الإلا فقط بيان كانوا في كانوا في كانوا في كانوا ك

أخرجه مسلم 194 منها من أخل بالإمامة وأنو داور 201 وأنوطاني 385 وأنستاني 2771 وأس مناحه 40.1 والحاكم 2771 وطالبهاني 1747، 174 والطينانسي 10.4 وأحمد 20.1.1 (27 و 2777) (1777) من طوق عدة كنهم من حديث أنن مسجود أنهاري والعط لمسلم

وقال النرمذي حسن صحيح.

وزاد اللحاكم وفاقطههم فقهاء وقال: رواء مسلم ولم بدكر هذه الرماد، وهذه لنطة : عربية حريزة مهذا الا- ... الصحيح ، وأفره القصي

مَاإِنْ تَسَاوَوْا فَأَسَّهُمْ. وَيُكُوِّهُ تَصْدِيمُ الْعَبْدِ وَالْأَصْرَابِيُّ وَالْفَاسِنَ وَالْأَعْمَى وَوَلَمْ الزَّمَاءِ فَإِنّ تَقَدُّمُوا جَازً، وَيَنْفِي لِلإِضَامِ أَنْ لَا يُطُوُّلُ بِهِمُ الصَّالَاةَ، وَيُكُوُّهُ لِلنَّسَاءِ أَنْ يُصَلِّمَن وَحَدْهُنَّ

فَأَسْتُهُمْ) ﴿ أَي أَكْبُرهُمْ سَنَّا؛ لأمه أكثر خشوعاً، ثم الأحس خُبَعَاً، ثم الأحسن وَجُهاً، ثم الأشرف نسباً، لم الانظفُ أوباً، فإن السنووا يُقُرّع بينهم. أو الخيار إلى الفوم، وإن الختلفوا اعتبير الاكتر، ومي والإمدادو: وأما إدا احتمعوا فالسلطان مصدّم، ثم الأمير، ثم العماضي، ثم صاحب المشؤل ولو مستأجراً، وكله يقدُّم الفاضي على إمام الصنجد. العما

(وَيُكُمْرُهُ) نَتَرِبهِما (تَقْدِبُمُ اتَّشَهِ) لَفَتُهُ جَهَله؛ لأنه لا يَضَرُّعُ للتعلم (وَالْأَعْمَرَامُ) وهمو مَن يسكن البوادي؛ لأن الجهل فيهم خالب، قال تصافى: ﴿وَأَجْفَرُ أَنَّ لَا يَعْلَمُوا خَفُودَ كُمَّا أَنْزَبُ الله عَلَى وَشُولِه ﴾ [1] (والفاسق) لأنه يتُهم بأمر دينه (بَالأَنْهَشِي) لأنه لا يتوقى النجاسة (وَوَلَٰذِ الزُّفَا) لأنه لا أب يعقُّها فيغلب عب الحمل، ولأن مي تقديم مؤلاء تنفيز الجماعة فيكوم "هداية وقَان تُقَدُّمُوا جَانُ لَقُولُهُ ﷺ: ﴿ فَشَلُوا خَلُفَ كُلُّ بَرُّ وَفَاجِو ﴾ [ا

(ويُسْخَى لِللَّهُ مِ أَنْ لا يُنظِّولُ بهم الصَّلَاة) عن الفخر المسمون قبراءً واذكباراً، فعال في واللعتم و: وقد يحشا أن التطويل هو الزيادة عن القرءة السسنونية؛ فإنته ﷺ لَهي عنه 🌕 وقبر مله

سررة النوية بالأبة. ٧٧

الحرجة الدارنطس ٣/٣٥ تربادة دوصلوا على كلُّ برُّ وقاجر، وجاهلوا مع كل سرُّ وفاحم وقال. في مشده مكيمول لم يسمع من أبي خريرة.

وأخرجه أبو دفودً 18 هـ ٢٥٣٠ بنجوه والجهلتي في المحرف كما في نفست اترابة ٢٧/١ وقال الربلغي: قال السهلمي. إسنانه صحيح. إلا أندفه القطاعة بين مكحول وأبي مريرة.

ردكوه ابن حجر من تنخيص الحبير ٢٥٢٣ مع طرته وقبال: كلها واهينة جدًّا. وقبال العقيمي لبس من ها» المن إسناه بثبت أ ونفل الن الجوزي عن أحمد أنه مثل هم فقال: ما مسعنا بهذا وقال الدارفطني المس فيها شيء شهند والسيهفي في هده البات أحاديث كلها ضعيفة غاية الصعف وأصح مناجبه حدث مكحول عن ابن هوبرة على إرساله وقال أنو أحمد المحاكم العد حديث مكر

الأصليُّ من هذا الساب حديث أن خبريرة أن رسنول الله 🍇 قال: وإذا صلق أحدكم فلناس فللخفف و إل مهم الصعنف والنطب والكنيز إذا صاني أحدثتم فنصه فليطؤل ما شأده

واللعط تشحاري وسدرت الرز مسعود والنا وحلا فالدار واطابة وصول الحارثي لاتأخر عن صلاة العداد من أحل فلاد مما خليل منا

فما رئيت رسول الله يجهز في موحظة تشد عصب مد يوهده تم قال: إن سكم متعربين فأبكم ما صلى طبتحوز وْإِنْ وَيُهِمُ الْغَيْمُمُ . وَالْكُنْرُ وَلَا الْمَاحَةُ كَلَاهُمَا مُتَعَنَّ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّ

أما الأول: فأخرجه المحاري ٧٠٣ ومسلم ٤٦٧ وأبر داود ٤٩٤، أما الثاني. فأخرجه المخاري ٢٠٢ ومسلم ٧٩٦ وأخرجه البحاري ٧٠٥ ونسلم ٤٦٥ كالاهما من حديث حاير وفيه . أن الرجل الذي كان يؤم، ويطول هو معاذ افعال له ظلمي 🏨 : به معاذ أنتالُ أبت؟!

ورواية الأتربد أن نكون فناناً بالعملا؟ وفي الناف أحاديث. و؟أنها صحاح.

جَمَاعَةُ، فَإِنْ فَعَلَنَ وَقِعَتِ الإِمَامُ وَشَطَهُمُنَ ، وَمِنْ صَلَى ابْعِ وَاجِدِ أَقَاءَهُ عَنْ يَهِينِهِ ، فَبَانُ كَالَىا النَّبِينِ تَفَدَّمُ عَلَيْهِمَا، وَلاَ يَجْمُورُ بُلُوجِالِ أَنْ يَفْسَدُو بِالسَّرَاءِ أَوْ صَبِّي ، ويضَفَّ السِّجَالُ ثُمُّ الصَّبَيْنَانُ ثُمُّ النَّسَاءَ ، فَبَانُ قَانَتِ اشْرَأَةً إِلَى خَنْبِ رَجُو_{لُ و} وَفَضَا مُشْتَرِكُتُهِ فِي ضَلَافٍ وَاجِدَةٍ فَسَنْتُ صَلَاقًا . فَسَنْتُ صَلَاقًا .

••••••

هي المستونة؛ فلا يد من كون ما تهي عنه عبر ما كان دأبه إلا لضرورة. العب

(وَيُكُونُ لِلنَّسَاءِ) تحريماً. فقع وأَنْ يُضَيِّسُ وَخَدَفَنُ بِهِي بَغِيرَ رَجَالُ وَخَصَاعَةُ، وَسَوَّهُ في قلبك العرائض والنبواش، إلا صلاة الجناره (هَيْنُ فَقَلَ وَفَعَنِهِ) السراة (الإضَامُ) (وَاسْتُطَهُّنُ هُو نقدت صحّت وأَيْنَتُ إِنْهَا أَخَرِ.

وَوَمَنَ صَلَى مَعْ وَاحَدٍى وَلَوْ صَبِياً وَأَقَامَا مِنْ يَجِينِهِى لَمَحَاذِبَا لَهُ، وَعَلَّ مَحَمَدِ الْجَفَعُ أَصَابِعَهُ يَعْدُونَ فَقِهِ الْإِمَامِ ، وَالأَوْلُ هُو الطّاهرِ، وإن كان وقنوه مسارياً لـجِرَم ويسخوه، يحدُم عنبه لا يخسر: لأن العبرة بصوضع الفيام، ولم صمى خفصه أو عنى ساره حازه إلا أنه يكون مسيداً وصوفرة، (قَانُ كَانَا النَّبِي تُعَدَّمُ عَلَيْهِمَا) وعن وأبي يوسف، يتوسِّمُهما العداية، ويتغدَّم الأكثر اتفاقًا، هلو قاموا يجنِه أو قام واحد رجنِه أن قام واحد رجبه وخلفه صف كرم إجماعاً ودرا.

﴿ وَلَا يَنْجُوزُ لِلرَّجَالِ أَنْ يَقْنَدُوا بِالرَّاقِيِّ أَوْ حَنْنِي ﴿ وَضَبِّي مَطَنْقَاً، وَلَوْ فِي حَسَارَة أَوْ نَعْلِ فِي الْأَصْحِ. الأصح.

(وَيَضَعُلُ) الْإِنَّامُ وَاللَّجَالَ، ثُمُّ الطَّبِيَّانُ) إِن تعدُّدُوا، علو واحد دحس في الصف، ولا يقوم وحدم ثم الحنائي، ولو متفردة، ثم والنَّسَاءُ، كذلك، قال والسمني»، ويبعي لمايُّمام أَن يعامرهم بأن يتراهنوا، ويسدُّوا الحلق، ويسوُّوا ماكيهم، ويقف وسطاً. 1 هـ.

وَفَيْنَ قَنْتُتِ الْمُرَاقَةِ مُشْتِها، وَنُو مَاضِياً أَوْ إِمَا أَوْ رُوجًا أَوْ مُحْرِماً وَإِلَى جَبِ وَجُلَى وَكَا كَامَلاً وَوَهَا مُشْتِرَكَانِ فِي صَلاَةٍ وَاجِدَةٍ أَنْ الرَّوعِ وسجود، ولا خاشل ببهما ولم نشر إليها لتساخر عنه، وقوى الإسام إمانتها وفيدت صلاقية لا صلاقها، وإن أشار إليها فلم تشاخر، أو لم يشو الإمام إمانتها له مسالات صلاقها، لا مسلاته، وإن لم تُشَعِ المحددة وكناً كامالاً، أو لم يكوما في صلاقها، أو في صلاقها عبر ذات وكوع وسجود، أو يبنهما خائل مثل مُؤخرة الرُّحُل في الطول والإصبح في الغلظاء لم تصرفها المحددات، والفرّجة تقوم مقام الحائل، وأدناها فَشَرُ ما نشوم فيه المحددات، والفرّجة تقوم مقام الحائل، وأدناها فَشَرُ ما نشوم فيه المحددان، والمُواتِينَة عنوم منام الحائل، وأدناها فَشَرُ ما نشوم فيه المحددان، والمُواتِينَة اللهائل، وأدناها فَشَرُ ما نشوم فيه المحددان، والمُواتِينَة المحددان، والمُواتِينَة اللهائل، وأدناها فَشَرُ ما نشوم فيه المحددان، والمُواتِينَة المُواتِينَة اللهائل، وأدناها فَشَرُ ما نشوم فيه المحددان، والمُواتِينَة المُواتِينَة اللهائلة في والمُواتِينَة اللهائلة في المُواتِينَة في والمُواتِينَة في المُواتِينَة في والمُواتِينَة في المُؤتِينَة في المُواتِينَة في والمُواتِينَة في المُواتِينَة في المُؤتِينَة في

وْيُكُرُهُ للنَّسَاء خَصُورُ الْحَمَاعَاتِ، وَلاَ تُمُن بِأَنْ نَخْرَجُ الْفَلِمُورُ فِي الْعَجْرِ والمَشْرِب وَالْمِشَاء.

وَلاَ يُضَلِّي السَّفَاعِرُ خَلْفَ مَنْ مِهِ صَلَى النَّوْلِ ، وَلاَ السَّفَاعِرَاتُ خَلَفَ المُسْتَخَاصَةِ ، وَلاَ الضَّارِينَ فَلَا السَّفَيْسَ خَلْفَ الْمُسْتَخَاصَةِ ، وَلاَ المُشْتَخَاصَةِ ، وَلاَ المُشْتَخِلَمُ المُشْتَخِلَ فَلَا المُشْتَخِلِقَ ، وَلَا المُشْتَخِلِقُ ، وَلَصَلَى الْمُشْتَخِلُ خَلْفَ الشَّتَعَلَى ، وَلاَ يُصَلَّى المُشْتَخِلُ خَلْفَ الشَّتَعَلَى ، وَلاَ يُصَلَّى المُشْتَخِلُ خَلْفَ الشَّتَعَلَى ، وَلاَ يُصَلَّى المُشْتَخِلُ خَلْفَ الشَّتَعَلَى ، وَلا يُصَلَّى اللَّهُ وَلَمْ خَلَفَ الشَّعَلَى ، وَلا يُصَلَّى اللَّهُ وَلِمْ إِلَيْ اللَّهُ وَلِينَ إِلَيْنَ المُشْتَحَلِّى ، وَلا يَصَلَّى المُشْتَحِلِينَ ، وَلا يُصَلِّى المُشْتَحِلُ ، وَلا يَصَلَّى المُشْتَحِلُ ، وَلا يَصَلَّى المُشْتَحَلِقَ ، وَلا يُصَلِّى المُشْتَحِلُ عَلَى المُشْتَعَلَى المُشْتَحَلِقَ المُسْتَحَلِقَ المُسْتَحِلِقِ المُسْتَحِلِقِ المُسْتَحِلِقِ المُسْتَحِلِقِ المُسْتَحِلِقِ المُسْتَحِلِقِ الْمُسْتَحِلِقِ المُسْتَحِلِقِ المُسْتَحِلِقِ المُسْتَحِلِقِ السَّلَيْسِلِقِ اللسَّلِينَ وَالسَّالِقِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْ المُشْتَحِلُ وَاللَّهُ اللَّهُ السَّلَمُ اللَّهُ اللْمُلْعِلَى اللْمُلْعِلَى الْمُنْفِقِ اللْمُلْعِلَ اللْمُلْعِلَيْمِ اللْمُلْعِلَ اللْمُلْعِلَ اللْمُلْعِلَ الْمُلْعِلَ اللْمُلْعِلَ الْمُلْعِلَ الْمُلْعِلَ الْمُلْعِلَ الْمُلْعِلَ الْمُلْعِلَ الْمُلْعِلَ الْمُلْعِلَ الْمُلْعِلَ الْمُسْتَعِلَ الْمُلْعِلَ الْمُلْعِلَ الْمُلْعِلَ الْمُلْعِلَى الْمُلْعِلَ الْمُلْعِلَ ال

(وَيُكُونُهُ لِلنَّمَاءِ) انشواب (خَعُورُ الْحَدَّةِ) مطلقاً؛ لما يه من ضوف الله وَلا اللّمَ بأنْ لَحُرُجُ الْعَجُوزُ فِي الْفَحْرِ والسعرات والْعَشَاءِ) وهذا عند أبن حيمة، وأما عدهما فتسرم في الصغوات كلها، لأنه لا فقة لعلة أرعه فيهول، وله أن مؤط الشنوا أا خاصل فقع العنة، عر أن المُشَاق انتشارهم في النظهر والعصر والجمعة، أما في الفجر والعشاء فياهم تباديران وفي المحرب اللهام على الكراهة في الصلوات المعمود المهاد تطهور العمل في هذا الرمان الها.

وَلِلاَ يَضَلَّى الضَّاهُمُ مَلْفَ مَنْ بِهِ سَلَمَى النَّوْل وَلاَ الطَّاعِرَاتُ خَلَفَ المُسْتَخَاضَةَ لِمَا فِيهِ مَا، النَّتِيُّ عَلَى الصَّبِينِ ، وحَلْف مَنْ عَدَرُهُ أَخِلْف المُسْتَخَاضَةً إِلَمَا فَيهِ مَا، النَّتِيُّ عَلَى الصَّبِينِ ، وَلَقَالِمَ أَنْ وَهُو مِنْ يَحَفَّ مِن القَرْلُ مَا تَضِع بِهِ الصَّلَاةُ (خَلْف الأَمْنِيُ وَهُو عَلَى يَحْفُ مِن يَحْفُ مِن القَرْدُ مِن القَالِق وَقَلُ المُنْفِقِينِ القَالِمَ وَقَلْف الْفَاتِمِ مِنْ الْفَالِقُ مِنْ الْفَالِقُ مِنْ الْفَالِقُ مِنْ الْفَالِقُ مِنْ الْفَالِقُ مِنْ الْفَالِقُ مِنْ اللّهُ عَلَى الْفَالِقُ مِنْ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُولُولُولُولُولُلْمُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

وفي الشؤاشية الشهوم

الأصل في خدا الناس حديث عائية عدد أهل رسول الله يجه حد الأل يؤده بالصلاة عدال الروا أنا يكم ال يعمل بالسلاة عدال الروا أنا يكم ال يصلي بالناس الواصرة المحدوسيان عديمة في يست حدة أهم يهدائ بين وحليل ورغلاه لم خال الارض حتى محل الصلحة بلهما سبح أبو بكر حكة الحد يشاخر، عالمية إليه وصل الله يحقه بسني فاعدة وصول الله يحمل عن سيار أبي بكر. بكان أبو بكر يصلي صائباً وكنال السي يحقه بسني فاعدة يغدي أن يكر. فلا عبيد أنه وحدث بن عباس مضاور عملاة أبي بكر. قال عبيد أنه. محدث بن عباس محدث عائبة لما أخر عد المحاري ١٩٧٣ و١٩٨٧ وسمع ١٩٨٨ ع ٩٠٠ من وحدد عدال وراد والله والله الكراد الله الكراد الكراد الله الكراد الكراد الكراد الله الكراد الكراد الله الكراد الله الكراد الله الكراد الله الكراد الكراد الكراد الكراد الله الكراد الله الكراد الك

َ فَرْضَاً خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي فَرْضَا آخَـنَ، وَيُصَلِّي المُتَنَفَّلُ خَلْفَ المُقَدِّرِض، وَمَنِ الْمَقَدَى بـالمِتام. ثُمَّ عَلِمْ أَنَّهُ عَلَى غَيْرٍ وَضُوءِ أَعَادُ الصَّلَاةِ.

وَيُكَرَهُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَعْبَتَ بِشَوْيِهِ أَوْ بِجَسْدِهِ، وَلَا يَعْلَبُ الْحَصَى إلاَّ أَنْ لا يقكنــة

السُومِين) لان حال المفتدي أقبوى (وَلاَ يُعَلَّى المُقَصَّرِضَ خُلُفُ اللِّمُتَفَلِ) لان الاقتداء بنائه. ووصف المرتبة مديدوم أولا للم أضل فُرُضاً خُلُف مَن المددوم (وَلاَ مَنْ أَصَلَى فُرُضاً خُلُف مُن يُصَلَّى الله على المددوم (وَلاَ مَنْ أَصَلَّى مُرْضاً خُلُف مُن يُصَلَّى وَلَيْ لا يَعْدَل مُن الاقتداء للفند شرط كطاهر بعمدور لم ننعقد أصلاً، وإنَّ لإخلاف الصلاتين ننعقد نقلاً عبر مضمول. كدا في والزيلمي، وشورته الانتفاض بالمُفقية (قا العقلات، وإلا لا (وَلَصْلُي المُنتَفَلُ خَلُف المُفْرِض) لان في بناء الضعيف على القوي وهو جائل.

(وَانِ أَقَادُى بِإِذَامِ ثُمْ طَيْمٍ) في المقتدي (أَسَّهُ) اي الإمام (غَسَ غُيرٍ وُضُوهِ) في زعمهما وأُغادُ الصَّلَاقُ اتفاقاً (لنظهُور بُخَلَاقها) وكذا أو كنانت صحيحة في زعم الإصام فاسدة في زعم المثندي، لبنائه على القاسد في زعمه فلا يصح، ويه خلاف، وصَّحَح كل، أما لو فسدت في زعم الإمام وهو لا يعلم به وعُلمه المقتدي صحت في قول الأكثر، وهو الأصح؛ لأن المقتدي يرى جواز صلاة إمامه، والمعتبر في حق رأي نفسه؛ فرجب القولُ بجوازها، كذا في حاشية شيخ مشايخنا والرحمى،

ما يكره للمصلي

(ويُكُمَرُهُ الْمُصَلِّي أَنُّ يَقَبَتُ يُطُومِهِ أَوْ مِجْشَدِهِ) والعبك: عسلَ ما لا قبائدة فيده، مصباح، والمراد منا فعلُ ما ليس من أتعال الصلاة، لأنه ينافي الصلاة (ولا يُقلُبُ الخضي) لانه نوع عبث

وههنا أحد ورة ومتافشات. تراجع في مطابهة.

خلال الزيامي في نصب الرابة ١٤٧٦؛ وروزه البهتي في المسرفة وفيه: والناس فيم خلف في نكر.
 ثير ذكر الزيامي احديث الخصوم وفيه أن البي في قال. فإذ صلى فائماً، فصلوا قيماً، وإذا صلى قامداً فصلوا قعوداً، فحصود.

ثم نظل الزيفتي كلاما طويلاً هي الطباء حول هذا المرصوع وخنتُ بقبوله: وقبال ابن حيان في صحيحته بعد أنّ روى حديث هائشة . أقبول وباقة الشوقين. إن هذه الأحيار كلها صحيحة. ليس هيه تصارض لأنّ الني ﷺ في العسجد في إحداجها كان إماماً وهي الأحرى كان مأموماً.

قال أنوبلين: وفي كلام البحاري ها ينتشي طبيل بثن الدحديث إذا مبلى حديثاً فصلوا حفوساً، مسموح. فإنه بعد أن ووء قال: قبال الحبيني: هنذا حديث مصموح لان ﷺ أخر ما هنلى صلى قباعداً، وانشاس خلعه قرام، ورسا يؤخذ من لعله ﷺ الإحر فالإحر اعد

السُّجُودُ فَيُسْؤِيهِ مَرْةُ وَاجِمَةً، وَلاَ يُغَرِّفِمُ أَصَابِعَةً، وَلاَ يَشْخِشُو، وَلاَ يَشْجِلُ تُؤْمُعُ، وَلاَ يَغْفِصُ شَعْرُهُ. وَلاَ يَكُفُ ثَوْيَهُ، وَلاَ يَلْتَنِفُ، وَلاَ يَلْتَنِي ، وَلاَ يَزْدُ السَّلاَمَ بِلِسَانِهِ وَلاَ يَتِيهِ. ولاَ يَشَرِئْعُ إِلَّا مِنْ عُلْمِ، وَلَا يَأْكُلُ، وَلا يَشْرِك.

مَا إِنْ سَيْمَةُ الْخَمَدُ الْمَصْرَفَ، لَمَانَ ثَانَ إِسَامًا السَّمْحَلَفَ وَشَوْشًا وَبَشَى عَلَى مُسالِعِه،

(إِلَّا أَنَّ لَا يُمْجُنُّ السُّجُولُ) عليه إلَّا بنشقةٍ وظَّيْسُوبِهِ مَرَّةً وَاجِدَةً} وتركه افضل، لأمه اقرب فلمخشوع (وَلَا يُضَرِّبُمُ أَصَابِعُهُ) بِمُمرِهَا أَوْ مُدَّهَا حَتَى تَصَوِّتُ (وَلَا يَتَخَصُّنُ وَهُـورَ أَنْ يَصَع بـد، على خاصرته، قاله وامن سيرين، وهو أشهر تأويلاته؛ لما فيه من تفويت سنة أخذ البيدين، ولانه من فعمل الجبابرة، وقيل: أن يتكيء على المخصوة (وَلاَ يُشْدِلُ ثُنُونَهُ) تَكَبِّراً أو تهاونـاً، وهبور: أن يجعل النوب على رأسه وكنفيه ويُرسل جوانبه من عير أن يضمُّها، قال وصدر الشريعة»: عذا في الطُّهُلُمُانَاهَا ؟ أما في الْقُدِما ؟ ومحوه فهو أن بلقيه على كنفيه من غير أن يدخل بديه في كعبه. ا هـ. (وَلَا يَتَّقِصُ شُعْرَةً) وهو: أن يحمعه ويعقده في مؤخر رأسه، والسنة أن يُذَف على حال. يسجد معه ﴿وَلاَ يُكُفُّ تُنُّونُهُ وَهُورُ ﴿ وَقُعَهُ مِنْ بِينَ يَنْدِيهِ أَوْ مِنْ خَلْفُهِ إِذَا أَرَادَ السجود، وقيل: أَنْ بجمع ثومة ويشكه في وسطة؛ لما فيه من التجبُّر العنافي لوضع الصلاة، وهنو الخشوع (وَلاَّ بْلُّتُهِتْ) * أي بعنقه نحبث بخرج وجهه عن القبلة، فأما النظر بنطرف عبّ من غيبر ال يلوي عنقه فخلاف الاولى (وَلاَ بَغْمَى) كالكلب، وهـوز أنَّ بنصب وكبنيه ويقسم بديه عني الارض (وَلاَ بَرْدُّ السُّلاَعَ بِلِسَّابِهِ) لأنه مفسلاً صلاَّةً (وَلَا بِلِيهِ) لانته سلام معنَى جن لـو صافيح بنية التسليم تفسيد صلاته وَوَلاَ يَتُوبُعُ إِلَّا مِنْ عَلَمْيَ لانَّ فِيهِ سَرِكَ سَنَهِ الفصود وَوَلاَ يَأْكُولُ. وَلاَ يَشُوبُ}؛ لاسه أيس من أهمال المبلاة، فإن فعل شيئاً من ذلك بطلت صلاته، سواء كان عامداً أو ناسياً.

حكم من سبقه الحدث

(قَإِنْ سَبَغُهُ الْحَدْثُ) في سلانه (الْعَمْرَتْ) من ساحته من غير مُهْلَة، حتى لو وقف قَـدُّرُ أداه وكن بنطلت صلاقه، ويباح لنه المشيء والاغتراف من الإنباء. والانتحراف عن القيلة، وغُسل التجاسة، والاستنجاء إذا أمكه من قير كُشُّف هورت، وإن تجاوز المياء القريب إلى غير، تقسد صلاته؛ فمشيه من غير حاجة (قَالُ كَانُ إنساماً السَّخَلَفَ) بِنَانَ يَجَرُّه بشوبه إلى المحراب، وذهب المسبوقُ (وَتُوضًا وَبَنَّى عَلَى صَلاَّتِهِ) ثم إن كان متفرداً فهو بالخيار: إن شاء عاد إلى مُصَالًاء والم

العُرِفُ إِنَّ وَحَمَّهُ طَالِمَةً وَهُو مِنْ قَبِّلِي الْعَبْعِمُ مُقَوَّرُ أَسُودً. 453

الفياء أيضاً هو نوع من النباب كان يلبس قديماً والجميع ألمية. وهاو منقرج من الأمام بعبس فنوق النياب أثنه ما يكون سا يتسي اليوم: الجبة.

وَالإَسْتِشَافُ أَفْصِلُ، وَإِنْ قَامَ فَاطْتُلُمْ أَوْ جَنْ أَوْ أَغْمِنَ عَنْهِ، أَوْ فَهْمَهُ السَّنَأَعَتُ الْمُوضَوَّهُ وَالْفَاهِمُ، وَإِنْ نَعْمَهُ السَّنَاقِيمُ أَوْ الْغَمِلُ طَلَقَتُ صَالاَتُهُ، وَإِنْ نَعْمَهُ الْحَدْثُ فِي مَنْهِ الْحَالَةِ أَوْ تَكُلُمُ أَوْ غَبِيلَ غَمْلُا إِنْسَاقِي الصَّلاَةِ لَمُعَالِهُ أَوْ تَكُلُم أَوْ غَبِيلَ غَمْلُا إِنْسَاقِي الصَّلاَةِ لَهُمَا أَوْ تَكُلُم أَوْ غَبِيلَ غَمْلًا إِنْهُ مِنْ المُعْلَقُ صَالاَتِهِ لِمُطَلِّمُ وَالْمُؤْمِنُ وَأَنْ المَعْلَقُ صَالاَتُهُ مِنْ أَمْ المَعْلَقُ فَالْمُعُونُ فَالْفَضَاءُ مُنْهُ مَسْجِه، أَوْ خَلْمُ طَعْلَقُ فَالْمُومِ الْمُعْلِقُ مُنْهُ مَنْ اللّهُ وَاللّهُ وَلَالْمُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّه

صلامه؛ وهو الافصل، ليكون مؤدياً صلاته في مكان واحد، وإن شاء أنيم في موضع وصوته. فيما فيه من تقابل السنتي، وإن كنان معتدياً فوته بعود إلى مكانه، إلا أد يكنون إمات فد فترع من صلاحه فيحيُّر كالمشور، وإن كان إماماً ها: أيضاً إلى مُضلاًه وصور ساموت، إلا أن يكون الحليفة قند فرع من صلاحه؛ فيُخَيِّرُ أيضاً (والإستيشاك) في حل الكلُّ (الضَّلُ) خروجاً من الخلاف. وقبل: إنّ المنفرة يستقبل، والإمام والمفتدي يُتِي صيانةً لفضيئة الجماعة.

﴿ فَيْنَ فَامَ} الدَّصِلِي فِي صِيلاتِه ﴿ فِيالْحَظْمُ أَوْجُنَّ أَوْ أَمْنِيَ عَلَيْهِ أَزْ فَقِفَهُ مُشَالَف أَشُومُمُوهُ وَالسُّلاَةُ} جَمِيعًا؛ الله يقدر وجود هذه العوارض، فلم يكن هي معنى ما ورد مه النصو وهدية، .

(وَإِلَّا تَكَلَمُ) العصلي (في الضّلة) كلاماً بعرف في نف هم انتاس ونبو من عبر حبوف. كاللهي يستال به الحمار وغابداً أو شاهباً طَلْكُ صَالةًا) وكذا لو أنَّ لو نباؤه أو ارَّهُم بكاؤه من وجع أو مصية، فإن كانت من ذكر جنه أو ناو لا تطوّء الدلالتها على وبادة الحشوع.

﴿ وَإِنَّ مُنْفِقُهُ الْخَمَاتُ لَقُدَ الْخَشَقِيدِ تَوْضًا وَسُلَّىٰ} لأن السبيم واجب، 10 بد من الشوضو ليائي به (وَإِنَّ لَفَشَدُ الْحَدْثُ فِي هَنِهِ الْحَالَةِ؟ بعني بعد الشهد وأوَّ تَكُفُّهُ أَوْ عَبس عَبْلاً لِسَافِي فَشَّتُ صَلاَئًا﴾ لتعدّر البناء بوجود القاطع، ولم بنق عليه شيء من الأركان.

المنبعم بري العاء

(زَإِنَّ زَأَى الْمَسَيَّمَةُ لَمُسَامَ الكَامِي (إِنِي صَلَابِي) قبل الفعود الأحير فسر الشهد (الطَّلَتُ صَلَّاتُهُمُ الفَّمَاةُ وَوَإِنَّ زَآئِمَ إِنِي السَّاءُ وَنَقَدْ مَا قَعَدْ فَلَذَ النَّهُلِيدِ، أَوْ كَانَ ذابِهِ مِنَ المُحينِ وَفَاتَقَضِتُ مُثَنَّا مُسَجِّعٍ، أَوْ حَلَّمَ مُعْمَدٍ بِعَنْسُ رَجِينٍ. أَي قبل، فلو بعمل كثير تعت صيلاته انساقً وَلَمْ يَانَ أَنْهُ فَصَلَّمَ صُورَةً، بِتَفَكِم أَوْ عَلَى: قِبل: بان قُبري، عده آية فعفظها وأَنْ كَان بصلي (هُرَيَانَ) لفقد السَّائر (فَوْجَدُ لَيْنَ، أَنْ كَان يَعْمَى (فُوبِيُّ) لَمُحْرِهِ عَلَى الرَّكُوعِ والسَّجُود الرَّكُوعِ وَالسَّجُودِ، أَنْ تَذَكُرُ أَنْ عَلَيْهِ ضَلَاةً فَيَلْ هَذِهِ الصَّلَاقِ وَكَانَ الرَّبِ وَمِي الوَفِقَ سَعَةً وَالْ نَفَكُرُ أَنْ عَلَيْهِ صَلاَةً قَبْلَ هَذِهِ الصَّلَاقِ، أَوْ أَحَدَثَ الإِمَامُ الْفَدَرِيَّةِ فَاسْتَخْلَفَ أَلَيَّاءٍ أَوْ طَلَقَتِ الشَّسْلُ فِي صَلاَةِ الْفَجْرِ، أَوْ ذَخَلَ وَفَتُ الْفَصْرِ فِي الْجَلْفَةِ، أَوْ كَانَ صَاسِحاً عَلَى الْجَهِيزَةِ فَسَفَظَتُ عَنْ بُرُوهٍ، أَوْ كَانَ صَاحِبُ عَلْمٍ فَانْفَطْعُ عُلْمُوَّ لِبَطْلَتُ صَلَائَةً فِي قُوْلِ أَبِي حَيْفَةً، وَقَالَ أَبُو يُوسُنَّ وَهُحَمَّدً: تَسَتَّ صَلَائِكُ

باب تضاء الفوائت

َوْمَنْ فَاتَنَهُ الصَّلَاءُ قَضَاهَا إِذَا ذَكَرْهَا. وَفَلَمُهَا لُزُومًا عَلَى صَلَاتَهَ الْمُوقَٰتِ، إِلاَ أَنْ يُخَافَ فَوْاتَ صَلَاهِ الْمُقْتِ فَبُقِدُمُ صَلَاءً الْمُوقْتِ ثُمَّ يُفْضِيهَا، فَإِنْ فاتَنَهُ صَلُواتُ رُنَّهَا فِي وَجَبَتْ فِي الْأَصْلِ، إِلَّا أَنْ فَزِيدَ الْفَوْاتِتُ عَلَى سِتْ صَلُواتٍ، فَيْشَقُطُ التُرْبَيْتِ فِيهَا.

باب قضاء الفوائت

لما وغ من بيان أحكام الأداء وما يتعلق به الذي هو الاصل شرع في بيان أحكام الفضاء الذي هو خُلفه وغَير بالفوائت دون المبروكات تحسيناً لمفقى الأن انظاهر من حال البسليم أن لا يترك الصلاح تمداً، وقدا قال: وزمن فاتم الصلاة أي بعني عن غَفلة أو نوم أو نسيان (قَضْمَاهَا إذَا لا يترك الصلاح تمداً، وقدا غلداً؛ لكن اللمسلم عقل ودين يعتمان عن الغويت قصداً وقد مُنها أوقد غلى صَلاح الوقية، الوقية، الوقية، وارسه إعادتهما (إلا أنّى بنسي الفائشة ولم يذكرها حتى صلى الوقية، أو يكون ما عليه من الفوائث أكثر من منت صلوات، أو يضيق وقتُ المعاصرة و وَيَشَافَ فَراتُ صَلَاحًا أَلُونُهِي عِينَدُ (ثُمَّ يَقْضِيهَا) بو ويَشِق وقتُ المعاصرة بيني الفائشة وقيقاً مَمَالاًة الوقية، حيث (ثمَّ يَقْضِيهَا) بعني الفائشة (قَوْنُ فَاللهُ عَلْمُ اللهُ ا

باب الأوقات التي تكره فيها الصلاة

لاَ يُجُوزُ الصَّلاَةُ عَنْدَ طُلُوعِ النَّسْسِي، وَلاَ عِنْدَ فِيَابِهَا فِي الطَّهِيرةِ. وَلاَ عَنْدَ غُرُوبِهَا، وَلاَ يُصَلِّي عَلَى خَيْرَةِ، وَلا يَشْجُدُ للتَّلاَقِ، إِلاَ عَضْرَ سُومِ جَنْدَ غُرُوبِ النَّسْسِ، ويُكُرَة أَنْ يُتَقَلِّ بِعَدْ صَلاَةِ الْقَحْرِ خَنِّى تَطْلُعِ الشَّسُسُ، وَيَعْدَ صَلاةِ الْعَصْرِ حَتَى تَضَرَّبُ الشَّسْسُ؛ وَلاَ يُلْسُ بِأَنْ يُصَلِّي فِي حَذْتِي لُوقِتِي الشَّهِائِةِ، وَيَسْجُدُ للنَّالُونِ، وَيَصَلَّي عَنْي الْجَالَةِ،

يلزمه الترتيب؛ لما فيه من الحرج، وهذا قال: (إلاّ أنْ تزيدُ الْعوالَثُ عَلَى سِتْ صَلُواتٍ) و144 فو كنات سنّا، والمعتبر خروخ وقت السنادمة في الصحيح - «إمداده (فَسَفُطُ الشّريّبُ بمها): أي مِنها، كنا سفط فيما بينها وبين الوفتية، ولا بعود الترب متوّيّجا إلى الفِلْة على المحتار كما في والتصحيح،

باب الأرقات الني تكره فبها الصلاة

والأوقات التي لا تجور فيها ، وعُمُولُ بالأول لابه لأعلب، وإنسا ذكر، هذا لان لكواهـ، هن العواوض فأشب العوائث ، وجوهرت.

(لا تُجُورُ الصَّلاَةُ) أي المعرومة والواجبة التي رَضَتُ عَلَ حَوِدُ الأوصاب الآنِهُ وَعَى:

(عِلْمُ طَلَّوعُ الشَّمْسِ) إلى أن ترافع والسهر، وقال في والأصل و إذا رافعت الشجل قَلْر رَفَّجِ الوَّمِعِينَ بَيْنَا عَلَيْهِ السَّمِينَ وَقَالَ فِي الأَصَلِي وَقَا الشَّجِيلِ فَلَر رَفِّجِ الوَّمِعِينَ بَيْنَا عَلَى السَّعِيلِ السَّمِينَ فَيْنَا عَلَى السَّعِيلِ وَلَمَّعِيلِ فَيْنَا عَلَى السَّمِيلِ السَّمِينَ فَيْنَا عَلَى السَّمِينَ السَّمِينَ السَّمِينَ وَلَمَّعِيلِ وَلَمَّعِيلِ وَلَمَّعِيلِ وَلَمَّعِيلِ وَلَمِعِيلُ وَلَا عَلَى المَّامِيلُ الْمُؤْرِقِ السَّمِينَ السَّمِيلُ وَلَمَّعِيلُ وَلَمَّعِيلُ المَّالِقِيلُ عَلَى المَّامِقِ السَّمِيلُ وَلَمِيعَ عَلَيْكُورُ اللَّهِيلُ عَلَى المَّامِقِ وَالْمُعِيلُ الْمُعْلِيلُ وَلَمُ السَّمِيلُ المُعْلِقِيلُ المَّامِقِيلُ المُعْلِقِيلُ المُعْ

(وَيُكُونُهُ أَنَّ يُنَاقُعُ) فَصِداً وَلَوْ فَهَا مِنِبِ (نَهُدُ خَيَالَةِ الْغَجْرِ حَتَّى نَطَلَعُ النَّشَلُ) وَتَرَفَعُم (وَنَقُدُ ضَالَةِ الْعَصْنِيُ وَلَنُو لَهُ تَعَبِّرِ النَّمِيسِ (حَتَى تَعْبِلُنَ، وَلَا نَامَلُ بِثَلِي يَفْعَلَي هِي هَ المَنْذُكُورِينِ وَلَقُوالنَّهُ، وَيُشْخُطُ لِلنَّلَاوَةِ، وَلِمُشْتِي عَلَى الْحَدَرِةِ)؛ لأن النهي نَعْمَى في غيسر الوقت، وهو كون الوقت كالمشمول بقوص الوقت حكماً. وهو أقصى من النقلَّ على طهر في وَلَا يُصَلِّي رَفَّعَنِي الطُّوافَ وَيَكُوَّهُ أَنْ يُنَقِّلُ بَقَدُ طُلُوعِ الْعَجْرِ بِأَكْثُو مِنْ رَفَعَني الفَحْرِ، وَلا يَعْفَلُ فَئِل العَمْرِب

ياب المنوافل

حق فرض أحمر مثله، فلا يطهر بالمتره إلا في كراهة الناطقة المحلاف ما ورد النهي عن الطمالاة فيه المعنى فيه ، وهو الطلوع، والاستواء، والغروب. فيؤثر إسطال غير الساملة، وفي كراهية النامة الإ منطالها (وَلَا يُضَامِي) في الموقتين المذكورين (ركّعتي الشّوب)؛ لأن وجنواه الديور، وهنو حتم المطواف، وكذا المستور، لتعلق وحويه بسبب من حهته، وما شارع فيه ثم أف شاء السيالة المؤدي.

(ويكنوه أن يُشَفَّن مُحَدُّ طَلَوع الْفَشْرِ مَأْكُثُو مِنْ رَكُمْتِي الْمَجْسِ فِيلِ فرصيه، قبال وشوح الإسلام: النهل عما مواهما يحقهها، إلى الوقت متعلى لهيد، حتى لو لوى نظوعاً كان عمهما الحمد وفي والنجسس، العشقل إنا صلى ركعةً فطلح العجر كان الإنسام أنصل؛ لانه وقع لا على فضاد، الحمد وإلا سفلٌ قبل المعرب؛ لما فيه من ناجر العموم المستحب تعجيله

باب النوافل

النواهن؛ جمع نافله، وهي بغة: الزياده، وشرعًا: عبارة عن فعل مشروع ليس بعرض ولا و جب ولا مسموم ،جوهرة،

قال في والنهاية؛ اللَّهُم بالنوافل وفيه ذكر الشُّنْزِ، لكون النوافل أعمر . هـ .

وقدم بينة السنة لامها أموى؛ فقال. (السُّنةُ، وهي لغةُ السعريقةُ لَا رُضَيَّةُ أَو عبر مرمية، وشرعاً النظريفة السلوكة في الذين من غير التراص ولا وحبوب (بي الصّلاة أن يُصَلَّى وتحييل بَقَدُ طُفَوع الْفَخُوم بدأ يعا فرية عن الواحب (وأربّعا في المخلوم الفقيم) بشابه الله الكلام وسائر السن، ولهذا قبل. إنها فرية عن الواحب (وأربّعا فيل) صلاة (اسطه) بالسليمة واحدة. ويقتصر في التجليس الول على الشهد، ولا يأتي في النداء الثلثة بدعاء الاستفتاح، ولاها كل رباعية مؤكدة، معلاق المستحدة : فإنه بأي بالسائرة عن السن يحلاً ويستفسح ويتعوف فيل قبل المنافرة عن المنافرة عن الرفقة، والعمل عني المتبارية عن المنافرين عن الألهة، والعمل شبعينة اليصاً، يعني مستحية (وأن شناة زامين والاربع العمل المنافرين عنداً المنافرة العلمان شبعينة اليصاً، وهي مستحية (وأن شناة زامين والاربع العمل

العشاء، وأربعاً لغدها، وإنَّ شاء رَكُعتُين

وَمُوافِلُ النَّهَارِ إِذْ شَاءَ صَلَّى رَكَعْنَى بَشَيْسَةِ وَاجِدُو وَإِنْ شَاءَ أَرْبُعاً. وَتَكَرَّهُ الرَّيَاتَةُ عَلَى ذَلِكَ. فَأَلَّا النِّهُ النَّيْلِ فَقَال أَنْوَ خَيِمَةً ۚ إِنَّ صَلَّى ثَمَانَ رَكَعَاتٍ خَسَلِيمَةٍ وَاجِدَةٍ خِنارَةٍ وَتَكُرُهُ الرَّيَافَةُ عَلَى قَلْكَ. وَقَالَ أَبُو بُوسُفَ وَمُخْفَدُ؛ لَا يَبْرِيدُ بِاللَّيْلِ عَلَى رَتُعَنِّينَ شَائِبِيمَةٍ وَاحْدَةً.

وَالْفَرَاءَهُ مِن الْفَرْضِ وَجُلَّةً فِي الرَّكْعَلَيْنِ الْأُولَيْلِيِّ، وَهُوَ لَمَثَيْرٌ مِي الأَخْرَيْشِ إِنْ سَهَ

(أرقائيل بشنا) صلاة (المنظرب) وهما مؤكدتان (وأربعاً قال) صلاة (العشام) بسنيسة ابصاً (وأربداً مقدفاً) تسليمة أيضاً، وهما مستحال أيضاً، فإن آزاد الأكمل فعلهما (وإنَّ لَدَاء) اقصر على صلاة ورتحتر) المؤتدتين بعده، قال في «الهداة»؛ والأصل فه قوله ينجل «أن أبر على بتني خَشَرة رتّعة في البّرم و لللّه بني الله له بتناً في الجاءاً) وقسر على تحو ما ذكره في الكتاف، غير أنه لم يدكر الأربع قبل العصر، فهذا سماه في الأصل حسناً، ولم يدكر الأربع فبل العشاء، وفي غيره ذكر الأربع فبلة الخشاء، وفي غيره ذكر الأربع فبلداً على المدارية، وذكر فيه رتدين لعد العشاء، وفي غيره ذكر الأربع، فلهذا خُرى إلا أن الأربع أعمل، الم.

واكد السنن: سنة العجر، ثم الأربع قبل الظهور، ثم الكل سواه، ولا يُطفّى شيءُ منها إن خرج الوقت، سوى سنة الفجر إدا فانت معه وقصاء من يومه قبل الروال.

(وَتُوافِلُ النَّهَارِ) مَحَيِّرَ فِيهَا (إِنَّ شَاءَ صَلَّى) كُلُ (وَكُمَتَيْنَ) تَسَلَيْمَةً (وَإِنْ نَسَاء) صَلَى (الرّبَّة) بتسبيعة (وَتُكُولُ الرَّائِيَّةُ عَلَى وَلَكَ): أي عَلَى أَرِيعَ شَسَلِيعَةً ﴿وَلَمَا لَا لِلَّهِ أَلَيْكُ الْكُلُ الْمُوخِنِيَّةِ وَاجْفُو جَازًا) مِن عَيْر الله تعالى: إِنَّ صَلَّى) أربغ ركعات أو منت وكعات أو وَلَغَانَ وَكُفَاتٍ بِشَلِيعَةٍ وَاجْفُو جَازًا) مِن عَيْر كراهةً (وَلَكُولُةُ الرَّابِولَةُ عَلَى فَلَكُ) أي على تعاني نسبيعة، والإفضل عنده أربعاً أربعاً لمِلاً ونهاراً، (وَقَالاً): الأفضل بالنّهار كنه قال الإمام، وَوَلا يربدُ بالنّبِلِ عَلَى وَكُفْتُونِ يَشْلِيعَةٍ وَاجْمَعِي فال مِي والدراية: وهي والميون: أربه بغني أنبعاً للحارث؟ ، وَتَعَادَ العَامِيمَ، في تصحيحه،

⁽٢) أخرجه السريدي ٤١٤ بهيدًا فيسيل وأن ب عن حديث عنائشة وأخرج مستم ٧٤٨ من رجوه وأسو دارة ١٩٥٠ والترمدي ١٩٥ وابن ماجه ١٩١٤، ١٩١٢ والسنائي ٢١٣/٥ كنابيم من حديث أد حيثة ولفظ مسلم ومن صلح النبي عشرة ركعة في نوه وليلة بني له بهن ب في الحجة.

وقال الترطايي. حسن هسميح. وانظر عبب براية " (۱۲۸

و ۱۹ و پُشر تُلهديت الصحيح د سلاة عشيل عش عشق ... المعديث الحرجة المجدودي ۱۹۷۰ و ۱۹۶۰ و ۱۹۹۰ و ۱۹۱۱ و ۱۹۹۹ وسطم ۲۷۷ وايو د ود ۱۳۲۷ و لسناتي ۱۹۱۷ والبرمذي ۱۳۷۷ واين مناجه ۱۹۷۷ کلهم من حدیث این عمر ونه تفسه

سُكُتُ وَإِنَّ شَاءَ سُبُحٌ، وَالْجَرَءَةَ وَاجِنَةً فِي جَمِيعِ وَكِعَاتِ النَّقَلَ، وَهِي جَمِيعِ الوثي

﴿ وَمَنْ فَضَلَ فِي صَلاةِ النَّفَلِ لَمُ ٱلْمُسْدَقِءَا فَضَاهَاءِ فَإِنْ صَلَّى أَوْلَمْعَ وَتَعَبّ وَفَعَّدُ فِي

ثم قال. وقد اعتمد الإمام والبرهائي، و والسمي، و وصدرُ الشريعة، وعبرهم قولُ الإمام. الع

وجوب المقراءة في الضرائض

(والقراءة واجنةً): أي لارمة بحث يعوث الجرار بفريها (في أصيع (أنحاب النَّفُل، وَفي خميع) وكمات (الوَّرَ) قالَ في «الهداية» أما النقل فلأن كُلُّ شَقْع منه صلاةً على حدة، والفيام إلى الشائلة كنحارسة مشداف، ولهذا لا يجب مالتحريمة الأولى إلا وكعند، في العشهبور على اصحابا، ومن هذا فالواء يُسْطَع في الثانث، وأما الوثر طلاحيط، اله

مسألة: ﴿وَمَنْ دَخُلُ فِي صَلَاةِ النَّفُنِ﴾ قصداً وَتُمْ أَنْسَدْهَا﴾ نعمه أم يغير فعله كرؤية المتبسم الداء ونحوه (فضاهه) وجنوبًا، ويفضي ركعتين. وإن سوى أكثر، خبلاتًا الآني ينوسفنه، قبدننا

⁽¹⁾ قال الربلني في نصب الراب 1897 ، روى إلى أتي شبه في نصبهه عن شربال عن أنى إسحاق الديني عن على، راس مبكود قالاً، وقرأ في الأوبين رسح في الأحراس وهم المقطع ، وهو هن هماشه ، خريب المداونة 1997 ، أثر عاشمة أم قطه .

و٧٩ قال الرياسي عن نصب البراية ١٩٨٧، بشهيد له حد من أي خادة وأن التي يُؤه كناسيقراً في الشغير في الركمتين الأوليس بنائحة الكتاب. وما ورئين ما به حي الركمتين الأحربين يفاضحة الكتاب وينظيل عن البركمة الأولي ما لا يطيق في الثانية، وكذلك عن العصل، وحكدا في العلمية و دو العلمية إلا الترمدين وقال إلى حجر من الدراية ١٩١٦، حديث أن النبي يؤه داوم على دعك لم أحده صريحاً وفي الصحيحين عن أبي قنادة فذكر ما أوردم الرباسي.
عن أبي قنادة فذكر ما أوردم الرباسي.
وحديث أبي تدود العرجة المحاري ٢٩٦ وأطرافه في ٢٠٩١، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٩ وصلم ١٤٥ وأم داود داود
وحديث أبي قنادة العرجة المحاري ٢٩٦ وأطرافه في ٢٠٩١، ٢٥٦، ٢٧٥، ٢٠١٥ وصحيح وحديث أبي فناده المعاصرة. صحيح

الْأُولَيْنَ لُمُ أَفْسَدُ الْأَحْرِبِينَ قضى رَكُعَنَيْنِ.

وَيُصِلِّي النَّافِلَةُ فَاهِداْ مَعَ الْقُـنَدَةِ عَلَى الْقِيَامِ ، وَإِن الْفَتَحَهَا فَائِسَاْ ثُنُمُ فَعَد ج ، رُ جَنَّد أَمِي خَيِفَةً . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمِّدُ: لا يَحُوزُ إِلاّ مَنْ عَلَمُ .

وَمَنْ كَانَ خَارِجِ الْمِصْـرِ لِجُورٌ أَنْ يَنْتَشْلُ عَلَى فَابُتُـهِ إِلَى أَيَّ جَهْـمِ لَـوَجُهْتُ لـومي؟ إيغاء.

بالقصد لام إدا دحل في النفل ساهياً كما إذا مام للخاصة ناسباً لم أسدها لا يقصيها، وهاياً صَلَى أُونِغ وَكَمَاتِ وَفَعَدُ فِي رأس الركعتين والأوليين مقدار النشهد وَثُمُ أَصَدُ الأَخْرَيْنِي بعد النشروع فيهما بنأن فام إلى الشالة ثم أفسدها وفضى وَتُحَيِّنِي نقطة لأن الشفيع الأول قد تها، والفيامُ إلى الثالثة سنزلة تحريمة مبتدأة، فبكنود معرَّماً، فيُدما سالفعود لأنه لو لهم يقعد وقسد الاعربين لرمة قضاء الأربع إجماعاً، وقدما سما بعد الشروع لأنه لو أفسد في النسروع في المشفع الثاني لا يقضى غيثًا، خلافًا الأبن بوسف،

فصـــل في عدم وجوب القيام في النافلة

(وأحداًي الأبانة) مطلقاً، رائبة أو مستجبة (قاجداً مع القدارة على القيام) وقد حكى فيه فلإجماع، ولا يرة عليه سبة العجر، لانه مبني على القبول بوجوبها، ولهذا قال والريلسيء: وأما المسنئ الروات فنوافل حتى تجور على المالية، وعلى وقبي حنيفة أنه ينزل لسنة العجر؛ لابها أكد من غيرها، وروى عدم أنها واجبة، وعلى هذا الحداف أداؤها قباعداً. أحد ومي والهيداية؛ واختيفها في خالة النشهد، لانه عهد مشروعاً في الصلاة (وإن اقتدفها): أي النافة وقابماً له يعدد كما في خالة النشهد، لانه عهد مشروعاً في الصلاة الان القيام لمس بركن في الفيال في فالهيداية؛ أولى (وقالاً لا خيور إلا مل غيري) لان القيام لمس بركن في النقل، فيهاز تركه ابتداء، جفاه أولى (وقالاً لا يجوز إلا مل غيري) وقالمهم في والتصحيح، واختلو فالمحبوبي، ووالنسهي وعيرهما قبول الإمام (وقيل كان حارج البيمي)؛ أي العمران، وهو الموصيع الذي يجوز للمسافر فيه قطر الصحة (يتقل)، أي يجوز له البيمية إيناه)، أي يتبير إلى الركس والسجود بالإبعاء بيراسه، ويجمل السحود أخفص من الركس، غيرة المدارة في السعسر، خلاف لابي يوسف، الركوء، في مناز بيومية الدابة لانه لمو صلى إلى غير وقيه بجهة توجه الدابة لانه لمو صلى إلى غير وقيم بكونه على الدابة لانه لمو صلى إلى غير والعمود الغيرة، وقيه بجهة توجه الدابة لانه لمو صلى إلى غير وجهر الغيرة الدابة لانه لمو صلى إلى غير وجود الموجود الإدام إلى الركس والنقل المناس، وقبد بجهة توجه الدابة لانه لمو صلى إلى غير وجهر الفية الدابة الذه لمو صلى إلى غير وجهت الدابة الذه لمو مهواز المنفل المناس، وقبد بجهة توجه الدابة الذه لمو صلى إلى غير على المورة المناس المناس وقبله المناسورة المناس المناسورة ا

باب سجود السهو

سُجُودُ اللَّمُهِ وَاجِبُ، فِي الزَّيَادَة وَالنَّفُصَاتِ، بَعْدَ السَّلَامِ بِسُجُدُ سَجَّدَتَيْنِ ثُمْ يَسْهُدُ رَيْسَكُوْ.

وَالسُّهُوْ يَلْزُمُ إِذَا وَادْ مِي صَلَاتِهِ مِعْلًا مِنْ جِنْسِهَا لَيْسَ مِنْهَا، أَوْ تَبَرَكُ فِعَلَا مَشُونَ، أَوْ

بات سجود السهو

مِنْ إضافة الشيء إلى سُبِّج، وولاء بالنوافل فكونهما جوابوا ال

(سُحُودُ السَّهُو وَ جِبُ: فِي الزَّفَاةِ وَالنَّصَانِ)، والأولى كون السحود وبقد السَّلَامِ) حتى لمو سحد قبل السلام جار، إلا أن الأول أولى وحوصرة، ويكفني سلام واحد عن بهيمه الأسمهود، وبه بحصل التحليل، وهو الأصح كما في والبحره عن والمجتبىء، وفي والفراية، عن والمحبود، ومن يول عامة المشابخ بكتمي بسليمة واحدة وهو الأصح اللاحتياط، احد وفي الاختيارة: وهو الأحسان، وقال والشراء المالي، في والإسلام، المعتبد أن نقل عن والهديمة، أن ولا تخيارة إلى المعرفة المعتبد أن يقل عن والهديمة، أن وتحوام إلى أن يأتي بالتسليمتين، ولكن قد علمت أنه معد الأول احرفاء أن يقل عن والهديمة وخوام وتحوام أن يأتي التسليمتين، فاتبعت الأصح والاحتياط، احد إنه) بعد الله المعالم وتحداث على البي يخلا واللاعاء عن قلمة الشهوء هو الصحيح ؛ لأن المعاد موضعة أحر العسلاة، احد. وقال والمعاوي»؛ يدعو في التعديم وفي والمحارفية؛ ومن عليه السهو يصلي على البي يخلا في والمالية إلى حقيف المهدية الثانية، والاحتياط أن يصلي في المعادين، احد ووسلم).

متى يجب سجود السهو

(وَاللَّمُهُوْ يَلْزُمُ): أي بحب، قال في والهداية؛: وهذا يدلُّ على أن سحدة السهو واجبة،

⁽¹⁾ الوقد الكونها جراير أي أن تُسهر إبنا هو لحم الطّلاة أكما أنا اتافلة إنما هي لجر الترافض في كان أصلّ قبها ، ومد الحد فيهما هذا المدنى جمعهما وتر مصبهما أي ذكر السهر عمل خلطاء ، وقد أدده الأستادا محيى الدين عمد تحميد.

⁽٢) - ذكر أسبح أسمى الدين عبد الحديد عها علاماً مداد، يكوه تربهاً أد يسعد تلسهر قبل السلام. وقال شبح الإسلام وقدر الإسلام: يستم تسليمة واحدة، ثم يسجد تلسهر وقال عبرهم بأكل يسترينين وهزاه صاحب اجتماع للحمهور. وقال الشموليللي: الأصبح والأحياط أن يأتي يسجود السهر وسد بسلام واحد الاحتمام.

لَوْلَا فَوَاءَهُ فَايَاحَةِ الْكِتَبَابِ، أَوِ الْفُقُوتَ، أَوِ النُّسُهُمَادَ، أَوْ نَكْبِيزَاتِ الْعِيدَائِن، أَوْ جَهَرَ الْإِمَامُ بَيْمَا لِكِنَافَتُ، أَوْ خَافَتُ فِيمَا لِجُهُول.

وَسَهُمُّ الْإِمَامِ يُوجِبُ عَلَى الْمُؤَتَّمُ الشَّجُوفَ، فإنَّ لَمْ يَشَخَد الْإِنْ مِنْ يَشَخَدِ الْمُؤْتَمُ وَإِنْ شَهَا الْمُؤْتِمُ لِمُ يُقُومِ الْإِمْنَ وَلا الْمُؤْتِمُ الشَّجُوفُ. وَمِنْ شَهَا عَلَى الْفَصْنَة الأولى لَمْ تَذَكِر

....

وهو الصحيح الهدارية (أو في ضلاته همالاً بل جلسها لبنل بنهما، تدا إذا ركام وكرعيرا و فهاه والصحيح الهدارية أن التحقيق المدارية من حيث إليه وكنوع و الكنه فيل منهاه الكونه و شيداً، قبال في المتحدية وإلى أو إلى أو إلى أو إلى الحدوثة و شيداً، قبال في منسودة الإلى والميا وجب الزيادة الانها التقرير عن الحيوري أو قبار والحوب الهدارية أو للمتحدة التلاوة عن موضع الفعود أو توليقا المتحدة التلاوة عن موضعة المتحدة الإلى أو المنافذة الإلى أو المنافذة إلى المتحدة التلاوة عن موضع الفعود أو تكيرت (أو المتحدة التلاوة عن موضعة المتحدث إلى المتحدة المتحددة المتحدددة المتحددة المتحددة المتح

سهو الأمام

وَمُسَهُوْ الْإِمَامِ يُوجِتُ عَلَى لَمُتُوْتُمُ السُّجُودِ) إِنْ سَجِد الإِمَامِ، وَتُو قَدَاتُهِ بَعَدَ سَهُو الإِمَامِ،
قَالَ مَتَابِعَتَهُ الْرَحْقَ لَكُنْ إِذَا كَالَ مُسْبِوقًا بِهَ يَعْلَمُ الإِمَامُ فِي السَّحُودِ دُونِ السَّلَامِ اللَّهِ لَلْحُورِ فِي السَّحُودُ وَقَدَ بَنِي عَلَيْهِ مِنْ مُؤَلِّقُهِا كَمَا فِي وَاللّهِ تَعْمُ (قِنْ لَمُ يَسَجُدُ الْإِمَامُ وَلَا يُسَجُدُ الْإِمَامُ وَلَا يَشَوِّدُ اللَّهِمُ وَلاَ يَشَوِّدُ اللَّهُودُ وَيَا اللَّهُمُودُ وَلاَ يَعْمُونُ اللَّهُمُودُ وَلاَ يَعْمُونُ وَلَا يَعْمُونُ وَلَا يَعْمُونُ وَلَا يَعْمُ فَيْمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ لِلْعُمْ لِللَّهِمِ اللَّهُمُ الْمُعْمِلُ اللَّهُمُ لِلللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ لِللللِّهُ لِللللِّهُ لِلللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ لِلللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمِلِهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُمُونُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُونُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُونُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ الللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُونُ اللَّهُمُونُ اللَّهُمُ اللَّه

رومل سُهَا عَنِي الْفَقْدَةِ الْأُولَىِّيَّ مَنَ الفَرْضُ وَلَوْ عَمَلِينًا (نَّتَوْ نَذَكُرُ وَهُو إِلَى حَال فَأَنْ رَفِعَ الْبُنَّةِ عَنِي الأَرْضِ وَرَكْنَاهُ مَعَدُ عَلِيهَا فَمَ يُرفعَهِما (غَلَدُ وَخَلَقُ وَخَلَقُ

الأصبح وهنابية، (وإلاَّ قَالَ إلى حَالَمُ الْقِيَامُ أَفَرَتُ) قَالَ استبوى النصفُ الاسفيل وظهيرًا لمنذ منحن. وضعوه عن والكاميء (لمُربُولُهُ) لأمه كالقائم معلى؛ لأن منا فارب الشيءُ بُلْسُطَى حكمته ﴿وَيَشَجُدُ طَلْمُهُنَّ لَئِنْ الوجب، قال في والعنجو، نبو قبيل: ما ذكتر في الكناف رواينة عن وأبي ينوسف احتارهما ومشابخ بخارىء، أما طاهر المذعب فيما لم يستو قبائها بعبود، فيل: وهنو الأصبح. أحد قيدنا القعدة من القارض لأنَّ المتعل يعود ما لم يقيد سيجيدة ووقيل منها: عن الْقَصْدَة الأجرَّرُو فَصَامُ إلى الحامدةِ رحم إلى الْفَصَّدَةِ مَا لَمْ يَسْخُمُونَ؛ لان فيه إصلاح صدوسه أ وأمكنه فلكاء لأناما دون الرقعة للمحل الرفض وهدابية. ووألَعي الحابسيان لانه رجيم إلى شيء محلَّه فيمها، عرتمض وهداية، (ويشجَّدُ للشُّهُنَّ) لانه أخر واجباً وهو الله دة وفإنَّ فإن. التحابيب بِ حَلَمْ لِطَلَ فَرَاضُهُم لَتِي وَصَلْمَه (وَلَحَوْلُتُ صَلَالَةً نَصَلاً) عبد وأني حيصة. و وأني يوسف، (وكنان غَلَمِهِ) بديناً (أنَّ يَضُمُّ إِلَيْهَا رَكُعَهُ سَادِسَةً) ولو في العصر، ويضم رابعة في العجس، كبلا يشمُّل بالزير. ولو لم يضمُ لا شهره عليه؛ لأنه لمَّ يشرعُ فيه فصداً فلا يلزمه إنماسه، ولكنه أسلب، ولا يسجمه للسهو على الأصبح ؛ لأن التقصان بالعساد لا ينجسر وورفَّ قعد في الرَّابعة) عشالًا وقبلًا النُّشَهُةِ ثُمُّ فَامِ) إلى الحاصة (وَلَمْ يُسلُّمُ) لانه (يَعْلَهُا الْفَقِدة الأولَى عنه) ندياً وإلى الْفقوبي لــــلــــ جنالماً وَهُو لَنْمُ تَسْجُمُ مِن اللَّمَ الِمِنْمُ، ورُسَلُّمُ مِن فيس عادة النشهان، ولو سلم صائماً لم تمسيد صلاله، وكان تاركاً للسنة؛ لأن لسنة التسليم حالسناً [بعداد ويرنُ لَيْدَ الْخَامَسَة) مثلًا وسُنجَـدُو ضَمُّ إِلَيْهَا وَكُفَّةً أَخُمُونَ) استحماماً؛ لكراحة النصل بالنوتسر (وَفِلَا لُفُنَّ صِيلاَتُمَّ) ليوجود المحموس الانحير في محله (والرُّكنة:) الرائدنان وله بافلةً) ولكن لا يُسويان عن سببة العرص منهي الصحيح، ويسجد للسهوء لناخيم انسلام ونمكل البقصان مي المرص منالحروج لا على السرجه الواجب. إمداد ووَمَنْ شَكُ في صلاته). أي تردّد في قدر ما صلّى (فَلَمْ بِدّر أَثَلَانَا صَلَّى أَمَّ أرّنما في كان ودلك أوَّل مَا غَرْضٍ بهُم من الشك بعد بقوغه في صبلانه، وهذا قبول الاكتر، وقبال وصعر الإسلام؛ أول ما عرفس له في هذه الصلاف واحتاره دابلُ الفضوء، وذهب والسرحسي، إلى أن المعنى أن السهواليس عادة له، لا أنه لم يُلُّمُ قط، وإليه يشير قول المستقب بعيده: ويعرض لمه

اسْتَأْنَفُ الصَّلَاءَ فإنَّ كَانَ الشَّكُّ يُقْرِصُ لَهُ كَثِيراً بَنَى عَلَى غَالِبٍ ظُنَّهِ إِنْ كَانَ فَا طَنَّ، فَانَّ لَمْ يَكُنْ لَهُ ظُنُّ بَنِي عَلَى الْيُقِينِ.

باب صلاة المريض

إذَا تَعَذَّرُ عَلَى الْمَرِيصِ الْجَيَّامُ صَلَّى فَاعِدٌ يُرْكِعُ وَيُسْجَدُ، فَانَ لَمْ يَسْتَظِيمِ السُرُكُوعُ وَالسَّجُودُ أَوْمًا إِيمَانَهُ بِرَأْسِهِ، وَخَمَلَ السَّجُودُ أَحْقَضِ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلا يَرْضُعُ إِلَى وَجُهِمِ شَيْبًا

كثيراً و (المتألف الصلاة) بعبل منتاب، وبالسلام قاعدة أولى، ثم العراد هما من التلك مطلق التوقد الشامل فلشك الذي هو تساوي الطرابي، وللظن الذي هو ترجيع أحدهم، بدليل بولد في مقاله ومني على عالب ظنه، فيُد تكويه في صلاته لأنه لبو شك بعد المراع أو بعد ما قعد فلا التشهد لا يعتبر شكه، إلا أن يبقّن بالنزك إفإن كان الشُكُ يَعْرِضُ لَهُ في صلاته (كُثِيراً لَهَى غَلَى عَلِب ظُهِ)، لأن في الاستشاف مع كشرة عروضه حرصاً، وهذا إلها كنال له ظنَّى يرجُع أَصلا الطرابين (فَهِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُ طَنِّى برجع أحدهما وبني على البغيرى: أي على الأقل، لأنه المنبقى، وقعد في كل موضع ظمَّ موضع عمود، ولو واحباً؛ لئلا يصير ناركاً فرصر القمود أو واجب مع تبشر الموصول بيه

باب صلاة المريض

غفّه النسهو الاشتراكيما في العارضية (١) وكون الأول أهم وإذا تُعَدِّر غَلَى الْهُويِعَى الْقَيْرَعِيَّ الْعَرَيْعِيَّ الْعَيْرَةِ وَمَعَ فِي الْحَكْمِ الْعَيْرَةِ وَلَا الْعَيْرِ الْحَدَّةِ وَمِدَا الْتَعَدِّرِ الْحَدْمِ وَحَدَّهِ وَمَنَّهُ وَهِدَا الْتَعَدِّرِ الْحَدْمِ وَحَدَّ لَحَيْقِي وَ وَمَعَ فِي الْحَكْمِ الْتَعَدِّرِ الْحَدْرِ الْحَدْمِ وَلَمَّ الْعَلَى وَعَدَّ الْعَيْرِ وَلَا الْعَيْرِ وَلَا الْعَيْرِ وَقَعْ مَنْهُ لَوْ يَعْرَلُهُ الْعَيْمِ عَلَى وَالْحَامِةِ وَوَالْعَنْقِ وَعَدَى الْحَرْمِ فَلَا إِنَّا يَعْمُ وَقَعْ لَوْ فَلْمَ عَلَى اللهِ عَلَى وَالْعَنْقِ عَلَى اللهِ الْعَلَى اللهِ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلِيمِ وَلَا الْعَلِيمِ فَلَا إِنِيا يَعْمُونَ عَلَى اللهِ وَمُعْلَى إِنْ السَّعِقِ وَلَيْعِيْرِ وَلَيْ اللهِ وَمُعْلَى إِنَّا لَا يَعْمُ مِنْكُمُ وَاللَّمِيْنِ وَلِيلُولَى اللّهِ وَمُعْمَلُ وَلَا لِيلِمُ اللّهِ وَمُعْمَلًى إِنْ السَّعِودُ فَعَدْ وَأُوما إِيمَا فِيلُولُ اللّهِ يَعْمُ فَلَا يَعْمُ مِنْ اللّهِ وَمُعْمَلًى إِنْ السَّعِودُ وَعَدْ وَأُوما إِيمَا لِيلِمُ اللّهُ وَمُعْمَلًى إِنْ السَّعِودُ وَلَا لَهُ اللّهُ وَمُعْمَى اللّهُ وَمُعْمَى مِنْ اللّهِ وَمُعْمَى اللّهُ وَمُعْمَى مِنْ اللّهِ عَلَى اللهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ

⁽٩) - أي كنا أن السهو قمر عارض مكافك العرض أمر عاوس الدا والاحما في الدكر.

يسُجَدُ عَلَيْهِ. فَهَانُ لَمْ يَسْتَجْعُمِ الْفَقْدُودُ السَّنَافَى ضَيَّى ظَلْمُرُو وَجَمْسُ وَسُبِّ إِلَى الْفَلْلَةِ وَالْوَسُأُ بِالرَّكُوعُ وَالشَّخُودِ، فَرِهُ السَّلْفَى عَنَى خَبُو وَوَجُهُمْ إِنِّى الْقِبْلَةِ وَازْفَا خَرْرٍ، فَهِانْ الإَيْمَاءُ بِرَاسِهِ أَخَرُ تَصْلَاهُ وَلاَ بُرِينِ مُ بَغَيْسِهِ وَلاَ سَلْبِهِ وَلاَ بِهَ بَاجِيْرُو، فَإِنْ قَدْرَ عَلَى الْقِيْسَامِ

الرئاوي والا بأن كانا سوائد الا يصلح كما في والإمدان، ومقيقة الايساء الطائلة الرأس كلما ولا يراقع إلى ولحهه شبك يشخذ غيام الهيه يجتزعي ما دارات كفا في والمحبطون ومد يؤدن بأن الكراحة تحريمية وغيره، فإن بعض طهره وأحد رؤدن بأن الكراحة تحريمية وغيره المجافق وكراء وإلا مع الوقع المجافق ونصب ركبيه وأي مع الرفوع الإيام المواقع الإيام المحبطون المنافق وتحريمية والمحبطون المنافق وتحريمية المنافق وتحريمية والمحبطون المنافق المنافق على المنافق والمحبطون المنافق المناف

والإنهاء وردافي فلد استعاجليك عن حابر والراعموا

العرب تعرب على معيد الله مع الأسلام الهوى المواه اللي مستدة والسهلي في المصروم على حياس الن الشي يثلثه العرب عربطية المرام تصالي العربي وسادة الأحجام تومي مهاد فأخذ المواه اليشالي علمه فأحده تدويل مع الدين العمل عمر الأوصل إن استطاعه الرام الموام واليشاة الوجعل المحودة أحمص عن وكوفات المال الدرار الروام الموامك الحجم عن الثوري والاستدامة الحدار والاعلى الثيري عمره

ولتاني السهليل العرابط في الراف بي باقر المجلعي هذا ا

وقال مند الأمار في المتكافرة التحكيل منذ الله الكال كذا برين وواه عنده الداء كال وه مستعمل ولا يضح من المدين ولا مد الرامع المستام الدائن من برايد قد بايت المم

اله این آمیو باهش المعوضی کمی دست. و من طویق احمد عن جانب و وزو و انتظام این ما احدیث از عجد من التر جهر ادام اون فارد انتقاد (۱۳۰۶ آیاد) المنهمی انتقاد العام الدین حجد

امل الهيئين في المنحيج (1934) و العقراص في الكليد وفي إساله حسن من سليمان (مورث (ووواد) أيضاً في الأوسط أنت من حاملت في حمر وراضاه موقول ليس فنهم كنائع يصر (الحرا فنهما المحاموع) طرية وتعدد مجارعة يعلم أن أنه أصلاً فنها أعليت العيني

⁽١) - أي يشرة

وَلَمْ يَقْدِرُ عَلَى الرَّكُوعِ وَالسُّجُودِ لَمْ يَلَوْفَهُ الْقِيَامُ وَحَادُ أَنْ يَعْدَلُمِ قَاءِ مَا يُومِيهُ إِيضَاءً، فَإِنْ ضَلَّى الصَّجِيعُ مَقْضَى صَلاَتِهِ فَيْهَا أَنْ حَدَثَ بَهِ مَرْضَ أَنْهَا قَاهِذَا بِرَكُمْ وَسَجَدُ أَوْ يُ وَمِيءُ إِنْ لَمْ يَسْتَعِلُم لِلرَّكُوعِ وَالسُّجُودُ أَوْ لَمُسْتَأَقِهَا إِنْ لَمْ يَسْتَعِلِم الْفَكُودُ، وَمَنْ صَلْى قامِمَةً يَرْكُحُ وَيَسْتُمُدُ لَيْزَمَ مِنْ اللَّهِ عَيْمَا اللَّهُ فَدَرِ عَلَى صَلاَتِهِ فِيْكُمْ أَنْهُ فَدَرُ عَلَى صَلاَتِهِ بِينِمَاءُ ثُمْ فَدَرُ عَلَى المُسْتَرَافِ وَلَنَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فَيْ عَلَيْهِ حَمْسَ صَلَوْتٍ فَمَا دُونَهَا فَلَكُ لَمْ يَقْضَ مِنْ صَلَوْتٍ فَمَا دُونَهَا فَلَكُ لَمْ يَقْضَى عَلَيْهِ حَمْسَ صَلَوْتٍ فَمَا دُونَهَا فَلَكُ لَمْ يَقْضَى عَلَيْهِ حَمْسَ صَلَوْتٍ فَمَا دُونَهَا فَلَكُ لَمْ يَقْضَى مِنْ إِنْ فَاتِنَاهُ عِلْمُ الْعُونُ وَاللَّهُ فَلَا لُمْ يَقْضَى مِنْ اللَّهِ لَهُ اللَّهُ لَمْ يَقْفَى مِنْ اللَّهُ لِلْهُ عَلَى اللَّهُ لِلْهُ لَهُ اللَّهُ اللَّهُ لِلْهُ عَلَيْهِ اللَّهُ لِلَّالُكُومِ الللَّهُ فِي لَهُ اللَّهُ لَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ لَهُ لَهُ لَا اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ لَهُ لِللْهُ عَلَى الْفَالِقُ لَمْ اللَّهُ لِلَالِهُ فَلَالِكُونُ لِلْهُ لَكُونُ اللَّهُ لِلَا لِمُ لَكُولُ اللَّهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لَمُ لِلْعُلُولُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْمُ لَلَهُ لَمُنْ اللَّهُ لِلْهُ لَمْ لِلْهُ لِلْمُلْعُلُولُ لِلْهُ لَلْهُ لِلْهُ لِلْكُلُولُ لِلْهُ لِلْمُ لِلْهُ لِلْمُ لِلْهُ لِلَا لُهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْلَالِهُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلَالِهُ لِلْمُلْهُ لِلْمُ لَلِكُولُ لِلْمُؤْلِقُ لِلْمُنْ اللَّهُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْهُ لِلَهُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلَالَهُ لِلْمُ لِلْمُلْمِلُولُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمِلُ لِلْمُلْمِلُولُ لِلْمُلْمِلِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمِلِلْمُ لِلْمُولِلِمُ لِلْمُلْمِلِهُ لِلْمُلْمِلِهُ لِلْمُ لِلْمُلْمِلِهُ لِلْمُلْمِلُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُهُ لِلْمُلْمِلِمُ لِلْمُلْمِلِمُ لِلْمُلْمِلْمُ لِلْمُلْمِلُولُولُهُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمِلُولُولُهُ لِلْمُلْمِلُولُولُولُولُول

به ولي الركوع والسمود، فكان نبعاً لهما. فإذ أنم بضدر عليهم لا يكوب الفياء رئاماً (وافار) أنه وأنَّا لِطَعْنِي قاعدًا) أو قائمًا وليوبي) برأت (إيمان والأفصيل الإبناء فعداً لابنه أنسه السحود لكون والمد أخفض وافرت إلى الارص الريلعي، وفإنَّا صلى الصَّحيمُ مُعْمَلُ صلام فاتعاً، تركب ويسجد ولالم حذت به موملُج في صلاته يتعسر معه الفتام وأنسُّها فاعداً مؤكمٌ ويُسْلَحَذُن إنه استطاعً وَأَوْ يُومِي فِي رَجِهِ، وَإِنْ مَنْمُ تَشْبَطُعُ الرَّضُوعِ وَالشُّخُوءِ. أَوْ مُسْتِلُعِهَا إِلَا مَنْ بَشْطع الْفَضُونَ وَالسُّخُوءِ. أَوْ مُسْتِلْعِهَا إِلَا مَنْ بَشْطع الْفَضُونَ وَالسَّخُوءِ. دلك بناء الأذرب على الاعلمي، ويساء الصعيف على الغول أولى من الإنبيان بالكالل صعيعاً (وملَّ صْلَى قَاعِداً يَرْتُمُ وَيُسْخُذُ نَفَرْضِ مِنْ ثُمَّ صَحُّ مِن حَلالِها وَمَن فَعَي صَلَاتُهُ فَاتَساً} لان السام كالاقتداء والفالم يقتدي بالقاعد، ولد قبال محمد: يستفسره لان من أصَّاء أن الماليا لا يعتمدي بالضاعد (وَإِنَّ) كان (صَلَى مُعَمَّلُ مُنْظِيَّةِ سَايِمَاءُ لَمُّ قَنْدَرُ) فِي حَلَّاتِهِ الطَّفُ الأَنْسُوعُ والشَّحُوءَ [1] المُتَأْتُكُ الطُّبُلاتِهِ، لأنبه لا يحوز اقتداء الرَّائِع بالسومي، فكدا النبناء (ومَنْ أَفْضَ عَلَّم: أي غَطْني على عندًا، أو خُرَّز بسلم (فَعَس صَلوَاتٍ فَمَا دُونِهَا فَصَاهَا إِذَا ضَحَ) لعدم الحرج (فإذَ ولتُهُ بالإغماج أو الجمدون صلواتُ وأتُخرُ مِنْ وليك) مان حمرح وقتُ السادسة رَبُّع بعُض) ما فياه من الصنوب، لأن العدم إذا فطرت لا شجرج في الفصاء فيعت كالداداء أبادًا صال الجوَّاح فيسقط كالمعتفى. ثم الكثرة تعتبر من حيث الأومات صد ومحمدة حتى لا يستبط العصاة ما ألم مستومات ستُّ صلوات. وعبد التي يوسف تعبر من حيث الداه الذ. وهو روادة عن والتي حيمة، و لأوَّلُ أصبع و لأن الكنرة اللاحول في حد التكوار وزبلعي ..

إذار المؤلف المسلام التي افتح صلاه منتسب هر (أ بي. رفيك فيما نقدم بني على صلاحة أن الماح وأنم ذلك الفسلان.

باب سجود التلاوة

شَمْوَدُ النَّذُوهُ فِي الْقُرْآلِ أَرْمَهُ عَشْرَ: فِي آخِرَ الْأَعْدَافَ، وَفِي الرَّغَدَ، وَالنَّعُلَ، وَنَهَى يَشْرَائِيلَ، وَمَرْبَشَ، والأَوْنَى مِنْ الْعَجَّ، وَالْفَرَّقَانَ، وَالنَّشَ، وَالْمَ تَنْزِيلُ، وَمَن، رَخَمَ السَّمْدَةِ، وَالنَّشِرِ وَإِذَا لَشَمَاهُ لَمُنْشَفِّ، وَأَقَرَأُ مَاشَمَ رَأَكُ

والشُّجُودُ واجبُّ في خَذِه المسواضع كُلُهما خَلَى النَّالِي وَالسُّمْعِ مِ شَسُواتُهُ فَضَلَا ضَمَاعُ الْقُرَّالَ أَوْ لِلَّا يَفْصَفُ وَإِذَا لَكُمْ اللَّهِ لِشَّكُوهِ سَخَدَهَا وَشَجَيْدُ العَّامُومُ مَعْدُ. وإنْ تبلا

باب سجود التلاوة

من إصنافة الحكم إلى مُلْبِ الأراشية السلاوةُ أعلى الثاني الفاقباً، وعلى السنومج في ا الصحيح

وَشَخَوِدُ النَّلِيّهِ مَا يَهُوْاَنَ أَرَاعَهُ عَشَرَ) '' محوداً الرَّحَ في النسف الأوان، وهي (في الخر الأغراف، وفي الرُّغَمَا، والنُّخَلَ ، ومن إشرائيل وعشرةُ في النامي (و) هي هي وشرَّيْهِم، والأولَّى مَا اللَّحِجُيُّ يَحَلَّفُ النَّلِيّةِ فَإِنْهَا لَكَامَرِ النَّسَالَةُ، الذَّلِقِ اقترابُهَا الذِّكُوعِ ووالفُرُقَانَ، وَالنَّشُّ ، وأَنْهُ شَرِيلُ، وصَلَ والمَّ الشَّخَلَةُ ' ، والنَّخَبِ ، وإذا الشَّمَاةُ الشَّفْكُ، وقَرَّ النَّمِ (إِلَّكِ)

ووالله و حدًا، على الرحي إن له لكن في النسالاة وفي هذه الأسواضع) المحققوة (كُنها، عَلَى النّالي والسّامع) إن كان أمالا للوحوب وسُونة قصيد شماغ القُرأان أو لله يقتبذ) بشرط كون المستوع منه دبيا عاقبلاً يقطان، ولمو خُنها أو حالتها أو تعلياه أو كافرا أو صبأ أو سكراد، قام مستوية من طيراً أو صبأ أو منياً أو منياً أو منياً من سكراد، قام مستوية من طيراً أو صبأ أو المناهما الا يحب الحد لكن صحيح في والخلاصة و والخلاصة و والمناهما إلا يحب الحد لكن صحيح في والخلاصة و والخلاصة و الخلاصة وحويها بالسياغ من الناهم، ولا تحد إلا على من علم أنها أية الجدة ولو بالإخسار، طوال بالمناع من المناهم أنها أله المناهمة على الأصح و وقهمتاني، عن والمحيطة وإدا ثلا الإنام، أية الشكرة المحدة المحافزة (وسجة) ها (المأتم المنافة).

والاراء المتحدات الملاوه الربعة عشر

الدسورة الأعراف، الأنب (١٩٠٦) كالديورة الترعيد، الأنبة (١٩٥) عديورة التحلي الألبة (١٩٥) على مورة التحلي الألبة (١٩٥) على الدر المدورة مدينية الألبة (١٩٥) على مدررة التمح المدورة مدينية الألبة (١٩٥) على مدررة التمح الألبة (١٩٥) على مدررة التمح الألبة (١٩٥) على مدررة التموية التموية التموية المدورة المدورة التموية الإلبة (١٩٥) على مدورة التموية الإلبة (١٩٥) على مدورة التموية الإلبة (١٩٥) على مدورة التموية التموية الإلبة (١٩٥) على مدورة التموية الإلبة (١٩٥) على مدورة التموية التموية التموية التموية الإلبة (١٩٥) على مدورة التموية التموية التموية التموية التموية (١٩٥) على مدورة التموية (١٩٥) على مدورة التموية التموية (١٩٥) على مدورة التموية (١٩٥) على مدورة التموية (١٩٥) على مدورة التموية (١٩٥) على مدورة (١٩٥) على عدورة (١٩٥) عدورة (١٩٥) عدورة (١٩٥) عدورة (١٩٥) عدور

والإنهاء فلوقة حمر السحدة اللمرام فصابت

الفاقوم فم يشجد الإقام ولا الفاقوم، وإن سبطوا وقام في الضلاة ابنة سخده من ركبل ليش فقهم في الطلاة ثم يشجدوها في الطلاء وسنجدوها مقد الطلاة الب تحدوها في الطلاق الما الطلاق الم المسلاة الم يلاقيا الطلاق في الطلاق الم يشجدها خلى دخل في الطلاق تشاف الطلاق تشاف عن عبر الطلاق فنسخد الها أخرات الشفاة في الكلاؤش، وإن للافا في عبر الطلاة فسخد الها تأم ذخل في الطلاق تم ذخل في الطلاق الم يتم الطلاق المسلاة في المسلاة المواقعة المواقعة الأولى، ومن كرار بلاؤة سلمدة واحدة وقال أذة الشجوة كالم وتم يتراقة المجدة واحدة وقال أذة الشجوة كالم وتم يتراقع بدنية، ومن خراة ولا علام

التقديري معجود عن القراءة فنفذ تصرف الإمام ولا المأسوم لا في الصلاء ولا حدوثها، قال المقديري معجود عن القراءة فنفذ تصرف الإمام عبيد، وتصرف المعجود لا حكم له. ولم سمها رجل خارج الصلاء سجدها، هو الصحيح ؛ لاذ العامر التي علهم، فلا إمارة مه والمعجود الإحكام الم عبيد، وتصرف المعجود لا حكم له. ولم معها رجل خارج الصلاء المسلاء المعالمة في الطلاء الوسطوع ؛ لاذ العامر المهاد ولم الطلاء ولو مصيا (نقم المهادي للمائة المهادي لا المعالمة المهاد المهاد

(زَمَنَ أَرَادَ السُّجُودَ كَيْرَ) لموضع إِزْلُمْ يُرْفَعُ يَلَيْهِ) اعتباراً يسجد، الصلاة (وَضَحَم) مِن كَلَيه وَلُمْ كَيْرٍ) للرّمع، وهما سنتان (وَرَفُع رَأْسَةُ وَلا تَشْهُد عَلَيْهِ وَلاَ سلامً)، لان دلك المحليال، وهو يستندعي سبق التحريمة، وهي متعدمة، قال والإسبجاليء: ولو يذكر ما يضول في سجوده، والأسمُّ أن يقول فيها ما يقون في سجود الصلاة.

باب صلاة المسافر

السُّغَرُ الَّذِي تَتَغَيَّرُ بِهِ الْأَحْكَامُ: أَنْ يَقْصِدُ الْإِنْسَانُ مُؤْضِسًا بِيَّةَ وَلِيْنَ فَلَسَكَ الْمُؤْضِعِ. مُمِيرَةً فَلَاقَةً الَّهِمَ وَلَذِينِهَا بَشَيْرِ لَإِيلِ وَمُغْمِى الْأَقْدَامِ. وَلَا يَعْمِرُ فَلِكَ بِالسُ

وَفَرْضُ الْمُشَارِ عِلْمَنَا فِي كُلِّ صَلاةٍ رُبَاعِيّةٍ رَكَمَتَانِ. لَا تَجُوزُ لَهُ الزَّبَادَةُ عَبَهُهَا. فإنُ صَلَّى أَرْبُعاً وَقَدْ قَعَدْ فِي الثَّابِيْةِ مِغْدَارَ النَّفَهُدِ أَجْزَاتُهُ رَكَمَتَانِ عَنْ فَرْصِهِ، وَكَالَتِ الْأَخْرَيْتِانِ

ياب صلاة المسافر

من إضافة الشرء إلى شرطه أو محلّه.

السفر الدور التعريب به الأحكام). كانصر الصلاة، وإباحة الفطر، و متداد مدة المسلح، وسفوط الجمعة والعبدية، والإصحية، وحرمة خروح المراة بعير محرم (أنّ بلفيسة الإنسان مؤخفة بندى الجمعة المؤسسة المؤسسة الإنسان المؤسسة الأدام). لأنه الوصف ولا بشوط مثر كلّ يوم يلى الليل، مل إلى الزوال والمؤلف ولا بشوط مثر كلّ يوم يلى الليل، مل إلى الزوال وفرل للاستراحة ويات تم في اليوم المئاني والشالت كانت بهير مسافرة وجوهرة، وعشر بالفقية لانه لو طاف المدنية من عبر قصلة إلى فطع مديرة ثلاث أبام لا يترخص، أما في الرجوع فإن كانت مده سمر فضر وضع، وعشر شولة وسبوة للائلة إليام الان المواد التحديف لا أنه يسبر بالهفل، حتى تو كانت انسيانة ثلاثاً بالسير الوسط فقطعها في يومن أو أفل فصر (ولا يُقْمَل في المرد اليامة إلى النبير في الدن والمؤلف بعدر (في النبة) كان مؤسم له طريفان الرائم وهو يقطع في تلاقة أبام، والشاني في المحر وهو يقطع في يومن إلى والشاني في المحر وهو يقطع في يومن إذا كانت الرائم مستويه والمه إذا ذهب في طريف البريقطع في الموان الديقيس، وفي النان في المحر وهو يقطع في يومن المولى المولى يقطع في الموان المولى المولى يقطع في أفل منها.

(وَوَمَنِ الْمُسَافِرِ مَنْدُنَ فِي كُلُّ صَلاَةٍ وَبَاعِكِ)على المغيم (رَفَّعَانِ، لا يَجْبُورُ لَهُ الرَّبَاذَةُ عليهما) عمداً: الناخير السلام، ومرك واجب لقصر، ويجبُ سجوة السهبو إن كان سهوآ. قيد طافرض لانه لا فقرَ من الوثو والعل، واحتلف فيما حر الأولى في السن، والمسحنار الديائي بها إن كان مئي أمّ وفراد لا على عخلة ومرار، انهره، وقيد بالدراعي لام لا فطرً في غيره (فَإِنْ صَلَّى) انسافر (أرَّمَةُ وَفِدَ فِي النَّابِةِ بِقَدَارُ النَّشَهُدِ أَجْزَاتُهُ وَكُنْتُ مِنْ قَرْصِهِ، وَكَالِبُ الرَّمَعَان

^{(1) -} يغامر، العطماء اليوم - منحور ٢٠٠ كبر مقربياً كما من يعشق والنَّبك مثلًا.

لَّهُ نَائِلَةً، وَإِنْ لَمُ يَقَمَلُ مِقَدَانَ التَنْهَبِ فِي الرَّكَانَيْنِ الْأَوْلِيْنِ بَطَلَتُ صَلَائَهُ، وَمَنْ حَرَجَ مُسَافِراً صَلَّى رَكَانَيْنِ إِذَا قَارَقَ لِيُسُوتُ الْبِطْبِ، وَلاَ يَزَالُ عَلَى حُكْمِ السُّفَرِ خَلَى يَسُونِ الإَفَانَةُ فِي نَلْدِ خَلْسَةً عَشَرَ يَوْماً فَصَاعِداً، طَيْلَوْمُهُ الإَنْمَامُ، وَإِنْ نَوْى الإَفَاسَة أَقُلُ مِنْ فَلِكَ لَمْ يَتِمُ، وَهَنْ دَخَلَ بَلَداً وَلَمْ يُوماً فَصَاعِداً، خَيْلَوْمُهُ الإَنْمَامُ، وَإِنْ نَوْى الْإِفَاسَة غَلْم الْمُورَةُ بِهَا خَلْسَهُ عَشَرَ يُوماً لَمْ يُتَسُوا الطَّلَاةُ، وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْكِمُ أَرْضَ الْحَرْبِ فَنُوا الإَفَافَةُ بِهَا خَلْسَهُ عَشْرَ يُوماً لَمْ يُتَسُوا الطَّلَاةُ، وَإِذَا وَخَلَ الْمُسْكِمُ أَرْضَ الْحَرْب

والأُخْرَزَانِ لَـهُ نَافِلُهُم ويكون مسيئاً، كما مر وَزَانَ لَمُ يَقُصُلُوا فِي الثالِية ومِقْدَارَ النَّشَهُابِ لَـطَلْتُ صَائِعُهُم الاَخْتَلِاطُ النَّافَلَة بِهَا قِبلِ إِكْمَافِها.

(وَمَنْ خَرَجَ مُسَافِراً صَلَّى وَكُفَيْنَ إِذَا فَارَى:) أي حياور (بُيُوت الْبِيضِي) من الحالب المدي غوج منه، وإن لم يحاوزها من جانب أخراء إلى الإقامة لتمثل بلخولها؛ بنعلن السفر بالخروج عنها (ولا يَزُلُ السافر وعلى حُكُم السَّمرِ حَلَى بُويَ الإَقامة لتمثل بلخولها؛ بنعلن السفر بالخروج المحالج الشام فيل وحيل أول واراد المخروج مع القافلة في نصف شوال أثم؛ لأنه الوحكما (في بَلِي) واحد أو ما في حكمها هما يصلح الإقامة من حصر أو قربة أو صحراء دارنا وهو من أهل الاحبية (ا وصحراء دارنا وهو من أهل الاحبية (ا وضحراء دارنا وهو من أهل المحبود وإلا فيتم بعد حدد المؤلفة المؤلفة على الشفر الجناسة أو يدخل مقامه والمؤلفة الإنسام) وهذا حيث سيار معة موضعين مستقلين كمكة ومن لم تصح نهيم، كما يأتي (وإن نوى الإقامة أفل من ولك أو يُنهي عني حكم السفر (ومن فاصل بُلها ولهم يتو الإنهام أفل من حكم السفرة وإنساء بنوي الإقامة عنه عنو براء عن الإنساء والمؤلفة المراء والمؤلفة المراء والمؤلفة المراء والمؤلفة المراء المحركة عنه المؤلفة الموادة المؤلفة ال

^{(1) -} الأخية: حمع حاء وفي حيثة من العبرات.

 ⁽⁷⁾ قال أوبلي في نصب ألواية ١٩٨٢/٢ أخرجه الطحاري عنهما ذلا بالر هناس والى عمراء (إذا فدات البلاة وأنت مسافر وفي نقسك ألو نقيم تحسنة حشر بوطأ أكمل المسالاة بهاء وإن كنت لا تندري من نعاص حافظه هاد.

وروى محمد في كتاب الآثار بات الصلاة في السعر سنت عن محاهد عن ابن عمر ذلك. 191 كت مسافراً عوظت نفسك على إفامة حمسة عشر بوطأ فأنهم العملاة وإن كنت لا تدري فأقصر العملاة، ومسطر العرابة 2014 -

مُنعَ بِفَاءِ الْمُوقَّتِ أَنَّمُ الصَّلاَءُ، وَإِنَّ دُحِلَ مُعَهُ فِي قَائِمَةٍ لَمْ تَجُرَّ صَلَائَهُ حَلَقَهُ، وَإِهَا صَلَى المُعْنَسُونِ صَلائهُم، وَيُسْتَحَبُّ فَهُ إِفَا صَلَى المُعْنِسُونَ صَلائهُم، وَيُسْتَحَبُّ فَهُ إِفَا مَلْمُ أَنْ يَغُول: أَيْشُوا صَلاَئُهُمْ فَيْنَا قُومٌ سَفْرَ، وَإِذَا ذَخَلَ الْقُسْسَافِرُ مِصْرَهُ أَنَمُ الصَّلاَءُ، وَإِنَّ فَمْ يَنْسِ الإَوْلَةُ فَيْ يَشُول الْفَصَافِرُ وَهُمْ أَنْتُمْ اللهُ اللهُ وَلَمْ فَيْرَا فَمْ سَافَرَ فَدَخَلَ وَطَنّهُ الأَوْلَ لَمْ يَعْمُ الطَّلاَءُ، وَمَنْ فَالْتَقَامُ عَنْهُ وَمَنْ فَاللهُ فَيْ يَعْمُ الصَّلاَءُ، وَمَنْ فَاللهُ فِي السَّفَرِ الصَّلاَءُ، وَمَنْ فَاللهُ فَيْ اللّهُ وَلَا فَيْ اللّهُ لِللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُولُ اللّهُ وَمَنْ فَاللهُ عَلَى اللّهُ لِللّهُ وَمِنْ فَاللّهُ صَلاَةً فِي النّفور لَعْمَافِي اللّهُ وَمُنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَمُنْ فَاللّهُ صَلاَةً فِي النّفور لَعْمَافِي اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُولُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

أربعاً؛ لأنه النزم منابعة الإمام فينصر فرصه إلى الأربع، كسنا بنغير سبنة الإقاسة، لانصال العميسر

بالسبب وهو الوقت لكى إذا فسدت تعود وكعين آلانها صارت ارساً في ضمن الاقتداء فإذا فان يعود الأمر الأول ووإن ذخل نفسه مقديها وفي فابشتى وباعية ولم تكثر ضائلة خُلَفَهُ ولا فان يعود الأمر الأول ووإن ذخل نفسه مقديها وفي فابشتى وباعية ولم تكثر ضائلة خُلَفهُ ولا فرضه لا يتعبر بعد الوقت الاقتصاء السب كما لا يتعبر بنه الإلدامة فيلم منه بناه القرفس على عبر والمستوف بي الأحرس ودر وفراؤا صمى الإمام النوموا المستوف في الأخرس ودر وفراؤا صمى الإمام النوموا لموافقة في الركمتين فيمودون في النام صلاته (تُم أَنَّمُ المقيمون طلاتهُمُ منتردين الانهم النوموا لا جو وأرستحت إلى المستوف إلا أمه لا يفرأ فيما بقصى في الأصع والام يتكون اللهاء بعض عمد على المستوف في الأصع والام يتحون الماء بعض مساهر كوف وضحت جمع راكب وصاحب: أي مستاه وأوفه وبيمي الايتمان في في المستوف في المستوفقة الإلى المستوفقة الإلى المستوفقة المؤل المنافقة والمنافقة والمستوفقة الأول الفي كان المنافقة والمنافقة والمستوفقة الاكول الاصلي عنه والمستوفقة والمنافقة والمستوفقة المنافقة والمستوفقة المستوفقة أنه المستوفقة والمستوفقة والمستوفقة والمستوفقة المنافقة والمستوفقة المنافقة والمستوفقة المستوفة أنه المنافقة والمستوفقة والمستوفقة والمستوفقة والمستوفة المنافقة والمستوفة المستوفة أنه المنافقة والمستوفقة والمستوفقة والمستوفة المنافقة والمستوفقة والمستوفقة والمستوفقة والمستوفة المنافقة والمستوفقة والمستوفقة والمستوفقة والمستوفقة والمستوفقة والمستوفة والمستوفة أنه المستوفة المستوفة المنافقة والمنون والمنافقة والمستوفة والمستوفة أنه المنافقة والمستوفة والمستوفة أنه المنافقة والمنافقة والمستوفقة والمستوفة أنه المنافقة والمنافقة والمستوفقة والمستوفة أنه المنافقة والمنافقة والمستوفة أنه المستوفة أنه المنافقة والمنافقة والمستوفقة والمستوفة المستوفة المستوفة أنه المستوفة أنه المنافقة والمستوفة أنه المستوفة أنه المنافقة والمستوفة أنسافة والمستوفة أنه المنافقة والمستوفة أنه المنافقة والمستوفة أنه المنافقة والمستوفة والمستوفة والمستوفقة والمستوفقة المنافقة والمستوفة المستوفة المنافقة والمستوفة المستوفقة والمستوفة والمستوفقة المستوفة المستوفة المستوفة المس

(وَمَلَ فَانْتُهُ صَالاً فِي السُّفْرِ فَضَاهًا فِي الْحَشْرِ وَكُمْتَلِينٍ كَمَا فَاتَتَهُ فِي السفور

إفامة المرء تصاف إلى مبيته وهدايةو.

وَزَمْنُ فَائِمَةً صَلَاةً فِي الْحَصْرِ قَضَاهَا فِي السَّفْرِ أَرْنَبَاعُ كِمَا فَائِنَهِ فِي العبضرة لائمه بعد سا تقارُّر لا يغير.

غَشَرُ بُومًا لَمْ بُهُمُ الصَّلَاءُ)؛ لأن اعتبار النية في موضعين يفتصي اعتبارها في مواضع وهو معتنج؛ لان السفر لا يقرى عند، إلا إذا نوى أن يعيم باللين في أحدهما فيصير مفيماً بمدخولـه فيه؛ لأن

السَّفَرِ أَرْبَعاً، وَالْعَاصِي وَالنَّبْطِيعُ فِي السَّفْرِ فِي الرُّخْصَةِ سَوَاءً.

باب صلاة الجمعة

لَا تَصِعُ الْجُمُعَةُ إِلَّا بِمِطْرِ جَامِعِ أَرْ فِي مُصَلَّى الْبِعْرِ، وَلَا تُجُوزُ فِي الْفَرَى، وَلَا تَجُوزُ إِقَامَتُهُمَا إِلاَ بِالسَّلْطَانِ أَوْ مَنْ أَمَرَهُ السَّلْطَانُ. وَمِنْ شَرَائِطِهَا - الْمُؤَقَّتُ فَصِعْ فِي وَقْتِ

وَوْالْغَاصِي وَالْمُطِيعُ فِي شَعْرِجِنَا فِي الرَّحْصَةِ شَوْعَ) ﴿طَائِلُقَ النّصُوصُ، وَلَانَ نَفُسَ السّفر ليس بمعصية، وإنما المعصية ما يكون بعلم، أو بحاوره، والنّبح السجاور لا بعدم المشروعية

بأب صلاة الجمعة

متطيت المبيم وسكونها.

ولا تعييم المجتمعة إلا في بيضر خامد إن وهو: كل موضع له أمير وقاض بضد الاحكام ويشيد المحدود، وهذا عن أي يتوسف، وعنه ألهم إذا اجتمعوا في أكبر مساحدهم لم يستهم، والكول اختيار واللحيء وهنو المقاهر، والتاني إحبيار واللحيء وهندايات وأز في مضلى المبشري، لأنه من توابعه، والحكم ليس مفسوراً على لمصلى، بل يحور في جميع ألبية المعسر لني بحوالح أهله وهداياته ثم من كان محله بن توابع لمصر فحكمه حكم أهل المصر في وجوب المجمعة عليه، واستلقوا فيه، فين أبي يوسف، إن كان المسوضع يستمح فيه السفاء من المصر فهم من توابعه، ولا قلا، وعنه: كل قرية منصلة برئض (٢٠ المصر وتلح حداد الثاني في ومواهب الرحمن، وعلله في شوحه بالله وحوبها مختص يناهل المصر، والمحارج عن هذا المعد ليس من أهله، أحد، قال شيخا: وهو طاهر المشول، وفي والمعراح، أنه أصبح ما قبل وفي والتعراح، أنه أمن من يسكن المصر أو أصبح ما قبل فيه . حد، (ولا يجوز عنه المعل به والكول أو من أمره السلطان أو من أمره المسلطان أو من أمره المسلطان أو من أمره السلطان أو من أمره السلطان أو من أمره السلطان أو من أمره المسلطان أو من أمره السلطان أو من أمره السلطان أو من أمره السلطان أو من أمره المسلطان أو من أمره السلطان أو من أمره المسلطان أو من أمرة المسلطان أو من أمرة المسلطان أمره المسلطان أمره المسلطان أمرة المسلطان المسلطان المسلطان المسلطان المسلطان المسلطان المسلطان أمره المسلطان أمرة المسلطان أمره المسلطان المسلطان

13) - الوارد في هذا: الناب هو ما صح عن علي قوله ولا جمعة، ولا تشريق، ولا قطر، ولا أضحى، إلا في مصر جامع:

هال آلزيلهن في نصب الراية ١٩٥/٠٠ رواه عبد الرزاق في ومصنفه عن علي موفوها. وامن أني نبيسة في . ومصنفه وزاد وأو مدر 4 مطيسه ورو و عند المرزاق من وجه قاصر والبيهاني في والمصرفية؛ شلاحها عن على ومال البيهني. رواه اللوزي وشعبة مكذا موفوها ولم يُرو مرفوعاً.

وَقَلِّ مِن مِنهِمَ مِنْ مَقَوَلِهُ ٢٠٤٥ مَرِينَ هَنَّ أَرَوَقَ صَمَعَ * هَمَ وَالْمَوَاهِ وَوَقِهُ عَمَّ الْرفقُ وَالْمَيْقِ النَّالِيَّةِ. أما روالة عند الرواق الأولى فين مينا الجنارت الأعور صفيف وقف عن التربلين وأمن حجب، وتسقيمنا المبيض على أنه موقوف وقم ير ومرفوها.

(٦) - الرُّكُفيِّ: ما حول المدينة من يوث، ومساكي، وجمعها مرابقي

الظّهْرِ وَلا تَصِيعُ تَمْدَهُ، وَمِنْ شَوَائِعِلْهَا الْخَطَلَةُ قَبُل الصَّلَاةِ، لِلْخَطَبُ الإَسَامُ خَطَّكُونَ لِمُصِيلُ يُشْهُمَا يَعْمَدُوْ، وَيَخْطُبُ قَائِماً عَلَى طَهَاوَءِ، فَإِن الْمَنْصَرْ عَلَى ذِكْتِ اللّهِ تَعَالَى جِناؤ عَلْدُ لَي خَيْفَةً، وَقَالَ الْبُو يُوسُفُ وَاحْخَدُّ: لا يُدْ مِنْ دَكْمٍ طُولِلَ يُسْمًى خَطْلَةً، وَإِنْ خَعْبُ فَاعِداً الْوَ عَلَى غَيْرِ طَهَاوَةِ خَازَ وَيُكُونُهُ، وَمِنْ شَوائِطِهَا الْجَمَاعَةُ، وَاقْلُهُمْ عِنْدُ أَمِن خَبِيفَةَ كَافَاتُهُ مِوى الإَسَامِ، وَقَالَ أَسُو يُسُوسُفُ وَمُحَمِّدُ النَّنَاقِ بِسَوْى الإَسَامِ، وَلِيجُهُرُ الإِضَامُ مِنافِعِراءَةٍ فِي الرَّعْنَانِ، وَلِينَ فِيهِمَا قِواءَةُ شُورَةٍ عَيْهِماً، وَلا تَجِنْ الْمُعْمَةُ عَلَى مُسَافِرٍ وَلا السَوْةٍ ولا

الإقامتها، لأنها تقَمَام مجلُّح عنصو، وقد نقاح المسازعة في الطَّيْمُ والتقاديق، وقال نصم في عبره، فلا بند منه تنصِماً لآمره - هندية وؤمِنْ شهر إنطقها البولين، فلصبحُ عِي وقْتِ النَّقَهُم وَلَا لْصِحْ نَعْلَمْ) فلو حرح الوقت وهنز فنها السُنْقِيل العلهنز، ولا يبنى على الحمعة، لانهمنا مختلفان (ومِنْ شَرَائِطِهِ) أَرْضاً والخَطَّمَّة بقصدها، وكونها (قُلُ الصَّلَاة) بحضرة جماعة تنعقد بهم الحمعة ولو فسمًّا أو بُيامةً - فلو صدرت من عبر قصد أو بعد الصلاة. أو بغير حضور جماعة. لا يعنلُه بهيا لمكن جنزم من الخلاصة بأنه بكني حضور واحد، والسنة!! في الخلطية أنه ويُحَلِّفُ ﴿ لَامِيامُ خَطْشَيْنِ، حَقِيقِين مَفْدُر مَسُورَة مِنْ طَوَالِ الْمُعَصِّسُلِ (يَفْضِلُ بِلْهُمِينَ مَعَدُةٍ) فيدر فراءه تبلائ أبات ويخمص جهره بالناب؛ عن الأولى (ويعُطُفُ قائماً) مستفيل الناس (غلبي صَهَارَة) من المحدثين رفانٍ الْتُنْصَرُ عَلَى دَكُو اللَّهَ لَعَمَلَى} كتحميدة أو تهدينة أو تسبيحية إحارُ بِمُنْدُ أَسِ حَيْفَةٍ} صع الكراهية ﴿وَفَالاً . لاَ لَذَّ لِمُسْجَنِّهِ (مَنْ ذِكْرِ طَوْبِلْ لِيسْنَى أَصْطَيَّةً) وافقه منذر الشَّنهاد ووانَّ عَاجْبُ فاعتدأ أوَّ غلى عَبْر طَهَارةٍ)، أو لم يفعد بين الخطينين، أو السدير الناس ـ (حارَ وَلِكُرَهُ) لسخانمه المترارث (ومن شرائِعها) أبضه (الجماعة) - لأن الحمعة مستفة سها (وأفلُهم عبد أبي خنيفة للاثنة) رحال (بِنُوَى الْإِنْمَامِ ، وَفَالَا النَّانَ بِنَنْوَى الْإِنْمَامِ } قَالَ في التصحيح. ورجيح في الشروع دليله وحشره والمجبوين والمستفرزة الهنار ويشترط بضاؤهم حتى يسبعد البمعندة الأولىء فلواملأوا بعادها أتمها وحده حمعة (ويجهر الإمام بالقراءة في الركعيين)؛ لأنه المتوارث وللبيل فيهما فراعةً طورةٍ بغيَّتِها) قال، في شرح الطحاوي: وبقرة في الركعتين سورة الحمعة والسافقين، ولا تكبره غبرهمما ا هـ - وذكر والزاهدي، أنه يفوأ فيهما صورة الأعلى والفاشية. قال في والبحرو: وبكن لا يواطب على دلك، كبلا يؤدي إنى هخر الداني، وكلا ملك العامة خَمَاً. 1 هـ..

و الدراد منه التي 25 لحديث جانو بن أسوة قال، اونا رسود الدوج كنان محطب قبائمًا، أنو بجلس، أنه يقرم، فيحطب (10 خديث)

أحرجه مسلم ۸۵۳ والر داوه ۱۹۹۳ وائستال ۱۹۰۶ وان ماحم ۱۹۰۰ والطالسي ۷۵۷ وأجمد (۱۸۸

مريض ولا غيد ولا أغنى، فإن خضروا وضؤوا سَعَ النّاسِ أَجَدَاهُمْ عَلَ فَرَصِ الْمُوقْتِ، وَيَجُورُ لِلْمُسَافِرِ وَالْمَبْدِ وَالْمَرِيضِ وَلْمُؤْمِمْ أَنْ يَوْمٌ فِي الْجُمْعُةِ، وَمَنْ صَفَى الطَهْرُ فِي سَرْلِهِ يَوْمُ الْجُمْعَة فِيلَ صَلَاقِ الإِمْمِ وَلا غَلُو لَهُ كُوهَ لَهُ ذَلِكَ، وَخَارَتْ صَلَالُـهُ، فَإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يَحْمُرُ الْجَمْعَة فَوَجُهُ إِلَيْهِ بَطْلَتْ صَلاهُ الظّهْرِ عِنْدُ أَي خِيفَة بِالسَّمْنِ. وَقَال أَبُو يُومُتُ وَمُحَمِّدُهُ لاَ يَبْطُلُ خَشَ يَدْعَلَ نَعَ الإِمَامِ، وَيُكُورُهُ أَنْ يُصَلِّى الْمَعْدُورُونَ الطَهْرَ بِخَمَاعَةٍ يُؤْمُ الْجُمْعَةِ، وَتَطْلِلْكُ أَهْلُ السَّجْنِ، وَمَنْ أَوْلِكُ الإَسْامُ يَقِعُ لِللّهُ صَلّى مَنْهُ مَا أَدْرُكُ وَنِي

> قصيل من لا تحد عليه الحمية

(وَلا نَجِبُ الْجَمُدَةُ عَلَى مُسَاجِي، لِلْحُوقِ السَلَقَة بَادَائِهَا (وَلا الْمَرَاقِ، لاَنِهِ مَلَهِهَ عَ الخروج (وَلا لَمِرِيْسِ) لَمَجزَهُ عَن دَلك، وكذا الْمَمَرِّضِ إِنْ يَقِي السَرِيْسِ صَالِعاً وَلاَ عَلَى اللّ مشخول بخلامه مولاه، ولا رَمِي (وَلا أَشْمَى) ولا خالف، ولا معدور بمشقة معر وَوَجل وتعج، ولا تُروي، وَفِلَ حَفْسُرُوا وَشَلُوا مَعْ النَّاسِ أَخْرَاهُمُ وللك (عَنْ مَرْضِ أَوْلُبُ)؛ لاَنهم تَحَمَّدُوا المَسْفَة فَصَارُوا كَالْمَسَافَرِ إِذَا صَامِ.

﴿ وَيَخُووُ بِأَلْمُسَاقِرِ وَالْعَدُ وَالْسَرِيضِ وَيَخْوِجِمْ ﴾ حيلا الراة (أنَّ يَؤُمُّ فِي الْجَيْمَتِ)؛ لأن عدم وسويها عليهم وُحصة فهم فقعاً للعرج، فإذا حضووا تقع فرضاً.

(وضّ صفّى المطهّر في نشراله يُنوَّمُ الْجُهَّمَة قَبَل صلاةِ الإضّمِ وَلا أَمَّارَ لَهُ كُوهُ لَهُ وَلِلكُ) تحرساً، بل خَرَّمَ ؛ لأنه ترك الفرص الفطعي بالفاقهي، فتح (وجازتُ صلاّتَهُ) جوازاً موقوقاً (هيالُ بَقَا لَهُ): أي لهس صلى الفلهر ولو يمعدّره على المدهب (أَنْ يَخْصُرُ الْجُمَّمَةُ فَلَوْجُهُ إِلَيْهَا) والإسم فهما ولم تقم بعا وشطّنتُ صَلاهُ النظّهر) أي وصفُ العرصةِ وصارت نقيلًا (عَلَم أَبِي حَيْمَةً بالشّعْمي)، وإن تم يقوكها ((قالاً لا تشلُ حَنْ يَشَعُّرُ مع الإسام) قال في والتصحيح): ورجح ولين الإمام في والهداية، واختار والرهائي وروالسفي، العد قادل يكون الإسام ميها، الأن السعي إذ كان بعد با فرع مها نم ينقل طهو، القافاة

(زَيْكُونَهُ أَنْ يُضَلِّى الْمُعَلَّمُورُونَ الظُّهُمْ بِجَمَاعُوْ يُوْمُ الْجُمَعُةِ) في العصد لما فيد من الإحلال والحمدة بتغين للجماعة وصورة المعارضة القياما بالعصر لأنه لا حمدة في عبرها فلا يُقطعي إلى ولك (وكذلك أَهْلُ السُّجُونُ): أي يكوه فهم قلف، قما فيه من صورة المعارضة، وإنها أفرده بالذكر لمه ينوهم من عام الكراهة بمنعهم من الحراج.

سَعُلَةً. ﴿وَمَنْ أَمْرَكُ الإِمَامُ يَؤُمُ الجُمْعَةِيِّ إِلِّي فِي صَلَاتِهَا وَصَفَّى مَمَّةً مَن أَتَوْكَ وَيَنَّى سَيِّهَا

عَلَيْهَا الجُمْعَةَ، وَإِنْ أَشْرَكَهُ فِي النَّشَهُدِ أَنْ فِي سَجُّودِ السُّهُو بَنَى عَلَيْهَا الْجَمْعَةُ جَنَّدُ أَبِي خَيِنَةُ وَأَبِي يُوسُفَّ. وَقَالَ مُحَدَّدُ: إِنْ أَفَرَكَ مَنَهُ أَكْثَرُ الرَّعَةِ الثَّانِيَةِ بَنَى عَلَيْهَا الجُمْعَةَ، وَإِنْ أَضْرَكُ أَقَلُهَا بَنِي عَلَيْهَا الظَّهْرَ، وَإِذَا خَرْحَ الإِمَامُ عَلَى الْجِنْدِ يَوْمَ الجُمْعَةِ فَرْكُ النَّاسُ الصَّلَاةُ وَالْكَلَامَ خَشَّى يَقْرُخُ مِنْ خَطْلِيَهِ، وَإِذَا أَذَنَ الشَّوْنَدُونَ يَوْمَ الْجَمْعَةِ الأَدَانَ الأَوْلَ تَرَكَ النَّاسُ الْبُنِعَ وَالشَّرَاءُ وَنَوْجُهُوا إِلَى صَلاَةِ الْجُمْعَةِ، فَإِذَا صَدِدَ الإَمَامُ العِبْرَ جَفْسَ وَأَذَنَ الشَّاسُ

الجُمْعَةُ وهذا إن ادرك منها رفعة انفاقاً وَوَإِنْ أَنْزَكُهُ فِي النَّشَهُدِ أَوْ فِي سُجُمَودِ السَّهُو نَشَ عَلَيْهَا الْجُمُعَةُ وَالِعَمَّا عِنْدَ وَأَمِي خَيْمَةَ وَأَمِي وَجُومُفَ، وقال وتُحَمَّدُه: وإِنْ أَدْرُكَ مَعَةً أَكْثَمُ الرَّكُمَةِ الْفَائِينِيَ بَانَ أَدْرُكَ وَكُومُهَا وَشَى عَلَيْهَا الْجَمْعَةُ، وَإِنْ أَقْرُكَ أَفْتُهَا} بأن أدركه بعد ما رفع من الركوع وَنَى غَلَيْهَا الظَّهُنَ أُرْبِعًا؛ إلا أنه ينوي الحمعة إجماعاً، وجوهرة، وعليه يقال: أدَّى حلاق ما توى.

. . .

(رُأَيَّةًا خَرْجٌ الْإِمَامُ يَمَوْمُ الجُمُعَةِ) من خُجْرَتِهِ إِن كَـانَ، وإِلاَ فِقِيامَهُ لِلصَّعَوِهِ (قُوَلُ النَّامُّيُّ الصَّلَاةُ وَالْكَلامُ) خلا قضاة فائتمَ قائتم قدي ترتيب ضرورة صحة الجمعة، وصلاةً شُرَع فيها للزومها (حَتَى يَقُرُعُ مِنْ خُطْلِيّهِ) وصلاته، بلا موق بين فريب وسعد في الاصح ومصله.

وَوَإِذَا أَنْنَ الْمُفَوَّذُونَ بِيَّرَمُ الْجُمُعَةِ الْإَذَانَ الأَوْلَىٰ} فحصول الإعلام به وَشَوَكَ النَّاسُ} وجعوبًا والنَّبِسُعُ وَالشَّرَاءَ وَسُوجُهُوا إِلَى صَافَعَ الْمُجْمَنَةِ﴾ عَبْر بقوله «ترجهنوا» للإنسارة بأن العمواد بالسعي العامور به هو التوجُّد مع السكينة والوَقَانِ لا الْهَيْرُولَةِ**).

﴿ وَإِذَا صَعِدُ الْإِمَامُ الْمِسْرُ جَلَسُ) عليه (وأَدُنَ الْمُؤَلِّدُونَ بِينَ بِدِي. الْمِشْرِ) بِدَلَكَ جرى التوارُّت، ولم يكن على عهد وسول الله يحج إلا هذا "الأذان ولهذا قبل: هو السعير في وجوب

المستده في ذلك حفيت أبي فريزة إذا أتهمت الصلاة فلا تأثوها تسعول، وأتوهما تستون فليكم السكيسة فما أفركتم فعلوا وما فاتكم بالموا. ورواية المسلم إذا أواب.

وحديث أبي فُتادة وقيمًا إذا أتبتم الصلاق عطيكم السكية . . الجعيمت

أخرجه البخاري ١٣٥ ومسلم ١٠٣٠.

[.] والأول أخرجه البخاري ٩٦٨ كتاف الجمعة، وأطرافه في ١٣٥٠، ١٣٦ ومسلم ٢٠٦ وأبو داود ٢٧٠. والترملي ٢٧٣ والسنالي ١٩٥٢ وابن مناجه ٧٧٥ وأحمد ١٣٧/١، ٣٣٨، ٢٧١، ٢٧١ والنظياليي. ١٩٧٠- ١٩٢١،

وكلاهما صنعيج . وفي الباب أحاديث.

⁽٢) - ما ذكره المصنف ورد في حديث السائب بن بزيد كان النداء بوم الجيمة أأبَّت إذا حلس الإمام على المبسوب

بَيْنَ يَدْيِ. الْجِنْرِ، فَإِذَا فَرْغَ مِنْ خَطْبَيْهِ أَفَامُوا الصَّلَاةَ وَصَلُّوا.

باب صلاة العبدين

يُشْفَخُتُ فِي نَوْمِ الْجَلَرِ: أَنْ يَعْلَمُمُ الْإَنْسَانُ شِيلَ الخُوْمِجِ إِلَى الْمُصَلَّى، وَيَقْلَبِسل، وَيَقَلِبُهِ، وَيَعْرَجُهُ إِلَى الْمُصَلَّى، وَلا يُكَثِّرُ مِي طَرِينِ الْمُصَلَّى مِنْدُ أَبِي خَيْفُة، وَعَلَدُهُمَا

السمي وحرمة المبيع، والأصلح أن المعتسر هو الأول إدا كنان بعد المؤوال، للحصول الإعمالام مه. وهدارد، رفاؤة فرغ من حُطيته أقائرة الصَّلاَة وَصَلُوا ولا ينبعي أن يصلي غير الخطيب، ويكرم السقر بعد الزوال قبل أن يصلبها، ولا يكره فبله كذا في وشرح الصيّة.

باب صلاة العيدين

مُناسبتها للجمعة ظاهرة، حتى اشترط لها ما اشترط للجمعة حلا المخطف وتعب على فَنُ تعب عليه الجمعة، وقُمَدُت الحمعة لقرضيتها وكثرة وقوعها، وسُمَّي به لأن نه فيه هوانـد الإحسان، وهي واجبة هي الأصح كساهي الخناب، و «الهدابة» و «البدائم» و «المحيطة و «المختار» و «الكافي» و «التسفي»، وفي «الخلاصة»: وهو المختار، لأمه بيج واظف عليها"، ومساها في الحامم منه؛ لأن وجوبه ثبت بالسنة، اهـ. وقيل إنها منه، وصحّحه «السمي» في «المدم».

ولمُسْتَخَبِّ فِي نَوْمُ الْفِظْرِ. أَنْ يَظْمَمُ الإَنْسَانُ قَبَلُ الخُرُوحِ إِلَى اللَّمْشِكِي، مُنادِة إلى ضياصة وبه ونسئال أمره، وأن يكون حلواً ونعراً ووثراً ليكنون أعطم أحمراً (وَلَخْسِلُ، وَيُسَطّيْبُ) ويستالك. ويليس أحسن شابه، وتُشخي في مسجد خيّه، ويؤدّن صدفة فطره (وَنَسُوجُهُ إِلَى الْمُصْلَى) ماشياً،

على عهد رسوق الدينج. وأي يكر، وعمر فلما كان عنسان وكتر السامر راه الداء لشات على الرّوراء.
 ورواية: وقم يكن للبي 25 مؤذل غير واحد. أحبرجه المشاري 417 و 417 و 418 و 417 و 411 وأبر داود
 ا ١٨٨٧ وأطرفه في ١٠٨٨ و ١٠٨٨ و ١٠٩٠ والترمذي 410 وسيهني ١٢٩٨/٢ وأحمد ٢٠٥٢ وأحمد ٢٠٥٢ كلهم عن السائب س يرهد.

الخال الترمدي. حسن صحيح وفي لسمة أحمد شاكر للمخاري طبع إحياء التراث: وقال البخاري - الزوراء موضع بالعبوق بالعدينة. العا وفي شعر الناري إليف دلك وقال أمن حجر. والزوراء : مفتح الراي وسكرن الواد وهي كما قبال السحاري. وأما امن مطال نظال: هو جعر كبير عند باب فسمحة الوبه على العالمة 1867.

ورية ، واقعي عليها . - قبال ابن حجور في الدولية ٢١٨/١ : يم أحياه صريحاً، وقال البياني في نعيب البراية ٢١٨/٢ - هذا - معروف المدر أي كونه 🕬 واقب عني ذلك - ولم يرد خلاف .

يُكِيِّرُ، وَلا يَشْفُلُ فِي الْمُصْلَى قِبْلُ صَلاَةِ الْعِيدِ، فَإِنَا حَقْبُ الصَّلاَةُ مِنَ الْزَفْاعِ الشَّمْسُ وَحَلَّ وَقَنْهَا إِلَى الزَّوْالِ.، فَإِذَا وَالْتِ الشَّمْسُ عَرْجَ وَقَنْهَا، وَيُصَلِّى الْإِنْهُ بِالْدَان يُكُيرُ فِي الْأُولَى فَكِيرَةَ الإَفْتِنَاعِ، وَتَلاَناً بَقَدْفَ، ثُمُّ يِنْوَأَ فَايَعَةَ الْكِثْبُ وَسُووَةً مَعْهَا، ثُمُّ يُكُرُّ فَكِيرَاءَ وَسُووَةً مَعْهَا، ثُمُّ يَكُمْ يُكُيرُ فَكِيرَاتِ، وَكُنْرَ فَكِيرَةً وَابِعَنْهُ يَرْضَعُ بِهَا، وَسَرَقَعُ يَشْنِهِ فِي فَكَيدِواتِ الْعِيدَيْسِ، ثُمْ فَلاَتُ تَكْبِراتِ، وَكُنْرَ فَكِيرَةً وَابِعَنْهُ يَرْضَعُ بِهَا، وَسَرَقَعُ يَشْنِهِ فِي فَكَيدِواتِ الْعِيدَيْسِ، ثُمْ يَخْطُلُ بَعْدَ الْمُعْرَةِ خُطْبَئِنِ يُعْمَمُ النَّاسِ فِيهِما صَافَةَ الْعِنْمِ وَأَخْتَفِى، وَمَلَّ فَاتْ

اقتدانا البنيه يهيج (ولا بكتر في طريق الدصلي عند أبي خبيفه) يعني حهراً. الها سوأ وسنجت جوره (وَعِندُهُمَا يُكُلُّ فِي طَوَيقِ الدَّصَلَى عَنْدُ أَبِي خبيفه) يعني حهراً. الها سوأ وسنجت جوره (وَعِندُهُمَا يُكُلُّ فِي طَوَيقِ العصل جهراً استجاباً، ويعلم إذا النهي إليه، وفي روايه: إلى الصلاة، وحره المحيد عند والسنعي، و وبرهان النبريعة، والمتحدد عند والسنعي، و وبرهان النبريعة، وحصيرهان المدينة في المصلي وحصيرهان اهد. (ولا يَنْفُولُ فِي المُصَلَّمُ فَبُلُ فَسَالَةَ اللّهِ إِلَيْهُ فِي لَنْ اللّهُ اللّهُ فَيْ اللّهُ اللّهُ فَيْ لَمْ يَعْمُهُ اللّهُ فَيْ لِللّهُ وَلَمْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ فَيْ اللّهُ عَنْهُ عَلَيْكُمْ لَلْهُ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُمْ لِللّهُ وَلَيْكُمْ لَلْهُ عَلَيْكُمْ لِللّهُ وَلَيْكُمْ لَلْهُ عَلَيْكُمْ لِللّهُ وَلَيْكُمْ لَلْهُ وَلَيْكُمْ لَلْهُ عَلَيْكُمْ لَلْهُ عَلَيْكُمْ لِللّهُ وَلَيْكُمُ لَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّه

(وَيُصِلِّي الْإِمَامُ وَالنَّاسِ وَكُمْتُيْنِ لِيُكُبُّرُ فِي الْأُوْلَى لَكُبِسُرَهُ الْأَفْتِسِ وَسَانِي عليها بالاستخاع (وَيُكُبِّرُ فَلَالنَّا يَعْدُ فَالِ وَبَعْدُ اللهِ وَيَعْدُونَ وَيَسْتُحِبُ لَهُ أَنْ يَعْفُ بِينَ كُنْ تَكْبِسُرَمِنِ مَقْدَالْ شَلاتِ تَسْبِيحِاتِ، وَلِينَ بِينَهِمَا ذَكَرَ مُسُونَ، وَيَعْمُونَ وَيَسْبِي سَوْ أَنَّهُ بَقْرًا فَانِجْهَ أَنْجُلِفُ وَلِمُونَا وَلِينَ أَنْهُ بِينَا وَيَعْدُونَ وَلَيْفُونَا أَنْ فَيْمُ اللّهُ وَيَعْمُونَا وَلِي (ثُمْ بِكُرِّ تُكْبِيرَةً بِرَاكُمْ فَيَا اللّهَ اللّهُ وَيَعْمُ وَلِينَا وَلَيْفُونَا اللّهُ وَيَعْمُ وَلَيْقُونَا وَاللّهُ وَيُعْمِلُونَا فَيْفُونَا اللّهُ وَلَيْعَالًا وَلَوْمُ وَلَيْفُونَا اللّهُ وَلِيلًا فَيَعْمُ وَلَيْعَالِمُ اللّهُ وَلِيلًا فَيَعْمُ وَلَيْعُونَا اللّهُ وَلَيْعِيلًا وَلَيْعُونَا وَلِيلًا فَيْعِيلُونَا اللّهُ وَلِيلًا اللّهُ وَلِيلًا اللّهُ وَلَيْعِيلًا فَيْفُونَا وَلَوْمُ وَلِيلًا اللّهُ وَلِيلًا اللّهُ وَلَيْعُونَا وَاللّهُ وَلِيلًا فَيْعُونَا وَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا يُعْلِمُونَا اللّهُ وَلِمُونَا اللّهُ وَلِيلًا فَيْعُونَا وَلَكُمُ وَلِيلًا فَيْقُونَا وَاللّهُ وَلِيلًا فَيْعُونَا وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِيلًا فَيْوَاللّهُ وَلَا لِلللّهُ وَلِمُونَا اللّهُ وَلِيلًا فَيْعُونَا وَلِيلًا فَيْعُونَا وَاللّهُ وَلَيْعِيلًا وَلَقُونَا وَلِيلًا فَيْعُونَا وَلِيلًا فَيْعِيلًا وَلَكُونَا فَاللّهُ وَاللّهُ وَلِيلًا فَيْوَاللّهُ وَلَيْكُونَا فَيْعُونَا وَلِيلًا فَيْعُونَا وَلِيلًا فَيْعُونَا وَلِيلًا فَيْعُونَا وَلِيلًا فَي وَلِيلًا فَي وَلِيلًا فَي وَلِيلًا فَي فَيْمُ اللّهِ فَيْكُونَا فَي اللّهُ وَلِيلُونَا لِمُؤْمِنَا وَلِيلًا فَي اللّهُ وَلِيلًا فَي الللّهُ وَلِيلًا فَي فَلِيلًا فَي اللّهُ وَلِمُونَا وَلِمُونِا لِللللّهُ وَلِيلُونَا لِللللّهُ وَلِيلُونَا لِلّهُ وَلِيلًا فَي فَيْعُلِمُ الللّهُ وَلِيلًا فَي فَلِيلًا فَي فَلِمُ الللّهُ وَلِيلُونَا لِلللّهُ وَلِمُونِ الللّهُ وَلِمُونِ الللّهُ وَلِيلُونَا لِلللّهُ وَلِمُونَا لِلللّهُ وَلِمُونَا لِلللّهُ وَلِمُونَا لِلللللّهُ وَلِمُلْفِيلًا فَي فَلِمُونَا لِللللّهُونَا لِللللللللّهُ وَلِمُلْلِمُ وَلِلللللّهُ وَلِمِلْلِلْمُ لِللللّهُ وَلِمُونَا لِلللللّهُ وَلِمِلْلِلْمُ لِللللللّهُ وَلِمُلْلِ

⁽١) - أصرح مين فاحه ١٩٩٩. ١٩٩٥ مسلة صيعيف عن أنو عمر الكان الشي ﷺ بحرح إلى البحد بالشيأ.

 ⁽٣) الدليل على الله: «ديث أن عالمي أن النبي كالله جرح أرة الفيط بطيعي وكمبيل لم يصل فشها ولا مددها أحرجه الدخاري 184 ومسلم 284 وأن داوه 29 الرائدي 90 والرسدي 190 وأحدد 1973
 وقال الترمذي . حسن محيح أوبه قال: مشاهمي وأحدد وإسحاق الهيا.

وأخرج الل أماحة ١٩٩٣ وأحمد ٢٩٥٧ ولاحدكم ١٩٧/٦ واللجحة وزائعة الدعمي عن الن سعيد قال: كان رسول الشامجة لا يقطلي قبل العبد شيئاً. عزماً رجع إلى صولة صالي ومحمس

قال اس حجر في الدراية ١٩٩٩/١ - إسباده حسن آخر.

وقال التوصيري في الروال - إساده صحيح - برحمه لعات.

الْعِيدِ مَعَ الإنسَامِ لَمُ يَلْضِهَا، لَمَانُ غُمُّ الْهِلاَنُ عَلَى النَّسَسِ فَشَهِدُوا جَدَدُ الإنسَامِ بِالزَّيْنَةَ الْهِلَالِ بَعْدُ الرُّوْانِ صَلَى تَعِيدُ مِنَ الْغَنْدِ، فَإِنَّ حَدَثُ عُذَّرٌ مَسْعَ النَّاسَ مِنَ الصَّلاَةِ فِي الْيُوْمِ الْتَانِي لَمْ يُصَلِّهَا بَعْدَدُ.

وَيُسْتَحَبُّ فِي يَـوْمِ الْأَضْخَى: أَنْ يَغْتَسِلْ، ويتعليب، وَيُؤَخِّرَ الأَكْمَلُ حَلَّى يَشْرُغُ بن الصَّلَاقِ، وَيَشْوَجُهُ إِلَى النَّهْمَلُى وَهُ وَيُكِيَّاسُ، وَيُصَلِّي الأَضْخَى رَكُفَتَيْنِ كَصَافَةِ اللهِ طُنِ،

.,....

انُ مَن فِيهِمَا ضَدَقَةَ الْجَمْلُمِ وَالْحُكَافَهَا> لِيؤَمُها مِنْ فَم يؤَهَماهِ لابها شُرعت عَدَك. ويستحب أن يستعتع العطبة الأولى بتسع تكبيرات متوالية، والثالية مسيع

(وَمَنْ فَائِنَا صَعَامُ أَمِيهِ مَعَ الإمَامِ) ولو بالإفساد (لَمْ يَفْصَهَا) وحده لانها لم نعرف أَراحة إلا بشرائط لا تنم بالسنفرد (وهداية) اللو أمكنه الذهاب لإمام احر فعل؛ لانها أَيْوَفَى سواصع الساقاً وتنويره

(قائ فَمْ الْهِلالُ عَلَى اللّبَاسُ فَتَهَدُّرا فِئْدُ الإَمَامِ بِرُؤَيْهَ الْهِلالِ اللّهُ الزُّولَ) أو خَلَث عَدرً ماتع كمغر وتحور (صلّى الْبَيْدُ بنُ النّبَ) الآن تأخير اعترى وقد ورد به النص وهندابه ووقائها فيه كالأون (قان خَدَثُ عُدَّرُ فَلَعَ النَّاسُ مِنَ الصّلامِ فِي النّومِ النّانِي الصاّ (لَمْ لِلسَلْهَا لِعَدْهُ). لأن الأصل فيها أن لا تفضى كالجمعة، إلا أنا تركاءات اللحقيث، وقد ورد التناجر إلى أبوم الشامِ عند العذر وهذابَة.

(ويُسْنَخَبُّ مِن يَوْم) عبد والأصّنَص أَنَّ لِغَنْبِسُ وَلِنظَيْبُ) كَمَا مَوْ مِن الْغِنْفُر (فَ) لَكُمّ (يُؤخُرُ وَلَاكُوْلُ) مِن الأصنَّص عن الصلاة (حَشَّ بِشُرَّغُ مِن الصَّلاّة) وَإِنْ لَمْ يُصِعُ مِن الأصعِ ، ولمو أقل نم يكوه (وَيُوْجُهُ بِمِن الفَضِفَى وَهُوْ يُكُنُّنُ جَمِراً (وَيُصَلِّي الْأَضْحَى رَفَّمَنَيْنَ فَصَلاً؛) عبد (الْجَفْرِ) فِيعا

⁽⁴⁾ أي تركما هذا الأصل وهو عدد فصاء الحديدة والعبدين ليحيث أي عميراس أسر فارة وحدادي خميران من الأنصار من أصحاب رمول من 55 قالوا أعميل علينا خلال شؤال فأصيحنا صباداً أعساء وكبرس من حر البهار ، فتهدوا عبد الذي 55 أيهم ولوة الهلال بالأمس فأمرهم ، سود الله 55 أن يصفوراً وأن يحرجوا إلى جيدهم من الفده

أغرمه أبولادود ١١٥٧ واس ماحم ١٦٥٢ واللفطاله والنسائي ١٩٨١٢ والم

وروانة أبي دايد والسنائي وأني كما أماؤوا . [4] الجديث طال الريقعي في تعلب الرابية ٢٠٣٠٧. أبو عجيد علمة أكبر أولاد أسن بن خلاف أقال النووي في الجلافية أحر حدث صحيح أحد

وقال من أحجر في اللحاس الحبر 7 /400 مستحد أن المشار وأن السكن وبن حرم أحد فهو صحيح. ومنا الحديث فد تكبر إبيه مباحث الهداية 7.70 وقال: الأصل في العبد ألا نفصي كالحمدة إلا أنا برشاء لهذا الحديث لأن هما تأخيل بعدر

وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتُمْنِ يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهِمَا الْأَضْجِيَةَ وَتَكْبِيرَاتِ النَّشْوِيقِ، فَإِنْ خَلَتُ عُلْمُ منع النَّمْنَ بنَ الصَّلَاةِ فِي يُوْمِ الْأَصْحَى صَلاَحًا بنَ الْفَدِ وَيَقَدُ الْشَدِ، وَلا يُصَلَّهَا لِشَدْ وَلِلنَّاءِ وَتَكْبِيرُ النَّشْرِينِ أَوْلَهُ عَنْبِ صَلاَةِ الْفَجْرِ بنُ يَوْمٍ عَرَقَةً، وَاجْرُهُ عَقِيبَ صَلاَةِ الْفَصْرِ مِنَ النَّهْرِيقِ، وَالنَّكْبِيرُ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ، وَهُـوَ أَنْ يَقُولُ: اللهَ أَكْبَر، اللهَ أَكْبَرُ، لَأَ إِنْهِ إِلاَ اللّهُ وَالنَّذِيرُ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ، وَهُـوَ أَنْ يَقُولُ: اللهَ أَكْبَر، اللهَ أَكْبَرُ وَلِهِ الْمَعْدُ.

تقدم (وَيُغَطِّبُ بِثَمَلَهُ) الِعِمَّةُ (مُعَلِّئِي يُعَلَّمُ النَّسَاسُ فِيهِمَّا الْأَصْحِيَةُ وَتَكَبِيرَاتِ الشَّوبِينِ) لانهما شُهرِعُت لذلك (فَإِنْ حَدَثُ حُدَّنُ مَن الاصفار العارة (مُسَمَّع الشَّاسُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي) أول (بَيُومِ الأَضْمَى صَلاَمًا مِنَ الْفَهِ وَبَعْدُ الْفَهِ، وَلا يُصَلَّبِهَا بَشَدَ فَلِكُ) لانهما موقة بعوقت الأضحية فتشبع باليامها، لكنه مُسيءَ الشَّعير مغير عنو، وإلا فلاء فالعثر هنا لنفي الكراهة، وفي الفطر للصَّحة.

(وَتَكْبِيرُ النَّذِينِ أَوْلُهُ عَقِبَ صَلاَةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ حَرَفَةً) انفاقاً (وَآخِرَةً عَقِبَ صَلاةِ الْفَصْرِ مِنْ) يومِ (النَّخِرِ عِنْدُ أَي خَبِفَةً) فهي شمالً صلوات (وَقَالاً): آخره وإلى صلاةِ الْفَصْرِ مِنْ آخِرِ الْمَعْرِ عِنْدُ أَي خَبِفَةً) وهي شمالً صلوات (وَقَالاً): آخره وإلى صلاةِ الْفَصْرِ هِنْ آخِرِ اللهِ السَّرِيعة و وصله الشريعة و ويقولهما يُعْمَل، وفي والاختبارة: وقبل الفتوى على قولهما، وفي والخبيارة: وقبل الفتوى على قولهما، وفي والخبيارة في المختبارات الشواؤله: وقولهما والمحتباط في والمستخبرة عند المناسون على قولهما المدر (والنَّكِير) واحبُ في الأصح مِنْ (فقيبَ الفَسْرَونَة اللهُ عَلَى المُعْمِينِ في الأحسار في المحاصات المستخبة عند أي حنفة والله على كل مَنْ صلى المكورة الأنه تبع في الأحمار في المحاصات المستخبة عند أي حنفة وقالا: على كل مَنْ صلى المكورة الأنه تبع في وقد مبق أنه المُثنَى به للاحتباط (و) صفة المُتَكِير وَاللهُ المُحدِد وقد الحمد) هذا هو المتور من الخلق صلوات الله علياً على المغابة والله المؤور من الخلق صلوات الله علياً وهناية و

إذا > قوله: المألور عن الخليل، ذكره صاحب الهداية أيضاً تعليه الزيلمي في نصب المرابة ٢٢١/١ فقيال. لم البعد ماثوراً من الخليل ولكنه ذكر سألوراً عن ان صحيد عند ان أبي شبية بسند جيد من عله طرق وأسته عن علي أيضاً.

باب صلاة الكسوف

إِذَا الْتَكَلَّفُتِ الشَّمْسُ صَلَّى الإِمَامُ بِالتَّامِرِ وَكُفَيْنِ تُحَيِّنَةِ الشَّافِلَةِ فِي كُلُّ وَكُفَةٍ وَكُوعُ وَاجِدَّ، وَيُطُولُ القِرَاعَةَ فِيهِمَا، وَيُحْتِي عِنْدَ أَبِي خَيِفَةً وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَمُحَمَّدً: يَجْهَسُ، ثُمَّ يَذَعُو يَعْدَهَا خَنَى تَنْجَلِيَ الشَّمْسُ! وَيُصَلِّي بِالنَّامِ الإِمَامُ الذِّيَ يُصَلِّى بِهِمَ الجُمُعَةَ، فَإِنَّ لَمْ يُجَمِّعُ صَلَّاهًا النَّاسُ فُرادَى، وَلَيْسَ فِي خُسُوبُ الْفَفْرِ جُمَاعَةً، وَإِنَّمَا يُصَلِّي كُلُّ وَاجِدٍ يَفْهِمِ، وَنَشَى فِي الكَسُوفِ خُطْبَةً.

باب صلاة انكسوف

من زضافة الشيء إلى سبع.

(إذا المُكَلَّفِ الشَّمْسُ صَلَّى الإمَامُ) أو ناشه (بالنَّسُ رَكُمَنَيُ كَهَيْنَة النَّائِقَةَ): لي بلا حطبة، ولا أدان، ولا إقامة، ولا تكوار ركوع، بمل (في كُل رُكُونَةٍ رَكُوعَ وَاجِدَّ، و) لكنه (يُسطّوَلُ الْبَرْافَةُ فِيهِمَا) وكذا البركوع والسجود والادعية البواردة في النافلة (وَيَحْفَيُ) اغْتَرَافَة (عِنْدُ أَبِي خَيْفَةً، وَقَالاً: يَجْهَنَّ عَلَى وَالْمُعَلَّمِةُ عَلَى النَّاسِيطِيعِ، في وزاد الفقهان، و دالسلامة، هي التصحيح قول وأبي حَيْفة، قلت. وهو الذي غُول عليه والسعيء و والمحسومي، و وحمد الشريعة، 1 هـ. (نَّمَ يُدْعُو نَعْدُهُ) جالساً سنغل النبلة أو قائماً سنغيلُ الناس والفوق على دعاته (حَتَى شَجْلِي الشَّمْسُ) كلها.

وَرَيْضَلَي بِالنَّاسِ الْإِمْلُمُ الْلِبِي يُصَلِّي بِهِمُ الجُمَّعَةُ، فإنَّ لَمْ يُجَمَّعُ). في لم بحصر الإسام وَصَلَّامًا النَّاسُ فُرافَى) وكعنين أو أربعاً. في منازلهم كما في مشرح الطلحاري،

وَلِيْسُ فِي خَشُوفِ الْفَعْرِ جَمَاعَةً؟؛ لأنه يكون ليلاً وفي الاجتماع فيه مشنة - جوهرة ووإنّها يُصلّي كلّ وَاجدُ بَطْسِيعٍ - المُولنه يُخِيف ، وإذا وَائِيّمَ شَيْعًا مِنْ صَدِي الْأَمْوَالُ صَافَرَاتُهُ ال وَلَيْسُ فِي الْكُسُوفِ خُطْبُهُ} لأنه لم ينش معداية، .

ورواية مسلم: وثم قام مخطب الناس . . . و ورواية محسب الشمس. . . : أخرجه البحاري ١٠٥٨ ومسلم ٩٠١ وورد من حديث المغيرة بنجره

أعبريمه اليخباري ١٩٩٣ ونسكم ٢٠١ ع ٢٣ وأحدث ٣٩٧/٣ ر ١٢٩/٥ والنظينانس ٢٩٥. وأمنا سياق المعينف قاشار الزبلس ٢٣٥/١ إلى أنه لم يرجد مكفة

بات الاستسقاء

قَالَ أَبُو خَبِيفَةَ وَخَمَةُ اللَّهِ عَلَيْنِ لَيْسَ فِي الإسْتِيشَفَاءَ صَلَاةً مُسْتُونَـةً فِي جَمَاصَةٍ، فَإِنْ صَلَّى النَّاسُ وَخَدَاناً جَازَءَ وَإِنَّهَا الإسْتِيقَاءُ الدُّعَاءَ وَالإسْتِيقَائِلُ.

باب الامتنفاء

وقال أبُو خَيِمَة: لِيْسَ في الإشبِشْقَاءِ صَلاَةً مُشَكِّرَةً في خَمَاعَةِ، وهو ظناهر الدواب تعما في البندائع وفيانَ صَلَى النَّاسُ وَصَدْ نَا جَنانِ مِن غيو كراهة. وجيومرة: لانها فعل مطلق ووَإِنْصَا الإشبِشَقَاءَ النَّاصَةُ وَالإشبِقَفَالَ؛ تضوله تصالى. ﴿فِقَعَلْتُ السَّقَظِرُوا وَبُكُمْ إِنَّهُ تَحَالُ فَقُدُوا لِرَّاسِلِ الشّعاءُ عَلَيْكُمْ بِفَرَاوِلُهُ*!!.

ورسولُ لله يجيرُ استسفى ولم يُرُوعه الصلاة؟ ؛ وهنداية،. وفي والتصحيح،: قال في

⁽١) - مورة نوح، تأذيف ١٠ - ١٠.

كيدا وكل أصابات الهداياء والمصنف عله عنه أقبال المريدي في نصب البراية (\$758) أما أمضة الإد عليه السلام مصحيح ثابت. وأما أنه لها برواعه الصلاة أنهاء عن المجيح ، نعم ورد في حديث الأهرائي وكار السمال ذكل لا يقرم عدم ذكر التيء عدم وضوحه أثم فاتح اللهيات حدادت الأهرائي بنوم مجمعة والتي يطق يعطف، ونها يحديث حدالك بن ويداويه وكر الصلاة وقالاً أرواه السنة ثم ذكر حديث الا عالمي ويد ذكر الصلاة وفال إواد الأربعة ، المحاب السن، والتعمين في ذلك أهو كما يلي .

السرح السيركي هذه الوكن رد و ۱۰۷۶ و ۱۰۷۳ و ۱۰۷۷ و ۱۰۷۷ و المواحد و ۱۰۹۸ كو هذه كو هذف النظري من حديث السي ومندم ۱۹۷۱ و ۱۸۷۸ و اير داود ۱۸۷۹ واس صاحه ۱۳۲۹ وسوروية الأولى لليحدري . يست رسول الله كلا يحظم يسوم المحمدة إدا صاء رجل ، فقال يا رسول الله الحمظ اللمظر عادم الله أن يسقراء المعال موطرات . . الله ديث فهذه الروايات عن السي في الاستشالة الدهاء اللي ﷺ وهو على المنسر وليس به دكر الصلاة

سل موت التخدري لإحدى روايداته بقبوله (مايه من اكتفي تعللات الجمعة في الاستشفام ورواء أحمد . ١٩٧٢ - ١٨٨٧ واليهمي ٣٨٢٣ يهدا الذي اعتمده المعلقة وقدا صاحب الهداية لذا قالاً الم يرار علم . المبلاد وأما حدث عند الله من زمر تلفق به دور الهبلاة .

مقب الترجيم اليحاري ٢٠١٦ ومسلم ١٨٥٨ والدو داوه ١٩٥٨ والترميدي ٥٩٨ والتمالي ١٩٥٣ والدرمي ١٨٥٨ رين مايه ١٢٦٧ واليهم ٢٤١٧ وأسيد ١٩٧٤ - ١٥ كان ١٥ كلهم من حد العدي وسد الله الرود وسري الله يجهد حرج إلى التصلي، فاستعفى، فاستغيل القيائد، وقائد وداوده فضمي وكحين.

قال مترمدي الحسن صحيح ا والمعيل على هذا هيئة أهل العلم ا ومعايقول انتشاهم ، وأحمد، وإمنحق. العرا

اي يصلي ركعين

وحديث امن عباس الذي أشار إليه الزينعي.

أخرجه أمو والرد ١٩٦٥ ووتترصدي ٥٥٥ والتسائي ١٥٧/٣ وادن صابح ١٣٦٦ والحساك. ٢٦١٤ والبيهي. ٢٤٧/٣ وأحمد ٢٦٩/١، ٣٥٠ عن عبد الله بن كنانة ذاك سالت أمن عباس عن صلاة (لاستشفاء فقال ج

وَقَالَ أَبُو يُومُنَفَ وَمُحْمَقَةً : يُصَلِّي الْإِصَامُ بِالنَّسَاسِ وَكُعَتَيْنِ يَجْهَزُ فِيهِمَا بِالْقِيزَافَةِ. تُمُّ يَخْطُبُ، وَيَسْتَقُولُ الْفِيلَةَ بِالدَّعَاءِ، وَيَقْلِبُ الإِمَامُ رِدَافَهُ، وَلاَ يَقِيبُ الْفَوْمُ أَرْدِينَهُمْ.

وُلَا يَخْضُرُ أَهُلُ النُّغَةِ الإسْتِشْقَاء.

والتحقيق: هذا فاهر الرواية، وهو الصحيح، قلت: وهن المعتبد عند والسعية و والمحبوب، والمحبوب، والمحبوب، والمحبوب، الشريعة والحد، (وقالاً: يُعلَّى الإمام بالنّاس وكُمْتَيْ يَحْهُمُ فِيهَا بِالْفَرَانَةِ) اعتباراً بصلاة الله وثم يُعلَّمُون يَحْهُمُ فِيهِمَا بِالْفَرَانَةِ) اعتباراً بصلاة الله وثم يُعلَّمُ بالنّاس، ويكون معلم الحجية الاستفق حول المتعقق وأن النّاس، واستقبل القبلة، وحول وداءه الأدام، فيها التلّب: إن كان مربّه جمل أعلاه المعلّق، ولان كان مربّه جمل أعلاه المعلّق، وإن كان مُدّوراً كالجية: جعل الجالت الأيمن على الأيسر دحوهرة وإلا يَقْلَبُ أَعْلَمُ مُرابِعَهُمْ وإن كان مُدّوراً كالجية: جعل الجالت الأيمن على الأيسر دحوهرة وإلا يَقْلَبُ أَعْلَمُ مَنْ ويتَن المقدّس فيضرجون إلى المسجد للائة أيام مُشاةً في لبات حققة الأعللات عبله الله متعلّمين المعدقة في المحراء، إلا ويحددون النوبة، ويستسفون بالفُسْقة والشيوخ والمجالز والأطفال، ويستحبُ إخراج الدوابُ ويحددون النوبة، ويستسفون بالفُسْقة والشيوخ والمجالز والأطفال، ويستحبُ إخراج الدوابُ وأولاده، ويستشفون فيما بينها؛ المحصل النحق وقد قال الله تعالى فوقة أهماة الكافير بن إلا في في المناس المحدد الإنه في المحدد الإنه في المحدد المحدد الله المعالى فوقة أماة الكافير بن إلا في في المحدد المحددة المحددة المحددة المحددة المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحددة ا

خرج رسول الله ﷺ منبذًا\ منواضعاً متضوعاً، مجامل على السير عدم خرص خطبتكم عدم ولكن لم يمول في الدعاء والتجمرع، والكبير، وصفر وتعمل وتعمل الجديد.

قَالَ الْمُرْمِدُيِّ حَسْنَ صَحِيحٍ ، ولتحديث قصة .

وأخرجه بين حيان في صحيحه، وأسو عواسه كما في تلخيص الحيار ٢٠/١٩٥ هـ . فهذا والندي فياه مهمة ذكر الصلاة.

ا طالقة الفائل الثوري في شبرجه على مسلم ١٩٨٧/١ كتاب صبلاة الاستسفام الحيم العلماء على أنّا الاستسفاد منة واختلفوا على نسن له الهيلان أم لا إلغائل أبو حدمة الا نسنُ أه العيلام بل الدعاء فقاً! وقال ماثر العلماء من الصحابة ، وتنهين فين معهم تسلُّ العيلاء ومرابعاته إلا أبو حيفة.

وأما الأحاديث فلي ليس فيها ذكر العبالة؛ فعضها مخصول على نسبك فارادي ومصيها أند اكتمى بعبلاة . فلجمعة حد بالتصار

^{(1) -} منعل هليه . تقدم في الذي شله من حديث هند الله بن ريد السلاني .

⁽٢) - طَلَقُ النَّوْبِ ۚ أَيِّي أَبِنِي وَالْخَلَقُ الْبَالِي يَسْتَعَمَلُ لِلْمُمَدِّكُرُ وَالْمُؤْمَّتُ.

 ⁽٦) شيء فسيل ومنسول وربها يذهب يهما هذهب الموت. بموز انتظيمة. أي منظومة، ومنسولة، ويداد أتها بالية مصولة غير مكوية.

⁽ة) - سورة الرعل، الاية: 11، وحاد هلي أيصاً في بمورة غافر، الابة - ت

باب قيام شهر رمضان

يُسْتَحَبُ أَنْ يَخْتِهِمِ النَّاسُ فِي شَهْرِ وَمَصَانَ نَقَدَ الْعِشَاءِ، فَيُصَلِّى بِهِمْ إِسَامُهُمْ خَصَ تَرْوِيخَاتِ، فِي كُلُّ تَرُويِخَهِ تَسْلِيمَنَانِ، وَيَجْلِسُ اللِّي كُنَّ تَرَوِيخَتَيْنِ مِثْقَارَ تَرْوِيخَةٍ، ثُمْ يُوتِرُ عِلَى

وَلَا يُصَلَّى الْوَرُّرُ بِجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ شَهْرٍ رَمُضَانَ.

ياب صلاة الخوف

إِذَ اشْشَدُ الْخَوْفُ. جَعْلُ الْإِمَامُ النَّدَسُ طَالْفَنْسِ: طَالِغَةٌ فِي وَجِّبِ الْغَدُّو، وطنايْفَةُ

باب قيام شهر رمضان

الربه بناب على جذع لاختصاصه بأحكام ليست في مطلق النوافق.

(يُسْتَحَدُّ أَنَّ يَخْدِيمِ النَّسَ فِي شَهْدٍ وَمَغْدَانَ كَالَ لِلهُ (يَصْدُ) حَدَلا (الْجَسَّان) ويستحيد تأجيرها إلى ثلث الليل أو عده و والمُعلَّى يهمُ إِفَاهُمْ خَصْلُ فَرْدِيحَتِ) عَلَ ترويجه أربعُ وكات، حميت بذلك لأنه بقعد عنها تناسراحة (في كُلُّ تَرْدِيخَةٍ تَسْبَعْتَاب، وَيَخْلِسُ) بابناً (بَنُ كُلُّ تَوْيِيخَيْن) وكنا بين الخاصة والونر (بقَدَّار شَرْدِيخَةٍ) ويحيَّدون فيها بين نسبح وقراءة وسكوت وصلاة قرادى (ثمَّ لوبرُ بهمُ) ويجهر سالغراءة، وفي نعيهم بنم إشارة إلى أن وقتها قبل الون، وبه قال عامة المشابخ، والأصح أن وقتها بعد العشاء إلى أخو الليل: قبل الوس، وبعنه! لانها نواصلُ شَتْ بعد العشاء وهذابة، (ولا يُصَلَّى الْبُوثُنَ ولا لتطرع (بِجَمَاعَةِ فِي غَيْمِ شَهْرِ وَهُمَانَ) أي يكوه ذلك لو على سبل النداعي ودره وعيه إحماع المسلمين وهماية،

باب صلاة الخوف

من إضافة الشيء إلى فترفعا؟!. وهي جائزة بعلة ﷺ عند الطوفين؟!. خلافاً للتاني. وإذا النَّمَدُ الْحَوْفُ، بحصور عدةٍ نقياً، قال في والفنجة: اشتدادةً ليس نشرط، بل الشرط

ووي أغربه من إضافة فاشيء كي الصلاة باللي شرطة السواد به المحوف

رَّهُ) - الطُّ عانَّ أَمْ حَيْهَ. وَمِحَمَدَ. والنامَ أَلَمْرَادَاهُ أَوْ يَوْمُفَّ. حَادَثُمِ الهداية ١٩٨/١ وإن قاكو تسرهيها أمو يوسيف في زمان. فهو محجوج، عنذ ورد عنه

فال الشيخ عبد الحميد . نصباك أبو يتوسف بغزله نعالى: ﴿وَإِنَّا لَكُتُ فِيهِمَ فَأَفْمَتُ لِهُمُ الصَلَّاقُ سُـورة النبيدي الآية ١٠٦ - وولك لجرمن الصحابة في الاقتباء بالتي نقلة والصلاة غلقه ولها نعام فبلا ١٠هـ. تصرف.

غَلَقَهُ، فيصلَى بِهَوْمِ الطَّائِفَةِ رَكْفَةً وَسَجَنَتُهُنَ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُجُمَّةِ النَّائِيةَ مَضَتُ فَقِعِ السَّمَائِفَةُ إِلَى وَحَمِّهِ الْفَدُو، وَجَسِمَتُ بَلَكَ الطَّائِفَةُ، فَيْصَلِّى بِهِمُ الإَسْامُ رَكْسَةُ و وَتَشَهَّدُ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يُسَلِّمُوا، وَفَعَيْرا إلى وحَمِ الْمَدُولَ، وَجَامَتِ الطَّائِفَةُ الأَوْلَى فَضَلُّوا وَتَفَهَّدُوا رَكُمْنَةً وَسَجْدَنَيْنِ بِغَيْرٍ بِرَاءَةٍ وَتَشْهِمُوا وَسَلَّمُوا وَمَضَوا إِلَى وَجَوَ الْعَدُولُ، وجامِب السُّائِفةُ الأَحْرَى فَضَلُوا رَكْفَةً وَسُجِمَعَتْنِ فِرَاءَةٍ وَتَشْهَدُوا وَسَلَّمُوا، هَانَ كَانَا الإَسْمُ مُفِسَاً بِالطَّائِقَةِ الأُولَى وَتَعْمَنِي وَالشَّيْرَ وَمُعْشَرَ، وَيُصَلِّى بِالطَّائِفَةِ الأَولَى وَتَعْفَيْنِ وَالشَّيْرِ عَلَيْنَ وَالشَّرِاءِ الطَّائِفَةِ الأَولَى وَتَعْفَيْنِ وَالشَيْرِ، وَيُصَلِّى بِالطَائِفَةِ الأَولَى وَتَعْفَيْنِ وَالشَائِعَةِ وَالْمُعَالِيقَةِ مِنْ الْعَالِمُةِ مِنْ الْعَامِلُولُ الْمَعْرِبِ

حصبور عدارًٍ أو مستع . وهذا وفي والعثاية في الاشتداد لبس بشارط عند عنامة مشتايخنا (هـ ، ومثله خوف غرق او أخراب، فيُدما باليفين لأمهم لو صلَّوا على هنه فنانُ خلامه أعاموا، ثم الانصال لاكما في والفتحود أن يجعلهم الإمام طائفتين ويصلى بإحداهما تعامُ الصلاة وبصلُي بالأحرى إمامُ أخر، فإن شارعوا بالصلاة خلفُه رجعلُ الإمامُ الشَّاسُ طَالِغُتُينَ بَشِيهِ وطَمَالِغَةُ في وَجُب الْغَذُرُ، للجواسة (وَطَائِفَةُ سُلِّفَةً) يصلى بهم (فَيُصْلِّي بهذهِ السَّائِفَةِ زَكْحَةً وَسَجَّدَيْنِ) مِن الصلاة السائية كالصبح والمقصورة والجمعة والعبدين (فإذًا رَضْعَ رَأَتْ مِن النَّحْمَةِ النَّائِيَّةِ مَضَتُّ هَذِهِ النَّطَائِقَةُ) التي مَمَّتَ مِنهُ مُشَاةً وَإِلَى وَجُوهِ الْعَدُونُ، وَجَاءَتُ بِلَكَ الطَّالِقَةُ ﴾ التي كانت في وحمه العدو وفيصلي بِهِمْ الإِمَامُ) مَا بِفِي مِن صَلاتِه (وَكُمْةُ وَسَجْدَتَيْنِ وَنَشَهْدَ وَسَلْمَى وَخَذَه لتصامُ صَلاتَه وَوَلَمْ لَــُلَّمُوا}، لانهم مسبونون ورَفَعُلُوا) مُشَاةً أيضاً وإلى وَحْوِ الْعَدُّرُ وَجَاءَتِ السَّطَائِعَةُ الْأَوْلَىٰ) إلى حكانهم الاول إن شنادرا أن يُتمُسوا حسلاتهم في مكنان واحد. وإن شناءو النَّمُوا في مكناتهم تقليلًا للمشي وَفَصَلُوا﴾ ما فاتهم (وُحَمَاناً رَكُعَةً وَسَحَدَثَيْنِ بِعَبْلِ قِرَاءَةٍ﴾. لانهم لاحقنون؟ (وِنشَهْدُوا وَسَلَمُو)، لابهم فبرغوا (وَمُضَوًّا إِلَى وَجُهِ الْمُدَّارُ، وَجَالَاتِ الطَّالِقَةُ الْأَصَّرَى) إن شاءوا أيضاً، أو أتمُّوا في مكانهم وفَصَلُوا) ما سبِعُوا بِه (رَكْمُةُ وَسَجَلَتُينِ) عَوَاءَة؛ لانهم مسوفون (وتشَهْدُوا وسَلْمُوا)، لأمهم فرعواء فبدنا بمصي المصلين مشاة لأن ااركوب يبطفها ككل عمل كشر عبر المشي لصرورة الفيام بالزاه العدو، وفحرتُ تحانَ الإمَامُ مُفيماً ضَمَى بِالشَّائِعَةِ الأولى رُقَّعَيْنِ مِن الْعرباعيث ﴿وْرَى بِالطَّائِقَةُ وَالنَّبَائِيةِ رَكُمُنِّينَ تُسْبِينَهُ بِنِهِمَا (وَيُصَلِّى بِالطَّائِقَةِ الْأَوْلَى وَكُمْلِينَ مِن الْمُعْبِرِبِ، وسالفانية وكفأع واعلو انبه وردغي صبلاة الخبوف روايبات كنبرة، واصحهما منبة عشر روايبة مختلفة 🗥 صلاحه التي 🌋 أربعةً وعتسرين مرة 🗥 كنت في وتسرح المصدس، وفي

⁽¹⁾ جمله في مثلاة الخوص روايات كثيرة النها في البحاري برقع 654 و 657 و 687 وبسلم 684 و 657 والسرمندي 651 و 687 و 687

وْمِالنَّائِيَةِ رَكْمُةً، وْلَا يُفَاتِلُونَ فِي حَالَمِ الصَّالَةِ، فَإِنْ فَمَلُوا فَلِكَ بَطَلَتُ صََالاَئْهُمْ، وَإِنِ الْشَكْ الْمَوْتُ صَلَوْا رُكْبَاناً وُحُدَّاناً يُومِنُونَ بِالرَّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى أَيِّ جِهَةِ صَاؤُوا، إِذَا لَمْ يَشَهِرُوا عَلَى النَّوْجُهِ إِلَى الْشِلْقِ.

باب الجنائز

إِذَا اخْتَصْرُ الرَّجُـلُ وُجُمَّ إِلَى الْقِبَلَةِ عَلَى شِغُجِ الْأَبْشِيَ وَقُفُنَ الشَّهَـاذَشِيءَ فَإِذَا صَاتَ

والمستصفى، عن دشرح أبي نصر البغدادي، أن كل نفلك جالمز، والكلام في الأولى، والأقبرب من ظاهر الغرآن الذي ذكرياء. 1 هـ :إمداده.

(وَلَا يُفَائِلُونَ فِي حَالَ الصَّلَامِ)؛ لعام الضرورة إليه، وَفَإِنْ فَشَلُوا ذَلِكَ، وَكَانَ كثيراً وَيَطَلُ ضَـالاَتُهُمَ)؛ لمنافئاته للصلاة من غير ضرورة إليه، يختلاف المشي؛ فإن ضروري لأجل الاصطفاف.

﴿ وَإِنِ الْمُنَدُّ الْخَوْثُ} محيت لا بُمَدْعهم العدو يصلُون تــازلين بهجومهم عليهم (ضَلُوا وُكُبَـاناً وَحَدَاناً﴾؛ لانه لا يُصــحُ الاقتداء لاختلاف السكان ويُوسُونُ بالرُّمُوعِ وَالسُّحُودِ إِلَى أَيُ جِمَةٍ ضَائوا إِذَا لَمُ يَقْدِرُوا عَلَى النُّوجُّهِ إِلَى الْقِبْلَةِ﴾؛ لانه كما سقطت الاركان للضرورة سقط التوجُّه.

باب الجنائز

من إضافة الشيء إلى سبيه. واقجنائز: جمع لجسازة بالتقامع بـ اسم للمبت، وأما بـالكسر قاسم للتعش⁽¹).

﴿إِذَا احْتَضِرَ الرَّجْنُ﴾: أي حضرت الوفيان أو ملائكة الموت، وهيلامته استرخاه قُيلْميه،

بعينا

وأما الكبفية التي أوردها المعتنف لهي في إحدى روايات أبي دلود من حديث ابن صعود.

خال الرياهي في أحب الراية ٢٤٦٦ أحبّب ابن سنفود روأه لليهني أيضناً من طريق أيي داود رقال: في إستاده ضعيف ليس بالفري. وأبر عبينة بن حيد الله بن مبصود لم يسمع من أليه الكن وود في البخباري. عن ابن عمر بنجو سياق لن مسفود اخت.

 ⁽٦) قال بن حجر في للحيص العين ٢٩٤/٢ رويت صلاة الخرف عن التي ﷺ على أربعة عشر توعاً ذكرها.
 ابن جزم في جرء مفرد بعضها في حسيم مستم ومعظمها في سئن أبي دارد ١ هـ.

وقال النوري في شرح مسلم ٢٩٣٦: بلع مجموع روايات صلاة العوف منة فشر وجهاً وذكر ابن القصار المالكي: أنا ضني ع∰ مملاها في عشرة مواهن المدر راجع نصب اثراية ٢٤٧/٢.

 ⁽⁴⁾ ما تكوه المصيف جاء من السعوب للمطرق يعمونيا، وقان المواذي في مختاره و الجسازة، بالكسير واحمة المحتاش والعمامة تختم، وممام العين على السريون.

وعرجاج منخره، وانخساف صدغيه (وَجُهُ إلى الْقِلَةِ عَلَى شِغُهِ الْأَيْفَيُ هَذَا هو السنة، والممختار أن يوضع مستقفياً على ففاء بحو الفيئة؛ لأنه أيسبو لنخروج روحـه - اجوهـرة، وإن شق عب شُوك على حاله (وَلَقَلُ الشَّهُوَنُينَ^(٢) بِفَكِرهما عده، ولا يؤمر بهما لئلا يفسجر، وإذا قالها مرة كعـله،

ولا يعيدها السلقن إلا أن يتكلم يكلام غبرها لتكون خر كلام.

حكم تلقين العبت بعد الدفن

وأما تُلْقَيْنَه في القبر مستروع (*) عبد أهل السنية؛ لأن الله تعالى يحبيبه في القبر (جبوهرة) وقبل: الأَيْلُونُ، وقبل: لا يؤمر به ولا ينهى عنه.

 (4) ورد في الحديث طعمتيع . لقبرا موشاكم لا إله إلا مقه أغيرهم منشم ١٩١٧ . وأبير ١٩١٥ والرمدي
 4٧١ وابن هاجه ١٩٤٥ واليهائي ٣٨٣/٣ وأحدد ٣/٣ كالهم من حديث أي سميد . قال اعتراطي . حس فريمة منجيح

وأخرجه مسلم من حديث ابن هوبرة بهدا اللعظ ابصأر

النبع : ليس في شيء من روابات كتب الحديث. ذكر الشهادنين : كلها ندكر مغط : لا إنه إلا الله. - وينا

وما تقل عن بعضهم الانفال الأولى بنبون الثانية.

ه فلجولب أن هذا إمنا يتوجه لتبير المسلم، الذي يربد الإسلام. وأعرج أبنو دلود ٢٩١٦ والحاكم ٢٥١١ (٣٥٠) عن خليف معاد: من كان أخر كلامه لا إله إلا افقه رئيل الرسنة.

أقال الحاكم. صحيح الإساد ووافقه الدمني

- الهدا شاهد لمنحديث الأولى. وليس في شيء من هذه الأحاديث ذكر الشهادش

.٣) - ورد في الناقين حمديث أبي أمانية أحراهه الطيراني في الكسر كمها في مجمع الأروائد ٣٣٤٦ وفاق الهيشس · به من لمو أهرف جماعة.

وساء في كشف المحداء (٢٥٩/ منا ملحصه : فقال في الطلائرة الحديث تلقين المست بعد المدنن رواد الطواني بإسناد صعيف لكي عمل به رحال من أهل الشام الأولي ولهذا المنجية أكثر أصحاب أحيد وقال : السحاوي في المقاصلة وأورده إبراهيم العاري في القائم الأموات عن أن عياس، وإلى شناهين في ذكر الموات، وصعفه أبي الصحاح و أخرون . الموت، وصعفه أبي الصحاح و أخروي، وإن القتم، والمراقي، وإلى حجر في بعض تصديمه وأخرون . وقواء المفياء في المكامن تم إن سعر لها أنه من الشواهد ونسب الإمام أحمد المعلق مه لاهل الشناء وبني المحرون : وأفردن المكام ونها حوداً.

وقال أمن حجر في التحدة المناصب تلمين مانع عاقل والرائمينة العدائماء الدفي لهذا الصير الضعيف لكنه المحتصد بشرحت على المحتصد بشرحت على أنه من المحترج المحتصد بشرحت على أنه من المحترج المحتصد بشرحت عرفه أنها أوقال المتوجعة في فالهاء وأما التلفين المحتوجي به الشارعية المحتصد المحتجبة على المتحياة من أصحابات حيينه والمنبولي، ومصد المختصس، والمرافعي وحديث الخرائي صحيف لكنه يستأسل به وقد التفر علماء المديث على المساحجة في المضياتان، والتراجيب ولم بريادة على المحتوجة على المحتوجة في المضياتان، والتراجيب ولم بريادة في رمن من يقتدي به إلى الإلا الم

الخلاصةً: لم يرد عن الألمة الأربعة عص بيه وما نقدم بساً هو أخذ وردّ فيها بين المناخرين وما أحسن قول المصنف: لا يؤمر به، ولا أيتهي عنه. والحر تلجيس الجير ١٣٥/٢، ١٣٦. شَدُّوا تَحْيَدُ، وَغُمُهُو عَيْدُ، وَإِذَا أَرْدُوا غَشْنَه وَصَمُّوهُ عَلَى شَرِيبٍ، وَجَعَلُوا عَلَى عَوْرَتِهِ جِيرُقَهُ، وَسَرَّعُوا بَيْنَهُ، وَوَصُورِهِ وَلا يَنْهُمُونَ، وَلا يُسْتَنَقُ. ثَمْ يُعِضُونَ النّسَاء عَلَيْه، وَيُخْشَرُ شَرِيرُهُ وَثُراً، وَيُغْلَى النّمَاءُ بِالسِّدِرِ أَلْ بِالْحَرْضِ، وَإِنْ ثَمْ يَكُنُ عَالَبَءُ الْفَرَاحُ، وَيُغْشَلُ وَأَشَهُ وَلِحَيَّةُ بِالْحَظْمِي ثُمَّ يُصْبَحِ عَنى شِقْهِ الْإَنْشِ فِلْغَسْلُ بِالنَّهِ وَالسَّدِي يَرَى أَنْ الْعَاءَ قَنْدُ رَضَلَ إِلَى مَا يَلِي النَّحْتَ مِنْهُ، ثُمْ يُضَجِعُ عَلَى شِقُو الْأَيْسِ، فَيُغْسَلُ بِالْعَاهُ وَالسِّدْدِ حَنْى بُرَى أَنْ الْعَنَاءُ فَدْ وَصَلَ إِلَى مَا يَلِي النَّحْتَ مِنْه، ثُمْ يُضَجِعُ عَلَى شِقُو الْإِيْسِ، فَيُغْسَلُ

﴿ لَإِذَا مَاتَ شَدُوا لَخَيْمُ مِعْصَالَةً مَنَ أَسْعَلُهُمَا وَرَمَعُ مِنْ رَأْسَةً ﴿ وَفَقُطُوا فَيَنِيْمُ تحسيناً لَهُ وَيَشْقُ أَلَّهُ عَلَيْهُ وَمَا لَكُ اللّهِ يَلّمُ عَلَيْهُ وَيَشْقُ أَلَّهُ وَمَلْمُ اللّهِ يَلّمُ عَلَيْهُ أَمْنَا عَلَيْهُ وَلَيْعَالُكُ وَالْحَلَّ وَالْحَلَّ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلَمْنَا وَالْحَلِيْمُ وَلَلْحَلِيْمُ وَلَمْنَا وَالْحَلِيمُ وَلَمْنَا وَلِمْنَا وَلَمْنَا لَمْنَا وَلَمْنَا وَلَمْنَا وَلَمْنَا وَلَمْنَا وَلَمْنَا وَلَمْنَا وَلَمْنَا وَلَمْنَا وَلَمْنَالِمُوالْمُولِقُولُوا لِمُعْلِقُولُوا لَمْنَالِكُوا لِمُعْلَمِلْمُوالْمُولِقُولُوا لِمُعْلِقُولُ وَلِمُونَا لِمُعِلَّا لِمُعْلِقُولُوا لَمْنَالِكُولُوا لِمُولِلِكُولُوا لِمُعْلِم

غسل الميت

(وَإِنَّا أُرَادُوا غُسَلُمْ وَصَعُوهَ عَلَى شَرَيْ لِيَهُسِ لِمَاءَ عَلَهُ وَجَعُوا عَلَى عُورَةِ جَرَفَهُ وَاللّهُ لِيَعْكُنَ لُوبِ السَّرِ، ويكلمي بستر المورة العليقة، هو الصحيح تسيراً وهداية، (وَلَوْعُوا بَيْنَاهُ } ليتمكن من السطيف (ويقيق المنافة المنافقة) وتقال المنافقة أو نقساء فيهم العين المحرب وليل المنافقة أو نقساء فيهم العين المنافقة أو يقيل المنافقة أو نقساء فيهم العين المنافقة والمنافقة أو المنافقة أو المنافقة والمنافقة وسراً إلى المنافقة والمنافقة أو المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة وأو المنافقة والمنافقة والمناف

^{(*) -} الأنسان: شيء بلك على شيجر السوط والصنوبر كانه منشور من عرق رهو جَمَّر أليص

 ⁽⁷⁾ الشفر الكني تبين تبحر الليق الواجهة بيتراق.

إليه، وَوَلَمْسُحُ يُنطَنَهُ مَسْحَمًا رَفِيقاً، فَإِنْ خَرَجُ مِنْيَهُ شَيْءٌ غَسَلَهُ وَلا يُبَيدُ غَسْقُه، ثُمْ يُنطَفُّهُ يِنْوْبِ وَيَجْعَلُهُ فِي أَفَقَانِو، وَيَجْعَلُ الْعَنْوطُ عَلَى رَأْبِ وَلِشَيْبِهِ، وَالْكَافُورُ عَلَى مُسَاجِدِهِ.

وَالسُّنَةُ أَنْ يَكَفِئُ الرَّجُلُ فِي فَلَائِمَ أَنُوابِ: إِزَارٍ، وَقَمِيصٍ ، وَلِفَافَةٍ، فَهَانِ اقْتَصَوُوا عَلَى تَشَوْلُونِ جَازَ، وَإِذَا أَرْادُوا فَكَ اللَّفَانَةِ عَلَيْهِ الْتَعَاوَلِ بِالْجَانِبِ الْأَيْسَرِ فَالْفَرُهُ عَلَيْهِ، ثُمُّ بِالْأَيْسَنِ، فَإِنْ خَافُوا أَنْ يُشْشِرُ الْكَفَلُ عَنْهُ عَفْدُوهُ، وَفَكَفَّنُ الْمَرْأَةُ فِي خَسْسَةِ أَلُوابِ: إِزَارٍ، وَقَمِيصٍ ، وَجِمَارٍ، وَجِرْفَةٍ بِرْيَعًا بِهَا تَدْيَاهَا، وَلِعَافَقِ، فَإِنِ الْمَصْرُوا عَلَى لَلاَئِمْ أَنْسُوابٍ جَازً،

وَيُسْتِنُهُ إِلَهِ)؛ لللا يستط (وَيَسْتُح بَطْتُ مُسْحاً) رَبِعاً لتخرج فضلاته (فَإِنْ خَرَج بِنَهُ شَيّهُ غَمَلُهُ)

لإذالة التجاسة عنه، ولا يعيد غسله ولا وضوءه: لأنه ليس بنافض في حقه، وقد حسل الماصور
به، ثم يُضَجع على شقه الأيسر فيصبُ الماء عليه تثليثاً للغسلات المستوعبات حسفه إقامة لسنة
الشليث وإمداده ويصب عليه الماء عند كل إصحاع ثلاث مرات وتنوير) (ثُمَّ يَشَفُهُ فِي نُوب) اثلا
ثِسُلُ الْاكفان (وَيَجْعَلُهُ): أي بضع العبت (في أَتَفاتِه) بأن نُبِسُطُ اللّمافة، ثم الإزار فَوْقُها، ثم
يوضع العبت مقمصاً، ثم يعطف عليه الإزار ثم اللقافة (وَيَجْعَلُ الْحَنْوِقُ) بفتح الحام عطر
عركب من الأشباء العلية، ولا يعلى يسائم انواهه غير النزعفران والوَرْس للرجان (غلَى رأيسه
ويونية إندياً (وَالْكَافُورُ عَلَى مَنَاجِدِي)؛ لأن التعليب سنة، والمساحد أولى بزيادة الكرامة وهداية،
وسواء فيه المحرم وعبره فيطيب ويغطى رأسه وتترخانية،

الكفن للميث

(وَاللَّمَانُ أَنْ يُكَفَّنَ الرَّجُلُ فِي ثَلَاثُهُ أَنُواب: إِزَادٍ) وهو للعبت مقداره من الفَحْق إلى القدم يخطلاف إزار لحي فإن من أصل الفَحَق إلى القدم يخطلاف إزار لحي فإنه من السوة إلى الركبة (وَقَبِيصٍ) من أصل الفَحَق إلى القدمين بسلا يخريص (٢) ولا كمين (وَلَفَافُق) تزيد على ما ضوى الفرق والقدم ليلف فيها، وتُربط من الاعلى والمسقل، ويحبن الكفر، ولا يتغلل فيه، ويكون مسا يلب في حياته في الجمعة والعيدين. المتور الميافق البياض من القطل (فَإِنَ أَفَصُرُوا عَلَى تُويَيْنٍ) إذاه ولِمافة (جُمَانُ وهذا كاف الكفاف، وأما المتور وأفَوْنُ خَاتُوا أَنْ يُشْتِر النَّحُمُنُ عَلَمْ عَقْدُوهُ صِيافَةً عَنْ فَلَقُومُ عَلَيْهِ النَّعْرِينِ النَّعَالِي الأَنْسِيمِ الله المنافق عَلَيْهِ النَّفَوْلِ المَاقِعِينِ الأَنْسِيمِ الله المنافق عَلَيْهِ المُتَعَلِق مِن النَّوى المنافق عَلْمُوا المنافق عَلْمُ المنافق عَلْمُ المنافق عَلْمُ المنافق المنافقة المنافق المنافقة المنا

⁽١) - هو شق في النفل القميص وغالباً يكون من جهة اليمين أو جهة الشمال أو معاً.

وَيَكُونَ الْجَمَارُ فَوْقَ الْقَمْصِ نَحْتَ اللّعَافَة، وَلَجُعَلْ شَكْرُهَا عَلَى صَدَّرَهَا، وَلا يُسَرُّخُ شَعَرُ الْمَوْتَ، وَلا يُحْتَلُ اللّهَاتَةُ وَلَا يُسَرُّخُ اللّهَاتِ ولا يَحْتَلُ اللّهَاتِ ولا يَحْتَلُ اللّهَاتِ ولا يَحْتَلُ اللّهَاتِ ولا يَحْتَلُ اللّهَاتِ اللّهَاتِ اللّهَاتِ اللّهَاتِ اللّهَاتِ اللّهُ اللّ

في حقها، وبكره في أفل من دات إلا في حالة الفسرورة ووَيْكُونُ الْحَسْلُ هَوَى الْقَبِيمِي دَحْتُ) الرّرار و اللّغافة) فتسط اللقافة، ثم الحرفة وقها، ثم الإرار فيوقهما، ثم تعويم العراة مفقصة وويّه على خيرُون القديم لم تحكّر ساخما، ثم يعطف عليها بالأرار، ثم تُرَعَل ساخما، ثم يعطف عليها بالأرار، ثم تُربط اللقافة وفي الشديع على الشديع موق الاكتاب، قال: وقوم افوق الاكتاب يحسل أن يكون المدين حيث المافة وفي الإرار والفيمس، هو الطاهر، وفي والكرجيء فيولد وفوق الاكتاب يعمل أن يكون به الاكتاب التي تحت المعافة وفي الإراد والفيمس، هو الطاهر، وفي والكرجيء فيولد وفوق الاكتاب ولا ينحل بعمي بله الاكتاب التي التي الله الله المؤلف في المؤرثة ولا يُشرَّ شَكْر أَسْتِ ولا يَحْتُ الله عليه عن المعاف الي يعدب بلها المحمد لالله عند خراج روحه، وهند عداد، وعد لكتاب ولا يحتر حضاء النهي من الناع الحدار، وهيون و دا

وَفَوْدَا فَرَعُوا مِنْهُ صَنْوًا عَنْهِم لابها فريعية وَوَأَوْسَ فَاسَى بالغيلاء عليه الشَّلْطانُ إذّ حسب إلا أنَّ الحقّ في ذلت للاوليدة الانهم أصرت إلى العبد، إلا أن السلطان إذا حصر كنان أولى مهم يعترض السلطان وحصول الازدراء بالتفاج عليه وحوهرة، وقال لم يحقيل السلطان منابه، عان لم يحصر وتشتحتُ تُقْدِيمُ إمام النّبي لانه رضيه في حيات ، فكان أولى بالصافاة عليه في منان أن أن أن عزيت غصوبه التكام الآن إلا الات فيقام على الابن اتصافاً وقال شأن عليه غير ألولي والشّلطان وباليه وأحاد ألولي ولو على ضره إن شاه، لاحل حكم لا لابسنات المعرض، وقد قلماء ليس قس صلى عليه أن بعيد مع الولي لان القرارها غيرًا مشروع أفرّة (وإنْ حتى الولي في الأدل الإنتان عليه الرائي وللمبت أولياء أخر بعد إنه لس لهم أن بعد داء الاد والنفس عه عبد مشروع، وقو تنكي عليه الرائي وللمبت أولياء أخر بعد إنه لس لهم أن بعد داء الادا والانه من

ردر المشر الحرورات

[.] و 17 - المراد بعسولة الكتاح من تكون به الولاية في ترويح المتناة بأنقاع الابني في المولاية على المنواة على أميه - في ترابعها لما في المبلاد بأند و الاب شارئ المصنف.

وَالصَّلَاهُ: أَنْ يُكُورُ نَكِيبِرَهُ يَلْحَمُدُ اللّهَ تَعَالَى عَقِيبِهَا، ثُمُّ يُكِبُّرُ تَكْيِبِرَهُ وَيُصَنِّي على النَّبِيُ ﷺ، قَمُّ يُكِبُّرُ تَكْبِرَهُ يَدَعُو فيها يُنْصِبِهِ وَلِلْمَنِّبِ وَيُلْمُسْلِمِينَ. ثُمُّ يُكَبُّرُ تَكْبِرَهُ وَاسْمَةً وَيُسْلَفِنَ وَلا يُصَلِّى عَلَى مَبْهِمِ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ. فَإِذَا خَمْلُوهُ عَلَى شَوِيهِ الْحَدُوا بقوائِمه

صلّى عديمه كاملة وحموهرة، وقارَكُ تُؤمَّنُ وَلَمْ يُعملُ عَلَيْهِ صُلَّىٰ على قره) منا لم معلما على الطن تعلّمانية هو الصحيح، لاحتلاف الحال والومان والمكان وهداية.

الصلاة على العيت

(والصَّلاق عليه أربع تكبيرف كلُّ تكبيره قائمة مضام ركعة، وكيفيتها. وأنَّ يُكثُّر تكبيرة) وبرفع بديه فيها نقط، وتعدها وَبُحُمُمُ اللَّهُ تُعالَى غَنْبُها)؛ أي بقول: مسجاحك الفهم وتحمدك بـ إلح (أَمْ بَكَبُرُ لَكُسِرًا) ثانية (وَلِهُمْسُ عَلَى النُّمُّ إللهُ) كما مِن التشهد (أَمْ بُكْبُر فَأَسِيعًا) ثالثة (يَدْهُمُو فها): أي بعدها بأسور الأخر، ولِعَيت وَلِلْبُكِ وَلَلْمُلْهِمِينَ، قال في والقصري: ولا توقف في الدهان سوى أنه بأمور الاخوش وإن ده الصائور فعه أحسه وم أبلعه، ومن العانور حديث عرف بن مالك أنه صلى مع وسول الله 🍇 على حدارة فحفظ من دعات و اللَّهُمُ الْحُورُ لَــهُ وارْحَمَّهُ وغانيه وانحف غنة وأكمرغ نيأنة ووتئم فلأحنة والحسلة بالساء والثألج والمرد وتقبرمن الحطابا كما بمعلى النُّوبُ الآلِيْضُ مِنَ اللُّنْسِ . وَأَلِمُلُّهُ فَارَأَ خَيْراً مَنْ دَارِقٍ. وَأَهَلًا خَبِراً مِنْ أَهْلِي، وَرَوْجا خَبْراً مِنْ زُوْجِهِ، وَلَدْخِلُهُ الْخَلُّهُ، وأعلهُ مِنْ عِدَاتِ الْغَلْقِ. وغداتِ النَّارِءِ - قال عوف: حتى تعليت أن أكون ولذا، العيث ؟، وواه مسلم والترمدي والمسالي - الها وتُمُّ بَكُمْر لَكُمْإَةُ رَاهَمُ وَلِيُسَلِّمُ معدها من فير دهاه، واستحسن بعص المشايخ أن يغول بعدها: ﴿رَبُّنَا أَبْنَا فِي اللَّذِّبِ حَسَنَةً، وفِي الانجرةِ حَمَّنَةً وَقِنَا غَشَابِ النَّارِيُهُ ** وجنوهرة، ولا قبراءةً ولا نشهَد فيهم، وبو كمر إمامه أكثر لا يستمع. ويعكك حتى سلم معه إذا سلم، هو المخبار وهداية، (ولا يُصَلَّى) أي بكره تحريماً، وقبل: تزيهاً، ورُحِّج (علَى نُبِّتِ فِي نُسْجِمِ خَشَافَةٍ): أي سنحد العاسع وسنجد العجلة الهستاني، وكما يكره الصلاة يكره إدخالها فيه: كما نقله العلامة فياسم. وبي محتارات السوارك سواء كنان الفيات فيه أو خارجه. هو ظاهر الرواية، وفي رواية الا يكوه إذا كان المبت حارج المسحد

(فإذَ حَمْلُوهُ عَلَى شَرِيرِهُ أَخَدُوا بِقُوائِهِهِ الأَرْنَعِ)؛ قَمَّا فِيهَ مَنْ وَبَعَةَ الإقرامِ. ويصح تُغَدُّمُهَا على بعبته وبعشى عشر خطوات، ثم مؤخرها قدلك، ثم مغذهها تملى يساره كذلك، ثم مؤخرها

ولاي - أخرجه منطق 417 بات الله علم بلغيت. واللفظ له و فيرمدي ١٠٢٥ باختصار تسميد والمسائي ٢٣/٥ بات. ابنا عام في النجارة

وفال الترمدي حبين محيح

الأرابع ... ويُتَمَنُّونَ بِهِ مُسْرِعِينَ فُونَ الْخَيْب، فَإِنَّا لِلْعُوا إِلَى فَرْمِ كُوهَ لِلنَّاسِ أَنَّ يَجْلِسُوا فَيْلُ أَنَّ يُوضَعُ عِنْ أَصَّاقِ الرَّجَال، وَيُحْفُو الْفَتِرِ وَيُعْفَا وَلِيْدَاحُوْ النَّهِ، وَيُوجِّهُمُ إِلَى الْفِتَلَةِ، وَضَعْ هِي لَحَده فَالَ الذِي لَضَعَهُ. بِاسْمِ الله وَعلى مِنَّهُ رَدُ وَلِي اللّهِ، وَيُوجِّهُمُ إِلَى الْفِتَلَةِ، وَحَمُّنُ الْعَقْدَة، وَيُسْرِّى اللّٰمِي عَلَيْهِ، وَلِيَكُوهُ الأَخْرُ والحَسْلِ، وَلا سَأْسَ بِالْفَصِيب، فَمْ يُهِالَ لَشَرَابُ عَلَيْهِ، ويُسْلُمُ لَفَشَرَ وَلا لِسَطِيعُ، وَمِن السَّهْلِيَّ الْعَلَامُ سَمْنِ وَعُسْلِ وَصَلَّى

كذلك وويُتُشُون بِعَ مُشْرِعِينَ دُون الْحَلْبِي: أَيْ الْمَدُو السِرِيعِ وَالْحُواهِيِّ

كيفية دفن المبيت

﴿ وَقِلْهُ مُنْفُوا إِلَى قَلُوهُ كُومُ لِلنَّاسِ أَنَّ يُخْطِئُوا فَأَلَّ أَنَّا لُوصِعْجِ الحجارة وَعَلَّ أَقْسَاقِ الرَّحْبَالِ عِنه لأنه قد نقع الحاجة إلى التعاون، والسام أمكن مدر عدرية الأوبحديُّ الْفَيْلِ مفادار بصف قاسة. وإن زاه فحسن؛ لاد فيه صيامة ووللحلاء إن تنامت الارض فسلمة، وهنو أن لخفر في حنات القبلة من الفير حفيرةً فيوضع فيها المبيت، وأشقُّ إن كانت كارض رَحْمَوْ، وهو: أن يُحصُّو حقيرةً هي وسط الفير فيوضع فيها (ويُلْخَلُ النُّبِيُّ مَمًّا بلي النَّبُلَّة) إن أمكن. وهو أن : وضع الحدارة في حالما الفيلة من الفر، ويحمل العبت فيرضيع في التحد فيكنون الأحد لــه مستقبل الصالم. وهذا إذا لم يُحمَّن على الفر أنا يُنهن، وإلا فِسنَرْ مَن قِبلِ وأَسَّهُ أَو رَجَّلِيهِ (فَذَا وَصَنَّعَ فِي لخبيه فحال الذي يُصَمَّعُ مِنهِ ﴿ وَمَالَمُمُ مَنْهُ وَمُولِ مَلْهُ وَمُولِ اللَّهِ } يَخِيرُ وَبُولِمُمَّ إِنِي الْقُنْفَعُ عَلَى حَسَّهُ الإبسن (وبخُلُ الْمُفْدَة)، لابها كانت لحوف الانتشار (ويُسوُن النُّسن) بكسر الناه ـ جمع بسنة مؤوَّد كُلْمَةً . الطوتُ النِّيءَ (عليه) - أي المُحَدَّدِ بأن يستد من جهة انقر ويفام النس فيه اتقاء لوجهه عن التراب ووككره الأبخرا مالمدن الطوث المحارق ووأخشت والانهما لإحكام البنان وهبو لا بليق بالمبيث؛ لأن الفير موضع السي أوبي والإعدادة؛ وقال بعض مشابحًا؛ إسا يُكره الأجر إذا أربد به الزينة، أما إذا أربيد به دفيع آذي السباع أو شيء أحبر لا بكره (العبر ﴿ وَلا سَأْسَ بَالْفُصِبِ ﴾ مبعر اللَّبِي، قَالَ فِي وَالْحَلِيهِ (وَتُشَدُّ الْفُرْحِ أَلَى بَيْنَ اللَّذِنِ بِالمِنْدِ وَالقصب تَبِيلا ينزن التبرُّبِ مَهَا على العبيت، ومصُّوا على استحدب العصب فيها كاللس ﴿ هَـ. رَبُّهُ يَهَالُ النَّرَابُ عَلَيْمٌ} عَمْراً لمه وصبانة وونستم الْقَبْلُ: إلى تُجعل ترابه مرتفعاً علمه مثل مُنام النعير، مقندار شهر ومحموم، ونكره الزيادة على الدواب الذي تحرَّج منه ﴿وَلا إِسْطُلُّمُ عُلنَّهِي عَنَّهُۥ وَلا لَجَفَّتُهُمْۥ وَلا يَطين، ولا ترفيع عليه بناء، وفيل: لا يأس سه، وهو المختار وتنوير؛ ولا تأس بالكنابية إن أخبيح إليهما حتى لا يذهب الاثر ولا بمتهن وسراجية و

﴿ وَمِنَ أَشْتُهِمْ ﴾ بالشاء للعاصل بـ أي وَحد منه ما يبدلُ على حيامه من شُراخ أو غُنظاس أو تناؤَم أو محو دلك مما ينك على الحياة المستقرة لابقد الولادة) أو حروح أكثره. والعرة ساتصدر عَلَيْهِ، وَإِنَّ لَمُ يَسْفَهِلُ أَفْرِجٍ فِي جَرَّفَةٍ رَنَّهُ يُصَلُّ عَلَيْهِ.

باب الشهيد

الشهيدة مِنْ قَلْمَةُ السُشْرِنِحُونَ. أَوْ وُجِنَّة فِي الْمَشْرَكَةِ وَبِهِ أَشَرُ الْجِنَّرَاحَةِ، أَوْ قَلْمَةُ الْمُشْنَسُونَ ظُفْمًا وَكُ نَجِبٌ يَقْتَلِهِ وِيْنَةً، فَيَكُفُنُ وَيُصْلَى عَنْيُهِ، وَلا يُغْسَلُ، وَإِذَا السُفْهَانَ الْجُنْبُ غَسِّلُ عِنْدُ أَنِي خَنِيْقَةً، وَكَذْلِكَ العَمْنِيُّ وَقَالَ أَبُورُ يُوسُفَ وَمَحَسُدُ: لا يُسُلَانَ، ولا يَغْسَلُ عَنِ الشَّهِرِدِ وَقَلَّهُ، وَلا يُنْزَعُ عَنَّهُ ثِيْلِيْهُ، ويُنْزَعُ عَنْهُ الفَرْوُ وَالْخُفُ والحَشْرُو والسَّلَاخَ،

إن نبرل منظيمة براسه ، ويشارته إن مزل منكوسة (شَمْنَ وَغُشَلَ) وَكُمْنَ (وَضُلَّى عَلَيْهِ) ويرب ويُورُف، وَزَانَ لَمْ يُشْهَلِ ضَبل في المعتار «هندايه» و (الْمُرخ في خرَفُو وَلَمْ يَضَلُّ عَلَيْهِ) وكذا يُصُلُ الشَّقُطُ الذي لم يَنمَ تعتقه في المعتار، كمنة في «الفح» و «الندراية»، ويُسمَّى كما ذكره والطحاوي، عن التي يوسف، كذ في «التيرن»

باب النهبد

عبيل ممعنى مُفْعول؛ لانه مشهود له بالحدة، أو تشَهَدُ مولُه السلائكة، أو صاعل ِ الأسه خَيِّ عندريه، فهو شاهد.

(طَنَهِهِذَ) الذي له الاحكام الانهذ؛ ومن تتلة المُشْرِكُونَ) ياتي الــــة كانت، مباشرة أو تسبيباً منهم، كما لو اضطروه، حتى القوهم في بالو أو ماء، أو نَقْرُوا دية قصدت مسلماً، أو رَمُوا بيواناً مدهب بها الربح بني المسلمين، أو أرسلوا ما، فمرفو بد؛ لانه مضاف إلى العادر. فتح لألو وَجِدْ في الْمُمْرَكَةِ، سواء كانت معركة أهل الحرب أو البعي أو قطاع البطريق (وَبِهِ أَنْسُ) كجرح وكسر وحرق وعووج دم من أدنياً وعين، لا فم والف وتشوح (ألو قتلة المُسْلمون طلماً وَلَمْ نَجِبْ بَقَتْلِهِ وَيَعْنَى الداء، حتى لو وجب بعارض كالصّح وقتل الاب ابنه لا تَسْقُط الشهادة

إذا صرف ذلك وأريد تجهيزه (فيكنُّسُ) بنهايه (ويُكنَّسُ غَنَّبُ وَلا يُفَسَّلُ) إذ كان مكلُّماً طاهراً، العالما (ق أمد وإذا أَسْتُلُهُمْ الْجَنَّبُ وكذا المحائض والنَّف، (عَمَّلُ جَنْدُ أَيِي خَيْفُ، وَكَدَيْتُكَ الشَّيِّ) والمجتورُ وَفَالاً: لا يُغْسَلانِ قال في «التصحيح»، ورجُّح دليه في والشروح»، وهو المعوَّل عليه عند «السَّفِي»، والمعنى به عند «المحبوبي»، أهر. (وَلاَ يُفْسَلُ غن الشَّهِدِ مَدُّ، وَلاَ يُتَرَّعُ عَنْهُ ثَيَاتُهُ فَحَدِيثَ: وَرَكُوهُمْ بِيَنَاتِهُمُ الْأَرْ، (وَ) لكن (يُؤَعَ عَنْهُ الْعُرْقُ

وَمَنِ ارْضُكُ فَصَلَ ﴿ وَالْأَرْبَئَاتُ ۚ أَنَّا بِأَكُنَّ أَلْ يَشُونَ أَوْ يَقَاوِي أَوْ نَقَى حَبَّا حَتَى يشمينَ علنه وقَتْ صَائِرَةٍ وَقُو يُعْجِلُ، أَوْ يُنْفَلُ مِن المَعْمِرَةِ حَبَّا. ومِنْ قَبَلِ فِي خَاذٍ أَوْ يَضَامِمِ عَلَسَل وَصَلَيْ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَبَلُ مِن الْبُغَاةُ أَوْ تُقَلِّع العَلْرِيقِ لَمْ يُضَلُّ عَلَيْهِ.

باب الصلاة في الكعبة وحولها

التقبلاةُ في الكفلةِ جائزةُ فرضَهَا وَلَقَلَهَا، فإنَّ صَلَى الإَمامُ بِحَمَاعُمِ فَجَمَلُ لَمُصَّهُمُّ طَهْرَهُ إِلَى فَشَرَ الإَمَامِ جَازًا وَمَنْ جَعَلَ بِيُهُمْ طَهْرًا ۚ إِنِّي وَجَا الإَمَامِ مَمْ نَاصُوْ صلاحُهُ، وإذا

وَالْكُفُّ وَالْحَلُوُ وَالنَّمَاعُ﴾ وكلَّ ما لا يصلُح للكفل، ويتريدون وللقصون في ثياء إنعاضاً للافل المستة

(وَمَنَ أَوْلَكُ) مَانِمَا لِمُعْجِمِولَ مِنْ أَنِينَا مُوتَا مِنْ مَنْ جَرِحَهُ وَمَّكُ إِنْ الْفَاقِمَامِ فَكُم شَهِيادَةُ الدب عنه ، وإن كان من شهداء الأخرو ووالارتفاق الفاضح لمحكم الشهدد. وأنَّ يَأْكُنُ أَوْ يَشُوبِهِ أَوْ يَشَامُ الْوَابِنَادِي أَوْ يَشْنَ مِنْ مَنْ يَنْصِيْ عَلَمْ وَقَالًا صِيلاةٍ وَهُو يَعِد لِي وَيَعْمِ على النّهَا وَأَرْ يُشَلِّ مِن الْمُرْكِقُ وَقُو نَقْفُلُهِ إِلاَ الْحَوْفُ وَهُمَ اللّهِيْلِ.

رومل أقل في حَمْ أوْ فِصَاصِر عَسَلَ» راهن درضاًي عليه إنه تَمَ لَفَتْلَ طَلَعَا، وإنسا مَن يعنى.

(وَهُنْ فَيْنَ مِنْ اللَّمَاقَ) وهم: الحفرجون عن طاعة الإمام. كنا بأني وأوْ قُطَاعُ الطّريق) سالةً الصحارية (لمُ لِحُلُ عليه) وله بفسل، وفين: نخسن ولم يصل عليه، النمرق بيله ولين الشهيد. قيما محالة المحارية لأنه إذا قَبَلُ عند أنوت به الإمام فيه يُفَسِنَ ويصلي عليه، وهندا عصيل حَسَ أَحَدُ بِهِ الكِبْلُ مِنْ المشاجِع، وأَيْلَنِي،

باب المصلاة في الكعبة وحولها

(الطبالاة في التخفية خبرة فرضها وتقلّها، فإنّ صلى الإسلام عنه وبحضافة) مند وفيضل يقطّهم طَهْرَة إلى طَهْرِ الإضام أو حُبّه، أو حدل وحّه إلى طهر الإمام أو خبّه أو حدل حسّه إلى وجه الإمام أو حنه متوجّها إلى غير جهه، أو حمل وحهه إلى وجه الإسام. وخان الانتداء

كلم مكالم من الذرة بالى بيره الفاحة بذمن الموجه لون الدم ورجعة ربح المساعات عالم العط البسائي
 ودارية كاحمد راطوهم في فيانهم الرواية الطان التقديم والناحير وطلاء السائل وحال السطاري، ومسلم الراساء عصار صحيح

ضَلَى الإنامُ فِي الْمُشْجِدِ الْخُسَرِ مِ تَخْلُقُ النَّاسُ خُبُولُ الْكَتْنَةِ وَضُلُوا بِعَسَلَاةِ الإِمَامِ ، فَمَنَّ نَانَ مِنْهُمْ أَلُونِ إِلَى الْكُنْبَةِ مِن الإِنَامِ جَازَتُ صَلَانًا إِذَا لَمْ يَكُنُّ فِي جَانِبَ الإِسَامِ ، وَمَنَّ ضَفَّى عَمَى ظَهُرِ النَّكَلِّةِ خَارَثُ صَلَانَهُ .

مي الصرر السبع السندكورة. إلا أنه يكوه أن يضالي وحه الإمام سالا حائل. وقل حسب فعة. والفترة والتأخر إنها بطهر على المحدد الجهة، ولما قارد: (ومل جفل بنهم ظهرة إلى وجه الإمام الم تبكرة صلائمة) أي لتعلّمه على الإمام (هبان صلى الإمام) خدرجها وهي داسس والمسلحة الشعرام تحقل بمدون الواو على ما في أكثر السبخ جواب مانية وفي بعسهه وتعدير النسي حول الكمامة قال في والمحورة: إن كان بالواو فهو من صورة المسائلة وجرامها وصر كانه وإن كان بلواو فهو من صورة الإمام على المحورة، وقوله وصر كنان فلاستنافه الحد، وقمل كنان جنمة أوب إلى الكفة في بن الإمام جارث طلائ في له أنه لم يكن في جانب الإمام وكان أقرت لم أوفه ويسعي الصاد الجالب، وفي والمدرة ولو زفف أسامت لركن في جانب الإمام وكان أقرت لم أوفه ويسعي الصاد احتباط المرجيع جهة الإمام. الهدروق طبق على عليه من ترك المعطم ولورود النهى عمد عن النبي يؤه الم وهداية و

رود النهر في حدث الن حدر أن وسنول الله 55 بهي أن يصلي في منصة صوطن: في المنزمة،

والدين، والدغون، وقارعة : عربي، ومي المعام، ومعاهر الإس، وموق تدهر بت ته المرحة الترمية والتيهية ٢٤٩/٣ كلهم من حديث الرامية عند. إساده ليس بدات الشوي الكلم في زيد من ووري عبدا المحديث الليث بن معد عن عبد الله العمري عن ماهم عن الراعم عربية مرفوها مثله وحديث ويد عن داود الرافعيية المهمية ويها على المخاري قولية واورين المحصي اعتكر المحديث ومع ذلك حديث الله مراوية المحديث ويما على المخاري قولية واورين المحصي اعتكر المحديث ومع ذلك حديث الله مراوية المحديث المحديث والمحديث المحديث والمحدث المحدد والمحدث المحدد عندا المحدد المحدد المحدد المحدد عن المحدد عندا المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد عندا المحدد الم

كتاب الزكاة

الزَّكةُ وَاجِنَةٌ عَلَى الْحُرُ النَّسَيْلِمِ الْبَالِغِ الْعَافِلِ إِذَا مَلَكَ بَصَاباً مَلَكا نَامًا وَخَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلَ؛ وَلَيْسَ عَلَى صَبِي وَلا مُجَنُّونِ وَلا مُخَافِّبِ زَكُنَّ وَمَنَّ عَالَ عَلَيْهِ وَبُنَ يُحِمَّ بَصَالِهِ قُلا زَكَاةُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مَالُهُ أَكْثَرَ مِنَ الذَّبْنِ زَكُى الفَّاصِلِ إِذَا يَلْغَ نِصَاماً، وَلَيْسَ فِي هُورِ الشَّكْنَى، وَيَسَابِ الْبَدْنِ، وَأَفْابِ الصَّارِلِ، وَوَوَابُ الرَّكُوبِ، وَعَبِيدِ الجَدْمَةِ، وَسِلاحِ

كتاب الزكلة

. قُرْنَها بالصلاة افتداء بالقرآن العظيم، والأحاديث النواردة عن النبي عليمه الصلاة والتمليم؟؟.

والزَّكاةُ لَقَة الطَّهَارَةُ والنَّمَاقُ، وشرعاً: تعليك جزء منصوص من مال معصوص لتمحص. مخصوص قد تعالى.

وهي (واجنة) والعراد بالوحوب الفرض، لان لا شنهة عبد وهداية؛ (على العلم المسلم التاليم المفاقل إذا ملك بضاباً) فارغاً عن ذي له خطالب وعن حاج الاصلية نامياً ولو تقديراً وبلكا أنها وخال عليه الحمول، نسباً ولو تقديراً وبلكا أنها وخال عليه الحمول، ثم الحد يصرح بمنهوم الفيود المسلكورة بشوله. وولهن على ضبي ولا محتون، لانهما الملك التام (وَمَنْ كَانُ عَلْمُهُ فَيْزَ يُحِطَّ بقالِم، أو بلغي منه دون نصاح (فلا (كناة عليه)، لانه مشغول بمحاجنه الاصلية وعلى المأتم المشكل بمحاجنه الاصلية وعاير معدوماً كالعام المستحق بالعطل بمعداينه وفإن كان ضائة أتخبر من الثاني وأشاب الكند وأشاب

[&]quot; شم ذال الن حمر" وقم في بعض السبع سيترط المدري في الليك وبافع. فصار طاهره الصحة. وقال ابن أبي حالم عن أبه: هما حميماً واهبال، وصحيحه أن البيكن وإمام العربين المساطعين العد. وفي عقل لمن أبي خاتم ١٩٨/ مثلك أبي عن حشيث رواه الليك عن الممري عن شائع عن ابن عصر ورزاه ابن خبيرة فقال أبي الجديدة والعبيل ١هـ. فهذا حديث غير فوي اولم يفسد أحسد شاكر حيث صحيحه اراحو عبب الراية ٢٩٣/٢.

 ⁽رد عشرات آمامهات بذَّك الصلاة وجدما الركاة وهنالي أمي بكر المرتشين كال بسيب الركاة وقملة فال أسر بكر : وإما الأقابل من بعرى بين الصلاة ، والركاة ، أو من عرفي.

ومنها حديث حديل وفيه . وتفهم الصلاة وتزني الموكلة ومن حدثيث معاة حين ارسفه إلى البين، وفي الساب أحديث المنظير رأى ابي يكبر هي سابعي الشرك! د. البختاري الله 12 سال 2- 2 ومسلم ذاتا ح 17 وأبير داود الذاتا ب 1 والشرصة ي فك 78 سه ا وافسسائي. الداكات بـ 1 لا 10 ك 17 بـ 1 وابي ماسه لا مات - 1

⁽٢) - النصاف يقدر الأن عالباً بالذهب وهو ما بساوي - ده غ رسياني تقديره عبد مشابحها في دهشق.

باب ركاة الإبل

لَيْسُ فِي أَقْلُ مِنْ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِمِلِ صَلَفَةً. هَاذَا بَفْضُ نَحْمُساً نَسَائِمُهُ وَخَالَ

النَّمْزِلَ، وَفَوْابُ الرَّكُوبِ ٢٠ وَقَهِيدِ الْمِسْمَانَةِ وَبِسِلَامِ الاَسْتِمَانَانَ وَكَنَاءً). لانها مشخولة بالحاجمة الأصلية، وليست بنامية أصلاً، وعلى هذا كُنْبُ العَلْمَ لاهلها وآلات المحرَّرُفونَ عما قلما هذاية. أقول: وكما لغير أهلهه إذا له بَلُو بها النجارة؛ لانها غيرُ نصبة، غير أن الأهل⁷⁰ له أخسة الزكماة وإن سارت بضائً، وغيرُه لان كما في والدره.

(ولا يجوزُ أَذَا) الزَّمَاتِ إِلَّا بِنَهِ مُفَارِنَةِ لِلأَدَاء) ولو خُكما، كما لو دفع اللا به تم نوى السائل في يد الفقير، أو نوى هند الندفع للوكيل شم دفع النوكين ببلا نبه ددر، (أو مُشارِع العَرْن مَفْدر الواجب)؛ لأن الزّكاة عيادةً وكان من شرطها البنة، والأصل فيها الاقتران، إلا تحد الدليع بعمرَل فاكتفى بوجودها حالة العزل تبسيراً، كتقديم البنة في الصوم وهداية، (وَمَنْ تُصدَّق بَجْمِيع مَاك) وإلا يُتُوي) به (الزَّكَة تَنفط فَرْضَها عَدَّ) استحسانًا، لأن الواحب حزَّ مه فكان منهماً فيه، فلا حاجة إلى التعين «هذاية».

باب زكاة الإبل

بدأ بزكاة المواشى وبالإبل منها اقتداءً بكتب وسول الله ﷺ.

(ليشن في أقمل بن تحسّس) بالتشوين و (فقو من الإبس) يعدل من، ويضال وحَمّس فقوه بالإضافة تمنة في قوله تعالى: ﴿فَيَسْعَةُ رَضْهَا﴾ أوهو من الإبل: من الشلات بلي النسج (ضَـفَةً، لعدم بالوغ النصاب فقيدًا بتُفَتْ خَمْسًا صَبْفة، وهي المكتمية الرّثمي النّباح اكثر العام لفصد الفّرُ والشّشل وزخال تمليقًا فَلَحُولُ فَفِيهَا شَاءً ثَنِيُّ ذكرٌ أو النراء والشّ من الغسر: ما نه تِه حول، ولا

⁽١) - والسبارات اليوم كاقدوات، رد كانت للركوب لا ذكة فيها

⁽۲) مماه: من قان عبده كتب وهو من أهن أنظم أو ألات وهو محرف، أي يعرأ بهت ويعمل بهتاً على يحرّ. مع أرحان من أم مرتب علا زكاة عليه. وكياه من كانت عنده كتب العلم أو الآلات وأم يكن من أمن أنعلم ولا الحمود. طالعاً أبها لهنت للتجارة. لا زكاة فيها

الكن هذاك فرق وهو أن طاقب العلم والمحترف وم بلعث نصاباً يحوز أخده الزكاة. وأما سوم علا.

⁽٢) - سورة البحل، الأية: ١٨.

غَلَيْهَا الْمُحُولُ فَفِيهَا ضَدَّةً إلى تِبلَسِع . فإدا كنائتُ عَشَرَ، فسهما عناسان إلى أَرْبُع غَشْرَفَ، فإدا قائتُ خَشْنَ عَشْرَةً فَفِيهَا للاتُ شَيَاعٍ إلى نشع عَشْرَ، فإذا كنات عَشْرِينَ فَفِيهَا أَرْبُعُ شَيَاعٍ إلى أَرْبِيعِ وعَشْرِينَ، فِلِهَا كانتُ خَشْساً وْعَشْرِينَ فِيهِمَا لَنْتُ مِحَاصِ إلى حَشْسِ وَثَلَائِينَ، فإذا كانتُ جِنَّا وَثَلاثِينَ فِعَيْهَا بِشَتَّ لَيُوبِ، إلى خَشْسِ وَأَرْفِينَ، فإذا كَانتُ بِشَا وَرُبِعِينَ فَفِيهَا جُفْةً إلى بِشَيْنَ، فَوَا كَانتُ إِخْدَى وَسَيِّنَ فِعِها جَذْعَهُ إلى حَشْسِ وَسَعِينَ، فإذا كَانتُ بِشَا وَسَعِينَ فَفِهَا بِثَنَا لَكُونِ إلَى لِمُعِينَ، فإذا كَانتُ إشَانَ وَلَمْعِينَ فَيْهِا حَشَدَ إلَى مَانْغٍ وَجِشْرِينَ، ثُمُّ

يجود الْبَخْدُعِ؟ في الرئاف، ويحود في الاصحبة (إلى تسع ، فيه كال عشرا ففيها شائان، إلى الرئمة غشرة، فإذا كانت عشرا فليها شائان، إلى الرئمة غشرة، فإذا كانت عشرة عبها لملات شاو إلى سنت حسرة عبادًا كانت عشرين غلبها أرام شباء، إلى أربع وعشرين، فإذا كانت خداً وعارس هيه، أنه محدص) وهي: التي طعنت في السنة الثانية وإلى خلس وأربعين، فياة كياس سنّة والإبعار هيه، أحداً ويور: التي طعنت في الرابعة (إلى جنين، فإذا كانت إلحال وسهر عنها جدعًا وهي. التي ضعنت في الحالت (إلى خلس وأناهين، فياة كانت إلحال وسهر عنها جدعًا وهي. التي ضعت في الحالت (إلى خلس وأناهين، عبادة كانت الحديث عليها خلقال من رمول الله يُقارفناً

 ⁽⁴⁾ والتفاع بالعام العملية والدائل من الصائد أمو الدين مد است أست أوقعاً باللي النهائد ، صوى الإسل فإنا اللحاج من بلغ الحالب، وانتقر من غلال في الثانية أوس الأره ري أن أأسأل أمن في تصالبة أشهر.
 وورد سبعة الشهر أكما في العموات.

وؤا كالت سائمه الرحل بالديدة من ارجمل شاء واستدعيس ميها صدفه إلا أن يتناه رمها. وفي الرقة رحم الدشو عالى لند نكل إلا تسعيل وفاقة فقسر فيها شيء إلا أن بشاء وعها

أهدا أنقط البحاري بعرت أسرح مرهم ١٤٦٥ باب إذاة لفتم وأنو داود ١٤٦٧ والنساني ١٨٨٥ - ١٩ وامن عاجه ١٩٨١ والبهاني ١٩٦٤ والله رفض ١٩٣٢ و ١٩١٠ كنهم من طريق لعامة بي عبد الله من أنس

أَنْتَأَلَفُ الْفَرِيضَةُ، فَيَكُونُ فِي الخُلْسِ شَاءُ فَعَ الْجَمْشِ، وَفِي الْغَشْرِ شَاتَانِه، وَفِي خَسَن غَشُرَة ثَلَاتَ شِبَاهِ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعَ شِيامٍ، وَفِي خَلْسِ وَعِشْرِينَ بَنَتُ مَخَاصِ، إلى ماتَّةِ وَخَلْسِنَ فَيْكُونُ فِيهَا ثَلَاثُ جَمَاتِي، ثُمْ تُسْتَأَلَفُ الْفَرِيضَةُ، فَيْكُونُ فِي الْحَسْرِ شَاهُ، وفي الْمُنْشِرِ شَانَانِ ، وَفِي خَشْنَ عَشْرَةَ قَالاَتُ شِيامٍ، وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شَهَاهٍ، وَفِي خَسْسِ وَعِشْرِينَ بِنِكُ مَخَاضَ، وفي سِنَ وَلَلائِينَ شَتْ لَوْدَ، فَاذَ مَانَهُ وَسِنًا وَسَعِينَ فَعِها أَلْوَالِ الْرَاعُ جَمَانِ إِلَى صَائِينَ لَمُ مُسْأَلُفُ الْفَرِيضَةُ أَبِدَ كَمَا الشَّوْمِثُ فِي لَخَمْسِنِ آتِي بَعْد الْعَالَةُ وَلْخَشْسِنَ، وَالْبُحْتُ وَالْفِرَابُ سَوْءً

باب صدقة البقر

فَيْسَ فِي أَقَالُ مِنْ قَلَائِنَ مِنَ الْبَغْمِ صَدِقَةً، فَإِنَّا تُدَانَكُ تَلاَيْنَ لَذَ النَّهُ وَخَالَ عَلَيْهَ

وهيدايه (أنو) إذ رادب على ذلك وتشاف الدرجة بخبراً في الجنس شاء فع الحفيلي، وفي العقب شاء فع الحفيلي، وفي العقب الذات بنده، وفي العقب الرابغ شيام، وفي خسر وعدن من العقب الرابغ الدرجة الما والعند وقت العقب المناف المناف

وواليَّحَتُّ) حياج النَّحَيُّ، وهو "المشولُة بين العبري والعجبي، مسوب إلى يُخَتَّ لَطُمر وَوْلُمُواكِيُّ بِعَكْسُودَ جَمْع عَرِي وَمَوَاجَ فِي النَّسَابِ وَالرَّمُوفَ لَا أَمَّمُ الإِمْلِ بَسُولُهُما

باب صدقة البفر

وْلَيْسَ فِي أَمْلُ مِنْ تَلاِينَ مِنَ الْبَعْرِ صَدَفَةً) نعم عنوع النصاب" (فإدا كَانْتُ لْلاَئِينَ سابعةً)

هـ . عن أسى ويتحوه أمرج أما دور 170 وأغرمتان 371 ويحكم 1447 وتن ساحه 1670 وطعارين. 1822 و سيهني 2004 كلهم من طويق الرهزي عرز سمية عن أب مرصوعاً فهاو شاه شاه له وصفه الأحقابات. أصل هذا الله:

⁽١) - الأمثَّ في عَدْ البقب حديث معلاً: وعشي رسول فالطلا أجبان أعل ليسل فيأمري أن أصدَّ من النفو من ه

المُحَوَّلُ فَهِيهَا لِيسِعُ أَوْ لَيهَا أَ، وَمِي أَرْيَهِينَ مُسِئْمَةً أَوْ لَمِينَ، فَإِدَا زَادَتُ عَلَى الأَرْبَهِينَ وَجَنَّ الرَّابَادَةِ بَفَدُر وَلِدَ إِلَى بَشِينَ جَنَّدُ أَنِي حَيْفَةَ فَهِي الْوَاجِدَةَ رُبِّعَ عَشَرَ مُسِئَةٍ، وَهِي الأَلْبَعِينَ فَهَا يُعْفَى عَشْرَ مُسِئَةٍ، وَهِي الأَرْبِعِ عَشْرُ مُسِئَةٍ، وَهَي الأَرْبِعِ عَشْرُ مُسِئَةٍ، وَهَالَ أَلُو يُولِعَنَى الْمُؤْمِنَ فَهِا لَهُ عَشْرَهُ مِنْ اللَّهُ فَهِا لَهُ فَهِي بِعَلَى اللَّهِ فَي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَي اللَّهِ فَي اللَّهُ اللَّهُ فَي اللَّهُ وَهِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ فَي اللَّهُ اللللللللَلِيْمُ اللَّهُ الللللللِّلِيْمُ الللللللَّةُ اللْمُنْ اللَّهُ الل

كما نضام (وحال عليها الخول صبها بها) وهو عراسة (أو ذيعة) وسعي تبعاً لام يأتيم ألمه (وفي أرمين لهبية أو أسر) وهو واستنبين كلمانيو إطفا رادت على الأراهير وجب من الرافاة المشار في المراحد أراع غشر السابة، ومن الإنتين نطعة غشر أسبة، ومن الاكتين نطعة غشر رواية الأصل، ووليح وصحب الهداية وفيها، وعنداه والنسمي و والمحمومي، تبعاً نصاحب الهداية وفهها، وعنداه والنسمي و والمحمومي، تبعاً نصاحب الهداية وفهها، وعنداه والنسمي و والمحمومي، تبعاً نصاحب الهداية والساب وعنداه النسمية و والمحمومي، تبعاً نصاحب الهداية وأرام على الاربعين (حتى تلقم) إلى وسين فيكون فيها بيخان الوالمية أنها في والمحموم والوالم على الاربعين وحتى أبي وحديدة وشل قولهما، قال في المحمومية المدون المحموم والمحموم وال

(وَالْحَوامِيلُ وَالْمُورُ سُولَةِ) لاتحاد العسينة، إذ هو ناوع منه، وإنهما لم يحت بأكبل العاموس إذ حلف لا تأكن لحم النور لدة الأروال.

[•] كل الاثير تبعداً. ومن كل رجيل مسيده ومن السئيل تسجيره ومن السبقي عنت وتبعيله وهي الشديلي الرائح من المستقي ومن المستوي الرائح ومن المستوي ومنه مسيئيل وقيماً، ومن المشرول الرائح ومنه مسيئيل وقيماً، ومن المشرول وماه تلكث مستقد أو أربعه أناح وأرائح الازاع فيها بن ذلك ثبة إلا أن تنفع منته أو بسدعاء السرامية أحمد (1975 م 1974) المحمد (1975 م 1974) والمستوي (1974 والسرامية 1974) والمستوي (1974 والسرامية 1974) والمستوي (1974 والسرامية 1974) والمستوية (1974 والسرامية 1974) والمستوية (1974 والسرامية 1974) والمستوية والمستوية منافقة (1974 والسرامية منافقة (1974 والسرامية 1974).

باب صدقة الغنم

قَيْسَ فِي أَقُلُ مِنْ أَرْبَعِينَ شَاءُ صَدَفَةً ، فَإِذَا كَانَتُ أَرْبَيِسَ سَائِنَةً وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ فَهِيهَا شَاهُ إِلَى مِانَةٍ وَجِشَرِينَ، فَإِذَا رَافَتُ وَاجِعَةً فَنِها شَانَاهِ إِلَى مِافَيْسِ، فَإِذَ رَافَتُ وَاجِعَةً فَعَيْهَا قَائِاتُ شِيَاهٍ، فَإِذَا يَلْفَتُ أَرْبَعُهِا فَعِ فَفِيهًا أَرْبَعُ شِيْاهٍ، ثُمْ فِي كُلُّ مِافَة وَالْفَعَرُ سَوَاءً.

باب زكاة الخيل

إِذَا كَانَتِ الْخَيْلُ صَائِمَةً أَكُوراً وَإِنَاناً فَصَاجِئُهَا بِالْجَنِيَارِ: إِنْ شَاءَ أَصَلَى عَنْ كُلُ فَرَس بِيَسَاراً، وَإِنْ شَاءَ فَوْمُهَا وَأَصْطَى عَنْ كُلُّ مِسائِني دَرْهُم خَمَسَنَهُ فَرَاهُمْ، وَلِئِسَ مِي ذُكُورِهُمَّا مُنْفَرِدَةً زَكَاةً، وَقَال أَبُو يُسُرَعُنَ وَمُحَمَّدُ: لا ذِكَةً فِي الْخَيْلِ. وَلا فِي شَيءٍ مِنَ الْإِهَانِ

باب صدقة الغنم

وَلَيْسَ فِي أَقُلُ مِنْ أَرْجِينَ شَاةً صَدْفَقًا لعدم بلوغ النصاب (فَإِذَا كَانَتُ أَرْبَعِينَ سَائِمَةً) كسا تشعم ووخالُ فَلَيْهَا الْحَوْلُ فَقِيهَا شَاءً، ثَنِي دَكرُ أَو النبي وَإِلَى بِكُمْ وَعِلْدِينَ فَهَا: وَافَفَى السَائِنَةُ والعشرون (وَاجِلْةً فَفِيها شَافِان، إِلَى مِائِيْنِي، صَافِةً زَافِقُ وَاجِنَةً فَفِيهَا تُلاَفُ شَيْبَا} إلى ثلاثسائة وتسمد وتسمين رَفَإِذَا بَلْنَتُ أَرْبَعْهَاتُو فَفِيها أَرْبَعْ بَيْنِو ثُمْ فِي كُلُّ بِانْتِهِ فَنَاهُ.

﴿وَالضَّالُ وَالْمُمْرُ سُواءً﴾ في النصاب، والوجوب، وأداء الواحب، ولا يؤخذ إلا النهيّ وهو ما شُتُ له سنة كما تقدم.

باب ركاة الحيل

إنها أخرها للاعتلاف في وجوب الركاة فيها، قال أسر حنيفة: وإذ كالب العقل السائمة) كما نقدم، وكانت ودُكُوراً وَإِنَانَا أَوْ وَنَانَ نَقُط وَقَصَاجِهُمْ اللَّهِيْلِ: إِنْ شَاء أَعْلَى عَلَى فَرَسَ جَمِنَا اللّهِيْلِ: إِنْ شَاء أَعْلَى عَلَى فَرَسَ جَمِنَا أَوْ وَنَانَ اللّهُ عَلَى فَرَسَ جَمِنَا وَإِنَّا اللّهِ عَلَى فَرَصَ جَمِنَا فَوَاللّهُ عَلَى أَعْلَى عَلَى فَرَسَ جَمِنَا فَرَافِعَ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى فَلَى وَلَهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَقَالًا فِي وَالْعَلِيْلِ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

وَالْحَجِيرِ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ لِلنَّجَارَةِ، وَلَيْسَ بِي الْفَصْلانِ وَالْمُحَدَّلَانِ وَالْفَجَاجِيلِ صَدْفَةَ جَنْدَ أَبِي شَيِفَةَ وَمُمَّمَدِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَعْهَا كِيلاً، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: فِيهَا وَاجِدَةُ مِنْهَا، وَمَن مِنْ فَلَمْ تُوجَدُّ جَنْدَهُ أَخَذَ النَّمَسَدُّقُ أَعْلَى مِنْهَا وَرَدَّ اِلْفَضَّـلَ، أَوْ أَخَذَ دُولَهَا وَأَخَذَ الْفَضْـلَ، وَيُعْمِونُ وَفَعُ الْتَعْبَمِ مِي الزَّحَاتِ، وَلَيْسَ فِي الْغَوْمِلِ وَالْفَضْـلَ، أَوْ أَخَذَ دُولَهَا وَأَخَذَ الْمُصَدَّقُ خِيلاً

. .. •

في والمستوطون و والقدوري: في والتجريدة، وأجناب عما عسناه يوزدُ حلى دليله، و وصناحيًّ البدائم:، و وصناحي الهداية: وهذا أقوى خُجَّةُ على منا يشهند به والتجريف: للغدوري و والمستوطّة للسرختي وشرحٌ شيخنا للهذاية، واقة أعلم، ذهـ.

لا زكاة في البغال والحمير

(وَلاَ شَيْءٍ فِي الْبَغَالِ وَالْخَمِينِ إجماعاً وَإِلاَ أَنْ نَكُوذَ لِلشَّجَارِةِ) لأنها تصهر من العُروض وَلَيْسَ فِي الْفَصَّلَانِ) بصم الفاء ـ جمع فصِيل، وهو: وَلَدُ النافة إذا فَعِل من أمه ولم يبلخ المحول (وَالْخَصَّلَانِ) بضم الحداء ـ جمع خصَل، بغنحتين، وهو: ولكُ الضاف في السنة الأولى (وَلَمْخَاجِيل) جمع جَجُولُ ـ بموزن بمنور ـ ولمُ البقر (صَدَفَةُ عِنْدُ أَبِي خَيِفَةُ وَمُخَصَّدِ، إلا أَنْ يَكُونَ مَفْهَا يَبَالُ ولو واحداً، ويجبُ ذلك الواحدُ كما في والدن (وَقَالَ أَبُو يُمُوسُفَ): يجب (فِيهَا وَاعِدْ بَنَهَا) ورجع الأول.

وَمَنْ وَجَبَ عَلِيْهِ مِنْ فَلَمْ تُوجِيدٌ) عند (أَخَذُ المُصَدِّقُ): في العباسل (أَعَلَى مِنْهَمَا وَوَدُّ القُفْسُلُ، أَوْ أَخَذُ وُرَغُهَا وَأَخَذَ الْفَضْلُ إلا أَن في الوجه الأول له أن لا يأخذ ويطالبُ بنين الواجب قريقيمنه؛ لأنه شراء، وفي الوجه الثاني يُجْبر؛ لأنه لا يُنْجَ فِيه، بل هو إعطاء بالثيمة.

﴿وَيَجُورُ وَفَعُ الْفَيْمَةِ فِي الرَّحَابُ وَكَذَا فِي الصَّدَرِ وَالخَرَاجِ وَالْفِيطُوةِ وَالشَّلْرِ وَالكَفْارَةِ غَيْرِ الإعتمال: وتُعدِر الفيمة يوم الموجوب عند الإمام، وشالا: يوم الادد، وفي السوائم بنوم الأداه إجماعاً، ويُظُومُ في البند الذي العال تيه، ولو في مفارة ففي أقرب الامصار إليه. فتح.

وَلَيْسَ فِي الْغَوْامِلِ): اي المُمَدُّات ولو أُسيمت لانها من الحوالِج الأَمْلِيَّة (وَالْغَلُومَةِ): اي التي يُغْلِفها صاحبُها نصف حولر فأكثر ولر للذُّر والنسَّل (صَدَقَةً)؛ لان الوجوب والنمو، وهــو بالإسامة أو الإعداد للتجارة، ولم يوجد.

﴿ وَلا يَاخُذُ النَّصَلُقُ جِبَارَ النَّالِ وَلاَ رَدَالَتُهَ : أَي رَدِيلُه ﴿ فَيَ إِنَّمَا وَيَنْأَخُذُ الْمؤكَ فِيكُ مُعْلِمًا للجانبين ؛ لأن هي أخذ الخيار إضرارةً بأصحاب الأمرال، وهي أذائته * أضرار بالفُقْراء .

وه) - المردل: القون العسيس وردن كل شيء: وديته.

الغال، وَلاَ رُوالَتُهُ وَيَالَحُدُ الْمُوسَظِّ ابِنَهُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ يِضَالِ فَاسْتَادُ فِي أَثَنَاء الحول. مِن جِنْبِهِ ضَمَّةً إِلَى خَالِهِ وَزَكُلُهُ بِهِ، وَالسَّائِمَةُ مِنْ. الَّذِي تَكْتِمِي الرَّقِي فِي أَكْفِرِ خَوْمِها، فَإِنْ عَلَقُهَا بِصُفَّ الْحَوْل أَوْ أَكُورُ فَلاَ زَكَاءُ بِهِهَا وَالزَّكَاةُ عَلَدْ أَبِي خَيْفَةً وَأَبِي يُوسُف في النَّصَابِ دُونَ النَّفَقِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ: فِيهِمًا، وَإِذَا هَلَكُ الفَالُ بِفَذَ وَلَحْدِبِ الزَّكَاةِ شَعَطَتُ، فَإِنْ قَدُمْ الرَّكَاةُ عَلَى الْحَوْلِ وَهُو مَالِكَ لَلْصَابِ جُونَ.

باب زكاة القضة

لَيْسَ فِيمَا ذُونَ مِالْتَيُّ فِرْهُمْ صَدَقَةً، فَإِذَا كَانْتُ مَالْتَيُّ فِرْهُمْ وَخَالَ عَلَيْهَا الْخُولُ

(وَمَنْ كَانَ لَهُ يَضَاتَ فَاسْتَصَادَ فِي أَنْنَاء الْحَسُولِ مِنْ جِنْسَةٍ؛ سَوَاء قَانَ مَن حَسَانَه أولا كهينة وإرث (صَّمَةً إِنِّيهُ): أي إلى النصب (وَرَقُلُهُ بِهِ) فِي مَعْه، وإن لَمْ يَكُن مِن حِنْسَة لا تُصَمَّ (تَقَافَلُهُ.

(والسَّائِمَةُ) التي تجب فيها الزكاة (هي التي تَكْنفي بِالرَّلي) لكسر الراء ـ الكلا (هي أَكْنَبِ حَوْلِهَا)؛ لأنْ أصحابُ السوائم قد لا يجدون شَدًّا مِن أن لملفو سيراتهم هي لعض الأوقيات؛ هجمل الاتن تما للاكثر (فإنَّ عليها لشما النَّمَوُكُ أَوْ أَكْثَرَ لَهُ رَكَةَ فيها؛ لزيادة المؤلة فيمدم المناه فيها لعني

ووالتركاة عند أن جيفة وأبي ليولف) نحب (في النصاب دُونَ العَلَيْ) وهو منا بين العربضين (وَقَالُ العَلَيْ) وهو منا بين العربضين (وَقَالُ الحَدَّةُ وَنَا (فَهَا) ووائداتُ علما إنه طك العنو وبني النصاب فيقي كل الواجب عند الشبحين. ويسقط نفذ الهالك عند التلبيين (وَإَوَا فَلَكُ الفَالُ لَعَلَيْ أَوَهُوهِ الرَّكَاةِ وَلَوْ بِعَدْ فَلَع السَاعِي فِي الأصع فهاية (سقطت) عنه الرَّكاة التعلقية سالعين دون اللهمة، وإذا ملك بعضة منقط حقّه، فيد بالهبلاك إلى الاستهلاك لا أسمعها؛ الأنها بعد البوجوب بمسرشة الأمان، وإذا استهلاكها فسمتها كالوقية (وَإِنَّ قَلْم الزَّكَةُ عَلَى الْعَالِي وَهُو مَالِكُ لَلْصَابِ جَالَ وَقَلْم الله النصاب.

باب زكاة الفضة

غلمها على الدهب لانها أكثر أداؤلًا فيعا بس الناس.

(تَسَنَ فِيمَا قُولَ مِالْتِيَّ وَرَحْمَ صَدَفَقُ)؛ لحيثم نلوع النصاب (فَيَلَ كَانَ مِالتِّيُّ وَرُهُمٍ)*** شرعي رِنَّهُ كُلُ دَرَهُمَ أَرْخَةَ عَشَرَ فَيْرَاهُ أَنْ وَالْفَرَاطُ : حَمَلُ تَعِيرَاتُهُ فِيكُولُ السَّرَحَمُ

وازي الدرمم بساري د١٩٧٠ع دافته فركان

فَهِيهَا خَسْمَةً فَرَاهُمْ، وَلاَ شَيْءَ فِي الزِّيَادَةِ خَلَى تَبَلَغُ أَرْبَهِينَ دِرْهُمَا فَيَكُونُ فِيها دِرْهُمُّ، فُمُّ فِي كُنلُّ أَرْبَهِينَ وِرْهُمَا وِرْهُمُّ، وَقَالَ أَبُو لِمُوسَّفَ وَتُخَسِّدُ: فَ زَادَ عَلَى الْهِالتَّيْنِ فَوْكَالُمُّ يَجِسَابِهِ، وَإِذَا كَانَ الْعَالِبُ عَلَيْهَا الْفِشْ فَهِيَ فِي خَكْمِ الْمُرُوضِ، وَيُعْتَبِرُ أَنْ تَبْلُغ بضاياً

باب ركاة الذهب

لَيْسَ بِيمَا دُونَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الدُّهَبِ صَدَقَةً، فَاإِذَا كَالَتُ عَشْرِينَ مِثْقَالًا وَحَمَالَ عَلَيْهَا الْمُحُولُ فِفِيهَا بِضِفُ مِثْقَالٍ، ثُمَّ فِي كُلُّ أَرْبَعَةِ تَنَافِيلَ فِيرَاظَانِ، وَلِيْسَ فِيمَا مُونَ أَرْبَعَةِ

سامان شعيرةً (وَحَالَ عَلَيْهَا الْخَوْلُ فَقِيهَا) ومَّ العشرِ (خَسَنَةً فَرَاهِمَ» وَلاَ شَيَّة فِي النَّيَافة) على العائين وحَتَى تَبَلَغ) الزباد: (أَرْبَعِين دِرْهَما فَكُونُ فِيهَا دِرْهَبُ ثُمْ فِي كُلُ أَرْبَعِينَ دِرْهَما فِرْهُمُ ولا شيء فِما بِينهما، وهذا عند في حيفة (وَفَالاً: مَا رَاهُ عَلَى الْعِائِسُ فَرَكَانَهُ بِحِسَابِهِ) قال في والصحيح، قال في والتحقيق و وزام الفقهادة: الصحيح قبولُ ولي حيمته، ومشي عليه والسفية و وَرَّمَانَ الشريعة؟ . اهـ

(زَإِذَا كَانَ الْعَالَبُ عَلَى الْوَرَى) وهي ادراهم العضروبة، وكذا الرَّفَة، بالتخفيف صحاح (الْمُفَقَة فِي فِي حُكم الْفَقة) الخلفة - لآن الدراهم الا تحدوعي قلبل غش، الآنها لا تنظيع إلا المداهم لا تحدوعي قلبل غش، الآنها لا تنظيع إلا المداهم وتنظيف المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق المتعلق عن الكفير، وأوفا كان الفايف غلبف البقش في حُكم المتعلق المتع

باب زكاة الذهب

وَلَيْسَ فِينَا ذُونَ عَشْرِينَ مِنْقُلَلًا مِن الدُّهِبِ صِيدَقَةً، لانصدام النصاب (هَإِذَا كَانْتُ عَشَرِينَ يِلْقَالاً؟!! شرعياً وَنَهُ كَن مِنْمَالُ عَشْرُونَ فِيوَاطُلُ فِيكُونَ المِنْقَالَ الشرعي صَافَة شَعِيرَةً؛ فهو دوهمُ وثلاثة السياع درهم ، ووخل غليها المُعَوَّلُ فِيهَا» ربعُ العشر، وهو (يَضْفُ بَطْقَالِ، ثُمُّ فِي كُلُّ أَرْبَعْةٍ

 ⁽١) المناف يعادل ٢٥, ٤ غ بيكون نصاب العقبة ٩٩٥ ع ونصاب القعب ٨٥ ح رحد؛ الصدير طدرهم والمنتشال كثار دفة من صوره دفقة الركامة

فائدة. منعمل نبحت المنح أدب بكلأمي طول: عمات الدهب ١٠٠ غ تقلير المنيخ أي اليمر هملين وتقديري ٩٢ غ وقدر المناهب بـ ١٨٠ ع (هـ

مُتَاقِيلَ صَدْفَةً عَنْدَ أَبِي خَيِفَةً، وَفِي بَيْرِ الدُّفَاتِ وَالْفِضَّةِ وَخُلِيْهَا وَالانْهِ مُلْهَمَا الزَّفَاةُ باب ركاة العروض

الزُّكْنَةُ وَاجِيَّةً فِي غُرُوضِ النَّحَارَةِ كَائِنَةً مَا كَانَتْ إِذَا لَلْغَتْ تَسْتُهَا بِعِسَاياً مِن السُّفَ أُو الْوَرِقِ، يَقُوَّمُها بِمَا هُو أَنْفُعُ لِلْفُقْرَاءِ و لَمُساكِينَ سُهُمَا وَإِذَا كَانَ الْمَشَابُ كَاسلاً في طرفي الْحَوَّلِ فَقُصَاتُهُ فِيمًا نَيْنَ فَلِكَ لاَ يُسْقِطُ الرَّكَاةِ. وتُضَمَّ قيمةً الْعُرُوضِ إلى اللهُف وَالْقِضَّةِ. وَكَذَٰلِكَ يُضُمُّ الذُّهُبُ إلى الْغِضَّة بالْقِيمةِ خَنَى بِهُمَ النَّصَاتُ عِنْدَ أَس حنيمة. وقال أبُو بُوسَفُ وَمُحَمَّدُ: لَا يُضَمُّ الذُّهُبُ إِلَى الْعِضُو بِالْفَيْمِو وَيُصِمُّ بِالْأَجْرَاءِ

تَعَافِيلَ فِيزَاطَانِ، وَلَيْمَن فيما لَونَ أَرْنَعَهُ مُنَافِيلَ ضَفَقَةً عَبْدُ أَسِ خَنِيهٍ ﴿ حلافاً عِماء كما نفدم

(وَفِي بَرُ اللَّعِبِ وَالْهِشَةِ) وهو غير المضروب مهدا المغرب وحُلَهمام سواء كنان مباخ الاستعمال قولا ووالانبغ بشهَّمًا الزُّكَامُ لاتهما حلقا أتعاسأه صحب ركاتهما نيف كانا

باب زكاة المروض

وهو بالسوي النقدين، وأخرها عنهما لأبها نُقرُّم بهما.

وَالزَّكَاةُ وَرَجِيَّةً بِي عُرُوضِ النَّجَارَةِ كَاللَّهُ مَا كَالنَّهُ ۚ أَي كَاللَّهُ أَنَّى ضرء، يعمى سواء كنانت من جنس ما نحب فيه الزكاة كالسوائم. أو غرها كالنباب (إدا بلعث فبعنهما بصابً من الروق أو الذُّفَي، تَعَرُّمُه) صاحبها (بِمَا هُوْ أَنْفُمُ للْفُقْرِ - وَالْتَسَاكِينِ بَنْهُمَا): أي النصبين. احتياطاً لحق الفقراء، حتى لو وجبت الزكاة إن فيؤمت بأحسدهما دون الاخبر فومت بسنا نحب فيه دون الاحبر زورة. كان النَّصَاتُ) كاملًا (في طرفي الْخُول) . عن الابتداء الانتماد وتحفَّق العالم، وعن الانتهام للوحوب (مُنْصَالُو) حالة البقاء (فِينَا بْلُنْ ذَلْكُ لا تُسْفَطُ الرُّكُافي فَنْدَ بِالنفِسَانِ لانه نبو هنك كله بعقن الحول

(ويُضمُّ فيمهُ الْعُرُوض) التي للنجارة وإلَى الدُّف وَالْفَدْخِ؛ المُحاتُ ف من حبث السَّبُّةُ ﴿ لأن القيمة من جنس الدراهم والمنتائير (وتندلك يُضُمُّ النُّعِبُ إلى الْبَصُّة) مجامع النمية (بالهيمة، حَتَى بِيمُ النَّصَاتُ عِلَدُ أَنَّ حَبْعَةً)؛ فإن الصَّرِ لما كنان واحياً كنان اعتبار الفيمة أولى كمنا في عروض التحارة (وقالًا - لا يُضلُّ المُحَبِّ إِلَى الْمَعَّلَة بِبِالْتِبِيَّة وِيهِ إِسْمًا (يُضلُّمُ المندهب للاحر (بالأَجْرَاز)؛ لأنَّ الدمم عيهما القار، دون الغيمة العلى لا نجب البركاة في مصوع ورب أة ن من مالتين ونبيت، فتوفهما، قال في «التصحيم». ورجُح قبولُ الإمام ؛الإمسجمائُ، و والرورني، وعلم متني والنسفي، و وبرهان الشريعة؛ و دصدر الشريعة،. وقال في والتحسف: وقوله أغم للففراء وأحوط في بات العبادات الاهم.

باب زكاة الزروع والثمار

قَالَ أَيْوَ حَنِيفَةَ رَحِمَةَ اللّهَ تَعَالَى: فِي قَلِيلَ مَا أَخْرَجَتُهُ الْأَرْضُ وَكِيْرِهِ الْمُشْرُ، سُوَاءَ شَغِيَ سَيْحًا أَوْ سَفَتُهُ السَّمَاءُ إِلاَّ الْخَطَبُ وَالْفَصْبُ وَالْحَنِيشَ. وَقَالَ أَبُو يُولِفُ وَمُخْدَدُ: لاَ يَحِبُ الْفَشْرُ إِلَّا مِيمًا لَهُ فَمُرَةً بِالْفِيهُ إِنَّا يَلْغُ خَمْسُهُ أَرْشَقِ، وَالْوَسْقُ: سِنُونُ النَّيْ فِيهِ، وَفَيْسَ فِي الْخَضْرَوَاتِ عِنْدُمُمَا عُشَرٌ، وَمَا شَفِيْ بِغُرْبٍ أَوْ وَالِيْهِ أَوْ سَائِيةٍ مِعِيهِ يَضِفُ الْمُشْرِ فِي الْفَوْلِينِ.

باب زكاة الزروع والثمار

المراد بالزكاة هنا الْعُثَّرُ، وتسميته ذكاة باعتبار مُصَّرِف.

(قَالَ أَنَّوْ خَبِيفَةً) فِي قَالِمُل مَا أَخْرَجُهُ الأَرْضُ وَكَثِيرِهِ الْمُشَرِّ، سَوَاءً سُفِي سَبْحاً، وهو الساء الجاري كهر وَعَيْنِ (أَوْ سَفَيْةُ السُّفَانِي: أَي السطر (إلاَّ الْحَقْبُ وَالْغَفْبِ) الْغَارِسِ (وَالْحَيْبِشُ) وكلُّ ما لا يُنْصَد به استخلالُ الارص ويكون في الطرافها، أما إذا انْحَدْ ارضُ فَقَصَةُ أو مُشْجَرةُ أَرْ مِيناً للحشيش وساق إليه العاء ومع العاس عنه يجب فيه العشر. وحوهونه وأطلل الوحموب فيما التعرجة الأرض تعدم اشتراط الحول: لأنه فيه معنى المنونة، ونذا كان للإمام أتحذُّه جبراً، ويؤحد من التركة، ويبجب مع الدين. وفي أرض الصعير والمجنون والمكانب والمأدون والوقف (وَقَالًا: لاً يُحِبُ الْمُشْرِرُ إِلاَّ بِيمَا لَمْهُ نُمْرَةً مِاقِيًّا﴾: أي تنقى خَوْلًا من عبر تكلف ولا معالجة كالخلطة والشمير والتمر والزبيب ونحو قلك (إذا يُنع) نصابًا (خَسْنَةَ أُوْسُنِي) جمع وَشَيْ (وَالْوَسَقُ)١٠٠ مقدارً صخصوص، وهو (بينُون ضاعاً بِضاعَ النَّيِّ عِيرًا): وهو ما بسبع الغاً وأربعين دوهماً من ماش ("" أم غذس كما يأني تحقيقه في صدقة الفطر (وَلَسَ فِي الْخَصَّرُواتِ) يَفتح النَّمَاء لا غير ـ العراكــة كانتفاع والكنشري وغيرهمناً. أن ليقول كنالكرك الله والكرفس الما وبحوهمنا امغرب، (جَنْدُهُمَّ غُمْرًى ۚ لعدم النمرة الباقية؛ فالخلاف بين الإمام وصناحيه في متوضعين: في اشتراط النصاف والشعرة الباقية عندهمماء وعدم اشتراطهما هدهاء قال في والنحضة: الصحيح ما قالمه الإمام، ورشع الكلُّ دليلُه، واعتماد والسبعي، و وصدر الشهريعة». أحد وتصحيح، (وَمَا سُفِينَ بِغُمُّوبٍ): اي ذُلُو وأرْ ذَالِيْقِ: أي دولات وأو مسائِدًى: أي نعيارِ يُسْنَى عَلَيْهِ، أي يستقى من البشر. معساح (عليه نِصْفُ الْعُشْر فِي الْعَوْلُين): أي على احتلاف الغولين العارِّين بين الاسام وصاحبيه في

⁽۱) - الابوسق. (۲۲ إلى ۱۳۲ كنم أفهسو بشرارج صا بين فابلك، ومثنى فسندا فالحمسنة أوسق من ۱۹۰۰ بأس ۱۹۵۰ كم وقبل فيز كلك.

⁽٢) عن أبراع العدس

 ⁽ج) بيت بشبة النوم إلا أبه قطعة واحدة طعمه قريب من العمل.

⁽t) ئىلىمىروف يىلە ئىقدوسى.

وَقَالَ أَيُّو يُوسُفَ فِيمَا لَا يُوسَقُ كَالرَّعُفَرَانِ وَالْفُطْنِ: يَجِبُ فِيهِ الْفَشْرِ إِذَا يَلْفَتُ فِيفَةُ قِيمَةً خَشْمَةِ أَوْسِقِ مِنْ أَقْلَى مَا يَشْمُلُ نِحْتُ الْوَسْقِ. وَقِيالُ شَحْمُتُ: يَجِبُ الْمُشْرُ إِذَ يَلْغَ الْمُقَوْلِيَ خَشْمَة أَشَالٍ مِنْ أَقْلَى مَا يَقَدُّرُ بِهِ نَوْعَةً، فَاعْتُرْ فِي الْقُطْلِ خَشْمَة أَصْمال، وفي الرَّهُفُوانِ خَشْمَة أَشَاعٍ، وَفِي الْمُسْلِ الْمُشْرُ إِذَا لَبِدَ مِنْ أَرْضِي الْمُشْرِ فَلْ أَزْ يَقْنُ يُوسُفَ: لاَ فَيْءَ فِيهِ خَبِّى مِلْكُمَ عَشَرَهُ أَزْقَاقٍ. وَقَالَ مُحَمَّدُ: خَسَمَة أَفْرَقِ، وَالفَرْقُ، مِنْهُ وَقَلَاثُونَ وَطُلاَ بِالْعِوافِي، وَلِيشَ فِي الْخَارِجِ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاحِ عَشْرُ.

وَوَقِي الْفَسَلِ الْفَكُورُ إِذَا أَضِفَ مِنْ أَرْضِ الْفَكُو فَلُ) العسلُ الساخود وأَوْ كُنُو) عند أبي حيفة (وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ الْأَشَيْءَ فِيهَ خَلَى بِلْلَهُ) نصاباً (صَفْوة أَزْقَاقٍ) جسم رقّ - بالكسر - ظرف يسمّ خصيين منا (وَقَالَ مُحَدِّدُ: خصية أَفْرَاقِ) حسم فرق، يفتحين (وَالفَرقُ بِينَّةٌ وَضَلاَئُونَ وِضَالاً، [توله رطلاً بالكسر، وهو مائة وثلاثون درهما] وهكذا نقله في والمغرب، عن ونوادر هشام، عن محمده، قال: ولم أجده فيما عدي من أصول الذفاء الحد، قال في والتصحيح أن ورجّح قول الإمام ودليلة المصنفون، واعتمله والنسفي، و ابرهمان، الشريعة، احد، (وَلَيْسَ فِي الْحَارِجِ مِنْ الْمُورِجِ مِنْ

فرح - العشرُ على المؤجِّر كالخراج الموقَّف، وضالاً: على المستأجر قال في الحداوي * * ويغولهما تأخذ. 1 هـ. أقرل: لكن الفتوى على قول الإمام، وبنه أنش الأخير البرملي، و والشيخ إستاعيل الحائث: و وحامد أنتدي العدادي، وعليه العمل؛ لأنه ظاهر الرواية.

⁽٦) المنَّ أداد يوزن بها. وتساوي: رطلين.

باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز

قَالَ اللّهَ تُعَالَى ﴿ ﴿ إِنَّمَا الصَّدْفَاتُ لِلْفَقْرَاءَ وَالْمُسَاكِينِ ﴾ الآية، فَهَادِهِ تُمَاتِينَهُ أَصَّابُ فَدْ سَفَظَتْ بَنْهَا الْمُؤْقِعَةُ فُلُوبُهُمْ ﴿ لَأَنَّ اللّهَ تَعَالَى أَغَرْ الْإَسْلَامُ وَأَغْنِى عَلَهْ لَـهُ كُانَى شَيْءٍ ، وَالْمِسْكِينَ ﴿ مِنْ لَا غَيْءَ لَهُ، وَالْعَابِلُ ﴿ يَسَدُفُحُ إِلَيْهِ الْإِمَامُ فَقَرْ عَمَلِهِ إِنْ عَمَلَ ، وَفِي الْرَقَابِ ﴿ يَعَانُ الْفَكَاتُونَ فِي فَكَ رَفَاعِهُ ، وَالْفَارِمُ ؛ مِنْ لَوْمَةُ فَيْنَ، وفِي سَهِنَ

باب من يجوز دفع الزكاة إليه ومن لا يجوز

العا أمهى الكلام في أحكام الركاة عقيها بينان مطرفها منتهاً؛ بالابة الحامقة لاصناف المستحقق فقال:

(قاط الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَّمَاتُ لَلْفُقْرَاءُ وَالْمُسْتَاكِينَ، وَالْمُسْتِئِينَ عَلَيها، وَالنَّوْلِينَةُ فَوْلُهُمْ وَفِي المُولِينَ، وَفِي سِيلِ اللَّه، وَالنَّ الشَّيْسِلُ ؛ فَرِيضَةً مَن اللَّه، وَاللَّهُ فَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ فَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ خَكِمْ ﴾ (١٠٠/).

وَفَهِدُوهِ الأَصِنَافِ المُحتَّدِيةِ عَلِيهِا الآنةِ وَتَسَايِينَا أَضَّا أَنِّ زَفَّا الْفَظَّ مِنْهِا} صَعَف، وهم وَالْمُؤَلِّفَةُ فَلَوْمُهُمْ} وهم ثلاث أصناف صنف صنف عندي يؤلفهم النبي يُتِيَّةٍ لِنَسْسُوا وَلَسَنَم وَ وَمُهم السلامهم، وصف أسنموا ولكن على صعف فريد تقريرهم عليه وصنف بعظهم لدفيع شرّهم. والمسلمون الآن ونه الحدد في عنية عر ذلك ولأنَّ الله تعالى أعزَّ الإسلام وأَغْمَى عَنْهُمُ وعلى هذا تعقد الإجماع وهذا إذ

⁽١) - سورة النوبة. ١٧ية - ٦٠

الله : مُتَعَطِعُ النَّوْاقِ، وَالنِّنَ السَّبِيلِ : مَنْ كَانَ لَهُ مَالًا فِي وَطَلِبُهِ. وَهُوَ فِي مَكَنانِ لا غَيْءَ لَهُ ضَامِهِ قَطْلُهُ جِعَاتُ النَّاكِةِ:

وَلِلْمَائِكِ أَنْ يَدْفَعُ إِلَى كُلُّ وَاجِدٍ مِنْهُمْ، وَلَهُ أَنْ تَظْنَصِرَ عَلَى صَلَّفِ وَاجِدٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفُعُ الزَّكَاةِ إِلَى مَنْمَى ، وَلَا يَنِشَى بِهَا مَشْجِدً، وَلَا يُكُفَّى بَهَا مَبْتُ، وَلا يَشْرَى بِهَا رَقِبَةً تَقْنَقُ، وَلا تَدْفَعُ إِلَى غَنَى ، وَلا يَفْغُ الْمَرْقِي وَكَانَهُ إِلَى أَبِهِ وَحَمَّهُ وَإِنْ غَلْمُ وَلا أَنْقُ وَوْقَادٍ وَلَهِهِ وَإِنْ سَفَى وَلا إِلَى المُرْتُعِ، وَلا تَشْفَعُ الْمَرَاةُ إِلَى زَوْجِها عَدْ أَبِي خَيْفَةً، وَفَالَ أَبُو يُوسُف وَلْخَنْدُ، تَدْعَمُ الِنِّهِ، ولا يَشْعَ إلى مَكانِهِ وَلا مَشْلُوكِهِ وَلا مَشْلُوكِ عَبِي وَلا وَقَد

نصاباً فاصلاً عن ذليته (وفي مبيل الله. مُتَقَطَّعُ الْفُرَاةِ) قال والإسبيجابي و هذا قول وأبي يوسفوه وهو الصحيح ، وعند ومصده مُنقطع الحاح، وقول: طلة العلم، وتشره في والبدائمة معملع النُّوْت. وشرة الخلاف في الوصيه والأوفاف ، هـ وتصحيح، (وابَّنُ للْمِيل : مُنْ كَانَ لَهُ مَالًا فِي وَفِتْ وَهُوْ فِي مُكَانٍ لاَ شَيْء لَهُ بِهِمٍ، وإنها بأخذ ما يكك إلى وظه لا غير، حتى لو كنان معه ما يوصّله إلى ملام مِنْ وَاوْ وحمولة لم يجر له (فهذه جهاتُ) مصرف (الزُّكانِي).

وَالْفُصَائِكُ أَنَّ يُسَلِّعُمُ إِلَى كُمَلُ وَاحِمَدٍ مِنْهُمُ، وَلَمَّ أَنَّ يَقْتَصِمُ عَلَى صِنْفٍ وَاحَدِي منهم ولمو واحداً. لان والذه الجنسية تبطل الجمسية.

(وَلا بِشُورُ أَنَّ بِشَعِم الرِّحَاةِ إِلَى نَهُنَى ؛ لامر النسازع مرفعة هي فقوا، المستخبن (وَلا يَشَى بِهَا تَسْجَةً وَلاَ يَكُنَى الله المقاط، وليس يَشَاء تَسْجَةً وَلاَ يَكُنَى فَهَا فَيْتُ) لعدم التعليك (وَلا يَشْتَرَى فَهَا رَفِيهُ تَعْنَى الله إسقاط، وليس يتعليك (وَلا يَشْتَرَى فَهَا رَفِيهُ تَعْنَى الله إسقاط، وليا يتعلق فَالرَّ النساب هر أي مال كناه فارغاً عن حاجته وزَلاً يَذَفَعُ اللهُوكُ وَكَانَةً إِلَى فَهِي وَجَمَّةً وَإِنَّ خَلاً وَلاَ إِلَى وَلَهِمِ وَرَفَةٍ وَلِيهِ وَلِهُ صَفّى اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَل

⁽٩) هر يعقى حديث أعرب السعاري ١٩٩٦ بات. الركاة على الروح والابنام. وسنام ١٩٠١ والسعالي ١٩٤٩ فرائدة على الروح والابنام. وسنام ١٩٢١ و ١٩٤٥ وله قصة وبها: قالت ربب اسراء ابن مسعود: فمثر عليا بالال علما: سلل رسيل الد يهي أن أنفل على روحي وأنشاء في حجري؟ وقلما الا تخير بنا! فدخيل صالت قشال، من هما قبال. وبعد قال: أي الرياس؟ قبال: امرأة عبد الله عال: نعم الولها أجران، أجبر الفرائد، وأمر الشدقة، هذا ميني الدياري.

قالدة: قبال ابن حجو في العليج هذب الحديث المنسقة في هذا الحديث على حواز وقيم العرأة وكاتبها فروجها وهو قول: الشاهدي والقوري وصاحبي أبي حبية وروابة عن طالك وروابة عن أحمد الروابة ثبائية عن أحمد بالمناع اقال ابن قدامة والأطهر الحوار عدما

إِذَا كَانَ صَغِيراً. وَلاَ تُسْفَقُعُ إِلَى نَبِي خَنَائِهُمْ ، وَمُمَّرَ: اللَّ عَنَيْ وَآقَ عَبَّاسِ وَالَّ جَلْفُو وَالْ عَقِيلِ وَآلَ خَارِبَ بِي غَنِهِ المُطْلِبِ وَمُوالِيهِمْ، وَقَالَ أَبُو خَنِفَةً وَمُحْمَّدً: إِذَا نَفِعَ السُؤَكَاةُ إِلَى رَجُلِ الْمُثَنَّةُ فَقِيراً ثُمَّ نَكَ أَنَّهُ عَنِي أَوْ مَاشِعِينَ أَوْ كَافِرْ أَوْ وَفَعْ فِي ظُلْفَةٍ إِلَى فَقِيرٍ ثُمَّ بِنَ أَنَّهُ

التعلق وهداياه فان في والتصحيح التراجع وصاحب الهداية وغيره قول الإمام، واعتماده والسني و وابرهان الشريعة و الصحيح الرجعة وصاحب الهداية والى مكاتب، ولا إلى واعتماده المنتب و والا إلى والمعلوي المنتب و والا إلى والمعلوي المنتب و التعلق والمعالم السيدة والله خلى في كسب مكاتب، فلم يتم التعليك (١٥) المنتب والعالم المنتب المنتب والمنتب المنتب المنتب المنتب المنتب المنتب المنتب والعالم المنتب والمنتب المنتب المنتب والمنتب المنتب ا

(وقان أثر خليفة وَمُخَدُدُ. وَمَا فَعَ الرَّكَة إِلَى رَخْسَ يَظُلُهُ فَقِيرًا ثُمَّعٌ بِانَ أَلَّهُ غَيْنِي أو كَامَرَ . أَوْ فَقِعَ فِي طُلْمَةٍ إِلَى فَقَيْمٍ ثُمُّ بَانَ أَنَّهُ أَبُوهُ أَمِّ أَبُكُمُ أَنِّ مِوافَة (فَلا يَقْمَعُ غَلْبُهَ). كان الوقوف على هذه الاشباء بالاحتهاد دون الفطع، فينس الامر فيهنا على ما يقع عند، ووقال أثر يُوسُف: غَلَيْهِ

⁽⁴⁾ أخرج مسم ١٩٧٦ كتاب الركاة من حديث عبد المعطية في وينجه من المحارث فذكر حديثاً مؤيناً وويدرًا إمنا المهدفات أرساح الذاب، وإنها ألا يجيل لمجمد، وإلى مجمد، وقرره سبيم بياء تصار هكداً ، ورواه معولاً أبو داور ١٩٥٤ والسائل ١٩٥٥ واليهني (٢٥١ وأحدة ١٩٥١) وهو منجيع.

 ⁽٩) العراجة أستاني (١٠٧٦) وأحمد ١٤٥/١٥ كلاهما من حديث إلى واقع بلفط أن الصيدة الانجمل لها وإن مولى العام منهم العمد الصدائمة السناني. ورواه أحست مائم منه لكن في إنه الداميد، عطاء بن انسالت:

وأسرسه الوادرود ۱۹۵۱ والبرمدي ۱۹۷۷ والدمائي ۱۹۷۶ والدوكي ۱۹۶۱ والديد ۱۹۶۱ والدوكي (۱۹۶۱ والدولا) الداخ التهدامل لهي رامع قال الوالدي الله منت رجلًا من مي مخروع على الصداقة قطال لايل واقع: الصحص كيما بعديت منها، طال الالاحتى أي رسول الله عليها فاساله المائد فساله طنال: مولى القاوم من العديهم، وإما لا تعمل قد العبدالة

قال الكوماني . حيسن صحيح . وأمو رافع اسمه أسمير وهو مولي وسول 🗱 🐲

وكان صححه الحاكم . وربطة التمهي أ وهو كذلك اصحيح . والعرجة التحاوق 1991 من حسبت التي عقط مراني القوم من أنستهم

أَبُوهُ أَوْ اِبَّهُ فَلَا إِعَانَا عَلَيْهِ وَقَالَ أَنُو لِيَشْفَ: عَلَيْهِ الإعامَاءُ وَلَوْ دَفَعَ إِلَى شَخْصَ فَمْ عَلِمْ أَنَّهُ عَبْلُهُ أَلَّ الْمُعَانَّلُهُ فَلَمْ يَجُولُ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيماً، ولا يَجْمَوزُ نَفْعُ السَّوْتِهِ إِنِّى مَنْ بِمَلِكَ يَضَمَا مِنْ أَيُّ مَالِمَ كَانَ ، وَيَجُوزُ نَفْعُهَا إِلَى مَنْ يَسْتِكُ أَقُلُ مِنْ دَلِكَ وَإِنْ كَانْ صَجِيحاً مُكْتَبِعاً، وَيُكُرَّا لَقُلُ الزِّعَادُ مِنْ لَلْهُ إِلَى عَلَيْهِمْ الْمُؤْمِّ مِنْ أَعْلَى صَفَافًا كُلُّ فَوْمٍ فِيهِمْ. إِذَا أَنَّ يُنْفُلُهُ الإَلْسَانُ الْمُؤْمِّ مِنْ أَعْلَى مَنْفَقًا كُلُّ فَوْمٍ فِيهِمْ. إِذَا أَنْ يُنْفُلُهُ الإَلْسَانُ وَلَا عَرْمُ مُعْمَالِكُونَ مِنْ أَعْلَى مَنْفِقاً كُلُّ فَوْمٍ فِيهِمْ. إِذَا أَنْ يُنْفُلُهُ الإَلْسَانُ

- **-** - - - - - - - - - - - - -

الإغاذة)؛ لظهر: عطته بيض مع إمكان الوقوف على دلك، قال في التحدة (الأول حوال ظاهر الرابة)؛ لظهر: عطته بيض مع إمكان الوقوف على دلك، قال في التحديج، (ولل ذُفع إلى تسخيص) بطنة منهم لل ولية، ومنه المعدوم، و والنسفي، وغيرهما العام دلسبيع، (ولل ذُفع الرابة) ولمنه منه المناف المناف

﴿ وَيُكُونُوا نَفُلُ صَرَّعَةٍ بِنُ نَعَمِ إِلَى نَلْمِ آخِرَهِ وَإِنَّكَ نُصَرَقُ صَدَفَ كُولُ فَوَمٍ فِيهِمُ} لحديث معاد ''دريدا فيه من رعاية حن الجور وإلا أنْ يَلْفَقُهُ الإَنْسَانُ إِلَى قَرْاتُهَا - لَفَ فَيه من الطّلق، بن في والطّهيرية - لا تُعْبِل صلقه الوجل وفرانا له معاريح حتى بلة بهم فيسند حاجتهم وأوُّه بغلها وإلى قرم فَذَ أَخْرَجُ بِنُ أَقُلِ لِلْنِبِهِ ؛ لها فيه من ريادة دمع الحاجة، ولو عليه إلى عربهم أحزاء وإن كان مكروهاً، لأن المصرف مطلق تعليم بالنص. وهداية ه

⁽¹⁾ حسيت معدد أخوجه التخاري 1431 - 1604 وسطح 14 وأير دارد 140 رئر مري 100 ومن ماحة 1007 وطر ماحة 1007 وأنز دارد 100 رئر مري 100 ومن التحك معدداً إلى الهم 100 والتحك معدداً إلى الهم الله إلى الهم الله البحث عدر من مري ماحة 1000 من التحك معدداً ومرود عدد ماحم حرال الهم غد فرص عليهم حميل فيلوات في مومهد، وللتهم، فإذا فعلوا الصحلام ماحد حراماً أن عد فرض عميهم وكذا من الموافية وزراً على فقرائهم فإذا عم اطاعوا بها، فحد منهم، وبوق كواتم أدوال فالمرة الموافية الموافية الموافية عدد لفظ للحدري وسلم: وأيد وكرائم أخران الناس وكدا الرواية التحيد وروية للدارمي محتصرة فيها فقد السياق الدي ذكرة المعتمد رزوية لليهن طولة 10182.

باب صدقة الفطر

صَدَفَةُ الْمِطْوِ وَاجِنَةً عَلَى الْحَمَّ الْمُشْتِلِينِ إِذَا كَانَ صَالِكَا لِبَشَّدَارِ النَّصَابِ فَاضِلاً عَنْ مُشَكِّهِ وَثَيَّابِهِ وَأَثَاثِهِ وَمُرْسِهِ وَسِلاحِهِ وَخَبِيهِ لِلْخَدَّمَةِ، لِيُحْرِجُ وَبَكَ عَنْ نَقَبِهِ وَعَنْ أَوْلاَدِهِ الْكَارِ وَلِنَّ كَانُوا فِي عَيَالِهِ، ولا عَنْ أَوْلاَدِهِ الْكَارِ وَإِنَّ كَانُوا فِي عَيَالِهِ، ولا عَنْ مُعَالِمِهِ، ولا عَنْ أَوْلاَدِهِ الْكَارِ وَإِنَّ كَانُوا فِي عَيَالِهِ، ولا عَنْ أَوْلاَدِهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى وَاجِيدٍ بَحْدُوا عَنْ مُعَالِمِكِهِ لِشَجَارَةِ، وَالْفَيْدُ أَيْنُ اللَّهِ عَلَى وَاجِيدٍ مِنْهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى وَاجِيدٍ وَلَوْقَ لَوْلاً عَنْ الْمُعَلِّمُ الْفِلْوَا عَلَى عَلِيهِ، الْكَافِرِ، وَالْفِطْرَةُ، لِمُعْمَا مِعَامِ مِنْ لِمُوا عَلَى وَاجِيدٍ وَلَوْ عَنْ الْمُعَلِمُ اللَّهِ عَلَى الْمُعَلِمُ اللَّهِ عَلَى الْمُعَلِمِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالِكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُو

باب صدقة الفطر

أمل إصافه الشواء إلى مساء، ومناسئها للركاة طاعوة.

وضَّعَةُ الْفِطْرُ وَاحَةً على الْخُرُ لَقَنْهُم) ولو صغيراً أو محوما وإذا قاد مانكا تنصاع النَّجَاسَ) من أي مان كنان وفاصِيلًا عَنْ مشكتِه ولِينانه وأنَّانهِ) هنو طَّاع النيت (وفيرسِه وسيلاج وعمياه المُحدِّمة). لأنها مستحدُ بالمناجة الاصنية. والمستحلُّ بالخاجة الاصلية كالمدسوم. ولا يتشرط فيه اللموء ويتعلل مهذا المصنات الحرصان الصدقية ووجوب الاضجينة والمعلوة وهيداية. (يُحرَجُ دَبُكُ) أَنِي الذِّي وحبت عنه الصدقة (عن عُبِيَّة وعن أولايه الصَّعَار) والمحاربي النهراء (وَهُنْ مَسْلِكِهِ) للحدمة، الحقُّل السبب، وهو. رأسٌ يَشُونه وَيَعَى عَلِيهِ، قَدَا الصِدار والمحاسي بالفقراء لان الأعنياء تحب من مالهم، قال في والهدابة: "هذا إذا كانوا لا مان لهم، فإن كان الهد حالة بؤدي من مالهم عبد وأس حيماه و وأس يوسف، وحلافاً فالمحمدي، ورجُّع صبَّحت الهيدالة قولهما وأحلب عما ينصك به بمحصل ومشي على فولهما بالمحروبيء و بالسفي ه و دصمار الشريعة، وهذا والصحيح، واحترز عبيد البعدمة عن عبيد النجارة كما بأتن وولا أيادي: أي لا محم. عليه أن يؤدي وغلُ زؤحيه ولا عنْ أولاده الكنِّي زانَ كامُّوا فِي عبالِيم، لابعدام النولاية. والنو أأى عنهم بغير أصرهم أحرأهم السحسانيان للبنوت الإذن عبادة وهيدابية، وولا لَخَيرَجُ عَلَّ مُكَاكَ)؛ فعدم الولاية، ولا المكاتبُ عن نصمه، لفذه. وهي المديُّر وأمَّ الولد ولاية المنولي شائنة فبخرج عنهما (وَلا عَنْ مَعَانِكِهِ لِلشَّعَارَة)، توجوب الزكاة فيها، ولا تحتمم الزكاة والعَشُّرو (وَالْمَثَلَّة الله العربكين لا بطُواة غلى (احد ملهما) لقصيار الولاية والمؤلة في كيل مهما، وكيدا العبيدُ بهي الانهن عند دألي حشمه، وقالاً على كل واحدًا، بعضُ من الرؤوس دور الاشتناص " وهداية، ((أَنْوَأَنَّى الْمُحَوِّلِي الْمُسْلِمَةِ عَنْ عَبْدِهِ الْكَنَّامِي لَانَ السِّيدِ، قَنْدَ تَحَقَّقِ، والمنظرة عن عبَّدِهِ الكنامي لان السِّيدِ، قَنْدَ تَحَقَّقِ، والمنظرة عن عبَّدِهِ الكنامي الوجوب.

 ⁽¹⁾ الشَّقُون - تحرّه من الشيء - والنصيب، قال الشيخ محي الدين عنا الحديد بدريد أن الرائدان أربعه المبيد د مالا با من شرعكين فإنه يحد، على كل واحد من الشريكين بعرّه مبدين منهمة ولو كالرائدان أدينة أهيد بين شريكين فإذا على كال شريات بعرة عند واحد ولا يجب على أخذمها بطور الثالث

صَاعَ مِنْ تَشْرِ أَوْ رَبِيبِ أَوْ شَعِيرًا. وَالصَّاعُ عِنْدَ أَبِي خَتِيفَةً وَمُحَمَّدٍ: فَمَانِيَةً أَرْظَالَمْ بِالْغَرْاقِيُّ. وَقَالَ أَبُو يُسُفِّفَ: خَمْنَةً أَرْطَالَ وَلَكُ وَطَلِ، وَوُجَـرتَ الْفِطْرَةِ بَنْعَلَقُ سَطُقُوعِ الْفَجْرِ مِنْ

﴿وَوَالْفِطْرَةُ يَطْفُ صَاعِ مِنْ بَرٍّ﴾ أو دقيقهِ أو شويقه أو ربيب ﴿ وَمَدَايَهُۥ ﴿ وَأَوْ صَاعَ مَن نُقُمِ أَوْ رُميب أو شبيسيع وقال داينو بوصف، و محملة: التربيب بمنازلة الشعيس، وهنو رواينه عن وأبي حيصه، والأول رواية والجنامع الصغيرة - وهذاية، ومثله في والتصحيح ؛ عن والإستيخاس؛ ﴿وَالْعَبَّاحُ عِنْدُ أَمِنَ حَيْعَةُ وَمُحَمَّدِ تَمَانَيَّةً أَرْطَالُ بِالْجَرَاقِيِّ) وَنَقَدُهِ أَن الرطل مَانَة وتصادرون مرهماً آ ﴿ وَقَالَ أَبُو بُوسُفَ): الصاع (حَسُنَةُ أَرْطَالَ وَلَكُ رَطَلَ) قُلُ الإسبيحاني و: السنجيع قول وأبي حيصه والمحملات ومثني عليه والمحمويء والاستورة والمستر الشريعية، لكن ان والمؤبلعي، واللغج، اختلف في الصباع، فقال المطرفان. تسانية أرضال بـالعـوالي⁰⁰. وقال التاسيء أحسسة أرطال وثبث، قبل: لا حلاف، لان الثاني قدُّره برطل العديمة لأنه ثلاثون أدعارًا. والعراقى هشرون، وإدا قابلتُ ثمانيةً بالعراقي لخنسةٍ وثلثِ بالمدس وجدتهما سنواه، وهدا هنو الأشماء لأن محمداً لم يذكر خيلاف أبي يوسف، ولمو كان فمكره؛ لأنه أعرف بمناهم. ١هم. ونمامه مي والفتح و، قال شيختها: ثم اعلم أن الدرهم الشبرعي أربعة غشر فيراطأ. والمتعارف الان سنه عشر. أفإذا كان الصاع ألفاً وأومعين درهماً شرحياً بكون السرهم المتصارف تسعماشة رهشرنه وقد صرح العلاتي مي شنوحه على المنتقر في بناب زكلة الحدرج بأن المرطلي المتسامي ستمانة دوهم، وأن الملة الشامي صاعان، وعليه فالصناع بالبرطل الشنامي رطل وتصعب، والممد ثلاثة أرطال، ويكون نصف الصاع من البراويع مد شامي⁽¹⁾؛ فالسند الشامي يجنوي، عن أربع. ومكفةا رأيته مجرراً يخط شيع مشايحيا وإسراميم السائحانيء، وشرح مثا ارحنا مبلا على الشركماني، وكفل بهمنا قدرنًا لكني حبررت بصف الصاح في عنام منت وعشوبي بعبد العاشين فوجدته لسنية ومحو ثلثي تسنية؛ فهو تفريباً ربع مد معسوح من غير تكويب. ولا سخنالف ذلك منا مرم لأن المد هي زماماً أكبر من المد المنابق، وهذا على نقدير الصناع بالصائل أو العدس، أما على تقديره بالجنطة أو الشعبر . وهو الأحوط ، فبريت بصف الصاع على ذلت. ولاحبوط إحراحُ وبع مُقْرِ شَامَي على انتمام من الحنطة الجيدة الهـ أفسول: والان دوهي سنة إحمدي وسنين لعام العائين، وقد زاد العد الشامي عما كان مي أينام شبحيا، الأنه بعد دهنات الدولة المصرينة من

وه) - تعدم على أنه مائه وتلاثون درهماً فلعله منى قلم

 ^(*) مرطق فعرافي (١٦٤ غرام الشامي ٥.٠ كغ.

 ⁽٢) - اقت الشامي أ. ٧١ كلغ من أطفيع أو الشحير أواليد السوى - ٩٩٥ و الصاع البيري. ٣٦٩٧ ع اي: ما يقارب أ ٤ كم تفريداً والقراط - نحسة شعيرات عاديد

يؤم الْعَضْي، فَمَنْ مَاكَ قِبَل ذَنْكَ لَمْ تَجِبُ فَطُرَقَةً، وَمَنَّ أَسْلَمَ أَوْ وَلَدَ نَشَدَ طُلُوعِ الْفَخْرِ لَلمَّ نَجِبُ فَطَرَتُهُ، وَيُسْتَخَبُ فِلنَاسِ أَنْ يُتَخْرِجُوا أَبْطُوهُ بَؤُهُ أَنْبِطُو فِلْنَ أَخْرُوجٍ إِنِّي الْمُصَلِّى، فَإِنْ فَلَشْرِهَا قَسَل يُومِ الْخَيْطُرِ حَالَ، وإِنْ أَخْرُوهَا عَنْ نَوْمِ الْعَظْمِ لَنْهِ نَسْفُطُ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ وَخُواجُهُهُ وَخُواجُهُهُ

كتاب الصوم

الصُّوَّمُ صَرَّنَاتِ: وَاحَتَ، وَنَقُلُ، وَأَفْوَجِكَ صَرَّنَانِ ۚ فِنَا مَا يَنْعَلَّقُ بِوَفَانِ بِعَيْبِهِ كَصَوْم رَفَضَانَ وَالنَّفُرِ الْمُعْمِنِ ۚ فَبِحَدِرُ صَائِمُهُ سِبَةٍ بَرَ النَّبِلُ ، فَإِنَّ لَمُ يَبْعِ حَمَّى أَصْلَخَ أَخْرَأَتُهُ النَّبِيُّةُ

الهلاه الشامية التي أنطلت العبدُ السامي واستعملت البرَّالِغ المنصدي، حضو اكل أَيْلِغَيْنَ فَسَقَّالُهُ وقَعْد ذكر والطحاوي، أن يعمل مشايحه فذّر مصف الصاع لئلت الربع وعليه فالمند الشاهي الآل يكفي عن سنة (والعاأعلم

ووزخون أنطرة يتغلق عللوج أنسخ الدى من ياه الجيش فين مان و المنظر فين مان أو المعلم وقبل فائك أن طاح الدجر (الد نجل علم الفائل و قدا ومن أسلم أو والدي أو على واله علمي واله الحكوم الفلم المعلم الله الحكوم إلى المسلم وحود انسب في كل سهما (ويتنفث الساس أن يعرجوا المعلم والم المعلم على الحكوم إلى المسلم المسلم المارو مان المسكن للمسلاة وفي قالموه الي العظم والحالم المنظرة وقبل المعلم حال والحداد المعلم المنافق والشووج والسحيد عبر واحداد ووجعه في والمعلم المنظم المنافق المهام ووكان وحداد والموافق عراقهم الالها قريم ماده معقولة المعلى الملا تسقط بعد الموجود إلا الملاد كالرفاة

ذنتاب الصوم

علب الرفاه بالتموم أفتداه بالحديث أأأر التمامل

والطَّمْوَةُمُ لَمَدُ اللَّامِينَاكُ مَطْمَعُانُ وَشَرِعًا. اللَّامِينَاكُ عَنْ الْمُعْطَوْ تَ حَقِيمَةً أَوْ حَكَمَا عَيْ يَعْتُ محصوص بنيه من أهلها

وهو (صُولياتِ وَجِبُ، ومُلُلِي صَدَّ عَلَقَ مَا وَجَبُ وَيُودَ بِهِ مَا يَمَاسُ الْعَبَلُ كَمَا عَمَا، وقالَّ يَطْفُقُ وَبِرَادَ بِهِ مَا يَمَانَ لَقَوْمِنَ وَالْعَلِ مَعَانُهُ مِنْكِنَ وَاسْتِطْهُ بِيهِمَا، كَمَا بَائِي فِي قُولُهُ : وصَدِّ يَمَلُنَكُ فَوَلِلْمُهُ وَوَصِرُمُ الْمُعْفُورُ وَاحْدِهِ وَفَالْمُؤَافِّ مُؤْمِنَّ مِنْكُ مِنْ لَلِيلِّ فِي ف وكفومُ وَمُصَالَ وَالنَّذُرُ الْمُعْفِيرِي وَمَانَةً وَمِنْكُونَ صَوْلًا بَيْغُ مِنْ لَلِّيلِّ فِي فَوْ الْأَفْضُلُوا فَلَا تَعْجُ فِينَ

⁽١) أأوها ألتن لأحامت تدنر السلام لو لوقات نه العليان

مَا يَيْنَهُ وَيَوْنَ الرَّوْالَدِرِ. وَالضَّرَفِ النَّالِي: مَا يَنْبُتُ فِي الذَّمَّةِ. فَفَضَاء وَفَضَانَ والشَّذِرِ الْمَمَّلِينِ والكَمَّازَاتِءُ فَلاَ يُجُوزُ لاَ بَيْهِ مِن النَّيْلِ، وَالنَّفَلُ ثُنَّةً بَجُوزُ بِيَّهُ فَيْنَ الزُّولِ.

وَيَشَغِي الْمُنْاسِ أَنْ يُلْتَمِسُوا الْهِلاَلَ فِي الْهُوَمِ التَّاجِمِ وَالْعَشْرِينَ مِنْ شَمَّيَانَ، فَإِنْ رَأَوُهُ صَاهُوا، وإِنْ غُمْ عَلَيْهِمْ أَتَحْمَلُوا عِلَّهُ شَعْبِانَ ثَلاَئِينَ بِرَمَا تُمْ صَامُوا، ومَنْ رأى هلال رَمَضَانَ وَحَمَّهُ صَامَ وَإِنْ نَمْ يَقْبِلِ الْإِمَامُ شَهَادَتُهُ، وَإِدا ذَنْ بِالسَّمَاءِ عَلَّهُ قَبِلَ الإَسَامُ ضَهَادَة النُّواجِدِ

العروب ولا عده وفإن لم يُو خَى أَصْبِحَ أَجَرَالُهُ اللّهِ مَا يَنَّ). أي العجر (وَلَيُو الرَّوْ لَهِ) وَفَى والعلم العجرود: قبل حدد اللهار، وهو الأصح، لأنه لا يندُ من وجرد النبية في أكثر المهار، ويعقدُه من وقت طارح الفجر إلى وقت الفُسخَوَة الكبرى، وشيرط الله قبلها، لتتحقق في الاكتر، ولا هوق بين المسافر والعقيم، خلاق ونزفره، وحداية، (والفنوث اللّهي، ما يَشَتْ في المُنْفَقِي من غير نقيد بزمان وذلك (كَفْفاء وَلَمُعَانَ) وما أسند من فَقَل (والنّدر الشَّفَقَل و) صوم (الكفارات فَلَا يَشْفَقُ وَلَ معيدُهُ وَمِنْ اللّهِلُيّ)؛ لعدم تعينُ الموقت، والشرط: أن يقلم عليه أي صوم يصوف، ثم رفضت فالريق، عندا الهار، كما من

فعيسل التماس شهر رمضان

(ويَنْبعي نِلنَّس): أي يحب وحودة وأن يتنجوا الهلال في اليوم الشاسع والبشرين بن شفائل وكذا هلال شعبان لأجل إكمان العدة وبإن رأوة طسفرا، وإن عم عليهم الأملوء عدة منظان وكذا هلال شعبان لأجل إكمان العدة وبإن رأوة طسفرا، وإن عم عليهم الأملوء عدة منظان نبطة أنه طالهم، فلا يتفل عنه إلا عدلوا، ومم يوجد (وَمَن رأي هلان رفضة عام المنظود عليه المنظود والمنظود والمنطقة الرد (وَإِذَا كَانَ بِاللّمَام المنظود الله عليه وعده (قبل الإمام شهادة من عليه أو غيار وبحوه (قبل الإمام شهادة المنظود) وهو الذي عليه الإمام شهادة المنظود المنظود المنظود المنظود المنظود المنظود الله والمنظود عليه المنظود المنظ

⁽١) - المبثّرر: هذا تقام علي النظن كنا في كنب التصطبح

الْعَمَّالِ فِي رُوِّيَةِ الْهِلَالِ رَخْلًا تِكِنَّ أَوِ الفَرَاةِ لَمَّرًا كَانَّ أَوْ عَلَيْدِ. وَنَ لَيْر بَكُنَّ بَالَسَاءِ عَلَمَّا لَهُ تَقْبِلُ شَهَادَتُهُ حَيْنِ بِرَاةً جَمْمُ فَيْمِرَ يَهُمُ الْعَلَمُ بِحِيرِهِمَنِي.

ووَقَتُ الصَّوْمِ مِنْ طَلُّوعِ الْفَحْرِ النَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشُّسُو

والصَّوْمُ فَوْ الْإِنْسَالُوْ عَنْ الْأَكُلِ والشُّرَبِ وَلَحَدَّتِ بَهِنَاوَا مِنْعَ اللَّيْهَ، هَانَ أَكُسَ الصَّائِمُ أَوْ شُونَ أَوْ حَامِعَ لَنْسَيَا لَمُ يَقَطَرُ، وإنَّ بَامِ وَخَنْمِ أَوْ لَشَوْرِي الْمُواقِ وَأَسُولُ أَوْ الْمُعْنَ

وهداية وفإل نفر بخل بالسّناء عله الم أغل النبهادة على براة وبشيد به إحماع شيرًا بذلج أعلمًا الشرعيد وهو عليه السطن وبخرها إلا السطاع متحد في دمات المحلى والمسواح متعينه والاعتار سنية ، والهدوا في علم الهلال مستغينة والمدو مناز فيه من من في طاهر المحيد مع دلت وعاهر في عنظ مواي في السيحين النبي بحد الحمد الكثير في عاهر الروايد ، والمنطق بين المحافظ الكثير المنافق وعيم الما المعتهاة المعاولات المحافظ المنافق وعيم الما المعتهاء الما المحافظ المنافق وعيم الما المعتهاء أن المحافظ المنافق وعيم الما المحافظ المنافق المن

رووقَتُ الطَّنَوْمِ مَلَ حَبِي ظُمُوعِ الْعَجْمِ السَّامِي) اللذي أما الله المسادق وإلى عُمَرُوبِ الشَّمَسُ ﴾؛ لفوله نماني: ﴿وَقُلُو وَشَرِلُوا حَيْ بَنِينَ لَكُمْ الْحَبُطُ الْأَبْصُو مِنْ الْعَبْطُ الأَسْو الْفَجْرَ﴾ إلى أن قلك ﴿ثُمَّ لَفُوا الطَّيْامِ إلى اللَّبِلُ ﴾!! والخَلْطُانِ: سَاصِ النهر وسود الليالِ

ما لا يقطر به الصائم

(والمُسُورُة) شرعًا وهُو الإنسانُة؛ حقيقةً أَوْ خُخُماً وعن المعطرات و لأَكُّى والمُسُوّل والحماع الهارُا فع البُّرَةِ؛ من العمها، كما مر ومهنَّ أقل المشائلة أَوْ شربُ أَوْ سامع نَاسِباً ثَهِ تُعْطَلُ. والله مُشْبِعَتْ حَكُماً، لأَنْ الشَّارِعُ السحا العمل إلى الله تعالى حيث قال للذي أكل وشرد . وَمَنْ عَلَى صوّمَكُ فإنْما أَطْعَمَكُ اللَّهُ وَسَفَاكُ ﴾ " وبدُون الفصل معد مصاوماً من العمد فعد بعدم الإسمال

⁽١) - سورة المفرة، الآية، ١٨٧

جرحه المحتري ١٩٣٣ ومستم ١٩٥٥ وأنو داود ١٣٤٥ والترمدي ١٣١٩ وابن ماحه ١٩٩٣ كنهم من حديث الموسطة أبي مربرة وحال إلى المجري فقط فعال أبنا وسول الله إلى كلت و وشايده النصبة وأما يستشره دايل أوابقا بها

أو الحَفَجَمَ أَو الْخُنْصِلُ أَوْ قَبْلَ لَمْ يُفْسِطِرُ. هِنَ أَنْتَوْلَ يَفْبُلُهُ أَوْ لَنْسَى فَعَلَيْهِ الْفَصَاءُ، وَلا يَأْسُ جِالْفُنْلُةِ إِذَا أَبِنَ عَلَى فَصِّهِ ﴿ وَيُكُونُهُ إِنَّ لَمْ مَأْمُنَ ۚ وَإِنْ شَوْمَهُ الْفَرَاءُ لَمْ يُذَعِلُونَ وَإِنْ السَّقْفَاءُ عَامِداً مَلَّهُ فِيهِ فَعَلَهِ الْفَصَاءُ، وَمَنِ الْمُنْفَعُ الْعَصَاءُ أَوْ الْعَدِيدُ الْفَطْرُ. وَمَنْ بُ أَحْدِ السِّبِلِينَ أَوْ أَكُلُ أَوْ شُرِبُ مَا يُنْفَقُى بِهِ أَوْ يُنْدَاوَى بِهِ فَعَلَيْهِ الفَصَاءُ والْمُفَارَةُ مَثْلُ كُفُّارُةٍ

(فران نام فاختلم أو نَفَقُ إلَى الرَّأَقِ أو نفكر بها وإن أذاتهما وفأثرك أو الْمُفنَ أو أخْتَجَمَ أو الْتُلحَل وإن وجد طعمة في خَلْفِهِ (أَوْ فَيْل) ولم يُسُول (لم يُفْضُ)، العم السنافي صورة ومعنى (فَاإِنْ أَنْوَك عَبِلَةِ أَوْ لَنْسَ فَعَلَيْهِ الْفَضَاءُ) فوجود المنافي معنى . وهو الإنزال بالعبناشرة ـ دون الكعنارة لقصور الجنايف ووجوب الكفارة بكمال فجديت الامها نسفريء بالشبهلة كالحدود وولا بأس بالقبلة إذا أَمَنَ عَلَى فَعَبِهِ} الجماع والإترال (وَلِكُوا ۚ إِنَّ لَمْ سَامَنَ}، لأن عَبْ ليس بعنظر، وربعا نصمر فطراً بعاقبته، فإن أجل اعتبر عبه وأبهم له، وإن لم يأمن تعتبر عاقبته وكره. وهبد به، (وإنَّ ذرعُهُ) أي سبغه وغلِّه (الْغَدُم) بلا صنعه ولو مل به إنتم بعُمَلُ وكنا: لو عباد بنف، وكنان دون مل الله، اتفاقًا، وكذا ملَّ، القم عند محمد وصحَّحه في والخانية، خلاصًا لأبي يوسف. وإن أصاده وكان علَّم القم فَشَدَ، القافأ وكذا دونه عند (محمد) خلافاً ولأبي بوسف). والصحيحُ في هذا قول أبي بوسم. وخانية، (زادِ اسْتَمَّا: هابدةً): أي نعمُ دخروج القيء، وكنان (ملَّ: فِيهِ فَعَلَيْهِ الْفُضَاةُ) دون الكفارة، قال من والتصحيح: أيَّد بعل، العبم لأنَّه إذا كان أفلُ لا يُعطر عند وأبن بنوسف،. واعتمده والمجبوبيء، وقال في والاختيار، وهو الصحيح، وهمو رواية والحسن، عن وأبي حنيفة، وإن كان في طاهر الرواية لم يُعصَّل- لأن ما دون سلء الفم تبع للربق كما لو تُجَشِّي. ا هما وكذا أو عباد إلى حوفهم لأن ما دون ميل، القم ليس بخارج حكمياً، وإن أعده عنيد أبي يوسف فيه روايتان: في رواية لا يُفسُّد لأنه لا يوصف بالحروج علا يوصف بالدخول، وفي روايـة يَفُسُد لأذ فعله في الإخراج والإعادة قد كشر مُلْحقةً بصلء الفير. وحانيبة، ووَمَن النَّلُغ الخَصَاةُ أو الْحَدِيدُ) أو تحرَّهما مما لا يأكنه الإنسان أو يستقدره وأَفْطَل، توجيوه صورة المعطي، ولا كفارة عليه، لعدم المعنى.

ما يُغسد الصوم

(زَمَنَ جَامَعَ) 'دَمَّةِ حَيَّا زَهَابِداً فِي أَحَدِ السَّبِينِينَ انوَنَ أَوْلاً وَأَوْ أَكُلَ أَوْ غَرِبَ شا يُنْفَقَّى بِـهِـ أَوْ يُتَدَارَى بِهِ فَعَلَيْهِ الْفَضَاءُ وَالْكُفَّارَةِي، قَكَمَالُ الْجِنايَةِ بَقَضَاءُ شَهُرَةِ السَّرِج

اطلعتك، ومقالاً وطابقظ الآين داود، ورواية الاحتاعة ومن نسي وهو صائم قباكن أوشبرب! طينو صويعه قبائمة أطلعت الله، وسقالاً، وسهدق المصنف نسبه البريلمي لأس حيال في صحيحه وكندة هن في سي الداؤقطي ١٩٩/٢ أنظر نصيب الراية ١٤٥٢٠.

الحُفَهَاءِ، وَمَلَ جَامَعُ فِيمَا وَوَنَ الْعَرْجِ وَلَمِرَكَ فَعَلَيْهِ الْفَضَةِ وَلَا كَفَارَةُ عَلَيْهِ، وَلِيْسَ مِي إِفْسَاهِ الصَّوْمِ فِي غَبْرِ رَمِضَانَ كَفُرَةً، وَمَن اخْتَفَقَ أَوْ الشَّعْطَ أَوْ فَلَمْزَ فِي أَذْنَيْهِ أَوْ مَاكَ يَشُوهِ مُوصَلَ إِلَى خَوْفِهِ أَوْ فِضَاءِ أَفْضَرَ، وَإِنْ أَقْطَرَ فِي إِخْلِيقِهِ لَمْ يُفْظِرَ جَنْدَ أَي العَوْمِ لُوصَفَ : يُفْطِلُ، وَمَنْ وَافْ ضَيْنًا بِعْمِو لَمْ يَفْظِرَ، وَلِيْكُوهُ لَهُ ذَيْكُ، وَيَكُومُ يُنْسَرَأَةٍ أَنْ تَشْطَيْخ لَعْمِيْهِا الطَّعَامُ إِذَا كَانَ فَهَا مِنْهُ لَكُ، وَمُضَعَّ الْعِلْكِ لاَ يُغْظِرُ الصَّائِمُ وَيُكُومُ ا

الطُهاري وسناني هي بنيه (وَانَلُ جَامَعُ فِيسَا دُونَ الْعَمْرُحِ) كَنْفُجَدِ وَيُبَعْنِي وَفَهَادُ وَلَمَسَ مَنِهُ أُرِمِهِمَةٌ (فَالْمَرْلُ فَعَلَيْهِ الْقُطَائيُّ)، لموجود معنى العجماع (وَلَا تُطَازَةُ عَلَيْهِ)، لانعدام صووته (وَلَيْسُ فِي إِنْسَادِ صَوْمٍ فِي غَيْرُ وَمُطَانَ تَقَارَةً) لائها وردت في هنّك حرسة ومفيان فيلا يلجل مه غره.

ومن نخمن وهو ضبّ الدوا في الدير (أبر الشعط) وهو ضبّ الدواء في الالف وأفر قبطر أبر الشعط) وهو ضبّ الدواء في الالف وأفر قبطر في المسابقة و والدين وصححه في الأنبي وقلى ، وخلل على الما اختاره في والهذاية و الدين وصححه في والمسطوع، وفال في والبرادية والمستود ورد أدخه بقسل في المستود الدواء وقل في والبرادية والمستطوع في ولحن المستود في المستود في المستود في المستود في والمستطوع في وحل على المعلى والمستود في والمستود في وحال على المنوو والمستبد الدواء والرحال المساب واحتلاط المستوح والم والمستود والمستود والمستود والمستبد ألم المستود والمستود والمستود

ما يكره للصائم

(وَمَنَ ذَاقَ شَيَّا بِغُوهِ لَمُ يُقَطَل، لعدم وصول المفطر إلى جوفه (وَيُكُونُهُ فَهُ فَلِنَكَ)، لعا فيته من تعريض الصوم على الصاد (وَيَكُرَهُ فِلْمَرَاتُهِ أَنْ تَقَطُّحُ فِصَيِّهُ الطَّفَامُ) لعا صو، وهذا (إِنْ كَان لها بنَهُ مُذَا: التِي محيد، بأن تحد من يعضع لصبها كمصطرة الحيص أو نقاس أو صغير، أما (15

Ξ

فِي وَمُضَانَ فَخَالَ إِنْ صَامَ وَادَ مَرَضُهُ أَفَعَلَ وَقَضَى، وَإِنْ كَانَ صَالِمَ لَا يَسْتَخِوُ بِالطَّوْمِ فَضَوْمُهُ أَفْضَلُ، وَإِنْ أَفْطَرَ وَقَضَى جَازَ، وَإِنْ مَاتَ السَرِيضُ أَوِ السَسَافِرُ وَهُمَا عَلَى خالِهِمَا لَمْ يَلُوْمُهُمُ الْفَضَاءُ وَإِنْ صَعْ العربِيضُ أَوْ أَفَامَ المُسَائِرُ ثُمُّ مَانَا لَرَمُهُمَا الْقَضَاء وَالْإِفَافَةِ، وَقَضَاهُ وَمُضَانَ إِنْ شَاءَ فَرُقَةً وَإِنْ شَاءَ فَابَعُهُ، فَإِنْ أَتَّوْمُ خَنِّى وَخَل وَمَضَانَ آخَـرُ صَامَ وَمَضَانَ النَّانِي وَقَضَى الأَوْل بَعْدَةً وَإِنْ شَاءَ غَلْهِ.

وَالْحَامِلُ وَالنَّمْرُضِمُ إِذَا خَافَنَا عَلَى وَلَدْيُهِمَا أَفْطَرْنَا وَفَضَنَا وَلَا فِشَيَةٌ عَلَيْهِمَا. وَالشَّيْخُ

الم تجد بُدًا منه ظها المضلع، قصيانة الولد (وَمُضَعُ الْجِلْكِ) اللذي لا يصل منه شيء إلى الجوف مع الربق (لا يُضَجِرُ الصَّاجُمُ): تعدم وصول شيء منه إلى النَّجوف (زَيْكُورُهُ) ذلك، لانه يُتهم بالإنطال.

من يجوز له القطر

(وَمُنْ كَانَ مَرِيضَاً فِي رَمَضَانَ لَمَحَافَ) الخرف المعتبر شرعاً، وهو ما كان مستبدأ لفلية المطلق بتجريق أو الحيار مسلم على أو مستود (المحتفق المناه الرفاة مَرْصَة) أو أيسنا بُروّه الطفن بتجريق أو الحيار مسلم على أو مستود (المحتفق فيحرز عبد (فَإِنْ كَانَ مُسَافِرَة) وهو (لأ يَشَخَيرُ بالصَّرَم فَسَاؤَتُ أَفْضَلُ القبل المحتفق بتحقيق المحتفق المحتفقة ال

(وَإِنَّ شَافَ النَّرِيضُى أَوِ النَّسَافِرُ وَمُمَّا فَلَى خَالِهِمَا) مِن السَّرَضِ أَوَ السَّفِرِ وَلَمُ بَأَزْمُهُمَا الْقَضَاءُ) لعدم إدراكهما عِدَّةً مِن أيام أَمَرَ (وَإِنَّ ضَبِعُ النَّرِيضُ وَأَفَامُ المُسَاقِرُ، ثُمَّ مَاقًا، أَرْمُهُمَا الْفَضَاءُ بِقَدْرِ الصَّحَةِ وَالْإِقْلَاقِ لُوجُودَ الإدراكِ مِهَا المقدار، وقائدته وجوب الوصية بالإطمام.

مسألة : (وَفَضَمَاهُ رَفَضَانُ) مخبَر فيه (إِنْ شَمَاءُ فَرَقَيْهُ وَإِنْ شَاءُ غَابِفَهُ) لإطالاق النصل، لكن المستحبُّ العنايعةُ مسارعةُ إلى إسفاط الواجب (وإِنْ أَنْحَوَّهُ خَنَى دَخُلُ وَفَضَى الأَوْلُ يَشَاعُ النَّانِي)، لأنه وَقُنه حَنَى لو نَوَاهُ عَن الفصاء لا يقع إلا عن الأدم، كما تقدمُ (وَفَضَى الأَوْلُ يَشَدْهُ) لأنه وقت الفضاء (وَلَا يَقْدِيّةُ خَلَيْهِ)؛ لأن وجوب الفضاء على التراخي حتى كان له أن يتطوع «هداية».

﴿ وَالْعَامِلُ وَالسُّرَخِيمُ إِذَا خَسَافَنَا عَلَى وَلَمَنْهِمَا} نسباً أو رَضاعً ، أو على أغسهما والْحَطَرْنَا

^{[4] .} المستور: هذل العاهر ختي الباطن كما هو مقرر في كتب المصطلح

⁽٦) حادق اي ماهر وحَمْقَ بالشيء ألهريه

⁽٣) - سورة البقرة، الآية: ١٨٤

الَّقَانِي النَّجْيَ لا يَفْدِرُ عَلَى الصَّيْنَامِ الصَّجْلِ وَيُطْجِمُ الْكُنُّ يَنَوْمِ مِسْكِينَاً كَفَ لَسَطَعَمْ فِي الْكَفُّارَاتِ، وَمَنْ مَاتُ وَخَلْيُهِ قَضَاءُ وَمَضَّانِ فَأَرْضَى بِهِ أَطْعَمْ عَنَّهُ وَلَيْنَهُ لِكُنُّ يَنُومِ مَسْكِبًا يَضْفَ ضَاعِ مِنْ لَزِ أَوْ صَاعاً مِنْ نَمْمِ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرً.

وْمَنْ دَخَلَ مِي صَوْم النَّظَرُعِ أَوْ صَلَاهُ النَّطَلُعِ ثُمُّ أَفْسَدُهُ فَضَالًا.

وَقَشْنَا) دَفِعاً للحرح (وَلا فِلْبِهُ عَلَيْهُمَا)، لأنه إضطارُ بِسِبِ العجز فِيَكُمَى بِالغَضَاء اعتِبَاراً بالمربص والمسافر - وهداية،

مسالة : ووالشُّيخُ الفّاني الّذي لا يقدرُ عنى الطّبنام) لقَرْبه إلى الفناء أو لهناء قُولته وَيُفْطِرُ وَيُطْجِمُ إِكُنَّ يَوْمِ مِسْكِينَا كُمَا يُطْحَمُ المُحكَّرُ وَفِي الْكَفَازَاتِ، وكذه العجوزُ الفالية ، والأحسل فيه قوله تعالى : ﴿وَقَالَى اللّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِلْنَهُ طَعَامُ مِسْكِينٍ اللّهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّه الصور يُقِعل حكم الفقاء ، وأن شرط الحليفة استعرار العجر معداية).

من مات وعليه صوم

وَمَنْ مُسَاتَ يُعَلِيّهِ فَفَسَاءَ وَمَضَانَ مَأْوَضَى بِهِ أَفَخَمْ غَسَّهُ وَلِيَّةٍ وَجَوِيهُ إِن مُحَرَّحَتُ مَن للكُ ماله، وإلا ليقيدو الثلث ولكُلُّ يُومَ مِسْكِيناً يَضْفَ ضَمَاعٍ مِنْ أَنِّ فَسَاعاً مِنْ تُشَرِّ أَوْ ضَاعاً مِن شَهِينٍ ؛ لامه عَجْر عن الأداء في اخر عمره فصار كالشيخ الله لهي، ثم لا بد من الإيصاء علمنا حتى إن مَنْ هات ولم يُوصِ بالإضّعام عنه لا ينزم على ورثبه ذلك ولو تيوعوا عمه من غير وصيبة جاز، وعلى هذا الركاة دهداية،

مسألة: (وَمَنْ فَسَلَ فِي ضَوْم النَّكُوع أَوْ فِي ضَلَاهُ النَّكُوع فَل أَفْسَلُهُ فَضَافَعه) وجوباً و لان السؤدي فَرَّه وفسل فتجت صباحه بالمصلي عن الإسطاق، وإذا وجب الفضلي وجب الفضاء بشركاء ثم عندما لا أبياح الإنطار فيه بغير صدر في إحدى للروايتين، لما يشاء وبالح بعدوه والضيافة عُذَرًا: تقوله عليه الصلاة والسلام: وأفطر يأتفني تؤمأ مَكَانَهُ الله عليه وفي رواية عن علي يتوسمه، يجنور بنلا عندر، وهي رواية المنظى، قبال والكمالية؛ واعتقادي أن روايسة والمنظى، أوجه

⁽¹⁾ صورة القرف الأيم ١٨٤

⁽٣) عنو بعض حديث أخرجه الدارنطني 1991، والطباسي ٢٢٠٦ وقال الدارة طلي الفدا مرسل اله الوصادرة الجميع أبو سعيد طعاماً. والمركزوة من لوجه التراسوفيون ورواه العساسي طريق ابن المسكندر عن حاسر. مهدد خاصة حسم النظر بجيب الراية الرياض 1967.

وَلِهَا بَلَغَ الصَّبِيِّ، أَرْ أَشَلَمُ الْكَافِرُ فِي رَمَضَانَ أَشَدَكَا غِلْنَهُ نَوْمَهِمَنَا وَضَافَ مَا نَشَدَهُ وَلَمَ يَفْضِهَا مَا مَضَى، وَمَنَّ أَغْبَى غَلَيْهِ فِي رَمْضَانَ لَمْ يَفْضَ الْبَرْمُ الْذِي خَدَثَ فِيهِ الْإَغْمَاءُ وَقُطْنَى مَا يَغْذَهُ، وَإِنَّا أَنْقَ النَّجُنُونُ فِي يَغْضَ رَمْضَانَ فَضَى مَا عَصَى مِنْهُ، وَإِنَّا خَاضَتِ الْغُلْمَامُ وَالثَّمْرَاتِ يَقَيْهُ يَوْمَهُمَا، وَمَنْ تُسْحَرَ وَقُوْ يَظُنَّ أَنْ الْعَجْرِ فَمْ يَطْلُقُ أَوْ أَفْظُو وَضَوْ يَرى الظُمْمَ وَالشَّمْنَ فَمْ غَرْبُتَ، ثُمَّ تَشَيَّلُ أَنْ الفَحْرِ وَقُوْ يَظُنَّ أَنْ الْصَحْرِ فَمْ يَطْلُقُ إِنَّهُ الشَّمْنَ فَمْ غَرْبُتَ، ثَمْ يَقُولُ أَنْ الْفَاجِرِ كَانَ فَذَ طُلِمَ أَوْ أَنْ الشَّمْنَ لَمْ يَقْرَبُ قَضَى وَيْنَا

معائل في الصيام

(وإدا اللغ الصبل أو أشاء الكافر في) بهار (رفطان أنسك عليه بؤجهما) قضاة لمحقى الوقت ياشئية بالصائمين (وضاء) أما ويقلق التحقق الحبيب والاهمية وؤلم يقصيا) يوههما الذي تباهلا في، ولا (ما قطى) قبلة من الشهر؛ لعدم الحطاب بعد الاهلية له (وش أغيل عليه في وقطان لم يقفض النيوم ألذي حيث فيه الإغماء الوقي لينه، الموجود الصوم، وهو الإمساك العفرون بالبيق إذ الغلام وجودها من (واضى قائفة) لانصدم البيه، وإن أغمي عليه أول لب فضاء كله غير يوم نلك اللبلة؛ لما قلناه ومن أغمي عاله ومقبل المه قصاء الاه من موصى بقده الأوى ولا يزيل المجمد الله فيصبر عقراً في الذجير لا في الإسفاط المعداية، وإذا أفاق المنظمون في يأهل ونظمان قضى ما فضى منه الأن السباء وهو الشهراء قد وحيله وأهلية على المنبوعيا بأخمين منحققة بلا مانع المهاد العمل ما نواح لا ناح نمير الفضاء الاورود وإن المستوعب للجميع ما يمكنه فيه إسفاء الصوم على ما نواح في ترتيب المحكم على ما هو من الموادر

. . .

⁽١) المعرز العش

النَّوْمُ وَلَا كُفَّارَهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ رَأَى جِلَالَ العِطْرِ وَحَدُّهُ لَمْ يُقْطِرُ.

وإذا كَمَانُ بِالسُلَمَاءِ عِلْمُ لَمُ نَفَهَنُ فِي جِمَالِكِ الْفِيغُورِ إِلا شَهَاءَةُ رَجُلَيْنِ. أَوْ رُجُللِ وَالْمُؤَاتُنِينَ، وَإِنْ لَمُ يَكُنُ بِالسَّمَاءِ عِلَهُ لَمُ تُقْبُلُ إِلَّا شَهَاءَةُ جَمْعٍ كُنيو يَفْعُ الْعِلْمِ بِحَرْجِمْ.

باب الاعتكاف

الإغباكاتُ مُسْتَحَبُّ، وَهُوْ اللُّكُ فِي العُسْجِدِ مَعَ الصُّومِ وَبِيَّهِ الإعبَاكَاتِ، وَيَعْرُمُ

لأبه حلَّ مصمون بالمثل (ولا كُفاوة عليه). القصور الحناية بعدم الفصيد.

. . .

وَوْمِنْ رَأَى هِلَانَ الْهِطُو وَحُدُهُ مَمْ يُقطلُ ويحب عنه الصومُ احتِطَا؛ لاحتصال الغلط، فإن أنظر فعليه الغضاء. ولا تعارة عليه للشهية.

(وَإِذَا كَانَ مَالَمُمَاءَ هَلَةً لَمْ تَقَالُ فِي صَجَلَ الْلَمْمُ إِلاَ شَهَادَةً رَجْلَيْنِ. أَوْ وَجُلُ وَالسَرَائَيْنِ)؛ الله تعلق به نعج العبد . وهو العشر . فاتبه مسائر حضواه ، والاصحى كالفظر في هذا في طاهر الروابة ، وهو الأصح ، خلافاً منا يُرُوَى عن ،أن حضاته أنه كهالال رفضاف ، لامه تعلق به مشخ المبدد ، وهو التنوشع بلحوم ،لأصاحي ،همدانة . وَإِذَا نَهْ تَكُنُّ بِتَالَمُسَاءَ عَلَةً فَلْمُ تُعَالَى في علال العظر (إِذَا شَهَادَةً جُشُع تَكْبُر بِعُمْ أَلْعُلُم بِحْدُ هَنِي كَا نَفْدَهِ .

بأب الاعتكاف

وجَّهُ المناسبة والنعقب اشتراطُ الصوم فيه، وطنَّه في العُشْر الاحير.

فال رحمه الله تعالى: (الإغنكاف تُستحبُّ) قال في الهداية. والصحيح آنه سنة مؤكدة ا لأن النبي فجُلا والحب عليه في العشرة الأواخر من رمضان، والمواقفة دليل السيه (السه الله على العدر فال والزيلعي): والحق أنه ينفسم إلى شلالة أقسام. واحس، وهو المسقور، وسنة، وهو في العشر الأحير من رمضان، وسنحب، وهو في غيره، العدر

(وَهُوَ اللَّبُ) يَعْتِحَ اللام محصدر لَيْتُ ما تقهم ما أي المكت (فِي المسَّجِدِ ثُغُ الطُسُومِ وَيُؤَةِ الإَمْتِكَافِ} أما اللَّهِ فَرِكُهُ إِلاَنْ وجوده مِنْ وأما الصوم مشرط لصحة المواجب، واحتلفت

^{(1) -} يشيسر المصنف إلى منا أحسرمه أبصياري ٢٠٢٦ ومستم ١٩٧٦ وأبسو دفود ١٤٢١ عن مسائلسفه وإذا ومسول أله (الله الله الله متكف في العشير الأوسور من ومصيان على نوطة الله تعالى ، ثم الوتكف أزواجه من يعدده وفي شاب أحاديث

عَلَى الْمُتَفَكِفِ: الْوَطْءُ، وَاللَّمْسُ، وَالْفُلِلَّةُ، وَلَا يَخْرُجُ مِنَ الصَّمْجِدِ إِلَّا لِمُخاجَبَ الإَنْسَانِ أَوِ الْجُمْنَةِ، وَلَا يُسُنَّ بِأَنْ نَبِيعَ وَيَتَفَاعَ هِي المُسْجِدِ مِنْ غَيْرٍ أَنْ يُحْجِرُ السَّلْعَ، وَلا يَتَخَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ، وَيُكُونُهُ لَهُ الصَّمْتُ، فَإِنْ جَامِعَ السُعْنَكِفُ لَبِلَا أَوْ نَهِرْ أَبْطُلُ اعْبِكُفَّهُ، ومَنْ أُوجِبَ

.....

المبروايات في التصلي: رؤى المحمل عن أبي حيفة أمه شرط الصحت، وهي ظاهر البروية ليس بشرط ونخيرة». والنبة شرط في سائر العبادات، والمواد المسحد مسجد الجماعة، وهو: ما أن أمام ومؤذل، أدبت فيه الخمس أؤلاء كما في دالعابات، والمواد بالمسجد و والبواء و اخزانة الانحسل، و والمخلصة، و والبرائية، وهي دالهدية؛ عن أبي حقيقة، أنه لا يصبح إلا في مسحد بُصَلَي فيه الصلوات العمس، لأمام عبادة انتظار الصلاة فيختص بمكان تؤدى فيه، وصححه والكمال، وعن الإسامين يصغ في كما مسجد، وصححه والسروجي، وهو انسيار والطحاوي، وقبال والسير الرملي، وهو أبسر؛ حصوصةً في رماما، فيبغي أن يُعْوَلُ عنه، الهـ، والمرأة تعنكف في مسجد بينها، وهو الذي غيشه الصلائها، لتحفق انتظاره فيه.

(وَيَحْرُمُ عَلَى اللَّهْتَكِفِ. الْمُوطَّةُ) لقولَه تعالى: ﴿ وَلاَ تُباشِرُ وَهُنُّ وَأَنْتُمَ هَاكِفُسُونَ فِي الْمَشَاجِدِهُ أَا أَنْ كَلَّا وَالْفَيْتُهُ وَالْفَيْتُهُ لَاتِهِما من دواعيه (وَلا يَخْرُجُ) المعتكف (مِنَ المُسْجِدِ وَلَا يَخْرُجُ المعتكف (مِنَ المُسْجِدِ وَلَهُونَ وَلاَ يَعْرُدُ مِنَ المُسْجِدِ وَلَهُونَ المُسْجِدِ وَلَهُونَ المُسْجِدِ وَلَهُونَ المُسْجِدِ وَلَهُ مَا لَمُ مَا يَعْرُدُ مِنْ المُسْجِدِ وَلَهُونَ عَلَى عَلَى عَلَى أَمْ مَنَاعِهُ فَيْدَ قُلُ مَسْجِدًا غَيْرُه مِن سَاعِنَه (أَنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى

(ولا باس بأن بيغ) المعتكف (ويَتَاعَ في المشجد) ما لا بدّ منه كالطعام ونحوه المسروم الاعتكاف؛ لانه قبو حرج اليها فيد اعتكامه لكن إبن غير أنَّ بخير السلمة)؛ لان المسجد مُعَرِّز عن حقوق العباد، وفي إحضار السلمة شغل للمسجد، فيكره، كما يكره لعبر المعتكف مطلقاً (ولا يُنكنُم) المعتكف (الأ يحتي وكذا غيره، إلا أنَّ المعتكف به أخرى

﴿وَلَهُكُورُهُ فَهُ الصَّمْتُ} إِنَّ اعتقده تمريه؛ لأنه أنبس قرية في شريعتنا، أن حفظ النسان عمما لا يعني الإنبيان فإنه من لحسن الإيمان.

وَفَهِنَّ جَافَعُ المُعَنَّجُتُ لِيَّلِا أَوْ لَهَارَأًى عامدة أو باسبياً الزل إولا (يُسفَل الْمَتَكَافَةَ)؛ لان حالت المعتكف مذكرة فلا يُمَلُّو بالنسبان، ولو جامع فيما دون الفرج، أو فَهُل، أو لمس فاترل - بمثل اعتكاهه: لانه في معمى الحماع حتى بفسد به العسرم، ولو لم يشؤل لا يفسد وإن كنان مُخرَّمناً،

⁽١) - سورة النفرق، الأبه: ١٨٧.

غلى نَفْسِهِ اعْتِكَاتَ أَيَّامٍ وَنَهُ اعْتِكَافُهَا مَلْيَالِيهَا، وَكَانَتُ مُثَنَابِعَةً وَإِنْ لَمْ يَشْترط الشَّالِيقَ.

کتاب الحج

الْمَحْجُ وَاجِبٌ غَلَى الْأَخْرَارِ الْبَايغِينَ الْمُقَلَارِ الْإَصْحَاءَ إِذَا فَدَرُوا غَلَى الرَّادِ وَالرَاجِلَةِ. فَاضِلاَ عَلَّ شَكْنِهِ وَنَدَ لاَ يُشَدِّرُهُ وَغَنَّ نَفَعَ عِينِكَ إِلَى جِبِي عَوْدِهِ. وَكَانَ الطَّهِيقُ اجتأَء وَيُشْتَرُ فِي الْمَتَرَأَةُ أَنْ يَكُونَ ثُهَا مَحْرَمُ يَتَحَجُّ بِهَا أَوْ وَلَيُّ، وَلاَ يَخُورُ لَهَا أَنْ تَخَجُّ بِغَيْرِهِما إِذَا

لأنه ليس في معنى الحماع، ولهذا لا بفسد به الصوم وهذاية،.

وَمِنْ أَوْجَبُ عَلَى نَصْبِهِ الْحَبَكَافَ أَيَامٍ) يومين فاكثر (لزمة الْجَبَكَافُها بَلْبِالِها) لأن ذكر الأيام على سبيل العسم يتناول ما بإزائها من الليالي (وكانتُ تشبعة وَبِدُ لَمْ يَشْتَرُطِ الشَّبْعِ) • لأن مش الاعتكاف على النامج • لأن الأوقات كنها قابلة له ، مخلاف الصوم، لأن أشاء على التصرى؛ لأن الميالي عبرُ قابلة لنصوم • هيجب على التغريق حتى ينص على التناسع، وإذ بوى الأبام خاصةً طبعُ ؛ لأنه بوى العقيقة وهذاية ».

كتاب العج

حتم به العبداتِ الخالصةِ افتداءُ بحدث. وبُنبي الإَسْلاَمُ عَلَى تَحَسِّن وَالْ

(الْمَجُّعُ) بَعْتِج النحاء وكسرها، لعَدُّ: الفصلُ مطلقاً، كما في والجرهرة، وعبرها تبعاً لإطلاق كثير من كتب اللغة، ونَقُلُ في والفنج، عن وابن السُّكِيت، تقييدُ، بالمعطّم، وكنا فيده به والسيدُّ الشريف، في تعريفاته، وشرعاً: زبارةً مكانٍ محصوص في ومن محصوص بمعلى مخصوص.

وهو (وَاجِبُّ): أي عرضَ في العسر مُرَةً (عَلَى الأَحْرَارِ كَالِمِينَ الْفَقَلَارِ الأَصِحَاءِ إِذَا فَدَرُوا عَلَى الزَّارِي فَعَابًا وَإِيابًا (وَالزَاجِلَةِي مِن زَمَةَ أَوْ شَقِ مَحْمَلِ (فَاصَلَّانِ: أَي وَاللَّهُ وَلَكُ وَمِنْ مُسَكَّيَةٍ وَمَا لاَ لَهُمْ لَهُ وَمِنْهُ كَالِمُيْتِ وَأَنَاكَ الْمَنْوَلُ وَالْخَادِمِ وَتَحْوِ وَنَكَ الْفَهَا مَشَعُولَةً مَالْحَاجِةً الأَصْلَيْةِ (وَيُ رَائِدَالْهِفَا وَهُنْ غَفَةٍ عِلَالِهِ) مَنْ مَنْهُ وَإِلَى جَيْنَ غَوْدِي لِتَقْدَمِ حَنْ الْعَبِدُ لَحَاجِتَه وَوَكَمَالُ الطَّرِيقُ تَمِينًا مِنْفَعَةَ السَلَامَةَ، لأَنْ اسْتَطَاعِتُ لا تَنْتَ دُونِهِ, ثَمْ قِبِلُ هُو شَرِهُ الوَجوبِ حَيْلُ لا يَعْتَمِ عَلَيْكُونِ لَوْمَالِكُمْ اللّهِ الْمُعْرَاقِ وَلَيْلَةً وَلِيْكُونِ الْمُولِيقِ مِنْ الْمُولِيقِ مِنْ الْمُولِيقَةِ وَلِيْلَةً وَاللّهِ عَلَى مُو شَرِهُ الْوَحِوبِ. وهَدَايَةً وَلِيلًا فَاللّهُ وَاللّهُ وَالْمُولِي عَنْ الْمُولِيقَ اللّهُ عَلَيْلُ عَلَيْلُ عَلَيْكُونُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللللّه

⁽²⁾ أغراسه المجاري ٨ باك دعاؤكم إيمانكم ومسلم ١٦ والفرمدي ٢٦٠٩ والسائي ١٠٨٥٨ وأحمد ٢٩٤٢ ٢ ٢٤٠ ٩٠. ١٩٥٠ (٢٩٢/٤ وطرفه في المجاري ١٩٥٢ من حديث أبن فلهظ دبي الإسلام على حسير شهيادة أن لا إله إلا الله والأف وأنا محمدًا ومول الله وإقام اللهائات وإيناء الركاف والمعلق وصوم ومقبان.

كَانَ يُنِيَّهَا وَيَيْنَ مُكَّةً مُسِيرَةً عَلاَتَهِ أَيَّام وَلَيَائِيهَا. وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ بَقَفَمَا أَخْرَمَ أَوْ أُمْتِينَ الْعَبْسُدُ فَمُضَيَّا عَلَى ذَلِكَ لَمْ يُطَوّمِنا عَنْ حَجُودً الإَسْلامِ .

وَالصَّوَاقِينُ النِّي لاَ يَجُورُ أَنْ يَقَجَارُوْهَا الإِنْسَانُ إِلاَ مُحْسِماً؛ لِأَهْـلِ الصَّعِيمَةِ فُو الخَلِيْفَةِ، وَلاَهْـلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِلْقِ، وَلاَهْـلِ الشَّـامِ الْحَجْنَةُ، وَلاَهْـلِ فَجَــهِ ضُرْقُ الْمُسَاوِلِ، وَلاَهْلِ النِّهَنِ يَلْمُلُمَ، هَبِأَنْ فَلَمْ الإَحْرَامَ عَلَى هَذِهِ السَّوْقِيبَ جَازً، وَمَنْ تُحَاقً

(يَحْمَعُ بِهَا، أَوْ زُوْمٌ وَلاَ يُحُورُ لُهَا): أي يكره تحرساً على العراة وأنَّ تَحْمَعُ بِعَيْرِجُمَا). أي المعجوم والزوج (إذا كنا بَيْهَا وَبَنَ مَكُمُّ) مدة صفر، ويجوز حجها، وهي (مُبَيرةُ لملاق أينام وللمناه على حسب وكالبالهة) فصاعداً، وقد حنافوا في أن المحرّم شرطُ الوجوب أو شرط الاداء على حسب المتلاهي في أنَّن الطريق (وَإِذَا بلع الصّبِيُ نَصْدَعا أَخْرَمُ أَوْ أَعْنَى الْمَبْدُ فَلَصَبَ عَلَى) وجرامهم وقل يُعْرَفِنا عَلَى خَبُهُ الْمِنْدِمِ لان إحرامهما العقد لاداء العل، علا بنقلب لاداء الفرض. وقو جقد الصبي الإحرام قبل الوقوف ونوى حجة الإسلام حاز، ولعبدُ لو عمل ذلك لم يحزه الآن إحرام العند فلاوم؛ علا يمكه الخروجُ من بالشروع في عبراء الله عبد الخروجُ من بالشروع في عبراء وهداية،

المواقيت

وَالْمُتَوَاقِتُ): أي المواضعُ (التي لا يُجُونُ أَنْ يَتَجَاوَوْهَ الْإِنْسَانَ) مريساً مكة (إلاّ مُضْوِماً) بأحد النسكين عمسةً: (لإنكل القدينة فَى الخُلَيْعَ) (العهم فقتح - موضعُ على سنة أميان من الساينة: وعشر مراحل من مكة وتصوف الآن بأيدر على (ولإنكل العمران فَاتَ عِرْقِ) (العكسر مسكون دعلى مرحلتين من مكة (ولإنكل الشّام النَّهُ عَلَى تُلات مراحل من مكة بقرب ولهنغ وولإنكل تُنْجِيةٌ وَأَنْ الْمُسَاوِل الله الله الله المؤرد على مرحلتين من مكة (ولا شرب ا المُنْهَى بِقَلْمُهُ (العباد على مرحلتين أيضاً: وكذا لهن قرابها من عبر أهلها: تناهل الشنام الآن ا فاتِهم بعرون بعيضات أهل المدينة فهي ميضانهم، لكنهم بصرون بالعيضات الأحرد وحيثرون بالإحرام منهدا، لأن الواجد على من مراجعتيانين أن لا يتجاوز أحرجما إلا مُحرماً، ومن الأول

⁽١) - نبعد من مكه -20 كيلومتراً تقريباً ونسمى أبيار عني. -

⁽١) - بنبد عن مكة ١١ قبلومتراً وهي في الشمال الشرفي لمكاه.

⁽٣) - وهي موضع في فلتسان العربي من مكة وهي قريبةً من رابع فنائث همها وبين مكة وواخ ٣٠٤ كيلومتو . [1] - تيمد عن مك ؟ 9 كيلومتراً وهو حين شرفي مكة أطل على عرفات

وه) - بيها وليل مكا ـ ٥٦ م كولومتراً اوهي جبل يقع جنوبي مكه .

مَنْزِقَهُ بَمْنَ المَوْاقِيتِ فَبِيقَائَةُ الْجِلُّ وَمَنْ كَانَ بِمَكُنَّةَ فَبِيقَائَتُهُ فِي الْمُمَرَّةِ الْحَالَ.

وَإِذَا أَوْادَ الْإِحْرَامُ اغْتَسَلَ أَوْ شَوْضًا - وَالْغَسُلُ أَلْضَلُ - وَلَهِسَ شَوْبَيْنِ جَدِيدَيْنِ أَوْ غَسِيلَتِن إِزَاراً وَيَوْمُ وَمَنْيَ طِيبًا إِنْ تَحَانَ فَهُ جَنِبَ وَصَلَى رَكُفَتَينِ وَقَالَ: اللّهُمُ إِنِّي أَرِيسَدُ النّجُ فَيْشُرُهُ لِي وَفَئِلُهُ مِنِي، ثُمَّ يُلِنِي عَنِيتَ صَلاَتِهِ، فَهَانُ كَانَ مُشْرِداً بِالْحَجِّ نَوَى يَظْهِيتِهِ

أفضلُ، وإن ثم يمرُّ سيفاتِ تحرَّى وأخرَم إذا خادَى أحدها، وإن ثم يكن بحيث يُحادَى أحدها فيلى مرحلين وفيل سيفات تحرَّى وأخذها فيلى مرحلين وفيل فيله الله الأخرام غلى هذه الشوائية بخان وهو انصل إن ابن أواقعة المحتفورات (وفق كان نوحرم (فؤقف) للحج والعمرة والبرل) ويجوز لهم وخول مكان بشكة فيلفائه في الحج الفخرم وفيل المحلم في الحج في المحتفق وقوع السفر، لأن أداء الحج في عرفة، وهي في الحل، فيكون الإحرام من الجول، إلا أن التنميم أفصل، لورود الإحرام من الجول، إلا أن التنميم أفصل، لورود الإثرام، وهذا وها.

الإحسرام

(وَإِذَا أَوْانَ) الرحل (الإخرام) بعض أو معه (الحَسَنَ أَوْ سُوصاً، وَالْعُسْلُ أَفْضَلُ). الآنه ألمُ النظافة، وهو للتطافة، وهذه المحافض والمنسنة (وَلِينَ تُحَوِينَ جَلِيفَيْنِ أَوْ عَمِينَا أَلَّ عَبِيلِنِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ

 ⁽¹⁾ أحرجه الترمدي ١٩١٩ والتبائل ١٩٠٥ بنجره وأحمد ١٩٥٨٥.

هن ابن هيامن وآن النبي فيكه أهل هي دير الصلاته وبال المرمانين. حسن غربت احد واللقط له. قال الرباني في تصب لزاية Tayk قال هي والإمارة؛ فينه عبد السلام بن حرب أخرج له الشينشال في مصحيحهما، وحميت النبرزي تدليم مصهم ده.

الإحرام وبالنحج وي بالمهينية المحقى، لاب عياده، و لاعسان بالبياب (وَاللَّهُمُ أَنَّ بِلُمُولَ. اللَّيات، اللّهُمُ اللّهُمَّ اللّهِيْنَ لا غَرِيفُ لَكَ، اللّهُمُنَ إِنَّ اللّهُمَّةُ بِكُسِرِ الهِمْرَة، وتعليم واللّهُمُ لا شهريك لسك، وهي المنظولية عن وسول الله يخطأ الولا يُشني أنَّ يُجسلُ مَنْهَا ومِنْ هسيه الكُلَمْاتِ)، لانه هو المنظول النفاق الرواء فلا يقصل عنه (قَالَ وَلا يَهَا) . أَيَّ عَلَهَا بِعَدَ اللّهَاكَ يها (جان) بلا تراهة، أما في محلانها فيكره، كما في والدوا وعيره.

(وَإِذَا أَمْنَى الرَبّا (فَقَدَ الْتُومِ) ولا يعين شارعاً في الإخرام بمطرد اليق ما أمايات التنبية وفائيلًا ما نُفي الله تعالى فقة من الراحان) وهو الجماع، أو الكلام الفاحلي، أو ذِكْر المجماع بحصرة المناقة (وَالْجَدَالِ). أي المحسم على جال الإجرام أشلاً صريةً (وَالْجَدَالِ). أي المحسم عالم الرَّفَة والنخام والمكارين؟ ويجره (وَلاَ يَقُلُ صيدًا يَبِيلُ (وَلاَ يُجِيلُ إِلَيْهِ) حافسل (ولاَ يَبُكُ عالمًا) وَلاَ يَبِيلُ وَلاَ يَجِيلُ وَالْجَدَالِ). أي المحسم عالم الله والمكارين؟ ويجره (ولاَ يَبُكُ عليه عليه الله وحوهره (ولاَ يَبُلُ الله فسلام) له والمقارة الفاعد ما أمار عليها المحسلة (ولاَ قيلُ عليه وقاله الله والمحرد الله عليه المحدد الله الله والمحرد الله المحدد كما نقدم، حتى لوائر أو ارتباق معمات والله الفياء والعناء ومحوهما على الكتابي كنه لا يأبُه حال شيماء وقائل وحمه أنه كثيراً ما يلبي كنه لك المحال اله وقائل بليس وحمه أنه كثيراً ما يلبي كنه لك المحال اله وقائل بليس (حكيل يؤله الأ أَنْ المحال على الكتابي والعلم وحمه أنه كثيراً ما يلبي كنه لك المحال اله وقائل المحال المن وحمه أنه كثيراً ما يلبي كنه لك المحال على الكتابي والعك عنه المخطل المراس وحمه أنه كثيراً ما يلبي كنه لك المحال المحالي المخطل المحالي عنه المخطل المحالي عنه المخطل المحالي عنه المخطل المحالي في والعك عنه المخطل المحالي والعك عنه المخطل المحالي والعك عنه المخطل المحالي والعك عنه المخطل المحالي والعلم المحال المحالي فيلا المحالي والعك عنه المخطل المحالي والعك عنه المخطل المحالة المحالي والعلم المحالة ا

⁽¹⁾ الشير المعينات إلي ما أهراعه العافري 1999 ومسلم (1973 وأيودلود 1977) والترملي 270 وقبال العسل مسلحج والسيني (1974) والل عامه (1974) من جميل إلى هم إلى اللك اللهم للسنة، بدعل 3 شواحك لك ليبك إلى الحصد والمعمم لمان، والعلم لا تبريد لمكاه مسلحج الرفي النشا أحديث

^{﴿?)} العكارين: من العكر علج العبيد وكار أرسه سناها والماكر الصر تحمل الرسب ...

⁽٣) الديور عَلَى ذلك حديث إلى عدر (وال الله ﷺ شقل ما يدي المحرم من الياب فعال (لا لمن القديم)، ولا لفعائم، ولا المراويلات، ولا الرئي، ولا تربأ منه راعو إلى ولا الرئي، ولا تربأ المحرب ولا الرئي، ولا أم يحد المين طياس ولحيل (ولا المحلف) أم يحد المين المحلل (المحلف) المحلل (المحلف) المحلل (المحلف) المحلف (المحلف) (المحلف) المحلف (المحلف) (المحلف) المحلف (المحلف) (المحل

وَلا وَجُهُهُ، وَلاَ يَمْسُ طِيبَا، وَلا يَخْلِقُ وَأَمْنَهُ، وَلا شَعْرِ بَدَنِهِ، وَلاَ يَقْصُ مِنْ بِنَجْنِهِ، وَلاَ مِنْ طُفْدِهِ، ولا يَلَئِسُ فَوْمَنَا مَصَبُوعًا بِوَرْسَ وَلاَ وَصُلَحِلُهُ وَلا عُصْمُو، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ غَسِيلًا لا يَفْغَضُ، وَلاَ يَشْنِ أَنْ يَغْنِيلُ، وَيَسْتُحُلُ الْخَشَامُ، وَيَسْتَظِلُ مِالنَّبِتِ وَالْمُحْسِل، وَيَشْشُ وَسَطِهِ الهِمَنِانُ، وَلاَ يَغْنِيلُ وَأَمْهُ وَلا لِخَيْنَهُ بِالْجِيطِيقُ وَيُكْثِرُ مِنَ النَّلْقِيةِ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ، وتُخْفَا عَلاَ غُرُفًا، أَوْ هِنظَ وَادِياً، أَوْ لَهَى رُكَانَاً، وَبالأَسْخَارِ.

الفدم عند مُعْقِد الشَّراك. وهداية (ولا يُعْطَى رَأَمَة ولا وَشَهَةً) يمي التفطية المعهودة، الما نو حمل على راسه عِذَل بر وشبهه فلا شيء عليه، لأن ذلك لا يحصل به المقصود من الازماق حومرة (ولا يُعَلَّى راسَّة طِياً) معبت بلزني شيء مه بثريه أو بدنه كاستعمال ماه الدرد والمسك وغيرهما (ولا يُحَلِّق راسَّة ولا شَعَرَ فَذَبِه) ويستوي في ذلك إزالته بالمسوس وغيره (ولا يُقَشَّى) شيئاً (من ليفينه)، لامه في معنى الحلق وولا مِن طَفْري)، لمما يه من إزانة الشَّمْتِ. (ولا يُفَسَّى فَرَاهُ مَصْمُوعًا يُؤرِّس) يورن فلس - ست أصفر يُؤرح في اليمن ريعبيغ به معباح (ولا رَصُوانَ ولا عَصْفَى لان لها رائحة طبية (إلا أن بكون) ما صبغ بها (غيبيلا لا يَقُصَى). أي لا تصوح والمحتم، وهو الأصحى عجودون، لأن المنه للطب لا لماؤن «هذاية».

(وَلا بَأْسُ أَنْ يُعْسَلُ المحرِمُ (وَيَذَخُلُ الْحَيْامُ) لانه طَهَارَة علا يعد انها (وَيُسْتَطَلُ بَالْبَيْن والفُسُطاط (وَالْمُحْمَلُ) مورد مجلس ـ واحدُ محاجل الحاج، وصحاح (وَيُسُدُ فِي وسُجِهُ الهِيْمَانَ، بَالكَسرِ ـ وهو ما يحمل فيه الدراهم ويشد على الوسط، ومنه البِيْطَةَة

﴿ وَلَا يَغْمِلُ رَأْسَةً وَلَا لِلْخَيْنَةِ وَالْجُطُّمِيِّ * * كَنْكُسُو الْخَاسِ، لانه شَوْعٌ طبيب، ولانه يغتمل هوامُ الرئيس. معداية بر

(ويَكُثُرُ مِن النَّلِيَةِ) ندبًا وافعاً بها صوته من غيم مبالغة (غَفِيبُ الطَّمَوَاتِ) وَلَو نَصْلًا (وكُلُما غُلاَ شَرْفًا): أي مكاناً مرتمعاً (أَوْ مُشَطَّ وَاقِياً أَوْ لَقِيَ رُكِّنَا): أي جساعة ولمو نَشَاة (وَ بالأستعابي)، لأن أصحاب رسول الله يجه كمنتوا ينسون في هذه الأحوال²⁵، والتابيعة في الإحرام على مشال التكبير في الصلاة، فيؤتي بها عند الانتقال من حال إلى حال وهذابة،

والإي النت معروب بُدعل في الشام بالالعينية وبالناه بدل الطاء

 ⁽٧) - قال يُورَاهم اللحجي . أكانوا يستحون الشابة دير الصلاة المكسوسة، وإدا هبط واديناً، وإدا عام بشهراً. وزدا لغي راكباً وإذا استوت به راحلته و

خال ابن حصر في الدواية ١٩٢٧ - أحرسه ابن أبي شيئة في ومصيفه وقال الربلتي في عسب الراية - ورواه ابن أمي شيئة حن ابن ساعلة أحد الدمين قال ابن حجر في الدواية ، ويستاده صبحيح

والله في المنظر من طريق التسافعي مسئد فعجيج عن سافع قبال " وكنان الل هندر يلي واكباً، وساولًا ، ومسافعة: ومسافعة:

فَإِذَا وَحَلَ مَكُمُ اللّهَ أَبِالْفَسُجِدِ الْحَرَامِ، فَإِذَا عَانِنَ الْبَيْثُ كُثُرُ وَهَأَلُ ثُمُ الْنَفَأَ بِالْخَجَجِرِ الأَسْوَدِ فَالسَّفَيْلَةُ وَكُثَرُ وَرَفَعَ لِمَدْيَهِ وَسَيْطَتُ وَهُلَهُ إِنَّ السَّفَاعُ مِنْ عَلِمٍ أَنْ يُؤْدِي مُسْلِماً. ثُمُّ أَخَذُ عَلْ يَعِينِهِ مِمَّا لِلْنِي الْبَائِدِ وَقَدِ الصَّفَاعُ وَذَاهُ قَالَ ذَلِكَ، وَيُطُونُ بِالنَّبِ سَنْعَةً أَشُواطِهُ وَيُحْفِلُ طَوْلَةً مِنْ وَزَاءَ النَّحْطِيمِ، وَيَعْرَفُنُ فِي الأَشْدِواطِ النَّجَاتُ الأُولِ، وَيَشْتِي فِيضًا نَفِي عَلَى هِبَنِهِ، وَيُسْلِمُ لَنْحَمْزُ كُلُمًا مَرَّ بِهِ إِنْ السَّفَاعِ، وَيَجْتَبُ الطَّوْلُ بِالاسْتَفَاعِمِ، لَمُ يُلْتِي

فصـــل مي دخول مكنه

فصسل في طواف القدوم

(أيلغوف بالنيب تشعة ألمواطئ كل واحد من الحجير إلى الحجير (ويلجعل ظوافة بل زراه المحجلية) وحويد ويلجعل ظوافة بل زراه المحجلية) وحويد ويلف لله فالمحجرة اليفا لايه لحيلم من السيد ولحجر عند الى فتح الانه منه أنوع منه من النيب، عفو طناف من الفلاحة التي يبته وبين البيت لا يعجور احتماطياً، ويسائلي (ويرائل) بلد يتشوع مشه مع تقارب الخصا وقر الكنفين وفي الأشوط الفلائة الأرب) من العحكم إلى الخجر، وفاة الخمة الناف عام، فإذا وحد مسائلةً ومن الابت لا يبت له ينقص مثل يقيمه على وجه السنة المحلمانة (ويقيلي بينكا بقي) من الاشواط (غلى حيث) سنكية ووفاة (ويشائم الخمول في المنافقة في)، لان الشواط العلواف كركعات الصلاة، فكما يقتم كل يدعة بالنكيم بقدم كل شوط المحافرة (يبائل المحافرة ويكنبه الفراف

الْمَضَامُ فَلِصَلَى عِنْدَهُ وَكُمْتَيْنِ أَوْ خَبْتُ تَبْسُرْ مِنَ الْمُسْجِدِ، وَهَـذَا الطُوَافُ طَـوَافُ الْقُلُومِ ، وَهُـوَسَنَّةُ وَلَيْسُ بِعَوْجِهِ، وَلِيُسَ عَلَى أَهُلِ مَكُمَةً طَـوَافُ الْفَـدُومِ ، ثُمُ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا يَعْجَدِهِ ، ثُمْ يَنْحَدُّ نَحْدُ النَّرُونَ وَيَعْبُلُ وَيُهَلِّلُ، وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِي ﷺ ، وَيَسْتُمُو النَّهُ نَعِالَى بِعَلَى جِينَهِ، قَاذَا إِنْجَ إِلَى بَطْنِ الْوَادِي سَمَى يَبْنُ الْجِيلَيْنِ الْأَحْفَسُورَيْنِ مَنِهَا حَتَى يَلْفَى الْمُورَةَ فَيَصَعَدُ عَلَيْهَا وَيَفْضَلُ كَمَا فَصَلَ عَلَى الصَّفَاء ، وَهَذَا شُولًا شَوْلًا فَيَعْوَفُ سَنَعَةً أَشُواطٍ ، يَبْذَأُ بِالصَّفَا وَيُحْتِمُ بِالْمُورَةِ، ثُمَّ يُهِبَعْ بِمِكَدَ حَرَاساً

بِالإَسْتِلامِ ﴾ كما ابتدأ به . (ثُمُّ يَأْتِي مَفَامَ إِثْرَاهِيمَ) عليه انسلام وهو حَمَّرَ كان بقوم عليه عند شاه البيت ظاهر فيه الرقدمه الشريف (فَيْضَلِّي جَنْدُهُ رَفَعْيَنَ أَوْ خَيْثُ فَيَسَرُ مِنَ الْمُسْجِدِي وهي واجية لكل أسبوع، ولا تصلى إلا في وقت مُناح (وُهْذُهُ الطُواتُ) بقال له . (طَنْوَاتُ اتَّقَدُومِ) وطنوافُ النصية (وَهُو شُنْهُ) للافاقي (١٠ وَوَلِيْنَ بِرَاحِبٍ، وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ تَكُمُّ طَوْرَتُ الْقَلْومِ)، لانعدام الفندوم في حَمْهِم.

فصــل في السمــي

(ثم) معرد إلى الخفر فيستلمه و (يُعَرِّجُ) ندياً من بياب مَعْرُوم المسمى بياب العنفاء اقتدام بحروج سيدنا المسطنى (إلى الصّفا فيضفه غلقه بعجت برى الكنية من الباب (وَيَسْتَقَلُ النَّبِتُ وَيُكُبُّ وَيُعِلَّى وَيَصَلِّي عَلَى النَّبِي عِلَمْ وَيُعْلُو اللّهُ تَعَالَى بِخاجَيْ) رافعاً يدبه نحو السهاء (ثمّ يَنْخَطُ نَحُو النَّمْ بَعْلَ وَيُعْلِي النَّبِي عَلَى جَنْفَهِ بالسّكية والوقاد (فَإِنَّا بَقَعْ إلى بَطْنِ الوَادِي قديماً، أَمَا الأَنْ فقيد ارتدم من السبول حتى استوى مع أعالاه (شعَى): أي غيفا في فشيه (بين البيلين الافوص الفروية فيسمى (سَفِيا) من أول يطل المورس عند أول بيل إلى متنهى بطن الوادي عند الموص القيرية ويَقْمُلُ تَما فَعَلَ عَلَى المُعْلَى مَنْ مَنْ المُعْلَى المُعْلَى النَّهِ وَيَقْمُلُ تَما فَعَلَ عَلَى المُعْلَى مِنْ السَعْمِ عَلَى هَبِيته وحَنِّى يَبْنَى النَّمْرَةُ فَيْصَعَدُ عَلَيْهَا وَيْقَعْلُ تَما فَعَلَ عَلَى المُعْمَا المُعْمَاعِ النَّهِ وَهَا وَوْعَلَ مِنْ الْمَوْمُ وَاحِمْهُ عَلَى النَّمْ وَقَعْلُ تَمَا عَلَى المُعْمَاعِ النَّهِ عَلَى النَّهِ وَهَا وَوْعَلَ مُعْلَى عَلَى المُعْمَاء وَاعْمَاعُ وَاحْمَاء وَاحْمَاء وَاحْمَاء وَاحْمَاع المُوعِ وَعْرَاع وَعَلَى المُعْمَاع وَالْمَاع عَلَى النَّهِ وَعَلَى المُعْمَاع وَاحْمَاء وَحَمَاء وَاحْمَاء وَمُواء وَاحْمَاء وَاحْمَاء

والن الأفاض أهو القلدم من مصد أي ما سوي السكي

تصسيل بوم التروية وعرفة

(فَإِذَا كَانَ قَبُلُ يَوْمِ النَّرْدِيةِ بِيُومِ) وهو سابع ذي الحجة (خَطَبُ الْإِسَمُ) معد الـزوال وصلاة الظهر (خُطَيْةُ يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا الْخُرُوخُ إِلَى مِنْي وَالصَّلَاةَ بِمَرْقَاتِ وَالْوَقُوفَ بِها (وَالْإَفَاصَةَ) عنها ﴿فَإِذَا صَلَّى الْفُجُرْ يُؤُمُ التَّرْدِيَةِ﴾ وهو نقمن ذي الحجة (بِمكَّة خَرَحَ إلى بشَّ) قريةِ من الحلء عَلَى فرسخ من مكة، وفرسخين أو أكثر من عرضات (فَأَقَامَ بِهَا) رسَات (حَمَّى بُضَلِّي) بها (الْفَجُـرُ بُؤُمُ غَرْفَةً ، ثُمُّ) بعد طَلَوع الشمس (يَتُوجُهُ لِلَى عَرْفُاتٍ) عِلَى طَرِيقَ صَبِ (نَيْقِيمُ بِهَا) إلى الزوال (فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمَ عَرْفَةُ صَلَّى الْإَمَامُ بِالنَّاسِ الطَّهُرُ وَالْعَصْسَ وَفَلِكَ بعد ما (يَشْدِيءُ)الإمام (فَيْخَطُتْ خُطَّيَّةً قَبْلَ الصَّلَاه يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا الصَّلَاةُ وَالْوَقُوفَ بِخَرَفَةً وَ} الوقوف (سالنَّوْوَافَةِ وَرَمْنَ الْجِمَارِ وَالنَّحْرَ وَفَوَافَ الزَّبَارَةِ) وتحو نقلك (ويُصَلِّي بِهِمُ الطُّهُـرَ وَالْعَصْرَ فِي وَقَتِ السَّهُمِّ سَلَّدَانٍ) واحد (وَإِقَامَتُونِ). لأن العصر يُؤدِّي قبل وفنه المعهود فبفرُد بالإقامة إعلاماً للماس، ولا ينطوع بين الصلاتين تعصيلًا لمغصود الوقوف؛ ولهذا قُلْم العصر على وقته. ومداية، ووَمَنْ صَالَ فِي رَجُّهِ وَحَدُّهُ} أو مع جماعة مغير الإمام الاعظم (صَلَّى كُلُّ وَاجِمَةٍ مِنْهُمًا فِي وَقَيْهِم) المعهود (عَنْـذُ أَس خَبِيقَةً) لأن المحافظة على الوقت فرضَ بالنصوص فلا يجوز ترك إلا فيما رود الشرع به، وهــو الجمع بالجماعة مع الإمام. وهداية، (وَقُانَ أَبُر لِوسُفَ وَمُحمَّدُ: يَجْمَعُ بَأَنْهُمَا اللَّمْوَقُ أيضاً؛ لأن جوازه للحاجة إلى امتداد الوقوف، والعنفرد معتاج إليه، قال والإسبيجابي، الصحيح قبول الي حنيقة؛ واعتمده وبرهان الشريعة، والنسمي. وتصحيح، (تُمُّ يتوحَّهُ إلَى المُوقِف فَبَغِف بِقُرَّب الْخَبَلِيّ المعروف يجيل الرحمة (وَغَرْفَاتُ كُلُّهَا مَوْفَكَ إِلَّا يَكُنُّ غَرَّلَهُ} كَرْطُبَة، وبصمتين لغة: وإد بحداء عوفات (وَيُنْبَضِ لِللَّهِامُ أَنْ يُقِفُ بِعَرَافًا) عند الصخرات الكبار (على رَاجَلِيم) مستنمل الفهاة (وَيُعْتُمُ النَّاسِ اللّٰهِ عَلَى اللّٰمَاثُور كَانَ حَسَنًا (وَيُعَلِّمُ النَّاسُ السَّاطِكُ) وبيعي للناس أن يقموا مقرب الإحام ليكونوا مستقبلين القبلة (وَيَسْتُحُبُ أَنَّ يُوْسُوا ليكونوا مستقبلين القبلة (وَيَسْتُحُبُ أَنَّ يُوْسُلُ قَلْ الْمُؤْسُ، لانه يوم احتماع كالجمعة والعبدين (وَيَحْتُهِد فِي اللّٰها، لانه من أوس مواضع الإجانة (فَانَة غُونُ النَّفْسُ أَفَاضُ الإسامُ وَالنَّاسُ مَحْمُ غُلَى فِينْتِهِمُ) على طريق المنافون وحتى يلدّوا المنافقة فَيْشُونُوا بها، وحدما من مارمي عمرة إلى مناوعي محسر (والمستنفثُ أَن يُولُ بِقُرْبِ الْمُعْلُى الذِي عَلَيْهِ الْمِيقَدَةُ). موضعُ كانت المعلقاء تبوقد فيه النار في مناف الله المنافقة في أَنْ الله المنافقة في وقت العلماء وحو المنشوبُ العرام على الاصبح ، عهوم (وَيُصَلَّى الإَنْ مُ بِالنَّاسِ الْمَعْرِبُ والْبَعْدَا) في وقت العشاء وهو المنشوبُ والعنافي واحدة وَإِفْافُوا واحدة والأن المنافقة في وقتها فلم تحتج للإعلام كما لا احتباع هنا تلاسلم الفجر، وهذا بني المعلق عالم عليه إلى المنافقة في وقتها فلم تحتج للإعلام كما لا احتباع هنا تلاسلم الفجر، وهذا بني قالم في واحدة وافافها، ما لم يعللم الفجر، وهذا بناس الفيقي ، وقال وابو بوسف، ويعرفه وقد أساء أن هو إفاقا فلقر الفيقير) يوم النجر (ضَلَى الإنتُمُ بِالنَّاسِ الْفَجْرِيقُلُس)، الإجل يعرفه وقد أساء أنه هو أنها والمؤرف.

قصـــل في الوقوف بعزدلفة

(تُشُمُ وَفَفَ) بِمِردَلِفَة وَجِوباً، وَوَقَهُ مِنْ طَفُوعِ العَجِّرِ إِلَى طَلُوعِ النَّمْسِ، وَنُو لِحَلَّة كَمَا مُرَّ فِي عَرِفَة (وَوَقِفَ النَّاسُ مُعَهُ فَلَاعًا) وكُبُّر وهَلَنَ ولِيْنِ وضَلَى عَلَى النّبِي يَظِّةٍ (وَالمُرْفَلِفَةُ كُلُهَا مُؤْفِفُ إِلاَّ بِشَكْنِ مُخْسُرٍ) وهِمَو واد بين مِنْي وَمُزْدِلِفَةً (ثُنَّمَ) إِذَا أَشْفُر حَمَّا وَأَفَاضَى الإِسَامُ وَالنَّاسُ مُعَمَّ قُلُلُ ظُلُوعِ الشَّمْسِرِ) مَهِلَمِن مُكْبِرِينَ مُلْيَنِ. حَمَّى يَأْتُوا مَنَى فَيَتَدِى! بِجَمَّرَة الْفَقَنَةِ فَيْرِمِيهَا مِنْ يَظُنَ الْوَادِي بِاسْتِع خصياتٍ مِثْن خصى الْمُدُّفِ، وَكُمْرُ مَعْ كُلُّ خَصَاةٍ ولا يُفِقُ جَنَّفَا وَيَقَطُعُ النَّلِيَةِ فَعِ أَوْلَى خَسَاءٍ، مَمْ يَفْرَخُ إِنَّ أَحَتْ، ثُمَّ يُمْلِئُنُ أَوْ يُفْصَرُ، والخَلْقُ أَفْضَلُ، وَقَدْ خَلَ لَهُ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا السَّنَاءُ شَرَياتِي مَكُنّة مِنْ يَزْمِهِ وَلِكَ أَوْمِنَ الْغَنِهِ أَوْمِلْ يَعْدَ الْغَدْ، فَيطُوفُ بِالنَّيْتُ طَوْافُ الزِّيْسِةِ أَشُواطِه،

> فصسل في ومي جمرة العقبة

(حتى يأتوا بنى فيشدي بجيئرة النظرة الرابهة مل طن التوابي حاصلة مكه عن بسياره ومئى عن ببينة وسليم خضيات بنال حضى الحداف، بوون قلس ، صفار الحصى، فيل: مقدار المعدمة، وقبل النواق، وقبل: الاستخر ولو رمى مل عوق العقية أجزاء، لا أما احولها موضع الحلك، والاعصل الاختية أن يوون المعرب الحياء وقبل: الاعصل الاعصال الاعتباد الموابية، ولم وقت على ظهر رجل أو جمل. إن وقعت بعدها صوب يكون من بطى النوادي وهداية، ولم وقعت على ظهر رجل أو جمل. إن وقعت بعدها صوب الجواء، والأ يقف عند، الموابية المو

فصسل في طواف الزيارة أو الإفاضة

(قَيْطُوفُ بِالَّبْلِبُ طَرَّاف الرِّيَازَة) ويسمى طواف الإضاضة، وطنواف انفرص (مُنْلَحَةُ أَشْوَاطٍ)

إذا يستي المصيف إلى ما أخرجه المعاري (١٧٥٦ عن ابن عمر أنه كان يرمي السيد يسج حصيات يكور أو كل حصاة وفي أخره وهكذا رأيت النبي # يعمل، وكرره برقم ١٧٥٦ وأيو دود ١٩٧٣ عن عائشة واس محمه ١٩٠٩م.

فيان قان ضعى بين الطبقا والمرزوع غيب طهرب القدوم الم يترافل في هذه المطوب إلا ضفى عليه ويأن قان ضعى بين الطبقا والمشقى زمل في هذا الطواب واستقى مقده على ما المدان وقد خل المساقى ومنا الطوات فو المنظروض في المعج، ويُكُورُهُ فاجيرُهُ على هذه الأبام، فإذ أخرهُ على المعج، ويُكُورُهُ فاجيرُهُ على هذه والمبالم المؤد المنافق أخرهُ على المعجد فيان فيها إلى المنطق المنافقة المن

وجوياً. والعرص منها اربعة (قَالَ كَانَا شَعَى لَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) سَائِفًا (غَفَ طُواف أَفْسُوم الم يُتَرَمُلُ في هندا الطوف)، لأن العرَّمُل في طنوافٍ بعده سعي (ولا شَعْنِ عَلِيْهِ)؛ لأن تكراره خيرً مشروع وْقَادْ نَمْ بْكُلِّ فْمَامْ السَّلْمِيّ) بعد طنواف لِلغاوم وْرْمَالْ فِي مَنَّا السَّلُوافِيّ السنانـأ (وسعى أَهْدُونَ وَجَوِياً، عَلَى مَا فَدَمُهُ، وَوَقَدُ خَلِّ لَهُ النَّسَاءُ أَيْسَانُ وَلَكَنَ طَالَحَلُق السّاسُ، إذ هو المحال، لا بالطواف، إلا أنه أخر هممه بي حن النسباء (حديثه) روحه الرَّغُو أَنَّ هُوْ الْمَعْرُوضُ في الْحَجُّ) وهو ركنُ فيه؛ إذ هو المتأمير به في قوله تعالى ﴿ وَلَيْظَرُّفُوا بِالنَّبِّتِ الْغَنِينَ ﴾ [1] (ويُكُمرُهُ تحريماً وْتُأْجِرْهُ عَنْ هَذِهِ الْأَنَامِي النَّلَالَةُ وَقُونَ أُخُرَهُ غَنَّهَا لَوْمَهُ وَمُ عَنْدُ أَبِي خَيْمَةً} قال في والنصحيح، وهو المعنون عليه عندُ والسنفي، و والمحسوس، (أنَّمْ بغُودُ إلى مثَى) من ينومه (تُبَقِيمُ مِهما، لأجل الرَمْي (فَإِذَا زَالِتِ الشَّمْمَلُ مِنَ أَلْبِيوْمِ النَّالِي مِن} أيام (النَّحَر زَمَن فَجِمَـاءِ طَلَاتُ) والسننة أمه (يُتَدَّىُهُ بِالَّتِي تَنِي ٱلْمُلْحَدُ) مسجد الخَلِف (فَبِرْمها بِنَبِّع خَطَيَاتٍ) ويسن أنه (يُكُرُ مع قُلُ خَصَاةٍ وَيَضِفُ عِنْدُهَا وَيَدْعُونِ؛ لأنه بعده رمي وَقُدْ بَرْمِي الَّتِي نَلْبِهَا مِثْلُ فَلِكُ؛ الرمي الذي ذكر في الأولى- من كونه نسبع حصيات بكمر مع كل حصاة ووَيْفَفُ عَنْدَهَا) ويدعو (لَمْ يُرْمِي جَمْرَةُ الْعَقْبَة كذلِكُ في نكبه ﴿لاَ يَعْفُ عَدْهَامُۥ لانه لِبْسَ بعدها رَبِّي ﴿فَإِذَا كَانَ مَنْ الْعَدِي وَهُو الشائث من أيام السعر ورمن المحمدر التَّلاث بقد زُول الشَّمْس) أيضًا (كذلك): أي مثل السومي في اليوم الشامي وْمَاوَا أَرَادَ أَنَّ بَنْعُكُلِ النَّفْسِيِّ فِي اليومِ الشائت وْنَعْرَ إِلَى مَكَّـةً﴾ فيل طلوع فبجير الرابيع. لا يعدمُ للدحول وقت الرمي وذان أواذ أن يُقيمُ إلى الرابع وهو الانصل ورَمَى العِمَاز النَّلاثُ بَوْمُ المُوابع يْقَدْ زَوَانَ النَّمْسَىٰ) أَبِصاً وَقِولُ فَلَمْ الرَّلْمَىٰ فِي هَذَا الْيَوْمِ فَيْلُ الرَّوْلَ ابْقَدْ طَلَوع الْفَجْرِ حَرْجُكُ أبي حنيفَة) قال في اللهداية؛ . وهذا استحسان، واختباره وبرهبان الشريعية، و والنسفي، و واستثرُ

⁽١) - سرة المح ، الأبذ. ٢٩

الْهُوْمِ فَلِلْ الرَّوْالِ بِنَقَدَ طَلَوْعِ الْفَخْرِ جَاوْ عِنْدَ أَبِي خَبِيفَةً، وَلِكُوْهُ أَنْ يُقَدِّم الْإِلْتَانُ نَفَقَةً إِلَى مَكُةً فَرَلُ بِالْفَحْشِ، وَمُ طَافَتَ بِاللّبِ سَبُسَةً أَنْوَالِم لاَ يَرْفُلُ بِلْفَحْشِ، وَمُ طَافَتَ بِاللّبِ سَبُسَةً أَنْهُوا لِللّهُ وَهُوَا وَاجِبَ إِلاَّ عَلَى أَخْسَلَ مَكَةً فَمُ يَلُمُوهُ إِلَى عَرَفَاتٍ وَوَقْتَ بِهَا عَلَى مَن فَلَنَتَ فَقَدْ مَعْظُ أَمُونُ فَقِدُ مَوْفَقَتُ بِهَا عَلَى مَن فَلَنَتُ فَقَدْ مَعْظُ عَلَى مَن فَلَنَتُ اللّهُ وَقَوْتُ الْفُونُ لِمَا فَقَدْ مَنْ وَقَالِ الشَّفِيقِ عَلَى اللّهُ وَقَوْلُ اللّهُ وَقَوْلُهُ الْفُونُ وَقَوْلُهُ اللّهُ وَقَوْلُهُ اللّهُ وَقَوْلُهُ الْمُؤْلِقُ مِنْ الْجَشَالُ لِمَوْفَةً وَهُو مُؤْلِقًا أَنْهُ عَلَيْهِ اللّهُ مِنْ فَقَدْ أَنْوَكُ فَي الْمُؤْلُونِ اللّهُ مِنْ الْمُعْلِقُ لِمَوْفَةً وَهُو اللّهُ مِنْ الْمُعْلِقُ لِمُؤْلِقًا وَهُو اللّهُ عَلَيْهِ الْمُؤْلِقُ فَيْ الْمُؤْلُونِ اللّهُ مِنْ الْمُؤْلُونُ اللّهُ وَلَا اللّهُ مِنْ الْمُعْلِقُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ الْمُؤْلُقُ اللّهُ وَلَوْلُكُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ فَرَالِهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْهُ أَوْلُكُ اللّهُ فَيْقُمْ اللّهُ مِنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُولُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ ا

الشريعة». وتصحيح، (وَلَكُوهُ أَنْ يَقَدُمُ الْإِنْسَانُ لَفَلَهُ) بعتحتين. مشاهه وأحدَمهُ (إلى مَكُةُ وَيُهِيم) بعش (حَشَّ يَرْضُ)؛ لأنه يعوجب شغل قلبه (قَلِقَ الْغَرْ إِلَى مَكُةُ سُوْل) نسباً (بِالْسُخَطَّب) بضم فقتحتين اللابطح، ويقال له: البطحاء، وخَلِف بنى كِنالة، في الفتح: وهو فناء مكة، وأحدُّه، ما بين الجبلين المتصنين بالمغالم إلى لجبل المقابلة فذلك مصعداً في الثنق الأبسم وأنت ذاهب إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادي.

طواف الصدر أو الوداع

رُمُّمَ إذا أولا السفر وطاف بباقتِتِ سَنَمَةً أَلْسُولِهِ لاَ يُرْسُلُ فِيهَا. وَهَذَا) يَشَالُ لَه (طُسُونُكُ الصَّدَرِ) وطُواف الطَّدَرِ، وطُواف أخر عهد بدايت الله بدوّع البيتُ ويصفرُ به (وَهُو وَاجِتُ إِلاَ مِنْ أَمُّلُ مَكَةً) ومَنْ في حكمهم مِشْنُ كنان داخل المبقنات؛ الأنهم لا يُشْلُدُون ولا يدوّجُون، ويصلي يعقه وكعني الطواف، ويأني زمزم فيشرب من مائها، ثم يأتي التُلُشَرُمُ فيضم صفوه ووجهه عليه، وينتبُثُ بالاستار، ويندعو بمنا أخبُ، ويرجع فَهْفَرى حتى يخرج من المسجد ويُهْمُو ملاجظً للبيت منباكياً متحاصراً عنى فراقه، ويحرج من باب حزودة المعروف باب الوَدْع (لُمُ يُعُونُ لِمِنْ أَمْنِهِ) عَمَاعُه من أهال حجّه.

﴿ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ . لَلْمُعْرِمُ مَكُهُ وَتُوجُه إِلَى غَرْضَاتٍ وَوَقُتْ بِهَا عَلَى مَا فَقَضَامُ فَقَدُ سَتَعَا عَشَهُ طَوْلَتُ الْقُدُومِ ﴾ لانه تحية البيت ولم يدخل ووَلا شَيْءَ عَلَيْهِ لِتُركِمِ ﴾ لانه سنة ولا شيء بتركها.

وَمَنْ أَفَرَكَ الْوَقُوفَ بِعَرْفَةً) ولو لحطة في وقت، وهو ومَا بَيْنَ زُوال الشَّلْسَ مِنْ بَوْمِ خَرَفَةَ إلى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ بَوْمِ النَّاحْرِ فَقَدْ أَفْرَكُ ٱلْحَجْءَ: أي امِنْ مَا نساوه، والآ فقد بفي عليه الوكنُ الثاني، وهو طواف الزيارة ووَمَنِ الْجَنَانِ: أي مو ويفرقَةً وهُو نَبائِهُ أَوْ مُفَكَى عَلْيُهِ أَوْ لَمُ يَعْلَمُ أَنْهَا عَرْفَةُ أَجُزَاءُ ذَلِكَ فَنِ الْوَهُونِيَهِ} لأن الوكن ـ وهو الوقوف ـ قد وُجد، والجهلُ يحلُ بالمنبة، وهي ليسب بشرط فيه. وَالْمُؤَاءُ فِي جَمِيعِ وَلِكَ كَالرُّجُلِ، غَبَرَ أَنْهَا لاَ نَكْشِفُ رَأْسَهَا، وَنَكَشِفُ وَجُهُهَا، وَلا تَرْفَعُ صَـُوتُهَا بِـالنَّشِيّةِ، وَلاَ شَرْمُلُ فِي السَّقَوَاتِ، وَلاَ تَشْغَى بَيْنَ الْمِبَلَئِي، وَلاَ نَحْبَقُ رَأْسَهَا. وَلَكِنْ نَفْصُرُ.

باب القران

الْقِرَانُ مِنْدُنَا أَفْصَلُ مِنَ النَّمَنُعُ وَالْأَفْرَابِ، وَمِفَةُ الْفِرَابِ: أَنْ يُهِلَّ بِالْمُمْوَةِ وَالْحَجُ مَعَاً مِنَ الْسِفَاتِ وَيَقُولُ عَنِينِ صَلَابِهِ: اللَّهُمُ إِنِّي أُولِدُ الْحَجُّ وَالْمُمُوةُ فَيَسْرُهُمَا فِي وَفَيْلُهُمَا مِنِي. فَوَفَ وَعَلَ مَكُمَّ الْمُدُونُةِ، وَهَذِهِ الْفَعَالُ الْمُمْرَةِ، لَمْ يَطُونُ يَشَدُ السُّفِي طَوْافَ الْفُدُومِ وَيَسْخَى

(وَالْمُوالَّةُ فِي جَبِيعِ وَلِكَ) العالَو (كالرَّجُلِ) لعمرِم الحطاب (غَيْرَ أَلَهَا لاَ تَكْبَفُ وَأَسَهَا)؛ لانه فؤرة (وَتَكَبَفُ وَجَهَهَا) ولو نسذات شيئا عليه وجافله عنه جار؛ لانه بمنزلة الاستطلال بالمحمل (وَلاَ نَسْفُعُ مُسُوْمًا بِالنَّلِيمَ) بيل تُسْبِعُ نصلها دماً للقشة (ولاَ تُرَمَّلُ فِي الطَّوَافِ) ولا تضطيع، ولا تسمى بين شميلين (وَلا تُحُبُقُ وَأَسْهَا، وَلَكِنَ تُعَمَّنُ مِن وَبِع شعرها كما مو، وتلبس المُخِطُ والخَفِين، والحش المشكل كالمراة فِما ذُكِرَ احتياطاً

باب القران

مصدر فرن، من باب صَرَبَ وَنَصَرَ.

والْقِرْانَ) لفة - الجميعُ بين الشيلينِ مطلقاً، وشرعياً: الجميعُ بين إسرام العمرة والحج في سفر واحمد، وهو (بشكانا الفضلُ مِن النُّمتُغ وَالْأَفْرَادِ)؛ لان فيه استدامة الإحرام بهمما من السيقات إلى أن يفرغ منهما، ولا كذلك النُّمتُع، فكان الغِران أولى منه. وهداية:.

وَصَفَقَةُ الْفِرَانِ: أَنْ لِهِلَ بِالْعَلَمْرَةِ وَالْعَجُ مَما بِنَ الْمَيفَاتِ): حقيقةً, أو حكماً بنان الحرّم بالعمرة أولاً ف بالحج قبل أن يطوف لهنا أكثر البطواف، لأن الجمع قبد تحقق، لأن الاكثر منها قائم، وكذا عكف، بك مكروه، وإذا عزم على أدائهما يُسَن له منوال التهبير فيهمه، ويقلم ذكر العمرة على الحج في، ولذا قال (وَنَقُولُ عَفِبُ الصَّلَاةِ: اللّهُمُ إِنِّي دِيدُ أَتَّفَحُ وَالْقَمْرَةَ فَيَسْرُهُمَا وَيَقْلُهُمَا مِنْي) وفي بعض النسج تقديم ذكر الحج على العمرة، والأولى أولى، وكذلك بقدمها في النابية، لأنه بيداً بأعمال العمرة، فكذك بدأ بذكرها، وهذاية، وفإذ فَحَلُ مَكُمَّ الْتَعْلَى بِنَافِعالِ العمرة (فَطَافَ بِالنّبِ سَبْعَةً أَشْوَاطِي وجوباً، والفرض منها أكثرها، وسن أنه (يَرَقُلُ بِي الشَّلَاتِ الأول بِنَهَا، وسَمَى بَعْدُهَا بَيْنَ الطَعَا وَالْعَرْضَ منها أكثرها، وسن أنه (يَرَقُلُ بِي الشَّلَاتِ بَيْنَ الصَّمَّا وَالْمَرُوَةِ كُمَّا بَيْنًا مِي الْمُمْرِدِ، وَإِذَا رَمِي الخَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ذَيْخ شَاءً أَوْ بَقْرَةً أُو بَنْنَةً أَوْ سُبِّعَ بَدَنَهُ، فَهَذَا ذَمُ الْفِرَانِ، فَهِنَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يَشْرَحُ صَامَ لَلاَتَ أَلامٍ فِي الْحَجِّ الْجَرُهَا يَوْمُ عَرْفَةً، فَإِنْ فَاللّهُ الصَّوْمُ حَتَّى جَاءً يَوْمُ النَّمْرِ لَمْ يُجْرِّدِ إِلاَّ النَّمَ، ثُمَ يَصِرمُ سَبْعَة أَنَّهُمْ إِنْهُ رَجْعَ إِلَى أَفْلِهُ وَإِنْ صَامَهُ بِمُنْكُةً بَعْدَ فَرَجُو مِن الْحَجِّ جَلال وَإِنْ لَمْ مُكُةً وَتُوجُهُ إِلَى غَوْفَاتٍ فَقَدْ صَارْ رَافِضاً لِمُمْرَتِهِ بِالوقْوفِ، وَيَعْلَى عَنْهُ ذَمُ الفِرَان، وَعَلَيْهِ ذَمَّ لِرَقْضَ عَمْرَتِهِ، وَعَلَيْهِ فَضَاؤَهُ:

باب التمتع

التَنْتُعُ أَفْضَلُ مِنَ ٱلإَفْرَادِ عِنْدُنَا.

عليه افعان البحج، ولوحلق لم يحل من عموت ولوسه دان (تُمُ) ينسرع بانعال العج كالمُفَود (يُمُ) ينسرع بانعال العج كالمُفُود (يُطُونُ بَعْدَ) بَعْدَ وَلَوْمَ الْعَبْرِمِ اللّهِ اللهِ اللللهِ اللهِ اللهِ

وَوْإِنْ لَمْ يَدُخَى لَقَارِنَ نَكُةً وَلَوْجَةً إلى غَرْفَاتٍ) ووقف مها في وقده، وبلا فلا جارة به ولهدة ضار رافضاً لِمُشَرِّتِه اللوقوقِ)، لامه تعذر عليه ادارهما؛ لامه يصير بانها أفعال العصرة على أفعال الحج، وذلك خلاف المشروع، ولا يصير رافعاً بمحرّد التوجه، هو الصحيح اعداية». (وَمُ إِذَا ارتفقيت عمرته (بطّلُ): في سقط (غَنَةً فَمُ اللّذِاتِ)؛ لأنه لم يوفر لاداء النسكين (و) وحب (غَلَيْه فَمُ لِرَفْضَى غَمْرَتِه) وهو مع حمرٍ لا يحوز أكبه عنه (و) وجب (عاليه فضاؤفا)؛ لامه شروعه عبها أوجها على نفسه، ولم يوحد منه الأداء؛ فازه، الفضاء.

ياب التعتم

مناسبة للعراد أن كل منهما خُمَساً بين السكين، وقدم الدران لصريد فشُده، وبهره (التُمنية) قَفَةُ الانتضاع، وشرعاً، الجُمعُ بين إحرام العمرة والفسالها أو أكثرها وإحرام المح والعالم في أشهر الحج من غير إلمام صحيح بأمله، وجوهرده، وهو وأفضلُ بن الإقرام بمُمناً)، لأن فيه جمعاً بن العبديني، فأشبه القرال، ثم فيه زياة أسُلك، وهو إرافة المع. وهداية،

وَوَٱلۡكُنۡمَتُمُ عَلَى وَحَهُيْنِ: مُتَمَّتُمُ يُسُوقَ الْهِدْيِي معه (وَالْسَتُّحُ لا يَسُوقُ الْهِدْيِيُ وحكمهت مختص، كما عليا سنط.

(أو يبغية التعليم) الدي لم بشق معه الهدي (أن بتنوي) بالإحرام (من ألبيشات فيخرخ بعثم ونيط ويد أن المنافية التعلق ويحلق أن منظر وقد على من الدول وويسطى ويحلق أو يقتل وقد على من العلوم الدين الأول وويسطى ويحلق أو يقتل وقد على ما ذكر. وهدا نفسير العمرة، وكذلك إذا أراد أن يُعبره بالعمرة على ما ذكر. وهدا بقد عليهم طواف قدوم لتعكف بقدوس من الطواف الدي هو ركن في نسك، فيلا يستعلق عنه بغيره، بخلاص العجم، فإنه عسد فدومه لا يتمكن من الطواف الذي هو وكن في نسك، فيلا بالمؤلف، الذي هو وكن أن الحجم، بالمؤلف الدي هو وكن الحجم، بالمؤلف الدي هو وكن الحجم المؤلف الذي هو وكن الحجم بالطواف إلى أن مجيء وقت السنوي هو ركن ورقيق بقط المؤلف المؤلف من المؤلف المؤلف من الحجم من العجرة (فإذا كان يوم من الحرم عن العجم، لانه في معني السكي، ويقات الديارة ويسعى بعده الان منا أول طواف الزيارة، ويسعى بعده الحرم من العجم عن العجم المؤلف الناسمين عدام العرم عليه العجم طاف وسعى قبل أن يوح إلى بني لم يرقل في طواف الزيارة، ولا تسمى بعده الحرم منافع بذي العجم المؤلف أن يقو وهو دم شكر فياكن منه أفيان لمؤلم المؤلف الزيارة، ولا تسمى بعده الحرم المعج طاف وسعى قبل أن يوح إلى بني لم يرقل في طواف الزيارة، ولا تسمى بعده الحرم المعج طاف وسعى قبل أن يوح إلى بني لم يرقل في طواف الزيارة، ولا تسمى بعده الحرم المعج طاف وسعى قبل أن يوح إلى بني لم يرقل في طواف الزيارة، ولا تسمى بعده أيده الدي يذلك من أو مدي أن الداد تسكد ولو قبل وصوف إلى أنه أنها.

وَوَإِنْ أَوَادِ المُتَمَّعُ أَنْ يَشُوق الْهَدِي معه وهو أفصل وأَحْرَمُ وَمَاقَ خَدَّيَةٌ فَإِنْ كَانْتُ مُدَنَةً و وهي من الإبيل خاصة، وتقع على الدكو والانهى، والحجم الدَّنْ وهووب، وتُقَدِّفُه بَرُوادِي بالمتع له الراوية، والمراد أن بعثق في عنقها فطعة من أذم من مزادة وغيرها وأو تُعَلَى وهو أولى من التحليل (وأَشْفَوْ النَّدَيَةُ عِلَدُ أَي يُولِفُ وَمُحَلِّدٍ، وَهُنَ أَي الاشعار (أَنْ يَشَلُّ مَشَاعِهَا مِن المُجانِبِ الأَنْفِي وهي والهداية، قالوا. والاثب الإيسرة لأن اليي يُؤلِدُ طمن في حالب اليسور َ فَإِذَا دَخُولَ مَكُهُ طَافِ وَسَفَى وَلَمْ يُتَخَفِّلُ خَنِّى بُلْغُومِ بِالْحَجِّرُ يُؤَمُّ الظُّرُوبِ، وَإِنْ فَمَمُ الإِخْرَامُ قَلِمُهُ جَازُ وَعَلَيْهِ وَمَ، فَإِذَا خَمَلَ يُؤْمِ النَّخْرِ فَقَدْ حَسَّ مِن الإَشْرِعَيْنَ * وَنَبْس الْقَسَلُ مَكُمُّ تَعْشَعُ وَلاَ قِرَالًا. وَإِنْفُ لَهُمُ الْإِذْرُةُ خَامِّمُنَا وَإِذَا عَادَ التَّسَعُنُمُ فِي أَمْمَدَ مَنْدَ وَاجْه

مفصوداً، وفي حالب البدين الداناً أن وولاً يَشْعَوْ عَنْهُ أَنِي أَسْبَعَهُ ويكره، قبال في «الهذابية». وفي الن المتباه والله في الن عن الهذابية». وفي الن حدد أحدد منه الله إبا أن وولاً في والسبح»، وعلى هذا حمله والطحارى،، وهو أولى وتصحيح» (هينا دخل مأد حالما وسعى) كما تقدم (وأنه ليخلق المنافقة في المحرد في المحرد في المحرد في المحرد والمحكم بؤه النووية) كما مسبق عبر حراماً (حتى للخوم بالمحكم بؤه النووية) كما مبنى عبر المساوعة وزيادة المشتمة، وكدا خاو بعده كما الراوي وحب وغليه وأن التما بعد كما ذكر وفإذ حتى المحرد في الأخرائيل، حميماً؛ لأن الحتى محمد على الحكم كالمحرد في الفعلاء منهما الها مهما المحدد في المحدد المحدد في المحدد المحدد في المحدد المحدد في المحدد في المحدد المحدد في المحدد في المحدد المحدد في المحدد في المحدد في المحدد في المحدد كالمحدد في المحدد في ال

ووليس لأنف مكفى ومن من حكمهم من كان دخل السيف وتمك والا فوالاً والمشروع ووليس لأنف وتمك والم الأفرة حاصة إلى منتجه عبر متصوره لما صرحوا به من أن عسم الإنسام شرط لصحه السمح دول الفران، وإن الإنسام الصحيح سفل للسمح دول الفرال، قبل شيخا في حاشيته على والدره ومفتضل هندا أن يمكم السكي ساخل، الموجود الإنسام الصحيح بين إحرامه، حواء ستى الهذي أولا، فأن فالعني إنسا بلسح إلسامه إذا لم يسق الهندي وحلق، لانه لا يغى العود إلى مكة مستحد على، والمكي لا يتصور منه عدم العود إلى مكة، لكويه فيها كمنا صوح منه في والتعابذة، وغيرها، وفي والمهابذة و والعمواجة عن والمحيطة، أن الإلسام الصحيح أن يرجع إلى الحله بعد العموة، ولا يكون اله ود إلى العبوة مستحدًا عليه، ومن هذا الصحيح أن يرجع إلى الحله بعد العموة، ولا يكون اله ود إلى العبوة مستحدًا عليه، ومن هذا

⁽١) - أوربه صلحت الهذاية لهذا السناق إلى قوله - تعالمًا

ذال الربيعي في نفست القراية (1937). رويت القمل في التحديد الأدبي آخرجها دستام عن دن أعاس، وأن وولية القدل في المسال والإداء أن يراده أم يعاش، وقائل الوقائل والمدال الأيس في المدال الأيس في والدال الأيس في والدال التحديد في المدال التحديد في المدال التحديد والدال التحديد في المدال التحديد في المدال التحديد في المدال المدال والمدال في المدال والمدال في المدال المدال في المدال المدال في المدال المدال المدال المدال المدال المدال المدال المدال والمدال المدال والمدال المدال والمدال المدال الم

[.] ويؤك به البخاري ٣١٤٦، وأبواد ود ١٩٤٢ والدمدي ٢٠١ وقال الحسن صحيح والي باحه ٣٠٩٧.

^{75) -} النسوانية، حدد في والبعومانية، فيسوي النجوع بن النفس الواكثر فيها حمل فمكن وفي كلب يستحلها. المفقيات

يَكُنَّ صَافَ الْهَدَيِّ بِطَلِّى تَمَنَّعُهُ، وَمَنْ أَحْرَمُ بِالمُمْرَةِ فَيْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ فَطَافَ لَهَا أَقُلُ مِنَّ أَرْبَعُهُ أَشْهُرِ الْمَحْجُ أَرْبَعُهُ أَشْهُرُ الْحَجَّ فَتُشْفِهَا وَأَحْرَمُ بِالْحَجِّ كَانَ طَعْمَتُ، وَإِنَّ طَاف أَشْهُرِ الْمَحْجُ أَرْبَعُهُ أَشْوَاطٍ فَصَاعِداً ثُمْ حَجُّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ ثَمْ يَكُنُّ مُشَيِّعًا. وأشهرُ الْمَحْجُ، شَوْالُ، وَدُو الْمُعْمَدَةِ، وَعَشْرُ مِنْ فِي الْجَجْهِ، فَإِنْ قَلْمُ الإَخْرَامِ بِالْخَرَّمِ بِالْخَجْعَ وَاتَعْقَدْ حَجَّا، وَإِذَا خَاصَبُ الفَرَأَةُ عِشْدَ الإِخْرَامِ الْخَسْلُثُ وَأَصْرَمْتُ وَصَاعَتُ كُمَا يَطْمُشُهُ

فلنا: لا تمتح لاهل مكة واهل المواقبات. اهما: أي يحلاف القراف؛ فإنه يتصور منهم؛ لأن علم الإلمام فيه ليس يشرط، وأما قوله في «الشرفيلالية» فإن حاص بيمن لم يسق الهدى وخلق، دون من ساقه وأو لم يسف ولهدى وخلق، فإن والمامه غير صحيح، فقير صحيح، فباعلمت من التصريح بأن إقمامه عبر صحيح، فقير صحيح مناق الهدى أولا، وعلى همة؛ فقول المشون (ولا تمتع ولا قبران فمكي) معياه نفي المشروعية والحل، ولا تنافي عدم التصور في احدهما دون الأخر. الهم بالمتصار، وقمامه فيها.

(وَمَنْ أَخْرَمْ بِالْعَبْرُهُ فَيْلِ أَشْهُمْ الْنَجُ فَطَافَ لَهَا) لِي لَمَمْرَهُ وَأَفْلُ مِنْ أَرْبَعَ أَشُوا لِلْ أَمْهُمْ لَمْ يَسْمِهِ مَنْ أَخْرَمْ بِالْخَجُ فَانَ مُسْتُمَا لِلَّ الرَّمِمَ عَدَمًا مَنْ الْمُعْمِ الْمُحْمِ الْمُعْمِ أَنْهُمْ وَأَخْرَمْ بِالْخَجُ فَانَ مُسْتُمَا لَلَ الرَّمِمِ عَدَمًا شَرَطُ فَيْسُوهُ وَالْمُومُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ وَهَا الْأَكْثُرِ وَلِلْأَكْثُرِ حَمْدُ وَهِ الْمُحْمِ وَلِلْأَكْثُرِ حَمْدُ وَمِنْ الْمُعْمِ وَلِلْكُثُمِ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمِ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعُلِمُ اللَّهُ الْمُعْمُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُول

(وَأَشْهُوْ الْعَجُ شَوَالُ وَنَوَ الْفَنْدَةِ) يفتح الفاف وتكسر (وعَشَرَّ مِنَ ذِي الْجَحْدَةِ) بكسر العباء ونفتع رَفَانَ قَدْمَ الإَخْرَامِ بِالْحَجْءَ عَلَيْهَا) أي الاشهر السدكورة (جَنَزْ بَرَاسُةً) لامه شيرط. وقُرم لشبهه بالوكن (وَانْعَقَدْ حَجَّا) إلا أمه لا يجوز له شيء من أضاله إلا في الاشهر.

(وَإِذَا خَاصَتِ الْمُوَّأَةُ عَنْدُ الْإِخْرَامِ الْخَسْلَتُ، للإحرام، وهو للنطافة (وَأَخْرَمَتُ وَضَنَعَتْ) إذا

التُحَاجُ فَيْزَ أَنُّهَا لَا تَطُوفُ بِالنِّبِ حَتَّى تَطَهْرُ، وَإِنَّ خَاصَتْ بَشَادُ الوَّدُوفِ وَطُوَافِ السَّرْيَارُةِ الْتَصَرَفُتُ مِنْ مَكُمْ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا لِنَزْكِ طَوَافِ الصَّدْرِ.

باب الجنابات

إِذَا تَبطَيْبُ السَّحْرِمُ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ، قَالَ طَيْبُ عُضُواً كَالِهَلاَ فَمَا زَادَ فَعَلَيْهِ مُمْ، وَإِنْ طَيْبُ أَقَلُ مِنْ عُضْرٍ فَعَلَيْهِ صَدَقَةً، وَإِنْ لَهِسَ نُوبًا تَجِيطًا أَرْ غَنظَى زَاسُهُ يَـوْمًا كَامِلاً فَعَلَيْهِ

جاء وقتُ الافعال وكُمَا يَضَيَّمُهُ الْحَاجُعِ) من الدوقفين رومي الجمار وخيرها (غَيْرُ أَهَا لاَ نَطُوتُ بِالْبَيْتِ خَنِّى نَطُهُنَ لاَنها مُهَيَّا عن دخول المسجد (وَإِذَا خَاضَتُ بَشَدَ الْوَضُوفِ وَطَوَافِ الرَّيارَةِ) وأوادت الانصراف (الْعَرْفَتُ مِنْ مُكُنَّةُ وَلاَ عَيْءَ عَلَيْها بَشَرْتِ طَوْفِ الصَّدَرِ)، لانه وَلاَ رُخْص للنب، التَّمَيْض في ترك طواف الصَّدَرُ²³، فإن طهرت قِبل أن تنخرج من مكمة لنزمها طواف الصَّدَرِ،

بأب الجنايات

المسافرة من بينان أحكام المحرمين شرع في بينان حكم ما يعتريهم من الْعُوارض: من اللجناينات، والإحصار، والْفُوات، وقدَّم الجنايات لهما أن الاداء القاصر خيرُ من العدم. والجنايات: جمع جناية، والمواديها هنا ارتكابُ مُحُطّر في الإحرام.

(وَذَا تُعَلَّبُ المُعْرِمُ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ) لِما أَطَلَقَ في العَبِ اجعل في الكفارة تم شرع في بيان ما أجعله بقوله: ﴿ وَقُلْ طَهُ عَضُوا كَالِمِاكُ كَالْمُوالِينَ وَالْبُدُ وَالْمُجِلُ وَهُمَا وَأَنَّهُ مِعْ المحلد المجلس (فَقَا يَعْمُ لَالْ الْجَالِينَ تَتَكَامَلُ الْكَامُلُ الْمُرْتَفَاقِ اللّهُ وَلَكُ فِي الْعَضُو الْكَامُلُ الْمُجْدِبُ عَلَيْهُ لَقُولُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ وَلَمْكُ صَدَّالًا فَي الْعَمُ اللّهُ وَلَمْكُ فَي وَلِمْكُ اللّهُ وَلَمْكُ فِي ظَاهِرِ اللّهِ وَلَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَمْكُ وَلَمْكُ اللّهُ وَلَا وَاللّهُ وَلِمْ اللّهُ وَلَهُ وَلَمْكِيهُ مِنْ اللّهُ مِ الصّافِحُ وَلَمْكُ وَلَا وَاللّهُ وَلَمْكُ اللّهُ وَلَمْكُ اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَهُ وَلَمْكُ وَلَا وَالْمُ اللّهُ وَلَهُ وَلَمْكُولُ اللّهُ وَلَا وَالْمُ اللّهُ وَلَا وَاللّهُ وَلَا وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلَا وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَكُولُ اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا وَاللّهُ وَلَالّهُ وَلَالّهُ وَلَالَّهُ وَلَا الْمُعْلِمُ اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا الْمُعْلِمُ اللّهُ وَلَالِمُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَالّهُ وَلَاللّهُ وَلَالّهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَالَّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلَا لَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِلْكُولُ اللّهُ وَلِلْمُ اللّهُ وَلِلْمُ اللّهُ وَلَالّهُ وَلَاللّهُ وَلِمُ اللّهُ وَلِللّهُ وَلِلْمُ لَا اللّهُ وَلِللّهُ وَلِللّهُ وَلِلْمُ وَلِلللّهُ وَلِللللّهُ وَلِلْمُ اللّهُ وَلِللّهُ وَلِلْمُ اللّهُ وَلَا مِلْلَّالْمُ اللّهُ وَلِلْمُ لَاللّهُ وَلِللّهُ وَلِللّهُ لَاللّهُ وَلِلللّهُ وَلِلْمُ لِلللّهُ وَلِلللّهُ وَلّهُ وَلِلْمُ لِلللّهُ وَلِمُ لِللللّهُ وَلِلْمُ لِلللّهُ وَلِلللّهُ وَلِلللّهُ وَلِلْمُ لِلللّهُ وَلِللللّهُ وَلِلْمُ لِللللّهُ لِلللللّهُ لِلْمُلْكُولُ اللللّهُ وَلِللللللّهُ وَلِلْمُ لِلللّهُ

وأتوج الترملي 462 ص ابن صر قال: أمن سبح البيت لليكن أنشر عبد بنائبت إلا المنهمار. ووعمل كين ومول لك عليه وقال: حسن صبعيع، والعبل على هذا عند أعل العلم. صبعيع.

و١٩ - العديث ابن حياس وقال: أمر الناس أن يكون أخر جهدهم باليت إلا أنه حفظ هن المرأة المناشرية. أخرجه الليشاري ١٩٥٥ بالب: طواف فلوداع ومسلم ١٩٣٨ بناب وجوب طواف الوناع وأيهاش ١٩٦١/٥ كلهم عن أبن صابح والمرفة بالأمر هو التي قال.

 ⁽١) - الأرتفاق: بن رأتن وترثن: تلطف به وأرتفل به: أتنفع وعلى هذا نيوليم بترض بسكين، عبر مدينة وكذا الترثن بلبي السفيط، وإنما يبعيه الدم بإزالة التفت كذا تي والسغرب،

دُمْ، وَإِنْ كَانَ أَقُلُ مِنْ فَلِكَ فَعَلَيْهِ صَدَفَقَ، وَإِنْ خَلَقَ رُبِّحَ رَأْسِهِ فَصَاعِداً فَعَلَيْهِ مَمْ، وَإِنْ خَلَنَ أَقُلُ مِنَ الرَّبِعِ فَعَلَيْهِ صَدَفَقَ، وَإِنْ خَلَقَ مَوَاضِعَ الْمَحَاجِمِ فَعَلَيْهِ دَمْ عِنْدَ أَي خَيِيعَةً. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَدِّدُ: عَلَيْهِ صَدَفَقً، وَإِنْ فَصَ أَطَافِيرَ يَدَيْهِ وَرَحُلَيْهِ فَعَلَيْهِ وَمَ وَإِنْ فَصَيْ يَدَا أَوْ رَجُلًا فَعَنِيْهِ مَنْ وَإِنْ فَصَلَ أَقُلُ مِنْ خَمْدَةٍ أَطَافِيرَ مُتَفَرِّفَةً مِنْ يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةً عِنْدَ أَبِى خَبِغَةً وَأَمِن يُوسُفَ، وَقَالَ مُحَمِّدًا: عَلَيْهِ مَمْ، وَإِنْ فَطَيْ أَوْ لِسِنَ مِنْ عَلَيْ

(وَإِنَّ لِمِسَ تَـٰوَيَا فَجَيَعِكُمُ اللّهِمِي الْمُعَنَافَ، حتى اللّهِ ارتدى مالقميصِ أو أَشْحَ¹⁷ مه أو الزر بالسراويل فلا بالسر به؛ لأنه لم يليمه ليس المخيط، وكناه أو أدحل متكبه في الفّاءات ولم بلخل يديه في الكمين، تحالافاً ولزفره، لأنه لم بليمه ليس الفّياء، ولهذا يتكلّف في حضطه. وهداية، وأو فطي رَأْسُهُ معتاده مخلاف نحو إجانة وعِدْل تر (يُومَا كَابِسُومُ أو لِمُنْ كَاملة وَهَدُّبُهِ فَمْ، وَإِنْ كَانَ أَقُلُ مَنْ دَلِكَ فَعَلَيْهِ صَدَقَةً لِمَا تقدم.

(زَإِنَّ خَلَقَ) أَيَّ: أَرَالَ (زَيْمَ) شَمَر (زَأْسَمَ) أَو رَمِع لَحِيّه وَقَصَاعِهَا فَمَلَيْهِ دَمِّ وَإِنَّ حَلَقَ أَقَلَ مِنَ السُّرِيْمِ فَعَلِيهِ صِدْقَةً) لأن حلق مفض الراس ارتقاق كامل الله معناه فتكامل به الجناية ويتقاصر فيما دوم، وكذا حَلَقُ عص اللحبة معناه بالعراق وارض العرب، وكذا أو حلق إسطيه أو الحدهما أو عانته أو رقبت كلها. وهذاية، (وإنَّ حَلَقَ مُوَاقِع المَخَاجِم فَعَلَيْهُ فَمُ جَدْد أَبِي خَيْمَةً) قال في والتصحيح: واعتمد قوله والمحبوبي، و والنسقي، (وَقَالُ أَبُو يُومَعَنُ وَمُحَمَّدً: عَلَيْهِ صَدَّفَةً) لأنه غير مقصود في دانه.

(وَإِنْ فَصَرْ أَطَائِعَزَ يَدَيْهِ وَرِجَنَيْهِ) في محلس واحد (فَعَلَيْهِ دَمِّ) واحد، لأنه إزالة الأدى من نوع واحد، وفيدنا بـالمجلس المواحد لأنه إذا تصدُّد المعجلس تعدد السم (وَإِنْ فَصَ يَدَا أَوْ بِجَلاً فَعَلَيْهِ دَمِّ لاَنِ للرسِ حَكَمَ الكُل (وَإِنْ فَصَلْ أَقُلْ مِنْ خَسْنَةِ أَطَائِهِ مَعَرَّفَةً مِنْ يَدَيْهِ وَرِجَلَةٍ فَعَلَيْهِ) لكل ظفر (صَدَفَةٌ عِنْدُهُمَا): أي أبي حَبْعة وأبي يوصف، قبال هي «التصحيح»: واعتسد قولهمة والمحوي، ووالنسفي، (وَقَالَ مُحَمَّدُ: عَلَيْهِ وَمَّ اعتباراً بِمَا لَوَ فَصَها مِن كَفَ واحد، ومما إذا حلق ربع الرأس من مواضع منفرفه. (هذاية».

. . .

﴿وَإِنْ تَطَلِّبُ أَوْ خَلَقَ أَوْ لِمِسْ بِنْ مُقَارِ مَهُوْ مُخَلِّرُ: إِنَّا شَاءَ ذَخَ شَمَاةً. وَإِنَّ شَاء فَصَدَّقَ عَلَى

(٢) - أنوب من الصوف مفتوح من الأمام أثب ما يكون بما يسمى اليوم الأبيَّة

^{(1) -} توطّع الرجل بالكوب وأنشيع . هو أن يتدخله نحت يده اليعني ويلقيت على متكرته الأبسير - كما يعمل . المعرم .

لَهُوْ مُخْيَرُ ۚ إِنْ شَاءَ فَيْحَ شَاءً، وَإِنْ شَاءَ تَصَدُقَ عَلَى سِنَّوْ مَسَاكِينَ بِقَلاَتُهِ أَصْلُح بن طَعَامٍ. وَإِنْ شَاءَ صَامُ فَلاَنَهُ أَلِهُم ، وَإِنْ قِبَلَ أَرْ فَسَنَ بِشَهْيَوْ فَعَلَيْهِ فَمْ ، وَمَنْ جَامَعَ فِي أَسْدِ السَّبِيلَيْنِ قَبْلُ الْوَصُّوفِ بِمَرْفَةَ فَسَدُّ حَجَّهُ وَعَلَيْهِ ضَاءً، وَيَسْجِى فِي الْعَجِّ كَفَ يَسْجَى مَنْ لَمْ يَفْسُدُ حَجُّهُ، وَعَلَيْهِ الْفَضَاءُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُغْلِقُ امْرَأَتُهُ إِذَا خَجْ بِهَا فِي الْفَضَاءِ، وَمَنْ جَامَعَ بَشَدُ الْوَقُوفِ بِمَرْفَةً لَمْ يَفْسُدُ حَجْهُ، وَعَلَيْهِ بَدْنَةً، فَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ الْحَلْقِ فَعَلَيْهِ شَاءً، وَمَنْ جَامَعَ الْعَلْمَ فَعَلَيْهِ شَاءً، وَمَنْ جَامَعَ الْعَلْمَ

بيئةٍ نساكِينَ بِغَلَاتِهُ أَصْوَعٍ) بوزك أقلس جمع صاع في القله، وهي الكشرة على صبغان، ونقل الملطوني، ونقل الملطونية عن دانفارسي، أنه بجمع إيما على أضع بالقلب كما قبل أوراً وآذر بالقلب، وهذا الذي نقله جمله أبو حالم من خطأ الموام. امصباحه (من طقام) على كل مسكين بصف صاع ووان شاة ضام تلاته أبام) فقوله تعالى: ﴿فَقَدْنِهُ مَنْ صِيامٍ أَوْ صَدْقَةٍ أَوْ تَسُلِكٍ ﴾ وكلمة وأوه للتخير، وقد فسرها رسول الله يقله بعد ذكرنا أله والاية نزلت في المعلور، ثم الصوم بجبرته في أي موضع شاء؛ لأنه عبادة في كل مكان، وكذا الصدقة، لما بيا، وأما السلك فيختص سؤمان؛ قدمن سالانفاق، لأذ الإراقة لم تُقرف قربة إلا في زمان أو مكان، وهذا لم يختص سؤمان؛ قدمن المتعاصم بالمكان. وهدا لم يختص سؤمان؛ قدمن

(وَإِنْ فَيْلُ أَوْ لَهُ مَن بِشَهُومَ) أَمْرِكَ أَوْ لَمْ يَوْلَى، وهاليّهَ وَفَعْلَيْهِ وَمَّ وَكُلّا أَطَلَق في والسيسوطة و والكافية و والبقائعة و وضرح المجمعة فيما للأصلى، ورجَّعه في والبعرة بأن الدواعي مُحرَّمة لأجل الإحرام مطلقاً؛ فيجب الدم عطلقاً، واشترط في والجامع الصغيرة الإنزال، وصححه وقاصيخانه في شرحه (وَمَنْ جَامَع فِي أَخِهِ الشَّهِلَيْن) من أَدَى وَفَيْلُ فَوْفُوب بِعَرْفَة فَعَدْ حَجَّهُ وَى وجب (عَلَيْه شَاةً) أَو مُشْتِع بِلنَة (وَيَعْفِيم) وجوياً (فِي) قامد والنحجُّ تُحَدًّ يَشْتِي مَن لَمْ يَقْسُلُهُ الْمَعْم، في وجب (عَلَيْه الْمُفَاد) فوراً ونو حجه نقلًا، لوجوبه بالمشروع، ولم يقع صوفه، فيقي الموجوب يحاله (وَلِيْسَ) يواجب (عَلَيْه أَنْ يَقْلُونَ الرَّالَة إِذَا خَجُّ بِهَا فِي الْفَقَادِي وَلَيْب له ذلك إن حاف الموقاع (وَلَيْسَ) يُواجب (عَلَيْه أَنْ المُولِيّة الرَّفُوف بَعْرُفَة) في الحالق (لَمْ بَعْسُلُهُ حَجَّه، وَى وجب (غَلَيْه بَدْفَةً) لأنه أهلي الموقاع الوقاع الموقاع في إحرام مهتولاً. ومها عنه إحرام مهتولاً. ومهابية الرَّفُوف المؤلّة إلى الحلق المؤلّة المؤلّة المؤلّوب بِعْرَفَةً) في الحلق المؤلّة المؤلّة المؤلّة المؤلّة المؤلّة المؤلّة المؤلّق عَلْم المؤلّة المؤلّة

⁽١) - سورة البقرت الأوة : ١٩٦٠.

ام يشير فلنصيف إلى حديث كعب بن عجوز: وأن رسول بلد يله مرا به وهو بخسديية قبل أن بدخل مكة وهو محرم وهو بخسديية قبل أن بدخل مكة وهو محرم وهو برخل مدة قبل: عجر أن بلدخل ملى وجهه فقال: أو المسلك حديثة قبل أن بعيم، قال: عاجل وأطعت فراطنت وأطعت فراطنة ورواية للمسلم واحلل: أم والدين شدة شكاً، أو صدم تلالة إلم، أل أطعم ثلاثة أهيت من تمر على سنة مساكين، أسرجه المحماري 1804 كتاب التفسير وصلم 1824 بالمرجه المحاري المرجعة المحاري عليه 1824 والرسمية المحاري على المحرم وأبو دلاد 1824، 1824 والرسمية 1824.

فِي الْمُمْرَةِ قَبْلِ أَنْ يَطُونَ أَرْبَعَةَ أَشْرُاطٍ أَفَسَدُهَا وَمَضَى فِيهَا وَفَضَاهَا وَعَلَيْهِ ضَاءً، وَإِنْ وَطِيءَ بَقَدْ مَا طَافَ أَرْبَعَةَ أَشُواطٍ فَعَلَيْهِ ضَاةً وَلاَ تَشَلَّمُ مُمَرَّفَةً، وَلاَ يُنْزَمَّهُ فَضَاؤُهَا، وَمَنْ جَامَعَ تَاسِياً تَحَمَّنُ جَامَعَ عَامِداً، وَمَنْ طَافَ طَوْافَ الْفَلُومِ لَحَدِثاً فَعَلَيْهِ صَلَدْفَةً، وَإِنْ طَافَ جُنَا وَهَذَا الطَّوْافَ مَا فَا هَا الزَّيَارَةِ مُشْعِدًا فَعَلَيْهِ وَمَنْ طَافَ طُوافِ الطَّمْرِ مُحْدِثاً فَعَلَيْهِ صَدْفَةً، وَإِنْ طَافَ حُنَياً قَعَلَيْهِ صَافًا، وَمَنْ وَلَكَ فَيْعَ عَلَيْهِ وَمَنْ طَافَ ظَوْافِ الطَّمْرِ مُحْدِثاً فَعَلَيْهِ صَدْفَةً، وَإِنْ

(وَإِنَّهُ كَانِ وَجَامَعَ بَقَدَ) الوقوف و وَالْحَلَّقِ فَعَلَيْهِ شَاءٌ فِلْقَاه إحرامه في حق التمام فقط، فخفّت المجاوة، فاكن بالثناة وَوَمَنْ خَامَعُ فِي الْعَمْرِ، فَيَلْ أَنْ يَطُوفُ لِهَا وَأَوْنَعَةُ فَشُواطٍ أَفْسَدُهَا) لأنّ الطواف في العمرة بمنزلة الوقوف في الحجح، ومضى فيها كسا يسعني في صحيحها (وقصاها) فوراً ووي وجب وغليد شَاءً، لا تها سنة، فكانت أحط رئية من الحج، هاكنمي بالشناة (وَإِنْ وَهِي، يَعَالَمُ مَا فَاتَانَ أَعَلَمُ شَاءًا مُمْرَلًا ، وَلاَ يَقُرُمُهُ وَهَا يُعْلَمُ لَا مُعْلَمُ سُرَاءً وَهَا المُحالِق مِنْ الحالِق فَاللهِ فَعَلَمُ شَاءً وَلاَ يَعْلَمُهُ وَهَا يَعْلَمُ سُرَاءً وَهَا المُحالِق مِنْ الحَالَة مِنْ الحَالَة فَاللهُ فَاللهُ فَاللهُ فَاللّهُ وَلَيْنَانُ فَاللّهُ فَاللللّهُ فَاللّهُ فَاللّهُ فَاللّهُ فَاللّهُ فَاللّهُ ف

قبل الحالق، وترك للعلم به الآنه بالحالق يغرّج هن إحرامها بالكتابة، مخلاف إحرام الحج كسا مر ووَمَنْ جَامَعَ فَاسِيّةً أو حاهلاً أو مائماً أو مكرها (كُسَّ جَامَعَ غَامِداً). لاستواء الكل هي الارتماق الهراق

ورَمْنُ طَافَ طُوْاتَ الْقُدُومِ مُحْدِنًا فَمَدَ مُدَفَّقُ وَكَذَا فِي كُل طُوابِ مَطْرَع ، جَمِراً فَعا دَعَله مِن النقص شرك الطهارة، وهو ويَن وجب بالشروع اكتفى قيمه بالصدافة إظهياراً لمود رئيته عما وجب بالبحاب الله تعالى الطهارة، وهو ويَن وجب بالشروع اكتفى قيم بالصدافة إظهياراً لمود رئيته عما الرَّيْزَى أو اكترة ومُمَّدِناً فَعَلَيْ ضَافًى؛ لاه الْحُسِل النقص في الركن؛ فكان المُحتى من الأول، فيجر بالدم (وَإِنْ) كَانْ وَطَافَهُ أَنْ أَكْرَه (خُبُّ فَعَلَيْ يَفَتَى لقلط الجنابة، فتجر بالبدت، إظهاراً لمُتقاوت بين الركن وعير، ووالأفقيل أن يُعيد القواف، طاهراً، ليكون أثباً به على وحه الكمان وما فام يؤم مالإعادة في الحدث من غير عبو على والهداية، وفي بعض النبح ووعيه أن يعيده والأصح وقصوره بسبب الحنابة وقصوره بسبب الحنابة المحدث وقو بعد أيام النحر، وكذا للحنابة إن كان في أيام التحر، وإن بعده لزمه وم بالناحير وفين ظاف طُواف المُعدَّو تُحدِيناً فَعَلَيْهِ بِهِ الله يُعلِي الله الناق أن المحدث وقو بعد أيام النحر، وكذا للحنابة بجب شاق، إلا أن الأول أصح . دهداية، وإن كان واجباً فلا بد من ظهار النفاوت، ومن أي حنيفة أنه يجب شاق، إلا أن الأول أصح . دهداية، وإن كان وطاف جُها فعَلَيْه شاقً إذا المحدث والأسبحارة، وفي دوات الوبارة وإن يعد على والمهارة، وفي مالتساميح هو الله والإسبحارة، وفي دوات الوبارة وإن يعلم الأم وجب الدم ويها، والأصح الأول. وهما الأول. وهما أن والمنابة، وفي دوات طواف الزبارة وأني مالمانا، وفي دواته وأبي حضورة ويها، والأصح الأول.

تَرَكُ أَرْبَعَة أَشُواطٍ بَفِي مُحْوِماً أَبِدا حَتَى يَقُلُوفَهَا، وَمَنْ تَرَكُ ثَلَافَة أَشُواطٍ بِنَ طُوابِ الصَّفَرِ فَعَلَيْهِ صَدَقَةً، وَإِنْ تَرَكُ طُوَاتَ الصدرِ أَوْ أَرْبَعَة أَشُواطٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ شَاءً، وَمَنْ تَرَكُ السُعْيِ بَئِنَ الصَّفَا وَالْسُرُوة فَعَلَيْهِ شَاةً، وَحَجُّهُ تَامًّ، وَمَنْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَة قَبْلُ الإَسَامِ فَعَلَيْهِ وَمَ

.....

وَمَنْ نَرَكُ مِنْ طَوَافِ الرَّيْرَةِ تَلَاقَةً أَشْوَ لِمَ هَمَا فَرَيْهَا) ولد يطف بعد، غير، وتَعَلَيْه شَاهُ)، لأن التفصان بنزك الأقل بدير، فالله الفضمان بديب الحدث، فإن طف بعد، انتقل إلى الفرص ما يكمله، فإن كان ما بعده للصلو وكان الباقي با بعد إكمال الفرس هو اكثو، تعليه صدفة، وإلا يكمله، فإن كان ما بعده للصلو وكان الباقي من بعد إكمال الفرس هو اكثو، تعليه حدثة، وإلا إنا تعلد المجلس، لا أن يقصد فريض. في فلا يلزمه بالناني شيء وإن نعبد المحلس، مع أن ية الرفض بالناني شيء وإن نعبد المحلس، مع أن ية الرفض باطلة، لاته لا يحرج عنه إلا بالأعمال، لكن لما كانت المحطورات مستمنة إلى قصد واحد وهو تعجل الإحلال - كانت متحلة، وكفاء دم واحد، وبحره (وَمَنْ تَوَكُ ثَلاَتُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ لَلْهُ اللَّهُ الله كما تقلم (وَيْنُ طَوْلُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ كما لاتقلم (وَيْنُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ الواجب أو الأكثر مه، وما دام بهذه يوم طلاعة الواجب أو الأكثر مه، وما دام بهذه يوم طلاعة الواجب أن وقته وهذا أنه.

َ وَمَنْ تَوَكَ اللَّمْنِيَ بَيْنَ الصَّفَّا وَالْمَرْوَةِ أَو أكثره، أَو ركب فِه علا عدر، أَو ابتداه من السووة وَهُمَلِّهِ شَاةً رُحُجُّهُ تَمَّمُ لأنها واحبات، فبلزم بتركها الدم دون الفساد.

(وَمَنْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَةً قَبِلَ الْإِسَامِ) والغروب (فَعَلَبُهُ مَمُ) ويسقط بالعبود قبل الغروب، لا بعده، في ظاهر الرواية، وروى داين شجاع، عن داي حيفة، أنا يسقط، وصححه اللدوري، دنهره عن والغرابة، ومنه وقبل الناسخ، والسحو، دوره، لكن في والبنائج، ما نصه: ولو عاد إلى عرفة قبل غروب الشمس وقبل أنا يدفع الإمام ثم دفع منها بعد الغروب مع الإلمام سفط عنه المدم، لأن المشؤول وإنا عاد قبل الغروب بعد ما خرج الإسام من عرفة ذكر والكرخي، أنه يسقط عنه المدم، لأنا عنه المشؤول المشؤول، وإنا عاد قبل الغروب عند داير حيفة أنه يسقط عنه المام أيضاً، لأنه المستورك، وقال المشؤول، والمستورك هو الله فع بعد الغروب وقد استدرات، وقد عد إلى عرفة بعد العروب الرواية، وقال: هي المستورك، عنه المام الواجب ولا لا يسقط عنه المام يعلم المام الواجب ولا يستقط عنه المام ويالم وياه المؤولة وقبل الوام، يقولنا ووالمورب، لأنا المسراد، حتى لو يعد الغروب قبل الغروب قبل العروب لانه يستطره، وقبل العروب قبل العروب، وقبل العروب علي شيء، وعبر به لانه وستلزمه.

راع الي. طراف الوباع.

نَرُكُ الْوَقُوفَ بِالنَّرُولِيَّةَ فَعَلَى وَمَنْ وَمَنْ فَرَكُ رَمَّيْ الْجِمَارِ فِي الْآيَامِ كُلَّهَا فَعَلَيْهِ وَمَ، وَإِنْ فَرَكَ رَمَّيْ الْجِمَارِ الْفَالِابِ فَعَلَيْهِ وَمَ، وَإِنْ فَرَكَ رَمِّي الْجَمَارِ الْفَالِبِ فَعَلَيْهِ مَدْفَقَةً، وَإِنْ قَرْكُ وَمَنْ أَخْرَ الْمُكَلِّقُ خَلِّى مَضَتُ أَلِيمَ النَّهِ فَعَلَيْهِ وَمُ وَمَنْ أَخْرَ الْمُكَلِّقُ خَلِّى مَضَتُ أَلِيمَ النَّهِ فَعَلَيْهِ وَمُ عَنْدُ أَيْنَارَةٍ عِنْدَ أَيْ خَيْفَةً وَجَمَّهُ اللَّهُ، وَإِذَا فَعَلَيْهِ الْمُحْرَةِ عِنْدَ أَيْنِ خَيْفَةً وَلَيْنَانِقِ عَنْدُ أَيْنَ خَيْفَةً وَلَيْنَانِقِي فِي فَلِيفًا الشَّامِلُ وَالنَّامِي المُعْرَافِقُ وَلَيْنَامِي النَّوْمِيمُ عِنْدُ أَيْنِ جَيْفَةً وَأَيْنَ الْمُعَلِقُ فَي المَعْمَانِ الْمُعَلِقُ فَي المَعْمَانِ النَّوْمِيمُ عِنْدُ أَيْنِ مُرَاثِقًا فَي يُوسُفَّتُ أَنْ يَهُومُ الطَّيْسَةُ فِي المَعْمَانِ النَّوْمِيمُ عِنْدُ أَيْنِ خَيْفَةً وَأَي يُوسُفَّتُ أَنْ يَعْوَمُ الطَّيْسَةُ فِي الْمَعْمَانِ النَّوْمِيمُ عِنْدُ أَيْنِ عَلَيْهِ الْمُعْرَافِقُ عَلَيْهُ فِي الْمُعْرِقُ مِنْهُ فَالِيمُ النَّوْمِيمُ عِنْدُ أَيْنِ يَعْرِفُونَ الْمُعْلِقُ فَلَيْهِ الْمُعْرِقُ مِنْ النَّوْمُ وَلَا اللَّهِ عَلَيْهُ فَلَيْهِ الْمُعْمَلِيمُ الْمُؤْمِقُ الْمُعْلِقُ عَلَيْهُ فِي الْمُعْلِقِ عَلَيْهُ فِي الْمُعْلِقِ الْمُعْرِقُ مِنْ الْمُعْرِقُ مُعِلِقًا فَيْنِي عَلَيْكُمْ الْمُعْلِقُ عَلَيْهُ فَلَالِكُمُ الْمُعْرِقُ مُعْلِقُ وَلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِيقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْرِقُ عَلَى الْمُعْلِقِ الْمُعْرِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِيقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِيقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِ

(وَمَنْ تَرَكُ أَوْمُونَ بِالْمُؤْتَالِعَةِ) من عبر عذر (فَعَلَيْهِ دُمُّ)، لأنه من المواحبات.

(وَمَلَ أَرَكُ وَمَنِ الْحَمَارُ فِي الأَمَامِ كُلُّهَ فَعَلَمْهِ وَمَ واحد. لأَنَّ الجس متحد، والنوك إنصا يتحقق بغروب الشمس من أخر أيام الرمي. وهو اليوم البراج، ومنا دامت باقبة فالإصادة ممكنة خيرمها على النرتيب. ثم بالتأخير يجب اللم عند الإمام، خلافاً لهما وَوَإِنْ فَرَكُ وَمَنِ يُؤْمِ وَاجِيدٍ مَمْلُهُ وَمَنَّ لاسْ الله الله الوَيْنُ فَرَنَّ إَحْدَى الْجَمَاءُ النَّلَابِ) في غير اليوم الأول (فَعَلَمُه) لكل حصاةٍ (صَدْقَةً). لأَنَّ الكن في حَمَّا اليوم نسك واحد، والمعروك الآقل، حتى تو كان الأكثر وجب نظم (وَيَنْ فَرْكُ رَمِّي جَمَّرُةِ الْفَقَلَةِ)الذِي هو (فِي يَوْمِ النَّحْرِ) أَو أكثره (فَعَلَمْ وَمَ) لأنه نسك شام؛ إذ هو وظهمة ذلك اليوم

(وَمَنْ أَخُرُ الْخَلْقِ) عن وقته وخَنَى نَضَتْ أَيَّامُ النَّحْرِ فَعَلَتْهِ وَمَ جَنَّدَ أَبِي خَبِيقَةَ وَكَذَلِكَ إِنَّ أَخُرُ طَوْافَ الزَّيْلَةِ جَنَّدَةً عَنْهَا} وقالا: لا شيء عليه، وكدلك الخلاف في تأخير الرمي، وفي تقديم سنك على ضنك: كالحلق قبل الرمي، وتُحَرِ الفاون قبل الرمي، والحلق قبل الذبح، وهذابَه، ووفي التصحيح: قال والإسبجاري»: الصحيح قول أبي حتيقة، وعشى هليه وموضال الشريعة واصدر الشريعة و والسمي».

(وَإِذْ فَتَلَ المُحْرَمُ صَهُداً): لي حيواناً برَّها منوحشاً باصبل خلقته سياحاً أو مبلوكاً (أَوْ ذَلُ حَلَيْه من قَلْمًا) والمخطى و (وَالنَّسِي) حليه من قتله والمخطى و (وَالنَّسِي) حليه من قتله والمخطى و (وَالنَّسِي) الإحراء ووالمُبَنِينَ فَي فَتِلَ النَّامِية وَالمُبَنِينَ) بنتن الصيد (وَالنَّابِينَ إليه: أي تكور منه الآنه ضمان إسلاف، فأسهة عرامات الأموان ووالمُجْرَاء النواجب وعِنْدَ أي خَيْفَةً وَأَي يُوسِّفَ: أَنْ يُفَوِّعُ الصَّابِينَ فِي المُحَالِقَ اللَّهِ فَي المُحَالِقَ المَجْلِقُ الجَمِّلَة وَلَا عَمْلُوا المُجْلِقُ المُعْلِقُ المُحَالِقُ المُحَالِقُ الجَمِينَ وَالْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ الْمُعَلِقُ المُحَالِقُ المُعْلِقِ المُحَالِقُ المُعْلِقُ المُعْلِقِ المُحَالِقُ المُعْلِقِ المُحَالِقُ المُعْلِقِ المُحَالِقُ المُعْلِقِ المُعْلِقِ المُحَالِقِ المُعْلِقِ المُعْلِقِ المُعْلِقِ المُعْلِقِ المُعْلِقِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهِ المُعْلِقِ اللهُ اللهُ

بني البيشة؛ إنْ شَاهُ البَّناعُ بِهَا خَسَيَاً فَشَيْعُ إِنْ يَلَقَتْ خَشَيَا، وَإِنْ شَناءُ النَّتَوَى بِهَا طَفَاتُ ا فَقَضَفُقَ بِهِ عَلَى كُلِّ مِشْكِينِ بَشَفْ ضَاعٍ مِنْ لِرَّ أَوْ ضَاعاً مِنْ نَشَرِ أَوْ شَدِرٍ، وَإِنْ شَاء عَنْ كُلُّ بَشْفِ صَاعٍ مِنْ لِرَّ يَؤْمِنُهُ وَعَنْ كُلُّ صَاعٍ مِنْ شَجِرِ يَنَوْماً، فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الطَّعَامِ أَقُلُّ مِنْ يَشْفِ صَاعٍ مُفَوِّ مُحَيِّرٍ: إِنْ شَاءَ تَصَلَّقُ بِهِ، وَإِنْ شَاءَ صَاءَ عَنْهُ يَوْماً قَعَهُ لَا الطَّعَامِ مُحْمَلًا؛ يَجْتُونُ عَنْ الطَّلِي شَاءً، وَفِي الضَّلِي شَاءً، وَفِي الطَّيْرِ عَنْهِ الطَّلِي شَاءً، وَفِي النَّعَامِ شَاءً، وَفِي النَّعَامِ شَاءً، وَفِي النَّعَامِ شَاءً، وَفِي النَّعَامِ مُنْهِ عَنْهُمْ مَنْهِا أَمْ نَضَاءً مُنْفِقًا مُنْفَولًا مِنْ مَنْهِ مَا يَقْضَلُهُ وَفِي النِّرِيرَ حَلَيْهِا أَوْ نَفْتُ وَيَعْلَى عَلْمَالًا مُنْفِقًا مُنْفَقًا مُنْفِقًا مُنْفِقًا مُنْفِقًا مُؤْمِلًا اللَّهُ عَلَيْهِ الْوَقِيقِ الْمُعْلَى عَلَيْهِ مَنْهُمْ وَالْمَالِمُ مُنْفِقًا مُنْفِقًا مُؤْمِلًا لِمُنْ اللْفِيقِيلِ عَلَمْ وَاللَّهُ عَلَامًا مُنْفَالًا مُنْفَاقًا مُنْفَاقًا مُنْفَاقًا مُنْفَاقًا مُنْفِقًا لَعْلَامًا مُنْفَعِيلًا عَلَيْهِا لَمُ اللَّهُ عَلَيْهُمْ مُنَاقًا مُنْفِقًا مُنْفَاقًا مُنْفَعِلًا عَلَيْهِمْ وَالْمُعَلَّالِهُ عَلَيْمِاقًا مُنْفِي الْمُعْلِقِيلًا لَهُ مُنْفِيلًا لَمُعْلَى مُنْجِيلًا فَعَلَى الْمُعْلِقَاقُ مُنْفِيلًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا مُنْفِيلًا لِمُنْفِيلًا لِمُنْ مُنْفِقًا لِمُنْفِيلًا لِهُ مُنْفِيلًا لِمُنْفِيلًا لِمُعْلِمِهُمْ لَمُنْفِيلًا لِمُنْفِيلًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِيلًا لِمُعْلِمِيلًا لِمُنْفِيلًا لِمُنْفِيلًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِيلًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِيلًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا لَمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا لِمُوالِمُ لِمُنْفِقًا لِمُعْلِمًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا لِمُعْلَى الْمُعِلِمُ لِمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا لِمُنْفِقًا لِمُعِلًا لِمُنْفِقًا لِمُعِلًا لِمُنْفًا لِمُعْلَمُ لِمِنْفِقًا لِم

بْتُلُكُ) قَتِمَة وَإِذْ شَاءَ إِنَّاعَيَ فِي اشْتَرَى وَبِهَا هَدَّبَا فَذَبِحَ إِسْكَةَ وَإِذْ نَذَمْتَ} القيمة وهَدَّينًا يُجْرَى إِذ في الاصحية. من يهل أو بقر أو غنيه؛ لأنه المعهود في إطلافه (وإنَّ شَاءَ مُشْرَى بَهُ عَمَّاماً فَنَصَلْقُ به) ابن شاه، على مسكين نصف صاع من بر أو دفيف، أو صاعاً من نمر أو شعير، ولا يحور ان يطمير المسكين أفل من نصف صاع الآن انطعام المذكور ينصرف إلى ما هو المعهود في الشرع. وهدايه، وتكمن الإباحة كذَّم القيمة. وهره (وَإِنَّ شَاءَ صَالَم عَنْ كُنِّ بَشِّفٍ صَاحَ مِنْ تُرَّ يَبُونًا) وعم كن صاع أمن تمر أو شمير بوماً؛ لأن تقدير الصياء بالمفتول غير ممكن 1 إد لا قيمة للصمام؛ فقدرتاه بالطعام، والنقدير على هذا الوجه معهود في الشرع كما في ناب العديد. اعداية، (هـإنَّ فَضَلَ مِنَ الطُّفَامِ أَقُلُ مِنْ يَصْفِ صَاعٍ) مِنْ بر أو أقل من صاع من تسر أو شعبر (علمو مُحيّر. إنَّ شَاءَ نَصْدُقَ بِهِ. وَإِنْ شَاءَ صَامَ غَنْهُ يَؤُمّاً كَامِلاً﴾؛ لأن صوم أقلَّ من يوم عبر مشموع، وكدلتك إل كان الواجب بون طمام مسكين يطمع النواجب أو يصوم ينونًا كناملًا لعنا قالنا. وهمداية، (وَقُمَالُ مُحَمِّكُ: يُبِحِبُ هِي الصُّدِيدِ النُّغِلِينُ سواه كانت فيمته اللَّ أو التتر، وهذا (جِيمًا لهُ لطيرُ) وأمَّا ما ليس له نظير كالمُصْفُور والحمامة فقيه القيمة إجماعاً وجوهرة، (فهي الظُّنِّي شَاأً، وَهِي الضَّبْعِ شَاأً، أيصاً (وَنِي الْأَرْنَبِ عَنَاقَ) بالفتح وهي الأنش من ولد الفقر لم ببلغ الحول (وفي الخاصَّ بَذَلَتْهُ، وَفِي الْيَرْبُوعِ (؟ جَفُرُهُ) ؟ وفي والتصحيح): قال والإسبيجابيء: الصحيح قول أبن حيف وأبي يوسف، وهو القول العبحج المعوَّل عليه عند والسفي، وهو أصح الأدويل عند والمعموس. ا هـ وَوَمَنُ خَرْحَ صَيْدًا ۚ أَوْ نَتَفَ شَمْرَهُ أَوْ فَظَعَ عُصُواً مِنَّهُ ۚ وَلَمْ يَخَرِّجُ بَه من حيز الاستاع وَصَجِنْ فَ تَقْضَ مِنَّهُ} اعليهوا للبعض بالكل كما في حقوق العباد ووَإِنَّ نَصُ رِيشَ طَائِمُو أَوْ قَطْعُ فَعَرائِم صَيْع فَخَرْجُ) بقالك (بينْ خَيْرُ الانتَّاعِ فَعَلَيْهِ فِيمَتُهُ تَتَامِلُهُ)؛ لأنه فوت عليه الانس بَغُوبِت ألمة الاستاع،

⁽١) - اليوبوع: مرح من العلوان طويل الوجلين قصير البدس جداً

و٢) - الحقرة: ما تم لها أربعة أشهر من أولاد اتساعز - ومعرب،

خَيْرُ الاَامْتُاعِ فَعَلَيْهِ فَيْفَةً كَامِنَا أَهُ وَمَنْ قَصَرْ نَبْضِ صَيْدِ فَعَلَيْهِ فِيسَنَا، فِنْ أَحْلَجِ مِن الْبَيْضِ فَرْخُ مِنْكُ فَعَلَيْهِ فِيمَنَهُ حَبًّا وَبَيْسَ فِي فَشَلِ الْعَوْابِ وَالْجَدَاةِ وَالْفَائِنِ وَالْحَبَةِ وَالْغَلَوْبِ وَالْفَالَوْهِ خَزْاءً، وَنِيْسَ فِي قَبْلِ الْبَغُوضِ وَالْرَاغِيثِ وَالْفَرَادِ شَيْءً، وَمَنْ قَبْلُ فَمُنْةً شاه، وَمَنْ قَتْلُ خَرَادَهُ تَصَدَّقُ إِمَا ضَاءً، وَنَعَرَةً خَيْرُ مِنْ خَزَادِ، وَمَنْ قَتْلُ ضَا لاَ يُؤكلُ لَحُمَّةً

فيعوم حراء (ومل كسير بيُص صيبه) عبير مدراً أن نسؤاه وتُعَلَّهُ ويبدئهَ ؛ لأنه أصلي الصدر ولمه المُرْضَةُ أن يصير هميدًا، فَسُول مرقبة الصيد احساطا (هيال حرح من البيمي) المدي كسر (فيلمُ مُ البشّاء) ولم يعلم أن مولة كان فين تسره (بعية فيسلّهُ مبلًا). لأن مُعَمَّد ليصرح عنه الصرح المعرب المعرب المعرب والكسر فين أواله مسيد للمولم، فيحال حاليه الحياطاً، وعلى هذا إذا صرب يطل طبية فأنفت مبيناً مبدًا ومانت عليه فيستها، وعداية ا

(وليس) على المحرم (في أغل الأفراب) الابقع الذي بأغل الجيف، محلاف عبراب الروع الدي بأكبل الحك والمعقفل الذي يحماع بيجما الابعما لا يسددان مثلاثي وولمحداقي الطفائر المعروف، وحملها حداً، كنفة وعب، وصحاح «والنَّفُ والحَجْه والمُعْرِب والمعلَّري والعَمْري) المعفور (جَزّاتي قال في والهداية): وهي ولي حيفة: الذ الكتب العقور وغير العقور والمسألس والمعتوش منهما موادد لاد المعترفي ذلك الحسن، وكذ العدد الأهلة والوحشية، هـ

﴿ وَاَيْسَ فِي قَلْسَ الْبَعُوصِ اللَّمَاعِينَ وَالْقُرَاهِ) * أَمَّا وَالْعَرَاشِ وَالْفَيَابِ وَالْمُورَعِ والمُرتِيورِ والتحافس والمستحدة والمقلم والصرصم وجميع هدوامُ الأرض (شرعٌ) من النجز ٢٠ لائها ليست يصبود ولا متولِّدة من البدن.

(وَمَنَ فَقَلَ فَصَلَهُم أَوَ الشَّيْنَ أَوَ ثَلَاتًا مِن تُويِهِ أَوْ بَدَنَه أَوَ القَاهَ (فَصَلَقَ بِمَا شَهُ) كَاهُمُ طَعَامِ. الأنها متولدة من النف الذي على المدل، وقيدت بكونها من بدنيه أو ثوب لأنه لمو وجدها على الأرض يقتلها لمم يكن عليه شيء (وَمَنْ قَسَلَ جَرِيْهُ نَصِيدُقَ بِمَا شَنَاه) لأن الحراء من صيد الير، قال من والنجرة. وقد أن من فرق بين الظليل والكثير، ويشمي أن يكون كانفيل. أهـ (وَشَرَةٌ عَيْرٌ بِنْ جَرَاتِهُم كِذَاء وَيَ عَنْ سِينًا عَمْر رَضِي الله عنه؟؟

الأف مشرة فلسد

⁽٣) - القُواد النوع من الدمات بفضا عالباً على صعبواتات ندرات طويلة وقد يسبب تها مرحماً العاماً

⁽٣) - وتواد الزيائم ، في عليب أزائة ١/٩٧/٣ أودال : رواه مالك في أد سوطة أن أورجلاً مأن عمر هي حرافة فتفها وهو محرم فقال عمر الكفيت أنعال حتى يحكم فيات كليب أورهم فقال عمر لكانب إليك تنجد الدراهم. بشوة حير عي حرافة.

ورواله اين أبين ثبية في مصيفه، من قلب رعب الرزاق في ومصيفه، عن الأسود أن كما سأن غبير فشكره مناه

مِنَ الطَّهْلِهُ كَالسَّبِاعِ وَنَحُوهَا فَعَلَيْهِ الْجَوَاءُ. وَلاَ يُتَجَاوَرُ بِقِيمَتِهَا شَنْهُ، وَإِنْ صَالَ السَّمُعُ عَلَى مُحْدِمٍ فَقَلْلَهُ فَلاَ شَيْءً عَلَيْهِ، وَإِنَّ اضْعَلَرُ الشَّحْرِمُ إِلَى أَكُن لَحْمِ الصَّبِ فَعَلَمْ فَقَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَلاَ بَاسَ أَنْ يَذْبِعُ الشَّحْرُمُ الشَّاةُ وَالْبَقِرَةُ وَالْبَعِيْرُ وَالشَّجَاعِ وَالْبَطَ الْكَسْحِرِيْ، وَإِنْ قَالَ حَمَامًا مُسْرُولًا أَوْ ظَيْهِ مُسْتَأْمِناً فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ، وَإِنْ فَيَعِ السَّحْرُمُ صَلَّهُ فَدِينَحُنُهُ سَيْمًا فَعَلَمْ المُعْرَمُ لَحْمُ صَلَيْهِ الصَّافِةُ خَلاقًا أَوْ فَيَحَدُ إِنَّ فَمَا لَهُ مَنْ اللّهُ عَلَيْهِ الْحَرَاءُ، وَإِنْ فَعَلَمْ الْمُعْرَمُ لَمْعُوا وَلَمْ مَنْكِهِ الْمُعْرَافُ فَعَلَمْ الشَّعْرِمُ عَلَيْهِ الْحَرَاءُ وَلَا أَنْهُ وَلَى اللّهُ فَيْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ الْمُعْرَاءُ فَيْلِهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ الْمُعْرَاءُ فَيْلِهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ أَنّهُ أَوْلُولًا اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّ

(وَمَنْ فَتَلَ مَا لاَ يُؤكِلُ لَحْمُهُ مِنَ الصَّيْدِ) البري (كَالسَّبَاعِ) من البهائم (وَنَحْوِهَا) من سباع الطهر (فعَلَيْهِ الْجَزَاقَ، وَلاَ يَتَجَاوَزُ بِقِيمِهَا ضَاءً)؛ لآن قتله إنسا كنان حراساً موجماً لمجزاء بناعتبار إراقة المدم، لا باعشار إفساد اللحم، لأنه غير ماكول، وبإراقة اللام لا يجب إلا دم واحد، أما في مأكول اللحم فقيه فساد اللحم أيضاً، فتجب قيمته بالغنة منا بلعث، وفنافسيخان، في شرح والجامع،

(وَإِنْ صَافَ النَّبُعُ عَلَى مُحْرِمٍ } ولا يمكنه دفعه إلا عقله (فَقَنَهُ فَالاَ فَيْءَ فَلْيَهِ). لأنه مبشوع عن النصرض، لاعن دفع الأدى، ولهذا كان سأذراناً في دفيع مشوهم الآذي كما مي الصواسق، فكن يكنون مادوناً في دفع المشحلق أولى، ومع وجنود الإذن من الشبارع لا يجب العبزاء المدايةي.

وران اضطر النجرم إلى أكل لخم الطبيد طنانة طالية الغزاء)؛ إذ الان منه بالكفارة المبارتة)؛ إذ الان منه بالكفارة بالتصل . وهذاية وكل بأس أن يُدُبِخ النّحرم الشاة والبُغر والبَير والدّخِخ والبُغ ينتج الماء و لَكُمْكري ، وهو مما يستأنس به في المعارب : ناجبة من مواحي بخداده والبها يُسب المبط الكسكري، وهو مما يستأنس به في المنازل وطيرانه كالمدجاج . احد لأن هذه الأشياء فيست بعبيود لمدم التوحش (وَإِنْ تَنَا خَمِهَا مَسْرَوْلَ عَنْج الواد في رجليه ويش كاسموليل الوف مستأنس يطيء النهومي لمعاربان وأو طبياً مُسْتَأْبِما فَعَلَلِه الخَوْلَا)؛ الأنها عبود في الأصل متوحدة بأصل المغلقة و فلا يطل بالاستئاس العارض ، كالبحر إذا لذَّا أنابه لا بأخذ حكم الصيد في الحرمة على المحرم .

﴿ وَإِنْ فَيْحَ الْمُشْرِمُ صَيْعاً} مطلقاً أو الحلال صية الحرم (مَسْيخَةُ مَيْلَةً لا يَحلُ أَكُلُهما) لاحد من مُحرم أو خَلان وَوَلاَ يَأْسُ أَنْ يَاكِلُ المُسْرَمُ لَشَمْ صَيْبَ اصْفادَهُ خَلانُ} من جَلْ وأو دَسْخَهُ، إذا لهم يَقَلُهُ النَّهْرِمُ عَلَيْهِ، وَلاَ فَنَوْءُ بِصَيْبِهِ، سنواه اصطاده لنفسته أو للمحرم، حيث لم يكن فِ

⁽١) - نَدُّ الْبِعِيرِ ، نَعَى، ويَعَبِ عَلَي وَجِهِهُ شَارِداً .

حشيش ألخوم أو شخرة المدي لبس بتشاول ولا هو بشا لينها الشاس فعليه قبطة، وكلّ شيء الحلة الفارل بها ذكابا أن فيه غلى المقرد ذما تعليا دمان، دم ليحجه، ودم للمشروء ولا الله يتحاوز البيفات بها غلير إشرام ثم يُشير مالفت ، والحجّ بيلوك دم واجت، وإله الشنوك الشكونان في فش ضليا فعلى كلّ الحديثية الجزاء كاملاً، فإذا الشنود أنشاؤان في قبل ضيّد الخرم فتناهما خزاء فاحك، وإذا باع الشخرة صدة أو الناعة فالنبغ ناطلً

صنع (وفي صيّد الْمُعَرَّم إذا دَيْحَةُ أَنْحَالاًلُ الْحَرَّة) بقدر قيمه، ينصدون له على الفصراء، ولا يجزئه هذا الصوم، تأمها غرامة. وليست بكفارة، فاشيه عامان الأموال دهد بذه

﴿ وَإِنْ قَطْعَ حَلَيْهِمَا الْخَوْمِ } محيرِهِ أَوْ حَلَالَ وَأَوْ شُجَرَفُهِ الرَّفِ وَالْفِي لَيْسُ مَمْلُوكِ} فَيدُ فيهما ، وكد غوله وولاً غُرِمنًا لِيُنَّهُ النَّسُ كَالشُّيْعِ ﴿ وَمَعَرَهُ وَمَعَيْهِ مِمَنَّهُ كَمَا تَشْتُم فِيكَ ﴿ وَفِيكَ وَالرَّفْقِ لَانَهِ لا شَيْءٍ فَقِعِمِ البَّاسِ مَنْهِمًا

(وَكُولُ شَهَامِ فَعَلَمُ أَلَمَانِ) بين النعج والعمرة ومنا ذكرنا أنَّ فيه عَلَى الْعَلَمُونِ) سبب حابث على إخرامه (دماً فَعَلَيْهِ) أي الفرن (دمان) لحنات على النجح والعمرة فيجب عليه ودمُ لِحَجْنِه، ودمُ تُقَلَّمْونَهُ وَكُمَا النِّهِدَافَةُ وَإِذَّ أَنْ لَنَجَازُ: الْسَفَاتُ مِلْ غَرِ إِشْرَامُ ثُمْ يُعْجِمُهُ ومقدرة وَالْحَجِرُ مِعاً وَعِلْوَمُهُ فَمُ وَاحْلُهِ لَكُونَهُ هَمَدُ المُجَاوِزُ فَهُو قَارُكَ، والنواجِبُ عليه (هنوام ومقد، ويتأخير واحب واحد لا يعجب إلا جراء واحل، وهدية واقتُلدنا الإحرام مناحل النبعات لأنه إذا عد إن في الطواف وجنّد الإحرام منظ عنه الدم

. . .

(وَإِذَا اشْرَلُ الْمَحْرِمَانَ فِي فَتْنَ صَلِيهِ) فِي خَرِم أَوْ جَرَلَ (فعلى كُلُّ وَاجِئِم مُهَمَّعًا لَجَزَاةً كَامِلُانَ اللهُ كُلُّ وَاحِدُ مِهِمَا حَيْ عَلَى إَخْرَامُ كَامِنَ وَإِنَّهَا النَّبَوْنُ الْعَلَالَانِ فِي قَبْلُ صَبَّدَ لَحْرَمَ تَعْلَيْهَا خَرَاةً وَاجِدُنَ اللهُ كُلُّ الفَسْمَانِ هَمَا خَرْمَةَ الْحَرْمِ، فَحَرَى مَجْرَى صَمَانَ الأَمْوانَ، فَيَتَحَدُّ باتحاد المعل كرجينِ قبلا رحالاً خطأ يحب عليهما ذية واحدة، وعلى كن واحد متهما كفارة وهمائة، (إذا انشارك محرم وحلال فعلى المحرم الحراء الكامل وعلى الحلال النسف. وحوهرة،

ورادا باغ الدينولم مبادأ أو التناملين أي اشتراء وفائستغ لبطل، لاند لا ليعلك بالاصطهاد، الكذا بالدين الملو صادر حلالاً والله محرماً فالدين فاسد، ومعكمه جائز ، «جوهرة»

باب الإحصار

إذَا أَحْسِرُ الشَّمْرِمُ يِعَدُّقِ أَنْ أَصَابَةً مُوْضَى مَنْعَةً مِنَ النَّضِيُّ حَالَ ثَنَّهُ النَّخَلُّلُ وَقِيلَ فَتَّ وَمَتَّ ثَنَاةً لَقَيْطٍ فِي الْخَرَمِ وَوَاعَدَ مَنْ يَحْمِلُهَا يَوْمَاً بِعَيْمَةً يَنْدُعُهَا فِيهَ تُمْ نَحْمُلُ

﴿ وَإِنْ كَانَا فَارِنَا يَمْتُ بِلَانِي، وَلاَ يَجْدُورُ فَيْحُ وَمِ الْإَسْسَادِ إِلاَّ فِي الْخَرَمِ. وَيُجُورُ وَيُجُهُ فَقِلْ يُومِ النَّحْرِ عِنْدَ أَيِ خَبِفَةً ﴿ وَاللَّهِ يَوْمُ الْهِ مَوْمُتُ وَمَحَمَّدُ وَجَهُوا اللَّهُ وَلاَ يَجُورُ الذَّهُعُ لِلْمُحْضَرِ النَّحْجُ إِلاَّ فِي يَوْمِ النَّمُونِ وَيُجُورُ لِلْمُحْضِرِ بِالْعَشَرَةِ أَنَّ لِفُنخ مِن شَاهِ، وَالمُحْصَرُ بِالنَّحْجُ إِذَا يَحَلُّلُ فِعَلَيْهِ خَمِّتَةً وَعُمْرُتُ، وعلى المخصر بالْعَشَرَةِ القضال، وعلى الْقَاوِن حَجَّةً وَعُمْرَتُان، وإذا بعث المُحْصِرُ فَقَبْأَ وَوَاعَدَهُمْ أَنْ يَشْخُوا فِي بِيوْمٍ بِعَيْهِ فَمُ

باب الاحصار

هو لغه: اللمنع، وشرعاً. مُنَّمُ السخرم عن أداء الوكنين

(إِنَّا أَحْبِهِمْ الْمُحْرِمُ بِعَدُّةٍ أَوْ أَصَائِمُ مُرْضُ مُعَدُّ مِنْ لَلْضَيْ) أَوْ طَفَت نفقت (حَمَّ فَهُ النَّحُلُّيُّ) لذلا يعتد (حرام فِشَى عليه وَقِيلُ لَمَّ: الْمُكُ عَانُهُ أَوْ فَيَسَهَا (تُدَبِّعُ فِي الْحَرِم) فإذ لم يحفل يعد بقي محرماً حتى يحد أو يتحلّ مطورات (وَوَاهَدْ مَنْ يَخْطُلُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى المُعْمُ مَنَ يَحْفَلُ (يَخْمُهُمَا فِيهِ أَيْ فِي ظَلَّكَ البَومِ (قُلْ) إذا جاه قلك البوم (مَحْلُلُ) أَنَى حَلَّ مِنا قال محطوراً. وفيها فِيها إلى أنه لا حلن عليه ولكنه حسن الآن التحل حصل بالله يح (همله إلا قال الإحصار في الجراء فالحرم فالتحلق واحد وحومرة).

زال الإخصال أبان مين على إفراكِ الهذي والنخع لم يكثر له الحمل وثرعة النصل، وإنّ فقر على إثركِ الهذي دون أُدخ تخل، وإنّ قدر على إثراكِ النخع دون الهذي خارل المُ التُخلُّلُ اسْتِحْسَانُ، ومَنْ أَحْصِر بِمَكَةً وَهُوَ مَمْلُوعَ مِنَ الْرَقُوفِ وَالطَوْف كَانَ مُحَصَّراً، وإنْ طَدَرُ عَلَى أَحدِيفَ قَلِيْنَ مُعْصَر

بات الفوات

وَمِنْ أَشَوْمَ بِالبَحْرَجُ فَمَاتُمُ الْوَقُمُوفَ نَعَرَفَةَ حَنَّى ظَمَعَ الْفَجَّرُ مِنْ يَمُومُ النَّجَر النَّذِيجُ وَغَيْمٍ أَنْ يَظُوفَ وَيَشْمَى وَيُتَخَلِّنَ وَتَقْصَيْ الْخَجُّ مِنْ قابلِيءٍ وَلاَ فَمْ غَلَيْهِ

خرج منها بعد صحة الشروع فيها وهداية وفرأة الفاق المخصر فشاءً وواعدَمَدُ أَنَّ بَعْلَمُوهُ فِي يَوْمَ بَعْبُهُ مَا وَاللَّهُ لَلَّهُ بِاللَّهِ لَهُمَى وَلَحْمُ مِنَا (لَمْ يَحْرُ لَهُ الْحَلَّلُ وَلَمِعَ) مِنا (لَمْ يَحْرُ لَهُ الْحَلُّلُ وَلَمِعَ) مِنا (لَهُ يَحْرُ لَهُ الْحَلُّ وَلَمِعَ) مِنا الله ولا الله وله صحيع به ما شاه، لاحة ملك وقد كان عبد مقصود استغلى عبد الهدية، ولا (فَإِنْ فَفَرْ عَلَى رَبُواكُ الْهِدِي ورا اللَّحْمُ مَوْلاً المُحرَّ عَلَى بَوْلاً لَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ على اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ على اللّهُ على اللّهُ على اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّ

باب الفوات

أنفقه الإحصار لأن كلا سهما من العوارض، والإحصار منه بسنزلنة الْمُتَفَّرُه من الحركب. وذلك لأن الإحصار إحرامُ للا أد ي، والعواتُ إحرام وأداء انهر،

إوس أخرم بالدم م موصاً أو على صحيحاً أو فاسداً وظائة الوَفُوك بعرقة حتى طلع الْفَحْرُ مِنْ يَوْمَ السَّدِ عَلَى قَائدُ لَحَقِّى: ثما تقده أن وقت الوقوف بعد يابه وأنا الحث غوفة (ف) بحب (غلبه) إذا أياد النجلل (أن) يتحلل بافعال العمرة بأن (بكوف وَبِشْض) من غمر إحرام حديدٍ لها (وَيُتَحَلِّلُ) بالحقل أو التفصير. قال الإسبحاني، ثم عدد أنى حيفة و محمدة أصل إحرام بدق ويتحلّل بعمل عسرة، وعند أبي يتوسف بعير إحراقه إحرام عمرة، والصحيح فوقهما الصحيح، (يَقْضَي النَّحَةِ مِنْ قاس وَلا دَمْ عَلَيْهِ)، لأن التحلل وقع بالعماء العسرة، فكانت عي حق قائد لمح بعرف الدم في حق المحمور، فلا يجمع شهما وَالْمُمْرَةُ لَا تَقُوتُ، وَهِنَ خِرَبُوهُ فِي جَوِيجِ اللَّهِ إِلَّا خَمْسَهَ أَبَامٍ بُكُورُهُ بِعُلَهَا فِيهَا. يؤمُّ عَرْفَةً، وَيَوْمُ انْتُحْرِ، وَأَبَامُ الشَّرِيقِ

وَالْعَمْرَةُ سُنَّةً. وَهِيْ: الْإِخْرَامْ، وَالظُّواف، وَالسَّعْنُ، وَالْحَنَّقُ أَوْ التَّفْصِيرُ

باب الهدّي

الهَدْيُ أَمْنَاهُ شَافَ وَهُوْ مِنْ ثَلَاتُهِ أَنْوَاعِ : الْإِيلِ ، وَالْبَغْرِ، وَالْغَنْسِ، بُجْرِيءَ مِي ذَنَـكَ النَّبِيُّ فَضَاعِماً، وَلاَ مِنَ الصَّالِ فَإِنَّ الْخَدْعِ مِنَّ لِمُجْرِيءَ، وَلا يَخْوزُ فِي الْهَذِي مَقَطُوعُ الأُدْبُ أَوْ أَكْفَرِهَا، وَلاَ خَفَطُوعُ النَّفْفُ وَلاَ الْهِدِ وَلاَ الرِّجْبِلِ ، وَلاَ الدَّاعِمةُ فَهِيْ وَلاَ أَنْمُعْفَاءُ وَلاَ العَرْضَاءُ النِّي لاَ نَشْشِي إِلَى الْفَشْسَانِ. وَالدَّاةُ جَائِزةً فِي كُلُ شَيْءٍ إِلاَّ فِي فَوَصَافِينَ وَلَا

(وَ لَعَمْرَةً لَا نَفُوتُ)، لأمه غير موقع يولت (وهي جَائِرَةً فِي جَسِيم السَّنَجَ إِلَّا خَسَنَةً أَبِّـالِم يُكُونُهُ كَرَاحَة تَحْرِيم (مِعْلَمَه فِيها): أي إنشاؤها بالإحرام، أما إذا أذاها يرحرام سناق كنا إذا كنار فاردُ نقائه الحج وأدى العمرة في هذه الآيام لا يكره. وحوهرة، وإلما كُرِّفت في هذه الآيام لأنها أيام العج، فكانت لتعبية له، وهي: (يومُ عُرِفَة أَيْرُمُ النَّحُر، وأَيَّامُ النَّمْرِينَ) الثلاث

(والْعُشْرَةُ سُنَّةُ) مؤتسلة في الصحيح، وقيل: واجبنة. «بهير» (وهِي الْإَخْرَامُ والسُّوفَ وَالسُّقُيُّ والحَقَقِ لَو النقصير - فالإحرام شرط، وأكثر الطواف رُكُنَ، وغيرهمه واحم، وإسما لم يذكر الحالي لانه مُخْرَج منها.

باب الهدي

لما قال وَكُمُ الهدي فيما تقدم من المسائل حيج إلى بيناه، وما تعلق به اس كسال ويقال فيه: هَدِيْ ، بالتشديد على قعيل، الراحدة هَدِيَّة، كَنْطِيْة رَبُطِيْ وَطَايًا. ومغرب،

 ظَلَفَ طَوَّاتُ الزَّيَارَةِ لِجُنْيَا، وَمَنْ جَامَعَ لِمَدَ الْوَقُوبِ بِمُرْفَةَ فَيَانَّهُ لَا يَجْسُورُ إِلَّا لَدَنَةً. وَالْبَدَتُهُ وَالْفَرَةُ لَا يَجْسُورُ إِلَّا لَدَنَةً. وَالْبَدَتُهُ وَالْفَرْقَةُ لَا يَجْسُورُ الْأَكُولُ بَنْ مَدْيَى الْمُطَرُّعِ أَوْلَا أَخَدُهُمْ بِنَصِيبِهِ النَّحْمُ لَهُ يُحْرَىءَ مَن الْبَاقِيرَ، وَيَجْسُورُ الْأَكُولُ بِنْ صَدْيَى النَّطَوُّعِ وَالْمُنْتُقَةً وَالْهَوْانِ، وَلاَ يَجُورُ اللَّكُنُ مِنْ يَقِينُو الْهَدَائِاءِ وَلاَ يَجُورُ وَلَيْحُ هَدِّي النَّطُوعِ وَالْمُنْتُقُ وَالْفَيْفَةُ وَالْمُولِينَ الْمُرْبِقُ الْمُحْرَةِ مَنْ يَعْمُولُوا لِهِي النَّعْرِيقُ الْمُعَلِّينِ الْخَرْمِ وَفَيْرِهِمْ وَلاَ يَجِبُ النَّمُولِيقُ لِهَا عَلَى مَناجِينِ الْخَرْمِ وَفَيْرِهِمْ وَلاَ يَجِبُ النَّمُولِيقُ لِهَا عَلَى مَناجِينِ الْخَرْمِ وَفَيْرِهِمْ وَلاَ يَجِبُ النَّمُولِيقُ لِهِا لَيْعَلِي الْفَعْرِمِ وَالْمُعْتِلِ فِي الْبُعْرِيقُ الْإِنْسُانُ وَالْمُعْلِقُ فِي الْفِيرِ الْفَعْرِمِ النَّهُولِيقُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ وَالْمُعْتِلِيقِ الْمُعْرِقِيقُ وَالْمُؤْلِقِ اللْهُولُولُ أَنْ يُتُمْتُونُ لِهَا عَلَى مَناجِينِ الْخَرْمِ وَفَيْرِهِمْ وَلاَ يُعْمِلُونُ أَنْ يُتُومُونُ أَنْ يُتُمْتُولُولُ وَيْ الْفِيرِعِمْ وَالْمُعْلِقِ اللْمُولِيقُ اللْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِيقُ الْمُعْلِقِيقِ الْمُعْلِقِيقِ الْمُعْلِقِيقِ الْمُعْلِقِيقِ الْمُعْلِقِيقِ الْحَدْمِ وَلَالْمُعِلِقِ اللْمُعْلِقِ اللْعُلِقِ الْمُعْلِقِيقُ الْمُعْلِقِيقُ الْمُعْلِقِيقِ الْمُؤْلِقِيقِ الْمُعْلِيقِيقُ الْمُعْلِقِيقُ الْمُعْلِقِيقُ الْمُعْلِقِيقِ الْمُعْلِقِيقِ الْمُعْلِقِيقُ الْعِلْمُ اللْمُعْلِقِيقِ الْمُعْلِقِيقِ الْمُعْلِقِيقِ الْمُؤْلِقِيقُ الْمُعْلِقِيقُ الْمُعْلِقِيقُ الْمُعْلِيقِيقُ الْمُعْلِقِيقِ الْمُعْلِقِيقِ الْمُؤْلِقِيقُولُ الْمُعْلِيقِيقُ الْمِلْعُلِمِ الْمُعْلِقِيقِ الْمُعْلِقِيقُ الْمُؤْلِقِيقُولُ الْمُعْلِقِيقِ الْعِلْمِ الْمُعْلِقِيقِ الْمُعِلِقِيقُولُولِيقُولُولُولِيْكُولُولُولِيقِيقِيقِيقِيقِيقِ الْمُؤْلِقِيقُولُولِيقُولُولِيقُولِيقُولُولُولِيقُولُولُولِيقُولُولُولِيقُولُولُولِيقُولُولُولِيقُولُولُولِيقُولُولُولُولُولِيقُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولِيقُولُولُولُولِيقُولُولُولُولِيقُولُولُولُولِيقُولُولِ

وحدة إد. كانت العيوب موجودة عها قبل الذبيح، أما إذا أنسابها لإلى حافية الذبيع بالاضمعراب وانفلات السكين جازه لأن مثل هذا لا يمكنُّ الاحتبراز عنه (وَالنُّــاةُ جَائِمَةٌ) في آلجج (في كُالُّ شيٌّ و) جناء في إحرامه (إلَّا فِي مُؤْمَنَيْن) وهو (مَنْ طَافَ طَرَّاتَ الرَّيَارَةِ جُنَّباً) أو حائضاً أو أمسَناء (وَمَنْ جَالَةَ نَقَدُ الْرَقُوفِ مَعْرَفَةً) وقبل الحلق كلما مر (قبالُهُ لا يُجْمِوزُ) في هدين المموضعين (الأ بْذَيْنُ كَمَا نَعْدُم (وَالْمُدَمَّ وَالْبُقُومُ نُجْزِيءٌ كُلُّ وَاجِنَةٍ مُهَمَّنا عَنْ سَبْغَةٍ) وما دونها بــدُولي (إذًا قَالَ كُلُّ واجد من الشُّركاء ليريدُ الْصُّرية) وليو اختلف ويجهُ اللسرية "بنان اراد أحدهم المتعلق. والأخر القبران، والأحر التطوع، لال المقصود مها واحد. وهمو الله تعالى إقبانُ أَرْدُ أَحَدُهُمْ لَجِيسِه اللُّهُمَ أَوْ كَانَ دَمِياً (لَمْ يَخْزَي: عَنْ الْبَانِينَ لابَهَا لَمْ تَحْلُصُ لَهُ تَعَالَى (ويكوؤُ الأكُلُ للصاحب الهندي، بل يسدب وبيل منذي النَّنظُوع وَ لَسَنَّعَة وَالْصَرَافِي إذا طَعَ الهنديُّ مُجِلَّه؛ لانه ومُ نُسَلِّ ويجوز الأكل مم يساؤله الأضحة، وما حاز الأكل منه لصناحيه حناز للميُّ، وقيدت بيلوع المحني ولمه إدا لم يبلغ العمرم لا بعمل الانتفاع ممه لغير الفقير كما يأتي في أخر ألبسب (ولا لِجُهِرُّ الأتحلُ مِنْ بَلِيْهِ الْهَذَابَا) كذماء الكفارات والمدور وقدي الإحصيار والتطوع إذا لم يبلغ محله (وَلاَ يَجُوزُ ذُبُّحُ هَذِّي النَّمَوُعُ وَالْمُنْعَةِ وَالْهَرَّانِ إِذَّ فِي بَرْمِ السَّمْرِةِ وَفِي وَالْأَصَلُ : يحوز وبح دم الشطوع قبل يوم النحر، ودبعه يُؤم النحر أنصل، وهذا هو الصحيح؛ لأن القربة في التطوعيات باعتبار أنها هدابان وذلك يسحقن ببلوعها إلى النحره ؛ فإن أرجد ذلك حاز ذمحها من غير بوم النحر، وهي أبام النحر أفضل؛ لأن معنى الغربة في إراقة الدم فيه اظهر. وهنداية، (وَيَجْسُرُا فَيُعُرُ نَفِيتُ الْهَدَابُ أَنّ وْقَتِ شَنَانَ لانها دَمَاءُ كَفَارَاتِ، فَبَلا نَحْتُصَ يَوْمَ أَنْحَدِ، لأنها بَمَنا وَجَبْتُ لَحَر الغصباد كنان التعجيل بها أولي ؛ لارتفاع النقصان من غير تأخير. مخلاف دم المتعبة والقوان لامه دم نسك. وهداية، (ولا يعُوزُ دَيْمُ الْهِدَانِة) معلماً (إلاّ فِي الْحَارِج)؛ لان الهدَّي اسمُ لمما يُهْدِي إلى مكنان ومكانه الحرج (ويُجُورُ أنَّ ينصَدُق بها غلى مُسَاكِين اللَّحَرَم أيغُيرُهمُ) لان الصدقمة قُريبة معقولية ، والصدقة عش كل تقبر فرية، وعلى مساكين الحرم أفضل، إلاأن بكون عبرهم الحوج وحبوهوة، وولا ينحف التكريف بالهندايام وهبو إحصارهما عرفية؛ فإن عبرف بهذي المتعبة والهران والشطوع

رَيْحَهَا بِنَقْبَ إِذَ كَانَ يُحْسِنُ وَيُكَ وَيُتَصَادُنَ يَجِعَلَالِهَا وَجَعَامِهَا. وَلَا يُعْجِي أَحْرَةَ الْجَوْرَ بَنْهَا، وَمَنْ سَاقَ يَدَنَّةَ فَاضَطُمُ إِلَى رَكُوبِها رَكِيْهَا، وَإِنِّ السَّنَعَى عَلَى دَلِكَ لَمْ يَوكنها، وَإِنْ كَانَ لَهَا لَيْنَ لَمْ يَخْتِبُها وَيُنْضِعُ ضِرَّعُهَا بِالنّمَاءِ السَّارِةِ حَتَّى نَقْطِعِ اللّهَنَّ، وَمَلْ سَاقَ هَلْمِياً فَعْجِبْ، فَإِنْ كَانَ تَطَوَّعُ هَلِيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وإِنْ كَانَ عَنْ واجِبِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُقِيمَ غَيْرَهُ مُصَامِّهُ، وَإِنْ أَصَابَةً عَلِيْ كَبِرَ أَقَامَ غَيْرًا مُقَامَعُ، وَضَعَعَ بِاللّهَجِبِ مَا شَاءً، وَإِذْ عَظِيتِ أَبِعَامُ فِي

.....

محمل لانه جوفك بيوم الأحر فصلي ألا يجد لبل ليسكه فنحتاج رثي أن سؤود به والانه دلم سلاب وقيده على الشهري بخلاف دماء الكفارات؛ فإنه يجوز ديجها قبل يبوء البحري رسيها المنابية فالسُّنو مها أنِّيق (وَالْأَفْصِلُ بِلِ الْبُدُنِ النُّحُرُ) قيماً. وإن شاء أصحتها (وفي النُّف وَالنَّب الدُّسخُ لصَّحدة، ولا تذبح قباط: لأن الذبع في حال الإصحاح أبينٌ. فبكون الندبع أيسر ووَالْأَوْلِي أَنْ يْتُولِّى الإنْسَانُ ذَيْحُهَا بِنَفْسِهِ إذا كَالَ يَشْهِنُ ذِيكَع لابه فرَّيه , والنولِّي في الفرَّدَت أولى، لب فيه من زبادة الحشوع، زلا أنه يفف عند الدمع إذا لم يفيع عنديه ((عَشِقُلُ حِطَالِهَا) حميع حَلَّ، وهو كالكساء بعن المحيوان الحر والس. «جوهوة» (وخطامها) بعني زمامها (ولا يُقطِي أَخْرَةُ الْبَحْرُار مِنْهَا) ﴿ لَقُولَ فِيْهِ لَعْلَى رَضِي الله عنه: ونصدُنَّى بحلالهما وخُعَّمهما ولا نُعْطَ الجزَّار ونهما الله (ومَنْ شاق لَفَنَّهُ فَاصْطُرْ إِنِّي رُكُونِهَا} أو حَمْلُ حَاجَه عَلِيهِمْ (رَكِنَّهَا) وحَمَلُهِمْ (وإن الشَّقَعَي عَلْ ذَلِك الوّ بُرُكُهَا) لأنه حالمياً لله جعلها. فلا يبحى أن يعبرها تنفيه شيئاً من عينهما أو منافعهما إلى أن تبلغ محلها أن وإذا ركبها أو حملها والتعصف فعلمه صمائل منا التعص سها (وإنَّ كَانَ لَهَا لَنُنَّ لَيْمُ يُخْلِنُها)؛ لأن النَّين متولد فنها، وقد مَوْ أنه لا يصرف لنفسه شيئاً من عينهما قبل محلهم (ويُصُحُّ ضرفها بالبذر الذروحش ليتقبغ اللبن عنهاء رهدا إذا فبرب محلها. وإلا حبيهها وبصدق بليمها كيلا بضر ذلك بها. وإن صوفه لنفيه تصافى بمثله أو قيمنه؛ لأنه مصمون عليه ووَمَنْ لَـــانَ فَقَابِناً فَمُوطِبَعَ: أَي هَلَتْ رَفَانَ كَمَانَ فَصُوعًا فَلَيْسَ عَلِّهِ عَيْرَامَ}؛ لأن الفراسة تعلقت به، وفيد فات، وسر يكون سُؤَفه متعلقاً بدرته ووَإِنَّ كان عنْ وَاحْبِ تَعَلَّيْهِ أَنَّ يَقِيم غَيْرَهُ نَفَادَهُ)؛ لان الراجب رق بدفته حيث ثم يقع موقعة، فصار كهلاك الدواهم المصَّدّة للركة فيل أدائها وَوَإِنْ أَصَابَةُ مَبِّتُ كَبَيرٌ} بحيث أحرجه إلى الرداءة وأقامَ فَهُرَّا مُقَامَةً) ليقاء الوجب في نعته وليضُخ بالصعيب غبا شان لانبه لتُحَقّ بساتو أملاكه (وَإِنَّ غَيِلْتِ الْبَدْيَةُ فِي الطَّويقِ) فِي فارْتِ العطف، يبدليل فيوله وتحرجوه،

إذا ي الحرجة البحداري ١٧١٧ وتصمم ١٣١٥ والراء ود ١٧١٩ و من مناحه ٢٩٩٩ فلهم عن عني صال. ولسرى رسول à Bi أن أفره على عدة وأصم خلودها، وحلالها، وأدري أنا لا أقطى الحزار منها شيئاً وقار. تحر بعطية من حدياة

الطَّرِيقِ، فَإِنْ كَانَ تُطَوَّعا لَحَرْهَا وَمَسْخَ نَعَلْهَا بِقَدِهَا وَصَرَبْ بِهِمَا صَفَحَتُهَا وَلا يَأْكُلُ مِنْهَا لهُو وَلا غَيْرُهُ مِنَ الْأَغْيَامِ، وَإِنْ كَانَتُ وَاجِبَةً أَفَامَ غَيْرُهَا مُقَامَهَا وَصَنَعَ بِهَمَا مَا شَانَ، وَيَقَلَّذُ هَذَيُّ النَّطُوعِ وَالصَّنَةِ وَانْقِوانَ، وَلا يَقَلَّدُ مُمْ الْإِحْسَارِ وَلا ذَمُ الْجَايَات

كتاب البيوع

النبلغ للمعقد بالإبجاب والقبول إذا كالنا بلقط الساضيء وإذا أونجب أخذ المتفاقبدين

لأن النحر بعد حفيقة العطب لا يتصور (فإن كانت) المدت (تكوماً لمنوه وصنع تعليم): أي العد جنيقة العطب لا يتصور (فإن كانت) المدت (تكومة لمنها وشفخها): أي العد جنيقة (وفلم باكل بأنها فرن). أي صاحبها (ولا غبرة من الأطباء) وفيائدة ذلك أن بعلم الناس أنه خلي فياكل منه العفراء من الاغتياء، وهذا لأن الإفن بنناوله معلى بشرط بلوغه محله بيعى أن لا يحل قبل ذلك أصلاً، إلا أن التصدق على انعفراء أقصل من أن يُترك خوراً للسباع، وقيه موع نظرب، والنفر، هو المغصود العداية، ومن كانت) الدنة ووابعة أقام غيرها تقاهما، لانها لم نفوا، والنفر، أي التي عطب (فاشاء)؛ لانها منك كانتر تماكم والمنافرة بناها الم المنافرة المنافرة والقران) لانه ده تشك علق به الإظهار والتهرة، تعطيماً للمعان والمادم، والمراد من الهدي الإبل والبغر، وأما العم علا يقلد، وكل ما يظف بشرح به المعان ، وما قال، وجوهرة، وإلا يلفق م الإحمام (ولا ذم المحانيات)، وقال دم خبر، فالأولى إخفارها وعد إشهارها.

كتاب البيوع

غَفَ البيع للعبادات وأخَر المكاح ذان الاحتياج إلى البيع أحد الأنه يعم الصغير والكيبوء وب فيام المعبشة الذي هي قوام الاجسام، وبعض المصدمين قلّم المكاح لامه عباده، ثم البيّع مصدر، وقد يبراد به المفصول فيجمع بناعتباره، كسا يُجمع فُبيع، وقد يبراد به المعنى موهمو الأصل، فجمعه ياعتبار أفراعه، فتع.

وَالْبَشِعُ) نَفَقُهُ: مُسِادِلُهُ شِيءَ بشيء، مسالًا أو لاء بسانِسل فإنَّ أَفَّهُ التَّفَوٰي مِنَ الْمُلْوَمِيقِ الْفُسُهُمُّةِ﴾ ﴿* وهو من الانسداد، ويستعمل متعديثًا لمفعولين، بقال: بِكُنْكُ الشيء، وقد تدخل ومِنْءَ عَلَّ المفعول الأول على وجه التَّاكِيد؛ ويقال: بِقُتُ مِن زَيْدٍ الدَّارُ. ووبِس دَخلت اللامِ؛

^{(1) -} سورة التوت، الأبة: ١١١

الْمُنِيِّعَ فَالاَخْرُ بِالْعِجْدَارِ. إِنْ شَاءَ فِسَلَ فِي الْمَحْدِسِ، وَإِنْ شَاءَ وَقُهُ وَأَيْفُسَا قَامَ مِنَ الْمُجْدَسِرِ فَيْلُ الْفَقُولِ، فِعْلَ الْإِيجَابُ، وَذَا خَصَلَ الْإِيجَابُ وَالْفُولُ لِنِهَ النِّغِ. ولا حَيَازُ لواجدٍ مِنْهُمَا إِلَّا مِنْ عَبِّبٍ أَوْ عَدْمٍ رُوْيَةٍ. وَالْأَعْوَاضُ السَّشَارُ إِلَيْهَا لاَ يُشْتَاخُ إِلَى مُعْرِفَةِ مِقَدْ رِهَا فِي جَوَازِ

فيقان العبُّ لك الشوء؛ فهي واثانة، والنَّاح الدار للعنلي الشراعاء، ولأع طلبه العاصمي: أي هن عبر رصاه ومعره عن داس الفطاع، وشرعاً. لمبادلة مال سال بالداصي

و إلىَّفَهُمُ بِالْإِيجَابِ، وهورُ مَا يَذَكُو أَوْلَا مِن كَلاَّعِ أَحَدَ الْعَافِمَينِ (وَالْقُلُولُ ؛ وهموا مَا يَمَذَّكُو ثابًا (إذا كانًا للْفُطِ السافسي) فبعث واشتريت؛ لأن البيع إنشاة تصرُّف. والأبث، يعرف باشراع، وهو قد استعمل السوصوع للاختار في الإنشاء؛ فيدفد به، ولا سعف بنطير أحدهم فستقبل، الملاف اللكاح كما سيأتي، وقوله رضيت أو أعرطيك لكنذا أو أحدث لكنا في معنى فنوله يعت والمشريت؛ لأنه يؤكي معتان والمعنى هو المعسر في هذه المفارد، ولهذا يعمد بالتعاطي في اللقيس والخديدي، وهو الصحيح، لتحفق السراضاد، مصديقة (دابدًا أُوحَت أَحَدُ السُّفاقيلُيُّ) بالتعاً كان أو مشترياً (الْبَيْنُم فالاحرُّ بالحبار - إنَّ نماء قَيْنَ كُلُّ العب بكيلُ النَّس (في المُحُلس)؛ لان جيمار الفلول مُقهِّمة به روإنَّ شياء رُقةً) لابه تبو لما بشب له الحيم، بنزمه حكم العقبة من عير وهماهم وللموحب الرحوع ها تسم بقس الاخراء المغلوم على بطال حلل العبداء وبهما يعسلا إلى أحر المجسسة لأمه حامع للمتفرقيات، فاعتبر ماعياته مساعة واحدة ديعاً للعسر وتحقيقاً ليسبوء واللكِتابُ كالجَعابِ وكَدَا الإرسالُ حتى أغْتَبر محلسُ بنوع الكتاب وإداء الرسالة - وقيَّمان الفسول لكل الصيع بكل انشن لأنه ليس لمه أن بقين المبيئة أو نعضه ينعص النعن، لعندم وضاء الاخمر رَاقُلُ مِمَا أُوجِتَ أَوْ يَنْفُرُقِ الصَّفَقَةِ، إلا إذا بيش لسن كل ورحد، لأنه صَّفَعَاتُ معنى (وَأَيُّهُمَا فَلم مِن المجلس) وإن لم يذهب هنه ونهموه و دابن كمال، (فَبُسُ الْعَبُولُ) من الأخر (بَطْنَ الْإِجَابُ). لأن الغيام دليلُ الإعراض والرحوع، ومقدَّم أن به ذلك، وقدلك كبلُ ما يبدلُ على الاعراض من الاشتغال بعمل أخرر وفتحور

(وإذًا خَصَلَ الْإِيخَابُ وَالْفُولُ فَمْ البَيْعُ) وإن لم يقبض (ولا خيار لؤاحدِ مَلْهُلَك)، لان في الفسخ إيطال حق الآخر، فلا يجدور، والعديث محسول على تجيار الفينول وفي الحديث إنسارة إليه وإنهما منايمان حقيقة حالة المهاشرة لا يعده، وإن حقيقة باعتبار ما كان فحمله على حالية حاشرته أولى غَلَكُ سالحقيقة، والتعمرُق محمولً على تفيرق الأفوال (إلاّ مِنْ غَلِبٍ) أو شَمَرُ فِلْ إِنْرُ غَلْهِ وَأَوْلَ كُله يَانِي.

* * *

وْوَالْأَعْفِوْمِسُ اللَّهُ: ۚ إِلَيْهَا مِن سَبِعِ أَوْ تَسَ وَلَا يُخْتَاجُ إِلَى مَعْرَفَهُ مَقْدَارِهُمَا فِي جَوْلَا الْبَيْعِ }

الْمَنِيمِ ، وَالأَنْمَارُ المُطَلَمَةُ لاَ تَعِيخُ إِلاَ أَنْ تَكُونَ مَشَرُونَةَ الْفَالَمِ وَالطَّمَةِ ، وَيَجُوزُ النَّبُعُ بِثُمَنِ حَالَمُ وَمُؤَجُّلِ إِذْ تَحَانَ الآخِلَ مُقَلِّمِهُ، وَمَنْ أَطَلَقَ الثَّمَنَ فِي الْمُبَعِمِ كَانَ عَلَى عَالبِ نَفْجِ الْبُقِي، فَإِنْ كَانَبِ الشَّوْدُ لَمُخْلِعَةً لَالْمُبِثِّعُ قَامِدُ، إِلاَّ أَنْ لِبَيْنَ أَحْدَهَا وَيَجُوزُ إِنْجُ الطَّعَامِ وَالْحُوْبِ

لنمي الحمهالة بالإشارة ما لم يكن ويُويًا فوس بجنب وَوَالأَنْمَانُ المُطْلَقَةُ): أي غيرُ المشاو إليها، بدئيل المقاملة ولا يُقبِعُ المبيعُ بها وإلاّ أن تُكُونُ مَعْرُوفَة الْفَلُو وَالصَّفَةِيَّ وَلَا لَنسلم واجب بالمقد، وهذه الحمهالة مُفْضِية إلى المشارعة، فيمنت الشليم والمُسلم، وكلُّ جُهائَةِ هذه صفيّها نسم الجوز، وهذا هو الأصل، وهذابة، وهذا حيثُ احتُلفُ نَقَدُ البَلد مائية واستوى رُوحاً، بدئيل ما نمد،

وزيلجورا البيئم بنمني خال) وهو الاصل وزمُؤجُل، إذا تُمَانُ الاَجْلُ مَعْلُومَاً، ثنالا يُعصي إلى السارعة، وهذا إذا يتم تخلاف جنسه ولم يجمعهما فَقَرُه الصافية من إلىّا النّساء كسا ميجيء، وابتاءًا الاَجْلُ مِن وقت التسليم، ولو فيه خبرُ فعند سفوطة عنده الاخالية، ويُبْطَلُ الاَحْلُ بموت المساور لا الذائري.

﴿وَمَنْ أَطْلَقِ الشُّولَ فِي الْبَيْتِيمِ ﴾ عن التغييد بالوصف. مأن ذكر الفَذَّر عود الصفة (كانَّ) الشعن المشتر محمولًا (علي عابُلِ نَقْدُ الْلِلْدِ)؛ لأنه المتعارفُ وفيه النحوى للحوار فيصبرف إليه. وهداية، وَفَإِنْ قَالَتَ الْعُودُ مُحْتِهَا } هي النقد والعالية (هَالَيْجُ فَاسَدٌ) لنجهاله (إِلَّا أَنْ بُشِنَ أَحَلُهما) في المحلس، لارتماع فحهائمة قبل تفرّر الصاف، وهنذا إذا استوت وواحثُ أما إذا اختلفت في الرواح ونوامم الاختلاف من العالية وذلك كالذهب العازي والعلملي في زمامنا مصح ويتصرف إلى الأروح؟١، وكذا يصلح ثو السوت مالية ورواجياً. ويُعَيِّرُ العششري بين أن يؤدي أيُّها شياء، قال في والبحرور طو طلب النائم أحدها للمشتري دفعٌ غيره. لأن امتناع البائع من قبول ما دمعه ولا لَهُمْ لَي تَعَدَّقُ. 1هـ، قال شيخنا: بعلم من قولهم وبصبح لو استبوت مالينة ورواحاً، حُكُّمُ سَا تعورف في زمادًا من الشراء بالقروش، فإنها في حكم المستنوبة في العبالية، قون الغرش في الاصل قطعة مضروبة من الفصة نقرُّم بأربعين قطعة من القطع المصرية المسمدة في مصر محافًّا، ثم إن أبواع العمله المضروبة تقوُّم بالغرش، فمنها ما يساوي عشرةً، ومنها أقلُّ، ومنها أكثو، وإذ اشترى سائة قرش فالعادة أنه بَدُفع ما أواد من الفروش أو مما بساويها من بقية أنواع العمنة، ولا يُفهم أحدُ أن الشراء وقع ينفس الفطعة العسماة قبرشاً. وقندمنا أن العشتري يحبر فيصا تساوى مائية ورواحاً في دفع أبها شانا. قد قال: منى ما إذا اشترى بالقبروش المفكورة ثم رُحَص بعض الواعمة أو كنامة واختلفت في الرَّحْص كنما وقع ذلك في رماننا مراراً وكثير السؤال عنه، والـذي تحيرُو أبه يؤمر المشتري بندفع المسوسط رخصاً، حتى لا بلرم الضبرر بهما، وهمذا إذا رخص التجميع، أنه لو بقي صها نوخ على حاله فينبعي أن بلزم المشتري ، الله، م منه، لأن اختباره فَقُعَ مُكايِلةً أَوْ مُخَاوَفَةً وَبِهَاءٍ بِغَيْبِهِ لاَ يَعْرَفُ مَقِدَارًا وَبِوَرْنِ حَجْوٍ بِغِيْبَهِ لاَ يُعْرفُ بِقَدْرَهُ. وَمَن بَاغَ صُبْرَةً طَعَامٍ كُلُّ تَجْهِرٍ بِعِرْضِمِ حَارَ الَّبِينُّ مِي تَقِيدٍ وَاجِدٍ عِنْدَ أَبِي حَبِيبَهَا، وَكَذَلِكَ مِنْ جُمِّلَةً فَقُوْاتِهَا، وَمَنْ بَاعَ فَطَنِعَ عَنْمَ كَلَّ شَوْ بِيَرْضِمِ فَالنَّبِعُ فَاسِدٌ فِي جَمِيبِهَا، وَكَذَلِكَ مِنْ بَاغُ نُوبًا مُقَاوَعَةً كُلُّ وَزَاعٍ بِعِرْضِمٍ وَمَمْ يُسَمَّ جُمَّلَةً اللَّرْعَانِ، وَمَنِ النَّاعِ صُدْرَةً عَلَى أَلَهَا مَاتُهُ فَهْرِ بِمَالَةٍ فِرْضَمٍ فَوْحَدُهَا أَفْلَ كَانَ المُشْتَمِي بِالْجَوْدِ: إِنْ شَاءَ أَخَذَ السَّاجُودِ بِحِطْنَهُ مِنَ التَّمْنِي،

غيره بكون نعنناً وقصداً لإضوار البائع مع يمكان عبره، وسام نلث في رسالته.

(وَيَجُورُ بِيْمُ الطّعام) وهي الْحَدَّفَة وَفَيْقَهَا حَاسَةً في العرف المامي في حرم (و) جميع (والْخَبُوبِ) كالشّعبر واللّه، ومحوهما والكالمة وفيقها حاسفة في العرف المامي التمريب السيّم والشّراة الله كيل ولا وزّن (وَبِنَة بِعَيْنَه لا يُعْرَف بِقُدَارُه وَبُونَ حَجْرِ مِنْنِه لا يُعْرَف بِفَارَة والطّاهر الله من العجارة وفقاه عليها لأنه صورة كيل ووزن وليس به حبيقة ، وهذا إذا كان معلاف حسم ولم يكن وأمل مالل سلم المرحقة معرف كما سبحي، وقمل باع حَرَه طَعَام كل فيهم الإبراهم بن الأقل وهو معلوم (إلا أن توول الجهائة العند الطّرف إلى كلها للهائة السبع واللهاء بهم إذا جار في قفير للمشتري الخيارة لتفرق الصفقة عليه، وقالا بحور في الرجهين، وله يعني، والله بخرية في المحول، وله يعني، والله بخرة في المواد، الله واللهاء المؤلفة على المؤلفة اللهاء على واللهاء واللهاء والله بخرة في المحول، وله يعني، واللهاء اللهاء على واليهماء ولها ترجيحة المعلامة وقد من الكافي، ولا المحبوبي، وله المنبي واللهاء ولا المحبوبي، وله يعني ترجيحة فولهما من حيث المناسقي، ولم يدني ترجيحة فولهما من حيث المناسقي، ولم يدني ترجيحة فولهما من حيث المناسقية والمناسقية فولهما من حيث المناسقية والمناسقية فولهما من حيث المناسقية ولمناس الكرونة.

ومن كاغ فطيخ غنم كُلُ شاة بدرُهم فالبيئة فاسد في خميمية) وإن علم عددُها بعد العقد ولو في المجلس على الاصح، وبراج، عن والحدو في المجالة وقت العقد، وكدا في الواحمة لان سع شاء من قطيع لا يصح، للتعاوب بين الشباه، يحلاف بهم قبر من صبر، فإلمه نصح ا لعدم التعاوب ووكدتك من تاع تؤرياً، عشرًا التعيض (أمدازعة كن ذاح بدرُهم ولم يسم خملة المرغان) وكذلك كل معدود مشاوت كإبل وعبيد وحوهما (ومن الناغ): في الشرى (صبره طعام على أنها بابة فهيز بنائة برهم) ومثلا موجدها أعلى معاشمي (كان المشري بالعنياد و إن شاه الحد المرخوذ بحضله بن النّفن، وإن شاه فلخ أسلح التعرف الصنفة هليه، وكذا كل مكيل وموزون ليس المؤخوذ بحضلته بن النّفن، وإن شاه فلخ أسلح التعرف الصنفة هليه، وكذا كل مكيل وموزون ليس

١٤) - هو مكبال وحمعه تفران

وَإِنْ شَنَاءَ فَشَخَ النِّيْمِ، وَإِنْ وَجَدَعًا أَكُثَرَ فَالْوَبَادَةُ لِلْبَائِسِعِ ، وَمَنِ الشَّرَى لَمُوباً عَلَى أَنَّهُ عَشْرَةُ الْفَائِسِعِ ، وَمَنِ الشَّرَى لَمُوباً عَلَى أَلَمُ عَشْرَةُ الْفَلْمِ عِنْجِمْنِهَا أَقُلُ وَالشَّسْمِي الْفَجْهِرِ: إِنْ شَاءَ أَحْدُهَا وَلَيْ وَجَدَهَا أَكُثَرَ مِنَ اللَّوْاعِ اللَّهِي بِالْجَهْرِ: إِنْ شَاءَ تُرَكُهَاء وَإِنْ وَجَدُهَا أَكُثَرَ مِنَ اللَّوْاعِ اللَّهِي بَالْجَهْرِ: إِنْ شَاءُ أَخَذَهَا بِجَعْبَهَا مِنْ النَّشِي وَإِنْ شَاءَ كُلُّ فِرَاعِ بِعِلْهُمْ مِنْ النَّذِي وَلَيْ شَاءَ كُلُهُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ وَعِلْمُ اللّهُ مِنْ اللّهُ وَلَمْ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ وَلَيْكُمْ اللّهُ وَلَمْ مِنْ اللّهُ مِنْ وَإِنْ لَمْ اللّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ مِنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ اللللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللللّه

في تبعيضه هدر (وَبِهُ وَخَلَمُا أَكُونَ) من ذلك (فالرَّنَادَةُ الْبَائِعِيّ) • لان البيم وقع على مقدار مبين (وض المشرى قواماً على أنه عشرة أداع بعشرة نزاهميّ طالاً وأو أرضاً على أنها ماته فزاع ببيانة والخسر فوخذه الحق مد سمي له (فالمشتري بالجبار: إنْ شاه أخذها بالجناة النمن، والوصف لا يقالته فركه)؛ ذك للأرع وصف في النوب، محلاف الحرن فإنه مقدار يعابله النمن، والوصف لا يقالته شيء من النعن، إلا انه يحير لقوات الوصف المدكور (وإنْ وَجَدفَ أَكُنَّ مِن النزع المدي سماةً امائع وهيأ فإد هو سليم، وهذا حيث لم يكن الفرع مقصوداً كنا أداد، يقول. (وَإنْ قَالَ بِعَنْكُهُا): الموسلة فهر بالجبار: إنْ شاء أحدها بجمينها من النفرع مقصوداً كنا أداد، يقول. (وَإنْ قَالَ بِعَنْكُهُا): أصلاً مانفراده بذكر النس، فيرل كل فرع مؤله فوب، وهذا لانه لو أحد بكل الثمن لم بكن أحداً كن فراع بدرهم، وهذا به ورَانَ شاء أركهُم لتفري الصفة (وَإنْ وَجَدْهَا وَابْسَهُ وَالْمَا لَهُم بِكُنْ

(وَضَ يَاعَ ذَاوَا دَخُلِ بِاؤْهَا فِي الْمُبِعِ وَإِنْ لَمْ يَسَلُهُ): أي السباء في عقد البيع؛ لان سم الدر بشاول الغرضة والبناء في الفرّف، وهو منصل به انصال قرارٍ - فيدخل نبعاً له، والأصل في حتى هذا أنْ كُلُّ مَا كَانَ السَّمَ العبيع شاولاً له عرفاً أو كان منصلاً به انصال قرار - وهو ما وصبع لا لَيْعَصَلُ - دَخُلُ مَن غَيْرِ وَكَلُ وَمِنْ لَمَعَ أَرْضاً) وان بخل وضحر (فَحَلُ مَا فِيهَا) مِنْ النَّصِل وَاللَّحِرِ فِي النِّبْعِ لَيْهِماً وَوَإِنْ لَمْ يُسَمِّى) لانه منصل به انصال قرار فاشته الباء قبال وفاضيحان» هندا في المشرف واختلفوا في غير المشرف و لصحيح أنها تادح و صغيواً كان أو كيمراً. وفصحيح، (وَلاَ يَلْخُلُ الزَّرْعَ فِي لِيْعَ الْأَرْضِ إِلاَّ بالنَّسِيةِ)؛ لانه منصل بها للقصل، وله عابه ينهى إليها، مخلاف الأول إزمَل نَاخَ مُخَلاً أوْ شُجَراً فِي تَسَرُةً مِسادًا كانت له قِيمةً أوْلاً فِي

أَوْ شَجْراً فِيهِ تُعْمَرُ فَلْمَرْتُهُ لِلْبَائِسِجِ ، إلا أَنْ يَشْتَرَطُفَ الْمُثِنَاءُ وَيُقَالُ لِلبَائِسِ . الصَّفْف وَسَلَّم العبيم، وَمَنْ بَاعَ تُمَرَّأُ لَهُ يَبِّدُ صَلاحُها أَوْ قَدْ لَذَ جَازَ الْبَيْدِ، رَوْجَبْ عَلَى المُشْتُرى فَطُعُها فِي الْحَالِ، قَإِنَّ شَرْطَ تُرَكَهَا عَلَى النُّخُلِ أَصْلَدُ النَّيْمُ، وَلاَ يَجُوزُ أَنَّ بَبِغ تُمَوَّةً وَيَسْتَثَمَّنَ مِلْهَا أَرْضَالًا مُعْلُومَةً. وَمُجُوزُ بَيْعُ الْجِنْطَةِ فِي سُنْبَلِهَا وَالْبَاقِلَاء فِي قِشْرِهَا. وَفَلَ ناعِ ذاراً دَخَلَ في المَهِيعِ مَفَاتِهِجُ أَغُلَاتِهَا، وأَجْرَأُ الْكَيَالَ وَنَاقِتِهِ النُّسْ عَلَى الْبَائِعِ، وَالْحَرَأُ وَزَّتِ النَّسَ عَلَى الصحيح . وهداية، (مُقَرَّتُهُ لِلبَّامِ)؛ لأن الانصال وإن كان خنفة فهو للفط لا لدغاء فائت ﴿ لَا أَنَّ يُشْرِطُهَا} أي النمرة (الْمُرْتَاعُ): أي المشتري. لأنه حيشة بكون من العسيج، وتحرُّ هنا بالشرط وثمَّة بالتسمية وشارة لعدم الفرق ببنهما، وأن هذا الشبرط عبر مفسد (وَيُقَالُ لِلسَالِد . الْقُطْمُهَا): أي التمرة وإن لم يظهر صلاحهما (وسلُّم الصَّيح) وكناها إذ كان في الأرض رزُّع؛ لأنَّ ملك المشتري مشغولٌ بمثلك الدائع؛ فكان عليه تغريعًا وتسمعه، كما إذ كان فيه مناع (وَمَنْ مَاغَ تُمرَوْنُ رَوْرَةُ وَلَمْ بِيلَنَا صَلاحُهَا أَوْفَقُ بِلَدْ صَارَ الْبَيْخِيَّةِ. لاه صَالُ مَعْوَه إلى لكومه متعماً بنه في النجال، أو في الثاني، وقد قبل الا يجوز قبل أن يبدو صلاحها، والأول أصحُّ، وهداخ، وقبُّلماً لشرة بكونها بارزة لان بيعها فيل الطهور لا يصخ اتعاقاً. ولو برز يعضُها دول بعص لا يصلحُ هي ظاهر المتذهب وصعيعه والسوخسيء وأفتر والحلوانيء بالحبور تو الحبارخ كثره ويحمل المهدوم نبطأ للموجود سنحسانا لنعاطل الساس للضرورة أدريلنيء وإقباهر الفنج المبل للي هدا، وقوَّاه شيخ، (ووجب على المُشْتَرَى قَطَّعُهَا فِي الْحال) بطلك الباتع؛ مفرعها لملك، وهما: إذا تشتر:ها مطلقاً. أو بشمرط الفطح (فيانَ، كان وشمرَطُ تَرَاقِهَا لَحَلَى الْمُحَلِّى) حتى تصاهى وَفَسَا الْبَيْدُى؛ كانه شرط لا نقتضيه العظاءً، وهو شُغَّل مال الغير، ولو الشراها مظاماً وتروكها بهذن الجاشع طَابُ لَهُ الْفَصَّلُ. وإن تركها بغير إذنه تصدُّق بما زاد في ذاته؛ لحموله بجهة لمحظوره العجابة، ﴿وَلَا يُجُوزُ أَنَّ لِيهِعْ لَمُوزَةً وَيُشْتَنِينَ بِنَهَا أَرْطَالًا لَمُلُومَةً﴾؛ لأن البخي بعد الاستند، مجهول، يخلاف ما بإذا استثنى للعلاُّ معيداً، لأن الباقي معلوم بالمشاهدة. وهذاب و. ورشى عميه في والمجدارة و وبرهانُ الشريعة، وعصدو الشريعية، وقال من والاحتراري وهو الصحيح، وقبل: يحمرن وخالفه والتسمىء تبعأ وللهداية واحيث فانان بعد ذكراما في الكناب وفانوا العدم واية والحسراء، وهو قول والمطعاويء، أما على فاهم الرواية فيسغي أنَّ يجور. لان الاصل أنَّ ما يج ور إيرا: العقب عليه بماهراده يجنون استثناؤه من العه لد وابع فصر من طبرة جنالز، فكنف استشاؤه. العم وتصحيح، قال في والعنج، وعدم الحنواز أقيل بعدهت الإمام. العم أوبخور بنج العالمة، بانقر دها حالته كونهما (من مُسَكِلُهُ وَالسِافلاء في قلسوهـ) وتنات لارز والسنسم ويجوه ما الوعلى السائع إحارجه، وللمشتري العيار «فتح»، وهذا إذا باع معلاق جمده، ولا لاء لاحسان الرباء وإنها نظل بينغ ما في نشو وقطن وفسوع وما على حميقه من باباي وحبًا ونبر ونس لامة ممدوم عرفاً ﴿وَمَنْ لَاعَ هَارَا مُضَلِّ فِي العبيعِ عَلَيْتِعُ أَعْلَابِهَا﴾؛ لأنه بدحن فيه الاغلاق لانها صويحه المُشْتَرِيءَ وَمَنْ بَاعَ سِلْعَةً بِضَنِ فِيلَ لِتُسْتَشَرِي: الْفَعَرِ النَّمَنُ أَوْلُا. فَإِذَا دَفَعَ فِيسَ لِلْبَائِسِمِ: سَلُمَ الْمُهِيغَ، وَمَنْ بَاعَ سِلْمَةً بِسِلْمَةٍ أَوْ نُعَنَّ بِثَمْنِ فِيلَ لَهُمَا: سَلَمَا مَعادً.

باب خيار الشرط

جِنْدُ الشُّوطِ خَائِرُ فِي الْمُنْجِعِ لِلْبُائِعِ وَالْمُشْتَرِي، وَلَهُمَا اتَّجْهَارُ ثَلاثَةَ أَيُّنام فَمَا فُونَهَا،

فيها للبقاء والبطاح بنخل في ببع الغلق؛ لأنه بمنزلة بعصه - إذ لا يسفع به بدوند. وهداية،

(وَأَخَرُهُ أَنْكُيْلُ) والمورَانُ والعائد والدَّرَاعُ للعجم (وَفَافِدِ النَّفَيُ عَلَى الْمَائِع) لما الكَيْل و لوزّن وانقده والدَّرَعُ فلا بد مه المستجه، وهو على البائع، وأما النعه فالمذكور رواية ابن رستم عن محمد: لان العد يكون بعد السئيم، وهي رواية وابن سماعة، عنه على المشتري، لانه يحتاج إلى تستج الحيد العفقر، والجؤرة تُشرَف بالقد كه بصوف القدر بالوان فيكون عليه. وهداية، وفي والنصحح، قال في والمحيطة، واحرة الناقد ووزن النس على المشتري، وهير الصحيح، وقان وقاصيحان، والصحح أنه لكون على المشتري على كيل حال، واعتمده التستميل، الها (وأجرة وأبار النّس على المُشْتري) مما بينا أنه هو المحتاج إلى تستم التسن.

باب خيار الشرط

قَدُّمَه عَلَى بَاقِي العبارات لان يعتبر أنتاك الحكم، وعَلَمَه بخيار الرؤية لانه يعتبر تعامله، وأخر حبار الفَّلِيه لانه يعتبر الشروء، وتدامُّ الكلام عقبه مبين في والقدرة.

وجيئزُ الشُّوطِ جنزَلَ في صَّفْ العمد أو معده وليو ساينام صحوق الساقيَّة مثلا يَتِت.

وَلاَ يَجُورُ أَكُثَرُ مِنْ دَلِكَ عِنْدَ أَبِي حَيْفَةَ رَجَمَّةَ اللَّهُ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَمَحَمُّدُ رَحَمَهُمَا اللَّهُ: يَجُسُورُ إِذَا سَمَّى مُدَّةً مَعْلُوسَةً، وَخِيَارُ البَّائِعِ بِمُسْتِعَ خُرُوجِ الْفَهِيعِ مِنْ مِلْكِهِ، المُشْتَوِي فَهَلَكَ فِي يَدِهِ ضَمِئَةً بِالْفَهِنَةِ، وَخِيارُ السَّسَتِي لاَ يَمْنَعُ شُخْرُوجِ الْفَهِيعِ مِنْ مِلْكِ الْبَائِعِ، وَإِلَّا أَنْ السَّسْوِي لاَيشَبِكَا عِنْدَ أَمِي حَيْفَةً، وَعَنْدَهُمْ يَشْلِكُمْ، فَإِنْ خَلَكَ فِي يَدِهِ خَلَفُ بِالنَّهُنِ وَكَذَٰلِكَ إِنْ دَخَلَةً غَيْبُ، وَمَنْ شُرِطٌ لَهُ الْجِيَارُ فَلهِ أَنْ يَفْسَخُ فِي مَدَةٍ الْجِنَارِ،

انتفارخانية (إلى ألبتم): أي العبيم كله أو مصه والشائع) وحده (والكشّري) وحده (والهشا) مما ولغيرهما (والجبار) مدنه (لعلاله أيسام فنه أوبها) وصد عند وظلاق أو تأبيب وفي وجسم المعان ولنفرهما (والجبار) مدنه (لعلاله جبار إلا ليل وقت الرصال الحد ربه ظهر جواب حافظ المفتوى، وهي : باع به رأجي شعيفها من غير بهان وقت (ولا ينهور) الحياز (أكثر من ذلك جند أي خبيفة)، لاه ثبت على الحرف القياس بالنص، فيفي النافي على الاصل (وقال أنو يُومُف وَلَحَمَّدُ : يَجُورُ إِذَا سَمَّى مَدَّةً المَّلُولَةُ)، لاه شمار النبيب وقال أنو يُومُف المتعان المتعان به المتعان وقال أنو يُومُف المتعان المتعان به المتعان ا

(وجارًا أبّان) ولو مع خيار المشتري (يشّعُ خَرَوجُ الْبِيعِ مِنْ مَلَكَمِ) اتفاق (فَإِنَّ فِلَفَ الْمَشْرِي فَهَلَكُ فِي يَبِهِ)، وبالعش فو شَلِيدًا، وبالعش فو شَلِيدًا، لأن البيع يشهدن في يبدأ كان موقوقًا، ولا شاه بدون المحرد، في مقبوضاً في يده على شرّم الشراء، وفيه القيمة في القيمي، والمشل في البيالي وفتح، ولو هلك في يد السائع انفسح لبيع، ولا شيء على المشتري اعتباراً بالعظلي، وهم يه (وُخِيارُ المشتري لا يُشَخَ خُرُوجُ النّبِيح مِنْ بَنْكِ النّبَيْع مِن بلكم بالله بالمعالم. وهو ما المشتري المتباراً بالعظلي، وهم المثني يا يشتري لا يُشَخَ خُرُوجُ النّبِيح مِنْ بَنْكِ مَن ملك البائع فلو لم بلخل في ملك المشتري يكون واللّا لا إلى مالك، ولا عُهد لنا به ني الشرع، ولا عُهد لنا به لاجتمع الذيه مِن ملك المعدوضة في الشرع، ولا أصل نه في الشرع، الله المعدوضة تنفضي المستاولة، وهذا في والتحدة؛ والصحيح قبول ألى حقيقة، واعتمده ويرحن الشريعة و والسفيء و والسموسيّ، وتصحيح وفيلٌ فلك في أبيه فلك المستري أو الجيل أو أخف مساوية أو بقل المبيد الفير الدلام كمرض. وفيل بالمنتري أو الجيلي أو أفق مساوية أو بقل المبيد، وأما الهيب الغير الدلام كمرض. وفيل فيلك بي تبده فلك من منه على المشتري أو الجيلي أو أفق مساوية أو بقل المبيد، وأما الهيب الغير الدلام كمرض. وفيل فيله من منه على المدة فهو على حياو، وإلا أوما العند؛ لتعشر الود، والس كمنان، ولا يحرج شيء من منها ورضع عن منك مالكه إذا كان الخبار لهما العاملة أو وابعد في المدة الفسخ المية السخ في المدة الفسخ الميه، وأيهما

وَلَهُ أَنَّ بِجِيزَهُ، فِإِنَّ أَجِازَةً بِخَيْرِ حَضَرَةِ صَاجِبِهِ جَانٍ، وَإِنَّ فَسَخَ لَنَّ يَكُوْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الآخَوُّ خَاجِراً، وَإِذَا مَانَ مَنْ لَهُ الْجَيَارُ بِطَلَّ جِبَارُهُ، وَلَمْ يَنْتَقِلُ إِلَى وَزَيْبِهِ، وَمَنْ ناغ عَلَماً عَلَى أَنَّهُ خَبَّازُ أَوْ كَانَتُ فَكَانَ بِجَلَافِ وَلِكَ فَالمُشْتَدِي بِالْجِنِّارِ: إِنْ شَاءَ أَحَـٰنَهُ بِجَبِيعِ التُمُنِ، وَإِنَّ شَاهُ رَكُ.

......

الجار مطل خياره فقط وَوَفَنْ شُرِط لـ لَهُ الْحَيَارُ إِن بِاللّم أَو منشر أو أحني وَفَلَهُ أَنْ يَفْسَخُ فِي اللّهُ الْجَيَارِ، وَفَلَ أَجَارُهُ مِنْ مِنْ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَأَنْ بَجَارُهُ وَلَا أَخَارُهُ مِنْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَأَنْ إَجَمَاعاً وَاللّهُ الْحَقْدِ اللّهَ عَلَيْهِ وَفَاسِخُ اللّه اللّهُ ا

وولةًا مَاتَ مَنْ لَمُ الْجَيْلِرُ بَطَلَ جَيْلُواْ) وتُمَّ البَيْعِ مَن جَهِتَهُ (وَلَمْ لِتَنْفِلُ إِنِّنَ وَرُنِيهِ)؛ لأنه تُرسَ له إلا مشيئة وإرادت، فلا يُتُصُور نتقالت، والإرث فيما يقبل الانتقال، مخلاف خيبار العيس: لأن المُمورِّك استجن السبع سليماً، فكما الوارث، فلما منس الخيار فلا يورث، وهذاية».

وَمَنَ يَاعَ عَيْداً عَلَى أَنَّهُ خَدَارًا أَوْ كَابَتُ فَكَانَ بِخِلافِ وَبَكُنَ بِنَانَ لَمَ يُوجِدُ مِعَه أَفَنَ ما يطلنَ عليه اسم الكانب والعَجَاز، وقتع، (هَالْمُشْتِرِي بِالْجَبَار: إِنْ شَاءَ أَحَداً بِجَبِيعِ الشَّمِيّ؛ لأن الارصاف لا يقامها شيء من الشعر لكومها تامية في العقد (وَإِنْ شَاء قَرْلُام، فَنُوات اللوصف المرعوب في المستَحَقِّ في العقد بالشرط، وقواله يوجب التحيير؛ لأنه ما رصي به بنونه، وهذا يخلاف شراة عشاةً عنى أنها حاملُ أو تحلب كذا رطالاً، أو يخز كذا صاعاً، أو يكتب كذا فقراً، فإنه يَشَد البيع، لأنه شرط زبادة مجهولة لعدم العلم بها، وقتع و. أي: والسابق وصف مرغوب فيه كوصف السلامة، ولذه لو شوط أنها خُلُوبِ أو ليُون جاز.

بات خيار الرؤية

َ وَمَنِ اشْتَوَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ، وَلَهُ الجِيْبَارُ إِذَا رَاهُ: إِنْ شَنَهُ أَخَـذُهُ، وَإِنْ شَنَهُ ﴿وَقَدُ، وَمَنْ بَاعَ مَا لَمْ يَرَهُ فَلَا جَبَارَ لَهُ، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى وَخَهِ الصَّبْرَةِ أَوْ إِلَى ظاهر النَّوْبِ مُطْبِرِيًّا

باب خبار الرؤبة

فَدُّمنا رَجَّه تقديمه على حيار العيب، وهو من إصافة النسبُّ إلى السبب.

(وَمَنِ الْمَدَرَى شَيْئًا فَمْ يَرَهُ فَالْبُتُحَ جائِزً) لكن بشرط الإشارة إليه، أو إلى مكانده عنو الم يُشِرُ للنك لم يجو بالإجماع، كما في الميسوف، وما في وحياشه أخى زاده، من أن الاصبح الحوالَّ مينًا عنى ما فهم من إطلاق الكتباب، قان في والفنج، والفقاهر أن المواد بالإطلاق ما دكره وشميل الاثمة السرخيون، وغيره وقصاحب الأسراره و والذهبية، من أن الإشارة إليه أو إلى مكانه شرطً انجواز، حتى فو لم يُشِرُ إليه ولا إلى مكانه لا مجوز بالإجماع، أحد وفيلة انجاز إلا وأن قال شرطً انجواز، حتى فو لم يُشِرُ إليه ولا إلى مكانه لا مجوز بالإجماع، أحد وفيلة انجاز إلا وأنّه الله وكذا في الأصبح، ويحويه لعدم لزوم البيم وإن شاء تُحدَف، وإن شاء وَفَهُم إلى قال أن يُوجِد ما يُبطئ وقو عبر موقت، بل يتى إلى أن يُوجِد ما يُبطئ، ويشترط لفسخه علم البائع ووَفَل باغ ما أن يَرهُ فلا خياز فَمُ لائه معنى بالشراء بالنص فله بالنص فله ما إذا كان في طية ما يكون مقصوداً كموضع العشم وكان معا يستدل وقع المُجارية (كفايه) لائهما المفصود في وأن يكو وكان ما إذا كان في طية ما يكون مقصوداً كموضع العشم وأن إلى وجه الفائم وكون مقصوداً كموضع العشمود في

والتما بروي عن أبن سيرين موفوقا عليه . ووواه الدارقطني بسينيه عَن مكحول مرسيلا . وقات هياذاً مرسيل وفيه أبر بكر من أبي مربع . فنحيف .

وفكره أثرياهي في نصب الجرابية £ 4.9 وفكر كلام الدارقطي - ورادا قال الل الططان والراوي عن الكردي ـ.. داهو من موح. لا يعرف ولعل الجناية عند - اهن.

وقال البيفقي حقيد ، مرسل مكحول لا يصبح ، وحقيت في هريرة باطبل كما قبال الداوفيطي وإسها هنو عن . ابن سهرين من قوله 1 هـ.

وله شاهد أخرجه البهلي 173/ والطحاوي في شرح الأسر باب نلفي الحقب 71/17 أن عنميان باع أرضًا بالحرة لطبحة بقبل لطلحه: قد حيث فقال: في الحيار لأني المنزيد ما لم أوه افيل لطميان. قد نحيت فقال: في الخبر لأني بعد ما لم أوم.

صفحًما بنهما أخير بن معلم. فقضى بالصبار لنظامة، ولا غيبار لعنمان، ورويباه من طربي أخير هكذا. فهذا موقوف جد يقي: سنا أورده المصنف والنظر للمفيض الحبر 1/7

⁽١) - المعراد بالنص حديث أني هربرة (من الشتري شيئةً لم يرَّه مهو بالعجار إدا واد

أحرجه المقرقطي في سننه ٢٠ ه من طرق عن أي هوبره، وسداره على حدر بن إبراهيم الكودي. ومن طريقه اليهني في سنه ٢٠٨١ أهل الدارقطي الكردي هذا بعيم الأحديث، وهذا إباطل لا يصبح الله المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة المن

اً وَإِلَى وَشِهِ النَّجَارِيَةِ أَنْ إِلَى وَشِهِ السَّلَايَةِ وَكَمَلِهَا. فَلا جَيَّالِ لَكَ، وَإِلَّ وَأَى صَحَّىَ السَّالِ فَلاَ جَيَارُهُ وَإِنْ لَمْ يُشَاهِمُ بَيُونَهَا، وَيُنَمُ الأَعْلَى وَشِرَاؤَهُ جَائِزُ، وَلَهُ الْخَبَارُ إِذَا اشْتَرَى، وَيَشَعَّطُ جَيَارُهُ بِأَنْ يَجَلَّى الْفَهِنِجَ إِذَا كَانَ يُعْرَفُ بِالْجَلَّى، أَوْ يَشْشُهُ إِذَا كَانَ يُشْرِفُ بِال إِذَا كَانَ يُعْرِفُ بِالذَّوْقِ، وَلاَ يَسْفُطُ جَيَارُهُ فِي الْفَفْرِ خَشَّى بُوضِفَ لَهُ، وَفَنْ بَاعْ مَكُ غَيْرُهِ

القُواتُ وَفَلَا جَيَازَ لَهُمْ وَالأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّا رَؤِيةً جَمْعِجَ النَّبِيخِ فَيْرُ مَشْرُوطٌ تَتَعَذِّرهِ؟ فيكتفي يرثيَّة ما يدلُّ على اتعلم بالمقصود. ولو دخل من العبيـم أشياء. همان كان لا تـفـــارب آحاتُه كـــالمُــكبل والمعوزون وعلاتُ . أن يُعرَض بالنُّموذَج ـ يكتمي برؤية واحمد منهما إلا إذا كنان الباتي أردأ ممما رأى؛ فحينند يكون له الحبار: أي خيارُ العيب. لا خير الرؤية، وإن كان تنفاوت آحاد، كانتباب والدوابٌ فلا لد من رؤيه كال واحد. وهنداية». أمال وشبخناه: وبقي شيء لم أرضُ لُف عليه، وهو: ما لوكان المبيعُ أثو باً متعدَّةً وهي من نُعُط واحد لا تختلف عادةً بحيث بناع كلِّ واحد منهما بشمل متحد، ويطهر لي أنه يكمي رؤية تُوبِ منها. إلا إذا ظهر الساني أرداً، وذلك لانهنا تباع بالنَّمُوفُعُ في عادة التجار؛ فإذا كانت ألواناً مختلفة ينظرون من كبل لون إلى شوب [حمد وهذا إذا كان في وعاء واحد. وأما إذا كان هي وعامين أو أكثر ورلى أخذهما همشارخُ العراق خلى أمهما كرؤية الكلُّ ومشابعٌ لَمُمَّعَ عَلَى أنه لا بدُّ من رؤية الكتل. والصحيح أنته ببطن بَبرؤية البعض كسنا في والقيض؛ و والفتح؛ و والبحرة وعبرها (وَإِنْ رَأَى صَحْنَ النَّارِيُّ: أَيِّ سَاحَتُها (فَلاَ جَيْسَرُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَشَاهَدُ لَيُونَهَا): أي داحمُها، عند وأبي حيفة؛؛ لأن رؤية سناحتها وظناهرِ سِونها يُعوقع العلم الداخل: لعدم تفاوت البيوت بالسفعة، وعند وزفره لا بلَّ من رؤية داخل البنوت، قال وأبو نصر الأقطع»: وهو الصحيح، وفي والحوهرون وعليه الفتنوى. وفي والهداية،. والأصح أن جنواب الكتاب على وفاق عادتهم في الابنية. فإن دُورُهم لم تكن متفاوتة يومشك فأصا البوم فبلا بنَّ من للدخول في داخل الدار للتفاوت، والنظر إلى النظاهر لا يتوقع العلم بالعاجبل. أحمد ومثله في والمتحء وعبوم وأظأر وكباه بالفيض والشواء كنظره بخلاف رسوله ر

(وَيَهُمُ الْأَعْمَى وَشِرَاؤُو) ولو لغيره (جائِلُ لأن مكلَّف محتاج (ولمَّهُ الْحَيْرُ إِذَا الشَّرَى)؛ لأنه الشرى ما لم يعره (وَيَسْقُطُ حَيْرُو) بسا يقيدُ العلم بالمعتصود، وظلك (بأنَّ يَحْسُ الْفَيْمِيعُ إِذَا كَانَ بُعْرَتُ بِالْجَسِّ، أَوْ يَشْهُ إِذَا كَانَ بُعْرَتُ بِالْفُونِ) لأن همذه الأشياء بَعْرَتُ بِالمَّهِمِ، أَوْ يَلُونُهُ اذَا كَانَ بُعْرَتُ بِاللَّدُونِ) لأن همذه الأشياء تعدد المعتبر المعتمود، فكانت في حق مسارلة الرؤية (ولا يَشْقُطُ جَيَازُهُ فِي الْفَقَابِ) وتحوه مما لا يُذَوّلُ بالحواسَ المذكورة (حَمْ يُوضِفُ لَنَّ) لأن الوصف بقام مقام الرؤية كما في السَّلَم، قال في المنتجمة على المساهم عن الروابات، وقال الهيو نصر الأقبطيم : هذه همو الصحيح من الروابات، وقال الهيو نصر الأقبطيم : هذه همو الصحيح من الروابات، وقال أنها في مكان لو كان يصيراً الرأه فقال اقد رضيت،

Ŧ

بِغَيْرِ أَشْرِهِ فَعَالَمُهَالِمِنَكُ بِالْجَهْمِيْنِ: إِنْ شَاهُ أَجَمَازُ النَّبِيْمِ، وَإِنْ شَنَهُ فَسَخَ، وَلَنَّ الْإَجَازُةُ إِذَا كَانَ المُمْقُونُ عَلَيْهِ بَافِياً وَالمُسْتَعَاقِدَانِ بِحَالِهِمَا، وَمَنْ رَأَى أَحَدَ تُؤْيِّنِ فَاشْتَرَامُنَا ثُمْ رَأَى الاَخْرَ جَازُ فَهُ أَنْ يَرُدُهُمُنَا، وَمَنْ مَاتَ وَقَهُ جَيْزُ الْرُونِيَةِ لِعَلْلَ جَيَارُهُ، وَمَنْ رَأَى شَيْنًا ثُمُ الْمُنْوَاءُ بَعْدُ مُدُوّم، فَإِنْ كَانَ عَلَى الصَّغَةِ النِّنِي رَاهُ فَلاَ حَيَازُ لَهُ، وَإِنْ وَجَدَهُ مُنْفِراً فَلَهُ الْمِنِيْلِ

.....

يسقط خياره، وقال والحسن: يوكُل وكيلاً يقيضه وهو يراه، وهذا أشبه بغاول وابي حنيقة؛؛ لأن وزية الوكيل كرزية الموكل على ما مراقفاً. وهداية:

(وَمَنْ يَسَاعُ مَلِكَ فَيْرِم) بغير أسر، (فَالْمَسَائِكُ مِالْغَيْسَارِ: إِنْ شَنَاءُ أَجَارُ الْبَشِيْمَ، وإنْ شَنَاءُ مَنَاعُ مِنْ اللّهَ وَكَالَ السَالِكَ وَاللّهُ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللللللّهُ الللللللّهُ ال

. . .

(وَمَنْ رَأَى أَحْدَ تُؤْتِيْنَ فَتَشْتَرَاهُمَا ثُمَّ رَأَى الأَخْرَ جَازُ لَهُ أَنْ يَرَدُهُمَا) معاً؛ لأن رؤية الحديد. لا تكون وفية الآخر للتفاوت في النباب؛ فيبغى النخيار له فيما تم يبره؛ فله رؤه بعكم المحيار. ولا يتمكن من رده وحده؛ فيردُهما إن شاه كبيلا يكون تفريقاً للطيفقة على الباتيم قبل التمام. وهذا لأن الصَّفقة لا تنتمُ مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده كخيار الشرط؛ بدئيل أنَّ له أن يفسخه يغير قضاء ولا رضاء افتح».

﴿وَمَنْ مَاتَ وَلَهُ خِيْلًا الرُّوَّيْةِ لِطلُّ خِيَارُهُ﴾ ولم ينتقل إلى ورئته كخيار الشوط كما مر.

(وَمَنْ زَأَى شَيِّنَا لَمُ الشَّنَوْلَ يَعَدُ مَدُّقٍ وهو يعلم أنه مَرْتُهُ (فَإِنْ كَانَ يساقياً (عَلَى الصَّفَةِ اللّبِي وَأَمْ فَلَا حَيْلَزَ لَهُ}، لأن العلم بارصافه حاصل له بالروية السابنة، وضواته يتبت تبه العقبل، وكناه إنا لم يعلم أنه موتبه لعدم الرضا به (وَيَنْ وَجَنَهُ مُنْتَبِّراً فَلَمْ الْبَعْيَالُ لأنه بالتغير صار كناه لم يسره، وإنّا اختلفنا في التغير فنالفول للسائح، لأن التغير حادث، رسبب المزوم ظناهر، بخلاف ما إذا اختلفا في الرؤية، لأنها أمر حادث، والمشترى بنكره، فالغول له. وهداية.

باب خيار العيب

إذا أطَّلَع الْمُشْتَرِي عَلَى طَبِ فِي الْمَنْبِيعِ خَهُوْ بِالْجَيْانِ: إِنْ شَاءَ أَخَفَهُ بِجَمِيعِ النَّمْنِ، وَإِنْ شَاءَ رُدُّهُ، وَيُشِنَ لَهُ أَنْ يَشْبِكُهُ وَيَأْخَذَ النَّفْضَانَ، وَكُلُّ مَا أُوْجَبَ نَفْضَانَ النَّمْنِ فِي خَانَةِ التُنَجَّارِ خَهُوْ عَبِّاءٍ: وَالإِبَاقِ وَالْبُولُ فِي الْغِرَاشِ وَالسُّرِقَةُ غَيْبٌ فِي الصَّغِيرِ مَا لَمْ يَبْلُغَ، فَإِذَّا تَلغَ فَلْبَنَ ذَلِنَهُ بِعَيْبٍ، حَتَى يُعَاوِدُهُ مِدَ الْلِّمَاعِ وَالْيَخْرُ وَاللَّهُ عَيْبٌ فِي الصَّغِيرِ مَا لَمْ يَبْلُغَ، فَإِذَّا تَلغَ فَلْبَنَ ذَلِنَهُ بِعَيْبٍ، حَتَى يُعَاوِدُهُ مِدَا لِنَّارِعِ وَالْيَخْرُ وَاللَّهُ عَيْبٌ فِي الْمُجَرِيْقِ، وَلِيْنَ يَعْيِب

---*----

باب خيار العيب

من إصافة الشيء إلى شبيع.

والعبث نغة: ما بخلوعه أصَّلُ الغطَّرة السليمة مما يُعَدُّمه نافصاً. وقتع: ﴿ وشرعاً: مَا أَوْجَبُ نقصاد الثمن في عادة التجارة، كما يذكره المصنف (إذًا أَخَلُغُ الْمُشْتَرِي عَلَى عَبِّبٍ في الْمُمِيعِ) قان عند الباتع ولم يوه المشتري عند البِّيع ولا عند الغَّيض، لأن ذلك رصاً بـ «هداية، (فَهُـوْ بِالْمِنِيَارِ: إِنَّ شَنَاءَ أَخَدُهُ بِجَهِيعِ النُّمَنِ، وإنَّ شَنَاءَ زَنْهُ} لان منطلق العقيد يقفضي وصف السلامة، فعننه قوانه يتخبر، كيلاً يتصرّر بغزوم سا لا يوصى بـه ورُقِّشَ لهُ أَنَّ يُشبكُهُ رَمَّاتُحذُ الْمُقْصَانَ﴾ لما منز أن الاوصاف لا يقابلها شيء من النمن، والبنائع لم يُترَصَ يزوالــه بـاقبل من المسمَّى فيتصرَّر، ودفعُ الضرر عن المستنوي مسكلٌ بالرد (وكُلُّ مَا أَوْجَبُ مُصَافَ النَّمَن في عَاف التُجَارِ فَهُوْ غَيْبٌ﴾. لأنَّ التصوُّر بنفصان المالية، وذلك بالنفاص القبعة، والسرجِعُ في معرفيَّم أهمُّه، سواء كان فاحشأ أو يسيراً. بعد أن يكون مما يعدُّه العلُّ تلك الصناعة عبيهً فيه. وجموعرفه (وَ لِآبِناتُ) إلى غيم سهيد، الأول (وَالْبَمُولُ مِن الْفَرَاشِ وَالنَّسْرَفُةُ} مِن السوليُ وغيمِه (غيبٌ في الْصَّغيري المميز الذي بدكر عليه مثلُّ ذلك (مَا لَمْ اللَّهُ) عند المشترى، فيزن وُجِد شهرٍ، منهما بعد سا بلغ عنده لم يبرده، لأنه عبث حندث صده، لأن عنده الأشياء تختلف صغيراً وكبراً (فياذًا لَلْغُ صغره ثم حدثت عند المشتري في حجره يرده، لأنه غيَّرُ دلك، وإن حدثت بعد بنوغته ثم يرفعه لأنه غيرهُ. وهذا لأن سبب هذه الأشياء يحتلف بالصغىر والكبر، فبالمولُّ في الغيراش في الصغر لضعف المثانة. وبعد الكبر لنداو في البناطن، والإباق!!! في العيضر لحبّ اللعب والسرقة لثلة المبالاة وهما بعد الكبر لحبث في الناطن. أحد. قال في والفتح): فإذا اختلف سببها بعد البلوغ وقبله كان الموجود منها بعدم غبر الموجود منها قبله. وإدا كان عيره فلا يرد به، لأنه عيب حادث عنده، بحلاف ما إذا ظهوت عند البائع والمشتري في الصغر أو طهرت عندهما بعد البلوغ، فإن

⁽١) - أثن العبد : هوب.

هي الْفَلَامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ دَاءِ، وَالزَّنَا وَوَلَدُ الزُسَا عَبْبُ مِي الْجَارِبَةِ دُونَ الْفَلامِ، وَإِذَا خَلَفَ عِنْدُ الْمُشْتَرِي غَيْبُ فَلَ بَشْصَانِ خَلَفَ عِنْدُ الْفِيمِ، وَإِنَّ فَيَعْمَ النَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُوبَ، وَإِنَّ فَيَعَمَ المُشْتَرِي الشُّوبِ النَّهُوبُ وَقِيمَ النَّارِعُ أَنَّ لِلْاَحْدَةُ وَقَالِمَ عَلَى عَلَ

.....

له أن يرّده بها، وإذا عرف الحكم وحب أن يقرر اللفظ المدكور في المحتصر، وهو قوف وفإذا بلغ فليس ذلك، الذي كان قبله عند النالع وبعيب، إذا وجد بعده عند المشتري وحن بعارده بعد البلوغ، عند المشتري بعد ما وجد عند البائع، واكتفى بلفظ المحاودة لأن المعاردة لا تكون حقيقة إلا خاراتُحد الأمل، احمد (والبحر) عن العم (والدلائل بالدال المهملة من الإبط وكذا الأنف. ودره عن داليزارية و (غَيْبُ في الحارية) مظلقاً. لأن منها قد يكول الاستفرائل، وهما إيخلان به وفينس بغيب في الفلام)، لأن المفصود هو الاستخدام، ولا يحالان به وإلا أن يكون عن داو) أو بفكس بحيث يمنع انفرت من المورى (والرابا وكرفة الزّما غيب في الجارية)، لأنه يحل بالمقصود وهو الاستعراض وطلب الولد (فرن العلام) لانه لا يخيل بالمقصود وهو الاستحدام، إلا أن يكون له عادةً، لاد يحل بالخدة.

وفراؤا خذت بهذ الشقتري غيب في سلولة (أنه أفلقع على غيب كان بهذه الدير عنه أن يرجع بنقضان الفيب، ولا يرد العبين لان مي الرد إسراراً بالبائع، لاسه حرم من ملكه سالسا وصدر معياء فاعتبع. ولكن لا من ولع العصور عدد على المرجوع بالمعسان وإلا أن يرغمن النائع أن يشغل عنه يكون من ملكه سالسا النائع أن يشغل المعتبد به غيا وضع بالميب النائع أن يشغل المعتبد بالا أن يقبله الدائم كدنك كد مر وزان حافة أو ضغف بائي حسيم كان وأو أن أن المربع بالمعتبد بالا من يحد عونها: المهتب وغير بالمعتبد والمعتبد بالمعتبد المعتبد بالمعتبد المعتبد بالمعتبد بالمعتب

قُولِدُ أَبِي خَبِيْقَةً. وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَمُحَمُّدُ: يُرْجِعُ، وَفَقُ نَاعِ طَنْفَا فِهَاعُهُ السُّشَقَرِي لُمُّ رُدُّ عَلَيْهِ بِفَلِيّ، فَإِنَّ فِلِلَّهُ بِفَضِهِ القَاضِي طَلَّهُ أَنْ يُرَدُّا عَلَى بَائِعِهِ، وَإِنْ فَيْلَهُ بِفَرِ فَضَاءِ الْقَاضِي فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْدُونُ، وَمَنْ اشْتَوَى عَبْداً وَشَرَطُ الْنَرَاءَةُ مِنْ كُملٌ عَلِيٍّ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ بِمُرْتُهُ بِنَيْبٍ وَإِنْ لَمْ يُسَمُّ الْقَبْلِينِ رَفَعَ يَعْدُفُ

آبي خبيعةً؛ تنمنز الرَّد بععل مصمونِ منه في العبيع؛ فأشب البيغ والمنتسَّ (وقال أمَّو يُبوسُفُ وْمُحَمِّدُ. يُرْجِعُ) استحداثُ وعليه العشوى ويحرون وطله في والنهباية، وفي والجنوهرة، والحلاف إنما هو في الاكل لا غيس أما الفنسُ فلا خبلاف أنه لا يسوجع إلا من رواب عن وأبي يوسمه الاهدا فإن أكبل مفض الطعناه تم عنم بالعبب لكنا الجوات عبده، وعبدهما يوجع للغصان العبب في الكل: وعنهما أنه يرُدُّ ما نفي ويرجع بنقصان ما أكبل، ونقل إشرو يتين عنهما الحصنفُ في التفوير ومنه في اللهـدابـة، وذكـر في شـرح السلحـاوي، أن الأولى نبول إلى بوسف، والثانية قول ومجملت، كما في والعتجاء. والغتوى على قبول ومحمده كمنا في والنجرة عن «الاختيار» و دالخلاصة»، ومثله في «النهاية» و وعالية البيان» و «المجنى» و «العمالية» و (جامع العصولين)، وإن باغ بعض الطعام ففي والدخيرة؛ أن عسدهما لا بُمَرُدُ ما بغي ولا سرجيع بشيء، وعن المحمد، يردمه بفي ولا برجيع بفصاد ما باع، كذا في الأصل. ! هـ - قبال في والتصحيح والركان التعقيم وأمو جعفره واوأبو طلبت يُقْمينان في هذه المسائل بقبول ومحمده رقف بالناس، واختاره والصدر الشهيدة. ﴿ هَمْ رَفِي وَحَامِعُ الفَصَولِينَ عَنْ وَلَخَالِهُ ﴾ وعن ومجمدة لا برجيع بنقصان ما ساع ويبرد البياني بحصته من النمن. وقليمه الفتوي. احم. ومثله في والولوالجية، و والمحتمى، و والمواهب. والحاصل أن المفنى مه أنه قبو ماع المعفى أو أكنه بمردًّ الحائل وبرجع بنقص ما أكل. لا ما ماع، فإن قبل " إن المصرُّح به في العنون أنه لو وُجِّد ببعض المكيل أو المعورون عبدً له رقم كله أو الحدم. ومفهومه أنه ليس له ردُّ المعيب وحده "حبب بنان ذاك حيث كبالا كله باقبياً في ملكه، بضريمية قبولهم: وليه رده كله، أو هيو مسى على فنول غيسر

(وَمَنْ نَاعَ عَبْدُاءُ أَوْ غَيْرِهِ (فَيَاعَهُ الْمُشْنَرِي ثُمْ رَدْ فَلَيْهِ بِغَيْبِ فَإِنْ فَبِلَهُ بِغَصَاءِ الْعَجْمِي، بيبَجَ فو إيماء أو إقرار . وحداية (هنّهُ) أي البائع الثماني (أنْ يُرَنَّهُ عَلَى بَائِيبٍ) الأرن، لانه فسنخ من الأصل، فجعل البيح كان لم يكن (وَإِنْ فَبِلَهُ بِغَيْرِ تَعْمَهُ الْقَامِي فَلَيْسُ لَهُ أَنْ يُرِقَّهُ) لانه بيع جديد في حن ثالث، وإن كان فسخاً في حفهما، والأول ثالثهما، وهذا ياه .

﴿ وَمَنَ الْمُشَرَى عَبُداً} مِثلاً ﴿ وَشَرَطَ النَّواءَةِ مِنْ كُنَّ عَيْبَ فَقِيلَ لَنَا أَنْ يَرَفَقَ بَعَيب صوجود وقت العقد أو حدث قبل النعض وَوَإِنْ لَمْ يُسَمَّ الْفَيْوِبُ وَلَمْ يَعْشَفَا}، ﴿ وَانَ البراءةِ عَنَ العقوق السجهولة صحيحة لعدم الْفَلَامُهِ إلى استادعه.

بأب البيع الفاسد

إِذَا كَانَ أَحَدُ الْمِوْضَلِينَ أَوْ كِلاَهُمَا مُحَرِّماً وَالْمَبِعُ فَالِيسَةَ، كَالَيْلِحَ بِالْمَيْسَةِ أَوْ بَالْسُمْمِ أَوْ بِالْخَشْرِ أَوْ بِالْغَنْزِيرِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُشَلِّونِ كَالْحَرْ، وَيَبْعَ أَمْ الْوَلْدِ وَالْمُذَلِّ وَالْمُكَانِبِ غَالِمَةًا وَلاَ يَجُوزُ إِنِّعُ السَّمَاتِ فِى الْمُدَاءِ، وَلاَ يَبْعَ الْطَيْسِ فِي الْهَوْاءِ وَلاَ يَجُوزُ إِنْجُ الْحَمْسُلُ وَلاَ النَّذَاجِ، وَلاَ يَشِعُ اللّٰهِنِ فِي لَشُعْرَعِ وَالصَّاوِ عَلَى طَهْدٍ الْغَنْمِ، وَوَالِحَ مِنْ دُوْبٍ،

باب البيع القاسد

الممراة بالصاحد المصنوع، محاراً تُمَرَّقِنَاً؛ فيعمُّ الساطل والمكنوف، وقد يدكر فيه معصُّ الصحيح تماً فتره

ثم هذا الباب بشنط على ثلاثة تواع المائل، وصاحد، ومكروه؛ فاليناهان ما لا يكون مشروعاً بناصله ووضعه، والمسكروة، منا يكون مشروعاً بناصله دون وضعه، والمسكروة، مشروع بناصله دون وضعه، والمسكروة، مشروع بناصله دون وضعه، والمسكروة، مشروع أعمره إذ كل حطل غالب، ولا عكس، وحد قوله. وإذا كان أحدُ المحروشي، أي السبع أو الشمن أم وكلاهما محرف) لانصاغ به وفائليغ غابث، إي سائل، وذلك وكاليس بالمبينة أو بالمدم واحد وهمو النساد وفيها تفصيل نبيته إن شده الاشهاء لا تعدّ ما لا عنده واحد وهمو النساد وفيها تفصيل نبيته إن شده الاشهاء لا تعدّ مالاً عند أحد، والبيئ بالمحدم واحد وهمو النساد حقيقة البيع وهمو مبادلة المعال بالمعال، عام مثل عند البعض الدورة والمحذير فاسله، لوجود حقيقة البيع وهمو مبادلة المعال بالمعال، فإن معلوك إذا كان المحال عند البعض الدورة أم الوثد والمكذاب المعال المحال على المحال المحال المحالة، وأن والمحال الان استحقال الحرام بالمعتق ابت لكمل مهم مجهد لارمة على المحال، وقتح والمال في المهداية ولو رضي المحالك بالمبع غيد وويشاد، والأطهر الجدوز المحارة، وقتح والمال المحالة في المحالة قبل المقد، بمحلاف إحازته بعد المعتف وجومة.

(وَلَا يُبْخُورُ): أي لا يضح (يَنْعُ السَّلَكِ فِي النَّمَاوِ) قبل صبده. لاه بيغ ما ليس عنده أو يعد صبيده ثم ألفي فيه ولا يؤخد منه إلا بحيلة؛ للمجيز عن التسليم، وإن أسمة سنونها صبح ولمه المخيار؛ لتقارتها في المعاه وخارجه (وَلَا نَبْعِ الطَّيْرِ فِي الْهَوَارِ؛ تَسَلَّ صبيده أو معده ولا يرجع معد إرساله؛ قما تقدم، وإن كان يطير ويرجع ضحَّ، وقيل: لا وَلا يَخُورُ نَبِّعَ الْحَمْلِي: أي الْحَنِيلِ في يطن المرأة (وَلاَ النَّاجِ): أي عاج الحمل، وهو حيل الحبلة وجزم في الميحر بطلاب؛ لعدم نحقق وجوده (ولا نَبِّعُ اللَّذَن في الفُسْرَع) وهو لمذات الطلف و لخف كانتُذي للسراة؛ للمَدْرِه وَجِلْع فِي سَقْفٍ، وَضَرِّنَةِ الْقَانِصِ، وَيَنْتُعُ الغَوْالِمَةِ وَهُوَ سُِعُ النَّمَرِ عَلَى رُؤُوسِ السُّخَل بِخَرْصِهِ نُشَرِفُ وَلاَ يَجُورُ النِّبَعُ بِإِلْقَاءِ العَجَرِ وَالسُّلَاسَةِ، وَلاَ يَجُورُ بَيْغُ نَنُوبٍ مِنْ تُؤْتِيْنٍ،

فعماء النفاغ، ولأنه يُنازع في كبفية الحلب، وربعا يبرداد ليُحَلِط المبيمُ بغيره (ز) لا والصُّوب غَمَى ظَهْرِ أَمْسَمَ)؛ لأنْ موضع القطع منه عبر منعن فيضع التنازع في سوضع الضطع، ولو سُلَّم البائم اللَّبَنَّ أو الصوف بعد العقد لا نجور ولا نتقلت صحيحاً. وجوهـراه (ف) لا بيم (دراع مِنْ تُنوِّب) يضرُّه الشعيض رؤحناع) معين رقى سُقْفٍ؛ لأمه لا يمكن تسليمُنه إلا تصبره، فلو قبطع الدَّرَاعِ مِن النَوبِ أَوْ قُلْمِ الْجِدُّعِ مِن السقف وسُلُو فَأَنَّ فَسَيْحِ المِسْتَرِي عَنْدُ صحيحناً، وليو ليو يصرُه القطعُ كدراع من ثوب كرماس الله أو در هم معينة من نفرة فضة جار، لانتفاء المائم؛ لاته لا صبور في تُميضه وتُبُعنا الجدع بالمعبُّن لأن تبير المعين لا يعلب صحيحاً وإن قُلْمه وسلُّمه للجهالة (في لا (ضُرَّبَةِ الْقَانِصِ) وهو منا يخرج من الصيف حدرب الشمك؛ لأنه مجهنول (في لا (لِنَّمُ السُّوْالِمَةِ وَهُوْ بَيْسُمُ النُّشَرَ) بـالعثلثة ـ لأن صاعبتي رؤوس النحل لا بسمى تصرأ بل رطساً، ولا يسمى تمرأ إلا المحذود (البعد الحفاف (غلي المُخَلِّ بخُرُجِتِ): أي بقُداره حرَّراً وتخميناً (تُشَرَّأُنُ؛ لَنْهِم ولله عن المزاية والمحافلة(٢)؛ فالمزاية ما ذكرتناه، والمحافلة: يبع الحطة في لَمُنْلِها بحطة مثل كبلها خُرُصاً، ولأنه باع مكبلًا بمكبل من جسمه قلا يجنور بطريق الخَرْص، كما إذا كانا موضوعين على الأومى، وكما العنبُ بالربيب على هذا - «هذابهُ». ﴿وَلَا يُعُورُ النَّبِيمُ بولْقًاء الْحَجْر) من المشتري على السلمة المساومة (والعلاملة) لمها منه أيصاً، والمسابدة لهما من البائع: أي طرحها للمشتري، وهذه بهنوع كانت في الحناطة، وهو أنَّ يَشُواوهن الرجالان على سلمة أي ينساريان، فإد المُشَهِّل المشتري أو تُبَدُّها إليه البَّائع أو وضع عليه المشتري حصاة الرم البهم، فالأول ميم الملامسة، والنائل المعابشة، والنالث الغاء الحجور. وقد مهى النبُّي ﷺ عن بيم الملامسة والمنابدة أنَّا، ولأن فيه تعليفاً بالحطور وهداية؛ أي لأنه بمنزله ما إذا قبال. أيَّ توب

⁽١) - تكوماني: تارسي معرَّب وهو الثوب الخشي

⁽٢) - حَلْم: كسرة وتطعم. وجد النخلة قطع تمره:

⁽٣) ومراده مديث بيابر فهي الين يخته أمن المهسابرة، والمحمائلة، وعن العزاشة، وعن بيع فاسمر حتى بيدم مبلاحه وقال لا تباح إلا بالدينار، والدوهم، إلا العرابا، وورد محتصر، أشرحه المجاري ١٣٨٠ والمراده في ٢١٤٤ و ٢١٤٧ و ١٩٤٧ وصلم ١٩٣٦ وأبو داود ٢٤٠٥ والانتراضةي ١٣١٢ والترصفي ١٣١٦ وإلى ساجم ١٣٦٥ و ١٣٦٦ والتي ساجم ١٣٦٥ و ٢٣٣٦ وكان مدين عنها مديناً حزماً.

⁽a) - أغرجه البخاري ١٩٤٨ بهذا اللفظ بناب بع أنتابلذة (صلم ١٠٥١ وأمر واود ١٣٩٧ لب بيع العرز والترمدي ١٣١٠ ولين ماحه ١٩١٩ - ١٩٧٩ من حدث أبي هريرة.

وقال الترمذي حسن صحيح

وأخرجه البيعاري ٢٦١٤ على أمي سعيد: أن رسول: قه الله نهي عن المنابذة. وهي طرح الرجل ثومه بالبيع إلى رجل قبل أن يقلّبه، أرينظر إلى: ونهي عن العلامسة، والعلامسة، تعمل النوم لا سفر إنه.

وَمَنْ بَاغَ عَلِداً عَنَى أَنْ يُعَنِفُهُ المُشْتَرِي، أَوْ لَذَيْرُهُ أَوْ يُكَانِينُ، أَوْ سَاغَ أَمَةُ عَلَى أَنْ يَسْتَمُونَهُ هَا غَالَيْنَعُ فَاسَكُ، وَكَمْلِنِكُ لَمُوْ بَاغَ عَلِما عَلَى أَنْ يُسْتَحَدَنَهُ السَّائِعُ شَهْرًا، أَوْ مَارَ على أَنْ يَشْكُنُها، أَوْ عَلَى أَنْ يُقُوضُهُ المُشْتَرِي وَرَحْمَنْ، أَوْ عَنَى أَنْ يَهْدِي لَـهُ هَبِيْـةً، وَمَنْ باع غَيْمَا عَلَى أَنْ لَا يُسْلَمُهَا إِلَى رَأْسَ المُشْتَرِي وَرَحْمَنْ، وَلَيْ عَنْهُمَا مَا يَبْعُ فَاسَدُهُ وَمَنْ ال

المسته أو اللقيت هذبه حجراً أو تبديه لك فقد بيته ، فأشبه الفعار 197 بأبوار تستح بؤب من المؤاش، الجهالة العبيم ، ولو قال وعلى أنه بالحبار في أن يأخذ أيهما شاء، جاز البيم استحسال معد ية».

ويمل إلى حبداً على أن المناه المشارى أو بسارة أو كانتها أو لا محوجه عن ملكاه وأو بالح أمة على أن تستوليها على أن المناه المشارى أو بسرط، وقد يهى الدي يتيج عن بهم وشوطا الدي جملة البدلات وبدأن بقال: كل شوط بنتهم المعد فشوط المناك للسندى لا بقسد المشد. للبوء بدون الشرط، وكل شرط لا يقتصه العقد ويه منعمة لاحد المنتعافيين بالمعمود سايم وهو من أهل الاستحقاقي بقداء، كشرط أن لا بينج المشترى المبد المديم، لاحد فيه زيادة عارية على المبدوس، ويدي المحد المنتعافيين بالمداه فيه زيادة عارية على المبدوس، ويؤدي إلى المربوء أو لا ته بقد بهم المساوعة ويشرى المبد المعدود، وو شاد لا المبدود إلى المبدوس المبدوس المبدوس المبدوس المبدوسة على المبدوس المبدوسة والمبدوسة وو شاد لا بنسطة المبدوسة أن المبدوسة ولم أن المبدوسة المبدوس

. وأشار من جمع في المنح عليه الحديث إلى أن هندا التمسير إليها هو من كبلام الأزهبري. كما حباء في المص الروايات.

⁽¹⁾ فيدر أن أميم في شيوهن المجيور ١٣/٨ يهما به الدراهم واستحرامه السووي، ولدر رواه الى حارم في المعملي، والشهادي في معام الستر، والخرامي في الأوسط، والحاكم في علوه النجاست من طهران أبي حتيلة من عدرواني تنجب عن أب عن جاه في قصة طريلة

وروناه هي أحوره فقالت من مشيعة بصماد لللمباطئ. وصال الهيئس في المحمع 2013. وواه الطوائي. في كارسط من حديث حمروان شعيب عن أنيه عن حدد وهي يسماده مقال. والسطر نصب الرابعة 2011 حيث وتر القصة بطولها، وقال. حكان صه عند السن وقال ابن القطال أبي صحب

وَمَنِ الْمُشْرَى ثُوماً عَلَى أَنْ يَقَطَعُهُ النَّالِحُ وَيَجَعِنُهُ فَهِيصِناً أَوْ فَيَاءُ أَوْ نَصَلَا عَلَى أَنْ يَخَلُوهِما أَوْ يَشْرُكُها فَالنِّجُ عَاسِدً. وَالْمُنْعُ إِلَى النّبُرُورُ وَالبَهْرَجِينَ وَصَوْمِ الْمُصَارِّحُ وَيَخْوَ الْيَهُوهِ، إِذَا ثَيْمَ يَشْرِفُ النَّمْنَايِضَانِ فَلِكُ فَاسِدً، وَلاَ يَجْمُولُ النِّيْمُ إِلَى الْمُحْصَادِ وَالنَّيَاسِ وَالْمُقَافِ وَقَدُومِ الْحَاجُ، فَإِنْ تُرْاضَا بِالشَّعَافِ الأَحْمِ فَلِلْ أَنْ يَأْخَذُ النَّاسُ فِي الْحَصَادِ وَالذَّيَاسِ وَقَيلُ فَدُومِ الْحَاجُ جَالَ النِّهُ، وَإِذَا يَبْضَى الضَّنَّذِي النَّسِيخَ مِي الْبَيْمِ الْفَاسِدِ بِأَنْهِ الْفَاسِعُ وَقِي الْفَلْدِ عَوْضَانِ كُلُّ وَاجِدٍ بِنَهْمَا مَالَ مَلْكَ أَفْهِمِيغَ وَتُومَنَّهُ فِيضَانًا وَلِكُلُّ وَاجِدٍ مِنَ المَنْفَافِقَانِي

حلاف الموجَّب، فلم يصح، فيصير شرطاً فاسداً، والبيع يبطل بند (هدايـة) ووَمَنِ اشْتَرَى تـوَّباً غَنِّي أَنْ يَفَظَّمُهُ أَنِّسَائِمُ لَيَجْرِعُهُ فَهِيصاً أَوْ قَسَامًا وَقَسَامُ الشَّافَ . فالسِّم فاستد لأنه تسرط لا يعتصبه العقف وفيه صفعة لآحد المتعافدين، ولانه يصبر نستفة من صفقة آحديث وأزُّ لَمَلاً} أي صر منا تسميةً له باسم ما يُؤْرِل إليه وغلى أنَّ بَحُدُوهَا أنْ إشراكها فَالنِّيمُ فَاسَدُّهِ فِي يضع عليها الشُّرُكُ بجوز اللتعامل فيه، فصدر كضَّاج الثوب، وللتعامل حوزنا الإسْتِصَاع . • هـ (وَالْبَيْعُ إِنِّي النَّيْرُونِ)^^^ وهو أول يوم من الربيع (وانمهُرَجَانِ) أول يوم من المخريف (وَهَنُومُ النَّصَارُي وَفِيطُر النَّهُودِ إِذَا لَيْم يُعْرِفُ المُتَنارِعانِ فَلِكَ فامِدًى لجهالة الأحل، وهي مُقضية إلى الصارَعة؛ تذخاله على المسماسكة، إلا إذا كان يعرفانه. لكونه معلوماً عندهما، أو كان الناجيل بلي بْطُر النصاري بعد منا شُرْصُوا في صومهم؛ لأنَّ منه صومهم بالأينام معلومة، فبلا حهالته وعداية، وولاً يُجُورُ الْبَيْمُ إلى الْمُحَمَّاةِ وَاللَّهَاسَ وَالْفِطَافِ وَقُدُومِ السَّاجِيِّ. لانها نتقدُم وتناخر إِنَّانَ نزاهُمِيا) بعد، ولو بعد الافتراقي خلافاً الما في الْنتوبر (بِيسْقَاطُ الْأَجْلُ قَالَ) خلولِهِ، وهو (أَنْ يَأْخُتُ انْنَاسُ فِي الْخَصْبَادِ والدُّيَّاسُ وَقَالَ لَّمُومِ الْخَاجُ) وقبل فسخ العقد (جَازُ النِّبْحُ) وانقلت صحيحاً، خبلافاً ولنزفره، وسو مضت المدة قبل [لعنان الاجل ناكد الفساد ولا ينقلب جَائزة إجماعاً، كما في الحقائق، ولو ماع مغلفاً ثم أجّل إليها صلح الناجيل، كما لو كُفِّلَ إلى هذه الأوقيات، كما في والنشويرو. وقبوله وَشَرَاضَيَّا خبرج وفاقاً، لأنَّ مَنْ له الأحل يستندُّ بإسقاطه. لانه حالص حقَّه ﴿ وَهَدَايَةً إِنَّ

(وَيَوْنَا فَبَضَ المُشْنَوِي السِبغ فِي الْمَنِيعِ الْهَامِيةِ) خرج الباطل (مُثَمِّ الْبَائعِ) صريحاً لو ولائمة بنان فَبْضه هِي مجلس العقد بحصرت (وَفِي الْغَفْدِ سِنْرَضَانِ كُمُلُّ وَاجِدِ مِنْهَمَا مَانَ مَلْكُ الْمُنْبِغ يقيمته إن كان فيهياً (وَتُرَفَّتُهُ فِيهَانَّ) يوم قَبْصه عندهما: الدخويه في صحاحه يوضد، وقال محسد:

⁽٩) قال الشيخ محي طبين حيث محميد : بريد ما ذكره في النوع الذي قبله من أنا هذا شارط لا يقتضيه العقيد وهيد مفعة لاحد الطرفين المتحدين أحد

قلت: وهو قبل مطرين هما. در التات المعادد التات

⁽٢) - ذال هخر الإسلام النزدوي: همه عبدا المهجوس. والأصل. موروز ومهركان

فَسُكُمُ ، فَإِنْ بَاعَهُ السُّفْرِي نَفَذَ لِيْلُهُ ، وَمَنْ جَمَعَ لِيْنَ خُرُّ وَعَلِدٍ أَوْ شَاوَ ذَكِيَّةٍ وَمَنْتُوْ لِنظَلَ النَّيْظُ فِيهِمَا ، وَمَنْ جَمَعَ لِيْنَ عَيْدٍ وَمُدَائِمٍ أَوْ عَلِيهِ وَعَلِيهِ غَيْرٍه صَاحَ الْعَفْدُ فِي الْمُلِيدِ بِجَمْنِيهِ مَنْ الْفُنُونِ.

وَتَهَى رُسُسُولُ اللَّهِ ﷺ عَن النَّاجِشِيءِ وَعَنِ الطَّيَّوْمِ عَلَى مُسُومٍ غَلِسُوهِ وَعَنْ تَلَفَّي
 عربين

يوم الاستهلال كما في محنف الرواية ولابي المليث، ويبطّله إن طُلِّياً، وهذا حيث قان همانكاً أو تعذّر رده، وإلا فالواجب ودّ عيته.

وَلِكُنَّ وَاحْدِ مِن الْمُتَعَاقِدِينَ فَسَخَةً عَنِي الْعِيقِي وَبِعَدُو، مَا وَمُ بَحَالُهُ - وَجَوْمُوهُ، ولا يشترط فه قصاه قاضي (قُلِن لافقة الْمُشْتِرِي عَلَمَ لَيْنَةً) واطنع الفسع * تَعَالَى حَلَ الْغِيرِ بِهِ .

ومن جمع بين لحر رَعْد أو شاو دكية وَتَنْق بطل أنتَج فيهنا) قال في البسيم - هذا على وجهيل إلى كان قد ندعى فهما أنتَ واحدً بالليخ باطلى بالإجماع، وإن سمى لكل واحد مهما لهما على جدّة فكذلك عند ألى حيفه، وقالا: جاز البرح في العند وليذية ويبطل في الحر والمينية، ذال في والنصحيح، وحمى قول اعتبد والسجيويي، ووانسمي، ووالموصلي، (وَإِنَّ حَمْعُ بِينَ عَبْدٍ وَهَادَ غَيْرَهِ صَبِحُ الْعَقَدُ فِي النَّبِيدِ حَمْمُ بِينَ عَبْدٍ وَهَادَ غَيْرَهِ صَبِحُ الْعَقَدُ فِي النَّبِيدِ بِحَمْمِ مِنْ النَّهُ وَمِدْ النَّهِ عَنْدُ لَهُ مِنْ فِي النَّبِيدِ بِينَ النَّهُ وَقَلْ المدير محل للبع عند النفق فيد على النقد ثم يخرج، فيكون النَّهُ بالنفة في النهاء دول الإيداء، وقائدةً دلت تصحيحُ كلام الماقيل مع وعاية حق المدار، والن

وَوْلَهُمْ وَشُولُ اللّهِ فَلِلَا عَي اللَّجَشِيّ؟) وهوا أنْ يَزِيدُ في النّمن ولا يوبد به الشراء لبارعب غيره ووُغيّ الشّوّم على شَوْم عَبْرهِ وعى الْبَغَلَم على جَلَّهِ عِبْره؛ فما في ذلك من الإيحاش والإصوار، وهذا إذا تراصى المندودان على سلغ المساودة، فإذا لم يبركن أحدهما إلى الأخراء وهو بيغ مَنْ يريد فلا بأس به على ما تذكره، وما ذكرتناه هو محمل النهي في المكان. وهمداياة ووَغَنْ نَفْقِي الْجَلْفِيّ، في المحلوب، أو الجنائب، وهذا إذا كنان يضرُّ بأهن ليلاه فيان كان لا

^{(1) -} النعبي ورد بي حدث ثمي حربرة: مهن رسول لله كلة أن بينع حاصر الماد ولا مذاجه وال العالم أو حل على ميم أحياء ولا يعطف على حضة أحيا

المتوجد الليخاري ٢٩٤٠ وكوره ٢٥١٠ ومنام ١٥٥٥ من وجوه واحراب أبو فاور ٢٥٢٨ والموطوع ١٣٦٤. كالإهباء بقطاء لا تحقيرات من حيثيت أي هربيرة الوهكان رواه الن مناسم ١٢٧٤ والمتراجه مسلم ١٩٥٦. - ١٢ من طورتي مالفك عن ياهج من اين عمر أن النبي كلة عبي عن النعش، وكندا أخراجه عن ساجعه ١٩٧٢ والدارس ١٩٥١/١١ وميهني ٢٠٢٥ وأصدر ٢٠٢، وكنيه صحاح

الْجَلَبِ، وَعَنْ إِلَيْمِ الْحَاضِمِ الْبَادِي، وَعَنْ الْبَلِيعِ عِنْدُ أَذَانِ الْجَمَعَةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُكُونُهُ وَلاً يَفْسُدُ بِو الْمُغَدُّ.

وَمَنْ مَلْكُ مَشَلُوكَيْنِ صَعَيْرَايْنِ أَخَلَقُفَ ذُو رَجِمْ مُعْزَمْ مِنَ الآخْمِ لَمْ يُعَرُقُ بُلْنَهُمَا

بضر فلا بأس به، إلا إذا أبنى السعر على الواردين لما يه من الأخرار والضرو (وأبيع المخاصي) ومو المقبر في العصر والغرى (طبادي) ومو المقبر في البادية؛ لأن به إضرارا بأهل البلد. وفي المعبد أن السح المترح في العصر الأمال البلد. وفي طعما في النمو المترح والمعبد أني النمو المترح والمعبد أني النمو المتركة أن المحبد أني المعبد المسادر المعبد المتركة المعبد المعافر ببيعه والمعلون المعافر بالمعبد والمعافر المعافر المعبد والمعلون المعبد ولم المعبد أن المعبد المعبد المعبد المعبد المعبد المعبد المعبد أنها المعبد المعبد والمعبد المعبد ا

. . .

وَمَنْ مَلَكَ، بِنَايِ سَبِ كَانَ إَمَلَاكِنَ صَعَيْرَانِ أَحَدَلُفَ، أَوْ رَجِم مَحْرَم بِنَ الأَخْسِ، من الرحم، وبه تحرج المحرم من الرضاع إذا كنان رحماً كناني العم عوائح رضاعاً ولم بُقُوقً يَنْهُمَا) بَيْعِ وَفَحُوه، وعمر بِالنَّغِي مِبالغَة في المح عنه وتقديقًا إلى قال أحدُهُمَا كَبِواً والأحرُ ضَعِيراً } لال العمير بسناس المصعير والكبير، والكبير بنعهده، فكان في سع أحدهما فعلع الاستثنان والمنع عن المنعاف، وبه ثرك الموحمة على الصغير، وقد أوجد عليه ثم المسع معلول بالغرابة العمرية للنكام حتى لا يدخل فيه محرم عبر قريب ولا فريب غير محرم ولا فروجان حتى جار التطريق بيهما؛ لأن النص ورد مخلاف الفياس فلقنصر على مؤرده، ولا بن من جتماعهما في ملكه لو كان احدمها له والاخر تعره لا بأس بيع واحد منها، ونو كان التعريق بعني مستحق مستحق في العرد إلى المنظور إلى دفع العرد إلى وقد العرد إلى وقد العرد العرب؛ لأن المنظور إلى دفع العرد إلى المنظور إلى دفع العرد إلى المنظور إلى دفع العرد إلى دفع العرد إلى دفع العرد إلى المنظور إلى دفع العرد إلى المنظور إلى دفع العرد إلى المنظور إلى دفع العرد إلى العالم العرب العرب

بأني بعد حديث واحدا

وَكَذَيْكَ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمُنَا كَبِيراً وَالاحَرَ صَغيراً. فَمَانَ فَرَقَ يَبْلُهُمَا كُوهَ لَنَهُ وَلِمَازَ الْبَيْلِعَ. وَإِنْ كَانَا كِبِرَيْنَ فَلا بَأْسُ بِالتَّعْرِيقِ بَيْنَهُمَا.

باب الإقالة

الإعاقةُ خِالِزَةُ فِي الْبَيْحِ بَجِئُقِ النَّهَنِ الأوَّلِ، فَإِنْ غَوْطَ أَقَلُ مِنْهُ أَوْ أَتَصَرُ فالشَّرَط

على عيره لا الإضرار به. كذا في والهداية؛ (فإنْ قَرَاقَ لَلْهُما كُرِه لَهُ دَلِكَ) لعما قشا (وَخَمَارُ الْبُيَّغُ)؛ لأن ركن البيخ صقر من الحله في محلَّه، وإسما الكراهة لمعنى محاور فشايه كمراهة الاستيمام وهداية، (وَإِنْ كَانَا كَبِيرِيْنِ فَلا بَأْسُ بِالنَّهُ بِيقِ بَيْهُما)؛ لأنه ليس في معنى ما ورد به العس، وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام فرق بين مارية وسيرين، وكنا ألمين أخيرين؟ معدلية،

باب الإفالة

(الإُفَائَةُ). مُطَمَّدُوُ أَقَالُم، ورمما قالوا قالةُ الْبَيْلَ، بغير ألف، وهي لعة قليلة. ومختاره. وهي الغَةُ الرفيق، وشرعاً. رفع العقد، وجوهرة.

وهي وخبارَةً في اللّبِيم) ملفظين ماضيين أو احدهما مستقيل، كمد أو قبال: أقلني ، فقال: الثلث الآن المساومة لا تجري في الإقبائة و فكدت كالتكاح ، ولا يعين مادة قباف الام ، ين قبو قال: فركت البيم ، وقال الأحر: رصبت أو أجزت تُمثّ ، ويحوز قبول الإقالة ولالة بالفحل، كما إذا قطعه قميصاً في أور قبول المشتري : أفضك ، وتعقد نف خلفك وتدركت ، وضعه (بطل اللّمَنِ الأول) حسا وقبواً (فَهِنْ شَرَعًا) أَخْدُونَ أَنْ بِنْهَا: أي النمى الأول إلا إذا حدث في النمية عدد المشتري فإنها نصع بالأقل (أو أَكْنَرَ) لو شيئًا أخر إذ أَجَلًا (مَاشَرًا بْمَافِلُ)

⁽¹⁾ حكوم الرياسي هي نصب هو به الم 77 وصل: ورد النزار هي مسلماء عن صحيدين زياد على سقياد بن عهية من بلير المهاجر عن عبد الله على بريادة عن إيبه قال. وأهدى الدوفس الفريقي الرسوس الله يحلق على بين وصله كان بركبها قاما إحداد عن بريادة عن إيبه قال. وأهدى الدوفس الفريقي فارد أم برياميو، وأد الأعرى توجهها وسول الله كل قصد بين تشريق وصله به الموجهي عن حديث فيل الرواز عبد حديث وهو ويم محمد بن ورواه عن عن عيد عن شيو من السهاجر والي عيثة ليل عده عن يشير من مهاجر ولكن وردي هذا الدولات عن بين على حديث بن أساميل وقلهم من فيلم وقتان الرياسي هكذا رواه الحارث من أسامة عن مسلمه ورواية الحارث محاله لما ورواية الحارث محالة لما رواه الديني على حديث أبي بشر عن حاطف من أبي بلتمة هي مسلمه ورواية الحارث محاله الما يسلم عن المحديث عن الحديث الرياسية عن المحديث عن الحديث المحديث عن الحديث الحديث الحديث المحديث عالمي.

بَاطِلُ، وَيَرُدُّ مِثْلَ النَّمْنِ الأُوْلِرِ، وَهِيَ قَلْحُ فِي حَنَّ المُتَعَاقِدَيْنَ بَيْعٌ جَدِيدٌ فِي حَقُ غَيْرِهُمَا فِي قَوْلَ أَبِي خَيِفَةً. وَهَلَاكُ النَّمَنِ لا يَفَنَعُ صَحَّة الإَفَالَةِ، وَهَلاكُ السِّيعِ يَفَنَعُ مِنْها، فَإِنَّ هَلَكُ بَعْضُ المَّبِعِ جَازَتِ الإَفَالَة فِي بَاقِيهِ.

باب المرابحة والتولية

الشَّرَائِخَةُ: نَقُلُ مَا مُلَكُهُ بِالنَّمَةِ الأَوْلِ بِالنَّمَنِ الأَوْلِهِ فَعَ زِيَانَةَ وِلْعِ . وَالنُّولِيَّةُ: نَقُلُ مَا مُلَكُهُ بِالْفَقْدِ الأَوْلِ بِالثَّمْنِ الأَوْلِ مِنْ غَيْرِ زِيَّنَانَةِ وَلِيحٍ . وَلاَ تَصِيحُ المُرَائِخَةُ وَلاَ النُّولِيَّةُ حَتَّى بَكُونَ الْجَوْضُ مُمَّا لَهُ وَشَلَّ ، وَيُجُوزُ أَنْ يُضِيفُ إِلَى وَأَسِ السالِ أَجْرَةُ الْفَصَّارِ

والإفالة بافية (وَيْرُدُّ مِثْلُ التُنفينِ الْأَوْلِدِي تحقيقاً لسعني الإقالة.

(رُجِمْ): أي الإقالة (مَسْخُ فِي حَلَّ المُتَعَافِدَيْ) حِيث أمكن جعلًا فسخاً، وإلا فيطل (بَشْعُ جَدِيدُ فِي حَلَّ المَتَعَافِدَيْ) حِيث أمكن جعلًا فسخاً، وإلا فيطل (بَشْعُ جَدِيدُ فِي حَلَّ الإَمَالُ، ومنذا رَفِي كُولُمْ أَبِي حَيْدُهُ،) وعند محمد هو بوصفه بِع إلا أن لا يمكن فيطل، وعند محمد هو مسخ إلا إذا تعدر جعله فسخاً فيجعل بيعاً إلا أن لا يمكن فيطل. اهدايةًا. وفي والتصحيحة قال والأسبحابيّة: والمصحيحة قال والإسبحابيّة: والمصحيحة قال والتنفيه و والسنفي و والبنفي و وأبو المنافق الإقالة؛ لأنها إذا كانت المفضل الموصليّة في حق الكل في غير الفقار، ولو بلفظ المفاسخة أو المناركة أو النواذ في بيا الفقار، ولو بلفظ المفاسخة أو المناركة أو النواذ في ثم تكن بيماً اتفاقاً، ولو بلفظ البع فيه الفقاق.

(وَهَلَاكُ النَّمَنِ لا يُعْتَمُ صَمَّعَة الإَقَالَةِ) كما لا يعنع صحة البيع وَهَلَاكُ النَّهِيمِ يَمْنَعُ مِنْهَا)؛ لانه محل البيع والنسخ وَقِلْ هَلَكَ يَعْضُ النّهِيمِ خَالَتِ الإَقْلَة فِي يَافِيهِ)، لقبام السيم فيه، ولمر تقابضا تجوز الإقالة بعد هلاك احدهما. ولا تبطل بهلاك أحدهما، لان كُلُّ واحد منهما فيهم فكان البيع باقياً. وهداية و

باب العرابحة والنولية

شروع في بيان الثمن بعد بيان المثمن.

والشُوانِعَةُ، مصدر رَابَخَ، وشرعاً: ونقُلُ مَا مُلكِمُ بِالنَّمَٰتِ الأَوْلِي بِالنَّمَنِ الأَوْلِينِ ولـو حكما كالمنيمة، وعبر به لانه العالب ونتم زِيَافَة رِنْجِ * وَالنَّوْلِيَّةُ)؛ مصدر ولَى غيرةً: جَفَله وثياً، وشرعاً: ونقُلُ مَا طَلَقَةُ بِالنَّمَٰقِدِ الأَوْلِ بِالنَّمِنِ الأَوْلِينِ ولوَّ حكماً كما مر ومِنْ غَيْرٍ زِيَافَة رِنْجِ ﴾ ولا نقصان.

﴿وَلَا نَضَعُ الدُّرَائِحَةُ وَلَا النَّوْيَةَ حَتَّى يَكُونَ الْمَوْضُ مِنَّا لَـهُ مِثْلُ}؛ لأنه إذا لم يكن له مشل

والعُمْلِيَّعُ وَالطَّرَانِ وَالْفَشَلِ وَأَخْرَهُ خَمْلِ الطَّفَامِ . وَاكِنَّ يَقُولُ: فَامَ غَلَيُّ بِكِفَاء وَلا يَشُولُ: التُقَرِّيَّةُ بِكَفَاء فَإِنِ اطَّلَمُ الشَّشْرَي عَلَى جَيَاهِ فِي الْعَرَابَةِ فَلِوْ بِالْعِنْدِ عِلَىٰ أَي إِنَّ شَاءَ يُخْلِهُ بِخَسِمِ الشَّنِ. وَإِنَّ شَاهَ رَقَّهُ، وَإِنْ ظَافَعَ عَلَى جَيَاتَةٍ فِي الشَّوْلِيَّةُ أَسْلَمُهُمُ المُشْتَدِي مِن النَّفِنِ. وَقَال أَسْلِمُ فِيهِمَا وَقَى الشَّفِيَةِ فَيْعِلْ الْعَلَمُ فِيهِما، وَقَى الشَّفِيَةِ فِيهَا، وَقَى الشَّفِيَةِ فِيهِما وَقَى الشَّفِيلِ الْفَهُمِ فَيْفِهِما، وَقَى الشَّفَاءِ وَلِمُونُ لَمْ بَجْرَ لَهُ يَهُمُ حَتَى يَقْفِضُهُ، وَيَخُورُ لِنِّعَ الْفَعَامِ وَلَهُ لَا لَمُعْلِمِينَا فِي الْفَاءِ وَلَيْلُولُ الْفَهُمِينَا فِي النِّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ الْفَاءِ وَلَيْلُولُ اللَّهِ الْفَاءِ وَلَا الْفَاءِ وَلَا الْفَاءِ وَلَا النَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْمِ اللْهُ اللَّهُ اللْمُعِلَّةُ الْمُؤْمِلِيِّ الْمُعْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُولُ اللَّهُ الْمُعْلِقُولُ اللْمُعِلَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُولُ اللْمُؤْمِلِيلُولُ اللْمُؤْمِلُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ اللْمُؤْمِلُولُ اللْمُؤْمِلُولُ اللْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُعِلَالِمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُ

يليز ميكه ملكه بالقيمة وهي مجهول، ولو كان المشتري باع مُوالحة معن بعثت فلت الندل وقند ياهم بربع دراهم أو بشيء من العكير موصوف جَارة لانه بُقُدر على الوقاء مما النزم. (هذا انه

وَلَهِنْ طَلَقَ المُشْتَرِي عَلَى جِيْلَةِ فِي الْمُرْائِدَ) بإفرار البائع أو بُنُوهَانَ أو لَكُولُ (لَهُو) أي المسترى وبالبَّجَارِ فِقَدُ الي خَيْمَة إِنَّا شَاءَ أَحِنَهُ يَجِيْعِ النَّشِ، وَإِنْ شَاءً فَضَحَ المُوسَا وَوَلِمْ اطْلَعَ عَلَى جَيْلَةٍ فِي التُولِيَّةِ الشَّعْلَةِ المُشْتَرِي مِنْ اللَّشِي عَنْدَ أَنِي حَيْمَة لِيصَاءً الآلَّة فِي يَعْمِ القَلْمِ عَلَى النَّمِيّ اللَّهِ فِي النَّولِيَّةِ الإِيقَى تَولِيْهُ، اللَّهُ بِرِيدَ على النَّمَى الأول فيتعبر التصرف يسمن الخطّه وفي المُولِينَ في المُولِينَ في المُولِينَ النَّهِ وَمِنْ المُعْمِلُ وفي المُؤلِّمِ المُعْمِلِينَ فَيْهُ اللَّهِ المُؤلِّمِ وَقَالُ أَبُو المُولِينَ يَعْمُلُ فِيهِمَا النَّهِ اللَّهِ اللَّهِ وَمِرَابِحَ فَي المُولِينَ المُعْمِلُ وَقَالُ الْمُولِينَ يَعْمُلُ فِيهِمَا النَّهِ اللَّهِ الأَولَى، وَوَقَالُ الْمُؤلِّمُ يَعْمُلُ يَعْمُلُ النَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِينَ عَلَى المُعْمَلِينَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ فِي اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ وَمِلْ الْمُؤلِينَ وَلِينَا الْمُعْلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْمُولِينَ وَلِينَا الْمُعْلِينَ وَاللَّهُ عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْمَلِينَ اللَّهُ الْمُولِينَ وَلَا الْمُعْلِينَ وَاللَّهُ وَلِيلِينَ وَلَيْ الْمُعْلِينَ وَلَوْلِينَ الْمُعْلِينَ وَلِيلَامُ اللَّهُ وَلَى الْمُعْلِينَ وَلِينَا الْمُعْلِينَ وَلَيْلِينَ اللَّهِ اللَّهِ الْمُعْلِقِينَ وَلِينَا الْمُعْلِينَ وَلِينَا الْمُعْلِينَ وَلِينَا الْمُعْلِينَ وَلِيلِينَ اللْمُولِينَ وَلِينَا الْمُعْلِينَ وَلِيلُونَ وَلِيلًا الْمُعْلِينَ وَالْمُعِلِينَ وَلَيْلُولَامِ السَّلِينَ وَلَيْلِينَا لِلْمُؤْلِمِ اللَّهُ الْمُعْلِينَامِ الْمُعْلِينَ وَلَامِنَا الْمُعْلِينَ وَالْمُولِينَ الْمُؤْلِمِ الْمُعْلِينَامِ الْمُعْلِينَامُ الْمُعْلِينَامِ وَلَامِلِينَامُ الْمُؤْلِمِ الْمُؤْلِمِينَ الْمُؤْلِمُ الْمُؤْلِمِينَ الْمُعْلِينَامُ الْمُؤْلِمِ الْمُؤْلِمِينَ الْمُؤْلِمِ الْمُؤْلِمِينَ الْمُؤْلِمِينَ الْمُؤْلِمُ اللْمُؤْلِمِ

وَوْنِي الْمُثَوَّى شَيِّعًا مِمَّا لِيُعَلَّى وَيُعَمُولُ فَمْ يَكُورُ لَمَّا لِيَقَا حَتَى بَشْمَسَهُم، لان فيه عمور انصباح. المعند على اهتبار الهلائدوفيةجوزُ النِّج العقارِ قبل القبصرِ علدُ أبي حبيقة وأبي يُوشَفَّ)، قال ركن عِنْدَ أَنِي خَيِفَةَ وَأَنِي لِمُوسُفَ. وَقِالَ لَمَحْسُدُ. لا يَلْحُمُونُ، وَمِنِ الشَّفَرِي فَكِيالاً فَكَابِلَةُ، أَوْ مؤوّوناً مُوازِنَةً، فَاقْتَانَا أَنِهِ أَنْوَنَهُ ثَمْ بَاغَة لِكَائِلَةً أَوْ لَمُؤَوِّنَةً، لَمْ يُجُوّ بِلْمُشْفِيقِي مِنْهُ أَنْ يَبِيغَةً ولا يَنَاكُلُهُ حَتَّى يُصِد الْكِيْلُ وَالْمُؤَرِّنَ. وَالْتُصْرُفُ فِي النَّهِي فَلْمَ الْفَيْضِ جَائِرٌ، وَيُجُوزُ اللَّهِ لِمُ النَّفِي أَنْ الْمِيسِعِ، وَيَجُوزُ أَنَّ يُخْطُ بِي النَّسَ، وَيُفْعِلُنُ الاِسْتِيمُفَاقَ مَجْمِعِيمِ ذَلِكَ. وَمَنْ إِنْعَ يِشْنِ خَالَمْ ثُمُّ أَجُلَةً أَجْلاً مُقْلُوماً بِي النَّسَ، ويَنْعَلَقُ الاِسْتِيمَةِ فَيْ مَجْمِعِيمِ ذَلِكَ. وَمَنْ إِنْعَ يِشْنِ خَالَمْ ثُمُّ أَجُلَةً أَجْلاً مُقْلُوماً

البيخ ضمر من الهده في محلّه، ولا غير فيه، لأن الهيلاك في العقار نبادر، بخيلات السقول، والغرر المنتهى عنه غرز المساح العقد، والعديث تُمثّل بهيذا وهذيه، ورَفْنَ لَمَحَلَدُ الْآبِعُولُ رَحِعاً لِإطلاق المحتجج، واحتار قبول الإمام مَنْ رَجِعاً لإطلاق الحقيث واحتاراً بالمنقول وهدابه، قال في والصحيح، واحتار قبول الإمام مَنْ خَدَر قبله ورَفِي الحَرْن الحَرْن الحَرْن الحَرْن الحَمْن الحَيْن الحَرْن الحَمْن الحَ

(وَالنَّصَوُّفُ فِي النَّمَنِ) وَلُو مَكِيلًا أَهِ مُوزُوماً. وَفَهِــَانِيَّ (قِبَل الْمَبْص حَابِقُ)؛ قَدِيام العلق، وليس فيه غرر الانصباح بالهلاك، لعدم تعيِّنها بالتعيين، مخلاف العبيع. وهــداية، وهــذا في عير مَشَرُف وَسَمْمٍ.

(وَيَجُورُ لِلْمُشْتِرِي أَنْ يَنزِيد الْسَائِحَ فِي الْلَقِي) والنوامن فير جسم. في المجلس وبعده. وحلامة: الشرط قول البائم وكنون الفيع فنائها (وَيجُورُ لِلْبَائِسِ أَنْ يُزِيدُ فِي الصِيمِ) ويلزمه وفاهما إن قبلها المشتري (وَيجُورُ) له أيضاً (أنَّ يُخطُّ مِنْ الثَّمَنِ) ولو بعد مضه وهلاك المهيم (وَيُتَمَانُّ الإَسْبَحْضَاقُ بحميع فَلِكُ) لأنها تشخل بأصل العقد وعد رمو تكون هذاً متدافي إن فيصها صحّت، وإلا نظرت

رُومِنَ نَاعَ بِشَنِ خَالَ لَمُ أَخَلَةً أَخَلاً مُشَلُوماً» أو مجهولاً حهانة متقاربة كالحصياد والدّياس ونحو ظلك كما مو، وقبل العديديّ (ضارً) النس إلهوجيلاً، وإن أنجلة إلى محهول جهانة ساحته كهبوب الربح وتزون العطر، وإنم العبسرة، فالنّاجيل باطل والثمن حال وزّكُـل ولي خَعَلَ كمين شياعات وبعد المستهلكات (إذا أنجلةً ضحته) وقبل لمديون (صارً مُؤَخَلاً)؛ لأبه حقه، علد أن يؤخره نيسيراً على من عليه، ألا يُرى أن يعلك إنواء، مطلقاً، فكـذا موفقاً، ولان هذه الديون صدار تنوشكي، وتحقُلُ دائِنِ خدائر إدا أنجابة طب عنا خواجلا إلاّ المعترض، فإنَّ تناجيلة لا يعينني،

بآب الربا

الربا أمعرُمُ في كُلُ مكبل أو مؤرُون. إذا بنغ بجلب المفاقيلاً، فالجنّة بيه الكبل مع المحلس أو الورد عن الجنيد المحلس أو المعرود بحلب منظ بيم المكبل أو المعرود بحلب منظ بعثل جاز النائع. وإن تفاصلا لم يجرّ في بخرر في بخورُ النع أجدًا بالردى منها بيم قراء إذا شاكر بالمهار فيها المحلس والمعلس والمعلس المفلسكوا وله حل التفاصل والسنة، فإذا وجدة حرم التفاصل خدل الإبلاء المراض ودفائك استناه خدل الإبلاء المراض وتأخير لابلاء المعلس المعرود في الإنتهاء فعلى اعتبار الاستاد لا المهاء لا يصع بفيط الإعارة المهاء بنائع كالوصي والعسي ، وتعاوضة في الانتهاء فعلى اعتبار الاستاد لا يلم المعرود بنا وهو بأ وهذا بخلاص ما إذا أوص أن بدرض من مائه المعاود وربعة المعرود في المعرود في المدرود كال بمناه الا ينائع المعرود والمعرود بنا المعرود المعرود كالمعرود المعرود كالمعرود كالمعرود المعرود المعرود كالمعرود كالمعرود المعرود المعرود المعرود المعرود كالمعرود المعرود المعر

باب الربا

مكتبر أبراء منصور على الأشهراء وليتني رئوان مالواو على الأصل ، وقد بعال رئيان - على للحقيف كما في المصاح، والشية يليه رئوي مالكسراء والفتح حظاً، «مغرب».

والرّباع نعة عطيق الريادة، وشرعاً. عليل عال عوص معتبر شبرهم سنووط الاحد المتعافدين في المعارضة، كما الشاو إلى ذلك عومه: هو وأحدة في كُل وكول أو مواداما ولهو عير مقدوم في كُل وكول أو مواداما ولهو عير مقدوم في كُل وكول أو مواداما ولهو عليه مقدوم وتقلل مع بجاب الشارك عالية في الكيل أم العالمية أو الموادات المجلس، وهو أشهل العدال بينس بنسل لكيل والورن معا وفإدا بيع المنكيل أو الموادات بحب منه منه معلى حاد الدعوة شوط العمارة العمارة في المنكبال (وإد القاملة) أو كان بالمائيل حاد الدعوق شرط العمارة المحبد بالأردي، معالى بشب ويد المائل بعلل)؛ لأن المؤدة به الاعدال جديد بها بشب فيه المرا الاعدال مائل الموادات القامل المنسين ودرة من نفسه وعلمة معا لا بدعيل تحت الورك بطابها بالمنافقة المديد العامل العدال تحت الورك بطابها المنافقة المديد العامل العدال المدين الجسور العاملة المدين المنافقة المنافقة المدين المنافقة المنا

والنّسائ، وَإِذَا وَجِدَ أَحَدُهُمَا وَعَدِمُ الاَخْرَ صَلَّ النَّفَاضُ لُ وَحَرَمُ النَّسَاءُ، وَكُلَّ شَيْءٍ يُمَن وَشُولُ اللهُ فَلَا عَلَى تَحْرِيمِ النَّفَاضُلُ فِيهِ كَيْلاَ فَهُوْ مَكِلْ أَبْدَأَ، وَإِنْ تُرك النَّمَلُ الْكُلُّ بِيهِ، مِثْلُ الْمِنْفَةِ وَالشَّمِيرِ وَالنَّمْرِ وَالْمَلْحِ، وَكُلُّ مَا يُصُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْفَاطُسِلِ فِيهِ وَوْسَا مَهُوْ مَوْدُونُ أَبْدَاً، مِثْلُ الذَّهُ فِي وَالْفِصْدِ، وَمَا لَمْ يُنْصُلُ عَلَيْهِ فَهُوْ مَحْمُونُ عَلَى عَادَاتِ السَّامِ ،

النورن وخُلُ التُماضُلُ وَالنُّسَامَ بِالعِمَدِ لا غَيْرًا. التَاخيلُ، مَغَرِب، لعَمَمُ العَلَمُ السحرُمَة، والأصبر فيه الإياحة. وهنداية، (وإذًا وُجِنَهُا خَرُمُ التَّقَاصُلُ والنِّساةِ) نوجبود العلة (وَإِذَا وُجِقَ أَخَذُهُمَا): أي القامر وحده، أو الجسى وحده (وَعُدِمَ الأَخْسُ خَلُ النَّفَاخُسُ، وَخَرُمُ النَسَامُ) وَلَمُو مَمَ التساوي، واستثنى في والمجمع، و والدور، إسْلَامُ النقود في مُؤدُّونِ، لنالا ينسب أكثر أبنواب السلم، وخرُّو وشبخناه تبعأ لغيره أن المراد بالقدر المحرم الغدر المتفقء بخلاف التقود المفدرة بالصنجيات؟! ا مع المقدرة بالأمنان والأرطان (وكُلُّ شَيٍّ، نَصَّ رَسُولُ الله 🐲 عَلَى تُحْرِيم النَّفَاضُ فِيهِ كَبْلًا نَهُوَ مُكِيلٌ أُبِدَأَى: أَيْ وَوَإِنْ تَرْكَ النَّاسُ الْكَيْلُ فِيهِ. مِشْلُ الاشهاء الاربعية المنصوص عليهما والمجلطة والشُّعِيرِ والنُّمُر والْمِقْع)، لأنَّ النَّصُ الغرى من الْغَرَّف، والأغرى لا يترك بالأدنى، فلوباع شيئًا من حذه الأربعة بجنسها متمارياً وزناً لا يجوز ران أهورت ذلك، العدم تحقق المساولة فهما هيو مقدر فيه ﴿وَكُلُّ مَا نَصُّ عَلَى تَخْرِيمِ الطَّاشُقِ فِيهِ رُزَّنا فَهُـزَ مُؤَرُّونٌ أَبُداً﴾: اي وَإِنْ تُرَكُّ السَّاسُ الوزن فيه (بثَّلُ) الاثنين الاخرين (الدُّهُبُ وَالْفِضْةِ) فلو باغ أحدُهما بجنسه متساوباً كيلاً لا يجموز وإن تُعُورِف، كما سر (زُمَا لَمْ يُنْصُ عُلْبه) كعير الأشيباء السنة الصدكورة وَفَهُـوْ مُعْمُولُ عُلَى مُعادَب الناسيع: لأنها دلانة ظاهرة، وعن الناس اعتبار العُرْف معلنةًا، لأن النصُّ على ذلك لمكان العاهة وكالت هي المنظور إليهنا، وقد تبدَّلت، وخرج عليه سعدي أفندي استقراض الندراهم عدداً، وكذا قال العلامة والمركوي، في وأواخر الطريقة؛ إنه لا حيلة فيه إلا التصبك بمالرواية الضعيفة عن أبي يوسف، لكن ذكر شارحُها العارفُ سيدي وعبد الغني، ما حدصله: أن العمل بالضعيف مم وجود الصحيح لا يحرز، ولكن نقول: إذا كان الذهبُ والفِحة مضروبين فذكر العدد كناية عَن الوزن اصطلاحاً، لان لهما وزناً مخصوصاً، ولذا نقش وضيط، والنفصيان الحاصيل بالقطع أمر جزئي لا يبلغ المعيار الشرعي. ١هـ، وتعامه هناك.

أما النهي الورد عبد أوان البعيمة قلد بياء عن ابن حياس موقوط عليه ملفظ ويحرم البيع حيثاء.
 وكره البخاري تطلقاً عن ابن حياس.

قبار ابن سهير على الفتح ٢٦ -٣٩ : هذا الأشر فكره ابن حدوم من طريق عكترصة عن ابن عيباس يلفظ فلا بعملتو الميم يهرم الجمعة حين يهادى للصلاة فإذا قطبيت الصلاة فاشتر وحم، ورواه ابن موهوبه من يجمه آخر عن ابن مساس مرفوعة ووفى القبول بالتحريم فحب الجمهور . وإشداؤه عندهم من حين الأفاق بين يلقي، الإمام وأن الذي كان في عهد اللين ﴾

وَعَقَدُ الصَّرَفِ مَا وَقَعَ عَلَى جِنْسِ الْأَنْمَانِ يُعَتَبَرُ فِيهِ فَيْضَ هِوَضَيْهِ فِي الْسَجْلِسِ، وَمَا سِوَاهُ مِمَّا فِهِ الرَّهَا يَمْتَبَرُ فِيهِ النَّمْسِنَ، وَلَا يُمَنِّرُ فِيهِ النَّفَايُضَ، وَلَا يَجُورُ بَيْحَ الْجَفَلَةِ بِالدَّقِقِ وَلا بِالشَّوْيِقِ، وَيَجُورُ بَيْحُ اللَّحْمِ بِالْحَوَانِ عِنْدَ لَي حَنِفَةَ وَلَي يُوسُفَ. وَقَالَ مُحَسَّدَ: لا يَجُورُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اللَّحْمُ الَّذِي فِي الْحَوَانِ أَقْلُ مِنَا لَمُوانَا مِنْفُوهُ عَلَيْهِ، وَيُجُورُ بَيْحُ الرَّعْلِ بِالنَّمْرِ مِثْلًا بِمِنْسَ وَالْمِنْبِ بِالرَّهِيبِ، وَلاَ يَجُوزُ بَيْحُ الرَّيْسُونِ بِالرَّابِ وَالسَّمْسِمِ بِالشَّيْرِجِ حَتَى يَكُونَ الزَّيْنَ وَالْمَنْبِ مِالَةٍ لِنَالِهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

(وَعَفَدُ الصَّرْفِ) وهو (مَا وَقَعَ عَلَى جِنْسِ الأَثْمَانِ) من ذهب وفصة (يُعَيَّرُ) في يشتوط (قِيه): أي في صحيته (قَيْشُ جَرَضَهُ في الْفَجْلَسِ): أي فيلُ الافتراق بالأيدان، وإن اختلف السجلس، حتى لو عقدا عقد الصرف وشيا فرسخا ثم تقابضا والغرقا صح. المتحه (وَفَا سِوَاءً): أي سرى جنس الاتعان (بعُه) يثبت (فِه الرَّبا يُعْيَدُ فِيهِ النَّبِينُ، وَلاَ يُغْيَدُ : أي لا يشترط (فِيهِ النَّقَائش) لتعينه، لأن فير الأنمان يتعين بالتعين (وَلاَ يُجُوزُ بَيْعَ الْجَنَفَةِ بِالدَّفِيقِ) من الحنطة (وَلاَ النَّفَائش) تعيا، وهو النَجُورِش، ولا يبعُ النقيل بالنَّويق، ولا المحتطة النقلية بغيرها، بوجه من المرجوء، لمدم النسوية، لأن المعيار في كُلُ من الحنطة والدقيق والسويق الكيل، وهو لا يعرجب المرجوء بين الكيل، وهو لا يعرجب كذات من المحتلة بالدقيق والسويق الكيل، والفَشْحُ ليس كذاك، فلا تتحقق الساراة؛ فيعير كَبِّع الجُزَاف. ويجوز بيعُ الدليق بالدقيق والسويق بالسويق بالسويق السويق بالسويق بالسويق الساراة؛ فيعير كَبِّع الجُزَاف. ويجوز بيعُ الدليق بالدقيق والسويق بالسويق بالسويق السويق السويق السويق السويق بالسويق السويق الشوية السويق الس

(وَيَجُووْ بَيْعُ اللَّحَمِ بِالْحَيْوَانِ) ولمو من حنب (جَنَدَ أَبِي خَيْفَةُ وَأَبِي لِمُوسَفُ)؛ لانه بيخ المسورُون بما ليس بسورون، فيجور كيف كان نشوط النمين لاتحادِ الجنس. وقرط ومحدة، ويافِقة اللحم، ليكون الزائد بمقابلة السقط، كالروت بالزينون قال في والصحيح، قال والإسبيجابي): الصحيح قولهما، ومثني عليه وانسفي، و والمحبوبي، و اصدرُ الشريعة، (وَيَجُورُ يَتُمُّ الرَّحْتِ بِالنَّمِي وبالرطب (وتَلا بِمِثل) كيلا عند أبي حنيفة، لان الرطب تحر، وبيع التحر بمثلة جائز، قال في والتصحيح،: قال والإسبيجابي، وقالاً: لا يجوزه والصحيح قول الجابي حنيفة، و عنده والسفي، و والمحبوبي، و اصارُ الشريعة، (في يجوز بيع (المِنب سالرُبِس) وكذا كل تموة تجف كبين ونحود: يُباع رطبها برطبها وبياسها، قال في «العناية»، كال تفاويت بالذقيق والحنطة المقلبة يغيرها يفسد. ا هـ (ولا يُحُورُ بَيْعُ الرَّيْسُ بِعَالَرْبُ وَالسَّمِيمِ)، يكسر بالذقيق والحنطة المقلبة يغيرها يفسد. ا هـ (ولا يُحُورُ بَيْعُ الرَّيْسُ بِالرَّيْبِ وَاسْمَعِم) بكسر السين وبالشَّرَح، ويقال له حل، بالمهملة (حَمْ يَكُونُ الزَّيْسُ والشَّرُحُ"، أكثرُ منا في «البَّدُونَ الرَّيْسُ والشَّرَح، ويقال له حل، بالمهملة (حَمْ يَكُونُ الزَّيْسُ والشَّرَح، الْكُونُ منا في الزَّيْسُ والمَنْسُرة والمُنْسَانِهُ والمُعْمَ ويقال له حل، بالمهملة (حَمْ يَكُونُ الزَّيْسُ والشَّرَح، ويقال له حل، بالمهملة (حَمْ يَكُونُ الزَّيْسُ والنَّيْسُ الْرَّيْسُ والمَنْسُرة والمُنْسِرة والمُنْسَانِهُ والْمَانِهِ ويقالِه المِنْسُرة والمَنْسُرة والمِنْسُرة والمِنْسُرة والشَّرية والمِنْسِرة والمِنْسُرة والمِنْسُرة والمُنْسِرة والمِنْسُرة والمِنْسُرة والمِنْسُرة والمِنْسُرة والمُنْسَرة والمُنْسُرة والمُنْسِرة والمُنْسَرة والمُنْسَانِ والمُنْسُرة والمُنْسَرة والمُنْسَرة والمُنْسِرة والمُنْسَرة والمُنْسُرة والمُنْسَانِ والمُنْسِرة والمُنْسَانِ والمُنْسَانِ والمُنْسِرة والمُنْسَانِ والمُنْسَانِ والمُنْسِرة والمُنْسِرة والمُنْسِرة والمِنْسَانِ والمُنْسَانِ والمُنْسَانِ والمِنْسِرة والمِنْسِرة والمُنْسِرة والمِنْسِرة والمُنْسِرة والمِنْسِرة والمُنْسِرة وال

 ^{(1) &}quot;جاء في والمعرب»: الشيرج: الدمن الأبيض ويتبال للمصيد أو السينة قبل أن ينفير ويتفاف على ذيت السياس أنضاً

وَالزَّيَافَةُ بِالنَّجِيرِ، وَيُحُوزُ شِعُ اللُّحْمَانِ المُخْتَفِقَةِ بَعْضُهَا بِيقْضِ مُصَاصِلًا، وَكُذَلِكُ الَّذِانُ الْبَقُرُ وَالْمُغَنِّمِ، وَحَلَّ النَّقَلِ بِخَلَّ الْعَنْبِ، وَيُحُوزُ بَيْعُ الْخَبْرِ بِالْجَنْفَةِ وَالدّفقِي مُطَاضِلًا، وَلاَ رِياً نَيْنَ العَوْنِي وَغَيْدِهِ، وَلاَ بَيْنَ الصَّلِمِ وَالْخَرْعُ فِي دُرِ الْخَرْبِ.

----··

والشهيم ، فيكون الذَّهَنَ بِينِهِ وَالرَّبَادُةُ بِالنَّجِيرِ، هنج المبتنة وكبير الجهد ، التفل. وكذا كلُّ ما لفظه قبية دُحمور بدهنه ولين سنة، (ويجوزُ بيغ المُخفانِ) بضم اللام - حبيع نحم ومصاح والمُخفَلَفِ نَعْشَهُمْ بِنَصْ النَّفُ والحواسِس والمُخفَلَق نَعْشَهُمْ المُخفيرَة وكذَلَكُ أَلْدُلُول والحواسِس وحبد، وكذا المبعر والضائل، والسراة لحم البقر والإبيان الفير والحواسِس وفيد، وكذا في الأجوال، والمُخاصفة وللنَّبِ الفيري المُخبِل اللاحتلاف في الأصول، وكذا في الأجزاء باحتلاف في الأحول، وكذا في الأجزاء باحتلاف الإجزاء والمقاصد (ويجوزُ بَقَعْ النَّبِي ولو من البر والمُحطة ولمُذَافِن الفيري على المُخبِل الموروبُ، والحديث مكنة، وعن والي حبيقة: لا خبر في استفراضه عنداً أو ورباً عبد أبي حبية لأنه يتفاوت بالنَّجُر والخبار والنَّاور والقدم والنَّام، وعند أبي بجوز والقدم والنَّام، وعند أبي يومف: بجوز والخبار والنتور والقدم والنَّام، وعند المناس وعند أبي يومف: بجوز والخبار والنتور والقدم والنَّام، والمنتحسة والكمان، واحتاره المصنف نيسور، ها باختصار. المحال، واحتاره المصنف نيسور، ها باختصار، واحتاره المصنف نيسور، همه باختصار، واحتاره المصنف نيسور، ها باختصار، واحتاره المصنف نيسور، ها باختصار، واحتاره المصنف نيسور، المختصار، واحتاره المناسف نيسور، المختصار، واحتاره المناسفات فيسور، المختارة الناسفات المخالف المؤلفة المؤلفة المناسفات المؤلفة المؤل

(وَلَا رَبَّا لِيْنَ الْمَوْلِي وَعَلِيهِ)؛ لأن العند وما في بده ملك لمولاء فلا يتحمل الرب، (ولا يُبَنَّيُ الم المسلم والتحريُّ فِي فَامِ التَّحْرَبُ) لأن مالهم صُاحٍ في دارهم، فسايُ طريق احمده العسام الحَدُّ مالاً صحاً إذا لم يكن فيه غلقٌ. يخلاف المستاس منهم؛ لأن ما له صار محمطوراً بعقد الأمان وهماية.

⁽١) المفعولات. الإبل العربية

ال) البطان لابل الحراسانية

باب السلم

السُّنَامُ جَائِزٌ فِي السَكِيلَاتِ وَالسَّوْرُونَاتِ وَالْمَفْدُودَاتِ لَنِي لا نَعَاوتُ كَالْجَوْدُ وَالْمِنْ وَالْمَفْدُودَاتِ لَنِي لا نَعَاوتُ كَالْجَوْدُ وَالْمِنْ وَلَا فِي الْحَوْانَ، وَلا فِي الْحَوْلَةِ وَلا فِي الْحَوْلَةِ خُرراً وَلا يَحُودُ السُّلَمُ حَمَّى لَكُودُ الْمُسْتَمُ فِيهِ عَلَيْهِ وَلا يَصِيعُ السُّلَمُ إِلَّا مُؤَخِّلًا، وَلا يَصِيعُ السُّلَمُ إِلاَّ مُؤَخِّلًا، وَلا يَضِيعُ وَلا يَصِيعُ السُّلَمُ إِلاَّ مُؤَخِّلًا، وَلا يَصِيعُ السُّلَمُ إِلَيْهِ وَلا يَعْدِي مَقْلُومِ ، وَلاَ يَجُورُ السُّلَمُ بِمِكْسِالِ وَجُل بِمَنْهِ ، وَلا يَجْدِلُ اللّهِ عَلَيْهِ ، وَلا يَجْدِلُ اللّهِ عَلَيْهِ ، وَلا يَجْدِلُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ إِلَيْهُ إِللّهُ إِلَيْهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

بات السلم

والسُلُمُ) لفية: السُّلَف، وزياً ومعنى، وتسرعاً: يبح أحل بعناحيل، وركبة ركلُ البيع. ويسلّى صاحبُ لنس رب السلم، والأخر السلم إليه، والسيم السلم بيه.

وهو (خازرٌ هي) الذي يمكن صُبِطُ صفته كجُودَه وردامته ومعرفُ مقداره، وذات بالكيل هي (المجَيلات، و) الورد هي (المُسؤرُ والبت، في العبد في (المُحَيلات، و) الورد هي (المُسؤرُ والبت، في العبد في (المُحَيلُودَات الذي لا تَضاوَتُ السادُم (كالمُجَلِلات، و) الورد والمنافقة والصُنعة، ولا يد مها لنزفع النجهالة وتحفق شيرط صحة السلم (همداية، (ولا يُحَيرُ للمُحررُ السُّلُمُ فِي المُحْيلوت للفاوت في السالة باعتبار المحالي البعامة (ولا في أَطْرِف) كالرؤوس والاكارم (ولا في أَطْرِف) كالرؤوس والاكارم (ولا في المُحْيرُ عَدْداً) وهي عدداً، وهي عدداً، وهي طولُ ما الحرمة أنه ثبير أو فراع وحبته يحرز إذا كان على وجه لا تفاوت (هداية والله بالنفاوة على وجه لا تفاوت (هداية والله بالنفرة المؤردُ على وجه لا تفاوت (هداية والله المؤردُ الفراع على وجه لا تفاوت (هداية والله المؤردُ المؤردُ على وجه لا تفاوت (هداية والله المؤردُ المؤردُ على وجه لا تفاوت (هداية والله المؤردُ المؤردُ المؤردُ المؤردُ والله المؤردُ المؤردُ المؤردُ المؤردُ المؤردُ والله المؤردُ المؤرد

وَلا يَجُونُ السَّلَمُ عَنَى يَكُونَ العَسَلَمُ فِيهِ مُؤَخُوناً مِنْ جَيْنِ الْمُغْلِمِ إِلَى جَيْنِ الْمَجَلُ عَنَى يَكُونَ العَسَلَمُ فِيهِ مُؤَخُوناً مِنْ جَيْنِ الْمُغَلِّمَ فِيهِ الْمَجَلُ عَنَى العَكْسِ. أو مفعلها فيها بين ذلك . لا يجوز المقالية، ولو القطع بعد الاستحال عَيْر وتُ السلم بين النظار وجوده والفسح واحد رأس ماله. ودره وقال يُصحُ السَّلَمُ بين المعاليس، ولو كنان قادراً على السَّلِم مَم وجد السرخص، والأحلُ أداه شهر، وقبل ثلاث أبام، وفيل: أكثر من نصف يجوم والأول أصح . فقداية، (ولا تصحُ إلا بأجل مُعْلُوم)؛ لأن الحمال به مُعْمَلِه إلى المسارعة كسا في البح وولاً يُصحُ السَّلِمُ مِكْبَالِ وَجُل بَعْيَهِ ولا بَاراع وَحُل بِعَيْهِ) إذا لم يُعْرف مغداراً؛ لأنه في البح وإلا المسلم فريعا بيضم فيؤتني إلى المسارعة. ولا بدُ من أن يكون المكيل منا لا ينقيض ولا ينسط كالصّاع مشلاء فيان كنان مما لا ينقيض ولا ينسط كالصّاع والحراب"؛ والحراب"؟ لا يجوز

ودم الزنيل فقة أو سأة إن كانت صعيعة.

⁽٢) - النعراب. وهذه من خلفة الشاه لا يُدعي فيه إلا وهو بنبس (جاف)

وَلا فِي طَعَامِ قُرْنَةِ بِعَلِيْهَا، وَلَا فِي نَشَرَةِ تَخَلَةِ بِعِلِيْهَا، وَلا يَصِحُ السَّنَمُ عَنَدَ أَي خَيِفَةً إِلاَ مِسْحِ طَرَابِطُ لَدُكُوا بِعَلْمِهِ، وَصِفَةِ لَمُعُلُومِ، وَمُخَلِّعِ مَعْلُومٍ، وَمُغَلِّعِ مَعْلُومٍ، وَمُغَلِّعِ مَعْلُومٍ، وَمُغَلِّعِ مَعْلُومٍ، وَلَجَالِ مَعْلُومٍ، وَلَجَالِ مَعْلُومٍ، وَلَجَالِ مِلْمَالِ إِذَا كَانَ مِمَّا يَعْلُقُ الْغَفْلُ عَلَى فَلَوهٍ، كَاللّهُ كِلْ وَلَوْلَةً فَلَى مَعْلُومٍ، وَلَمُعْلَوهِ، وَتُسْعِيةِ المَنْكُانِ الْمَدِي يُواقِعِهِ فِيهِ إِذَا كَانَ لَمُحَلَّمُ وَلَوْلَةً فَي وَقُلْ اللّهِ مِنْ المِعْلِقِ وَلِيهِ فِيهِ إِنْ عَلَيْهِ فَي مَوْضِعِ الْمُغْدِ، وَلا يَصِحُ السَّلَمُ حَمَّى يَغْفِضَ رَأْسُ المَالِ وَلا إِلَى مَكَانِ اللّهِ عَلَى يَعْفِضَ رَأْسُ المَالِ وَلا إِلَى مَكَانٍ اللّهُ لِمِنْ اللّهُ مَنْ يَغْفِضَ رَأْسُ المَالِ وَلا يَعْمِعُ النَّالُمُ حَمْلُ يَغْفِضَ رَأْسُ المَالِ وَلا إِلَى مَنْفِقِهِ فِيهِ وَمُسَالِمُ وَلَا يَصِيعُ النَّالِمُ خَمْلُ يَغْفِضَ رَأْسُ المَالِ وَلَا أَلِي اللّهُ وَلا يَعْلُقُ مُنْ يَعْفِضَ رَأْسُ المَالِ وَلا يَعْلَى أَنْ اللّهُ اللّهِ وَلِيهِ فِيهِ إِلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلِيهُ فَيْ اللّهُ اللّهُ وَالْمُعْلِقِ وَلَمُعَلِّمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللللّهُ اللل

المسازعة، إلا في قراب الساء للصامل فيه، كذا عن أبي يموسف. وهدايية، (وَلا فِي طَعَامُ خَرْيَةِ وِلِمُيْهَا وَلاَ هِي مَمْرَةٍ لَنَّمَانِهِ) لأنه ربعا فعتربه أنة فتتنفي فندرة التسليم، إلا أن تكون النسبة أبيان الصفة لا لتعيين الخارج، هنته.

(ولا يُصحَّ السَّلَمَ عِلَدُ أَبِي خَيفَةَ إِلاَّ بَسَيْعِ شَيْرَافِقَا لَقُكُورَ فِي الْمَقْدِي وهِي (جَسَّنَ مُمْلُومُ) كحنفة أو شعير (وَنَوَّعُ مُمْلُومُ) كحوارس أو طدي (وَصَفَةَ مُمُلُومُ) كجيد أو رديء (رَبقُدارُ مُمْلُومُ) ككذا كيلاً أو وَوَّنَاوَوْأَجِلُ مِمْلُومُ) وتقلّم أن أدناء شهر (وَنَعْرِفَةُ بقدارٍ رأس السَّالِ إِذَا كانَ وأسَ المسائد (مِمَّا يَنْعَنَقُ الْمُغَدُّ عَلَى) معرف (فقيم) وذلك (كالنكيل وَالمُؤَوَّرِيْ وَالمُحْفُود) يحلاف النوب والحيوان فزنه يصير معلوماً بالإشارة انقاقاً (وَمَا السابِعِ (سَمْبِيَةُ الفكانِ الَّذِي بُوافِيهِ فِيهِ إذَا كَانَ لَهُ: أي المسلمِ فِهِ وَحَمَلُ وَقُوْلَةً) وأما ما لا حَمَل له ولا مؤده قلاء ويسلمه حيث لقيه.

(وَقَالَ أَنُو يُوسُفَ وَمُخِدُدُ الْا يَخْتَاحُ إِلَى نَسْجِهَ وَأَسِ الْهَالَ إِذَا كَانَ مُعِيَّا بِالإشارة إليه . الأن المنصود يحصل بالإشارة فأشبه اللمن والأجرة وصدر كالنوب (وَلا) يحتاج أيضاً (إِنِّي) تعين وَمَنَانِ النَّشْرِيمِ، وإِنْ كان له حمل ومؤدة (فَيْسَلُمُهُ فِي مُوْضِعٍ الْفَقْدِي لَتَعْبَهُ فَلاَيفَاء لوجود العقد المعرب للسليم فيه ما فم يُصَرفاه بششراط مكان عيره . فتح . قال في والمصجع . واعتمد فول الإمام والسغي و ويسرهان الشريعة و والمحبوبي و وصدر الشهريمة و وأبو الفضل المدومي و الم . قال والإسبيجابي و في شرحه . وههنا شووط أخر أشقه عنها صاحب الكذب وهو: أن لا يشغل المدلان على أحد وَصَغَيْ عِلْمَ الرّبا أَن الأسام في الدراهم والدنائين وأن فاسداً ، ولا يكون المعلم في الدراهم والدنائين وأن يكون المعتم عنه جياز شرط فهما أو الاحدهما الأهد، وتقشم في الربنا أن الغدر المحرم بإنه هو المعدر المحرم الفدر المعتم هو القدر المعتم المناس عليه . فتبه .

وَوْلَا يَضِعُ السَّلْمُ خَتَّى يُقِيضُ) المسلمُ إليه وَرَأْسَ الْمَالَ قَبْلُ أَنْ يُفَاوِقُهُ وَبُّ السلم بمغه، وإن نامة في سجنسهما أو تخصر عليهما أو سارا زماناً لم يبطل كما ياتي في الصُّرف. ولا يُجُوزُ التُصَرُف فِي وَأْسِ الصَالِ، وَلا فِي الصَّلَمَ فِيهِ فَيْسَ فَيَصِهِ، وَلا تَجُورُ الشَّرِكةُ وَلا الشَّرْئِيَةُ فِي الصَّلَمَ فِيهِ فَلَلْ فَيصِهِ، وَيَجُوزُ السَّلَمُ فِي النَّبِابِ إِذَا سَمَى شُولًا وَعَرْصاً وَرُقْعَةً، وَلا يَجُوزُ السَّلَمُ فِي الْجَوَاعِرِ وَلا فِي الْخَرْزِ، وَلا يُسْنِ بِالنَّكَمِ فِي النَّبِي وَالاَجْرُ إِذَا سَلَى مِلْيَا مَعْلُومًا، وَكُلُّ مَا أَمْكَنَ ضَلَعُ صِنْبِهِ وَمَعْوِفَةً بِشَدَارِهِ جَازَ السَّامُ فِيهِ، وَمَا لاَ يُشْكِنُ ضَيْبِطُ صَفْتِهِ، وَلاَ لِمَارَفُ بِشَدَارُهُ لاَ يَجُوزُ السَّمَ فِيهِ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ الْكُنْبِ وَالْمَهْدِ والسَّنَاعِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْخَصْرِ وَالْجَوْبِيرِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْنَ وَهِ الْعَزِّ بِلَا أَنْ يَكُونَ شَعْ الْعَلِّ، وَلا اسْخَسُ إِلّا مَعْ الْكَوْلُونِينِ ، وَأَهْلُ السَّمْةِ في اليسعاب

(ولا يُجُوزُ التُصَرُّفُ فِي رأْسِ العالل وَلا فِي المُسْلَمَ فِيهِ قَالَ تُلْهَمُ) أَمَّ الأول فلما فيه س تُشُورت الْفَيْضِ المستحقُ بالعقد، وأما الثاني فلان العسلم فيه مُبيع والتصرف فين الفيض لا يجوز. وهداية، (وَلا تُجُوزُ الشُركةُ وَلا التُولِيةُ) ولا المسربحة ولا السرفيعة (في الْمُسْلُم فِيهِ قُالَ فَيْضِهِ) لانه تَصَرُّف فِه قبل قِيف.

رَىُ الأَمْسُ فِي ذَلِكَ أَنَّ وَكُلُّ مَا أَمْكُنَّ صَلَّقًا جَفْتِهِ وَمُشْرِفًا بَقَدَارَهِ} مَكِيلُ أَو وزق أَرَّ عَسَرَ فِي مُشْجِدُ الآخادُ (جَبَالُو السُّلُمُ فِيهُ) لانه لا أيضي إلى المدروف (وما لا تُعْلَيْفُ صِفْمُهُ وَلاَ يَشُولُ يَفْدَارُهُ} لكونه غيرَ مكيل ومؤزون وأحماده مطاولة (لا يَشُولُ السَّلَمُ فِيهِ) لانه معهول يُغضي إلى السارعة.

(وَيُحُورُ يَنِمُ الْكُلْبِ) ولمو غفورا (وَالْفَهَابِ) والفرد (في سائم واللَّبَاعِ) سبوى الخنويس المختوب الكانفاع بهنا ويجلدها، والنَّسَطُورُ بالفرد، وإن كان حراماً لا يسلم بعد، بل يكرمه كيم المعسور، ودره عن وشرح الموقبائية، (ولا يُحُورُ يُهُمَ الْحَمْرُ وَالْجَنْوِرِ) لتجامئهما وعدم من الانفاع بهما (ولا يُحُورُ يُهُمُ اللَّوْ يُهُمْ وَالْجَنْوِرِ) لتجامئهما وعدم من الانفاع بهما (ولا يُحُورُ يُهُمُ واللَّهُ إلا أَنْ يكونُ مع الفرَّهُ يريد أن بطهر فيه العز، وقال ومحمده يجور، كهما كان الهدفان في والخلاصة، وفي بهع دود الفرّ العنوى على هول محمد إن يجور، وأما يج يزر الفر فجائز عندهما وعيم العوى، وكذا فال والمساهدة في والقائدة،

كالعشبيين إلاَّ فِي الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ خَاصَةً فَاإِنَّ عَقَدْهُمْ عَلَى الْخَمْرِ كَعَقْدِ المُسْلَمِ على الْعَصِيرِ، وَعَقَدْتُمْ عَلَى الْجَنْزِيرِ كَعَقْدِ النَّسْلِمِ عَلَى الشَّاةِ.

كتأب الصرف

الصُّرْفُ هُوَ الْبُنِّعْ إِذَا كَانَ كُلُّ وَاجِدَ مِنَ الْمُوْصَيْنَ مِنْ جِنْسِ الْأَثْمَانِ، فَإِنْ بَاغَ فِضَةً يِعْضُةِ أَلْرَجْمَا بِلَمْنِ لَمْ يَكِزُ إِلَا وَلَا يَجِنُّلُ . وَإِنَّ اتَّحَلُفَا فِي الْجَوْدَةِ وَالصَّبَاعَةِ، وَلَا بُلُّ مِنْ فَيْضِ الْمُؤضِّيْنِ قَبْلُ الاَفْرَاقِ، وَإِذَا بِأَعَ النَّهْبِ بِالْفِيضَةِ جَازَ النَّمَاضُلُ وُوَجِبُ النَّفَائِضُ،

وتبعه والسفيء، وكذا في والمحيطان كدا في التصحيح (ولا) يبدم (المُحَلِ إلاَ فدع الْمُكَرَّارَاتِ) قال الإسبيجابيء: وعن ومحمده أنه يحوز إذا كان مجموعاً، والصحيح جواب طاهر الرواية؛ لأنه من الهوام، وقال في والبنايج»: ولا يحوز بع النحل وعن محمد أنه يجنوز بشرط أن يكون مُحرَّرَاً، وإن كان مع الكوارات أو مع العمل جاز بالإجماع، ويشولهما أخذ وفاضيخال، و والمحيري، و والسفي، الصحيح».

(وَأَهُولَ اللَّمُةِ فِي أَلِيَاضُكِ كَانْسَلْبِمِينَ) لانهم مكلمون محتاجون كالمسلمين (إلاَّ فِي الْحَمْرِ وَالْمَخْرُورِ خَامِلُهُ} ومثله المبيئة بَحَنَى أو دَنْج مجنوسي (فَإِنَّ عَقْدَمُمْ عَلَى الْخَمْرِ كَافَّدِ السَّلَمَ عَلَى الْمُصِيرِ، وَعَقْدَمُمْ عَلَى الْجَنْرِيرِ، والْمَيْنَة (كَافِّدَ السَّلِمِ عَلَى النَّنَاةِ) لامها أموال في اعتقادهم، ونحن أمرنا بتركهم وما يقِيون دهداية (

كتأب الصرف

المما كان البيع بالنظر إلى الممبيع أرمة أمواع . سع العيل بالعين، والعيل بالذين. والدُين بالعين، والنُّدين بالدَّير، وبيّن الثلاثة الأول. شرع في بيان الراج، فغال.

(المُمْرُفُ قُوْ الْمِنْعُ إِذَا كَانَ كُلُّ واجدٍ مِن عَوْضَيَّهِ مِنْ جَسْنِ الْأَنْسَانِ) المَدْعِبِ والفضة (وَإِنْ الْجَنَّةُ عِنْفُهُ فِيهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَال

وَإِنِ آفَتُوْمًا فِي الْصَرْفِ قَبْلَ قَيْضِي الْمَوْمِئِينَ أَوْ أَسِيجِمَا اِنْفَلَ لَمُفَدَّ، وَلَا يُجُووْ التَّصَرُفُ فِي تَشَرَّ الصَّرْفِ فَيْلُ فَيْضِهِ، وَمَجُوزُ بِنِنَّ الشَّفِ بِالْفَصِّةِ مُجَازَفَةً، وَمَنْ سَعَ مَبْفَا مُحَقِّى بِمِمَاتَةً وَرُفَعِ وَجَلِّيْتُهُ خَصْلُونَ فِرْهِمَا فَلَفَحَ مِنَ ثَمْنِهِ خَصْبِينَ خِيزَ الْبِيَّعَ، وَكَالَ الْمَقْبُوضُ جَصَّةً الْفِضْيَةُ وَإِنْ لَمْ يَبْنَنَ ذَلِكَ، وَكَذْلِكَ إِنْ قَالَ: خَذْ هَذِهِ الْحَصْبِينَ فِي نَفْتِهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّفُ خَنِّي آفْسُونِيا بِنَظِلَ الْفَقْلَةُ فِي الْجَلِّيَةِ وَالسُّقِبِ إِنْ كِنَانَ لا يَتَخَلِّصُ اللَّا بَضَرَر يَتَحَلِّصُ بِغَيْرَ صَرْدٍ جَازَ البَّيْمِ فِي الشَّيْفِ وَعَلَلْ فِي الْحَلِّيْةِ، وَمُنْ إِنْعَ إِنْ فَضَ

الافتراق ـ ولهذا لا يصبح شرطُ التخييز ميه، لات لا يبقى الفيض مستحقاً، ولا الأخسُ، لفوات القيمي، فيهن الشُفط النخيز أو الأحل مَنْ هوات قبل الافتراق عاد جبائزًا، لارتصاعه قيس لقيرًا القساد، محلالة بعد الافتراق- لقرّرو.

﴿ وَلَا لِيُحِودُ النَّصَرُفُ فِي تُلَنِ الطَّيرُفِ مَلَ فَضَهِ﴾ • لما مر أن العدس شرط لنفاشه على الصحة، وفي جولا لنصرف فيه قبل قبضه فواتُه.

(وَيُخُوزُ بَيْغُ الذَّهُبِ بِالْعُصَّةِ مُجَازِقَةً). لأن العساولة فيه خبر مشروطة، لكن بشوط التقايض في المحلس.

(وَمَنْ يَاعَ صَيْفَا مُخْلَى، يعضة (يمانه دَرْهُمَ عِلَمَة (وَجَلَبَة خَلَمُونَ دَرُهُماً فَلَاهِم المَعْشَرى (مِنْ لَمَنِهِ خَلَيْبِينَ) دَرَهُماً (جَارَ الْبَيْعُ وَكَالُ المَعْشِرَصُ جَفِّية العِضْمَ التي هي اللحلية (وَإِلَّ لَلَّ يُشَيُّ المَشْرَي (وَيُدَيُهِ) لأن فَضَ حَصْبَها فِي المَجْلُسِ وَاجِبُ لكونه بِدَلُ فَصَرِف وَالفَاهُرُ مَنَ حَلَّ أَمَّهُ بِأَنِي بِالْوَاجِدَ (وَكَذَلِكُ إِلَّا فَالَدَ خَلَّهُ هَذِهِ لَمُعْجَبِينَ مِنْ تَشْهِما) تَحَرَّياً تَشْجَوا * لأنه يدكر الإشان رَبُراهِ بِدَ الرَّحَدُ كِمَا فِي فَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿ يَهْمُ جُهُمُهُمُ اللَّؤُلُو وَالْمُرْجَانِهُ ٢٠ وَكِذَا لَوْ قَالَى: هذا الْمُمْحَىقُ حَصَةُ السيف الآنَّ اسم للحلية أيضاً للدخولو، في يعه تعمل ولو زاد وخاصة فسند البيع، لاز له الاحتمال. كما في والهداية، رفيل لم يتفايضا حتى أفترها بطل العقد بي الْجَنْفَانِ، لأنه هوف، وشرطه النشايض قبل الافتراق (ف) كناه في والسيف إن كان لا يتخلصُ إلا تضرر، لاه لا حكن تسليمه بندول التصرر، ولهذا لا يحدوز إفراه بالمعند كالجائج في السقف وفإن كان يتخلصُ بدُون صرر جار النيفرور، الأبد من الحليم، فإن كانت مثلها أو أقل أو لا يدّري لا يحوز البيع رونكَلُ في الْحَنْبُيّ، لعدم التفايض الواجب، والأصل في دلك أنه من بني تقد مع عبره كمفضض وأيزركثر بنقد من

⁽١) - جوزة الرحمي، الأبه ; ٢٦

قبض بغض ثنيم بقال الدقية فيما الم يُقلَص، وَصَحِعْ فيما قَبِض، وَكَانَ الإَلَاءُ مُشَدِّرِكَا يَنْهَمَا، وَإِنْ اسْتَجِنْ بَعْضُ الإَلَاءِ كَانَ الْمُشْتَرِي بِالْجَالِر: إِنْ صَاءَ أَخَذَ الْبَاقِي بِحِصْبِهِ مِنَ النَّذِنِ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ، وَإِنْ بَاعَ فِطْمَةً نَشْرَةٍ فَاسْتَجِنَّ بَعْضُهَا أَخَذَ مَا بَقِي بِحِصْبِهِ، وَلا جَيْلاً لَهُ وَمَنْ نَاعَ فِرَهُمَانِ وَفِينَا وَبِينَا وَيْنِ وَرَقْعَمْ جَانَ البَيْحَ وَجُعِلْ كُلُّ وَاحِدِ مِن الْجِنْسَيْنِ بِالْجِنْسِ الآخَرِ، وَمَنْ نَاعَ أَحَدَ عَشَرَ فِرَهُمَا بِعَشْرَةِ فَرَاهِمْ وَفِينَادٍ جَازَ الْبَيْعَ وَكَانَتِ الْمُشَرَةُ بِطِيقِهَا، وَالْفَيْسَارَ بِدِرْهُمْ، وَيَجْمَرُ فِيهُمَا مِنْ تَجْرِعُمْ فَهِيْ فِضَةً، وَإِنْ كَانَ الْفَائِبُ عَلَى الدَّرَاهِمِ النَّهَافِ فَهِي فِضَةً، وَإِنْ كَانَ الْفَائِبُ عَلَى الدَّرَاهِمِ النَّفَافِ فَهِي فِضَةً، وَإِنْ كَانَ الْفَائِبُ عَلَى الدَّرَاهِمِ النَّفَافِ فَهِي فِضَةً، وَإِنْ كَانَ الْفَائِبُ عَلَى الدَّرَاهِمِ النَّعْلُمُ لَى الْمَثَوْ فِي الْجِنْدِ وَإِنْ كَانَ الْفَائِبُ عَلَى الدَّرَاهِمِ الْمُعْمَدِ فَهِي فِضَةً، وَإِنْ كَانَ الْفَائِبُ عَلَى الدَّرَاهِمِ النَّعْلَمُ لَمْ عَلَى الْمُنْانِ فِي الْمُعْدِلِ اللَّهُ عَلَى الْمُنْسَاقِ وَالْ كَانَ الْمُعْرَافِ وَإِنْ كَانَ الْمُنْائِقِ فَاعِلَمُ مِنْ فَيْ فَعِنْ فِيلَاهِ وَإِنْ كَانَ الْمُعْلِقِ فَهُمْ الْمُنْ الْمُعْلِقِ وَإِنْ كَانَ الْمُنْانِ فِي الْمُنْ الْمُولِ فَإِنْ كَانَ الْمُعْلِقُ فَهِي فَعَلَى لَا لَوْلَالِيْكُمْ وَجُولُونُ فَالْمُولِ وَالْمُعْلِقِ وَالْمُعْلِقِ وَالْمُعْمِ وَالْمُعْمُ لَعْمُ عَلَى الْمُؤْمِنِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِهُ وَالْمُوالِقُولُ الْمُعْلِقُ فَلَالِهُ وَالْمُعْلِقُولُ الْمُؤْلِقِ وَالْمُعْلِقِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَلَا لَالْمُؤْمِلُ وَالْمُعْلِقُ الْمُؤْمِ وَلَى الْمُؤْمِ وَالْمُعْلِقُ وَالْمُؤْمُ وَلَا لَكُونُ الْمُؤْمِلُ وَالْمُولُولِ وَالْمُعْلِقُولُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُعْلِقُ وَالْمُعْلِقُولُ الْمُؤْمِلُ وَالْمُولُولُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُوالِقُولُ وَالْمُعُولُ وَالْمُعِلَاقُ وَالْمُعْلُولُ وَالْمُولُولُونُ الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُعِلَا عِلْمُوالِمُ وَالْمُولُولُ وَالْمُعْلِقُولُ و

جنسه يُشترط زيادةُ الثمن والتقايض وإن بغيـر جنسه تُسرط التقابضُ قلط (وَمَنْ بَسَاعٌ إِنَّاءَ فِعُسْةٍ ثُمْ الْشَوْفَا وَقَدْ قَيْضَ) الباشع وَيَعْضَ قُمْهِ بِسَطَلَ الْمَقَدُ فِيضًا لَمْ يُقْضِي) فقط (وَضَحُ فَيَسَا قُبضُ وَكَالُ الإِنَّاءُ شَرِكَةً بُيِّنُهُما)؛ لأنَّ الإتباء كلَّه صَرْف؛ فصح فيما وجد شرطه، وبطل فيمنا لم يوجد، والفسادُ طارىء : لأنه يصح ثم يبلطل بالاقتبرافي فلا يسبلع . «مدايلة» (وإن استُحق بعضُ الآنة») بَائْبِرِهَانَ (كَانَ الْمُشْرَي بِالْمَغِيْلُو. إِنَّا شَاءَ أَخَذَ الْبَاتِي بِجِهْجَةٍ، وَإِنَّ شَاءَ زَدَّا) لتعبُّبِهِ بغير صَّنعه ١ لان الشركة عبب، وألفرقُ بين هذه والتي قبلها أنَّ الشركة في الأوَّ. من جهة المشتري، وهنا كانت موجودة مغارنة للمقدر عيمي (وَإِنَّ بَاغَ قِطْنَة أَغْرَى): أي نَصْحُ غير مضروبة (فَاسْتُجَفُّ يَعْضُهَا أَخَذَ مَا بَيْنَ بِجِعْبَدِهِ وَلا خِيَارَ لَـهُ } لانها لا يضرُّها التَّبعيض (وَمَنْ يَباغُ وِرَفينَهُن وبهناراً بِجينَارْيْنِ وْهِرْغِيمٍ} أو كِرْ مِرْ وكـرْ شعير بكـريُّ مرَّ وتحريُّ شميرٍ (خِنازَ النِّيمَ وَيُعِمِّلُ كُلُّ وَاحْدِ من الْجُنَّسُونَ بِالْجِنْسُ الآخُرِيِّ . لانه طريق متمين للصحة فيحمل عَلَيه تصحيحاً لتصرفه، والاصلُّ: أنَّ العقدِ إذا كان له وجهان أحدهما يعمضمه والاخر يفسته حبل على ما بصححه. ١جوهـرة، (ومن باغ أحمة غَشْرَ بِرَمْمَاً) فِضَة رِبِمَشْرَةِ دَرَاهِم) فصة (وَبِينَايِ دَهَبَ (جَازُ الَّبِيْعُ وَكَانَتِ الْعَشْرَةُ بَعِنْلِهَا وَالشَّيْنَالُو بِيْرْهُمِي، لأن شرطُ البيع في التراهم النمائلُ، فالطاهر أنه أرادُ به ذلك، قِيغَى المدرهم بالديثار، وهما جنسان لا يعتبر التساوي فيهما. ولو تبنايعا فضنة بفصة أو فعينا يذهب وأحدُهما أقمل ومع أتلهما شيءٌ أخر تبلغ فيمنه فيمةً بـاني الفضة جنار البينع من عيمر كبراهمة، وإنَّا لم تبلغ فصح الكراهة، وإن لم تكنُّ له قبمة كالتراب لا يجور السيع، فنحسُّ الرباء إذ الزيادة لا يقابلها عِوْض. وهداية، (وَيَجُووُ بَيْعَ جَرْهُمَنِينِ صَحِيحَيْنِ وِيرْهُمْ غَلَّهُ) _ بفتح أوله وتشديد ثانيه ـ فضة رديثة بردها بيت الممال ويقبلها التجار (بدرهم ججيح ويرهمين غَلَّهُ) للمساولة وزناً وعدم اعتبار الْجُودة وقد المال ويقبلها التجار (بدرهم ججيع ويرهمين غَلَّهُ) للمساولة وزناً وعدم اعتبار الْجُودة (وَإِذِهَ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى النَّرَاهِمِ) الْمَعْتَوْتُهُ وَالْفِضَّةِ فَهِيٍّ) كَلِهَا وَفِضُهُ حَكَمَا وَلَ كَفَا وَإِذَا كَانَ الْمُغَالِبُ عَلَى الدَّمَانِينِ ٱلمعتشوشَة (الـذَّمَبُ فَهِينَ كَنَهَا (فَعَبُ) حَكَسَةً (فَ) كَفَا (يُعَتَبُرُ فِيهِمَا مِنْ تُحرِيم النَّفَاصُـلِ مَا يُفتَـرُ فِي الْحِيَّةِي، لأنَّ النصود لا تخلو عن قليل عَشَّ حلفتُه أر عادةً لاجبل العالِبُ عَلَيْهِمَا الْعِنْلُ فَلِيْسًا فِي حُكُم اللَّذَاهِمِ وَالدَّنَائِسِ، فَإِذَا بِيعَتْ بِجِنْبِهَا مُتَغَافِسِلاً جَالَ، وَإِذَا الْمُوَى بِهِمَا سِلْمَةً ثُمُّ كُسُدَتْ وَقَرْكُ النَّاسُ الشَّفَافَةَ بِهَا يَسْفَلُ الْبَيْعُ جِنْدَ أَبِي خَيْفَةً، وَقَالَ أَبُو لِمِسْفَ: هَلِيْهِ فِينَهَا يَوْمُ النِّيْمِ، وَفَالَ شُحَمَّدُ: هَلِيْهِ فِيمَنَهَا اجرَ مَا تَصَافَلُ النَّالَ مُحَمِّدُ: هَلِيْهُ وَلَهُ لَمُ مَنْفُونَ، وَإِنْ كَانْتُ تَسْفُونَهُ لَمْ يَعْمُونُ الْبَيْعُ جَنْدُ أَبِي خَيْفَةً. وَفَيْ النَّاسُ بِهَا، وَيَجُوزُ النِّهُمُ بِالْفُلُوسِ النَّافِقَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَيِّنَ، وَإِنْ كَانْتُ تَحَامِلَ إِنْهَا حَتَى يَعْلِيْهَا، وَإِذَا بِاعْ بِالْفُلُوسِ النَّافِقَةِ وَإِنْ لَمْ يَشْفُونَ ، وَإِنْ كَانَاتُ تَ

الانطباع، فإنها بـلونـه تخت، وحيث كان كـذلـك اعتبر الغـائب، لأن المغلوب في حكم المستهلكُ (وَالَّذُ كَانُ العَالِبُ عَلَيْهِمًا الْجَسُ فَلَيْتًا فِي خُكُم العُرَاهِم وَالدُّنَانِيرِ) اعتباراً للخالب وَفَإِذًا} اشترى بها فضةٌ خالصةٌ فهي على النوجوه التي ذكرت في حليمة السبق، وإذا (بيعتُ بِجِنْهِهَا مُثَقَاضِلًا خَلَرًا بِضَرْف الجنس لخلام، لأن الغش الذي بها مُعَثِّرٌ لكونه غبالياً، والمذعب وَالْقَصَةُ مَعْتَبُو أَيْضًا ۚ. فَكَانَ لَكُمْلُ وَاحْدُ مَنْهِمَا حَكُمْ مَنْسَهُ ؛ بَشْبُوطُ الْتَغَابِضُ لحود الضدو، ﴿وَإِذَا المُشَرَّى بِهَا) : في جائدواهم الغَّاقبة الغش وهي تأنفة("> وسِلْمَةٌ ثُمُّ كُسُلُسُّ) تَلكُ السواممُ خُلُ التسليم إلى النائع (فَتْوَكُ النَّاسُ المُعَامَّلَةُ) بها في جميع الثلاد، فلو راجت في بمضهما لم يطل البيع، ولكن يغيِّر البائع لتعينها، أو انفطعت عن أبدي الناس ﴿ عَلَىٰ الْبَيْثُعُ عِنْدُ أَسِ حَيْفُهُ}، لأن الثمنية بالاصطلاح، ولم يبق، فبغي البيع بـلا ثمن فيطل، وإذا بـطل وجب ودُّ العبيع إن كـان قِيائِهَا وَقِيمَتِهِ إِنْ كَانَ هَالِكَا كِمَا فِي البِّيعِ الفاسد. فيض (وَقَالَ أَبُو يُبُومُكُ. عَلَيْهِ فَيَعْلَمُا يَوْمُ الْبَيْم ﴾؛ لأن المقد قد صح، إلا أنه تعذَّر التسليمُ بالكساد، وهو لا يوجب الفساد وإذا يقي العقدُ بها تَجَبِ القيمة يومُ البِيمِ ۚ لأن الضمان به وَوَقَالُ مُحَمَّدُ عَلَيْهِ يَبِمُنَّهُا آخِرُ مَا تَعَامَلُ النَّمَالُ بِهَا ي لإنه أوانُ الانتقال إلى الْقَيْمَة، وبه يُغْنَى كما في والمخانِة، ووالخلاصة، ووالفناوي الصغوى والكبري، ووالعقائق، عن والمحيط، ووالتنسة،. وعزاء في والـذخيرة، إلى والصندر الشهيده، وكثيرٌ من المشايح فيَّة بالكباد، لأنها إذا غلت أو رحمت قبل القبض كنان البع على حالته إجماعاً. ولا خيار لواحد منهما، ويُعالَب بنقد ذلك المعيار البذي كان وقت البيع، كما في والفعرو

(رُوَيْبُورُ الْبُيْعُ بِالْفَلُوسِ) مطاعلًا، لاتها مال معلوم، فكن (النَّافِفَةِ) يجوز البيح بها (وَإِنَّ لَمُ تَنَكِّنُ لاتها السَّانَ بِالاصطلاح، فلا فائدة هي تعينها (وَإِذَا بِنَاعُ النِّسِنَةُ لَمْ يَجُو النَّبِعُ بِها خَشَ يُعَيِّنُهُمْ) بِالإشارة إليها؛ لانها سلّم فلا بند من تعينها (وَإِذَا بِنَاعُ بِالْفُلُوسِ السَّافِفَةِ ثُمَّ كَسَنْتُ أَنَّ انقطعت (بَطْلَ النِّبُعُ مِنَدُ أَبِي حَبِيفَةً) خلافاً لهما، وهو نظير الخلاف الله ي بينا. «هداية»، وفيها: لو استقرض فلوساً فكندت عند وابي حيفة، عليه مثلها؛ لأنه إعارة وموجَها ودُّ العين

 ⁽١٥ - نافئة: لا بتعامل بها فتالس عالبًا ولكن وبعا اضطروا إلى التعلمل بها أحيانًا ويصير لها قيمة ثم تفقده.

الْمُتَوَى شَيْناً بِيضَفِ وَرَهُمْ فَنُوساً جَازَ النَّبِيْعُ وَعَلَيْهِ مَا يُبَاعُ بِيضَفِ وَرُهُمْ مِنَ الْفَلُوسِ، وَمَنْ أَعْضَى الْمُشَرِّقِيْنَ وَرُمَمَا وَقَالَ أَمْ طِنِي بِنصِهِ فَلُوساً وَبِيضَةِ بَضْفَ إِذَّ خَيْهُ فَسَدَ النَّيْمُ فِي الْمُجَمِيعِ جَنْدُ أَبِي خَيْفَةً، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُخَمَّفَ: جَازَ البَيْمُ فِي الْفُلُوسِ، وَيَطَلَ فِيما بَقَيْءَ وَلَوْ قَالَ وَأَصْطِنِي بَضَفَ وَرُحْمَ مُلُوساً وَيَضْفَ إِلاَّ خَيْهُ، خِنازَ النَّبِيمُ، وَكَانُت الفُلُوسُ وَالنَّصْفَ إِلاَّ خَلَةً بِمؤْمَمٍ.

معنَى وَ وَالنُّصَبُّ فَضَلُّ فِيهِ إِنَّا القرص لا يختصُ به. وعندهما يحب قيمتها، لانه لما سطل وصف اللحية تعذر ردُّها كما فيض. فيحب رد الفيمة، كما إنا استفرض وتُبيًّا مانقطم، لكن عند وأبي يتوسفوه بوم القبض وعمد ومحمده بموم الكساد على منا سر من قبل الدن قبال وشيحساه في رسالته و. أعلم أن الطاهر من كالإمهم أن جميع منا مر إنسا هو في الطومر والمدراهم التي علم عُمُّها كما يطهر بالنَّاس، وبدل عنب اقتصارُهـ من نفض المنزاضع على العنوس، وفي نعصه، فكر العدائل معها، فإن العدائي . كما في والبحرو، الدراهمُ المنسوبة ولي العدل. وقات السوُّ فَقُلْ يُسْلُمُ إِلَيْهِ دَرِهُمْ فَيْمَ عَلَى، ولَمْ يَظْهُرُ حَكُمُ الْغُودُ الْخَالِطَةُ أَوْ الْمَغْلُونُهُ الْعَشَى، وكَالْمُهُمْ لَيْم يتعرفسوا لها لأدرة انقطاعها أوكسادهاء لكن يكتبر هي زمانها غلاؤهما ورخصها فيحماح إلى لبان الحكم فيها، ولم أو من بَّه عليها، عم تُقهم من العبيد أنَّ الحالعة أو المعلوبة ليس حكمها كشلك والبدي ينبب على الطل ويبيسل إليه الفلت أد البدر هم المعمورة العش أو الحالصة إذا غلت أو رحصت لا يصند البيع قطعًا، ولا يحب إلا ما وقع عليه العقد من السوع المذكبور فيه. فإنها أتَمانُ غُرْماً وحلفه، والعش لمعلوب كالعدم، ولا يحري في ذلك خلاف أمي بوسف. على أتبه ذكر بعضُّ لفضيلاء أن خلاف وأمن بيوسف، إنها هيو في العلوس فقط، وأما البدراهم الني عقب عشهة فلا خلاف له فيهناء ويهدا بحصيل التوفق بس حكنانة التخلاف باره والإحسام تارة الخرى، كما تدلُّ عليه عباراتهم. فحبت كان الواجبُ ما وف. عليه العقد في الدراهم الني علم غشها إجماعاً فعي الخالصة وتحرهما اولي، ونماسه فيها روش النشري لمُبَّاةُ ببطف درَّهُم } مشلاً ﴿فَلُوسَاً جَازُ الْمُبْتِعُ﴾ ملا عبان عمدها زوعائبه﴾ - اني البائح إما بُنائح بنصف درَّفسم من الغذوس بم، الأنه عبارة عن مقدار معلوم منها (وَمَنْ أَعْظَى الصَّيْرَامِنُ جُرَّهُمَا فَضَانَ. أَعْظِمُ بِنَشْهِمِ لَلُوسَأَ ويبضُّهُمِ، الأحر ونِصْعُ اللَّاحُبَّةُ فَمَاذَ الْنَيْعُ فِي الْجَهِيمِ عِنْدَ أَبِي خَيْعَةً؛ لأنَّ الصَّفْقة متَحَدَّة فيشيع الفساد ﴿وَفَعَالًا جَازُ النِّيخُ فِي الْمُقْلُوسِ ، وَبِعَلَ نِبِمَا نَشِ، لأَذَ بَيْعَ نَصْفَ دَرَهُمَ بَالفَنُوسِ جاشز، وبسع النهضة يتعلف إلا حبَّة ربا فالا يحرق ولم كبر أنبغ الإعبقاء كبال جواله كجبوانهما، ومو الصحيح و الانهما سمان. وهدامة (ولو قال أغيسي) به ويضف ورَّهم الْمُوسَأُ وبشَّهَ أَ إِلَّا خَيْهُ خَ مز وْكَامْتِ الْفُمُوسُ وَالْمُصْفُ إِلَّا حَنَّهُ مَدَّ فَهِي ﴾ لأنه قابل البقرهم مما يساع من الفلوس بتصف د هـ. وينصف درهم إلا حبق فبكون نصف درهم إلا حبة سئله وما ورداء بززاء الفنوس العدابة، قند تم . بقول الله تعالى وتيسيره . طبئ الجزء الأول من واللبناب في شرح الكتناب، وهو شبرح العلامة المهداني على مختصر القدوري في فتروع الحقية . وياريه . إن شاء الله تصالى . . الجزء الثاني مفتتماً بكتاب الرهن. نسأله سبحانه أن يوفن إلى إكماله؛ إنه نعم العون.

فمرس انجز، الأول من «اللباب، في شرج الكتاب»

مقامة المحفق	2	باب النوافل	13
البنهج العلمي .	1	باب سجود السهو	١٠٢
ترجعة العلامة العيمي	٧	باب صلاة المريض	1.0
المشاهير الأعلام الوارد ذكرهم في اللمار	4	ياب سجود الثلاوة	1-4
النعريف بالكتب الواودة في اللبات	11	بات صلاة السنافر	11.
ترجمة الإمام القدوري	10	_	11. 11 .
مقدمة الغنيسي	14	باب صلاة الحصنة	
كتاب العلهارة	τ.	بأب صلاة العيدين	144
باب فرض العلهارة	$\nabla \lambda$	بأب صلاة الكسوف	171
باب مواقض الموصوء جاب مواقض الموصوء	71	ملقمت الإساد	177 .
فرائص النسل	44	باب فيام شهر ومصان	172
ما تحور به الطهارة	٤٢	باب صلاة الحوف .	174
أحكام الأمار	ÉA	باب الجناثر	171
ناب التيمم	÷١	باب الشهيد	117
ماب المسلح على الخفين	31	باب الصلاة في الكعبة وحولها	141
بأب العيض والفاس والاستحاضة	30	كتاب الرائاة	171
باب الأنجاس	75	ماب رکاه الابل	W
كناب الصلاة	* 1	ماهب صيدقة تلبغر	184
ملب الأذان	νt	باب صدفة الغتم	161
باب شروط الصلاة التي لطلمها	٧٦	ياب زگاه الدخيل	181
باب مبغة الميلاة	¥4	باب زفاة العضة	127
بات من صلاة الوثر	٨V	بات زكاة القعب	112
صلاة الجماعة	44	بالب وكناة العروص	160
بأت قضاء القوائت	41	ياب رئاة الرزو ع والشم ار .	111
باب الأرفات التي نكره فيها الصلاة	17	بنب من يجوز دفع الصدقة اليه	128

141	كتاب اليرع	197 .	باب صدقة القطر .
T+T	ماب عميلو الشرط	108	كناب الصوم
T - ¢	بات حيار افرۇية .	137 .	باب الاحتكاف
1 - A	ياب خيار العيب	131	كناب المعج
*11	ياب البيع العاسد	141 .	باب الغران
fi¥ .	باب الإفآلة	177	بامب التمنع
TIA	باب المرابحة والتولية	144	باب ا لحبايات
TT1 .	باب المربا	141	باب الإحصار
770	ياب المسلم	147 .	باب الغوات
AZZ	كتأب انصرف	147	باب الهدي





اللكَ إِنْ فِي شِيْحَ الإِكْتَائِي

ىتائىق المشَيخ عَبدالغَيِّ لغنيَمِي لمئِكَ ابِي

ونٽ تنبئي<u>ٽ ا</u>ُوليالالبان بنجزيج اُحاد*يث اللب*اب

> خَنْجَ اْحَادِینَه وَعَلَقَ عِلَیّه عَبْدُ دائفاق المهدّدي

> > الجزءُالثَّابِی

<u>قَانِ مِنْ كَالْمُنْجَانِينَ</u> مُقَابِكَ آلِامْ يَاعْ عَرَاجِيَ



كتاب الرهن

الرَّمْنَ يَنْعَقِدُ مِالإَمِجَابِ وَالْفَتُولِ.. وَيَتِمْ بِالْفَتُصِ.. فَإِذَا قَنِصَ المُرْتَهِلُ الرَّمْنَ مُحُووَاً مُفَرَّعَاً مُنْزِراً ثَمَّ الْعَقْدُ فِيهِ. وَمَا لَمْ يَقْعَمُ قَالرَاهِنَ بِالْجِيَارِ.. إِنْ ثَنَاءَ سَتَستُ، وإِنْ ثَنَاءَ رَجِع عَنِ الرَّهْنِ، فَإِذَا سَلْمُنَهُ إِلَيْهِ وَقَنِصَةً تَخَلَّ فِي ضَمَانِهِ، وَلاَ بَصِيحٌ الرَّهْنَ إِلاَّ بِعَنْبِ تَفْسُدُرِهِ،

كتأب اليهن

ومناسبته اللبيع ظاهرة لأن القالب أنه بكون بعده).

(الرّفَقَ) نفأة الدّبَقَ، وشرعاً حسل في سعل استيفاؤه منه، و (بينغذ بالإيجاب واللّفق) نفأة الدّبق وترعاً حسل في سعل استيفاؤه منه، و (بينغذ بالإيجاب والمُقفل) وعذا إلى أن الفيض شوط الزومه كما في انها، وهو حلاف ما صححه في واصحتى من المه شرط العبواز، قال في والهدايه: ثم يكفى عبه بالخلية في شاهر البرواية، وعن أبي يبوسف، أنه لا بيت في المعتول إلا بالنقل، والاول أصح ١٠هـ. (فإذ قلم الدّرُقَيْ الرّقَقَ حال كون الله لا بيت في المعتول إلا بالنقل، والاول أصح ١٠هـ. (فإذ قلم الدّرُقَيْ الرّقَقَ حال كون سدون النجل والأرض كما في المجنبي (مُغَوَّعاً): أي عير مشخول يعنز الواهن، احترازاً عن الارض النحل المشخول بالنبوة والأرض المستفولة بالزرع خون اللهر و لزرع (مُعَيَّراً). أي عير مشاع كما المتحراة عن النبوة بالأنف لا ما قبل: إن الأول المعراق عن النبوة في والمنافق به المنافقة به المنافقة به المنافقة به المنافقة به المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والم

﴿ وَلَا يَصِبُعُ الرُّهُلُ إِلَا يَغَيْنِ مُضَّمُونِ﴾؛ لأنه شُرِع السيشاقة للديُّر،. والاستيشاقي فيما البس بمضمون لَمُوْ. وَهُو مَطْسُونَ بِالأَقُلُ مِنْ فِيمَةِ وَمِنَ لَدُنِي، فَإِذَا هَلَتَ فِي بِدِ الضَّرْتِهِنِ وَقِيفَةُ وَالشَّقِينِ شَوَاءَ صَاءِ الشَّرْتِينَ مُسَتَوْجِهَا هَنْتِهِ حَكْمَا، وَإِنَّ كَانَتْ قِيمَةَ الرَّمِي أَقْفَرُ مِنَ النَّشِي عَالْقَصْلُ أَسَانَةً فِي يَبِهِ، وَإِنْ كَانَتُ أَقُلُ شَعْطَ مِنَ النَّهِي يَقَلَّهِمَا وَرَجْعِ السَّرْتِينَ بِالْفَضْلِ، وَلاَ يَجُورُ وَهُنَّ الشَّشَاعِ، وَلاَ يَقُونُ فَفَرَةٍ عَلَى لَوْمِسِ السَّخِلِ قَونَ السَّسِل، وَلاَ رَاعٍ فِي الأَوْسَ وَوَنَ الأَرْضِ، وَلا يَحُورُ وَهُنَّ الْأَرْضِ وَالشَّقِلِ فَوَيَهِمَا، وَلاَ يَصِعُ الرَّهُنَ بِالْمَامَاتِ كَالْوَدائِعِ والشَّضَارَعَاتِ وَصَالِ الشَّرِينَةِ فَيْهِمَ النَّمَانِينَ مِاللَّا السَّلَمِ وَمِن الطَّرْفِ وَلَسُلَمَانِ

وَهَى: إِنَّ الرَّمِى الذِي قَرَض الذِي فَعَالِمَ أَضَمُعُونُ بِالْأَفْتُنِ. إِن بِمَا هَوَ أَقَلَ إِبْنَ يَبَعَيْهِ
وَمَ اللَّبِينَ فِل كَانَ الذِي أَنَّى مِن الْقِيمة فهو مضمون بالدين، وإن كانت القيمة أقبلُ من الدين فهو مصمون بالقيمة عنكون البري الله الإقبل الأهل الذي هو القيمة تنارة والذيل المسرى، ومسلور الشريعة، وفَوا هَلك) الرّهي رَقِي يُمَّد المُؤْتِينَ وَمِيفُنُهُ يَوْم المرهى (وَالذَّبِي سُوا) صَارَ الْسُؤْتِينَ مُسْتَوْقِياً لِلذَّبِةِ حُكِماً، لِتعلق قِيمة المرهن بِقَامَة، وهي مثل ديُنج الذي على الرّوعي، فَتَقَاطَه وَى كذلك (إِنْ كانتُ يَبِعَةُ الرَّهِي الْقُولُ وَالْفَصِلُ النَّاقَةُ فِي يَبِيهِي. أَي عَبِر مصمول، ما لم يتعلق فيهُ وَوَانِ كَانتُ إِنْ الْفَقِيدَ وَأَقُلُ سَفَقَد بِن الذَّيْنِ بِفَقَرَفَ وَرَافِح المَرْتُهِنُ بِالْفَشْلِ عِلَى الرَّامِية لأَنْ

وولا يخور رهل السناع (السواه كان يحسل المشعة أو لا، من شريكه أو غيره، تم الصحيح أنه فاحد ينص بالفضى كما في الدر وولاً يجور (وهل تشؤ على رُؤوس النّحل دُون لَلْهِ وَلَا يَجِور (وهل تُشرَق على رُؤوس النّحل دُون لَلْهِ وَلَا يَجُور) والما مَرْ من أنه عبر مخور، ولان المسرعون منتجل معاليس بعرهود خلّقة و فكان سعمي المنساخ. (و) كما ولا يحبور العكس، وهو وزهل الحبل والأرض وولاً يبعد والتصارفات والدر والدرات كانوة بح والتصارفات ومان النّوك) الكونها عبر مصنونه وطلواهي أن يتحده وليم بلك في يند العربين فنن الطلب هلك ملا شير اكما في مصنونه وطلواهي أن يتحده وليم يرأس صلى الشارة وقتي الطلوب فلك ملا شير اكما في مصنونه والمترافق والمجالسة ثابته في السالية وقتي المرفق المنان، والمجالسة ثابته في السالية وللك المنافق والمنظم والمجالسة للبنين المنافق والمنظم وفي المؤلف، والمنظم والمنافق المنافق المنافق المنافق والمنظم فيه والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق والمسلم فيه المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق والمسلم والمنافق المنافق المنافق المنافق والمسلم والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق والمسلم والمنافق المنافق المنافق والمسلم والمنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق والمنافق المنافق والمنافق المنافق والمنافق والمنافقة و

^{(15) .} هو ما اشتراه في معكيم الناق فاكتر مع حلافة التُصرُّف بدلكلُّ واحد من استركام.

وَلِمَا النَّفَظَ عَلَى وَضُعِ الرَّهُنِ عَلَى بَيْدِ صَفَّلَمِ خِلاَ، وَلَلِّسَ لِلْمُسْرَتُهِنِ وَلَا لِنَرَاهِنِ أَشَدَهُ مِنْ يَدِهِ، فَإِنْ هَلَكُ فِي يَدِهِ هَلَكَ مِنْ ضَمَانِ السَّرْتُهِنِ.

وَيُجُوزُ وَهُمُ الفُرَاهِمِ وَالدَّفَائِمِ وَالمُكَيلِ وَالعَمْرُونِ، قَانُ رُهِمْتُ بِجَلِيهِا وَهُلَكُتُ هَلَكُتُ بِبِلَهَا مِنَ الدَّيْنِ وَإِنَّ الْحَلَقَا فِي الْجَوْدَةِ وَالصَّنَاعَةِ.

وَمَنَّ كَانَ لَهُ وَيْنَ عَلَى غَيْرِهِ فَأَخَذَ بِنَهُ مِثْلَ وَيْهِ فَالْفَقَهُ ثُمُّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ رُبُوهَا فَلا شَيْء لَهُ عِنْدَ أَبِي خَيِفَةً . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمِّدُ: يَزُدُّ مِثْلَ الزَّبُوبِ وَيُرْجِعُ بِالْجِيَابِ وَمَنْ رَهَنَ غَدْنِيْ بِالْفِ وَرُهُمِ فَقَضَى جِعْمَةً أَحْدِجِمًا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَفْهِضَهُ خَتَى يُؤْتِي بَاتِي الشَيْنِ

فيه وهن يكون ذلك رهناً يراس المال؛ لأنه بُفلُه.

(وَإِذَ الْفَقَاعِ: أَي الرَاهِنُ والعَرِتِهِنَ وَعَلَى وَضَعِ النَّرِكُي عَلَى يَشَيُّ عَلَى اسمي به العَدَاك في زعمهما (خَانِ)؛ لأن العرفهن رضي بإسفاط حَنْهُ وَوَلَيْسَ لِلْمُرْتَهِنِ وَلَا لِمَرْ هِن أَخْلَهُ مِن يَبهِيء لتعلَق حَن الراهِن في الحَفظ بهذه وأعلته، ونعمَّن حَن العَسرتهن به استِماتَ، فلا يملك أحدهما إيطال حَن الأخر (فإنْ هَلَكُ) الرهن (في يَدِي): أي العدلر (هَلكُ مِنْ ضَمَانِ المُرْتَهِنِي)؛ لأن يسته في حَن المَالَةِ يَذْ الْعَرْتِهِنَ، وهي مضمونة، وهذابه،

(وَيُجُوزُ وَهُنَّ الدَّرَاهِمِ وَالدُّنَايِرِ وَالدَّكِيلِ وَالْمُؤْرُونَ»؛ لأنها محلَّ للاستهاء. وَفِانُ رَجِئْتُ) المسلكورات (بِحِنْبِهَا وَمُلْكُتُ مُلَكُتْ بِبِئُلُهَا مِنَ الدَّيْنِ، وَإِنَّ اشْتَفْفَا؟: أَي لمرَّمَن والدينُ وبي الْجَوْدُةِ وَالصَّنَاهُ فَيَ لا يُعِرِهُ بِالجَمِودَة عبد المضايلة بالنجس، وهشا عند الإصام، وعسمسا يضمن القيمة من خلاف جنسها، وإن رُهنت بخلاف حنسها ملكت بفيتها كسائر الأموال.

وَمَنْ كَانَ لَهُ دَيْلَ عَلَى غَيْرِهِ فَأَحَدْ مِنْهُ مِثْلَ دَيْهِ فَأَلْفَقَهُ عَلَى زَهِم أنه جباد (ثُمَّ عَلِم) بعاد ما أنفقه وأنّه كان رُهُم أنه وأنه أن وأنها أنه وأنها أنه من أنه عنه تقرأ، والسراهم لا أنفقه وأنّه كان رُبُوفًا قلا غَيْه لها (وقال أبو بُونُك ومحمد: نزدُ مِنْلُ الرُّسُوفِ وَوَرَجُمُ بِالْجِنادِي اعتباراً للمعادلة، قال والإسبيجابيع؛ وَذَكْرَ فِي وَالْجَامِع الصغيرة قول ومحمده مع وأبي حنيفةه، وهو الصحيح، واعتمده والسنيء، لكن قال وفقر الإسلام: قولهما قباش، وقول وأي يوسفه استحسان، وقال في والعيونه: ما قاله وأبو يوسف، خس وأدَّفُ للشرر ماحرماه للفتوري. وتصحيح وَدَفَنُ زَهِنَ عَبْدَيْنٍ جملةً وبالله فرقم، وثرُقم أنه المثل واحد قبداً من العال واقتفى جملة أخبهما أنه بكن ق أن يقتشم حتى يُؤَيِّي يَافِي استُهْنِيه لان الرهن سمي فكل واحد الدين، فيكون محبوسًا كل جزء من أجزاك و بالغة في جمعه على قصائه، فإن سمي فكل واحد

ورَهُ وَكُمْنُ الرَّحِنُ الصَّرْفَهِنَ أَوِ الْعَقَالَ أَوْ غَيْمَرْهُمَا بِيَشْعِ السَّرُهُنِ عِسْدَ خُلُونَ السَّدُيْنِ غَالْوَقَالَةُ خِائِرَةً، فَإِنْ شُرِطَكُ مِي عَقْدَ الزَّهْنَ فَلِيسَ لِلزَّاجِنِ عَزَّلَةً عَنْهَا، هَإِنْ غَوْلَهُ لَمْ يَنْفَوْلُ، وَإِنْ مَاكَ الرَّاجِنُ لَمْ يَعْزِلُ.

منهما شبئاً وقصاء كان له أن يضفه على الأصح، كما في والدرو.

(ورة) وكُل الرَّ هَنَّ الْمُرْفِينَ أَو الْفَاقِلُ اللّهِي وَصِعَ الرَّهِنَ عَلَى يَدِينِهِ وَأَوْ غَرَفَتُمَا كَالَاجِنِي
(مَنْحَ الرَّهُنَّ عَلَيْكُ خَلُولَ الذَّلِي فَاتَوْكَالَةُ خَائِزَةً)؛ لابه توكيل بيع مله وقيل لمُرطَّتُ في تشهار وفي عقد الرَّقِي فيليا فيلا غَرْفِتُ مِنْهِ عَلَيْهِ فَمِ عَلَيْهِ فَمِهِ عَقَدِهُ الرَّعِنِ فَيْعِلَمُ وَمِي عَلَيْهِ فَلِمَا عَلَيْهِ فَلِمَا فَعَلَمُ مَا وَقَالَ مَنْ مَعْتَوْقَ وَلُو وَكُلّهُ بِالبِيعِ فَطْلَقَا ثَبْ بِهَاهِ عَنِ البِيعِ نَسِينَةً فَيهِ بِمِعْلَى بَهِ لا لانه لارة بأصله وكذا ووقت وقد بالبيع فَطْلَقا ثَبْ بِهَاءُ عَنِ البِيعِ نَسِينَةً فَيهِ بِمِعْلَى يَعْمِلُ الرَّهِ فَي الرَّهِ فَي اللّهُ وَمِنْهُ إِنْ فَاكُ الرَّامِلُ إِلَى السَرْقِيلُ وَلِمُ يَعْمِلُ) فهي تحالف الوكالمَ المعرفة من وصود. منها ما تقدم، ومنها إن الوكيل هذا يُجبر على البيع عنذ الادتباع، ومها إنه بالعلام بنس واليه والارشَرْءُ أَنْ ومنها إذا ياع يحلان جنس الديس كان له إن يعرفه إلى حنيه .

⁽١) - الأرش - فية النعر خات والمجمع أروش.

خالاً طولب بأداء الذين، وإلى عن مؤخلاً أحد بنا بيئة الغيد فيجف رهبا الخالة حتى يبلا في وأله كان الرامل مغيراً الشمين العبد في بيئيه فقطى بها فيه، وكذبك إذ الشهلك المابين إلى المنظلك المابين المرابين المبد في المنظلك المابين المرابين المرابين على الرامل مقالم والمخطم في تصميده، ويأخذ ألهمة فتكون وها في إلى المنظلك المرابين على الرامل المنظلة المرابين فلي المنظم المنابية المرابين على المنظم المنابية المرابين فلي المنابية المرابين وغلى المنابية المرابين المنابية المرابين فلي بالتجار إلى المنابية المرابين المنابية المرابين المنابية المرابين المنابية المرابين المنابية المرابين المنابية في خالف المنابية المنابية في خالة المنابية المنابية المنابية المنابية المنابية خالة خالية خالة خال المنابية المنابية خالة خال خالة خالة خالة المنابية المنابية خالة خالة خالة خالمن خالة المنابية المنابية خالة خالة خالة خالة المنابية ا

وَخِذَيّةُ الرَّامِن عَلَى الرَّعْي مُصَّمُونَةً)؛ لأب نفويتَ حَلَّ لازم محترم، ونعلَقُ مثله بالسال يععل المالك كالاجنبي في حق الضمان وقوصية القرائين عَلَيْهِ) أي الرص (تُستِظ من المدَّين يَفْتُهُ)؛ أي الجماية الأنه أنفق ملك غيره صرمه فسماله، وإن ازمه وقد حل الدين سعط عقدره وصفا إذا كان المديل من حتى الفسمان، وإلاّ لم يسغط صه قدره والجناية على المدرنين، ولفتون البيونين وعلى صالهما خدرة والمستوفي دينة وأوجابة الرَّمْنِ عَلَى المرَّعِن وَفَى البرَّعِي وَعَلَى صالهما خدرة الله الله كون جنايته على المرتبين غير المنابق والمنابق والمنابق والمنابق والمنابق على المرتبين على المرتبين غيراً على مالكه وهي وسما يوجب المنابق في المرتبين كان الصمان مع وجوب التحلص عنهم ودووه المحلص عنهم ودووه المحلس فهو معشر بالإجماع والمهاية و

الْخَمْمُ فِي تَفْسِينِهِ)؛ لأنه احقَّ عين الترمن حالَّ فسامه، فكند في المشرداد ما قام مضامه. والواجبُ على هذا المستهلك فيمة يوم هلك (فيأخذ) السربهن (الفيمة فَكُونُ رَهْنا فِي يُـهِهِ).

لأنها فأثمة مقاء العين.

وَأَجْرَةُ الْمَيْتِ الَّذِي يُحْفَظُ لِيهِ الرَّمْنُ عَلَى السَّرْفَهِنِ، وَأَجْرَةُ السَّرَاعِي وَفَفَفَةُ السَّرَهِنِ عَلَى الرَّامِنِ، وَأَجْرَةُ السَّرَاعِي وَفَفَقَةُ السَّرَمِي عَلَى الرَّامِنِ، وَأَجْرَةُ لِطَّامِنِ، فَإِنْ هَلَكَ الرَّامِنُ بَجْمَعِ يَفْسُمُ الدَّيْنُ عَلَى لِيهَةِ الرَّهْنِ يَوْمُ الْفَيْصِ وَفِيهَةِ النَّمَاءُ النَّمَاءُ الْفَيْصِ وَفِيهَةٍ النَّمَاءُ النَّمَاءُ النَّمَاءُ النَّمَاءُ النَّمَاءُ وَلَا يَصِيبُ عَنْدُ اللَّهِنِ، وَمَا أَصْابُ النَّمَاءُ النَّمَاءُ الرَّامِنُ اللَّهِنِ، وَمَا أَصْابُ النَّمَاءُ اللَّهِنَ عَنْدُ أَبِي وَمَا أَصَابُ النَّمَاءُ وَلَا يَجِيبُ اللَّهُنِ عَنْدُ أَبِي تَحْيَفَةً وَمُحَمَّدٍ، وَلاَ يَجِيبُ اللَّهُنِ عَنْدُ أَبِي تَحْيَفَةً وَمُحَمَّدٍ، وَلاَ يَجِيبُ الرَّمَاقُ اللَّهِنَ عَنْدُ أَبِي تَحْيَفَةً وَمُحَمَّدٍ، وَلاَ يَجِيبُ

(وَأَجْرَةُ النّبِتِ الّذِي يُحْفَظُ فِيهِ الرّمَنُ) وَأَجِرةُ حَافظه (ضَلَى الْمَرْتَهِنَ)؛ لأنه مؤنة المعتفظ وهي عليه (وَأَجْرةُ الرّاهِنِ) لو الرهن حيوانا (وَتَفَقّهُ الرّهْنِ) لو إنسانا، وغُشره أو خواجه لو ضبياعاً (وَتَفَقّهُ الرّاهِنِ) والأصل في: أنْ كلّ ما يُحتاج إليه لمصلحة البرمن يتفسه وبقيت فعلى الراهن؛ لأنه ملكه، وكل ما كان لحفظه فعلى المرتهن، لأن خَبَهُ له وَوَنشَاؤُهُمَ: أي الرهن، كالرله وقلتم والملين والصوف (المرّاهِنِ)؛ لأنه نعاه طلكه (فيكُونُ رَقّنا مَعْ الأصلي)؛ لأنه تُبع له لكونه متولّداً منه بغلاف ما هو بدل عن المنطنة كالكُنب والأجرة وكفا المهمة والصدفة فيانها فهر داحلة في الرهن، ونكون للراهن، والأصل: أن كلّ صا يتولهد من عين الرهن يُسْري إليه حكم المرهن؛ وما لا غلار منجمع الفتلوى، (فَإِنْ خَلَكَ) النماء (هَلَكُ بِعْرِ شَهْمِي؟؛ لأن الأنباع لا يُسْط لها معا الرهن؛ والنبلغ الم يتحل بتحد العقد مفصوداً، إذ المفتط لا يتناولها وَفَنْ عَلَك الأصل وَيُغِي النّماء المُنكُة الرّاهِنُ بجعبُهِ، من الدين، لأنه صار مفصوداً بالفكاك، والنبلغ بقابله حصلة إذا كان منصوداً وحيث (فَلهُ أَصْل بَعْهُ إلا يُعْن عَبْهُ المُنهِ بقابله حصلة إذا كان النّماء بقرة الوقيان، والنبلغ المصل فقي تبهة الرقين بقرة القيمي)؛ لانه يصبر مضموناً باللهض في في المناه بقائم بن المناه المقبل مفسودة وما أصاب المناه المناء وقيه الأصل في المناه فيفك ما العابله على العالم فيفك عشرة، وقيمة الأصل فيمنية المناه فيفك ما العابله المناه فيفك ما العابلة المناه فيفك ما العابلة المناه فيفك ما العابلة المناه فيفك ما المناء المناه فيفك ما المناه فيفك ما المناه المناه فيفك ما المناه المناه المناه فيفك ما المناه المنا

وَتُجُورُ الْزِيادَةُ فِي الرَّفَيْ) كان يرهن توباً بعشوه تم يزيد الواهن ثوباً آخر ليكون مع الأول وهناً بالمسترة، وتعتبر قيمت المستاً وَلَا تَجُورُ) المزيادة (في النَّتَيْنِ جَدْ أَبِي حَيْهَةً وَلَا تَجُوبُ المزيادة (في النَّتِينِ جَدْ أَبِي حَيْهَةً وَشَعْبُ كَانَ يَعُولُ: النَّرِيادة في النَّذِينِ مَجِبُ السَّمُوعِ في الله ين توجب السَّمُوعِ في الله ين توجب السَّمُوعِ في الله عندا، والزيادة في الرهن توجب الشيوع في الدين، وهو غير صائح من الرهن، وهو غير صائح من صحة المرهن، وهداية، وأوقال أبُر يُوسِقُونَ أَنْزِيادَةً في الدَّيْنِ الْبَشَاعُ قَالَ في والتسميح:

هِنَدُ وَجُلِيْنَ بِشَيْنِ لِكُلِّ وَاجِهِ مِنْهُمْ جَالَ. وَجَهِيمُهَا رَهَنَ جَلَدُ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا، والمطمئولُ عَلَى كُلُّ وَاجْلِ مِنْهُمَا جَلَّهُ وَيَنْ مَنْهِمَ مِنْهَا، فَإِنْ فَضَى أَحَدُّ ضَلَّا وَيَهْ كَانْتُ كُنُهَا وَمُلَّ فِي يُدِ اللَّهُ مِنْ يَشَالُونِ مِنْهُمَّ وَيَقَعْ وَيَقَا أَنْ يَرْفَنَهُ المُشْتَرِي بِالتُّمْنِ شَيْئًا مِعْنِيْهِ، وَيَنْ الْمُشْتَرِي بِالتُّمْنِ شَيْئًا مِعْنِيْهِ، وَيَنْ الْمُشْتَرِي بِالتُّمْنِ مِنْ فَلِيمِ الرَّهُنِ لَمْ يَحْدُ عَلَيْهِ، وَكَانِ الْبِائِمِ لِلْقَالِ إِنْ شَاءَ وَضِي بِيرَكِ النَّمْزِ فَاللَّهُ لِمُنْفِقِ اللَّهُنِ بَعْنِيلِهِ اللَّهُمِنَ لِمُعْلِقِ النَّهُ لِمُعْلَى النَّهُ لِمُنْ بِعَلِيهِ وَوَجِهِ وَلَنِهِ، وَعَدِمِهِ النَّيْقِ عِيمَالُهِ وَلَهُمْ مِنْهُمْ اللَّهُ لِمُنْ بِعَلِيهِ وَوَوْجِهِ وَوَلِيهِ، وَعَدِمِهِ النَّذِي عِي جِيالُهِ، وَاللَّهُ مِنْهُمْ اللَّهُ فِي عِيمَالُهِ، وَلَوْجِهِ وَلِيهِ، وَعَدِمِهِ النِّيْقِ عَيْمِهُمْ اللَّهُ لِمُنْ بِعَلِيهِ وَرُوجِهِ وَوَلِيهِ وَلَيْهِ اللْهُونِ فِي اللّهُ اللّهُ لِمُنْ بِعَلِيهِ وَلَوْجِهِ وَلَهُمْ اللّهُ لِنَالِمُ لِلْهُمْ لِمُنْهُ وَلِي اللّهُ لِمُنْهِمُ اللْهُمُونِ اللّهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُمْ لِمُعْلِيمِ اللْهُمُ لِي اللّهُ اللّهُ لِمُنْ اللّهُ لِمُنْ اللّهُ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لِللّهِ الللّهُ لِمُنْ اللّهُ لِمُنْ لِلْهُ اللّهُ لِمُنْ لِيمُ لِللّهُ لِلْهُ لِلْهُمْ لِيمُ لِلللّهُ لِلْهُمْ لِلْهُمْ لِلّهُ إِلَا اللّهُ لِمُنْ لِلللّهِ لِمُنْ لِمُعْلِمُ لِلْهُ لِلْهُولِ لِللّهُ لِلْمُنْ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِمُنْ لِنَالِمُ لِكُولِهُ لِللّهُ لِلْهُولِ لِلْهُ لِلْهُ لِمُنْ لِلللّهُ لِلْهُ لِلْهُولِ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْمُ لِلْمُنْ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهِ لِلْهُمْ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُولِ لِلْهِ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْمُلْلِمُ لِلْهُ لِلْهُمْ لِلّهُ لِلْهُمْ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُمُ لِلْهُمُ لِلْهُمْ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْمُؤْلِقِلْمُ لِلْمُ لِلْهُ لِلْمُؤْلِقِلْمِلْلِلْمُ لِلْهُ لِلْهُ لِلْمُؤْلِقُلِلْمُ لِلْهُ لِلْمُؤْلِقِلْلِيلِهِ لِلْمُؤْلِقُولِلْمُ لِلْمُؤْلِقُولِلْمُ لِلْمُؤْلِقُلِلْمُ لِلْمُؤْلِلْمُ لِلْمُؤْلِقُلْمُ لِلْمُؤْلِقُلْمُ لِلْمُؤْلِقُل

(فرأة رمن عيداً واجداً عِملة رحمالي) ولو عبير نسريكين اجدالي بتحل فرحم منها اختراء ولاجبيتهما وفرق عند كمل واحد منها إلى الرس اصد إلى حديث العبي عاملة واحداد ولا شجوع فيه، وموحمة الحسن بالدين، ومو لا ينجرال فسار محبوساً بكان منهسال بحلاف الهية من رجلين حيث لا تحور عند وابي حقيده؛ لان المنصود منها المنشود، والعين الواحدة لا ينصؤو توليا لكن منهما المنشود، والعين الواحدة لا ينصؤو مكل واحد منها في عندان عبدال المنسود، والروء، ثم إن تهياب عكل واحد منهما في توليا عندان عبداله عندان عبداله والاحراء والاحتمالية المناسود، والمناسود، والمناسو

(وَمَنَ بِعَ عَبِداً عَلَى أَنَّ يَرْحَةُ الشَّنْرِي مَائَمَنَ شَيَّا بَعَيْهِ أَوْ يَمْعَنَ كَايَلاً كَذَلك حَاصِراً مِن المَحْدِي جَارِهِ لايه شرط ملائم للعقد؛ لأن الكمالة والرفين الاستيناق وهو بلائم الوجوب، لكن لا يلزم الوفاء به ، نعدم الروح وابن المنظري من نشليم الرُّعَى المشروط (له يُخَيِّرُ عَلَى العَيْدِي : أي على تسنيمه العدم تعام الرعن والمها مر من أن تعامه بالبيص ووكنَ أشابِ بالخَيْانِ إِنَّ شاه مسخ لَجَيْعَ إِنْهِ الرَّعْنِ وَلِيْ أَنْ يَلُوهُ إِنَّ اللَّهِ الرَّعْنِ وَلَيْكُ عَلَى المُعْمِرِ وَلَوْ يَلْفَعْ فِيضًا الرَّعْنِ وَلَيْكُ عَلَى المَعْمِرِ وَلَوْ يَلْفَعْ فِيضًا الرَّعْنِ وَلِيْكُ وَلِيْكُ عَلَى المَعْمِلُ وَلَوْ يَلْفَعْ فِيضًا الرَّعْنِ وَلَمْ وَلَى المَعْمِلُ وَلَمْ اللهِ يَكُنَ المُسْتِورُ وَلَوْ يَلْفُونَ عَلَى المَعْمِلُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ الْمُعْرِقُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ الْمُعْرِقُ وَلَمْ اللهِ وَلِيْكُ الْمُعْرِقُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ الْمُعْرِقُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُمْ وَلِيْكُ وَلِيْكُولُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُونُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُ وَلِيْكُونُ وَلِيْكُ وَلِيْكُونُ وَلِيْكُ

﴿ وَلِلْمُؤْلِمِنَ أَنَّ يَخْفُطُ الرَّهُنَ بِنَصْبِهِ وَزُوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ الكبيرِ الذي في عباله وصادب الذي في هباله؛ الآنه إنها يحفظ عدة بهؤلاء، وهذا لأن عبه آمانه في بدء فصار كالنودينة، (همشابة) ووإنّ خَيْظَةُ بِنَيْرِ مِنْ هِي عَبَالِهِ أَنْ أَوْدَعُهُ خَسَنَ، وإذَا تَعَدَى المُتَرَفِّهِنَ هِي الرَّهِي خَسَمَةُ صَلَمَانَ الْمُتَوْنِهِنَ، فَإِنْ طَلَكَ هِي بِدِ الرَّامِنَ طَلَقَ بِغَيْرِ شَيْءٍ، وللمُتَرَّفِينَ أَنْ بِشَيَّاجِعَة إلى بدو، فَإِذَا الْحَدَةُ غَادَ الضَّمْنَانَ، وإذَا مَاتَ المُرَّامِنَ عَاقَ وَصَبَّهُ الرَّهُنِ وَقَضَى الدَّبُلَ، فَإِنْ لَمُ وصَيِّ نَصَبَ الْفَاضِي لَهُ وصِبًا وَأَمْرَهُ بَيْهِهِ.

كتأب الحجر

الأشيابُ اللهوجية بُلخمر فبلالة: الصّعبل، والرَّقْ، والخَلْونْ، ولا يُحُبورُ تصبُّوت

.....

حَمَقَةً بِعَرْ مَنْ بِي عَبِنَكِ رَبُنُو اللَّهِ أَوْ الجِيرِهِ (أَوْ الْوَدْفَةُمُ أَوْ أَصَارُهِ أَوْ أَحْر أبديهياء فكان بالدفع إليهم متعدياً

(فراذا تعدّى المرازيل في الرقم صدة ضدان أنقطت مجيم فيعدو، قاله مانتعابي صدار عاصد (فراذا تعدّى المرازيل في الرقم صدار عاصداً (فراذا أغاز المرازيل الرقم الرقم الرقم الرقم (فرن المرازيل المرازيلية) المرازيلية المرازيلية المرازيلية والمرازيلية المرازيلية المرزيلية المرازيلية المرازيلية ا

وَإِذَا مَاتَ الرَّ هَلَ بِنَاعِ وَجِيَّةً الرَّهَنِ} لقيامه معامله وَوَقَعَى} به والنَّذُقَ، فَإِنَّ لَجَ يَكُنُ لَخُ رَجِيٍّ نصب أَلَّهَ اللّٰهِ لَهُ وَحِبُّ وَأَمْرَةً مَيَّه وَجَاءَ لأن القناصي تُصبِ نناطراً للخفوق المستمين إذا عجزوا عن النظر لانفسهم، والنظر في نصب الوصي ليؤدي ما علمه ويستوفي ماله - وهذاية ه

كتاب العور

هَا لَفُهُ: 'لَمِنْعُ، وَشَرْعَاً: مَنْعُ مِنْ نَفَادَ لَصَرُّفَ قُولِي

و والأستان المدونة للعجر للإلغاء الصّمَلُ، لاه إن كان عبر مدير كان عدم العفل، وإن كان مديرًا فعضله باقص ووالرُقُ، لاه وإن كان به أهليه لكنه بحجر عليه رعابة لحق العولي. كيلا شطل منافع عبده بإيجازه نصبه ووالتحكوث، لابه إن كنان عديم الإصافة كناف عديم العضل كالهمي الخبر المدير، وإن وجدت في بعض الأوقات كان تاقص العفل. الصَّغِيرِ إِلَّا بِإِنْهِ وَلِيَّهِ، وَلَا نَصَوْفُ الْعَبْدِ إِلَّا بِالْذِنِ سَيِّدِهِ، وَلاَ يَجُورُ نَصَرُفُ العَجَنُونِ العَغْلُوبِ عَلَى عَفَّهِ بِحَالِرِ، وَمَنْ بَاغِ مِنْ حَوَّلًا؛ شَيْدًا أَوِ اشْتَرَاهُ وَصُوْ يَعْفِلُ النِّسْعِ وَيَقْصِلُهُ فَالْوَلَى بِالْجِنَارِ: إِنْ شَاءَ أَجَازُهُ إِذَا كَانَ فِيهِ مَصَاحَةً، وَإِنْ شَاءَ فَسِخَدُ.

وَهَنِهِ الْمَمَانِي النَّكُوْنَةُ تُوجِبُ الْحَجْرَ فِي الأَقُوالِ دُونَ الْأَنْعَالِ، فَالطَّهِيُّ وَالسَّجْوُنُ لاَ تَصِحُّ عُفُودُهُمَا، وَلاَ إِقْرَارُهُمَا، وَلاَ يَفَعُ ضَلَائَهُمَا وَلاَ جَنَّتُهُمَا، وَإِنْ أَنْفُها ف ضَمَانُهُ. وَأَمَّا الْمَيْدُ مَأْتُولُهُ فَاقِدًا فِي حَقْ نَفْهِمِ غَيْرٌ فَاقِدَةٍ فِي حَقْ مَوْلاَهُ، فإنْ أَقَا مِمَالِ فَرَنَهُ

(وَلاَ يَجُوزُ نَصَرُفُ الصَّبِيُ المِيرِ السَّيرِ مطلقاً، ولا السَّيرِ (إلا بِإِنَّةِ وَلِيهِ) فَإِنَ ادْنَ لَهُ وَلِهِ جَازَ تَصَرّفه الآن إِذَنَ الوَلِي آية أهليته وإلا لولا أهليته لم يلذن له (وَلاَ) يجوز (تَصَرّف الْعَيْدِ إِلاَ عَلَيْهُ مِلْهُ مَنْهُ عَلَى اللّهِ لَكَانَ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا يَجُوزُ نَصَوْفُ الْمَجْنُونِ النَّفَاوُلِ عَلَى عَلَى عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ وَلَّاهُ وَلَوْ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

وَرَهَذِهِ الْسَقَانِي التَلاَثُقُ السَدَكررة إنها وَتُرجِبُ الْخَجْرُ فِي الْأَقْوَالِ فُونَ الْأَفْقَالِ ﴾: لآنها لا ضَرَدُ لها لوجودها حساً ومشاهدة، يحلاف الأقوال لأن اعتبارها صوجودة بالشرع، والفصلة شرطه، إلا إذا كان فعلاً يتعلق مه حكم يندري، بالشبهات كالحدود والقصاص، فيجعل عنام القصد في ذلك شُيَّهَ فِي حق الصبي والسجنون. «هداية».

وَقَالَصَّبِيُّ وَالْمُنْجِنُونَ لاَ تَصِحُّ مُقُودُهُمَا وَلاَ إِقْرَارُهُمَا وَلاَ يَقْعُ صَلاَقَهُمَا وَلاَ اعتبار الوالهما وَوَإِنَّ أَنْفَقَا شَبِنًا أَوْمُهُمَّا ضَمَالُهُ لوجود الإنقلاف حقيقة، وعدم انتشاره إلى القصد، كما في النائم إذا انقلب على مال فاتلفه لزمه الضمان.

رَوْلُمُهَا الْمُنِدُّ فَيَافُولُكُ فَافِدَةً فِي حَقَّ نَفْهِمِ لقيام الهايته وغيَّرُ فافلَةٍ فِي حَقَّ فَوَلاَهُ رَحَافَةً المجانبه؛ لأن نفاقه لا يُقرَى عن تعلق الدين برقيته أن كسبه، وفي ذلك إنلاف المسال الدوني وفيانًا أقرَّ بمال نوِنهُ فَقَد الْحَرِّيْمِ فرجود الاطلية وانتفاء العانم وفلَمْ يُلْزُمُةٌ فِي الْخَالِينِ، لوجود العالم بَعْدَ الْمُعْرِيَّة، وَيَمْ بَلَوْمُهُ فِي الْحَالَى، وَإِنَّ أَقَرْ بِخَـدٌ أَوْ فَصَاصِي تَـزِمُهُ فِي الْحَالَ، وَيَنْقُدُ طَلَاقُهُ

وَقَالَ أَلُو خَنِفَةً : لَا يَخْخَرُ عَلَى النَّعِيهِ إِذَا كَانَ يَالِغَا ضَافَلًا خُسُرًا، وَتَصَرُّفُهُ فِي طَالِمه خَائِرُ، وَإِنَّ كَانَ مُمَّفِّرًا مُشْهِدًا يَنْفَقُ طَانَةً ضَمَّا لَا عَرْضَ فَهُ ضِهِ وَلاَ مَشْهُمَ إِلاَ كُنَا عَالَمُ خَلَى يَتُلُغُ خَلَسَاً وَعِشْرِينَ شَنْفَةً، فَإِنَّ نَصْرُتُ فِيهِ لِمَنْ وَلَكَ عَنْدُ وَضَيْفُهُمْ، وَإِنَّهُ فِيضًا وَعَشْرِينَ شَنْفَ شَلْعُم إِلَيْهِ ضَافًا وَإِنَّ لَمْ يُؤْمُنُو مِنْكُ الرَّفَةُ وَقَالَ أَبُو يُوسِّفُ وَلَمُحَمَّدً، يُخْصِرُ عَلَى النَّهِيةِ وَيُشْتَحَمِّ مِنَ النَّشَرُفِ فِي ضَائِهِ، حَإِنْ

(وَإِنَّا أَقُرُّ) العِيد (بِعَمَّدُ أَوْ فَصَاصَى الزِمَّدُ فِي الْخَالِ)، لأنه مُنْفَى عنو أصل النعربه في حق الدم، حتى لا يصبح إفوار السوتى عليه سفائد (وَيَشَّلُهُ طَلاَةً أَنَّ؟، لأنه أه في له. وابس فيه إطال ملك المولى ولا نفويت منافعه يشف

(أوفاقُ أَبُو خَدِهُو: لا يُتَحَجُّو عَلَى السَّعَرِينِ. أي التحديث الدفلِ الشَّبْف بماله فيصا لا عُرضَ له فيه ولا مصبحة (زلَّه قان) خالبًا عما يوجب الحجر. بأن كنان (بالغنَّا عافيلًا خُرُّ : وَنَصَارُكُهُ في مَالِهِ خَالُ؛ لوجود الاهلية وزَانُ كان فَهَرَأُ لَعَسَمًا بَتْلَفُ فَاللَّهَ فِيمَا لا عَرْضَ لَهُ فيه وَلا فصَّلَحَتَعَ • لان في سلب ولايمه إعداز العبله والحاقية بالبهائم، وهو أنت صوراً من التندير، فبلا يُتحمَّل الأعلى تسديم الأدنى، حتى تسو تدن في التحكير ديم صهرر عام كالحجر على النظليت الحامس والمعتلى العبَّاحِي وتَلْمُكَارِينَا؟ العقلس حارَا إِنَّا هُو دفيعِ الأعلى بالأدبي. هيداية (إلَّا أَنَّهُ قالَ} الإمام. وإذا بلغ الفلالم عَمْرُ رئيبِين لإصلاح منه ولَمْ النَّلْمَ إِنَّهُ مَائَةً) توابل ملوعه، من وخَمَى بالغ حَمْمًا وَعِشْرِينَ مَنْكُمُ؛ لأن احتع باعتباد الر الصبا وهو في أوائل السوغ وينفيطع بتطاؤل المزمان، وهذا بالإجماع كما في الكماية، وإنم الحلاف في تسليمه له بعد حمس وعشرس كما بأتي: صو للع المُفَسِدُا وَحُجْرَ عَلَيْهِ أَوْلًا مَسْلُمَهُ إِنَّيْهِ فَضَاعَ ضَبِيَّة الوضيَّ، وتو دفعة إنينه وهو صبي مُفَسِّح وأدن له في النجارة فصاع في ياء، لم يصمر كما في والمناج، عن والحالية،، وفي والوبوالحسة،: كها يضمن بالدمع إليه وهو مفسند فكذ؛ فينق طهور رئسته بعد الإدراك. ! هـ. وفي دهناري ال الشلبي، و رحير الدين الرملي، الا يكُتُ الرشد إلا يحجه لسرعية العدرونُ تُفَسَّرُف فيه): أي هي مانه وقبَّل ديكُ) المقتدار المدكنور من المدة إنصار لطرُّقَةً) لوجنود الأحمية ووَإِذَا فَلَقَ خُمَّساً وَجَشْرِينَ مَنْهُ صَلَّمَ إِنَّهِ مَنْهُ وَإِنَّ لَمْ يُؤْمِنْ جَنَّهُ الرَّشْدُى؛ لأن افعانع هنه يصوبنى الناديب، ولا يتأدب بعد هذه عاليَّ، أنا بُرِي أنه قد يصبر جُدًّا في هذا السرَّ؟ فلا فاتَّذَه في الصعَّر؛ فلزَّم السامع؛ فبال في والتصحيح (* واعتمد فنوله والمحسوبي) و دهمدو الشريعية، وغيرهم (وقبلاً: يُعْجُمُو عَلَى

ولاي المقاوي. من المكر يعنع العيم الوبكر أيضه بنصط والأتحار الفلاح

بَاعَ نَمْ يَنْفُذُ بَيْنَةً. فَإِنْ كَانَ فِيهِ مُصَّلَحُةً أَخَاوَهُ الْحَاكِمُ، وَإِنْ أَمْنَنَ عَبَداً نَفَذَ عِنْقُهُ وَكَانَ عَلَى الْغَيْدِ أَنْ يَسْمَى فِي قِيمَتِهِ، وإِنْ نَوْقِحَ الرَاةُ جازَ بِخَاحَهُ، فإنْ سَنَى قَلِمَ مَنْهُ أَخ مِقْدَارُ مَهْرِ مِنْلِهَا وَبِعَلَى الْفَصْلُ. وَقَالاً فِيمَنَ بَلَغَ غَيْرَ رَجِيدٍ: لا يَسْفَعُ إِلَيْهِ مَانَا أَنْهُ عَلَى يُؤْمِّنَ مِنْهُ الرَّشَدُ، وَلاَ يَجُورُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ، رَبْخُوجُ الرَّكَةُ مِنْ سَانَهِ السَّفِيهِ وَيُتَفَقُ مِنْهُ عَلَى أَوْلاَبِهِ وَرَرْجَتِهِ وَمَنْ تَجِبُ نَفْقُتُهُ عَلَيْهِ مِنْ قِبِي الْرَحْدِي، فَإِنْ أَرْدَادِ حَحْدَ الإسلامِ لَمْ يُشْتَعِ

الشَّفية، وَيُشَنِّعُ مِنَ النَّصَوُّف في مَالِمةٍ؛ نظر إليه اعتباراً سالصناء سل أولى؛ لأن الثابت في حق الصبي احتمالَ التبدير وفي حقه حقيقته، وتهذّ مناج عنه السال، ثم هر لا يفيند بدون النحجر، لأن يُنتُف بلسانه ما منع من بدوء وهداية، قال والقانسيء في وكتباب الحيطان؛. والفُشوي على قولهما. قلت: هذا صوبح، وهو أفوى من الالترام. اهم، الصحيح؛ قال شبحنا. ومواده أن م وقع في المتون من القول بعدم الحجر تصحيح بالالتزام. وما وقع في مقاصيخان، من التصبريح بأن الفتوي على فمولهما نصريح بـالتصحيح، فيكـون هو المعتمـد. ا هــــ وفي وحاشيـة الشيخ صالحه ما نصه: وقبد صُرْح في كثير من المعتسرات سأن الفتنوي على مولهمنا. ا هـ. وفي والفهستاني، عن واعترضيع»: أنه المختار، قال في والمبح، وأنني ما والملحي، و دابو الفاسم، وْحَقِلْ عَلِيهِ الْفَتَوَى مَوْلَانا فِي وَيَحْرِهِ. ﴿ هَا وَفَإِنَّ بَاغٍ} بَعَدُ الْحَجِّر (لَمْ يَتَّقُدُ لَيْكُم) لموجود الحجير (وَإِنْ كَانَ فِيهِ): أي بِعِم وَمُصَانَحَةً أَجَازَهُ الْخَاكِمُ، نَظُواً له (وزِنْ أَخَنَى) المحجور عليه (غَبُداً) له وَنَفُوْ عِنْفُهُمِ؛ لأَنْ الْأَصْلُ عَنْدَهُمَا: أَنْ كُلُّ تَصْرَفَ يَؤُمُّ فِيهَ الْفِرْلُ وَقِير فِهِ الْعجر، وما لا فيلا. والعنق مما لا يؤثر مِه الهزل؛ فيصح (وقان عليه أنَّ يُسْمَى فِي قِبْمَنِي)؛ لأن الحجر لأجل الشطر، وذلك في رد العش، إلا أنه متمذر؛ فيجب رتَّه بردَّ قيمته (وإنَّ نَزَّوْج الرأة خَارَ بَكَاحُه)؛ لأمه لا بؤثر فيه الهزان، ولانه من حواتجه الاصنية (غَانَ سَمَّى لها مَهْرَا جَازَ مِنْ مِشْلَارَ مَهْر مِنْلَهَ)؛ لانه النصف؛ لأن الصمية صحيحة إلى مفادار مهر العشل، وكذا إذا نبروح بأربح مسوة. وهمداية، (وَقَالَا) أَيْضًا (قِيمَنُ يَلَمُ فَيُوْ رَجْبِيرِ: لَا يُدْفِعُ إِلَيْهِ مَالَهُ أَمَداً) وإن بفع محمسنا وعشرين (خَمَر يُؤْلَسُ بُّهُ الرُّكْمُ } لأن هذه العُمَم السُّف هيهن ما يقيت العدة كالصبي (ولا يحوزُ اصرُّهُ بِـــــ): أي من ماله؛ توفيراً لفائدة المحجر عليه، إلا أن يكون هيه مصلحة فيحبره الحاكم ووُنْحَرَجُ الزُّكَاةُ مَنْ مَال السُّفِير)؛ لأنها واجبة بإيجاب الله تعالى كالصلاة والصوم . إلا أن القاصي يندفع قبدر الركءة إليه ليصرفها إلى مُطرفها؛ لأنه لا بله من لينه لكولها عبادة، لكن ببعث منه أميناً كيلا بصرفه من غير وجهه. [هنداية، (وَلِيْقُشْ مِنْهُ عَشَى أَرْلَاهِمْ وَزَوْجَتِهِ فَلَ كُلَّ (مَنْ نَجِبُ عَلَيْهُ نَفضُهُ مِنْ درِي أَرْحَـاهِدٍ)؛ لأن إحياء ولد، وزوجته من حوائجه. والإنفاق على ذري الرحم واجب عاليه حفاً لفرابشه، والسُّقُه لا يُسْفِل حقوق الخلق (فيانُ رَافَ) أن يحج (حجَّة الإسلام الع يُعْفَعُ بنه) لأنه واجب عليه

بِنَهَا، وَلاَ يُسَلَّمُ الْفَاضِي النَّفَفَة إِلَيْهِ، وَلَكِنْ يُسَلِّمُهَا إِلَى يَقَةٍ مِنْ الْحَاجُ يُتَقِيقُهَا عَلَيْهِ فِي طَرِيقِ الْحَجِّءَ فَإِنْ مُرضَ وَأَوْضَى بِوَصَايَا فِي الْفَرْبِ وَأَبُوابِ الْخَيْرِ خَارَ وَلِكَ فِي نَلْتِ

وَبُلُوعُ الْفَلَامِ بِالإَحْبَلَامِ وَالإَحْبَالِ وَالإِنْوَالِ إِذَا وَطِيءَ، فَإِذَ لَمْ يُوجُدُ ذَلِكَ مُحَلَّى يَتُمُ لَهُ تَمَالِيَ عَشَرَهُ شَنَةً مِنْدُ أَبِي حَنِيْقَةً، وَيُلُوعُ الْجَارِيَةِ بِالْخَيْصِ وَالإَحْبَلامِ فَإِنْ لَهُ يُوحُدُ ذَلِكَ فَحَنِّى بَيْمٌ لَهَا سَنِّعَ مَشْرَةً شَنَّهُ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحْشَدُ، إِذَا تُمْ لِلْفَلامِ وَالْجَارِيَةِ خَشَسَ عَضَرَةً شَنَةً فَقَدْ بِلْغَا، وَإِذَا رَاحَقِ النِّسَلامُ وَالْجَارِيَةَ وَأَشْكُنَ أَشُوهُما فِي الْبُكُوعُ وَقَالاً: قَدْ بِلَغَنَا وَالْمُولُ فَوْلُهُمَا وَأَحْكَامُهُمَا أَشْكُامُ الْبَافِينِ.

وَقَالَ أَبُو خَنِيفَةً: لَا أَحْجُرُ مِن المُدِّينِ. وَإِنَّا وَجَنِبَ الدُّيُّمُونَّ عَلَى رَجُلَ وَطَلَبْ غُـرْمَاؤًا

بإيجاب افغ نعالى من عبر صُعمه وَوَبَكِلُ لَا يُسَدِّم الْفَاضِي النعقة الْمِيْهِ وَ: إنْ وَيُسَنِّسُهَا إلى بَفَعَ مِنْ الْخَلَجُ يَبْغِفُهَا عَلَيْهِ مِن طَرِيقِ النحجُ > كبلا يُتفقها مي غير هذا الوجه ومان مرص وأوصى بوضايا في الْقُرْبِ وَالْوَابِ الْخَيْرِ جَازَ وَلِكَ في نَفْتُ مَالِهِ ﴾ لأن الوصية مامور بها علا يعنع صها، ولأن الحجر كان مظراً له حال حياته ، والنفرُز في اعتبار وصيته حال وفاته .

* * *

(وَالُوعُ الْفَاوَمِ بِالاَجْوَامِ) في النوم مع وؤية الساء (وَالْإَخْفَانُ وَالِاَنْوَالِي) في البقظة (إذَّ وَجَلَىءً) والأصلُ هو الإنوال، والإجالُ وليله (فإنَّ لَمْ يُوجَدُّ فَيْلَيُ السَدْكُور (مُحْنَى يَتِمَ لَمُهُ فَعَالِي عَلَيْهُ وَالْمُولُ السَّدَوَرِ (مُحْنَى يَتِمَ لَمُهُ فَعَالِي وَالْإِرْال، ولم يتذكره صدريحاً لأنه قل ما يُعلَم منها، والأصل هو الإنهان، والمحيص والإخلام والخيل ديله وفل في الثانية والمحيل ديله وفل في الثانية والمحيد عن عدد المحدد والمحيد والمحيد عن الثانية عَمَين المحادوة لما المحيد والمحيد وال

﴿ وَقَالَهُ أَنَّو خَيْمِهُ . لا أَحْخُدُ) على المعلس (في النَّذِينَ): أي سنب الندين (وَإِذَا وَخَيْب

خَيْسَةُ وَالْمُعَجِّرُ عَنْيَهِ لَمْ أَحْجُرُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَنَهُ مَالٌ لَمْ يَنْصَـرُكَ فِيهِ الْعَنجَمُ، وَلَكِنَّ يَحَيِّسُهُ أَبُداً خَنَّى يَبِيعَهُ فِي دَيْهِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ فَرَاهِمُ وَدَيَّتُهُ فَرَاهِمُ فَضَاهَا الْقَاضِي بِغَيْرٍ أَمْرِهِ. وَإِنْ كَانَ دَيَّتُهُ ذَرَاهِمُ وَلَهُ ذَلَايِرُ بَاعَهَا الْقَاضِي فِي ذَيْهِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ: إِذَا طَلَبَ غُرِمَاءُ النَّفْلِسِ الْحَجْرَ غَلِيْهِ خَجْرَ الْفَاضِي عَلَيه وَمُنْفَهُ مِنْ النَّبِحِ وَالنَّصَرُّبِ وَالْإِقْرَارِ خَمْنَ لا يُضَرَّ بِالْفَرْمَاءِ، وَيَاعَ مَالَتُهُ إِنِ امْنَتَعَ النَّفْلِسُ مِنْ يَشِهِمَ وَفَسَّمَةً بَيْنَ غُرْمَاتِهِ بِالْمِضْصِ، فَإِنْ أَقَرْ مِن خَالِ الْحَجْرِ بِإِفْرَارِ فَرَنَّهُ ذَلِكَ نَعْدَ فَضَامِ الذَّيْوَةِ، وَيُشْفَى عَلَى الشَّفْسِمِ مِنْ مَالِهِ، وَعَلَى وَرَجْبِهِ وَأُولَاهِمِ الصَّفَارِ وَوَهِي أَرْحَامِو، وَإِنْ

الذُّيُونَ عَلَى رَجُلِ وَطُلُبَ عُرِمَاؤُهُ حَيْسَةً): أي حِسَ المديون (وَالْحَجْرُ عَلَيْهِ) عن المبيم والشراء (ل أَشَجْرُ عَلَيْهِ)؛ لان في الحجر عليه إهدار أهليه؛ فلا يجوز تندفع فسررٍ خاص، أعني ضور البدائن، واعترض بالحجر على العبد لأجل الصولى، وأجيب بأن العبد أعدرت أدميتُه بسيب الكفر (وإنَّ كانَ فَهُ مَالَ لَمْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ الْعَاكِمْ) لأنه نوع حجر، ولأنه تبجارة لا غِنْ تُراضي فيكون باطلًا بالنص (وَلَكِنُ يُعْيِسُهُ) الحاكم (أندأ خَشَ يَبِيغُهُ) بنفسه (فِي ذَلِيهِ). أي لأجل قفساً، دينه، لأن فقياه الدين واجب عليه، والمعاطلة ظلم؛ فيحيسه الحاكم دفعاً لفضمه وإيصالاً للحق إلى مستحقّه (فَاإِنْ كَمَانَ لَهُ قَرَاهِمُ وَقَيْتُهُ فَرَاهِمُ فَضَاهَمَا الْفَاضِي بِغَيْمِ أَثْرِو)؛ لأن مَنْ أب دبي إذا وَجَد جنس حقم له أعمقه من غير رضاه، فذمع القاضي أوْلَى وَوْلِكُ كِنانَ دَيَّنَهُ دَرَاهِمْ وَلَـهُ دَنَانِيسُ ار بالمكس (بَاغَهَا الْقَاضِي فِي): أي لأجل قضاء (نَيْبَة) وقضاها بغير أسوه؛ لأن الدراهم والمدنانيس متَّحدان جِنْساً مِن الثمنية والمالية حتى يُضِّ أحدهما للاحر في الزكاة (وقالاً) أي دابنو يوسف، و ومحمد: ﴿ إِذَا طَلَبْ غُرَمَاءُ المُقَيْسِ الْخَجْرَ عَلَيْهِ خَجْرَ عَلَيْهِ الْقَاضِي، وَمُنَفَهُ مِنَ الْمِيتُم ﴾ أي باقلَ من ثمن العمثل (وَالنَّصْرُفِ) مماله (وَالْإَثْمَرَازِ حَتَّى لَا يَضُرُّ بِالْغُرْبَءِ، وَيَاغِ) الشاضى (مَأَنَّـهُ انِ الْمُتَنَعُ) العقلس (بِنْ بَيْبِهِ) بنصه (وَفُسُمَة بَيْنَ غُلُونَائِيهِ بِالْجِمْيُسِ) على قُلُور ديونهم، ويسام في الدين: النقوذ، ثم العروض، ثم الْعَقَان، ويبدأ بالأبسر فالأبسر لما قينه من المسارحة إلى قضاً الدين، ويُتْرَك عليه نستُ ١٠٠ من ثبات بَدَّنه، ويباع الباني؛ لأن به كفاية، وقبل: دستان؛ لأنه إذا غسل ثبايه لا بقالمه من مليس. وهداية، وفَهِنَّ أَقَرَّ فِي خَالَ الْخَجْسِرِ بِإِنْسَرَامِي لاخْدِ (تَنزِمَهُ فَلِكُ) الإقرار (بَعْدُ قَضَّاءِ العَيْونِ)؛ لأنه تعلَّق بهب المال حقَّ الأولين؛ فبلا يتبكن من إبطالته بالإقبرار الغيرهم، وإن استفاد ماكم بعد الحجر نفذ إتراره فيه؛ لأن حقهم قم يتعلَّق بـه. وجرهـرة، (وَيُنْفُلُ عَلَى السَّفْلِسِ مِنْ مَالِهِ وَعَلَى زُوْجَةٍ وَأَوْلَاهِ الصَّفَارِ رَفِّوي أَرْخَابِهِ)؛ لأن حناجته الأصليبة مقدَّمة

⁽١) - النسبة. وعاه يوضع فيه الطعام. كالنصمة وتحوها.

نَّمْ يُقَرِّفُ فَلْمُغْلِسَ مَالَ وَطَلَبَ فَرَمَاؤُهُ حَبِّمَةً وَكُوْ كُولُ الا مَانَ لَيْ حَبِسَةَ الْخَاكِمُ فِي كُسُّ فَيْنِ الْقَرْمَةَ بِذَلَا عَلَى مَانِهِ حَصْلَ فِي بَعِهِ كُلُمِن فَهِيمٍ وَلِدَلَ. لَقَرْمَنَ ، وَفِي كُلُّ فَيْنِ الْسَوْمَةُ يَعْفُونِ كُلُفَهُمْ وَلَكُفُلُودِ وَلَهُ يَخْبُسُهُ فِمَا جَوْى فَبْكَ كَجُوضَى الْمُغْطَنُوبِ وَرُهُنَ الْجَائِبَاتِ إِلاَّ إِنَّ تَقُومِ الْبِيَّةَ أَنْ لَهُ مَالاً، وَإِذَا حَبِينَهُ الْقَاضِي شَهْرَئِنِ أَوْ فَلاَئَةً مَثَال الْعَاضِي عَنْ حَالَمِ: فَإِنْ فَمْ يُنْكِبِفُ لَا مَالَ غَيْلِ شِيفَةً، وَكَذَبِكَ إِذَا أَقَامَ النَّيْمَةُ أَنَّهُ لاَ مَانَ لَكُ، وَلا يَحْرِلُ بَيْنَةً فَإِنْ فَمْ يُنْكِبِفُ لَا مِنْ قَالَ فَيْلِي شِيفَةً، وَكُذَبِكَ إِذَا أَقَامَ النَّيْمَةُ أَنَّهُ لا مَانَ لَكَ، وَلا يَصُولُ إِنِينَا

على حتى الغرمات وزاف نَشْ يُعْرِفُ بُنْكُفِيسَ مَانُ وَهَلَتْ غُرْمَاؤُهُ خَسَمُ وَهُوْمٍ: أَيَ العفلس ويُفُولُ لا مَالَ لَى حَبَّمَةُ الْحَاكِمُ، ولم يصدق في قوله دلك (في كُلُّ ذَلِي ٱلْتُؤْفُّ عَدُّا عَلَ طَالَو خصلًا في يْبُونِ وَفَلْكَ رَكْتُمْنَ مَبِيعٍ وَلَذَلِ الْعَرْضَ ﴾؛ لأن حصول ذلك في بده يبدل على شاه فكبان فالسأ بِالنَّمُولِ وَقَ عَدْلِكَ وَمِي كُلُّ وَتَنِي أَنْزُنْهُ بِمُغَدِّ وَأَنْفُهُ وَالْخَفَّانِيَ لَانَ السَّرام وَلَكَ ولينَّ عَنى ترويته وقدرته على أدائمه (وَلَــُو الْجُلِّــُة) ويصلى في دعوى الفقير (فيمة بسؤى ذلك) ودليك (كعوض المعصوب وأرش الحايات)؛ لأن الأصل هو الإعسار. فعا لم بثث حلاله لم يثث فانعه، وما لم يتبت ظلما لا لحوز حب م ولذ قال. أن لا أنَّ سَفِّيعُ أَلَيَّةً أَلَّا لَهُ عَلاَمٌ فحيته لَ يعب لإنسأت البنية خلاف من ادعاه وؤاؤه تحليفُ الْقاصي شَهْرَالُ: أَوْ لَلَالْفَأَى أَوَ اقبل أَوْ أَكُسُ بحسب منا يبراه الحاكم، قال في والتصحيح، وفي والهداية، و والمحيطة و والجواهر، و والاحبارة وغيرها: الصحيح أن النقدير مفوض إلى رأي الضاصوع لاختلاف الحوال الناس فيه (سَأَلُ الْقَناصِي غُرُ خَالِمِ مَنْ جَيْرَانُهُ الْعَارِينِي له (فَاإِنَّ لَغُ يُكَيِّفُ) * في له يظهر (له) أي للمجموس (فَالُ) وغلب على طن الفاصي أنه نو كان له مالُ لظهر وخُلُي شَبِلَةً } للوجوب الشَّطرة إلى مُبْسَرُو (وَكُمُولِكُ إذًا أَنْامُ) المنفس (البينة) بعد حسد وألَّهُ لا مَانَ لهُم قبلت لبنته رواية واحدة وخلى سبيله. وإن أقامها قال الحسن بفيها رو يتان. وعامة المشايخ عنى عدم الغيول ، وجوهبونه (ولا يحول) الفناصي إذا حَلَّى سِينَ الْمَدَيُونَ (نَيَّلُهُ وَبَسَ عُرِمَالِهِ يَعْلُمُ خُرُوجِهِ مَنْ الْحَسِّى ، وَيُلاَزَّمُونَهُ) كيلا بخنض (ف) لكن وْلَا يَشَكَّمُونَهُ مِنَ النَّصَرُّفِ} في البيع والشراء (وَالشَّفر) ولا يدخلون معه إذا دحل داره الحاجته، بل يجلسون على بنبه حتى يعترج، ولو خدار المطلوب العسل والطالب الملازمة فبالنجار للطالب. وهداية، ﴿وَيَأْخُلُونَ فُصُلَّ كَامِو، وَيُقَسِّمُ بِنَهُمْ بِالحصْصِ ﴾؛ لاستواء حقوقهم في الغوة ﴿(فَالاً) أي أبو بوسعة ومحمد : ﴿ وَمَا فَلُمُنَّهُ وَلَحَاكُمُ خَالَ لِيُسَمَّى : أَي بِسَ المدينون (وَيْلُنَ فُرْضافِه) لأن الغضاء بالإقلاس عندهما يصعء فتثبت العسرف ويستحل السظرة، وعند لا يتحقق القضاء بالإصلاس، لأن العمال عامٍ وراتبح.. ولأن وقوف الشهبود على العال لا يتحقَّق إلا ظاهراً فيصلح للدقيع، لا لإبطان الحق في المسلارمه (إلا أنَّ يُقِيمُون): أي الغرمة والنَّيْسَةُ أَنَّةً فَمَدَّ حَصْلَ لَـةً عَالَمُهُ، كانَّ بيستة اليسار تترجُّح على بينة الإعسار؛ لأنها أكثر إلباناً ﴿ إِذَا الأَصْلِ الْغُشُّوةِ

وَيَيْنَ غُومَاتِه بَعْدَ خُرُوجِهِ مِنَ الْحَبِّسِ، وَيُعَالَرِمُونَةَ وَلاَ يَتَالَمُونَةُ مِنَ التَّصَيَّرِب وَيَأْخُدُونَ فَضَلَ تَشْهِ فَيَقْشُمُ بَيْلُهُمُ بِالْجَمْعِسِ.

وقان أَلُو يُرشَفُ وَمُخَمَّدُ: إِذَا فَلَسَهُ الْخَاكِمُ خَالَ لِيَنَهُ وَنَيْنَ عُرَمَتِهِ إِلَّا أَنْ يُفِيلُوا البَّلِمَّةِ أَنَّهُ فَقُرْ خَصِيرٍ لَهُ مَالًا

وَلاَ يُخْجُرُ عَلَى الْفَاسِقِ إِذَا كَنَانَ مُصْلِحاً بَصَالِهِ. وَالْمُشَقُّ الْأَصْلَيُّ وَالْطَابِينَة سوائ وَمَنَّ أَقَلَسَ وَجِنْدُهُ مَنَاعً بَرَجُل حَقِيْهِ البَاعَة مِنَّهُ لَصَاجِبُ المِنَاخِ أَشْرُهُ الْغَرْمَاء

كتاب الإقبار

إِذَا أَقُرُ اللَّحْرُ لَذِلَعُ الْمَاقِلُ بِحَقَّ لَزِنَةً إِقْرَارَةً، مَجْهَرِلاً قَالَ مَا أَقَرُ بِهِ أَرْ مَعْلُوماً، وَيُقالُ

رُوَلاَ يُحْجَرُ عَلَى الْفَايِقِ إِذَا كَانَ مُصْلِحَةً لِنَائِهِ؟؛ لأن الحجر شُرع بَنَدْفُع الإسراف والتبدير، والمعروفي أنه مصنع لما له ورَاقِشْقُ الأصْلِيُّ؛ بأن علع فاسفاً ووالطابيءَ، بعد البلوع (شَوَاء) في عدم جواز الحجر.

وَوَمَنْ أَفْلَسَىٰ أَوْ مَفَتَ (وَجِمَلُهُ مُمَّاعُ يُرِخُل بِغَيْبِهِ كَانَ (الْبُنَاعَةُ وَسَلَمَهُ) مِنْهُ (فضاجِتُ السَشَاعِ أَسْوَأَنُ لِبَهَةِ وَالْغَرْمَاءِ بِهِمَ: وَانَ حَقَّهُ هِي وَمَتْ كَسَائِرِ عَشَرِمَاءً، وَإِنْ كَانَ شَبِل تَبِضَهُ كَانَ صَاحِبُهُ أَحَلُ بِهِ وَخَيْسَهُ بِنُكَ مَا بِهِ وَخَيْسَهُ بِنُكَ مَا

كتاب الأقرار

هو لغة: الاعتراف، وشرعا: الإخبلو سعقُ عليه، وهو حجَّة قاصرة على المُقِرِّ.

(إذا أَثَرُ النَّحُ) نَيْد به ليصح إفراره مطلقاً؛ فإن العبد المحصور عنيه يشاخر إقواره بالساك إلى ما بعد العلق، وكذا المعافران فيصا ليس من ماب التجارة (النَّالِحُ النَّاقِلُ)؛ لأن إقرار العبيل والمجنزان غيرُ لازم، لانعدام العلية الالتزام، إلا إذا كان العدي ماذوناً، لانه مُنْخَق بالبائع بحكم الإذن (بحق أزمة إقرارة) التبرت ولايته وضبهولاً كانَّ مَا أَثَرَ به أَوْ مَعْلُوماً)؛ لأن جُهالة النَّحُرُ له لا تمنع صحة الإشرارة لأن الحق قد يلزعه مجهولاً: سأن أتلف طلاً لا يستري قبضه الو بجرح جراحة لا يعدم الشها، أو تبقى عليه بفية حساب لا أجعط به عنه. والإقوار إخبارُ عن تسؤت المحق فيصح به، بخلاف الجهالة في العقر الدة لان المجهول لا يصلح مستحفًا وزيَّقالَ لَهُ إِنْ لهُ النَّن المجْهُولَ، فإنْ قال ولِمُلانِ على شيء لإنه أنْ لِبَلْنَ مالهُ يَبِعهُ، وَالْفَوْلُ هِيهِ قَوْلُهُ مَعْ يَجِيهِ إِنْ أَدْعَى العُفْرُ لَهُ كُنَا مِنْ وَلِكَ، وَإِنَّا قَالَ وَلَهُ عَلَى مَالَهُ وَالْمَرْجِعُ فِي يَبَائِهِ إِلَيْهِ، وَيُقْبِلُ قَالُهُ فِي الْمُغِيلِ وَالْكَبْيِرِ، فإنْ قال ولَهُ عَلَى عالَ عَلِيمَ لَمْ يُصَدِّقَ فِي أَفْلُ مِنْ بِالنَّنِ بَرْهُمِهِ، وَإِنْ قَالَ وَوَلَاهِمُ تَغِيرُهُۥ لَمْ يُصَدِّقُ فِي أَفْلُ مِنْ عَشَوْا وَرَهِمُ، وَإِنْ قَالَ وَوَلِهِمُهُ فَهِي فَلْلاَةً إِلاَ أَنْ لِينَنْ أَكْرِ مِنْهَا، وإنْ قال ولَهُ عَلَى كُذَا كِنا بِرْهُمَا، وَإِنْ قالْ وَوَلِهِمُهُ أَخْذَ غَضُر وَرْهُما، وَإِنْ قَالَ كُنَّ! وَكُذَا وَرُهُما لَمْ يُصَدِّقُ فِي أَقْلُ مِنْ أَخِلُ وَهِشُومِي وَ وَإِنْ قَالَ وَلَهُ عَلَى الْمُعْلِقِيّ الْعَالَمُ وَلَا يَعْلَى مِنْ الْمِنْ الْمُعْلِقِينَ وَإِنْ قالْ وَعَلَمُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَلِيلًا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلِهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَالًا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَالَ اللَّهُ وَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَاكُولُولُهُ وَلَالَا اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ لَا لِمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَالَهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّ

. . .

﴿فَإِنَّ قَالَ لِمُلانِ عَلَيَّ شَيَّءً} أَو حق (لرِمَا أَنْ يُبَيِّنَ مَا لَهُ قِيمَةً}؛ لأن أخير عن السجوب في معته. وما لا قيمة له لا يجب في الذمة، فإن بيَّن غير ذلك يكون رجوعًا، وليس له ذلك (وَالْقَوْلُ فِيهِ): أَنْ فِي البِينَ (قُولُهُ مَمْ يَهِيهِ إِنِ ادْعَى النُّمَوُّ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ فَلِكُ} النفى بيُّه؛ ﴿لكاره الزائمة ﴿وَإِذَا قَالَ لَهُ عَلَىٰ مَالَ فَالشَّرْجِعُ فِي لَبَانِهِ إِلَيْهِ﴾؛ لأنا هو المحمل (وَيَقَبَلُ قُولُهُ) في والبيانية (في الْفَلْبِلِ وَالْكَثِينِ؛ لأن السم المثل بطلق عليهما؛ فإنه السم لما يُفسُوُّلُ، إلا أنه لا يصلُّق في أتل من دَرَهُم؛ لأنه لا يعدُ م، ﴿ عرف ﴿ وَالْ قَالَ فِي إِقَرَارَهُ ﴿ وَلَهُ عَلَىٰ مَالٌ عَظِيمٌ لَمْ يُصْدُقُ فِي أَقَسَلُ مِنْ والتي ورَّهم)؛ لأنه أثرُّ نمال موصوف؛ فيلا يجور إلعاء الوصف، واقتصافُ عظيمُ حتى اعتُبير صابِّ عَيَّا. (هذابة، (وَإِنْ قَالَ) له عليَّ وَفَرَاهِمْ كَثِيرًا لَمْ يُصِدُّنُّ فِي أَقُولُ مِنْ عَضْرَة فَوَاجِمْ) أ لأنها أقصى ما بنهي إليه اسم الجمع، يقال: عشرة دراهم. ثم يقال: أَخَذَ غَشْرَ درهماً، فيكنون هو الأكثر من حيث النفط فيصرف إلَّه، وهذا عند وابي حيفة،، وعندهما لم يصدُّق في أقلُّ من مانتين، قال من والتصحيح؛ واضعه قبولُ الإمام والنسفيُّ، و والمجبوبي، و مصدرُ الشبريعة، (رُوَإِنْ قَالَ) لَهُ عَلَى (دَوَاهِمُ فَهِي شَلَاتَةً) اعتباراً لأدنى الجمع (إلاَّ أَنَّ يَشِينَ أَكْشَرَ مِنْهَا)؛ لأن اللعظ يحتمله (وَازْ فَالَ) له عملُ (كُذَا كُذَا فِرْمُمَا لَمْ يَصْلَقُ فِي أَفْلُ مِنْ أَخَذَ غَشْرٌ بِرَهُمَا) لذكره عندين مجهولين ليس سنهما حرف عطب، واقلُّ ذلك من السفائر أخذ نُفَسَّرَ وَوَإِنَّ قَالَ كُنْذًا وَكُذَا فِرْهُمناً لَمْ يُصَدِّقُ مِن أَقُلُ مِنْ أَحْدِ وَمِشْرِ بِنَ فِيرَاهِمَاً}، لذكره عددين مجهولين بينهما حرف العطف، وأقل وَلَكَ مِنَ العَنْسُرِ أَحَدَ وَعَشَرُونَ؟ فَيُخْمَلُ كُلُّ وَجِنَّهُ عَلَى نَظْيَمُو، وَلَوْ قَنَانَ كُذَا فِرْفَحَنَّا فَهُو فَوْجَعَ، لانه تفسيرُ للمنهج. ولو تُلُكُ وكذا، مغير الوابر فأحد عشر؛ لانه لا مظير له، وإن تُلُكُ بالوابر فعالمة وأحد وعشرون، وإن ربع يزاد عليها ألف؛ لأن ذلك تطيره. وهداية،

﴿ وَإِنَّ قَالَ ﴾ السَّبَر (لَمَّ صَلَّي أَوْ يَبْلِي فَقَدْ أَشْرَ بِمَدَّيْنِ ﴾ لأن وتحلُّي : صيغة إيجباب ووقيلي،

يَّنِيَّ مَن الضبان، ويُفَنَدُق إن وصل به دهو وديعةه؛ لأنه يحتمله محاوَّاً، وإن فضَّلَ لا يصدق. تتقروه بالسكوت.

(وإنَّ قالَ) له (عَنْجَنِي أَوْ مَجِي) أو التي جَنِيه أو التي كسبي، أو اللِ صدوتِي، (مُهُو إِثَّرَاتُهُ بِأَمَانَةٍ فِي بَدِينَ، لأن كُلُّ تَلْكَ إِفَرَارَ حَكِنَ الشيء في بعد، وذلك ينتَوَع إلى مُضَمُون وأمانَه، فهيت أقلهما، وهو الامانة وإزَادَ قالَ لَهُ رَجُلُّ: لي غَلِك أَلْفَ، ورَهمٍ، مثلًا وفقان، المحاطب: وأَرْبَهَا، أَوْ أَنْفِلْهُ هَا. أَوْ أَجْلَقِي بِهَا. أَوْ قَدْ فَضَيْحُها! فَهُوْ إِفْرَانُ له بها، فرجوع الصحير إبهها، وكانه قال: الزّد الآلف التي لك علي، وكذا انتقدها، وأجْدي بها. وقصيتكها؛ لأن التأخيل بما يكون في حقّ واحب، والقصاء يتلو لوحوب، ولو لم يذكر الضمير لا يكون إفراراً، المعدم الصراف إلى المذكور، مكن كلاماً منذا، كما في والهداية،

﴿ وَمَنْ أَنَّرَ بِدَنِي مُؤَمِّنَ مُصَنَّفَةَ السَفَرُ لَهُ مِن النَّبَرُ وَكَنَّبُهُ فَى) دعوى (التَّجِيلُ الرَّمَةُ النَّبَيُّرُ) اللهي أثرُّ به (خَدَّهُ) ولم يُصَنِّقُ مِن دعوى الناجين (و) كن (يُسَنَّخَلُفُ السَفَرُ لَهُ مِن الأَخْمَلُ) لأنه مُنَّجُرُ حَقًّا عليه، واليمينُ على المنكر.

 قبلة القيابر أو القبير. وَإِنْ قال ومَهُ على باللهُ وَوَرُهُمْهُ فَالَعَالَةُ كُلُهُ دَرَاهِمْهُ. وَإِنْ فَالَ وَلَا على باللهُ لَتُصِلاً بِالقَرَارِهِ لَمْ يَلْرَانَهُ الْإِنْرَارِ، ومَنْ كُوْ وَشَرَطُ الْحَيَارُ الزِّمَةِ الإِنْرَاقُ وَلَعُلَلُ الْجَمِيرُ. شاه اللهُ لَشَجِلاً بِالقَرَارِهِ لَمْ يَلْرَانَهُ الإِنْرَارُ، ومِنْ كُوْ وَشَرَطُ الْحَيَارُ الزِّمَةِ الإِنْر وَانْفَرْضَةً يَشُلَانِهِ فَهُوْ كُمّا قال: وَمَنْ أَفَرَ بِشَمْرٍ فِي قَوْضَرُهُ لَدِمَا النَّشَرُ وَالْفَوْصَرُهُ، ومِنْ أَفْرُ بِعَالَةٍ فِي اصْطُلَى لَوْمَةً المَالَمُ خَاصَةً، وَإِنْ فَعَالِ وَعَسَبُ لَوْنِهَا فِي مَلَوْمِلُ وَانْفَوَ

(قَوْلُ قَالَ لَكُ عَلَى مَانَةً وَقِرْهُمُ فَالْمَانَةُ لُقُهَا فَرَاهِلَيَّ الذِّ الشَّرَهُمُ بِيكَ طُلَمَالُهُ عَالِمَاً. لأن الدُّسُ استغفرا الكرار الدَّهُمُ والاعرا بذكره من وهذا ليما يكن منعمانُهُ لكره المسال، وذا في المنقرات كالمكابلات والمورودات لأما تنب دلياً في الذَّهَ سنماً وَقَرْضاً وَتَعَلَّ بِعَلَاقِ السِّنَا وما لا يُكال ولا يوران، ولد دال. (وَإِنَّ قَالَ لَهُ عَلَى مَاكُ وَلَاكَ ارْمَهُ ثَيْلُ وَاحَدُّ وَالْفَلَوْمِع تُحْيِر المِالَةُ إِنِّينَ لِمُعَلِّمَ فَعَلَمُوا فَعَى نَبْهُمِ، والمعلقالِ ويوضع السِّان، فيقيت العالم سهمة، ويوجع في البيان وليه لاك السهم.

وولمن أفر بخشَّ وقال إنَّ شَاءَ اللَّهُ لَنْصِيلًا بإلرَّانِ. فَا بَلَوْلُهُ الْإِلَامُونِ. لأن التعنيق بصديته بتد تعالى إيطالُ عند محمد، وتعليلُ بشريةِ لا يُوطفُ عليه عند أني يوسب، فكان إعداماً من الاصل (ومن أفرَ مشرَّطِ العبيار لَومة الإقرال نصحة إفراره وومثل الْعِبال؛ لانه للصح والافوار لايضيه ووملّ أتأ بدر والمشر بنانغا للقب وبلطفا له الذار ولهاام حميعاء لان الهاد داهل فيدمعن الاافطان و لأستتُ و إنها يكون بهما بشاوله الكلام بطَّاء لأنَّه الصَّرَّة ، العلمي: والفصُّ في الحاتم والنجعه في السينان بطهر البداء من الدار ، لام تعاجل تبعاً لا لفظاء بحلاف ما رد فبال. ألا للنهاء أو إلا بسنا سهار لانه داخل فيه لفظأر وهنزاية ووران قال ساة هدو الذار لني والعراضة بْفُلانِ فَهُوْ كُمَّا قال: لان الغراصة عدارةً عن الشُّعة دوق البناء: فكانه قال: "ياص هذه الأرض دون البء لعلاق. يحلاف ما إدا قبال ممكانًا العبرصة أرضاء حبت بكون افساء سمقرً لمه الأن الإفرار بالأرض إفراء سانساء كالإقرار بالندرع لأن لسنه تبع للارض (رُمَنَ أَفَرَ سَعُو في قُرْصَرُقَ بِنَشْدِيدَ الرَّاهُ وَتَحَقَّيْهُمَا بـوعَكُ التمسر يُنْخذ من المقصب، ووسد بسمى فؤصيرة ما دام فيهما النمر، وإلا فهي رئيس وبرحهُ المُنْمَـرُّ وَالْفُوصُولَ وَمَشْرِه مِي الأصل بغوله وغصيتُ تعرأ من فوصرُوه ووجَّهُه أنَّ القوصوة وعاء له وضرف لها، وغُطَتُ الشيء وهو مظروف لا يتحقق بدون الغرف؛ فبلزمانها. وكدا النطعام في السمينة، والجنطة من اللحوالي. يحلاف ما إدا قال دعصت تمرأ من قوصرُة؛؛ لأن كمسه أمن، للاشراع؛ بيكون إفراراً خصب المعزوع - فعداية، (ومَنْ أَفَرْ بِعَالَيْهِ فَيْ يَضْطَيْلُ الرَّمَةُ الدَّابَةُ خاطبَةً) لأب الإصطبل غيرًا مصمون ببالغصب عبد وأس جيماه وادأس يومعناه، وعني فيناس فول ومحمده وَإِنْ قَالَ وَلَهُ عَلَيْ قُوْبَ فِي قُوْبِ، لَوِمَنَّ، وَإِنْ قَالَ وَلَهُ عَلَيْ نُوْبٌ فِي عَشَرَةِ أَنُوْب، فَمْ يَأْوَمُهُ عِلَمْ أَفَرُ عَلَيْهُ اللّهَ عَلَيْ فَوْبُ فِي خَمْتُكَ: يَلُوْنُهُ أَحْدُ عَشَرَ نُوبًا، وَمَنْ أَفَرُ وَقَالَ مُحَمَّدًا: يَلُوْنُهُ أَحَدُ عَشَرَ نُوبًا، وَمَنْ أَفَرُ وَقَالَ: هِنْ زُوبِكُ، وَمَنْ أَفَرُ لِحَدُواهِمْ وَقَالَ: هِنْ زُلُوكَ، وَإِنْ قَالَ الْحَرْبُ وَلَا عَلَيْ خَمْتُ فِي خَمْتُهُ، وَلِمَّ الْحَدُونِ وَالْحِنْسَانِ لَوْمُ خَمْتُهُ وَالْحَدُونَ وَإِنْ قَالَ اللّهِ عَلَيْ عَلَيْ عَمْتُ فَعَ خَمْتُ وَلَا يَعْمُونُ وَالْحَدُ وَالْحَدُولُ وَلَكَ عَلَيْكُ لَلْ اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَمْ إِلْمَ اللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ اللّهُ وَلَمْ يَالِمُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ اللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ اللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَلَمْ عَلَيْكُ اللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ اللّهُ وَلَمْ عَلَيْ اللّهُ وَلَهُ وَلَمْ عَلَيْكُ اللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ اللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ اللّهُ وَلَهُ وَلَمْ عَلَيْكُ اللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ اللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ اللّهُ وَلَهُ وَلَمْ عَلَيْلُكُ لِللّهُ وَلَهُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَلَا اللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَاللّهُ وَلَقُولُ وَلَوْلُونُ وَلَهُ عَلَيْكُ وَمِنْ اللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَمِنْ اللّهُ وَلَوْلُكُولُكُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَمِنْ اللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَاللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَمُولُولُولُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَمُولِكُولُ وَلِمْ اللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَاللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَاللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَاللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَمُعْلِقُولُ لَلْهُ عِلْمُ اللّهُ وَلَمْ عَلَوْلًا وَلَمْ وَلَمْ عَلَالُهُ وَلَالِهُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَاللّهُ وَلَمْ عَلَيْكُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ عَلَالْهُ وَلَمْ وَلَمْ عَلَيْلًا لِمُعْلِقًا وَلَهُ وَلَا عَلَى وَلَا الْمُؤْلِقُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَالِمُولِلْكُولُولُ وَلَمْ اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَمْ عَلَيْلُولُولُ وَلَمْ اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَالِمُ وَلِمُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ وَاللّهُ عَلَالِهُ وَلَا اللّهُولُ وَلَمْ اللّهُ وَلَالِمُولُولُولُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِلّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلِلّهُ وَلِلْلِكُولُولُ وَلَا اللّهُ وَلَالِمُولُولُ وَلَالِمُولُ وَلَا الللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلِلْمُولُ

يضمنُهما، ومثله الطعام في اقبيت. وهذاية، (وَإِنْ فَانْ غَضَنْتُ لُوْباً في مِلْدِيل لَوْبَاةُ جَبِيعاً)؛ لأنه ظرف له، لأن الثوب بلكُ به، وكنذا لو قال وثوب في شوب، وَوَإِنْ قَالَ لَنْهُ عَلَيْ تُوبُ فَى شُوب المزماء، وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَىٰ قَـوَّبُ فِي مُشرَّةِ أَنْتُوابِ قُمُّ يَلْزُمُهُ جُدِّد أَبِي خَيْمَةُ وأَس يُنوشُف إلاَّ تُوبُّ وَاجِمُهِ، لأن العشرة لا تُكون ظرفاً قواحد عادة، والممتنع عادةً كالممتنع حقيقةً ووَقَالَ محملًا. بْلُوْلُهُ أَخَذَ غَشْرَ قُرْبًاي: لأن النفيس من النباب قد بُنْتُكُ في عشرة، فتأمكن جعله ظرفناً، أو يحبن على التقديم والتأخير؛ فكأنه قال دعشرة الواب في تنوب، وانثوب النواحد يكنون وهاة للعشبرة. والصحيحُ تُولِهما، وهو المُعَوِّلُ عليه عند والسَّفيَّةِ ووالمجوبيَّةِ وَغِيرَهماء كما في والصَّحِيجة (وَمَنْ أَفْرَ بِغَصْبَ ثُوْبٍ وَحَاهُ بِتُوبٍ مَعِيبٍ) بِقُول: [نه الذي غَصَيْهُ (فَالْقُولُ فُولَةٌ هِيهِ نَعْ يَجِينِهِ)؛ لأن الغصب لا يُختصُ بـانسـفيم (وكَفَابِكُ) القول قـرنه (لـو أَفَر بـنـرَاهِم) أنه اغتصبها أو أودعها ﴿وَقَالَ) مَنْصِلًا أَوْ مَنْفَصِيلًا: ﴿ وَمِنْ زُبُوتُ ﴾؛ لأن الإنسان يغصِب ما يجد ريودع سا يعلث، فللا مقتضى له في الجياد ولا تعامل؛ فيكنون بيانياً للمرع. وعن وابي بموسف، أنه لا بصدقي معصولًا احتياراً بالتمنُّ، كما يأتي قريباً وَوَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَىٰ خَلَّمْنَةً فِي خَلْمَةٌ لِرِيدُ الضَّرَبُ وَالْجِسَاتِ لَسَرْتُهُ اهباره بالمعنى، عند يعني عرب ورود --خَفَشَةُ وَاجِدْتُمَ، لاَنْ الفسوبِ لا يكثر العالى، وإنها يكثر الاجزاء (وإنَّ فَانُ أَرْتُكُ خَلْسَةُ مَعَّا خَمْسُةٍ قَرْمُهُ عَشَرُهُم؛ لان اللغة يحتمله؛ لان كامة وفيء تستعمل بمعنى ومع، (فرأنَّ قَالَ كُ خَلَي مِنْ وَرْضِمٍ إِلَى عَشَرُقِ أَوْ وَمَا بَيْنَ فَرَهُمْ إِلَى عَشْرَةً؛ رَائِمَةً بَسْخَةً عِنْدَ أَبِي خَنِيقَةً فَيْلَزَّمُهُ الإيتذاة وَمَا يُقْلَمُ وَنَسْقُطُ الْغَايَةُ} رحدًا أصحَ الاقاويل عننه والمحمومي، و والنسفي:. وتصحيح، ووَفَـالاً: يَلزَّمُهُ الْمُشْرَةُ كَلُّهَا)؛ قدخول الفناية، وقال وزَّفَرُون فلزمه شعانية، ولا ندحل الغايتان.

﴿ وَإِذَا قَالَ لَهُ عَنِي الْفُ دَرْهُم مِنْ تَمْنِ خَلِو الْمُشَرِّئُةُ مِنْهُ وَلَمْ أَنْشُمُّهُم موصولًا بإقراره كما هي والمحاري، وَفَإِنْ ذَكْرَ طَيْداً بِشَيْءٍ، وهو بيد المفقّرُ له رقيلَ لِلْمُفَرِّ لهُ : إِنْ شَيْتُ تَسْلَمِ الْفَقْدَى إلى المفقر وَرُخُو الْأَلْفَانَ، التي أَفَر بِهَا، تتصادقهما على البيع، والثابِثَ مالتصادق كالثابِت بالمعابة، وَوَإِلاَّ فللا غَيْءَ فَلَكَ، وَإِنَّ قَالَ وَلَمْ عَلَيْ أَلْفَ مِنْ فَقِي عَبْدِهِ، وَلَمْ لَقَبْتُهُ لِمُرْتُمُ الْأَمْاءِ فِي قَالِمْهِ أَلَى خَيْدَةً وَلَوْ قَالَ اللّهُ عَلَى الْفَعْرِ أَلَى خَيْرِ اللّهِ اللّهُ عَلَى الْفَعْرِ أَلَّ عَلَى اللّهُ عَلَى الْفَعْرِ أَلَّ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

شيَّى، قلك: ﴿ لانه ما أَفَوْ مَالْمَانَ إِلَّا عَوْضًا عَنْ الْعَلَمَ ۚ فَلَّا مَارِقًا وَوَرَدُّ فَك مَل أَس غَلْبِ وَلَسَّ يُعَيِّنَهُ لُولُهُ الْأَلْفُ مِن فَوْنَ أَمْنِ حَبِيمَةٍ، وَلَا يُصَلَّقُ مِن فَوْلَهُ وَمَا تَبْضَتُهُ وَصَل أم فصيرٍ. لأنه رجوعً ولا يعلكه ، وقالا: إذ رضو أصابل وإن قطيل الدعطان، واعتباد قول والرهاس، و والتمايل، و فصدر الشريعة، و دابو المصل المرصلي ... «بصحيح» زوبو قبال لهُ عني ألَّفُ مَلَ تَسَ حَسُمِ أَلُو جَذُهِنَ أَوْ طُولُ وَ مُبَادِهُ أَوْ مِنْنَ قِمَلُ وَلَوْمَةُ الأَلْفُ) العَقْرُ بَهَا وَإِنَّهُ بَشَلَ تَقْدِيرَةً، عَنْدُ وَلَنِي حَبِيعَةً وَ. وطبق أم فصل، قامه رحموع، لانا لعن العجم ومة علمت عليه لا يكنون واحسار والرُّل كلاب الموجوب وقدا: إذا وصل لا يقرمه غلى و لانه بأبي بأحمر ذلات أنه منا أراد الإيجاب عبال في والتصحيح والواعديد فوقه المدكورون فيله ووثؤ فان أه يتبلى أفل بلل ندر بنام يماأو فيأرس ووهي وَلَيْوِكُ وَقَالَ الْمُعْوَرِلُهُ جِبَادُ لَوْمَهُ أَحَنَاهُ هِي فَاؤْلَ أَسْ حَنِيعَةً﴾؛ لأن هستا وحوع، لأن ما طلق العمد بغنضي السلامة عن الفيب، والرباقة عنب أودعوني العبب رجواً؛ عن بعض موجده، وصار قبمنا إنا قال الملكة معينًا؛ وقال المسترى وسليها، بالقول التنشيري . وقال. إن فيال موصورةً فيدفر. وإن معطمولًا لا يصلُق أفعال في والتصحيح والوعمام قولُم المعتشيرون مِنْه وَلِمَنْ أَفَرُ لَكِيْرٍ، بِخُمَانِينَ عَلَمُ الْحَمَعُ وَالْمَعْلَىٰ وِيَاهِمُ وَيُكَاسِرُ اللَّالِ السَّمَ الحالمَ وَعَاوِلُهِمَ. ووفي أقبلُ له سَلَيْفَ عَلَمُ الْمُشَالُ أَيْ: الحابلة (والْعَفْلُ)؟ لَقُرَاتَ وَوَالْحَمَاتِيُّ وَحَمَّعَ حَمَالَةً لِلْكَشِيرِ العلاقة والان السو السابف يستوي على الكال زوريُّ أمرًا) به ومحكمة محاء فحيم معتوجتين بربيُّ يُلِّني للتعروس بؤش بالنباسة والأسرة والمدنور وفلة وأتنء المعراء والعبدال انتي أسي عهنا الحجلة ووالكُسُولج الني توضع على العيدال، لأن نسم الحجلة بداولهما

: روبِلُ فَانَ تَحَلَقُ فَلانَهُ عَلَيْ أَلْمُكُمْ دَرْجُمْ رَابِلُومُ لِنَي سَنَّا صَالِحًا بَانَ رَفْقَ أَرْضَى لَهُ لَهُ فَلان

العمل المحمل المحمول الماء ويطني على الأراني الكالتمانة وتحميما للما في تمارة بناً الورحدان الأحمال المحمول الماء الاحمال المحمول المحمو

ضَالِاقْرَانَ صَحِيعَ ، وَإِنْ أَنْهُم الْإَفْرَانَ لَمْ يَعِينِخَ عَنْدَ أَبِي يُنوسَف، وَإِدَا أَفَرَ بِحَشْل جَارِيْنَةٍ وَحَمْل شَاةٍ لَرْخُل صَحْحَ الْإَفْرَالُ وَلِهِمَّد. وإِدَا أَفَرَ الرَّجُلُ بِن مَرْضَى مَوْنِهِ مَلَتُونِ رَعْظِهِ فَيُونَ فِي صِحْجَةٍ وَقَانِونَ لَإِمْنَهُ بِي مَرْجِهِ إِلْسَانِ مَعْلُوهُمْ فَفَيْنَ الصَّحْةِ وَ الأَيْلُ المَعْرُوفُ الْأَشْسَانِ

..

أَوْ مَاكَ أَنُوهُ فَوْرِيَّةً} مِنه (فَالْإِفْرَارُ طَجِحٌ) الصافي، ثم إن حياءت به في منذةٍ يُعلم به كناك قائماً وفت الإفرار ترمه. فإن حالت به من فانسال للموضى والصورت. لانه إفرار في الحقيقة لهميا. ويُعَا يَسْفَلَ إِلَى الْعِجِينَ بَعْدَ (وَلِادَةَ، وَلَمْ يَشْعَلَ. وَلُو حَامَتُ يُرِيدُينُ خُيْسَ فالعال بينهما، وإنَّ بيَّن حيثاً مستحبلًا بالذن قال: الاعتلى، أو العرضين بالطلاقيان باطل الصاقاً ايصاً (وإله أليهم الإقوار) ولم بيُّن منيَّه وَلَمْ يُصِحْ خَلُوا بِّي أُولُكُونَ وَفِي سَنْجَةَ وَأَنِي جَيْفَةٍ سَدَكَ وَأَنِي يُوسَفُنه ولنال محمد ا يصعء لأن الإقرار من المُعلَع فبحب إعماله، وقد أمكن بالحمل على السبب لصالح. ولابي بوسف أن الإقرار مطلقه بنصرف إلى الإفرار سبب النجارة، فبصيا كأنه فبرَّح به وهندايه، أمال هي والتصحيح). وفي الهديمة و الأسرارة والحسرح الإسبحالي، و الاحتيار، و التقريب، وأمعقم التخلاقيات، ذكرُ الخلاف بين ءأي بوسف، و العجميد،. وذكر في التباقع، التحيلاف بين وأبي حيفة، و وأبي يومقناه، وذكر في والبشيع، قول وأبي حيفة، مع وأبي يوسموه، فقال: قال والواحتيمة، وادانو بوسفاء في هذه المسالة. إن ليل المفراحهة صلحة كالارث والموصية أبحج إقراره ولوميهم وإلا فلاء وقبال ومعمده الصبح إفراره بسواء بين جهه فسالحه أو أنهم ويحمل إفراره عمل أنه ألومس مه إجل أو منات موارث ونرق منواذاً. و عنمه قالول وأبيل يوسف اللامالح والبرهاميء واوالسطيء ووأبر القصل الموصفيء وغيرهم، وطلُّل لكلُّ لمحدد بالحص على سبب صحبح وإزالم يدكره فليجفظ هدا فإنه يفع إقرارات مطلعة عن السب لا لتصلور أن يكون لهما صب صحيح شرعاً. ﴿ هَـ ﴿ وَلَوْ أَقَرَّ بِخَسَلَ جَارِيَّةٍ أَوْ حَمْلَ شَنَّةٍ لِرَحْلَ صَحْ الْإَفْرَارُ وَالرَّبَّ ﴾ المفكرأ به، سواء بين سبباً صالحاً أز أنهم؛ لأن له وجهاً صحيحاً . وهنو الوصية من حهة غير... فيحمل عبد، وهذا إذا علم وجوده وقت الوصية. اجوهرته

(وَإِذَا أَقُرُ الرَّحُلُ فِي مَرْضَ فَوْنِهِ بِ لَمُبُونِهِ وَخَذَهُ مَسَانِي فِي الوَصَاءَ (وَغَلْبُهِ كُلِينَ) لَمُعَتَّ وَيَ فَيَعَلِمُ اللّهِ عَلَيْهِ الْمَعْلَمُ (وَلِمُونَ فَوْمَلَةُ فِي مَرْضَهُ لَكُن اللّهَاتِ مَلْمُونَةً فِي مَرْضَهُ فِي مَرْضَهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

وه) [الحادر أفضاه والمحادة المعطاء وصورة المحاوة الدائم المرتهن ما يساري مثالة محملين أو يشتري ما م

مُعَلَّمُ عَلَى عَيْرِهِ، فَإِذَا فَعِيبُ وَفَصَلَ شَيَّة كَانَ فِيما أَفَوْ بِهِ فِي خَالِ الْفَرْضِ، وَإِنَّ لَلْمَ يَكُنَّ عَلَيْهِ فَيُونَ فِي صَجْرِهِ حَرْ إِفْرَارَهُ وَكَانَ اللّفَوْرَ لَهُ أَوْلِي مِن الْمُؤْرِثَةِ، وَإِفْرَالُو لِمُعْرِيقِ الْوَارِّةُ لِنَظِلُ إِلَّا أَنْ لِصَلَّفَةً فِيهِ نَفَيَّةً السَورَةِ، وَمَنْ أَهُمْ لِلْخَنِّيُّ فِي مَرْضِه ثَمَّ فَانَ هَـوَ أَشِي لَئِتَ مَسْلَمَةً وَيَقُلُ إِفْرَازُهُ لِللّهِ وَلَمْ أَنْوَ لَا خَلِيقٍهُ لِمُ يَؤُومِنَ فِي مِلْ مِنْ إِنْهَا وَوَحَمَّهُ فِي مَوْضَةً لِفَلَّهُ وَلَمْ فِي مَنْفِي وَمَانَ عَلَهُ اللّهُ فِي مِنْ مِنْ اللّهُ فِي مَا اللّ أَوْلَ الْحَالِمُ لِمُنْفِقَةً لِمُنْفِقًا فَيْفِي الْمِيرَاتِ؛ وَيَجْوَزُ إِلَيْمَ اللّهِ مِنْ الْوَافِقِينَ وَالْوَلِيْقِ وَاسْؤُونَا فِي الْمُؤْونَ اللّهُ مِنْ اللّهِ مِنْ الْوَافِقِينَ وَالْوَلِيْقِ وَاسْؤُونَا اللّهُ مِنْ الْوَافِينِ وَالْوَلِيْقِ وَاسْؤُونَا فِي الْمُؤْفِقِ وَاللّهُ وَاللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ اللّهُ مِنْ اللّهُ فِيلًا فَيْعِلْ اللّهُ فِيلًا اللّهُ فِيلًا إِلَيْمُ اللّهُ فَيْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ لِمُنْ اللّهُ فِي اللّهُ فِيلًا لِمُنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ فِيلًا اللّهُ فِيلًا اللّهُ فِيلًا الللّهُ اللّهُ مِنْ الللّهُ فِيلًا لِمُنْ الللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ فِيلًا لِمُلْفِيلًا وَلَوْلِيلًا مِنْ اللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللْهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الْمُنْ الللّ

المعاين لا قرة له، ولا تحور لتسريص أن يقصي فإن يعص العرب، دود العصوم لان في إيثار البعص إطال حق الباقين إلا إذا قضي ما استفرمت في مرضه أو نقد لماء ما الشواه أب وفاد . تُعْمِلُتُ): التي ديون الصحة والديون المعروفة الأسباب ووفصل شرَّة) عنها (كان) دالمك العاصلُ مصدوقًا (فيضًا أقرُّ به شارًا المعرَّض)؛ لأن الإقرار في دانيه صحيح. وإبسة رُدُّ في حق عرساه الصحة، فودا لم بين لهم حل صهرتُ صحته وزان لم يَكُن عليه دُنُونٌ في صحَّهِ جاز رُورَدُهُ إلاه لم يتصمن إسطال حق الديو ووتمال الْمُقُولُ لَمَّ أَوْتِي مِنَ الْفِرْكَةَ؟؛ لأن قضاء السبين من الحدواللج الأصلية، وحق الدولة يتعلق بالتوكة بشوط الفراه لاوافرال المربص المبازلة، بيشهر أو عبر العلمالُ فتعلق من الورثة معاله في مرضه، وفي مخصص البعض به إيطال حق الناشي (إلا أنَّ أِسَمَانَهُ فِيهِ يَطِيُّةُ الْمِرْأَقِيَّاءَ الْمُدَامِ تَعَمَّلُ حَقْهُمُ فِي النَّزِكَيَّةَ. فإذَا صَنْدَقُوهُ وإن الصَّاقع وؤفر أَقَبُّو لأَجْسُلُ في المُرْجِة لَنَّا قَالَ هُوْ الْبَسَى وصَدَّقَة النظر عن وقدان بنجت يوجد لدنية. كنا بناني فريخًا أنستُ لَحَلَّق امه ﴿وَطَلَلْ إِلْمُوارِّهُ فَهُورُ لِأَنْ دَعُونِي السَّبِ سَنَدَ إِلَى وَقِتَ الْعَلْمُونِ؛ فَتِين أنه أقر لاب فلا يصلح (وَلَوْ أَقُرُ لَاجْتَكِ ثُمَّ فَرَوْجُهِ لَمْ يُنْضُ إِقْرَارَهُ لَهَا) لأن الروجية نقتصر عمى زمان التروح صفى قراره لاجبية (وَمَنْ طَلَنْ رَوْجَنَهُ مِن مَرْضِهُ لَلاَئَا) أو اللَّيْ سنوانها رَبُّمْ أَفَرُ لهَا بِذَش وَمَاتُ) وهي هي العلَّه، (فَلُهَا الْأَقُلُ مِنَ اللَّذِي الذِي أَثَرَ بِهِ رَوْمِلُ سِوافَهِا مَنَّاءِ وَأَنْهِمَا لَمُهِمِكِ في ذَلك و الحموار أن يكون تولسلا بالطلاق إلى مصحيح الإقراره فيئت أفل الأمرس فيدنا بسؤالهما ودوام علمهما لأما لعسر سؤالها بكون تزأزا فلها العبرات بالعاً ما بلغ وبسطل الإفران، وإدا العصب عالماتها فسار مرب السنا وقواره ولا ميرات لها

(وَمَنَ أَمْرًا مَفَلَامٍ) يَعِيرُ عَنْ نَشَبَهُ وَ (يُولِدُّ مَظُلُمُ لَجِنَكِ وَلِيْسَ لَذَّ): أَيْ العَلَامِ وَلَسَتُ مَقَرُوفُ أَلَّهُ اللّهُ وَصَلَّقَةً الْفَلَامُ) في دعواء (للنّبُ سَلَيْةً مَلَّهُ، وإذْ كانْ) استقر وقريصناً، ولِشَارِكُمُ الغلام المفقرُّ تَهُ وَالْوَزْلُةُ فِي العِيرَاتِ}، لأنه يشبوت سنة صار كالمعروف النسب، فيشاركهم، وشرط كوله يسولد

يماوي عيمس مناه بالرائد والنافض في تل حجالة

وَالْمَسْؤُنِي، وَيُغْتِلُ إِفْرَةِ النَوْلَةِ بِالْوَائِدَنِي وَالرَّوْحِ وَالنَوْلِي، وَلَا يَضُلُ بِالْوَلِدِ إِلَا أَنْ يُصَلَّفُهَا الرَّرِجُ أَوْ تَشْهَدُ بِهِلَافِتِهَا قَابِنَةً، وَمَنْ أَقْرَ بِالسَّبِ مِنْ غَيْمِ الْوَابِسَيْنِ وَالنَوْقِ وَالنَوْلِي، بِثَلُ الْأَحْ رَلَعُمْ، فَمْ يُغْنِلُ إِفْرَرَهُ فِي النَّسِ. فَإِنْ كَانَ لَهُ وَابِثُ مَنْرُونَ أَوْ نَعِيدُ فَهُوْ وَفِي بِالْهِيرَاتِ مِنَ الْفَقُرُ لَفُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُ وَارْتُ اسْتُحَقِّ الْمُقُولُ فَهُ مِيزَ فَهُ. وَمَنْ مَاكَ أَمُوهُ فَاقُو بِأَحْ لَهُ شَرِيدُكُ نَسَبُ أَجِيهِ وَيُشَارِكُهُ فِي المِيزَاتِ.

هشله للمثلة كبلا يكون مكفّياً فلاهراً. وإن لا يكون معروف السنب لان معروف السبب يعتام تجوته من غيره، وشرط تصديقه الالله في بد لنسبه إد المسألة في علام يعبّب عن نصبه، حتى سو كان صميراً لا يعبر عن نفسه لم يعتر تصديقه.

وَيُسِجُورُ إِلَّوْالُو اللّهِ إِلَيْهِ إِلَيْهِ وَالْوَلِيَةِ وَالشَوْلَى) * لاه إفرار مدا ينزهه، ولس فيه تحميلُ النسب على الغير ووَلَغَيْلُ وَلَوْا النَّمَرُ وَ بِالْوَالْفَيْنِ وَالشَوْلِي } فسينا (وَلا يُقْسَلُ) النسب على الغير ووقيقُول إلى النسب على الغير وهو الغزوج الورما إذا كانت ذات روح أو معشَّم عه وبالولان المعنَّى له وأو تشَهَدُ بِولادَتَهُ عَلَى الغير وهو الغزوج الان النسب على الغير وهو الغزوج الذي قول المعنَّم عنه الغير الله والأنقاع عن الغير الله وعلى السبب على الغير الموجّ أو المعنفَّة عنه لأنها إذا له تكى كسفك صحّ مطلقاً، وكسا إذا كانت كدلك والمؤوج أنه على عيره، قال في والهدابة و ولا يقد من نصفين هؤلاء بعني الموالدين والمولى والمولى والمهابة و إلى يقد من نصفه والمؤوجة والدولى والمناه أن النهم في اليدي الفسهم والمؤوّف نضاه الإلمار على تصديقه والمؤوّف نضاه الإلمار على تصديقه والمؤوّف نضاه الإلمار على تصديقه المعترفة السناع فعلا يعتبر عن نضمه والمناه الذه المناع فعلا يعتبر على تصديقه المعترفة السناع فعلا يعتبر على تصديقه المعافة .

(وَمَنْ أَفَرُ بِنَسْبِ مِنْ خَبِرٍ) هؤلاء المدة كاورين من (الدوالداني وَالْمُولَدِ وَالرَّوْجِ وَالرَّوْجَة وَالمَوْوَجِة وَالمَوْجِة الْمَارِقِية وَالمَوْجِة وَالمَوْجِة وَالمَوْجِة وَالمَوْجِة وَالمَوْجِة وَالْمَوْدِينَ مِنْ (الله المنظر الله المنظر الله المنظر الله على المنظر الله وَلَمْ الله الله الله الله الله وَلَمْ وَلَمْ الله وَلَمْ وَلَمْ وَلَمْ الله وَلَمْ وَلَمْ الله وَلِمُلْمُ الله وَلَمْ الله وَلِمُلِمُ الله وَلِمُلِمُ الله وَلِمُلِمُ الله وَلِمُلْمُولِمُ

كتاب أأحارة

الإخراة غشّد على الصنامع المعرّصي، ولا تصلح خلى الكون الصاحبُ مشونة والأشراة مُعَلّونة، وما حاز أن يُكُونُ تشتأ في البيّع الحار أن يكون أجرة في الإجارة والصفاعة الموقة تُعسرُ مُعْلُونة بالمُمَّة كاسْتُجَاء الدّور بُلسُكُنى والأرفِس لِلرّراعة؛ فيصلحُ الفقّد غلى سُمَّة مُعْلُونة أيَّ مَدْهِ كاستُ، وتارة تُعسرُ معلّومة بالغشن والشبية نمن مشائر رحملا على ضفع فؤت أو حياطه، أو استأجر ذابة ليخسل عليها مِنْداراً مَعْلُوماً أو تركنها مسافة سشاها، وتارة تعبيراً مُعْلُومة بالنّعين والإشارة كان الشائس رحملا لِلْفَا له عالم العَمَامَ إلى مُوضع المُعْلُوم،

كتاب الإجارة

والإحاوة) معةً: اسم للأجرة، وهي كبراء الأحير ، وقيد أخره، إذا أعيطاء أكبرات. عن بابهي طُلَبُ وصُرِب، فهو أخر، وذاك مأخور، ونهامه في والمنعرب، واصطلاحاً وعقدً على المسافع يعوض) وتبعله ساعةً فساعةً، على حسب حدوث المستعة، وأقيمت العيل لهام المنتعة في حقً إنهالة العقد إبها له نعد الإيجاب بالغيرل، تم عمله يظهر في حق تسعمة

(وَلا نُصحُّ) الإسارة (منَّى تَكُونُ النَّـاعُ مَعْلُونَةً وَالْأَجْرَأَةُ) لَصَاً وَمَعْلُونَةً} لأن الجهالة في استعلوه عليه وغذله تُعصي إلى المسترحة، كجهانة النس والعنس في السسع.

(و) قبل (مَا حَنْوَ أَنْ يَكُون تَشَنَا): أي بدلاً ومي البّراح حاز أنْ يَكُونُ أخرة في الإحارو)؛
 لأن الأحرة قبل السنعة معتبر شمل الصبح، ولا يتعكس، الحور، إجازه استعمة بالمتعمة إذا اختلفا كما يأثي.

(والضابع شارة نصير فقتُرف بالصفه): أي سباد مدة الاستنجار وكالشقاد إسلول مدة الاستنجار وكالشقاد إسلول مدة المعلومة والمستنجار و الأوضيل المؤرات فيصبخ العقد غيل غمله مقلوضة في المقد كان فدر الصنعة فيها معلوف ، إلا في الأوقاف ، فلا نحور الإحارة الطويمة في المحتار كبلا يذعي المستنجر ملكها ، وهي ما واد على الملات من الصبح ، وعلى سنة في عبوها ، وعلى هذا لوص البنيم ، وحومرة ووفارة أحسيل المسعمة (مقلومة الأحمل) في سياد المعلى المعقود عليه وواقتسية ، كس المشاجر رخملا غني صبيح لوسي الوينافة وأد الشاخر ذات المقدل غنيف مقادراً المعلومة والموازية ووازاة نميل غنيف مقادراً المعادمة والإنازية ووازاة نميل المنعمة (مقلومة بالنفيين) للمعقود عليه والإشارة) وليه والمعن

اشَتُكُبِرُ رَبُعُلاً عَلَى أَنْ يُنْقُلُ له خَذَا الطَّمَامُ إلى سُرُضِع مِ تَشْتُوم ﴾١ لانته إذا الراءُ ما ينقله والمسرضعُ الذي يحمل إليه كانت المنفعة معلومة .

﴿وَيَجُوزُ الْمَبْلُجُالُ النُّورِي جمع دار وهي معلومة ﴿وَالْخَوَائِيتِ} جمع حاتُوت، وهي الدكيان، المعدة (لِلسُّكُنِّي وَإِنْ لَمْ يُبِّلُ مَا يَقْمَلُ فِيهَا)؛ لأن العمل المتعارف فيهما السكني فينصرف إليه (ولَّهُ أَنْ يَعْمَلُ كُلُّ شَيْءٍ) مما لا يضر بالبناء كما أشار إليه يقوله: ﴿إِلَّا الْحَدَّاةِ وَالْفَكَّانَ وَالطُّحُانَ}؛ لأن في ذلك ضرراً طَاهراً؛ لأنه يوهن البناء ويضر به، علا يسلك الا بالتسمينة (ويجوزُ اسْبنجمارُ الأرَّاضِي الزَّرَافَةِ)؛ لاتها منفحة منصودة معهودة فيها (أ) لكن (لاَّ يُعِسعُ الْفَقْدُ حَتَّى يُسمُّن مَنا يُرَّرُحُ فِيهَا)؛ لأن منا يُزْرُعُ فِيهِما منفاوت، وبعضه يضر بـالأرض؛ قلا بـد من النعيين كيلا تقسم المستازعة وَأَوْ يَقُولُ: خَلَى أَنْ يَؤْرُعُ فِيهَا مَا شَمَاتِهِ؛ لأنه بـالتفويض إليه ارتعمت الْجهالة المنتشبة إلى المتنازعة (زَيْجُوزُ أَنْ يُسْتَأْجِرُ السَّاحَةُ) بالنحاء المهملة دومي الارض الخالية من البنياء والغرس (لِيُبَنِّينَ فِيهَا) بناة (أَوْ يَغْرَسُ فِيهَا نُخَلُّا أَوْ شَجْراً)؛ لانها منفعة تنصد ببالأراضي كالمنزراعة ﴿فَإِنَّا أَنْفَضَتُّ مِّلَّهُ الْإِجَازُ لَرَمَّهُم : أي المستاجرُ وأَنَّ يَقْلُمُ الَّبِئَامُ اللذي بنَّاه (وَفَلْهِرَأَسُ) اللذي غَرْسه، إن لم يرض المؤجر بتركها (ويُستَّلَّمُها) لصاحبِها (فَارْفَةُ)؛ لأنه لا تهابة فهما وهي إنفاتهمــا إضرار بصاحب الأرض، بخلاف ما إذا انفضت الصدة والزرع بَشْلُ حيث بترك بأجّر البشل إلى إهراكه؛ لان له نهايةٌ معلومة فامكن وعايةُ المعانسين (إلَّا أَنْ يَمُخَارَ صَمَاجِبُ الْأَرْضِ أَنَّ يَغُومُ فَـهُ﴾: أي للبنائي والمغارس (يُبَسَّةُ فَالِكُ) البنياء والغراس (مُقَلُّوهَا فَيُسْلِكُهُ) وهنذا برضياً صاحب البنياء والغرس، إلا إذا كافت تنفص الأرضُ بالقُلْع ؛ فحيتُ يتملكها بغير رضاه. ومداية: (أو يَرضَى بُثُرُكِهِ عَلَى حَالِهِ فَيْكُونَ الْبِنَاءُ لِهِمَا وَالأُوضُ لهذا)؛ لأن الحقّ لب، قله أن لا يستوفيه، والرّطمة كالشجر؛ لأنها لا نهاية لها ووَيَجُورُ اسْتِتْجَارُ الدُّوَّابُ لِلرُّكُوبِ وَالْحَسِلِ)؛ لانها صفعة معهودة ﴿فَإِنَّ أَخْلُقُ الرُّكُوبُ} بِلَنْ قَالَ يُرْكِبُ مِّنْ شَاءً ـ وهو السراد بالإطلاق. لا أنه يستأجر الداية فلركوب ويطلقه فإنه لا يجوز كمه في ممسكين ١٧٠ نفلاً عن والدخيرة، و والمغنى، وشرح والطحاري، - (جَازُ رزي الداد خالية ملا سكن. قال: فلن أن يُركِنهَا قالانَ، أو بَلْيَسَ النَّوْتِ قَلَانَ، فَأَرْكَبُهَا غَيْرَهُ أَوْ الْبَسَهُ غَيْرَهُ، كان ضابنا إنّ ضطلت الذّائية لُو تُبْقِفَ الثُوْتِ؛ وَكَذَيْكُ كُملُ مَا يَخْبُفُ سِاخِيلافِ السَّنْخَيلِ، وَأَمَّا الْعَقَالُ، وَمَا لاَ يَخْبُلُفُ سِاخِيلافِ السَّنْخَيلِ، وَأَمَّا الْعَقَالُ، وَمَا لاَ يَخْبُلُ مَنْ الدَّابِةِ مِثْلُ أَنْ يَقُونَ حَمْلِهُ أَنْ فَقُرا يَحْبِلُهُ عَلَى الدَّابِةِ مِثْلُ أَنْ يَقُونَ حَمْلِهُ أَوْ فَقُرا يُحْبِلُهُ عَلَى الدَّابِةِ مِثْلُ أَنْ يَقُونَ حَمْلِهُ أَوْفَقِهِ فَعَلَى المَّرْدِ أَوْ أَقُلُ كَاشِيرِ وَالسَّمْدِمِ ، وَلِيْنَ لَهُ أَنْ يَعْوَلُ خَمْلِهُ فَالْمِنْ لَهُ أَنْ الشَّاجِرِهُا لِيَحْبِلُ عَلَيْهَا عَلَيْهَا فَطَلَا سَمُّا فَاللَّا لَمُعْلِلْ عَلَيْهَا مُقْلِمُ وَلَيْهِ حَلِيداً، وَإِنِ السَّاجِرَهَا لِيَحْبِلُ عَلَيْهَا مُقْدَاراً مِنْ الْجَنْطَةِ فَلِيلِكُ لَا اللَّهُ لِلْمُ اللَّهُ الْمُعْلِقُونَ مَنْ مَا وَالْ الشَّاجِرَهَا لِيَرْجُبِهَا فَالْوَلَ مَعْ أَرْدُونَ مَعْ أَرْدُونَ أَلْهُ لَا يَعْلَى الْمُعْلِقُونَ عَلَيْهِا فَعْلِما لَمُ الْمُؤْمِلُ عَلَيْهِا فَلَوْلًا مِنْ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْفِيلُونُ عَلَيْهِا فَالْمَالِمُ مِنْ اللَّهُ لِلْوَالِقَالَ النَّهُ وَلَى النَّالِمُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْفِيلُونُ عَلَيْهَا فَلَالَهُ عَلَى الْمُعْلِقُونَ فَاللَّهُ مِنْ النَّالِيلُونُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ الْمُؤْمِلِينَ اللَّهُ الْمُؤْمِلِينَ لَهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُونُ السَّالِمُ وَالْمُا الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلِينَ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُونُ السَّامِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُونَ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُونُ الْمُؤْمِلُ الْمُولُولُ اللْمُؤْمِلُولُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُ مُولِلُولُ الْمُؤْم

لَّهُ أَنْ يُؤْكِنِهَا مَنْ شَاءً) عملًا بِالإطلاق، ولكن إنا ركبُ بنضه أو ارتُفُ واحداً لبس له أن يُمركب غيره؛ لأنه تعبُّل مُرادأ من الأصل، والشامل بطارتيون في الركبوت، فصار كبأنه بص على وكنوبه ﴿وَكَذَلِكُ﴾ الحكم وإن السَّأَحر نُوبًا لِلَّبِي وَأَطَّلَقَ﴾؛ العاوت الناس مي النبس أيضاً (قَالَ) فيمد مان رَفَالَ عَلَى أَنْ يَرْكُنُهَا فَلَانٌ أَوْ يُلْسَلُ النُّوبُ لِللَّافُ} مخالف (فَأَرْكُهَا غَيْرَهُ أَوْ البَّسَةُ عَيْرَهُ): أي خبر المشروط (كانْ ضَامَةُ إِذْ عَبِطِبُ الدامةُ أَوْ الثوبُعِ: لأن الساس بتفاوتـون في الركـوب واللبس، فصح التعيين، وقيس له أن يتعدان ولا ألجر بنزمه لأنه لا يحتمح مع الصمال (وَكُذَّبُكُ كُلُّ مَا يُخْتَلِفُ مَاخْبَلافِ المُسْتَعْمِلِ لَمَا نقدم، وأما العقار وما لا يختلفُ بالختلاف المستعمل فلا يعتبو تعييدُه وَقَاؤَا شَرَطَ) في العقار (سُكُني وَاحدٍ) بعيته (فَكُ أَنْ بُسُكَنَ غُيْرَاً)؛ لأن التقييد فيمر مفيد؛ لمدم التعارث، والذي يصر بالبناء عارج على ما تقتم (وَإِنَّ سُمَّى) انسسناحر (نُؤهــاً وَفَاراً بَحْسله علَى الدَّائَةِ مَنْ أَنْ يَقُونَهُ لاحسَ عَنِهَا ﴿حَدَّتُ أَقَلَوْهِ ﴿ جَنَّطَةً فَلَهُ أَنْ يَحْمَلُ مَا هُو عِشْلُ الجَنَّطَةِ هي الصَّرْر، كالعدس والمعاش (فعدم التفاوت (أو أقلُّ) ضوراً (كالشُّجير والسَّمسِم)، لكونه خيراً من المشروط (وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْمِلُ مَا هُوَ أَضُرُ مِنْ الْجِنْفَةِ كَالْمِلْحِ وَالْحَدِيدِ) لاتعدام الرضيا به، والأصل أنامن فسنحل منفعة معدرة بالعقيد فاستبوقاهما لوحللها أودولهما جازه لندسوف تحت الإذن، ولو أكثر لم يجز، لعدم دخوله تحته وزاير السَّالْحَرْفًا). أي السَّابَة (النَّحْبَـلِ عَلَيْهَا فُطَّلَأ سَمَّاتُم: إلى سمى قدره وفليسَ لَهُ أَنْ بِخْمِلَ بِقُلْ وَزَّزِهِ خَدِيدًا } وتحوه؛ لأنه ربعا يكون أحسر حمى الدامة، عان الحديد يحتمع في موضع في ظهره، والقطن بنيسط عليه (وَإِنَّ السُّأَجَرِهَا): أي الدالة وبيرتبها فَالْرَدْف مْعَهُ وَجُلِامُ مَعِيتَ يَسْتَمَلِكَ بِنِعْلِمَهُ وَالدَّاسَةُ تُطْيَقُ ذَلَكَ وَفَعَلِمْكُ وَالدَامَةُ رصيل نصف بيمنهام. لأمها تلعت بركوبهما وأحدُهما مادون له دون الأخر (وَلاَ يُعَسِّر بِالنَّفِلِ) ٢ لأن الرحال لا تورن، والدابة وُسِم يعقبرها جهيل الراكب الخفيق ويخفُ عليهما ركوب التفييل،

⁽١) الفير" مثيال من ندية مكاكيك والعمم أغزة والمكوك مكياً. قاد يسمعل هديماً. يساري: حاجاً وحمد المبار، بناه في المعرب عن الخطاين.

ضَمِنَ يَصْفُ قِيمَتِهَاء وَلَا يُكَثِّرُ بِالنُّقُلِ، وَإِذَا كَنِعَ الدَّابَةَ بِلِجَابِفَ أَوْ ضَرِّيهَا فَمَطِئِكُ ضَمِنَ جُنَّد أَبِي حَبِيْفَةً.

وَالْأَجْرَاءُ عَلَى ضَرَّبُونَ؛ أُجِيرٌ مُشْرَكُ وَأُجِيرٌ خَاصَّ، فَالْمُشْتَوَكُ مَنْ لاَ يُسْتَجِقُ الأَجْرَة

فاعتبر عدد الراكب، ولم يعيّن الغمام،؛ لأن المالك بالخيار في تضمين ليهما شاء، تــ إن غممين الراكبُ فلا رجوع له على البوديق، وإن صمن البرديف يرجع بما ضمن على البراكب إن كنان مستأجواً صد، وإلا لا، ولم يتعرض لوجوب الأجو، والمنقولُ في والتهابة، و والممحيط، أن يجب جميع الأحر إذا هلكت بعد بلوغ المقصد مع تصمين النصف ألان الضمان لركوب غيره والاجر الركوبة، وقُبِّه بكرتها غطِبت لأنها لـو سلمت لا يلزمه عبـر المسمى كما في وغـابة البيـان،، وقَبِّد بالإرداف ليكون كالثامع؛ لأنه لو أقعده في الشرّج صار غــامبًا ولم يجب عليــه شيء من الأجر (لأنه لا يجامع الضمان كما في غابة البيان، وكذا لو حمله على صائفه؛ لكونه بجنب في معلُّ وأحد فيشق على الدابة وإن كانت تطبق حملهما كما في والنهابية. وفَيْد بِالرَّحْسَلِ لأنه لمو ركبها وحمل عليها شريًّا ضمن قدر الزيادة. وحدا إذا مع يركب هوق الحمل، أما لو ركب فنوق الحمل ضحن جميع القيمة كما ذكره دخواهر زادها، وفَيَدنا بكونه يستمسنك نتميه لأن منا لا يستمسك بف بمنزلة النَّاع بَضْمَن بقلر ثقتْه كما في والزيامي، ويكونهما تُطيق دلت لاتها إذا لم تُبطِق يَضْمَن جميع القيمة كما في والنسفي، وزان اسْتَأْجَرُهَا لِيُعْمِسُ عَنَيْهَا مَشْدَاراً مِنَ الْجِنْطَاقِ مشافل (فَحَمَّلُ الْكُلُو مِنَّةٍ) من جسمه (فلطلبت) الدابة (ضيق مَا زَادَ النَّقَلُ)؛ لانها غطبت بما هو مأشون فيه وفير مأدون فيه، والسنبُ الثقل، فبالقسم عليهما، إلا إدا كبار حملًا لا يُنظيفه مشكِّر نلك الدالة فحيتة يضمن كل قبعتها؛ لعدم الإذن فيها أصلاً محروجه عن المعتاد. وهداية.. فيدنا بأنهما من جس المسمَّن؛ لأنه لو حمل جُسَاً عبر المسمَّى ضمن جميع القيمة كما في والبحرو ووَإِذَا كُيْخَ النَّدَابُةُي: أي جَنْدُبُها إليه (طِجامِهَا أَوْ ضَرَّتِها) كيماً وضرباً متدارَفاً ونضطبتُ ضهن عِشْد الهي حبيقة)؛ لأن الإنن مُفيِّد بشرط السلامة. إذ يتحقق السُّوقُ بندومهما، وإنسا هما للمسالغة فينفيند يتوصف السلامة. وهداية: - وفي والجوهرة:: وهنيه الفشوى، وقالاً: لا يصمن إذا فصل فعلًا متعارفاً. لأن المتعارف منا يدخل تحت مُطَّل العقد، فكان حاصلًا بإداء، ولا يقدمه، قال في ة التُصحيبيع : واعتماد قبولُ الإمنام «المحسوبيُّ» و «الشَّفي»، لكن جا رح «الإمبيجباي» و والزوزني، أن قوله فياس وفيلهما :سنحسان. ا هـ. قيَّد بالكُنْح والفَرَّبِ لانه لا يصمن بـالسُّوق الفاقأ، وقُلِدُنا بكونه متعارَفُ لأنه بغير المتعارَف يصمى انفاقأ.

(وَ لَأَجْرَاءُ عَلَى ضَرَيْقِ): اي نومين (أجير مُشْفَرَكِ وَاجِيرِ خَاصُّرٍ؛ فَانْسُشَدَرَكَ مَنْ) يعمل لا • لواحد، أو لواحد من فير توقيت، ومن أحكام أنه ولا يُشْفِعَنَ الاَجْرَةُ خَيْر يَفْشَلِ السعفودُ عليه، حَمَّى يَشْهَلُ كَالصَّبَاعِ وَالْمَصَّارِ، وَالْمِسَاعِ أَمَافَةً فِي يَدِهِ ﴿ إِذْ فَلَكَ لَمْ يَصَّمَقُ ثَبُتَا عَلَّدُ أَبِي خَيْفَةً، وَقَالَ أَبَّرِ يُوسِّفُ وَلَمَحَمَّدُ: يَفْسَنُهُ، وما تَلِف بِحملِهِ كَتَجْرِيقِ النَّـوْبِ مِنْ ذَهُ وَرَقَى الْخَمَّالِ وَانْفِظُاعِ الْحَبْلِ الْمِبِي يَشَدُّ بِهِ الْمُكَارِي الْحَمَّلُ وَعَلَيْ الْمُشْتُ، وَيَا الْخَمَّالُ وَانْقِطْ مِنْ السَّقِيْةِ فِي السَّفِيْةِ أَوْ ضَقط مِنْ السَّقِيْةِ فَمْ يَصْفَفُ، وَيَا فَضَا لَا تَصْفَلُ مَا يَعْمَلُ مِنْ اللَّهُ فَمْ يَضْفُ ، وَيَا أَنْهُ لَا يَضْمَلُ مَا يَرِاعُ وَلَمْ يَتَجَاوَزِ الْمُؤْضِحَ الشَّفَادَةُ فَلا فَصَادُ عَلَيْهِ فِيمًا عَطْلُ مِنْ

وذلك وتخالصًا ع وَالْغَصَائِيُّ؟ وتحرفها. ﴿وَالْمُنَاعُ أَمَاتُنُّ مِن بِيهِ: إِذْ هَلِكَ لَمْ يَضْمَلُ شَيْعاً. عِلْم أبي حيفة) وإن شُرط عليه الصحال؛ لأن شرط الصحال في الأمامة محالف لفصية الشرع، فيكون بباطلاً كما في والدحبرة؛ نقلاً عن والطحاري، وقالاً: بصُّك إلا من شيء عياب كالحريق الغالب والعدو المكابر، ونفيل في والتصحيح، الإفتاء طول الإسام عن عامة المعتبرات. قبال: واعتمله والمحبوئ وووانسفيء، وبه عزم أصحابُ المتون؛ فكنان هو المندهب العب لكن فان في والدرة أوانتم المتأخرون بالصَّلَم على يصف الغيمة، وقيلُ إلى كان الأجيم مُصَّلَحًا لا يغيمن، وريَّا تخللاته يصمن، وإن مستورٌ أحال يؤمر بالصُّمَح ، وعسانية، فلت. وهـل يُحير عليه؟ حرَّر في انتوبر البصائرة بعني كس نمن مدته في ومط ليحر أو النوبية نص الإحارة بالبهور. (هـ (وَمَا نَبْفُ بِغَيْبِهِ تُعَمُّونِينَ النُّوبِ مِنْ دَفَّةَ وَزَلْقَ الْعَمَّانِ وَالْعَظْرَعِ الْعَلِيلِ اللَّذِي يَضُّكُ نه المكارئ البحمل وفوق السُّفية من مدِّهام: أن إحرائها ومفسُّونَ) عليه ٩ العاذون فيه ما هو داخل تحت العقد، وهو العمل الصائح، علم بكن المفسد مأذونًا فيه؛ فيكون مصمونًا عليه ﴿إِلَّا أَنَّهُ لَا يُصْمَلُ بِهِ نَبِي أَوْمَ مِشْلُ عُرِقَ فِي السَّهِينَةِ أَوْ مُنقط مِنَ اللَّهُ بَقِ وَإِن كان يسلوفه أو تؤوده لأن صمان الادمي لا يحب بالعقب بل بالحابان وهذا ليس بحاية. لكوله لأدرناً فينه وزادا فضلا الْفَصَّادِ) بإذن استفصود (أوْ نَوْخُ لَيْزَاقُ) أي البِّعلار بإدن رب الله به ووليهُ يُتَحَاوِزُ الْمُوضَعِ الْمُعَلَىٰ د فلا صَمَاكُ عَلَيْهِ فَيِمَا عَمَلُتُ مِنْ فَلَتُنَ لا يُعَكِّنُ لا يَعْمَلُ لَوْ مَنْ السَرَّجَةُ أَكُو لانته يشيء على فوة التغباع وضعمهار ولا بقرف ذلك بنصم علايمكن نفيده بالسلامق فسقط عشارم إلا إذا حاوز المعتباذ فيضمن الراشذ كله إدا لم يهلك، وإذا هلك صمن نصف الدينة ؛ لأنه هلك بسأدول فيه وعبر مأدون بيه، يصمن محماله باوهو الصف دخي إن الْخَيَادا؟ أو قبطم الحثمة ويبريء المفطوع تحب هميه دبة قاملة، لأن الرائد هو النعشقة، وهو عصو كامل، فنحبُّ دبة كاملة، وإن منات يجب عليه مصفُّ الندية. وهي من العبرائب، حيث يحب الاكثر مدلِّزًا، والأقال بالهبلات. ودروه عن والربلعي، " فَبُدُنَا الْفَصْد والْمَرْغِ بالإدن؛ لأنه لو بعير الإبن فسمن مطلفاً

ووم الفضار أمحل التوب أي يجعلها ليصاء ومه الحاربون

⁽۱۹) - انسرایة (مرأ مری) وساری لِنحن بان النصور، ی آلو فهها حتی هلکت

م) - مِنْ حَنْ وهو ما يُعرِف مُنْفَطَّهُمْ مِنَّ السَّمَاد

فَلِمَكَ. وَالْأَجِيرُ الْخَمَاصُ الَّذِي يَسْمَحِقُ الْأَجْرَةَ بِشَلَيْمِ غَبِيهِ فِي الْمَدْةِ، وَإِنَّ لَمْ يَغْمَىلَ. تَحْمَنِ اسْتُؤْجِرَ شَهْراً فَلْجَمْنَةِ أَوْ لِمُرْعَى الْخَمْمِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَجِيرِ الْخَاصُ فِيمَا ثَلِفَ فِي اللّهِ وَلَا مَا تُلِقَ مِنْ النَّجْرِ عَيْدًا فَيْفَ فِي يَلِيهِ وَلَا مَا فَلِفَ مِنْ عَمْلِهِ. وَالْإِحَارَةُ نَفْسِدُهَا الشّرُوطَ كِمَا نَصْبَدُ النَّيْعَ، ومن اسْتُأْجَرَ عَيْدًا فِيضَلْمُوَ فَلَكِسْ لَهُ أَنْ يُسْافِرُ بِهِ إِلاَ أَنْ بَشْرَطَ ذَلِكَ، ومِن اسْتُأْجَرَ حَسْلًا لِلنَّجْمِل وَوَاكِيشَ إِلَى مَكْفَةَ جَازً، وَلَهُ الْمُحْمِلُ المُغْتَافُ، وَإِنْ شَاهَدُ الْجَمْلُ لَمْحَمِلُ عَلَيْهِ

(وَالْإِجِيرُ الْحَامُ) ـ ويسمَى أجهر واحدِ أبصاً ـ هو (الّبُوي) يعمل لواحد عسلاً موقداً بالتحصيص، وبنُ أحكام أنه ويشَّيْنُ الأَجْرَةُ بَسْلِم أَلْحَمْ) النَّمْةُ) المعقود عليها (وَإِنْ ثَلْمُ يَعْمُلُ) وَفَلْكُ (كُنْنَ أَشْوَاجِرُ شَهُرا فِلْجُرْءُ وَالْجَرْ معابِلَ بِهَا . فيستحب ما لم يغنيع من العمل مابع عمله . كالدار المستاجرة للسكن . والأجرَ معابل بها . فيستحب ما لم يغنيع من العمل مابع كمرض وقط وتحوهما مما يعم التمكن من العمل . ثو الأجر فلحدة أو لرعي لفه إلى بحون خاصاً إذا شرط عليه أن لا يخدم غيره ولا يرعى لغيره أو دكر العدة أولا كان يستاجره شهراً ليرعى له غنماً صساة بأجر معلوم فإنه أحير خاص بأول الكلام وشائد في واندروه ، وئيس فلخناص أن يعمل فقيره ، ولو غير تقص من أجرته مقدر ما عسل . فتارى الموازلة (لا صبان على الأجيم النّخاص فيما يقد في يَبِيهِ بأن شرق منه أو غصب لأنه أمان في بده ، لأنه قيضه بياذته (ولا فيا أُنْ عالم مناوت معلوكة للمستاحر، نقت أمره بالطرف إلى ملكه صع وصار بالباً عنه فصار فعله منقولاً إلى كانه فعله بنفسه ، فَلَدُنا المعمل بالمعتاد لأنه لو كان غير معاد بأن نعمه انفساد فيمن كالموذع .

. . .

(وَالإِجَارُةُ نَفْسِمُهَا الشَّرُومُ) المخالفة لمفتضى العقد (كُمَّ نُفُسِدُ الَّبِيِّعُ) بذلك؛ لأن الإجارة بمنزلة المبع لانها سع المسافع .

 الشناجر لعبياً البائديل عليه مقادرة بن الزاد فأكل جنّه في الانجريق حاز الله أن يرّد جوهر خا أنحل، والأخرة لا نجل بالعقد، وتستحق بالحد مفان فلاله، إن الحيزة المقابس، أو بالقجيل من غير شرّج، أو بالسيف، النفقرد علم، ونن الشاخر دارة فللمؤجّر أن بطابلة بالجزء كل يؤم إلا أن ليتن وقت الاستحقاق بالمغند، ومن الشاجر بجراً إلى مكة فللجمان. أن تصابة بالجزء تحلّ مرحلة، وللس الفضل، والحياط أن يطائب بالأجرة ختى يقرع من المقبل إلا أن بشترط لتعجيل، ومن الشاخر خارة ليخير قد في لينه فهيز دفيل بسرهم لمُ

اشتأخر مجرةً ليُحسل نحليّه مقدارةً من الرّام فأكل منه هي الطويق جاز له أنّ يرّة عوضَ ما أنخلُ} من زاد وتحووه لانه يستحق عليه حملاً مسمى هي جميع الطويق مله أن يستوفيه

(وَالْأَحْرَةُ لَا تَجِبُ بِالْعَقَبَى فَلَا يَجِبُ سَنَيْهِهِ بَهُ (فِي إِنْهَا (يَشْتَحَقُّ فَأَحَدَ مَعَانِ شَكَّآتُهُ) إِنَّ يَشُرُطِ التَّفَجِيلِ) وقت العقد- لانه شرط لازم (أَوْ بِالتَّجِيلِ مِنْ غَيْرِ شَرَّفٍ) بَان يُعْشِهِ حَالَاء يكون هو الراحب؛ حتى لا يكون له الاسترواد (أَوْ بِالشَيْفَاءِ لَشَعْقُودِ غَلَيْم)، لأنها عُقَادُ معاوضة؛ فإذ المستوفى السفعة استحق عليه النذر

ومن السائيز دارة سنة مناك مقد معدم من غير بياد وات الاستحدى والمنظيفير أن بطابية الماجرة كال يترم، الانها مقعة مقدودة وإلا أن بيان وقت الإستحدى والمنظيفير أن بطابية التأخيرة كال يترم، الانها مقعة مقدودة وكان الإمام او لا مقول: والمنظمان أن بطابية سائيرة كال مرحلة)، لان سير كل مرحلة منفعة مقدودة، وكان الإمام أو لا مقول: لا يجب الأجر إلا يعد المغضاء لمددة وانتهاء السعر؛ لان السعقود عليه حملة العنافع في العددة فلا يتوزع الأجر على المخولة المسال، ووجه السرجوع إليه أن الفياس يقتضي استحقال الاجرة ساعة فساعة بتنعقق المسوالة، إلا أن المطالة في كل ساعة تفضي إلى أن لا يتغرغ فغيره الاجرة ساعة أنفس إلى أن لا يتمرع الإجراء الإجراء في المحض عبر متعمم بحد علا أو بعضها (حتى بقرغ بن النصل) المعفود عليه؛ لأن لعمل في العض عبر متعمم بحد علا أو بعضها (حتى بقرغ بن النصل) المعفود عليه؛ لان الشوط فيه لازم (وني المناخر خياز الخبر بن النتوري؛ لان تمام مالإحراء فنو احترى الرسفط من يده قبل الإجراء صلا أجرة فيه المحبورة المسائية المنابة ال

فَالْفَرْكُ عَلَيْهِ، وَمَن السَّتَأْخِرُ وَجُلاً لِيَشْرِتُ لَهُ لِبِنَا السَّحَقُ الأَجْرَةِ إِذَا أَفَانَهُ عِسْدًا بِي خَنِفَةً، وَقَالُ أَبُو بُولُتُكُ وَمُنا قَالَ لَلْخُبَافِةِ إِنْ جَفْفُ خَمَا لَتُولِ فَوَرِنْكِ وَلَيْهِ الْمَوْفَقِينِ، حَالَى وَأَيُّ الْمَعْلَمُن عَمِلَ الْمُعْخَلُق الْوَلِمِ فَالْمَالِمُن عَمِلَ الْمُعْخَلُق الْمُولِمُ عَلَى الْمُعْخَلِق عَنْهُ وَلَمْ وَإِنْ جَعَلَتْهُ عَنْهُ وَلَمْ اللّهُ عَلَيْهُ فَعِلْمُ عَنْهُ وَلِمْ جَعْلَتُهُ عَنْهُ وَلَا يَتَخَافُونُ فِي اللّهُ عَنْهُ فَعِلْ اللّهُ عَنْهُ وَلَمْ مِنْ وَلِمْ عَنْهُ فَيْلًا أَنْ حَلِيلًا فِي اللّهُ وَلَوْلُونُ فِي اللّهُ عَنْهُ فَعَلَالًا فَي عِلْمُ اللّهُ عَنْهُ فَعَلَالًا فَي عِلْمُ اللّهُ عَنْهُ فَعَلَالًا فِي اللّهُ مِن اللّهُ عَنْهُ وَلَوْلُ اللّهُ وَلِيلًا فَي اللّهُ عَنْهُ فَعَلّالُونُ وَلِمُ السَّمْعِيلُ السِّلْمُ فِي عَلَيْكُ اللّهُ وَلِللّهُ اللّهُ وَلِيلًا اللّهُ وَلِيلًا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَوْلُونُ اللّهُ وَلَوْلُونُ اللّهُ وَلَوْلُونُ اللّهُ وَلَوْلُونُ اللّهُ وَلَوْلُمُ اللّهُ وَلَيْلًا اللّهُ وَلَوْلُونُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ عَنْهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَوْلُونُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِمُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَاللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِيلًا الللّهُ عَلَى اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُونُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

بذلك ووَمَن تَسْتَأْخِرَ رَجُلًا لِيعْمُونِ لَهُ لِينَامُ بِكَسَرِ البَاهِ وَالشَّدَىقَ الْآخَرَةُ إِذَا أَفَافَعُ أَي صَادَ لَسَةً (هَنْدُ أبي خَبِيْفَةً) · لأن العمل قد تد والنشريج (** عمل زائد كالفل. ألا أبرى "نه ينتفع له قبل النشريج بالنقل إلى صوصع العمس، لخلاف منا قبل الإذاءة؛ لأنه طبلُ منشر. وهمداية، (وُفَالَا: لأ لِلْمُعَلِّمَا): أي الآجرة (خَشُ لِشَرِّجَة) أي يتركب بعضه على بعض؛ لأن من تمام عمله؛ وذ لا يهمل الفسناد قبله؛ فصار كباخراج النجية من التنور. ولأن لأجيبر هو الندي يتولأه حرفياً، وهمو لمعتبر فيما لم ينصُ عليه، قال في النصحيح): وقد اعتمد قولُ الإمام ؛ المحبوبيُّ، و النسفي،، وقال في والعيون: والفنزي على قولهماً، قلت. كأنه لاتحاد انعرف فبراعي إن النحد. المنهى. ﴿ وَوَهَا قَالَ الْمُجِيَّاطِ: إِنْ خِطْتَ هَدَا طَلُونَ فَارِجِيًّا فَدِرْهُمْ ۚ وَإِنْ جَطْنَهُ رُوبَبُ فَهِدْوَهُمْيَنَ * حاني الشرطان (وأي العَمَلين فعِلَ السَّخَقُ الأَجْرَا) العشروطة. وكذا إذا حير، بين اللَّمَة أشياء، وإن خيره بين أربعة لم يحز، اعتباراً بالبيع؛ فإنه إذا الشترى ثوبين على أن بأخد أيهما شاء حاز. وكدا بذا حيره مين ثلاثة الواب، ولا بجورً في الارمعة فكذ في الإجارة. ومهابـة، (وَإِنَّ فَالْ. إِنَّ خِطْتُهُ النَّيْوَةِ فَبِدَرْهُمْمٍ ، وَإِنَّ حِطْتُهُ غَـلًا فَبَنْهُمْ ، وَلِهُ حَاطَّةُ النَّبُومَ فَلَهُ فراهم، وَإِنْ تَحَاضُهُ غَمَاهُ أو بعد، وعله أجّر مثله بيند أبي حبيقًا؛ لأن ذكر الينوم للتعجيل بخبلات الغد فيزنه للتعلق حقيقاته، وإذا كان كادمك يجتمع في الغد تسميشان الوقتُ والعملُ، دون الروم، فنصح الأول ويجب المسمى في اليوم، وبفسد التاني ويعجب أخر العشل، كما في دالهندية، ﴿وَلَا يُعْجَالُونُ بِهِ يَصْفُ دِرهُمٍي؟؛ لأنه هو المسمى في اليوم الناني وقد رضي به، وهذا عند دأبي حبعة، ﴿وَقَالُ أَبُّو بُوسُفَ ومحملُ الشَّرْطَانِ جائز بن وقال وزفره: الشرطان فاسدان أفال في والتصحيح، واعتملًا تولُّ الإمام في الهخلافيات المدكورة والمحجوبيُّ، ووالنسفي، ووصدر الشهريعة، ووأجو الفصل، (وَإِنَّ قَالَ. ۚ إِنَّ سَكُنتُ فِي هَدِهِ الدُّكَّانِ عَطَارٌ عِبْرُهم فِي الشَّهْرِ، وإنَّ سَكُنْتُ خَذَا فهادَهمنين لجال الشرطان ووَالَيُّ الأَمْرَيْنِ فَعَمَلِ السَّحَقُ الفَسْمُي فِيهِ عِسْدُ لَهِي حِيمه إِه الأنه حَبْره مين تَفْسُلس

ود) - التقريج: فركب اللِّي (لكب النام) محمد على نعص

وَمُحَمَّدُ: الْإَجَارَةُ فَاصِدَةً، وَمَن اسْتَأْجَرَ دَارَا كُنَّ غَهْرِ مِلِرَهُمْ فَالْفَقَدُ صَجِحَ فِي شَهْرٍ وَاجِبَ عَاصِدُ مِن فَقِيَّةُ الشَّهْرِدِ إِلَّا أَنْ يُسْفَى جُمُلَةَ شَهُورٍ فَقَلُومَ، فَإِنَّ سَكَنَّ سَاعَةً مِنَ الشَّهْرِ النَّانِي صَبِحُ الْعَقْدُ فِيهِ وَلَرْمَهُ ذَلِكَ الشَّهْرَ، وَامْ يَكُنَّ الْمَوْجُورُ أَنْ لِخَرِجَةً مِنْهِ إِلَى أَنْ يَقْفِضٍ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَهْرٍ يَسْكُنُ فِي أَوْلِهِ، وَإِنَّا اشْتَأْخَرَ دَرَا سَنَةً بِغَشْرِةٍ فَرَاهِمَ جَازٍ، وإِنْ نَمْ يُسْمُ بَشَطْ كُلُّ شَهْرٍ مِنَ الْأَشْرَةِ، وَيَجَرَدُ أَخَدُ أَشْرَةَ الْخَمَّامِ وَالْخَجَامِ، وَلاَ يَحْورُ أَخْذَ أَحْرَةٍ

صحيحين محتلفين فيصبح كمما في مسالة السرومية والصارسية (وقبالاً: الإجارةُ قباسِقةٌ) لجهاسة الأجرة؛ لانه لا يعمم أي العملين يعمل، ونقدم في التصعيح أن المعتمد في الخبلافيات السلكودة قولُ الإمام (وَمَنِ اشْنَاجْرَ فَارَأَ كُلُّ شَهْرٍ بِنِدِرْهُمْ فَالْعَلْمَدُ صَجِيحٌ فِي شَهْرٍ واجِدٍ} لكنوبه معلوماً (فابسة في بُلِيَّة الشَّهـور) لجهائه، والأصل أن كلمنة وكل: إذا دخلت فبُسا لا نهابت له ينصرف إلى الواحد؛ لتعذر العمل بالعُمُوم، فكان الشهر الواحد معلوماً؛ فصلحُ الفقد فيه، فإدا نم كنان لكل راحمه منهما أن ينفص الإحماره المنهاء مندة العقب الصحيح وإلاً أنَّ بُسَمَّى جُمَّلُةُ شُهُورِ) جِملة (مُمُلُوفَةِ) فيحبور؛ لروال العبانع لان المدنة صارت معلومة (فَإِنَّ مُكُن مُسَاعَةً مِن الشُّهُمُ النَّذِي صَبَّحُ لَعَقَدُ فِيهِ): لِي الشهر النَّانِي (وَلَا يَكُنُ لِلنَّوْخُرِ أَذْ يَخْرِجُهُ مِنْهَا إِلَى أَنَّ يُنْفِينِي) الشهـر (وَكَذَٰلِكُ) حكم وكُلُ شَهْرٍ يُسَكِّنُ فِي أَنَّكِي مساعةً؛ لأنه نم العقند بشراضيهمنا بـالسكن في الشهر الشائي، إلا أن الذي ذكره في الكتاب هـو القيـاس، وقـد مـال إليه بعض المشابح، وظاهر الرواية أن بنقي العبيار لكل واحد منهما في اللبلة الأولى من الشهير ويومها ؛ لأن في اغتيار الأول يعص النعرج. وهد بذور ومي والتصحيحون قال في والجنوموذو و والتبيين؛ هذا قول البعض، أما طاهر الروآية لكل واحد منهما الخبار في الليلة الأولمر من الشهر وينومها، ومه يعشى، قال القاصيء. وإليه أشار في ظاهر الروابة، وعليه العنسوي " اهـ (رُإِذَ السَّنَاجُمُو دَاراً خَنَةً بِخَشَرَةِ فَرَاجِمَى مَلِكُ (جَانَ وتَعَلَّطُ على الأشهر بالسويّة (وَإِنَّ لَمُ لِنَمَّ قِسَطَ تُحَلُّ شَهْر مِنَ الأخرق؛ لأن المدة معلوبةً بدون التفسيم . ثم يعتسر ابتداء السندة منا بسمي، وإن لم يسم مص وقت العقد، ثم إن كان العقد حيل بُهل الهيلالُ فشهور السبية كلها ببالأهلة، لانها الأصيل، وإن كان في أثناء المشهر فالكبل بالأيدم عبد الإسام، وقال ومحمده: الشهر الأول بـالايام، والبياقي بالاهنة، وعن وأبي يوسف، رويتان

﴿ وَمَعْوَرُ أَحَدُ أَجُوهُ الْخَمَّامِ ﴾ لتعارف الناس، وتم يعتبر الجهالة لإجماع المسلمين، وقال النبي علا ماه زأة المُسْلِمُونَ فَاتَ فَهُو عِنْدُ اللّهِ حَسَنُ*؟، وهداية، (والتّحَدّام) لهما روي له عليه

 ⁽⁴⁾ موقوف صحيح قال الرياض في نصب الرابة ١٩٣٦/١ ثم الحدولة موقوف العرجة الحيد، ومن طريقة الحاكم في والصنادرات، والبرار في وصداده والبياض في والمداخل والرائم في والصناف من وحد أشرى

عَسْبِ النَّيْسِ ، وَلَا يَجُورُ الاسْبَقْجَارُ عَلَى الأَذَانِ وَالإَفَامَةِ وَالْحَجُ وَالْجَاءِ وَالنَّوجِ ، وَلَا تَجُورُ إَجَارُهُ الْمُشْرِعِ جِنْدَ أَبِي خَبِيفَةَ إِلَّا مِنَ الشَّرِيكِ. وَقَالَ أَبُو يُنوسُفُ وَمُحَمَّدُ: إِجَارَهُ المُشَاعِ إِجَارُهُ الْمُشْرِعِ جِنْدَ أَبِي خَبِيفَةً إِلَّا مِنَ الشَّرِيكِ. وَقَالَ أَبُو يُنوسُفُ وَمُحَمَّدُ: إِجَارَهُ المُشَاعِ

العملاة والسلام والخفض وأنفض الخيام الأجراء (") ولانه استنجار على عمل معلوم باجر معلوم. وهداية (ولا يجوز الاشتخار غلى) الطاعمات. وهداية (ولا يجوز الاشتخار غلى) الطاعمات. مثل والاذان والإقاف والخير الجرز عملي التوان والفقاء قبال في والتصحيح الرحال الطاعمات. المتضمين، وأجازه المتاخرون، فقال في والهداية، وبعض مضاعتها استحسنوا الاستنجار على تعليم القرآن، وعليه الفتري، واعتماء والتسغيء. وقال في والمحيطة: ولا يجوز الاستنجار على الطاعات كتمليم القرآن والفقة والإمامة والحجو عنه، وبعض أصحابنا المتأخرين جرزوا ذلك؛ المسلم القرآن والفقة والإمامة والحجو عنه، وبعض أصحابنا المتأخرين جرزوا ذلك؛ لكسل الناس، ولحاجتهم. وفي والفنجيرة): ومشابخ بأنغ جرزوا الاستنجار المعلم القرآن يق عرب لذلك منه، وأفوا بوجوب المسهى، وإذا كان بدون ذكر المدة أمنوا بوجوب أجرة المثل، وكذلك يغتر يجوار الاستنجار على تعليم الفق، وقال وصدر الشريعة؛ ولم يصح للمبادات كالأذان والإقامة وتعليم الفران، وتغني البوم بصحتها. احد أن لا على المعاصي، مثل (المنساخ) وكذا سائر الملامي، المناهى، الأنه استنجار على المعاصي، مثل (المنساخ) وكذا سائر الملامي، المناه المناهم، الأنه استنجار على المعاصية، والمعسية لا تسنحي بالمقد.

(وَلاَ تَجُورُ إِخَارُهُ السُّنَاعِ) الأصلي، سواء كان يقل النسمة أو لا (عِنْدُ أَي حَبِيعة) معدم القدرة على التسليم؛ لأن تسليم الشائح وحده لا ينصور (إلا مِن الشربط)؛ لحدوث العنفعة كلها على ملكه فلا شيوع، والاختلاف في النسبة لا يضر. دهد بدة. وفي وجامع الكرخيء: نهى وأبو حينية، أنه إذا أبر بعض ملكه أو أجر أحدً الشربكين نصيه من أجني مهو فالمده. سواء فيها يقسم وما لا بقسم. احد. وكذا من أحد الشربكين كما في والممادية؛ (وقالاً: إخبارةً

وكذا الطياطس والطبرامي كلهم عن ابن سنعود موقوف

وهو في منت أطبالنسي المقعد وإن الله عز وجل لظر في قلوم العباد فاعتار محمداً فيمته بمرسلاته والتخو مقامه ثم نظر في قلوب فالمس يعتد فاعتار له أصحابه فيحكهم أنصار دبه ووزواه نبه فيهو عما وأه المؤمنون حسناً فهو عند لك حسن وما راه فيهماً فهو عند الدفيج .

قلت: العربية الطرفاني 127 بهذا اللفط من ابن مستود موفوة وافعاكم في والمستلوك 4 .40.4 كا عن ابن مسعود موفوة وقال: صبحيع الإستاق والآن: الدهبي، وذكره المبطوني في وكشف المحقامة ولقل عن المعاشل بن عبد الهادي أنه روي مرفوعاً من حديث أسى بإنساد سائط والأصبح وقعت على ابن مسعود أحمد أنظر الكشف 1773.

^{(1) &}quot;أخرجه البشاري ۲۲۷۹, ۲۲۷۹, ويسلم ۱۵۷۷ ح ۱۵ وأبو داود ۲۲ (۲) وله شباهند من حديث أنس أحرجه المحاري ۲۵۷۰ ويسلم ۱۵۷۷ وأبر داود ۲۵۲۱ والترمدي ۲۲۷۸ ولفظ مسلم دستل أنس عن كتب المحام مثال: احتجم رسنون الله عد حجمه لبو طبية، مأمر له يصناعين من طعام وكلم أهله موسلم! عنه من خراجه وقال: إن أفضل ما تداويتم به المحامة.

وَيَخُورُ السَّنَجَارُ الطَّثَرِ بِالْحَرَةِ مِثْلُومِةِ. ويضُورُ بِطَعَامِها وَكُلُونِهَا. وَلِيْسَ لَلْمُسْتَأْجِرُ أَنْ يُشَخِّ وَفَجْهَا مِنْ وَطُنَها، فَإِنْ حَفْثَ كَانَ لَهْدَ أَنْ يَفْسَخُوا الإجازَةِ إِنَّا خَاقُوا عَلَى الضي لَيْهَا، وَعَلِيْهَا أَنَّ نَصْمَحُ طَعْمَ الصَّبِي، وإِنْ أَرْضَعَتُهُ فِي الْمُدَّةِ بِلَنِي شَاةٍ فَلا أَجْر ضَائِع الْعَمْدِهِ أَشَرُ فِي قَفْشِ كَافَقَتْ ، والطَّبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَخْسَى الْغَيْنَ بِالأَجْرَةِ كَانَ حَتَّى يُشْتَوْفِينَ الْأَخْرَةِ، وَمَنْ لَبْسَ إِحْمَةٍ أَنْهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْسِلُ الْعَيْنَ بِالأَجْرَةِ كَانَحْمَالُ.

المُشَاعِ خَيْرَةُ)، لأن له منعه أن ولهذا يجب أجر المثل، والسنيم ممكن بالتخلية أو بنالتهايق، فصبار كما إذا أجر من شريكه أو من رحلين أفك في والتصحيح» وفي والغناوي الصحري، ومن الغناوي الصحري، وانتمة الفناوي و دالمحوي، وانتمة الفناوي و دالمحوي، ومصدر الفريعه، قال في دشوح الكثره، وفي دالمحري، الفناوي في إحرة المشاع على فرتهما، فلك محوول، الفنال، فلا يصرص ما ذكرناه الحد، فيدنا الشيوع بالأصلي لأن الشيوع الفاري، لا يفسد الفاق، وذلك كان ، حر الكل تم صبح في البعض، أو أجر الواحد فيات أحدميا، أو المكلي،

(وَيَحُورُ السَّيْمِيلِ النَّذِي وَالْهَمِرَ وَالْهِمِرَا وَالْهُمِرَ الْمُرْجِعَةَ (بَالْحُرُو مَقْلُونَةِ) لِتَعافَى الناس، يحالاف بقية الجوانات، لعدم النعارف وَيَحُورُا أَفِسَا إِنْهَا وَلِا الْهَاوَةُ وَلَا اللهِ المَاوَةُ وَلَا اللهِ المَاوَةُ وَلَوْمِيلًا اللهِ وَلَا اللهِ المَاوَةُ وَلَوْمِيلًا اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَلَا اللهِ وَلَمَا يَعْمُ وَوَجَهَا مِنْ وَلِيْهَا إِلَا اللهُ وَلَنَّى مِلْمُ اللّهِ اللهِ اللهِ وَلَيْ اللهُ وَلَوْمِيلًا اللهِ وَلَوْمِيلًا اللهُ وَلَوْمِيلًا اللهُ وَلَوْمِيلًا اللهُ وَلَوْمِيلًا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ وَلَوْمِيلًا إِللهُ اللهِ وَلَوْمِيلًا اللهُ وَلَيْمُ وَلَيْلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلَوْمِيلًا اللهُ وَلَوْمِيلًا اللهُ وَلَوْمِيلُهُ اللهُ وَلَوْمِيلًا اللهُ وَلَوْمِيلًا اللهُ وَلَوْمِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلَا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلَا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلُولُ اللهُ وَلِيلُولُ اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلَا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلِيلًا اللهُ وَلَا اللهُ اللهُولُولُولُ اللهُ اللهُ

(وَكُلُّ صَائِع لِغَمْلِهِ أَثْرٌ يَجَيْتُ يُبَرَى وَيُعَايِن (فِي الْمَيْنِ) وَمَلَتُ (كَالْفَصَّارِ وَالصَّبُوّعِ فَلَهُ أَنْ يَضِيلُ الْفَيْنُ نَقَدَ الْفَرَاعِ مِنْ فَفَلَهُ حَنَّى يَشْتَوْفِي الْأَجْرَةِ) المشتروطة و لان المعضود عنه وصف فاتم في الثوب فله حق الحسن لاستيفاء أندل، كما في البيع، ولو حبيه فضاع لا صملاً عنيه عند والإمام و لأنه عير متعدَّ في الحسن، فغني أمانة كما كان عنده، ولا أحر له و تهلاك المعفود عنيه قبل النسنية (وَمَنْ لِبْسَ لَعَمَاءِ أَشَرٌ) في العين (فَلْبَسَ لُمَّةً أَنْ يَحْيَى الْغَيْنِ الأَجِينَ الأَجْرَةِ، والمَعَلَّاحِ، وإذ شَرَطَ عَلَى الطّابِ أَنْ يَعْضَ بِلَقِبِهِ فَلِيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ غَيْرَهُ، فَإِنَ أَطْنَقَ لَهُ الْفَقَلِ الْمُعَلِّقِ مَا يَعْمَلُوا وَالْمَالِقِ وَالْمَالِقِ وَالْمَالِقِ وَالْمَالِقِ وَالْمَالِقِ وَالْمَالِقِ وَالْمَالِقِ وَالْمَالِقِ وَالْمَالِقِ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَا

.....

ووليك (كالْخَمُّالِ) على ظهره أو دابلة (والسلاح) صناحيا السعينة؛ ذان المعقود عليه تعلَّى العمل، وهو عرادات في العين قالا يتسوَّر حيث، فلين له ولايلة الحيس، وغيل الناوي تقابر العمل، وهذاية، قال في والمحتى، إن لتطهيره لا لتحسيه فايحافظ.

وَإِوا الشَّفَارَةِ السَّاجِمَ (عَلَى الصَّابِعِ أَنْ يَقْمَن النَّبِهِ مَلِنَ لَهُ . أَي الصالحِ وَأَنْ يُسْتَقَبِلَ غَيْرَانَ. لان قر مرض بعمل غيره وَإِنْ أَطْلَق لَمَّ العَمَلِ فَهُ أَنْ يَسْتَأْجِر مَلَ بعمله)؛ لان المستخل عملٌ في دعت، ويمكن بقاؤه بصمه وبالاستعالة بعيره، بعماؤلة إبحاء الدين، والعادة حارية لا العُمَّع يعمون بأنسهم وتأجرتهم

ورانا الحتمد الحياط وضاحاً النّوب في صفة الصنعة المستاحر عبيها أو في قادر الاحرة وفقال ضاحب النّوب أمريّك أن يقتلة فاتم بالفنج (وقال الحواط). أمريّن أن اعمله (فيبطأ) مثلًا وأو قال ضاحب النّوب أمريّن أن اعمله (فيبطأ) أمريّك وهال الحوال المعرب النوب: لابرة عشرة، وقال أمريّن بهنا الأحير عشرة النوب: لابرة عشرة، وقال الأجير عشرون وفالغول وَلَى ضاجب النّوب من بعينه)، لأن الإدن صنعاد من جهنه الأكر نبيناً لو أثر بها أنكر ضعة، لكن يحلف! لأنه أنكر نبيناً لو أثر بها ويا أنكر أصل الإدن كان القول في على المؤلف فأحيال والنقول في على العرب بعينه! لأنه أنكر نبيناً لو أثر بالوب بالنجار: إن شاء فنصه، وإن شاء أحقه وأعطاء أجر شاء (وإذا قال صاجب النُوب) بعد المؤلف على معاجب النوب بالنوب المؤلف أن المعابد المؤلف في على المؤلف أنها أرض بسيع بهنا أي بعل أخرة وأعلال المؤلف أنها إلى على المعابد المؤلف أنها المؤلف أنها وإلى المعابد والقول عول المعابد الموالد أبو بالرباع على معتددهما وعلى المعابد الموالد أبي بالموالد أن كان بنهما معاجلة من أنها وإطالة المؤلف وقول المعابد الموالد المعابد فيرياً على معتددهما وعلى المعابد الموالد المعابد المؤلف المعابد فيرياً على معتددهما المائن أبياً غيمة المعابد إلى كان بنهما المعابد فيروان أبياً على المعابد المهابد فيرياً على معتددهما المنابذ المعابد فيرياً على معتددهما المنابذ أنها غيمة المعابد؛ إن كان المعابد فيرياً على معتددهما المنابذ بالموالدة وقيل المحدد؛ إن كان المعابد فيرياً على معتددهما المنابذ المعابد فيرياً كان على عدال المعابد المؤلف فؤلف أبياً غيمة باحري عدلا بشهددة الطامر، قال على المائم المعابد المعابد المؤلف فؤلف أبياً غيمة باحري عدلا بشهددة الطامر، قال المعابد المعابد المؤلف المعابد المؤلف المعابد المؤلف ال

الصَّنَعَةِ أَنْ يَمُمُلُ بِالْأَجْرَةِ فَالْقَوْلُ فَرْلُهُ إِنَّهِ عَمِلَهُ بِأَجْرَةٍ. وَالْوَاجِبُ فِي الإجَارَةِ الْفَابِـــَةِ أَجَرُ -الجَّلْرِ لَا يَتَجَارُوْ بِهِ السَمْسَى، وَإِذَا تَجَعَى الشَّشَائِكِ الدَّارَ فَعَلَيْهِ الْأَجْرَةُ وَإِنْ المِنْ خَصَبْهَا غَاصِبُ مِنْ يَبِهِ شَقَطَتِ الأَجْرَةُ، وَإِنْ وَجَدْ بِهَا عَيْبًا يَضُوْ بِالسَّكَسَى قَلْهُ الْفَسَعُ، وَإِنَّا خَرِيْتِ الدَّارُ فِي الْفَطَعْ شِوْبُ الصَّيْعَةِ فَي تَقْطَعُ السَّاءُ فِي الرَّحْنِ الْفَصْتُ الإجَارَةُ.

«التصحيح»: ورجيع دليل الإسام في «الهسداية»، وأجساب عن دليلهميا، واعتمده الإسام دالمجري، و دالتمفي: و دهند الشريعة»، وجمل «خواهر زّاد» الفُتُوى على قبول «محمد». ١ هـ. ونقله في والفره عن دالرياعي».

(وَالْوَاهِبُ فِي الْإِجَازَةِ الْفَامِيدَةِ أَخُو الْمِثَلِ لَا يُتَجَازَزُ بِهِ الْمُسَمَّى) لرضاهما به، وينفس عنه؛ لفعاد التسمية، وهذا لمو الفسادُ لشرطِ فاسادِ أو شيوع صع العقم بالمسمَّى، وَإِنْ لجهاآةِ المسمَّى أو عدم النسمية أصلاً أو المسمَّى خمراً أو خنزيراً وجُب أجر المثل بالغاً ما بلغ، لعدم ما يُرجع إليه.

﴿وَإِنَّ فَيْضَ المُسْتَدَاُّجِرُ الْمُعَارَ فَعَلَّهِ الْأَجْمِرَةُ وَإِنَّ لَمْ يُسْكُنُّهَا)؛ لأن تسليمَ هين السفعة لا يتصوُّره فأقيم تسليم المحل مقامه؛ إذ التمكن من الانتفاع بثبت به، وهذا لوَّ الإجارة صحيحة. أما في القاسلةِ فلا تبعب الأجرة إلا بمشيقة الانتفاع كما في والعمادية، وقَبِلْ غَصْبَهَا صَاحِبُ مِنْ يُدِهِ سُقَطَّتِ الْأَجْرَةُ} لأن تسليم المحل إنسا أقيم مُقام تسليم السنفحة للتعكن من الانتفاع، فبإدا هات التمكن فات التمليم والفسخ العقد فيسخط الأجر. وإنَّ وجد الفصب في بعض المدَّ بسقط يقدره؛ إذ الانفساخ في بعضها. وهداية، (وَإِنَّ وَجَدًا) المستاجر (بِهَا) أي الدَّار العسماجر ﴿ وَقُبِ يَضُرُ بِالسُّكُونِ) بحيث لا نفوت به العندة كثرك تطبينها وإصلاح منافعها. (قُلْمُ الْمُسْخُ)؛ لأنْ المعقود عليه المنافع، وإنها توجد شيئاً فشيئاً، فكان عدًا عيهاً حادثاً قبل الشض فيوجب الخيار كما في البيع، ثم المستأجر إذا استوفى المتفعة فقند رضي بالعبب فلزمنه جميع البندل كما في البهم، وإنَّ أَزَالُ المؤجِّرُ العيبُ بطل خيار المستأجوة لزوالُ سبيعٌ قَبَانٌ) قانت السنفصة بالكليمة بِسَانَ (خَرِبَتِ الدَّارُ) كلها (أو انْقَطَعُ شِرْتِ الضَّيْعَةِ): أي الأرض كله (أو انْقَطَعُ الساة) جسيعه ﴿ فَنَ الْمُرْضَى انْفُسَخَتِ الْإِجَارُةُ﴾؛ لأنَّ المعقود عليه قد فات قبل القبض، فشاب قوتُ السبيسم قبل القبض وموتُ العبد المستاجر، ومن أصحابنا من قبال: إن العقد لا ينفسخ؛ لأن المتافع فاتت على رجه بتصوّر غونُهَا؛ فاتبه الإبلاّ في البيع، وهذابة، ومثله في وتسرّح الأقطع، تم قبال: والصحيح هر الأول، وتبعه في والجوهرة، لكن عامة المشابخ على الثاني، وهنو الصحيح كمنا هي والذَّخيرة؛ ووالتشارخانية: ووالاختيارة وغييرها، وفي والضاية لمالإنقائي، نشلًا هن وإجارات شمس الانسة: إذا انهدمت الدار كلها فالصحيح أنه لا تنفسخ، لكن سقط الاجر فسخ أو لا. وَإِذَا مَاتُ أَحَدُ المُتَعَاقِدَيْنِ وَقَدْ عَقَدْ الإِخَازَةَ قِنْضِهِ الْقَسْخَةِ الإَضَارَةُ، وَإِنْ عَفَقَهَا لِلْجَازَةَ قِنْضِهِ الْقَسْخَةِ الإَضَارَةُ بِالأَصْدَارِ، كَمَن لِمَشْرَةِ لَمْ أَنْفُهُ مِن الإَجَازَةِ وَتَقْسِمُ الرَّجَازَةُ بِالأَصْدَارِ، كَمَن الشَّاجَرَ وَكُونا فَي السَّوْقِ لِيَفْجِرَ فِيهِ فَقَعْفِ مَافَلَى وَقِمَنَ أَخْرَ وَارَا أَوْ دُكَاما ثُمُّ أَفْلَى وَفِيمَتُهُ وَهُونَ فَاللّهُ فِي اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ فَلَمْ مَا اللّهُ فَي اللّهُ مِن اللّهُ مَا أَخْلُوا وَلَمْ اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ مَا اللّهُ عَلَى اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مَا اللّهُ مِنْ اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مِنْ اللّهُ مَا اللّهُ مِنْ اللّهُ مَا اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مَا اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مَا اللّهُ مِنْ اللّهُ مَا اللّهُ مِنْ اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا الللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ مَا الل

.....

(وَإِدَ صَاتَ أَخَدُ الْمُتَعَاقِدُونِيَ) فَقُدُ الإجارة (وَقَدُّ) كَانَ (فَقَدُ الإَجَارَةُ لِفَيْبِ الْفَلْمَقَتِ
الإَجَارَةُ)؛ لأنها لو نقيت تصير السنعة العملوكة أن الاجرة المسلوكة لنير العاقد مستخفة سالعقد
لاتتعالها إلى الوارث، وهو لا يجوز. هزر (وَإِنَّ) كان (فَقَدُها لِغَيْرِه) بأن كَان وكيلاً أو وصياً أو
متولياً (لَمَ نَفَيْبِعِ الإَجَارَةُ) لِفَاء المستجنى، حتى لوحت المعقود له يظلت، وتتصبح بموت أحد
المستأجرين أو المؤجرين في حصنه فقط وتُقَى في حصة الحي.

(وَيُصِحُ شُرَطُ الْجَهْرِ فِي الْإِجَارَةِ)؛ لأنه عقد معاوضة لا يلزم فيه القبض في المجلس؛ فجاز المتراط الحيار كالبيم.

(وتنفيخ الإبرارة بالاقذاع السرجة صرراً لم يستحق بالعضد، وطانه (كنى المسأورة الذي سُوق إليهم في الإبراء بالأقفاع الوطاعة البطح الوليمة فاحتلف من الروجة؛ لأن في المضي عليه إلزام صرر زائد لم يستحق بالعفد (وكنك أخر ذاراً أو ذكاناً ثم أقلس وأنهمة ذيون بعيدان أو برأمان، وكان (لا يقبل على تضابه الوطاعة إلا من ثبن أنا أجر فسّح المقاني، فلقضاء البناعي في الذين، وكان الا يقبل على المعنورة وكل ما ذكرنا أنه التغفي، وهكذا ذكر في الزيادات في عقر الحذي، وقال في والجامع الصغيرة، وكل ما ذكرنا أنه عذر فإلى الإجارة فيه تنتقف، وهذا بدل على أنه لا يحتاج في الدينة على المقامي، وصفه من أين المقام الفاصي، وصفه من أين المقام المقام المقام المقامية وكل ما ذكرنا أنه يحتاج إلى الفصاء لفهور العذر، وهذا بدل على المائم المقام في المقام كالدين عن السنة في غذات المقدور العذر، والمائمة في الشناع في المقام وبها المقد بالمقد بازمة ضور و ثاة المهام وبها المعام فيصوت وقته، في مستحق عليه، ويمكنه أن يقعد ويبعث الدواب على بد أجيره، وتو مسرض المؤجر خوجه غير مستحق عليه، ويمكنه أن يقعد ويبعث الدواب على بد أجيره، وتو مسرض المؤجر غفيد الفرورة دون الاختير، هداماه، قال في دالدون والاقول بغني .

كتاب الثفعة

الشَّفْعَةُ وَاجِنَةُ لِلْخَلِيطِ فِي نَفْسِ النَهِيعِ ، ثُمَّ لِلْخَلِيطِ فِي خَنَّ النَهِيعِ كَالشَّرَّبِ وَالظَّرِيقِ، ثُمَّ لِلْجَارِ، وَلَيْسَ لِلشَّرِيكِ فِي الطُّرِيقِ وَالشَّرْبِ وَالْجَارِ شَفْعَةُ ضَعَ الْخَلِيطِ، فَإِنَّ سَلَمْ فَالنَّفْعَةُ لِلشَرِيكِ فِي الطَّرِيقِ، فَإِنَّ سَلَمَ أَحَدُهَا الْجَارُ. وَالنَّمْعَةُ فَجِبَ بِعَقْدِ الْبَيْعِ، وَتُسْتَغِرُ بِالإِشْهَادِ، وَتُعَلِّكُ بِالأَحْدِ إِذَ سَلْمَهِا الشَّشْرِي وَلَا خَكَمْ بِهَا كَاكِمْ، وَإِذَا عَلِمْ

كتاب الثفعة

(الشُّفَعَة) لغة. الضم، وشرعا: تعلُّكُ العقار جُبُراً على المشتري بما قام عليه.

وهي (واجنة) أي نابته (المخليط) أي الشريك (مي نفس النبيع) ثم إدا لم يكن، أو كان وسَلُم - نتيت (المُخلِط) في الشريك (مي نفس النبيع) ثم إدا لم يكن، أو كان وسَلُم - نتيت (الشجاب من العاء (والطريق) الحماشين (ثُمُّم) إذا لم يكونا، أو كانا وسَلَمَا - نتيت (الشجاب في نفس النبيع؛ لان الاتصال بالشركة المقريق والنُّرُب والنَّجُوب في نفس النبيع (مَالشَّمَة المُشريك في) عن النبيع: أن الأنصال بالشركة من (الظريق) والشريك في) عن النبيع (مَالشَّمَة المُشريك في) عن النبيع (الشيريك في) عن النبيع: عن النبيع (أخلفها النبل المحار شفعة معه، الله شريك في العراق (فإلَّ شلم) الشريك في حق النبيع (أخلفها النبل تفيما للاحص فالاحص، فينما الشرب والعربق بالمحاصين لما في عن النبيع (أخلفها النبل تكون الطريق أو الشُولِ خاصاً. حتى يستحق الشفعة بالشركة والمطريق بالماشية المخاص، أن لا يكون نحري عبه السعن، وما شجري عبه الشعن أن يكون نهراً الشخل أو ثلاثة، وما زاد على ذلك فهو عام. فإن كانت سكة غير ناففة يشعم منها الشكن أو ثلاثة، وما زاد على ذلك فهو عام. فإن كانت سكة غير ناففة يشعم منه أراحان أو ثلاثة، وما زاد على ذلك فهو عام. فإن كانت سكة غير ناففة يشعم منه الطريق. العد الكن قال المليا، وإن كانوا بمخصر يأخذ مه نهر أصغر منه قهر على الماليا، وإن كانوا بمخصر في العلما فلأهمل المناسقة على أن الشركاء في النهر إن كانوا بمخصر في العلما، كان قال شيخان، والمحارة، والمحارة،

(وَاللَّهُ فَعَةُ تُجِتُ بِعَقْدِ النِّسْمِ): أي بعده: الآنه هو السبب وَوَتَـَكِمُ بِالإِشْهَادِي ولا بعدُ من طلب المُوَاتِهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى ضعيف ينطل بالإعراض، ولا بد من الإشهادِ والطلب؛ ليعلم بذلك رغبه فيه دون إعراضه عنه، ولأنه يحتاج إلى إثبات طلبه عند الفاضي، ولا يمكنه إلا بـالإشهاد. وهذابذه.

(وَفُمُلُكُ بِالأَخْدِ إِذَا سَلَّمُهَا الشُّفُرِي) بِالسِّراضِي (أَوْ خَكُمْ بِهُمَا خَاكِمٌ)؛ لأن البِلْكَ

^{(1) -} السرائية: هي أن بطالب بحقه في الشفعة لأنه إده سكت بطل حقه

الشَّقِيعُ بِالنَّبِعِ أَشْهَةَ فِي مُحْلِمِهِ ذَلِكَ عَلَى العِطَالِيّةِ ثُمُّ بِنَهُضَلَ بِأَمَّ وَكُمْ فَلَ كان النبيعُ في نبد، أو على النَّبْتَاعِ أو على العَفار، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ اسْتَفَرْتُ شَفَعْتُهُ وَلَمُّ وَ فَتُنْظُمُ النَّاجِيرِ جَنْدُ أَبِي حَبِيْقَةً. وَقُلْ تُحَمِّدُ، إِنْ تَرْتُهِا فَهَرَّ بَشِدَ الإِضْهَادَ نَطَلْتُ فَضَمُّهُ إ

للمشتري قدائل فلاغتط إلى الشماع إلا بالتراصي أرافصاء الفاصي

(وَإِذَا غَيْلُوا النَّامِينُ بِالسَّمْرِي مِن المشترى أو وسوله أن عقال أو عدد واشْهد في مخلسه علمت علَى المَعْقَالَيْنَ وَهُو طَنْبَ الْمُوالَّدُ، والإشهاد فيه ليس بلازه. وزينا هُو لَفْي ا تَنْهُ أَخْف والنجيبة بالمحمس إشارةً بإلى ما احماره الكرجيء قال في والهجاية، العلم أن الطلب على ثلاثة أوجه. طلب المواثبة. وهو أن يطلنها كما عُالِي، حتى تو بلعه البيعُ ولم تعنب سطنت تنفعه، حتى تنو أخبو بكتاب؟ والشفعة بن أوله أو في وسطه فقرأ الكشاب إلى أعره سطلتُ شعفه، وعلى همما عانمة المستنبع، وعمو رواية عن ومحمدته، وعنه أن له محلس العلم، وطروانهان عي والموادرة، والثالبة أخذاه الكرجيء، لأما لما لت له حيار النملك لا بدامن يعد التأمل كما في والمحبرة، العبر قبال في والحضائرون والنطاب على الْفَيْرِر، فكندا رُوي عن وأبي حبيده، وهو ضاهر المذهب، وهو الصحيح ، الصحيح، الكل غاهر المتول وكما في الحاكم أن له مجلس العلم، ولما قال في و (يضاع) إنه الأصلح، للله (لم يُنهض ولُمُّ). أي محلِّب بعد طلب الموالمة وَكُنُّهُمُ عَلَى النَّائِحِ ۚ إِنَّا قَالُ النَّبِيعُ فِي صَايَةٍ . أَنْ لَمُ يَنْلُمُ إِلَى المُشْتَرِي (أَقَ يشهد (علَى المُشَاعِ } أي العشنري وإن لم يكن ذا يد لانه مالك (أوْ هِنْـذَ الْمَقَارِ)؛ لأن النحقُ متعلق الع. فيم الشهيادة على الناشع مما إها كمان العقار في يعدم لأنه إذا لم يكن ذا بعد لم يصح الإشهاد عليه الحروجة عن أن يكنون حصماً إذ لا يُبذُله ولا صلاء الصدر كالاحس. وما وردها النظاء أن يقول: إن فلاناً اشترى هذه الدار وأنا شفيعها، وقد كنت طبت الشقعة وأطبهما الأن، فاشهدوا على ذلك وْفَهْدَا لَهُوْلَ ذَلْكُ} العذكورُ وَالْمُتَعَرِّثُ شُفَّعَةً وَأَمَّ سُلَّقَةً} بعده وبالسَّاجِرِ علمة أمي حيفةً} وهو روامة على وأمي بوسفء، لأن الحق مني ثبت واستلم لا يسقط إلا بالإسفاط، وهمو النصويح بلسانه كمنا في سائر المعفوق، وهو طاهر المذهب رعليه الفتوي. وهداية، قبال في والعزمية،: وقند وأبت تتوى والمدومي أمي الممموده على هنذا القنول زوقنان محدثان أرأبهم شهراً بلمة الإنشهادي من غير عنقار ولطلُّكُ شُفَّكُ أَنْ لانه لنوالي تُسَّعَا بناخيار الخصوصة أبنداً بنضلُ بنه المشتريء لاما لا يمكنه النصوف خدر للمصامل جهة فلشنبغ ففكرناه لشهراء لامه أحمل وما دولمه علجين. وهذاية: - قال في والتصحيح د . بعد ما نصل عبارة الهيداية من أن قبول وأبي حيمه، صو ظاهر المبذهب وعليه النبوي بافلت أواعتمده والسميء كمدلك الكن وصباحبُ الهداية، حالف

⁽۱) كتاب بغني رسالة أو مكنوب

هذه في ومخارات المؤورات، فقال: وهن ومحمله إذا تركها شهراً بعد الإشهاد مطلت شفعه وهر وقل ورقره، والفنوى على قوله. (هـ. قنت: وقل وقع مطر قلت فللحمام الشهيدة، فعال في والمؤتمان ال والمنوى البوم على قولهما، في والموقمان على المنات المنات والمنات المنات المن

(والشَّفَتُ واجدً في العَفَارِ: وما في حكمه كالْعُنُو وإن ثم يكن طريقة في النَّمْس؛ الله التُحتى بالعَفَار بعد أنَّهُ من حق العرورة (وَإِنْ كَانُ) المعار وعمّا لا يَقْسَمُ الوجود سبها، وهو الانصال في العلق، والحكمة فَقَعُ صرر سوه الحوار، وهو ويتغلم التسمين (ولا تُشَفَّة في) المعقول مثل (الشَّرُوصُ والسُّنُي)؛ لابها إنها يجت لدمع صرر سوه الجوار، وهو على النوام، والمنتُ المتقول لا يلوم حبب دوات في المقار، علا يبعى له المعالم، ثم قال: في مصل المنت المعتصر دولا المرصة والا أوهو صحيح مفكور في المنا المعتصر دولا شفعة في البنه والمحلل إذا يبعد دول المرصة والا أوهو صحيح مفكور في الأصل الأنه لا قرارًا له فكان تُقْلِلًا. وهذا بحلاف العلو حيث يستحق بالشفعة ويستحق به الشعة إلى المعارد أن العرف العلم في المقال إذا لم يكن طريق المعلوف؛ المواجه العلم عدمة يكون شريكا في المرارد

ووالطَّيْلِمُ والنَّمُنِّ في) استحقاق والنَّلْعَمَة طَوَاقَ)؛ لأنهمنا مستويبانٍ في السبب والحكمة فيستويان في الأستحقاق.

واله - العُرْصَة - سنكون الوا- كل يقعه بين الدور واسعة ليس فيها ساء - والتجمع : هُرَاصُ وَفَرْصَاتَ.

وفريدا فلك المعافر الموصى لهو مال وخيت اله المشقفة لابه المكل مراصاة لمرخ المسرع فيه الهور التبلك بدئل ما نسلك المشتري صدورة أو فيها . وهد ياها وعشر بالسلك دون البيع فيما الهية الشرط العواص العالمة على المستوفي لإنها أمادة مال يدل ولهد كان النصير بالسلك بعد الاعواص السلة وعرها الحجز عن الاعواص العالمة وعرها الدر التي وليدائي المواصل العالمة وعرها الدر التي وليدائي الموسط عليها أي المعنى المراسط عليها المسلخ على الدر المنافعة فيها حلاف المشتروع وقلب الموسط ، فيه المسلخ على الدو سائمه الدار الحاف الموسط على المالمة على الدو المعالمة المالمة على الدو المعالمة المالمة على المالمة المالمة المالمة على المالمة عليها على وعمل المواملة عليها على وعمل الوالمة عليها على وعمل المالمة عليها على وعمد المالمة المالمة ويتمال وعملة إلى المالية على وعمل على وعمد المالمة المالية ويتمال وعمد المالمة عليها عن حمد عن وعمد المالمة المالية ويتمال وعمد المالية المالية على حمد عن وعمد المالية المالية ويتمال عليها على وعمد المالية المالية ويتمال على عمد المالية المالية على عمد المالية على عمد المالية المالية على عمد المالية المالية المالية على عمد المالية المالية المالية على عمد المالية المالية المالية المالية على عمد المالية المالية

وزار أنظم النّصيغ إلى الفاضي إلياحد بالدغمة والماذي الذيرة) عدار المستقوعة ووطب التُقفيق أي المدومة والمستقوعة ووطب التُقفيق أي المداعد المنتقبة (سال المادي العدامي المداعي المداعي المادي ما مادخة الشعبي المداعية والمادية المنافعة المداي المنتقبة المداي المداي

الانبياع بُيلُ للشَّفِيع : أَبْسِ النَّبِيَّة، فإنَّ عَجْزَ عَلَهَا اسْتَخْلَفَ الْمُشْتَرَيِّ بِاللَّهِ مَا الْبَنَاعِ أَوْ بِاللَّهِ مَا يُشْتَجِقُ عَلَيْ فِي هَذِهِ النَّارِ شَفَّعَةً مِن الوَّتِ الَّذِي دَفَرَهُ، وَنَجُورُ الشَّاوَعَةُ فِي الشَّفْتَةِ، وإنَّ لَم يُتَحْضِرِ الشَّفِيعِ النَّهُنِ إلَى مَجْسِى الْفَاضِي، فإذا فَضَى الْفَاضِي لَهُ بِالشَّفْنَةِ لَمُونَةً الحَضْلَةُ النَّمْنِ، وَلَلْشَفِيعِ أَنْ يَبَرُدُ الدَّارِ بِحِيْدِ الْفَيْفِ وَالرَّوْنِيةِ، فإنَّ أَخْصَرُ الشَّمِعِ النَّيْعِ الشَّفِيعِ أَنْ يَحْسَمُوا والرَّوْنِيةِ عَلَى الْبَائِعِ ، وَيَجْعَلُ النَّهِيدُ مَنْهُ وَيَعْجَى بِالشَّفْفَةِ عَلَى الْبَائِع ، وَيَجْعَلُ النَّهُدَةُ عَلَى السَّفَرِي، فَيْفَاءَ عَلَى النَّهِ مَنْهِ مِنْهُ وَقَعْ بِقَدْرُ عَلَى الشَّفَةِ عَلَى الْبَائِع ، وَيَجْعَلُ النَّهُذَاءَ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ إِنْ الْمُعْلِقِ فَلَاءً عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللْمُعْلِقُ إِلَى الْمُعْلِقِ وَلِيْعَالِمُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللْمُعْلِقِ اللَّهِ عَلَى الللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللْمُعْمِ اللْمُعْمِقِيمُ الْمُعْمَالِ الللَّهُ عَلَى الْمُعْمِلِيمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْمَى الْمُعْمَى الْمُعْمَلِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْمَلُولُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى الْمُعْمَلُولُولُ الْمُعْلِى الْمُعْمَالِيْلُولُولُولُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُعْمِ الْمِنْهُ الْمُعْمَلِيمُ الْمُعْمَالِينَ عَلَيْهِ الْمُعْمَالِيْسُ الْمُعْمَلِيمُ الْمُعْمَلِيمُ الْمُعْمَى الْمُنْفِيمُ الْمِنْ الْمُعْمَالِيمُ الْمُنْ الْمُعْمَالِيمُ الْمُعْمِى الْمُعْمَلِيمُ الْمُنْتُولُ الْمُعْمِلِيمُ الْمُعْمِلِيمُ الْمُنْ الْمُنْفِي الْمُعْمِى الْمُعْمَلِيمُ الْمُعْمَلِيمُ الْمُعْمِلِيمُ الْمُعْمِلِيمُ الْمُعْمِى الْمُعْمِى الْمُعْمِى الْمُعْمِلِيمُ الْمُعْمِيمُ الْمُعْمِيمُ الْمُعْمِيمُ الْمُعْمِيمُ الْمُعْمِيمُ الْمُنْفُلُولُ الْمُعْمِيمُ الْمُعْمِلُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولِيمُ الْمُعْمِيمُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِعُ الْمُعْمُ الْمُعْمُو

شعراته؛ لأن المنصب لا تتبت إلا معد نبيوت البيع، وتُبيونُه بـالمحمدة وه إن نحفز عُنها السُّخلَفُ اللَّمُشَدِّي بِاللَّهِ مَا النَّاعِ) هذه الدار وأو باللهِ ما يُستَجعُ عَلَيْ فِي هَلِهِ الدَّارِ شَعْمَة بِن الوَّحِيّ الْمُدِي وكُرُهُ فِيحَفُ عَلَى البَّنَانِ؟ لأنه استخلاص على فعل مسه وما هي يده أصباله. وفي مثله يحلف على البشات. وهدائية / فإن مكملُ عن اليمين أو أفو وليرهن الشهيع فصل بـالشفية إن ليم يكو المشتري طفف الشفيع الشفعة؛ عن أبكر فالقول له يعينه. ودره عن والي الكمائية.

(وَلَجُورُ النَّمَازُعَةُ فِي الشَّعْمَةُ وَإِنَّ لَمْ يُخْضِرُ النَّفِعَ النَّسَ إلى مجلس الفَاخِي)؛ لامه لا لمن له عليه قبل القضاء، ولهذا لا يُشْرَط مسليمه، عكفا لا سشرط إحضاره ووإذا قضى الفنجي له بالشُّفَعة لَرْمَهُ وَحُصَارُ النَّمَي) وهذا ظاهر رواية الاصل، وعن ومحمده أنه لا يقْضِي حتى يُخْضِر الشفيعُ النَّسَ، وهو رواية والحس، عن أي سنيعة. وحداية، قبال في والتصحيح، واعتسد ظاهر الرواية المصنفون واختاروه للفنوي.

﴿ وَمُلَاشَفِعَ أَنَّ بِرُدُ الشَّالَ المَّاصَوَدَهُ بَالشَّفِعَةُ وَبِجَيَارٍ الْغَبِّ فَي حِينَارِ وَالزَّوْلِيَّقِ)؛ لأن الأعد بالشقعة لمبترك الشراء قيميت فيها العنباران كما في الشراء.

(دائن أسطر النّفيل السّبّع والنبيع في بيه) لم يسلمه للمشتري (طف): أي الشغيع وأنّ بُخاصة) : أي البّات (في الشّعبة) لأن الية له (ق لكن (لا بُسّع الفّاصي البّنة على بُخلَم النّشاري فَقَسَع فَلْيُع بِسُلّفِق مِثْهُ أي: المشتري؛ لاه العالمك ووَقَفِسي بالشّعفة على البّاسع من للبحد عنيه تسليم الدار (ويُحَمَّلُ اللّهَافَةُ عَلَيه) أي اللّم الباتع عند الاستحقيق، وحدا معلاق ما إذا قفل المشتري السبغ فأخذه التقييم من يده، حيث تكون العهدة عليه؛ لابه تم مفكة بالقيفي المدارة،

(وَإِدَا تَرَكَ الشَّمِعُ اللِشَهَاهُ جَبَلَ عَلِمَ) بَانْبِيعِ (وَقُوْ يَقْبُواْ عَلَى وَلِكُ) اللِشهاد، بخلاف ما إذا أُخذُ على فنه أو كنان في صلاة وبنغلَثُ شُمَّعَتُهُ ؟ لإعراضه عن الطلب، وهو إنسا يتحقّل سالة الاختيار، وهو عند الفلوة (وكدابك إنّ الشَّهَاةُ في النجيس وَلَمْ يُشَهِدُ على أُحدِ المَنْيَافِشِي وَلا بهي المنجنس وَلَمُ يُشَهِدُ عَلَى أَحَد الصَّائِمِينَ وَلا جَدَّ الْفَقَلِ، وَإِنَّ صَالَحَ مِنْ شُهُمْتُو عَلى عَوْضِي أَحَدُهُ بِطَلَقَ شُمْنُكُ، وَشَرَدُ الْمُونِسِ، وَإِذَا صَاتَ الضَّمِيمُ بِطَلِثَ شُفْنَتُ، وَإِنَّ صَاتَ السُّشْرِي لَمْ مَنْفَظَ، وَإِنْ فَاعِ الشَّغِيعُ مَا يَشْفَعُ بِهِ فَيْلِ أَنَّ يُفْضَى فَهُ بِالشَّذِفَ، بَطَكَ شُفعتُ، وَوَكِيلُ الْبِالِغِ إِذَا فَاعَ وَكَانَ هُوَ الشُّغِيغِ فَلاَ شَفَعَةً لَهُ، وَصَادِيكُ إِنَّ صَمَى الشَّرَكُ عَيِ الْبَائِعِ الشَّغِيعُ، وَوَكِيلُ الْمُشْرَى إِذَا لِبَاعَ فَلَهُ الشَّغَيةً.

وَمَنْ بَاغَ بِشُوطِ الْخَبَارِ وَلَا شُفَعَةَ لَلسَّفِيعِ ، فَانَّ أَشْفَطُ الْجَبَارِ وَحَبِ الشَّعَفَةُ، وم الشَّفَرَى بَشُرِطِ الْجَبَارِ وَجَبَّتِ الشُّفَعَةُ، وَمَن البَّنَاعُ دَاراً عَبْراةَ فَاسِما فَالا مُنْعَمَة فِيفِياً، فَإِنْ جُلّا الْمُعَارِعُ كِمَا مَوْ وَزَيْقُ صَالَحِ مِنْ) حَق وَشُفْعِينَ عَلَى عِوضِي أَخْدَةٍ، أو دعه إِنهَ وَمَطَكُ الشَّفَعَةُ، لموجود الإعراض (وَيَرَدُّ الْعِرْضِ)؛ لمطلان الصلح والبيح؛ لأنها مَجَرُّدُ مَن السلك صلا بصح الاعتباض عنه لأع رشوه.

وَوَمَنْ يُسَاعُ مِشْرُطِ فَلْجَنِيانِ لَهُ وَفِيلًا شَمَّعَةً لِلشَّهِيعِينِ ﴾؛ لانه بمسع زوال المثلا، وقبال المقط، البائع والبَّغِيْزُ وَجَبَتِ اللَّمُعَةُ ﴾ تروال العانع عن الزول - ويُشترط الطلبُ عند سقوط الحيار في الصحيح • لأن البيع يصبر سبباً لزوال المثلث عند ذلك ، معداية - روض الشَّرى بشَرْطِ الْجَبَانِ له وَرَجِبُتِ الشَّهُمَةُ ﴾ لأنه لا يمنع روال المثلث عن النائع علائدان، والشُّمَة تشي عليه كما مر .

(رَمْنِ النَّاخِ) لي: الشترى (دَاراً شِرَاءُ فَاسِعاً لَمَلاً نَفَقَة فِيهَا) أما قبل العُلص فنعدم روال ملك البائع، وبعد الشغل لاحتمال العسع، وحقَّ الفسخ ذاتُ بالشرع لدفع الفساد، وهي إنسات حق الشقمة تقريم الفساد، فبلا يجوز (قبانُ شقط العَسخُ) سَرَّحَه مِن النوجو، (وحبب الشَّفْسةُ) أزوال المائم. سُقطُ الْفَسَعُ وَجَنِبُ السُّفَعَةُ، وَإِذَا اشْتَرَى وَمُنُ وَاوَا سَخَمَرُ أَوْ جَنْدِيرٍ وَشَغِيعُهَا وَمُن أَعَدَهُمَا بِعِنْكُمْ الْعَلَمُ وَالْمَا أَخَدَهُمَا بِقِينَةُ الْخَمْرِ وَالْجَنْدِيرِ، وَلاَ الْحَنْقُ الْخَمْرِ وَالْجَنْدِيرِ، وَلاَ الْحَنْقُ الْخَمْرِ وَالْجَنْدِيرِ، وَلاَ الْحَنْفُ الْخَمْرِ وَالْجَنْدُ وَالْمَا الْمُعْمَ وَالْمُشْتَدِي فِي النَّمَن مُلْقُولُ قُولُ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ أَقَالُهُ الْبُنِيمُ فَالْلِئَةُ نَبْتُهُ الشَّعِيمِ عِلْدُ أَي سَيْغَةً وَمُحَمَّدِ، وَإِذَا مَنْفُولُ قُولُ الْمُشْتَرِي، فَإِنْ أَلْفُولُ عَنْ النَّمْنُ الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتِرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتِلُ اللَّهُ الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرِي اللَّهُ الْمُلْمُ وَالْمُ النَّائِمُ عَلَيْمَ النَّائِمُ اللَّهُمُ اللَّهُولُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْمَى النَّمْنِ اللَّهُمِي اللَّهُمُ اللَّهُمُ اللَّهُمُ وَالِمُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْمُ اللَّهُمُ اللّهُمُ اللَّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُمُ ال

(وإذا النَّذِي بَلِيّ) من ذمي (داراً بِخَلْرِ أَوْ جَلْزِيرِ وَشَهِيقُهَا بَلَيْ أَخَلَهَا) النَّفِيج (بِجِشْل الْخَلْرِ وَقِيمةِ الْجَرْيِرِ)، لقدحة هذا البح فيما ينهم، وحلّ الشععة يعم العسم والذي، والفقر لهم كالحل أنا، والخنزير كالنَّماة، قَلِمًا النَّرَاءُ بَكِيمَ من دمي لأنه لو كنان من مسلم كان البسع فاسداً، علا تنت به الشقعة (وَإِنْ كَانَ شَهِيمُهَا مَسْلِمًا أَخَلُهَا بِقِيمَة الْخَلْمِ وَالْجِلْرِيرِ) أما العمرير فظاهر، وأما الحمر فاسم العملم عن النصرف هذا فالتحق بغير العالى.

﴿ وَلَا شُغَمَّةً فِي الْهِنَّةِ﴾؛ لأنها لبست بمعاوضة مال بصال وإلاَّ أَنَّ تَكُونَ بِعِمْضِ مَشْرُوطٍ﴾؛ لأنه يبغ النهاة، ولا بدعن العبص من الجامير ، رأن لا يكون الموهوب ولا عَوْضَه تَسَانعاً؛ لانه هذه انتداء كما سبجيء .

(وإذه المخلف الشبيع والمسترى في) مقدار (اللهى تأفول فإل المشتري)، إذا الشميع (وإذه المخلف الشبيع والمسترى)، إذا وهو ينكره والقول قول السكر مع يعيده ثم الشميع بالمحيار : إن شاه أحد بعا قال العشري ، وإن شاه ترك وهذا إد لم تُقَمّ للشفيع بينه ، هم الشميع بينه أهم بينه أو بينه المها أو لم تُقمّ للشفيع بينه ، هم الشميع بينه أهم بينه أو بينه العالم أو أفائه أو بي خيفة ومحلم الأن بينه ملزمة ، وبينة العشتري فيرً معرمة ، والبنات للإلزام ، وقال داو وصف الني خيفة ومحلم الني بينه ملزمة ، وبينة العشتري فيرً معرمة ، والبنات للإلزام ، وقال داو بوسف الني المسجوع المسترى الشيئة الشويعة وأو أن الشوملي و ومسكر ورحم طليلهما في الشروع ، واعتمله والسمومي و والسفي و والم الفول أو وصدر الشويعة وأواكا أنهال أنهن أشار بالشيئم بنا فال أنبائع) أي من الشمن الني ادعاء مقدر النس ما يقب مطالته ووقان ذلك خط في الشفيري وهو بطهر في حق الشفيم كما يأتي مقدر النس ما يقب مطالته ووقان ذلك خط في الشفيري وهو بطهر في حق الشفيم كما يأتي في أوان كان النام ونص الشمن أخلها بالشفيم (بما قال المشتري) أو ترك وألم بالنب المنا أنهى حكم العقد وحرح مو من البين ، وصار كالأجني ورفي الاختلاء ، بي الشميع والمشتري ، وقد مر (وإذا خط النائع غي المشفوي بلمس المن المنا المنا المنا المناه وقد مر (وإذا خط النائع غي المشفوي بلمس المنا المناه المناه المناه في المشفوي المناه بنائع عن المشفوي بلمس المناه المناه المناه المناء المناه المن

الطَّيْقِيعِ. وَإِنَّ حَطَّ جَبِيعَ الثَّمْنِ لَمْ يَسْقُطُ عَنِ الشَّفِيعِ. وَإِذَا زَادَ الْمُشْتَدِي الْبَائِخَ فِي التَّمَنِ لَمْ تَلَوْمِ الرَّيَانَةُ الشَّفِيعِ. وَإِذَا اجْتَمَعَ الشَّقَسَاءُ فَالشَفْسَةُ بَيْتُهُمْ عَلَى عَلَم رُوْرِسِهِمْ. وَلاَ يُسْتَبِرُ الْحَيْلَاقُ الاَّتَلاكِ، وَمَنِ اشْتَرَى دَاواً بِعَرْضِ أَخَذَهَ الشَّفِيعُ بِقِيمَتِهِ، وَإِنْ اشْتَرَاهَا بِمُكِيلِ أَوْ مَوْرُونٍ أَخَذَهَا بِمِثْلِهِ، وَإِذَا بَاعَ عَفَاواً بِعَفْلِ أَخَذَ الشَّفِيعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِشِفَةِ الاَّحْرِ.

وَإِذَا يَلَغُ الشَّغِيعُ أَنَّهَا بِيعَتُ بِالْقِ فَسَلَمْ أَمُّ عَلِمْ أَنَّهَا بِيعَتْ مِأْقُلُ أَوْ بِجِسَّطَةٍ أَوْ شَجِيرٍ فَيَعَلَمُ الْفَاقِيرِ وَإِنَّا اللَّهُ فَا اللَّهُ فَلَمُ وَإِنَّ بَانَ أَنَّهَا بِيعَتْ مِأْقُلُ أَوْ بَعِسْتُهَا أَلْفَ فَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهِ بِعَنْ بِعَدْ اللَّهِ فَي حَلَى الشَّفِيعِ السَّمِع السَّمِع السَّمِع وَلَمُ الشَّفِع اللَّهِ عَلَى السَّمِع عليه الله وَكِنَّا إِذَا حِملًا بعد ما أَعَدْهَا الشَّفِع اللّهِ عَلَى السَّمِع عليه السَّمِ وَهَا الشَّفِع اللّهِ عَلَى الشَّفِع عليه السَّمَ عَلَى السَّمِع اللهِ اللهِ وَإِلَّا أَنْهُ عَلَى الشَّفِع اللهِ وَإِلَّا أَنْهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

(وَإِذَا الْجَنْعَ النَّفَظَاءُ) وتساؤؤا في سبب الاستحقاق (فَالنَّفَعَ يُبَنِهُمْ عَلَى عَدْم وُوْدِهِمْ)؛ لاستواتهم في سبب الاستحقاق، ولذا لو الفرد واحد منهم استحق كمل المستواتهم ولا يُعْبَرُ النَّبِلَاتُ الأَفْلَاعُ) بالفريادة والنقصان، وليو اسقط البعض حقد وليو للمضيف فهي للباقين، ولو كنان البعض غلاياً يُقْضى بها بين المحضرو؛ لأن الغالب لعله لا يطلب؛ وإن تُقفى للمحاضر ثم حضر الغلب يقضى له بالتحقاق، فلو سلم المحاضر بعد ما قضى له بالجميع لا بالخاص للمحاضر بعد ما قضى له بالجميع لا بالخاص ثم عن الشائب عن النصف،

(رَمَنِ اشْتَرَى فَاراً بِعَرْض) أي بشيء من ذوات الفيم (أَخَلَفا الشَّفِيعُ بِقِيمَتِه)؛ لأنه من قوات الفيم (وَإِنَّ اشْتَرَافَا بِتَكِيلُ أَوْ مُؤَوَّرِينَ أَوْ هَدِينَ مَعَادِب (أَخَلَفا بِشَقِعَ) لانها من ذوات الامثال (وإنَّ بَاغَ عَقَاراً بِفَقَامٍ وكانَ شَفِيفُهما واحداً وأَخَذَ الشُّفِعُ كُلُّ واحدٍ بِنَّهُمَا} أي العضارين (بِهِمَةِ الأَخْرِيَّةِ لأَنَّهُ بِعَلْهُ وهو من ذوات القيم فيأَخَلَه بقِيمتَه، وإن انخلف شقيعهما بأَخَذَ شفيع كُلُّ منهما ماله فيه الشَفْعة بقِيمة الأخر.

(وَإِنَّا لِلْغَ الشَّفِيمُ أَنْهَامُ: في الدار (بِيعَتْ بالقبِ) مثلاً رسلُم تم غَيْمُ أَنَّهَا بِيفَتْ بِأَقْلُ مُمَا بلغه وَأَوَّ بِمِينَّعَلِهُ فَرْشُمِينِ أَو نَحَوَمُهَا مِن المثلباتِ وقو (فِيمَنَهَا» أي: الحديقة أو الشُعير (أَلْفَ أَوْ أَكُثُرُ فَشَائِهُمْ بَاطِلْ، وَلَهُ الشَّفَعَةُ ، لاَنْهُ إِنَّمَا سَلْمِ لاستبكتار النّعن أو لتعقر الجنس الذي بلغه، شُفَعَة لَذًا، وإذا قِبلَ لَهُ إِنَّ المُشَارِيَ مُلاَنَ فَسَلَمِ الشَّفَعَة ثُمُّ عَلِمَ أَتُهُ عَيْرَةً فَلَهُ الشَّفَعَة، وَفَي اشْتَرَى دَارَا لِعَنْرِهِ فَلِمُو الْخَصْمُ فِي الشَّفِعَة إِلاَّ أَنَّ لِسَامَتِهَا إِلَى المُوكِّمَلِ ، وَإذا بَاعَ دَارَةً إِلاَّ مُثَنِّ مُنْ المُوكِمِّ ، وَإِنَّ الْبَاعِيلُ مُنْهُ المُعْمَا بِنَفِي مُنْهُ اللَّهُمِ عَلَا شَفْعَة لَكُ، وَإِنِ الْبَاعِمَ الْمُهَا بِنَفِي مُنْهُ اللَّهُمِ اللَّهُمِ الأَوْلِ لَمُونَ النَّالِي، وَإِذَا الْسَاعَةِ بِنَفِي مُنْهُ دَفِعَ إِنْهُ الرَّانَا عَنْهُ فَاشَعْمَةُ بِالشَّهِ وَوَلَ النَّوْلِ، وَلا تَكُونُ الْجِيلَة فِي إلْسُقاطِ الشَّفَعَة عِنْدُ أَمِي لُوسُفَى، تُونَا عَنْهُ فَانْشَعْمَةً بِالشَّهِ وَوَلَ النَّوْلِ، وَلا تَكُونُ الْجِيلَة فِي إلْسُقاطِ الشَّفَعَة عِنْدُ أَمِي لُوسُفَ

يحلاف ما إذا علم أنها بيعت بفرض بيعة ألف أو اكترو لأن الواحد فيه الغيمة وهي دراهم أو دمايي حمداية، (وَإِنْ لِمَان أَلَهَا بِيعَتْ بِعَمَالِيم يَبِينُهَا أَلْفُ) أو أكثر (فلا تُشَعَدُ لَهُ)؛ لأن الحنس متحد في حن النهية (وَإِنَّا فِلْ لَهُ إِنَّ المُشْتري فَلان فَسَمَ ثم علم أنَّ غَيْرَة فَلَدُ لَشَعَمُ لِتعالَم الجوار، ولو علم أن لمشري هو مع غيره فله أن يأخذ نصبت غيره لأن النسليم لم يُوخذُ في حمد، ولو يلمه شراء المصف فسلم ثم طهر شراء الجميع فله الشفعة؛ لأن التسبيم العمرر الشركة، ولا شركة، وفي عكسه لا شهنة في طناهر البرواية؛ لأن النسليم في الكمل تسليم في أماض، وهذابة،

(وَمَنِ أَشْتَرَى قَارَاً لِعَيْرِهِ فَهَرَ الْخَصْمُ) للتنفيع (فِي النَّنْفَةِ) لأنه هو العاقف، والأحذ بالشفعة من حقوق العقد فيتوجه عليه (إلاّ أَنَّ يُسَلِّمُهَا إلَى النَّسُوكُلِ)؛ لأنه لم بين له يند ولا ملك فيكرن الخصم هو السوكن.

(فراقًا بَاغَ قَاراً إِلاَ مِقَدَارَ فِرَاع) منظ وفي طُولِر الحدُّ الَّذِي بَلِي النَّفِعَ اللهُ شُعدًا لَى السيع، لاتقطاع الجوار، وهذه حيات، وكذا قوله (وي آلفاع) أي: السيرى (مِنهَا اللهم أَ شَينَ السيع، لاتقطاع الجوار، وهذه حيات، وكذا قوله (وي آلفاع) إلى: السيرى (مِنهَا اللهم أَ شَينَ السهم الذي فكال أولى من المحار، وكذا موله (وَإِذَا الشَّعَهَا بِتَعْمَ) صحف فيعتها مثلاً (ثُمَّ في السهم الذي فكال أولى من المحار، وكذا موله (وَإِذَا الشَّعَهَا بِتَعْمَ) صحف فيعتها مثلاً (ثُمَّ المُعلقوع عوضاً عنه؛ لأن عقد أخر. قال في اللهدابة: وهذه الحيلة قدم الحولة قدم الحول والشركة فيباع بأصف فيعته وبعطل بها توب بشار فيمه إلا أن إذا استحف المشقوعة بينى كل المنز على المنتقوع بينظل الصوف، فيحت الديار لا غير. أهـ (ولا تُكُرزُ الحيلة في بشقاط الشيف وهياء الشيار لا غير. أهـ (ولا تُكُرزُ الحيلة في بشقاط الشيف المنتقوع بينظل الصوف، فيحت الديار لا غير. أهـ (ولا تُكرزُ المحلة فيراً الحيلة في بشقاط المنافقة على محتاج إليه (وتُكرزُهُ عِندُ تُحَمِّد)، لانها ونعا وجب لدفع الصور، ولو أبحنا المحتلف عرفه مكروه المناق كسا في الصوف، ولم المنتقوع المحدد شوتها مكروه المناق كسا في والوقات، ومي والتنافية ما دفعته، قبل الاحتلام قبل البيع، أما بعد فهو مكروه الإجماع، وظاهر والوقات، ومي والتنافية ما دفعته، قبل الاحتلام قبل البيع، أما بعده فهو مكروه الإجماع، وظاهر والوقات، ومي والتنافية على المنافعة على المنافعة وهو مكروه الإجماع، وظاهر والوقات، ومي والتنافية عليه المنافعة على المنافعة فهو مكروه الإجماع، وظاهر

وَتَكُونُهُ عِنْدُ مُحَدِّدٍ، وَإِذَا لَنَى الْمُشْتَرِى أَوْ غَرْنَى ثُمْ فَصِنَ المَشْصَعِ بِالشَّفْعَة فَهُو بِالْحَبَارِ. إِنْ شَاءَ فَلْفَ الْمُشْتَرَى فَلْعَلَمُ وَإِنْ شَاءَ فَلْفَ الْمُشْتَرَى فَلْعَلَمُ وَإِذَا أَمْدُ فَلَا يَرْجِحُ عِنِمَةِ الْبَاءِ وَالْعَرْسِ، أَخَذُهَا الشَّفِيعُ فَلَنَا أَوْ حَفْ شَخَوْ الشَّسَانِ فَيْمِ جَسَلُ أَحْدِي. فَالْعَلَمُ وَإِلَّا الْمُسْتَقِيقِ الْمُناءِ وَالْعَرْسِ، وَإِلَّ شَعْدَ الْفَرْسُ فَاللَّهِ عَلَى الْمُعْتَمِى الْجَنَاءِ فِيلًا فِيلًا فَيْكُونَ فَلَا عَلَى الْمُعْتَمِى الْجَنَاءُ فِيلًا لَمُعْمَى الْمُنْتَعِيقِهِ الْمُعْتَى مَنْفَعُ عَلَى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِي الْمُعْتَمِى اللْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِ اللْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتِي الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتِمِ الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتِمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتِي الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَعِلَى الْمُعْتِي الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِى الْمُعْتَمِ الْعُعْتِي الْمُعْتَعِلَى الْمُعْتَعِلَى الْمُعْتَعِلَى الْمُعْتَعِلَعِلَى الْمُعْتَعِلَى الْمُعْتَعِلَى الْمُعْتَعِلَى الْمُعْتَعِلَعِلَى الْمُعْتَعِلَى الْمُعْتَعِلِيْكِيْعِلِي الْمُعْتَعِلَى الْم

الهداية اختيار قول أبي يوسف. وقد صبارح به طناصيخان، فقس: والمشابيح في حيلة الاستبراء والزكاة أخدوا يقول محسد، وهي الشفعة يقول أبي يوسف، ا هـ.

(وَإِذَا لَى الْمُشْتِرِي، فِيمَا اشتراه رَأَوْ غَرِشَ، ثَمَّ قُضِيَ لِلشَّمِيعِ بِالشُّغُفِ فَهُوَّ أي الشفيع وبالدُّنيزي إنَّ شَاء أَخَذَهَا بِالثُّمَن وَقِيمَةِ أَلَينًا. والْعَرْسِ مَقْلُوعًا) أي سنخو القفع (وَإِنَّ شَاءَ كُلُّفَ الْمُكْسِرِي فَلْغَةً) لانه وضعه في محلِّ تعلن به حقٌّ مَتَأَكُد تُشْهِر من غير تسليعًا من حهته (وَإذ أُخَذُهَا اتَشْهِيمُ} بالنفعة (فَيْنِي) بها (أو عرش تُمُّ النُّحَفُّ وحَيُّم؛ الشَّميع على المشتري إن انحنة عبه أو البائع على ما مر (بالتَّفي) لابه نبيُّن أنه أحده بعير حق (وَلا نِبْرُجِعْ مِثِيضَة الْمُنَّاءِ وَالْمَسُرسِ) على أحدًى بخلاف المشترى؛ فإنه معرور من جهة الباشع ومسلَّط عايم، ولا غبرر ولا تسليط في حق الشقيع من المشتري، لانه محبور عليه عداية (وَإِنَّ الْهَدَمَتُ الدَّالُ في يد المشتري وأو الحَمْرَقَ بِنَاؤُهُمَا أَوْ خَفْ شَخَرُ النَّسْعَانِج وَكَانَ ذَلَكَ وَمَثْيَرَ فَعَلَى أَحِدَ فَانْسُعِجُ بِالْجِيَارِ ۚ إِنَّا غَنَّهُ أَحَدُهَا بخبيع النُّمن؛ لأن الساء والغُرْس تالمُ حتى دخلا في النبع من عبر ذكر فلا يضابلهما لسء من الثمن ما لم يصو مقصودًا، وبهذا يبعها مرابحةً بكل التمن في هذه الصورة، بخلاف ما إذا عرق تصفُ الأرض حيث بأحد البناهي بحصله؛ لأن الصالت بعض الأصل. وهيدايه، (وَإِنَّ شَنَّاء أَرْكُ) لأن قد أن يستنم عن النسلك (وَإِنَّ تَفْضُ النَّمُشُفِّري الْجِنَّاء فيسل تَلتَّفَيْع ﴾: أنت سانحيار (إنَّا شِشَّتُ مُخْبَ الْعَرْضَةُ} كي: ارض الندار (محصَّتِها) من النَّس (وَإِنَّ شَنَّتَ فَدَعٌ)؛ لأنه صار مقصوداً مالإنلاف فيضابلها شيء من الثمن، يحللاف الأولى؛ لأن الهلاك سأفية سمسترية (وَالبِّسُ لُّهُ) أي الشفيع وأنَّ يُأخُد النُّعْضَ) بالكسر دأي المنقوض؛ لأنه صار الفصلولًا علم بأن تبعاً ووَمَن البُّناع) لي السَّترى والرَّضاأ وعَلَى بُحْلِهَا لَهُرُ أَحَلَمَا الشَّفِيعُ شَدِيعًا} قال في والهداية». ومعناه إذا وكر التَّمو في السبع؛ لأنه لا تدخل من غير ذكر، وهذا الذي ذكره استخسال، وفي القيماس لا يأحده؛ لأنه ليس هُمَّ ، ألا يُرى أن لا يدخل في البيع من عبر ذفر فأنب المناع في الدار، وهمَّ الاستحسان أنه باعتبار الاتصال صار تبعاً للعقار كالبناء هي الدار وما كان مركباً به فيأخده الشميح. احمد رهاياً أَحَذُهُ الْمُشْتَوِي سَقَطَ عن الشَّفيعِ جِشَّتُهُ بدَّحُولَةٌ في البِّيعِ مقصَّدِهُ.. الشَّفِيع جَمَّتُهُ، وإِذَا فَشِي لِلشَّقِيعِ بِالنَّارِ وَلَمْ يَكُنُ رَافَ فَلَهُ جَبَارُ الرَّؤْمِيةِ، وإنْ وَجَدْ بِهَا غَيْدُ فَإِذَا النَّهُ بِعَلَى مُؤْمِّلِ فَالشَّفِيعِ بِالنَّارِ وَلَمْ يَكُنُ رَافَ فَإِذَا النَّهِ بِشَيْ مُؤْمِّلٍ فَالشَّفِيعُ بِالْجَالِ: إِنْ شَاء أَحَدُهَا بَعْنَ خَالَ. وَإِنْ شَاء صِرْ حَنِّى يَغْضِي الأَخِلُ ثُمُّ مَأْخَذُهَا، وَيَّا فَشَرَ الْخَبَالِ: إِنْ مُلْفَقَةُ لِلسَّمِعِ الضَّمَةُ لُكُنَّ فَلَا الشَّرِي وَالْ فَلَمْ السَّمِعُ الشَّمِعَ الشَّمِعَ الشَّمِعَ الشَّمَعَةُ لُكُنَّ وَقَعَا الشَّمِعِ ، وَإِنْ وَقَعَا الشَّمَعِ ، وَإِنْ وَقَعَا الشَّمِعِ ، وَإِنْ وَقَعَا الشَّعِمِ ، وَإِنْ وَقَعَا الشَّمِعِ اللسِّمِعِ ، وَإِنْ وَقَعَا الشَّامِ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الْفَلِيلُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُؤْمِلُولُ الْمُلِمُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُلْمُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْع

.....

(فراذا قَعِبي لِلشَّعِيع بِاللَّذِرَ وَلَمْ يَكُنُّ رَاهَا) قبيل (فله جَنَارُ السُّرُقِيَّةِ) وإن كنان المستنزي قبد وأها (في كانا (إن وحدُ بها فَيِنَا) لم يقلع عليه وقدَّ أَنَّ الرَّفَا بِهِ، وَإِنْ كَانَ السُّنزي شَهوط الْوَاءة وقدُّهِ الآن الاخد بالشقعة معنزلة الشيراء؛ فيشت به الحيدران قبيا في اللسراء، ولا يسقط شرط البراء: من المشتري، ولا برقيد؛ لأنه لهني بيائب عبه فلا بملك إسقاطه (عداية)

(فإدا أبّناع) المشتري (بنّفي مُؤجَّل فالشّبيعُ بِالْجَنَادِ: إنَّ شاءَ أَخَذَهَا بِشَيْ خَالَي، وإنَّ شَهُ، ضَبَرُ) عن الآخذ بعد استقرارها بالإنتهاد إخَّن يُنفِينِ الآخِلُ ثُمَّ بِأَخْدَها، وليس له أن بأخذها في الحنال بثمن مؤخّل؛ لانه إبها بثبت بالشرط، ولا تسرط سه، وليس الرفت به في حق المشتري وضاءً به من الشفيع؛ لقاوت الباس.

(وَإِذَا أَفْسَلُمْ فَشُرَىءُ الْفَقَالِ) السَنْبَرَكَ بِيهِم (فَالاَ شَفَعَ لِجَارِ فِمْ بِالْفِسْدِهِ)، الآنهة ليست بمعاوضة مظلف، ولأن الشريك أولى من الجبار إرادا الشُرَى فاراً مشمّم الشَفِيعُ الشُفَعَةُ ثُمُّ رَدْفَعَا الشَّفَيْنِ) بحيار رؤية أو (ب) حيار (شرط) مطبقاً حلاقاً لما في والدروء (أو بعب بعضاء فاضى و فَلا شُفَعَة بَالشَهِمِ وَدَ لَا فَسَعُ مَن كل وحد فعاد للديمِ ملكه، والشفعة في إنشاء العقد، ولا قُرَق في هذا بين القبض وعدم، وهداية، (وإنْ رُفقا) بالميب، وهدايت، (مغرر فضاء أو تغايلاً) لبيع (فيللشَهُمِع الشّعَةُ)؛ لأنه فسخ في حقيما لولايتهما على أنفسهما، وقد فعيد الفسخ ، وهو ببع جديد في حق ثالث ، ترجود حد البيع ، وهو ببع ومراده الود بالعبل بالتر ضي ، والشقيع ثنالت، ومراده الود بالعب بعد القبض و لأنه قبله قبع من الأصل وإن كان بعير فضاء على ما عرف،

كتاب الثرضة

الطُوقَةُ عَلَى ضَوْيُئِنِ: شَرِكَةُ أَمْلَاكِ، وَشَرِكَةُ عُقُودٍ، فَشَرِكُةُ الْأَمْلَاكِ: الْغَيْنُ يَهِلُها رَجُلَانِ أَوْ يُشَوِّيَانِهَا فَلَا يَشُورُ لِأَخْدِجِما أَنْ يَتَصَرُفَ فِي تَصِيبِ الآخَرِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَثِجُلُ وَاجْدِ ينَهُمَا فِي نَصِيبِ صَاجِبِهِ كَالأَجْنِيُّ.

َ وَالضَّرُبُ النَّانِي: شَرِحُةُ الْمُقُودِ، وَهِيَ عَلَى الْرَبْعَةِ أُوجُهِ: مُعَاوَضَةٍ، وَجَنَانِ، وَشَرِخَةِ الصنائع ، وَشَرِحَةُ الْوَجُودِ، فَأَمَّا شَرِحُةُ المُغَارَضَةِ فَهِي: أَنْ يَكُشُرِكُ الرُّجُسَلَانِ فَيَسَفِيسَانِ فِي مَالِهِمَا وَعَشَرُفِهِمَا وَدِينِهِمَا، فَتَجُوذُ لِيَنَ الْعَرْبُنِ المُسَلِمَيْنِ خَعَاقِيْنِ الْإَلْفِينَ،

ختاب الثرنفة

النَّمُ كُذُ لَفَدَ: الْمُغَلِّفَةِ، وشرعاء كما في والفهسناني وعن والمضمرات هـ: اختصاصُ النين أو أكثر بمحل واحل

وهي (غلى ضرئين: غرضة أملان، وَضَرِكَةِ غَفْروه نشوكة الأملاك) هي: (الْعَيْل) التي (يَرِقُهَا رَبُولانِ) فاكثر وأَوْ يُشْتَربانها) أو تصل إليهما بأي سبب كان: جيرياً كان أو احتيارياً: كما إذا أيب الرجلان عيناً، أو ملكاها بالاستيلاء، أو اختلف بالهما مي غير صنع، أو يخلطهما خلطاً يعنبع التعييز رأساً أو إلا يعرج. وحكمها أن كالاً منهما أجنبي في حصه الأحر (مالاً يَجُورُ الإخروها أن يتَصَرَّف في تعبيب الأخر إلا يؤده) كما في الاحتياء، كما حرح بطلك في قوله: (وَكُنُ وَاجِهِ بِنَهْما فِي مهيب الأخر كالأَخْبَيُّ) في الاحتياع عن التصرف إلا يوكالة أو ولاية:

﴿وَالشَّرْبُ النَّانِي: شَرِكَةُ الْمُقُورُ وهي الحاصلة سبب العقد، وركنها الإبجاب والقبول، وشرطها أن يكون التصوف المعقودُ علي فائلًا للوكالة؛ ليكون ما يُسْتَفَاد بالتصرف مشتركاً بينهم ﴿وَهِنَ : أَي شَرِكَةَ العقود (عَلَى أَرْبُغَةِ أُرْبُعَةٍ: مُقَاوَضَتِهِ، وَجَانِ بِـلكس وتصلح (وَشَرِكَة وَحُورٍ، وَشَرِقَةِ الصَّنَايِعِ):

وَقَالُمُمْ الاولِي وهِي وَشَرِئَةُ المُقَاوَضَةُ فِهِلَ: أَنَّ بَشَتَهِكُ الرَّحُلَافِي سَلًا وَفَيَشَعُونَان فِي مَالهِمَا وَتُعَسَّرُفِهِمَا وَهِيَهِمَامَ لاَنها شَرِيَّةٌ هَامُهُ فِي جميع النجارات يُشَوَّضُ كُلُّ منهما أَمَرَ الشركه إلى صناحيه على الإطلاق؛ إذ هي من الجساواة. قال فائلهم.

• لا يُصَلَّعُ النَّمَاسُ فَوْضَى لا شَوَاةً لَهُمُ *19

وه) - قال لشيخ معني الدين هيد المعليد؛ هذا البيت للأفيم الأودي وتحجره • ولا مسراة إذا حملهما للسيس حسادة ا

اللَّمْرُ وَالسَّمْلُوكِ، وَلاَ بَيْنَ الصَّبِيُّ وَالْمَالِخِ، وَلاَ نَبْنَ السَّمْيْمِ وَالْكَافِرِ، وَتَسْقِفُ عَلَى الْـوَكَالَـةِ وَالْكَفَالَةِ، وَمَا يَشْرِيهِ كُلُّ وَاجِدِ مِنْهُمَا يُكُمُونُ عَلَى الشَّرِكَةِ إِلَّا طَعْمَ أَمْلِهِ وَبَشْرَبُهُمْ، وَمَا يُلْزُمُ كُلُّ وَاجِدِ بِنَهْمًا مِنَ الدَّيُونِ بَدَلاً عَمَّا يُصِحْ فِيهِ الاَشْبِراكُ فَالآخَرِ طَامِنُ لُه، فَإِنْ وَرِثَ

.....

أي مساوين، ولا نَدُّ من تحقيق المسترَّاة ابداء وانتهاء، وذلك في طمال، والمراد مه ما يصح الشركة بيه، ولا يعتبر الفاحيل فيما لا تصعر فيه الشركة، وكفًّا في النصرف؛ لامه لو مُلَّكُ الحلمها تصرُّفاً لا يملكه الاخر فنات التناوي، وكاذا في اللَّبن؛ لفاوات التناوي في التعمرة، بفواته وفقاعرزُ بين الْعَرْبِي النَّسْطَنَيْنِ) أو الفينين (النَّالِعِينِ الْصَافِلِينِ) لنحف السناوي وولا تجموزُ بْنَنَ الْمُحْدُرُ وَالنَّمْمُوكَ) ولو مكاتبًا أو مافوناً (وَلا نَبْنَ الشَّيِّي وَالْسَاتِمِ } لعندم التساوي، لان النحر البائغ بمثك التصبوف والكفائمة، والمعلول لا يمثك واحداً مهمنا إلا بإدن العمولي، والصبي لا يملك الكفالة مطلقاء ولا النصرف إلا باؤن الولي وؤلا لين المسلم والكافير، وهذا عند أبي حبيعة ومحمدة لأن اللعمُّ بملك من التصرف ما لا سلكه المسلم. وقال أمو يتوسف: " يجوزه للساوي بسهما في الوكالة والكفالة، ولا معتبر سزيادة يعلكُها أحدُّهما كالعماوصة بير تساهعي الصدهب والحقى فإنهما حاشرة ويتفاونيان في التصرف في مشروك النسمية، إلا أنه يكبره، لأن الذمي لا يهيشن إلى الحائز من العقود. فإن في والتصحيح، والمعتبَّدُ فيرتُهما عند الكل كسا تطقت به المصنفات للفتوي وعمرها ١٠ هـ. ولا تحبور بين العدمي ولا العمليس ولا المكانس، لانعدام الكفالة، ومي كل موضع لم تصبح المعارضه لعقد شرح ولا يشترط ذلك في انعنان كبان عنداناه الاستجماع شرائط العنبان وهدايناه ووللعفظ غلى الموكالية والكفالية فالموكيالية لنحقل المقصود، وهو الشبركة، والكفالة لنحلق المساولة فيما هو من موجبات التحارة، وهـو توجُّه المصالة للعوهما، ولا تصح إلا بلقط المعارضة وإن لم يعرف مصاهة. فسراج، أو بيان حصح مفتضياتها؛ لأن المعتبر هو المعمى (وما يُذَّري كُنُّ واجِدٍ منْهُمها) . أي العثمارسس (يُكونُ علَى الشُّركة). لأن مفتصى العقد المساوات وكل واحد منهما قائم مضام صاحبه هي التصرف؛ فكمان شراة أخدهما كشرانهما، إلا ما مستاه بقوله ﴿ إِلَّا طَعَامَ الْمُلِهِ وَكُسُونُهُمْ } وطَعَابُ وكَسُوبُ ومحو ذلك من سوائحه الاصلية استحساناً؛ لانه مستثمل بدلالية المحال للضيرورة، فإن الحياحة المواتمة معلومة الوقرع، ولا يمكن إيجابه على صاحبه ولا الصرف من ساله، ولا سد من الشراء فيختص به ضرورة، وللمائم مطالبة أيهما شاه بشمن ذلك - فالمشترى بالأصالة، والأخر بالكفيالة. ويعرجع الكميل على المشتري (ومَّا بُلَـرَمُ كُلُّ وَاجِدٍ مِنْهُمَا مِنْ اللَّذِيرِ، بَدَلًا خَمَّا يُصِحُّ بيم الإنْتِيز لا) كالبيع والشراء والاستتحار والاستفراض (فالاحرُّ صَامِنَ لَهُ) تحقيقاً للمساواة قيَّد بمنا يصح فيه الاشتراك الإحراج نحو ذيَّن الجناية والكاح والحُلِّع والنفقة فإن الاخر فيه ليس بضامن وفيانٌ ورثُ أحدُّهُمَا أَحَدُهُمُمَا صَالًا تَصِيعُ فِيهِ الشَّرِكَةُ أَوَّ وَهِبَ لَهُ وَوَصَّـلَ إِلَى أَبِيهِ يَطَلَبُ المُفَاوَصَةُ وَصَارَبَ الشَّرِكَةُ عِنَانًا.

وَلاَ تَشْفَهُمُ الشَّرِعَةُ إِلَّا بِالشَّرَاهِمِ وَالشَّالِيْرِ وَالْفُلُوسِ السُّفِقَةِ. وَلاَ تُجُوزُ بِمَا سِوى ذَلِكَ إِلاَّ أَنْ يَهْدَمُنَ النَّسِ بِهَا كَالنَّبِرِ وَالْفُرْةِ تَقْصِعُ الشَّرِقَةُ بِهِمَسًا، وَإِذَا أَرَادَا الشَّرِقَةُ بِالنَّسُرُوسِ.

مَاكُونَ مِمَا وَتَعِيخُ فِيهِ الشَّرِكُةُ) مِمَا يَاتِي وَأَوْ رُجِبُ لَهُ وَوَصَلَ بِأَنِي نَبْهِي: أَي الوارث والموهوب له، وإنها لم يُشَّنُ العمل لانه معطوف بنان. ميشتره فيض كان كما في وشهرخ الطحاوي: و دالمشهد و الفاصيحان، و المتستصفي، و داستف، وغيرها. اقهساني، ونظلَبُ المُفَاوَضَةُ فَانوات المساولة بقائر وهي شرط كالابتدا، ووَضَارَتِ الشُّرِكَةُ جُنانًا، للإمكان؛ فإن المساولة ليست شرط ديها.

وَوْلَا تُتَمَعِنْهُ الضَّرَقَةُ } اعمَ من أن يكون معاوضة أو عناساً (إلَّا سائـــَارَ مِم): أي الفضية اللمسرُوبة (واللَّمانيني). ابي الذهب المضروب، لانهما المانُ الأشاء، ولا تحيَّن بـاحتود- فيصهر المشاسري مشتربناً بأمثالهما في الدمة، والعششري صامن لعنا في دمته؛ فيصيم الربيح العقصود له، الأنه ربح ما ضمه كما في والجوهرة؛ والشريك يشتري للشركة فالصمان طبها والرج لها؟ مَمَا يَسْتَعَقُّهُ كُلُّ وَحَدٍّ مِنْهَمَا مِنَ الرَّبِحِ رِيحٌ مِنَا ضَمَنَ؟ يَخَلَافُ العَرُوصِ ﴿ فَإِنَّهَا مُشْتَاتُ، فَإِذْ بيعت ويفاصل التمدان فعا يستحشه احدهما من الزيادة في مال صباحه رسخُ ما لم يملك رام يضمن (والْمُلُوسِ النَّافِقُ)؛ لانها تروخ رؤاخ الأنسان فالنحقت بهما، قال في النصحيح السام يدكر المصنفُ في هذا خلافًا، وكذلك الحاكم الشهيد في والكافي؛، ودنر والكوخمُ، الحور على قولهما، وقبال في (البيابيم): وأما الصوس إن كنانت نافضُ فكذلك عند (محمد، وقال وأسو حيفة): لا تصح الشبوكة سانطوس، وهو المشهمور، وروى والمعمور، من وأي حميدة، و وأبي ينوسف، إن الشركة بالفلوس جنائزة، و وأبنو يوسف، منع وأبي حيفة، في معمل النسخ، وفي بعصها مع ومحدد). وقال والإسبيجابي، في ومبسوط، العسجحُ أن عقبه الشركة يحور عمل قبول الكلء لأنهما صارت ثمت بالاصطلاح، وعنمده بالمعجبوبي، ووالسني، ووالبهو العنسل المموصيلي، وأوصدر الشريعة، وؤلا تُجَرَقُ الشركة وبِمَا بِيوَى فَلِكُ، المعدكور وإلا أنْ يُتَعَالَنَ المَاس بِهَا كَالنَّبِيِّ : أي الدَّهَا الغير العصروب (وَالنَّقْرَةِ): أي المُصَّة الغِير العصروبية (لذَّجيخُ الشُّري جِيهِمًا) للتعامل، ففي كل بلدةٍ لجزى التعاملُ بالمعالِمة بالنبر والنقرة فهي كالنفود لا تسعير بالعضود وتصبع الشركة فيه، ويُؤْلُ النعامل باستحساله المنتأ منولَـةُ الصُّرْبِ المخصوص، ومي تس ملدةٍ لم لهلم النمامل بها فهي كالقروص تنعين في العقود ولا تصحُّ به الشُّركة. دروه عن بالخاهري.

﴿ وَوَإِذَا أَرَاقَاعُ أَي الشريكانَ وَالشَّرِقَةُ بِالْفُرُوصِي بَاعِ كُلُّ وَاجِنْدِ جُهُمَاءٌ قَال في والجوهرة: ﴿

بَاعَ كُلُّ وَاجِدَ مِنْهُمَا بَصْفَ مَاله بِنصْفِ مَالِ الآخرِ ثُمَّ غَفْدًا الشُّرِيَّة

وَأَمَّا شَرِكُ الْعَانِ تَتَمْفِقُ عَلَى الْوَكَالَهُ قَدِنَ الْكَفَانَةِ ﴿ وَبَصِحُ النَّفَاضُلُ فِي الطَالِ وَيَصِحُ أَنْ يَشَارِيْهِ فِي النَّالِ وَيَنْفَاضَلا فِي السَّرَاحِ ، وَيَحُوزُ أَنْ يَغْفِقُوا كُلُّ وَاحِدِ مُنْهَمًا ضِفْهِنَ عَالَهِ فُونَ بَقْصَ ، وَلاَ نَصِحُ إِلاَّ بِمَا بَيْنًا أَنَّ الشَّفَاوَضَةَ فَصِحُ بِهِ ، وَيَجُوزُ أَنَّ يَشْتَرِكَا وفي جِهةٍ أُحدِمِنَا دراهِمُ وَمِنْ جَهَةِ الآخرِ وَنَافِيرُ، وَمَا شَتْرَاهُ كُلُّ وَاجِدِ مِنْهُمَا لِلشَّرِق طُولِكِ بِتَفْيِهِ وَفِنَ الآخرِ ثُمْ يَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِحِصْيَةٍ مِنْهُ ، وَإِذَا هَلَكَ عَالَ الشَّرِقَةُ أَوْ أَحْدُ الْفَالِيِّنَ قَبْلُ أَنْ يَشْتُونِهِ شَيْنًا بِصِلْتِ الشَّرِقَةُ ، وَإِنْ النَّسَوَى أَخَذُهُمَا بَعَانِهِ وَخَلْكَ مَالُ الآخرِ

صوابه أحدهما (بطبعة ماله ينطب ماله الأحر) فيصيران شريكي ولكي حتى لا يحوز لأحدهما أن يتصرف في نصب الاحر (لُمُ) إذا (عقد الشرف) همارا الدريكي عقد حتى حار لكل منهما أن يتصرف في نصب صاحبه، وهذا إن تساريا فيمة، وإن تصوفا باع صاحبًا الأقل نقدر ما نشت به الشرفة.

(وَأَمَّا شَرِكُةُ لِعَنَالَ فَتَعَهِدُ عَنِي الْوَكَانُ لاها من ضروربات التصرف (قُونُ الْكُمَانُ لانها النبات من صرورباته، وانعفادها في المعدومة الانتصاء النفط النباوي، مخلاف المعان. (ولهبغ النبائيل في المباونة (و) كذا (نجبغ) العكن، وهو أن (يُسَاوِيَا في المباونة (و) كذا (نجبغ) العكن، وهو أن (يُسَاوِيَا في المباونة (و) كذا ويعاضلاً في الرّابع) لان الربح كما يُسُحق بالسال شنخل بالعساواة في المنشارات وقد يكون أحدهما أخط وأهدى أو أكثر عسلاً وأقوى مالا يرضى بالعساواة فيسبت المعادمة إلى النمائل (ويجوز أن يقفقها كُلُّ واجب مُهمًا): أي شريكي العائل (يقفيم ماله دُونَ يَقْعَمَ) * لان النمائل (ويجوز أن يقفقها كُلُّ واجب مُهمًا): أي شريكي العائل (يقفيم بياً عرباً وأن المعاوضة تتبغ من وهي الأثمان (ويجوز أن يشترك) مع احتلاف جنس باليهما بياً عرباً وأن المعاوضة عني بالعرب وهي أن يكون من الحديد درهم بيض ومن الأخر سود؛ لابهما وإن كان جنس فقد أحرى عليهما المعافل حكم المحديد درهم بيض ومن الأخر سود؛ لابهما وإن كان جنس فقد أحرى عليهما النصاف أول المعافل حكم الحديد الواحد، كما في كثير من الأحكام، فكان العقيد عليهما كالحديد عليه التعلق المنافقة وإن كان يختب من المها تتعلق المؤتلة وإن الكانة وإن الكانة وكان المؤتلة وكل واجب مُهما للشركة طولب شقيه دول الأخرى المنا مرابع عليه بحصيته الوكانة وون الكاناف، ولانه وكيل من حيه في حشيد، فإذا نقد من ماله ولانه وكيل من حيه في حشيد، فإذا نقد من ماله ولانه وكيل من حيه في حشيد، فإذا نقد من ماله ولانه وكيل من حيه في حشيد، فإذا نقد من ماله ولانه وكيل من حيه في حشيد، فيها نقد من ماله ولانه وكيل من حيه في حشيد، فإذا نقد من ماله ولانه وكيل من حيه في حشيد، فإذا نقد من ماله ولانه ولانه وكيل من حيه في حشيد، فإذا نقد من ماله ولانه ولانه ولانه وكيل من حيه في حشيد، فإذا نقد من ماله ولانه وكيل من حيه في حشيد، فإذا نقد من ماله ولانه وليس ولانه ولانه ولانه ولانه ولانه ولانه ولانه ولانه ولانه ولان

وزيدا منك مان الشرقة) جميعه وأو أخمَّ الْعَالَيْنِ فَلِقَ أَنْ يَشْرِيَا شَيَّاً لِنطَلَفِ الشَّرِكَةُ) لانها تعيمت نهدس المانس، فإذا حكا دات المحلّ، وجهلالة أحدَّجها خلل في الهالك لعامه، وفي الاعر لان صاحب لم يرض أن يعظيه شيئاً من ربح ماله (وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُّهُمَا بِمَالِمِهِ وَهَلَّتُ) معلم خَيْلُ الشَّرَاءِ فَالمُشْتَرَى بَيْنَهُمُنَا عَلَى مَا شَرَهَا وَيَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِحِصْدِهِ مِنْ لَفَيْهِ، وَتَجُوذُ الشَّرِحَةُ وَإِنَّ لَمْ يَشْلِطَا السَّالِينِ، وَلاَ تَعِبِعُ الشَّرِحَةُ إِذَا شَيْرَطَا لَإِخْدِهِمَا دَرَاهِمْ مُسَمَّاةً مِنْ الرَّيْعِ . الرَّيْعِ .

وَالْكُولُ وَجِدٍ مِنَ الْمُتَفَاوِضَيْنِ رَشْوِيكِي الْبِسَانِ أَنْ يُبْضِحُ السَّالُ وَيَدْفَعُهُ مُصَارِبُهُ، وَيُرْكُولُ مِنْ يَنْصَرُكُ، فِيهِ، وَيَدُهُ فِي السَّالِ يَهُ أَمَانَهِ.

وَأَمَا شَرِئَةُ الصَّنَائِعِي وَالتَّقَيَّاطَانِ وَالصَّبِّ غَانِهِ يَشْفَرِكَانِ عَلَى أَنْ يَتَفَهْلَا الأعْسَالَ وَيَكُونُ

(مال الأخرِ قُبُلُ الشَّرَاءِ فَالْبَشْتَرَى) بـالفتح (بُبُهُمَا عَلَى مَا شَرَفًا)؛ لإن الملك حين وقع وقع مشتركاً بينهما نقيام الشركة وقت الشراء فلا ينفير الحكم بهلاك المعالى الاحر بعد ذلك، قبال في والتصحيح: والشركة شركة عقد حتى إن أبُهُمَا باع جاز ببعه، وقبال والنحسن بن زياده: شركة الملاك، والمعتمد قول ومحمده على ما مشى عليه في والمبسوطة، احد (وَيَرْجِعُ) الشريك (عَلَى شريكه بحضيه مِنْ تُمْنِينَ) لامه الشرى حصّت بالوكالة ونقد المعال من مال ضعه.

وَيَتَجُوذُ الشَّرِئَةُ وَإِنَّ لَمْ يَخْبِطُا الْمَالَئِنِ)؛ لأذ الشيركة مستندة إلى الدهد دون اسانه؛ فقم يكن الخلط شرطاً. اهداية، لكن الهالك فيها الخلط مد العقد على صاحبه، سواء حلك في يده أو بد الآخر، وبعد الخلط عليهما وولا تُعبِحُ الشَّرِئَةُ إِذَا شَرَطًا لأَحْبِهِمَا ذَرَاهِمُ مُسْمَاةً مِنَ الرَّبِع)؛ لأنه شرطً يبوجب القطاع الشيركة، فعسى الا يخرج إلا فَقَرَ المسمَّى، وإذا لم تعسيح كان الربع بقدر المهلك حتى لو كان المالُ تصفين وشرطا الربع اللال فالشرط باطل ويكون الربع نعمفي:

وَوْفَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُنْفَاوِطَيْقِ وَشَرِيكِي الْجَنَادِ أَنَّ لَيْضَعَ الْمَانُ): أي ينخد يضاصه، وهو: ان يدفع الدناع إلى الغير لمبيعه ويرد ثبت وربعه لاله معناد في عقد الشوكة (فيلاقفة مُفَاوَقِهُ) الانها دون الشوكة فتضطيها، وعن عابي حنيفة، أنه ليس قد ذلك؛ لان سرع شهركة، والأول الاصح، وهو رواية الاصل، احداية، وَرَسُوكُلُّ مَنْ يَنْصَرُفُ فِيهِ) لأن الشوكيل بالبيع والشواء من تواجع التجارة، والشركة انعقدت للتحارة، وكذا له أن يُوجعُ ويُعِير لأنه معناد ولا بدُّ له منه، ويسح بالتقد والنسية إلا أنْ يَنْهَا، عنها (وَيدُهُ): أي الشريك (بي الْفَالُ، بَذُ أَمَانَةٍ) فلو هلك ملا تُنْفِ لم يضعف

﴿ وَأَمَّا شَرِكَةَ الصَّائِعِ ﴾ وضمى الطبُّل، والأعمال، والأمدان (مُالْخَوَطَانِ وَالصَّبَّاهَانِ) مثلًا، أو خياط وصباغ (يتشركانِ عَلَى أَنْ يَتَشَلُّا الأعمال وَيكُونَ الْكُسْبُ) الحاصل (يَتِهُمَا، فَيَجُوزُ الْكَتْسُبُ يَنْهُمْنَ ، فَيَحُورُ وَالِكَ، وَمَا لِنَقَيْئُهُ كُلُّ وَاجِدِ جَنَهُمَا مِنَ الْعَمَلِ بِالْوَلْمُ وَيُلْزَمُ شَرِيكُهُ ، غَالِنَ عَمِلَ أَحَدُهُمَا تُونَ الاَحْرِ فَلَكَسُبُ بِيَنْهُمَا بِضِمَانِ . وَأَنَّا شَرِكُهُ فَلَى هَدا ، وَكُلُّ يَغْمَرُكَانَ وَلَا مَالَ فَهُمَا عَلَى أَنْ يَشْتَرِيه ، فَإِنْ ضَرَطًا أَنْ يَكُونَ المُشْتَرَى بَيْنَهُمَا بَضَعَيْنِ فَاسَرِّيْحُ وَاحِدِ بِنَهُمَا وَكِلُ الاَحْرِ فِيمَا يَشْتَرِيه ، فَإِنْ ضَرَطًا أَنْ يَكُونَ المُشْتَرَى بَيْنَهُمَا أَفْلانَا فَاسَرْبُحُ كَذْلِكَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ بَنَفَاضَلَا فِيهِ، وَإِنْ ضَرَطًا أَنْ يَكُونَ المُشْتَرَى بَيْنَهُمَا أَفْلاناً فَاسْرَاحُ كَذْلِكَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ بَنَفَاضَلَا فِيهِ، وَإِنْ ضَرَطًا أَنْ يَكُونَ المُشْتَرَى بَيْنَهُمَا أَفْلاناً فَاسْرَاحُ

فَلِكَ)؛ لأن المفصود منه التحصيل، وهو ممكن بالتوكيل؛ لأنه لها كان وكيلاً في النصف أصيبلاً في النصف أصيبلاً في النصف تحقيق الشركة في السال السنطان، ولا بشترط فيه المحاد العمل والممكان، ولو شرطا العمل نصفين والحال أللاتاً جاز؛ لأن ما ياخذه بس برح، بل بَلْلُ عمل، همخ تقويمه، ونعامه في الهداية، وفيا يُخْتُلُهُ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهَمًا مِنَ الْفَصَل بَلْزَمَا فَيَعْرَمُ شَرِيكَا) حتى إن كلَّ وحد منهما يطالبُ بالعمل، ويطالبُ بالاجر، وبيراً الدامع بالدم إليه، وهذا ظاهر في المفارصة، وفي عبرها استحسان. وهذا به يُنْهُما بِشَمْرُنَ إِنْ كَانَ الشرط المتحسان. وهذا فاحر في المفارضة، وفي عبرها استحسان. وهذا به يونا يقدلون إلا تو في الشرط المتحسان. وإلا فكما شرط.

(وَأَنَّ شَوِكَةُ الْمُوْمِعُ سَمَيتَ مَذَلِكُ لانه لا يَشتري إلا من له وجاهة حدد الماس وضافرجلاب يُشتركان وَلا مال لهنا على أنْ يَشْترنا بوعاً أو اكثر (يؤخوجهة ، نسبتة (ويجا) مع حضل مطلبع يدفعان منه نمين ما اشتريا، وما بقي بينهما (المنجيع الشركة غلى هذا البشوال (وَكُلُ واجبه بِهُهَا وَكِيلُ الأَخْرِ بِهِنَا يُشْتَرِيهُ) لان النصرف على الغير لا بجور إلا موكالة أو ولاية، ولا ولايت، فتنعين الاولى (فَلْ شَرَطا أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَى، يُنْهَمّا نصفين فَالرَّاحُ تَدْلِكُ) يحسب الملك (ولا يخوزُ أَنْ يَشَافَلا فِيهِ): أي الرجع مع المساوي في الملك، الآن الربع في شركة الرجوء بالصحاف، والقصمان يقدر الملك في المستقرى، فكان الربع الزائد عليه وبع ما لم يصمن، فيلا عصح المشارع، في المكان الربع الذائد عليه وبع ما لم يصمن، فيلا عصح المشارعة في المكان الربع الذائد عليه وبع ما لم يصمن، فيلا عصح المشارعة في المكان الربع الذائد عليه وبع ما لم يصمن، فيلا عصح المشارعة في المكان الربع الذائد عليه وبع ما لم يصمن، فيلا عصح المشارعة في المكان الربع الذائد عليه وبع ما لم يصمن، فيلا عصح المشارعة في المكان الربع الذائد عليه وبع ما لم يصمن، فيلا عصح المنا الربع المؤلّد الذائد عليه وبع ما لم يصمن، فيلا عصح الشراطة والمؤلّد المؤلّد الذائدة فيلون المؤلّد المؤلّد المؤلّد المؤلّد المؤلّد الذائدة المؤلّد المؤلّد المؤلّدة ا

(وَلاَ تَجُورُ الشَّرِكَةُ فِي) نحصيل الأنب، النباحة مثل (الإختطاب والاختباس والإضطباد) وكلَّ مباع و لان الشركة متضمنة معى الوكالة، والنوكيل في أحد المباح باطل الان أمر الموكيل به غير صحيح ، والوكيل بمنكه بعير أمره، فلا بصلح نائباً عنه (وَمَنا اصْفَادَةُ كُنلُ وَابِدِ مَنْهُما أَوِ الْحَقَلَةِ) أَو الْعَنْدَةُ (فَهُولُةُ فُونَ ضَاحِهِ) } قبوت الملك في المباح بالأحف، فإن أخفاه معا فهم بيتهما بصغين الاستوائهما في سبب الاستحداق، وإن أخفه أحدهما ولم يعمل الأحر شب فهو للمامل، وإن غبل أحدهما وأعام الأخر بأن حمله معه أو حرب له صلفين أخر مثله لا يُحارِزُ للوكيل عند ولى حنيفة و وأبي برشديه، ومنذ ومحدد بالفاً ما يقم .

مِنْهُمَا أَوْ الْحَطْبَةُ فَهُوْ لَهُ ذُونَ صَاجِبِهِ، وَإِنْ الشَّرْكَ وَلَاحْبَجِفَ بَغُلُّ وَاللاَحْرِ رَائِهِ لَمْ بَشْنَى عَلَيْهِ اللّهَ وَالْكَتْبُ فَلَهُ بَلْدَيْ السَّعْقِ، وعَلَيْهِ أَجَرُ مِثْلُ اللّهَ وَالْكَتْبُ فَلَهُ بَلْدَيْ السَّعْقِ، وعَلَيْهِ أَجَرُ مِثْلُ البَّعْلِ، وَإِلْ كَانَ صَاجِبَ السَّوْوِيَةِ فَعَلَيْهُ أَجْرُ مِثْلُ البَّعْلِ، وَيُلُّقُلُ صَوْطَ النَّفَاصُلِ، وَإِنْ النَّهْلِ، وَيُلُقِلُ صَوْطَ النَّفَاصُلِ، وَإِنْ النَّالِ، وَيَلْقُلُ صَوْطَ النَّفَاصُلِ، وَإِنَّا مَاكَ أَخِلُ النَّهُ مِكْنَا اللَّهُ وَيَكُنِ أَوْ رَبِّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَيْكُونَ أَوْ رَبِّهُ وَلَيْهِ اللهُ وَلَاكُونَ وَاللّهُ الْمُؤْتِى أَوْ اللّهُ وَلَاكُونَ وَكَانًا فَأَوْلَى كُلُّ وَاجِهِ بِلْهُمَا لَعَنَاحِهِ لَلْ يُؤْدَى وَكَانَةً فَأَدَى كُلُّ وَاجِهِ بِلْهُمَا لَعَنَاحِهِ لَلْ يُؤْدَى وَكَانَةً فَأَدَى كُلُّ وَاجِهِ بِلْهُمَا لَعَنَاحِهِ لَلْ يُؤْدَى وَكَانَةً فَأَدَى كُلُّ وَاجِهِ بِمُهُمَا لَعَنَاحِهِ لَلْ يُؤْدَى وَكَانَةً فَأَدَى كُلُّ وَاجِهِ بِمُهَا فَالدَّامِ فَيْ وَلَوْ لَهُ وَلِيْ الْمُؤْنَ أَوْلَهُ فَلَى الْمَاحِدِهِ لَنَا لِلللّهُ لِللّهُ وَاللّهُ لِللّهُ فَيْلُونُ إِلَى اللّهُ لِللّهُ لِللّهُ لِللّهُ لِلللّهُ فَاللّهُ لِكُونَا مِنْ اللّهُ لِلْمُ لِللّهُ فَلَالَةً فَلَى اللّهُ لِللّهُ لِللّهُ لِلّهُ لِلللّهُ لِللّهُ لِلللّهُ لَا لِللّهُ لِلْمُ لِللّهُ لِللّهُ لِلللّهُ لِللّهُ لِللّهُ لِلللّهُ لَلْمُ لِلللّهُ لِلْمُ لِللّهُ لِللّهُ لِللّهُ لِلللّهُ لِللّهُ لِلللّهُ لِلْمُ لِللللّهُ لِلللْهُ لِلللّهُ لَا لَعْلَى الللّهُ لِلللّهُ لَهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لَهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِللللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِللللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِللللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلْمُؤْلِقُلُمُ لَلْمُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِللللّهُ لِللللّهُ لِلللْ

ووإذا الحُفرَان والإحدِمَان مَقَلَ مِنْكُ (وللاحرِ راوبُنُّ رهي المهر وه من للانه حلود، واصلها معبر السفاء؛ لانه يروي المعه في يحمله، ومعرف وإلمنتي عليها النهاة والكشف لينهضا للم يصبح الشركةً) والمصادها على وحرار المباح وهبر الساء، (والكشف) الحاصف (كُنّه للذي الشقي) المعان، لانه يدلُّ ما ملكه الإحوار (وَقَائِهِ مَا لَى الْتُمْ السُّرُ وِيَهُ إِنْ كَالَى) المستعي إصاحف الأهل ، وإلى كان السمندي وصاحب الراوبة هملة أخرُ جَلَّى الْبُقْلِ إِنْ المستعمانة منافع ملك المدير ، وهو الهمل أو الوارية، يعقد فاسف جلرمة أجره.

(وَكُلُّ شَرَقَةِ فَاسَلَمْ فَالرَّحُ فِيهِ، عَلَى فَشَرَ الْمَالِينِ وَيَنْظُلُ شَرَّطُ الْفَعَاصُلِ وَوَ لاك الرّجِ ماسع اللّمَالِ كَالرّبِعِ، وَلَمْ تَقْدَلُ عَنْهِ إلا حَدْ صَحَة السّمَعِيةِ، وَلَمْ يَضِعُ الشّرِكَةِ وَقُلْمِ نَصح

وواد أدن أحد الشريكش أو اؤنذ ؤبحق بدار التغراب، وتحكم بالحاقة، قات بصرفة النموت ويطلب الشركة، قام، تنصش الوكالة، ولا بذامها فبحض الشركة، والوكالة تسعل بالسبوت وكذا بالانتحق مزندة، وإدا بطلب الوكالة بطلب الشركة، ولا فرق بين ما إدا علم الشريث بعولة ويؤلة أو لم يعلم، لأنه فؤل حكمي، يختلاف ما إذا فسلخ أحد الشريكين الشركة حبث بتوقف على علم الاعراء لأنه عزّل قطمي، فإندا بالحكم بلحاقة فأنه إذا زائغ مسلماً قدل أن يُقضى بلحافة لم تبطل الشركة.

(وَلِيْسُ مِنْوَحِهِ مِنْ وَلِلْسُورِكُونُ أَنَّ يُؤَفِّقُ رَكَةَ مِنْالِ الأَحْدِ إِلاَّ مَاؤْمَهِ) * لأمه ليس من جسن التجارة وَفَانَ أَوِنَ كُنُّ وَاحِدِ مُنْهَا لَصَاجِمَهِ أَنْ يُؤَنِّقُ عَنْهُ (وَكَانَهُ فَأَذَى كُلُّ وَاحِدِ مُنْهَا) عَلَى التعاقب وَقَالَة الركان والعاوى لم يتع رَكَنَهُ عَلَى المعالِي خَلَقَهُ وَلَا مُلُوكِلُ أَنْ لَمْ تَقَلَمُ وَلَا مَمْرُولُ حَكَماً المواجِعِينَ مَنْ وَعَلَم عَلَى المعالِينَ عَلَيْهِ الله معرولُ حَكَماً المواجِعِينَ وَقَالًا لا يتعلق بِالعَلَم واقتهل كالوكِلُ مَنِع العَلَم وَقَالُوكُلُ مَنْ عَلَم وَقَالًا لَا يَعْلَمُ وَاقْتَهِلُ كَالُوكِلُ مِنْ العَلَم وَقَالًا عَلَم الله وَكُنْ وَقَلَا عَلَم الله الأَوْلِ الله الله الأَوْلِي الله عَلَى الله المُوكِلُ مَنْ عَلَيْهِ وَالسَّامِ وَقَلَا عَلَى الله الأَوْلِي الله الأَوْلِي عَلَى الله الأَوْلِي الله الأَوْلِي الله الأَوْلِي الله المُولِي وَالسَّامِ وَقَلْ الله المُولِي الله الأَوْلِي الله الأَوْلِي الله الأَوْلِي الله الأَوْلِي الله المُولِي الله المُولِي الله المُولِي الله المُؤْلِي الله الأَوْلِي الله المُولِي الله المُؤْلِقُ عَلَى الله المُؤْلِي الله المُؤْلِي الله المُؤْلِي الله المُؤْلِي الله المُؤْلِقُ عَلَى الله المُؤْلِقُ لَهُ الله المُؤْلِقُ الله المُؤْلِقُ الله المُؤْلِقُ الله المُؤْلِق المُؤْلِقِينَ الله المُؤْلِقُ الله المُؤْلِق المُؤْلِق المُؤْلِقِينَ الله المُؤْلِق المُؤْلِقُ الله المُؤْلِقُ الله المُؤْلِقُ الله المُؤْلِقُ المُؤْلِقِينَ الله المُؤْلِقِينَ الله المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقُ المُؤْلِقُ المُؤْلِقِينَ الله المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقِينَ الْحَلِقُ المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقِينَا الله المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقِينَ اللهُ المُؤْلِقِينَ اللهُ المُؤْلِقُ اللهُ المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقِينَ الْمُؤْلِقِينَا المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقُ المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقِينَ الْمُؤْلِقِينَ الْمُؤْلِقِينَا اللهُ الْمُؤْلِقِينَ المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقُ المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقُلُولِينَاقِينَ المُؤْلِقِينَ المُؤْلِقِينَاقِقِينَ المُؤْلِقِينَ الْ

كتاب البضارية

السُّفَارَيَّةُ عَقْدٌ عَنَى الشَّرِئَةِ بِمَالَمٍ مِنْ أَحْدِ الشَّرِيكَيْنِ وَعَسَلِ مِنَ الآخَرِ، وَلا تَعِسحُ

أو جهل ضمن كلُّ نصيب صاحبه وتفاصًّا أو رجع بالزيادة.

كتاب البضارية

أؤؤؤها بعد الذركة لأبها كالمفؤمة للمضاربة والاشتمالها عليهار

(المُصارِبُهُ) لغة: مشتقةً من الصَّرَبِ في الأرض: شَمَّي به لأن المفسارات يستحقّ الراح يَشَيْبُ وعبلهِ. وشرعاً: (فقلًا) ماإيجات وقدول (غلّ الشُّرِكَة) في الرابع (مِسَانَ من أَضَهِ الشُّرِيكَيْن) وعمل من الأخر. كما في بعض النسخ، ولا مضاربة بدون دلك، لانها بشرة الربح قربُ انسان بضَاعةً، وللمضارب فرض، وإذا كان العال صنها تكون شركةً عقدٍ.

وهي مشروعة للمعاحة إليها. فإنّ الناس بين غني بالعال غين عن النصوف فيه وبين أنهام في النصوف صغر اليد عنه (فعست الحاحة إلى لمسرّع لهذا النبوع من النصوف؛ ليشظم مصلحة الغني والذكر، والفقير والغني، ويُعت النبي علا والناسُ يباشمونه فقررهم عليه، وتعاملت به الصحابة رضي الله تعالى عنهم 20. وهذاية (.

ورُكها العقد، وحكمها إيداعُ أولًا، وتوكيل عند همله، وفَصَّب إن خالف، وإجارة فاسدة إنا فسدت فله أجر عمله بلا زيادة على العشروط.

⁽١) - كداجة بي الهداية

قال الزيلتي في نصب الرابة ١٩٤٢ قوله. إن الصحابة تصابلوا بها. روى مالك في والصولاً وصه الشائعي في نصب الرابة ١٩٤٤ قوله. إن الصحابة تصابلوا بها. روى مالك في والصولاً وصه الشائعي في نبيد إلى الله إلى مصرة الله الني مسرة خرجا إلى الدولق ما طالعت أبو موسى الاشعري من ديال أله طي ألى بناها به مناهاً، وبيحابه بالمهنية، ويؤديا وأمن المال لابير المؤمنين واربح نهما، ظهد قدما المدية وبحا رححاً فقال عمر: وأكّن الجيئل أسلف كما أسلفكما؟ قالاً: لا فقال اب أبير المؤمني فأسلمكما! أدبا السال وربحه فراجعه فيد الله وقال: ما يشفي هذا يا أبر المؤمني أو هناك العال، أو نفي أنساناً، مثال له يعنى جلسائه الو جعلته فراضاً فاحد عمر المال وسعف ربحه وإعظامها المصد له وموجد مائك في السوطاً في المترافق كتاب البيخ مع لجل بسير. وفي من الدارفطني ١٩٢٧ ورد في ذلك أكثر منها ما أحرجه فيهفي أو المارية ماقوجه طالك في السوطاً في المربط الني الله الموجد البيمي الفراع بيهمها ورواه البهفي ١٩١٤ الفراع ويبهما ورواه البهفي ١٩١٤ كالكربة ولاية المهنية الكارا كربة والمهني الدولة المهنية ١٩٤٠ كربة والمهنية الكارا كربة والمهنية المهنية في منال لفضائه على أن المربع بيهما ورواه البهفي ١٩١٤ كالكربة في منائل كثرة.

النبية: وأما قول المصنف وأبعثُ النبيُّ على والناس بتعاملون بها مقروهم عليها فيُنفى له الرياحي». وذال ابن حجر من الدواية ١٨٨١/٢: لم أحده

المُصَادِيَةُ إِلاَ بِالْمَاثِرِ الَّذِي بِيُنَا أَذُ الشُّرِكَةَ تَصِحُ بِهِ. وَبَنَ ضَارِعَهَا أَنْ يَكُمُونَ الرَّمْحُ بَيْلُهَمَا الْمُصَادِّةِ فَا اللهُ الل

وشرط صحته عبر واحد، منها ما غبر عه بقوله: وزلا نصلح المضارنة إلا بالشال. لذي الله أن الشركة تصبغ به و معل مصاربة بشهه ، أو المهض مالي على فلان واعس به مصاربة بالمه عند يغيل الإضافة من حيث إنه تتوكيل، ولا علم من الصحة، مخلاف ما إذا قال. واعمل منظيل الذي عندته حيث لا نصح، وسنده في والمهندية، مخلاف ما إذا قال. واعمل منظيل الذي عندته حيث لا نصح، وسنده في والمهندية، ومها قوله (وبيل شرفها أن يكول البرائح) المنسروط (يليق، تشاءة) بحدد ولا يتشخيل اخرفها بنه أي الرح وذراهم منسماته؛ لا دلك يقطل من الربح إلا فقر ما غرامه له كما من ومها فوله ولا تذ أن تكول المثال مسلماً إلى المنسطية إلى المنسلية أو الإنسرة والمهال بدي المنال معلومة بالتسميدة أو الإنسرة

وفإذا طبحت المضارفة باستهاء شرائعها وكانت (مُضَّفة) عبر مقيدة برمايا أو مكان أو موع وجاز المُصَّفة) عبر مقيدة برمايا أو مكان أو موع وجاز المُصَّفة) عبر مقيدة برمايا أو مكان أو موع ويحوج ويبرقها وبرقها ويبيغ بشد ورسية متعارفة (ويلدسو) شراً ويقرأ (ويلهب والمحسود منه الاستراح، ولا يتحصل إلا بالنجارة؛ فينظم المفلة صبوف النجارة وما هم من صبح النجارة؛ فينظم المفلة صبوف النجارة وما هم من صبح النجارة؛ فينظم المفلة صبوف النجارة والمسال أنها أي المفارب وأن يقدم السال أصارته على النجارة لا يتصمن منه (إلا بالنعيم عليه، مثل وأنّا بأدن لم ربّا النمال في نشاف) به أو القدويس المطلق إلى عالى عبول نه العمل برأيات ولا يملك الإسرائي ولا الاستدائمة وإن قبل أما أحول ما المرابط على عليهما.

وَوَالَ تَحَمَّلُ لَـهُ وَبُ النَّمَالُ النَّصْلُفَ فِي مَنْهِ بِغَيْبُ أَزَّ فِي مَلْعَمِ مَلِيْهَا اللّهُ بِعُسَوْ الْحَاءُ أَي المصارف إِنَّالُ لِمَحَاوَزُ وَلِكَ } المعقَّلِ، لأن المصارف تقد التقييد، لائها تـوكل، وفي التخصيص فائدة فيمحصُّص، هوال الشوى غيرُ العمين أو في غير المند تقدمين تبال في اسامًا أند الله وكا ان المنتقوى له، وله رمعه، وإن خوج بالعال المله غير العمن تباردُه إلى البنّاء لعمين تسل أد وَلِيْسَ لِلْمُتَضَارِبِ أَنْ يَشْتَرِي أَمَا رَبُ الْمَالَى وَلَا أَمَنْ يَقِيقُ عَلَمَ، فِنِ الْمُتَرَ فَمْ كَانَ مُمْشَرِيةً لِقَالِمَ وَلَا أَمْنَ يَشْتَرِيّ عَلَى الْمُتَرَى مَلَ يَقْبُو عَلَى الْمُقْدِية وَإِنْ كَانَ بِي الْمُعَالَى وَلَا قَلْمُ اللّهِ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

.....

يشتري برىء من العيمان ورجع المثال مضاربة على حاله؛ المقائه عن بده بالعقد السابق، وكذا تو عام عي المحص، اعتباراً النحر، بالكل وزُقَالِكُ إِنَّ وَقَتْ لِلْمُصَارَّةَ مُدَّةً بِمِنْهَا حَارَ؛ النفيت ووَلَظُلُ الْعَمَّدُ سَمُجِبُها؟؛ لأن الحكم النوات سنهي منصلي الموضى.

(وَلَيْسُ لِلْمُصْدِرِبُ أَنْ يَشْرَى أَبِ رَبُّ العَالَى وَلاَ إِنَّاهُ وَلاَ مَنْ يَقُولُ مَأْيُونِ): أي عمل وتُ العال: لأنَّ عَفَدُ الْعَصَارَةَ وُضِعَ لتَحْصَينَ الرَّحِ، وهِنو إنها يكنون بشراء منا يمكن بيُّه، وهندا ليس كدلت (فاد الشرافية كان مُشرباً لنسب بُول المصارية). لأن الشراء من وجد عباداً على المشمري عد عليه، كالتوكيل بالشراء إذا حنالها (وإذَّ كنان في العنال ربُّعُ فليسُ لنهُ): أي العضارب وأنَّا نَشْغُرَىٰ مَنْ نَعْتَىٰ عَلَيْهِ ﴾؛ وأنه بعق عليه بصبه ونفسيد بصب رب العبال (فَهَاذَا اصُّفُواهُمُ صَبِينَ قَالَ العَصَاوَ بُقِيءٍ لأنه يصير مشترياً لنصمه، فيصدر بالنفاذ من مال العضمارية وبلُّ اللَّمْ يَكُنَّ فِي النَّدَلِ وَمَعْ خَازَ أَنَّ يَشْتَوْيَهُمْ)؛ لانه لا مانم من انتصرف؛ إذ لا شركة فبه لبعبق عليه (فَإِنَّا رَاوْتُ فِيمَهُمْ) بِعَدَ الشَّرِءَ وَغَيَّلَ تَعْتِيهُ فِيهُمَ)؛ لِمُلَكِّهُ بِعَضِ قَرِيب (وَلُمُ بَعْضُ لِرَبُّ العدل عُلِيًّا)؛ لامه لا صُلَّع من جهته هي زيادة القبعة ولا في ملكه السربادة؛ لان هنذا شيء بُلُّت من طريق الحكم فصار كما إذا ورثه منع غيره (ويشمن المُقْتَلُ ذَوَثُ الْمَالِ في قيمنة عصبة) أي رِثُ العال (مِنْهُ): أي السعتو، لاحتاس ماتِ عنده (وَإِذَا ذَفِعَ الصَّفَارِثُ الصَّالَ) لاخر (مُصَّارِبَةُ وَلَمْ يَأْدُدُ لَا رَبُّ السَّالِر فِي دَفَقَ لَمْ يَصَّمَى السَّصَارِبُ الأول وبالدُّفْعِ } إلى المصاوب الثاني وؤلا للنصوُّب المُصَّارِب النَّانِي) من عير أن برمج، بل (حلَّى يوَّج)؛ لأنه و النه برانج بدولت الوكبال وللمصارف التوكيل (فإذا ربغ) المصارب النابي وصبين المضارف الأوك المغال لرب الصالير) قال في والهدارة، وهذه رواية والحسرة عن بأبي حيده، وقالًا. يدا عمل به صمل ربخ أو ثم بربح، وهر طاهر الروابان فال والإسبيخاس الخال صباحت الكتاب وضبين المصيارت الأولء والمشهور من المبدعية أن رب العال مالحيار: إن عمام صفى الأراب وإنه شاء صفَّى النابي في قولهم حميماً ﴿ أَمَّا وَتَصْحِيحِهُ وَوَرُوا وَفَعْ } وَتُ العَالَ وَإِلَّهُمْ العَالَ وَمُصَارَعَةً بِالنَّصْف وَأُونَ لَهُ أَنَّ يَذَفَّتْهَا } بِالنَّلْتِ، فَإِنْ كَانَ رَبُّ الفَالِ قَالَ لَهُ عَلَى أَنْ لَهُ رَزَقَ اللَّهُ بِنَنَا بَطْشَانِ فَبَرْتُ الفَالِ بَضَعُ الرَّبِعِ ، وَيَلْقُونُ الشَّمْسُ، وإِنْ قَالَ عَلَى أَنْ مَا رَفِّتُكُ الرَّبِعِ ، وَيَلْأُولُ الشَّمْسُ، وإِنْ قَالَ عَلَى أَنْ مَا رَفِّتُكُ اللَّهُ بَيْنَ بَشُولُ السَّمْسُ، وإِنْ قَالُ عَلَى أَنْ مَا رَوْقَ الشَّهُ عَلَى بَشُولُ المَالُ ولَمُعَسَارِبِ الأَوْلِ بَصْفَ بَنْ فَقَعَ الفَالَ إِلَى احْرَاقُ الشَّهُ عَلَيْ الفَالِقِ الْمُلْفَى وَمَا عَلَى النَّالُ إِلَى احْرَاقُ اللَّهُ فِي اللَّهُ عَلَى أَنْ مَا وَقَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ الفَالِي الفَلْقِ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ اللْكُولُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُولُولُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ اللْعُلِيْلِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ اللَّ

وإِذَا مِنْكُ وَكُ العَالِرِ أَوِ الْمُصَالِكُ لَطَنْتِ الْمُضَالِيَّةِ، وَإِنْ الْوَلْمُ رَبُّ الْسَالِر عَنِ

إلى فيمره (مُضَارَكُ مَذَعَفِ) إلى غيره (بِـالْكُــ) جاز، لـوجود الإذن من الممالك (مهانُ كالله رحُّه النَّانَ عَيْنَ لَهُمْ فِي الشَّرَاطُ النَّرِيخِ وعلى أنَّ مِنا رُؤَقِي اللَّهُ تَعَالَيْ﴾ أو منا كان من لغَّدين مهو (يُسَنا تصمان ولوث الغالي ولدغاء الرَّاسِج) عملا مشرطه (وللمُصاوب النَّابِي لَلْتُ الرَّاسِج) لأنه العشروطُ له (وَ) للمضارب (لَأَرُك) الساقي، وهو (السُّلَسُ لأن ربُّ المبال شَرط نَفْيَهُ نصف حسيم ما رزق الله تعانى، فلم بين الأول إلا النصف، ويتصرف لصوف إلى نصبيه، وقيد جعل من نشك يقدر ثلث الجميع للثاني فيأحذه فلم بيق للأول إلا السدس (وَإِنَّ كَالَ قَالَ} وتُ المال للمصارب الأول وغلى أنَّ مَا وَزَقُكَ انْ تُعَالَى: إني حصل الله من الربيح عهر وَلَيْنَمَا بِضَمَّانَ طَلْمُصَاوِب الْمُدَنِي النُّلُكُ) تَمَا مَمْ (وَمُمَّا يَعَنَ) وهمو التنظما توبيُّو ربُّ السَّالُ وَالعَصْلَوْبِ الأول يَصْفَانِ)؛ لأنه مؤمن إليه النصيرف، وجعل منسبه نصف ما رُزق الأول، وقند رُوق الأول التلثين فيكون سبهت وَمِنْ مَ كَانَ وَقَالَ غَلَى أَنَّوْ مَا وَرَقَى اللَّهُ تُعَلَى فَلَيْ يَضَّمُو } أو ما كان من فضل فيس ويبلك نصف ن وَمَدْفَعُ القَالَ إِلَى أَخَرُ فَهُمَاذِنَةُ بِالنَّصْفَ فَلِلنَّاسُ يَطِفُ الرَّبِيحِ } لأم المشروط لنه وأيربُ المال. النَّمَانُكُ، وَلَا مَنْ، وَلَلْمُمَارِفِ الْأَوْلِ ﴾؛ لأنه شوط للناس المصف فيستحقد، وقد جعل ربُّ السال لف تصف مطلى الربح، علم بين اللاول شيء (فيَّرُ) كان (فَرَف) المصارب الأولم (لأَمُضَارِب نْتَانِي كُلِّتِي الْحَامِعَ فَيْرَكُّ العَالَ نَصْعُلُ الرَّبِعُ ﴾ لنا مر وَلَلْمُصَدِبِ النَّاسِ) السافي ، وحو ويَضْف الرابع ، ويَضْمَلُ المُعْطَارِتُ الأَوْلُ لِلشَّصَارِبِ الشَّاني شَقَّتَنَ النَّرَحِ). أي مثله (مِنْ مــاب)؛ لأسه شوط للتاني شيت هو مستحق سرب المان فلم يلصد في حقا لعما فيه من الإبطال، والمسجة في نعمها ممجحة وافلزم الوقاء بأداء المثل

وَوْهُوا مَاتَ رُبُّ النَّهُ أَبُو لَمُصَاوِبُ بِطَلَتَ الْفُصَارُيَّةُ ﴾ لابهما توقيق على ما سوء وموت اللموكّل أو الوقيل أيطل الوقيالة (وإن يُرتنا أيثُ العال عن الإنسلام) والعبادُ سامه نعالى (والعباد الإشلام وليعنى بدار النعزب بَعَلْتِ الْمُغْمَارَيَّةَ، وإِذَا عَوْلُ رَبُّ المَالِ الْمُفَسَارِبُ وَلَمْ يَعْلَم يَعْزَلِهِ خَشَّى اشْتَرَى وَيَاعَ فَلَصَرَّتُهُ خَارَبُ ، وإِنْ عَنِمْ بِمَرْئِهِ وَانْسَالُ عُرُوضَى فَلَهُ أَنْ يَبْغَهَا وَلا يُشْتَمَهُ الْمُعْزِلُ مِن وَلِكَ، فَمْ لا يَجُورُ أَنْ يُشْتَرِي بِشَيْهَا شَيْماً آخَرَ، وَإِنْ عَنْزَلَهُ وَوَأَشَى السّالِ . وَرَاهِمُ أَوْ وَلَائِيمُ فَدُ نَصْبُ فَلَهُنِ لَهُ أَنْ يُنْصَرُفَ فِيقٍ .

وَإِذَا انْشَرَقَا وَفِي الضَّالِ فَيُونُ وَقَـٰكَ وَمِنْ النَّفَسَادِبُ فِيوَ أَخْسِرُهُ الْحَاكِمُ عَلَى افْتَضَاء النُّيُونِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنُ لَدُ رَبِّعُ لَمْ يَلْوَمُهُ الافْتِضَاء ويُقَالُ لَذَ: وَكُلُّ رَبُّ النَّالِ في الافْتِضَاءِ.

وَمَا هَلَكَ مِنْ مَاكَ، النَّمْضَازَنَةِ فَهُـوْ مِنَ الزَّبْحِ ذُونَ رَأْسِ الفَاكِ، فَاإِنْ زَاهَ الْهَالِيكَ

يفتر المُعَرِّبُ ومُكِم للحولة وبطُلبُ المُعَلِيفُ إيصاً؛ لروال ملكه وانتقاله الورثية فكان كالموت. وما لم يعكم للحوف فهي موقوفة، فإن رجع مُسلماً لم تبطل. فيند برك العبال لأنه لـو كان المهمارت هو السراد فالفضارية على حالها؛ لأن عبارته صحيحة، ولا توقف في ملك رم، المبان

وَإِذَا الْمُوْنَا وَفِي السَالَ ذُلُونَ وَ} كان وقد رَسِخ العَصَارَتُ فِيهِ} أَي السَانَ وَأَخْبَرَهُ الْعَاجُمُ على النصاء الدُّبُونَ» لأنه معنولة الأحرى فإن الربح كالأجرافة وبإن لَمْ يَكُنُ فِي السَالَ ورَبِّع لَمْ يُؤْمِنُهُ الإَنْفَضَاءُ﴾ لأنه وكيل مخصى، وهو مشرع، والمعنوع لا يعمر على ربعاء ما سرع به وي لكن ويُقالَ لَهُمَ إِنِّ للمَصْدِرِبُ ووكُلُ وَبُّ السِئلَ فِي الإَنْتِضَاءِ﴾ لأن حقوق العقد تنعلق بالعاقمة، والمنائك ليس بعاقدة ملا يتمكن من الطب إلا بدركِنه، فيؤمر بالنوكيل كبلا يصبح حقة.

ووما هلك مِنْ مَانَدِ السَّمَدَارُيَّةَ فَهُوْ مِنَ الرَّسْعِ قُونَ وَأَمَى الْمَانَرِيَّةِ لَانَ السريح اسم للزياعة

عَلَى الرَّبِعَ فَلا صِمَانَ عَلَى المُصَارِبِ بِيهِ، وَإِنْ كَانَا قَدَ اقْتَلَتُ الرَّلَحَ وَالمُطَارَنَةُ وَ البَها ثُمُ قَلَكَ الضَّلَ أَوْ لَعُضَّةً شَرَاقًا الرَّبِعَ خَلَى يَشْتَوْنِي وَثُّ الصَالِ وَأَسَّ العَالِرِ، فَإِنْ شَيْءَ كَانَ لِيُنْهَمَاءَ وَإِنْ عَجْزَ عَنْ وَقُمَى العَالَ لَمْ يَشَّسُنِ النَّفَارِبُ، وَإِنْ كَانَا قَدِ التَّلْمَا الرَّيْحِ وَمَنْجًا لَمُصَارِبَةً ثُمُّ عَمَامًا فَهَلَكَ السَّلُ لَمْ يَرَافًا الزَّيْحَ الأَوْلَ، وَيَجُوزُ لِلْمُصَارِبِ الرَّيْحِ وَمَنْجًا لَمُصَارِبَةً ثُمُّ عَمَامًا فَهَلَكَ السَّلُ لَمْ يَرَافًا الزَّيْحَ الأَوْلَ، وَيَجُوزُ لِلْمُصَارِبِ

على وأمن العالى، فلا مد من تعبيل رأس العالى حتى تعبير الزيادة (وإذا وأذ أبسابك على اشرائح فلا أضار على المشارة بناء المن المشارة بناء أبن المساراة وقد أفسط الرائح و) عبد والمنظارة بناه أبن المنظارة بناه المنظارة أبن المنظارة أبناه المنظارة بناه المنظارة أبناه المنظارة الم

(أيلجورُ بِلْمُطَارِبِ أَنْ نَهِيعَ بِالنَّفَاءُ والبَّبِيّةِ) المتعارفة؛ لأنها من صبح التحار فأسال بالمتعارفة لأنها إذا ناع إلى أجن عبر متعارف لا يصبح 1 لأن له الأمر العالم العمروف مين الناس (ولا يُروَّجُ عَدَاً) العالمان أولا أَمْنَى عند وأبي حقيقة و ومحمدة (من من أمال المُطَارِبِيّة)؛ لأنا لبس متحارفة والعند لا ينصبن إلا التوكيل بالتجارف أو ما هو من صروربانها، والنزويخ لبس كذلك، وقامل وأبو يوسفه تزويخ الأمة على إحارتها؛ لأنه من بأب الاكسب، لأنه يستعبد به المهر ومقوط النفقة، قبال في والتصحيح الأوالمناسدة قولهما عند الكن كما عنداء والمحسوى، والتناسفية وعالمهما الهدا.

تتبة . إذا عمل المصارب في المصر فتفقته في ماله، وإن سافير فطحامه وشرابه وكمسوته وركونه في مال المضاربة، العداية،

كتاب الوكالة

كُلُّ عَقَدٍ جَنَاذُ أَنَّ يَقَفَلُهُ الْإِنْسَانُ بِنَفْتِهِ جَنَاؤُ أَنَّ يُوْكُنَ بِهِ عَلَيْوَهُ. وَيَجُوزُ النَّوْكِسُنُ بِالْخُصُوفَةِ فِي سَهِمِ النَّحْقُوقِ، وَبِالْمُنْهَا، وَيَحُوزُ النَّوْكِسُلُ بِالاَسْتِفَاءِ إلَّا فِي الْحُدُودِ وَالْقِضَاصِ فَإِنَّ الْمُؤْكِلُهُ لَا تَعِيعُ بِالشَّيْفَائِهِسَا فَعَ عَلَيْهُ السَوْكُنِ عَي السَّجُلُسِ وَقَال أَلِيو خَيْفَةً: لاَ يَجُوزُ النَّوْكِيلُ بِالْخُصُّوفَةِ إِلاَ يَرْضَا الْخَصْدِ، إِلاَّ يَكُونَ السَّوْكُلُ مَرِيضًا أَوْ هَنَامًا فَيَسِرَهُ قَلالَهِ أَيَّامٍ فَصَنَاعِداً، وَفَالَ أَبُو يُوسُفَ وَلَمُخْدَدُ: نَجُورُ التَّوْكِيلُ بِغَيْرِ رَضَا الْخَصْدِ، اللَّهُ فَلاَئِهِ أَيَّامٍ فَصَنَاعِداً، وَفَالَ أَبُو يُوسُفَ وَلَمُخْدَدُ: نَجُورُ التَّوْكِيلُ بِغَيْرِ رَضَا الْخَصْدِينَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّالِينَا اللَّهِ يُولُولُونَا وَلَا اللَّهِ يُولُولُونَا وَلَوْكِيلُ اللَّهِ

كتاب الهكالة

وَّجُه الساسبة يبنها وبين المضاربة طاهر؛ لأن الوكالة من أحكامها.

وهي لغةُ- اسمُ من التوكيل، وهو النَّقُويض - وشرعــاً- إقامــةُ العبو مُقَــامُ نفب في تصــوُب معترم. (جوهرة):

وقد صِمْور المعسف نضائط ما بصح فيه التركيل؛ طَالَ: ﴿كُلُّ عَشَدٍ جَازَ أَنَّ يُعْقِدُهُ الْإَنْسَالُ بِنُسْمِهِ جَازُ أَنَّا يُؤكِّلُ بِهِ غَيْرًهُ﴾ الأمه ربعا يعجنو عن العباشيرة سفسه على اعتبيار عض الاحوال؛ فيحتاج أن بوكل عبره؛ فيكنون بسبهل منه فعماً لحناجته (وَيَأْخُوزُ الْتُؤكِيلُ بالْخَصْدِفَةِ) من عبير استيفاه وبي شاتر الحَقُوق، في كُذُ وبالبَّابِهام اين إنبيات سائر الحقوق، تمكيناً له من استيفاه حقوقه، قال والإسبيحامي»: وهذا قول أبي حنيفة، وقال اأبو يوسف، لا يحور في إلبات الحالم والقصاص والخصومة فيه، وقولُ ومحمده مضطرتُ، والأطهر أنه مم دأين حتيقة، و والصحيح، قولهما. وتصحيح، (وَيَجُوزُ التُوكِيلُ) لِيضاً (بالإشيف،) والإيفاء السالر الحضول (إلا في الْحَدُّرَدِ و أيضاص ، فَإِنَّ الْوَكَالَةَ لَا نَصِحُ مَاسَنِيفَاتِهِمَا مَمْ غَيْبَةِ الْمُوكِيلِ عِن الْمُحْلِس)؛ لاتها تُسْذِيء بالنسهات، وشبهة العَفُو ثابتة حال قبيته، بخلاف حابة الحضرة لانتفاء الشبهة (وقال أبو حيفة لا بَجُونُ: أي لا بلزم والنُّوكِيلُ بِالْخُصُومَةِ، سواء كان من فِيسِ الطائب أو السطانوب (إلَّا بِرصًا الْمُخَصِّم) ويستوي فيه الشويفُ والوصيح، والرجل والمرآء، والبكر والثيب (إلا أنَّ يُكُونُ العوكـلُ مريصاً) لا يمكنه حضور مجلس المكم غَنْتُه. وابن كمان، (أو غُانِياً مُبيرة للانه أبام أصاعداً) أو مُريداً سفراً. أو مُحدِّرة لم تُحْمر عادتها بالبيروز وحضور مجلس الحكم. وهمايةو. قبال من والتصحيح، واحتان قولُه والمحبوبيُّ، ووالنسفي، ووصدر الشويدة، ووادو الغضل المسرصلي ب ورجَح دليله في كل صنف. 1 هـ (وقالاً: يجُوزُ التَّركيلُ بِغَيْرِ رَضَا الْحَصْسِ) ونه أخذ البو القاسم الصعارة و أبو اللبت، وفي وفتاري العالمي، أنه المغنار، وفي ومختارات التوازل، ولعساحي

وَمِنْ شَرْطِ الْوَكَالَةِ: أَنْ يَكُونَ المُوَكُنُ بِشَنْ يَشْلِكَ النَّصْرُفَ وَتَنَزَّمَهُ الأحكامُ وَالْمَوْكِيلُ
 مِشْنُ يَشْفِلُ الْمَقَدْ وَيَقْصِدُهُ.

َ وَهَا وَكُلَىٰ انْحُرُ الْبَائِغُ أَوِ المَائُونُ مِثْنَهُمْ جَازٍ، وَإِنْ زَكُلَا صَبِّنَا مَحْجُوراً يَمْفِقُ الْبَيْمَ وَالشَّرَاءُ أَوْ خَنَداً مَحْجُوراً جَالِ وَلَا تَعْفَقُ بِهِمَا الْحَقُوقُ وَنَعْمَلُنُ بِمُرْكِنَيْهِمَا.

وَالْعَقُودُ الْتِي يَغَفِدُهَا الْوَكَلَاهُ عَلَى ضَرَيْنِ؛ فَكُلُّ عَقْدِ لِشِيفُهُ الْوَكِيلُ إِلَى نَفْيهِ مِشْلُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ وَجَعَدي اللهُ عَلَى عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الل

وَرِينَ غَرْهِ عَلَى صحة وَالْتُوكَافَةِ: أَنَّ يُكُولَ الْمَوْكُلُ مِثْنَ بَعْكُ الْعَسَرُفَ إِلَا الوكيل إنشا يملك النصرف مِنْ يَجْهَةِ فَلَا بَدَ مَن كُونَه مَالكُ أَلَّمَا يملك النصرة وَوَلْمُرَّمُ الأحكام، وَلَا لَمْ عَلَيْهِ الْحَكَامِ وَلَا الْحَكَامِ وَلَا الْحَكَامِ وَلَا الْحَكَامِ وَلَا الْحَكَامِ وَلَا النصرف وَفِي العَلَيْ بِهِ الله فَم عَلَوْمِهِ الأَحْكَامِ وَهِي العَلَيْ، وعلى هذا يكون في يملك ذلك النصرف وون لتوكيل به الأمه ثم عَلَوْمِهِ الأحكام وهي العلك، وعلى هذا يكون في المُكلم شرطان، والناتي احتراز عن العملي والمجنون، ويكون ملك النصرف ولزومُ الأحكام شرطاً واحداً، وهذه أصح والله الوكيل إذا أَبْن بالسوكِل عمج ولم غلومه احكام دلك النصرف (ن أن يكون (الوكيلُ عَلَيْ الْعَلَيْنَ). أي يعقل معناه من أنه سالبُ ناشبة إلى كل من المعتاوي وجالب له وقيلي عن البائح ملك المسيح ويحلب له بلك الدال مولي المشتري المحكس (ن) أن بكون محيث إنْ قبل من أن قوله ويقصده احترازُ عن الهاؤل وده والى الهمام والمحترث عن الهاؤل وده والى الهمام والمحترث عن الهاؤل وده والى الهمام والمحترث عن الهاؤل وده والى من أن قوله ويقصده احترازُ عن الهاؤل وده والى الهمام والمحترث عن الهاؤل وده والى المحتراث عن الهاؤل والهاؤل والمناز عن الهاؤل والهاؤل والمحتراث عن الهاؤل والمحتراث عن الهاؤل والمحتراث عن الهاؤل والهاؤل والمحتراث عن الهاؤل والهاؤل المحتراث عن الهاؤل والمحتراث عن الهاؤل والمحتراث عن الهاؤل والهاؤل المحتراث عن الهاؤل والمحتراث عن الهاؤل والهاؤل والهاؤل والهاؤل المحتراث عن الهاؤل المحتراث عن الهاؤل الهاؤل الهاؤل الهاؤل المحتراث عن الهاؤل الهاؤل الهاؤل الهاؤل المحتراث عن الهاؤل الهاؤل الهاؤل المحتراث عن الهاؤل المحتراث عن الهاؤل الهاؤل الهاؤل الهاؤل الهاؤل المحتراث عن الهاؤل الهاؤل المحترات المحتراث عن الهاؤل الهاؤل الهاؤل الهاؤل المحتراث عن الهاؤل الهاؤل الهاؤل المحتراث عن الهاؤل المحتراث عن الهاؤل المحتراث عن الهاؤل الهاؤل الهاؤل الهاؤل المحتراث عن الهاؤل الهاؤل الهاؤل الهاؤل المحتراث عن الهاؤل الهاؤل الهاؤل الهاؤل الهاؤل الهاؤل الهاؤل الهاؤل المحتراث عن الهاؤل الهاؤل

شم مرع على ما اصله بشوله (وَإِذَا وَكُنُ الْمُرُّ الْبَالِغُ أَوْ الصَّاذُونُ عِبِداً كَانَ أَو صَعِيراً وَبَقَلُهُمَا جَانَ وَلَمُ عَلَى الصَوْرِفَ مِن أَهَلِ الصَّادُ (وَإِنْ وَكُلْ) : أَي الحر البالغ أَو المَاذُون (صَبِّا مَعْجُوراً وَقُوْ إِيْقَبْلُ الْبُتَعَ وَالْمَرَاءُ أَوْ صَدَّا مَعْجُوراً جَانَ لَيصا لَعَا قَلْنَا (فَكَ لَكُنُ وَلَا تَعْفُوراً جَانَ لَيصا لَعَا لَلْنَا إِلَيْهُ الْمُعْدُونُ) و لأنه لا يصع منهما النزام المهدة؛ نقصور أهلية الهمبي وحق منه المنزام المهدة؛ نقصور أهلية الهمبي وحق منه المنزام المهدة؛ نقصور أهلية الهمبي وحق المهد المنزام في الموافقة المنافقة عند المنزام العبد بعد العنزام العالم حتَّى الدولى وقد زال والمائع حتَّى الدولى وقد زالى ولا ينزم العسي لا يبطل بالملوغ عندا ما المائع حتَّى المولى .

﴿ وَالْعَشُودُ الَّتِي يَعْقَدُهَا الْمُوكَلَاهُ خَلَى ضَرَّتَينٍ} وفي بعض انسسخ اوالعضد البذي يعقسه

الَّذِينَ والإحارة، مَحُفُوقَ فَالِكَ الْفَقَدَ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِينِ فَوْنَ الْمُؤْلِى ؛ فَيُسُلِمُ النَهِيجِ وَفَقَضَا النَّهِ وَيَعْضَى النَهِ وَيَخْضَى الْفَيْدِ وَيُخْضَى الْفَيْدِ وَيُخْضَى الْفَيْدِ وَيُخْضَى الْفَيْدِ وَيُخْضَى الْفَيْدِ وَيُخْضَى الْفَيْدِ وَلَهُ عَلَيْ يُطْفِقُهُ الْفَقْلُقُ بِالْفُمْوَكُونِ وَقُولُ الْفَيْدِ فَالاَ خَفُوفُ أَنْفَلُلُ بِالْفُمُونُ وَلَا يَلُونُ وَلِيهِ اللّهِ عَلَيْهِ وَالْفَلْقِ وَلِيهِ اللّهِ عَلَيْهِ وَلِيهِ وَالْفَلْفِ وَلِيهِ اللّهِ عَلَيْهِ وَلَا مِلْفَالِكُ وَلِيمُ اللّهُ وَلِيهِ فَاللّهُ اللّهِ وَلَا مِلْوَى اللّهُ وَلِيلُ أَنْ لَمُطَالِبُهُ اللّهِ عَلَيْهِ وَلَا مِلْفُولُ اللّهِ عَلَيْهِ وَلَوْ وَلَمْ يَكُونُ لِلْوَكِيلِ أَنْ لِطَالِبُهُ اللّهِ وَلَيْهِ وَلَا مِلْفُولُولِ أَنْ يَشْفُعُ إِلَيْهُ مِلْفِيلُ أَلْ لِللّهِ عَلَيْهِ وَلِيلُهِ اللّهِ وَلِيلُ أَنْ يَشْفُعُ إِلَاهُ وَلَيْهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُ اللّهِ وَلَا يَلُولُ وَلَيْهِ عَلَالِكُمْ وَلِيلًا لِلللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَاللّهُ وَلِيلُولُ الللّهُ وَلَيْهُ وَلَالِقُلُولُ اللّهُ وَلِيلًا لِمُؤْلُولُ الللّهُ وَلِيلُ الللّهُ وَلَيْلُولُ اللّهُ وَلِيلُ الللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلَا لِلللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلَالِكُولُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلَا لِمُؤْلُلُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُولُ الللّهُ وَلِيلًا لِللللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِيلُولُ الللّهُ وَلَا اللّهُولِيلُ الللّهُ وَلَا لِللللّهُ وَلِيلًا لِللللّهُ وَلِيلُولُ اللللّهُ وَلِيلًا لِللللّهُ وَلِيلًا لِللللّهُ وَلِيلُولُ الللّهُ ولِيلُولُ الللّهُ وَلِيلُولُ الللّهُ وَلِلْمُ لِللللّهُ وَلِيلُولُولُ الللّهُ وَلِلْمُؤْلُ الللّهُ وَلِلْمُ الللّهُ وَلِلْمُ اللْعِلْمُ لِلللّهُ وَلِلْمُؤْلِقُولُ اللّهُ وَلِلْمُ الْمُؤْلِقُلُولُ وَلِمُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِلْمُؤْلِقُلْمُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللّهُ وَلِيلُولُ اللللّهُ اللّهُ وَلِلْمُلْمُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُلِلْمُ ا

الوكلاء؛ أي جنس العقدم كدا في وعباية السيالاء، لأن الوكيس لجيف بعض العقود إلى بمسم، ومعشها إلى موكنه (فَكُلُّ غَفْدٍ يُصِيُّهُ الْوَكِيلُ إلى نَفْيهِ). أي عملج (صافته إلي علم ويستمي عن إصافته إلى الموكل ومثلُ أشَهِم والإنجازي وتحوهما ويعقوقُ ذلكَ الْعَقْدِ تَنقَلَقُ بالْوَكِيلِ قُون الْمُوكُلُ، لأنَّ الوكيلُ في هذا الضَّربُ عَوْ العاقبُ خَفِيقَةً؛ لأنَّ النَّفْ يَقُومُ بِكَالِامِمَ وَحَكُماأُه لأمه يستغني عن إضافة العفد إلى سوكله، وحيث كان لاستلك كنان أصيلًا في المحقسوق فتتعلق به (قَيْسَلُمُ الْغَبِغُ، وَيَعْمَلُ لَنُعْنَ} إذا باع (وَيْطَالْتُ بِالنَّمَو إذْ الْمُتَوَى، ويَشْطُلُ المُبيع); لأن دمك من الحفوق، والطلك بشت للموكل حلاقة عنه اعساراً للتركيل السابق (ن) كذا (بُعَامِمُ بـالْمَـبِ) إن كان العميم في بدء. أما بعد التسليم إلى السوكل: فلا يملك رده إلا باديه (وقُلُّ مَفْمٍ تُصِيفُهُ الوكيل وإلَى مُوكَّلِهِ : أي لا يستغني عن الإصافة إلى موكنه، حتى لو أصافه إلى عب لا نصح. كلة في والمنجس، وذلك وكالتُكاخ والمُعلَّم والصُّلُخ مِنْ فَمَ الْعَسْدَ) وَنَحُو ذَلَكَ وْفَإِنْ خُفُوفَةُ تَعْشَلُ بِالنَّوْكُلِ ﴾ لإضافة انعده إليه ونونَ الوكبيل؛ الله في همة الضرب شهيرً ملحض، ولذا لا يستعلى عن إضافة العمد إلى الموكّل ؛ فكان كالرسنون، وفرّغ على كنومه سعينزاً محصاً نشوله. ﴿فَلَا يَخَالُبُ وَكِيلُ الرَّوْحِ ﴿الْمَهْرِ، وَلَا بَلْزَهُ وَكِيلِ الْمَرَّاةِ تَسْلَيْمُهَا} للزوجِ ﴿ لَمَا قَلْمَا مَن أَنَّهُ صَفِير (ورإذًا طَالَتُ النَّمُوكُلِيُّ عَالِمِعِ وَالْمُشْتِرِيِّ بِاللَّمْنِ فَلَهُم: أي المنترِيِّ وأنَّ يُشْتُمَهُ إيَّانَي، لأنه أجنبي عن العد لـ وحصوف م لان المحقوق إلى العبائد وشائرٌ دُفَقُهُ . أي دفع العشتري النمنّ (إلبَّهِ) أي العبركان (جُناز)؛ لأن نَفِيلَ النِّمِن المغيومين حقَّه وَرَبُّمُ يَكُنُ لِلْوَكِينِ أَنَّ يُطَالِبُهُ بِهِ تُناسِبُ لَعِيمِ الفائدة؛ لأنه تو أحداث لوجب الإعادة.

(ومَنْ وَكُلُّ رَجُلاً مِثِرًاءِ شَيْءٍ فلا لَذَى لصحة وكالله (مِنْ تُسْبِيَةٍ جِلْبِهِ): أي حس سا وكله به كالجنوبة والعدد (وصِفْته): أي يوعه كالركن والحبشي (الْوَجِلْمِهِ وَلِبَلْتُمْ فَغُلُهِ)؛ ليصبو العمل الموكُّل به معلوماً فيمكنه الانتمار ((لاَّ أَنْ يُوكُفلُ وَكَالَةً عَلَمْهُ فَيْفُولُ! النَّمْ لِي ما وَأَلِيْنَ)؛ لانه فؤض الأمر إلى رأيه فاي شيء يشتريه يكون معشالاً، والأصل أن الجهالة اليسبوة تُتَخَفُّل في الموكالة إِلاَّ أَنْ يُوكِّنَهُ وَكَالَةً عَامُهُ فَيَعُولُ: النِّسَعُ لِي مَا وَأَيْتُ، وَإِذَا الشَّيْرَى الْوَكِيلُ وَفَيْصُ الضِيعُ ثُمُّ اطْلَعْ عَلَى عَيْبٍ فَلَهُ أَنْ يَسْرُدُهُ بِالْعَبْبِ صَا دَامَ النَّبِيعُ فِي نِبْدِه، وَإِنَّ سَلَمُهُ إِلَى السُّوكُلِ فَمْ يُرْدُهُ إِلاَّ بِإِذْهِهِ.

وَيَجُوزُ النَّوْكِيلُ بِعَقْدِ الصَّرْفِ وَالسَّفَى ، فَإِنْ فَارْقَ الْوَكِيلُ صَاحِمَهُ قَبَلُ الْفَيْضِ بَـطَلُ الْفَقَدُ وَلَا تَعْنَبُو مَفَارِقُهُ المُوكِّلِ ، وَإِنْ ذَفَعَ الْمَرِكِلُ بِالشَّرَاءِ النَّفِقُ مِنْ مَائِهِ وَفَيْضَ النَّمِيعُ مَلَكُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ خَلَى النَّمُوكُلِ ، فَإِنْ فَنَكَ النَهِيعُ فِي يَبْهِ فَبَلُ خَسِّمِ فَلِكَ مِنْ مَالِ الفُوكُـلِ وَلَمْ يَسْفُطُ النَّشِلُ، وَلَنْهُ أَنْ يَحْجِنَهُ خَلَى يَشْعَرُهِنَ اللَّهَافِ، فَإِنْ حَبْسَةُ فَهِلْكَ كانْ مَمْسُوماً

كجهالة الموصف استحداث الان تبنى التوكيل على التوبيعة لام استعالة فتحديل الحهالة الهيرة. وهذاية. ثم الجهالة في التوكيل ثلاثة أنواع صاحبة، وهي جهالة الحنس كالوب واللهاة والرقيق، وهي سبهالة المحنس كالوب بدلك النس يوحد من كل حنس، وجهالة يسيرة، وهي حهالة السوع كالحسار والعرس والشوب القوري، وهي لا تعنع صحة الوكالة وإنا لم يبين الشمن، وجهالة متوسطة بين الجنس والنبوع كالحدد والاماد قبل بين المنس والنبوع منها الاستفادة في المحنس والنبوع عليه والماد والعرس والنبوع منها لا تصبح وتلحق مبهالة البحنى، ويقيى، عن «الكامي»، ويؤحد من كلام المصنف وإلها الشفرى الركيل ما وكل شوائمة وأفيقي المبيع،: أي المشتوى إذ أم الحلم غلى عباس عبه (فلة). أي للوكيل (أنا يؤدة بالنباء على الكاملية المدوق به وقبل شامة إلى المدوق لم

وَرَيْخُورُ التُوكِيلُ بِعَقْدِ الطَّرُبِ والسَّلَمِ ﴾ لانه عقد يملكه نفسه فيملك الديكل به على ما من ومراده التوكيل بالإسلام دون قبول السلم، فإن ذلك لا يجور، فإن الوكيل بيمع طعاماً في نَّمُتُ عَلَى أَنْ يَكُونَ النَّمَنَ لَغَيْرِه، وهذا لا يجوز. وهذاية،. ثم الجِبَّرَة بمفارقة الموكيل (فَيْنُ فارق التُوكِيلُ صَاجِبً فَيْلِ الْفَيْنَ) لِذِلِهِ وبعل الْمَقْدَى؛ لوجود الاعراق من غير فيص (ولا تَعْتَمُ تُفَارفة الشُوكِيلُ ولوجة عَلَمْ اللهِ

(وَإِذَا فَفَعَ الْوَكِيلُ بِالشَرَاءِ النَّمَٰنَ مِنْ عَالِمٍ) من غير صديع إذن السوكل وَرَقَعَنَ النَبِيعَ فَفَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَى السَوكل وَرَقَعَنَ النَبِيعَ فَفَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَى السَوكل إلى العاقد وقد علم ما السوكل يكون راضياً بدفعه ومَإِنْ هَلَكُ النَبِعْ فِي يُسَمِى: أي الوكِين وَقَبَلَ حَبَبِ فَلْكُ مِنْ مَالَ السُوكُل وَلَمْ يَسَمِينَ أَي الوكِيل مِنْسُلُ وَلَمْ يَعْمِينَهُ }: أي الموكن ونقي يستمراء وَلَنْ يَعْمِينَهُ }: أي الموكن بالشراء وَلَنْ يَعْمِينَهُ }: أي الموكن بالشراء وَلَنْ يَعْمِينَهُ عَلَيْهِ مِنْ السَوكل وَلَمْ عَلَيْهِ مِنْ السَوكل بمنزلة الباشع وَلَوْلُ حَبْسَهُ السِمِيعَ وَخَمْنَ بِعَدْلِهِ السَائِعِ وَلَوْلُ خَبْسَهُ إِلَيْهِ مِنْ السَّالِ بمنزلة الباشع وَلَوْلُ خَبْسَةً }

ضمانَ الرُّهُن عِنْدَ أَبِي بُوسُفَ وَصَمَانَ النَّبِيعِ عِنْدَ مُخَلِّدٍ.

وَإِذَا وَكُمَلَ رَحَلَيْنِ فَلَيْسَ لِأَحْدِهِمَمَا أَنَّ يَتُصَرَّفَ فَيْمَتَ وَكَمَلا هِبِهِ دُونِ الآخَرِ، وِلاَ أَنْ يُؤَكِّلُهُمْدَ يَالْخَمْسُومَةِ أَوْ بِطَلاقَ زَوْجُتِهِ بِشَرْ هِوضِ أَوْ بِزَدْ ودِينَةِ عِبْدَةً أَوْ بِغضاء دِلِي عَلَيْهِ.

وَلِئِسُ لِلْوَكِيسَ أَنْ يُوكُسُلُ فِيمًا وَكُسُلِ بِهِ إِلاَّ أَنْ بِأَدِنَ لَهُ السُّوكُلُ أَوْ يَقُمُولُ فَهُ أَعْمَىلُ جِرَائِكَ، فَإِنْ وَكُنْ بِغَيْرٍ إِذْنِ مُوكُمِعِ فَعَقْدَ وَكِلَّهُ بِخَصْرُتِهِ خِنْرٍ. وَإِنْ غَفَدَ بغَيْر خَصَرَتِهِ فَأَنْحَالِهُ

الاستماء الثمن (فهلك) في بده (كنان مصّلوناً) عليه (فسمان الرّفي بِشَد أَي أولف) فيصمن الاقبل في قيمته ومن اللمن، وفسمان الغطب عند ورفيزه فيحت منه أو قبلته ينالمنة ما بلغت ووضمان النبيع البلد تعملون وهو قول «أي سنيفاه أيضاً» فيسقط اللمن قليلاً كان أو كثيراً، قال في والتصحيع»: ورجع دليلهما في «الهدايم»، واعتمده المحسوعيّ، والسميء و «الموصلي» و وصدرً الشريعة».

(فرإة وقل) موقل ورخلين معا بأن قال الوكلنكياه سواة كان المن مسلى أو لا إظليل الحديمة أن يتصرف فيها وقل ورخلين معا بأن قال الوكلنكياه سواة كان المن مسلى أو لا إظليل الاحتجابة أن يتصرف فيها والمحتجابة المحتجابة المحتجا

وَلَكُونَ تَلْوَكِيلِ أَنْ تُؤَكِّلُ عَبُرهِ (فِيمَا أَوَّلُ بِهَ)؛ لأنه توضَ إليه النصرف دول التوكيس --الأنه إنها رضى برايه، والناس يتفاوضون في الأراه فلا تكون رضياً بصيره (إلاَّ أَنَّ يَلُون السُّوكُلُ والتوكيل والوَّكِيلُ (أَنَّ يَعُونُ لُكُ مَا عُصَلًى بِالْهِنَّ أَنْ الصَّوِيمُن إلَى وَالْهُونُ السُّوكِيمُن إلَى رابِّهُ وَإِذَا حَالَ فِي هَلَا أَنْ وَجُونُ لُكُونَ الثَّانِي وَلَيْكُ عَنْ السُّوكِينُ فِي كَلُونَ الثَّانِي وَكِيلًا عَنْ السُّوكِيلُ فِيهُ يَكُنُونَ الثَّانِي وَكِيلًا عَنْ السُّوكِينَ فِي المؤتميل الأوَّلُ جَانِ، وَلِلْمُؤَكِّلِ أَنْ يَعْرَفَ كَرْكِيلِ عَن لَوْكَانَةِ، فإنْ ثَمْرَ بِلَكْمَهُ الْعَوْلُ فَهَمْرِ عَلَى وَتَطَاقِهِ وَنَصْرُفَهُ جَائرٌ خَنَى بِعْلَمَ، وَتَنْظُلُ الْمُؤَلَّةِ مَصْرَبُ المُؤْكِّدِ، وَجُمُونِهُ خُلُوسًا لَهُخَمَّهُ، وَتُحَاقِهِ مِنْهَا إِلْمُؤْكِّهِ مُمْرِئِكُ ، وَإِذَا وَكُلُ المُكَانَتُ ثَمْ عَجِرَ أَمْ الضَّافُونُ فَخَصَرَ عَائِمَهُ أَوْ الشَّهِ يَكَانُ فَافْدُونَا مُفْهِدُهِ الْوَكُونُ فَيْسُلُ لُوكَانَهُ عَلِم أُوكِيلُ أَوْ ثَمْ يَعْمَمُ، وَإِنَا فَاتِ الْوَكِيلُ أَوْ جُنُّ حُنُونَا لَمُطَيِّفًا لَطُلُكُ وَكَالِفًا، وَإِنْ فَجَقْ بِدَارِ الْخَمْرِبُ لَوْضَا لَمْ لَكُونَا لَهُ النَّفَالُونَا إِلَّا أَنْ

حتى لا يعلك الأول عوله، ولا ينعزل معوله، ويتعزلان بعنوت الأول. «هذا مه وقالُ وتحل مظرُ إذَّنِ مُرَكِلِهِ معتذ وَكِيلُ، في الوكيل ويعطرتِه، أني النوكيل الأول (حيال)، لاتعالمه بدراُمه ول الانتا وإنّ غلظ منهر حطرتِه فأخارُه ألم يُجيلُ الأوَّل جَالَ ليصاً، لعوده برايد.

وَيُؤَلِّمُوكُلُ أَنَّ مَرْلُ الْوَكُولُ عَيْ الْوَكَالَةِ وَيَ شَاءً لان الركاف حقه معه أنا ينطله إلا إذا تعلق مع مثل الدير ، وإذ كان وكسالاً والمحصومة بطفت من جهية الغذاب؛ قسم ميه من إسطان حق الدير ، وهذابة في ثم يُعالم ولا الوكيل إذ المعه دنك وظها في يُلْمَة الْعَرْلُ فَهُول. أي الركاني (عمل وكاليه ويضرُفهُ خِيرًا حَتَى يَعْلَمُ)؛ لأن في الديل إصراراً به من حيث إيطاق ولايته ، أو من حيث رجوح الحق إليه و متصرر به ، ويستوي الركيل بالنكاح وعبر، للرجلة الأولى، وقد ذكار المشراط العدد والعدالة في الدخر فلا تعدد ، وهذابة .

ورتكال الركالة بدول الموقل وكرنه خلوا أمامة و سر المدروكبر الناه والمحها (والحافة ورتكال الركالة بدول الموقد (الرائدافية) والمرافز الموقد الم

﴿ وَإِذَا مَانَ الْرَكِيلُ أَلُو خُولُ خُلُونًا مُصْلَفًا أَفَانَكُ وَكَالَتُمُ } ﴿ وَقَالِهُ أَخِلِتِه ﴿ وَإِن أَحَقَ بِلَّهِ

يَعُود مُسْلَماً، وَمَنَ وَكُنَّ الْحَرْ جِشَيْءٍ ثُمْ تَصَرَّفَ فِيمَا وَكُنَّ لِهِ لَطَلَبُ الْوَكَافَّ، وَالْوَكِيلُ جِالَبُعُ وَالْشَرَاءِ لَا يَجُورُ لَنَّ يَعْهَدُ جِلَّدَ أَبِي حَبِيعَةً مِنْ أَبِيهِ وَخِلَّهِ وَوَلَمَهِ وَوَلَدُو وَوَلَمَ وَوَلَّهِ وَمَنْهِمِ وَمُكَاثِهِ. وَقَالَ أَلَّوْ لِوَلَمِنَ وَمُحَشَّدُ: يَجُنُورُ بِيَعَةً مِنْهُمْ بِمِشْلِ الْقَبِينَةِ لِلَّا فِي عَلَيْهِ وَمُكَائِمِهِ وَالْوَكِيلُ بِالنَّهِمِ يَخْفُورُ لِيَعْهُ بِالْقَبْلِ وَالْكَثِيرِ عَلَّا أَيْ خِيفَةً. وقال أَسُو يُومِثُق يَعْمُورُ بَيْغَةً مِنْفُعَانِ لاَ يَتَعَانِيلُ النَّاسُ فِي عِنْهِ. وَالْوَكِيلُ بِالنَّسَرَاء يَجُوزُ مُشَدَّةً بِعِثْنَ الْفِيسَةِ وَقِيْادَةٍ يَتَعَانَلُ النَّسُ فِي مُنْهِا، ولا يَجُورُ بِهَا لاَ يَضَانَلُ النَّامُ فِي مِثْلِهِ، والدِي لا ينقالَ

الخواب فرائلة أنم أبخر له التصوف لسنوط أهليته (إلا أن يقبوه تسليماً) قسل البحكم بتنعاف معود الإطنية، قال في والشهارة، خلا عن ومبسوط شبح الإسلام،؛ وإن لحن الوكيل بدار المعرب مرافقًا فاإسه لا يتحرج عن البوكناف عسدهم جميعاً صاائم يقص الغناسي بلمسافته الاهداف فسال في والتصحيح : فالوار هذا قول وأني حنيته واصحياه والسعي، ووالمتحوين، الهدا وعسد وأن بوسف: الا تعود تعود لابه باللحاق النحق بالاموات وطلت ولايته ولا تعود معوده

(وَمَنْ وَكُونِ) عَبُره (بِسْنِي) مِن شراء أو بنج أو طلاق أو حتى (أَمُ تصارُه) العوكُن (فِيما وَكُل بِهِ) مَفْسَه أو وَكِيل اخر (لَفَلْفُ أَلُوكَانَةً) ﴿ لَانَه لَمَا تَصَرَفَ فِي تَعْدَرَ عَلَى الوكِيل لِنصَوف وقطلت وكالله .

وبالوخيل بالبيل و تشراء لا يطول إنه أي لا بصح وأن يتقد عاد دأي خدهة و من من مرد شهادته له مثل وأبيه وأنه ووجّه و وحدته وإن غيبا (وؤلده ووباد ولده) وإن سفل (وزرّجته دُخله وَمُكَانَّه) للنَّهَ وَلَا أَنْهِ وَهُلَّهُ وَوَلَا وَلَدُهُ وَوَلَا وَلَدُهُ وَوَلَا أَنْهُ مَا تُعَبّه من وحبه وَلَكَانَّةً بِنَّعَةً بِنَّعَةً بَنْهَا مَهُلُ الْقَيْمُ)، لأن السوكيل محلق والأسلاك مسابلة وإلاّ فِي عليه ومُكانَّحٍ ؛ لأنه يسم ما عليه وكذا له حق في كشب المكانب ومُكانَّحٍ ؛ لأنه يسم ما عليه والله على كشب المكانب ومُكانَّحٍ ؛ لأنه يسم ما عليه أن ما في يعد العبد للمحولي، وكذا له حق في كشب المكانب ويقلب حقيقة بالمحرد في المسلمين والمؤلد والمحسوبي، والمسلم والمحسوبي، وعليه المسلمين والمحسوبي، والمحسوبي، وعبد المحسوبي، والمحسوبي، والمحسوبي، وعبد المحسوبي، وعبد المحسوبي، والمحسوبي، والمحسوبي، وعبد المحسوبي، وعبد المحسوبي، وعبد المحسوبي، وحداد المحسوبي، وعبد المحسوبي، وحداد المحسوبي، وعبد المحسوبي، وحداد المحسوبي، وعبد المحسوبي، والمحسوبي، وعبد المحسوبي، وحداد المحسوبي، والمحسوبي، والمحسوبي، وعرد على كل حاد، وعن وأبي يوسمه، إذا كان المحسوبي، وحداد المحسوبي، والمحسوبي، والمحسوبي، وحداد على كل حاد، وعن وأبي يوسمه، إذا كان الموكل ما يب

الشَّاسُ فِيهِ: مَا لاَ يَشْخُلُ فَخُتَ نَقُوبِمِ النَّفُومِينَ، وَإِذَا ضَهِنَ الْوَكِيلُ بِالنِّبِمِ النَّمِن غي النَّبَاعِ فَصَمَانُهُ بَاطِلَ، وَإِذَا وَكُلَّهُ سِيْمِ عَبْدِهِ فَنَاعٍ يَصَفُهُ خَارَ عِسْدَ أَبِي خَنِيفَ، وَإِنْ وَكُلَّهُ شِيْرًاءِ غَيْدٍ فَاشْتَوَى يَضْمَهُ فَالشَرَاءُ مُؤْمِقُ، فَإِنْ اشْتَوَى بَاتِيهُ لَوْمَ الشُوكُلُ، وَإِذَا وَكُلَّهُ بِشِيرًاء غَشْرُهِ أَرْضَاكَ لَحْمَ بِيَرْهُمَ فَاشْتَوَى عِشْرِينَ وَظُلاً بِدِرْهِمِ مِنْ نَحْمَ لِيَاعٍ مِثَلَّهُ عَشْرَةً بِيرُهُمِ ثَوْمَ المُوكِّعَلُ مِنْهُ غَشْرَةً أَرْطَالِ يَنْصُفِ وَرْهُمِ مِنْكَ أَيْ يُعْتَدَدُ وَقَالُ أَنُو لِيوسُفَ وَامْحَلُدُا

للحاجة إلى النعقة وفضاء الدين لبس له أن بهيع بالنسيته، وعليه العتوى العد. وَوَالْوَتِيسُلُ بالشَّمَراء بْعُوزْ غَفَّدُهُ بَجِئُلِ الْفِيمَة وزْبِغَغِ) يسيرة، بحيث (يُفعابِلُ النَّاسُ فِي جُلْلُها)؛ إذا لم يكي له فيمنة معروبة كالدار والفرس ويحوهمان أما مائه فيمة معرونة وسعر محصوص كالحبز واللحم وبحوهما فزاه فيه الوكيل لا ينقد على الموكّل، وإن كانت الريادة شنًّا قليلًا كالفشن وبحوه الفهايق، وولا يْخَوِرُ مِنَا لَا يُفَعَلَنُ النَّاسُ فِي مُنْهِمِ العَامَّا وَوَالَّذِي لَا يُتَغَلَّمُ السَّاسُ فِيمَ هبو وما لا يُشْخُلُ نَحْت تَقُونِم ﴾ جملة (المُقُومِن) وُمُعَابِلُه ـ وهو منا يدخيل تحت تقويم النعص ـ يُنْعَاسَ فيه، هنان في الفاحيرة. وتكلُّموا في المحد الفاصل بين الغنز البحيم والعاحش، والصحيح ما أوي عن الإمام ومحمدة في والتوادرة أن كُلُّ غين بِلْحُل لحت تقويم المشوِّمين فهو بمبير، وما لا بندخل لحت تغويم المعقومين فهو فاحس، تم قال. وإنبه أشار في والحامع، الحدورإذا صحل الوكيلُ الأبليم. النُّشَقُ عَنِ النُّمَنَّاعِ فَصَمْلَةً مَاظِلُ؟؛ لأن حكم الوكبيل أن بكون النص أسابة في يناء؛ فلا بجنوز نفيٌ موجَّه بجعله صامعًا له، فصار كمنا لو شرط على الموذع صمنان الودومة؛ فلا يعموز (وإذ وْكُلُّهُ بِينِّم عَلِيهِ لِمَاغَ بِصَفَّهُ جَازَ عِنْدُ أَمَى خَيْفَةً) • لإطلاق الدوكيل، وقائلاً: لا يحوز؛ لأنه عير متعارفُ أَنَّا فِيهَ مَن ضَمَرُو الشَّمَرِكَةِ. إلا أن يورج النصف الأحر قابل أن يختصما ، قبال في والتصحيح،) واختلأ قول الإمام والبرهائي، والالتسميُّ، والعمليُّ الشريعة، (وَإِنَّا وَكُلَّهُ بِنِيرًاءِ عُسُدٍ فَلَكُمْرِي بَشِّغَةُ مَانَشْرَاهُ مَوْفُوتُ} الفاقأ (فَإِن اشْتَرَى باقِيَّةً} قبل الحصومة (لزَّمَ العوثُملُ)؛ لأن شراه البعض فيديقع وسيلة إلى الامتشال بأن كنان موروث أمين حماهمة فيحتاج إلى شهرات شقصياً 🖰 شِمْصاً؛ فإن اشترى النافي قبل ودَّ الامر البيخ تعين أنه وسبلة فتقد على الامر، وهنذا بالانضاق. معمداية) ﴿وَإِذْ وَكُلَّهُ مِنْهُرُ وَ مَشُوَّةٍ أَرْضَانَ لَحْمَ ﴾ مثلًا ومبارَّهُم واجب شائشُوي عِلْسَوين) رطبلًا ويدِرُهُم مِن لِنْسَم يُنَاغَ مَثْلُهُ عَشَرُهُ مِيرُهُم لَنِ الْمَوْعَلِ مِنْهُ عَشَرَةُ أَرْطَانَ بِيطَعِ درُهُم عِنْمَ أَمِي لحبيقة)، لانه لموه بشراء العشرة، ولم يأمره بالمزبادة؛ فيضد شراؤهما عليه، وبنسراء العشرة على السوكل (وَقَالا: يُلزَّمُهُ الْمِشْرُونَ)؛ لأنه أسره يصرف السرهب، وغلن أنه سعمر عشرة أرطان، فإذا اشترى عشرين فقد زاد خبراً، قال في والتصحيح، قال في والهداية، وذكر في معص المسخ

⁽١) - التَّقْضُ - سكود الشين وكسرها مع التقايد - النجرة من الشيء والتصيب.

بْلُوْنَهُ الْمِشْرُونَ، وَإِذَا وَكُلُهُ شِيرًاءِ شَيْءٍ بِغَيْنِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْتُونِكَ وَلَفُسِهِ. وَإِنْ وَكُلُهُ سِيسَرًاء عَنْدٍ بِمَثْرِ عَنْيُهِ فَاشْتَرَى غَيْمًا فَهُوَ لِلْتَرْكِيلِ ، إِلَّا أَنْ يَقُولُ * تَرْيَتُ الضَّرَءَ لِلْمُوكِّلِ أَوْ يَشْتَوِيكُ بِعَالَى الْمُوكُلِّ .

والزكيل بالخصومة ذبيل ببالنِّض جند أبي خبيضة فأبي يُوسُف ومُخشب والوبجيال

قول ومحمده مع وأني حميمة في والعمجملة إلم بذكر الحلاف في الأصل. وقد مشي على قول الإمام مانسخيَّ. و والبرهائيُّ، وغيرهما (وَإِذَا وَكُنَّهُ بِصَرَاءِ عَلَى وَهَبَيْهِ فَلَيْسُ لَنَّهُ إِلَى الوقيبَ وأنَّ لَسُرِينَهُ بُلُمُومٍ؛ لأنه يؤدي إلى انعوبر الأمر حيث اعتبد عليه، ولأن فيه عنزل بعيله، ولا يملك ، على ما قبل . إلا تسخصر من الموكر ؛ قلو كان ائتمن مسفّى فاشترى بخلاف جنسه ، أو لم يكن مسفّى فاشترى بعمر النعود. أو وكل وتشلأ بشراله فانشترى التاس بعلمة الأول باشت المطأف للوكبالي الأول عي هذه الوجيوه؛ لأنه حيالف أمر الأصر فيفاد علسما ولو المشرى النائل محضوة الاول نفد على المسوكل الأولء لأنبه حصوه رأيت فلم بكل محالصة المعداية، وفرين وكملة بشراء عبد لعليه عليمه فانسترى؛ الوكيل (فبدأ) من غير مية الشراء للمركل ولا إفسانته إلى دراهم، (فَهُو لِلْوكِيلِ)؛ لأنه الأصل وإلَّا أَنَّ يَقُولُ: نَوْبُتُ الشَّرَاةُ لِلْمُؤْكُلِ، أَوْ لِلْتُقَرِيَّةُ بِعَالَى أَنْمُؤْكُلِ وَقَال في الهيداية - وهنده المسألة على وجود إن أصاف العقد إلى دراهم الامراكان للأسراء وهو السراد عندي بقبوله وأو بشنريه بمال الموكل وهذا بالإحماج وإل أصافه إبى فراهم نفسه كاب لنفسح وإب أصاف إلى هواهم مظلفة فإن بواها للأمر فهو للأمر، وإن تنوعا لنصب فلنفسه، وإن تكنادنا في البينة بحكم النفيد بالإحماع؛ لأبه دلالية طاهرة، وإن نوافق على أنه لم تحضيره النبية قبال ومحمده. همو للعنافد؛ لأن الأصلى أنَّ كل أحمد يعمس لنصب، إلا إذا ليت جعله لعبير، ولم يثبت، وعن ألمي يوسف، بحكم الغد؛ لان ما أوقعه مطلقاً يحتمل وحهين. فيغي موقعوها، فمن أي المنالين لعذ فقد فعل دلك المحتمل لصاحبه ااها ماحتصار

إذا الرخوا على بالخصوم وكيل بالفلص عند، الدنة (الثلاث) ابي حنية وأني ينوسف ومحمله خلافا واز فره، هنو يقول: رخيل بالفلص عند، الدنة والثلاث») ابي حنية وأنم ينوسف ومحمله خلافا واز فره، هنو يقول: رخيل مخصوصة بالفيص، والقنوى اليوم على قول زفر العلهور الحبامة في الوكلاء. وقد يؤتمن على المحمومة من لا يؤتمن على العالى، وسطيره الموكيل مالتفاصي، يسلك النبض على أصل الرواية في الاه في معناه وضعا، إلا أن الكرف بحلافه، وهم قناض على الموصع، والمعنوى على أن لا يسلك. وعلى بنه في والصحيح، والمعنوى على أن لا يسلك. وعلى بنه في والصحيح، نحوه عن والإسبيجامي، و والواقعات: وعبرها، الله قال. وفي العمنوى الموكيل سالفاصي يعتسد العرب في بندة العمنوى المدين يعتسد الموصع، إذ كان في بندة العمرة بن التجار أن المتفاضي هو المذى يقبص الدين كان التوكيل

بَنْيُصَ الدُّيْنِ وَكِيلُ بِالْخُصُومَةِ فِيهِ عَنْدَ أَبِي حَدِيثَةٍ.

ويَّذَا أَثَرُ الْوَكِيلُ بِالْمُخْشُومَةِ عَلَى شُوكُلِهِ عِنْدُ الْفُسَسِي خَالْ فَطَرُوْقَ، وَلَا يَكُورُ الْمُواوَّةُ غَيْبُهِ عَلَّدَ عَلِيهِ الْفَاضِي عِنْدُ أَنِي خَيْفَةً وَمُحَسِّدٍ إِلَّا أَنَّهُ يَخْرُخُ مِنْ لَخَصُومَةَ وقال أَسُو يُوسُف: يَنْجُورُ إِفَرَالُهُ مُلْلِهِ عِنْدُ غَيْرِ الْفَاضِي، وَمِن ادْعَى أَنَّهُ وَكِيلُ الْخَلْبِ فِي قَض فَصْدُلُهُ الْغَرِيمُ أَفِرْ بِشَنْبِمِ النَّذِينِ إِلَيْهِ، فَهِنَّ حَضَرَ الْخَالِبُ فَصِدْقَةً وَالْأَ وَفع لَـكُيْنَ رُدْيَا وَرَحْعُ مِنْهِ غَلَى الْوَكِيسِ فِنَّ كَانَ نِبَاقِياً فِي سِدَه، وَإِنَّ فَالْ وَإِنِّي وَكِيلُ مُقْضَ

بهائة الذي تتوكيلًا سالقيلس. وإلا فيلاء وهيفا النقط في التنصفة. ويقبل مثبه عن ومحمدة بن القصل. - م.

(والوكيل بغيض الله وكيل بالخطونية عِنداً في حيفه) حتى لو انيمت عليه البينة على السيف، الدوكيل بغيض الله وكيل بالخطونية عِنداً في حيفه الدول الدول المنظم وهو يضضى حموقاً، وهو أصبل فيها، فيكون خصماً، وقالا الا يكون خصماً، وهو روابه والمحسود عن الي حبده ولا لا يس كان أن الرحما بالقضر رصا بالخصوصة، علو يكن الرحما بالقضر رصا بالخصوصة، علو يكن الرحما بالقضر رصا بالخصوصة، على والمحسول، في الحرم الأفاويس والاحتيال على والمحسول، في الحرما بالقاويس والمحسول، في الحرم النافية بن المحسول، في الحرم النافية والمحتول والمحسومة فيها بالإجماع، قاله في فالاحتيار، وغيره الحرم الدول العيل الانتجار، وغيره الحرم المحسومة فيها بالإجماع، قاله في فالاحتيار، وغيره الحرم المحتول المتوسان المحتولة المحتولة المحتولة وغيرة الحرم المحتولة المحتولة المحتولة وغيرة الحرم المحتولة ا

(وإذا أنز الركيل الحَصَونَة) سوء كان وكيل الصدعي أو السدَّعى عنه وعلى خُرْكَاهِ عَدَّد الْفَاضِي حَارِ الْوَرْزِيَّةِ مِلَا الله المور بالحوات، والإقرار أحدُ نوعي السواب وإلا خُورُ إِنْوَازُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ غَيْرَ الْفَاضِي عِنْدُ أَبِي حَيْمَة ومحمدُ)، إذ الإقرار أبنا كول جواباً عند الفاضي، الأنه في مقابلة المحصومة، فيختص له يختص الفقساء لا ينفذ إقراره على المحصومة، في غير محلس الفقساء لا ينفذ إقراره على الموكن وإلا أنه يُحرِّجُ الشقيع المناس وينو المحسومة على المحرف إلى دعراء (وقال أنو ليوانات المحسومة المحرف إلى المحرف في الموكنة وأقام بينه لم نسمة الآلة إلىه أنه مُسلق في دعراء (وقال أنو ليوانات يغير أورانات على المحرف في المحرف على محسل محسل المحسوم والمحسوم والمحسوم المحسل المحسوم والمحسم والمحسوم والمحسوم والمحرف المحرفة المحرفة المحرفة والمحسوم وال

الْوَدِينَة، فَضَدَّقَةَ الضَّودَعُ فَمْ يَؤْمَرُ بِالنَّسَلِيمِ إِليَّهِ.

كتاب الكفالة

الْكَفَالَةُ صَرْبَانِ. كَفَالَةً بِالنَّفْسِ، وَكَفَالَةً بِالْفَالِ، وَالْكَفَالَةُ بِالنُّسِي جَانِزةً والعصُّسُولُ

فإنه يضمن مثله الحلاصة الأوان صبح في بده ثم يرجع علم اللا أن يكون صمه عند البدلغ. ولمو لم يصلحه ودفع إليه على الاعالمة فإن رجع صاحبً المثال على العربم رحاح الغربم على الوكيل الأنه لم يعملونه في طوكالة، وإيما دفع إليه على رجاء الإحدرة، فإذا الضفع رجازه رحم عليه العداية.

(فَإِنَّ قَالَ) السَّدَعي وَإِنِّي وَكِيلَ) فلان العائب (يقلَمن الْمُؤْدِينَةِ) التي صَّدَك (مَعَسَلَقَةُ الْمُؤْدِعُ) في دَعُواه (لَمْ يُؤْمَرُ السَّلِيم إلَّه)؛ لانه أفر له مثال النبر، يتعلاب الدين، ولير ادعى أنه مات أموه وقرلة الوقيعة ميزاناً نه ولا واراد له غيره وصدَّته السودع أمر سندهيع إليه، لان لا يتقى ماله معد موقه عقد انفقا على أنه مال الوارث، ولو ادعى أنه اشترى لوديعة من صاحبه وصدَّف المعودع مع يؤمر بالدفع إليه؛ لأنه ما دام حيًّا كان إثر وأ يملك العين، معداية،

ذتاب الكفالة

وجَّهُ العناصية بينها وبين الوكالة أن كلاً منهما استفانه بالصر. (الكفالة) لغةً : الضمَّ البشرطُّ: ضمَّم ذُمَّهِ إلى ذَمَّه في العطالـه وهي وضَرَّنان: كفالةً بالنَّفس ، وتُطالةً بالشال) ونكون بهما معاً. كما باني. إلاَّلْكُفَالةً بالنَّفس خَائِزةً > لإطلاق قوله عنم الصلاة والسلام ، الزَّعِيمُ عَارِهُما الـ

⁽¹⁾ صبحيح عواسفي حدمت أحوجه أبره يد ٢٥٦٥ والبهلقي ٢٨٨٨ وأحدد ١٩٢٧ وقا طباللسي ١٩٢٨ والبيال ١٩٢٨ والبيالات ١٩٢٨ والبيالات كلهم عن أبي أمامة قال: سمعت وسول الله كافئة في حطيته عام حجة الوداع بقول: المدرية مؤدلاً، والسحة مردودة واللمن مقضي. وأرجم مارم المدا لهند .

وأحرجه الترمدي ٢٠١٩ مطولاً هي كتاب الرصاية من هذه الوحد وأخرجه الرودي ١٩٦٥ في كابات الروح. هن حديث أبن أمانه أيضاً بانقط العادية مؤدات، والرعيم علام، والدين مقصيل وقال احدى عرب، وها روي هن أبن أصابة من عبر همذا النوجه الوضائ عقب الرواية الأولى الحين متحدج الرسارة على إستحيل بن حائض ورواية عن أهل العراق والحجد لبن عائد كده مال البنداري ٩هـ.

ورواية هيا إمام هي عن شرحين بن نسيم جمولاني وهر شامي بالتعديث بنفره، حيني وقد تربيع فقد رواه. ابن حكان في صحيحة ١٩٧٤ من طريق حتم بن طريث الطائي عن أبي أسمه ينه.

وفائر له الرُّبطين في £14هـ: شواهد من حديث السي والل حباس فهو بدلُّان برنبي إلى دوحة الصُّحاج.

بِهَا إِخْضَارُ السَّكُفُولِ بِهِ، وَتَنْفَقِدُ إِذَا قَالَ وَتَكَفَّلْتُ بِنْفُسِ فَلَانِهِ، أَوْ بَرْفَيْتِه، أَوْ بِرُوجِه، أَوْ بَالْتِه، وَكَفْلُكُ إِنْ قَالَ وَصَهِنْكُ، أَوْ هُوَ عَنْيُ، أَوْ إِلَيْ، بَخَسُوه، وَكَفْلُكُ إِنْ قَالَ وَصَهِنْكُ، أَوْ هُوَ عَنْيُ، أَوْ إِلَيْ، أَوْ أَلَا وَعِيمٌ بِهِ أَوْ فِيصَاه، فَإِنْ شَيْرَط فِي الْكَفَالَةِ فَشَيْمُ المَتَكَفُولِ بِهِ مِي وَقَتِ بِعَرْبُهِ لَيْمَهُ إِنْ طَالِمُهُ إِنْ خَلِقُهُ إِنْ فَيَاكُمُ لَلْهُ عَلَى مُعَالِمُهُ وَإِلَّا خَبِينَةُ الْحَاجُمُ خَلَى بَحْجِسِرُه، وَإِنْ أَخْضُرَهُ وَإِنَّا خَبِينَا الْخَفِيلُ مِنْ الْكَفَالِ، وَإِنَّا مُحْضَرَةً وَسَلْمُهُ فِي الْمُعْفِلُ فَلْ عَلَى مُعَالِمُتُهُ إِنِي الْمُغَلِّلُ مِنْ الْمُعْفِيلُ مِنْ الْمُعْفِقُ فِي مُرَاتِيقًا لَهُ عَلَى مُعَلِّمَةً فِي السِّوقِ بَرِي، وَإِنْ سَلْمُهُ فِي مُرَاتِيقًا لِهُ عَلَى مُعْلِمُهُ فِي السِّعُولُ مِنْ مَنْهُمُ فِي الْمُعْلِمُ فَي مُنْفِعُهُ فِي الْمُعْلِمُ فَي اللّهُ فَي اللّهُ فَي اللّهُ فَيْ اللّهُ عَلَى اللّهُ فَيْ اللّهُ فَيْمُ لِمُعْلِمُ اللّهُ فَيْ اللّهُ عَلَيْهُ لِنْهُ اللّهُ فَيْكُمُ لَهُ عَلَى اللّهُ فَيْهُ إِلَيْكُولُولُ اللّهُ عَلَيْهِ مِنْ اللّهُ فَيْكُولُ لِنَا اللّهُ فَاللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ فَيْ اللّهُ الللللّهُ الللّهُولُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الل

(وَالْمُفْسُونُ مِهَا إِخْصَارُ الْمُخْفُولِ بِنهِ)؛ لأنَّ الخصور لازم على الأصبالِ؛ فجاز أن يلتزم الكفيلُ إحضاره كما في المالِ ووَلَحْقَلُ كفالة النفس وإذَا فَالَ: تَكَفُّلُكُ سَفَّى فَلانِ، أَوْ يزفّنو، أَوْ يَرُوجِهِ، أَوْ يِجْلُمُهِ، أَوْ يِرَأْبِهِ، أَوْ يِلْفَتْهِ، أو يوجهه أو تحو ذلك مما يعر به عن الكبل، حفيقة الرعرفا، على ما مو هي الطلاق. هداية وأنَّ قال. كفلت وينصف أو سُلَّتُهم أو بحرَّه شائع صَّه؛ لإن النمس الراحدة في حقّ الكمالة لا تتحزُّه مكان ذكر بعضها شنائعاً كندكر كلهما ووَكَذُّبُكُ إِنَّ فَالَدُ: ضَمِينَةً ۚ وَخَوْعَلَىٰ. أَوْ إِلَىٰ} أَوْ عندي؛ لانها صِنْعُ الانترام وأَوْ أَنَا بِمِ وجبمُ): أي كعل وأوّ قبيلٌ) هو بمعنى النزعيم، بحلاف من إذا قال. أما ضامن بمصرف، لأنه النوم المصرفة دون المطالبة. وهداية، (قان شَرَاهَ) الأصيل (في الكفافة تشبيم السَّكُون. بِد بن ولُبِ بَعِيْتِهِ لزَمَّةً). أي لزم الكفيلَ (إخْضَارُهُ). في إحصار المكفول به (إذا طالبُهُ بِه) الاصيل (بي ذلك الرَّفْتِ) وضاة بما النزمة كالدين المؤخل فؤا عل (مَانَ أَحْصُرة) فيهنا؛ لأنه وفي مناعلية (وَالَّا) أي: وَإِلَّا يُحْضِرُهُ (خَيْلَــَهُ الْحَاكَمُ) لامتناعه عن إيضاء حيَّ مستخيٍّ، ولكن لا يحسه أول، مرة نعله لم يُــَّدٍ مصلاا دَّعِي، ولو غاب المكفول بنقسه أمهله الحاكم مدَّة دهابه وإيابه، فإن مضت ولم يحصره حسمه ا لتحقق الامتناع عن إيفاء المحن. «مداية» ﴿وَإِلَّ أَخْصُرُهُ وَسُلَّمَا فِي مُكَانِ بَفْهِرُ الْمُنْكُمُولُ لَهُ غلى مُعَاكَنَتِهِ كالنَّصِيِّ، سواء قبله أو ثم يقينه وترىء الْكَفِيلُ مِنَ الْكُفُلُةِّ)؛ لأنه أني يم الترمية إذ لم يفترم التسليم إلا مرة واحمدة ﴿وَإِنَّا تَكُفُّلُ بِهِ عَلَى أَنَّ يُسَلِّمَهُ فِي مُحَلِّسِ الْفَاصِي فَسَلَّمَهُ هِي السُّوق برين أبيساً؛ لحصول المفصود؛ كان المفصود من شوط التبليم في مجلس الفاضي إمكانُ العصومة ورثبات الحق، وهذا حاصل مني سلَّمه في المصبر، فأن الناس يُعناونون على رحضاره إلى الفاصيء فلا فائدة في التقبيد، وقبل: لا بدأ في زمانــا؛ لأن الــظاهر المعـــاونة على الامتناع، لا على الإحضار، فكنان تقييده مفيداً . وهداية، . وفي والدره عن و بن مُلث: ولم يفني في زماننا؛ لتهاون الباس. الهم وَوَإِنْ سُنَّمَةً فِي نَرَّاتُهِ لَمْ يَبِراً إِذِ لاَنَهُ لا يقدر على السحاصحة

فاللغة حاء في نصب طرابة فالهذه قتل هن حيان: الرعيم لغة أهل المساسة، والحمال احد أهبل العراق.
 والكبيل لمة أهل عصر.

نَّمْ يَبْرًا، وَإِنْ مَاكَ اللَّمُكُفُولُ بِهِ يَرِيءَ الْكَثِيلُ بِالنَّفْسِ مِنَ الْكَفَالَةِ، فَإِذَ تَكَفَّلُ بِنَفِيهِ عَلَى النَّفِ إِنْ يَكَفَّلُ بِنَفِيهِ عَلَى الْوَقْتِ أَنْ أَنْ فَلَا فَهُو ضَاءِنَ لِنَمَا عَلَيْهِ وَهُو الْفَ وَلَمْ يَحْضِرَهُ مِن وَلِكَ الْوَقْتِ لَوْمَ ضَمَانُ النَّمُ اللَّهُ بِالنَّفُسِ فِي الْمُسْلُودِ وَالْمُعْلُودُ الْكَفَالَةُ بِالنَّفُسِ فِي الْمُسْلُودِ وَالْفِضَاصِ عِنْدُ أَبِي حَيْفَةً، وَقَالاً: يَجُوزُ. وأَمَّا الْكَفَالَةُ بِالنَّمَالِ فَخَائِزَةً مَعْلُومًا كَانَ السَّالُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَوْ بَعْمَا لَكَ السَّالُ اللَّهِ الْمُعْلِقُ فِي خَذَا النَّيْمِ ، وَالْمَكْفُولُ لَهُ بِالنَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ النَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْ

فيها، فلم يحصل المنصود، وكذا إذا سلم مي سواده لعدم قاض يقبل الحكم قيه، ولو سلم في مصر آخر غير المعصر الذي كمل به برى، عند دأي حبية، والمفارة على المحاصدة فيه، وعدمها لا يبرأه الأنا قد يكون شهودة فيها غيله، ولو سلمه في السجن وقد حبيه غير الطالب لا يبرأ الأنه لا يقدر على المحاصدة فيه، وهداية، وزادا مات المنكول به يرى: الكفيل بالنفس من الكمالة)، لا يه مبتط المحضور عن الاصبل فيسقط الإحصار عن الكفيل، وكذا إذا صبت الكفيل؛ لا له لمبتط المحفول به ينقسه، وداله لا يصبح لإيفاء هذا الوقيب، يحالات الكفيل بالمبال، ولو صات المكفول له فللوصي أن يطالب الكفيل، وإن لم يكن فلوارته لفيامه الكفيل بالمبال، ولو صات المكفول له فللوصي أن يطالب الكفيل بين وقب كنا، فهو فسابل إلما عليه وغير المبال، ولو سابل فهو فسابل إلما المبال، ولو المبال شرط معارف فصح (ولو أن يترا من الكفاة بالنفس) لعدم التناني

(ولا تُجُوزُ الْكُفَالَةُ بِالنَّسِ فِي الْحُدُرِدِ وَالْقِضَاصِ عِنْدَ أَبِي حَنِيمَةً) قال في والهداية و: معناه لا يُخِر عليها عنده، وقالاً: يجر في حدًّ القذف و لان فيه حق العدي بخلاف المعدود الخالصة فة تعالى . أهم قال في والتصحيح وابعد ما ذكرُ عبارة والهداية و شرو بدلك لان والإسبيجابيء قال . المشهورُ من قول علمائنا أن الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص جائزة في احتيار المعلوب، أما القاضي لا يجره على إعطاء الكفيل، وقال دأنو يوسف، و ومحمده: يؤحد مه الكفيل إبدائ، واحتار قول الإمام والتسفيّ و و المحبوبي، وغيرهما ال

وَوْلُنَا الْكَمَالُةُ بِالْمَالِ فَلَجَارِفَ الْمُقَلِّمَا كَانَ الْمَلْقُولُ اللّهَ يُعْلِقُ الْمُجَلِقُولُ و على التوسُّع منتحصل فيها الجعالة وإذ كان المكفول به وفيناً صحيحاً، وهو اللذي لا يستخط إلا بالاداء أو الإبراء، واحترز به عن مدل الكتابة، وسباني، ودلك ومثل أذ يُقُولُ: تُخْلُفُ غَمْ بالنّبي، مناك المعلوم، ومثال المجهول فوله: وأو سا لك خليم، أو يسا يُلْرِكُ فَلَ فِي هذَا البَّيْسِ وَيُسْلُسُ هذا صحال الدوك ووَالْمُكُمُولُ كَمْ بِالْجَمْسِارِي فِي المطالِعة، وإنْ شَاء طالبَ الْذِي عَلَيْهِ الأصْلُ -----

ويسمى الأصيل، وبهائ شاء طالب تجهيلة)، لان الكفالة صاء ذمه إبن دمة في العطالة، كما صرء ودلك مقتصي قيام الأول، لا البراءة على إلا إدا شرط فيه السراءة، فحسلة سفيد خوالية اعتباراً للمعلى، قتما أن الحواله بشرط أن لا بمرأ بها المُجيسُ تكون كشابك، اشو طالب أحدهما كم أن بطالب الآخر، وله أن يطالبهمة (عداية).

وولجوراً نقليل الكفالة بالشراطي الدلائم نها، ودلك مان بكون سنة لمنود النحل (مثن أن يقول. فا) بعض إنّ أو فرصولة والعائد معدوف أني إن وداخته أو الدي مابعت ما وهالاناً فقلي أو ما عصباء فعلي وكاه فوله العراة العبر اكتلت فعلي أو ما عصباء فعلي وكاه فوله العراة العبر اكتلت لك ماليفة أبداً ما دامن الزوجية وحاليه و أو يكون شوط الإمكنان الاستبناء منس. إنّ فده علي ما عليه من النهي ما عليه من الذين من أن فدائتي بعبوز تعليق الكفالة بها، ولا يعرج تعدفها منبوا العائم ما بحوز إن هام المسلم عهده حبلة الموافق المعلم الكفالة ويجاب النه المعلم على والمعروزة أن هاك الربح ، أو حاء المعلم ويقوز تعليق الكفالة بها، الآن ثعلق المعطور وما في والعبوهوزة أن الفهداية من أن تعمل المعلم ويورد الما المعلم عبرا المعلم والما المعلم المعلم وعبره أما ما مالي معالاته والمعلم والمالية المالية المعلم المعلم المعلم وعبره أما ما معالم معالم عليه المعلم المعلم والمالة المعلم الم

وَقَشِرَةُ الْكِمَانَةُ بِأَشَرَ الْمُشْكُمُولِ عَنْهُ وَمَعَيرُ أَمْرِهِ)؛ لأنه الثرام المطالبة، وهو نصروف في على نفسه، وفيه منع الطالب، ولا ضور فيه على المعلقوت شبوت الرجوع إد هو عند أمره (فإلاً) كان وكُفُل بِأَمْرِهِ رَجْعَعُ الْكُفِيلُ (بِمَا يُؤْتِي غَلَيْهِ)؛ أي على الاصيل الآلية فضى ديد سأموه، وصاداً إذا أدى من الذي ضيف قدراً وصعة، أما إذا أدى جلاق رحع بنا صحل لا بنا أذّى، كما إذا تَكْمُلُ َ وَإِنْ كَفُلْ بِغَيْرٍ أَمْرِهِ لَمْ يَوْجِعْ بِهَا يُؤَدِّهِ، وَلَيْسَ لِلْكَجِيلِ أَنْ يُنطَانِبُ المَكْفُولُ عَنْهُ بِالمَمَانِ. فَهُلَ أَنْ يُؤَدِّي عَنْهُ، فَإِنْ لَوْوَمِ بِالشَالِ كَانَ لَهُ أَنْ يُلاَزِمُ السَّكُفُولُ فَنَهُ خَنَى يُخلَصه، وَإِذَا أَيْرًا الطَّالِبُ النَّكُفُولُ عَنْهُ أَوْ الشَّوْفَى مِنْهُ بَرِيءَ الْكَجْبِلُ، وَإِنْ أَثْرًا أَنْكَفِيلَ لَمْ يَرُز عَنْهُ، وَلا يَجُوزُ تَعْلِيقَ الْبُرَاءَ مِنَ الْكُفَالَةِ بِشَرْجٍ.

وَكُلُّ حَقَّ لَا يُمْكِلُ السَيْفَاؤُهُ مِنْ الْكَفِيلِ لا نُصِحُ الْكَفَالَةُ بِهِ كَالْحُدُّودِ والْفِضَاصِ، وَإِذَا نَكَفَّلُ مِنَ اللَّشَيْرِي سَالتُمَنَ حَازً، وإِنْ تَكَفَّلُ عَنِ أَبَائِحِ بِالسِيعِ لَمْ يَصِحُ، وَمَن

بصخاح أو جباد فائتى مُكْثَرَة أو زُيُّوفاً وتحوُّر بها الطالب، أو أعطه دنياير أو مكيناً أو موزوناً رحم بما صمن. أي بالصحاح أو لحيان الأنه ملك أندين بالأدام، بحلاف المأمور نقضه الدين حث ترجع بما أثنىء لأنه لم تحب عليه شيء حتى تمثك الدين بالأدام، وحوهرة، (ويدُّ) كان (كفل يَقْيرُ أَمْرِهِ لَمْ يَرْجَعُ بِمَا يُؤْدِهِ)، لأنه منبرج بأدائه

N → 6

واليَّسِ للكفير أَنَّ يُطالبُ الْمَكُفُولُ عَمَّ بالدين كفله عنه (قُلُ أَنْ يُؤَيَّهُ عَنَمُ)؛ لابه لا يسلكه قبل الأقاء، بخلاف الوكيل بالشراء حيث يرجع قبل الأداء كسا مر زعبان لوزم، الكفيسُ (مالمال) المكفولُ به وكنان له أَنْ يُسلامُ الْمُكُفُونُ عَنَهُم وَإِنْ جَسِي به كنان له أَنْ يجيسه وحمَّى يُعَلِّمُهُمَّاءِ لانه لم يسخه ما احقه إلا من جهته فيحارى ممثله (وزءا أثراً الطَّابُ المُمَكِنُونُ عَنْهُ أَو المُنْوَقُ مِنْ يُرِيّهُ الْكَفِيلَ)، لان بواءة الأصبل توجب براءة الكفيل ووإنْ أثراً الطائبُ (الكميل لَمُ يُتُوا المُمكفُولُ عَنْهُ)، لمثلة الدين عليه، وكذا إذا أخر الطائبُ عن الأصبل تأثّر عن الكفيسُ، ولو عن الكفيسُ، وله أخر عن الأطبل، عمالية،

(وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيقُ الْبَوَاءَةِ مِنَ الْكَفَالَةِ بِشَرَاطِ} كادا جاء عَدَ فانت بريء منها، لان في الإبراء معنى التعليك كالإبراء عن الدين ، قال في والهداية، ويُؤوى أنه يصغ ، لأن عليه المطالعة دون الدين في الصحح، فكان إسفاطاً محصا كالطلاق، ونهذا لا بردَاد إبراء الكفيل بالبرد، محلات برادة الأصيل ، اهم

وَرَكُلُ خَيْ لاَ لِمِكُلُ السِّيعَاؤُهُ مَنَ الْكَلِيْسِ لاَ تَصِيغُ الْكَفَالَةُ بِهِ كَالْخَفْرِهِ وَالْفِضاصِ } قال في والهداية، معناه يتمس الحد، لا ينفس من عليه الحد، لانه ينعدر إيجابه عليه، قال العقرمة لا تجري فيها النيابة - احد.

رُورُوا تَكُمُّلُ مِن المُشْتِرِي بِ النَّمِي حَارِمَ، لأنه دين قسائس النيون (والَّمَّا تَكُمُّلُ عَن البَّنائج بالمبيع لُمُ يُصغُ)؛ لأنه مصمون بغيره باوهو النس باوالكفالة الأعينان المصمومة إنسا تصبح إدا كانت مضمونة بنصبها كالمبيع فاسداً والمغرض على شُوم النبراء والمغصوب رؤمن اشتأخر دايةً اسْنَاْجَرَ دَائِمُ لِلْحَمَّلِ فَهِلَ كَانْتُ يِعْيَهُمُ لَمْ تَصِيعُ الْكَفْ لَهُ بِالْخَمْلِ ، وَيَ تَحَافُ بِعَبْرِ عَلَيْهَا جَازَتِ الْكَفْرِنِ لَهُ فِي مَجْنِسِ الْعَقْدِ، إلا فِي مَشَالَةِ وَاجِدْهِ، وَهِي الْمُعْرِنِ لَهُ فِي مَجْنِسِ الْعَقْدِ، إلا فِي مَشَالَةِ وَاجِدْهِ، وَهِي الْمُعْرِنِ لَهُ فِي مَنْجُولُ مِنْ مَنْجُ غَيْرُةً وَاجِدُهِ، وَهَا كَنْ اللّهُ فِي الْمُحْرِفُ لَمْ وَجَدْهِ مَنْهُ عَلَيْ ضَاجِي فَتَكُلُلْ بِهِ مَنْجُ غَيْرُةً الْمُحْرِفُ لَمْ وَاجِدُ مِنْهُما كَفِيلُ ضَاجِهُ فَيْ وَلَمْ أَنْ فَلَى مُركِحَةٍ حَتَّى يَرْبُدُ مَا يُؤْلِمِهِ عَلَى النَّعْلِمُ فَيْ وَجِمْ اللّهُ عَلَى أَمْ وَجَدْهُ مَا يُؤْلِمِهِ عَلَى النَّعْلِمُ عَلَى اللّهُ وَلَا تَجْرُونُ الْمُعْلِمُ فَي اللّهُ عَلَى أَوْ كَلِيرًا ، وَلا نَجُوزُ الْكَمَالَةُ بِمَالِ الْكِتَابُةِ، حُرُّ نَكَمَلُ يَوْجُهُ مِنْ مُسَاجِعِهُ عَلَى شَوْيِكِهِ، قَلْمُ أَوْ كَلِيرًا، وَلا نَجُوزُ الْكَمَالَةُ بِمَالِ الْكِتَابُةِ، حُرُّ نَكَمَلُ يَوْجُهُ مِنْ مُورِيكِهِ مَلْمُ اللّهُ كُلُولُ وَاجِهُ مِنْهُورُ الْكَمَالَةُ بِمَالِ الْكَتَابُةِ، حُرُّ نَكَمَلُ فَيْسُهُ عَلَى أَنْ أَوْ كَلِيرًا، وَلا نَجُوزُ الْكَمَالَةُ بِمَالِ الْكِتَابُةِ، حُرُّ نَكَمَلُ فَيْسُ مِنْهُ فِي اللّهُ عَلَى أَنْ أَوْ كَلِيرًا، وَلا نَجُوزُ الْكُمَالَةُ بِمِالِ الْكِتَابُةِ، حُرُّ نَكَمَلُ اللّهِ عَلَى أَنْ أَوْ كَيْرًا، وَلا نَجُوزُ الْكُمَالَةُ بِمَالِ الْكِتَابُةِ، حُرُّ نَكَمَلُ فِي اللّهُ عَلَى أَنْ أَوْ كَلِيرًا، وَلا نَجُوزُ الْكُمَالَةُ بِمَالِ الْكِتَابُةِ، حُرُّ نَكُمُلُ اللّهُ عَلَى أَنْ أَوْ عَلَمُ اللّهُ عَلَى أَنْ أَنْ أَنْهُ وَاللّهُ عَلَى أَنْ أَنْ أَلْولُولُونُ اللّهُ اللّهُ عَلَى أَنْ أَنْهُ إِلَا لَهُ عَلَى أَنْ أَلْهُ أَنْهُ إِلَى أَنْهُ إِلَى أَنْهُ إِلَا لَهُ عَلَى أَنْهُ أَنْ أَوْلُولُونُ أَنْهُ أَلْمُ أَلْهُ إِلَا لَهُ عَلَيْكُولُ أَنْهُ إِلَا لَهُ أَلْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَنْهُ أَلْمُ أَنْهُ أَلَا أَنْهُ إِلَا لَهُ عَلَى أَلْهُ أَلْهُ أَنْهُ أَلْهُ أَنْهُ إِلْمُعُلِقُ أَلْمُ أَلْهُ أَنْهُ أَلْهُ أَنْهُمُ أَلْهُ أَلْهُ أَلِهُ أَلْهُ أَنْهُ أَلْهُ أَلَا أَلْهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلْهُ أَلِهُ أَلْهُ أَلِهُ أَلَا أَلَالِهُ أَلَ

.____

لِيُحْمِلَ عَلَيْهَا) أَوْ عِيداً لَلخَدَمَة وَفَإِنَّ كَانَتِ الإحارِ، فَدَاتُ (مِنْيَهَا) أَوْ هَمْ بَعِينَه وَلَمَّ تَصَعُّ الْتَخْطَالُةُ بِالْحَمْلِ) عَلَيْهِا وَالْخَدْمَة بَنْهِا. وقو الْكَفْيِلُ يُفْجِزُ عَنْ قَلْكُ عَنْدَ تَحَارُهِ بَالْمُوتِ وَتَحْوِهِ وَوَإِنَّ كَانْتُ) لَمَايَة (بِغُيْرِ غَيْنِها) وعِيدٍ بغيرِ عيم (خَارَت الْكَفَالَةُ)؛ لأن المستحقُّ حِينَةُ مَدْمُورُ فلكنيل

وَرِيدًا كَانَ الذَّبَى عَلَى النَّبَنِ كُلُّ وَاجِهِ مَنْهُمَا كَبَيلُ ضَامِنَ عَنِ الآخَرِ بَاصُوهِ وَمَنَا أَذَى الْحَقَمَةُ عَلَى النَّمَ عَلَى النَّمَ عَلَى النَّمَعَةِ النَّالِهِ وَفَيْهِ عَلَى النَّمَعَةِ عَن الأَصَافَةُ وَلِي السّفَ قَد تَمَارِضَ فَهِ جَهِةَ الأَصَافَةُ وَحَهِةَ الكَمَالَةُ وَالْإِينَاعِ عَن الأَصَافَةُ أَوْلِي عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى الكَمَالُةُ عَن الكَمَالُةُ وَلَيْ تَكُمُّ النَّمَالِ عَنْ رَحُلُ بِاللَّهِ عَلَى أَنْ كُلُّ وَاجِدِ مِنْهُمَا كَفِيلًا عَنْ الكَمْلُ النَّمَالِةُ عَنْ رَحُلُ بِاللَّهِ عَلَى أَنْ كُلُّ وَاجِدِ مِنْهُمَا كَفِيلًا عَنْ مَا اللَّهُ عَلَى الكَمْلُ عَن النَّالِ عَنْ إِنْكُنَا عَنْ عَلَى شَرِيعِةً عَلَى شَرِيعِةً عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُو

﴿ وَلَا تُبْعِورُ الْكَفَائَةُ بِمَالِمِ الْكِتَابِةِ، خُوُّ نَكُفُلَ بِهِ أَوْ غَيْلًا} لمسا مر من أن نسوط صحة الكدالة

وَيُوْ مَمَاتُ الرِّجُسُ وَهَذِي وَيُسُونَ وَلَمْ يَقُرُكُ عَيْمًا فَـكُفُلُ رَحُسُ عَنْهُ لِلشَّرِمَة، لَمْ تَصِيحَ الْكَفَانَةُ مَنْدُ أَمَى حَبِيعَةٍ. وَفَالاَ: تَصِيعً .

كتاب المالة

ناميال أن يكون فيماً صحيحاً، وهو منا لا يسقط إلا بالأداء أو الإسران. والمكاتبُ لـو غَجْز سقط ويُدًا.

. . .

(وإذ معند الرَّخُلُ وَفَلْمَ فَلُونُ وَلَمْ يَلَوْقُ فَيْتُ فَتَكُفُلُ رَجُنُ وارثاً كان أو غيره وَغَلَّ بِلْلَمُوسَاء) بعا عدم من الديول (لم تنجح فَتَكَامَه عِنْدُ أَي حَنِفَةً) - لأن الدَّين سفط بدونه تَعَلَىاً ، فصار كما لو فقع العالم ثم قفل به بنسان (رَفَالاً . فَهِيثُمَ النَّكَالَة ؛ لأنه كَفُلُ بدين ثابت ولم يوجد الفَّمْيط، ولهذا ينفى في التصحيح أو واعتمد شولُ الإصام ولهذا ينفى في الأحرف ولو ترع به إنسان بصح وقال في والتصحيح أو العند شولُ الإصام المحوديُّه و والتحقيق و وصدرُ تشريعه و وأبو الفصل المحوصلي، وفيوهم. أهما فَيُد يكونه لم يترك شيئاً لأنه لو ترك ما يني يعمل الدين صح عدره كما في وابن أملك.

كتاب العوالة

متاسلتها المقصالة من حيث إن كاللا منهما السرام ساعلي الاصيال، ويستعمل قبل منهما موضع الاحراكما مرا.

(الْحَوَالَةُ) لَعَدُ: النقل، وشوعاً - نَقُلُ اللَّذِينَ مِن دِمَّةِ الْلَّمْجِينِ إلى دمة الْشُخَال عليه.

وهي (خِنْزَةَ بِاللَّهُونِ) دون الأعيان؛ لانها ننيء عن النقل، والتحويلُ هي الشين لا في النين لا في النين. وهدامه (وَشَعَوْنُ هِي الشين لا في النين. وهدامه (وَشَعَوْنُ الحوالة (بِرَضَا الْمُجِل) وهو المدبود؛ لا ذوي العروات قد يستكنون عن تحمُّل ما عليهم من الدين والأَشْخَال لهُ وهو ثلا التن الأول به التفال حقد إلى دسة الحرى، والله إلى الحوالة؛ لان فيها إفرام اللّين، ولا إلىزام به الشناع، ولا حقاف ولا عقل في والزيادات، الحوالة نصح بعلا رضا المحبل، لان التنام الدين من المحتل عليه نصوت في حق عسم، واللّهجيلُ لا ينظره، بيل فيه مفعة؛ لان المحتل عبد لا يرجع إذا لم يكي نامره، ودروه

أَنْ يَنْوَى خَفَّهُ، وَالتَّوَى جَنْدَ أَي خِيمَةَ أَخَدُ أَنْوَلِنَى: إِمَّا أَنْ يَجْخَد الْحَوالَة وَيَخْلفَ وَلاَ بِئَنَّةَ عَلَيْهِ، أَنْ يَشُوتُ مُفْسَدًا. وَقَالَ أَبُو يُوسُف وَمُحَمَّدُ: هَذَانَ وَوَجَّهُ فَالَثَ وَهُو أَنْ يُحْكُم الخَاكِمُ بِإِفْلَامِيهِ فِي خَالَ خِيَانِهِ.

وَرِدَا طَائِبُ المُحَالُ عَلَيْهِ المُجيلَ بِهِعَلَى مَائِرِ الْحَوَالَةِ فَصَالَ الْمُجِيلُ أَخَلَتُ يَسَدُي فِي عَلَيْكَ لَمْ يُؤَلِّنُ وَوَكُمُ وَكَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ اللَّذِي، وَإِنْ طَالِبَ الْمُجيلُ النَّمْخَالُ بَنِ قَفَالَ: إِنَّهَا أَخَلِنْكَ لِنَفْضِهُ فِي، وَقَالَ السُّمْنَالُ: لِلْ أَحَلِّنِي بِذِنِي فِي عَلَيْك، فَالْفُولُ قَوْلُ المُحدا .

. . .

(وَإِذَا طَالَبُ الْمَحَالُ عَلَيْهِ الْمُحِنَّ بِعَثْلُ مَالُ الْسَوالَيْ اللهِي أَحَالَ بِه عليه ودفعه إلى المحال (فَقُلُ الْمُجَلِّ): إما وأحلتُ بِنْنِي كان وَلِي عَلَيْكَ لَمْ يُغَلِّ فَوْلَا): إلى تول المحبل في دعوى الدين السابق (وَكَانُ عَلَيْهِ بِفَلْ الدَّيْنِ) لَذِي كان أحال به الآن سبب الرجوع فد تعفق وهو فضاه دبه يأمره والعوافة ليست بإقرار طائدين الصحبة مدوده غير أن المحبل بشقي عليه وَيَا وهو منكر، والقول قول المحكر ووَيَنْ طالبُ المُجيلُ المُحَمَّلُ بِمَا كان (أَخَالُهُ بِهِ) مسلّمية وكانه بقيضه (فَقَالُ: إِنَّهُ الْحَلَّكُ) أي وكانك بالدين الذي عليه (إنْفَيْهُ لِي. وَقَالَ اللّهَ عَلَيْكَ، وَالْقَوْلُ قُولُ الْمُجيلُ) لان المحال بندي عنه الدين وهو ينكر أَخَالُهُ مِنْ الوَكَانُهُ وَلَولُ اللّهِ لِينَا اللّهِ المَالِيّةِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ على عنه الدين وهو ينكر ولفظ الحوالة مستعمل في الوكانة ويكون القول قوله بسبك. وهذا أنه.

وَيَكُونُهُ المُسْفَائِعُ، وَلَهُو: فَرْضَى الشَّنْفَاذَ بِهِ المُفْرِضَى أَشَىٰ حَطَرَ الطُّريق.

﴿وَيَكُوا السَّالِيَّةِ اللهِ وَهُوَ فَرْضُ السَّعَادَ بِهِ الْمُقْرِضُ أَضُ خَطِهِ الطَّرِينَ»، وطسورته كسا مي والدرره: أن بذّته إلى ناجر طِلعاً فرصاً ليدهه إلى صديغه في المدا حر ليستفيد به سفوط خطر الطريق، الهمد قال في والجداية»: وهذا نوع تَقْمَ استعبد به، وقد بهن رسول الله يحج عَنْ فَرْصِ جَرُّ لِمُعَادَاً.

⁽١) الشَّمْتِية بضير السين وقع الناء «حلفت عبارات العقياء في مسيرها وأفريها أن تعلى مالاً أرامل فيعطبك وثيقة تمكنك من قبضه من عمين له في مكافر المر فيستعبد أمن المطريق ويسقط المعطر تصمم حمل المقاود الظاهرة ويسمى في أبّلات الشيك

⁽٢) موفوف صحيح. والمرفوع واسترة. حيث رواه الحارث في صنعه كما في دانمطاف العائمة ١٩٧٣. وقال الريتمي في نصب الرابة ١٩٧٤. رواه الحارث بن أبي أسامة من حليت علي مربوحاً وكل فترص حرّ مستحدة فهد سنوارس مصحت. قال عبد الحق في واحكاف، . سوار حمداً طروك وقبال صاحب التنفيج ما ان حيد الهذي من إسافه ساقف وسوار متروك وأحرح ان عدى في الكامل عن جار بن مسترة مرفوعاً والمستحدث حرامه وأعله مسترين موسى بن وجهة الحدد.

ومن طبريق ابن هدي أغرجه ابن الحدوزي في الموضيحات ٢٩٩/٢ وقاب. فيه إبراهيم بر ناضع متكثر الحديث، والوجهين يضع الحديث احد.

وجاه موفوعاً، أغرجه البيقي في والسن) عن فضالة بن عبيد أبه قال: فقائزة. - 1. الدينة المراجة التي في السنان على المراجة المراجة المراجة المراجة المراجة المراجة المراجة المراجة المراجة

وقبال إبن حجر في تفجيعي الحيير ٣٤/٣ : قبال عمير من سفر في والمحيود : فم يعينج فيه شيء ورواه البيهني عن مصنفة بن حيث موقوفياً وفي السبي الكبري عن ابن مسعود، وإبن عساس، وأبي بن كمسه. وعبد الله بن سلام العد

اقبطر منين الليهائي 1947 بأب كل قرض جر منعمة فهياو رنا اجتبأ ذكر أشاراً عدة. ومعسمونها أمهم مهاراً. عشر الرض مالاً أن يأخذ قبالته شيئاً وانظر الدراية 1917، وهوم موقوف صميح

ضتاب الصلح

الطُّلِقُ عَلَى لِبَلاَتِهِ أَصْرَابٍ: صَلَّحٌ مع إقرارٍ. وَصَلَّحٌ مع تَكُوبُ وَخُو أَنَّ لَا يُشِرُ المُدْعَى عَلَيْهِ وَلَا يُنْكُونَ، وَصَلَّحٌ مَع يَنْكُونِ، وَكُنَّ دلنك حابثُ، فَإِنْ وَفَعَ الصَّلْقُ عَنْ إقرارٍ الشَّيْرَ فَهِ مَا يُشْتُرُ فِي النَّفِعُنَاتُ إِنَّ وَفَعْ عَلْ مَالَ إِنَّا اللّهِ وَإِنْ وَقِعَ عَنْ صَالَم بِعَدْفِعَ فَيُعْتَرُ الأُجَارِاتِ.

...

كتاب الصلح

وجه المناسبة لها فيله هو أن في كل من الوكاة والكفائة والحوالة مساعدة بفصاء الحاجم. وكذا الإصلام فناسا

(الصُّلَعُ) قَفَّ اللهُ المصالحة، بمعنى المسالمة بعد المحافقة، وشرعاً عقدُ يرفعُ اللواع ويقطع المصوب، وركبة: الإيجاب والقبال، وشيطة المعال، وكد اداوع والحربة الاسم الإدن وانقع، وكونُ المصالح عليه حموماً إن كان يحاج إلى قصه، وكونُ المصالح عدم حما يحور الاعتباس عنه، صالاً كان أو عرم، معلوماً كان أو محهولاً

وهر وغلى ثلاثة أصّراب، في أموع، إلى إما (صَلَحَ مع إفران المشكى علم إن إما (صَلَحَ مع شكوتِ منه ورهُو أنَّ لا يُمَرَّ المُدَّغَى غَنْبُنِ بالساعى له وَلا الْحَرَفَ، وَ إما وصَلَحَ ضَعَ إنكورَ أنه ووكلَّ دَلَتُ) المدكور وحبّقُ بحث بنيت الملك المصادفي في مدل الصنع، وينفطع حق الاسترداد للمدعى عليه؛ لأنه سبب لرقع النظرع المحطور، قال معالى الوولا تتارغونها (أ) فكانا مشاوعاً

وقيان وقع الضّائع على إقوار) من المسلامي عليه و فَقْدِر صِدى. أي الصاح (مَا أَفْتِرُ فِي مَا الْمَدِرُ فِي الْمَدِرُ فِي الْمَدِرُ فِي الْمَدِرُ فِي مِن الْمَدِرُ فِي الْمَدِرُ فِي مِن اللهِ المُسالِدِ فَهِ صِدَالَةً اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

وأوراء سورة الأمال: ١٥٦ ﴿ولا بالرمو، طفتانوا وشعب ويحكوم

(ق) أما (الشَّلْعُ) التراقع (عن الشُّكُوبُ وَالإِنْكَارِ) فهو (فِي خَلَ المُدَّعَى غَلِيمُ النَّهِينِ
 رَفِعَلِع الْخَشُّوتِينَ، الله في رَغْمَه أنه مالكِ لما في يده ووفي خَلَ المُبدَّعِي بِمَعْنَى للْمُعَارَضَةَ)؛

لانه في زعمه بالحذ بموضأ على حقه، فيعائل كل على معقدها وبنحور أن يختلف العداد بالنسبة. كما في الإقالة وقد مر (وإذا صالح) المدعى عليه وغن ذار، بينكار أو سكوت والم تبعيل فيلها خُمُعَهُ)؛ لانه بزغم أنه لم يملكها بالصبح، وقول المدعى لا ينفد عليه (وإذا صالح) علما ادعى عليه به (غلى دار) له ووجلت بها المشعة، لان الأحذ بنزعم أنه منكها بعوص فتازمنه الشععة

بإفراره و إن كان أسدعي عليه يكدمه.

وَإِذَا كُانَ لَعَنْ عَلَى إِفْرَادِ فَاسْجِقَ بِقَضَى السّلعى به والنصائح عنه وَجَع السّلاعي غليه بيعشة ولك السنحق (من ألبوس) المعمانع به الما من أن العملح عنه الإقرار كالبيع، وحكم الاستحقاق في البيع كلف (وَإِنْ وَقَعَ العَلْمُ عَلَى لَكُوت أَوْ إِلْكَارِ فَاسْجَقَ الْمُسْارَع فِيهِ كُلُهُ وَرَجْعَ السّلاعي بالمحالِم به الأن العدى عنيه ما بدل العوض للماعي إلا لبدح خصومة عن نفسه، فإذا طهر الاستحقاق نبي أمه لا خصومة له، للعوض للماعي إلا لبدع خصومة له، وقيم على المستحق، فإذا طبح المتحقق نبي أمه لا خصومة له، ويقسم والله المستحقة وزيع السّمِق بعض ولك المستحق عنه المحلق وزيع بنائحسونة، أو مكان معين مها (حَمَّ عِلْ وَلِنْ فَعْنَ السّمَانِ بعض المحقق فيها الحق وطولة بن ولها أي عن ذلك المحل (على غير أنه المنتجل بعض الشّمَانِ المدعى فيها الحق والمُوافِق مِنْ البّمَانِي بعدائق ما إذا المحتى عما إذا المحتى كُلُه؛ الأم يقرن بيما نقي بعدلاف ما إذا المحتى كُلُه؛ الأم يقرن بها نقي بعدلاف ما إذا المحتى كُلُه؛ الأم يقرن الموض عما بقابل.

وَانصَّلُعُ جَائِزٌ مِنْ دَعُوَى لَامُواكَ وَالسَمَافِي رَجِلَـائِةِ الْعَمَّـدُ وَالْحَفَائِ. وَلَا يَخْدُوزُ مِنْ دَعُوَى خَذًى

وَإِذَا الْأَعَى رَكُنُ عَنَى الْوَا وَ بَكَامَا رَجِيَ لَجُحَدُ فَصَالَحَةً عَلَى طَالَوْ بَفَاتَ خَسَ بَشَرَك الدُّغَوْي جَانُوْ وَكَانَ فِي مَعْنَى الْحَلْمِ . وَإِنْ ادْعَتْ الْمُولَّةُ بَكُمَا عَلَى رَجُّلِ فَصَالَحَهَا عَلَى قال نَذَلَهُ لَهَا لَهُ يَكُنُّ ، وَإِنْ ادْعَى عَلَى وَلِيلِ أَنَّهُ عَنْدُهُ فَصَالَحَةً عَلَى صَالَى أَعْمَا وَكَانَ فِي حَقَّ الْعَقْمِي فِي مَعْمَى الْبَعْقِ عَلَى مَالِدٍ .

وَقُلَّ شَيْءٍ وَفَعَ عَلَيْهِ الصَّلَّحُ وَهُوَ مُشْتَحِقٌّ بِعَقْدَ المُدَائِنَةِ لَمْ يُخْمَلُ عَلَى المُعاوضَةِ،

(والطّلُمُ خَالَمُ مِنْ دَفُونِي الْأَمُوالُ)؛ لانه في معنى النبع كسا مر (والصّلُغ) لابها تعلك بالإجارة وكذا بالصفح (وَجِنَائِةِ لَعَدْ والْحَطّلِ) في النمس وسا دوبهد أه الأول علام حقّ للت في المحل؛ فجير أشد العرض عنه، وأما الناني فلان موخه العالم، فيصير بصراة السع، إلا أمه لا تصح الزيادة على فنو المدية، لان مقدَّر شرعاً، فلا يجور إبطاله، فنود الزيادة، بخلاف الأول حيث نجور الزيادة على قنو المدية، لان الفصاص ليس بمال، وإنما يقوَّم باللحفة (ولا يخورًا) الصلح (بل تجورًا الإعتباض هي حق عيره.

وزادة وقيمي راحيل على المرأة بكاحاً فيها المجدل دعواه (فضائحة على مالم بدلكة) له وعلى المالم بدلكة لل وحتى بنزل التأخوى حتى العبلج وزكار فلك (في منى الحكم على جانبه الرعمة أن الكاح عالى راحية) وجرحه إفضائحة على خالم بدلاته الموقع المحدد وفضائحة على والدفع المجدد وفضائحة على خال بدق أجمل أوقة فالروج على خال بنائلة المعرف في العرقة وإن لم بحمل وزة فالحال للترك السعوى أبي المحدى، وعلى كل لا يتم بقابلة العوص فلم معكم، وهي بعض السبخ وحاره ووجهة أن بحقق ريدة في مهرم، كما تي الهدابة، قال في والمصحيح و نشالاً عن والاعتباره: الأن أصبح (في الحقي على وحلى أنه على وحلى أنه على وحلى أنه على متحل أبي حتى المحلم على على المحلم المحلم المحلم المحلم على المحلم المحل

(وقُلُ شَيْءِ وَقُعْ عَلَيْهِ) لي عنه (العُلَمُّ وَلَمْ لُلَمَاتِكُ مَعْدَدُ لَمُدَّلِهُ) التي يُدُعيها المعدعي.. وكان بدل الصلح من حسن ما يذهبه ولمَّ المُعمَّلِيّ منه العسح (عَلَى المُعاوضَة) لإفضائه إلى الربا فَإِلَمَا يَخْمُلُ عَلَى أَنَّهُ اسْتُؤْمِى بَعْضَ حَلَّهُ وَأَسْتَطَ نَافِيهُ كَمَلُ لَهُ عَلَى رَجُنَ أَلِفُ وَرَهُمَ حَيَالَةً فصالحة عَلَى حَشِيمَانَةِ زَاحُوبِ جَارَ وَصَارَ كَأْنَا أَلَّهُ أَلَّانًا أَلَّالًا عَلَى يَفْضَلُ حَلَّى وَل طالحة عَلَى أَلْفِ أَوْجُنَ جَارَ وَصَارَ كَأْنَا أَجْلَ نَفْسُ الْخَوْدُ، وَلَـوْ ضَالحَةً عَلَى فَالْبِيلُ إلى شَهُرِ لِلْمَ يَجْرُهُ وَلَوْ كَانَ لَهُ أَلْفَ مُؤْخِنَةً فَضَالحَةً عَلَى خَلْسَمَانِهِ حَلْمِ لَلْمُ يَجْر أَلْفُ شَوْدُ فَضَائِحَةً عَلَى حَلْمِيمَانُهُ لَمْ يُكُونُ

َوْمِنْ وَقُلْ رَجُلَا بِالصَّلْحِ عَنَهُ مَصَالِحَهُ لَوْ يَلُومِ الْوَكِيلِ مَا صَالِحِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ بَضَعَتْهُ وَائِمَانُ لَازَهُ لِلْمُوْتِئِلِ

فإنَّ صَالَحَ عَنَّا مَنَى ثَنِيَّ إِنِّيرَ أَمْرُهُ فَقِيرَعَنَى أَزْنَعَةً أَوْمُورُ إِنَّ صَالَحَ بَمَانِ وضيبنا

الموجب عمده الصاح ووائما أيتحمل غنى أنه المبراي بلص عليه والنقط بالية تجريداً الصحيحة بقد الإمكان، ودلك وكثراً أنه على رخل ألفا وزهر حية فصالحة على خصيصالة الدوب خال المسلح وأن صدار وكائمة أمراة على لحس حقيه واستوى بعصه، وبحوار في قبهي الديدوب عن الحياه وأن كذلك ولو صاحة على ألف مؤخمة خال أصا ورصار كأنه أخل أعلى الحقى)، لابعالا بعكل حله معاوضة والل بيع المبراية لا يجور والمستفة على التأجر وزفر منالحة على التأخير وزفر منالحة المبراية على ماليوب على التأخير وزفر منالحة المبراية ولا يمكن حملة على التأخير، ولا يحم أنا سوى المعاوضة، ويبغ الدراعم المباليس بسيئه لا يحول، ويسا حمل المهادات مع أن المحك في العصل تدليك حملا لامر المباليس بعني المواجل والمؤكلة المهادات ويكون المعادن أن المحك في المعادن والما حمل المهادات ويكون المعادن ويكون المعادن ويكون المعادن الماكن عن العواجل، ويو غير المعادن المكنى؛ لابه إسفاط أقد أو ولمعادن المحكن المهادات المحكن الله إسفاط أقد أو ولمعادن المحكن الله إلى المهاط أقد أو ولمعادن المحكن؛ لابه إسفاط أقد أو ولمعادن المحكن المهاد المحكن؛ لابه إسفاط أقد أو ولمعادن المحكن المهاد المهاط أقد أو ولمعادن المحكن؛ لابه إسفاط أقد أو أو ولمعادن المحكن المح

ومرًا وَكُمَّلُ رَحُمَّ بِالصَّلَحِ عَلَمُ عَلَ وَمِ العلمَ أَوَ عَلَ وَمَ عَلَى عَصِمَهُ لِكُمُونَ إِسَفَاطُمُ وفضائحةً وَيَ صَالِحَ الوَكِيلُ السَّدَعِي لالنَّكُ وَلَمْ يَكُوهِ الْوَكِيلُ مَا ضَالِحٍ عَلَيْهِ وَ لال الصالح إنه كان إسعاطاً كان الوكيل فيه سعراً وممرًا، والسمر لا صيال عليه، كما مر (إلا أنَّ لَصُلَمُهُ)؛ لأنه حيثه مؤاجد لعقد الصفاء لا لعقد الصلح وواتبالُ النصائح عليه ولارةً لللوكيل 12 لان العقد يُصاف إلى الزيدا الصلح لذه المهد أو دين للعقب لاله إذا كان عن مان ليست فهو لمسرلة المستخ فترجع الحقوق إلى الوكيل، فيكون المطالب بالمناف هو الوكيل دون الموكل، وهذا إذه.

﴿ وَالَّا صَالَحَ عَنَّهُ ۚ آيَ عَنَ السَّدَّعَى عَلَيْهِ فَصُولِيٌّ ﴿ عَلَى شَيِّ بَعْبِرَ أَمْرُهُ فَهُونَ يقع ﴿ عَسَ أَرْبَعَةً

نَمُ الصَّلَخَ، وَكَالِمُكُ لَوْ قَالَ صَالَحَتُكُ عَلَى أَلْفِي مِدَهِ ثُمُ الصَّلَحُ وَلَوْمَةً تَسْلَيمُهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ صَالَحُتُكُ عَلَى أَلْتِ وَسَلِّمِهَا، وَإِنْ قَالَ صَالَحُسْتُ عَلَى أَلْتِ وَلَمْ يُسْلِّمُهَا فَالْغَفْة مُؤْلُوكَ: فَإِنْ أَجَارُهُ السَّلَاعِي عَلَيْهِ خَارَ وَلَرْحَةً الأَنْفَ، وَإِنْ نَهْ يُجِزَّهُ عَلَى.

َ وَهَا كَانَ الدُّيْنَ لِمِنْ شَوِيكِشِ فَصَالِح أَحَاهُمَا مِنْ لَجِيبِهِ عَلَى لُوْبٍ فَشِرِيكُهُ بِاللّجِينِ إِنْ شَنَاءَ آلَيْنَعَ السِّبِي غَلَيْهِ الطَّيْلَ سِطْعَهِ، وَإِنْ شَنَاءَ أَخَذَ بَشَمَتُ الشَّوْبِ، إِلَّا أَنْ بَضَمَنَ أَنَّهُ شَوِيكُهُ وَيُتِعَ الذَّنِي، وَلَوْ اسْتُولِمَى نَصْفَ لَجِيبِهِ مِن النَّبِّي كَانَ لِمُشْرِبَكِهِ أَنْ يَشْرُكُهُ فِيضًا فَبْضَى،

أوضّه) تتم في ثلاثة منها، ويشوقف على إجازة الأسبل في واحد، وقد بين ذلك مشوله (إنّ ضالخ حال وضيعة ثم الضّلَغ)؛ لان الحاصل للمدني عليه نيس إلا السراءة، ويتون المنضولي مترعاً على المدعى عيه، كما لو نرع بعصاء الدين ووكذبك إن قال طالحتك (عبه غلى العي هذه ثم الصّلخ وازمة تشليلها)، لأنه لها أجافه إلى حال بسه فقد الزم نسليمه مصح المسلح (وَكَذَلِكُ لَوْ قَالَ صَالَحَتُكُ عنه وغلى أَنْفِي) من غير بسبة (وسلمها) إليه؛ لان المنصود وه و سلامة البدن، قد حصل و عمل الصلح (وإنّ دال طالحَتُ) عنه (على الأفّه) من مير بسه ولا تسليم (ولم يُستَخَمَّ فَالْفَقُدُ مَوْقُوتُ) على الإجازة؛ لانه عقد فضول (فإن أجازة) الأصيل وصو والتَّذُين غلي جاز وَلْرَفّة الأَلْفُ) المصالح بها إدبال لم يُجِرَهُ بقل، الذي أنساح حاصل لاء، إلا أن المفسولي يصير أصبالاً بواسطة إضافه الضمان إلى نقسه، المإنّا لم يُعبده على عاقدةًا على الأصار، فيتوقف على إحازة،

(وَإِذَا كَنَ الْمُنْيِّرُ أَيْنِ شَرِيكُونَ سَبِ شَحَةِ كَنَى بَسِع صَفَقَة واحده، وَمَنَ السَال. السَلَمُول، والنوروث بنهما، وقيمة السَلَمُول المَدَّرَق، احداية، وقصائح أَخَدَهُمَا مِنْ نَصِب عَلَى تُوب عَلَى الْمُوب وَصَافح أَخَدُهُمَا مِنْ نَصِبه بِلِي فَي مَدْهِ الدُّنِي بَصَفَهِ النَّقِي عَنَه؛ لأن المَاعِل فِعِي نَصِيه، لكن له عن المشاركة (وَإِنَّ نَسَهُ أَصَاءُ لَعَفَ النَّوْبِ) المصالح به؛ لأن المناع وقع على نصف الدين، وهو مشاع؛ لأن قسمة الدين حالة كونه في الدُّن وَقَدَ عَلى إحازته العَدْ وَأَخَدُ اللَّهُ عَلى المُعْلِي المُعْلِي

لَّمُ يَرْجِعَانِ عَلَى الْغَرِيمِ بِالْبَاقِيءِ وَلَوِ تَشْتُوى أَخَلَهُمَا بِنَصِيبِهِ مِنَ النَّذِينِ سِلْغَةً كَانَ لِشَوِيكِهِ أَنْ يُصْسَنَعُ رَبِّعُ الدُّيْنِ.

وَإِذَا كَانَ السَّلْمُ ثَيْنَ شَرِيكُيْنِ فَصَالَعَ أَخَدُهُمَا مِنْ نَصِيبِهِ عَلَى زَأْسِ المَالِ فَمْ بَجُرٌ عِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ وَمُحَمَّدٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَّ: يَجُوزُ الصَّلَحِ.

َ وَإِذَا كَانَتِ التَّهِيُّةُ أَيْنَ وَرَثَةٍ فَأَمْرَجُوا أَخَذَهُمْ بِنَهَا بِقَالَ أَضَّطُوهُ بِأَيَّةٌ وَالشَّرِكَةُ عَضَارٌ أَرْ عُرُومَسُ جَانَ. قَلِيلًا كَانَ مَا أَعْطُوهُ أَوْ تَنِيرًا. وَإِنْ تَنْتَ النِّيَكَةُ فِضَةً فَأَعْطُوهُ فَعَبَآءً أَوْ تُحَالَبُ

مِنَ الذَّيْنِي السنتوك وسلّفة كَانَ لِمُسْرِيكِهِ أَنْ يُضْمَنّهُ وَلِمَ الذَّيْنِي: لانه صار قائضاً حقه بالمقاضة (** كناسلاً؛ الآن مُنِّسَ البِسم على السماكسية (**؛ يتحالاف العبلج: لان مُنِّسَاةُ على الإنساض (*** والمعلمية (**)؛ ملو أنوسته دفع الدين بنضرر به 1 فيخير القائض كما مر

وزان كان الشلم بين شريكين بضالخ أخدها بن نصيبه عنى) ما دفع من ورأس المغالى غين اجاره الاحرجار العادل، وكان العقبوض من رأس السال مشتركاً بسهما، وما بقي من السلم كذلك، وإن لم يحرد (ألم ياحر، الصلح (جداً أبي خيصة ومحد،) والله لمو جاز في نصيب أحدهما خاصة يكون قسمة الدين قبل القيض، ولو جاز في نصيبهما لا بد من إجازة الاخر؛ لأن فيه قسخ النفقاد على شريكه بغير إذاته، وهو لا يملك ذلك (وقال أبو يُرشف: يُجورُ الصلح، احتباراً سائر الديون، قال في والتصحيح، وهكذا ذكر الحاكم قبل وصحمه، مع وأبي حيفة، وهكذا في والهدايدة، وفي والإسبيمايي، وقبالا يحور الصلح، وقبول دأبي حيفة، هر أصح الأقداويل عند والمحبوب، وهو المعتبار ناهدوي على منا هو رسم المفتى عبد والقدافي، و وصاحب المحبوب، وهو المعرن على عند والنمي،

وَوَإِنَّا كَانْتِ التَّرِكُةُ بَيْنَ وَرَقَةِ وَالْمَرْشُوا أَخَذَهُمْ مِنْهَا بِمالِ أَخَطُوهُ إِنَّهُ وَالشُوكَةُ غَقَارُ أَوْ غُرُوهُمُ خَانَ وَلَكَ وَقَلِيلًا كَانَ مَا أَعْطُوهُ أَوْ تَتَبِيراً ﴾ لانه أمكن تصحيف حياً، وقيمه أثر عثمان رضي الله هنه اقاله صائح تَمَاخِرُ الانسجعية امرأة عبد الرحسن بن عواب رضي الله عنه عن وَسُع تُعنفها على تمانين ألف دينارا ؟ وهداية في ووإن كانب النُركَةُ فِصَةً فَاضْطُوهُ ذَهِباً، أَنَّ بالمكس، بأن كانت

⁽١) - المغاصَّة: حاه في الفالوس تقاصَّ الفوم فاصَّ كل واحدٍ منهم صاحبه في حساب غبره..

⁽٢) - البكس في البع استقامي تثمن وهو من باب فيرد، والمعاقبة في معاد

⁽٣) الإعمامي من عمض زمو الساهل في البع والشراء

⁽²⁾ خطُّ فند يعض الثمن أي. حفف.

وه) - قال الزيلعي في نصب الراية ١٩٢٢/٠ خربب بهذا اللفظ وروى هيد الرزاق في الصحادة في البوع من -

فَضَا فَأَعْطُواْ فِضْةً وَ فَهُوْ كَذَٰلِكَ. وَإِنْ كَانَتِ النَّسِرَكَةُ دَخَياً وَهِشَةً وَعَيْبَرَ ذَٰلِكَ فَصَالَحُوهُ عَلَى فِصَيّةٍ وَالْفَاوَةُ وَكُوْ نَصِيّهِ مِنْ ذَٰلِكَ الْجَسَى خَيْ يَكُونَ نَصِيّةً وَالرُّيَاةُ وَلَكُونَ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ فِي الشَّوِكَةِ ذَبِنَ عَلَى النَّسَاسِ فَأَدْعَلُوهُ فِي بِيثِيّةٍ وَالرُّيَافَةُ مِنْ عَلَى النَّسَاسِ فَأَدْعَلُوهُ فِي الشَّوْكَةِ ذَبِنَ عَلَى النَّسَاسِ فَأَدْعَلُوهُ فِي الشَّوْكَةُ وَلَكُونَ اللَّهُ فَيْ فَالصَّلَحُ بِمَاطِلُ، فَهِنْ شَرَطُوا أَنْ الصَّلَحِ عَلَيْهِمْ بِنَصِيبِ السَّصَائِحِ فَالصَّلَحُ مِناطِلًا.

ابن عيمة عن عمرو بن ديناز دان امرأة عبد الرحمن بن عموف أخرجها أحده من ثلث الاسن شلافة وثمانين
 الف درجمه

وفي واسطفات الإين سبيد في ترجيبة عبد البرحمن بن عوف عن صطاء من ابي رباح عن ابن عسر قال. وبحث رسول الله علا عبد الرحمن بن عوف في سعماته إلى دومة الحدل في شعبان سنة ست من الهجرة فدماهم إلى الإسلام فالوا تلالاً ثم اسلم واسهم الاصلع بي عمرو الأكلي محت عبد الرحمن إلى المي علا فأخوره فكب إليه أن تزوج تماضر بنت الاصلغ فتزوجها، ورحم بها وهي ام أبي سلمة بن عبد الرحمن إلى المي علا تلد عوره قال الواقدي : حدثنا أسامة بي زيد الليش من صالح في إمراهيم من عبد الرحمن بن عنوف قال: وأصاب تماضر بنت وأصلع ربع الشن. طاهرت بيانة ألها وهي إحدى وأرجع، وقال أبو العلام اسمعت أبا صالح قال: دمات عبد الرحمر بن عوب، وبرك ثلاث نسوة فأصلف كل واحدة مما تبرك تسامون الما أ

وقال إيراهيم من سعد عن أبيه عن حدد قال: وكان في معاصر سوء حلن وكانت على خطابة بن فلما مرضى حيد الرحمين طائفها الثلاثية، فرونها عندان رصي الله عدد منه بعد اسعناء العدد، باحد. واسطر العرابة 1847/2

كتاب المبة

الْهَالَّةُ تَصِيعُ بِالْإِيخِيابِ والْفُسُولِ.. وَمَا بَالْفَاهِلِي ، فَيَاذَ فَصَلَ الْمَسُوهُمُوبُ لَيْهُ ف الْمُجَسِّلِ بِغَيْرِ أَمْرِ الْوَاهِبِ خَازًا. وَإِنْ فَضَلَ نَعْدَ الاَقْتَرَاقِ لَمْ تُصَلَّحُ، إِلَّا أَنَّ بِأَدْنَ لَهُ الْوَهِبُ فِي الْفَيْضِ فِي الْفَيْضِ

وَتُتَخَفِدُ الْهِيَّةِ بِقُولِهِ: وَفَلْتُ، وَلَخَلْتُ، وَأَغْطَيْتُ، وأَطْعَتْنُكُ، فَقَا الطَّمَامُ وَجَعَلْتُ هَذَا

وهي الوجهين فعرو الفية الورثة؛ فالألوح؛ أن يُقرضوا المصالح مقابة بصيبه، ويصالحوا عما زراء الدين، ويُحيفهم على استعاء بصيبه من الغرباء. أهما.

كتاب المنة

وحمه الماسنة لها قبله مرَّ من أن في الصلح مساعدة الفصاء الحاجة. وكنذا في الهية، فتناسا

(الهيئة) لعدّ: السُرِّع والفصل به يمع المهوموت طفقاً. وشرعاً المشالة عين بلاء ومن، والهيئة العدّ السُرِّع والفصل به يمع المهوموت طفقاً. وشرعاً المشالة عين بلاء ومن، والمتحرف من البواهد رقن، والقبول لسر بركل استحسالة حالاتاً لبرار كما في العبس، وفي باللمورد: قال الإمام حبيثاً المعينة رقن الهنة الإبحاد في حل الواهد، لابه شرع فيتم من جهة المنسوع، أما في حل المعود له فلا تشد إلا بالقبول. الهم وفي المحومرة: وإنما عمر هما يصغح وفي البيح بتعقد لان المهدوب له حدث، أما البيح للهذا توجعه الإبجاد وحدث، أما البيح فلا يتم إلا يتم إلى الهاجوب له حدث، أما البيح فلا يتم إلا يتم الحبوبات المحدث، أما البيح فلا يتم إلا يتم الحبوبات المحدث، أما البيح فلا يتم إلا يتم الحبوبات المحدث، أما البيح المحدد الإبتاء المحدد المحدد الله المحدد المحدد

ثم لا يعد ملك الموهوب له إربيم) الهية به إبائقيم) الكامل السبكن في الموهوب الماقتين الكامل وي الموهوب الماقتين المنظام كانت المنظام أو التخليف وقيما يحتد لل المنظمة بالقيام كانت المنظمة بالقيام أو التخليف وقيما لا يحتملها يتبعد الكل ونمائه في الدرو (فإذ فنض الموهوب أنه) الهية (فإن السجلس بعثر أفر الراهب) ولم يهيه (خان استحياماً والان الإيجاب إدن له بالمبض دلالة وفيراً فقيم بعد الافراق في أفراقي المنظمة المنظم

وْوَتَنْعَقَدُ الْهِيهُ بِضُولِهِ: وَهِيْتُ، وَحَلْتُ. وأَعْلَطَيْتُنَى؛ لأن الأول صريح في ذلك, والدنني

خَلُوْبُ لَكَ، وَأَعْمَرُنُكَ مَذًا الشَّيُّء، وَخَمَلُنُكَ عَنَى عَبْدِهِ الثَّابُّة، إِذْ نوى بِالْحَسْلانِ الْهِبْهُ

ولا تَحُوزُ الْهِيةُ فِيمَا يُقْتِمُ إِلَّا مُخُوزُةً مُفْشُومةً

رَهِبَةُ المُشَاعِ فِيمَا لَا يُغَسَمُ خَالِزُةً.

وْمَوْ وْمَبْ بِخْساً تُشَاعاً فَالْهِيَّةُ فَاسِدَةً، فَإِنْ فَسَمَةُ وَسَلَّمَا عَالِ.

وَلَوْ وَهَبُ دَايِهَا فِي جِنْطَعُ أَوْ دُهُمَّا فِي سِنْسِم قَالَهِيَّةُ فَاسِدَةً. فَإِنْ طَحَنَ وَسَلَمَ ك

يَحَزّ

والثالث مسعملان فيه (في كذا وأفضئك فلذا الطّعام)؛ لأن الإطعام إذا أضبت إلى ما يعصب هب يواد تعليك العين، يخلاف ما إذا فال وأطعمك صف الأرض، حيث نكون عمرية؛ لأن عيها لا نظم ووَجَعَلُكُ هَذَا النَّوْتِ لَكُنَّ لأن اللامِ للتعليك وفأَعْمَرُكُكُ فَدَا الشّيءَ وَقَدَا وحملت حيّا، الشيء لك صبري، وسياتي بيانه (وَحَمَلُتُكُ عَلَى هذه الذّائة، إذا أوى اللحملان) عليها واجبة)؛ لأنه لمس بعورج فيها: إذ هو الإركاب حقيقة، فيكون عدرية، لكنه بحتمل الهنة فيحمل عليه عند فيها.

(وَلاَ نُحُورُ الْهِلَةُ فِيمَا يُقْلَمُهُ لَي يَمَكُنَ فُلْمَهُ وَيَغَيَّ مُنْهُمُ أَدِهُ هَا. الصّمَةُ مَن حس الانتفاع الذي كنان فيل القسمة ولو من الشهريك (إلاّ فحورةً) أي مجموعه معرعة على مثك النواهب وحقوقه، والحقوق به هما إذا وهب الثمر على النحل دولته، والزرع في الارض دولها ومُقْلُونَةً إِذَا لاَنَ القَبْضِ الكامل ممكن فيه بالقسمة؛ فلا يكمى بالقاصر.

(وَهِيَّةُ المُشَاعِ فِيهَا لاَ يُقَامُ): أي لا يبغى منظماً به بعد الفسسة أصلاً كعبد ودامة، أولا بعقى منصفاً به من جنس الانفاع الدى كان قبل الفسمة كالحقام الصغير والمرَّحى (خَدِيزَةً)، كان الفيض الفاصر هو المسكل فيكتمى به .

(رَمُنَ وَهَاتِ شِخْصَاً) لي جَزَا؟ (مُشَاعَاً) فيما يحتمل السممة وقالها أَ فابسدةً)؛ لما مر وفإذً قَسَمَهُ) في قسم الشخص الموهوب (وَسَلَمَهُ) إلى الموهوب له (جَالَ طلبه؛ لأن لماه ، بالفض، وعنده لا شيوع.

(والم وأب فقيداً في جنّعلق أو ذُها في سنسس أو سنداً في في زمانها فاسدة إلى بطنة؛ وتبقا قال: (هاياً طَحَلَ) الخنطة (وتبقيم) الدقيق، أو احرج الدهن من السنسي، أو السنين من اللبن، وسلم للموهوب له وتم يُجَلِّيُ فلك؛ لأن الموهوب معدوم، والمعدوم ليس تحالاً منسك، قولم العقد ماطلاً، علا يتعقد إلا بالتجديد، يحلاف ما تعام والان المناح محل للمعيث، وصنة اللبي في العُمارًا، والصوف على ظهر القيم، والزرع والتخل في الأرض، والترافي المحل وَهُوَا كَانَتَ الْعَيْنُ فِي يَدِ السَوْهُوبِ لَهُ طَفُكُهَا بِالْهِيْقِ، وَإِنَّ لَمْ يُجَدَّدُ فِيهَا فَبْصَأَ، وَإِذَا وَمَنَ الْأَبُّ لِالنَّهِ الصَّغِيرِ هِيَّةً مَنْكُهَا الأَمْنِ بِالْعَقْدِ، قَالِنَ وَمَن لَهُ أَجْنَيُنُ جِبَ الأَبِ، وَإِذَا وَهِبَ لِلْبَهِمِ هِيَّةً فَقُطِهُمْ لَنَّهُ وَلِلْهُ جَالَ، فَإِنْ كَانَ فِي جَاهِرِ أَمَّهِ فَفَيْشُهَا لَنَهُ خَاتِّنُ وَكَفْلِكُ إِنْ كَانَ مِي جَجْرِ أَصْلِي يُرَابِّهِ فَقَلْهُمُهُ لَلْهُ خَارَرُ

وَإِنَّ فَنَصَ الصَّبِيُّ الْهِيَّةَ بِنَصْبِهِ جَارً.

بالمسؤلة المستاع والأق امتدع الجواز للاتصال، وذلك بهشع انغلص كالشائع. وهداية

(وإذا كانتِ الْعَبْنُ) المعرهـومة (في بــدِ الْمُمُوهُـوبِ فَهُ مَنْكَهَـا بالنهــة) . أي نصولهــا (وإنّ للمُ يُحدُّدُ فيها قُلْصاً) جديدًا؛ لأن العين في قبضته، والفض هو الشرط، مخبلاف ما بذا ساعه منه، الأن القبص في البيع مضمون؛ قلا يتوب عنه قبض الأماسة، أما قبض الهيمة غير مصممون فيتوب عند. وهذاية، . قال في واليبانيج: بريد به إذا كانت العين في بدء ودبعة أو عاربة أر معهسوبة أو معباوضة بالعقاء العاصف أما لبوكانت في يبده ولحنا فيحماج إلى تحسديد الفضر، قبال والإسبيجاني والنأن يرجع إلى الموضع الذي فه العمل وتسعيل وقتَّ يتمكن فيه من قيصها. كنه اللي والتصحيح، (وَإِذَا وَهِمَ اللَّهُ لِإِبْتِهِ الصغيرِ هَنْءُ معتومة وَمُنْكِهُمُ اللَّانُ} المسومون لسه ﴿بِالعَقْبِيِّ ﴾ لأمه في قبص لأما فينوب عن فنص الهماء، ولا قرق بين منا إذ كان في بنده أو يند موذيمه؛ كان بده كيف. بحلاف ما إذا كان مرهوباً أو مغصوباً أو مينماً بهماً فاسداً. لأنه في بدعيره أوغى ملك غيره، والصدقة في هذا مثل الهية، وكد. إذا وهبت له أمه وهو في عبالها والأب مبت ولا وصلى له ، وكاناتك كل من يكنونه . وصناية، وقبإن وقب لهُ إِن للصغيم وأجملُ جَمَّةُ تمتُ عَبِصَ الْآبِ)؛ لأنه يعلن عليه الدائر بين النفع والصرر فمذكه النافع أولى (وإذًا وَجِبٍّ) بالبشاء اللمجهول (اللَّبْهِم عِنْ فَقُيْصُهُا وَالِيُّهُ) وهو أحد أربعة اللَّاب، ثم وصيه، ثم الحد، ثم وصيه (أن أي للصغير (حازً) القبض وتمت الهمة، وإن لم يكن البنيد في حشرهم، وعمد عدم هؤلاء تتم بغيص مَنْ هنو مَن حجزه، كنت ذكاء بشواء " (فيادُ كانْ) البتيم (من جَلِيس أنَّه) أو أحيث أو عبله وَهَلَهُمُهَا) أَن أَلَمُ وحَوْمَا وَلَهُ جَائِرٌ)؛ لأن تَهؤلاء الولاية فيما يرجع إلى حفظة وحفظ ماله. وهذا من باب الحفظ، لابه لا يبقى إلا بالعال (وَكَذَلِك إِنْ كَنَانَ) النِّيم (في حَجْمِ أَجْنِينَ أَبَوْمِع) وتمو منتفطأ وفَقُلِطُهُ لَهُ خَالِيٌّ ﴿ لاَنْ لَهُ عَلَيْهِ يَدَا مُعَمِّرُونَ أَلَا لَإِنْ أَنَّهُ لَا يتمكن أجسَى أخر أن يترعه من بناء قيماك ما ينمكص نصعاً في حقه.

(وَإِنْ قَبَصُ الصَّيِّ الهَهُ بِلَقْدِهِ جَالَ إِذَا كَانَ مَمِيرَاً؛ لأنَّ فِي النَّافِعِ السخض كالبِبالخِ، قبال في الهداية: ويملكه مع حضوة الآب، يخلاف الآم وتحوها حيث لا يملكونه إلا بعيد موت الآب أو فييته غيبةً مقطعة في الصحيح ؛ لأن تصرُّف هؤلاء لنضيرورة، ومع حضيرة الآب لا صرورة. ا هـ. َ وَإِنَّ رَهَبُ اتَسَانِ مِنْ وَاجِدِ دَفَراً جَازِ، وَإِنْ وَهُبُ وَاجِدٌ مِنَ الْنَبَيْ دَاراً نَمْ فِصِيحُ عِنْدَ أَمِي خَبِيْغَةً . وَقَالَ أَبُو يُوسَفَ وَمُحُمِدُ: يَجِيحُ .

وَإِذَا وَهَبُ هِبَهُ لِأَجْنِيُّ فَلَهُ الرَّجُوعُ فِيهَا. إِلَّا أَنْ يُعَوِّضُهُ عَنْهَا. أَوْ نَوِيدَ زِيَادَةُ مُنْصِلَةً، أَوْ يَشُوتُ أَخَذَ الصَّغَمَاتِفَتَيْنِ، أَوْ نَخْرُجُ الْهِبَةُ مِنْ يَلْكِ الْصَوْهُوبِ لَـهُ، وَإِنَّ وَهَبَ هِبَةً لِـذِي

(إلّ وَهَتَ أَتَنَاقِ مِنْ وَاجِعْ قَاراً) أو تحوَّها مما يقسم (جَانُ)؛ لايهما مسماه حملة وهو قبضها جملة، فلا شيرع ووَإِنْ وَهَبْ وَاجِدُ مِنْ النّبْنَ نَعْ يَصِحُ عَنْد أَنِي خَيْفَةً)؛ لانهما همة النصاب من كل واحد منهما؛ فيلزم الشيوع (وَقَالَ أَبُو يُوسُف ومُحمد: يَضِحُ) لانهما هبة الحملة منهما؛ إذ التمنيك واحد فلا يتحفى الشيوع، قبال في والنصميح». وقند انعقوا علي نرجيح دلينل الإمام، واحتار قوله وأبو الفضيل المعوصلي، وجبرهان الانصة، و والمحتوري، و داينو البركات السفيء. احد. فيد بالهية لان الإجارة والرض والعمدة، للالين نصح انعاماً.

(وإذا وَعَبِّ فِينَةً فِلْجَنِي) وَفَيْطَهَا السوهوب له (فَلَهُ) في تلواهب (الرَّجُوعُ فيها) لأن المعقود بها التعويص للعادة فينت ولاية الفسخ عدد فواته إذ العدد يهاد عدداة، ثم قال. وفوله اعلم لرجوع اليان الحكم، أما الكواهة فلارمة لقوله علمه السلاء والسلام المعاشفة في وفيها كالمعاشفة في وفيها وفيلها وبينهم الواهب؛ لحصول المعقودة الكن بشرط أن يذكر لعطاً بعلم الواهب؛ لحصول المعقودة الكن بشرط أن يذكر لعطاً بعلم الواهب؛ لحصول المعقودة الكن بشرط أن يذكر لعطاً بعلم الواهب أنه جوض عنها وريادة مشهلة المعاشفة الإسلام ولا المنافقة وفي الله المعاشفة لا يسلم، وبالمتصلة الاستماء الإمكان، كالولد والأرش لا يستع، وبالمتصلة لأد المنتصلة كالولد والأرش لا يستع، وبالمتصلة لأد المنتصلة لا تستع، والمتصلة لمن كانت باللبحة لا تستع، لا تستع، لا لها قد توجب نقصاً وأو يُمُونَ أَخَدُ الْمُتَمَافِدَيْنَ)؛ لأن معود الموهوب له ينتقل المهلك إلى امودت المودة المهلك إلى المودت الموهوب له ينتقل المهلك إلى امودت المودة المهلك إلى المؤلفة المهلك إلى المودة المهلك إلى المودة المهلك إلى المودة المهلك إلى المؤلفة المهلك إلى المودة المهلك إلى المودة المهلك إلى المؤلفة المهلك إلى المؤلفة المهلك إلى المؤلفة المؤ

 ⁽¹⁾ أمرحه البحاري (١٩٤٦ وكروه في ٢٩٤١) وقطة وتسلم ١٩٦٢ وأمو فاوه ٢٥٣٨ وأفرصاتي ١٩٩٨ والن ماحه ١٣٨٥ والبيهلي ١٨٠/١ والطبالسي ١٩٤٦ ركدا السبتي ١٩٦٦ وأحسد ١٨٠/١، ١٨٩٩ (١٣٤٠ ١٩٤٠)
 ٢٤٩ ١٩٤٥

كلهم من حديث الل عمامل ولفظ البخاري. وسلم هي رواية والعالد في هنته كالعائد في ذله ورو أد لهما. وفعالد في هيئه كالكلب يعني «ثم يعود في قيئة»

رْجِع مُشْرِم مِنَّهُ فَلَا رُجُوعَ فِيهَا، وَكُذَيْكَ مَا وَهَتْ أَخَذُ الزُّوْجَيْنِ لِلاَغْرِ.

وَإِذَا فَالَ السَّوْهُولُ لَهُ لِلْوَاهِبِ خُدَّ فَفَا عَوْضَاً غَنَّ جَبَيْكُ أَوْ لِذَلَا غَنْهَا أَوْ فِي مُقَالَتُهَمَا فَفَيْضُهُ الْوَاهِدُ سَفَطَ الرَّجُوعَ، وَإِنْ غَوْضَهُ أَجْلَيْ غَيِ السَّوْهُوبِ لَـهُ مُنْبُرُعَـاً فَقَيْضَ الوَاهِبُ الْعَوْضِ سَقط الرَّجُوعُ.

وإذا السُنْجِقُ مضَفَ الْهِذِةِ (جع يَبضَفِ الْمِيزَضِيّ، وَإِنِ السُنْجِقُ يَضْفُ الْعَيْرَضِيّ فَمُ بَرْجع فِي الْهِيَّةِ إِلاَّ أَنْ بَرُدُ مَا يَقِي مِن الْعِيْرَضِ ثُمُّ يَرْجِعُ

.....

الواهب، فلا يكون له نفضه؛ لأن يُقض الإنسان ما تم من جهته مردود، ودان تدلّ المطك كتبدل العين، وقد ندل العلك نجدد أنسب، وفي «المحيدة» لو ردّه المشتري بعيب إلى الموهوب له لبس للواهب الرحوع، ولو وهب لاحر قد وجع فللأول البرحوع، ولد وهب داراً فقيقتها المدوهوب له تم باح تصفها فللواهب الرحوع في الباقي لخلوء من صاحع المرجوع، كذا في والنيص، ووَإِنْ وقت حين في لذي رحم مشرم بشاء ما ولا رقم عنها، لان المقصود فيها صلة الرحم وقد حين في فينا بالمحرم بسالات لوكان مخرماً من الرصاع كانهه رضاعاً أو المصاهدة كرب وأم امرانه كان له الرحم وقائلك) حكم (ما وقب أحدً الرفوجيل بلاخر)؛ لان المقصود فيها السلة كما في القرائم، وإنها ينظر إلى هذا وقت العقد، حتى فو تؤوجها بديات وهب لها فلا رحم على المخارة،

(وَإِذْ قَالَ الْفَوْهُوبُ لَهُ الْوَاهِبِ: حَدْ هَذا) الشيء مسواه كان فيبلاً أو كثيراً، من جسن المدوهوب أولا: الانها نسبت معاوضة منطقة (جُوضاً عَنْ جَنْكُ، أَوْ فَلاَ غَلَها، أَوْ عَيْ مَقَالِمُها) أو نحو ذلك مما هو صديح في أنه عوض عن جميع هيته وَفَقَصَه أَنُواهِبُ لَسُعُطَ الْسُرَّحَرِعُ)؛ قصصول المفصود، ولو لم يدكر أنه عوض كان هنة منداة، ولكنل نهما البرجوع بهيته، ولهذا يشترط فيها شرائط الهم من القيمي والاقواز وعدم النبوع (وإنْ عَوْضَةُ أَجَلَى عَيْ الْمُوهُمُوبُ لَهُ مُنْزُعاً، وكذا الموضى مُنْزُعاً والمعلق الدونون مفط الرَّجُ وعُجُه، الذا الموضى الإنقاط؛ للحق فيصح من الاجبي، كيدل الحلم والصلح.

(وبدًا اسْتُحَنَّ مَشْفُ الْهَامَةِ المعنوص عنها (رَجِعَ) المعنوص رَبِيضُف الْبَوْض)؛ لأنه لم يشلم له ما بقابل نصفه (وإن المُسْجِلُ الفِيفُ الْبَوْضِ لَمْ بَرْجِعِ) الواحد (في الْهِيْمَ) بثني، منها؛ لأن الساقي بصلح عوصاً للكل في الانبداء، وبالاستحقاق طهر أنه لا عوض إلا هو (إلاّ) أنه يتخيّر؛ لأنه ما أسقط حقه في الرجوع إلا ليسلم به كل العوض ولم يسلم له فكان له وأنْ يُبرُدُ ما بغي بن الْبَوض لَمْ يَرْجِع) في منه، فعالها بعير عوض. وْلَا يَضِعُ الرَّحُوعُ إِلَّا بِنَرَاضِيهِما، أَوْ بِحَكُم أَلَّحَاكُم .

َ وَإِذَا تُولِمُنَّ أَلَمُنِيُنُ المُؤْمُونِيَّةُ فَاسْتَحَفُّهِا مُنْسَحِقٌ فَضَمُّنَ الغَوْمُسُونِ أَمَّا لَمَ يَسْرَحَعُ عَشَى الْمُوجِبِ بِعَنِيُّ إِن

وَإِذَا وَهُمْتَ يَشَرُطُ الْمُوْصِيرِ عَشِيرِ اللَّهَائِصَلِ فِي الْجَوْضِيْنِ، وَإِذَا تَفَايَضَا ضَعُ الْغَذَ لَذَ وَصَارَ فِي خَكْمِ طُلِيْمِ : يُرَدُّ باللَّذِيْبِ، وَحَيَارِ الزُّوّيةِ، وَتُحَدِّ فِيهِ الشَّفَعَةُ.

وَالْفُمْرِي جَائِزُةً لِتُقَمُّمُو فِي خَالَةِ حَيْنَهِ، وَفِورَاتُهُ مَنْ بَعْدُهُ.

والرُّفِي باطلةُ عنْد أَنَّي خَبِينَة وَتَخَدُّنِي. وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: خَائِرَةً.

(ولا يعملُ الرَّمُوغُ) في اللهة (إلاَّ نَفَرُ فِينهِماءِ أَوْ يَخْكُمُ الْحَاكِمِ) للاختلاف فيه، فيضمل يعتقد عند القميان لا قائد

وَرَافَا نَظِفَ لَقُشُ لَسُوْهُوهِ فَي هِي بَدَ السَّوِهُوبِ بِهِ وَقَاشَلُحُهُمَا مُشَجِعٌ فَضَعَّرٍ} المستحق وَ لَشَوْهُوبُ لَيْهُ لَمُ يَرْجَعِ} السُّوهُ وَبُّ بَهُ (عَلَى الْرَاهِبِ بِشَيْءٍ)؛ لأنه عقد نبرع فيلا يستحق قيه السلامة

وَرَوْدَا وَهِتَ بِشَرَّطِ الْجَوْسَ) النص (الْمَجِنَّ) فيه فسروط الهنة، وهي والنَّفَالَعَلَ هِي الْجَوْشَيْنِ وَالنَّمِيقِ. وَهُذَمِ النَّبِيعِ - لأنها هيه النداد ناعب النسمة (دِدَا لَهَالَعَمَّ) العوصيل (صغ الْمُقَلَّى وَكَانَ فِي خَمَّمَ النَّبِعِ) النهاء الوحود المعارضة فهو وَيَرَدُّ بِالْعَبْد، وجبالِ الرَّوْبِه وَلَحِبُّ فِيهِ الشَّفَعَةُ وَهُذَا إِذَا قَالَ: وهناك على أنْ تعوصي كند، أما لـو قال: وهنات لكنا وباليام كان بِيهَ السّاء والنهاء كما في والدور والندرة النَّفِيّة العوض بالنعبي آله لـو كان محهولاً يبطل الشرطة ، فيكون هية إنساء والنهاء

(وَالْمُشْرَى) وهي: أن يجعل دارَه له عُمْرُه، وإنه منت تردُ عليك، وهي (حابثراً الْمُمْمُمُ) لـه وخال حيايو، وَلَوْرُفُكُ مِنْ نَعْدُو): لصحة العاليك ويخلال اشرطه الآن الهمة لا نبطل بالشرط الفاصد

(والرَّقُير) وهي أن يعول له أَرْقَبُّك هيئه الدار، أو هيئه الدار لك رُقَي، ومعام إلا تُتُ قبلك فهي لحك، وإن مِنْ فيلي عادت إليّ، وهي ولياقِنَة بِنُد أَن خَيِفَة) ومحمد، لامه مطيقً التمليك بالحقق، فإذ سنمها إنه على هذا نكون عارية له أحدُها من شاه (وقال أنو بُوسُعه): هي (خَيْرَةً)؛ لان قوله وداري لك: تعليك، وقوله: ورُقُيء شرط فاسد فيص كالعمري، قال في والتصحيح، قال والإسبيجاني، والصحيح قولها. ومن وهب حارية إلا حقلها ضحت الهية. وتطل الاشتقاد.

والطَّدَةُ كَالُهُمْ لا تُصَحُّ إِلَّا بِالْفَصْلِ ، وَلاَ تَخْدُورْ فِي مُشَاعِ أِخْدَمُـلُ الْفَشَمَةُ، وَإِذ تَصَدُّقُ عَنِي فَقَهِرْشِ بِشَنْءِ حَادٍ ، وَلاَ يَخُورُ الرَّجُوعُ فِي الطَّدَفَةُ لَمُدَّ لَقَبْضِ .

وَمَنْ مِدَرَ أَنَّ يَتَصَدُّقُ بِمَانِهِ أَرِمَهُ أَنْ يَتَصَدُّقَ بِجِنْسِ مَا يَحَبُّ فِيهِ الزَّكَءُ، وَمَلْ مَدَرِ أَنَّ يُتَصَدِّقُ بِجَلِكُهُ لَوْمَهُ أَنْ يُتَصَدُّقُ بِالْجَجِيعِ ، وَلَمَانُ مَهُ أَمْسِكُ مِنَّهُ بِغُذَارِ مَا لُنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِكُ وَجِيائِكُ إِلَى أَنْ نُكْتِبِ مَالاً، هَإِذَ أَكْتَبُكِ مَالاً نَصْدُقُ بِحَقِّى مَا أَسْتَكُفُ

.....

(وقل وَهَا حَارِيَةُ إِلاَّ حَلَيْهَا) أو على أن برقعها عليه، أو يعلقها، أربيسوندها وصلحت الْهِنَّهُ)، لأنها لا تنظل بالشروط العاسدة (وَبَطُلُ الإلْمَيْنَا) في الحمل، لأنه إنه يعمل في العمل الذي يعمل فيه العمد، وهمَّةُ الْحَمُلُ لا تحوو، ثلا يحودُ استثناؤه، وكذا بطن اشرط، لسحانت مقتصى العقد، وهم تبرت العلك مطلقاً

(رَا تَشْدَقُهُ) عَلَى الفقير (كانُهه) لحامع الشرع، ولندا (لا نصحُ إلاّ بِالْفَلَصُ)، اللها نسرع كالهية وولا تَجْدَرُ فِي شَدْع يَلِخُلَسُلُ الْفَلْمُنَةِ، لما مر (وَ) لكن وإذا تُصلُفُ عَلَى دَيْرُلِنَ شِنْيق يحتمل الفيمة (حال)؛ لأن المفصود في الصدقة هو مُهُ تَعَالَى، وهو واحد، والعابير، الب عبه في الفيض كانتساعي في البركاة وولا يُجدحُ الرَّجُوعُ في اللهُ الذَةِ) وقو على غين استحساسًا، وهذاية، ويُقد الْفُلْصُ)؛ لأن المفصود هو التواب وقد حصق.

(ومل بدر أن ينصدي بشايع تضدي اي : لرصه أن يتصدي وبحس ما أجد به الركاة) المتحدد و لغدس أن يتصدي بخده المتحدد الله يتصدي و لغدس المتحدد الله المتحدد إلى ما أوحد الشارع فيه المتحدة من المثل، ولأن الطاهر التزام المتحدة من وضل ماليه وهو مان الركاة وهدامة وأومل سرز أن تصديل بينكه لرحة أن تصديل بشجيع به لانه أمم من المتحدد الله المتحدد الهدامة وأومل سرز أن تتحدل بينكه لرحة أن تتحدل المتحدد أنها المراهد وأن المتحدد الم

كتأب الوقف

لا يَزُولُ مِلْكَ الْوَاقِفِ عَنِ الْمُؤَقِّفِ عِنْدَ أَبِي خَيْفَة إِلاَ أَنْ بِحَكُم بِهِ الْعَمَاكُمُ أَوْ يُعَلَّفَة يِسُوَّتِهُ خَيْفُولُ: إِذَا مِثَّ فَقَدُ وَقَفْتُ دَادِي غَلَى قَذَاء وقالَ أَنْبُو يُوسُفُ: بِيَزُولُ البِلْكُ بِمُجَرَّدٍ الْقَوْلِ: وَقَالَ مُحَمَّدُ: لا يَزُولُ المِلْكُ حَبِّى يَجْعَلُ لِلْوَقِبِ وَلِيَّا وَيُسْلِمَهُ اللّهِ.

َ وَإِذَا صَحْ الْوَقَفُ ـ عَلَى اخْتَنازِهِهِمْ ـ خَرْخَ عَنْ مِلْكِ الْـوَافِفِ، وَلَمْ يِذَخُـلُ فِي مِلْكِ المَوْلُوفِ عَلَيْهِ.

کتاب الهقف

مشاهبته قلهية من حيث إن كلاً منهما بيرع سائطلك، وقُلَّمت الهمة لأنها بسرع سالعين والمفقة جبيعاً.

وهو لغةُ - الحيشُ، وشرعاً: خَيْسُ العين على ملك الواقف والتصدُّيُّ بالسفعة عند الإمام. وعندهما هو: حيسها على حكم ملك الله تعالى، وهدايةًه.

ولا يترول بلك الوقف عن التوقب علد أي خيسة). أي لا بازم: فيصع الرجوع عنه . ويحدوز بعد كما في النصحيح وعن والجواعرة (إلا) بناحد الربن وأل بدخكم بو الحاكم المولى والد محتهد بو النسخيم وعن والجواعرة (إلا) بناحد الربن والد بحتهد بو الحاكم أن بسلم الواقف وقعة إلى التدولي تم يتربد أن برجع بعلة عدم اللزوم فيخمسين إلى القاصي فيضي باللروم كما في والحصود . قلقا بالسولى لان المحكم بتحكم الخصيمة المنافق الماليون الإ بوع الخلاف على العبدي . (أو لفاقة بنوسيم بقتول إذا مت القد وقت دارى ملا على كذا والمسلمين لا برقع الخلاف على العبدي من اللك بالمؤود إذا مت والدورة وفال أو إلى المنول أو لا والمدورة وفال أو إلى المنول أو لا بالمدورة وفال أو إلى المنول أو لا بالمدورة وفال أو إنهال محلمات الإبران المنول أو لا المنول أو لا بالمدورة المنافق الله بالمدورة المنافق الله بالمدورة المنافق المنافق الله والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق المحلورة والمنافق والمنافق المنافق المحلورة والمنافق والمنافق المنافق المحلورة والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق المنورة المحلورة المنافق المنافقة المنافقة المن تتوقل على مصححهم وإضافهم.

(فَإِنَّا اسْتُجِقُّ) بالنشاء للسجهول أي ثبت وهي بعض السمخ صغَّ (لُمُوقَفُ على احْبَلابهم)

وَوَقَفُ اللَّمُنَّاعِ جَائِزُ عَنْدَ أَبِي بُوسُفٍ. وَقَالَ مُحَمَّدُ: لَا يُجُوزُ.

وَلَا يَهُمُ الْوَقْفُ عِنْدَ لَهِي خَيْفَةَ وَمُحَمَّدٍ خَتَى يُجْعَلَ آجِرَهُ قِجِهَةٍ لَا تَنْفَطِعُ أَبْداً. وقالَ أَبُو يُوسَف: إِذَا سَمْى يَبِهِ جِهَةً تَنْفَظِعُ جَانَ. وَصَارَ بَقَدَهَا بَلْفَغْزَاءٍ، وَإِنَّ لَمْ يُسَمّعِمُ

المعار في صبحته (خَرَجُ) الوقف (مِنْ مِلْكِ الْوَاقِف) وصار حبيسناً على حكم ملك الله تعالى (وَلَمْ بِهُمُّ فِي بِلْكِ المُؤْفُونِ عَلَيْن)؛ لأنه لو ملكه لها انتقل عنه بشرط الواقف كسائر املاكه مع الله ينتقل بالإحماع، قال في «الهداية»: وقوله «حرج من ملك الواقف» بحب أن يكنون قولهمنا على الوجه الذي سبق تقريره. (هـ

﴿وَوَقُفُ السَّاعِ ﴾ الغابل للغسمة (جائزٌ عِسَدُ أَمِي يُوسُفُ)؛ لأن اقتسمية من نعام القبض. والقبض عنده ليس بشرط؛ فكنة انتنه ووَقَالُ محمدُ: لا يُجُدِرُنَ لأن أصل الفيض عنده شرط فكذا ما يتم به. فَإِدَا بالقابل للفسمة لأن ما لا يحتمل القسمة يجوز مع الشيوع عند المحمدة أيضاً؛ لأنه بعتره بالهينة، قال في والتصحيح»: وأكثر المشايح أخذوا نقبول ومحمدو، وفي والفنج، عن والمبية). الفتوى على قول وأبي يوسف، ونيه عن والمبسوطة ، وكان والقناصي أمو عاصم، يغول: قول «أبي يوسف» من حيث المعنى ألهوى، إلا أن قول محمد أقرب إلى سواغفة الأثار. ١ هـ. ولما كثر المصحح من الطرفين، وكان فبولُ وأبي يوسف، فيه ترعيب للتناس في الوقف وهو جهة براء أطبق المناحرون من أهل المذهب على أن والقناضي المعنفي، المفلد يخبر بين أن يحكم بصحته ونظلانه. وإن كان الاكثىر على ترجيح قول ومحمده. وباليهما حكم ضخ حكمه ونفذ، فلا يسوغ له ولا لفاض غيره أل يحكم يحلاقه كما صبرح به غير واحد، قبال في والبحرة: وصعُّ وقفُ النشاع إذا قضي بصحته؛ لأنه قضاً. في مجتهد فيه، ثم قبال: أطلق الشاضي فشمل الجنعلُ وغيرُه؛ فإن للجنفي المقلَّد أن يحكم بصحة وقف المشاع وبطَّلانه، لاحتلاف الترجيع ؛ وإذا كان في المسألة قولان مصحّحان فيانه يجبوز القضاء والإنساء بأحشمما كما صرحوا به. آهـ. وتعوه في والنهرة و والمسحة و والدرة وغيرها، لكن مسرّح بعضهم بأنه يبني للقاضي سحيث كان مخبراً ـ أن بعبل إلى قبول أبي يوسف ويحبكم مالصحة؛ أخذاً من قولهم: يختار في الوقف ما هو الأنقع والأصلح فلوقف، وَمَنْ أَحَبُ مزيد الاطلاع قعليه بمرسالتـــا ولذَة الأسماع، في حكم وقف المشاع».

(وَلا يَبُمُ الْوَقْفُ جَنْدُ أَمِي خَيِفَةَ وَمُخْدِ خَنَى يُجَمَّلُ آخِرُهُ لِجِهَةٍ لا تَنْفِطِعُ أَبِدَهُ، أَن يجعل أعره المقفراء؛ لأن شرطُ جوازه عندهما أن يكون مؤيداً؛ فإذا غَيْن جهة تنقطع صار موضاً معنى؛ فلا يجوز (وقَالَ أَبُو يُسوسُف: إذَا سَمَى فِيهِ جِهةً تَنْفِطُعُ جَازُ وَصَالَ وقَعْماً طَرِيداً، وإن لم يبشكر التأبيد؛ لأن لفظ الدوقف والصدف مُنْبِيءً عبه؛ فيصرف إلى الجهة التي سماها سدة عراجها، وَيْضِعُ وَقُفُ الْعَفَارِ، وَلاَ يَجُودُ وَقُفُ مَا يُنْصَلُ وَيُحَوَّلُ. وَقَالُ أَبُو يُوسُفُ: إِذَا وَقَفَ صَيَّعَةً بِنَقِرِهَا وَأَكْرَبُهَا وَهُمْ هَبِيدَةً جَالَ. وَقَالُ مُحَمَّدُ، يَخُورُ حَبِّسُ الْكُرَاعِ وَالسُّلَاحِ .

ويُصْرَف (نَطَدُهَا لِلْفَعْرَاءِ وَإِنَّ لَمْ يُنْسُهُمْ) ولندا قبال في والهندائية»؛ وقبيل: إن النبائيند شيرط بالإجماع، إلا أن عند داين يوسف، لا يشترط ذكر التأليد؛ لأنّ لفظة العبدقة والوقف منيشة عند، « ثم قال: ولهذا قال في الكتاب في بيان قوله دوصار بعندها للفقراء وإن لم يسمهم، وهذا عنو الصحيح، وعند محمد ذِكرُ التأليد شرطً - (هـ.

(وَيَهِيخُ وَقُفَ الْمُقَارِ) الفَاقَاءِ لأنه مناسد (وَلَا يَجُورُ وَفَقُ مَا يُعْلَ وَيُحُولُ)، لأنه لا يض المكان توقيناً معنى، وقد دكرنا أن شيرط صحته السابق، قبال في والهداية،: وهذا على الإرسال سابق لإطلاق. وَقُلْ عَلَى الرّهِ عَلَى الرّهِ الله الله المحرافة بلاسه بالشهديد العلاج: أي عَمَالها (وَمُمْ) في الآثرة (غَيدُهُ حَالَ) وكذا شيام إلانت العبرافة الاستديد العلاج: أي عَمَالها (وَمُمْ) في الآثرة (غَيدُهُ حَالُ) وكذا شيام إلانت العبرافة الاستديد العلاجة في الوقت بعد المعالمة الإرتب مقدولاً كالشرب في الله الله الما حال إلا العبل عنه سالوقف في الله الله يجوز الوقت فيه تبعد أولى وعداية ووقال محمدًا: يَحُولُ حَلَى الْكُراع) أي العبل كما في والله الذه : و أيو يوسف، منه فيه على ما قالوا، وهذا استحبال، ووجّهُ الآثار المشهرة الله عبد غال في والجواهرة الخصيص أبي يوسف، في الشّبهة وعن الضّبة بقوما ومحمد في الضّبة وعن المُحلِ ومحمد في الضّبة وعن المُحلِ ومحمد في المُحلِ والسّبة والى يوسف، لاجل محمد، وكور ومحمد، لاجل ومحمد في المُحلِ والسّبة الذه المواهرة والي يوسف، لاجل محمد، وكور ومحمد، المحمد، المحمد، وكور ومحمد، المحمد، المحمد، وكور ومحمد، المحمد، المحمد، وكور ومحمد، المحمد، المحمد، المحمد المحمد، المحمد المحمد، المحمد المحمد، المحمد، المحمد، المحمد، المحمد، المحمد، المحمد، المحمد المحمد، المحمد المحم

⁽٩) - الأثار الوارفة في وقعه المسقول كثيرة.

من قالته حديث أبي هربره: أن رسول التاريخة بعث هم من المصطاب على الصدقات. فعنع أبن حييل ه وحالاه، والمداس، بعد وكالهم إلى عمر طعا مع ذلك وسنول الله يافة قال: منا بشم أس حبيق إلا أن كنال فقيراً فأعله أنف وأنه حاله فإنكم تظلمون خالداً فقد احتمى أفراعه واعتلاه في سبيل أفد، وأما العماس؛ على علي، ومثنها معها أثم قال باعمراً أنه شموت أن علم الرجل صبر أيداً.

أحرَّجه أليحتاري. 1918 كتاب التركة وصبلم. 466 كتاب فتركناه وأينو داود 3916 والبيغي 11376. وأحمد 1917/1 ، كلهم عن أبي فريرة به.

رميها ما استرسه المحدولي (۱۹۷۶ مال) وقف الدراب والكراع والأمروض أحمر أأن عمر أدال أو مصل مسلم. على قرس له في سبيل الله أعظاها رسول أنه يهيج له أقضيل طلبها وجلاً فأخر عمل أنه قمد وفقها بسعها، مسأل رسول الله يهيج أن بيناعها فقائل: لا تشاعها، ولا ترجعل، في مستقت، قبل أن حجو في اللسمج عقم: هذه الترسمة مطورة لبيان وقف السقولات

والكُراع النصو الكاف النم للعليم العيل ويطائق على أله الحراب والأبروهي الجميع ما عنه النقه من النمال الاما الفتح أوفي اليام الحاديث وآثار

رُوْفَا صَحْجُ الْوَقْفُ لَوْ يَجُبِرُ يُفَقِّدُ وَلاَ تَقْلَنْكُهُ ۚ إِلَّا أَنَّ يَكُونَ مُشَاعًا جِنْفَ أَي يُطْلُلُ الشَّرِيكَ الْقِلْسُنَةُ فَتَصِمُّ مُفَاسِنَكُ . يُطُلُلُ الشَّرِيكَ الْقِلْسُةِ فَتَصِمُّ مُفَاسِنَكُ .

رَ لُوَاجِبُ ۚ أَنَّ يُلِقُواْ مِنْ رَبِّعِ ؛ الْوَقْفِ بِعَمَارَتِهِ، شَرَط الْوَاقَفُ وَلِكَ أَوْ لَمْ يَشْرِطُ.

وَإِنَّ وَقَفَ دَارَا عَلَى سُكُنَى وَلُمُهِ فَالْعَمَارَةُ عَلَى مَنَ لَهُ الشَّكَنِي. فَهَايِ النَّنَعَ مِنَ فَلِيكَ أَوْ كَانَ مَهِيرًا أَخْرَهَا الْمُحَاكِمُ وَعَمْرُهَا بِأَخِرَتِها، فَإِذَا عَلَمْرَكَ رَدُهَا لِلَي مَنْ لَهُ الشَّكْنِي.

وْمَا الْهَدُمْ مِنْ بِنَاءِ الْمُوقْفِ وَالْنِهِ صُرَافَةَ الْحَاكُمُ فِي عِمْنَارَةِ الْوَقْفَ إِن الْحَدَاعَ بِاللِّهِ، وَإِنْ

ورن صبح الرقف ثم بخرق تبقه ولا تقايلاً)، الحروج عن ملكه وإلاً أن بكون، الوقف إضاعاً) لجواره وجد أبي يُوسُف عما مر (بيطَلَ الشريق) به والْقِلْمَة فيصِحُ مُفسَمَةً)؛ لاجها تمبيز وإفرازه خاية الامر أن الغالب في غير المجلى والمعوزون معنى المهادية، إلا أنّا من الموقف جملنا العالب معنى الإفراز مقرأ الموقف و ضم مكن بيساً ولا تعليكا، ثم إن وقف مصيبه من عمار مشترك فهو المدي بعاسم شريكه؛ لأن المولاية إلى المواقف، وبعد المموث إلى وصله، وإن وقف مصف عمار خالص له فالمدنى يفاسه الفاصي، أو يسع تعسم الباغي من وجبل، ثم يقامهم القستري، ثم يشتري دلك مه الأن الواحد لا يجوز أن يكون مقدسماً ومقالها، ومو كان في القسمة فصل دراهم إن أنفيل الموافق لا يحور الاعتباع براح الوقف، وإن أشاطي حار، ويكا وي بعدر الدراهم شراء العقادة

وَالْوَاجِبُّ أَنْ يُنَدُّ مِنْ رَبِّعِ الْوَقْفَ) التي عَنْتُ وَبِمَعَازَتُهَا مِنْدَرِ مَا يَشِي عَلَى لَصَعَة التي وُقف هيها، وإن سُوبِ لَنِي عَلَى ذَلَك، سَوا، وَشَرَطُ اللَّهِ قَفَ دَلَثُ أَنْ يَشْرَطُها. لان قصت: الواقف صرف العلة مؤندًا ، ولا تنفي ذائنة إلا بالعنارة؛ فِشت شُوطُ العنارة افتضاء.

(وَإِدَا وَقَعَدُ دَرَا عَلَى شَكَنَى وَقَدَهُ عَلَيْهِمَارَا عَلَى مَنْ لَهُ الشَّكَى) مِن مَاهُ وَ لَانَ العرم بالعم وَفِيْ الشَّمَ مَنْ لَهُ السَّكَنَى (بِنَّ دَلِكَ أَوْ) عَجْرَ بَانَ (كَانَ فَقِيرًا أَطْرَفَا الشَّكِمُ) مِن العوقوق عليه أو غيره (وعظره، بأجراتها) كعمارة الراقف، ولم يعرد في الأصبح إلا يعرضا مَنْ لَهُ السَّكَنَى، بن المشولي أو القاصي عرباني، ولا يُحْرَ الآني على العمارة، ولا تصبح إسارة مَنْ له السّكنَى، بن المشولي أو القاصي كما في والدره وفيها عُمْرَتُ، وتفقيت صدة إجازتها (رَفَعًا إلى مَنْ لهُ السُّكْنى)، لأن في دلك رعاية الحقيق: حتى الواقف بدوام مسافع، وما احت السّكنى بدوام سكساد، لأنه أو مم يعمره ا تفوت السكنى أصلال وبالإجرة تناجر، وتأخير المحق أوني من قواته.

رَوْمَا الْهَدَّمِ مِنْ بُءَ الْوَقْفَ وَالَّذِينَ وهي الاداة التي يعمل بها كانا الحراشة في العيمة السوقف وضرفة الحاكِدُ، كي أعاده (في جضارة الوقف إن الحضاح) الوقف وإليه، وإن المُنْعَمَى عَمَّا أَمْسَكُمْ اسْتَكْنَى عَنْمَة أَلْمُسْكُنَّة خَلَى يُلْخَمَاح إلى جَمَازَهُمَ فَيْضَارِقَمُّ فِيهَا، وَلَا يَجُورُ أَنْ يَقْسِمَهُ مِنْ مُشْتِحِقُى الْوَقْفِ.

وْإِذَا جَعَلَ الْوَافِفُ عَلَّهُ الْوَقْفِ لِنَفْسِهِ أَوْ جَعَلَ الْوَلَايَةِ إِلَيْهِ خَازَ عِنْدَ أَس بُوسُف.

وَإِذَا نَنَى مُشْجِعَةًا لَمْمُ بِزُلُ مِلْكُمَّ عَنْهُ خَنِّى يُفْرِزَهُ عَنْ مِنْكُه مِنظَويِهِمِ وَيُسَأْدنَ لِلسَّاسِ بِالصَّلَاةِ بِيهِ، فَإِذَا صَلَّى فِيهِ وَاجِدُ زَالَ مَلْكُمْ عَنْهُ عَنْدُ أَبِي خَيْفَةً وَمُخَلِّدٍ، وَفَالَ أَبُو يُوسُفَ:

ُ فَتَى يُخْتَاحُ إِلَى جَنَارِتِه فَيَضُرِفَهُ فِيهَا) حتى لا يتعدر عليه دُنـك أوانَ الحاجـة فيبطل المفصدود، وإن تعفر إعادة هينه بيع وضُرِف ثمنةً إلى العرقة؟ صرفاً للمدن إلى مصرف العمدل.

(وَلَا يَخُوزُ أَنَّ يُقَبِينَهُ} في الصهيم وكذا يُذَلُه (يَنِّي مُسْتَحَقِّي الْوَقِف)؛ لأنه جرء من العين، ولا حن لهم فيها، إنها شَقْهم في السعمة؛ فلا يصرف لهم عير سقهم.

* * *

إورادا خمل الوافقات علة الوقف) او بعضها (الله أو حقل الدولاية) على الموقف (إله) أي غصه (جائز جند أبي يُولف) أسا الأول فهو جائز عبد أبي يوسف، ولا يجبور على قبس صول فسخمده، وهو قول وهلال لرازيء. قال الإمام وفاصيخان، نقلاً عن والفقيه أبي جمعو، وليس في هذا عن ومحمده رواية طاهرة، ثم قال: و ومشايخ نقّح و أحدو بقول وأبي يوسف، وقالوا يجوز الوقف و لشرط حميماً، وذكر والعمدر الشهيله أن الدوى عليه ترغيها للماس في الموقف، ومثله في والفتاوى العمسري، نقلاً عن وشبح الإسلام،، واعسده والنسمي و وأبسر الفقسل الموصلي،. وأما النامي فقال في والهداية و حو قول خلال أيضاً، وهو طاهر المدهب، واستخدا له دون فقايله، وكذا لو لم يشترط الولاة لأحد فالولاية له عند وأبي يوسف، تم توصيه إن كان، وإلا ضاءة كل عنه عالى قارى والهداية، وتصحيح وملخفاً

وَوَإِذَا لَنَى مُسْحِداً لَمْ يُؤُلِّ مُلْكُمْ عَنْهُ حَتَى لِقُرَهُ) الواقعة الي يعبره (مَنْ بَلْكِهِ يَعَلَيقه)؛ لانه لا يحلص لله تعالى إلا له وَوَيَأْدِنَ لِلنَّاسِ بِالصَّلَاةِ فِيهِ؛ لانه مِن التسليم عند الي حنيفة، و محمده، وتسليم كل شيء يحسبه، ودلك في المسجد بالصلاة فيه؛ لنميلر الفقض فيه؛ فقام نحقَقُ المفصود مُقَلَمَة وَقَإِذَا صَلَّى فِيهِ وَاجِدُ زَانَ مَنْكُمُ عَنْدُ أَبِي حَيْفَة وَمُحَدَّدٍ) هي رواية، وفي الأخرى، وهي الأشهر، يشترط الصلاة بالحماعة؛ لأن المسجد بني تدليك، ومال الإسام وقاضيحان، وهي ولي حيمه، فيه روايت في رواية والحسر، عمد بشترط أدلة الصلاة

⁽١) - ومُ العصم علي، والمُرْمَة ما يعيُّ بن العطام وومُ الله أصلحه - ويقال: رقم،

يُزُولُ مِلْكُهُ عَلَمُ بِغُولِهِ وجَعَلْتُهُ مُسْجِعاً، وَمَنْ بَلَى سِفَايَةُ لِلْفُسْلِسِنِ أَوْ خَانَا يَسْكُمْ بِنُو السَّهِيلِ أَوْ دِيَاطُا أَوْ جَعَلِ الرَّصِةُ نَظِيرًا قَمْ بَرُكُ مِلْكُمْ عَلْ وَلِلَّ جَنَّدَ أَمِي خَيْفَةً خَلَى بت وَقَالُ أَنُو بُوسُفَ: بِيُرُولُ مِنْكُمْ بِالْغَوْلِ. وَفَالَ مُخَمَّدً: إذا اسْتَفَى النَّاسُ مِنَ السَّفاية وَسَكُنُوا الْخَانَ وَالرَّاطُ وَفَقْنُو فِي النَّقِيرَةِ وَالْ السَّلَكِ.

بالحماعة إثنال فضاعداً كما قال محمه من ولي رواية عنه إذا حيلي واحد بباؤته بصير مسجداً. إلا أن يعضهم قال: إذا صلى فيه واحد بادان وإقعق، وفي طاهر الرواية لم يتذكر عبده الزيادة. والصحيح روايه بالحسن عبد لأن فيض كل شيء وتسليمه يكون بحبب ما يلين به، وذلك في المسحد باداء الصلاة بالجياعة، أم الواحدة وليه يصلى في كل مكان ، قد في «الصحيح» و واستقدن منه أن دا على محمد ، هو رواية عن دأي حنيقة، هو الصحيح . . ه . (وقال أو و وُرَفَّت برُولُ مَلْكُمْ عَنْهُ) في مستجد وطول، حملة مشحد) لأن التسليم عدم ليس مشرط: لأنه إسفاط لعلكه فيصير حائداً له تعالى مستوط حنه

وإن بن سناية للتسليس أو خما بدك بن النبين في المسافرون وأو رباطنا بسكه التقواء وأو حعل أرضا مقرة للدي المول الموارق والموارق والموارق الملكة عن دلك علم ألى حيمة على يشكم ويشرب من السفاة ويدور عي العقواء فيشرط حكم العاكم أو الإصافة بني ما بعد المبوت كما ويشرب من السفاة ويدور عي العقواء فيشرط حكم العاكم أو الإصافة بني ما بعد المبوت كما عبر حكم العالمية ويدور عي العقواء المستحدة لأنه المريق له حلى الانتفاع به وجعلهم بنه تعالى من عبد المعاكم ووقال أبو إلوالمت الرأل من الملكة القائل كما عبر أصفة إذ السلام علمه ليس مشرط إوفاز معملاً إذا الشقى الدلى من الملكة والما المبائل من الملكة والملكة والملكة والملكة والملكة والملكة والملكة الما ومكون ما المنتولي صبح السبيم على الموقوف عبد، وقمل الدائم للمنولي على المنتولي على المنافق الملكة الما يكون تسبيماً الأنه بالمنافق والمعال المنوب عسم، وأما في المستحد على ما المستحد على من يكتمه وأماني بابه. وأدن ما عمر المنتولي والمهادة في عدد مسراته المستحد على ما لأنه المنولي وعمل المنولي وعمر المنافق والمعال وعمل السبيم إلى المنتولية والمعال المنولي والمنافق وعمل المنولي والمنافقة المنافق والمنافقة المستحد على ما المنولي وعمل المنولي وعمل المنولي والمنافقة المنافقة المنافقة

كتاب الغصب

وَمَنْ غَضَبَ شَيْنًا مِمَا لَهُ مِثْلُ فَهِلَكَ فِي يَدِهِ فَعَلَيْهِ صَمَّانًا مِثْنِهِ، وَإِنَّ كَانَ مِمَا لَا مَثَلَ لَهُ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ يَوْمُ الْفَصْب، وَعَلَى الْعَاصِبِ زَدُّ الْغَيْنِ السَّمْصُونِيّ، فَإِنِ الْأَمْى الْمَحَاكِمُ خَتَّى يَشَمْ أَنْهَا لَوْ فَالَتْ يَافِينَهُ لَأَطْهَرُهَا، ثُمَّ فَضَى عَلَيْهِ مِدَايِّةٍ.

وَالْغَصَّبِ فِيمَا يُنْفُنُ وَيُخَرِّلُ، وَإِنَّا خَصْبَ غَفَاراً فَهَلَكَ فِي يَبِدِهِ لَمْ يَضَعْنُهُ عِنْدا أَبِي

كتاب الغصب

مناطقيّة للوقد، من حيث إن في كل منهما رفّعة بد المالك وحسن العلك، إلا أن الأول شرعي فقُدّم، والثاني حير شرعي فأخر.

وهو لمفأن أخَدُّ الشيء من الغير على سبيل السطّب، وشرعاً الحَدُّ مائير منفوّع محدوم عمير إذن المائك على وجه بريسل يدّه، حتى تسان استحدامُ العبيد وسمل البداية عطيباً دول العداوس على البساط، وهذاية:

(وَمَنْ غَضَبَ دَبَّ بِهِ لَهُ مِنْ غَهِكَ فِي بَدِهِ فَسَبّهِ ضَمَانًا بِشَاهِ الله من مراعاة الصورة دانحنس والمعنى بالتبالية و هكان أدمع للصرر، وإذا الغضاء المشلُ دان لا يتوجد في السوق الذي يُباع فيه فعليه فيسته: يوم الحصومة عند الإمام ويوم العسب عند دابي بوسف، ويدم الانفعاع عند معجداء، والأصح قول الإمام الآن النقل لا يشت معجراً الانفعاع ، وتبدأ لو مسر إلى ال يُوسِد جنّه له فلت ، وإنها بُنقل بغصاء افغاصي و فيتير قيمة حيند (وإن كان) المعصوب (بمنا لا بقل لهُ فَعَنَّ مبينًا) وقر العالمة _ دمنا للصرر غدو الإمكان ، والعبلي المحلوم تعارف لاحاد وجب عراعاة المعمر فيمي الله لا مثل له (ق) الواجب (على النافي) المحلوم المنافق المنافق المنافق المنافق أنه المعموب) في مكن غضيها ما دات قائمة ، سواء كانت طلية أو قيمه (فإن الأغر) المعاصل (خلاق) أي المس المنفسوية فم يُضدُل منجرد قوله ، بل (جنية الحاريم ختى يعلم) صدقه ويغلب على ظنه (أنها أو كان نافية عند لكان (خفيقا) من بقل أو قيمة ، للحيان إلى إيصال الحق إلى المستحق (ثم) بعد خلك (ففي غلية بيَدْنِهَا) من بقل أو قيمة ، للحيان والمبيا

﴿وَالْعَصْبُ} إِنَّهَا يَنْحَمَّنَ (فَيْمَا لِنُعَلِّ وَلِمُحْوِلُ)؛ لأن العصب إنسا يتحقن فيه نوق تجبره الأن

 ⁽¹⁵⁾ شجر يعظم بدعاً لا سن إلا بالهدد وقولهم وسنصار ساجة بأميم بها الحائط الذي صافره يعني الحشم فليسمونة المهياة للاسلام وحدود حافظرب

خِيمَة وَأَمَى يُوسُفُ ﴿ وَقَالَ الْحَمْدُ . نَصْنَبُهُ ، كَهَادُهُ ، وَمَا لَقَصَلَ لُنَّهُ بِفِيقَهِ وَالنَّكُنَاةُ صَنِيتُهُ فِي قُرْلِهِمْ حِيمِهُ .

رَاوَا هَلَكَ الْمُفَطُوبُ فِي لِهِ. الْغَاصِبِ بِعَلَمِ أَوْ بِغَيْرِ فِعَلَمَ فَعَلِيْهِ صَمَانُـهُ. وَإِنْ نَفَصَ فِي لِدَهِ فَعَلَيْهِ صَمَانُ الشَّصَانِ

وَمَنْ فَعِع شَاءً عَيْرِهِ فَمَالَتُهَا بِالْجَيْرِ: إِنَّ شَاءَ صَمَّنَاهُ فَيعَتِهِ، وَصَلَّمَهَا اللَّيْهِ، وَإِنَّ لَمَاءً

رزالة اليد بالنقل (وإذا عسب عقارا فهلك في يده) بأفؤ سعاويه كنتية سيل (لم ينسبه بقد أي خلفة أي خلفة أي لوالمها اليد بالنقل (وإذا عسب عقارا فهلك في يده) بأفؤ سعاويه كنتية سيل (لم ينسبه بقد والبحيد خلفة وأي لوطنة) ويده لا في العقار، فكان كما إذا بعد العقال في العواشي (وأدارا محمد المنطقة) المتحقق بنات أيد، ومن فيروزته روال بد العالك؛ لاستحالة احتماع اليدين على محل واحد في حالية واحدة أضال في والتصحيح وز والتصحيح فوقيما، واعتمده والسفيء و والتصحيح و والتصحيح و القيمايية، والمتحجج الأول في عبر الوقف، والشائر في الوقف كما في دائمهادي، وخيره، وفي والذرون ومه بقتي في الوقف غذر والعالمية وما نقطي بناء إلى الداهب وكهامه السائه (واسكاله) الموهنة لمثل في الوقفة إلى الداهب وكهامه السائه (واسكاله) الموهنة المناف إلى الداهب وكهامه السائه (واسكاله) الموهنة في العين، ويدخل بها قال و العدات الدار بسكاء وعمله الإدائمة أدامه الأنه فشل في العين، ويدخل بها فالدار الهدات الدار بسكاء وعمله الإدائمة الم

وراوه فلك المعطوب المقلي (مي بد العاليب بفتاء أو بعير فقاء أفعل صفائه) الدحولة في صداء بالغصب الساق، وعد العجر عن رده نجب فينته أثم إلى كان بعض عيره رجم عليه بما صدن الانه قرار عليه فساياً كان بعكه أن يتخلص مه برد العين المجرعوة (وإلا نقص بي أيه فقائ طفة المناه في عليه المدركة على المعلودة في صديع أحزائه، فد تعلودة فيب منها يجب وأله في المقال المنه توالم عنها فتا المؤردة عبد منها يجب وأله في المعلودة في المعلودة في صديعة بوم عصبها ثم نقوم بالقصة فيعرم ما المجردة المن على الربوبات لا يمكنه تصميل المفساد منع المتوادد المعلودة على الربوبات لا يمكنه تصميل المفساد منع المتوادد المحل الأمان العرب المدردة عبد المربوبات الا يمكنه تصميل المنصاد منع المتواددة على الربوبات الا يمكنه تصميل المتصاد منع المتواددة الأصلى الربوبات الا يمكنه تصميل المتصاد منع المتواددة الأصلى الربوبات الا يمكنه تصميل المتصاد منع المتواددة على الربوبات الا يمكنه تصميل المتصاد المتواددة الأصلى المتواددة الأصلى المتواددة المتوادة المتواددة المتوادة المتواددة المتوا

•••

وَوَمَنْ فَنَحَ شَاءُ غَيْرِهِ} أو نقرتُه ونحوها من كل داية ماكولة اللحم وَفَعَالِكُهُا بِالْحَبَانِ ۖ إِنَّ شَاد ضَمَّنَةً بَيْنَتُهَا وَمَدَّنَتُهَا إِلَيْهِ}؛ لأن ذلك إبلاق من وَحَه باعتبار فَوْت نعص الأعبراص من الحمل صَمَّتُنَا لَقُصَالُهَا. وَمَنْ لَحَرَقَ تُؤْتِ عَبْرِه خَرَفا لِبَيْدِرَا صَبَقَ لَقُصَالَتُهُ، وإنَّ خَرَفَهُ حَرَفَا كَثِيرً يُبْطِلُ عَامُهُ مَنْفَعِهِ فَلِمَالِكِمِ أَنْ يَصَلَمُهُ حَدِيعٍ قِبْعَتِهِ

وَإِذَا تَعَيِّرُتِ الْعَيْنُ الفَحْصُونَةُ بِهِمْلِ الْعَناصِبِ حَتَى رَالَ السُهَا وَأَعْظَمُ صَافِعِها وَال وَلَكُ الضَّفُسُوبِ مِنْهُ عَنْها، وَمُلَكَهَا الْفَاصَ، وَصَهِنَهَا، وَلَمْ يَجِلُ لَهُ الأَيْقَاعُ بِهَا خَش يُؤَوِّنِ بِفَالِها، وَهُذَا كَمَنُ عَصْبَ شَاهُ فَذَخِها وَسُواهَا أَرُّ طَخَها أَوْ غَضَبِ جَلَعُهُ فَطَحَهَا أَوْ خَدِيدًا فَاتَحِذْهُ مُنْفًا أَنْ شَمَّا فَصِلَةً الذَّا.

والذَارُ والسَّلُ وَوَيُ شَنَا صَلَّمَ أَعْصَالُها) لِعَمَّا وَمَعَهَا وَهُو اللَّحَمَّ وَلِوَ كَانَتَ الدَّالَ غَيْرَ مَأْكُولَةُ اللَّهِ فَلَا يَعْمَى الْمُعَمِّعِةِ اللَّهِ فَلَا يَعْمَلُوا اللَّهِ فَلَا يَعْمَى اللَّهِ فَلَا يَعْمَى اللَّهِ اللَّهِ فَلَا يَعْمَى اللَّهِ اللَّهِ فَلَا اللَّهُ فَلَا يَعْمَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ فَلَا اللَّهُ اللَّهِ فَلَا اللَّهِ فَلَا اللَّهُ فَلَا اللَّهِ فَلَا أَيْسِراً صَعِيلًا فَقَلَمَا وَالنَّوْلُ المَالِكَةِ اللَّهِ اللَّهِ فَلَا اللَّهِ فَلَا اللَّهِ فَلَا اللَّهُ فَلَا اللَّهِ فَلَا اللَّهِ فَلَا اللَّهُ فَلَمْ اللَّهِ فَلَا اللَّهِ فَلَا اللَّهِ فَلَا اللَّهِ فَلَا اللَّهِ فَلَا اللَّهُ فَلَا اللَّهِ فَاللَّهُ اللَّهِ فَلَا اللَّهُ فَلَا اللَّهُ فَلَا اللَّهُ فَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فَلَا اللَّهُ فَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ فَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ فَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللّهُ اللَّالَةُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

(وَإِذَا نَعْرِت النَّيْقِ الْمُعَصَّرِيةَ بِعَقَل الْعَامِسِ) احرر به عنا إذا تعبرت نفسها كأن صار الفتند ربياً بعد أو الرضّ تبرأ فإن لبالك به بالحيار. إن شاء أحلد، وإن شاء تركه ونسته وحَثَى وَالْ السّهَا وَأَعْصَر مَافِعَا) أي أكثر مفاصدها. احرز عن الدراهم إذا سبكها بلا مسرب فإنه وإن رال اسبها لكن بغي أعظم سافعها، وإنه لا يفقع حنَّ السائك هها كما في المعيفة وزال بلك المعلقية وإن المعقصوب به عنها كما في المعيفة بغلها لمساكه وأن لحق أله المنتفاع بها المساكه وصبتها. أي العمر المنتفاع قبل أداء المبدل فتع بناب العصب؛ فيحرم الانتفاع في إرضاء المبالك بأداء السفل أو إيرته؛ حسماً لمادة المساك وقعدا) أي روال اسبه وأعظم سافعها مناله وكمن عقلب نساة فأنبها أو طلحها أو طلحها أن غصب وجنفة فلخها أي غصب (حديدة فلهم مناهما مناله وكمن عقلب من المالك وهيئم أن بالنفس ما يُعمل منه الأواني (فغينة أنها لمحدوث صدعة متشوعة صدوت حق المالك هالكا من وجه وحد بحث فيال الاسم وحات معظم المعاصد، وحق المالك من حيث يسه ما يترخيح على الأصل الشفى هو هات معظم المعاصد، وحق المعاصد عي الصعة فاتم من كل

وَإِنَّ خَصْبِ فِضَةً أَوْ ذَهِياً فَصَرَبِهَا دَنَائِيرِ أَوْ دَرَاهِمْ أَوْ آبِيةً لَمْ يَؤُلُّ مِلْكُ صَائِكِهَا عَلَهُمْ عِنْدُ أَبِي حَبِيْغَةً، وَمَنْ خَصَبَ صَاجَةً فَيْنَى عَلَيْهِما وَال مِلْكُ صَائِكِهِما عَلَهَا وَلَمْرِمُ الْغَاصِبِ قِيمُها.

ومَنْ غَصْبَ أَرْصَاً فَعَرْسَ فِيهَا أَوْ بَنِي قِيلَ لَكَ: اقْلَمِ الْعَرْسَ وَالْبِنَاءَ وَرُدُهَا مَارِغَهُ، فَإِنْ كَانَتِ الأَرْصُى تَنْهُمُنَ بِقُلْعِمِ ذَلِكَ فَبْلُمَالِكَ أَنَّ بِضَمْنَ نَهُ فِيمَةُ الْبِنَاءَ وَالْغَرْسِ مُقُلُوحًا فَيْكُونَ ؟!

....

محظور، بن من حيث إنه إحداث صَعْف، بعلاف الشاة لأن السمها باتي بعد الذبع والسلخ. وهدائة:

(وَإِنَّ عَصَبَ بِعَدُّى نَفَرَهُ وَأَوْ فَعِنَا بِواً وَفَضَرِنَهَا فَوْلِمِمْ أَوْ فَا لِبِيرُ أَقَ عَمَلِهَا وَالْمَهُ لَمْ يَبُولُ فَلَا مِعَلَّمَ اللّهُ فَلَكُمُا عَلَا أَنْ عَمَلُهُ عَلَى اللّهِ عَلَى الله الله الله المحتجمة الله عن المتحجمة وقالاً معلكهما الخناصة وعلا المتحجمين والمنتجم والمتحجمين والمتحجم والمن عصب والمنتجم المتحجم المنتجم المتحجم المتحجم

(وَمَنْ عَصْبَ أَرْضاً فَعَرْضَ فِيها أَوْ يَنَى قِبل لَهُ إِنَّ الغاصب. وَاقْلِم الْعَرْضَ وَالبِناء وَرَفَعَا) إلى صاحبها (فَرَعَهُ) كنه كانت؛ لأن الأرض لا تعصب حقيقة فيض فيها حق العالمك كنه كانت؛ لأن الأرض لا تعصب حقيقة فيض فيها حق العالمك كنه الارض والعاصب في والسبح، بما إذا كانت فيمة الأرض أكثر، ثم قال: وإن كانت فيمة البناء أكثر فللماصب أن يضمن له فيمية الأرض ويأخذها، دكتره في والفهاية، وفي والفهاية أكثر من قسة الأرض، وقال والكرعي،: إنه لا يؤمر حيظ ويعمن المنافذ ولم كانت انفيمة أكثر من قسة الأرض، وقال والكرعي،: إنه لا يؤمر حيظ ويعمن المناحري، وكما أوض نصائل الباب كما في والنهاية، وبه أفنى بعض المناحري، وكصادر الإسلام، وأنه الأرض في يتعمن المناحري، وكصادر الإسلام، كانت الأرض في يجواب الكتاب أن بعض المناحري، والمعمادي، الحد (فيان كانت الأرض في المعمادي، العد (فيان تعمل في) أي للفناصب وفينة ألباء فلقرر صهدة. فلموما فيكرة بالد في ذلك في ولك فيقوا بهما ودمنغ القرر صهدة. فالوما في والهومة بالد لا في ولك في ولك في ولك في المداية، وقوله وقبعة وفياء أو لكن معالم فيه بالد أن شحر يؤمر بقله مه الأرض ولاي أي في ملماك؛ لأن في ذلك في ولك في قله عله الأرض وقوله وقبعة وفوله وقبعة وفياء أنه المعال فيه بالد أو شحر يؤمر بقله عها لأن حقة فيه إلا لا

وَمَنْ غَضَبَ ثُومًا فَصَيْعَهُ أَحْمَرُ أَوْ سَوِيعَا فَلَتْ بِسَمْنِ الصَّاحِثُ بِالْحَيْدِ. إِنَّ شَاهَ, ضَلَتُهُ بَيْحَهُ ثُوْيِهِ أَلِيْضَ وَبِثُلُ السُّوِيقِ وَسُلِّمُهَا لِلْفَاصِبِ، وَإِنْ شَاءَ أَخَـذَكُمَا وَصَبِرَ ضَا وَإِذَ الطَّبِغُ وَالسُّمِّنُ فِيهِهَا.

وَمَنْ غَمَبَ عَيْناً فَغَيْبُها فَضَمَّنَهُ النالِكُ فِيمَنَهَا مَلَكُهَا الْغَاصِبُ، وَالْفَاوُلُ فِي الْفِيفةِ
فَاوَلُ الْعَاصِبِ ضَعْ بَعِيدِهِ إِلاَّ لَا يُقِيمِ الضالِكُ الْبَيْنَةِ بِأَنْفَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَاإِنْ طَهْرَبِ الْغَيْنُ رِ وَقِيمَنَهَا كُثُورُ مِنَّا ضَمِينَ وَقَدْ صَمِينَهَا بِقُولِ الْسَائِلِكِ أَوْ بَيْنَةٍ أَفَامَهَا أَوْ بَنْكُولِ الْمَاصِبِ عَنِ أَيْمِينَ فَلاَ جَيْلُ لِلْمَائِكِ، وَإِنْ كَانَ صَبِعَهَا بِقُولِ الْفَاصِبِ مَعْ نِبِيهِ فَالعَالَـكُ بِالْحَيْلِ: إِنْ شَاءَ أَمْضَى الضَّمَانُ، وَإِنْ ثَنَاءَ أَخَذَ الْمَيْنَ وَرَدُ الْمَوضَى.

قُوَّارَ لَهُ ، فَتَلُوَّمُ الأرضَى بِدُونَ الشَّجَرِ وَالبِّنَاءُ ، وَتُقَوَّمُ وَلِهَا شَخِرَ وَمَاءُ لَصَاحَب الأرضَ أَنْ يَأْمَرُهُ يَقَلُمُونَ فِيضِينَ فَضَلَ مَا بِينِهِمَا . الهـ .

(وَمَنْ عَمَتَ ثُوباً مَضِعَهُ أَحْمَلُ إِلَّ عَبِرَدَ مِمَا تَوْبَدُ بِهِ قِيدَ النّوبِ , فلا عَبِرة لَالنّوان بل للحقيقة الزيادة والقصاد وأنى عصب وشويقاً): أي دقيقاً وقلتُهُ . أي حقطة وسمّن فصاحبّهُ يَالَحْجَارَ: إِنْ شَنَّةَ صَلّتُهِ) في ضمن العاصب (فِينَةُ تُوْبِ أَيْضَ) - لأن النّوب فيمي (ومثّلُ الشّبِيقِ) لانه مثلّي (ومثّلُ مُعَمَّمًا) العاصب وقيمة تُوبُ أَيْضَ مَا المناللك الشّبِيقِ) لانه مثلًى (ومثّلُ مُعَمَّمًا) إلى النوب والسويق وتقماص، وإنْ شاء أحدمُما) المنالك (وَشَيْقُ مِيهَا إِلَيْ فِي ذَلْكَ رَمَانِهُ فَلَحَانِس، والجَبرةُ للطّاحب النوب النّوب؛ لكونه صاحب الأصل، يخلاف الساجة بين فها: لأن النّفص له بعد النّفض فيالاش. وهنايه،

(وَمَنْ عَضِتَ عَيْناً فَعَيْهَا مِالمَعْتِهِ، فِي أَخْفَاهَا وَفَسْتُهُ الْمَالِكُ بِيفَهَا مَلَكُهَا الْعَصِلَ» لأن المالك منك لمنك بكماله، والعبدُل قابل للتقبل فيعلكه المعاصب؛ فئلا يحتميم البدلان في ملك شخص واحد (وَ لَقُولُ فِي الْهِيْهَ) إذا اختلها فيها (قولُ الْعاصب) الإنكاره الربادة، والقبلُ قبل المنكر ومَعْ بَعِيهِ كما مر وَإِلاَّ أَلْ بُعِيمَ العَالِكُ اللّهِ، بأَصْرَ مِنْ فَلِكُ الإنبانه بالحجة (حَالَ طَهْرَتِ الْفَيْلُ بعد فَلَكُ (وَقِيمَتُهَا أَكْثَرُ مِنّا) كان (ضَبِيلَ وَقَدَ) كان وضَمِها بقول العالمُك أو بينية أفاقته السائك وأو بتكول القائم عن الرّبين فيلًا خياز لِقَمَالِكِ وَمِن المعاصب الله في الله المنافر (وَإِنْ قَالَ صَمَعَها بقول الْعالِم، منع يعينه فالنّديثُ بالبنيان إن شاء أهمي المناهمان ولا حاد للعاصب وأو فيسته أقل المؤومة بإقراره (وإنْ شاء أحد الْمِيلُ وردُ الْعَوْسُ) الله لم يتمْ رضاه بهذا المقدار حيث يدّعي النوادة والته والمقيل الاجود واخذه ويها لعلم الحجة، وو ظهرت العبل وقيستُها مثل ما صمنه أو دونه في هذه القصل الاخير وَوَنَدُ الْمُعْصُوبَة وَلَمَاؤُهَا وَلَمْوَةُ النِّسْتَانِ المُعْصُوبِ أَمَانَةٌ في يَدِ الْقَاصِبِ. فَإِن هلك فَلا صَمَانَ عَلَيْهِ، إِلاَّ أَنْ يَنعَدُى فِيهَا، أَوْ يَطْلَبُهِ مَانَكُهَا فَيَمْنَعُهَ إِيّالًا، وما نقصت الْحَارِيةُ يَالُولانَةِ فِي صَمَانَ الْعَاصِبِ، فَإِنْ كَانَ فِي قِيمَةِ الْوَلَدُ وَفَاءُ بِه جَبِرِ الْفَصَانُ بِالْمَرْدِةِ وَنَفَظَ فَسَدَلَهُ عَن الْفَاصِبِ، وَلا يَصْمَلُ الْعَاصِبُ ثَافِعَ مَنا عَصِبُ إِلاَّ أَنْ يَنْفَضَ بِاسْتِمْمَائِهِ فَيَعْرَمُ التَّقْصَانُ

وَيْهَ اسْتَهْلُكُ النَّسْلِمُ حَسْرِ النَّمْنِي أَوْ حَشْرِينِوْهُ ضَبِنَ فِينَفَهُمْ ، وَإِن اسْتَهْلَكُهُمْ

فكدا المحوات في تفاهر الرواية، وهو الأصح، خلافً لما قال والكرخي:؛ لأنه لم يسم رصاء حيث لم يُقط ما يدعيه، والحيار نعيت الرحم - وهذاية».

(وَوَقَدُ) النبي (اَلْمَهُمُولَةِ وَمَاؤُهَا) الْمَعْمُلُ كَالْلَشَ وَالْحَلُلُ وَالْمَعْمُلُ كَالْأَوْ (وَلَمْرَةُ الْكَلَّانُ الْمُعْمُلُولَةِ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ الْمُعْمِلُ اللّهُ اللّهُ عَلَى مَاكَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى هَذَهِ الرّبَاعَةُ عَلَى مَاكَ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى هَذَهِ الرّبَاعَةُ عَلَى اللّهُ اللّهِ عَلَى اللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّ

(وما نقصب الحاربة) في التفصيت الذان بعض يعي، لارماً ومتعدياً وهو هما لازم قسا في والل مثلاث وبأرداد) فهو وفي تفعاد العاصب)؛ لأنه حصل في صعابه والإن كالل في فيمة ألوليا وقال الهام ألي بالدمال وتجبر التُعيالُ سالوليا، أصفعاً صعالَة عن العاصب)، فإن صب النزيادة والتقيال واحد، وهو الولاد، وإن لم يكن فيه وقاء منقط لحساله، وقو مانت وبالولد وقاء كلي. هو الصحيح الماحليات

إذلا يضَمَنُ النَّامِيتُ مُنافعَ لَمَ عَضَيَّهُ) من ركوب الدابة وسكن الدار وحدمة العبدا الانها خَصَلتَ عَلَى مَنْكُ لَمَامِيبَ الحقويَّةِ في يَدَّهُ وَالإنسالُ لا يَصْمَلُ مَا حَدَثُ في مُلَّهُ، سُواء استواها أو عَطَلها، وهذا فيما علما ثلاثة مواصع فيحت فيها أخر العشل على احتيار العنائجيري وماية الفترى، وهي. أن يكون وأهناً، أو لنهم، أو مُعدًّا للاستعلال بأن بناه أو شراء لسنت ولا إذا سكن المُحَدِّ للاستعلال تأويل مُنْكِ كسكن أحد الشريكي أه عَلْمٍ كسكن السريهن وإلاَّ أَنْ يَقْفَلُ العَظْمَانِ وَالمُتَعْمَالِهُ . أي الفاصب وأنبَرُم النَّفَاتُ} لاستهلائه يعض أخراء النبل.

﴿ وَإِذَا السَّلَيْكُ الْمُسْلَمُ خَصَرُ النَّمِيُ أَوْ حَشْرِيوَا صَبِينَ فِيضَهُمَاءِهِ الانهما مثال في حقه إذ الحمر عند أهل الدمة كالنجل عندما، والحربير عمدهم كماشاة عمدت، وبحن أبيرنا شركهم وما

المُسْلِمُ عَلَى المُسْنِمِ لَمْ يَصَمَّنَ.

كتاب الوميعة

الْوَيْهِمَةُ أَمَانَةً فِي فِهِ المُودِّعِ ، إذَا خَلَكَ فَمْ يُضَمَّنُهَا. وَلَلْمُودَعِ أَنَّ يَخْفَظُهَا بِنَفْسِهِ وَبِمَنَ فِي عِبَالِهِ، فَإِنْ خَفِطُهَا بِغَيْرِهِمَ أَوْ أَوْقَطْهَا ضَمِنَ إِلاَّ أَنْ يَفْعَ فِي ذَارِهِ خَرِيقَ فَسَلَمْهَا إِنِّي جَارِهِ، أَوْ يُكُونُ فِي صَفِيقِةٍ يَخَافُ الْفَرْقُ فَيُنْفِيهَا إِلَى صَفِيقٍ أَغْرَى، وَإِنَّ خَطْهَا المُودَعُ

ينجينون، ولهيقا أبرُّوا على بيعهما، إلا أنه يجب فيمة الخمر وإن كنان من دوات الامثال، لأن المسلم مستوع من تملكه (وإير المُتَهَلِّكُهُما): أي الخمر والخنزير، وهما (لِمُسلِم) بأن أسم وهما في يده (لُمْ يُضَمَّن) المستهلك، سواء كان مسلماً أو نَمَّا؛ لأنهما ليها يمال في حقه، وهمو مأمور بالإلافهما، ومعنوع عن تملكهما، وتحب في كسر المعاذِفِ قِيمُها لغير ألمُّو، كما في والمِنتازة.

كتاب الوميعة

مناجبتها للنعسب أنها تُنْفَقِ إليه عبد السخالفة أو التحدي

وهي لغة أن النوك، وتسرعاً: تسليط الغير على جغط ماك، وهي اسم ايصاً لمه يعضفه المعودي، كما غير بغلك المصنف بتولد: والوديغة بعين مفعولة دينه الثقل إلى الاسية كما هي ونهاية ابن الالبرء وأفاتة في بد المودع) بالفتح وإذا فلكت من غير تعد وأثم يضيفها إلى الاستيداع ، فلر صشاه بهت التاس عن قبول الودائع ، فتعطل مصالحهم . عداية وللمودع أن يغفظها: أي الوديعة ونقيه وفن في عبايه) ؛ الان المضام أنه يلتزم حفظ مال غير على الوجه الذي يعمقه به مال نفسه ، ولانه لا بعيد بدأه من الدفع إلى عباله ؛ لاه لا يحد مال غير على الوجه الذي يسكن معه ، مال في نفته أو لا يعد بدأ هو الدفي يسكن معه ، وتعري عليه نفقة أن الم موجوده والحده واجبره ، وفيده وفي والمتاوى . هو من يساكنه ، سوله كان في نفقته أو لا . وجوده والح بعد عبره ، والذي ي غير من هي عبائه وأز أو أو فها) غيره كان في نفقته أو لا . وجوده (فإل خفطه بغيره من الاعتمادي . هو من يساكنه ، سوله والموتع المعان بعده الا بعد عبره ، والأيدي تختلف في الامائية ، ولأن الشيء لا السودع وفي والمائية والمائية والمائية والمائية أعمرى ؛ والم نفية أعمرى ، في نفية ألم أن ينه ألم نفية أعمرى ، والموتع وفي المائلة والمائية المائية أعمرى ؛ لا بينة الانه في طورة أطبطة للضمان بعد تحفق السبب، فعمار كما لو أدمى الإن في الإيداع المائة في خده الحائة فيرتضيها المائلة ، ولا يعدق على دلك إلا بينة الانه في المائلة والمائية الموتع والمؤن في الإيداع .

بِسَالِهِ حَنَى لاَ تَشَيِّرُ ضَمِنَهَا، فَإِنَّ طَلَيْهَا صَاحِبَهَا فَخَيْسَهَا هَنَّهُ وَهُـوَ بَفْهِرُ عَلَى تَسْلِيهِهَا ضَبَهَا، وَإِنَّ أَنْفَقَ الْمُودَعُ يَغْضَهَا ضَبِهَا، وَإِنَّ أَنْفَقَ الْمُودَعُ يَغْضَهَا ثُمِّ وَمُوْلِعُهُمْ وَإِنَّا تَعَدَّى السُّودَعُ فِي الْوَدِينَةِ _بِأَنَّ كَانْكُ وَالَّهُ وَمُ مِثْلُهُ فَخَلَقُهُ بِالْبَانِي ضَمِنَ الْجَهِيغِ، وَإِنَّا تَعَدَّى السُّودَعُ فِي الْوَدِينَةِ _بِأَنَّ كَانْكُ وَاللَّهُ مَوْلِهُمْ وَاللَّهُ عَلَيْهِا مُسْلَحًا عَلَيْهِ مِنْكُمَا أَوْلَ السُّفَاقِينَ وَرَدْهَا إِلَى يَبِهِ وَلَا الضَّفَانُ، فَإِنْ طَلْبُهَا صَاحِبُهَا فَجَحَدَهُمْ إِلَيْهُ مَنْكُونُ شَهِنَهَا، فَهَانُ عَلاَ إِلَى يَبِهِ وَلَا الضَّفَانُ، فَإِنْ طَلْبُهَا صَاحِبُهَا فَجَحَدُهَا إِلَيْهُ مَنْكُونُ شَهِنَهَا، فَإِنْ عَلاَ إِلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللللللللللّهُ الللللللللللللللللللل

وهداية، قال في والمستفيء: هذا إنا لم يكن الحريقُ علَّما مشهوراً عبد الناس، حتى لمو كان مشهبوراً لا يحتاج إلى البينة. ﴿ هُ (وَإِنْ خُلْطُهَا السُّودُعْ بِمَالِهِ حَتَّى) صارت محيث (لا تَقَلَّبُونُ خُمِينُها) ولا سيلُ للمودع عليها عند دأبي حنيفة؛ الاستهلاكها من كل وجه لتصفر الوصنول إلى عين حقه، وقالا: إذا خلطها بجنسها شركه إن شناء؛ لأنه وإن لم يمكنه الوصبول إلى عين حقه صورةً يمكه معمَّى بالقصمة؛ فكان احتهالاكاً من وجه دون وجه؛ فيميل إلى أبهما شاه. وهنداية، قال في والتصحيح:: واختبار قبولُ الإسام والمحيوبيُّ، ووالسفي، ووأبو المضل العوصليء وعصلوً الشويعة، (فإنَّ مُثَلِبُهَا صَاحِبُهَا) بنفسه أو وكينه (فنعَسَهَا غَيَّهُ وهُو بِقُسَرُ علَى مُسْلِمِهَا) لَمْ هَلَكَ (ضَيَّهَا) لَتَعَدُّه بالعنم فيصير غاصباً أَيْد بكونه قنادراً على تسليمها لأنه لو حسبها نحجُوزاً أو حوفاً على نفسه أو ماله لم يضمن. وفي والفهمنائي، عن والمحبطة: أبو طلبها فضال ولم أقدر أن أحضرها تلك السباعة، فتركها مهلكت لم يضمن، لأن بالدوك حبار سودعاً ابتداق، ولو طلبها فقال واطلبها غداًه طما كان العبد فال وهذكت؛ لم يضمن. ولمو قال في السمرُّ ومن أحيرك معلامة كذا فادفعها البده ثم جاء رجل بنلك العلامة ولم يدفعهما ليه حتى هلكت لم يضمن. ١ هـ (وإن احْتَلَطْتُ) الوديعة (مَمَالِهِ مِنْ غَبْرِ جَعْلِهِ) كَانَ النَّشُ الْمُظَّرِفَانَ وانصبُ احدهما على الاخر (عَهُون): أي المودعُ (شريكُ يصاحِبهما) الفاضأ؛ لاختلاطهما من غير جنباية (وَإِنَّ أَنَّفَقَ المردَّعُ بَعُضِهَا) أي البوديعة (تُمُّ رَدُّ مِثُلًا) أي مثيل ما أنفقه (مُخَلَطَدًا): أي المردود وبالبّاقر) لم ملكت (ضين الجبيم) أي جميع الرديمة، من الذي كان عم منها والذي ردَّه إليها عوضاً عما أنعقمه؛ لخلطه الوديعية بمالمه فيكون استهيلاكاً على النوجه البذي نقدُم وَوَإِذَا تُعَدِّي السُّودَعُ في الْدِيمَةِ: بأنَّ كَانَتُ ذَانَةً فَرَكَبِها، أَوْ نُرْبَأُ فَلِينَهُ، أَوْ عَبْداً فَاسْتَحْدَدُنَهُ، أَوْ أُوْدَعُها جَنْدَ غَيْسرو} معن اليس في عيانه (لمُ أَزَال النُّعَدِّي وَرَدُّهَا إلَى يَجِهِ زَالُ الضَّمَانُ) لـزوال مبيه ـ وهــر التعدي ـ وبقــاه الامر بالحفظ، فكانت بدء كيد المالك حكماً؛ لانه عامل له بالحفظ، فبإزالة التعدي ارتــــّـت إلى يد صاحبها حكماً وفإن طُلُها صاحبُها فجَحَدُهاهالهم مهلكت وضَجَهام؛ لأنه لما طالبه سائرة فقيد عزله هن الحقظ؛ فينقي بعد، بالإمسال غامية؛ فيضمن (قالُ غيادً) بعد جحيرته (إلَى الأغَيْرَافِ) لها وَلَمْ يَبْرُأُ مِنْ الْغُسَانِ)؛ لارتفاع العقد؛ لأن المطالمة بالدرد رفعٌ من جهية المالمك، والجحرذ

وْلِلْمُودَعِ أَنَّ يُسَافِرَ بِالْوَبِبِغَةِ وَإِنْ كَانَ قُهَا حَمُّلَ فِمُؤْلَةً

وَإِذَ أُوْفَعَ رَحُلَانِ صِنْدَ رَجُلِ وَفِيعَةً ثُمُّ حَضَرَ أَخَلَهُما فَطَانَبُ لَصِيبَةً بِنَهَا لَمُ يَذَنَعُ إِلَيْهِ ضَيْنًا حَتَى يَخَضَرُ الأَخْرِ، عِنْدَ أَنِي خَيْفَةً. وَقَالَ لُنُو يُوسَفَّدَ وَمُخَسَّدً: يَدَفَعُ إِلَيْهِ شَيْنًا حَتَى يَخَصِّرُ الأَخْرِ، عِنْدَ أَنِي خَيْفَةً. وَقَالَ لُنُو يُوسَفَّدَ وَمُخَسِّدً.

وَإِنْ أَوْفَعُ وَحُمَلَ عِنْدَ رَجُمْنِينَ شَبِئَا مِمَا يُفَسَمُ لَمْ يَجْدَرُ أَنْ يَذَفَعَهُ أَحَدُهُمَا إلى الآخَر وَلَكِنَهُمَا يَفْتَسِمَاهِ فَيَحْفَظُ كُلُّ وَاجِمَدِ مِنْهُمَا يَصُفَهُ، وَإِنْ كَانَ مِثُ لَا يُقَلَّمُ خَزَ أَنْ يَخْسُطُهُ أَخْمُهُمَا بِأَنْهِ الانخْرِ.

وَإِذَا قَالَ صَاحِبُ الْوَهِيمَةِ لِلْمُوفِعِ وَلاَ تُسَلِّمُهَا إِلَى زُوْجَبَكَ، فَسَلَّمُهَا إِلَهَا فم يَضْمَنْ.

مسحً من جهة السودي. فنم رفع العقد منهما، وإذا ارتفع لا يعود إلا بالتجديد، فلم يوجد الرد إلى نائد، بغيلاف فلسخالف ثم القرّد إلى الموفاق؛ فيقياء الأمر؛ فكنان الرد إلى نائبه كمنا في والهذابة».

﴿ وَلِلْمُواعِ أَنَّ لِسَامِرَ بِالْمُوامِعَةِ وَإِنَّ هَانَ لَهَا خَسْلُ فِي نَفِل (وَمُؤْمَنَهُ فِي أَجَرَف عسد أبي حنيقة إ لإطلاق الأمر، وقالاً اليس له ذلك إذا كان له حس ومؤنة الأن المائك تنزمه مؤنة المرد في ذلك ا قالطاهر أنه لا يرضى به، فيتميّد، وطاهر الهذاية ترجيع فولهما بتأخير دليلهما

(وَإِنَّ أَوْلَغَ وَخَدَانِ هِنَدَ وَجُسَلُ وَدِيدَةً مِن دُواتِ الأَمْنَانِ وَتَمْ حَضْرَ أَحَدُهُمَا) هوف صاحبه (طلقُ تَصِيبُهُ مِنْهَا ثَمْ مُلْفَعٌ إِلَيْهِ): أي إلى الحاصر ونيشاً) منها وخمى بخشس صاحبه والأخر عِنْدَ أَبِي خَيْمَةً)، لأن يُطالِب بعض وَحَقَّه في مُشاع، ولا يعرز إلا بالعَسْد في ولسن للمودع ولاَيْهَا وَوْقَالاً. بِذُفْعٌ إِنَّ بعِيبَهُ)، لأنه يطالِب بذُهِ بعيد الذي سلمه إليه، قال في والتعميم ه: واعتمد قول الإمام المحجوبي، و والسقي، و وأبو العض الموصلي و وحصفر الشريعة و. 1 هـ. فيذا بذوات الأمثال لانها لو تحالت من القيميات لا يندفع إليه العاقبُ، على الصحيح، كمنا في والقيداية و والفيض».

(وإنَّ أَوْفَعُ رَحُلُ عِنْدُ رَحُمْلِينَ شَيْئًا مِمَّا يُفْسَمُ مَنْلِيًّا كَانَ أَوْ فَيَمِيًّا وَلَمْ يَحُوْ أَنَّ بِيَنَعَهُ أَحَدُهُما إِلَى الأَخْسِءَ الْوَلَكِلْهَا وَأَنْكِلْهَا لَقَائِمِهَا فَكُوا وَأَنْكِلْهَا لَقَائِمِهَا فَكُوا وَأَنْكِلْهَا لَقَائِمِها فَكُوا وَاجِدِها مَعْ عَلَيْهُ أَنْهَا لا يُقْلِمِنَ عَلَى قَلْلُها وَاللّهَا وَاجْتَماعُهما مَعْ عَلَيْهُ أَنْهَا لا يُقْلِمِنَ وَلِللّهُ وَاللّهِمَا وَاجْتَماعُهما مَعْ عَلَيْهُ أَنْهَا لِللّهِ وَلَا أَنْ وَاللّه فَي اللّه وَلَا أَنْ وَاجْدَا لَا يَعْمُوا وَاجْدُهُ للنّه وَلا أَنْ وَاللّهُ وَاللّهِ وَلَيْهُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَلَّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِلللّهُ وَلَا أَنْ فِي اللّهُ وَلِمُ الللّهُ وَلِمُ اللّهُ وَلِمُ اللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَلِمُ اللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا أَلَّا أَلّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلَّاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّاللّهُ ول

﴿ وَإِذَا قَالَ صَاحِبُ الْوَمِنْةِ لِلسُّودَعِ ﴿ لا تُسَكِّمُهُ إِلَى وَوْحِيْكَ فَسَمْهُمُ ﴾ السودع وإليها، أي إلى

وَإِنْ قَالَ لَهُ وَالتَّفَظُهَا فِي هَـذَا الَّذِبَ، فَخَيظَهَ، فِي بَيْتِ الْحَرْ مِنَ الدَّارِ فَمْ يَضَمَنْ، وَإِذْ خَفِطُهَا فِي فَارِ أَخْرَى صَهِنَ.

كتاب المارية

الْمُعَارِيَّةُ خَاتِرَةً وَهِي تَشْلِيكُ السَّافِعِ إِنْهُمْ خِوْضِ ﴿ وَنُصِعُ بِقُولِهِ : أَعْرَتُكَ، وَأَطْمَعْتُكُ

زوجته وهلكت (لم يَضْفَى) الآنه لا يجد بداً من دلك الإنه إذا خرج كنان البيت وما فيه مسلماً المسيحابي و: وهذا إذا كنان المعلى مع مراعنة هذا الشرط وإن كنان مُفيداً، لكن في وشرح الإسبيحابي و: وهذا إذا كان لا يجد بداً من ذلك! لأن لشرط وإن كنان مفيداً الكن العمل به فير ممكن الدر كنان يجد بداً منه يلزمه مراعاة شرطه بقدر الإمكنان؛ لتمكنه من حفظها على الوجه المعلور به و فإذ حلف ضبض العد ملخصاً (وَإِنْ قَالَلُ لَهُ الْحَفْظَة فِي هَنْهُ النّبِيّا) لبيت معين من الدار (فَافَظُلُها فِي بَبّتِ أَخْرَ مِن) تلك (الشّار) وهلكت (قَا بطنفن)؛ لأن الشرط غير مُفْيدا فإن النبي في دار واحدة لا يتفارتان في البوئز (وَإِنْ خَفَظُها فِي) بيت من (دار أخرى ضبف)؛ لأن الدارين يتفارتان في البوئز عليه أبوئز وإنْ خَفَظُها فِي) بيت من (دار أخرى ضبف)؛ لأن الدارين يتفارتان في البوئز عظيمة والبيت الذي بها، من الحقظ فيه غورة البين طاهرة وصح الشرط ومداية)

كتاب العارية

مناسبتها للوديعة ظاهرة، من حيث اشتراكهما في الأمانة.

وَالْغَارِيَّةِ) بالتشديد وتحمم (خَائِزَةً) > لانها سوع إحسان. وقند استعار النبي ﷺ دروهماً من صُلُّهُانَا ** . وهداناه .

﴿ وَهِيَى اللَّهُ: إِعَارَهُ النَّبِ، كَمَا فِي وَالْقَامُوسَ، وشرعاً: تَقَلِيكُ الْفَنَافِعِ بِغُيْرِ بَخَصَ أفاه بالتمليك لزوغ الإيجاب والقبول ولو يُعَلِّل وَتَصِعُ بِفَوْلَهِ ﴿ قُرَيْتُكَ ﴾؛ لان صويح فيها ﴿ وَأَطْمَقُتُكُ

⁽٩) اخترجه لمنو دارد ٣٥٦٦ و ٣٥٦٦ و ٣٥٦٦ و ٢٥٦٦ و ٣٠١٦ والدارقطني ٣٩/٢ (١٤ وأحسد ١٩٥٢ والحداكم ١٤٨/٣). ٩٤ والبيه مي ١٤٨/١ من خبرق عن قليسة بين معسوال. والحسدى روايدات أمي مارد بلغظ وأن رسول الله إلله المنافذ من أفراد الله والمحددة والمحددة القال: ولا بل عاربة مفسسونة وعمدة أشرجه المحددة من حديث بن عباس وقال: صحيح على شوط مسلمه وواققه الذهبي قد أخرجه الحاكم ١٩/٤ في العماري مطولاً من حديث جسر وظال: صحيح الإسلا وواقفه الذهبي الدوم صحيح وانظر عب الرباة ١٩١٤، ١١٤٠.

طَنِهِ الْأَرْضَ وَمَنْحُنُكُ خَنْدًا النَّوْبِ، وَخَمَلَتُكَ عَلَى خَنْهِ النَّدُائِيِّ، إِذَا لَمْ يُبَرِدُ بِهِ أَلَهِبَ... وَأَخْمَمُنُكُ خَذَا الْغَبْدُ، وَمَارِي فِكَ شُكْنِي، وَمَارِي لَكُ مُمْزِي شُكْنِي.

وْلِلْمُعِيمِ أَنْ يَرْجِعَ هِي الْغَارِيْةِ مَنَّى شَاءً .

وَالْعَارِيَّةُ أَمَانَةً : إِنَّ خَلَكُتْ مِنْ غَيْرِ نَعَدُ لَمْ يَضْمَنِّ شَيَّتًا.

وَلَيْسَ بِلْمُسْتَجِيرِ أَنَّ يُؤَاجِر مِنَا اسْتَعَارَهُ وَلَا أَنَّ يُسَرِّضَكُ ، وَلَنَّهُ أَنَّ يُجِيرَهُ إِذَا نَجَانَ بَمُنَا لأ يُخْتَلِفُ بَاخْبِلافِ المُسْتَحْجِلِ ، وَهَارِيَةُ الدُّرَاجِمِ وَالدَّتَالِيرِ وَالمَجَلِّ وَالمَرْزُونِ قَرْضَ

ووللنُّجيرِ أَنَّ يَرْجع في الْعَارِيَّةِ فَتَى شَاءَى؛ لانها عَمَدُ نَبْرُعٍ .

وَوَالْعَارِيَةُ مِن أَي حَكَمَهَا أَنْهِ وَأَمَانَةً) في يد المستمير : وَإِنْ مُلَكَتُ مِنْ غَيْرِ تَمَوْ لَمُ يَضْمَنُ }. ولو يشرط الضمان - وقهساني هـ .

وَوَيْسَ لِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُؤَكِّرُ مَا سَتَعَارَهُ. وَلاَ أَنْ يَرْهَهُ)؛ لأن الشيء لا يتفسقن منا هوف وَوَلَهُ أَنْ يُجِرَهُ فِيْ كَانَ مِنَا لاَ يُتَعَلِّفُ مِاحَيَاتِ النَّسْتَجَبِلِ)؛ لاه طلك السناه، ومن مَلك شبأ جار له ان يُملكه على حسب ما طلك؛ ونقا قبوط أن لا يحتلف باختلاف المستعمل؛ فلو كان يخلف باختلاف المستعمل لا يجوز أنه ظلك؛ لأسه رَجِي بالمنتعمال لا باستعمال غيره، قال في والهدية: وهذا إفا كانت الإعلام مغلقة، وهي على أربعة أوجه: أحدها: أن نكون مطلقة في الرقت والانتماع، وانستعبر فيه أن بتضع به في أي نوع شناه، وفي أي وقت شناه، غشلا بالإطلاق، والناني أن تكون مُشِيدة فيهما، وليس لمه أن يُجارِز منا سماه، عمداً بالنفييد، إلا إد كان خلاقًا إلى بشل ونك أو خير منه، والكانت. أن تكون متبدة في حق الدوقت مطلقة في حق الانتفاع، والرابع؛ عكسه، وقبس له أن يتعلق، ما سماه، اهد.

وَفَعَارِيَّةً لَلْقُرَاهِمِ وَاللَّهُ الذِرِ وَالْمَكِيلِ وَاقْمُوزُونِيٍّ والمعدود المتفارِب عند الإطلاق

َرْيَةَا سُنْفَازَ أَرْصَا يُؤْمِنَ بِيهَا أَوْ يُشَرِعَنَ نَحَلَا خَازَ، وَلِلْمُحِيرِ أَنَّ يَرْجِعَ بِيهَا وَيُكُلِّفُهُ فَلَغَ تَقْبُلُهُ وَلَغَرْسِي، فَإِنْ أَنْهُ يَكُنَّ وَفُتَ الْعَارِيَةِ عَلاَ ضَمَانَ عَلَيْهِ. وَإِذْ كَانِ وَفُتُ الفارِيَةِ فَرْجُ غَ فَتُلُّ الْوَقْفِ ضَمِنَ الْمُعِيرُ مَا لَفْضَ لَبُنَاءً وَالْعَرْضُ بِالْفَلْمِ .

وَأَجَوْةُ وَدَّ الْغَارِيَةِ عَلَى الصَّنْجِيرِ، وَأَجَوَةُ رَدَّ الْغَيْنِ الصَّنَّأَخِيرَةِ غَلَى الطُؤَجُرِ، وَأَخَرَةُ وَدُّ الْعَبْنِ الصَّطْطُونَةُ عَلَى الْعَاصِبِ.

....

(فَرْضَ)؛ كان الإعارة تسبيل السامع، ولا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاك عينها؛ فاقتضى تطلبك العين ضرورة. وذلك سلهبة أو العرض، والفرض أدناهما فلبت، ولأنا من فضية الإعارة الانتفاغ وردُّ العين فاقيم ودُّ المثل مقاصر، وهدامة، وإنها قلت دعاد الإشلاق، لانه أو عبُن العهة - بأن استعمار درهم فيعابر بها ميراماً ويُبرئي بها دكاناً سم يكن قرضاً، ولا يكنود لله إلا المنفحة العمدان كما في والهداية،

(ويرده المنصار أرضاً لبليم وبها أو يقرس لمخالاً جار)؛ لابها موح صفحة كالسكس تسك بالإجازه فكذا بالإعارة وونققير ألم أن ترجع بها غلى شائر، لما مر أنها عقد عبر لاوه (ويكلمة فقم فيناء ألما مر أنها عقد عبر لاوه (ويكلمة فقم فيناء ألما من النهاء معرة بالارص، وإلا فيناء والداحيث لم يكن في الفلح مصرة بالارص، وإلا فيناك وقت ألما ينة فلا صمان عليها؛ أي عس المبدر وب أفقى المناه والغرس بالفلح، لان المستمر المغرّر فير مصرود، حيث اعسد إطلاق صبى المعترر عبر عبر وب المستمر فيناك أنها أنها مرود حيث اعسد إطلاق صبى ألما أن المناه عبر المعترر المعترر والمعترر والمعترر والمعترر والمعترر والمعترر والمعترر والمعترر المعادية، وإلى والمعترر عبر المعترر أنها المعترر أنها المعترر أنها المعترر أنها المعترر أنها المعترر المعادم الشهيدة أنه مفسر والقام بالمعترر أنها في المعترر المعادم الشهيدة أنه مفسر عبر المعترر أنها والمعترر فيا مناكه والمواد إله والموجع بالأصل والحد فيد المهينة والموس الأنه المعترر المعاد المعترر فيا عبر المعترر المعادم المعترر فيا والموجع بالأصل والحد فيد المهينة معلومة وبول المثل مراعاة للعفين كالم في والهداية وغيرها

(وَأَجَدُوهُ رَدُّ أَمَّارِيَةِ عَلَى الْمُشْنِعِينَ؟ لأنَّ الرَّوْ رَاحَبِ عَلَيْهِ لأَنَّهُ قِيضِهَا لَمِنْعَمَّ لَفُسَامِ، والأجهرة المؤلّة البرد لنكول خليم (وَأَجْرَةُ رَدُّ الْقَبْلِ الْمُسْتَأْجِرَةِ عَلَى الْمُؤْجِنِ)؛ لأن الواحب على العمناجر الشكين والتحلية دول الود (وَأَخْرَةُ رَدُّ الْغَبِّيُ الْمُفَطُّونَةِ عَلَى الْفَاجِبِ)؛ لأن الودُ واحب عليه وفعاً للصرر عن العالك، فتكون مؤنّة عليه. وَإِذَا مُسْتَعَارَ وَالِّهُ فَرَدُهُ إِلَى إِصْطَلَقَ مُنْإِكُهَا لَمْ يَضْمَلُ، وَإِنَّ الْمُنْعَارِ عَيْماً فودَهُ إِلَى فَارِ مَالِكِهَا وَلَنَّ يُسَلِّمُهَا إِنَّهِ ضَمَنَ، وَإِنَّ رَدُّ الْمَرْبِيعَةُ إِلَى فَادِ الصَالِبِ وَلَمْ يُسَمَّهُمَا إِلَيْهِ ضَوِنَ.

كتاب القيط

اللَّهِيمُ : خُرُّ مُسُلِمٌ، وَلَعَفْنَهُ مِنْ بَيْتِ العَالَ

قَوْنِ الْمُغْطَةُ رَحْلُ فَلَمْ بِكُنْ بِغَيْرِهِ أَنْ يَأْحَنُهُ مِنْ يَهِم، فإن ادّعى لَسَدَعِ أَنَّهُ النّبة فَالْفَلُولُ قَوْلَةً. وَإِن الْمُغَلِّهُ النّانِ وَوَطَفَ أَحَلُهُمْ عَلَامَةً هِي جَسْبِهِ، فَهُو أَوْنِي بِهِ.

(وَإِذَا سَلَمَارُ ذَفَةً فَرَدُهَا إِلَى إَصْطَلَقِ صَائِكُهَا) فَهِلَكُ لَمْ (يَضَمَلُ) وهذا استحسان، لأس أَنَى بالنسليم العماد المتعرف؛ لأنه تو رَفَعا إِلَى العالمُ لِرَفعا إِلَى العرفة تحد في والهداية، وأراب السّفارُ عَلِينًا بقيسة (فَرَدُه إِلَى فَي الْدَيْتُ وَلَوْ يُسَنَّمُها إِنَّه صَمَلُ قال في والجرومرة؛ والى نسخة ولم يضمن وكذا هو في شرحه، فيراته بعد ذلك أشار إلى أن في الأب العبرال. أحد أي يخلاف الأعيان المتعلمة فلا تردُّ إلا إلى استعلى ولسامه في والهنائية، (و إِنْ ردُ المُوتِعِمَةُ) تُو العبن المعصوم (إلى دارِ الْمَابِكُ وَلَا يُسْلَمُهُمْ إِلَيْهِ صَبَقَ) لأن الله حد على الفاصب فسخ فعله، وذلك بالود إلى الديلك دون عبره، و الوديقة لا يرضى المعلك بالردُّ إلى الدر، ولا إلى مد منْ في الهيل، لأنه لو ارتباء لها أودتها وهذاية.

كتاب القبط

ماسسه للوديعة من حيث لروم الحلط في كل منهما

و القبيطة المقادما يُتَقَطَى الى ترجع من الارتس، فعيل سعمى نشعون، ثم هلب على العسى - المستوق باعدال مالى العسى - المستوق باعدال ماله لاك يُتقطى وشرعاً معولية طوحه أهنه خدوةً من النبيّة وه رازاً من المُهمة، وهو والحرار من المنهدة ولا منان أه وهو وكل أسلم عدجر عن المنهدة ولا منان أه ولا فرارة وولان ميراته فيهت الهنان، والحراح بالصيارة، والمنابقط منسوع في الإيفاق مفيه تعدم الولاية إلا أن يامره القاصي به فيكون ديناً عليه فعموم ولايته.

وفإن النقطة) منتفطًا ورحَلَى الو امراء (نَمْ لِكُنَّ لِعَيْرِهِ أَنْ فِأَخَدَهُ مِنْ يَهِهَ) - لتبوت خَنَّ الحعط له بِسَلَيْنَ بِدَهُ وَهِانَ ادْمَى مُدْعَ مِ مَسَلَمِ أَنْ وَمِي وَاللّهَ اللّهُ مِنْقُولُ مُؤْلُّهِ المُستَع بنقمه و الله ينشرُك مانسب ويُعيِّر بعدمه ، وهذه إذ الله يسلُّع المنتقطُ مسه ، ويَلاَّ فهم أَرَى مَن للحارج ولو نَمَيًا مع مسلم ووإنِ ادْعَمَّ النَّانَ وَوَصْفَ الحَمْقَطَ عَلَامَةً فِي خَسِمَ فَهُو أَوْلَى مِنَ وَيَثَا وَحَدَ فِي مِصْرِ مِنْ أَمْضَارِ المُسْتَنِجِينِ أَوْ فِي فَرْبَهُ مِنَّ فَرَاهُمْ فَادْعِي فِنْهِي أَنَّهُ اللَّهُ نَتَ نَسَبَهُ مِنْهُ وَفَانَ مُسْلِمِنَا، وإِنَّ وَجِدَ فِي فَرْيَةِ مِنْ قَرِي أَهُـلِ اللَّهُــةَ أَوْ فِي بِيغَةٍ أَوْ فَبِيسَةٍ فَانَ وَشِاً.

وَمَنَ ادْعَى أَنَّ اللَّهَ مَا مُعْدَا لَمْ لِفُلِّ مِنْهُ. فَإِنْ دْعَى عَبْدُ أَنَّهُ آلِنَا لِمِنْ سَبّ مُهَ وْكَانَ

وَإِنَّ وَجِدَ مَدَ النَّفِيمِ مَالُ مِلْمُودُ عَلَيْهِ فَهُوْ لَهُ.

ولا يلحورُ لزَّوبِيعُ المُلْقَطِ وَلا تُصَرُّفُ فِي ذَالِ النَّفِط، ويجُنورُ أَنَّ بَشِّضَ لَهُ الهِبْ

الطاهر شاهد له تموافقه العلامة كلامه، وإن لم يصف أحدُهما علامةً فهو المهمة، لاستواتهما هي السمام، وإن سنفت دعوى أحدهما فهو المه، لأنه شب حقُّه في زمان لا يُسَارع فيه، إلا إذا اقتام الأحر المهمة لأن اللهمة أقوى - هدايمه

(وإذا أجد) النفيط (في مطهر مِنَ أقصار النُسُليس أو في فرأينو مِنْ فراهم). أي فيرى المسلمين إدافة من فراهم). أي فيرى المسلمين إدافة على المسلمين إدافة على المسلمين إدافة المستحيات؛ لأن دمواء تصلى المسبح ويطال الإسلام النات بالدار، والأوفّا باسخ لتسجير، ولشاي خيار؛ فعيمت دمواء بينا بيمه دول ما يعيره إوارة أرمداء اللقيط (في وأيو من أرى أهل المبلمة أو في بينا المبلمة أو في الكلمة أو في بينا المبلمة أو في معدد المساري (كان بقاً) وهذا المبلم في مكان الواحد دمية والدو في مكان المبلمة والمبلمة في مكان المبلمة المبلمة في المبلمة المبلمة المبلمة في مكان أو عكم صفاعر المرواية اعتبار المكان المبلمة الحدادة اعتبار المكان المبلمة الحدادة اعتبار المكان المبلمة الحدادة اعتبار المكان

ومن أدَّعي أَدُّ اللَّمِمَا عَمَدُهُ لَمْ يَعَلَى مَهُهُ اللَّهِ عَلَى اللهِ حَمَّو طَاهِمَ (بَانِ نَدَعَى عَيْنَ أَنَّهُ سَمَّهُ لَنَكُ سَنَّةً بِكُنَّهُ اللَّهُ مَعْمَةً وَوَكَانَ خَرَاتُهُ لِأَنْ الْمُعْمِلُ قَدْ لَلْدَ لَهُ الْحَرَّةِ وَلَا لَبْطُلُ الْحَرِيّةِ طَفَاعِرَةً لَلْمُنْكُ، وَالْحَرِّ فِي دَعَوْلَهُ لَلْمُبِطُّ لِرَثِي مِنْ العَمْنَ وَالْمُسَلِّمُ مِنَ الشَّعْمِ * لَوَحِيْحَةً أَمّا عَمُو الأَنْفُرُ فِي حَقَّةً وَقِمَالِهُ أَنَّ

(فَإِنَّ يُجِدُ مِعَ اللَّذِيظِ مَانَ مَنْدُرَةً عَلَيْهِ فَهُو لَهُ اعتباراً للطاهو. وكذا ودا كان مندوداً علي داية هو عديها؛ لمنا دخولاً. ثم يصرمه التواجد له مأمر الفاصى، لامه مان صالع وفلقاصي ولاية صرف شد إليه وميل: يصرف معير أمر الفاصى؛ لامه للفيظ طاهراً وله ولاية الإيفاق وشراء ما لا بدات كالطعام والكبوة لأنه من الإصاب. وهذاية

﴿ وَلَا يُضُورُ رُوبِعُ المُتَّقِفَاءِ لِإِمْدَاهُ مِنْ البِّلَايِهِ وَلَا يَصَرُّفُهُ فِي قَالَ اللَّقِيفِ لاجل

زُيْسَلُّمُهُ فِي صِنَاعَةٍ زَيْوًا جِزْدُ.

كتاب القطة

اللقَطَةُ: أَمَانَهُ، إِذَا أَشُهَدُ المُلْتَخِطُ أَنَّهُ بِأَخَذُهَا لِيَحْفَظُهَا وَيَرْدُهَا غَلَى صَاجِبِهَ. فَإِنَّ كَانْتُ أَقُلُ مِنْ عَشْرَةٍ دَرَاهِمَ عَرَّفِها أَيَّامًا. وَإِنْ كَانْتُ عَشْرَةً فَصَاعِداً عَرَّفه خَوْلًا.

تسبيم (لأن ولايته ضعيفة بمنزلة ولاية الام (أويجُوزُ أَنْ يَقْبَضُ لَهُ الْهَيْةَ)؛ لامه نصح محضى، ولهذا يمثكه الصغير بنفسه إذا كان عاقلاً، وتعلكه الأمّ ورصبُهم. اهستانها وفيسَلَمَهُ فِي صِناهُمْ)؛ لابه من باب ناديه وحقظ حاله (ويُؤَاجِرُهُ) قبال في والهداية»: وفي والساسع الصغيرة: لا يجبوزُ أن براجره، ذكره في الكراهية، وهو الأصعر، احماء وفي والنصحيح؛ قال والسحيوي،: لا يملك إيجازه في الأصح، ومثنى هايه والنسفي، وأصدر الشريعة).

كتاب القطة

 مناسبتها لنقيط ظاهرة؛ توجود معنى اللقعة فيهما، إلاّ أنّ للقبط الحَصُّ بالأدمي، والملفظة بالسال.

(اللَّفَظَةُ) يقتح القناف وتسكن السم للمال العلقط، وهي (أسَلَة) في بعد المنقط وإذًا المُبَقّةُ المُنْقِظُ إِنَّ يَعْفُطُهَا وَيَرْدُهَا على طاجيها) ويكميه أن يضول أمُ مَن مستسوء يَشْتُهُ صَالَةً فَدْلُوه علي ما قالون فيه شرعاً، بل هو منافقة فيذلوه على ما قالون فيه شرعاً، بل هو الإقتصل عند عامه اللساساء وهو النواحب إذا حاف الصباع على ما قالون وإذا كان كذلك و تكون مضموم عليه وكذلك إذا تعدقا أن أحمدا للمالك؛ لأن تصافعها حجه في حقهما، وصار كاليت، وإذا أن أنه أخذها للساسة وصار كاليت، ولو أثر أنه أخذها للساسة وضما بالإجماع، وإذا لم يُلْهِد وقال أحديما والقبل فرئه. وكذبه المائك يضمن عند ولي حتيقة، و ومحمده، وقال دأنو يوسفه: الا يضمن والقبل فرئه. اهد مانتهاون واعتماد، والسحيح قبل دأني حيمة، واعتماد، والمستبح قبل دأني حيمة، واعتماد، والبرمان، والتسفي، و والتسفي، و وصدر الشريعة، إلى المناسة واعتماد،

(فَإِنَّ كَانَتَ) النَفطة (أقلُ مِنْ عَشَرَةِ فَرَاهِمْ غَرَفَهَا) . أي نادي عليها. حيث وحدها، وهي الشجامع وألَّاماً) على حسب واي الملاقفة، بحيث يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعدها وَوَإِنَّ كَانَتُ غَفْرَةً فَصَاعِداً عَرَّفَهَا خَوْلًا) قال في والهيداية، وحيفه رواية عن وأي حيمة، وقدُر ومحمدًه في الأصل بنالحول من غير تفصيل بن الفليل والكثير، تمه فنال: وقبل: الصحيح أن شيئاً من هذه المغادير ليس يلازم، وتُفُوس إلى رأي المنافظة، بعرَّها إلى أن رمات على ظاه أن فَإِنْ حَاءَ صَاجِبُهَا وَإِلاَّ تَصَدُّقَ بِهَا، فَإِنْ خَاءَ صَاجِبُها فَهُو بِالْجِيْرِ: إِنْ شَاءَ أَمْضَى الصَّـدُقَةَ، وَإِنْ شَاهَ ضَمَّنَ المُمْتَغِط.

وَيُجُورُ الْإِلْمُنِفَاظُ فِي السَّاةِ وَالْمِفْرَةِ وَالْمِعِيرِ.

صاحب لا بأس بآخده من عبر نعریف، و لا فلا ۱ هـ.

صاحبها لا يطلبها بعد ذلك الحمد ومثله في مشرح الأفطع، فدلاً وهندا اختيار شبيس الأنسة. وفي والبناسة، وحلم النفوض ومثله في والجواهرة و مختارات النوارلية و والمضمرات، شما في والتصحيح، وإن كانت اللّفظة شيئاً لا يمى غرّفة إلى أن يحياف عليه الفساد، وإن كانت شيئة بعلم أن صاحبه لا يظلم كالواة وقُشرر الرسان جاز الانتصاع به من غير تعريف، ولكنه خُبقي على ملك بالكه الله التمليك من المحجول لا يصح، كذا في والهداية، وفي والمجوهرة، قال بعض المشابع: أنتفاظ أستال في أبام الحصاد إن كان كنيلاً بعلب على انظر أمه لا يشرّ على

وقائل حاة ضاجيتهم) ود إليه (وَإِلاَ نَصَدُقَ بَهَا) على النقراء (قَائِلُ حَاء صاجبهم) معد النصدق بها (فهو بالجبائل إلى شاء أخضى الطدائم) وته توابها، ونصير إحاريه اللاحقة بسرلة الإدل السابق (وَإِنْ شَاءَ صَمَّى الْمُلْتَبَطّ) الآنه مملّم ماله إلى عبره يعبر إذنه، وإن شاء حمثُن المسكب إلى ملك في يده الله قبص ماله بعبر إدنه، وإن كان فائماً أخده الله وحد غيل منه كساً في والهدايدة، وأيهما صيلًا لا يرجع به على الأحر.

وَيَجُورُ الْإِلْتُعَاطُ فِي السَّاوَ التعافَ وَوَالْنَفَرِ وَلَيْمِينَ خَلَاماً لَلْأَنْمَة الثلاثة. ثم قبل الحملات في الأولوية و مشتمم الترك أولى و الأنها تذفع السباع عن مصها فلا يُختبى عليها، وقيه احسال عدم وصا السائك، فكره الأخذ، ولما أنه إذا لم يحش عليها من السباع لم يؤمل عليها من بم خائفة اعتب الحيات الحيات المنافقة عنها عنو صب الميات عن المباعد في المباعدة في المباعدة أن المباعدة أن المباعدة أن المعابقة أن المعابقة الإيل قال ما الله في الها منها بقاؤها وحداؤها، فقها حتى يحدد الرابا القال المباعدة أن المعابقة الإيل قال ما الله يحرر الثقافية إذا حيف عليها بعدلها عليها عليها عليها عليها عليها عليها المباعدة الإيلانة إلى أنه يحور الثقافية إذا حيف عليها عليها المباعدة عليها المباعدة عليها المباعدة الإيلانة إلى أنه يحور الثقافية إذا حيف عليها المباعدة الإيلانة إلى أنه يحور الثقافية إذا حيف عليها المباعدة عليها المباعدة المباعدة الإيلانة إلى أنه يحور الثقافية إذا حيف عليها المباعدة المباعد

رداع . أشرحه السحاري TTV2 ومسلم 1991 م لا وأمو دارد 1994 والترمدي 1774 وأس مناصد 1794 كيمهم من مدين ريد من حدد التنجيل مان محاد رحل إلى ومنوان غد يهير مسأله عني الله خد الدراء معاسمها، ووكادها، ثم عراقها سنة، وفي حاد مناصها وإلا مشألاً، بها راهال مصلة السم مان أهي ملت، أن لأحيثان أو للدنت أغان يصدقة الإمل قال أمامك ولها معها مقاؤها، وجداؤها تردّ العاد، وتأكن الشجر حتى بالشياما ويُها، هذا لعظ المحاري

َ فَهِانَ أَتَقُنَ السَّلْفِطُ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذَنِ الْحَاجِمِ فَهُوْ مُتَرَّعٌ، وَإِنْ أَنْفَق بِأَمْرِه كَانَ ذَلِكَ ذَيْنَا عَلَى مُالِكِهَا.

َ وَإِذَا رَفَعَ ذَبُكَ إِلَى الْحَاكِمِ تَطَوُّ فِيهِ، فَإِنْ كَانَ الْمُهِينَةِ مُنْفَعَةً آخَرَهَا وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا مِنَّ أَجْرَبَهَا، وَإِنَّ لَمْ يَكُنُ لَهَا مُنْفَعَةً وَخَاتَ أَنْ تَشْتَقَرِقَ النَّفَقَةُ قِبَدَتُهَا بَاعْهَا وأشرة بِجِمُعِ تُسْبَهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُمُ الْإِنْفَانَ عَلَيْهِا أُونِ لَهُ فِي ذَلِكَ وَخَمَلَ النَّفَقَةُ ذَبِنًا عَلَى مَالِكِهَا.

فَإِذَا خَضْرُ مَالِكُهُۥ فَلِلْمُلْتَقِطِ أَنْ يَشْغَهُ مِنْهَا خَشَّى بَأَخُذَ الْعَقْمَ.

وَلَفَظَةُ الْجِلِّ وَالْحَرْمِ سُوَّاةً .

﴿ وَإِنَّا أَنْهَنَ السُّنْبُطُ عَلَيْهَا بِغَيْرٍ إِذَن الَّحَاكِمِ فَهُو مُشْرَعُ﴾ لفصور ولايته (وَإِنَّ أَنْهَنَ بِأَمْرِهِ كَسَانَ فَإِلَىٰ وَيُنَّا غَلَى صَاجِبَهَا﴾؛ لأن للطاضي ولاية في حال الغالب بطراً ك.

﴿ وَإِذَا رَضِيَ الْعَلَيْمُا وَقَلِكُ } في الذي النقطة ﴿ إِلَى الْخَاكِمِ } بالراء بالإلمان عليه (فيطّر عيد) لهي من السرعوع إليه ﴿ وَإِنْ كَانَ بَلْمُهِيمُ مُنْفَعَةً أَجَرَعًا وَأَنْفَى عَلَيْهَا مِنْ أَخُونَهَا ﴾ ﴿ لان فيه إيقاء النعين ملكه من عبر إلزام الذين عليه ، وكذلت بقعل ساعيد الأبق ﴿ وَإِنْ لَهُ يَكُنُ فِهَا مَنْفَعَةً وَخَافَ أَنْ تَسْتَغُونَى النّعَلَةُ فِيهَا إِنْهُ أَنْ مُنْفِعَةً وَخَافَ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ إِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ إِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ إِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ إِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ إِنْ اللّهُ اللّهُ إِنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ إِنْ اللّهُ اللّهُ إِنْ اللّهُ اللّ

وَوَإِذَا خَضْرَى المائك وطلب اللفطة، وكان الملتفط قد انفن عليها وطَلْمُلْتَقِط أَنْ يَشْفَهُ مِنْهَا خَنِّى يَاغَفُ النَّفَقَةِ التِّى الفقها عليها؛ لأنها خَيْثُ بنفشه؛ فصار كنانه استفاد المِلْك من جهته؛ فأشه العبيع عنم لا يسقط دين النقعة بهلاك العنطة في بعد المنتفظ قبل الحسر، وتسقط إدا هلكت بعده؛ لأنها نصير بالحبس بمنزلة الرض كما في الهماية؛

﴿وَلَقَطَةُ الْجِلُ وَاقْحَرُم مِنْوَاءً﴾؛ لأنها لفطة، وفي التصديق بعد منه، التعريف إبضاء ملك العالك من وجه فيملكه كما في سنترها، وتأريل ما رويه:"؟ أنه لا يحمل الالتعاط إلا للتعريف،

⁽¹⁾ يشير المصنف إلى سعيت امن عبلس وأن قاسي علا قال: إن عد حزم مكة فلم تحل لاحد قبلي، ولا تحل الاحد يعلى، ولا تحل الاحد يعدى، وإمما "طلق في ساعة من تهدر، لا يُحتل حلاها، ولا يُنفس تسجرها، ولا يُغفر صيدها، ولا نتنظ تفطيها إلا فسطرت إلى العمل " يا رسول أنه إلا الإدعو فساعتنا، وقورنا دفس إلا الادعوم. أعربه شبعوري شخوري ١٩٥٨، وسقو ١٩٥٨، ١٩٥٨، واليهني ١٥/٥، ١٩٥٨، وأسم ١٩٥٨، ٢٥٥، ١٩٥٨، ١٥٥٠.

وَإِذَا صَفَرَ الرَّمِّلُ فَادْعَى أَنَّ القُصَطَةَ لَهُ لَمْ شَدْفَعُ إِلَيْهِ خَلَى يُشِيمُ البَيْلَةِ. فَهِنَ أَعَطَى غلامتها حَلَّ لِلمُنْلِقِظِ أَنَّ يَدْفَعُهَا إِنِّهِ وِلا يُجْنَزُ عَلَى دَلَثَ فِي الْفَصَاءِ.

َوْلَا يَتَعْمَدُقُ بِاللَّفَعَاةِ عَلَى غَنِيَّ، وَإِنَّ كَانَ المُلْنَقِطُ غَنِيًّا لَمْ يَجُزُ لَهُ أَنَّ يَنْتَهِعَ بِهَا، وَإِنَّ تُحَانَ لَغِيرًا فَعَلَا بَأَسُ أَنْ يَنْتَهِمَ بِهَا، وَيَخُدُوزُ أَنْ يَنْصَلُقُ بِهَا إِذَا كَانَ غَبِّنَا غَلَى أَبِيهِ وَآلِبُتُهُ وَرُوْجَتِهِ إِذَا كَانُوا فَعْرِانَ، وَلِنَّهُ أَعْلَمُ.

كتاب الغثى

والتخصيص بالجرم ببيان أنه لا بسقط النعريف فيه لمكان أنه للعرب، طاهرأ. وهداية م

وَوَإِذَا حَصَدَ رَخُلُ فَادُعَى أَنَّ النَّفُطَةُ لَـهُ فَمْ تَذَفَعُ إِلَىِّ سَحَوَدَ دَعَوَانَ وَخُنَى يُغَيم البَيْنَةَ عَتَدَرَّا سَاتِرَ الدَّعَاوِي وَهِنَّ تَعْشَ عَلَامَتُهَا خَلَ لَنَّبَتَتَهَا أَنَّ يَشْعِها إِلَيْهِ · لأَنْ لظاهر آنها لَـ وَوَلاَ يُجَرِّ عَلَى ذَلِكَ فِي الْفُصَارِّ؛ لأن عَبر العائِكُ قد يعرف وصفها

(وَلَا يَنْصَدُقُ) المُسْتَقَدِّ وَمَنْلَقَطَةٍ عَلَى عَبِي ﴾ لأن المأمور به هاو التصدق، والصدقة لا تكون على غني ووإن كان المُدْتُوعِلَمْ عَبُرُا لَمْ يَخُو لَهُ أَنْ يَشْتَعَ عِنَى ﴾ لأن نبس بمحل التصدقة (وإنّ كان قبراً عَلَى عَبَراً لَمْ يَخُو لَهُ أَنْ يَشْتَعُ عِنَى ﴾ لأن فبراً على فقير أحر كنان فبراً عَلَى أبيه لللها، ولأن ضَرْفها إلى فقير أحر كنان للثواب، ويقه نظر للتحاليون (وَيُحُونُ) طلطفظ (أنَّ يُتَضَدُّفُ هَا إذَّا كنانُ غَبَّا عَلَى أَبِيهِ وَاللهِ وَرَوْجِنَهُ وَاللهِ عَلَى أَبِيهِ عَلَى اللهُ عَلَى أَبِيهِ عَلَى اللهُ عَلَى أَبِيهِ عَلَى اللهُ عَلَى أَبِيهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى أَبِيهِ عَلَى اللهُ عَلَى أَبِيهُ عَلَى أَبِيهِ وَاللهِ وَاللهِ عَلَى اللهُ عَلَى أَبِيهِ وَاللهِ عَلَى اللهُ عَلَى أَبِيهِ عَلَى اللهُ عَلَى أَبِيهِ إِللهِ عَلَى اللهُ عَلَى أَبِيهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى أَبِيهِ عَلَى اللهُ عَلَى أَبِيهِ إِلَيْهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْعَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَل

كتاب الننثى

مناسبة للغلة أنه تتوقف بعضُ أحكامه حتى يُصبح خاله، واللفظة تنوقف عن النصوف بها حتى يظف على الطن ترك طلبها

وإذا كان لِلْمُؤْلُودِ فَرْجُ وَذَكَىٰ أَوْ كَانَ عَارِياً عَلَيْهَا، يَانَ كَانَ لَهُ غَنِيةً لَا شَبِهِهَا (فَهُوَ خُشَى. فَإِنْ كَانَ يُبُولُ مِنَ الدَّكُو فَهُو غُلَامً، وإِنْ كَانَ يَبُولُ مِنَ الْفَرْجِ فَهُو أَنْفَى > لأن البول من أي عضو كان فهو دلاية على أنه هو العضو الأصلي الصحيح، والأخر بعشرتة العب الاصالية، وَإِبْنُ كِنَانُ يُبُولُ مِنْهُمَا وَالْمُولُ يَشْبُقُ مِنْ أُحَدِيمِنَا مُسَنَى الحكم (إِلَى الأَنْسَقِي)؛ كَانُ السُّنُ يعدُ على أنه

واللفظ للمجاري كلهم من حديث أبر عباس وتوريد النجاري ١٥٨٧ وأخوء الا بانتظ للطنه إلا من المؤلفية:
 ومن حديث أبي هريزه أخرجه مسلم ١٣٥٥ وأبو داود ٢٠١٧ وأحمد ٢٢٨/٢ والبهتي ١٩٥٥ بنحو سهال حدث أبن عباس

الأشْنِيَّ، فَجَنَّ كَامَا فِي السَّبْق سَوا؛ فيلا عِبْرة بِالْكُثْرَةِ عَنْدَ أَبِي خَبِفَة ﴿ وَفَالَ أَبُو سُوسُم، وَمُخَمِّدُ النِّسَتُ إِلَى أَكْثَرَجِهِ.

وَإِذَا بِلَعَ الْحَنْنِي وَحَرِحَتَ لَهُ يَعْنِيهَ أَوْ وَصَلَ إِلَى النَّسَاءَ فَلِمُو رَجُسُلَ، وإِنْ مَهَمَرُ سَهُ تَفْرَى، كُلْفَتِي الْمَمْرَاةِ أَوْ لَرَكَ تَهُ لِينَ هِي ثَلْبِهِ أَوْ خَاصَ أَوْ حَسَنَ أَوْ الْمُكِنَّ الوَسُولَ إِلَيْهِ مِنْ الْفَرْجِجِ فَهُوْ مُرَافًا، فِإِنْ فَلَمْ نَظْهُرُ إِحْدَى هَذِهِ الْعَلَامَاتِ لَهُو خَنْنَى مُشْكِلَ، وَإِذَا وَفِعَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَامَ يَنْ ضَفَّدُ الرَّجَالِ وَانْسَاءِ وَلَنْنَاعَ لِهُ أَنَّهُ لَحُمَّا إِنْ كَانَ لَـهُ مَالًى فَإِلَّا لَهُ بِكُنَّ لَهُ مَالًا أَلِنَاعٍ لَهُ الْإِمَامُ مِنْ لَيْتَ الْمَعَالِ، فَإِذَا خَنْنَهُ لِمُعَا وَرَدَّ السَّهِ إِنِّي لِبِهِ أَيْوَةً وَخَلْفَ أَنْهُ وَمُعْلَى فَلَامِلُ النَّهُمَا جُنْدًا فِي خَيْفَةٍ عَلَى اللَّهَالِ اللَّهِ اللَّهِ وَلَمُخْتَلِ مَنْهُمَ وَهُو أَنْنِي جَنْدًا فِي البِيرَافِ إِلَّا أَنْ يَثَلِقُ عَلَى مَاكِلًا فَالْمُولِيلِ

الذكري الأصبئ وعيره عارص (فران كانا في المسائل في الأعلاعارة بالكتّاة علما أي حبيه)؛ لاقه قد يكون لانسخ احدهما وصيل الاحراروفان أنو ليولف ومحمد المنسب الحكم (إلى أكثر منا) المولاً؟ لانها علامة قدية دلك العصور، ولان للانشر حكم الكل في كذبر من الاحكام، قدل في والتصحيح، ورشح ولمبل الإمام في والهداية، ووالتسورج، واعتمد: والمحدوري، ووالسفي، والصدر لشريعة.

(زارد: بلغ المختل و غرجت له تبعية الروضل إلى النساء أو خلد كما يعام الرجال الوالة الذي مستو العلامة وطور رخل النه علامات الرحال ووال ظهر له تذي كتُما ي العراة الوالة المؤتر له تذي مستو العلامة وطور رخل الانه علامات الرحال ووال ظهر له تذي كتُما ي العراة علامات الدال الناز وال غير له تألي كتُما ي العراقة علامات المحال المناز والتي المؤتر النه والمهالية العلامات المحالم منظور المؤتر المناز المحالم منظورات على المؤتر المناز المحالم المناز المحالم المناز المحالم والمؤتر المناز والمحالم والمؤتر المناز المحالم المناز المحالم والمناز المحالم المناز المناز

وَقَالَ أَمْوَ يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ؛ لِلْمُحَنَّقِي بطيفُ جِرَاتِ الذِّكْسِ وَيَضَفَ مِرَاتِ الْأَنْفِي، وَهُ و فَوَلُ الشَّشِيءِ وَاشْتَلْهَا فِي فِياسِ فَوَلِدٍ. وَقَالَ أَمْو يُوسُفَ: الفَالُ يُتَلَّهُمَا عَلَى سَبُعَةِ فِلاَئِنِ أَرْفَقَهُ، وَلِلْمُحْتَقِ فَسَالًا مُوسُلًا الصَّالُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْفَيْ عَشَرْ سَهُماً؛ لِللائِنِ سَيْفَةً، وَلِلْمُحْتَقِ خَسْنَةً.

الأنوثة أقل، فينزل أنتي كما في مسألة المتن "الثانية : أن يكول في حال الدكورة أقل كزوج وأم وختى شقيق أو لاب فيسؤل "المتكافئة أن يكول معروماً في حال الانوثة كشفيقتين وتحتى القي المن المنظمة وعلى المنظمة وتحتى المنظمة المنظمة وتحتى المنظمة المنظمة وتحتى المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة وتحتى المنظمة المن

(١) صروة النش هي: مات رحل وترك ولدين أحدهما دكر بن الذكورة وثانههما - غي، عاو هرص الخشي ذكراً الاستحق بصف البركاء ولو فرصنا الحش ألمي لاستحق ثنت صرفة، إدائه الدكرين معية من جهة واحدة وفي قرة واحدة رئسال العنوف مصبح بمهما بالصوبة، والدكر والأبنى من حهة واحدة وفي قوة واحدة وهمنا عسبة جمعل تلدكو علل حط الأحين.

(٧) - أو فرصة النفش في هذه المسألة دكراً لكان أضا ضفقاً للبيت أو أضا إلاك فيكون عمية فياضفاً على من أصحاف الفروض، وللروض النفسون، وللأم الثالث، والنائقي هو البيدس بأحمد الحش المعروض فكراء والر ورصة طحيق أش في هذه المسألة لكان أحنا شفية أو أمن لأب. فيكون من أصحاف العروض، وبضيب الأعت الحرص، وبضيب الأموض على هذا العرض المجتوبة، ولا أشاب أن الحشي على هذا العرض الحين حالاً من فرص كرم دكراً.

(٣) - المو فرضنيا الدهيش في هذه المستالة وكبرأ لكان أحد الأسا فيكون عصية؛ فداخت ما غي يعدد اصحباب العروس، وأصحاب الطفار، فواصيها الثقاد، فواصد الحنى ماطني مرحلي مرحل وقرضها الثقاد، فواحد الحنى ماطني مرحلي فرعية وكورته ما فلت النافي ، ونو فرضنا الباشق ألمن تما أفقا شبية الآل، حيشه يكنون أختا الاس، والأحت الأسه لا يتحد المها من يحصها وعد الأحل الساء ولا وحدد فهما المنصب في المستأن، فهذا من كون الحقق محووماً من خركة على فرض عالش .

(4) لـ و فرضنا ألمعنى في عدد المسيأن أنني لكافر أمنا ألاب فيكون من أصحاب الصروس، فيذا قد الدرج الصفاب وناحد الإسروس، فيذا قد الدرج الصفاب وناحد الإسرائية، لأن المعنى وناحد السنس ونعرل العمالية، لأن الاعت لاب تأخذ السنس مع الاعت الشقيقة مواجعة تكملة للثلثين اللدين هما هيب الاعتوات ولو مرضه العنش ذكراً لكان أحما الله ميكون عصده، والعصد بالعنون ما بني بعد أصبحاب الفروص إلى بني لهم شيء، وأصحاب المروض هما الروح ونصيبه نصف المركة، والأحمد الشقيقة ونصيبها الصف أبضاء فالا ينعى لعمال المعامد، ثمن ما وهذا معنى كون المحتى معروفاً من الديات على فرص أم ذكر.

كتاب اليفقود

إذا غَابِ الرَّحُلُ وَلَمْ يُغْرَثُ لَهُ مُوْصِعُ وَلَا يُعْلَمُ أَحَيُّ هُوَ أَمْ مُنِّتُ نَصْبُ الْفَسَاضِي مَنْ يُعْفَظُ مَالَهُ رَيْفُومْ عَلَيْهِ وَيَشْمُونِي حُفُوفَ ، وَيُنْهِقَ عَلَى وَرُجَتِهِ وَالْوَلَاهِ، مِنْ سَالِهِ ، وَلا يُشْرِقُ يَنْتُهُ وَنَيْنَ الْمُرَاتِّهِ ، فَإِذَا نَمْ لَهُ مِالَةً وَعِشْرُونَ سَنَةً مِنْ يَوْمٍ وَلِكَ خَكْمُنَا بِمُوْتِهِ وَاعْتَلْتِ المُرَاتُةُ ،

والثلث إن كان أشى، والنصف والثلث خمسة من سنة. فله نصف ذلك وهمو نسان وصعف من سنة، وله نصف ذلك وهمو نسان وصعف من سنة، ووقع الكسر بالنصف فضربت السنة في النين صار الني عشر، فكان (الإنهان مبلسة) فالسة من ضرب الدن ونصف في الالتين، وقل أخلسة) فالناف من ضرب الدن ونصف في الالتين، قال في والتصحيح، قال والإسبجاري، ووقل ومجملة مضطرب، والأظهر أنه مع وأمي حنيقة، والصحيح أول وأبي حنيفة، وهمن عليه وبرهان الشريعة، والسمي، واصدر المسريعة، الحد

كتأب البفقود

ماسبته للخنثي ظاهرة. من حيث توقّف الأحكام إلى البيان

وهو الغة: المعدوم. وشرعاً: عائب انقطع حبره، ولا يعلم حبانه ولا سوقه، كمنا أشار إلى ذلك بشوله: ﴿إِذَا عَابَ الرَّجُلِّ وَلَمْ بُشْرَكَ لَهُ مُوَّضِعٌ} ليستنظلع عليه ﴿وَلَا يُعْلَمُ أَخَى هُمُو أَمْ مَبُّ لَهُبُ الْقَافِينِ مَنْ يُخْفِطُ مَالَهُ وَيَقُومُ عَلَيْهِم. أي على ماله بالخفظ من عقاره وصياعه وجمع ثماره وببيع ما يحاف فساده (وَيُسْتُومِن خُقُومُهُ) كَتْبِض طَلَانه والذَّبن الذي أقلُّ به غربتُم من غرماتُه • لأن اللاضي بعبب ناظراً لكل عناجز عن الشطر لنضم، والمعتبود بهذه الصعية، وفي نعب المعافظ لماليه والغالم عليه نَظُرُ له. وهمداية، (وَيُبَقُّ عَلَى رَوْجِيهِ وَأَوْلَاهِ، وإن حَمَّرًا ووالِذَيهِ وإن علوا قال في والهداية: والأصل أن كل من يستحق للغفة في ماله حيالًا حصرته بغير قضياء العاضي يُنْهَىٰ عليه من ماله عند غيبته ؛ لأن القصاء حبالة بكون إعمانة ، وكبل س لا يستحقها في حضوته إلا بالفضاء لا يغل عليه من ماليه في غينه؛ لأن الفقلة حبنك تحب بالقصاء، والفصاء على المفائب مستنم؛ فعن الأول الأولاد العدمار والإماث من الكبار والزُّمْسيُّ من الذِّنور الكسار، ومن الثنائي الأنح والاعت والحال والنعالة الاهدارين خالهم إن كان ماله دراهم أو دانيم أو تعرأ، وكنان ني يد الفاضي أو يد موذع أو مديون مُغرِّين بهما وبالنكاح أو انقرابه إذا لم يكنونا ظ اهرين عــــد عَقَاصِي، فين كانا ظاهِرِينَ عبد الغاضي لا حاجة إلى الإقرار. وإن دفع المنودَّع بنضمه أو المديونُ بغير أمر اتفاصي يضمن السوذع ولا ببرأ العديمون، كذا في «الهنداية» (وَلاَ يَفْسُونُ بَيْلُهُ): أي بين المعقود (وَيَهُنَ الْمُرْأَدِي)؛ لأن العَبية لا توجب الفرقة (فَإِذَا ثُمُّ لَـهُ جَالَـةٌ وَعِشْرُونَ سَنَةً من يَزْم وُلَـدُ خَكَمُنَا لَشُوْتُوعُ؛ لأن النظاهر أمه لا يعيش أكثر منهاء قمال في والتصحيح، قمال الإصام

وهم الرَّمَنُ الذي طَالَ مرضه رساً.

وَقَعْسُمْ مَالُهُ نَئِنَ وَرَثِيْهِ السَمُؤَجُودِينِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَمَنْ مَاكَ سَلَهُمْ قَبْلُ دَلِك لَمْ يَسِكُ مَلَّهُ، وَلَا يَرِكُ النَّمُقُودُ فِنَ أَسْدِ مَاكَ فِي حَالِمَ فَهُدُو.

كتاب الإباق

إِذَا أَبْنَ مُمْمُوكُ فَرَدُهُ رَجُقُ صَى مَوْلاهُ بِنُ مَسَيْرَهُ ثَلاثَةً أَيْمٍ فَصَاعِداً فَقَعَ عَلَيْهِ الْخَطْسُ أَرْتَقُونُ جَرْهِماً، وَإِنْ رَدُّهُ لِاَقِنَ مِنَ ذَلِكَ فِجِسَانِهِ، وَإِنْ كَانَتُ فِيسَةً أَقُلُ مِنَ أَرْبَهِي مَرْهَماً قُصِي لَهُ فِينِيْهِ إِلَّا جَرْهِماً، وَإِنْ أَبْقَ مِنَ اللّذِي رَدُّهُ فَلاَ نَبِيْءٍ عَلَيْهِ، وَيَبْعِي أَلُ يُشْهِ مَا إِذَا

«الإسبيجياي» و يصفه رواية والعسن؛ عن وأبي حيفة»، وذكر وحصده في والاصرة صوت الأوران، وهو طاهر الهذهب، وهكذا في والهداية، فان في والدخروة؛ وينشرط جميع الأقران، فعا على واحد من أقدرانه لا يحكم بصوته أثم إلا تعصل منسيجيا فيثوا: يعشر موت أقدرانه من حميع المندان، وقال بعضهم أو الدامة من أمن بلنده فال وشيح الإسلام حواهر راده، وعمل أمن بلنده فال وشيح الإسلام حواهر راده، وعمل أمن المول أصح، قال الشح ومحمد من حمده؛ فقره شامين سنة وعالم افتا وي، فسن: وعمل هاه منى الإمام ورهان الاندة المعجوبية و والسمية ووصد الشريعة العاران إلى وقت المنفود والقدات الرائم ولا منافية إلى من ورثته وقبل دائي الوقت ولم يرث ولك أن من المعفود؛ المحكل بموت والا ولا ربط المنفود؛ ومن من ولا تحفق حداله، ومن شاؤه الربط تحفق موت الموورون وحياة الرائب في خالر فقيد) و تعدم تحفق حداله، ومن شاؤه الربط تحفق موت المورون وحياة الرائب

كتاب الإباق

اصاصناه المصفود ان كلاً صهما ترك الأهل والوطن، وصلر في أمرَّ صيَّة النَّيف والمحل

قال في والجوهرة، ؛ هو النسرة والاخللاق، وهو من سوء لاخلاق، ورداءة الاثمراق، وردَّه إلى مولاً إحسان، وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟ ؛ هـ.

(إذا أنني مشاولًا وإذا رجّل على طولاً من المداسع وفسيرة اللالة أبام فضاعاتان أي فاكتر (لذه ألم مشاولاً) إلى فاكتر (المحساب) (لذه عليه الجُعَل المناسلة وصد (أربقول وأنساء وإنّ زلاً الأقل بن أبالاً) المقادر (المحساب) المنابل الملافق الالتوار في دارون للناها، ومن بدرم النها، ومن ردّه من أذه من أذ أن مه أو وصده في المصر، كدا في السيد، من وصده في المصر، كدا في السيد، من والأصل، وإنّ قالتُ قيمتُهُ أن الإين الدورد من مدا سفر وأقل من أربعي فرهما أنسي ليمها أي للذي ردة وطيف إلا من أسبي للمها المساجم والتنافي والمساجم والتسابل والمساجم و

أَحَذُهُ أَنَّهُ بِالْحَدَّةُ لِيَرْدُهُمْ فَإِنْ كَانَ الْعَبِّدُ الانقُ رَقْمًا فَالْجُعْلُ عَلَى الدُّرْتِهِي

کتاب إمياء البوات

الفَوْاتُ: مَا لَا يُلْتَفَعُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ الإِنْفِطَاعِ اللَّهِ، عَنْمُ أَوْ لَمُلْلِهُ السّاءِ عَلَيْهِ أَوْ سَا تُشْبَهُ ذَلِكَ مِنْهَ يَشْلُعُ الزَّرَاهُ فَمَا تَمَانُ مِنْهَا عَاجِهُا لاَ مَلِكِ لهُ أَوْ كَانَ مِنْهُوكَ فِي الإِسْجَامِ لاَ

التبدريمة و. الحد (وَإِنْ أَبْنَ بِنِ) بعد (الَّذِي رَفَةَ فَالَا شَيَّةَ عَلَيْهِ) قَالُ فِي الْهَمَانِيَّة الكن هَمَّة إِنَّا الْمُهُلَّدِ، وقد ذكراه في الفقط، ثم قال. وفي بعض النسج ولا شيء له، وهو صحيح أبضاً والأن في معنى البائح من المثلاء ولهذه كان له أن يعبس الأبنى حتى يستوفي الجعل، يعترك الناتج يعبس العجم لاستفاء النعن الحد.

وَيُنْبِعِي لِلرَّاوَ لِلاِنْ وَأَنَّ يُشَهِدُ إِذَا أَحِدُهُ أَنَّهُ يُلْحَدُهُ لِيرُّوَّهُ) عَلَى مَالِكَه، قال في «الهداية»؛ والإشهاد خُمَّه على قول والي حَنِفَة، و محمده، حتى لنو رَدَّه مَنَّ لَمْ يُشَهِد وقتُ الأخد لا جُمَّن له عندهما؛ لأن ترك الإشهاد أمارةً على أنه أحده لعده، أحد وَفِيلُ كان أَنَّائِدُ الأَبقُ رَهَا اللَّحْمُلُ عَلَى فَلْمُرْتِهِي، وَأَنْ لَيْذَ لَهُ، وَهِذَ إِذَا كَانَتَ يَسِمُ مَثَلُ الذِينَ أَوْ أَقَلَ، وَلاَ كَانَ أَكَانُ فَحَقَّمُ الذِينَ عَلِيهِ وَالدِّفِي عَلَى الرَّاسِ، لأنْ حَمَّه بِالعَدِرِ لَعَصِونَ كِمَا فِي دَالْمِيشِ،

كتاب أبياء البوات

مناسبته للابق من حيث الإحياء في كل منهما؛ لما مر أن ردُ الابق إحياء له

والإحياة لعلى جعل الشيء حيَّاء أي ذا قبوة خياسة أو نامية. وشرعياً: إصلاح الأرض القبرات بالبدء أو العرس أو الكراب أو غير دليك كما في والقهستامي، و (القوات) كسخاب وعراب عالا أروخ فيه الوارض لا سائلك لها المقاموس، وفي واستارب ه و الأرض المنظراب، وشاك المنظراب، وشاك المنظراب، وشاك المنظراب، وشاك المنظراب، وشاك المنظرات المنظرات المنظرات المنظرات المنظرات المنظرات المنظرات المنظرات الأراض المنظرات ال

⁽١١) - سيحة: جمعها ساح وارض منحة. أي دات ملح ورُّ

يُشرِكُ لَهُ مَالِكَ بَغَيْبِهِ وَهُوَ يُعِيدُ مِنْ الْعَزْيَةِ بِخَبْثُ إِذَا وَقِمَ، إِنْسَانُ مِن الْقَصَى الْعَامِو نضاحِ فَمْ تُشْمِعِ الضَّوْتُ فِيهِ عِلْهُو مُواتَ

من أخية بإذب الإعام منكة، وإنَّ أخياة بغَيْر إذَّتهِ لَمْ يَشَلِكُمْ عِنْدُ أَبِي حَبَيْقَة وَقَالَ أَيْر يُرشَفَدُ وَمُخَذُّكُ مُشَلِكُمُ

وَيَمْلُكُ الذُّمِّيُّ مَالِإِخْيَاءُ كَمَّا يُمَّانِكُ المُسْبِئِينِ

ريست سي در حيد ته يست استيم

لله مابك بعياد، وهو تعبد بن القريم بحيث إد وقت إلسان مهوري الصوت إلى أقصى العالمين مورد القريم كناس حياته إلى المحين المعالمين مورد القريم كنا في المحين و الفهستان و من والتحيير و الفساخ و باعلى صيابه إلى أبلك في الإسالام لا تكول المحالم المورد المحيد والمقلم في الإسالام لا تكول سوات وإلا في يعرف طائعها تكون لنجه عند المسلمين، والمقلم في عير المحلوكة عدم الارسال سواء في أب أو بعالمات وفي طاهر الروايد، وبهيئا يمن كما في المحلوكة عدم المحالمات كناب على المحلوكة عدم المحالمات المحالمات وقال والمورد وقال والمحلوك على الإسلام بنا في تعرف مسلكه من الموات الأن حكما كالسواب حيث بصوب فيه الإدام كما يتصرف في المحلوب في المحرف المحرف المحالمات عدم المحالمات وطاهره عدم الحلاف في الحقيمة المن

ثم ومن أشافه إلى لينوات ويؤد الأمام منكام العافياً ووال أفياة ديلي إليه ثم يشافك علد مي حيفة و لام الله معلوم للمسلمان الوصوله إلى للهم بإيجاد الجال واركاب وراس الاحد أن يحتفى له وود الإمام كنا في حافظ الموالم إلى للهم بإيجاد الجال واركاب وراس الاحد أن سنفت إليه لله فيلكمه كنا في العراس العالم الواحية والعيان في والمستجرع و واختيار فيون الإحام والعرب في الحومرة و إنه المواجع و واختيار فيون الإحام والعرب في الحومرة و إنه المواجع والعيان المواجع والعيان المواجع المواجعة والمستفيد المواجعة المواجعة المواجعة والمواجعة والمو

، ووسَمُلكُ اللَّمَيِّ لَمَوْتِ وَبَالْإِخْبَاءَ قَمَا يَمُنَكُ الْمُسْلَمُّ ؛ لأن الإحياء مَسْلُ البَيْلُ فِستوبان به فستر الاستاد، إلا مه لا يعالمُه الدرن إدن الإمام الثالما فيما في الفقيستاني .. فسد بالبياس وْمَنْ خَيِّر أَرْضَا وَمَمْ يَقَمَّزُهَا ثَلَاتُ سِبِينَ أَغَفَمًا الْإَمَامُ وَدَفَعُهَا إِلَى غَيْرِهِ.

وْلَا يُجُونُ إِخَيَاءً مَا قُرْبَ مِن الْعَامِرِ وَيُتَّرَكُ مُرْغَى لِأَهْلِ الْفَرْيَةِ وَمُشْرَحاً لِمُحضاتِدهم.

وَمَنْ حَفَرَ شُراً فِي تَرَايُهُ فَلَهُ حَرِيمُهَا وَفَإِنْ كَانْتُ لِلْفَظَنِ فَحَرِيمُهَا أَرْتَكُونَ فِوَاصاً، وَإِنَّ كَانْتُ لِلنَّاصِحِ فَبِينُونَ فِرَاعاً، وَإِنَّ كَانْتُ عَيَّناً فَخَرِيمُهَا لَكَانَبِاتَهِ دَرَعٍ، ومَنْ أَوَاذَ أَنْ يَخْفُرَ

لأن المستأمل لا يملكه مطلقاً العاقاً كما في والتظم

وَوَمَنْ حَجُر أَرْضَاً: أي عَلَمُها مُوضع الأَخْجَارِ حَوْلِها، أو منع غيره منها يوفسع علامة من حَجْرِ أن غيره وَوَلَمْ يَشْبَرُهَا}. أي لم يُحْبِها وَفَلاتَ بِنِينَ خَذَهَا الْإَمَامُ} من السحجُر وَوَفَلَمَهَا إلى غيرهِ، لأن التحجير ليس بإحياد، ولأن الإمام إنسا وقعها له لتحصل المنفعة للمسلمين من حيث المشر أو الحراج، فإذا لم يحصل يدعمها إلى فيره تحصيلًا للمفصود.

وَلَا يَخُورُ إِخْبَاءُ مَا فَرُتَ بَنِ الْفَانِيُ لِآنَ تَنِعَ لَنَهُ اللّهِ مِن فَرَاقَقَهُ كَسَا صَرَّحَ بَ فَوَلَهُ ا وَيُتَرِكُ مُرَنِّي لِأَهْلِ الْفَرْيَةِ وَمُطْرِحاً لِنَصَائِدِهِمْ}؛ لتحقّق حاجتهم إليها قال يكنون فوانناً للعلق حقهم نهال بصوالة النظريق والنهس، وعلى هشا قبالوا: لا يجنور أن يُقْبِطُح الإسام سالاً غِمَى للمسمين عنه كالبطح والآبار التي يستقي الناس منها بنا ذكرناً. وهنداية، وإذا أحاظ الإحياء بجوانب أن أحياء الأرباة على التعاقب تطريقه في الراحة كما في والدررة وغيرها.

(وَمَنْ خَفْرَ مِوْا فِي مَرْاَهِ) مِإِوْنَ الإِمْمَ صَدْمَ، وَمَشْقَا عَنْدَهَا عَلَى مَا مَوْدُ اللّهِ وَعِلْ كَانْتِ النّمَوْ وَلِلّهُ عَرِيقُهَا) مِن حَوْنِها الأَرْبِعِ الآن نصام الانتفاع لا يكون إلا به (قبأن كنائب النَّمَةُ للْعَظْلِي): أي مَناحُ الإِبل، وهي ناتي يُناحُ حَلِها الإِبل وَيَسْتَقَى لَهَا بِاللّهِ (فَجَرِيقَهَا أَرْبَعُونَ فِرَاعاً) ثِمْ قَبْل بِاللّهِ (فَجْرِيقَهَا أَرْبَعُون فِرَاعاً) ثِمْ قَبْل اللّهُ إِلَى مَا حَفْر وَوْبَها. وهما أَنْ كَانْتَ) البَيْر (لِلنّاصِح) وهي التي يستخرج مناؤها بيمر الإبل ونحوها (فيتَوْنُ فِرَاعاً) وهذا عندهما، كذا في دائتسجيح)، وهي التي يستخرج مناؤها الوازل: من حقر بشراً في يرية مواتٍ علم حريمُها على قدر الخاجة من كل الخوانب، وهو السنيخيء المحر (قبالً) جارية (فَجْرِيمُهَا للاتوبانَة فَرَاع) من كل الحوانب، وهو المستخرجة بالحمر (قبالً) جارية (فَجْرِيمُهَا للاتوبانَة فَرَاع) من كل الحوانب، وهو المستخرجة والحمر (قبالً) جارية (فَجْرِيمُهَا للاتوبانَة فَرَاع) من كل موكول إلى وأي الناس واجتهادهم، اهم، وفي والهداية: والأصل أنه حسستانة فراع من كال أرضي موانية المناس واجتهادهم، اهم، أنهم العربا في أوضيهم لصلاته، وهو جانب القارة وفي الهين والبر بما ذكريا في أوضيهم لصلاته، وهو أرضي وخاوة فيزداد كيلا يتحول الماه إلى الشاني فينعل الأول، الهم، فم المسراد بالغارة والمراد الماه المن الشاني فينعل الأول، الها في أمراد الماه المن النام إلى أنها المناه فيزداد كيلا يتحول الماه إلى الشاني فينعل الأول، الهافية في أنسراد بالماه وهراد الماه المن النام والمناء المناه عنه المورد الماه المناه المناه المناه فيناها المناه فيزداد كيلا يتحول الماه إلى الشاني فينعل الأول، الماء في أنسراد والمناه عنها المناه عنه مناه المناه الم

بي خريعها أبع منة.

وَمَا لَوْكَ الْغُرِاتُ أَوِ الدَّامَنَةُ وَعَلَى عَنَهُ } فإنْ كَانَ بِجُورٌ عَوْقَةً إِلَيْهِ لَمْ يَكُوْ إخباؤُهُ. وإنْ كان لا يُجُورُ أَنْ لَفُودِ إلَّهِ فَهُو كَانْسَوَاتِ. إذا لَمْ يَكُنْ خَرِيمًا لِغَاسِرِ بَمْلِكُهُ مَنْ أَخْسِطُ بِيُونِ الأمامِ عَنْدَ الْإِمْمِ .

َ وَمَنْ كَانَا لَهُ لَهُورًا فِي أَرْضِ غَيْرِهِ فَلَيْسِ لَـهُ حَرِيمُـهُ عَلَمُ لَيْنَ طِيفَةً إِلَّا أَنْ لِفَيمَ لَيْلَةً عَلَى فَلِكَ، ۚ وَقَالَ الْوَلِيوْسُفَ وَمُعَجَّمُكَ ۖ لَهُ مُنْسَأَةً لِمُشِي عَلَيْهِا وَلِيلِّتِي غَلَيْهِا

العامة الله وهي سبّ فلسبت، ويعبر عنها بالمنكسوة الانا دراع الدلك كان سبح لنصات فكسر منه فيضة وفسر أراد أن يتغير هي خريسهام: الى حرب المساكورات وتبلغ بها، كيلا بؤتى إلى تعريف حقه أو الإحلال به الانا بالمعمر فلك الحريم صرورة تمكنه من لاتصاع به ا عليس للبسرة أن يتصرف في ممكاء فإن احمر أحر عراً في حرام الأولى طلاول كيسة (؟ أو تصليب، وتمامه في وتهداية؛

وَمَا قُرِكَ الْمُرَاتُ أَوْ اللَّجُلَّةُ وَهَدَّىٰ مَاؤَهُ (هَا لَهُ: أَيْ عَنِ الْمَتَوَوْقُ وَلَى يَكُن وَيَحُمِرُ عُوْفُهُى: لَي السّاء (يَكُو). أَيْ إِلَى قَلْت المَكَانَ النّامِي فرقه وَلَمْ يَجُوْ إِنْجُورُ إِنْهِ فَهُو كَانْهُو بَنَ السّام في مَاك أَمَا ، وهذا زينا لَمْ يَكُنْ خريباً لِيَّا مَحْوَ وَعَنِي فَيْنَ كَانَ حَرِيباً لَعَامِر كَانَ يَعِياً لَكَ الأَمْ مِن مُرافِقَهُ وَإِنّا لَمْ يَكُنْ خَرِيباً لِيَّا مَحْوَ وَعَنِي فَيْنَ كَانَ حَرِيباً لَعَامِر الإنّا مِن مَرافِقَهُ وَإِنّا لَمَ يَكُنْ خَرِيباً لَمَامَ فَإِنْ وَيَقَاكُمُ مِنْ أَخْوِلُهُ إِنْ قَبَانَ يَوْنَ الإنامَ وَمَنْذًا

وأوسل كان به مهترز محرى وفي أوحل عثره فلسل به إلى الصاحب النهر وحريقه إلى مجرد دعواه أنه النه وعد أي خيفة إلى أقل الطاه إلا تشهد النه بن تصاحب الأرض و كانه من جس أرضه وظفول عن يشهد له الطاهر وإلا أن تبنيا البنة على ذلك إلى النها لإثبات حيلات الطاهر وؤفالات له أسأة أن يشتير عليها ويلقي غينها طبقه الان شهر لا بديه من تلك، فكان الطاهر اله له خال في فاتصاحب والمعترف وقول الإمام والمحمولي و والمسهى، قال: وهذا إلى لم تكر مشتولة بتراس الاحدهما أو طبق الهان كان فهي لصاحب الشعل خلافان المحد، وفي والهداية و ولو كان عليه تحريل لا يُذارى فن عرضه فهو من مواضع المحلاف العداء وتسوء الحلاف أن ولاية الشرك عداد الأوض عده، وعدهما لصاحب الهواهد.

۱۱ - رائز ع معامة بمعاري التراسم

⁽¹¹⁾ الكليات رضع المقاطرات تعطيطا

^{37) -} المُستَّاة الصبر العيم ما أمي في وجه النبيل فيحس العالة وأبراه منه منا يكنون كالمحسر للهيز

كتاب البأذهن

إِذَا أَذِنَهُ السَّوْلَى لِعَلَمْهِ فِي السُّجَارَةِ إِذَنَا عَمَّا جَارَ فَضَرُّفَهُ فِي سَائِقِ التَّجَارَاتِ لِيَشْتَوِي. وَيُبِيغُ، وَيَرْهَنُ، وَيَسْتَرْجِنُ.

وَإِنَّ أَذِنَ لَهُ فِي نَوْعٍ مِنْهَا قُونَ غَيْرِهِ فَهُوْ مَأْدُونَ فِي جَمِيعِهَا.

وَإِنَّ أَفِنَا لَهُ فِي شَيْءٍ بِغَيْنِهِ فَلَيْسُ بِغَاذُونٍ.

وَإِقْمَرُارُ الْمَادُونِ بِالمُمْلِيونِ وَالْفُصُوبِ جَائِرُ، وَلِيْسَ فَمُ أَنْ يَسَرُونِجَ، وَلَا أَنْ يُمَرُوخَ مَصَالِيكُهُ، وَلَا بُكَانِبُ، وَلَا يُغَيِّقُ عَلَى طَالِمِ، وَلَا يَهْبَ بِجَنُوسِ وَلَا بِغَيْرِ جَنُوضِ، إلا أَنْ

كتاب البأذون

منامسته لإحياء السوات أن مي الإذن للعبد والصغير إحياة له معنى.

وهو لعلُّم. الإعلام، وشرعاً. هكُّ الحجر وإسقاط الحق، كنا في والهداية.

(بِذَا أَذِنَ الْمَوْلَى لِمُدِّمِ فِي النَّحَارَةِ أَنَا عَائِمَ، 5 أَنْ يَقُولُ اللهِ أَبِتَ اللهُ فِي التَحارَةِ مِن غير تفهيد بنوع محصوص (جَازَ تَصْرُفُهُ فِي سُائِرِ النَّجَارَاتِ) انصافًا؛ لأن اسمِ التحارة عام يتساول الجنس، وإذا جاز تصرفه (يَشْتَرِي) ما أواد (وَسِيغَ)؛ لأمهمنا أصل التجارة (وَيَرْفَلُ، وَيَسْتَمْ مِنْ) وَيُؤْجِر، وَيُسْتَأْجِر؛ لأنها من صنِع التحار.

﴿ وَلَى كُفَةَ وَإِذَا أَدَنَ لَهُمُ السُولَي (فِي كُوع جَنُها): الي من أنواع النجارة (دُون عَبُرو): أي عبير ذلك النوع، كنال بفول لمه: أَوْلَتُ لَك في التحارة في البُّرُ فقط (مَهُـرَ مُأَذُونَ بِي خَبِيجِهـ)، لما تقلم أنه إسماط النحق وقك النحار، فتظهر مالكية المساد قالا تخصص بنوع دون نوع.

﴿ وَإِنْ أَدِنَ لَمَ فِي شَمِّرُهِ بِغَيْرِهِ} كشراء توب للكسوة وطعام اللاكل (طَلَسَلَ بِمَـالَّذُونِ)؛ لأنه استخدام، فلر صار به عاذراً يصد عليه باب الاستخدام.

(وَإِقُواْوُ الشَّافُونِ الكَذَيُونِ وَالْمُطُوبِ جَائِزٌ) وكذا بالودائع؛ لأن الإقوار من نوامع النجارة؛ إذ لو لم يصح لاحتنب الناش سايعته وسعاملته، ولا قوق بين سا إذا كان هليه دين أو لم يكن، إذا كان الإقرار في صحته، فإن كان في موضه يُقَدَّم دين الصحة كما في الحرر، وهداية، وَرُفِّس لَهُم: لي للماذون وأنَّ يَتَرُونِمَ؛ ولانه نيس بتحارة وَوَلاَ أَنْ يُسَاوِحُ مَمَالِكُمْ، فان من والمصحيح، هذا على إطلاقه فول وأبي حتيمة، ووصحيت، وقال وأبو بوسف،: له أن يُورُح أسه، واختار قوله والمحبومِيُّ، و والسمي، و والموصلي، وحسد الشريعة، ورُجُح تنبلهما، احد (ولا يُكانِبُ) يُهْدِي الْيَسِيرُ مِنَ الطُّعَامِ أَوْ يُصِيفُ مِنْ يُطَّعِمُّهُ

وَكُيْوِيَّهُ مُتَعَلِّمَةً بِرَقَيْهِ. لِيْحُ لِمِخْتُومِانِ، إِلَّا أَنْ يَفْدِينَهُ الضَّوْلَى، وَيُقْسَمُ تَشَنَّهُ تَيْتُهُمُّ بِالْجِطْسِ، وَإِذْ فَصِلَ مِنْ دُيُونِهِ شَيَّةً طُولِكِ بِهِ يَقْدَ الْخَرْيَةِ.

وإنْ خَيِرَ عَلَيْهِ لَمْ يَصِرُ مَخْجُوراً عَلَيْهِ مَنْى يَظْهِرِ الْحَجْرَ بَيْنَ أَهُلَ سُوفِهِ، فَإِنْ مَاتَ النَّسُولُينَ أَوْ جُنْ أَوْ لَجِنَ بِدَادٍ الْحَدَّابِ مُرْسَدًا صَادِ العَمَّدُونُ مَخْجُوراً عَلَيْهِ، وَإِنْ أَبْنَ الْعَبْدُ صَادِ مُحَجِّدِراً عَلَيْهِ.

عبداً (ولا أيكنُهُ علَى مَال) وعلى غير مال بالاؤلى (ولا أيهَكُ بعِنْص، ولا بعير عِنْص)؛ لأن كل قالك نبرع النداء والنهاء، أو النداء، علا يدحل تحت الإذن بالتجارة. وهداوة، وإلاّ أن يُقْدَى الْبِسيرُ بمن السُطّعام، أو يُضيف من لِنظيمَةً، أي يصيف، وكدا من لم ينطقه كمنا في والفهسالي، على الذا والذخيرة، لأن ذلك من صروريات التجارة استجلاباً لفلوب مُعاملية والعل حرفة.

(وَدُولُهُ). أي السائرن وَالْتُعَلَّقَةُ فِرَفَتَهُ يَبَاعُ) فِيهَا وَاللَّمْزَمَاء). أي الأحلهم، أي بيسع القاصي المنافون في ذلك الدين مقلب الفرماء، وحدا إذا كان السينة حاصراً، وإن قباب لا يبيعه الآن الخصيرة ورقبته هو المسينة، ويبله ليس يختب هان لهم استسماء، كما عي والمنجيرة، وإذا أن يعينها المسؤلي) عدم ما عليه من الدين؛ لأسه لا ينفي ورقبته شيء (وَيَفَسُمُ تَسَتُّمُ إذا يبيع (يُبَسُمُ السَّمُ السَّمُ الله والمنافقة والمسار كتعلقها بالتركة (فإن فصل مِنْ أَيْهُمِهِ مِنْ الرقبة وعدم بناء الرقبة عن ولا يباع نالياً دفعة للشور عن المشرى.

(وإنَّ حَجْرَ عُلْهُ) العولى ولم يُعِيرُ مَحْجُوراً عُلَيْنَ بِمِحْرِد حَجْرِه، بِل (حَتَّى) يعلم المافود
به، و (يَظْهُرُ خَتْرَهُ مِنْ) أكثر (أهُن سُوقِه) حتى لو حجر عليه في السوق وليس فيه إلا رحل أو
رجلان لا يتحجره إذ المعتبر اشتهار الحجر وشيوعه، فقام ذلك مفام الظهور عند الكل هذا إذا
كان الإذن شائداً، أما إذ كان لم يعلم به إلا العبد ثم حجر عليه معموقته بتحجره الانتماء
الفسرو، كذا في والشروق، يعد في الحجر الفصدي. أما إذا لبت الحجر ضمناً علا يشترط
العنم، كما صرح بذلك بفوة : (هال فان اللسول أو جَنْ أو لَجِنْ أو لَجِنْ الحجر شمناً علا يشترط
بلحالة وضار الفادون مُحجّوراً عَلَيْهِ ولو لم يعلم المباذون ولا أصل سولمه الأن الإذن غير لازم،
وما لا يكون لازماً من التصرف يعلى للوام حكم الإبتداء، فلا مد من قيام أهلية الإذن في حالة
البداء، وهي تنظم بالموت والحجون، وكذا بباللحوق؛ لانمه موتُ حكساً حتى قسم مائه بين
ورث، اهدايدة (وأذا أبق ألفيدًا) السادون (ضار مُحجّدوراً) عليه دلالمة؛ لان المولى لا بوضي
بليفاط حته حال تعرده.

وَهُذَا خُجِرُ عَلَيْهِ فَلِقُوْارًا خَائِزُ فِيمَا فِي يَقِهِ مِنَ المَالَ عِندَ أَبِي خَنِيفَةً.

وَإِنَّ لَرَمَتُهُ فَهُورَنَّ تَجِيطُ بِمَالِهِ وَرَقَيْهِ لَمْ يَقَلِكِ المَوْلَى مَا فِي يَدِهِ. فَإِنَّ أَعَنَى غَيِيدَهُ لَمْ يُعْتَقُوا هِنَّهُ أَبِي خَيِفَةَ ﴿ وَقَالَ أَيْوِ يُوسُفُ وَمُحَمَّدُ ؛ يَشْلِكُ مَا فِي نَدِهِ، وَإِذَا بِناعَ مِنَ المَوْلَى شَيَّنَا بِخِلْ قِينَيْهِ خَالَ، فَإِنْ يَاعَهُ مِنْقَصَانِ لَمْ يُحُورُ، فَإِنْ يَسْاعَهُ السَّيْلِي شَيْنًا بِعِثْنَ الْفِيمَةِ أَوْ أَشْلُ خِارَ الْبَيْعَ، فَإِنْ سَلْمُمَهُ إِلَيْهِ فَيْشَ النَّفِي النَّفِي بَطُلُ النَّمَنُ، وَإِنْ أَسْتَكُهُ فِي نِيهِ خَلَى يَشْتَوْنِيَ الفَمْنَ جَانِهُ، وَإِنْ أَهْنَقَ المَوْلَى المَاتُونَ وَعَلَيْهِ فَيُونَ مَعْلَمُهُ جَاتِرً، وَالمُؤْمِى طَسَامَنَ

رَوْوَهُ خُمِعَى بالساء للمجهول (عَلَهِ): أي المأذون (فَأَوْرَاوُهُ) مند، (جَائزُ نِهما فِي لِنَهِ، مِنَ المالي أنه أمانة لغيره، أو غصب منه، أو دين له عليه (عِنْمَا أَبِي حَيْفُ) لان بنده باقيه حقيقة، وشرطُ طلانها بالحجر حكما فراغها عن حاجه، وإصراره فليل تحققها، وقالاً، لا يجنوز بقراره بعده؛ لأن المصحح لإقراره إن كان الإنفُ فقد زال بالحجر، وإن كان اليذ فالحجر أيطلها؛ لأن يد المحجور غير معتره، وصنح الهداية صريح في ترجح الأول

(وَإِذَا لَـزِمْتُهُ) ۚ لَى السَادَرِدُ (وُلُورُدُ تُحِجُّ نَصْالِهِ وَرَقَيْهِ ثُمَّ يَمُلِكِ الفَوْلَى مَا فِي يُدورُ) مِن اكسابه؛ لنعلق حق الضوماء فيهما، وحتى الخرصاء مثلُم على حق المحولي، ولذ كـان لهم بـعه، فصار كالتركة المستفرقة بالدين (عال أعلق) العولى (عبيدةً): أي عبيد المناذون (فم يعنفون بمسلم أبي خيفًا) لصدوره من غير مالك (وقالا: أمثلك) المولى (مَا فِي يُدِهِ) من كسابه : هنفد إعضافه لعبيده ويعرم العيمة؛ لوحود سبب العلك في كسه وهو ملك ونسه، ولهيذا يعلك إعناف، قال هي والبالهِمة: يريد به لم يعطوا في حق العرماء؛ فلهم أن يبصوهم وبسترة وا ديونهم، أصا في حل المبولي فهم أمر ر مالإحماع. أهم. قال في التصحيح. واحسار قول الإمام والمحسوس، و والنسفي و و والعوصلي، و وصبر المشربعة (ويأذا بَاغ) المعاديد العديون : مِنَ العَوْلَي شَبَّنَا معشَل قِيمِتِهِ) أو اكثر (جَالَ النبع، لعدم النهمة) فإذَ فاحه بعضابٍ) ولو بسراً (له بخس البيع، التمكن النهمة وزانُ بَاغه المَوْلِي فَنِهَا بِيشُ الْفيسةِ أَوْ أَقُلْ خَارَ الْبَيْعُ) لَمَدُمُ لَنهمة وطهبور النَّفع (فَانَ سَلَّمَهُمَ: أي سَلَّمِ السوني العبيمع (إلَيْهِ): أي الصادون (فَيْلُ قَلْصُ النُّشَيِّ) هنه والنمس دين (خطل الشيئ لأنه بالتسلم بطلت بُلُد الموني في العين. ولا يجب لممولي على عسده دين - فُبُدنــا بكون المنسور ديناً لأمه لو كان غَرَضاً لا بيصل. وكان المولي أحق به من الغرماء؛ التعلق حقه بالعبير (وَإِنّ المُسْكُنَّا). أي أمسك المولى الصيغ وفي بنبو حتى يستوقى النَّسَن حاق) ؛ لأن البائع له حق النعبس في المهيم، وجاز أن يكون للمولي حق مي المدين إذا كان يحلق بالعين ﴿ هَذَا بِعَمْ ﴿ وَإِنَّ أَغَنَىٰ المؤتى العبد واتمأدون في كان وهلمهم: أي المأدون ودين ولو محيطاً مرفته وفعيقة حابش، ولان ملكه فيه دق (والمُرْلَى صَامِنُ لِقِيمَةِ لِلْغُرْمَةِ)، لأنه اللف ما تعمل به حقَّهُم بهماً واستيقاء من لمنه

الِقيمَةِ لِلْفُوْنِدَاءِ وَفَا يَقِيَ مِنَ النَّذِيُونِ لِمُطَالِبُ بِوا النَّمُونَى، وإذا وَلَمَاتِ المُأْفُونَةُ مِنَ مُولاها فَقَالَكَ خَجُرُ عَنْيَهَا.

َ وَإِنَّ أَفِنَ وَلِيُّ الصَّبِيِّ لِلصَّبِيِّ فِي النَّجَازَةِ فَهُوْ فِي النَّمْزَاءِ وَالْمَيْمِ كَالْمِبُهِ المَأْذُونَ، إِذَا كَانَ يُمْفِّنُ الْمُبِيِّمُ وَالشَّرَاءِ.

كتاب الهزارعة

قَالَ أَبُو خَيْفَة رَجِنَةَ اللَّهُ: السَّرْاؤَفَةُ بَالثَّابُ وَالرَّبَعِ ۚ بَاظِلَةً، وَقَالَ أَنُو يُتومُّفُ

رُومًا بقي مِن الدَّبُورِ يُطَالَبُ بِهِ) السَّذُونَ (السَّمَنَى)؛ لأن الدين في ذمته, وما لوم المولى إلا نقدر ما أنفف فسنانًا؛ فيقي النافي عليه كما كان، فإن كان فدين أقبلُ من فيمنه صمن السبين لا عيره لأن حمهم بقدره (وإذا وُلفت) الأمة والسَّانُونَةُ من مُؤلاماً قَدَلِكَ حَمَّزُ عَلَيْهَا) عالانه الظامرة لأن الفَقَامِ أنه بعضمها معد الولادة ولا يرضى بيرودها ومخالطتها الرجال، محلات ابتداء الإدن، لأن الذّلالة لا معني بها عند وحود التصريح بخلافها.

(وإذا أبن ولي الضيل) وهو الألاء، ثم وصد، ثم الحدد ثم رصد، ثم المناصي، كما المناصي، كما المناصي، كما للمشيئ في النجازة فهو في) الدائر من المعم والصر مثل والشراء والنبج كالمبد المداورية الدي لا عقل ألبج والشراء)؛ لأن الصبي العاقل بنيه المائح من حيث إنه مميز، وبشبه العاقل بنيه المعالف، وفي عقله اصدور، وتقبير عليه ولائة، فالدي لا عقل قد من حيث إنه لم يتومه عليه العقلات، وفي عقله الصور، وتقبير عليه ولائة، عالمحص المنافع المحص، وبالطفل في التعار المحص، وفي المدائر بنهب المعلم عبد علم الإدن والمائح عبد الإدن، لرحمان جهة المعم على انضره سدلاله الإدن، ولكن قبل الإذن يكون متعداً موقوداً على إحارة المولى، لأن به معمد، تصير ورثه مهندياً إلى وحوه النجارات، كذا في والدور،

كتاب البزارعة

أَمْنَالسِنِه لِنْمَادُونِ أَنْ كُلًّا مِن العبد السَّادُونِ والسِرَارِعُ عَامِلُ فِي مَلَكَ الخيرِ.

والمراوعة . وتسمى المحيارة والمجافلة . لغذُ أَعُمَاعِلةٌ من الزَّرَع، وفي التسويعة عقَّكُ على الزرع بعص الخارج كما في والهداية؛

(قَالَ: الإمام وأنُّو خَبِيفَةُ - الْمُؤَارِعَةُ بِالتَّلْبُ والرَّابِعِيِّ والأقل والأكثر (باطنَّةً)؛ لمن روي أنه

وُمُخَمَّدُ: جَائِزَةً، وَهِيَ عِلَمْهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أُوجُو: إِنَّا كَالْبَ الْأَرْضُ وَالْبَفْرُ لِوَاجِدِ وَالْنَمْلُ وَالْنَفُو لِوَاجِدِ جَارَتِ الْمُؤَازِقَةَ، وَإِنَّ كَانَ الأَرْضُ لِواحِدِ وَالْعَمْلُ وَالْبَفْرُ وَالْسَذُر جَازَتُ، وَإِنَّ كَانَتِ الْأَرْضَ وَالْفِرُ وَالْبِذَرُ نِوَاجِد وَالْمَغَلُ لاَخْرَ جَازِثُ.

عبيه العملاة والسلام وأنمى في المُخالرة (۱۰ ولايها استحدو معمل الحارج؛ مكون في معنى تغير الطُخان، ولان الأحر مجهولُ أو معدوم، وكل ذلك مُنبد، ومعاملة النبي يحج أهل حبير كان خراجُ مُفاسعة كما في والهداية، وتغييلا المصلم بالنات والربع باعتبار العادة في ذلك (وَفَال أَبُو يُوسُف ومحمدُ): هي (جَائِزةً) لما روي أن يُجاز وعائل أهل حَبِّر عَلَى بضع مَا يَحْرُخ مِن تَمْرٍ أَلْ رُزّع الله وقد عدد شركة بين الحال والعمل؛ فيجوز اعتباراً بالمضاربة، والفتوى على فولهما كما في وقديب به و والخلاصة، و ومختوات الناوازي، و والعفائز، و والصغرى، و والتسم، والكبرى، و والتسم، ومن التصحيم، وهي والكبري، و والتباس إنها، ولظهور تعامل الأنه بهنا، والنباس بُنْهان بِالعامل كمة في والمناس والنباس بُنْهان والتعامل كمة في والمناسبة، والنباس بُنْها، ولظهور تعامل الأنه بهنا، والنباس بُنْهان

الرَّضُ وَسَلَّارُ، هَمَلُهُ ارْضُ، هَمَادُ خَمَلُ ﴿ جَلَّ وَاجِدِمِ، فِي شَلَاتُ كُلُّفٍ فُمِيلُكُ

وام الموجه المحاري (۱۳۸۱ رسائم ۱۹۴۱) بعد كوال الرض وهو مكران وأبر (ارد ۱۳۵۷ والترماني ۱۳۲۱) كلهم من حديث خارم نهي رسول الد 198 من المحارف والمحافلة، باعن المراسة، ومن باح التسو ستر. بدار مطاحه ال. الحديث

وقال النومذي حسن صحيح المحيح

⁽٣) أخرجه البحاري (٢٣٦٥ مات استرازيمة مالشطى وكارزه (٢٧٦٥ بعثل مبدق المحسف، وكروه (٣٣٦ مات السزارعة مع الهود الوسائم (١٥٥١ ع - المهدا السباق الي مساقي المصنف وكبروه ح ٣ وأبو فاود (١٩٤٨ والترفقي ١٣٨٣ والي صابح ٢٤١٧ والسيقي ١٩٣٧: «أحميد ١٩٧٧ م ٢٦ ١٩٧ كفهم من حديث المراجعون.

وَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ وَالْبَعْرُ لِوَاجِدِ وَالْبُشْرُ وَ لَمَعَلَّ لِأَخْرَ فِهِي بَاطِلَةً. وَلَا تَضِيعُ السُؤَارَعَةُ إِلَّا عَلَى مُدُّوِ مَعْلُونَة

وَمَنْ شَرَاطَهَا أَنْ يَكُونَ الْخَارِجُ مُشَاعِلُ لِيُنْهُمَاءِ فَإِنْ غَيْرَطَنَا لِأَخْبِهِمِنَا فَقُوْالَ فَهَىٰ يَاجِلُكُ، وَكَذَلِكَ إِنْ شَرَطَةَ مَا عَلَى الْبَنَاؤُينَاتِ وَالنُّوافِي

...

ورإذا كنائب الأرضى والذكر لينوجيا والسكر والغامل لاحمر فهي ناطقة . لامه مو قسقر إحارة مسلاوهن فاشتراط البقر على صناحها مصل، للإحارة؛ إد لا يسكن حصل البشر تبعثاً سلاوضي؛ لاختلاف المنعمة؛ لان الارض للإسات والنفر الشنق، ولو قُفر إجارة للصال فناشتراط البنذر عليه منسدً» لامه ليس تعالمه

ويتي ثلاثة أوسه لم يدكرها المهميس، وهي باطلة أيضاً الصدها: أن يكنون النقر والبيدر الاحدهما والاحراق للاحراء لانها استنجار الأرض وشرط العمل، النامي: أن يكون لاحدهما البنم والبائمي للاعراء لانه استنجار لبنفر معض الحارج، أثنابت. أن يكنون لاحدهما البدر والسائمي للاعراء لأنه شراء النفر معض الحارج، وقد نظر نبيجها هذه الثلاث مع مسألة الهنق فقال:

وَاقْدَاهُ مِنْ مَا يَعْدِمُ أَوْلًا، صَمَا مَفْدُ ﴿ لَا عِيْسُورُ أَوْمِعِ أَرْضِي، إِلَاسَعُ تَسْتَلَ

(ولا تعليق المفرارعة) عند من يُحيرها وإلاً) بشروط صدح التعليف بيعدهها، وهي أن لكون (على مُدَّةِ مَمُلُومَةٍ) متعاوفة وأنها عندًا على منافع الأوهر، أو منافع الداسل، والسعمة لا يُعرف منداره إلا بيان السده، فيدًا الهدة بالمتعاوضة لأنها نبولم نكن متعاوفة بال كانت لا يشكل أبهة من السراعة أو مدةً لا يعيني إلى مثنها فسدت كما في والذجروه، قال في والمدره وفيل، في يلادننا عصح سلا بينانا مدة، ويضع على أول راخ واسد وطليم الفتوى على مجتبى، و درارية، الحار قال في والوارية، وأخذت المقيم، لكن في والحالية، والعشوى على حوات الكتاب، قال في والنبر بالالية، عقد تعارض ما عبد الفوى.

ورس ضرائعتها: أن يكون الحارخ) بالمرازعة وأشاعاً بينهما؛ تحفيها للتركان ثم ولئ عالى هذا الشرط فقال (وإن تسوطاً لإحداثها فكر بأن سالصم جميع قفير والسمائ) في أنيسة أو ضرط صاحف الشار أن يرفع بقشار المره (ابهى) أي السرازعة (ساطان) لانه يودي إلى الصطاع الشركة، لجوار ألا يخرج إلا ذلك القائر (وكذلك إن شرطا ما على العاقيات) بعنج العهم وسكول اسدال محمد حاديات، وهو أسعر من شهر وأعضر من الحدول، حارسي معرب، وبسل. ما يستمنح فيه صافا الحيل لم يسفي منه الأرض، ولمقرسة (والشوافي) جمع حيافية ووعي انهم الصحيرة لإقصاف إلى قطع الشركة (الاحتمال أن لا يحمرج إلا من ذلك الصوصع، و12 13 إذا أغرة الإحداد النيا َ وَإِذَا صَالِحَتِ المُمْزَازَعَةُ فَالْخَارِجُ بَيْنَهُمَا عَلَى الشَّرَطِ، فَإِنْ قَمْ لَخَرِجِ الأَرْضُ شَيْناً فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِنَ .

َ وَإِنَّا تَسَدُتِ الشَّوْرَعَةُ فَالْخَـارِجُ لِصَـٰجِبِ الْبَـٰذُرِ، فَإِنْ كَمَانَ الْبَلْدُرُ مِنْ قِبْسلِ المُصَاحِبِ الْأَرْضِيُّ أَجْرُ مِثْلِهَا.

وَإِذَا عُفِقَتِ الشَّوْارَعَةُ فَالنَّفَعُ صَاحِبُ الْبَلَّدِ مِنَ الْعَمْلِ لَمْ يُخْبَرُ عَلَيْهِ، وَإِن النَّفْعُ

وللاغر الحب؛ لأنه على تُعِيبه أمّا فلا ينعقد الحب ولا يخرج إلا النبن، وكنذا إذا شرط النبن مصين والحب لاحدهما؛ لأنه يؤدّي إلى قطع الشركة عها هو المقصود، ولو لمُرط الحبُّ نصفين وتم يتمرَّما للنبي صبحت؛ لاشتراطهما الشركة فيما هو المقصود، ثم النبن بكون لعماسب البدر؛ لأنه نماه بُدّره، وقال مشايخ بُلغَها النبن بنهما أيضاً احتباراً للعرف فيما لم يُعلَّى عليه المتعاقدان، ولاته تبع للحب، وانتبعُ بضوم يشرط الأصل، وإن شُرط النبي لعبد ربُّ لبدر قدت، الإنفياته إلى قطع الشركة بأن لا يخرج إلا التي

ومن شروط صحتها: أن نكون الأرض صائحةً للزراعه، وانتخليةً بهن الأرض والعامل. وتعامه في الهداية؛

(وَإِذَا صَحْبَ الْمُوارِعَةُ) على ما تقدم (وَالْخَارِجُ) بها مشترط وَيَنْهُمَا عَلَى الشَّرَطِ) السابق منهما قصحة الشرامهما وَفَإِنْ لَهِ تَحْرِجِ الْأَرْضُ شَيْتُ فَلَا شَيَّةَ لِلْعَامِلِ)؛ لأنه مستأخِرُ بعض الخارج ولم يوجد.

وَإِذَا فَمَدَتِ الْمُوارَعَةُ فَالْحَارِجُ لِصِيبِ الْبَدْرِ)، لأنه نصاء ملكه وفيانَ كان الْبَشْرُ مَنَّ قِبْل وَكَ الْأَرْضِ فَلْلَغَامِلِ أَشَرُ مِلْكِيا، لأن رب الأرض استوفى معتند معند فنصد، ولكن إلا بُمْزَاهُ عَلَى مِقْدَارِ مَا شُرِطُ لَهُ مِنْ الْخَارِجُ)، لرضائه سقوط الزينادة، وهذا عند دأب حيمه، ودأبي يوسف، ووقال محمد: لهُ أَخْرُ مِثْلِهِ بِالْعَا مَا بَلْغَيَ، لأنه استوفى صفعه يعقد فاصد، فبجب عليه قيمها؛ إد لا مثل لهنا. وهذايذه. قال في التصحيحه؛ وطنى على فولهمنا والمحمولي، ووالنسفي، لا هذاؤانُ كَانَ الْبُذُرُ مِنْ فِيلَ الْعَامِلُ فَلِصَاجِبِ الأَرْضِ أَخْرُ مِثْبِهَا)؛ لاستهام

﴿ وَإِذَا تُعِيدُتِ الْمُوْرَعَةِ) بشروطها العنقدسة (فائشُغُ ضَاجِبُ الْبَدَّرِ بِنَ الْمُعَلَى) قبل إلقاء الله وقرَّ يُكُورُ عَلَيْهِ) ؛ الله لا يسك العضيُّ إلا بصرر بازمه ، وهو استهلاك البقر، فعسار كما إذا استاجر أجبراً ليهدم داره ثم بُذا له نَم يُجْبِر على ذلك، فَيْدَنا مكونه قبل إلقاء لمبقو لأنه دُم أَنَى الَّذِي لَيْسَ مِنْ فَبِهِ الْيَذَرُ أَجْبَرُهُ الْخَاكِمُ عَلَى الْخَمَلِ .

وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ المُتَمَاتِنِينِ نَطَلَتِ المُوْزَاوَةُ، وَإِذَ الْفَصْتُ مُدُا المُوْزَاعَةِ وَالوَّرْعُ لَمْ يُسْرِكُ كَانَ عَلَى السُّرَاءِعِ أَجْرُ مِثْسَ نَصِيبِهِ مِنَ الأَرْضِ إِلَى أَنْ يُسْتَحَصِدُ والنَّفَاءُ عَلَى الوَّرْعِ عَلَيْهِمَا عَلَى مِقَدَارٍ خَفُوفِهِمَا، وَأَجْرَةُ الْخَصْلَةِ وَالرُّفَاعِ وَالدَّيَاسِ وَالنَّفْرِيةِ عَلَيْهِمَا بِالْجِعْشِينِ ، فَإِنْ شَرِطاءُ فِي الْمُرْرِعَةِ عَلَى الْفَاصِلُ فَسَدْتُ.

بعد إلفائه أينجير - لابتذاء المعلم كما هي والكفاية، (وإن المُشاع النَّذِي نَبْس مِنْ قِبلِهِ النَّذَرُ الْجَبرُهُ الْحَاجِمُ غَلَى النَّمَامِلَ)؛ لأما لا بلحته بالوفاء بالعقد صبور، والنفند لازم بحضولة الإحارة إلا زقا كان هندر تُقْسَع به الإجارة فضيع منه العزارعة، «هدايية» - وفيها، وإن النسع ربُّ الأرض والبفر من فيله وقد كُرابِ 17 للمزارعُ الأرضَ قلا شيء له في عمل الكراب، قبل: هذا في الحكم، أما فيما يبه وبين الله تعالى بلومه استرضاه العامل، الحد

. . .

(وإذا مات أحد المنعابذين يطلب المرزعة) اعتبار بالإجارة (وإذا المقصف مُدَّةُ المزارغةِ وَالرَّرْعُ لَكُمْ نَقُولُكُ) بِعِنْدُ (كِنَانُ عَلَى النَّمَوَاعِ الْجَبُّرُ بِشُلِ تَصِيبُهُ مِنَ الأرْضِ إِلَى أَنَّ يَسْتَخْصِدُ) الررع أوعايةً للحالمين بقند الإمكان كما من الإحارة (وَالنَّفَفُةُ عَلَمُ الرُّوعِ) بعد الفصاء مشة المعزارعة (غليهما): أي المتعافدين (غبي مقُدّار خُفُوبِهما)؛ لانتهاء العند بانفضاء الصدق وهذا عمل في المال المشترك - فَبْدنا بانفضاء العدة لأنه قبل العضائها على السامل خماصة (وأجُمرُهُ المُحَصَّادِي. أي فيطع النزرع وجُمَّعه (والرَّفاع) لي نقله إلى البُّيدر (والدُّساس) في تعرمه (وَالنَّذُريَّةِ) أي نميز حيد من تبته، وكذا أجرة الحفظ ومحوه (علَّهُمَا مأجشَعَن) سبواه انقصت المدة أو لاء لان العقد تتَّاهي شاهي الزرع لحصول لمفصود، وصار مالًا مشتركاً بينهما؛ فتجب المؤلة عليهما (فَإِنْ شُرِطَاهُ) أي العمل المدكور الذي يكون معد انتهاء المراع من الحصاد ونحوه (غَلَى الْغَامل) وحد، (فَلَمْنَتِ) المزارعة، لأنه شرطُ لا يفتصبه العقد، وقيه معمة لاحسمما، قبال في والتصحيح: وهذا ضاهر البروايد، وأمن به والحسام الشهيشة في والكبرى، وقبال: وعن والحسن، عن عابي حنيقة، أنه جائز، وهكذا عن وأني يوسف، قبال في اللهداية،: وعن وأبي يوسف، أنه يحوز إذا شرط ذلك على العامل للنعامل اعتباراً بــالاستصباع، وهنو احتيار ومشبابع بْلُخِه، قال وشمس الأنمة المرخمية: عدا هو الأصح في دينارنا، قبال والحاصية: ومثله عن والقضليء، وفي والبشامج: وهمو اختيار ومتسابح حبراسان، قبال والفقيه،. وبنه بأحمل، وقال ه لإسبيجابي»: وهو احتيار ومشابخ العراق، الناعة للنعامل، وقبال في ومختارات السوارل،: وهو

ورم أفرب الأرض قلبها للحرث

كتاب السلقاة

قَالَ أَلُو خَنِيقَةَ: الْمُسَاقَاةُ بِمُرَّةٍ مِنَ طُمَرَة بَاطِلَةً. وَقَالَ أُلُو لِوَشُفَ وَمُحَمَّدً: جَائِزَةُ إِذَا ذَكُوا مُنَّةُ مُعْلُومَةً وَسَمَّنِا جُـرُّةًا مِنَ النَّمِرةِ السّاماً. وَفَجُورُ السّافَةَ فِي النَّحَلِ وَلشَّجَر وَالْكُرْمِ وَالرَّطَابِ وَأَمْدِنَ الْبَاقِنَجَانِ، فَإِنْ فَقَعَ لَخَلا فِيهِ تَمَرَّةُ مُسَاقَةً وَلِلْفَاصل خِـنَى وَإِنْ كَانْتُ فَـبُ النَّهَاتُ لَمْ لِجُرً، وَإِنْ فَسَنَتِ السّافَةَ فَلَلْفَاصِلُ أَخَرُ مَلْكِم، وتَشْطُلُ المُسَافَاةُ بِالْفَوْتِ، وَتُسْتَعُ بِالْأَعْدَرِ كَمَا تُفْسِحُ الْإِجَارَةُ.

.

احبار ومشايخ بُلُخ و و مخارى، للعرف بينهم. ﴿ هُ-

كتاب البساقاة

المتاسبة يبتهما فاهرة وتسمى العُعَالية.

وهي لغةً؛ مُفاعلة من السُّنْقِي، وشرعاً: «لَمْ الشَّخر، لِنَ مَنْ يُصَّلَحه بجزء من لحوه.

وهي كالمهزارعة لحكماً وحبلاها وتسروطاً. كمما اندر إلى ذلك المصنف هوته " (قال أسو حَيْقَة ﴿ اللَّهِ عَلَى مَعْرُو مِنَ النَّسَرُو دَافِلَةً ﴿ وَقَالًا: جَائِمُو ۚ وَالْفُوقَ عَلَى قَولهما كما تشدم لي المزارعة وإذًا دكرًا} في العقد ومُدَّةً مُشَقِّرُهُمْ) صعارف قال في والهدامة: وشرط العدة قياسُ فيهُ لأبه إجارة ممني كساعي المؤفرعة، وفي الاستحمان إد المرابس المدة يحوز وبقع على أول لعرة تخرج؛ لأنَّ الثمرة لإدراكها وقتُّ معلوم وقُلُّ مَا يَقَاوَتَ. ﴿ هَـَ فَيُمُّمَّا مَالْمَتَعَدِفَ لَعَا مَر في المزارعة (وْسَلِّيا جُرَّة) معلومًا ومِنَ النَّمَارَة مُشَاعاً، تعقيضاً للشرك،؛ إد شرط حزَّه معين يغطم الشركة (وَتُنْجُوزُ الدَّسافاة فِي النُّخُلِ وَانشُّجِرُ وَالْكُرْمِ وَالرَّفَافِ} مُكسر الواء قفصاع - حمع وضَّبة راغتير كغُصُية . الفصيبُ ما دام رضُّهُ كما في والصحارة، وهي المسماة في بلادة بالفَصَّة، والعراد هـ الجميع البغود كما في والمدره ووأصول البادلحان؛ لأن الجنوار للحاجة وهي فعم الجميع ﴿ وَإِنَّ وَقُدْمَ الْمِنْكُ وَمِنْ فُمِرَةً مُسَاوَةً ﴿ وَانْتُ وَالنَّمُومُ مَنْكِ وَقُولِنَّا بِالْعَمْلُ ﴾ أو روعاً وهو مثل ونجان لاحتياجه للعمل (ران كانب انتمر، (قد أشهتُ) والنزرع قد ستحصد (لم نجرً)؛ لأن العامل إسها يستحق بالصمل، ولا أثر للعمل بعد النتاهي والإدراك وفإذًا فسنات المساقلة فيله البل أَجْرُ مِثْلِهِ)؛ لانها في معنى الإخارة الفاصدة ووَيُنْظِلُ المُسَافَاةُ بِالْفُوْتِ) لأحد المتعاقبدين؛ لانها في معمل الإجبارات ثم إن مات صححًا الأرض فللعامس انقيام عميه وإن أبي ورثُّ صححب المرض ، وإن ملك العامل فلورته الغيام عليه وإن أبي صحب الأرض. وإن ماتنا فالخيار أورث العامل؛ لفيامهم مقامه، وتجامه بي والنزرة وونقُسج؛ المساقباة والمواوعة (بالاتحدُار) العارة في الإجازة وكما تُفسع الإجازة) فان في والهداية، ومن حملها أن يكوك العامل صاوقاً يخاف عميم

کتاب النکاج

الكَالَحُ يَنْفَقِدُ بِالْإِيجَابِ وَالْفَيْوَلِيرِ، بِالْفَظْيِنِ يُعَيِّرُ بِهِمَا عَيِ الْمَاضِي، أَوْ يُعَمَّرُ بِأَحَدِجِتَ عَنِ الْمَاضِي وَبِلاَغُورَ عَنِ الْمُسْتَقَبِّلِ ، جَنْلُ أَنْ يَعُولُ زُوجِنِي فَيُفُولُ زُوجِنْكُ.

َ وَلَا يَنْعَقِهُ يَكُاخُ السَّنْبِلَعَيْنِ إِلَّا بِخَصُّورِ شَاهِدَيْنِ خُرِّيْنِ بَالنَّشِ غَاقَلَتِن تُسْفَقَتِي رَجُّـلِ. وَاسْرَأَتَيْنِ، عَلَمُولَا تَحَالُوا أَوْ غَيْسًا تُحَدُّولَ ، أَوْ مَحْشَدُوفَيْنَ هِي فَلْتِ، فَبَانَ نُمْزُوخُ مُسْلِمُ فِئِيْتُ

سرقة الشفف والنمر قبل الإدراك؛ لأنه يلزم صاحب الأرض ضرؤ لم يلتزم، فيصبح فيه، ومنها مراص العامل إذا كان يُضعفه عن العمل، لأن في إشراعه سنتحماز الاحراء زينادة ضرو علمه ولم يشرمه فيحمل عقرأ، وفيها: ومن دفغ أرض بيضاء إلى رجل ببين معلومة يغرس فيها لمحرأ عمى أن تكون الأرض والشجر بين رب الارض والغارس تصفيل لم يجز دلك، لاشتراصه الشركة فيها كان حاصلاً قبل الشركة لا معمله، وحميلغ النمر والمدرس لوب الأرض، وللعمارس قبمة عمرسه وأجرة مثله فيها عمل، الحد

كتاب النكاج

مناسبة النكاح للمسافاة أن المطلوب في كل منهما التمرة.

(التكام) لفلًا: الصلّم والحمع كما اختاره وصاحب السميطاء وتبعه وصاحب الكافيء وصائر السمققين كما في والدروء، وشرعاً: عقْد يُعيد ملك الْمُنْفَة فَشَداً.

وهو (يَنْهَقَدُ بِالْآيِجَابِ) مِن أَحِدُ المِتَعَاقِدِينِ (وَالْقَيُولِ) مِن الْأَخْدِ وَيِلْفَظَيْنِ نَعْبَدُ بِهِمَّا عِن الْمُنافِينِ) مِنْ أَنْ يَقْوَل: وَوَجَنْك، فَيْقُول الأَحْرِ: (وَجَنَّتُ، وَأَنْ الْمَدِينَةُ وَإِنْ كَانَتُ للإنجَبارِ وَصَعَّا عَقَدَ جَمَلَتُ للإنشاء شرعاً، وَلَهُمَّ لَنْحَجَةً وَاقَى بِلْغُطِينِ (يُعَيِّرُ مُأْخِيمِنا عَنِ الْمَاضِي فَي يَعِيرُ وِبِالأَخْرِ عَنِ الْمُشْتَقِّبُول) وَظَلَكَ (مِثْمُلُ أَنْ بَقُول) النزوح للمِخْطَفِ (وَوَجْنِينِ) اسْتَلَك، شَالًا (فَيْقُلُولُ وَوُمْنَكُنَا؟ لأَنْ هَذَا تَوْمُلُ وَالْمُحَامِ، والواحدُ يَتَوْلَى ظُرْفِي النَّكَاحِ عَلَى مَا سَبِّهِ، وهفايةً ا

(زُلا يُنْعَبِدُ بِكُمُ المُسْلِمُينِ) بصيغة العشى (إِلاَ بِحَشُور شَاهَدُيْنِ خُرُبِي بَالِغَي خَافَلَي مُسْلِمُيْنِ) مَسْلِمُيْنِ كَالاَمِهِمَا عَلَى السَّاهِبِ السَّا فِي الْمِحْدِة (أَوْ رُجُسِ وَالْمُرْأَنِينَ، عُدُولًا كَالُوا) أَي الشهود (أَوْ فَرَّ صَدْرِل أَوْ مَحَدُونِيَ فِي قَدْفِي) أَوْ أَعْسَمُنِ أَو ابني الزوجِينِ أَو بني أحدهما الآن كَلَّ منهم أهل لنولاية فيكون أهلاً لشهيلة تحملًا، وإنسا الفائث شود الأدا، فعر بيلي نُواته (فَإِنْ قُرُوعُ مُسُلمًا بِثُمَّةً بِشَهَادَة بَلْيِّينِ خَازَ بِمَدْ أَبِي حَبِيْقَة وَإِلَى بُوشُقَاء ولكن الإبنيحابي، الصحيحُ ولكن لا يشت عند حجود، وقال ومحسله، لا يجبوز أصافي، قال والإسيحابي، الصحيحُ

بِشْهَادَةِ بِمُثْلِينَ خِنْةِ مِنْدَ أَبِي خَنِيفَة وأَبِي بُوسْف. وْقَالَ مُحَمَّدُ: لاَ يَجُوزُ. .

وَلاَ يَجِلُ لِلرَجُلِ أَنْ يَتَرَقِّجَ بِأَمْدِهِ وَلاَ يَجَدَّانِهِ مِنْ فَيْلِ السَرْجَالِ وَالنَّسَاءِ. وَلاَ يَشْتِهِ، وَلاَ يَشْتُهِ، وَلاَ يَشْتُهِ، وَلاَ يَشْتُهِ، وَلاَ يَشْتُهِ، وَلاَ يَشْتُهِ، وَلاَ يَشْتُهُ، وَلاَ يَشْتُهُا وَنَشْلُ فَيْتُهَا وَضَالِتُهَا وَلاَ النِّهُ أَسْتُهُ، وَلاَ يَشْتُهُا، وَلاَ يَشْتُهُا وَلِمُنْ عَنْتُهَا وَقَالِتُهَا وَلاَ النِّهُ أَنْهُمْ وَلاَ يَشْتُهُا، وَلاَ يَشْتُهُا، وَلاَ يَشْتُهُا وَلِيْلُ عَلْمَاتُهُا وَلاَ النِّهُ أَنْهُمْ وَلاَ يَشْتُوا، وَلاَ يَشْتُهُا وَلِمُنْ عَنْتُهَا وَقُولُونَهُا وَلاَ النِّهُ أَعْتُهَا وَلاَ يَشْتُوا وَلاَ يَعْتُلُونُهُا وَلاَ يَرْفُلُونُهُا وَلاَ يَعْتُمُ وَلاَ يَعْتُمُ أَنْ وَلاَ يَسْتُوالُونُهُا وَلاَ يَوْلاً النِهُ أَنْهُ وَلاَ يَعْتُمُ لِمُنْ وَلاَ يَعْتُمُ اللّهُ وَلاَ يَعْتُمُ فِي اللْعَلْمُ وَلاَ يَعْتُمُ وَلاَ يَعْتُمُ الْمُولُونُهُا وَلَا لِمُنْ إِنْهُ وَلاَ يَعْتُمُ وَلاَ يَعْتُمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

قولهماء ومثى عيه والمحبوي» و دالسفي؛ و «الموصلي» و «صدر الشريعة»، كنية: في والصحيح».

وَلا يَجُولُ لِللّهِ اللّهِ الْمُ يُشَرِّونَ بِأَمْدِى وَلا يَحْدُنِهِى طَلَقَا وَبِنْ قَالَ الرَّحْدَ وَالنَّسَامِ وَإِن عَلَى وَلا يَجْدُنِهِ عَلَمَا وَلا يَشْبِهِ وَلا يَحْدُنِهِ عَلَمَا وَلا يَشْبِهِ وَلا يَحْدُنِهِ عَلَمَا وَلا يَشْبُهِ وَلا يَحْدُنِهِ عَلَمَا وَلا يَشْبُهِ وَلا يَحْدُنِهِ عَلَما وَلا يَشْبُهِ وَلا يَحْدُنِهِ عَلَى وَهُمَ الأَمْهَاتَ يَحْمِ السّاتِ وَحَدُنها معلله وَلا يَشْبُه وَلا يَشْبُلُ لَمِناتِ يَحْمِ السّاتِ يَحْمِ السّاتِ يَحْمِ النّهِ وَلَى يَشْبُلُ وَلَمْ يَشْبُهِ وَلا يَشْبُلُ وَلَمْ يَشْبُو وَلا يَشْبُلُ وَلَمْ يَشْبُلُ وَمُعْلَى عَلَى اللّهِ وَلَوْ يَعْلُمُ وَلا يَشْبُلُ وَلَمْ يَشْبُلُ وَالْحَدِيمِ عَلَى وَلَمْ يَشْبُلُ وَلَمْ يَعْلُمُ وَلِلْ يَشْبُلُ وَلَا يَشْبُلُ وَلَوْ يَعْلُمُ وَلِمْ يَعْلُمُ وَلِمْ يَعْلِمُ وَلِمْ يَعْلِمُ وَلِمْ يَعْلِمُ وَلِمُ يَعْلِمُ وَلَا يَشْبُلُوا وَلا يَشْبُونُ وَلا يَشْبُونُ وَلا يَشْبُونُ وَلا يَشْبُونُ وَلا يَشْبُونُ وَلا يَشْبُونُ وَلا يَعْلُمُ اللّهُ وَلَيْ وَلَيْ وَلَيْ وَلَمْ يَعْلُمُ وَلِمْ يَعْلُمُ وَلِمْ يَعْلُمُ وَلِمُ وَلِمْ يَعْلُمُ وَلِمُ وَلِمْ يَعْلُمُ وَلِمُ وَلِمُ يَعْلُمُ وَلِمُ وَلِمُ وَلِمُ وَلِمُ وَلِمُ وَلَمْ يَعْلُمُ وَلِمُ وَلِمُ وَلِمُ وَلِمُ وَلِمُ وَلِمُ يَعْلُمُ وَلَا يَعْمُ وَلَا يَعْمُ وَلَا عَلَى الْمُواعِلُونُ وَلِمُ يَعْلُمُ وَلَا يَعْلُمُ وَلَا عَلَى الْمُواعِلُونُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى عَلَى اللّهِ وَلِمُ يَعْلُمُ وَلا عَلَى الْهُ وَلَا عَلَى اللّهِ وَلَا عَلَى اللّهِ وَلِمُ وَلِمُ وَلِمُ وَلا عَلَى الْهُ وَلَا عَلَى اللّهِ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى عَلَى اللّهُ وَلا عَلَى اللّهِ وَلا عَلَى اللّهِ وَلا عَلَى اللّهُ وَلا عَلَى اللّهُ وَلا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلِمُ وَلِمُ وَلِمُ وَلِمُ وَلِمُ وَلِمُ اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى عَلْمُ اللّهُ وَلا عَلَى الللّهُ وَلا عَلَى اللّهُ وَالِمُولُونُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلِمُ الللّهُ وَلا عَلَى اللّهُ

⁽١) - سورة شياد، الأبه: ٣٣

بَيْنِ الْمُرَاتَيْنِ لَوْ كَانْتُ كُلُّ وَاجِدَةٍ مُنْهُمَا رَجُلًا لَمْ يَجَزَ فَهُ أَلَّ يَتَزَوُجُ بِبَالأَخْرَى، وَلَا بَبَاسِ أَنَّ يَجْمَعُ بَيْنِ الْمُرَّةِ وَابْنَهِ وَوْجٍ كَانَ نَهَا مِنْ فَبْلَ.

ومن زنن بالنزأة خرتت عليه أثمها والبننه

رَافِهَ طَنْقُقَ الرَّجُلُ العَرَاقَةُ طَلَاقاً بَايِتاً لَمْ يَجُوْ لَكَ أَنْ يَنْزَرُخ بِأَحْيَهَا خَتَى تَقْصِيلِ عِدْلُهَا. وَلَا يَجُورُ أَنْ يَلَوُونَجُ العَوْلِي أَمْنَةً وَلَا العَرْأَةُ عَبْدُهَا.

وَيْجُوزُ قَوْلُحُ الْجَنَابِئاتِ، وَلاَ يَحُوزُ فَرُوجُ الصَّجُـرِسِيَّاتِ ولا الْمُوْتَبَاتِ. وَيَجُمُوزُ فَزَكُمُ

(وَلا يَجْمَعُ بَيْنَ أَمْرَأَتُهِنَ تُوَكَانَتُ) لِي لمو موصت (كملُ وَاجِدَةٍ مَنْهُمُمَا رَجُلاً لَمْ يَجْرُ لَهُ أَنْ بَشَرُوخُ بالأشرى): لأن الحمع بينهما يُقضي إلى الفطيعة، ثم فرَّع على مفهوم الاصلى المذكبور عنوله:. (ولا باش أَنْ يَخْمَعُ) الرحل أَبَنَ الْمَرَاقُ وَاتَبُهُ رَوْجٍ كان نَهَا مِنْ فَبْسُ؟؛ لأن المرأة الأن ثمو طُوُرتُ ذكراً حال له المتروج بهلم البنت

(ومنَّ رَمِي بِاقْرَأَةِ) أو مشها أو منته أو نظر إلى فوجهنا أو نظرت إلى فرحه نشهوة (خَرَفَتُ غَايُو أَشَّهَا وَالْبَنْهَا} وَيَلْ بَلَدَتُهُ وَخَرَمَتُ عَلَى أَبِهِ وَنَهُ وَإِلَّ لِقَدَّهُ وَحَدُّ أَنشهوة في الشاب التشارُ الآلة أو زيادته، وفي الشيخ والعَمْين فَبْل الغلب أو زيادته، على ما حكي عن أصحابا كما في اللمجلوب تم الشهوة من أحدهما كافية إذا كان الأخور محل الشهوة كما في والمصمورات، وفهمناني،

(وَإِذَا طُلُقُ الرَّحُلُ امْرَأَتُهُ طَلَاقًا بِنائِنَا لَمْ يَنْصُرُ لَهُ أَنَّ يَسَوْرَجُ بِأَسْتِهِمِ» وتحوه مما لا يحمور الحميع يتهما (خَشَى تَقْطَهِنِي عِلْمُهَا)؛ تبقاء أثر الذكاح الماشع من العقد، قبُنه مشبائق لانه محمل الخلاف، مخلاف الرحمي وله لا يومع الذكاح اتعاقاً

(زَلاَ يُجُورُ أَنْ يُنْزُوخُ الْمَوْلِي أَمْنَهُ وَلاَ الْمَرَأَةُ عَلِيْهُ)؛ للإحماع على طلائهما، نعم لو فعله المهال احتياماً كان حسناً

﴿ وَيُخْتِرُوا تُدَوَّجُ الْكِنْدَائِيلُاتُ ﴿ سَمَالَئِينَةِ أَوْ لَا. حَسَوْةً أَوْ أَلَّهُ ﴿ وَلَا يُخْسُورُ سَرَقُعُ

لوكتوكيد البيداري ١٩٠٨ ويسلهم ١٩٠٨ كلاهيما من مدلت أبي صويره للفظ ولا يتعسم بين المبرأة وعدتهم. ولا بين المبرأة وخالتها، ورواية فهما ومهن.

ا والعراجة الواقعود ٢٠٦٦ والتسكي ١٩٧٤، ١٩٧٥ وأحمث ١٣٦٧٦، ١٤٧٤، ١٩٨٦، ١٩٨٩ والينهاي ١٩٦٧، ١٩٥/٧ كفهم من حديث أني هريره الخفيار. وأهرجة الارمادي ١٩٦٥ من حايث الن هايي

الصَّائِينَاتِ إِذَا كَانُوا يُؤْمِنُونَ مِنْنِي وَيُقِرُّونَ بِكِسَاتٍ، وَإِنَّ كَانُـوا يَغَيْقُونَ الْكَـوَاكِبَ وَلاَ يَحَابَ لَهُمْ لَمْ نَجُزُّ مُنَافِحَتُهُمْ.

الفيجُوبِيَّاتِ) عَيَّادِ النار (وَلا الْوَيْهَاتِ) عَبَّدا الاصناع؛ لأنه لا كتاب لهم، وقال عَظِي مِ مَجُوسِ ضَجَر: اسْتُوا بِهِمْ صُنْتُ أَهُلِ الْبَكِنَاتِ غَيْرَ لَبَاكِسِ بِسَائِهِمَ وَلَا أَكُلِي فَهَالِبِجِهِمْ ال وَيَجُولُ فَوْرُجُ الطّبَائِيَّاتِ إِذَا كَانُوا يُؤْمِنُونَ بَنِي وَيُغِرُّونَ بِجَنَّاتٍ)؛ لأنهم من أهل الكتاب (وَإِنْ كَانُوا يَشْهُونَ الْحَوْلِكِبُ وَلا يَنَاتِ لَهُمْ لَمْ فَهُو مُنْتَحَمَّهُمْ)؛ لأمهم مشركون، فال في والفاية،: وهذا الذي ذكره هو الصحيح من المذهب، أما رواية الخلاف بين الإصام وصاحيب فعائل بشاء على الشياء حال الصابئة، فوفع عند الإمام أنهم من أهن الكتاب بقرآون الرُّيور ولا يجدون الكواكب ولكهم

(١) - فكره صاحب فهداية بهذا فلقط

قبل الزيلمي في تخريسه ۱۲ ۱۷۰ غرب بهدا الفط . وروى عبد الرزان في مصحه ، وابن أبي شبه هن قيم بن سلم عن المعدن بن محصد السائم قبال: إن التي 28 كتب إلى محاوم هجر يصرهن عليهم الإسلام من اسلم قبل بنه ومن لم يسلم قبرت عليه الجزية هير اكمي سائهم ولا أكلي دواحهم ذي بن الطفار: به قبل وهو مثن ساء مصف وهو مرسل إسماً.

ورواء أبن محيد في الطَّقَاتُ في طريق الواقدي هي صَّد الله بن همرو بن سعيد بن العاض الرَّساد. والوالذي متكلم بيه .

وأخرج أمالك في النبوطا عن مصند البلغر إن عسو ذكر المجسوس فغال الا أفوي منا أصنع في أسرهم فغال فمن هوف: الشهلا لمستحد رسوق الله تتج يقول: صنوا بهم سنة أعمل الكتاب وكور الرياسي هذا المحديث في ££21 وقال: رواية ملك هذه الصختصرة. ومن طويق مالك البرار، والدارليفني في فراتب ملك.

قال البزار؛ هو موسل.

رووي ابن أي شبية عن جعفر البائر أن عمر فقائره وكدا بوام عبد الرزاق. وإسحق من واهوية. قال ابن عبد البرز: وهذا منقطع. وقال صاحب المنقيح ـ ابن عبد اللهامي: ووارم اس أبي عاصم وفي إسنامه عن يجهل حاله عن زيد من وهب قال - كنت عبد عمر فقال: من عند علم من المجومي" فرئك اس عوف فقال: استعت وسول فإذ چلاء يقول: إنها المحوس طائفة من أهل الكتاب ماحملوه، على منا تحملون علي،

لعل الكتاب العار

وهذه لرواية لأشيرة ذكرها ابن حجر في تلخيص الحير ١٩٣٦/٣ وقال ابسناد حسن الحد. مع أن يه أبه وجاه عال لحساد بن سلمة معكلة وقع في السند. وقت ذكره ابن حجس في الدراية ١٣٩/٣ طائل، وفي إسناده أبو وجاه جنز لحساد بن سلمة ولا يعرف حاله .

وفي السجيع ١٣/٦ أسرح هذا العديث الطبر في من حديث السائب بن يزيد وفهه من لم أعرفه احم. فليفلاسة: هذا فلحديث طرفه واهية ومرسلة. ويعصها مرسيل مسن. ويشهد لما ما أحرج أبر داوه ٣٠٤٣ والشافعي ١٩٨٤ والدارمي ٢٣٤/٦ واليهتي ١٨٩/٩ وأسهد ١٩٠/١ كلهم عن يتبالغ بن عيشة فنائد: لم يكن عمر أهذ البيزية من المجرس عنى ثبهد ابن عنوف أن رسول الله ﷺ أشدها من مجوس هجر احد واستانه جيت.

عهدا يشهد الحديث الباب. ويرمى به يللي دوجة الحس

وَيُحُورُ اِلْمُحْرِمِ وَالْمُحْرِمَةِ أَنْ يَنْزُوْخَا فِي حَالَ ﴿ لَا قُرَامَ

وَيُنْفَعَدُ بَكَاحُ النَّمْرُاءُ لَمُشُوِّءِ النَّالِغَةِ الْعَالِمَةِ برصناها وَإِنَّ لَمْ بِثَقِيدٌ عَلَيْها وَلِيَّ عِسْدَ أَبِي خَيْهَةُ بِكُراً كَانِكُ أَوْ كِيْهًا. وَقَالَ بُورَيُوسُفَ وَمُحْشَدًا لَا يَنْعَقَدُ إِلَّا بِوَلِيُّ.

بعطُمونها تعقیضًا للقبلة فی الاستقبال إلیها، ووقع عندهما الهم بمبدون الکواکب ولا کناب اهم فلساروا کمبدة الاوثبان، وَلا خلاف فی الحقیقة بینهم؛ لانهم بن کاسواکت قبال الإسام بحدود منافحهم الفافاً. وإل کانواکدا قالا فلا بحور انعافی، وحکم دانجهم علی دلك ۱ هـ

ومكورًا لِلْمُكَرِّمِ وَالْمُمَارِمَةِ) بالعجم أو العمرة أو بهما وأنَّ يُشَرَّوْجًا فِي الْإَحْرَامِ) فعا روي أنه ينجه درُوْجُ المُمُلِّمَةِ فَهُو مُكْرِمَةً**وما روي من قيك يجه ولا يُلكحُ المُكْرِمُ ولا يُلكَحُعُ*** محمول على الوطه كما في والهدية.

وويدُهُ لَمُ يَعْفَدُ خَلِيْهَا وَلَيْ وَلَمْ يَافِعُ الْعَالِمُهُ بِرَصَعْلَى فَقَطَى سُوا اللَّشَوَاهُ بِنَسَهَا أَوْ وَكَتَ غَيْرِهِ (وَإِنْ لَمْ يَعْفَدُ خَلِيْهَا وَلَيْ وَلَمْ يَافَنُ بِهِ وَهِدَ أَيْ حَبِيْهُ. يَكُواْ كَانَ أَوْ يَنْ } التصرفها في خالص حقها وهي من العدم وكهذا كان لها النصرف في المدن وَرَقَالا اللَّا يَشْفَدُ بِكُمُ السَّرَاةِ إِلَّا وَلِمْ وَقَلَ مِنْ الْمَاسِعَةِ بِكُمُ السَّرَاةِ إِلَّا وَصِحْ فِي وَالْهِدَلِينَةِ بَاللَّهِ طَاهِمِ الرّوابِ ، ثم قال أَوْيَهُ وَي رَحْوَعُ محمد إلى توبهما واختاره والمحتوية و والمنتقوبية و والمنتقوبية و ه المتعلق المراقبة لا فرق بين الكفاف وعلى فالميد الرّوابة لا فرق بين الكفاف وعلى فالميدومة و والي يوسف أنه لا يتحور من غير كلماء الآل كم بن واقع لا يتوقع . أحمد وقال في والميسومة . وي ما يتحدو الكانح. عن أني حقيقة ول كان لمروح كفا أنها جاز التكانح وإن مع يكن نُعْدًا لها لا يحود الكانح. وإن مع يكن نُعْدًا لها لا يحود الكانح. وهذا الفول مختار صاحب وخلاصة المناوى و وقال عام و قال عام الذي و قائم المنا الله المناوية الكان المؤلِّم المناقبة البيانية ، وهو المختار للقنوى كه في و قدر الم

وام ... أمريم المحدوي (١٩٦٧ م) النامع وأشراء في ١٩٥٥ ق. ١٩٩٩ و. ١٩٥٥ مست (١٩٥١ وأمو داور ١٩٥١ وأسلط المراد والمحد (١٩٥١ وأمد م) ١٩٥١ وأسلط المراد (١٩٥١ وأحمد (١٩٥١ و ١٩٥٥ و ١٩٥١) والمشياليي (١٩٥١ كليم من حدوث ابن عالمن وأك رسول أف كله فروج ميسودة وهمو محرم الهيا في حدوث المصحفة واستراد ها الرواح محرة المنظمة المراد إلى ١٩٥٥ عالى أمريكي (١٩٥١ عالى المراد عالى المراد المرد المراد المرد المر

⁽۲۶) أخرجة مسلم 1979 لهيدة طفط وأبو دارد (۱۸۵ والدامدي ۱۸۹ والسلخ (۱۹۳۶ والـ مناحلة ۱۹۶۳) والدارمي (۱۷۷۷ وأحدد (۱۷۷) ۱۸۵۸ ۱۹۳۹) والمغياليي ۳۶ كتمير عن حديث عمالة بن عماله ولا رمالم مثلة بالارد.

وَلاَ يَجُودُ الْوَنِيُ إِمِّنِهُوْ الْمَكُو الْنَافِعَ عَلَى النَّكَاحِ ، وَإِذَا السَّافَلُهَا فَسَكَنْكُ أَوْ سَجِكُ الْوَيْكُ فَدَيْكَ إِنْكُونَ أَيْكُ لَمْ يَزَوَجُهُا ، وَإِذَا الشَّافُولُ الشّرِ، فَالا أَذْ مِنْ رَضَاهَا بِالْفَوْلَ ، وَإِذَا وَالْكُورَ ، وَإِذَا وَاللّٰهُ بَعْلَامُ وَاللّٰهُ وَلَمْ وَاللّٰهِ وَلَوْ وَلَمْ وَاللّٰهُ وَلَا يَعْلَمُونُ وَلَهُ وَلَمْ اللّٰكَاحِ وَلَا يَعْلَمُونُ وَلَمْ اللّٰكَاحِ وَلَا أَنْفُولُولُ وَلَمْ اللّٰكِاحِ وَلَمْ اللّٰكِاحِ وَلَمْ وَلَوْلُولُ وَلَمْ اللّٰهُ وَلَا يُشْتَكِّمُ وَلَمْ اللَّهُ وَلَمْ اللَّهُ وَلَمْ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا يُشْتَكُمُ وَلَا يَعْلَمُونُ وَلَمْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلِمُ اللَّهُ وَلَّا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللّهُ اللّ واللّهُ اللّهُ اللّ

.....

رَوْلا يُحْوِزُ بِلُولِينَ مَشْعًا وَإِجْبَارُ الْبِكُو الْعَالَعَةِ عَلَى الْتَكَاحِ ﴾؛ لانقطاع الولابـة بالبلوع وفرادا المُتَأَذَّتُهَا الولي الانول وهي بعلم الزوج وفسكتُ أَرْ ضَحكُ عيز مستهرته إحدَاكِ إذَّنَّ سُهُ) ولائنةً؛ لابها نستحي من إطهار الديم، و لا من إطهار الرد، والصحكُ أَفَلَ على الدونسا من السكوت؛ لأن يبدل على الفرح والسروور. تُبُدًا الصحك بفسر المستهرقية فأنهما إذا صحكت مستهزئة بهذ صمعت لا يكون رفساً. قال في والعاية، وذالمك معروف بين الشاس؟ فلا يقسلح في صحك الفرح. العدر وَفَيْدُنا الاستئدان بالولى و الاقراب لأنه لو استأدنها أحسى أو ولي عمره أولى ت الم يكن وضاحتي ننكك كما مي و لهدايه. ﴿فَيْلَدُ بَكُونِهَا تَعْلَمُ الزَّرَحِ لَانِهَا لُو لَمْ بَعْمُ الرَّاجِ لَا بكون سكونها وضاكمه في والدروق ولو زرجها فيفغها الحبر فهو على ما ذكوبا الان ولحه اللكالة في السكوت لا يعتلف كم المحر إل كان فضولها بشتوط فيه الغالم أو العفائة عسد أبي حايفة، خلافًا الهمسان ولو كان رسولًا لا يشترط بالإحماع. وهداينة (وإنَّ أَنْتُ لَمْ يَرْفَيْهُمَا): أي العرسخر له أن بروجها؛ لعدم وصفعاً ووإدا أشأدن الوثي ولو الأقرب (البَّبِّبُ فَلَا لَدُّ مِنْ رَضَّاهَا بَالْصَوْلَةُ؟؛ لإنها خِرُبِت الأمور وَمَازِلْتِ الرحال؛ فلا مانع مَن النطق في حقها (وَ إِذْ زَالْتُ بَكَازُقُهُ وَرُلِبُ } أي لطة وأرَّ حَلِضَةٍ) فويَّة وأنَّى حصول (حرَّاحَم) أو تعتبس (فهي بن حُكُّم الأنكار) هي أن سكولها رصاً؛ لانها بكر حقيمة (وإذَّ رالتُ) بكتارتها (سرنًا فهيَ ؟ قالِك) أي في حكم الأبكنار (عَلْمُ أَبِي خبيفه بكفي مسكوتهاء لأن الناس بعرفيتها لكرأ فيميونها بالنطق فنمتم عنه كبلا تتعطل عليهنا مصائحها. وقيالا: لا يكنفي بشكونهما؛ لانها ثيب حقيقه، قال والإسبيحاس، والصحيحُ قبولُ الإمام، واعتماده والنمعي، و والمحمومي، قال في والحمائق، والخلاف بيما إذا أم يُصر الفجورُ عندةً بها، ولم يُقَمَ عليها الحدُّ، حتى إذ اعتلات ذلك أو أُقبِم عليها الحـدُّ يشبرط ضطفُها بالاعاق. وهو الصحيحي أحد ونصحيح ، ووَإِنَّ قَالَ الرُّوحِ) للمراة الكبر وَلِلْغَبِ النَّكَ اعْ فَسَكَتْ وقالت، المراة وللَّ المُدَّتُّ، فالْقوَلُ فَوْلُهَا)، لإلكارها لروم المقد، حلالةُ فلزُّهُم، زولا يعس عليَّها، وْلَا يُسْتَخَلَفُ مِنِ النَّكُوحِ عَلَمْ أَنِي خَبِيعَةٍ، وْقَالاً. يُسْتَخَلَفُهِ فَبَالَ مِنِ والحقائقية: والعشوى على قولهماه لمموم اللغوي كما في والتنمذه والعناوي فاصححاده الحد

وَيَشْعَدُ النَّكَاحُ بِغَيْهِ النَّكَاحِ وَالنَّرْبِيعِ وَالنَّمْبِيكِ وَالْهِنَّةِ وَالطَّمَانَةِ. وَلاَ يَشْعَدُ بِنَفْظَ الْإِجَازِةِ وَالْإِبْحَةِ.

وَيَحُوزُ نَعَاجُ الصَّغِيرِ والصَّغِيرَةِ إِذَا وَوَجَهُمَا الْوَائِيُّ، بِكَراً كَانَتُ أَوْ نَشِبَاً، وَالُولِيّ هُــوَ الْغَصْنَةُ، فَإِنْ وَوُحَهُمَا الآبُ أَوِ الْخَذَّ فَلَا جَبَارَ لَهُمَا بِغَدَ الْمُوعَهِمَاءَ وَإِنْ رَوْجَهُمَا عَشِرُ الآبِ وَالْخَذَّ فَلِكُلُّ وَاجِدٍ بِنَهُمَا الْجِبُو إِذَ بْلَغَ: إِنْ شَاءَ أَعَامُ عَلَى النَّكَاحِ ، وَإِنْ شَاءَ فَسَعْ .

وَلَا وِلَايَةَ لِغَلْبِهِ، وَلَا صَغِيبٍ، وَلَا مُجَنُّونٍ، وَلَا تَحَامِ عَلَى مُسْلِسَةٍ. وَقَالَ أَبْنُو خبيقة:

(زَيْكُفَيْدُ الْكُاخُ بِلْفُظِ الْكَاحِ وَالْزُومِعِ) من عبر بية ولا دلالة حالى، لابهما صريحان قيم. وما عداهمه كايد، وهو. كل للفظ وصع لنجليك العبن في الحدل (و) ذلك كالفظ (الطّلَبُةِ أَوَالُهُبُّةِ والطّهْدُقَةِ) والنبع والشراء؛ فيشنوط النبة أو فريق، قبال في والتناوخسانية، إن كبل لفظ موضّوع للمليك العبن ينعقد به النكام إنْ ذُكر العهر، وإلاّ مالية، الهد.

َ وَلَا يُشْقِبُهُ النَّكَاحِ وَيَلْفَقِلُ الْإَخَارَةِ فِي لا يلقط (الْأَنَاخَة) والإعارة؛ لأنها أيست تتعليلك الدين، ولا ينقط الوصية؛ لأنها نوحب العلك مضافًا إلى ما بعد المنوت. وهداية.

﴿ وَيَجُورُ بِكَامُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَى جَيِّراً وَإِذَا رَوْحَهُمَا الْسَرِلِيُّ الآي ذَكَرَهُ وَيَكُمراً الصَّغِيرَا أَرُّ ثَيْباً ﴾ قرجود شرط الولاية ومو العجز بالصغر.

(وَالْوَالِيُّ) فِي السَكاح (هُوَ الْعَصْبَةُ) بعده على ترتيب الإرث والْحَحْبِ: فِقَلُم إِلَى المجنوبة على أبهة الأه الله يَخْبُه حَجْبُ فَصَادَ (وَالِهُ وَرُجُهُمًا) أي الصحيرُ والصغيرة (الألب أو الْجَنَّةُ فَلاَ جَيْرَ لَهُمَّنا بُلْوَيَهُمَا) وقو كان نعلي فحصر أو من غير كعده. إِن لم يَحْرَف سهما مسوهُ الاختيار؛ لانها كانلا الرَّي وافرًا الشفقة فيلزم بمناشرتهما، كمه إذا ناشرها يترصاعا معد البعوغ بعد النحول وَفَيْ الآل وَفَيْحَدُ مِن كَفَّه ربعهر المشل (فلكُلُ واجدٍ بِنَهُمًا الْحيارُ أَنَّا عَلَى الكاحِ، وَإِنْ شَنَاء فَسَعَى الأَنْ وَلاسَة غَرِهُما قاصره تصور بعد النحول، وإن شَاء فَسَعَ الله ولاسة غيرهما قاصره تصور عنه عنه الله والجد يتناول الأم والغاضي، وهو الصحيح من الرواية؛ المعدور الرأي في أحدهما ونفصان الشهدة في الأحر، أحد، فَيُذُن بالكفية ومهر البش لاء لو كان في غير تصور قو بعن عاجل لا يصحر كما في التورورة وعيره.

(وَلا وَلاَيَة لِغَلِنَہ وَلا صَبْهِمِ، وَلاَ مُخْتُونِ)؛ لعدم ولايتهم على انفسهم، مالاؤلى - أن لا تتبت على شيرهم وَوَلاَ كَافِرِ عَلَى لُسُلِمَةٍ، ولا مسلم على تنافرة، إلا أن يكبرب سيداً أو سلطانياً،

يُجُورُ لِغَيْرِ الْعَصْبَاتِ مِنَ الْأَقَارِبِ النَّزُّوبِخُ.

وَمَنْ لَا وَمِنْي لَهَا إِذَا زَوْجَهَا مَوْلَاهَا الَّذِي أَعْنَقُهَا جَارَ.

َ وَهَا هَمَاتِ الْوَلِيُّ الأَشْرَبُ عَيْنَةً الْمُصْطَعَةُ جَمَانَ لِمَنْ هُوَ أَلِعَدُ لِمَنَّهُ أَنَّ يَمزؤنج، وَالْمَلِينَةُ الْمُمُعِمَّةُ: أَنْ يَكُونُ فِي لِللهِ لا فَصِلَّ إِلَٰهِ الْقَوْلِقِلُ فِي السَّنَةِ إِلَّا مُرَةً وَاجِدَذُ

- , - -

وللكافر ولاية على مئله العاقأ (وقال أبو خييفة. يُجُورُ فَلَيْرِ الْمُطَلَّاتِ مِنَ الأَفَارِبِ) كالأم والجدة والخان والحدة والحدان والحال والخان والحالة وعجرهم من فوي الأرحام (القريبية) قال في والهداية: معدا عدم العصبات، وهذا استحساب، وقال ومحداد: لا يُبت، وهو القياس، وهو رواية عن وأبي حيضة، وقولُ دأي يتوسعه في ذلك مضبطرت، والأشهر أنه صع المحدد، قلب: قال في والكافيء: الجمهور على أن دابا يوسف، مع وأبي حيفة، وقال في والنبيزة، وأبو يتوسف، مع وأبي ستيفة، في المحبوبي، و والنسفي، و وصد الرابيات، وعلى الاستحسان مثني والمحبوبي، و والنسفي، و واصد الشريعة، المدانية، المدانية، المدانية، المدانية، وعلى الاستحسان مثني والمحبوبي، و والنسفي، و واسد الشريعة، المدانية، المدانية، المدانية، المدانية، المدانية، المدانية، والمدانية، الشريعة، المدانية، المدانية، والمدانية، والمدانية والمدانية، والمداني

. . .

وَرَمْنُ لاَ وَلَيْ لَهَا) عصمة من حيمة النسب (إذَا زُوْجَهَ، تُؤَلَّاهَا أَدِي أَغَنَفُهَا جَازَ)، لأنه عصبة من جهة النسب، وهو أحر المصامف، وإذا عُدم الأولياء فالـولاية لـلامام؛ لأنه ولي من لا ولي له

[وإذا غاف الرابل الأفراع غيبة القطعة جبار بلغي هو أحدة بدأ أن يراوج)؛ إلى هذه ولاينة نظرية، وليس من الدهر الفويض إلى من الا ينصع برأيه فعوضناه إلى الأبعد، وصو مقدم على الدهلان، كما إد مات الاقرب، ولو زوجها حيث مو نفذ، فليهما غقد أولا نفخه الأمهما بمنولة وقيّن مساويين (وَفَقَنَة النَّافَعِفَةُ: أَنْ بَكُونَ) الولي ولي بلد لا تُصِرَّ إليّه القنوايل في الله أبل أمرة واجهدةً) قبال هي «التصحيح»، وقبال أمرة واجهدةً) قبال هي «التصحيح»، وقبال المنابعية عن «أي شحماء» وصححه، وقبال والفصلي» أن يمني بالشهور، والصحيح طلانة أيام، وهي والهداية: وهو اختبار بعض المناجرين، وفي والصحيم علانة أيام، وهي والهداية: وهو اختبار بعض المناجرين، وفي والمحد بن مقال الدوري»، و والمحد بن مقال الراوي، و والمحد بن المعلى، أنخاف باستقلاع رأيه، وهذا أثرب إلى الفقه، وسب هذا في و لبنابع، ولمحدد بن المعلى، قبال: قبل: هو قرب للصواب، وقال المعرجين، وعليه الأكثر، مُدَّد به وهذا أثرب إلى المعنى، وقال المناج والمنابع، والنابع، والمحدودي، وعليه الأكثر، مُدَّد به وهذا المراب وقال والمراجعي في لمبسوط»، وهو الأصح، قال الإمام والمحبودي، وعليه الأكثر، مُدَّد به وهذا المراب وهذا المراب وهذا المراب وقال المرابع، قبل المعلى، قباله المرابع، وهاله المحدودي، وعليه الأكثر، مُدَّد به والمدردي المعلى، قبال المرابع وهذا المراب وهذا المرابع، وهاله، وهذا المرابع، وهذا المرابع، وهذا المرابع، وهذا المرابع، وهذا المرابع، وهاله المرابع، وهاله المرابع، وهاله المرابع، وهاله المدردين، وعليه الأكثر، مُدَّد به وهيه المدردين المحدد، وهاله المدردين المحدد بن المعلى، المدردين المدردين المحدد بن المحدد ب

وَالْكُفَاءَةُ مِي النَّكَاحِ مُعَذِّبُولُ، فَإِنْ تَـزَوْجُتِ الْمُرَأَةُ مَيْسِ كُفْتُو مَلِلْأُولِيْنَاءِ أَنْ لِفُرْلُسُو . يُنْهُمَا .

والْكَفَاءَةُ تُعَيِّرُ فِي النَّسَبِ وَالدَّبِينِ وَالنَّالِ ، ولَمَاوُ: أَنَّ لِكُونَ مَبَائِكًا الْمُهُورِ وَالنَّفَةِ. وَتُعَيِّرُ فِي الصَّالِم

﴿ وَلَكُمَّاهُ فِي النَّكَامُ مُغْلِياً }} من حاليه البرحرى؛ لأن الشويعة لياني أن يكون مُنينقيزت: للخميس؛ فيلا مد من اعتمارها، محلاف جانب المراة؛ لأن الروح مُسْتُمْرِض فلا بمبيعُه فناه: العراش (فَإِذَا تَرْفُونِتِ العرُّةُ غَيْرَ كُفُّو) لها (فَلْلَازُلِيَّا) وهم هما العصمة كما في والنصحيح، عن والحلاصة؛ ﴿أَنْ تَعْرَقُوا مُنْهُمًا} وَفَعَا لَصِيرِهِ العار عن أنصبهم، قال في والتصحيح، وقايداً ما لم غلد، وهنذا على ظاهر الرواية، وعلى ما الخناره والسرخسي، لا يصبح العدد أصلاً، قال والإسبيجاميء: وإذا رُؤجها أحمد الأولياء من عبير كعمه لم يكن للباقين حتَّى لاعتبراص عند أبي حَيْفَةَ، وقالاً: لهم فلمَّه، والصحح قبول وأبي حَسَمَة، (قد) وَوَالْكُفَاءَةُ تُقَدِّمُ في النَّسَهُ، التوفرع النفاخر بنهء القريش بعصهم أكماء لنعصء ونقية العبرب بعصهم أكفاء لنعض، وليستو ببأكماه بصريش والعجأم ليسوا سأكمناه بمعرب ومم أكمناه للعضهم والمعتبير مهما الحبرينة والإسلام. فمسلم بنصمة أو مُفْتُقُ لِيس بكفء لنبي أبوها مستم أو حرب وفيَّ أبوة مسلم أو خرَّ عبراً كف، لذات أبوس، وأنون فيهما كالأناف النمام النسب بالجند (في نعشر أبضناً في (الذين) فليمن الفاضل لكفء للصالحة أوالب الصالح، قال في والهماية، وهذا عند وأبي حنيمة، ووأبي يوسف ، وهو الصحيح؛ لأنه من أغمَى المفاخر. والمرأةُ لُعبُر بفسق النزوج موق منا تعبر مضمة سنة. أحد وتصحيح، (و) تعتبر أبضاً في والمبان، وقعر أنَّ بكُونَ مالكا لَّشَهْر وَالْفُفْتُ؛ قال في والهداية: وهذا هو المعسر في طامر الروايم، والمراد من المهمر تُذَرُّ ما تعارفوا تعجيده، رعن وأبي حتيفة؛ أنه اعتبر القدرة على النفقة دون المهر، وأمه الكفاءة في اللبني فمحتبرة في فول أبي حبيقة ومجمل قلت. وهذا خلاف طاهر الرويق قال الإدام والمحموس: والفادر عليهمما تف الذاب أموال عظيمه ، وهو الصحيح . أحمد وتصحيح ، ووَتُعَمَّرُ ؛ الكفاءة أبضاً وفي العُسَّائع) فبال في والهندينة؛ وهندا عند دايل بارسة ، والمحمدة، وعن وأبي حيضة، رواندال، وعل وأبي يوسف: الابعسر إلا أن يُعَكِّشُ كالتعكُّام والحالك، وقالُ ، لراهدي:: ومن البي توسف، وأظهر السروينين عن والي حليفية؛ لا يعتسر إلا أن يفكش، ودكو في ونسسرح البطحة:وي، أن أربياب الطباعات المتفارية أكفاحا بخلاف المتباعدة وجدا ومحتار المحبوس وباقالين وحرقة حدثك أو حجَّام أو كنَّاس أو دَمَّعَ ليست بكت، لعظَّار أو بزان؟ أو طرَّاف. وبه يعني ١٠ هـ انصحبح.ه

^{(1) ...} البرارا عند في والمعرد عاهن في دريد مناع البوك من فقائب حياصة وعن البيث صبر با من الثباب وقيانان

وَإِذَا تَزَوْخَتِ النَّمِرَأَةُ وَتَقْصَتُ مِنْ مَهْدِمَا فَلِلْأُونِينَاءِ الاَعْبَرَ صُ عَبَيْهَا عِنْدَ أَي خَبِيضَةً خَنْي يُبَتِمُ لَهَا مُهُرَّ مِثْلِهَا أَوْ يَقْتَرِفُهَا.

وَإِذَا زَوْجَ الأَثْ لِنَهُ الصَّغيرة وَنَفْصَل مِنْ سَهْرِهَا أَوِ النَّهُ الصَّجِيزُ وَزَاد بَنِي مُهُمْرِ الرَّأَتِيهِ جَازَ وَلِكَ عَلَيْهِمَا، وَلاَ يَجُوزُ وَلِكَ لِغَيْرِ الأَبِ وَالْجَدْ.

وَيْصِحُ النَّكَاعُ إِذَا سَمِّي فِيهِ نَهْراً، ويَضِعُ وَإِنْ لَمْ يُسَمُّ بَيه مَهْراً.

وَأَقُلُ السَّهِرِ خَشَرَةً وَوَاجِهُم، عَإِنَّ سَنِّي أَفَسُلُ مِنْ خَشَرَةٍ فَفَهَمَا الْمُشْرَفَ، وَمَنْ سَشَى مَهْمَراً غَشَرَةً فَمَا زَادَ فَعَنْكِهِ الْمُسْلَمِي إِنْ وَخَلْ بِهَا أَوْ مَانَ غَلْهَا، وَإِنْ طُلُّفَهَا قَبُلُ الدُّسُولِ وَالْخَلُوةِ

(وإذا تروَّت المَوَّلَة) من كفء (وَمَقصَتُ مِنْ مَهْدِها) أي مهمر مشها (فللأوليناء الإنحراسُ غَلَيْهَا عِنْدَ أَبِي خَيْفَةَ خَنْ يُتَمْ) الزوخ (لَهَا مَهْرَ مِنْبُهَا أَوْ بُغَارِفَهَا) وقالاً. ليس قهم ذلت. ورضح دليله، واعتمده الأنمة والمعجوبي، وو السقي، ووالمعوصلي، ووصدر الشريعة، دنصحيح،

(وَإِنَّا وَلَهُمْ اللَّبِ) أَوْ اللَّجَةُ عَنْدَ فَقَدِ الأَبِ (النَّهُ الصَّغِيرَةُ وَنَقَعَى مِنَ الْمُوسَا). أي من مهر أضالها، أو رَوْجَهَا مَنْ غَيْرَ كُفّ (أَنَّهُ لَقَدْمِ وَزَافَةً فِي مَيْرَ الْمَرَابَةِ) عَنْ مَهْرَ أَمْنَاتِهَا وَضَوْ وَلَكُ عَلَيْهِما)؛ لآل اللّب كامل الرأي واشتعقه، والطاهر أنه ثم يَخُطُّ مِن النّجِر يقم يرد إلا لسمعة تُرَّدُ على طلقه، وقالاً الآيجور، تَرَّدُ على طلقه، وقالاً الآيجور، والمُحدوري، و والسفي، وراحدار الشارية فه وقيرهم، الحاد والمحدود، وقلاً يَجُورُ ذَلِكُ العَمْدِ (لغَيْرً الأَنْ والصَّغَيْرُ اللّهُ والعَدِرَةُ عَنْ عَيْرَهُما فَي عَيْرَهُمَا فَوْلِيتِهِمْ مُقْلِدُةً بَشَوْطً النَّعْلِ، فَعَدَ فَوْلَةً بِيطُلُ العَقْدَ

﴿ وَيُفِيعُ اللَّكُ ۚ إِذَا شَمَى هِو مُهُراً وَهِلُومَ الْعَسْمَى إذَ كَانَ عَلَوْهُ فَاكِتُو. (ويصبخُ) النكاح الْيَضَا (وَهِنُ لَكُمْ يَسْمُ فِيهِ مَهُراً) : لانه واجب شرعاً إظهاراً لشرف المحسل؛ فلا يحتماح إلى وقر في صحة النكاح، وكذا بشرط أن لا مهر لها- له، بيئناً المعادية،

وَوَالْقُلُّ النَّمْقِ هَشَرُةً فَرَاهُمْنِ وَزِن سَعَةَ مُنافِيلِ، سَوَاءَ كَانِتَ مَصْرَوبَةَ أَوَ عَيْرَ مَصَرُوسَةً، أَوْ عَا قِيمَةَ مُشْرَةَ دَرَاهُمْ يَوْمُ الْعَظْدَ (فَالَ لَاشَيْ أَقُلُ مِنْ غَشْرَةً فَلَهَا الْغَشْرَةُ) بالنَّوطَة أو النبوت، وحمسةً بانظارِي فِيل النَّاعُولُ (وَفَنْ سَفِّي مُهْرَأً غَشْرَةً فَمَا رَاتُهُ أَيْ فَاكْثُر رَفْعَيْهِ النَّسَمَّى إِنْ فَخْلِ أَوْ حَلّا رَبِهَا خَلُونُهُ صَاحِيمَةً وَأَوْ فَكَ غَلَهُا} أو مَاكَ عَنْهُ ﴿ لَانَهُ بِالدَّحُولُ يَتَحَفِّقُ نَسْلِمُ العَبِدالَ. وَبِهُ يَأْكُلُ

^{. . .} محمد من الأمير . النواعد أهل الكونة أبات الكتان الفطن لا تبات الصوف والحرّ . والمراز حرك البرارة

فَلْهَا نَشَفُ النَّسَمَى، وإنَّ نَوْرَحِهَا وَنَوْ لَسَوْ نَهَا مَهْرَأَ أَوْ نَوْرَجَهَا عَلَى أَنَّ لَآ مَهْر لِهَا فَلَهُ مَهْرَ بَتَلَهَا إِنَّ دَسَنَ بِهَا أَوْ مَنَاتَ عَلَهَا، وإنَّ طَنْعَهَا قَبَلِ الشُّخُونَ قَلْهَ النَّفَتُةُ وَهِي شَعِلَةً لُلُوبِ مِنْ كُشَرَةِ بِثَلَهُ.

وَإِنَّ وَوَجَ السَّلَمَ عَلَى حَمْرٍ أَوْ حَبْرِيرِ فَانْتَكَاعَ خَاتَوْ وَلَهَا مَهُوْ مَلْلَهَا وَإِنْ تُولِّحِهِ وَلِنْمَ إِسْمَ لَهَا مَهُواْ لَمُّوْ صَرَافِ عَلَى سَسْمِينًا مَهُوْ فَهُمُو لِهَا إِنْ دحـل مِها أَزَّ

البدل، وبالمعود ينتهي النكاح، والتمياه بالمهاف بتأفيد وبتمور لحميح مواديه ووإنا طلقها فشر المنظول والمعلود ينتهي النكاح، والتميل عنوه فاكبر، وإلا كان لها حسبة كما مر ولا فارغها ولكر، وإلا كان لها حسبة كما مر ولا فارغها ولكر إلى والله بها مهاري الي سكت عن ذكر المهار الواز وحها على أن لا مهارتها بها المنوط أن لا مهارتها أو مان علها بالمناف علما الله من المهار ويتناف حتى السوء فلا المناف ووحد يعمل حقها حالة المناف المناف الإراء على ويحد يعمل حقها حالة المناف المناف والمحدال والمحدال والمناف المناف المناف المناف والمان المناف المناف والمناف والاعمال هذا مو الاصح والمان في المهاد المناف المناف المناف المناف المناف والاعمال هذا مو الاصح والمناف المناف والمناف المناف والمناف والمناف والمناف والمناف المناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف والمناف المناف المناف والمناف والمناف والمناف المناف المناف المناف والمناف والمناف والمناف المناف المناف المناف والمناف المناف المناف المناف والمناف المناف المناف والمناف المناف والمناف المناف والمناف المناف والمناف المناف والمناف المناف المناف المناف والمناف والمناف المناف والمناف المناف المناف والمناف المناف المن

وَوَإِنَّا نَوَرُجَ الصَّلَيْقِ عَلَى حَمْمٍ أَوْ حَلَوْنِ فَالَكُاغَ جَائِزًى لَهِ ؛ فَوَ أَنْهُ يَضِعُ مَن عب قسم فسادها أولى إولها فَهُرَّ مُثْقَلُهُ؟؛ لأنه نبأ سنى ما ليس نبث مبار كأنه سكت عن السنمية

(وإنَّ تَوَوَّجِهَ وَلَمَّ يُسُوِّ لَهُمَّ مَهُرَّ لُمُّوَّ لَوَ صَيَّا عَلَى تَسْجِيَةَ مَهُمْ إِنَّهُ لَعَقَدَ، أَوَ فُوضُهَا القناصي وَقُهُ وَلَهُمْ إِنَّهُ وَمِنْ بِهِمَ أَوْضَاتُ مَهُهُاءِ تُصِيحَةُ النّسيَةِ سَطَاقِيمَا عَلَى حَبِينَ مَا وجب سالعقده

⁽١) - درع العرام أما تصف فوي القعيص وفي الحلوبي هو ما حيم رئي الصفر

⁽٢) - الحدر هو ما تعكي به استراه واسها

واللهم المشخصة المرك وتمكن أوالعصا كالبد وهوا لطامل قوق ببالإر التبدلي

الا معرة عرب الأور 171.

مَانَ عَلَهَا، وإنَّ طُلُقُهِ، فَيَلَ اللَّهُولِ فَلَهَ: المُنْعَدُّ.

وَإِنْ زَاهَمَا فِي الْمَهْرِ مَعْدَ الْعَقْدَ لَوْمَةُ الزَّبَادَةُ، وَفَسَنَّطُ بِالظَّلَاقِ فَبْلِ الذَّحُول وَإِنْ خَطَّتُ عَنْهُ مِنْ مَهْرِهَا ضَعْ النِّحَطُ

َ فِيَوَا خَلَا الرَّوْجُ بِالرَّبُّةِ وَلَيْسَ مُمَاكَ مابِعُ مِنَ الْمَرْمَ لَمْ طَلَقُهَا فَلَهَا كَمَالُ السَهْرِ، وَإِنَّ كَانَ أَخْدَهُمُنَا مُرْبِعِماً أَوْ صَالِعاً فِي وَعَضَانِ أَوْ مُحَرِّماً بِفَرْضِ أَوْ نَقُلُ سَعَمْ أَوْ كَانَ خَالِها فَلْبُسْتُ بِخَلُوّهُ صَجِيعَةٍ، وَإِنَّا خَلَا السَجْنُوبُ بِالرَّانِهِ أَمْ طَلَقُهَا فَلَهَ كَمَالَ الفَهْرِ جَلَّا أَسِ خَيِفَةً . أَسِ خَيِفَةً .

فتستغرّ بهذه الأشياء (وَإِنَّ عَلَقُهَا فَأَلَ النَّحُول بِهَا فَلَهَا النَّتُخَةِ؛ لأن ما تراضيا عليه لعبَن للواحث بالتغد، وهو مهر النش، ومهر المنان لا يَنْضُعَاء: مكذا ما لَزَل سَوْلته.

وويق زادها في العملي للمد العقدي وفيدت العراة ولزيئة الزيادة؛ لترافسهمها ووتسقطً والزيادة وبالطلاق قبل الدُّمُون؟؛ لانها لم تكن مسمَّاة في أصل العقد، والتصيف مختص بالمضروض في العقد، وقال وليو يوسف، تنصف مم الأصل؛ قالها تلحق بأصل العمد.

﴿ وَإِنْ خَلَفُتِهِ العَرَاءُ (غَلَمُ) في العَرَوجِ ومَنْ مُهُمِ مِنَ العَلَمَ ومَن العَقَدُ ومِن كُنَّهُ (مسخ الْحَقُّهُ)، لأنه عقه بقاة كما من سوله فإلى الزوخ أو لان ومرتد بارد كما في اللَّجرو.

وزادًا خلا الرابع الغزائية وليس مثال مابق من الوطاء) جلس أو شوحى وثم طلقها علها كمالًا المهرى؛ لابها سلمت العبدل جب وقدت الموتح، وتلك إشفها ، فتأكد حقها في السان اعتباراً بالبهم ، همنانه ووال كاني مابع حسى الذي كان والحقاطة مربعها) مرصاً بعب الوطاء أو صغيراً لا يمكن معه الحساع، أو كان ينهمه ثالث وليو بائها أو أعمى، إلا أن لكون صغيراً لا يعكن معه الحساع، أو كان ينهمه ثالث وليو بائها أو أي كان مابع طرعي بيان كنان أحدهما وضاية أو كان مابع طرعي بيان كنان أحدهما وضاية أي رفعاناً) أحرج صؤم عرم، وهندا هو الأصبح، بعض عليه في ورد العقهاء، والبابيع و والهداية، وتصحيح و وأو شغرها بقرص أو على بغزو ضحيحة أو غضرة)؛ لما يلومه من المدكورة (وإذا تحدال المواسع المدكورة (وإذا تحدال المدال المدكورة (وإذا تحدال المواسع المدكورة (وإذا تحدال المواسع المدكورة (وإذا تحدال المدالة المدالة المواسع المدكورة (وإذا تحدالة المدالة المدال

و١٤) - العرأة وتعام لبنة الرائق؛ إذا العابيكي أنها حرق إلا العالب

 ⁽٦) والقرب: يطبق على شعر الموأه ويُعاذ الرأة تربار إذا كان ما يسلع الحساح إما عده غشطان وتحمة طلئمة أو عصم

وَتُسْحِثُ اللَّهُمُّ لِلكُلِّ مُعِلَقَة إلاَّ لِمُطَلِّقَة واحداقٍ، وهي: الَّذِي طَلَقها قَسَلِ الشَّحْسِلِل وَقُوْ يُسَمُّ لِهَا مُهْرِا.

ا فيهذا وَقُومِ الدَّرْطُقُ النَّفَةُ عَلَى أَنْ يُرَوَحِهُ الرَّضُانُ أَشَنَهُ أَوَ النَّسَةُ لِيَكُونَ أَحَالُ الْمَقْتَدَيْنَ وَفِضَا عَلَى الاحرِ وَالْمُقَدَانِ جَائِزَانِ. وَيَكُلُّ وَاحِدَةً مِلْهُمَا مِنْهُمُ مِلْقِهَا.

مانع فلها كمانًا المهَّر عاند أبي حنيفًا)؛ لابها أنك سأقصى ما في يُسْعِها، وليس في هذه الدف تصليم الرَّجَى أكمل من قدره فكان هو المستحل، وقالان لها نصف المهرة لان عدره فإن سدر العربض، قال في والتصحيح، والصحيح قوله، وملني فأنه والمحدوثي، ووالسمي، وعيرهمها العام فإذ بالمحدوث لان خلوة المُحصل⁴⁷ والمين الأموج، كمان المها الذافي

ورائسك المائمة الكل مطلقة وبرائل المطلقة والمعالم الدراق ملها والأسلطانية واحديد وهي الني طفها الله المنافلة والمدار المسافلة والمستحدد والمدار المسافلة والمدار المسافلة والمدار المستحدد والمستحدد والمستحدد والمستحدد والمستحدد والمستحدد والمدار المستحدد والمدار المدار المستحدد والمستحدد والمستحدد والمستحدد والمستحدد والمستحدد والمستحدد والمستحدد والمدار المستحدد والمستحدد والمستحد

وفرزها وقرح الزاخل لسفر أو أخته وعنى أن ارزيح الزاجل الاحر وأقدة أو النباء للشوال إلى على أن يكون وأحد العقدل عوصة على العند والاحر فالعقدان مندوان إدالان المكام لا يسطل الشارط الفاسف والكل واحدة بالمهما مهل مثلها والسناد النسمية عما لا يصلح صدان كلم إدا سعى الحمر والحرب ويسفى عدا يكام الشعرم بحدود عن المهم

الأاء المعضيّ من برعب مصينة

والأوار اللعكم أنصم العيل الصوامل مصل وها الدي لا التار على الديارات

وَإِنْ نَسْرُوجُ خُرُّ الصُرَائَةُ عَلَى جَنْعَتِهِ سَنَةً أَوْ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُسْرَانِ فَقَهَا مَهَمَّرُ مِنْلِهَم، وَإِنْ تَوَوَّجُ عَبْدٌ خُرُةً بِإِنِّنِ مُؤَلَّدُهُ عَلَى جَنْعَتِهَا سَنَةً خَارَ.

وَإِذَا اجْتَمْعُ فِي المُجُونَةِ أَبُوهَا وَابِنَّهَا فَالْوَلِيُّ فِي يَكَاجِهَا الِّنْهَا عِنْدَ أَبِي حَيفَةَ وَأَسِ يُوسُف، وَقَالَ مُحمَّدُ: أَبُوهَا.

وَلَا يَجُوزُ بَكُاحُ الْعَبْدِ وَالْآمَةِ إِلَّا بِإِذْنِ مُؤَلِّمُهَا، وَإِذَا تَوْفِجَ الْمَشِدُ بِلِذِنِ شؤلاهُ فَالْمَهُـرُ ذَيْنَ فِي وَقَبْهِ بَبُاعُ فِيهِ، وَإِذَا رَفِّجُ النَّوْلِي أَنَّهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَبُولَهَا بَيْكَ الرَّوْجِ، وَتُجُلُهَا فَخَدْمُ النَّمُولِي، وَيُقَالُ لِلرَّوْجِ : مَنَى ظَيْرُكَ بِهَا وَطِكُهَا.

وَإِذَا تَدَوَّجُ الْمُوأَةُ عَلَى أَلْفِ عَلَى أَنَّ لَا يُخْرِجُهَا مِنْ الْبَلْدِ، أَوْ عَلَى أَنَّ لَا يُشْرَوُخُ عَلَيْهَا، فَإِنْ وَقَى بِالشَّرْطِ فَلَهَا المُسْشَى. وَإِنَّ نَوْرُخُ عَلَيْهَا أَوْ أَخْرَجُهَا مِنْ الْبَلَدِ فَلَهَا مَهْرُ مُلِكًا

(وَإِذَا تُرَوَّجُ خَرِّ الْوَالَى حَرَةُ أَوَ أَمَّةً (عَلَى خِذَنَهِ) لَهَا وَمَنَةً (عَلَمُ أَوَّ عَلَى تَطْلِيمِ الْمُوالِقِ فَلَهَا عَهُمْ بِثَلِهَا)؛ لعدم صحة التسمية بما ليس بصال، ولان جَذَنَةُ الزوح الحر لا بجوز استحقاقها بعقد النكاح؛ لمه فيه من قلّب الموضوع (وَإِنْ تُزَوَّجُ عَبْدٌ خُرَةً بَاذِّهِ مَوْلاً عَلَى جَذَنِهَا سُقُّ مشلاً وجَانِي، لأن خدمة العبد مال، تتصمنه تسليم رقبته، بخلاف الحر.

(وَإِذَا الْجَنْسَعَ فِي الْمُجْنُونَةِ أَبُوهَا وَالنَّهَا فَالْوَلِيَّ فِي يَكَاجِهِمَا النَّهَا عِنْمَذَ أَي خَيِفَةً وَأَيِي يُوسُفُ)؛ لانه هو المعقّم في العصوبة، وعقد الولاية مبنية عليها (وقال مُحَمَّدُ: أَبُوفَا)؛ لانه أوقم شفقة من الابن، قال في والتصحيح: واعتمد قولهما والمحبوبيَّ، وودفنسميَّ، ووالمحوصلي، ووصدر الشريعة، ١هـ.

(وَلَا يَجُووُ نَكَامُ الْعَبِهِ وَالْآنَةِ إِلَّا بِوَقَنَ مُؤَلَّاهُمَا)؛ لأن في تنبيد نكاحهما تعيهما؛ إذ النكاح عب فيهما، فلا يعلكانه بدون إذن العولى (وَإِنَّا أَزَقُحْ الْعَنْدُ بَإِذَن سَوْلاَهُ فَالنَّهُمْ وَأَن وَقَبِهِ يُهَاعُ فِيهِ): في العهر، مرةً واحدةً، فإن لم فِف به لم يُبع ثانياً، ويُتما بطالب به بعد العنق (وَإِذَا زَفُرَحُ الغُولَى أَنْتُهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُتُوقِها يُبُتْ الزُوْجِ): في يعتلي بينه ويتها في بينه، وَإِنْ شَرْطَةً فِي الْفَقْدِ (وَلَكُنُها فَخَدُمُ الْفَوْلُي، وَيُقَالُ لِمُؤْمِجٍ : مَنَى ظَهَرُتُ بِها وَطِئْتُهَا) ولكن لا نفقة لها إلا بها، فإن يَوَّها ثم رجع صع وسقطت النفقة.

(وَإِذَا تُرْوَحُ الْمُؤَّةُ عَلَى أَلَّتِ مَرْهُمْ عَلَى): في بشيرط وأَنَّ لا يُحْرِجُهَا مِنْ الْبَلْدِ أَوْ عَلَى أَنَّ لا يَشَرُوُجُ عَلَيْهَا) أو على ألف إن أقيام بها وعلى القين إن الخبرجها وقبان وَلَى بِالتَشْرُطِ فَلْهَا السَّ السَّمْمَى) وهو الالف؛ فرصاها به وَوَإِنْ لَمْ يَفَ بِالشَّرِطُ: بَانَ (ضَرَّفِجُ عَلَيْهَا) تَحْمَى وَلَوْ أَخْرَجُهَا وَإِذَا نُزَوْجُهَا عَنَى حَبُوانِ غَيْرِ مَوْصُوفِ صَحْتَ النَّسَبِيَةُ. وَلَهَا الْمُوسَطَّ بِنَهُ، وَالرَّوْخ مُخَيِّرُ: إِنْ هَاهُ أَعْطَاهَا وَلِكُ، وَإِنْ شَاهُ أَعْطَاهًا فِيقِينُهُ.

وَلَوْ تُزَوِّجُهَا عَلَى تَوْبَ غَيْر مَوْصُوفٍ فَلَهَا مَهُرُّ مِثْبَهَا

ونكاخ المتغة والكاغ الموقت باطل

وَتَزُوبِجُ الْغَبُهِ وَالْأَمْهُ بِغَيْرِ إِذَٰدَ مُؤَلَّاهُمُمَا مُؤلُّوتُ، فَإِنَّ أَصَارَا المَوْلَى خَالَ، وَإِنْ وَكُمّ

-

مِن الَّبِلَةِ فَلَهَا مَهُرُ طَيِّهَا ﴾ لاه سمى ما لها فيه نَفْعَ، فعند فواتته يَتُعدم رضاه، بالألف، لكن لا ينقص من الألف، ولا يُلوَّد على النمين في المسئلية التي ردنياها على البشر؛ لانصافهمنا على دلك، ولو طلقها فيل الدعول نطف السسى في المسئلين، سقوط الشرع، كما في «الدر».

وَإِنْهَا تُرَوَّتُهَا عَلَى حَبِواتِ غَيْرِ فَوْضُوتِ) قال في «الهذابة»؛ بعض هذه المسالة أن يسمّي جنسُ المجلسة على أرسي ، أو حسار، أما إذا ثم يسم الجسس بأن بتروجها على ذرس ، أو حسار، أما إذا ثم يسم الجسس بأن تزوجها على داية ـ لا نجوز النسمية، ويحب مهر المثلّ . أه (محت تُسُونَة وَلَهَا الْوَسَطُ بِلَهُ) في من العدس النسمي ووالزُوعُ مُخَرَد إِنْ شاء أَعْفَاهَا ذَلْكُ) انوسط (الله شاء أَعْفَاهَا فِيلَسُهُ)؛ لأن الرّسَطَ لا يعرف إلا بالقبق، فصارت المقبقة أمسلًا في حق الإيعاد، والمؤسّطة أصلُ تسميلة وفيخر منهما. وهذاؤة ل

وَلُوْ نَوْوُجُهَا عَلَى ثُوْتِ غَيْرِ مُوضُوقِ فَلَهِ مَهُرْ بِنَفَهَا، قَالَ فِي وَالهِدَاءَةِ: مَعَنَاهُ ذكر النوب، ولم ينود عليه، ووجّهه أن هذه حهالة الجنس، إذ الدياب أحاس، ونبو سنى جنب سأن قبال وهروي، تصح النسبة، ويُحَيِّر الروح، لما نَيْنَا، وكذا إذا سنى مُجَيلًا أو مرزوتناً وسنى جنب دون صفته، وإن سنى جنب وصفته لا يعيره لأن الموصوف مها لنت في النحة للوثاً صحيحاً. احم.

(وَيَكَدُمُ الْمُنْفَقِ وَهُو أَنْ يَقُولُ لاَصَرَاقِ. الْتَمَعُ سِكَ كَدَا صَدَّةً كَدَا مِن الْسَالُ (و) النكاح والقُمُونُسُّ وَهُو أَنْ يَنْزُوجِ الْمُرَاقِ عَشْرَةً لَهُمْ مَثَلًا (بِاطْلُ) أما الأولُ فِبالإحماع، وأما الذابي نقيل وزور: هو صحيح لازم: لأن النكاح لا بيطل بالشروط الفاسدة ولذا أنه أنى مُفَنَى المعتقة، والجَرَّةُ في المقرد للمعانى، ولا فوق بين ما إذا طالت مدةً الشوقيت أو فَضُرت؛ لأن الشوقيت هو المعيَّن الجهة السنة وقد وجد - هذا إذا

(وَرَرُوبِمُ الْفَدُدُ وَالاَنْهِ) لَنِ تَرْوَبِعُ الفَصْرِلِي لَهِمَا (يَعْبُو إِذَنَّ مَوْلاَهُمَا مَوْفُوكَ) على إجازتُهُ وَعِلْ أَجَازُهُ الفَوْلِي حَالَ العِنْدُ (رِيُّ رَوْمُ لَطَلُ) وليس هما يتكرار له وله دولاً يجرور نكاح العبد بْطَلْ، وْكَذْبُكْ أَوْزُوْج رْجُلُ الْوَاءُ خَيْر رَضَاها أَوْرُخُلَا حَبْر رَضَاهُ.

ويُجُوزُ لِانَنِ الْغُمُّ أَنَّ يُؤَوِّحَ بِلَتْ نَحْمُهِ مِنْ نَفْسِهِ. وَإِذَا أَفِنْتَ الغُوَّاةُ فَوْخُسِ أَنَّ يُزُوَّحُهَا مِنْ نَفْسِهِ فَعَقَدَ بِخَصْرِةِ شَاهِدَتِينَ جَالَ.

وإذا صبن أبوليُّ الفَهْر صغ صمانَهُ وَلِلْمَرَّاةِ الحَبَارُ فِي لَطَالَةَ زَوْجَهَا أَوْ وَلِيُهَا.

وَإِذَا فَتُرَقَىٰ الْفَاصِي بَيْنَ السُرُوجِيْنِ فِي اللَّكَاحِ الْفَاحَادِ فِينُو النَّاتَحُولَ فَعَا مَهْمَ للها، وَكُذَلِكَ بَعْنَ الْخَلُوهِ، وَإِنْ فَحَلَ بِهَا فَلْهَا مَهْمَ مُنْهَا لا لِمَوَادُ عَمَى الشَّمْمَ، وَعَلَيْهَا الْجَدَّةُ،

والأمة إلا بينان مولاهما، العدالاً (والذات بها إذا باشيرا العدد بالصهد، وهما معاشرة الفضولي (كما بدل لذلك قوله (وكذلك): أي يكون النزوج موقوعا على رف الأصبو (تورثح رئيس) قصولي (مُرأةً بعلي رصاها) في إذهها وأنا روح (رئيلا بصو أضاة)؛ لانه نضرت في حق العبر، قلا يفقد إلا يرصاف وقد مر في النباع توقف عقوده تثلها إن كان فها مُجيرً وقت العقد، وولا تبطل.

(أيعُورُ لإلى أَنْمُو أَنْ يَرَوَع مُنْتَ عَلَى) الصغيرة (مَنْ نَفَيِه) إذ كانت البرلاية لـ ، فيكون أصيلاً من جالب وليَّا من احي، وكندا لو كالت كبيرة وأذنت لـه أن بزوجها من علمه (وَيْهُ أَفْنَتُ اللّهِ أَنْ لَرَاضٍ أَنْ يُرُوحُها مِنْ يُصِّي أَو مِمْنَ يَتُولِي تَرْوَيَجِه أَوْ مَمْنَ وَكَالُمُ أَنْ يَرْوَحَه مَها (فَعَلَمُنَا لَمُ يَلِمُ عَلَيْهِ أَنْ يَوْجَه مَها (فَعَلَمُنَا لَكُونَ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلَيْكُونَ وَلَيْا أَنْ وَكِيلًا مَن جَالِبُ وَأَصِيلًا أَوْ وَكِيلًا مَن أَلِمَ عَلَيْهِ وَكِيلًا مِن النِّمِية فَاللّهِ وَلَيْكُونَ وَلَيْا أَنْ وَكِيلًا مِن أَنْهِ مِنْ أَنْ فِي اللّهِ وَلَيْهِ وَلَوْحُتُونَ وَلِياً مِنْ الطّرِيرَة وَلِمَا يَوْلُونُ وَلَيْكُ مِنْ أَنْ فَلِيلًا أَنْ وَكِيلًا مِنْ وَلِمْ اللّهِ وَلَيْلًا أَنْ وَكِيلًا مَنْ وَلِمْ اللّهِ وَلَيْلًا أَنْ وَلِيلًا مَنْ أَنْهِ وَلَيْلًا اللّهُ وَلَيْكُونَ وَلِمْ اللّهِ وَلِيلًا مَا لِللّهُ وَلِيلًا مَاللّهُ وَلِيلًا مَنْ أَنْ وَلِيلًا مَنْ أَنْ عَلَيْهِ وَلِيلًا مِنْ اللّهِ وَلِيلًا مَنْ اللّهُ وَلِيلًا مَا لَمُ يَالِمُونُ وَلِيلًا مَا لِمُعْلَمُ وَلِيلًا مِنْ اللّهُ وَلِيلًا مِنْ وَلِيلًا مِنْ اللّهُ وَلِيلًا مِنْ وَلِيلًا لَا مِنْ أَنْ مِنْ أَنْ وَلِيلًا مِنْ أَنْ أَنْتُنَا اللّهُ وَلِيلًا مِنْ وَلِيلًا مِنْ مِنْ اللّهُ وَلِيلًا مِنْ وَلِيلًا مِنْ وَلِيلًا مِنْ مُنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ وَلِيلًا مِنْ وَلِيلًا مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ وَلِيلًا مِنْ الْفِيلُولُ مِنْ اللّهُ وَلِيلًا مِنْ الللّهُ وَلِيلًا مِنْ اللّهُ وَلِيلًا مِنْ اللّهُ وَلِيلًا مِنْ الللّهِ وَلِيلًا مِنْ اللّهُ وَلِيلًا مِنْ الللّهِ وَلِيلًا لِللّهُ وَلِيلًا مِنْ اللللّهِ وَلِيلًا مِنْ الللّهُ وَلِيلًا مِنْ اللّهُ وَلِيلًا مِنْ الللّهِ وَلِيلًا مِنْ الللّهِ وَلِيلًا مِنْ الللّهُ وَلِيلًا مِنْ اللّهُ وَلِيلًا مِنْ اللّهُ وَلِيلًا مِنْ الللّهُ وَلِيلًا مِنْ الللّهُ وَلِيلًا مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ وَلِيلًا مِنْ الللّهُ مِنْ الللّهُ وَلِيلًا مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ

(وَإِذَا ضَمِنَ الْوَلِيُّ): أي ولي الزوج، وقدا وكيلها والشهّرُ) قها رضحُ ضمالُهُ)، لأمه من أهل الالتزام، والوليُّ والوكيل في السكاح سهيرُ وتُعير، ولد ترجيع حقوقه إلى الأصيل (والْمَسْرُاةِ الدَّمَارُ في مُطَالِةً وَوَجِهُ أَوْ وَلَيْهَا) اعتدادً سائر الكفالات، ويرجع الولي إذا أذّى على الدوج إنّ كان يأمره كما هو الرسم في الكمافة، وهذابة.

﴿ وَإِذَا فَرَقَ الْقَامِنِي لِبُنِ الْمُرْوَخِينَ فِي النَّكَاحِ الْفَائِدِي وَهُو الذِي لَفَاهِ شَرَطَاً مَن شروط الصحة تعدم الشهود، وكان النفريقُ وقبَل النَّحُولَ، بها (ولا مُهَرَّ لَهَا)؛ لأن الخاص العاسمة لا حكم له عل الدحول (وَكُذْلِكُ مُقَد الحَلُوقِ)؛ لفسادها عساد النكاح؛ لأن الخلوم فيه لا طبق مها الشكن قلا نقام مقيام الوطاء ووَإِنْ دَخْلُ هَا فَهُهَا مَهْرُ بِثْنِهَا)، لأن الوطاء في دار الإسلام، فلا

راع أو شنقام مل مطرقي من عدري

وكال لنبار ولدما

وطقرا ملفها أفحترا بأخوابها وعشانها وبناب عليها ولا أيقتنا بألهها وأطالتهما وياارن كجاب مِنْ قَسِمُهَا ﴿ وَلَحْسُرُ فِي مَهُمُو مُعَمَّلِ ﴾ أنَّ تنساوي السوَّاسان في النَّمَا والْحَمِيال والْحَمَّية والمهان والمعثل والدبير والملط والعطب

والجُوزُ لِزُوسِعُ الأَلَمَة مُسْتَنِسَةً كاللَّهُ أَوْ لِيسَائِةٍ , وَلا يَشْتُورُ أَلَىٰ يَدَوْمَ أَسَة على شُوْقٍ .

محلوعل علي باللصح برأي حذاراحي الوالمأني بالصدياكي مهر حياتها وفيد سنط الجداسيهية العقداء فبحب مهر المثل، وتكل ولا لراة عس المسلمين فرصاها به ورعلتها الوابق إلحاها اللسهة بالحفيظة في فوصع الاحتماطاء وتحروا من منشاه السمال ويعسر المداؤها من وفيد الصريق لا من أحر الْوَفَّاتِ، هو السنجيع لأنها بحب باستار شبهه البكاح وربعها بالتبريق المعالمة، وويلُّكُ حبُّ والفاها منَّهُ). لأن السبب لحفاظ عن إلسانه فسينة لقول. عن الصياع، قبال من التهدايدون وللخلو مدة السند، من وقدر الدحول عند ووجعدو، وعلمه السوى الرفر. ومثله في وفاصيحون،

(ومَهَا مُثَلُهَا لَكُمَا بأحالها وعَدَاتها رَبِّكَ عَلَهَا}، لأنها فياه أنهها، والإنسان من جميل لدم اليه اولا أيغمر بألها وحالبها إدالي بكدرها فيلنهاي كل العمر يحتفي النب السيدر والسيل يعلني من حسب الأمن ، فإن قالت الأعام الله والاب بان كانت بيت عبيه العدُّ، بفهرها الأنها من فوم أبيها ووبُقَتْمَا في فها العشِّي أنَّا مُسَاوِي وَمَنَا لِذَا فِي اللَّهَا وَالْعَلْمُ وَالْعَالِم والعَقْل والتأبي وأللما وأنطراه وبكباره ونبوته وعلمناه وأدماه وحمل طلله لام مهم الحمل بخلف محملاف هدم الأوصاف. وهذا في الحرة أو ما الآمةً فنصر الرعبة فيها قما مي والفيح،

(ويحُولُ) للعز (تأويخ الأصه الرقيقة وتشعبه قناتُ أَوْ كتابُهُ) بِنُو سِمَ طَيْلُ العِبرة (وَلا بُخُوزُ لَا يُتَرَرِّحُ أَمَةً عَلَى أَخْرَهِ) ولنو ترفساها، للنوانة ﷺ ولا لُلكنجُ لأملةُ عالى الْحُرُة؟!!

 ⁽¹⁾ أخرجه المشارطش بالرام من حدث عدارة الحمادي بعد تطليعتها إيلا تبعل لمد حي تشخع ووحيد ولوء وقامه حبصت أأفروخ العراءعني الأوادر وفادار وجالاسة مان النعروه وصداره فلني مطامعر برا أسلم في الديامي في علميه الراقة ١٨٠/١٠ المفاهير صحفاء وروا الفقيري في عليها، هي العبس مرسيلة وأن برمسول اهدائهما فحال أن أنكح الاصه علمن العلوة فعال البيخيع البعيرة علمي الأملمة وكبلد وواد اس أبي للبيدين وبحمد لرزاق مرسلا فأنا لريقعن أوتسوح الرائس غبيغا وتحد الراقيا فاراجار فوقايعا فقنعا والخبوساه عز معيد من فنسبك البليا من فعيلاء والمعيالوف على العبار إنساده صلعيع ل وأعمرج عبد الأوراق، والي الي: نسبة، والنبهم، هن عمر قالم الإنا ماءة لا سعى لها أن نروح على الحرة، وفي إسماد، السهائوس عمسرو هيم فكلام وحاد الأسماني الواوي عنه صبيف اخرال بنعي

وَيَجُورُ تَرُوبِعُ الْحُرُةِ عَلَيْهَا.

وَلِلْمُوْرُ أَنْ مِرَوْحٍ أَرْبُعا مِن الْحَرَاشِ وَالإَسْءِ، وَلِيْسَ أَنَّهُ أَنَّ يَنَوْشُخُ أَكَّا وَ مَن دَلِكَ. وَلاَ يَشَوَّجُ الْعَلَمُ أَقَنَرَ مِن الْلَشِيْنِ، فَإِنَّ ظُلُقَ الْحَرُّ إِحْدَى الأَرْبُعِ طَلاحًا نَائِناً مَعْ بلخر لَهُ أَنْ إِنْوَوْجٍ وَالِينَةُ سَنِّى تَفْقَصِينَ مِلْمُنَهِا.

وَإِذَا وَثَرِجَ الْأَمْهِ مُؤَلَاهًا ثُمُّمُ أَعْتَفَتُ فَلَهُا الْجَذِيالُ. حُرًّا كنان رَوْحُها أَوْ عَسْدَلَ. وَكَذَلِكُ المُتَكَافِنُهُ

وْإِنَّ نَزُوْجِتُ أَمَّةً بِعَثْرِ إِنَّنِ مَوْلاهَا ثُمَّ أَعَنفَ ضَحٌّ النَّكَاحُ ولا جَيْارِ لها

وهداية،، وكنا في بقائها، ولو من سائل وويُجُوزُ سَارِيخُ النَّحَرُ، غَلَيْها؛ " أي الاسة، لقول بيجه. وَوَلَنْكُمْ النَّحَرُهُ عَلَى الاَلنَّةِ؟؟) وقائها من المسلّلات في حميج الخالات (هذابه)

بولمُمْرُ أَنْ يُمْرُوعُ الرَّمَا مِن لَخَوَالَوْ وَالإَمَاءِ. وَلَيْمَى لَهُ أَنْ يَزَافِحَ كَثَرُ مَنْ دَكَ) وَامَ النَّمْرُي بسا شاء من الإساء وَلَا يَشْرُقُعُ النَّسُدُ أَكُمْرِ مِن قَنْشِي مطلقاً، لأن البرنَّ سطفاً، ويسبع عليه السُنِّي، لان لا يسلك (مِنْ فَلُقُ رَبْشُرُ إِخْمَتَى الأَلْمَعِ) وَلَوْ وَظَلافًا لَانًا لَمْ يَنْفُو أَنْ أَلْ يُؤْوَجُ رَبِعَهُ خَلَّى تَفْضِيَ عِلْنُهَا)؛ لان تكامل مالي من وحاء سفاء يعض الاحكام، محافظ ما إذا سائب، فإليه يحوز له، الانقطاع المكام ملكنية

وَهُوا زَوْجِ الاَمْهُ مُؤَلِّمُهُمْ أَوْ تَرَوَجَتَ بَاقَتَهُ رَئِمُ أَعْفَتُ فَلَهَا الْحَيَانُ بَيْنَ الدّوار والبرار وَخُرَّا كَانَ زَوْجُهُمْ أَوْ عَلَمُا وَهَمَا تَرْبَادَة العلك عليها بطلقة ثالثة ووكدبُك، حكم والسُكانِّة، توجيع العلة فيها. وهي ربادة العلك عليها. ويقتصر خيارها على مجلس علمها بالعنق إذا كنائت بعلم أن لها العجورة فإن علمت بالعنق ولم تعلم بالحيار لم علمت به في مجلس آخر فلها الخيار في ذلك المعالمين

وويانَ ترؤيدَنَ أَنْهُ بَعْيَ وَقُلَ مَوْلَاهَا لَمْ أَفَتِقَتْ ضَحَ الْمُكَاثُى؛ لانها مَن أَعَن الصارة، ومشاغ التقوة لمجن العولي وقد زال وولا عيار لهن)؛ لان العبو بعد العتل فلا تنجعل ربادة ضعلت عليها .

(1) - هو بعض الحديث المعادم وإسناده فيحاب

عنت أسراعه البهمي في السائل عن الجديل برسالاً وعلى عائل موقوف الدا مواحمه عال مدير وقات الهياء إساده صحيح أي العيولوف على المرا الحلاصة الله يرف برقوعة إلا من طريق والاز بالساد مديها، وقد حاة من مرسل الحسن وأيضاً مرتبوذً على حال سند مدجيح وعن على سند مديها بعدم أداله أصلا.

وَمَنْ لَوْقِجَ الرَّأَنَيْنِ هِي عَلَمْ رَاجِدٍ يُحْذَاهُمَا لَا يُحَلُّ لَهُ بَكَامُهَا صُحُّ بَكَاحُ الْبَي لَهُ بِكَاحُهِا وَبِطُلُ بِكُنَّمُ الْأَخْرِي

وَهِنَ كَانَ بِالرَّوْخَةِ غَيْتَ فَلَا جِيْارَ لِرُوْجِهَا، وَإِذَا كَانَ بِالرَّوْجِ جُنُونَ أَوْ جُذْمُ أَوْ تَرْصَى فَلَا جِبَارَ لِلْمَسَرَّةِ جَدَّدَ أَمِي حَنِقَةً وَأَمِي تُوسَفُّ. وَفَعَالَ مُخَدَّدُ الْهَا الْجَبَالُ فَإِنْ أَخْلَهُ الْخَاكُمَ خَوْلًا، فَإِنَّ وضَلَ إِلَيْهَا وَإِلَّا مِرَّى لِنَهْمَا إِنْ طَلَبَتِ لَسُواً ذَلْكَ. وَالْفَرْقَةُ نَطْبِيفَةً أَجْلَهُ الْهَاكِمَالُ النَّهِمِ إِنَّ كَانَ فَشَاخِلًا بِهِمَا، وَإِنْ كَانَ مَجْدُونًا فَرُقَ الْفَاضِي لِنَاهُمَا فِي

اومنَّ تَرَوَّحَ الْمُرَاتِّينَ فِي غُفَظُوْ رَاجِدَقِي وَسَالِتَ (وَخَذَاهُمَا لاَ يَحَلُّ لَنَّ يَكَالُهَا) بالد كانت المَّمَرَعَ أَنْ مَا أَوْ فَاتَ رَوْجِهَ أَوْ وَلَنَّهُ (ضَعَ بَكَاحُ أَنْنِي يَجِلُّ لَهُ يَكَاجُهَا وَيَنْظَ المَّمْلُ فِي إِحَدَاهِمِهِ، فَيقْتُصِرَ عَلَيْهَا، مَعَلَافَ مَا إِذَا جَمْعَ مِن حَرَّ وَهِيدَ فِي الْبِيعَ بالشروط الفاسفة، معلاف النكاح، ثم جميعٌ السمي للني تعلى له عبد وأي حييفان، وعندهما يصبح على مهر مُتَنَهِدُهِ، وهذايفه

﴿وَإِنَّ كَانَ بِالرَّبُّونَةِ عَيْثُ} كجون أو جُدَام أو يؤمن أو رتى أو قرن إبار حار ل وُحهاي اليو ف من الصور مها برطال حقها، ودَمُعُ ضرر الروم ممكن بالبطلاق أو مكام أخرى ﴿وَمُ كَدَّ رَوْمُا كان عاروًم) عبد (حُمُونُ أوْ خَذَاءُ أوْ تَرْضُ فَعَرْ جِبَارْ الْفَسْرَاهِ عَنْدَ أَبِي حَبِيمَةَ وَأَبِي يُوسُف) ﴿ إِنَّ المستحق على الروح تصحيح الهرها لوطئه إبناها وهبله موجنود ورقال محملة الهد أجباري ذفعاً النضور عنها كت في الجب والعنة. قبال في والتصحيح، والصحيح قول وأبي حيدة، و وأبي برسماء، ومشى عليه الإسم والمجبوبيء واوالسفي، والالعونمسي، والصدر انشربعة. [4] (وإنَّ 25%) الروح (جنبناً) ومو. من لا يُصِل إلى السناء، أو نصل إلى النبت دون الانكار، أو يصل إلى بعض ألمد له دون معمل، فهو علين في حلى من لا يصلل إليها، فبإذا رفعته إلى الحاكم والخلَّة الْحَاكِمُ، الْمُولَى (حَوْلاً) نَامِهُ لاتَناماتُ على العصولَ الاربعة (فإنَّا وطَسَلَ إِلَيْهِ) مَاره في ذلك الحدود فنها زوإلاً فترَقى الفاصل وَيُبْلُهُما إِنَّ طَلْبُ العَرَّاءُ دَلِيكَ وَأَسَ الرَّوعُ النطائق، قال مي والمتصحيح والافلو مرمن لحكمنا مرصأ لا يستطاه معه الحماع عن ومحمده لا بكسب الشهيل وما دوله بحدث. وهو أصح الأقاريل إراء تدوح مرأةً بعلم حياله منع التي قبلها، الصنجيخ إلى بها حنى المحصدمة. ١ هـ. ووز فنده والعُرافية لطليقية ؛ لانها سنيده من جهية الدواج (١٥٠، قُ). لان مشروعتها لتملك عسهان ولا نممك مصهة بالرحمة ووقها كفان الفهر إن كان قذ أصلامهام خلوة حاجيحة الأن غلوة العنبي صحيحه تجب بها العدق وإن تروحها لعد ذلك أو يزوجنه وعلى لعلم أنه عسين فلا حبار لها، وإن كان عنبذ وهي رُنْقاء لمو يكن لها حبار كما في و لحوهره، (وأنَّ كمان) الروح (مجُنُوباً) أو معطوع الذكر فقط وصلب المرأة الفرقة (هرُق أَسَاصي لَلْهَانَا في النَّحَالُ ولَنّ

الْحَالِ وَلَمْ يُؤْجُلُكُ وَالْخَصِيُّ يُؤَخِّلُ كُمَا يُؤْخُلُ الْعِنْينُ.

وإذًا أَسْلَمْتُ الصَّرَأَةُ وَزُوْلُحُهَا لِكَـاهِرَ غَـرَصَى غَنْيُهِ الْقَـاضِي الْإَسْلَامِ، صَانِ أَسْلَمَ مَهِي الرَّأَنَّةُ، وَإِنَّ أَسَ عَنِ الْإِسْلَامِ فَرَقَى بِيَنْهُمَا، وَكَانَ ذَيْكَ طَلَاقاً بِالنَّا عِنْدُ أَبِي وَقَالَ أَبُورَيُوسُفَ ﴿ هِي قُرْفَةً بِغَيْرٍ طَلَاقِي

َ فَإِنْ أَشْلُمُ الرَّوْجُ وَفَحْتُ مُجُومِينَةً غَرْضَ عَلَيْهِا الْإِشْلَامُ؛ فَإِنْ أَشْلَفْتُ فِلِي الرَّأَشَةُ. وَإِنْ أَيْتُ فَإِنَّ الْفَاصِي تَبْهَمُنَا، وَفَمْ نَكُنْ هَذِهِ الْفَرْفَةُ طَلَافًا، فَإِنْ كَانَ فَمَا ذَخَلَ بِهِمَا فَلَهُا الْفَهُرُدُ، وَإِنْ لَمْ يَتَكُنْ ذَعَلَ بِهَا فَلَا مَهْرَ لَهَا

وْإِذَا أَشْلَشَتِ السَّرَأَةَ فِي ذَارِ الْخَرْبِ لَمْ نَفْعِ الْفَرْفُةُ عَلَيْهِمَا حَلَى نجيص لُسَلاتُ جَيْضٍ، فَإِذَا خَاضَتْ بَانْتُ مِنْ زُوْجِهَا.

يُؤخِلُهُ) لدهم الفائدة فيه (والْجِمْسِيُّ) والبذي مُنَّتُ خَمَّيتُه ونفيب السه، إذا كانت لا تنشير النه (يُؤخِلُ كنها يُؤخِلُ الْجِنْسُ)؛ لاحتمال الانتشار والوصول.

ورإذا أملكت الفرأة وروجها كام وهو يقفل الإسلام وهوض خليه الديمي الإسلام، فإن أشام فهي الفرأتة)، لصدم السامي (فإن أبي عي الإسلام أفرق) انضاضي وبلهذا، تصدم حواذ مناه المسلمة تبحث الكام (وكان قالف) الصويل (طلاف أنهنة بمنة أبي خيصة ومحمد) وهاد أبو بنوسف: هي فرقية من غير طلاق، والصحيح فنولهما، ومشى عليه المحبوبي، و «السمي» و «الموصلي» و وصدر الشريعة، (غير فلم تصحيح». فإذنا بالمذي يعفل الإسلام الله منو لم يمثل المبغود أو جنونه عوض الإسلام على أبوته فإن أسلم أحدهما وإلا فإني بنيمها.

وَوَإِنَّ أَسُلُمْ اللَّوْوَحُ وَتَحْمَهُ مُخُمُونِينَةً غُرَضَى العاصي وَعَلَيْهِمَ الْإَسْلَامَ عَبِنَ أَسْلَمَتُ فَهِيَ الْمُواتَّى، وَإِنْ أَبْتُهُمْ عَنِ الإسلام (فَوْقَ لَقَاضِي بِنَهْمَا)؛ لأن يكنح السموسية سرامُ النداء وطاء وولَمْ تَكُنَّى هذه وأَشَرَّفُهُ طُلاَفَاعَ الآن العرقة يسب من فيلها والسراة ليست ناهيل للطائق والأ كان الزوج وقد وخل بها طلق اللهن العرقة باحث من فيلها قبل اللحول، مع يسعط بعد بالعرقة 1 إن فيمُ يُكُنُ وَخَلَ بِهَا فَلاَ مُهْرَ لهي، لأن العرفة جاحث من فيلها قبل اللحول، بها

وَإِذَا أَسْلَمْتُ الْفَرْأَةُ فِي ذَارِ الْعَوْلِ لَمْ تَضْعِ الْفُرْفَةُ عَلَيْهَا) بِمجدِه الإسلام، من (حَنَى) المقضى عليها. بأن وتعيض ثلاث حيص) إن كنات من دوات الحيض، أو تسفي تلات المهرض إن كنت من ذوات الاشهر، أو تضع حملها إن كانت حاملًا، وذلك لان إسلامه مرَّشُو، والعمرض عليه معدر، فتُولُ مَرْلَة الطلاق الوجعي (فلها) انفصت عبدُها مان وحاصتُ تبلات ميص، أو مضت النهرها، أو وصعت حملها وبأث مِنْ رؤجها، ولا هرق في ذلك بن العلاجونة وعميرها، وَإِذَا أَشْلُمْ زُوْجُ الكِتَابُةِ مَهُمًا غَلَى بَكَاحِهِما.

وَإِذَا خَرْحَ أَحَدُ الزَّرْجَيْنِ إِلَيْا مِنْ ذَارِ الخَرْبِ مُسْلِمَاً وَفَعْتِ البَيْنُونَةَ بِنَظْهَ، وإنْ لَمْنِيْ أَخَذَهُمَا وَفَعْتِ النِّيْزِيَّةَ بِنَظْمَنَا، وَإِنْ شَنِينَا مَمَا لَلْمُ نَفَعِ النَّبِلُونَةُ، وَإِذَا خَرْجَتِ النَّمَالُهُ إِلَيْنَا مُهَاحِزَةً جَازَ لَهَا أَنْ تَصْرُونَجَ، ولا جَدَّةَ غَنْتُهَا جَنْدُ أَبِي خَيْضَةً، فَإِنْ كَالِنَّ خَاصِلًا لَمْ نُتَزَقِّجَ خَشُ نَضْغَ حَمْلُهَا.

َ وَإِذَا الرَّفَدُ أَحَدُ الرَّوْجَيْنِ عَنِ الإَسْلامِ وَفَعَتِ الْفُرَّقَةُ يُنْهُمُنا بِغَيْرِ طَلَاقِ. فإن كنانَ الرَّوْجُ هُوَ الْمُرَقَدُ وَقَدْ دَخَلَ بِهِ، فَلَهَا تَصَالُ النَهْرِ، وَإِنْ كنانَ لَمْ يَذَخُلُ بِهَا فَفَا بِشَفْ

شم إن كانت العُرْفَة قبل اللاحول فلا عده عليها انفاقًا، وإن كانت بعده فكدنت عند وأبي حبيفة... وعندهما لا بُدُ لها من عدة أخرى. ونسامه في ومعراج الدراسة..

﴿ وَإِذَا أَسْلَمَ زُوْجُ الْكِتَالِيَّةِ فَهُمَا فَلَى يَكِحَهِمَا }؛ لأنه يصبغُ النكاح بينهما ابنداء، هماة أولى

(وإذا خرج أحد الرُّوطَنِ إِنَّـا إِنِي وَانِ الإسلام وَمِنْ ذَانِ الْعَرْبِ مُسْلَماً وَعَبِ الْبَيْوَمَةُ الْبِيَّافِيةُ الْبِيلِمِ الْمَدْهُمَا وَعَبِ الْبَيْوَمَةُ مَنْهِمَا} لَمَا اللهُ (وَإِنَّ لَمِنِهَا مَعَا لَمُ اللّهِ اللهُ (وَلاَ عَلَيْهَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهَا عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِا عَلَيْهِا عَلَيْهِا عَلَيْهِا عَلَيْهِا عَلَيْهِا اللّهِ اللّهِ اللّهُ عَلَيْهِا عَلَيْهِا عَلَيْهِا عَلَيْهِا اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِا عَلَيْهِا عَلَيْهِا عَلَيْهِا عَلَيْهِا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِا عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

(وَإِنَّهُ الرَّنَدُ أَحِدُ الرُّوْجِيْنَ عَي الإسلامِ) والعباد بالله تعالى (وقفت الْقُوْفَةُ بِلَيْهُمَا لَكُيرُ فَلاقَ) قال في والهداية: وهدا عبد وأبي حنيفة و وأبي يوسف، وقال المحسود: إن كانت المرفة من النووج فهي فرقية طبلاق، واعتمد فيولهميا والمحسومي، و والنسفي، و والمسوصفي، و وصدو الشريعة، الهـ (وَإِنَّ كَانَ الزُّوْجُ هُوَ السَرِّنَةُ فَي كَانَ (قَلْدَ فَعَلَ بِهَا فَلْهَا كَمَالُ الْفُهْسِ؛ لأنه قيد

⁽١) - صورة المعتجدة (الآية) ١٠-

المنفير، وَإِنْ كَانَتِ النَّشَرُالُةُ هِنَي المُؤْتَشَةُهُ فَتَلَ السَّمُحُولِ فَاللَّامَهُمْ لَقِت، وإِنَّ كانتِ السُّوْلَةُ بَعْد اللَّخُولَ فَمَهَا المَهْرُ، وَإِنِ الزَّمْدُا مِمَّا وَأَسَلْمُنا عَلَى بِكَاجِهَتْنَ.

وَلا يُخُولُ أَنَّ بَنْزُوْجِ المُمْزَلَةُ مُسْلَمَةً وَلاَ كَامَرَةً وَلاَ مُرْتِدُكًا. وَعَدَلِكَ المُمْرَتَقَةً لا يَنْزُونِهِهَا. مُسْلِمَ وَلاَ كَافِرُ وَلاَ لَمُرْتِدً.

وَإِذَا كَانَ أَخَذُ الزَّوْخَيُنِ مُسَلِماً فَالْوَلَدُ عَلَى دِينَهِ . وكدلك إِنْ أَسُلُم أَخَذُهُمَا وَلَهُ ضَعِيرً صار ولدًا مُسَلِماً بإشلامِهِ . وإِنْ كانَ أَحَدُ الأَبولِي كِتَابَيَّا وَالاَحْرُ مُجُوبِّ فَالْوَلَدُ كِتَاسُ

َ وَإِذَا تَوْرُخُ النَّحَامِرُ بِغَيْرِ شَهُوهِ أَوْ فِي جَمَةِ الْكَافِرِ وَذَلِكَ فِي دِينِهِمْ جَائِزٌ فَمُ أَسْلُمَا أَفِيرًا عَلَيْهِ، وَإِذَا تَوْرُخُ النَّمَامُونِينَ أَمْمُ أَوْ النَّهُ ثُمَّ أَشْلُمًا فَرَقُ يَنْهَمُنا.

استفر بالمنحول (وَإِنْ كَانَا لَمْ يَذْخُلُ بِهَا) مَعَدُّ وَمَهَا مَفْسُكُ الْمَهْرِيّا الآنها فَرَقَا حَسَلت مِن السروح قبل الدخول وهي منصّعة (وَإِنْ كَانَتِ السَّرَاةُ هِنِي الشَّرِّلَةُ) وَكَانَتُ الدِّهَ وَقِبْلُ اللَّحُولُ مَل أنها، الآنها منعت المعصّود هليه بالارتداء، فصاوت كالسائع إنّا أَنْفُ السبح فيل الفَضَّ (وَإِلَّا كَانْتِ الرَّوْةُ نَفَذَ الْلَّخُونُ) بها (قلّها المهرّ) كاملًا، لها هر أن الدخول في دار الإسلام لا يحمو عن عقّه أوْ تُحَفِّر (وَإِنْ وَقَدًا مَعَا أَوْ لَمْ يُعْلَمُ السِيلَ (وأَشَنَهُ مَا مَامًا كَامَلًا، وَفَهُما غَلَى مَكَ جَهِما) استحالاً: لعدم اختلاف وينهما.

ولا يتحوزُ أَنْ يَتَرَوُخَ) الرجن (للمُرتدُّ) السراة (مُسَابِمة ولا 5 العرة ولا مُسَرَّتَذُّة)، لات مستحلً للفقل، والإسهالُ إلىه هو صورورة النامل ووُتعدِلك الْمُسَرِّئَةُ لا يُسوفُجها): أي لا يجوز أن يستوجعها وتُسَلِمُ ولا كافرُ ولا مُرْتَقُعُ لائها محبوسه للنامل.

(وَإِنَّ كِينَ أَخِذُ الرَّوْخِينَ مُسْتَمَا فَالْوَلَةُ عَلَى مِيوَاءِ لاَنَ فِي دَلْتُ نَظَرَأَ للولد؛ [الإسلامُ بعلم ولا أيقنى عب روكدند. إن أشقر أخذهما إله ولله صبيرًا أو محدن (ضار ولدَّهُ مُسْلَماً بِالسَّلامِيّ) لما قلتا وَإِنَّ كَانَ أَخَذُ الْأَلِوْلِي كَانِها وَ} كَانَ ﴿ لاَحْرُ مُخْوَمِيًّا} أَوْ وَلَبُّ وبحره (دَلُولَكُ كُلَّينًا) الآد فِهِ مِنْ نَظْرٍ، لاَنَهُ قَرِب إلى الإسلام فِي الاحكام تحولُ مُناكِحة وذَبِحة

(وإن تراقع الكابر بغير شهود أو بي عالم كافي وديك عي ديبهم جايدًا له أستند أمرًا عديم) عن في دواد المتقهادي أما قوله في عدة كافر فهو قول داني حيفة، وقال دابو يوسف، و دمحمد، و دافروس لا يُشرك عليمه، والصحيح فسول «الإسام»، واعتمده المديدوي، و والسمي، و دافروسلي، و دسدو الشريعة، الحد وتصحيح « قيد بعدة الكافر لأنه سر كانت من مسلم فرق بيهماء لأن المسلم بعنقد العدة بعلاف الكافر وفإذا أمرزح المناطوسي أنه أو الله) أو عبرهما مثن لا يحل تكامها (لم أشامه) أو احدُمه أو ترافد إنها وهما على الكمر وقرق تنفسا؛ ولعدم وَإِنَّ كَانَ لِللْرَجِلِ الْمُوْتَانِ حَرَانِنِ فَعَلَيْهِ أَنَّ يَعْفِلْ بِيَنْهُمْنَا فِي الْفَسْمِ ، يَكُونِي عَانَكُ أَوْ الْمُنْفِقُ فِي الْفَسْمِ ، يَكُونِي عَانَكُ أَوْ الْمُنْفِقُ وَالْمُخْرَى أَسَةً فَلِلْمُرَةِ النَّفُومِ وَلَا خَرَى لِنَاهُ وَإِلَّا كَانَتُ إِحْدَاهُمَا خَرَةً وَالْأَخْرِي أَسَةً فَلِلْمُرَةِ النَّفُومِ وَلِلْمُعَ النَّفُومِ وَلِلْمُعَ اللَّهُ وَلَيْفُومِ وَلَا خَلَى الْفُلْمِ اللَّهُ اللَّهُ وَلَيْفُومُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَيْفُومُ فِي الْفُلْمُ فَلِينَا اللَّهُ وَلَيْفُومُ وَلِلْهُ أَلَى اللَّهُ وَلَيْفُومُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَيْفُومُ فِي فَلِكَ . اللَّهُ وَلَيْفُ فَاللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا فَاللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَيْفُومُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَهُ وَاللَّهُ وَلِيْفُولُومُ وَلِلْهُ اللَّهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا لَاللّٰمُ وَلَا اللّٰهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا اللّٰهُ وَاللّٰولُومُ وَلِلْهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَهُولُومُ وَلَهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا لَهُ اللّٰمُ وَلَا لَمُسْتِمُ وَلِيْلُومُ وَلِمُولِكُومُ وَلَهُ اللّٰمُ وَلَهُ وَلَالِمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَلَالِمُ وَلَا اللّٰمُ وَلَالًا لِمُنْ اللّٰمُ وَلَهُ وَلَالِمُ اللّٰمُ وَاللّٰمُ وَلَالِمُ وَلَالًا لَا أَنْ وَلَالًا لِمُؤْمِلُولُومُ وَلَالِمُ اللّلِمُ وَلَالِمُ الللّٰمُ وَلَالِمُولِمُولُومُ وَلِمُولِمُولِمُ اللّٰمُ وَلَالِمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَلِمُولُولُومُ وَلِمُولِمُ اللّٰمُ وَلَالْمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ اللّٰمُ وَاللّٰمُ اللّٰمُ وَاللّٰمُ اللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ وَاللّٰمُ اللّٰمُ وَاللّٰمُ وَل

المحلية؛ للمحرمية، وما يرجع إلى المحل يسوي فيه الاماد، والنقاء، مخلاف ما مر. عموره

الرافة كافر الراحل المرأنان خرابان) او احتال العلمية أن يقبل الجهدا في الحالم المرافة والمنطوس والمنافول المرأنان خرابان) او احتال الفعلية أن يقبل الحقافها في المنطوس والمنافول والمحجدة (بكوني كانتا أو لينش أي كانت إخذاهما بكوا والانجران البناء لفول النبي يجهد وقل كانت أخرانا المرافقة ما والمحددة والمحددة والمحددة المحددة المحدددة المحددة المحددة المحددة المحددة المحددة المحددة المحددة

 ⁽⁴⁾ العرب أبو دارد ۱۹۳۳ والترمناي ۱۹۹۸ و بندش ۱۹۳۷ واين مانه ۱۹۹۹ و لدارمي ۱۹۳۲ والحاكم
 ۱۹۸۱ والبيغي ۱۹۷۷ واجعه ۱۹۷۷ و ۱۹۹۷ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹۷ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹۷ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹۸ و ۱۹۸ و ۱۹۹۸ و ۱۹۸ و ۱۹۸۸ و ۱۹۸ و ۱۹۸۸ و ۱۹۸ و ۱۹۸۸ و ۱۹۸ و ۱۹۸۸ و ۱۹۸۸ و ۱۹۸ و ۱۹۸۸ و ۱۹۸ و ۱۹۸ و ۱۹۸ و ۱۹۸ و ۱۹۸ و

رقال كرمدي البنيا أسند هذا المحديث مشام بن يحتى وهوائقة خافظ الرفاق الإسانات المرجب عن الشرطية وقالم الربيد الرميد واقت الحواكم وإذا كرات عند رجيا ا

رفال الماكم أصبحيح على شرطهمة. وقاره الميدي وصدره فيت الحاكم وإذا كنات عند رحيل الرأشادة. وأخرم وساقده مثل ومثل:

وأغراجه منحل من والعوامد والتراق والن عند. في صنعيجه في الجوع التاسع والمثلة من القسم التالي كلما. هي عسب براية 701/4 (174

وفي كلخيفي البحير ٢٠١٧٣ في البناكم (إسناده على شرط الشيخي) وكفة فان أبن دقيل العيد واستعرامه الترفذي لم تصحيحه وقال عبد النفق. هو ضر كابت أه

كتاب البضاع

قَلِيلُ الرَّمَسَاعِ وَكَثِيرُهُ شَـَوَاهُمْ إِذَا خَصْلَ بِي صَفَّةِ الرَّمْسَاعِ تَعَلَّقُ بِهِ النَّحْسِريمُ، وَمَنَهُ الرَّمَاعِ جَنَّةُ أَسِ حَبِيعَةً فَلاَقُونَ شَهْرَاً. وقالَ أَبُو يُوسُفُ ومُحَسُّدُ: شَتَانَ، فَإِدَا مُضَفُّ مَدُةً الرَّضَاعِ لَمْ يَتَعَلَّقُ مَالرَّضَاعِ تَحْرِيشٍ.

كتاب الرضاء

ماست للنكاح طاعرة

وهو بالفتح والكسر لعةً: العصل، وشرعاً ، مصَّ لأن أدبيَّةٍ في وقتِ مخصوص.

و (فليل الرضاع وقليرة) من المحكم (سؤاه الاختيار) ولند ومن منه المرضاع غفل المسلام و الشخرين) و فعوله عليه الصلام إلى الشخرين) و فعوله عليه الصلام والسلام الشخرين) و فعوله عليه الصلام والسلام والشخرة الرضاع المنظرة المنظرة الرضاع المنظرة المنظرة الرضاع المنظرة المنظرة

[.] AT (Hi → 1994 (1)).

⁽³⁾ أشرحه المختارى 1940 رميلم 1442 ع 17 واشعائي 1941 وإلى مناحة 1978 وأحمد 1974/1991 وأدار وأحمد 1974/1991 والمنافقة من عباس: وأن الني يافق أويد على منة حمرة فقال: إنهما لا تحل أبي إنها أبيا أمن من الوصاعة ما يجرم من الوحية ورواية للخاري ويسترم من الرحيافة ما يجرم من الحسيدة.

وأسهرجه البحياري ٢٦٤٧ ومسهم ١١٢٥ من وصوه والنسبائي ٢٩/٥ والــ«ارمي ٢٦٦٣ والسهفي ١٥٩/٧ وأحمد ٢٥٤/١ - 5 كلهم من حديث عائمة وله قصة وأخرجه أبو داور ٢٠٥٥ ومن ماحم ١٩٥٧ والشارعي ٢٦٩٧ وأحمد ٢٤/١ ـ ٤٥ كلهم من حديث عائمة بالخصار بدئل مباق المصنف.

ويَعْمَرُمُ مِن الرَّصَاعِ مَا يَعْمُرُمُ مِنَ النَّسَبِ، إِلاَّ أَمُّ أَعْنِهِ مِن النَّرْصَاعِ • فَإِنَّهُ يَخْمُورُ أَنْ يُشَرِّوْهَهَا، وَلاَ يَخْمُورُ أَنْ يَنْرُوجُ أَمُّ أَحْجَهِ مِنَ النَّسِبِ، وأَخْتُ أَنَّهِ مِن النَّرْصَاعِ فَجُمُورُ أَنْ يَتْرُوّجُهَا، وَلاَ يَجُورُ أَنْ يَبْرُوجُ أَخْتَ آتِهِ مِنَ النَّسِبِ، وَالْمَرَّةُ أَلِيهِ مِن الرَّصَاعِ لاَ يَجُورُ أَنْ يَنْرُوّجَهَا، كَمَا لاَ يَخُورُ أَنَّ يَبْرُوخِ المَرَّةُ اللّهِ مِنَ النَّسِبِ، وَالْمَرَّةُ أَلِيهِ مِن الرَّصَاعِ لاَ يَجُورُ أَنْ يَرُوْجُهَا، كَمَا لاَ يَخُورُ أَنَّ يَبْرُوخِ أَمْرَةً أَلِيهِ مِن النَّسِبِ، وَالْمَرَّةُ أَلِيهِ مِن الرَّصَاعِ لاَ يَجْورُ

َ وَمِنْ الْفَكُلُ بِمِعْلُنَّ بِهِ النَّشْرِيشَ، ولهذِ اللَّ تُنزِضِعَ العِمْرَأَةُ صَبِّةً فَلْحَمْرَمُ هذه الطُبِئَةُ على رَوْحَهَا وعلى اللهِ وَأَلِمَانِهِ. ونَجِيبُرُ الرَّوْجُ الْدِي مِنْ لُلَّةً الْمُشَنِّ لَمَا لِلمُشْرِضَع

وستجوز أنَّ نتروَح الرَّمَل بِالْحَتِ أَجِيهِ مِنَ الرَّضَاعِ ، كُمَا يَخُورُ أنَّ يَنْزَفَعَ بَأَحْبِ أَجِيهِ مِنَ النَّسَبِ، ودليك، مَثَلُ الآخِ مِنَ الآبِ إِنَّ كَانَ لَهُ أَخْتُ مِنَ أَضَّهِ حَرْ لِأَخِيهِ مِنْ أَبِيهِ أَنْ يَنْ وَجَهَلُ

ُ وَكُلُّ صَبِّينَى الْحَسْمَا عَلَى لَدِّي وَجِهِ لَمْ لِلْجَارِّ لِأَحْدَهُمَا أَنْ لِيَزْوَعَ اللَّاخَيِ، ولا يَخْوزُ

وويكويرُ أَنَّ يَهَا وَ مَا رَخُلُ بَأَخُتَ أَخِيهِ مِن الرَّصَاعِ ، كَسَا يَخُورُ أَنَّ خَزَوْعَ مَأْخُتُ أُجِيهِ مِن التَّسَاتُ وَلِلْكُ عَلَى الآخِ مِن الآن إذا كان له أَخْذُرُ مِنْ أَنَّهِ حَازَ لأَحِيهِ مِنْ أَنِهِ أَنَّا يُؤَوَّجِهِمِ؟؛ الأَخْ رالا قرابة بينهما:

الوَقُلُ حَالِيْنِ الْحَنْمِينَ عَلَى أَنَّانِي وَاحْتِنِ ، أَنْ وَصَعَا صَاءَ وَإِنَّ الْحَنْفُ الزَّمِن والأب (عَلْمَ لِلْحُرُّ

أَنْ تَتَزَوْجَ المُرْضَعَةُ أَحْداً مِنْ وَلَهِ الْتِي أَرْضَعَتُهَا وَلَا وَلِهِ وَلِدِهَا، وَلَا يَلَوُهُجُ الصَّبِيُّ المُرْضَعُ أَحْتَ رُوحِ المُرْضِعَةِ لِأَنْهَا عَنْتُهُ مِنَ الرَّضَاعِ .

وَافَا اخْتَلَطَ اللَّمَنَ بِالْسَاءِ وَاللَّيْنَ هُوَ الْعَالِبُ نَعَنَّقَ بِهِ النَّحْرِيمُ، وَإِنَّ عَنَفَ المِاءُ لَمُ يَتَعَلَّقُ بِهِ التَّحْرِيمُ، وَإِذَا الْحَلَطَ بِالطَّعَامِ لَمْ يَتَعَلَّقُ بِهِ النَّحْرِيمُ، وَإِنَّ كَانَ اللَّبَقُ عَالِماً عِنْدَ أَبِي حَبِيفَةً، وَإِذَا خَتَلُطُ بِالنَّوَاءِ وَهُوَ الْغَالِفِ يَعَلَّقُ بِهِ النَّحْرِيمُ.

وَإِذَا خَلِبُ اللَّهُنَ مِنَ الصَّوَّاةِ يَعَدُ صَوْبَهَا شَالُوجِمَ بِدِو الصَّبِيُّ نَعَلَقَ بِدِ التَّحْرِيمُ، وَإِنَّا الخُتَلُطُ اللَّهُنَّ بِلَيْنِ شَاةٍ وَاللَّهِنَّ هُوَ الْمُعَالِبُ تَعَلَّنَ بِهِ التَّحْرِيمُ، وَإِنْ غَلَيْ لِللَّهُ الشَّاءُ لَمْ يَنْعَلَّنُ

الأخديمة أن يُنزَوْج بالاغرى، لانهما أغول (ولا يُجُورُ أَنْ تَشَرُوحَ الشَّرْضَعَة) نفتح الضند والرفح على الفاعلية بأي الصيدة (أخداً) مانتصب على المغدولية وفي معلى النسخ ويشروخ المرضعة أحده بالرفع (من ولد النبي أرضعتها)، لانهم أحواتها (ولا وله ولدها)، لانهم أولاد إخوتها، وقد اختلف في عبواب قولمه دولد ولندها، معضهم رفعه، ومعضهم نصب، وكنان دشيع الإسلام الحارثي، يقول: يحوز فيه الحركات الثلاث أما الرفع فعطها دعلى أحدد وأما النصب فعطها معلى المرضعة، وأمنا الجر فعطها على دولما، والرفع أطهر، كنذا في والتصحيح، (ولا بُشرَوُجُ الشّبي الشّرضَة أحمد الزّرج) في زوج المرضعة (الآنها) في أحت المزوج (غشةً من المرضاع)؛

وَرَافَةُ اخْتَلُطُ النِّينَ بِالغَهِ وَاللَّيْنُ هُوَ الْعَائِلِيّ على العاه وَتَعَلَّقُ بِهِ النَّجْرِيةُ وَإِنْ عَلَى النَهُ عَلَى اللهِ وَيَعْلَقُ بِهِ النَّجْرِيةُ وَإِلَّ عَلَى العَمَامِ عَيْر موجود حكماً (وَإِفَا اَخْتَلُعُ) اللَّينَ وَالطَّفَامِ لَمُ يَعْلَقُ مِهِ النَّجْرِيةُ وَإِلَّهُ عَلَيهُ عَلَى الطعام (عَنْدُ لَي خَيِمَةً عَلَى اللهِ والهداية وَ وَقَالُا ! إِذَا كَانَ اللَّينَ عَلَيهُ عَلَيهُ عَلَى العَمامِ وَعَلَى اللهِ النَّرِيةُ عَلَى الطهداية وَقَالُا ! إِذَا كَانَ اللَّيْنِ عَلَيهُ عَلَيْهُ وَقِلْهِما فِيها إِذَا لَمْ يَصِيهُ النَّرْ، حتى لو طبح بها لا يتعلق به التحريم في قولهم جميعاً، ولا يعتبر بقاطر اللّهن من القصام عنده، وهو الصحيح وقال وقال والمسابع والله على المحمود وقال المسابق عند والله على المنافقة والمنافقة على الله والمحمود والله والمسابع والله الله والمحمود عنه الله الله والمسابع والمنافق الله الله والمحمود عنه المنافق إلى الله يلهى المحمود والشريعة والمنافق إلى الله يلهى المحمود والشريعة والمنافق الله الله يلهى المحمود والشريعة والمنافقة على المحمود والشريعة والمنافقة على المومول والمنافقة والمنافقة على المحمود والشريعة والمنافقة المنافقة المنافقة على المحمود والمنافقة والمنافقة على المحمود والشريعة المنافقة على المحمود والشريعة والمنافقة المنافقة ال

(وَإِذَا خُلِكَ اللَّبِنَّ مِنَ المَرَّاءُ بَعْدَ مُوْلِهَا فَأُوجِرَ بِهِ الْهُمَيُّ) أي هُفُ هي خلقه ووصل إلى حود (تفكّلُ بِهِ النَّحْرِيمُ)؛ لمحمول معنى الرصاع، لأن اللبن بعد السوت عنى ما كنان قبله (ويذا القُتْلُطُ اللّبَنِّ) من السرآة وبذين اللّبَاءُ واللّبِنِّ من السرآة (هُوَ الْعَالِيُ تَعْلَقُ بِهِ اللّهُرُوجُ، وَإِنْ غَلْبُ بِهِ التَّحْرِيمُ وَإِنَّا الْحَلْطُ لِيْنُ الْمُرَاتِّيْنَ لَمَلَقَ النَّحْرِيمُ بِالْكَثْرِهِمِا عَنْدَ أَبِي خَبِيمَـةُ وَأَبِي يُوسُفَ. وَقَالَ مُحْمُدُ: يَنْعَشُّ مِهِمَا.

َ وَإِذَا نَبَرُكُ لِلْمُنْجُرِ لَيْنَ فَالْرَضْعَتَ بِهِ صَبِئًا تَعْلَقُ بِنِهِ النَّصَرِيمُ، وإِذَا نَبَوْل بَلوُجُسَلِ لَيْنَ فَارْضَعَ بِهِ صَبِئًا لِمُ يَتَعَلَّىٰ بِهِ التَّصُرِيمُ.

وَإِذَا شَرِبَ صَبِيًّانَ مِنْ لَئِنِ شَاةٍ فَلَا رَضَاعَ أَيْنَهُمَا.

وَإِنَّا مَزْفُحُ الرِّجْلُ صَغِيرةً وَكَبِيرَةً فَأَرْضَعَتِ الْكَبِيرَةُ الصَّغِيرَةِ حَرْمَنا عَلَى السَّرُوجِ . فَإِلَّ كَانَ لَمْ يَذَخُلُ بِالْكَبِيرَةِ فَلَا مَهْرَ لَهَا وَلِلصَّغِيرَةِ بَصْفُ المَهْرِ . وَيَرْحَعُ بِهِ الرُّوجِ

لَيْنُ الشَّاةِ فَمْ يَعْلَقُ مِ التّحْرِيمُ) اعتباراً للصالب كما في الساء (وإدا الْمُنْطُ لَيْنُ السّرائِي تعلَّقُ الشَّالِ فَمَ الشَّا واحداً، ويحدل الاو شماً للاكتر في بناء التحكم عليه (وقال محلك إيداء الكو صدر شماً واحداً، ويحدل الاو شماً للاكتر في بنه التحكم عليه (وقال محلك المقصود، قبال في والهداية؛ وعلى وأبي حنيفة في حدا روائنان، ومنى على قبول وأبي يسومهم الإصافح والمحسوبية و والسفي إن ورجع فيول ومحسدة والمحافظة ويبيل ثلاء المصف إلى ما قال محمدة حيث أخر دليقة والها التعافر من سأحر كيلامه في المساطرة لأمه قاصع للاحرر، وأصله أن السكوت طاهر في الانقطاع، ورجع بعض العشائع فول ومحديد، أيساء وهو صاهر اقتت اوقول أحوط في باب الانقطاع، كان كان عاصر في المساطرة في المحردات، كنا في وقول أحوط في باب

ووإدا أول الشكر لمن فأرضعت صبيًا تعلَّن به الشعرية ، إطلاق النص، والله سبب النشؤة فيلت له شبهه النحصية. وهداية، ووإدا قرل للمؤلخل لمن فارضع له صبيًا لمَّم يُغلَقُ به التحريمُ»؛ لانه لبس بليل على الحقيقة الآل اللس إنسا ينصور من التصور مه الدولادة. وإدا برل فلخش سن؛ إن عُلم أنه الرأة تعلق له التحريم، وإن عُلم أنه وجل لم يتعلق به التحريم، وإن السكل: إن قال النساء إنه لا يكون على غزاره إلا لامرأة بعلق له التحريم احتياطاً، وإن لم معن ذلك لا يتعلق به التحريم، وإذا خَسَ لين الرأة وأطهم الصبي تعلق به التحريم، وإذا في داخوموذه.

(فراذ سبرب صبَّان مِنْ لمن لمن نُسَامُ هلا رصاع لَيْنَهُما) • لأنه لا خُرَثَيْنَة مِن الأدمي والبهائف، والحرمة باعدارها

افريّة المؤرّع الرّحُلُ صحيرة وكبيرة فأرضعت؛ الزوحة والكنيرة الصّعيرة الرّحَال كساهـــا وغلى الرُّوْجِ } أبدأ إن كان دحل بالكبيرة، وبالاً حــاز له نــروج الصخيرة شانياً. ثـم ومـان كان لـمُ بــنْحُلُ بالتُخيرة فلا مُهْرَ لها؟ الذّ المُرَقة حاءت من قبلها وي كان على الزوح (للصّخيرة بَصْفُ النّهــِيّ)؛ إِنْ كَانْتُ تَعَمَّدُتُ بِهِ الْفَسَاقِ، وَإِنْ لَمْ نَفَقَدُ فَلا شِيءَ عَلَيْهَا

وَلاَ نَقْبَلُ هِي الرَّصَّاعِ عَمَهَاهُمُّ النَّسَاءِ مُنَفَرِفَاتِ، وَإِنْسَا بَنْبَتُ بِشَهَافَةِ رَجَلَبِ أَوْ رَجَّسَلِ وَالْمُوَافَقِينَ.

كتاب الطزاق

الطُّلَاقَى عَلَى ثَلِاقَةِ أَوْجُومُ أَحْسَنِ الطُّلَاقِي، وَطَلَاقِ النُّسُّةِ، وَطَلَاقِ الْبَاغَةِ، صَأَحْسَلُ الطَّلَاقِ: أَنْ يُطَلِّقُ السِرُجُلُ السَرَائَةُ صَطَّلِمةً وَاجِدَةً فِي طَهْرٍ لَمْ يَحْسِمُهَا فِيهِ وَيَلَزُكُهَا حَتَّى

لأن الفرقة وقمت لا من جهنها، والارتضاع وإن كان فعلاً سهما لكي فعلها غير مضر في إستماط حقها كما إذا لنلت سوراتها ، وهداياه وويتوجع بد التراوع عنى الكيبرة إن كنات تعقدت به الهداري: بأن كانت عاقلة طائعة متيقظة عالمة بشكاح وبإنساد الارضاع، ولم تنصد دفع حوع أو علاك كما في والدررة ووإن لم تعقد فلا شيء عليهاي الآن السب يشترط فيه انتعالي، والمعود لها إن لم يفهر مها بعيد الفساد ، دوره عن والسعرام،

وَوْلاَ تُقْلَقُ فِي الرَّضَاعِ شَهَادَةً النَّمَاءُ مُقْرِداتٍ إِلَانَ تنهادَة الساءَ صدرورية فيصا لا اطلاع الفرسان عليه والسرصاع نبي كذلك (والسن بشَنَّة بعا بشت به العالم، ودلك (منهاده وأحبّن) عطلين أو مشّورين والمرافق (المرافق) كمانك العب فيه من إيطان مملك، لا يست إلا محده علاما قلت قلعيمة فراق بهماء ولا تنع العرقة إلا يتفرين الناصي و متسميه إيطان عن العدم تم يكان الله كان القائل من المستى ومؤر الهاء وإن يقده كناد لها الأقبل من المستى ومؤر الاشتل. وليس لها في والمحرورة.

كتاب الطلاق

مانسيته للرضاع هو أن كُلًّا منهما محرم.

وهو لغة الرَّفْعُ الْقَيْدِينَ لكن حملوه في السراة طلاقاً، وفي غرضا إطلاقاً، ولذا تست وأت مُقَلِّقَةُ بالتشديد صريحاً، و مُشَلِّقَةُ بالتخفيف كدايةً الشارعاً. رَفَّعُ قَبْرُ النكاح في الحد، ال المثال بلفظ مخصوص.

وأقينامه ثلاثة كما مسرح مه الصعدة، يقول. والطلاق عَلَى تبلاَتُهُ أُوجُمِهِ: أَحْسَنَ الطلاق. وظُلاق النَّبَقُ، وطلاق الْبُدَعَةي وحمله الكرخي على ضريب أطلاق السنة وطلاقي الدعة وطاحيا الطُلاقي بالنب إلى يقية أنسامه وأنَّ يُطلُق الرَّحْسُ المُرَاثِّية لَعْلَيْفَ وَحَدَّقُ رَحْمِية كما في طاهر تَنْقَعِينَ جَدَّنُهَا. وَطَالَاقَ السَّنَةِ: أَنْ يَسَطَلُنَ السَدَّحُولَ بِهَا فَالِانًا فِي شَلَانَةِ أَطْهَار. وَطَلَاقً الْمُهَارِدُ وَاللَّهُ وَاجْدَةٍ، أَوْ اللَّمَا فِي طَهْمِ وَاجْدِ، وَإِذْ فَحَلُ وَلِكُ وَقَعْ الْطَلَاقُ. وَيَانَتُ بِنَ وَجَهَيْن: سَنَّةً فِي الْوَقْت، وَسُنَّةً فِي الْطَلَاقِ مِنْ وَجَهَيْن: سَنَّةً فِي الْوَقْت، وَسُنَّةً فِي الْمُعَلَاقِ مِنْ وَجَهَيْن: سَنَّةً فِي الْوَقْت، وَسُنَّةً فِي الْمُعَلِّقِ إِلَيْنَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ فِي اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ فِي اللَّهُ اللَّهُ فِي الْمُعْمِ وَاللَّهُ فِي الْمُعْمِلُ وَاللَّهُ فِي اللَّهُ فِي طَهْمِ لَمْ يُعْمِلُ اللَّهُ وَاللَّهُ فِي الْمُعْمِلُ وَالْمُعْمِلُ وَإِلَّا اللَّهُ وَالْمُعْمِلُ وَإِلَّا اللَّهُ وَالْمُعْمِلُونَ وَالْمُعْمِلُ وَالْمُعْمِلُ وَالْمُعْمِلُ وَالْمُعْمِلُونَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَمْ اللَّهُ وَالْمُعْمِلُونَ اللَّهُ وَالْمُعْمِلُونَ وَالْمُعْمِلُونَ وَالْمُعْمِلُ وَالْمُعْمِلُ وَالْمُعْمِلُونَ وَالْمُعْمِلُونَ وَالْمُعْمِلُ وَالْمُعْمِلُونَ اللَّهُ وَالْمُعْمِلُ وَالْمُعْمِلُونَ اللَّهُ وَالْمُؤْمِلُ وَالْمُعْمِلُونَ وَالْمُعْمِلُونَ وَالْمُعْمِلُونَ وَالْمُهُمُ وَلَالَةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُعْلِقِيلُونَ وَالْمُعْلِقُونَا وَالْمُعْمِلُونَ وَالْمُعْلِقِيلُونَ وَالْمُعْلِقِيلُونَ وَالْمُعْلِقِيلُونَا وَالْمُعْلِقُونَا وَالْمُعْلِقُ وَالْمُعْلِقِيلُونَ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعْلِقِيلُونَ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعْلِقِيلُونَ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعِلَّقِيلُونَ الْمُعْلِقِيلُونَ وَالْمُعْلِقِيلُونُ وَالْمُعْلِقِيلُونَ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعِلِقِيلُونَ وَالْمُعْلِقِيلُ وَالْمُعِلِقُونَ وَالْمُعْلِقُونُ وَلَمُعِلِقُونَ وَالْمُعِلِقِيلُونَ وَالْمُعْلِقُونَ وَالْمُعْلِقُونَ وَالْمُعْلِقُونَا وَالْمُعِلِقُونَ وَالْمُعْلِقُونَ وَالْمُعِلِقُونَ وَالْمُعِلِقُونَ وَالْمُعْلِقُونَا وَالْمُعْلِقُونَا وَالْمُؤْمِلُونَ وَالْمُعِلِقُونَ وَالْمُعِلِقُونَ وَالْمُعْلِقُونَ وَالْمُعْلِقُونُ وَالْمُعْلِقُونَ وَالْمُعْلِقُونَ وَع

الموواية، وفي زينةات الزينادات: البائن والبرجعي سنواء. كنفا في والتصحيح، وفي فُهُم تُمُّ يُعامَمُها فِيهِ ويَتُركها حَتِي تَقضي عَدَقها). لأنه أنعند من النداسة؛ لتسك من الننداوك. وأقل صرراً بالمراة ووطلاق اللُّــة اللَّه لِطَنْقُ الفَلْسُولَ بِهَا فَلانا فِي نَلانِهُ الْطِهارَ فِي كُل طهر تنظيفت لهم قبل. الأونى أن مؤجر الإبقاع إلى أحر الطهور، حترازًا عن تطايل الحدي، والأطهمر أن يطنفهما كما طهرت لأمه لو أحمر ربعا بحنامتها, ومن قُصْده النطيق؛ فيبتلي مثلابقاع علم النوفاج. وهداية، ووطلاقُ النَّذَعَةِ: أنَّ يُطَعِّمها لَلاتام أو النبي وتكلِّمة واحدي، أوَّرُ يطلقهما وللاشام أو النبي (في فُهُم واحد) ؛ لأن الأصل في الطلاق الخطر؛ لما فيه من قبيم النكام البدي تعلُّف بــه العصائم للدبية والنسهوية. والاماحة إنها هي للحاجة إلى الحالاص، ولا حاجبه إلى الجمع بين الشلات أوافى ظهر واحده لاله الحاجة لندفيه بالتواحدة، وتسام الخيلاص في المصارق على الأطهار، فالربادة بسراف، فكان مذَّعة وفإدا ومل دلك وقد النظلاقي، وباللَّه الممرأة وملَّه، وكنان غَاصِياً)؛ لأن النهي بمعلى من حرم، فلا بعدم المشروعيَّة ووالنُّيَّةُ في النظلاق من ولحهش. مُلَّةً بي الْوَفْتَمَ مَاذَ تَخُونَ طَاهِرَة رُوسُلُةً بِي الْعَمَدِي مَانَ مَكُونَ وَاحْدَة (عَالَكُمَّةُ في الْعَدَد بَشُوي فيهما الْمُمْكُولُ بِهَا وعَبْرُ الْمَمْكُولَ مَهَاءِ، لأن العَلاق الشلات في كلمه واحده إنما لمنح مم حنوفا من الندم، وهو موجود في عبد المدجول لها ووَالنُّسَةُ في الْوَقْتُ نُسُكُ في الصَّالْحُونَ آلَهَا خَاصَّةً، وْهُورَ أَنَّا بُطَلِّقَهَا فَي طُهُو لَمْ يُحامِلُها مِينَ. لان العراهي دابِلُ الخاجة. وهو الإقدام على الطلاق في زمان تحدُد الرعبة وهو الطهر الحالي عن الجماع، أما رمان الحيص فرمان النفوق. وسالحمام مَرَةً فِي الطهر تُشَرُّ الرَّصَة (وعَبْرُ الْمَشْخُولُ مَهَا يُطَلِّقُهَا فِي حَالَ الصَّهْ وَالْحَيْصِ)، لأر الرعمة مها صلاقة من كل حال، ولا علمة علمها فدصور بطولها ووبدًا كلت السؤلة لا تحيض مل صامر أو كدر فأرادَ أَنَّ يُطَلِّفُهَا لَنَشَّةِ طَلَّقَهَا واحدةً) وتركها على يعصل تنهيز (فإذا أَصَل شَهَّرُ طَلَّفها) طلقة وأُخرى) وتركها أنضأ حنى يعصى شهر أخر إفإذا مصى شهّر احبّر فأنفين طلقة وأخرى) فتصبير للات طَلَقَاتَ في ثلاثة أشهره لأن الشهر في حقهما فالم مضام الحبص. تم إن كان السطلاق في

الدَّامِلِ يُجُوزُ خَذِبَ الجِمْاعِ ، وَيَطْلُغُهَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى كُلُ تُطلِيقَتُنِ بِشَهْرٍ عِنْدَ أَمَى خَيْفَةُ رَأْمِي يُوسُفَ. وَفَالَا مُخَمَّدُ: لا يُطَلِّقُهِ اللَّهُ إِلَّا وَاجِمَةً.

وَإِذَ طَلَقَ الرَّجُلُ الرَّأَتُهُ فِي خَالِ الْخَلِفِسِ وَقَعَ السَّطِلاقُ، ۚ وَلِسَنْحَبُ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَوَقَ طَهُونِكُ وَخَصْتُ وَهُمُونَكُ فَهُو مُحَيِّرٌ: إِنْ شَاءَ طَلْفَهَا. وَإِنْ شَاءَ أَسْنَكُهَا.

وَيَغْمُ طُلَاقًى كُولُ زُوْجٍ إِذَا كَانَ عَمَاضِلًا لِمَالِعَمُّ، وَلَا يَفْحُ طَـلَاقُ الصَّبِيُّ وَالمجُّمونِ

أول الشهر نعتبر الشهور الاجتماع إلى كان في وسطه صالايام في حق النفريق، وفي حق العدة كملك عند وأبي حقيد المناب وعيدهما يكتبل الأول بالاخبر، والمترسطان بالأمان، وهي مسالة الإجازات. وهذا بنه ورُجُوزُ أَنْ يُطَلّعُها): أي من لا تجبس (وَلاَ يَمْسِلُ بِيَنْ وَطَهْفَ وَهُمْ مَسَالة الْجَمَاعِ)، لان الكرامة فيمن تحيض لنوهم الحيل، ومو منفرد هما (وطلاق التحالي بنجورُ غفيت المجلم عن الموطاء ورُبُطَلقَها): أي المعامل ونسلته في الموطاء ورُبُطلقَها): أي المعامل ونسلته في الموطاء ورُبُطلقَها): أي المعامل ونسلته في الموطاء ورُبُطلقَها بالمنة إلى ذوات الأشهر (يقبسل بين في المطلقة من الابسة عبد أي حيث المحلم، والشهرة وقال المعامل والمحمدة والشهر والمعامل من العلاق الحطر، وقد ورد المسمورة والمنابعة بالمنابعة إلى المحامل بيس من فصوله، حسارت كالمستق المؤسلة، والمنسقي، ووالموسلي، وغيرهم كما هو كالمستوع، أهد المسابع، ومالموسلي، وغيرهم كما هو المستوع، أهد المستحيح،

(ولمؤة طَلَقَ الرَّحَلُ الرَّاتَة فِي خَالِ الْحَيْضِ وَقَعَ الطَّلَاقَ)؛ لأن النهى عنه ندمني في عيره! فلا تتعدم مشروعيته (و) لكن (يَسْتَحَتُ لَهُ أَنَّ يُرَاجِعَهَا علل الله الجم الألمة الني والشرحة: المستجاب البراجعة قول بعض المشابخ و لاصح له واجب، عملا بحقيقة الأمر ورده للمعصية بالقدر الممكن، ومئة في اللهداية، وقال ويرهان الأنهة السجووي»: وتجب رَجَفَها في الأصح، كذا في والصحيح، (فَإِنَّا طَهُوتَ) من حيضها الذي طلقها وراجعها فيه (وأخاصتُ) حبساً للمر (وطهُرتُ) من وقيقها الذي طلقها في الطهر اقتى يلي الحيشة والهداية، وحكال في المهارة أمنكها وقال في الطهر القتى يلي الحيشة، عالى أبو المحين الكرعية: ما ذكره والطحارية أول وأبي حيفة و، وما ذكر في الأصل قولهما، وقول وأني حيفة و، وما ذكر في الأصل قولهما، وقول وأني حيفة و له أن يطلقها في الطهر الذي والكتاب طاهر الذي والكتاب طاهر الرواية عن وأبي حيفة و، و لاكتاب طاهر الرواية عن وأبي حيفة و، و الا

﴿وَيَهَتُهُ طَلَاقَى كُنَّى زَوْجٍ إِذَا كَانَ بَالِمَا عَامِلاً﴾ ونو مكرها أو سكران بمحسطور (وَلا يَفَحُ طبلاقُ

وَالنَّائِسِ، فَيَوْا تَزُوْخِ الْغَنَّةُ تُنَّمُ ظَلَّقَ رَفْعَ طَلَاقَةً، وَلَا يَقَعُ طَلاقَ مَوْلاةً غلى المَرْأَتِيدِ.

َ وَالطَلَاقُ عَلَى ضَرْنَتِنِ: صَهِ يَعَ ، وَكِنَاتِهُ؟ فَالصَّرِيعَ فَوْلُمُ أَلَّبَ طَائِقُ وَشَطَلْفَةُ وَشَطَ طَنْقَتُكِ: فَهِذَا يَفَعُ بِهِ الطَلَاقُ الرَّحْجِيُّ وَلَا يَفْتُعُ بِهِ إِلَّا وَاجِدَةً وَإِنَّ نَوَى أَكْفَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَلاَ يَفْتَفِرْ إِنِّى النَّبَةِ.

وْفَوْلَةَ : أَنْتِ الطَّلَاقَ أَنْ أَنْتِ طَائِقُ الطَّلَاقِ أَوْ أَنْتِ طَائِقُ طَسَلَاقًا، فَائِفُ فَمْ تَكُنُ لَهُ بَيْتُ تُهِنَى وَاجِدُهُ رَحْمَهُ، وَإِنْ نُوى بِهِ فَلاَعًا كَانَ تُلَاثًا.

و لَهُمْرَبُ النَّامِي: الْجَتَابَاتُ، وَلَا يُقَعْ بِهَا الطَّلاقُ إِلَّا بِبَلَّهِ أَوْ ذَلاكِ خَال

الطُمنيُّ ، ولو مراهفاً، أو أجاره مد البانوع، أما لو قال وأوقعته، وقع لانه بنداء إيفاع (ف) لا طلاقى والمُعمَّونِ إلا إذا علَى عاقلاً ثم لحل فوجد انشوص أو كان عنها أو مجدياً وأسلمت اصرائه وهم كافر وأبي أبواء الإسلام كما مي والأشياء، (ن) لا عالاي والدائم، الددم الاحتيان، وكاما المعمى عليه، ولو استيقظ وقبال وأحرت دلك الطلاق، أو الوقعت، لا يعم الأسم أعاد القسسر إلى عبر معمر، وحوهزه ورافًا ترفع المُعمَّل وقبلي يُفَعِ طلاقًا). لأن علك التكام حقه، فيكون الإسفاط إلي المراء للداء لاحق، في تكامه.

(وَالطَّلاقُ عَلَى صَرْئَيْنَ. صَرِيحٍ ، وَكِيلَةٍ ، فالصَرِيعُ ، ما له يستعمل إلا به . وصو (فَوْلُهُ :
أَتِ طَائَلُ ، وَمُعَلِّفُهُ عَلَى صَرْئِينَ . صَرِيحٍ ، وَكِيلَةٍ ، فالصَرِيعُ ، ما له يستعمل إلا به . وصو (فَوْلُهُ :
عَمْهُ الْالفَاطُ تَستعمل في الطّلاق ، ولا تستعمل في غيره . فكان صريحاً ، وإنه يعقب الرجعة
بالص ، ولا يفتفر إلى النّه ، لاه صريح به قعله الاستعمال . وهذا به ، وولا يَقُعُ بِه إلا وَاجِدَةً ،
رجعة (وإن يوى أكثر مِنْ ذَلِكَ) أي ا أكثر من الواحدة الرحعة ؛ فلما الواحدة البائلة ، والأكثر
من الواحدة الاه بعث فرد حتى قبل للمشى: طائفان، والنّائث طوالق؛ فلا يحتمل المعدد ،
من الواحدة الذي يُقُرِدُ به بعث لمصدر محدوق معاه طلاقً ثلاثًا ، وهذا إنه ومجرد البة من غير فقط دال لا عبره الها (ولا يُعْفَرُ إلى النّهُ) ، لأن النّه تعبل المحتمل ، وهذا استعمل في شود .

وَوَقُولُهُ أَنْتَ الظَّلَاقَى أَوْ طَعَاقَ وَأَوْ أَنْتَ طَالِقَ الطَّلَاقَ. أَوْ أَنْتَ طَائِلُ طَلَاقَاءَ فإل أَمْ تَكُنُ لَهُ بِيْنَا أَوْ لُونِ وَاحِمَا أَوْ النَّسَى وَهْهِي وَاحِمَا رَجْعِيْنَا)؛ لانه مصدر صريح لا تحديق العدد وَوَإِنْ نَوْق به ثلاثاً كان سَلَاتًا؛ لأن المصدر يحنس العسرم والكثرة؛ فيساول الأعلى مع احتسال الكل، ويتعين ءائية

﴿ وَالصَّرَبُ اللَّهِينَ الْكِتَابِاتُ} وهي * ما لم يوضع له واستملَّهُ وغَيْرُهُ. و ولا يقَّعُ بهن الطعَّقُ

ضَـرَيْن بِنُهَا فَـيَرَقَهُ أَلَفَـاظٍ يَفَعُ بِهَـا الطلاقُ لـرُجْعِيُ وَلاَ يَفَعُ بِهَـا إِلاَ وَاجِدَهُ، وَهِيَ فَـوَلَهُ : آغَـَـْدُي، وَاسْتَشِرْنِي وَجِعَلِكِ وَأَنْتِ وَاجِدَةً، وَيَعَيَّهُ الْكِيائِتِ إِذَا نَوَى بِهَا الطَّلاقُ كاتُ وَاجِدَةً، بَايَنَهُ، وَإِذَ فَوَى بِهَا لَكُنَّ كَانَتْ تَلاقًا، وَإِنْ نَوى أَنْتَئِنِ كَانَتْ وَاجِدَةً، وَمَلَمَا مِثْلُ فَـوْلِهِ، أَنْتِ يَبَائِنَ، وَيَقَدُّهُ وَيَتَلَقُهُ، وَخَوْمُ، وخَبْلُكِ عَلى غاربِكِ، وَالْحَقِي بِأَمْلِكِ، وَخَيْلُكُ، وَبُرِئِيةً،

بِلا بَيْرَةٍ أَوْ فَلَالَةٍ خَالَىٰ مِن مُذَاكِرَةِ الطلاق، أو وجنوه العضب؛ لانها عبر موضوعة للطلاق، سل تحتمله وغيره، فلا بند من التعيين أو دلائه؛ لأن النطلاق لا يقع سالاحتمال (وهي): أي ألفناط الكنايات (غَلَى ضَرَيْلِ مِنْهَا تَعْرَفُهُ أَنْفَاظٍ يَفْعُ بِهَا الطَّلَاقُ الرَّجْسِ) إذ نوى النطلاق (ولا يَقْعُ بهَا إِلَّا طَلَقَةً واجِدتُه وهِي: قَوْدُهُ الْعَسَلَتِي؟؛ لاحتسال أنه أراد اعتساي بعم الله تصالى، أو نعمي عليك، أو اعتدِّي من النكاح، فإما سوى الاحتذاذ من النكاح زال الإبهيام ووجب بهيا المطلاق التضاء، كأنه قال: طنقتك، أو أنت طالل صاعتلُى وأن كافا (النَّبْرِني (جَمَّك)؛ فإنه يستعمل بمعنى الاعتداد، لأنه تصريح بما هو المقصود بالبلُّم، فكان بسرانه، وبحدل الاستبراء لِمُطَّلقها حال فراغ رحمهما: ابي تُعَرِّفي رحم ك الاطانفك (وَأَنْتِ وَاجِدَهُ)؛ لاحتمال أنه أواد أنت واحدة عناد توصك، أو منفردة عندي ليس في معك غيبرك. أو نعناً بمصدور محدومه؛ أي أنت طبالق تطليقة واحدة، فإذا نواء جُعل كأنه قال، قال في والهذابة:: ولما احتملت هذه الأنفاطُ النطلاقُ وغيرًا أحتاج ب إلى النبق. ولا يعم إلا واحدة؛ لأن قوله وأنت طالق فيها مقتصَى أو مضمر. ولو كان مظهراً لا يقع به إلا واسده، فإذا كان مضمراً أولى، ثم قال: ولا معتبر بإعراب لواحدة عند عامة المشابخ، وهنو الصحيح؛ لأن العوامُ لا يميزون س وجنوه الإعراب. احمد وقنوله وفيهما مقتضى أو مضميره يعني أنَّ ثبوت البطلاق بهده الألفاط إما ببطريق الاقتضاء كمما في داعتديء واستبرش رحمك،؛ لأن البطلاق ثبت شرعباً لا لغة، وإسا بطريق الإضمار كما في قبوله وألت واحدثوه لأنا فما زال الإبهام بنية الطلاق ثبت الطلاق فغة على أنه مضمر فيه بحقف المموصوف وإقامة الصفة مُفاه، وهذا سائم في كلامهم، وقول دولا معتبر بـإعراب السواحدة ـ إلـع، احتراز عما قيل إنَّ وقع واحدة لايقع مَّ شيء؛ لأنبه صفة للموأة وإن نُصبها وقعت واحدة، لآنها صفة للمصدر، وإن سكَّن (عشرتُ نيته كما في وغاية البينان، وتمامه فيها (ويَبَيُّرُةُ الْكِالِياتِ) أي ما سونى الالفاظ الثلاثة المذكورة (إذًا نَوْي بِهَا الطَّلاقُ كَانْتُ، طَلْقَة (واجِدَةُ مَائِثُهُ)؛ لأنها لبسب كامة عن مجرد الطلاق، بل عن الطلاق على وجه المبنونة؛ لانها عـرامل في حقـائقها، واشتـواط النية لتميين أحد نوعي السونة دون الطلاق (وإنَّ نَوَى) طلاقًا (لَلانًا كَانَتُ ثَلَاثًا)؛ لأن السِومة نوعمان: مقلظة وهي الشلات، ومخلَّفة وهي البراحدة، فأيُّهما نُوى وقعت؛ لاحتمال اللفط (وإنَّ نُـوَى الُّمَنِينَ كَسَالُتُمُ وَالْحَسَلَةُ }. لأن الثنين عبدد مُحَفُّر. ولا دلافية للفظ عليه؛ فينت أدنى السينسونتين وهي الواحدة ووهذًا بشُل فُولِمه لامرائمه: والنَّتْ بالبُّرُ) " وَرَبُّكُمُ أَ وَوَلَّلُهُ) وفرضرائج أ

وَوَفَيْشَكِ لِأَفْلِكَ، وَشَرِّحَتُكِ، وَفَارَقَتَكِ، وَأَتِ حَرَّةً، وَفَقَعَي، وَتَحَسُّرِي، وَتَسْتَرِي، وَاعْرَى، وَاعْرَى، وَانْعَى الأَوْواغِ، فَيْنَ لَمْ يَكُنَّ قَا بِيلَهُ لَمْ يَقَعُ بِهِذِهِ الأَلْفَاطِ طَلَاقَ، إلا أَنْ يَكُونَا فِي شَفَاعَرَةِ الطَلاق، فَيْقُعُ بِهَا الطَلاقُ فِي الْفَضَّ، وَلَا يَقَعُ مِنْمَا بَيْنَهُ وَنَيْنَ اللَّهِ تَعْالَى إِلَا أَنْ يَنُونِهُ، وإِنْ لَمْ يَكُونَا فِي مُذَاعِرَةِ انطَلاق وَعَانَا فِي غَضْبِ أَوْ خَصُوفَةٍ وَفَعْ الطَلاقُ بِكُلِّ لَقَظِ لاَ لِفَصِدُ بِهِ النَّبُ والشَّيْمَةُ، وَلَمْ يَقَعْ بِمَا يُفْصَدُ بِهِ السَّبُ والشَّيْمَةُ إِلاَّ أَنْ يُويَةً.

وَإِذَا وَضَفَ الطَّلَاقَ بِضُوْبِ مِنْ الزَّيَادَةِ وَالنُّبَدَّةِ كَانَ بَدِّناً، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ. أَنْت طَـالِقُ

﴿وَخَبُّكُ عَلَى غَرَبُكِ﴾ ﴿ وَالْخَفِي بِالرَّصَالِ وَالْفَطَعِ (بِأَقْبَلُكُ } أَ (وَمَلِيُّهُ } أ وووَهُمْ لك لْإَقْطِكِ) أَ (وَسَرْخَمُكِ) أَ (وَمَارَفُنك) أَ (وَأَنْتَ خَرَى أَ (وَنَشَعِى) أَ (وَتَخَشَّرِي) أَ (والْقُرْبِي) بمعجمة فمهملة، من الغربة ومن البعد، أ (والْقَرْبِي) بمهملة فمعجمة، من العرارية رهي عدم الرواح، قو أخبر عي، أو إذهبي، فو لومي. أ (و بُنجي الأرّواج) أو نحو ذلك (مبانُ الم نُكُنِّ لَهُ لِيَّةً لَكُمْ يَلِمُمْ بِهِذِهِ الأَلْفَائِقُ طَلَاقُ)؛ لابها تحتمله وعبره، وافطلاق لا يفع بالاحتمال وإلا أنّ بْكُومًا) - أي الزوحَانُ (فِي مُذَاكِرُةِ الطُّلَاقِ فَيْقَدّْ بِهَا الطَّلَاقُ؛ أي بمصهما، وهو كان لعط لا يصمح ردًّا لفولها، وهذا وفي ألْقَصَام؛ لأن الطاهو أن مُواد، الطلاق، والفاضى إنــا يقصى مالغاهر (ولَّا يْغَمُ) فيما يصلح ودُّا لفولها؛ لاحتمال إرادة الرف وهو الأدنى فبحمل علوم، ولا وبيما شِنَّهُ وَشِلْ اللَّهِ تُعْمَالُ ﴾ في الجميع (إلاَّ أنَّ يُسُونِهُ)؛ لانته ينحمل عبيره (وإنَّ لمَّ يَكُونَنا فِي مُعاكموة المطلاق أَيْ لَكُنَّ (كَمَانًا فِي غُضَبُ أَوْ خُصُبُونُو وَقُمْ الطَّلَاقُ) فضمة أيضناً (يَكُنُّ لَلْغَةٍ لاَ يُقْصَدُ ب السُّتُ والشَّيْهِ مَهُ ﴾ لان النصب يدلُّ على يرادة النطلاق (وَلَمْ يَفَعْ بِمَا يُغْضَدُ بِهِ السُّبُ وَالشُّنبَةُ إلاّ أَنّ يُنوبُهُ)؛ لأن الحال بدلُ على إرادة السب والشيمة، وبيان ذلك أن الأحوال لللائة - حالة مطلقة وهي حالة الرصاء وحالة مُذاكرةِ السطلان، وحالية الغصب والكنابات ثلاثية أنسام. نسمُ منهما يصلح حواناً ولا يصلح رداً ولا شنماً. وهي تـلانـة الصاط " أمرك بيـدك، اختـلري، اعتـلـي، وأسراهافها، وقسم يصلح جمواياً وتشتبأ ولا يصلح ودًا، وهي حسنة أنساط: أطلبة، يُسويَّة، شُويَّة، بنائن، خرَّامٍ. ومراوقُهَا. وقسم بصلح جنواباً ورَّهُ ولا بصلح مبًّا ولتنمأه ومي محسنة البضناً: الحُرْجي، انْعيي، اغْرَى، قَرْمِي، نشَّعي، وَمُرادَقُها؛ فني حالتَ الرَّصَةُ لا يقع النظلاق بشيء صها إلا بالنبة؛ والقول قوله في عدم النبة. وفي حالة مذاكرة الطلاق يفع بكل لفط لا بصلح للرد وهو الفسم الأول والثائل، وهي أحبانو الغضب لا يقام مكل لمط يصلح للسب والبرد وهو الفسم الثباني والنائث، ويضع بكل لفظ لا يصلح لهمما مل للجنواب فقط وهنو النسم الأون. كمما في ولإيضاح

(وَإِذَا وَصَفَ السَّلَاقُ بَضَرَبِ مِنْ السُّرِيافَةِ وَالسَّدُّةِ كَانَ الطَّلَاقُ (مائِت) ﴿ لَأَن الطَّلَاقَ يَشْع

بَائِنَّ، أَوْ طَائِقُ أَشَدُ الطَّلَاقِ أَوْ أَفْخَشَ الطَّلَاقِ أَوْ طَلَاقَ الشَّيْطَانِ وَالْبِدَّصَةِ وَكَالْجَسِلِ وَمِلْءَ النَّشِينَ.

رُاوَا أَضَافَ الطَلَاقَ إِلَى جُمَلَتِهَا أَوْ إِلَى مَا يُعَبِّرُ بِهِ عَنِ الْجَمْلَةِ وَفَحَ الطَّلَاقَ بِقَلَ أَنَّ يَشُولُ: أَنَّتِ خَائِقَ، أَوْ رَمِّيَّتُكِ طَائِقَ، أَوْ عُنْفُكِ طَائِقَ، أَوْ وُرَحُكِ طَائِقَ، أَوْ بَعَدَك، أَوْ جَمَدُكِ، أَوْ فَرْجُكِ، أَوْ وَجَهَكِ.

> وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَقَ جَزْءاً شَائِعاً مِنْهَا، بِكُلِّ أَنْ يَقُولُ: بِطَعْلَكِ أَنْ لَكُتُكِ. وَإِنْ قَالَ: يَذَكِ ـ أَزْ رِجْلَكِ ـ طَالِقَ؛ فَمْ يَقْحِ الطَلَاقَ وَإِنْ طَلُقْهَا نَصْنَ تَطْلِيقَةً أَزْ ثَلَكَ تَطَلِيقَة كانْتُ طَلْقَةً وَاحِدَةً

بمجرد اللفط، فإذا وَصَفَّه بزيادة وشاخ افياد معنى ليس هي لفظه، ودلك وبِقُلُ أَنَّ يَفُعولُ: أَنَّتِ طَائِقُ باينَ ، أو طَائِلُ النَّذَ الطَّبُونِ الرَّفَظِينَ إلَّ السَّرَةُ أَو النَّنَة الرَّفِظَانِ) الرَّفِظَانِ اللَّهُ عَلَى الطَّلَقِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى الْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى الْعَلَى اللْعَلَى اللْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللْع

وَوَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى جُمْلُتِهَا أَوْ إِلَى مَا يُعَبِّرُ بِهِ عَنِ الْحُمْلَةِ وَقَعَ الطَّلاقَ، وذلك (يَثَلُ اللهَ يَقُونُ عَنِي الْحُمْلَةِ وَقَعَ الطَّلاقَ، وَوَجُلُكُ طَائِقَ، أَوْ مُوَخِلُكُ طَائِقَ، أَوْ مُوَخِلُكُ طَائِقَ، أَوْ مُوحِلُكُ طَائِقَ، أَوْ مُوحِلُكُ اللهِ بِعَنْكُ وَأَوْ فَرَجُلِكِ اللهَ وَلَا عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى وَفَلَكُ وَاللّهُ عِلَى اللهَ عَلَى وَفَلَكُ وَفَعُلُكُ إِنَّا شَلِقَ جُزِءًا شَائِعَةً عِلَى وَفَلْكَ (مِثْلُ أَنْ يَقُولُ) لها * وَبَصْعُلِكُ أَوْ فَلْمَلِكُ أَوْ فَلْلَكُ عَلَيْكِ وَفِيلًا اللهُ وَمُلْكُ طَائِقُ اللهِ اللهُ وَقَلْلُكُ وَمُولُكُ عَلَيْكِ اللهُ اللهُ اللهُ وَقَلْلُ اللهُ يَعْلَى اللهُ اللهُ اللهُ وَقَلْلُكُ أَلُولُ اللهُ اللهُ وَمُؤْلِكُ فَلَا اللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ وَقَلْلُكُ أَلُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ يَعْلَى اللهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ

رَوْإِنَّ مَلْغَهُمْ يَشَعْتُ تَطَلِيفَةٍ أَوْ قُلُتُ تَطَلِيفَةٍ كَانْتُ طَلَقَةً وَاجِلَةً}؛ لأن الطلاق لا ينجرا، وذكّر بعض ما لا ينحرا كدكر الكل.

وْطَلَاقُ السُّكْرُو وَالسُّكْرُانِ وَاقِعً. وْيَنْعُ طَلَاقُ الأَخْرُسِ بِالإشارةِ.

َ وَإِنْهُ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى التَّكَاحِ وَقَعَ غَفْبُ النَّكَاحِ ، مِثْلُ أَنْ نَصُولُ: إِنْ نَزَوْجُمُك فَاتَتِ فَتَالِقَ، أَوْ كُلُّ النَّزَاءُ أَنْزُوجُهَا مِهِنَ طَائِلَ، وَإِنْ أَضَافَ إِلَى شَرَائِةٍ وَفَعَ عَقِبِ النَّفَرُط. مِثْلُ أَنْ يَقُولُ لِالْعَرَائِدِ. إِنَّ مُحَلِّبِ اللَّهَارَ مُنْتَبِ طَائِقَ.

وْلا يُصِيعُ إِصَافَةَ الطَلاقِ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْحَالِفُ مَالِكًا أَنُّ تَصَيفُهُ إِلَى مِلْلَهِ. وَإِنَّ قَالَ لِأَجْنِبُلُوْ وَإِنَّ وَخَنْتِ الدَّازِ فَانْتِ طَالَقُ، ثُمَّ تُورِجُها فَتَخَلَّتِ الدَّازِ لَمْ تَطَلَقُ. وَالْعَاطُ انشَرْطِ. إِنَّ، وَإِذَا، وإِذْ مَاءَ وَكُلُ، وَكُلُوا، وَكُلُوا، وَكُلُوا،

(وَطَلَاقُ اللّٰكُرَاءِ وَاللّٰكُرَاءَ وَاقَعُمُ فَالَ فِي وَالْبَائِعِينَهُ ﴿ بَرِينَا بَالْسَكُرَاءَ اللّٰهِ النّبَيْدُ، أَمَا إِذَا سَكُرَ بَائِعِنَعَ أَوْ مِنَ القواءَ ﴿ يَقِعَ طَلاقَهِ بِالإَحْسَاعُ، قَالَ فِي وَالمحوموة؛ وَفِي عَنْهُ الرَّمَانُ إذا سَكُرَ بَاللَّمِ يُقْلِمُ طَلَاقَةً رَبِّرًا عَلَيْهِ وَعِلْيَا الْفَتَوَى، تَمْ الطَّلَاقُ بالسكر مِن الحمر رافع سواة شربها طرعاً أو كرماً أو مضطراً، قاله والإدهوي، كدا في والتحجيج و.

﴿وَرَفَّعُ طَّلَاقُ لِأَخْرَسَ بِالإِضَّارِيِّ السَّعَهَرِيَّةَ لَدُوا لِآمَهَا فَائْمَةً مَقَامٍ عَارِمَهُ دَفعاً للحاجة.

(وافئا أضاف الطلاق إلى اللكتاح وقع) النظلاق (حقيد اللكاح) ووليك (مثيل أن يقنول) الاحسيد (إلى توقيقات الشكاح) ووليك (مثيل أن يقنول) الاحسيد (إلى توقيقات الله طائق، أقى يقول: (كل أم أ أن أو أخها مهى طائق) فإد توجها طلق، ورحما نها معهم عنه بعضا العجد النجد الرحم الله و دول إلا يحمد النجد الرحم الله و دول الأوجه لا تطلل الله الا أن الأ أن الا توجه الكترار، وأما وكل ولها الوجه تكرار الما و دول الاعمال، حلى لو نبروح الراة أحرى نقيق إدراد أضاف) أن أن النظلاق إلى وجود (شيرة وقع عبيب) وحدود (شيرة إلى وقت الشرط، وتصبر عبد وحدد الشرط كالمتكلم بالتعلق في بالحل، والقدم بقاؤه إلى وقت الشرط، وتصبر عبد وحدد الشرط كالمتكلم بالتعلاق في بلك الوقت.

(ولا يصغ إصادة الفكان): أي تعلمه (إلا أنَّ بكُونَ الْخَالُفُ مائِكاً) للطلاق حين الحلف. كفوله المنكوحة (إن دخلت الدار فأت طائل وأو يُصفّة إلى ملك)، كفوله الحبيث إن لكحتك فالماد طائل ووائر) لم يكن طالكاً للطلاق حين الحلف ولم يُصِعه إلى ملك بأن (قال الأحبية إلى ذحقّتِ الدار فأتِ طاللَ، ثُمَّ تَرْوُسها مُذَّحِلتِ الدَّالِ لَمْ تُطَلِّدُ)، المدم العلك حين الحامد والإصافة إليه، ولا يد من واحد مهمة.

﴿وَالْغَاظُ النَّلُوطِ: إِنَّهُ بِكُسُو الهِمَوْة ﴿وَإِذَاء وَإِذْ مَا، وَكُولُ وَهَذَا لِيسَ شُوطَ حَفِيفَهُ، ذان ما

نَهُى كُلُّ هَذِهِ النَّسْرُوطِ إِذَا وَجِدَ الشَّيْرُطُ الْخَلْتِ الْبِيلِ، إِذَّ مِي كُلْمَا، مَاإِنَّ الطَلاقَ يَنْكُورُ التَّيْرُطُ الْخَلَاقُ الْبِيلِ، إِذَا مِي كُلُمَا، مَاإِنَّ الطَلاقَ يَنْكُورُ التَّيْرُطُ اللَّهِ عَلَى تَدَوَّجُهَا الْمَدُّ وَلَكُورُ التَّيْرُطُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ

يبيها اسم. والشرط ما يتملق به النحر ، والأحزبه نتملق بالأهدال، لك أنحق بالسرط بنعش العمل بالاسم الذي يليها. كفولتك اكل الموأه ألووجهم فكدا العدرز الوكُّلُما. اللهي، أوسى مام وتحلو ولين، كلو، يجور أنت قيدا لو دخلب البدار (فين كُلُّ هذه النَّمْرُوط إنَّ وَحَدَّ النَّمَاطُ الْعَلَّبُ اللميلي وكالهما غير فقتصية للعموم والتكراز وفوجوه الامعل درديتم السرام ولاطاه للبمين بندويه وإلا بي كُلُمها. فإنَّ البطُّلاق بتكارُّر للكُنرار الشَّيرُطَاء اللها! معامس تحديم الاعداب، ومن ضرورة النعميم الكرار وحتَّى يُفع ثلاثُ تطَّاهاتِ: إنه وينهي الحل نزدال السحلية وقال سروَّحها مَّدُ وَلِكَ وَتَكَوْرُ النَّرُطُ لَمْ بِقَرْ شَيَّءُ ﴾ لأن بالمنبقاء الصلفات النلات المجتركات في هذا النكام اليم بعن المحرات، ولحلة، البيمين به وبالشرط، وفيه حلاف دربره (معداية: زورولُ المُلَّذِينَ عللهم أو النشين (لكنف أيُمين لا يُنظِفُها)؛ أي لا ينظل النمين، لاب لم برحمة فضره فضي، والحجر، فق البغاء محمد وبقى البيمين فَتُشَهَا زوال المنت بالطائعة أو النسر ؛ لاه إنه زال بالات طاعات فإب يعل السين، فزول المعلية رفارًا وُجِيدُ الشُرُّمُ في مكر، أحال الدُّجي) المجلود الشرط (ورف العُلاقَى لوجود المسعيَّة (وَإِنَّ وُحد) الشرط (فرَّ غَيُّ حَلَكِهِ الْحَلِّبِ الْبَسَلِ) فيصناء أوجود الشوطُ (وَلَمْ بِغَيْرَ لَمَيْنَ) لَعَدِم الصحبيِّ (وَإِذَا الْحَنْفَا). أي الروحان (بي أيَّمُ ود المُسْرَط) وعنامه (سالفولُ قَوْلُ الرَّوحِ فِيهِ)، لنصحكه بالاصل. وهو ضاء السرط وإلاَّ أنَّ نقيمًا العرَّأَةُ وَأَنْبُسُهُ)؛ لاجا سندتمية وَمَهَالَ كَانَ الشَّمَرُهُ} لا يُطَّنع علىم عبرهما و ولا يُعْلَمُ إلاّ من جهنها فعالتَمْوَلُ مُؤلَّها، فكن ابن حن لَمُسِهَا} فقط، ودلك (مثلُ أنَّ بقول) لها: وإنَّا جَفَلَتُ فأنْتِ طَائلُ، فقالتُ - فلهُ حَفَّاتُ؛ طَلَقْتُ؛ المستحدث لألها ألبية في حل مسها حداد لا ترقف عليه إلا من جهتها كما في القصاء العادة (زَارُهُ، قَالَىٰ لَهَا (إِنَّ حَضَّبُ وَأَنتَ طَابَقَ وَمُجَمَّهُ، فَعَالَتُ ۚ قَدْ حَسَّتُ، صَلَقَتْ هي) فنعذ (وَلَمْ تُنطَقُلُ لَمَلاَلَةً} لأنها في حتى العبر كالمستفية، فصارت كأحد الورثة إذا أقرَّ بدين على العبيت فَس قولته في حَمَّتُنَا وَلِمْ يُقُلَقُ فِي حَلَى غَبِهِ الوَرِثَةِ رَوْدٍ عَالَى لَهَامُ لَنِي لَرُو فَتُنَاءَ (وَقُ فَعَلَتُ فَالُوْءِ فَرَأْتُ اللَّهُمْ لَمْ يَعْمُ الْعَلَاقَ) عليها حالاً، على وحتَّى يُستنبسُ ثلاثية أنام وا لاحتسال انقطاعه دونها فيلا يُشْشِيرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِذَا تَشَكُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ خَكَشَا يُؤْفِعِ الطَّلَاقِ مِنْ جِينَ حَاضَكُ. وَإِذَا قَالَ نَهَا: إِذَا جَشْبُ خَيْضَةً فَأَلْبُ طَائِقٌ، فَمُ تُطَلِّقُ خَنَى تُطْفِرُ مِنْ خَيْضِهَا.

وطَلَاقُ الْأَمْةِ تَطْلِيقُتُانِ، حُرًّا كَانَ زُوجُهَا أَوْ عَبْداً، وَطَلَاقُ الْخُرَّةِ قَالَاتُ، خُرًا تحان وَالْحُقَا أَوْ عَلَداً.

وَإِذَا طَلَقَ الرَّحَلُ الرَّامَةُ قَبْلَ الشَّحُولِ بِهَا ثَلَاثًا وَقَمْنَ عَلَيْهَا، فَإِذْ فَوَقَ الطَّلَافَي يَمَانَتُ بِاللَّمِولَى وَلَمْ نَفْعِ الثَّانِيَّةُ . وَإِذَ قَالَ لَهَا النِّبِ طَالِقُ وَاجِئَةً وَوَاجِئَةً وُقَفَتُ عَلَيْهِ وَاجِئَةً . وَإِنْ قَالَ لَهَا وَاجِئَةً قَبْلُهَا وَاجِئَةً وَقَفَتُ قَالَ لَهَا النَّبِ ظَائِقُ وَاجِئَةً فَهُلُ وَاجِئَةٍ وَقَفَتُ وَاجِئَةً. وَإِنْ قَالَ لَهَا وَاجِئَةً قَبْلُهَا وَاجِئَةً وَقَفَتُ وَيَنْ قَالَ وَإِنْ قَالَ وَاجِئَةً بَعْلَمُا وَجِئَةً وَقَفَتُ، وَإِنْ قَالَ وَاجِئَةً بُعْدَةً وَاجِئَةٍ أَوْ

......

يكون حيضاً (فإذَا تَمُتُ) لها وَفَلَافَهُ أَيَّامِ خَكَسًا بِوَفُوعِ الطَّلَاقِ مِنْ جِينَ خَاصَتُ) لانه بالاستخاد عُرف أنه من الرحم فكان حيضاً من الابتداء ووايدًا قَانَ فَهَا: إِذَا حِضْتِ خَيْصَةً فَأَنْتِ صَالَقًا ۥ قَمْ نَظُلُنْ خَنْنَ لَظُهُمْ مِنْ خَيْصِهَا﴾؛ لان الحيض بالهاء هي الكامنة منها، ولهذا حمال عليه حمديث الاستراب وكمانها بانتهاتها، وذلك بالطهر، وهذاية،

﴿ وَضَلَاقُ الاَمْةِ تَطْلِيفُتُ فِي خُرًا كَانَ رَوْجُهَا أَوْ عَبْداً، وَطَلَاقُ الْخُرَةِ ثَلَاتُ، خُرًا كانَ رُوجُهَا أَوْ عَبْداً، وَطَلَاقُ الْخُرَةِ ثَلَاتُ، خُرًا كَانَ رُوجُهَا أَوْ عَلَىدَ ﴾ والاَمال في منتا أن الطلاق والحدة عبدتنا معتبران بدائسا،؛ لأن جِلْ المحلية نعسة في حقيا، ونارق أنو في نصيف النعم، إلا أن العقابة لا تُشَجِّزًا فتكاملت عقدتين.

(وَإِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ الْمَرْأَلَةُ قَسَلَ النَّاحُولِ إِما) والخطوة (شلائة) حملة وَوَقَعَى عليها)؛ لأن الرافع مصدر محذوف، لان معناء طلاقاً ثلاثاً على با بيناء فلم يكن قوف أنت طائق إيشاعاً على حدة فيفعن حسة. وهداية، وهان قبرُ كان الطلاق) كنان يقول لهها: أنت طائل طائل والمائلة بالأولى وَلَمْ تَقع النَّائِيَّةُ)؛ لأن كل واحدة إيقاع على حدة، وليس عليها عدة، فإذا بات بدلاول صادعها الناس وهي أجبه وَرَهُ قُل لَها أنب طائل وَاجِنةً وَوَاجِنةً وَوَاجِنةً وَقَعَتُ عَنْهُمُ) طلقة (وَاجِنةً وَقَعَتُ عَنْهُمُ عَلْمُ وَاجِنةً وَقَعَتُ عَلَيْكُمُ وَاجِنةً وَقَعَتُ الله وَلِمُ الله وَقِعَ واجعة وقيتُ الله والمناس في والمناس في والمناس في والمناس المناس في والمناس في المناس في والمناس في والمناس في والمناس في والمناس في المناس في المناس في والمناس في والمناس في والمناس في المناس في المناس في المناس في والمناس في والمناس في والمناس في والمناس في المناس في والمناس في ولياس في والمناس في والمناس في والمناس في والمناس في والمناس في ولياس في ولمناس في و

مْعَهَا وَاجِدَةً وَقَعْتِ بْنْتَانِ.

وإذا قال لها إنْ دَخَلَتِ الدَّارِ فَأَنْتِ طَالِقُ وَاجِدَةً وَوَاجِدَةً فَدَخَلَتِ الدَّارَ وَفَعَتُ عَمِيْهَا وَجِدَةً جِئْدَ أَبِي خَبِيْفَةً. وَإِذَا قَالَ لَهَا أَنْتِ طَائِقُ بِمَكَّةَ فَهِيَ طَائِقٌ فِي كُنُ الْبِحَدِ. وَكَدَلِكَ إِذَا قَالَ أَنْتِ طَائِقٌ فِي الدَّارِ، وَإِنْ فَالَ لَهَا أَنْتِ طَائِقُ إِذَا فَعَلْتِ مُكُنَّ لَمْ نَظْلُقُ مَكُنَّدًا وَإِنْ قَالَ لَهَا أَنْتِ طَائِقٌ غَدًا وَفَعَ الطَّلاقُ عَلَيْها بِطُعَوعٍ الْفَجُورِ.

وَإِذَا قَالَ لِامْرَأَيُهِ الْحَنَادِي نَفْسَكِ يَنُوي بِذَلِكَ الطَّلَاقَ، أَوْ قَالَ لَهَمَا طَلَقِي نَفْسَكِ قَلْهَمَا أَنْ تَطَلُقُ نَفْسَهَا مَا هَامَتُ فِي مُجْلِدِهَا ذَلِكَ ۚ فَإِنْ قَامَتُ بِنَاهُ أَنْ أَخَذَتُ بِي عَمَلِ أَضَرَ خَرَجٍ

طالق (وَاجِلُمَّ قَبِّلُهَا وَاجِلُمَ وَقَعْتُ بُنَّانِ؟؛ لأن الملعوظ به أولاً موقع أعواً، لأنه أوقع واحدة وأخبر أن قبلها واحدة سابقةً. فوقعت معنًّا، لما تقدم أن الإبقاع في المناصي إيفاع في الحال (و) كذ ﴿إِنَّ قَالَ وَاجِدُهُ لِعَدْ وَاجِدَةٍ أَوْ مَعْ وَاجِدَةٍ أَوْ مَعْهَا وَاجِدْهُ ۖ وَقَمْتَ بُنَّتِ يَ أَيضاً ۚ لَا يَه في الأولى أوقم واحدة وأخبر أنها بعد واحدة سابغةٍ فافترننا. وفي الناب والثالثة ومع، للمقاربة، فكأنه قرل يسهمنا فوقعنا (وإنَّ قَالَ لَهُمْ إنَّ فَخَلْبَ الدَّالَ فَأَنَّتِ طَالِقَ وَاجِدُهُ وَوَاجِدُهُ} بنقديم الشبوط (فَدُخَلْبَ الـدَّانَ وَقُفَتُ عَلَيْهَا وَاجِعَةً جَنَّد أَمِي خَنِيمَةً} وعندهما تنتان، وإن أحر الشرط يفع تنتان اتفاقاً؛ لأن الشرط إدا تأخُّو يُغير ضَدَّر الكلام فيترنف عليه فيفعن جملة. ولا مُعيِّر فيما إذا نقدم الشوط فلم يتوقف. ولوغطف بحرف للفاء بهو على هذا الخلاف نبيا ذكر والكرخرية، وذكير القنيه وأبيو الليث، أنه يقع واحدة بالانفاق. لأن العاء للتعفيب، ومو الأصبح. دهداية، زوْرِدًا قَالَ لَهَا أَنْبُ طَالِقُ بِمُكُذُ} أتو في مكة (غَينَ طَائِقٌ) في الحال وفي كُنَّ الْبِالَامِ، وَمَ تَدَامُك (إِذَا قَالَ أَنْتِ طَائِقٌ فِي الدَّانِ)؛ لأن المطلاق لا يتخصص بمكان دون مكان، وإن على به إذا أثبت مكة يُصدُق ديانةٌ لا تضاء: لامه نوى الإنسمار، وهو خلاف الظاهر. وهداية، وَوَإِنْ قَبَالَ أَنْبُ طَائِقٌ اذَا ذَخَلُتِ مَكُنَّهُ لَمُ تُطَنَّقُ حتى فَلَخُلُ مَكَّةً)؛ لأنه عِلْقه بالدخول: ولبو قال: وفي دخبونك البدارة يتعنق بالفصل؛ فمقاربه بين الشرط والغرف فحبل عليه حند تعذر الطرف ﴿ وَمَدَائِنَهُ وَوَإِنَّ قَالَ لَهُۥ أَنْتِ طَائِلٌ عَنا وَفَعَ الطَّلاقَ عَلَيْهَا بِطُلُوعَ الْفُجِرِ)؛ لأنه وصفها بالطلاق في جميم الغذ، ودلك بوقوعه في أول جزء مسم، ولو النوى أخر آلنهار مُسلُق دينانة لا قضاء؛ لأنه تنوى التخصيص في العموم، وهنو يحتمله محالفاً

﴿ وَإِنْ قَالَ لِإِلْمَاتِهِ الْحَارِي نَفْسَكِ يَنْوِي بِذَلِكَ الطّلاقى فيد بنية الطلاق لأنه من الكنابات؛ فلا يصل إلا بالنبة وَكُو قَالَ لَهَا طُلْقِي نَفْسَكِ فَنْهَا أَنْ تُطَلِّق مُشْبَهَا ، دانتُ فِي مُحْرَبِهَا ذَلِكَ، ولا اعتبار بمجلس الرجل، حتى لو قام عن مجلسه وهي في مجلسها كانت على خيارها؛ (قَالُ قَامَتُ الأثرُّ مِنْ يَدَهَا، وَإِنِ الْخَتَارَتُ نَفْسَهَا فِي قَوْلُهِ الْخَتَارِي كَانْتُ وَاجِنَةُ نَهِنَةً وَلَا يَكُونُهُ ثَلَانًا وَإِنْ نَوْى الزَّوْعُ وَلِكَ، وَلا بُلَّهُ مِنْ وَكُرِ النَّسُّى فِي تَعَاقِبِهِ أَوْ فِي كَلاَمِهَا، وَإِنْ طَلَقْتُ غَرِّهِ ظَلْمِي نَفْسَكِ فَهِيْ وَاجِنَةً رَجِّمِينَّهُ، وَإِنْ طَلَقْتُ نَفْسَهَا فَلاَنَا وَفَدْ أَرَادَ الزَّوْجُ وَلِيكَ وَقَمْنَ عَلَيْهَا، وَإِذْ قَالَ لِهَا طَلَقِي نَفْسِكَ مَنْ جَمْتِ فَلَهِ أَنْ تُعَلِّقُونَ فِي السَّجِيسِ وَتَقْدَةً، وَإِنْ قَالَ طَلْقُهَا إِنْ مِثْتُ وَإِذَا قِالَ يَرْجُسِ طَلَقَ الرَّأْتِي فَقَدْ أَنْ يُطَلِّقُهَا فِي السَجِيسِ وَتَقْدَةً، وَإِنْ قَالَ طَلْقُهَا إِنْ مِثْتُ فَوْلَا اللَّهُ إِلَيْ لِللَّهِ فِي السَّجِيسِ فَحَاصِّتُهُ، وَإِنْ قَالَ لَهَا إِنْ قَبْتُ تُجِيلِي أَوْلَاقَهِا إِنْ مِثْتُ

جِنَّهُ . في المجلس وأو أغدتُ في عمل آخو حرَّخ الأمرُّ مِنْ يَدِهَا). لأنَّ المخبرة لها المجلس براجماع الصحابة. ولانه نمليك الفصل منها، والتعليكات تعتصل جواماً في المنجلس كما في البيع، لأن ساعات الممحلس غيرت ساعة واحدة إلا أن الممجلس ناره يشدل بالدهاب هنه، ومرة بالإنسانال بعمل اخرام إد مجلس الأكل غير محلس الساطرة، ومحلس الغنان غيرهمما، وهذابة، وَوَيْنُ الْحَنَارَتُ فَفَضْهَا فِي قَوْيَهِ الْحُصَارِي كَانْتُع طَعْفَ (وَاجِلَهُ لِبَائِمُ)؛ لأن الخنيارها نفسُهما بشوت اختصاصها عاله ودلك بالبالن؛ إذ ببالرجعل يتمكن الدروج من رحعتها بـــاون رضاهـــا (وَلا يَكُونُ لْمُلاَناً فِينَ نُوي الزُّوخِ فَلِك) لأن الاحتبار لا يشوع؛ لانه ينبي: هن الحلوص، وهو عبر مشوع إلى اتَعَلَقَةُ وَالْخَفَةُ، بَخَلَافَ الْمُسْوِنُهُ (وَلَا يُشْرِعُ فَكُرِ النُّسُ فِي كَالْامِهِ أَوْ فِي كالامِهَا) فلر قبال لها وخناري، فقالت المعترب، كان قفواً؛ إلى قولها واحتربته من غير فكر البعس في الحند كالاسهما معتملُ لاحتيار نصهما أو زوجها؛ قبلا نظلن صالحك (وَإِنَّ طَلَقَتْ نَفْسُهَمَا فِي قَوْلِهِ طَنَّفِي نَفُسُكِ فَهِيْ) طلقه (رَاحَلَهُ رَجْبَيْتُمَ). كانه صبريح (وَإِنَّ طَنَّفَتْ نَصَّلُهَا للانباً) جملة أو متغرفاً ووَفقأ أرَّاذ الزُّوجُ دَيْكَ وَلَقَىٰ عَلَيْهَا)؛ لأن الأمر يحتمل العند وإن لم يُقتَجِه، فإذا نواه صحت تبته (وَإِنْ فَالَ أَيْنَ فَتَلْقِي نَفْسُكُ مَنَى خِنْبَ نَلْهَا أَنْ لَطَلُقُ نَفْسُهَا فِي الْمَحْلِسِ وَيَقْدَمُ لأن كلسة ومنز والعموم الأوقات، وأيها المشبئة مرة واحدةً لأنها لا تفتضي التكوار، فإدا شاءت مرة وقع الغلاق، ولم يبق لها مشيئة، فلو واجعها مشامت بعد ذلك كان قنواً، ولو قال وكلما ششته كان لها ذلك أبدأ حتى تكمل الثلاث؛ لأن وكلماء تقضى النكران، مكلما شاءت وقع عليها الطلاق حتى تكمل الثلاث، فإن عادت إليه بعد روح أحر سقطت مشيشها؛ لزوال المحلِّية، ونيس لها أن تنظلق نفسها لـلاتأ بكفية واحدة؛ لأبهيا ترجب سمسوم الانفراد لا عمسوم الاجتماع، وإن قبال قها وإن ششته، فبدلك مفصور على المجلس. وتمامت في والجوهرة (وإن قال لِمرَّحَلُّ صَلَّقِ السَّرَانِي فَقَامُ). أي الرجل المخالف (أنَّ يُطَلُّقُون فِي الْمُكْسِسُ وَبُعُدُهُ)؛ لانها وكانة، وهي لا تنفيد بالمحلس (فإنَّ قَال) الله طَلَقْهَا: وَإِنَّا فِشْتُ فَنَا أَنَّ يُطَلِّقُهَا فِي العَجْلِسِ حَاشَّةً﴾؛ لأن التعليق بالمشيئة تعلبك لا تنوكيل (وَإِنْ قَالَ لَهِا): أي ارْوح: وإنْ كُنْتِ تُعِينِني أَنْ قَالَ لَهَا إِنْ كَنْتَ وَنَبْغِضِينِي فَأَنْتِ طَالِنَ. فَعَالْتُ طَائِلٌ، فَقَالَتْ: أَنَا أَجِبُكَ أَوْ أَتَجْشَكَ وَقَعْ الطَلَاقُ وَإِنْ كَانَ فِي قَلْمَهَا جَلَافُ مَا أَظْهَرِكْ.

َ وَإِذَا طَلَقُ الرَّجُلُ الرَّزَّقَةُ فِي مُرَضَى خَوْنِهِ طَلاَقَةً بَائِنَاً فَغَاتَ وَهِي فِي الْعَلَّهِ ورثتُ بِنَّهُ ، وَإِنَّ مَاكَ نَعْدَ النَّهِمَ،وَ جَلِّنِهَا فَلاَ بِبِرِثَ نَهْ .

وإِدَا قَالَ الزُّوحُ لِإِمْرَأَتِهِ أَنْتَ طَالِقَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مُنْصِلًا لَمْ بِضِعِ الطَّلاقُ عَلَيْها.

وَإِنْ قَالَ لَهُمَا أَنْتِ طَالَقَ تَلَامًا إِلَّا وَاحِدَةً ظُلُقَتُ الْمُنْتِيرِ. وَإِنْ فَالَ لَنَحَا إِلَّا الْمُنْتَلِيرَ ظُلُقَتُ وَاجِدَةً

- وإذَّا خَلَفَ الرَّوْجُ الرَّأَلَةُ أَوْ جِمُعَا بِلَهَا أَوْ تَلَكُتَ السَرَّأَةُ زَوْحَهَا أَوْ جِمُعَا بِلَهُ وَمَعَتِ عَدُّ الرَّدُونَ

الفرقة ينهما.

له (أما أجَالُكُ أَوْ أَلْبَهِفُكُ وَقَـعِ الْعَلَاقُ) عليهما زوان كان مي فلمها جلاف منا أطهرت؛ والاسه لما تعدر الرقوف على الحصفة جعل نسبب الطاهر دوهو الإحبار دامللًا عليه.

وَوَيَوْا طَأَقُ الرَّجُلُ أَمْرَاتُهُ فِي فَرْضَ مَوْنِهِ) وهو البذي يعْجِر ب عن إفاضة مصالحه حذرج البيت. هو الأصعر. ودرو وطَلَقا أَسْتُنا مِن هيو سؤال سنها ولا رضاها وفصدت عيه ورهي في البيت. هو الأصعر. ودرو وطَلَقا أَسْتُنا مِن هيو سؤال سنها ولا رضاها وفصدت عيه ورهي في وصارت كالأحاب. فيد نالبائل لأن الرجعي لا يقطع السيرات في انعده؛ لأنه لا يُربل الكاخر. وقَبْدنا بعدم السؤال والرحاء لأبه إذا سألك ولك وحالمها أو قال لها واستريء فاحتارت غمها له ترث، لأنها وفييت فيطال حفها الوقيد في العدة الموسد منه ثم سرص ومات في العدة له موت، ومن في العدة المه وصار في فعه ، ونحو دلك

رَوْبُوهَ قَالَ لِإِمْرَأَتُه أَنْتِ طَالِقَ إِنَّ فَءَ اللَّهُ مُنْصِلًا لَمْ يَفْعِ الطَّلَاقُ عَلَيْهَا}؛ لان التعليق مشرط لا يُعلم وجودهُ مُعير قصير الكلام، ولهذا اشترط انصاله.

الرَّإِنَّ قَدَالَ فَهَا أَنْبُ طَمَائِلُ لَلاَئَةً إِلاَّ واجِمَعَةً طَلَقَتُ أَنْشَيْءٍ. وإِنَّ مَعَافَ لَلاَئُ إِلاَّ بَشَيْنِ طَلَقَتُ وَاجِمَةً مُّ وَالاَحْسَلُ أَنَّ الاَسْتَنَافَ نَكُلُمُ مِالنَّقِي مِعَدَّ النَّبِيرَ، فَشَرَطُ صَحَتَ أَنَّ بَقِينَ وَإِنَّهُ السَّتَنِي جَمِيعٍ مَا نَكُلُمُ ليصير متكلماً مِهَا حَتَى لُو قَالَ وَأَمْتَ طَالِقُ ثَلاثًا إِلاَّ لَلاَئَاءُ نَطْلَقُ ثَلاثًا - لأَنَّهُ استثنى جَمِيعٍ مَا نَكُلُمُ بِهِ فَلَمْ بِينَ بِعَدَ الاَسْتِئَاءُ مِيهُ لِيَكُلُمْ بِهِ

وَإِنَا مُلْتُ الوَّوْمُ الْوَالَّةُ أَوْ شِفْصَالُى ۚ فِي جَوْءًا (مِنْهُ أَوْ مُلْكَبِ الْضَوَّاةُ وَوْجِها أَوْ شَفْصاً مَّهُ وَقَمْتَ الْقُوْلَةُ بِشَنْهُمَا بِعِيرِ طَلاقَ، للمنافاة بين ملك الدكاح ومثك الرقبة. إلا أن بتشرى المادونُ أو المدائرُ أو المدكاتِ روحته، لأن لهم حمَّا لا ملكا تاماً. وحوهرته.

كتاب الرجعة

إذَا طَلَقَ الرَّجُلُ الرَّاتُهُ تَطْلِغَةً رَجْعِيَّةً أَوْ تَطْلِفَتَيْنِ ظَلَةً أَنْ يُراجِعهَا فِي عِدْيَهَا، رَصِيْتُ بِدَلِكَ أَوْ لَنَمْ نَرْصٍ.

والرَّبُعَةُ أَنَّ بِقُول. رَاجَعُتُك، أَوْ رَاجَعَتُ امْرَأَي، أَوْ يَطَأَهَا، أَوْ يُقَبِّلُهَا، أَوْ يَلْمُسَهَا شَهْوَةِ. أَوْ يَنْظُرُ إِلَى فَرَجِهَا بِشَهْوَةِ.

ويُسْتِحِنَّ أَنَّ يُشْهِدُ عَلَى الرُّجْعَةِ شَاهِدِيْنَ، فَإِنَّ لَمْ يُشْهِدُ صَحَّتِ الرُّجْعَةُ.

وَإِذَا الْقَصْبُ الْعَنَّةُ فَقَالَ وَفَلَّا كُنْتُ زَاحَمُتُهَا فِي الْجِنَّةِ؛ فَصَدَّفَتُهُ فَهِي رَجْمَتُهُ، وَإِنَّ

كتاب الرجعة

بالفتح ونكسر. وهي ضارة عن استدامه الملك النبات في العدة بنحو وراحمتك، وبسا للهجب حرمه المصاهرة، كما اشار إلى ذلك نقوله (وإذا فألى الرجل الرائة تطليقة رجيسة) وهي الطلاق بصريح الفلاق معد للنحول من غير مفاعة عوص فل استعاء عدد طلاقها وألو فأنقين وجيسر وفله أن يراحمها في عديها أي: عدة أمرانه السلحول بها حقيقة؛ إذ لا رجعة في عده الخلوق وابن كسانه، وفي والبرازية، أدعى الوطة بعد الدخول وأنكرت فله البرجمة، لا في عكسه ورجيت بدليل حواز الطهار عليها والإبلاء عكسه ورجيت بدليل حواز الطهار عليها والإبلاء والنبان والتوارث والنطاق ما دامت في العدة بالإجساع، وقد دل على ذلك قوله تعالى!

 (وَالرَّجْمَةُ) إِمَا أَنْ تَكُونُ بَالقُولُ مثل وَكُنْ يَقُولُ: رَاجْمَعُكِ) إِذَا كَنْتَ حَاضَرَهُ، أورددتك، أو أستكنك وأو راجِكُ الرَّوْانِينَ إِذَا كَنْتَ غَنْفِ، ولا يحتاج في دقتك إلى بقاء لانه صويح ، وأثن بالقبل، مثل أن إيُطأَعن، أو يُقْلَمُهَا، أو يَقْمَنْهَا بِشَهْوَرَ. أو يُسْطَرُ إِلَى فَرْجِهَا الدَاحِلُ وبشَهْرَيَ
 وكذا بكل ما يوجب حرمة المصافرة، إلا أنه يكر، فكك، ويستحب أن براجعها بعد، بالفول.

(وَلْمُنْحَبِّ) له (أَنَّ يُنْهَدُ عَلَى الرَّجَعَةِ شَاهِدَيْنِ فَإِذْ لَمْ يَشْهِدُ صَحْبَ الرَّحْمَةُ) لسا مر الهما استفاءة للمكاح الفائم، والشهادة ليست شرطةً فيه حيالة البقاء، كما في الفيء في الإيلاء، إلا أنها تستحب لريادة الاحتياط، كيلا يجري التناكر فيها، ويستحب له أنْ يُعْلَمُهَا كيلا نقع في المعصية (هذاية).

(وَإِذَا الْفَضَاتِ الْجِلَّةُ مَقَالَ) الزوج (مَلَدُ كُنَّ رَاحَعُنُهَا فِي الْجِنَّةِ فَصَلَاقَتُهُ فَهِي رَجْعَةً)

⁽١) - سورة النقوق الأنف ٢٣٨.

كُذُّبَتُهُ فَالْفَوْلُ فَوْلُهَا وَلَا يَبِينَ عَلَيْهَا جِنَّد أَبِي خَنِفَهُ.

َ وَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ وَقَدُ رَاحَمُنَكِ، فَقَالَتُ مُجِينَةً فَهُ وَقِيرِ الْفَضْكُ عِشْنِي وَ ثَمْ تَصِحُ عِشْد أَبِي خَبْنَقُوهُ وَإِذَا قَبَالْ زَوْجُ الأَمَّةِ بَعْد الْفِضَاءِ صَلَّتُهَا وَفِيقًا كُنْتُ رَاجِعُتُها فِي الْمِسَدُو، فَضَدُقَةُ النَّوْلُ وَخُدْبُهُ الأَنْهُ فَالْفِيْلُ فَوْقَهِا.

َ وَإِذَا الْفَطِّعُ الذَّمُ مِنَ الْخَلْصَةِ النَّائِمَةِ لِعَشْرِةِ أَلِنَّامِ الْفَقَافِتِ الرَّجْعَةُ وَإِنْ لَمْ تَخْسَلَ. وَإِنِ الْفَطْخُ لِأَقَلَ مِنْ غَسْرَةِ أَيَّامٍ لَمْ تُشْجِعُمِ الرَّجْعَةُ حَتَّى تَغْفِس، أَوْ يَشْضَى غَلَيْهَا وَقْتَ

......

بالتصادق ورَإِنْ كَالَيْقُ فَالْفَوْلُ فُولُهِ)؛ للدعواء ما لا يطلقُ إنشاء في الحال؛ فلا يصدق إلا بالبرهان (وَلا يبني غَلَها عِنْهُ أَي خَسَفَةً) وقالاً: عنها السن، وهي إحدى مناه ل الاستخلاف السنة، قال في «التصحيح» فنا نفعه أن العنوى على قويها، قال الإمامُ والضيخان، في ما رح رح المحافظة المحافظة في بالمبالة المحافظة في بالمبالة المحافظة في الأبناء المحافظة في بالمبالة المحافظة في بالمبالة المحافظة في الأبناء الشياء المحافظة في المحافظة في الأبناء (المحافظة في الأبناء) المحافظة في المحافظة في المحافظة في المحافظة في المحافظة في المحافظة المحافظة المحافظة في الأبناء المحافظة في المحافظة

ووإذ قال الزواج فقر واختلات فقالت الروية مجينة له وقد المصت علي قبل تجنع الرجمة علية أي خيفة وقالا. تصع ، قال والإستجابيء: والصحح قبل المبينة والمستد والمستجريء و والمستجريء و والمستجريء و والمستجريء و المباد المبينة المبينة بعد المناف والمستجريء و والما في والمستجريء و والمستجريء والمبينة والمستجرية والمبينة والمستجرية والمبينة والمستجرية والمبينة وا

وإذا الفعل اللهم من الخلصة الثالث، في الحرد والحيصة الثانية في اللمة والمشارة أمام القبطنت الرّحْدة وإنَّ للهُ المُسلّ)؛ لال الحيض لا مؤيد له على العشرة، فسمحرد الانفطاع حرجت من الحيص يفين، فانفصت العدد والقطعت الرجمة وزان القطع لإقل من مشرة أمام، وكانت الزوجة مسلمة ولمُ تُنفيض الرّجْعةُ حلى التّنيل، لان لموة الدم محتمل، ويكون حيضاً ليفاء لمددة قلا بدأت يعتضد الانفطاع بحققة الاعتمال وأن الروم حكم من احكام العامرات: صَلَامٍ، أَوْ لَنَيْتُمْ وَتُصَلِّنَ عِلَدُ فِي حَبِيعَهُ وَأَبِي يُوسُف ﴿ وَقَالَ لَحَمَّدُ ۚ إِذَا تَبَشَّتُ الْفَطَفِ السَّرْجُعَةُ، وإِنْ لَمْ تُصَلَّى، وَإِن الْخَسُلُتُ وَنَبِيتُ شَيَّناً مِنْ بِعَدِيهِ لَمْ يُعِسَّمُ المَاءَ، فَإِنْ قَالَ عُضُواً فَمَا فَوْقَهُ لَمْ تُنْفَظِع الرَّجْعَةُ، وإِنْ قال أَقلُ مِنْ عَصُو الفَطَفَّدُ.

وَالصَّطَلُقَةُ الرَّجِينُ تَفَسُونُ وَتَعَرَيْنَ ﴿ وَلَسَفَحَبُّ لِلرَّوْجِهَا أَنَّ لَا بِشَخْبِلِ غَيْبُهَا خَتَّى يَشَاذِنهَا أَوْ يُشْجَعُها خَفِّن نَقْلَتِهِ.

وَالطُّلاقُ الرَّجْعِلُ لا يُحْرِّمُ الْوطَّة. وَإِذَا كَانَ الطَّلاقُ نَاسًا دُونَ الثَّلابِ قَلْهُ أَلَّ يُؤَوِّجَهَا

بنان (بقصي غالها وقت صافح) فنصير ديناً مي دعها، وهي لا نجب إلا على النظاهرات إأو فقيل (بقصي غالها وقت صافح) فنصير ديناً مي دعها، وهي لا نجب إلا على النظاهرات إأو فقيلهم) للمغر والعلل وعلى والمع لعلا وعلى المنافر والفغلي الراحمة وأن فلم أعسل) وهذا فياسره الا النيمير حال عدم الداء طهارة مطلقه حتى يثبت به من الاحكام ما يشت بالاغتبار دكيان بسوئته، ولهما أمه مأوث عبر مطهر، وإمها فعشر طهارة فسرورة أن لا انضائت الواجبات، وهمذه الصرورة تتحقق حل أدا الصلاة، لا فيما المدينة ويهما، واحمار المناورة تتحقق من والفيحيج ويهما، وإحماره والمحتوي، و والنسلي، و راسروسلي، و وصدر النسريمة، الحد، وتعالم على المحتوية و والنسلي، و راسروسلي، و وحمد النسريمة، المرة و الترقيق المنافرة في حقيم كما في والهيداية، وغيرها (وإن العسلية وتبيت نبيناً من بلائها في الهيداية، وغيرها (وإن العسلة وتبيت نبيناً من بلائها في الهيداية، وحمداً المتحسان، و لنبياس بيما دون العصو أن تعلى الان حكم الجمالة والحيالة والمعالم وحمد الاستحسان، و لنبياس بيما دون العصو أن تعلى الان حكم الجمالة والحيالة والمعلق لا بتحرال ووحه الاستحسان، وقد الغرف أن ما دون العصو أن تعلى المنافع إليما المجاف للت فلا بنهن بعدم وصول المحو الكاس الان لا بتعلى البعداء ولا يغفل عد عاهة أملاحياط فيهما، بخلاف العصو الكاس الان لا بتعلى اليه الحفاف ولا يغفل عد عاهة فادة المادية العدادة العدادة والمعالة والمحالة العدادة المعالم المحالة المعالة المعالم المحالة المعالم المحالة المعالم المحالة المعالم المحالة المحالة المعالم المحالة المحا

(والمُطَلَقَةُ) الفلقة (الرَّجُبُّ) يستحل لهم أنها (نَشُوْكُ) أي تترّائي للروجها (وَلَسُرَيُّ) له و الآن الروجية دائمة والرحمة مستحدة، والبرين دع الهم (ويُسْلَحَبُّ لِرُوجِهَا أَنَّ لاَ يَذَخُنُ حَبُهَا حَثَى يَشْئُلُونُهَا) بالتنجيح وبحود (أزَّ يُسُمِعها حَقْلَ لَمُلُو) أن لام يكن تصد المراجعة والأنها وبعد تكون متجردة فيقع يصره على مواسع يصير به مراجعاً لم يظلفها فتطول عنهها العدة.

وَوَالظَّلَاقُ لِرَّمْعِيُّ لَا لِمُعَرِّمُ الْوَصَُّّءِ﴾ لانه لا يريس السلك، ولا يرضع العقد، سمليل أنَّ لـه مراجعتها من غير رصاحاً، ويلحظها الظهار والإيلاء واللعال، ولنا لو قال: وسمائي طوائق، دخلت في حملتهن وزن كم يسوط، وحموهمرة، ووزد كنان الطّلاقُ بمانا أمون الشّلات علم أنَّ يُتووَّحُهُم في

من عثنها وننذ الغضاء عثنها.

َ وَإِنْ كَنَانَ الطَّلَاقَ لَمَانَا فِي الْمُحَرَّدَ أَوِ الْمُنْفِي فِي الْآمَةِ لَمْ تَجِيلُ لَهُ خَلَى تُلكح زُوّجًا غَيْرَةُ بِكَاحًا صَجِيحًا وَيَشَخَلُ بِهَا ثُمْ يُطَلِّفُهِ أَوْ يَشُونُ عَنْهَا ۚ وَالصَّبِيُّ الشَّرَاعِلُ فِي الشَّخْيِيلِ. كَالْبَالِمَ ، وَوَهُمُ السَّوْلَى لَا يُحَلِّمُهَا، وَإِدَا تَزَوَّحَهَا بِشَوْطَ التَّحَلِيلِ فَالنَّكُ مُ مُكَّرُوهُ، فَإِنْ وْطَانُهَا خَلْتُ لِلْأُوْلِ، وَإِذَا ظُلْقَ الْمُحُوا الْطَانِيقَةُ أَوْ تَطْلِبَتْشِ وَالْقَصَتُ عَلَاتُهَا وَسَزَوُجُتُ بِرُوْحِ

هأنها وُلَكُمْ أَفْصَاءِ مَانَهُا) لأنَّ حَلَ المحلبة بِنَاقِ لأنَّ رَوَالهُ مَعَلَنَ بِالطَّلْفَةِ الثالث فينعدم فيله، وَمُنَّمُ العَمْرُ فِي المعده لاتشاه السباب، ولا اثنياه في إلاحته له.

﴿ وَمَا الْأَمْوَقُ اللَّمَا فِي أَشَرُهُ أَوْ الْمُشْتَى فِي الأمةِ } وقيو قبل المدخول (للم تنحلُ له خشّى تُنكخ زؤحاً غيّره بكاماً صجيعاً ويذخّل بهام أي يطاها رثم يُطلقها أو يُشرِت غنّهام وينفضي عدتها منه - فيَّد بالنكاخ الصحيح احترازاً على العاسد والموقوف، ديو يكحها عبد بلا إدن السيد ُووطالهما قبل الإجازة لا يُجلُّها حتى بطأها بعدها كما في والسرر، (والطبيل المراهلُ) وهنو الذي تبحيرك الته ونشتهي وفقره وشمس الإسلام، مشر سبين (بي التُحْبَيل كالْبالِع) فيوجود الموطء في مكاح صحيح وهو الشرطي وربما عدم مه الإثرال وهو ليس تشرط فكان تسترية المتمول أأكا والمحيل الذي لا يُترَلُّ (ووطُّهُ العَوْلِي لا يَحَلُّمها) لاشتراط الزوم ساليص (وإدا نزوجهما بشرَّط النَّحليسل) ونو صريحاً بأن قال: تزرجتك على أن أخلك (عَانْكَامُ) صحيع وبكنه (مَكْرُورُ) تحريماً؛ الحديث وَلَغُنَ لِللَّهِ اللَّهُ مِثْلُلُ وَالْمُحَمَّلُ لِهُ أَنْ إِنَّاقٍ وَظِيْهَا حَنَّتُ للأولى؛ لوحود الدحول في نكاح صحيح : إذ النكاح لا ينظن بالشرط. وهذاية، وقبال والإستبحثي، أو إذا تتروسها مشترط التحليل سابقف ولم بغل بالمسان نحلُّ للأول من فولهم حميماً. أما إذا شرط الإحلال باللول فالنكاح صميح عمد وأمي حبيقاه والزفرق ويكره للثانيء وتحل للأولء وقبال وأما سوسف وا البكاح الشامي فأسمده والرطاء فيه لا يحلها للأول، وقال معجده: النكاح التالي صحيع، ولا تحل بلاول، والصحيح

المسلول أهل شلك أأداه أي يرعب فأطياه

الحرجة أن دارد ۲۷۱ والرمدي 194 والرام ماحد 197 وأحمد (۳۸٪ ۵۷٪ ۸۸٪ ۹۳٪ ۱۹۸٪ قانهم من حديث على وب النحارث الأعور صعيف واحترجه السرماي ١٩٦٠ والنسائل ١٩١/١ و المارس ٢١٧٠ والبهقي ٢٠٨/٧ وأحمد الر١٤٨/١ كلهم من حديث ان منجود

من ابن حجو في للجيف النصر ١٩٣٦٣ فيجحه ابن تفطَّك وتين دفق معبد على شرط متحاري واحرجه أبل ماجه ١٩٣٤ من خلفيت من صابق وتسف فبعيده الكنة تستقدا وأخرجه أيفسأ ١٩٣٦ من مست عقبة بن علمو فهذا المعدث إسجيني طرقة وتعله أسابلت برقي إبي دوجه العنجيج.

وأكثر الروابات العن رسول الله عللة النُمجيل والنَّمجيل له، وهي وهايه إلى مسعود.

أما ووابه على فهي بمثل مناق المجمعة

ا خَرَ ثُمَّ عَادَثُ إِلَى الْأَوْلِ عَادَثُ يَكُونِ تُقَلِيقُاتِ. وَيَهْدَمُ الرُّوْخُ النَّابِي مَا دُونَ الثَلاثِ مِنَ الطَّلَاقُ كَنَا يَهْدِمُ النَّلَاثِ. وَقَالَ شَخَمُدُ: لا يَهْدَمُ مَا دُونَ النَّلاثِ

وَإِذَا طَنَّقُهَا ثُلَاثًا فَقَالَتُ وَقَدِ انْفَصِتُ عِنْتِي وَتُسَرَّدُحُتُ وَدَّعَلَ مِي وَطَلَقْبِي وَانْفَضَتْ. هِدُينِ وَالْفَذَةُ تُحْمَعُلُ ذَلِكَ جَازُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَصَدَّفُهَا إذا كَانَ هِي غَالَتَ ظَنَّهُ أَنَّها صَادِقَةً.

قولًا وأبي حيفة و وروع، واعتمله والمحبوبي، و والسعي، و والموصلي، و وصدر الشريعة، كذا عي والتصحيح، وفراؤا طنق) الرجل الرائد، والحَوْة تركيفه أو تطليفني والمحمد بمالهما) منه وفرَّوْرُوَّتُ بِرَوْج آخر) ودعل بها وأنمى طلقها الأخر وأنم عادل إن أوجها والأول عادل) إليه يحلُّ حديد. أي إثلاث تطلقات، ويهده الروح النباني ما قول التمالات، عند أبي حيصة وأبي يرسف (كما يهدم الثلاث) بالإحماع، لاه إذا كان يهدم الثلاث صادوتها أولى ووقال محمد. لا يُهدم ما دُول التلاث فال الإمام وأبو المحالي، والصحيح قول الإمام وصاحب، وطلى علم والمصحوب، والمنابي، ومثلى علم والمصحوب، والمستوية والمستوية والمستوية المنافرة المتابية .

(وإدا فَلَقَهَا فَلاتُنَا وَمِعْتَ عَلِيها مِنْهُ وَفَائِتُ فَعَدَ الْفَصْتُ عَلَنِي صَلَّ وَوَرَوَحْتُ) آخَرَ وَوَحْنَ بِيْ الْرَاقِ (أَنْ لِصَدْفَهَ) ويكحها وإد كان عالى طب أبها صادفة قال في «المحرورة». إلىنا المُؤرِج عَلَمَةٌ لأنها لو دَلْ وَحَلْف لله فَتَرَوجِها لَمْ قَالَتْ مِن النّامي لَمْ يَعْجُل فِي هِ. إن كانت عالمه يشرط الحل للأول لم تُعَدَّق، وإن لم تكن عالمه له طُدَّب، وأن إذا دَلُوله مطولاً كنا ذكر اللّهج عَلِها لا تُصَلَّق عَلَى كَلَّ حَال، وفي والمسلوطة لو قات وحلَّف لا تَحَلّى له حَلَى يستضرها، وإن تروحها ولم يسائها وله تحره شي، أم قالت دلم أنروج زوحًا أخره أو وتروحت ولم يدحل فالقول فولها ويضد الكاح اله.

كتاب الإيلاء

إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لاشْرَأَتُهُ وَاقَلُمْ لاَ أَفَرَنِكَ أَوْ لاَ أَفَرَنُكِ أَرْاعَةً أَشْهَرُ فَهُو مُونَ . فإِنَّ أَجْلِمُهُ فِي الْأَرْمَةُ الْأَشْهُرِ خَبِنَ فِي لِبِسِبِهِ، وَلَوْمِنَّهُ الْتَكْفَرَةُ، وَسَقَطَ الْإِسْلاَةُ، وَإِنَّ اللهِ يَقْرَلُهَا خَنَّى مُضْتُ أَرْفِعَةً أَشْهُرٍ لِمَانِتُ مِنْهُ فِلْطَلِيقَةٍ، فَإِنَّ قَالَ حَلْفَ عَلَى أَرْتَعِيهُ أَشْهُرٍ فَفَ الْبِينِّ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَ عَلَى الْأَبْدَ مُلْبِينَ الْإِنْهُ، فإذ مُلْتِهِا

كتاب الإبلاء

مناصنه البيلولة مآلا

وهو لعا، الحمل سطانا وشرعا الخلف على ترك زوجاء مدة مده وسه. وشرطه المخلف المراد المحلف المنافع وسه. وشرطه المخلف المراد المحلف المحلف

الإن سورة البقرق الأنة ١٠٠٠

الاز طندان وورد العرجة عدد الرزاق في مقدمة والديقي ١٣٧٦٠ عن أن البلغة أن فيقال والى للت كان يتولان في الإيلام، وإذا مست أورية أشهر قبي تطليقة واحدة ومن أمق بنديها واحدة حدد المعلقة و وأخرج علاك في الأيلام، وإذا مست الإيلام عن قبلاء أن فيزاً، وأن استجاده وأن استان طاق : فلكو تسود . ورزى أن أني شهية في المهيئة واستعد عن أن عبارت وأن عبيري ليلا بالك، وأضوح بحوم عن الم المعينة ، والشعبي ، والسعيء واسترق، والعين، وأني بيوري، وقيضه ، وساقي، وأني مثلث ولاكم العينية وعني الله عليم المعيد الآثام الربلي في نفيت الرابع ١٩٤١، (١٤٤ فهو مشهول عن الإلام الصحابة وعني الله عليم المعين

اُوِمَّةُ الْكَفَارَةُ. وَإِلَّا وَفَعَتْ بِمُضِيَّ الْرَبِعَةُ أَشْهُرِ طَلَقِشَةُ الْمُرْيِ. فَإِنْ نَوْوْجَهِ، عَاد الإيلانِ، وَوَفَعَ بِشَضِيَّ الزَّنِعَةِ أَشْهُرِ نَطَّلِيفَةً الْحَرْيِ. فإنْ نَرَوْجَهَا نَقَدَ وَوْجِ احْرَ لَمْ يَفَعَ بِدَيْكَ الإيلاءِ طَلاقُ، وَلَيْمِينَ بَاقِئَةً، فَإِنْ وَطَنَهَا كُفْرَ مِنْ يَجِينِهِ.

وَإِذَا حَلَفَ عَلَى أَلِمَلُ مِنْ أَرْتُمُ أَنَّهُمْ لِنَمْ يَكُنْ لُونِينَا. وَإِنْ خَلَفَ بَخَجَّ أَوْ صَنوْمٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ جِنْنَ أَوْ طَلَاقَ مَهُو مُولِينَ.

َ وَإِنَّ اللَّي مِنَ الْمُطَلِّقَةِ الرَّجْمَيَّةِ كَنْكُ مُولِيناً. وإِنَّ الْتِي مِنَ الْمَانَتَ ثُمُّ يَكُنُ مُولِيناً وَمُدُّةً إيلاهِ الأَمْةِ سُهُوَانِ.

وإنَّ كان الْمُولِي مريضاً لا يُقْدِرُ عَلَى الْجِمَاعِ أَوْ كَانْتِ النَّزَّأَهُ مَرِيضَةً أَوْ كَنانَ يُنْقِمُنا

العلك معد اليمين لا يطانها، إلا أنه لا ينكرر الطلاق مأن التروج - لعدم مع الحق بعيد الهدينة (وإلا) بطأهما (والق وطنه الإسلام الام سرتدم سالحيث (وإلا) بطأهما (وألفت بشعني أربعة أشفي) تحديق فطيعة أخرى الحساء الام سالتزوج ثبت حقها، فيتحلق الطلام، فيعمل الدياء هذا الإيلام من وقت التروج، همداية، (وإن) علا إليها و وأرؤحها نالله (عاد الإيلاء ووقع بلعبي أربعة ألمهي) اخرى (نطايعة أخرى) - فعاد طلاق دلت العلك ببعاء المحتبة (وإن) عاد إنها و (زؤوجها) وابعاً (بلد، جله التروج رزؤج احراباً نبع بذلك الإيلاء طلاق)، لروال طلاق ذلك الديك بوال المحلية (و) لكن (أيمس بالية) لمدم الحدث (وإن وطنها كأم على أرجود الحدث (وإن وطنها كأم على أبيه) لوجود الحدث

(وَإِنَّ حَقْفَ عَلَى أَصَلَ مِنْ أَلَيْمَ أَلْمُهُمْ لَمْ يَكُنَّ مُولِينَاً)؛ لانه يَضِيلُ إلى حصاحها في شك الصادة من غير حدث بلزه م (ويَّ حَافَ بحجُ أَوْ صَاوْمٍ أَوْ صَفْقَةٍ أَوْ جَنْقٍ أَوْ طَلَاقٍ فَهُو مُولَى)؛ تتحقق السع باليمين، وهو ذكر الشرط والجراء، وهذه الأخرية مائعة العالمية من العشقة، وصورة الحلف بالعنق أن يعلق تقرباتها عنى عبده، وفيه خلاف وأبي يوسقده فإنه يقول: يعكنه الميغ ثم القربان فلا بلزمه، وهنا يقولان؛ فليع حرفوه فلا يسنع المائعية فيه، وهد ينه، قال في والتصحيحة؛ ومشى على قولهما الأنف، حتى إن غالهم لا يعكني الخلاف، العرب

(وإنَّ آلى مِنَ اللَّمِطَلَقِهِ الرَّحِمَّةِ كان لُولِيَّ و نشاه الروحية، فإن العضت عدنها قبل القضاء صدة الإبلاء يسقط الإبلاء لفوات السحابة ، «حوصرة» ووإنَّ في مِنْ المعلمة (الباباء لَمُّ بكُنَّ الرَّفِيَّةِ لَمَامَ لِنَاهِ الرَّوْحِيَّةِ، وَذَلَا حَنَّ لَهِا مِي الرَّفِ، فَلَمْ بكن مانعاً حَقْهَا، بحلاف الرَّحِمة.

﴿ وَمُمَنَّةُ إِيلَاهُ الْأَمَةِ شَهْرَانِ} ؛ لأنها منه ضربت آخَذُ للبينونة (*********** في الرق كمنه العدم. ﴿ وَهَانَ كانَ النَّوْلِي فريضاً} بحيث ﴿ لاَ بَغْدَرُ عَنْي الْجِمَاعِ ، أَوْ كَانَتُ النَّرْأَةُ تريضنَّ ﴾ أو زَنْفَاه مسافةً لا يُقدَرُ أَنَّ يَصِلُ إِليَّهَا فِي مُدَّةِ الْإِيلاءِ فَفَيَّةٌ أَنَّ يَقُول بِيسَامِهِ فَبَتُ إِلَيْها، فإنَّ فال ذَلِك شَفَظُ الْإِيلاءُ، وَإِنَّ ضُخُ فِي السَّاةِ يَضَلُ ذَلَكَ الْفَيْءَ وَصَارَ فِيَّةً بِالْجِمَاعِ .

َ وَإِذَا أَ اِنْ لِالْمُرَأِبِ أَنَّبِ عَلَى خَرِامُ مُهِ لَى عَنْ بَيْبِهِ، فَهِنْ قَالَ أَرَدُتُ الْكَالَفِ فَهُو فَصَا قَالَ، وَإِنْ قَالَ فَرَدُتُ السَّطَلَاقَ فَهِيَ نَطْلِيقَةً بَائِشَةً، إِلَّا أَنْ بِتَوَىٰ السَّلَاتُ، وَإِنْ قَالَ أَرْدُتُ الظّهَارَ فَهُوْ يَنِهِارً، وَإِنْ فَانَ أَرْدُتُ الشَّمْرِيمَ أَوْ لَمْ أَرِدُ بِهِ تَبِيَّا فَهُوْ يَبِسُنُ بَهِيمُ عَهَا مُولِياً.

أو صحيرة لا تحامع وأو كان أبنهما مشافة معيدة محمت ولا تقير أن يصل بالنها بي مُلَّة الإيبلاء) أو محبوسة أو ناشرة لا يصلق إليها وطيئة أن يقول بلساية: بثنت إليها). أو أنصات الإيبلاء أو وجعت عما قلت. أو محو فالمث وفإذا فنال دلات شَفْط الإيبلاء) و لاه أداه سنكر المبع فيكون إرصاؤها بالوعد، وإذا ارتفع الطقم لا يُجازى سنطلاق ورأن تسخّ ، من مرحمه قو زان المنع وفي الشَّمَّة بَطَلَّ ولِكَ أَفْلِيَ) لذي دكره ملمات ووضار فيشة بالجماع)؛ لاه همار على الاصل مسل

رُوادا قَالَى الرحل (لأمُرأنه أنَّبَ عَنَى حرامٌ) أو أنب معي في الحرام، أر محو دلتك (سُبَل غُرَّ لِيلَته إِنَّ قَالَ فُرِقَتُ الكفف فيو تنما قال)؛ لأنه نبوي حقيقه كالأمه. هناك في والتصحيح وا هذا طاهر الرواية، ومشى عليه والحدواني، وقال والسرحسيو: لا يُصلُق في الفضام حتى قال في والمهابيع»: في قول والفدوري، وفهو كما فيك يريد فيما بينه ومين الله تعالى، أما في القصاء فلا يُصَلِّق مَنك، ويكون يميناً، ومثله في علمج الإسبيحام. و في أشرح الهداية، وهذا هم الصواب ومله العجل والعنوى [الهـ (وَإِنَّ فَالَ أَرْدُتُ الطَّلَاقِ فَهِي تُطَّابِقَةَ لَائْلَةً)؛ لأسه تدينة (إلاّ أَنْ يُونَى النَّقَوْنَ} فيكون الثلاث العماراً مماثر الكنايات ووإنَّ فال أونَّتُ الطُّهار فهُو ظِهَارًا، وهمقا عند وأمي حليقة، وأواني يوسف ، وقال العجماء البس بطهار؛ لاعدام النشبية بالمحرَّمة، وهمو المركن فيهم. ولهمة أنه أطلق الحومة، وفي الظهار نوع حرمة، والْمُغَلِّلُ بحتمل المفيد. وهـداية، قال والإسبيجانيء (والصحيح قولهما ، واعتبده والمحبومي ، و والنسفي، وغيرهمة . وتصحيح، وَوَانَ قَبَالَ أَرْقَتُ النَّحُوبُ أَوْلَ أَوْ لَا شَبًّا فَهَـرَ يَهِينَ يَصِيرُ مِهِ مُولِيهًا ﴾ لأن الأهمل في تحريم التحلال إسها هو البمين عندناء فإذا فال وأردت التحريم، فقد أراد اليمين، وإن قال ومم أرد شيئًا، لم يُصَدُّق مِي انقضاء لان ظاهر ذلك اليمين، وإذا ثبت أنه يمين كان بها قولياً. وجوهرة، قمال مِي والهداية: : وبن المشايع في يصوف لفظ النجويم إلى الطلاق من غبر بُ لحكو الْعُرْبِ، غار الإمام والمحومي: وبه يعني، وقال ونجم الأنمة، في تسرحه لهما الكتاب. قال أصحابها المتاجرون: الحيلالُ عَلَىٰ خَرَامٍ، أَمَو أَنتِ عَلَىٰ حرامٍ، أَوَ خَلالُ اللَّهِ عَلَىٰ حرامٌ، أَو كُلُّ حلالل عُلُنَّ حرام بـ طلاقَ سالن، ولا يعتذ إلى السِنة؛ للعُرُف. حتى قبالوا في قبول ومحمده وإنَّ سَوى

كتاب الغاء

إِذَا تَشَاقُ الزَّوْتِهَابِ وَخَافَا أَنَّ لاَ لِقِيمًا خَذُودَ اللّهِ فَلاَ بأَمْنَ أَقَ تُقْتِبِنِي تَفْسَهَا بِئُنَّ بِمَالِ يَخَلِّمُهَا بِهِ، فَإِنْ فَعَلَ دَلِكَ وَقَعْ بِالْخَلْمِ تَطْبِيقَةً بَالِئَةً، وَلاِنْهَا النّبَائُ.

وَإِنَّ كَانَ النُّفُوزُ مِنْ فَبَنِّهِ كُرهَ لَهُ أَنْ يَاحُذُ مِنْهَا مِوْضَاً.

َ وَإِنَّ كَانَ النَّشُورُ مِنْ فِبْلِهَا كَرَهَ لَهُ أَنْ يَأْخَذَ مِنْهَا أَكْثَرُ مِنَّا أَعْطَاهَا؛ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِبَكَ جَازَ فِي الْفَضَّاءِ.

بعيثاً فهو يعينُ ولا تدخل العرائة إلا مالية، وهو على العاكسون والمشروب، إنسا أجاب به على تحرّف دورهم، أما في عرف بعلادنا فيربدون لحريم المتكومة فيلحس عليه - ا هـ - وهي ومختارات المورك»، وقد قال المناخرون - يقع به الطلاق من عبر له: ولعلية الاستعمال بالعرف، وهنيه الفتوي، ولهذ لا يُخلف به إلا الرحال، قلت - ومن الانضاط المستعملة في مِطْرت، وربينا

كقاب الناع

والطلاق بالزمني، و داخرام ينزمني، و وعنيُّ الطلاق، و وعليُّ الحررم، كذَّ من والتصحيح،.

بضم الحاه وفتحها، واشتعمل هي إزالة الزوجية بالضم، وفي غيره بالفتح

وهو فغةً : الإزالة، وشرعاً ـ كما في «البحر» ـ إزانةً بثُثُ النكياح المعتوفَّعة على تبولها، ماهط الحلم أو ما في معدد إ هـ

ولا يأس به عبد الحاجة، كما أشار إلى دلك بقوله: وإذ تشاقى الزوجه). أي اعتداما ووقع بينهما العدارة والمسازعة ووَجَافَة أنَّ لا يُقيما خُدُودَ اللهم؛ أي ما ينزمهما من أموجبات الكاح مما يجب له عليها وعليه لها وغلا بأس أن نقتدي المرأة وتقسها من بعث يقعلها به، الموقد معالى المحاجزة خَلَيْها به، الفولد معالى الوقلا جُناخ خَلَيْها به، الفولد ما الوقلا جُناخ خَلَيْها به، المنطوب منه (وقعع بالخُلِم بَعَلَم الله الله الله المنظل الإنام عن الله معها، ولائها لا للمثلل إلا تُشَكِّم الله عليها، ولائها لا للمثل المناب إلى المنظل الذي المشافية له عمها، ولائها لا للمثل المناب المناب المهاد القراه دلك.

(وَإِنَّ كَانَ النَّشُورُ) أَى النَّقَرة والحقاة (مَنْ بَلِيهِ) - أَي الزوح وَكُوهِ لَهُ أَنْ يَأْخُذُ مُنْهَا عِوْصَاً؛ لاسه الْوَحْشُها بِالاستِدال؛ فيلا بزيند في وَحُشتها بِأَخَذَ السال (وإنَّ كَانَ النَّسُورُ مِنْ فِلَهِمَا) أي الزوجة وكُوه لَهُ أَنْ يَأْخُذُى مِنها عَوْصًا وَأَكْثُو مِنْهَا أَمْطَاهُمَا} مِن شَهْرٍ، وَوَنَ الْمُفَاةِ وعِيرها، وَمِي

والها المورد البغوف الأبغا 199

وَإِنَّ طَلَّقَهَا عَلَى مَالِ فَقَبِلْتُ وَقَعَ الطَّلَاقَ، وَقُومُهَا المَالُ، وكانَ الطَّلاقُ بَنِهَا.

َ وَإِذَا يَطَلَ الْجَوْمَى فِي الْخُلُعِ مِثْلُ أَنْ تُخَالِعُ النَّرَّلَةُ السَّلِمَةُ عَلَى غَمْرِ أَوْ جَنَزِيرِ فَـلاَ شَيْءَ لِلزَّوْجِ ، وَالْغُرْفَةُ بَائِنَةً ، وَإِنْ بَطُلَ الْجَرَصَ فِي الطَّلَاقِ كَانَ وَجُبِيًّا ، وَمَا جَـارُ أَنْ يُحُونُ مَهْرًا جَازُ أَنْ يَكُونُ بَعَلاً فِي المُخْلَعِ .

َ قَانَ ثَالَتُ لَهُ خَالِمُنِي عَلَى مَا فِي بَدِي فُخَالَعَهَا وَلَمْ يَكُنُ مِي يَدِهَا شَيَّءَ فَعَلاَ شَيْء عَلَيْهَا، وَإِنْ قَالَتُ: خَالِمُنِي عَلَى مَا فِي بَدِي مِنْ مَالِ وَلَمْ يَكُنْ فِي بَـدِهَا شَيَّءَ وَقَتْ عَلَيْهِ

والجامع الصغيرة: يطيبُ له العضلُ أيضاً وفإنُ فَعَـلَ فَلكَ، يأن أحد أكثر سب أعطامنا وخازُ هي الْقضاءيّ؛ لإطلاق قوله تعالى: ﴿فَلاَ جَاحِ عَلَيْهِما فِينَا الْتَقَدُّ بِهِ وكدلك إذا أخذ والنشوزُ منه. ومدايدًا

(وَإِنْ طُلُقُهَا عَلَى مَالَى) بَأَنْ قَالَ لَهَا: أَنْتُ طَائَنَ بِالْفَالِدِ، أَنْ عَلَى أَلْفَ (فَقَبَلْكُ) في السجلس (وَفَقَ الطَّلَاقُ، وَلَإِنْهَا السَالُ)؛ لأن الورح يستبد بالطلاق تسجزاً وتعلقناً، وقد علقه بغيراتها، والعراة تعلك النوام السال؛ لولايتها على تقسها، ومِلْكُ النكاح مما يجوز الاعتباض عله، وإن لم يكن مالاً كانقصاص. وهذاية، (وَكَانَ الطُّلَاقُ بَالِنَا)؛ لأن نَفْلَ السَالُ إنها كان لَنْسُلُم لها نفسُها، وذلك بالبينونة.

(وَإِذَا بَطُلَ الْعِرْضُ فِي طَخَلُمِ) وذلك (مِثْلُ أَنْ تُخالِغ الطُرَّأَةُ الصَّلَيْمَةُ عَلَى خَشْرِ لَمْ جَنْزِيرٍ) أو نَبُتَهُ أَو فَمِ (وَلَا شَيْءَ لِلزَّوجِ) عيها؛ لانها لم نسمٌ له متقرّماً حتى تصبر هارُّه له، مخالاف ما إذا خالعُ على خَلْ بعيت فظهر خمراً؛ لانها شَشْتُ مالاً مصار مغروراً (والْفُرَقَةُ) فِيهِ (يَالِئَةً)؛ لأنه لما بطل السوض كان العامل فيه لفظ الخلج، وهو كساية روانُ كناذَ المُبوضُ في الطّلاقِ كانْ) الطلاق ورجَعِبًا؛؛ لأن العامل فيه لفظ الطلاق، وهو صوبح، والصريحُ بعقب الرحمة

وَمِنَا جَازُ أَنْ يُكُونُ مُهُرَّهُ فِي النكاحِ وَخَارُ أَنْ يُكُونُ يُدَلَّا فِي الخُلْعِ ﴾؛ لان منا يصلح أن يكون بدلاً للمنقوم أولى أن يصلح لغيره.

وَفَإِنَّ قَالَتُ لَنَهُ خَالِمْنِي عَلَى شَيَا هِي يَهِنِي) الحَسْبَة (مَخَالَقَهَا وَكُمْ يَكُنُ فِي يَبِخَيا شَيَّءُ عَلَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهَا)؛ لأنها لم تَعْرَ متسمية العال الرَّإِنَّ عَالَتَ له وَحَالِمْنِي عَلَى مَا فِي يَبِهِي مَ وَلَهُ يَكُنُ هِي إِنَّهَا شَيْءٌ رَفُتُ عَلَيْهِ مَهْرَهَا} لاتها لما سَمْتَ سَالًا لَمْ يَكُنَ الرَّوْجِ واضياً بالرَّبِال إِلاَّ بالعوض، ولاَّ وجه إلى إيجاب المسنَّى وقيت لعجهالة، ولا إلى قيمة الضم عالى عهر المثل لأنه غير متقرم صالة الخروج؛ فنعِن إيجاب ما قام به على الروج، دفعاً للضيور - «هذابة» وَإِلَّ مُهْرَهَا، وَإِنْ فَالَتْ خَالِمُنِي عَلَى فَ هِي يَدِي مِنْ فَزَاهُمْ فَخَالُمُهَا وَلَمْ يَكُنْ هِي زَيِهَا شَيْءً فَعَلَيْهِا لَلاَئَةُ مَرَاهُمْ، وَإِنْ فَالَكُ طَلَّقَنِي لَلاَئا بِأَلْفِ مِطْلَقِهَا وَاجِدَةً فَعَلَيْهَا قَالَتْ طَلَقْنِي تَلاَناً عَلَى أَلْفِ فَطَلَقْهَا وَاجِدَةً فَلاَ شَيْءً عَلَيْهَا عِنْدَ أَي خَيْفَةً، وَلَوْ قَالَ الرَّوْجُ طَلْفِي نَصْلُكِ ثَلاَناً عَلَى أَلْفِ فَطَلَقْهَا وَاجِدَةً فَلاَ شَيْءً عَلَيْهَا عِنْدَ أَي خَيْفَةً، وَلَوْ قَالَ الرَّوْجُ طَلْفِي نَصْلُكِ ثَلاثاً عَلَى أَلْفِ فَطَلَقْهَا وَاجِدَةً فَلاَ شَيْءً وَاجْدَةً لَمْ يَفْعُ عَلَيْهَا شَيءً

وانشارأا كالخلع

وَالْخُلُمُ وَالنَّسَازُأَةُ لِشَقِطَانِ كُـلُ خُلُّ لِكُلُّ وَاجِبَ مِنَ الزَّوْخَيْنِ عَلَى الآخَـر مِمَّا يَتَعَلَّقُ مَالنَّكُاحِ عِنْدَ أَسِي خَنِيعَةً.

قائلًا له بخالفي على أما بن يَدِي بنُ درامة دخالفها وَلَمْ يَكُنْ بَنِ يَدَفَا شَيْءً) أو كان في بدها أفس من تلاكة دراهم وبعليها ثبلاتة فؤاهم، لأنها سنت الجمع، وأقله ثبلاتة وَإِنْ فاللهُ له أن من تلاكة مراهم وبعليها ثبلاتة وَفَائِها لللهُ الله الله المعمود، وأقله ثبلاتة وَإِنْ فاللهُ عَلَيْها وَلَمْ الله الله الله والله الله والمعرفي، والعسوس بناهم على كسل واحدة بنّل الألف، وهذا الان حرف له الم يصحب الاعراضي، والعسوس يشم على المعموض، والعلاق بالن لوجوب السال (وإنَّ فالله طَلْقُنَى ثلاثاً على ألمه فطيفها واجدة فلا لمني على المعرفي، والعسوس بن الله والمعالمية والمنافق المعرفي، المسلم المنافق والمنافق المنافقة وعلى المنزلة، والمستوط لا بتورع على أجزاء الشرط، المباه في العدوميات، وله أن تلصة وعلى المارسيحابي، والمستجع فوله، واعتماه والموعني، والمستجع فوله، واعتماه والموعني، والمستجع وفيه، والله تمال الروجة والمنافقي تنسب المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافق

﴿ وَالنَّــَاوَأَةُ } مثل أنْ يقبول لها - سرنتُ من تكاحلك على أنَّف فنبلتُ ﴿ كَاللَّغُلَمِ ﴾ فال في والسختارات: - أي يقع بها الطلاق البائن بلا بية كما مر في الخلع.

إوالدُّدَع والسَّرَاةُ لِمُتَعَلَّكَ كُلُّ مِنْ لِكُلُّلُ وَاجِهِ مِنْ الْرُوْخِيُ عَلَى الاحر مِمَّا لِلْحَلُق بِالنَّكَامِ) كالمهراء مشوصاً أو غير مشوص، قبل الدحول وبعده، والمقته الساصية، وأما نقف العنة قبلا السبط إلا بالذكر، وهذا (بعُد أبي جمعة) وقال وأبو بوسماء في المسارأة! "مثل ذلك و وفي الخلع لا يسقط إلا ما شَهِلَ، وقال ومحمده، لا يسقط ويهما إلا ما شَهْل، والعنجرج قول وأبي حنيفةه، ومثنى علم والمحربي، و والسفية و والموصلي، و وصدر الشريعة، وتصحيح ه. فَبُد مما يتعلَّق

ودي النزا شريكاء الرأكل مهما صاحب وت قولهم، والساراة فالعُميع، وترك الهمر حما

كتاب الظمار

إِذَا قَالَ الرَّوْجُ لِالمُرَاتِّةِ وَأَنْتِ مَلَيُّ كَطْهُرِ أَنِّي، فَقَدْ خَرْمَتُ عَلَيْهِ لَا يَجِلُ لَهُ وَطُوْمًا وَلاَ لَمُسُهَا وَلا تَقْيِلُهَا خَنَّى يَكُفُّرُ مِنْ طِلْهَاوِهِ، فَإِنْ وَطِنْهَا فَبْسُ أَنْ يُكَفِّرُ النَّفْضُر شَيْءَ عَلَيْهِ غَيْرُ الْكَفْلَاقِ الأُولِي، وَلاَ يُعَاوِمُهَا خَنِّى يُكَفِّرُ، وَالْفَرَّةُ الَّذِي تَجِبُ بِ الْكَفَارَةُ أَنْ يَتَرِعْ غَلَى وَطِيْهًا.

َ وَإِذَا قَالَ أَنْتِ عَلَيْ تَخِطُنِ أَنِّي أَوْ تَغَلِّنِهَا أَوْ تَغَرّْجِهَا فَهُو تَظَاهِرٌ. وَتَخْلِكَ إِنَّ شَيِّهُهَا

كتاب الظمار

عمر لغةً : مصدرٌ طَاهَيَ امرأتُ ، إذ قال لها: أنتِ عَلَىٰ كفلهم أمي ، كما في والصحاحة و المغرب، وفي اللورة؛ هو لغةً مقاطةً الظّهر بالطّهر؛ فإن الشخصين ١٤ كان بينهما عدادة يجعل كلُّ منهما ظهَّرُهُ إلى ظهر الاخر. احد. وشرعاً: تشبيهُ المسلِم زوجته أو ما يُغفُو به عنها أو جُرِّءًا شائعاً منها بِمُخرِّمةِ عليه تأبيداً. محما أشار إلى دلك بفوته: ﴿إِفَا قَالَ الزَّوْحُ لِالْمرأنب أنّب غَلَى كَطَهْرَ أَشَّى} وكذلك لو حذف وغليَّ، كسا في والنهوه (فقند خَرَّمَتُ عَلَيْهِ: لَا يَبْحِلُ لَـهُ وطُؤُهَا وَلَا لْشَمْهَا وَلَا تَقْبِلُهَامُ وَكِذَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا سَكِيَّهُ مِنْ ذَلِكَ (حَتَّى يُكُفِّرُ عَنْ ظهاره) وهذا جنابة؛ لأن مُمكَّر مَنَ اقْفُولُ وَزُورِ، فَيَنَاسَبُ الصَّعَارِلَةُ عَلِيهَا بَالْخَرِمَةِ، وَلَرْتِفَاعِهَا يَنَالْكَفَارَة، ثُمَّ السَّوطَ، إذا حرم خَرُمُ بِفَوْرَعِيهِ، كَيْلًا يَقْعَ فَيه كما في الإحرام، يخلاف التحالص والصنائم؛ لأنه بكثير وجودهمما، ملو حرم الدواعي لاقضى إلى الْخرج، ولا كذلك الطهار والإحرام دهدابـ:، (فانْ وَطَنْهَا قَسَلَ أَنْ يُخَفِّرُ السَّمْفُورُ اللَّهِ لَمُعَالَى، من ارتكابَ حده المانم (وَلاَ غَيْءَ عليه غَيْرُ الكَفَارة الأولى) وقبل: عليه اخرى للوطاء كما في والدورة وولًا يُعَارِدُهَا خَسْ يَكُفُونَ لَقُولُهُ عَلَمْ لَلْذِي وَافْعِ فِي طَهاره قبل الكفارة: والسَّمْفِيرِ اللَّهُ ولا تُعُدُّ خَنَّى لَكُفُّرُه، ولو كان شيء راجناً لَنَهُ عَلِيهِ ﴿ وَالْعَوْمُ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْكُفَّارَةُ } في قوله تعالى: ﴿ فُمْ يَعُوطُونَ لِمَا قَالُواكِ ۗ إِلَّهُ يَغَنِ عَلَى وَطُبَهَا عَالَ ني والجوهرة»: يعني أن الكفارة إنما تجب عليه إذا فصد وطاها يعد الطهار؛ فإن رضي أن تكون لمخرمة عليه ولم يعرم على وطئها لا تنجب عليه، وبجبر على التكفير دفعاً للصور عنها. ا هي.

﴿ وَإِذَا غَالَ أَنْتِ عَلَيْ كَيْغُنِ أَمِّي أَوْ تَصْجَلِهَا أَوْ تُصْرِجِهَا مَهُوْ مُطَاهِمَ٪؛ لأن الظهيد تبس إلا

⁽١) مرزة المجادلة، الآية ٣.

بِمَنَ لاَ يَجِلُ لَهُ النَّمَلُرُ إِلَيْهَا عَلَى النَّابِيدِ مِنْ مُخَارِمِهِ مِثْلُ أَخْبِهِ أَوْ عَشْبَهِ أَوْ أَمُو مَنَ الرَّمَاعَةِ. وَقَالَ أَنْ قَالَ وَأَمْنَكِ عَلَيْ كَظْهُمْ أَنِّي أَوْ مُرَّحَكِ أَوْ وَجَهُكِ أَوْ وَقِبْلِكِ أَوْ بِصَفْكِ وَإِنَّ قَالَ أَنْكِ عَلَيْ مِثْلُ أَنِي رُّحِجَ إِلَى بَيْبِهِ. فَإِنْ قَالَ أُرْفِتُ الْكُرَامَةِ فَهُوْ كَمَا فَالَ. وَإِنْ قَالَ أَوْتُ فَالَ أَوْتَتُ الطَّهَارَ فَهُوْ ظِهَارًى وَإِنْ قَالَ أَرْفُتُ الطَّلَاقُ فَهُوْ طَلاقُ بَاتِنَ. وَإِنْ قَمْ يَكُن لَهُ بَيْهُ فَلَكِسَ يَشَىٰ.

وَلَا يَكُونُ الطَّهَارُ إِلَّا مِنْ رَوْحَةٍ ﴾ فَإِنْ ظَاهَرَ مِنْ أَمَنِهِ فَمْ يَكُنْ مُطاهِراً، وَمَنْ فَال يُسَائِهِ أَنْفُ عَلَيْ كَظَهْرِ أَمْنِ كَانَ مُظَاهِراً مِنْ جماعِتِهِنْ، وعلهِ يَكُلُ واجدةِ مِنْهُنْ نُعَارَةً.

نشبيه السحلة بالسحرة في وهذا السمى يتحقق في عضو لا يحوز النهر إليه ، معااية (وكذلك) المحكم وإذ شفهها يش لا يحلُّ لا النظر إليها نظر الزوج للروجة (غلى الناج بل معارم) نسباً أو رصاعاً وذلك ومثل أخيه أو غليه أو غليه أو أله بن الرضاعة) ؛ لانهن في التحريم المؤلد كناه نسبا (وكداك) المحكم وإن قال رأسك على كظهر أمي أو قربك أو وجهلك أو رفيهك أو رفيك) ؛ لأنه بمر بها عن جميع البدن (أو يشعك أو كلك) ؛ لاه بنيت الحكم في الشائع ثم يتعدى إلى الكل كما من الطلاق (وإن قال أب غلي بشل أمي) أو كامي، وكذا لو حدث وعلى و وخليه وأس الكل كما من الطلاق (وإن قال أبت غلي بشل أمي) أو كامي، وكذا الرحدث وعلى والشبيه فش الأولى الكلام وإن أن أن أوقت العقول فال أوقت الكرامة فهو كما قال) ؛ لأن التكريم في الشبيه وش الله ليس مصريح فيفتر إلى النه (وإن قال أوقت المطلق (وإن ثم فقول حلاق بيان) لام نشبيه بالمصرة على الحرمة، على الحرمة والى حدث الكاف كما في فكل أنه به بلية الوحف الكاف كما في والدره (ميس بشيء) لاحتمال الحمل على الكرامة، وهذا عبد وأي حدث و وأمي يومها، والله وعدد وأي حدث والى حديدة وقال والمي ويومها، وعنده والمي حدث وأبي حديدة وقال والمي حديدة وقال والمي حديدة وقال والمي حديدة وقال والمي ويومها، وعتمده والمي وعدده والى حديدة والى حديدة والى حديدة والى وعديدة والمناء وعديدة والى والنسمى وعديدة والى ويولو والنسمى وعديدة والى وعديدة والى وعديدة والى وعديدة والى وعديدة والى والنسمى وعديدة والمناء والمناء والنسمى وعديدة والى حديدة والى والنسمى وعديدة والى والنسمى وعديدة والى والنسمى والمناء والنسمى والمناء والنسمى والمنان المناكور والنسمى والمناكور والنسمى والمناكور والنسمى والى والنسمى والمناكور والمناكور والنسمى و

(وَلَا لِكُونَ الطَّهَارُ إِلاَ مِنْ زُوْتِهِ)؛ فقوله تعالى ﴿ وَمِنْ تَفَاتِهِمْ ﴾ وَمَإِنَّ ظَاهَرَ مِنْ أَنْتُهُ لَمْ لِكُونُ مُنْظَاهِرًا ﴾ لأن البطهار مقبول عن البطلاق، ولا طلاق في المستوكة (ومن قال بيسائه) المتعددات وأَنْنُ فَلَي كَفْتُو أَنِي كَانَ مُظَاهِراً مِنْ جَمَافَتِهِنَ لابِهُ أَضَافَ للطّهَارَ لِيهِن فَصَارَ كَتَهُ إِلَّا أَضَافَ الطّلاق (وغَلِّهُ تَكُلُ وَاحِدَ تَقَاوَقُهُ، لأن الحرمة ثنيت في كان واحدة، والكامارة لإنهاء الحرمة فيه تصيانة حرمة الاسم بابعني اسم المعرمة، فيه تعلق حرمة الاسم بابعني اسم الهذابة.

^{(1) -} فقا الغير: دام ونتشر

وَيُعْاَوْهُ الطَّهَارِ عَنْقُ وَلَمْهِ، فَهِنْ لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ لَعَنَابِعَنْنِ، فَإِنْ لَمْ يَشْتَطَعُ فَالَعُمْنِ مِنْقُولِهِ الْكَابِرَةِ فِي ذَلِكَ مِعْنَ السَرْقِيةِ الْكَابِرَةِ وَلِمُ الْمُعْنِيقِ وَلَكَبِيسٍ، وَلَا يَجْرِي الْمَلِّيةِ وَلاَ المَقْطُوعَةُ الْمَالِي أَو السَّلْمَةِ وَاللَّذِينِ وَلَا يَجْرِي الْمَلْيةِ وَالْمُعْنِيقِ وَالْكَبِيسِ، وَلاَ يَجْرِي الْمَلْيةِ وَلاَ المَقْطُوعَةُ الْمَالِي الْمُعْنِيقِ وَالْمُعِيقِ وَالْمُعَلِيقِ اللَّهُ وَلاَ الْمُعْنِيقِ مِنْ خَلَاقِهِ، وَلاَ يَجْرِي الْمُعْنِيقِ وَالْمُعَلِيقِ وَالْمُ الْمُؤْلِقِ وَالْمُعَلِيقِ وَالْمُعَلِيقِ وَالْمُعَلِيقِ وَالْمُعَلِيقِ وَالْمُعَلِيقِ وَالْمُعَلِيقِ وَالْمُعَلِيقِ وَالْمُعَلِيقِ وَالْمُعِيقِ وَالْمُعَلِيقِ وَالْمُعَلِيقِ وَالْمُعَلِيقِ وَاللَّهِ وَلَيْعِيقِ وَاللَّهِ وَلَا اللَّهُ وَلِي اللَّهِ وَلَا اللَّهُ وَلَيْعِيقِ وَاللَّهِ وَلَا اللَّهُ وَلَالِيقِ وَاللَّهِ وَلَا اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَمُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّالِيقِ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا الللَّهِ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهِ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَالِكُولِ وَلَالِمُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَالِمُ اللَّهُ وَلِمُ اللَّهُ وَلِمُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللّهُ اللَّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُولُولُولُولُولُولُولُولِهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

باب في كفارة الظهار

(وَكُمْأَرُهُ الطَّهَارِ عِنْنُ رَابِهِ) أي إعناقها سبة الكفارة (فَبِنَّ لَمْ يَحَدُّ) مَا يَعِنْهُ (فَهَلِيهُمُ شُهْرَيْن مُشَابِعَيْنِ. وَإِنَّ مَمْ يَعْشَفِعُ } الصيام وفَإِفْعَامُ سَدِّينَ مِشْكَيْناً} ملتص الوارد فيه، فإنه غيد الكدر، على هذا النوئيب (وَكُلُ ذَلك) يجب بالعزم (قبل النسيس) لانها أديره للجرد م، قلا بند من تقليمها على الموطورة ليكون الموطور حلالًا وويُجْمِري، في ذلكُ بالتَّكيم وعِلَنَ الرَّفية الْكَاهِرَة والمُطلقة وَالذُّكُو وَالْأَنْشِ وَالصُّعِيرِ وَالْكَمِرِيرِ؛ لأن سَمَ المُوفِة يَسْطَقَلُ عَلَى عَوْلاء - إذ هي عباره عن الدَّفات العرفوقة العملوية من كل وجع وليست بعائنة السفعة رولاً تأخورُ العليماء ولا الْمُعَلَّمُوهَةُ الْبَارْينُ أُو الرَّجِلُينَ ﴾، لأنه فالت حسن المنفعة فكان هالكناً حكماً ووبالحورُ الأصمُّ والمعَمُّوعُ رَحْمَتِي الْبَلْسُ فرلحدي الرجيلي من حلابع والمغطوع الادبير والأنف والاهبور والأعمش والحصي والمجبوب لأنه ليس نفاقت حنس السفعة، بل مُحتَلَها، وهو لا يسم زولاً يُحْوِرُ مُقْطُوعُ إِلَهَامِ الْبِدَلِيَّ؛ لأن قوة الطائل بهما , فقواتها بقرت حس لمقعم (ولا الْمَكُونُ الْنَانِ لَا يَفْتِلُ) ؛ لان الانتمام بالجوارج لا يكون إلا بالعفل، فكان دلت العاجم والدي يحل وبعنو بحرثه؛ الله الاحتلال عبر مامع وولًا يُجُووُ عِنْنُ المُدْمُرُ وَأَمَّ الْوَلَـدِينَ لاستحقاقهما الحرية سلك الحهة، فكان الوق فيهم مانصةً ﴿فَي كَذَا وَالْمُكَانِبِ الَّذِي أَدِّي يَكُسُ الْمَالِ﴾ ولم يُعجز نصه؛ لأنه إعمالُ سحل (فإن أغنل الْمُحَالَبَا لَمْ يُؤَدُّ شَيْئًا) وهجَز نفسه (شَيْن)، للنباع الرق من قبل وحه (وَإِن الْمُسَرَى) السطاهيرُ (أناهُ أو آلةً يُلوي بالشُّر، الْكَفَّارُةُ جَارِ فُلْهَاجٍ؛ للبُوتِ العِنقِ النَّفْسَاةُ بِاللِّهِ، تَحَلَّفُ ما لو ورثه، كانه لا مُمَّام له فيه (وإنَّ أَعْنَى) المعظاهر (يَصْف غَالِهِ مُشَيِّزُكِ عَن الْكَفَارِق) وهو موجر (وصمن قبمة داخه فأغلقه أنغ يكر بمند أبي حبيقة) ويجوز عندهماء لانه يسلك مصبب صاحبه بالضمات فتسار معبقنا الكلُّ وهو ملكه، والالني حيفة؛ أن يصيب صاحبه يتنقص على ملكه ثم يتحوَّل إلىه الأصدال. ومثله يمناح الكفارة. وهنداية:. قال في والتصحيح: "رهناده من فنروع تحسرًا العنو، قال عَنْهَا خَالَ، وَإِنْ أَعْنَقَ بَصْفَ غَيْدِهِ عَلَى كَفَارَتِهِ ثُمْ جَالَمَعُ الَّتِي طَاهَرَ بِنَهَا ثُمْ أَعْنَى بِدَيِهِ قَمْ يَجْزُ عِنْدُ أَبِي حَبِيْقَةً، وَإِنَّا لَمُ يَجِدِ الْمُظَاهِرُ مَا يُعْبَىٰ فَكَفَارِتُهُ صَوْمٌ شَهْرَيْنَ مُتَنَافِقِي لَيْسَ فِيهِمَا شَهْرُ رَمْضَانَ وَلاَ يَوْمُ الْفِيطُرِ وَلا يَوْمُ النَّحْرِ وَلا أَيْامُ الشَّشْرِينِ، فَإِنْ جَنَا مِنْهُ فِي جَلالِ الشَّهْرَيْنَ لِللَّا عَلِيدَا أَوْ لَهُورَ عَلِيهِا اسْتَأْنَفَ الصَّوْمُ عِنْدَ أَي خَبِفَ وَإِنْ أَقْطِرَ يَوْما مِنْهَمًا بِمُلْمِ أَوْ يِغِيرُ عَدْرٍ التَّأْنِفُ.

ا لإسبخاب، فيه. الصحيح قول اأبي حيفة، وعلى هذا بشي المجينوي، و السفي، وعيرهما أقيدنا بالسوبير لأنه إدا كان معسوأ لمريحز تفاضأه لانه ولجب عليبه السعابية فرانصيت الشربك، فيكون إصافاً معوص إفرانُ أغْنَق يَطْعت عَيْدهِ هَلْ كُفَّارَتُه لَيْمُ أَغْنَقُ نَاقِيدٌ عَنْها فِحَارَى؛ لانه أعنهم بكلامينء والنفصائ حصل على ملكه بجهة الكضارة، وبثله غير مناهره كمر: أضحم شاة اللاصحية فأصابت السكين عينهما. مخلاف منا نقدم؛ لأن المقصمان تمكّن على ملك الندريك. وهذا على أصل وأبن حميفةو، أم عندهما فالإعناق لا يتجزُّاه فإعتماق النصف إعناق الكمل: فلا يكون إعماقاً كلامس. وهداية، زواياً أَهْمَنُ نَصْف غَلْبِه عَنْ كَفَّارْتُه لَمْ جَالْمُمْ الَّذِي فاهمز بَهَا شر أَمْنَى } اللَّهُ أَمَّا بَحْرُ عِنْدُ أَسَ خَنِصَنَّى؟ لأن الإعتاق يتجنُّوا عند، وتسرط الإعتاق أن يكنون قبيل اللمبيس بالنصىء وإعناق النصف خطبل بعده وعندهما وعناق النصف إعناق الكليء فحصل الكل قبل المسيس. وهداية: ﴿ وَقِدْ قُدُّمَا تَصْحِيحِ وَالْإِسْبِحَانِي، لَقُولُ الْإِمَامُ فِي تَجَزَّزُ الْإعتَاقِ، وعليه مشى والمحمومي، و والنسمي، وغيرهما. •الصحيح» (وإدا لمُّ بحد المُغَاهِرُ مَا يُعْبَقُ) ولو معناجاً إلىه لحدث أو قصاء ديماء لأنه واجد حقيقه . وبدائع، (فكماريَّة صَوْمٌ شَهْرَيْنٍ) بـالأهله، وإن كان كل واحد مهما تسعة وعشرين بوماً. وإلا فيشين يسوماً، فبإن صام ببالأبام وأفيطر لتسعة وحمسين فعلمه الاستقبال كما في والمحيطون ولواصام نسمة وعشرين يوما بالهلال وثلاثين بالأيام حاز كمه في النطعية، ولو فقار على التحرير وأنو في اخر اليوم الأحير لزمه المثل، والتم يومه لَدُما (أنتابغين) لمص عليه (ليس بهمنا شهر ومصان)؛ لأنه لا يقم عن الظهار؛ فيها قيم من إطال منا أوحبه الله تعالى (ولا يَوْمُ أَفِظُرِ وَلا يَوْمُ السَّخرِ ولا أَبَّامُ النَّشْرِينَ)، لأن الصوم في هذه الآيام مسهلٌ عـه؛ ملا ينوب عن الراحب الكامل. وهداية، وفإنَّ خالفُغ الَّتي ظَاهَرَ بِنَّهَا فِي جِلاَّكِ الشُّهُورِين ليلاّ غامِناً أَوْ نَهَاراً نَاسٍ اشْتَابِكُ الصَّرْمِ هِنْدُ أَبِي سَيْهَةَ ومحدِّمٍ) وقال وأبو يوسقن، لا يستأنف الانبه لا يعتع اقتابهم إذ لا يفسد مه الصوم وهمو الشرط، ولهما أن الشرط في الصود أن يكون قبيل المسيس، وأن بكون خالباً عنه صرورة بالنص. وهابا الشرط تنطيم بالجماع في خلال الصنوم؛ فيمتألف كما في والهنداية، قاتل في دراه الغفهاء: والصحيح قول وأبي حنيفة، و ومحمد، وت بي عميه بالسرهامي، و « لسنفي، و وصدر الشيريعة». وتصحيح، ووإنَّ أَفَطَرُ بـوَّمَا بِنَهْمــا) لي الشهرين (معلَّام) كسفر ومرض ونقاس، يخلاف الحيص فتعلُّو النعبوُّ عنه (أو بغيِّر عَبَّر السَّمَانِف)

وَإِنَّ طَاعِزَ الْعَلَمُ لَمْ يُخَرِّه فِي الْخَعَارِهِ إِلَّا الصَّوَّةِ، فَإِنْ أَعْنَىُ الْمَوْلِي عَنْمَ أَوْ أَطَّعَمْ لَمْ تُجَزِه

وإذَا لَمْ يَشْتَطِعُ الْمُظَاهِرُ الصَّيَامُ أَضُعِ بِنَيْنَ مَسَكِناً كُلُّ مِسْكِنِ عَشْفَ ضَاءٍ مِنْ يُرَّ أَوْ ضَاعاً مِنْ نَعْمِ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ قِيمَةً ذَلك، فإنْ غَدْاهُمْ وعَشَاهُمْ جاز، فَلِيلًا مَا أَكُورًا أَ فَإِنَّ أَعْطَى مِسْكِبِنَا وَاجِدًا مِثْمِنَ إِوْماً أَصْرَأَهُ، وَإِنْ أَعْطَهُ فِي يِـوْمٍ وَاجِدِ لَمْ يُجْرِهِ إِلَّا عَلَى وَوَجِهِ وَإِنْ قَرْبَ لَيْنِي طَاهِرَ مِنْهَا فِي مَحَلًالِ الْإَضْعَامِ لَمْ يَسْتَأْبِفَ إِ

وَمَنْ وَخَبْ غَلَيْهِ كُفَّارِنَا طَهَارٍ فَأَعْنَىٰ ،قِنَبْنِ لَا نَبْدِي غَنْ إِخْذَاهُمَا بِغَيْنَهَا جَاز غَلْهُمَا،

أبصأه لفوات السالع وهواقلار عليه عادأ

وزرانَ طاهر الْمُمَلَّدُمُ ولو مكانـنَا (لَمْ يُخزو فِي الْكَانَارُة إِلَّا الصَّيْوَمُ وَلَامَ لا طلق الله، علم يكل ص أعل الكتمبر بالمدال (فإن أشمَن المعالى عَنْهُ أَوْ الْقَنْمِ لَمْ الحَرِمُ لاَنَّهُ بَسِل مِن أهل المعلك، فللا يصير مالكاً بتعشيكه.

(وإنّ لم يشتطع المعتاج العبام الدوس لا يرحى دروة أو تبرس وأنكمه هر و بالده وينس مائكمه المعتاج العبام المراهم المراهم المراهم والمناهم المراهم والمراهم والمراهم والمراهم والمراهم والمراهم المراهم وأكّل مسكيل تقلما ضاح على أو أو ضاعاً من نشر أو ضعيم كالفطرة فدرا ومصراة وأو قياماً من نشر أو ضعيم كالفطرة فدرا علم ومضراة وأو قيام المراهمة ولك المراهمة والإطاعم، وهو وعدا المراهمة والك المستموس عليه هو الإطاعم، وهو ومن الإيامة والك كما في الدورات المراهم الرحم المراهمة المراهم والمراهم الإستماء إلى المستماء إلى المناهمة والإدام والمراهمة والمراهمة المراهمة والمراهمة المراهم والمراهمة الإيامة والمراهمة الإيامة والمراهمة والمراهمة والمراهمة والمراهمة والمراهمة والمراهمة والمراهمة والمراهمة المراهمة والمراهمة والمر

﴿ وَمَنْ وَخَتَ عَلَيْهِ كَفَّازَتُ طَهَامٍ} مَن العَرَاةُ أَرْ العَرَائِينَ (صَافَعَنْ رَعَنَيْنَ لَا يَتُوي عَنْ إخْسَدُ لَهُمَا

وَكَوْلِكَ إِنْ صَامَ أَرْنَمُهُ أَشْهَرِ أَوْ أَطْعَم مَانَهُ وَجِشْرِينَ مَسْجِينًا خِالَ. وَإِنْ أَشْقَ رَفَيَةً وَاجِدَةً أَوْ صَامَ شَهْرَيْنِ كَانَ لَهُ أَنْ يَجْعَلُ فَلِكَ عَلَى أَيْنِهِمَا صَاء

كعتاب اللمان

إِذَا قَدْفَ الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ بِالرَّفَا وَهُمَّ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ. والسَّرَأَةُ مِسْلُ يُحَدُّ دَاوَهُمِا، أَوْ يَفَى نَسْبَ وَلَهِ هَا وَطَالِنَهُ مِسُوجِت الْفَقْفَ فَعَلْمِ النَّعَانُ. فَإِنِ النَّفَعِ مِنْهُ حَسْدَ اللَّ يُلاَهِمَنَ الْرَيْخُذُبُ تَشْنَهُ فَيْحَلُّ، وَإِنْ لاَعْنَ وَحَبْ عَلَيْهَا اللَّهَانُ، فإنِ الشَّعَثُ خَبْسَهَا الْحَاكِمُ خَتَى تَلاَعِنُ أَوْ تُصِلَّقُهُ.

...

بعيبها لجار علمنساء وتعالماتُ) الحكم وإنَّ صاحَ أَرْبَعَةَ أَشَهَرُ أَوْ أَطْعَمَ مِنافَةَ وَعَلَمْ بِن سَكيبَةً} لان المحتس بتُحد، فلا حاجة إلى له معلمة (وإنَّ أَعْلَى رَفِيَةُ واجْدَةً أَوْ صَامَ مَنْهُ بَهُو يُنَ عَلَى تُعارِي وكانَّ له أَنَّ يَجْعَلُ وَلَكَ عَلَى أَيْهِمَا شَاءً ؛ لأن اللهِ تَعْلَمُونَ عَلَمَ الْحَسَى.

كتاب اللعان

هو نغة مصدر لا في كفائل. من اللغن وهو الطرّه والإبعاد، سُمَّي به . لا منغصب المفه عدم أولاً، والسُّق من أسباب الشرحيح، وشرعا شهادات وقائدات بالابقان معروبة باللغس من جهة وبالعقب من أخرى. فنائمة مقام حدّ الغذف في حقد، ومقام حدّ الزا في حقها. كما شار يلى ذلك بقوم. (إذا فدف الرّجَلُ الرّاتُ بالزام صريحاً ووَلَمَا) في الشروحان وبن أهمل اللهافة عنى العسنم (في كانت والعراق) ومثل أخدً فادفها لابه قالم عي حقه مقام حدّ الفدف فلا بد من العسنم (ويُ كانت والعراق) له حقها، فلا بد من طبها كسائر الحقوق، فلو بم شطابه وسكنت لا يبطل حقيا، ولو طالت لعدة لأل طول العدة لا يبطل حقيق العداد وقبله الملفان) إن عصر عن يبطل حقيا، ولو طالت العدة الأن العدن أو أراد الفي نسب ولدها المنفق إلى العدن لا يبطل حقيا، ولو طالت العدة الأسلام حتى بكاني العراق (مارة الفيلة المنفق عنه المنفق وحب عليه الأصل (فياد الاغز) المزوج ووَحَد فالهنا اللعدن) بعدد، فنو المن العدن العدد المنفق وحب عليه الأصل (فياد الفيلة المنفق وعلى المنفق والمناق المنفق المنفق المنفق المنفق المنفق المنفق المنفق المنفقة المنفقة المنفقة المنفقة المنفقة وعند، وهو وعلمة الأن المنفقة الم

وَإِذَا كَانَ الرُّوَّعُ عَبْدًا أَوْ كَافِراً أَوْ مُحْدُوداً فِي فَذُبِ فَقَدْفَ طَرَّأَتُهُ مَعَلَيْهِ الْحَدُّ.

وَإِنْ كَانَ مِنْ أَمُّلِ الشَّهَادَةِ وَجِينَ أَمَّةً أَوْ كَافِزَةً أَوْ مُخَذَّوِدَةً مِي فَذَفِ أَوْ تَحَافَ مِشْلَ لا يُحَدُّ فَافِلُهَا فَلَا خَدْ عَلِيْهِ هِي قَدْفِها وَلا لِعَانَ.

وَصِفَةُ اللَّمَانِ. أَنْ يَبْغَدِىءَ الْفَاضِي بِالرَّوْحِ فَيْشُهِيدِ أَرْبِعِ سَرَاتٍ فَقُولُ فِي كُـلُّ مُرُةٍ ا الْشَهْدُ بَاللَّهِ إِنْ يَلِينَ الصَّادَقِينَ فِيمًا وَنِيُهَا بِهِ مِنَ النَّرِانَ. ثَمُّ يَفُولُ فِي الْخَابِسَةِ: نَعْنَةُ اللَّهِ غَلْيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَادِينَ فِيمَا زَمَاهَا بِهِ مِنَ الرَّمَا، وَيُشِيرُ الِنَّهَا فِي جَمِيعِ فَلِمك، ثُمْ تَشْهِدُ المَنْرُأَةُ أَوْمَ مُرَّاتٍ تَقُولُ فِي كُلُّ مُرَّةٍ. أَضْهَدُ بَاللَّهِ إِنَّهُ لِمِن الْكَادِسِ فِهَا زَمَانِي لَهُ مِن الرَّمَا

ولا يجب به الحد، وينظي السبب، لابه إنما ينقط حكما بالقمال. وله يوحد، وهو حق الولند؛ فلا يصدّقان في إنطّاله، وبه يظهر عدم صحة قول فصدر الشريعة، فهيد، مست ولندها الدروة. قال دليجناه، وقد يجاب بأن مراد والقدوري، بالتصديق الإفرار بالزباء لا محرد فولها فصدادت، وانتفى عن ذكر التكرار اعتمالاً على ما ذكره في بأنه الحد.

(وإذا كان الزُوْجُ) غير أعل للتنهيادة بأن كنان وعيدًا أَوْ كنافراً أَوْ مُخَذُوداً فِي قُلْف) وكنان أعلا للقدف بأن كان بالعا عاقلاً باطفاً وفعدك الرأنة فعليّم الحدثي والاصل أن اللعمان إذ سمط لمعنى من حهمة قلو انفذف صحيحاً حُدُّد وإلا فلا حد ولا لعال، كما في االدوء.

روان كان الزوج (مِنْ أَشَى النَّشِهادة وهِي ؛ عبر أهل للها: لابها وأسَّة أَمَّ كامرةُ أَنْ سَكَمُودةُ هِي قَلْمِنَ الوَّحِمِيّةِ أَوْ مَحْتُونَهُ (أَلُّوْ كَالنَّتُ مَثَنَّ لا يُحَدُّ مَالَفُهِمَّ بَانَ كَانَتُ رائِمَةٍ أَوْ مُوطَّوِمَةً شَهِيّهِ أَوْ تَكَامِّ مَنْسُدُ وَلَمَّا خَذْ عَلَيْهِ فِي فَلْمُنْهَا} كما لوَ قَدْفَها أَحْسِي (وَلَا نَضَانَ}، لانه خَلَف، لكه يُشَرِّرهِ خَسُماً قَهِدًا البَابُ

ووصفة اللّذان منا مغنز به الغرّان، وحاصلة (أنَّ يُشدَى، الشاصي غلروَّج فِشْهِم) على .
عده وأَرْبَعُ خَرَاتٍ بِغُولَ فِي كُنَّ مَرْةٍ أَشْهِدُ مَائَة إِنَّ نَسَ الطَّاوَقِي فِيما رَمِيْهِهِ ، من المراه)
وروي فالحسن، عن وأي حَنِهة أنه بأتي ملهظ المواجهة عنول. فيما رميلك به من المراه)
فلاحسال، وحَمَّهُ مَا ذكره في الكنات ورقو طاهر الووابه وأن لفظ العالم إذا الصنَّتُ إليه الإشارة
القطع الاحتمال، كما في والهدابه وأنَّ بُغُولُ في الحاصلة المُسَّدُ الله نحلة إلى أن عن من الكندس
فيما رماعًا به بن الرَّانَ إِن قدفها به وأو نَفي خواد إن هاه، وفي والنظيم شول له الفاصي أنَّق
الفرات إليامًا أوجه (ويُشيرُ) الزوج وإليها في جميع ولك أنَّهُ تَشَهَدُ المرَّأَقُ معدد على عسها وأرَّدهِ
حَرَات إليامًا وهي كُلُّ مَرَة المُنْهَدُ بِنَالَة بِنَا لَمِن الكادين فيما رماني به من الرَّباء ونَفَاتِ في

وَتَقُولُ فِي الْحَامِينَةِ: إِنَّ فَصِبَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنَّ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا زَحَانِي به مِنْ الزَّلَا

فإذا النعنا فإق الغاصي بتنهما، وكانت الْفَرْقَة تَطْلِينَة باندَ عَلَدَ أَنِي خَبِيعَة وَلَمَحَدُبَ، وَقَالَ أَنُو يُولِنُكُ ۚ لَغُوبِهُمْ مُؤلِنُدًا، وإنَّ كان القَدْفُ بولَغِ عَلَى الظّاصِينَ نسبة وَالْحَقَة بأنُو

الْمُكَامِلَةِ * إِنَّ مَمِنِكَ اللَّهِ عَالِمِنَا إِنَّ كَانَ مِنْ الطَّنَادِفِينَ فِيمَا وَالْمَانِي * مِن الطَّرِعَامِ، وإنسا خُطَلَ المصلُّ في جانبها لأن السناء يتجاشرُان طلقين * فيهمل يستعملُ اللَّمَنِ في قلامهن تَشِيرُا ، كما ورد به الخديثُ الله فاخير المصب لتنفي ولا تُقَدِم عَلَيْهِ .

(هباذ أنتما هبري ألفاصي تشهيدا) ولا نفع الفرقة حتى بنص بهنا على الدراع بيسارقهما بالطلاق، وإن السع من ذلك قراق العاصي سنهما، وما لم يغص بالدراء فازوجيه فاتحاد فيتحملها الطلاق، والطهال و لإبلام، ويحري سهما اتتوارث. كما في فالحرهرة، (وكانت الله في نظرتمة بالته عَلَمْ أَي حبيلة والحمدي، لابها بنفرين الفاضي كما في العبل، ولها العقم والسكس في عندتها، ويتب مسك ولمدها إلى لمسين إل قبالت معتدة، وإن لم تكل معتدة فإلى سنة التهر، وحوهرة، إوقال أنو إلوكية أن الإنشاد، وحركم، والشهادة بعد الرجوم لا حكم لها، ولا يحتمعان ما يحتمعان ما

⁽¹⁾ سقير المصنف إلى حقيقة أن سبيد المحاري هاك المراح وسيرة الدارج أن قسمي دائر في فطر باري المصنى هذا المراح وسيرة الدارة المستوارية المستو

وهراء أحرجه الدرقطن الالالاداوة لهلني لالكاديا فلاهمادين حدسيدس تنمرا

ذكرة الريمي في نصب الرية ٣٠(٢٦٢ وقال أقال صاحب والنصح و الني حدد الهادي . وسافه صد الحدد وأخرج الدارة علي ١٩٤٣ والسهلي (١٩١٧) كلاحمت عن إلى علي أوعل أبي و قال عن الرياضة ولا المحمد الله في الشكامين الأيجندة الداء أو استخدا أما درائد أو الـ 173 من المحمد في المستخد المدارة المحمد المحمد من المحمد عدوسات المداكة عن من المسلاحين الويدران أقبل ويوفية ويه فائل مهى المعطفها لللات تطلعات عدوسات المداكة المحمد المحم

بایره المواسد (در ایران ۱۳۰۳ در بایران ۱۳۰۷) هم از استخبار انتخاب آن به آصافی به خدم دادم. های می نصب اثر ادر اوروی است و رامی می دهیده ادامها همان و پختمهای آن به مانیاد خلی خدار و ایران مستوری وعلی ایران از آن شده می معتباری در فیله اش امها و ایران معرد و این استخبار امال برود عند اوروی، و این آنی شینه درفاعا اصلام ها تر نکمی واقع تشخیص همچنز ۱۳۳۷ تران

فَإِنَّ عَلَا النَّوْجُ فَأَكْدَتَ نَفْسَهُ خَفَدُ الْفَاصِي وَحَلَ لَهُ أَنَّ بَسَرُوْجِهَا. وَكَمَذَلِكَ إِنَّ قَدَفَ غَيِّرَهَا فَكَدُّ أَزُ زَنِكَ فِكُدُنَّ.

وَإِذَا فَقَفَ الشَرَّتُهُ وَهِي صَغِيرَةً أَرْ مُحَنَّوِنَةً فَلَا إِنَّانَ لِبَنْهُمَا. وَقَدْتُ الأَخْرَسِ لا يَتَمَلَّنُ بِهِ اللَّغَانُ، وإِذَا قَالَ الزَّوْجُ وَلَيْسَ خَمْلُكِ مِنْيَا فَلَا إِنَّانَ لِبَنْهُمَا، وَإِنَّ هَالَ وَرَثَيْبِ وَهَـذَا الْخَمْلُ مِنَ الزَّنَاهِ لَلاَئِظُ وَلِيْ يَقْفِ لِقَاضِي أَخَلِيلُ.

كاما متلاعتين، ولم يتي انتلاعن ولا حكمه بعد الإكانات فيجتمه ان. وهالدار قال قالامينجالي، والمهابقة، قالله والإصبيحالي»: والضحيح وأوَلِنَّ كَانَ الْفَالَوْنَ مِن الروح (يتوَلَوْنِ أَي يتُمُي بنعب ولدها (نَمَى الْفَاعِينِ لَسَيْحًا عَلَى أَيْهِ (وَاللَّحَةُ بَائِمً) ويشرط في نفي الولاد أن تكون المرأة من أقل الشهادة من حين المُفُوق إلى حين الوضّع، حتى لو كالت حين الوضّع كتابية أو أمنة تم أصلت أو غَلَمَة لا يتعلن ولدها تسوياً المحادة القساع : فلا يتغير بعد ذلك تغير حالها كما في والجوهرة».

وَقَانُ عَلَوْ الْوَرْجُ الْكُلْفِ الْفُلْمُ وَلُو دَلِالْهُ بِأَنْ مَاتِ الْوِلْدُ الْمُنْفِيُ عَنِ مَالَمِ فادْعَى نَسَمَهُ (حَكُمُّ الْفَاقِينِ) حَلَّمُ اللهُ فَا خَلَمُ لَمِ بَيْنَ أَمَالًا مِنْ أَمَالًا الْمُنْفِينِ عَنْ اللّهِ وَلَمْ مِنْ أَمَالًا اللّهَ وَمَا اللّهُ وَمَا لَمُ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُ اللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُواللّهُ وَلِمُولِمُ اللّهُ وَلِمُولِمُ اللّهُ وَلِمُولِمُ اللّهُ وَلِمُولِمُ اللّهُ وَلِمُولِمُ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلّاللّهُ اللّهُ وَلِمُولِمُ اللّهُ اللّهُ وَلِمُولِمُولِمُ اللّهُ وَلِمُولِمُ ا

- + +

 وَإِدَا نَفَى الرَّجُلُ وَلِدَا مَرَّتُهِ عَفِيهِ أَوْلاَفَا. أَوْ مِن الْحَالَ الَّذِي نَقَائِلَ الْمُهَائِمَ أَوْ لَمُنَاعُ لَهُ اللّهُ الْوَلاَنَةِ صَبَّحَ هَيَّهُ وَلاَعَلَ بِهِ. وَإِنْ عَالَمَ بِغَدَ مَلْكُ لاَ مِن وَبَنَتَ النَّسِ وَمُحَمِّمُ اللّهِ مِنْ مُنِّبًا فِي مُسَابِّهِ اللّهَامِنِ . وَإِذَا وَلَمُكَ وَلِمَائِنِ فِي مَظْنُ وَاحِد فَلْقَي الْأَوْلَ وَاعْتَرِفَ بَاللّهُ مِنْ نَسَبِّهُمَا وَخَمْدُ الرَّوْخِ . وَإِنْ عَشَرِفَ بَالأَوْلَ وَمِنَ الشَّابِي تَبْتُ مَسْلُهُمَا وَلاَعْنِ.

كتاب المحة

ا إذ طَلَقَ الرَّجُلُ المُوائَّةُ طَلاقًا بالنّا أَلْ رَحْعَيْنا أَنْ رَفَعَتْ الْعَاقِمَةُ بَيْنَهُمَا بَشِر طَلاق وهِي

ووإذا مني المؤخل وقد الوقد عليه الولادة أل في الحدال إلى المداة (التي أفسال) عليه المؤخل وقد الوقي أفسال) عليه والمؤخل والمنها المؤخل المؤخل المناها والمؤخل المؤخل المؤخ

كتاب الععة

عي لعنه اللافصال وتدرعا الترقيل بثره السياء صدا وال للكاح أو تحسيب ولمنكي التونيق علماء لانا العراة للعصي الاله العصورة، عشم وستقو المدح الدوساداتها

ورد اطلق الراحلي المرادم المستحول بهما سناء كنان وطاعت بالمما أن بخطأ أو وفعمه المساولة

خَرَةُ مِمَنَ تَحَيِّهُمْ فَهِنْلُهُمَا تَلِئَةً أَلْوَاهِمَ وَالْأَقْوَاهُ ﴿ الْخَيْمَانِ وَإِنْ كَانَتُ لَا تَحِمَلُ مَنَ صِخْبُ أَوْ يَجْرِ فَجِلَتُهَا فَلَاقَةً أَشْهُونَ وَإِنْ كَامَتُ حَاسِلًا فَيَفْلُهَا أَنْ نَصْحَ خَنْلُهَا، وَإِذْ كانتُ أَسَهُ فَهِنَّهُمْ خُيْفِنَاهِ، وَإِنْ كَانْكُ لَا تَجِيضُ فَهِلْتُهَا شَهْرٌ وَهَلْكُ.

وَإِذَا مُنَاتَ الرَّجُلُ عِنِ النَّرَاءِ الْخَرَّةِ فَعِلْتُهَا أَرْنَعَةً أَشْهِرَ وَغَشْرٌ، وَإِنْ كَانْتُ أَمَّةً فَعَدَّنُهَا شَهْرَانَ وَخَمْنَهُ أَيَّامٍ، وَإِنْ كَانْتُ حَامِلًا فَعِلْتُهَا أَنْ نَصْحَ خُفَلْهَا، وَإِذَا وَرِنْتِ السُطَعْفُ فِي المَرْضِ فَمِدُنُهَا أَبِعِدُ الأَجْلَيْنِ.

يُنَهُمَ بَشِرَ طَلاقًا) كَانَ خَرَف عَلَم بُوجه من الوجوه السابقة اكتمكي ابن البروج، وبحو دلك مما بوجب الفرقة (واهي شراة) و (مشن تحيض بجلائها ثلاثة ألواو) كواس من وقت المخلاق أو الفرقة، ذلو طبقت في الحيس نه أحدً من العدة (والأقراق) هي (الحَجْش) عندا الان الحيش خُفُرك لمن الرّ الرحية، وهو المقصود (وَإِنْ كَانْتُ) مني (لا نَجِيش من صحب) لو بلوغ النس (أو كَيْنَ مَانِي بالله بلغت من الإياس لانه إذا كانت ممو نموية المؤتف والانتها بالحيض ما لم تدخل في حد الإياس لانه إذا كانت من حجيش فادتا طهرها فإن عدنها بالحيض ما لم تدخل في حد الإياس. وحوهرة، (وإنَّ كانتُ من حجيش فيدنها أن أمن عملها ومانا إذا كانت من تحيش فيدنها إذا كانت من تحيش لا يُعرف الله الله المؤتف المؤتف والحيضة لا تحول في المكن تصيير وإنَّ كانتُ) من طاح الله المواج علها كالحرة.

(زارة صات الرَّحَلُّ عن الرَّابِ المُعَوَّة) دخل بها أو لا صغيرة ثالث أو كبيرة، صلحة أو كالله، كالله، حاصت في الهما أو لم تحقق، كما في اخوالة الدهني، وأبيالها أربعة أسهر وعشرة) المام، تقوله تعالى المؤفّرة وأربعة أسهر وعشرة ألها، تقوله تعالى المؤفّرة وعشرة ألها المؤفّرة ألها المؤفّرة ألها المؤفّرة ألها المؤفّرة وعدة الطلاق اختلالها المؤفّرة المؤفّرة وعدة الطلاق اختلالها المؤفّرة المؤفّرة وعدة المؤلفة المؤفّرة المؤفّرة وعدة المؤلفة المؤفّرة المؤفّرة المؤفّرة وعدة المؤلفة المؤفّرة المؤفّرة وعدة المؤلفة المؤفّرة المؤفّرة المؤفّرة وعدة المؤلفة المؤفّرة المؤفّ

^{15) -} سورة البقرق الابة: 374

 ⁽¹⁾ سورة الطلاق، الأباد ال

وإذْ أُخْتَفَ الأَمَةُ فِي عِلْتِهِمْ مَنْ طَلَاقِ رَحْمَيُّ الْتَقَلَّكُ جَازَتُهِمْ إِلَى عِلْمَةِ الْيَحْرَاشِ، وَإِنَّ الْعَلْفُتُ وَمِنْ بَالْمُونَةُ أَوْ مُشَوْفِي مِنْهَا رَوْسُهِما نَمْ شَقِلْ عِنْدُنْها، وَإِنْ كِمَانَتُ آيسةُ فَاغْتِنْدُتُ بِالشَّهُورِ نُمْ رَائِدُ الذِّمْ الْتَقْصَلُ مَا مَضَى مِنْ عِلْمُهَا وَكَانَ عَلَيْهَا أَنْ تَسَايْفُ الْبِذُةِ بَالْمُجْيَّضِ .

والسَّكُوحةُ بِكَاحاً فَسَداً وَالسَوْطُوءَ بَشَلَهُ عِلَيْهَا الْعَبْصُلِ فِي الْفَرْقَةُ وَالفَوْتُ وإذا مَاكَ مَوْلِي أَمْ الوَلِد غَلْهَا أَوْ الْمُتَقِّهِا فَعَلَّنْهَا ثَلَاثُ حَيْصِ

الم. وأيي حيفة، والامحمدة، الحال وأنو توسف والعدلها اللات خيص، بالصحيح قولهب، واعتماده

دايي حميقة او دمختاده ، فقال وأبو بوسطية ، هنائها الكات حييس، دالطنجيح فولهيس، واعتباره « لمحوي» و دالتينغي د وغيرهما ، وتصحيح» ، فيدنا الاطلاق بالديال لأبه إذا كنان رطبيًّا بمديها عدة الوفاة إجماعاً كما في دالهذابة»

إدان أعلن الله في بعد إلى والله المنافعة وهي المنطقة عالم المنطقة عالمها إلى علم المنطقة المنطقة المنطقة عالى المنطقة وهي والمنطقة والمنطقة

(وَالْمَنْكُوخَةُ مَكَاحاً هَابِساً) الدامعول بها (وَالْمَوْطُوهُ لَشَّلُهُمُ عِلَيْهَا الْخَيْطُرِ) إِن عَبَات تعبيض، والاشهر إن كنائت من لا تحصل إهى الْفُرَّةَ وَالْمَ وَانَّهَ وَلاَيْهِ للنَّهَا للنَّسَرُف عن بير ما الرحم، لا لفضاء حق النكاح، والحيضُ هو العمرُف، والانتها قائمة مقام الجيس

﴿ وَإِمَا مَتْ مَالِلُ أَمْ الْمُولَدُ عَلَهَا أَوْ أَغْلَقُهَا} وَلَمِ لَكُنْ تَحْتَ زُوجٍ وَلاَ مَعْدَمُ وَلَمَذَلُهَا لَلْإَنْ جَعْسَ ﴾ إن تشاعد من فواحد الحيص، وثلاثاء أشهار إن كنامت من قوات الأشهار • لأنها وجنت مالوطة لا بالكنام، ووجنت وهن حديث فتكون ثبلات جيعى أثر ما يضوم نضمها كنا في النوطة وَإِذَا مَتَ الصَّغِيرُ عَنِ المَرَأَتِهِ رَبِهَا خَيْلُ فَمِنْدُتُهَا أَنْ تَضْعَ خَمَلُهَا. وَإِنَّ حَنْتَ الْخَيْلُ بَقْدَ المَوْتِ فَمِلْنُهَا أَوْبِعَةً أَشْهُر وَعَشَّرً.

وَإِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ المَرَّاتَةُ فِي خَالِمِ النَّخِيْصِ فَمْ تَفَقَدْ بِالْخَيْضَةِ الَّتِي وَقَعْ فِيهَا الطَلَاقُ، وَإِذَا وُجِئْتِ السَّمَّتُمَانُهُ بِشَهْمَةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةً أَخْرَى، وَتَدَاخَبُ الْمِسَدُنَانِ، وَكُونُ النَّخِيْفِي شَخْتَتَا بِهِ بِنَّهُمَا خِيجاً، وَإِذَا الْفَضْتِ الْمِلْةُ الأُولِي وَلَا تَكْمُلِ التَّائِيَةُ تَمَامُ الْمُدَّةِ الْكَائِنَةِ.

يشبهة. قيّد نام الولد لأنّ نابِئَة والمديّرة إما أعتفهما المؤلّى أو مات عنهما لا عِنْلَةُ عنههما؛ لعنم الغراش. وقيدنا بأن لا تكون منزوجة ولا مُقَلِّم؛ لأنها إن، كانت منزوجة أو معند، ومات مولاها أو أعتفها فلا عدة عنيها، لأنها ليست جراشاً له.

(وَإِذَا مَاتَ الصَّبِرُ) الذي لا يَدَنَّى منه الإحبال (عَي الْمَرَأَةِ وَبِهَا خَلَ) محقّل وذلك بأن تُضِع لدون عنه أشهر من موك ومِدَّنَهَا أَنَّ نَصْعَ خَفَلْهَا لاطلاق قوله تعالى " فَوَأُولاتُ الأَخْمَالِ الْجَلَقُونَ وَلا تعالى " فَوَأُولاتُ الأَخْمَالِ الْجَلَقُ أَنَّ يَضِعُ خَفَلُهُمْ أَنَّ يَضِعُ خَفَلُهُمْ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَمُ وَقَلْ عَلَيْهِ وَقَلْ عَلَيْهِ وَقَلْ عَلَيْهِ وَقَلْ عَلَيْهِ وَعَلَمُ وَقَلْ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهِ وَقَلْ عَلَيْهِ النَّبِي فِنَاتِ النَّسِمِ مَنَهُ وَهِمَا كَالْحَادِثُ بَعِيدُ الْمُسِوّدِ وَهِيهُمْ اللّهِ عَلَيْهِ وَعَلَمْ وَعَلَمُ وَاللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ وَاللّهُ وَعِلْمُ اللّهُ وَقَلْ عَلَيْهُ وَلَيْهُمْ وَعَلَمْ وَعَلَمْ وَعَلَمْ وَعَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَكُولُ وَلَا لَكُولُ مَا فَي وَالْعَلَمْ وَلَيْكُمْ فَقَالُ فَقُلْ النَّمْ وَعَلَمْ اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلَيْكُمْ وَلَا يَعْلَى اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلَا يَعْلِمُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا يَعْلُمُ وَلَا يَعْلُمُ اللّهُ وَلَيْكُمْ وَلَا يَعْلُمُ اللّهُ وَلَا يَعْلُمُ وَلَا يَعْلُمُ وَلَا عَلَيْهِ وَلِمَ اللّهُ وَلَا يَقُلُمُ وَلَا يَقُلُولُ وَلَا يَقُلُولُ وَاللّهُ وَمِنْ وَلِنْ عَلَى اللّهُ وَيْ اللّهُ وَلَا يَقَلُمُ وَلَا يَقُولُ وَاللّهُ وَاللّهُ الْمُعَلِّى اللّهُ وَلَا يَعْلِمُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا يَقُلُولُ وَلَا اللّهُ وَلَا يَقُلُولُ وَاللّهُ وَلَا يَقُلُولُ وَلَا يَعْلُمُ وَلَى اللّهُ وَلِي اللّهُ وَلَا يَعْلُمُ وَلَا يَعْلُمُ اللّهُ وَلَا يَعْلُمُ وَلَا يَعْلَى اللّهُ لَهُ وَلِي اللّهُ لِلّهُ وَلِي اللّهُ لِللّهُ وَلِي اللّهُ لِللّهُ لِلللّهُ الْمُعْلِى اللّهُ لِللّهُ الْعِلْمُ الللّهُ لِلللّهُ الْمُعْلِمُ الللّهُ لِللّهُ لِلللّهُ الْمُعْلِمُ الللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِللللّهُ لِللللّهُ لِللللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِللّهُ لِلللّهُ لِللّهُ لِللللّهُ لِللّهُ لِللللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِللللّهُ لِللْهُ لِلللّهُ لِللللّهُ لِلللّهُ لِلللللّهُ لِلللّهُ لِللللّهُ لِلللللّهُ لِلّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلْمُ لِللّهُ لِلللّهُ لِلللللّهُ لِلْمُعِلِلْهُ لِلْمُعِلّمُ لِلْمُلْلِلِلْمُ لِللللّهُ لِلْمُل

(وَإِذَا طَلَقُ الرَّجُولُ السِرَائَةُ فِي خَالِ الْحَلِصِ لَمْ تَقَتَلُ السِراة وَبِالْحَلِصَةِ التِي وَفَخَ بِهِهَا الْمُطَلِّقُ إِنَّهِ الْمُعَلِّقُ اللَّهِ الْمُعَلِّقُ اللَّهِ الْمُعَلِّقُ اللَّهِ وَلَا مِن الْحَلْقُ (وَالْمُ وَالْمُعَلِّقُ بِلَهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِي اللَّهِ اللْمُعْلَى الْمُعْلِي اللْمُعِلَى الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعِلَّالِي الْمُعْلِي الْمُعْلِيْمِ اللْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي الْمُعْلِي ا

⁽١) - سورة الطلاق، الأبة: ٤.

والسداة أنَّما وهي السفلاق عليب الطَّلاق، وهي أسداء عليب النوفاد، هيأن لمَّ تَعْلَمُ بالطّلاق أو الوّفاة حتى مصب لَمَاذَ العالمة فقد الفصف علاَلُها: ﴿ وَتُعَذَّمُ فِي النَّكَاحِ العالميد عليب النَّذِيق ينهُس، أوْ خَامَ الْوَافِقِ- على تَوْكَ وَهَيْهِا

وحلى المشكونان والمسافي عليها وؤقمها بارد الثالث بنائعة تشكيسة بالإشمالة، وقملوا الركة العليان والرسة والتُنقَل والمُخل الأامل عالمور ولا الخاصك بالجدّاء، ولا نفسل نؤر، الطيوعة للظفر ولا لوغلوان، ولا يخماد على كالود، ولا تسعيدي، وعلى الأمه الإخدال

. ...

ورائدا، أنداه بي النظاري عليه الطلال، وفي أخراء عليه النوابي، لابها، السبال في ولونها، فيما السبال في ومونها، فيما الذاتها من وقت وجود السبال وبها لا لمنظر بالمطلال والوقاة على وصله المنظ فقة المنظر بالمطلال والوقاة على وصله المنظر بها المنظرة ومن المنظرة المنظ

روي يحت وعلى المبتونة والمدار علها وؤخها إذا كانت ويامة تشمه أي ويا أداء إلا تحتال الراء أبرجه المسلق أو المها والمحتل علها وؤخها إذا كانت ويامة تشمه أي ويا أداء والمحتل أول أبرجه المسلق أو المهاب والراء أبرجه المسلق أو المحتل المحت

وَلَيْسَ مِن عِمْدَ النُّكَاحِ الْفَاسِدِ وَلَا فِي عِمْدَوْ لَمُ الوَلَدِ إِخْدَادً.

وْلَا يَنْهُنِي أَنْ تُخْطَبُ المُعْتَقَاءُ، وَلَا يَأْسُ بِالنَّمْرِيضِ فِي الْجَطَّبَةِ

َوْلَا يَجُوزُ لِلْمُعْلَقَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَالمُنْتُوتَةِ الْخُرُوجُ مِنْ مِيْتِهَا لِللَّا وَلَا نَهَاراً، وَالمُنْوَقِّى عَلَهَا زُوجُهَا فَخَرُجُ قَهَاراً وَيَعْضَل اللَّيْلِ ، وَلَا فَيِتُ فِي غَيْرٍ شَرِّلَهَا . وَعَلَى المُعْنَلَة أَنْ تَشَدُّ فِي المَنْزِنَةِ الَّذِي يُضَافُ إِنَهَا بِالسُّكِنَى خَالَ وَقُوعٍ الْفَرْقَةِ، فإنْ كنان نَعِيبَهَا مِنْ دارِ المُنْتِ لا

لأنه لإظهار التأشف على فؤات نعمة النكاح، وتم يعتهما دلك.

(وَلاَ يَجُوزُ لِلْمُطَلَّقَةِ الرَّحْمِيَّةِ وَالنَّبَكُونَةِ) العرة (الغَوْرَجُ بِنَ بَيْنَةِ ثَيْلًا ولا تَهاراً)؛ لأن تعقيها واجبة على الزوج، غلا حاجه إلى العروج، كالروح، حتى لو خالت على أن لا تعمله لها، على المنازة على أن لا تعمله لها، كالمحلفة على أن لا المعارفة لها، كالمحلفة على أن لا المكنى لها، لا يجوز لها الحروج اختباراً؛ فيلزمها أن تكتري بت الروح. ومعراج، قَيْدًا باللحوة لأن الأمة تخرج في حاجة المحولي كما مر (والمشؤم غُها ووجها تحرّج في حاجة المحولي كما مر (والمشؤم غُها ووجها بعثة فلك أنها الميارة والمائلة على المغروج الإسلام معاشه، ووبما يعتله فلك بلى المغروج الإسلام معاشه، ووبما يعتله فلك في الميانة المائلة على المغروب المنازل المدي يُفساف في غير منزلها، والم في المغروب المدي يُفساف إلى المنازل المدي يُفساف المنازل المدي يُفساف المنازل المدي يُفساف المنازل المدي يُفساف المنازل على والمنازل المدي يُفساف المنازل المدينة على المنازلة المنازل المدينة المدينة المائلة المنازلة على المنازلة على المنازلة المدينة المنازلة المدينة المنازلة المن

وال أسورة البقرق الأية (18%.

 ⁽٢) - سن يحسين القال الرياض في نصب الرابة ٣٠/٢١٦ - حريث وقبال أن حجاراتي المرادة ١٩/١٠ مر
 أحدة أحدة

وج. - موقوف صحيح . العرجه المجاري ١٩٤٤ مستقم عن الن هياس وراء فواليانات أنه بأبطر لي البرأة فسأبحثه وذكره المريشي في نصب ألواية ٢٩٢/٣ وبسه لعد الرواق في نفسته نسسه عن اين خاس معتصراً

روي - مقطوع بالأن قول النامي، وقد أخرجه النبيش في سنة ١٧٩/٧د، عن أن أخير وكند اسمه النويشي. أن نصب الربة ٦٣/١٣ تابيجي

يَكْفِيهَا وَأَخْرَجُهَا الْوَرِثَةُ مِنْ نَصِيبِهِمُ الْتَقَلْتُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسَافِرُ الزُّوجِ بِاللَّمَالُقَةِ الرَّجِيَّةِ.

وَإِذَا طَلَقُ الرَّجُلُ الرَّأَلَةُ طَلَاناً بَائِناً ثُمْ تَوْرَجْهَا فِي جَنَّتِهَا وَطَلَقَهَا قَبَلُ أَنْ يَسْتَخُلُ بِهَا الفَلَهِ مَهُرَّ كَامِلُ وَعَلَيْهَا هِذَّةً مُسْتَقَبِلَةً. وَفَالَ مُحَمُّدُ: لَهَا بَضْفُ النَهْرِ وَعَلَيْها إِنْعَامُ الْعِمْدُةِ اللَّارِنِي.

وَيُنِّكُ نَسْبُ وَلَٰذِ المُطَلَّفَةِ الرَّجَعِيَّةِ إِذَا خَامَتُ بِدِ بَسْلَتِينَ أَوْ أَقَفَرَ صَا فَمْ لَعَزْ بِالْقَطَاءِ

إلى حيث شاءت؛ لأنَّ هذا الانتفال بعذرٍ، والعباداتُ نؤتر هيهما الأعذارُ، وصار كما إذا خادت على فناعها، أو خافت سقوطُ السنول، أو كانت فيه بالجو ولا تجد سا نؤوّهٍ. ثم إن وقعت القُرقة بطلاق بالن أو تلاثٍ لا بلُّ من سُنَّرَةٍ بينهما، ثم لا بأس به مع السنرة، لأن معنوف بالحرسة، إلا أن يكون فاستاً يُخَاف عليها مه، فعينتُذ تخرج؛ لأنه عذر، ولا تخرج عما انتقلت إليه، والأولى أن يخرج هو ويتركها، وإن جُعلاً بينهما الرأة لفة نَقْبُرُ على الحيلولة قحسل. دهداية،

(وَلاَ يَجُوزُ أَنَّ يُسَافِرُ الرَّوْعُ بِالمُطْلَقَةِ الرَّجَبَةِ)؛ فعمرم قبوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُغْرِجُوهُنَ مِنْ
يُوبَهِنَ ﴾ " فيتناول المرج وغيره، وقبال وزهره: له ذلك، بساة على أن السفر عنده رَجَعة إذ لا
يسام بها إلا وهو يريد إمساكها، فلا يكون إخراجاً للمعتقد. فيُدنا بالرَّجْبَةِ لأن النَّسانة لا يجبور
السمر بها اتفاقاً، وإن أباتها أو طُلُقها في سفر وينها وبين مصرها أقلُ من شلاته أبستم رَجعت إلى
مصرها، وإن كان ثلاثة أيام حُبُرت، والنَّفَود أفصيل، إلا أن تكون في مصير فإنها لا نحرج حتى
نعت كما في والهداية،

(وَإِذَا طُلُقُ الرَّجُلُ الرَّأَةُ طَلَاقًا بِالبَنَا ثُمَّ تَوَرُّجُهَا فِي صِدْتِهَا مِنه (وَطُلْفُهَا) ثَانَياً (فَيْلُ أَنْ يَعَدُّهُا) أو يَسْلُ أَنْ اللَّهُ الرَّبُقُ اللَّهُ وَمُلْفَهَا عَلَيْهِ مَهُوْ مَنْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ مَهُوْ كَامِلُ وَعَلَيْهَا عِلْمُ سَتَغَيِّفُهُ لاعها مغبوضة بيده بالبوطاة الأولى، وبني أثره وهو المعتفر عن الفيض المواجب في هذا النكاح، فيكون طلاقاً بعد المدخول، وفرده، وهذا عند وأبي حيضة و وأبي بوسف، ورُفَالُ محصد، فها نصف النهوب والمي بوسف، ورُفَالُ محصد، فها نصف النهوب وعَلَيْهَا إنْمَامُ الْمُعْنَى الأولى والله طلاق قبل النسيس؛ فلا ينوجب تمال المهر ولا استناف المعلق، وإنحالُ العله الأولى إنها وجب بالبطلاق الأولى وهداية، قال والإسبياء والمحميح ورُفِها، واختاره والمحبوبي، ووالنسفي، وهرهما، وتصحيح».

﴿ وَيَشَتُ نُسُبُ وَلَهِ المُطَلِّفَةِ الرُّجُعِيَّةِ إذا جَامِنْ بِيهِ أي الوليد (لِلسَّيْسَ أَوْ أَكْفَلَ ولسو طالت

إذاع السورة الطلاق، الآية: ١. ﴿ لا تخرجوهنَ من يونهن ولا يخرجن.. ﴾ الآية السمان لبس هي الآية وكر طوار فلطه لبيق لملم.

عِلْمُهَا، فَهَانُ جَاءَتُ بِهِ لِأَقَلَّ مِنْ سَنَتَهِنِ يَانتُ مِنَّةً، وَإِنَّ جَاءَتُ بِهِ لِإَقْتَرْ مِنْ سَنَقَيَى نَنَتُ نَسَهُ وَكَانِتُ وَالْحُمَّةِ.

وَالعَيْشُونَةُ يَشِّتُ نُسُبُ وَلَدِهَا إِذَا جَمَامِتُ بِهِ لِأَقَالُ مِنْ مُسَتَّبِ، فَإِنْ جَمَاءِتُ بِهِ لِنَصَامِ مُشَيِّن مِنْ يَوْمِ الْفَرْفَةِ لَمْ يُشِّتُ لَنَّهُ إِلَّا أَنْ يَدْهِيَةً.

وَيُؤْتُ لَنَبُ وَلَٰذِ المُتَوْلَى عَنْهَا وَوْجُهَا مَا لِيْنَ الْوَقَاةِ وَيَبْنِ سَلَيْنِ

وَإِذَا اعْتَرَفْتَ المُعْتَلَةُ بِالْفِصَاءِ عِلْتَهَا نُهُمْ جَاءَتُ بِوَلَةٍ لِأَقَلُّ مِنْ سَنَّهُ أَشْهَرِ تَنتَ نَسَبُهُ،

المداة؛ لاحتمال امتداد طهرها وعُلُوقِهَا في العدة (مَا لَمْ تُغِزّ بِالْفِضَاء عَدْقِهَا) والعدة تحتمله ووَإِنْ خاتَتُ بِهِ لِإِقْلَ مِنْ مُنْتَنِيْ بَانْتُ مِنْتُهُ لَتِي مِنْ رَوْجِهَا بِالنفضاء العدة، وليت سبّه، شوجود العلوق في النكاح أو في العدة؛ ولا يصير مراجعة، لأنه يحتمل العلوق قبل الطلاق، ويحتمل يعده، فلا يصير مراجعاً بالنسك، معداينة ووإنَّ خاتَتْ بِهِ لِأَكْثَرُ بِنَّ سَلَيْنِ ثَنْتُ سَنَّهُ وَكَانْتُ رَجِّعَمْ }، لأن العلوق بعد الطلاق؛ إذ الحملُ لا بنتي أكثر من سنين، والطاهر أنه منه لانتماء النزام من المعلوم؛ فحمل أمره على أنه وطنها في العدة فيصير مراجعاً.

(ويَنْكِتُ تَسَبُ وَلَهِ الْمُتَوَفِّي عَنْهَا رَوْجَها) ولو غير مدخول بها، إذا لم نُقِرُ بـانقضاء عـداتها (مَا يَهَنَ الْوَفَاةِ وَبِينَ مُسَنِّي) وقال زفر: إذا جاءت بـه بعد انقضاء عداء الـوفاء لسنة أشهر لا يشت النسب؛ لأن الشرع حكم بانقصاء علائها بالشهور لتعين الجهة؛ فصار كما إذا أقرت بالانقضاء كما يَهًا في الصغيرة، إلا أنا نقول؛ لانقضاء صدنها جهة أخرى، وهـو وضع الحسل، محلاف الصغيرة؛ لأن الأصل فيها عام الحمل؛ لأنها ليست سحل قبل البلوغ. وهـداية،

﴿ وَإِذَا الْمُتَرَفِّينِ الْمُعْتَدُونِ مطلقاً وبالْقِضاءِ عِيدُتِهَا والسنةُ تحتمله وثُمُّ جَاءَتُ سؤلْدِ لاقبل مِنْ

وَإِنَّ جَاءَتَ بِهِ تَسْتُهُ أَشْهُرٍ لَمْ ثُلْثُ لِبِّهِ.

وإذا وقفت المُمْتَدَّةُ وَمَدَّا لَمُ يَنْبُتُ سَبُهُ عَنْدَ أَبِي حَبِينَةٍ إِلَّا أَنَّ يَشْهَدُ وِلادِيهَا وَخُمَلَانِ أَوْ رَجُسُلُ وَالْمَرَّاتِينَ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُسَالًا حَلَّ ظَلَّهِمُ أَوْ اعْتِمَرَافَ مِنْ قَسَلِ السَّوْقِجِ ؛ فَيَنْبُتُ السَّمَا مِنْ غَيْرِ شَهَادَةِ، وقال أَنْ يُوسُف ومُحَمِّدًا لِيَبْنُ عِي الْخَمِيعِ بِشَهَادَةِ الرَّأَةِ واحته

ورد الزؤج المرأة أخاءتُ لؤلَّه لأقلَ من سنَّةِ أَشْهُر مُنذُ يؤم النزوجها لَمْ بَنْتُ بَنْتُهُ. وإنَّا جاءتُ به لسنَّة أَشْهُر فضاعِدا لنتَ سنَّةً إن أغرف بنه الزَّوْعُ أَوْ سَكُفَ، وَإِنَّ جَعَــد الرَّلادة لنت بشهادة الرَّاعُ واحدةٍ لنَّفَهُا بالرَّلادقِ.

وأَكْثَرُ مُنْمَ الْخَمُلِ سَنتان، رَأَتُهُ سَنَّةَ أَشْهُرٍ.

حلة أشَّهُرا من وقت الإفرار وتسانسة إن تطهين تدبها يقيي. معلل الإفرار وبيُّ حاتُ با نسلَّة خَلَهُمِ فَأَقَرَ بَاللَّهِ لَجُلَا سَلَّقٍ) ؛ لاه لذهِ بالإقرار أنه عادت عدد، لانها، أنهيه في الإحسار، وفولُ الأفير مقبل إلا أذا تعلق تجده

ورايد ونبدت المنطقة والدام ولحجلت والادنها وله شكارات جلد أي حبية إلام بعطة المراجعة وهي إلى المنطقة ولما المراجعة ولم يكارات جلد أي حبية إلام بعطة والمراجعة ولم إلى المنطقة ولم يأل تنهيد ولالادنها ولادنها والمراجعة المسرورة كاب من اعساره (إلا أن تكون فحدال حلل طابع وكار المنزات بن فين المراح والمنطقة والمراجعة المنطقة والمراجعة المراجعة المراجعة المراجعة والمراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة المراجعة والمراجعة المراجعة ال

إورفية تروح الرحيل والمراف فعدمات بوف الأطل من سنمه أشهر طالها بؤم التروجها ما للك مستقرى للجناق سنق الطلوق على السكاح ووائل جاءات المشابة الشهر فعدعاء المساب الله إلى الحرف به الزارخ أو سكت، الآن الصرائل قائم، والمعدة تامه ووائد جعد، المروح والمرافع بكت، مستم ومشهاده المراة والحدو بشهة بالولادي، لأن المستم بابت باعواض، والمحاجة إلى بعين الولد، وهو يتعمل بشهاده العراة تحمة مر

(رَكُتُو مُمَنَّةُ الْحَمَّلِ سَنَانِ)، لغون عائشه رضي انه ضها ، لَمَانِّةٌ لا يَتَعَى في أَسَفُّنَ اكْتَرُ مِنْ سَنَيْنِ. وَنُوْ عَلَى مُمَّرِّلُ وَ تُصَامِرُ أَنِيهِ قالته سِمَاعَاء إذ العِمْلُ لا يَهْتِدَى إِنَّهُ م وَإِذْ طُلُقَ الدُّمُّنُّ الذُّمُّةِ عَلاَ عِنْهُ عَبُّهَا.

وَإِنَّا نَرَوْنِكَ الْخَامِلُ مِنَ الزُّنَا جَارَ النُّكَاحُ وَلَا يَطُؤُهَا حَنَّى نَصَعَ خَمَّلُهَا وَاللّهُ أَشْلَمُ

كتاب النفقات

النَّفَقَةُ وَاجِنَّةُ لِلزَّوْخَجَ عَلَى زَوْجِهَا، أَسْمِينَةَ كَالَّ أَوْ كَانُوهُ. إِذَا سَلُّمَتُ أَضَّبُهِ، في

منَّةُ أَشْهُنَ لَغُولُهُ نَعَالَى. ﴿وَمِمَالُمُ قَالِمُونَ شَهْرَاَهُا * ثَبُرُ مَانَ. وَرَبَضَكُ فِي عَاشِرَا يَتِمَ لَلْحَمَّلُ مِنْهُ الشَهْرِ.

(وَإِذَا طُلُقُوا اللّذِيُّ اللّذِيُّ أَوْ مَاتَ عَنِهَا وَلَا جَنَّهُ عَلَيْهَا عَنْدَ أَنِّي حَنِيقَة، إذا كنان ذلك في دينها ، فأنها إنها نجب لبحق الله تصائل وحق الروح ، وهي عبر محاهدة بحقوق الله أمالل كالصلاة والصوب والزوع قد النفط حقّه، لعدم احتقاد، حقيتها كما في والجوهرة، قبال ، جمال الإسلام، في وشرحه، وقال ولو يوسف، و ومحسدة ، عقيها العدة، والصحيح قبوله، واعتمده والصحوبي، و والسمى، وغيرهما، وتصحيح ».

وران تُرَوَّفُ الْحَامِلُ مِن الزَّمَا حَنْوَ النَّكَامِ، ذَكَ مَاءَ الرَّامِي لَا حَرَمَهُ لَهُ وَوَ يَكُنَ إلاَّ الطَّوَّفَةُ حَمْنَ الطَّاعِ خَلِمُهَا) لَذَلا بِسَقِي مَائِمًا رَاحِ هَيَوَ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ هُو الرَّاسِ، قال الإصبحابي، وهذا قول وأمن خَيْمَةً، والمحمدة، وقال وأنو يوسف، لا يحوز، والصاحيح قبوك، ومشي علمه الألمة والمحبوس، والمسقى، والمعرضلي، والإصدر الشريعة، الصحيح ا

كتاب اثفقات

حسيع لفقة أأرهي لعلمة أما لينفق الإسهال على عليمانيه، وشبرعاً . فيما قال هشام " سألبت. الإمام محمدة عن الفقة، فقال: هي الطعام والكسوة والسكنى

ونجب بالساب للاثة أروجيق وفرابعه وملك

ولمًا كانت الزوجية أصل فانسب، والنسبُ أقوى من العلك بالله بالدروجية فضال: واللَّمّةُ واحلةً لِلرُّوجةِ على رُوجهها، ولو صحراً. أو فقراً (لسَّلِمةُ كانَت) الروجة وأو كابرةً يعبره أو عليه، موطوعة أو لان وقو رُنْقاه أو قرائه أو معنوهة أو تجليزة لا توطه أو صحيرة لا تنظيل الوطء ولا تصلح

ود) السوء الأحقادي الإنها عا

⁽١٤) - سورة أهمان الأدم (١٤)

فتزلو فغلبه نففتها وكشوتها وسكناها

يُعَمِّرُ ذَلِكَ بِحَالِهِمَا خَجِيعًا، مُوسِراً كَانَ الرَّوجُ أَوْ مُحْسِراً. فإن المُنْفَّ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا خَنِّى يُعْطِيْهَا مُهُرَّمًا فَلَهَا النَّفَقَةُ وَإِنَّ نَشْرَتُ فَلاَ لَفَقَةً لَهَا خَنِّى تَعْرِدُ إِلَى مُنْوِلِهِ.

وَإِنَّ كَانْتُ صَجْبَرَةً لَا يَسْتَمْبُعُ بِهَا مَلَا نَفَقَةَ لَهَا. وَإِنَّ سُلَّمَتُ لَقُسُهَا إليَّه ,

التحديمة أو للاستشاس وإذا المُمْتُ الصَّنَاهِ المُروح وهي مَوْرِافِي قال في والتصحيح : هذه روايةً عن وأبي ينوسفان، وظاهر الرواية ما في والسنسوطة و والمحيطة من أنها تحب بها قبل المدخوب والتُحوُّل إذا لم تعتبع عن المفام معمر العال وفقاً بالعالمية أن الصرفة، وهي: الساكنول: والمشروب وزَكِنْوَنُهَا وَسُكَنَاهَا} وَإِنهَا فَنُرنَا النّفة بالعرفة لأن الْقَفَة الشرعية تشعل لكن كما

وهذا اختير دالخصاص، وهذه الدوجين (جيبماً، شريراً كان الرّوح أو تشيراً، قال مي دالهداية، وهذا اختير دالخصاص، وهذه الدول قالم والمهداية، الحتيار دالكرّخي، والمخصاص، وهذه الحراب قالم الرواية، وقالم الرواية، وهو الحتيار دالكرّخي، والمقتبر حالًا الرّوح، وهي دشرح الإسبيجالي، الصحيح ما ذكره والحصاص، وهي دالجراهره، والفيري على قرآن و الخصاص، وفي دشرح الزاهدي، وعليه الفنوي، وعليه مثى والمنحر وي و دالسفي، كما في دالتصحيح به وحاصله أنه إن كانا موسرائي حجب نقته النسان، وإن كانا شعر الرواية بعشر حالًا النسان، وإن كانا شعر المواية بعشر حالًا الرّوج، وعلى طاهر الرواية بعشر حالًا الرّوج، وعلى هذا عزار هو المعبر إلكالب بقدر وشعه وأبلته وثي خليه إلى الميسرة كما في دالدرو،

(قابان المتعلق) الزيامة (من تشليم القسها) وقو بعد الدحول بها (حتَى يُعْطِها فَهُرَفا) المُمكُّلُ (فَلْهَا اللَّفَةُ)؛ لأنه منَّم بحنَّ، فكان فُوتُ الاحتباس بعثَى من قمه، فيجعل كلا فانت وهذاية « فَيْنَا بالمعكِّل لأنه إذا كان مؤجلًا ولو كُنَّه أو بعضه واستومت الحالُّ فيس فها أن تسبع غسها عدهما، حلاةً للثاني، وكذا لو أخلته بعد العقد كما في والحوهرة»

(فرإنَّ نَشَرَتُ) أي استرجَتُ من بيته ملا إذه مغير حتى ولو بعد سغره (قالاً نَفْقَة لها خَتَى نَفَوة إلى طُرِله). لأن فرَّت الاحتسار سها، وإذا عادت حده الاحتباس فتحت النعقة، بحلاف منا إذا استنعت من التمكين في بيت النزوج؛ لأن الاحتباس قبائم، والنزوج بقياد على النوط، كيرُهماً. وهداية، ريّة كاد الزوج معها في بينها صنعته من الدخول عبها كنائت بالسرة، إلاّ أن تُشَاله التحوُّل عه كما في والحروره.

﴿ وَإِذَا كَانِبَ} الزَّرَجَةُ (صَعِيرَاةً لَا يَسْتَقَتَّمُ بِهَا) وَلَوْ لَلْحَدِمَةِ أَنَّ الاستئناس كلما مر

وإِنْ كَانَ الزُّوعُ صَبِيراً لاَ يَقْدَرُ عَلَى الْوَهَٰءِ والعَرَّاءُ نَجِيرَهُ فَلَهَا النَّفَعَةُ مِنْ خَالِ وَإِذَا طَلْنَ الزُّجُلِّ الرَّأَنَّةُ فَنَهَا اللَّقَفَةُ وَالسِّنْخَسَ فِي عِشْبُهَا. رَجْعِيًا كَانَ أَوْ بَالِشَا

وَلاَ لَفَقَة لِلنَّمْتُوفَى غَلْهَا وَوْجُهَا، وَكُلُّ فَوَقَة خَامَتُ مِنَّ يَسِلِ السَرَّةِ بِمَعْصِبَة فَلاَ نَفَقَة لَهَا وَإِنْ ظَلْفَهَا لَمُ الرَّفَاتُ سَغَفَكُ لَفَقَهُا، وَإِنْ أَنْكَفَ النِّي وَوْجِهَا مِنْ لَفْسِهَا إِنْ كَانَ نَسَلَ السلاقي قَلْهَا النَّفَقَةُ، وَإِنْ كَانَ مَسَلَ الطَّلَاقِ فَلاَ نَفْمَةً لَهَا، وَإِمَا مُسبِ الفَرَّأَةُ في دَبِي أَوْ غَضْبِها رَجُلُ كُرُهَا فَذَهُ فِهَا أَوْ حَجْتُ فَعْ مَعْرَمَ فَلَا لَفَقَة لُهِ.

.....

لَّهُمْ وَإِنَّ سَكُمْتُ مُسَلِهَا إِنَّيْهِمَ لان التعقة مقابلة باحتباسها لنه والاحتباس لنه يكونهما منظعاً بهما. تَبُد بالنفقة لأن السهر بنجب معجود العقد وإن كانت لا يتعتبع بها كما في والمحومرة:

زوادا تحال الزّواع ضغيراً) بعيث ولا يُغْبَرُ على الْمُوطَّةِ والمُولَّةُ كِيرةً) محيث بسمع عهدا (قَانِهَا النَّفَقُ مِنْ مَالِّهِ)؛ لأن السليم محقق مهدا، وإلمها المحجر من قبله، مصدار كالمجبوب والعِنْين . ثَهُ بالكيرة لأنها لو كانت صغيرة أيضاً لم تحت لها المعقّة لأن المعنى جاء من قبلها، ضاية ما في الباب أن يُبْعِل المنتُع من ضله كالمحدوم، فالعنعُ من فبلها قائم، ومع قبامه من قبلها لا تستحق النفقة كمر في والدروة من والهابة،

وَإِذَا طَلَقُ الرَّحُلُ الْوَالَةُ فَلِهَامُ عَلَيْهِ (الْفَقَةُ وَالْمُنْكُنَ فِي) مَنْهُ (عَلَيْهَا. وَجُعِياً كَانَ) الطَلال وَأَوْ بَائِنَا إِنَّا الرَّحِمُ فَلاَنَ تَلْكَاحِ مِعْدَ فَاشِ، لا سَيّمًا فَلَدُمَا ! فَإِنَّهُ يَحْلُ لَهُ الوَشَّ، وأَمَا النَّاسُ فَلَانَ الْفَقَةُ خَرَاهُ الاَحْسَاسُ كَمَا مَنَ وَالاَحْسَاسُ فَاتُم فِي حَقَ حَكُمَ مَقْصُودُ بَالْنَكَاحِ ـ وهو النواف. إذ القدة وَاجِبَةُ لَصِيانَةُ الوَلَهِ فَجَبِ النَّفَقَةُ، ولَهِذَا كَانَ لَهَا السِّكِي بالإَجْمَاعُ كِمَا فِي اللَّهِ لَهُهُ ا

ورلاً نقفة للمُنوفِي عَنْهَا وَوَحَهَام النها تجب مِي مله ليه فيناً ولا عال له بعد السوت و ولا يمكن إسجاعا على الورته كما م، والدره ووكُل فَرْفَ خاصَ مَي قبل الفَرَّاةِ سَعْصَبْح كالردة وتقبيل ابن الزوج (فلا نفقة فهام و لاها صارت حابسة نعسها بغير حق. معاوت كانها ساشرة. قد بالمعصية لاتها إذا كانت سبب قباع كما إذا احتارت نفسها فلاجواك أو العتق أو تعدم الكفاءة فلها النفقة كما في والجوهرة، ووإن طلقهام المزوج ولو شلاناً (ثم أرضك شفطت تعقيما، وإن مَكْتِ ابْنَ زُوجِهَا مَن نَفْسِها. إن كان ذلك ولقد الطلاق قنها لنفقة لم لا المؤقد ثبت بالطلاق. ولا عس فيها للودة والتمكين، إلا أن المرتدة تحيس حتى تنوب. ولا نفقة للمحبوسة، والممكنة لا تعيس، فلها النفقة كما في و لدروه. ووإن كان قبل الطلاق فلا عقفة لهام؛ للنوت الفرقة بالتمكين وزواة تحبّب القرأة في دين، أبر غصيها وقبل قرعاً فذفت بها، أو خحتًا، وقو ومُع مُعرم فيلا وإذَّ مرضَتْ في نَبُّرِنَ الزُّوْجِ فلهَا الْعَمَاةُ

وتَقَرَصُ عَلَى الزَّوْحِ عَقَةَ حادمها إذا كان مُنوسَرًا، وَلا نُشْرِصُ لأَكْثِر مَنْ حَبَادِمُ راجه.

وَللرَّوْجِ أَنَّ يَشْحَ وَالِنَبُهَا وَوَلِنْفَ مِنْ عَيْرٍهِ وَأَقْلُهَا مِنَ النَّحْوِلُ عَلِيْهَا. وَلا يُشَعِّهُمُ

بوسف أن المعصوبة والحاجَّة في المحرم فهما التقليف فان في والنصحيح: والمعسد الأول. وبشي عليه والمحووية و والسفيء وعرضها

(وَإِنَّ مُرْصِتُ) الزَّرَّحَة وَهِي مَارِقَ الزَّمْعِ عَلَهِ الْبَعْلَةِ السِيدِينَاءِ لَانِ الاجتباس لالمَاء يستأسل بها ويسلها وتحفظ البيت، والعالج إليها هو لمعترض فأسله العليمان، وهل وأي يسوسها، وذا سنساء نفسها لهم فرصت فلها النفقة والنحق النسليم، وإن سرصت له سلمت لا تحدود لأن التسليم لم يصدح، وهو حمد ، وفي كبلام النفسف ما يشير إليه حيث قبال، فوإن مرضت في مترى الزرجة احترازًا عما إذا مرضت في بيت أنها كما في والحوفرة،

(وتُقْرَضُ على الرَّارِجُ لَفَقَةُ خَدَمَهَا بِهِ كَانِهُ الرَّارِجِ (هُوسِلُّ) وهي خُرَةً كما في الحوهرة في قال في والقوهرة في والقتاب وإذا كان موسرا الشرة إلى أنه لا تجب عقة الحادم عمد إلى أنه لا تجب عقة الحادم عمد المحددة والمواقدة والمواقدة الله محددة الأن المحدد أنه الكفاية وهي قد تكنفي محددة بقسها الحدد وفي وقاضيحاناه الحادث في يكن لها حدد لا تستحل عقة الحادم في ظاهر الدولية ، موسرا كنان الزاج أو مُحسر ، تم قال والصحيح أن الروح لا يملك إحراج حادم المرأة الحدد (ولا تُعْرَضُ) انتمنة الأكثير من خادم والجدد في والمهدارة والله واليو توسعه التموض المرافد الحدد وقال وأبو توسعه التموض حادث والمحدد، وقال وأبو توسعه التموض المحددي و والمحدومي و والمستوي و والمستوي و والمستوي و والمستوي و والمستوي و والمستوي و

﴿وَعَلَيْهِمْ أَي عَلَى الزوحِ وَأَنْ يُسْكُنها فِي ذَاهِ مُنْفِرِهَمْ محسب حالهما، كالطعاء والكسوة وليش فيه أحدً من أقاله، سوى طفاء الذي لا يقهم العجماع وأن والم ولند، كما في والندرة وإلاً أن تحتن الهرأة ودلك الرصامة بالتفاص حقها ووإن كان له ولذ بن عبرها، لحيث يعهم الجماع وفيس له أن يشكله منها، لان السكس واحد فها، فليس له أن يشرك عبرها، لانها تنصير واحد فإنها لا تأس على متاعها، ويسمها من المحاشرة مع روحها

﴿وَلِلزُّوحِ أَنْ يَمْدَعِ وَالدَّيْهِا وَوَلِدُهَا مِنْ غَيْرِةٍ وَأَهْلُهَا} أَى مَجَارِمُهَا وَسَ الفُّحُولِ عَلَيْهَا} ا كان

مِنَ النَّطَرِ إِلَيْهَا وَكلامِهَا لَيُّ وَقُتِ اخْتَارُوا.

وْمَنْ أَعْسَوْ بِنصَةِ الْمُوأَتِهِ لَمْ يُعَرِّقَ لِيَنهُمُاء وَيَقَالُ لَهَا * سَتَجِيبِي غَالُهِ.

َ وَإِذَا غَنَاكِ الرَّجُلُ وَلَهُ مَالًا فِي لَيْدِ رَجُلِ وَهُوَ يَفَتُونَ فِهِ وَبِالزَّرَجِيَّةِ فَرَضَ الصاحبي في ملك الفان المُفان وَقَافَةِ وَلَمُنَافِ الدُّنِينِ وَأَوْلَاهِمَ الصُّمَارُ وَوَالذَّيّْةِ، وَيَأْتُمَذُ مَنْها تصيلاً بِهَا، وَلا يُفْضَى يَفَعَقُ فِي مَانِ الْغَالِبِ إِلَّا لِهُوَلَامًا

المستول ملك، و هذه على المنتج من وحمولية وولاً يشعّهُم مِنْ السَّطَرِ إليّهَا وَكَلَّابِهِهَ فِي أَنَّ وَقَابَ الحَلَّارُولَهِ؛ لها فيه من قطيمة الرحم، وليس له في ذلك فسرر، وقين لا يستعهم من الدّعول والكلام، وإنسا مستهم من القوار، وقيل لا يستعها من العقررج إليهما ولا يستعهما من السّلحول عليها في كلّ جمعة، وشرّهما من المحدوم التقديرُ بسّة، وهو السّحيج كما في القدارة،

وَوَمَنَّ أَكْسَرُ مَفَعَة النَّوَالِيوَ لَمْ يَكُولُ لِيُجْهَمُا) بِل يَعْرَضُ الْفَناصِي النَّمَعَة (وَيَعَالُ لَهِ. اسْتُمَادِينَ عَلَيْهِ)؛ لان في النَّغَرِينَ يَطَالُ حَنْهُ مَن كُلُّ وَجِدًا، وَفِي الاستَدَاءُ لَاحَبِرَ حَنْهَا مَعْ إِنْفاء أولي، لكومه أقلَّ صَرَواءً، فَانَ فِي الهَمَانِةِ وَلِنَامَةُ الأَمْرِ الاستَدَابَةُ مَعْ الفَرْضِ أَنْ يَعْكُها إِحَالَةً الغَرْمَ عَلَى الزَّوْجِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتَ الاستَدَابُةِ بَعِيرٍ أَمَّ القَاصِي كَانْتِ السَطَالِةِ حَبِيهَ وَنِ الرَّوْجِ.

(وإذا عاب الرّحل ولا مثال بهي بدركم) و صده (وقو بقرف م) أي بعا في بده أو عده من السال وزوالوا بياً و كام إذ علم الغاصي دلك المطابة وحرص القامي في فأك أسل المغذ وزولة أغالت وقالوا بياً وكام إلى علم الغاصي دلك المطابة وحرص القامي في فأك أسل المغذ وزولة أغالت وقابه إلى عليه يسكون الجمع وقال كاسلاحه من حلاف من حجهم: أي دراهم أو فعاليل أو كان السال من حلاف حسه الأنه يعالله أو كان السال من حلاف حسه الأنه يعالله إلى الله من ولا باع سال العالم سالاغنان. وقرره وفياحة منها المنافق والمعالم أن بالتعلق والمنافق المؤلف المنافق المنافقة المعالم المعالم المعالم المنافقة المؤلف والما المنافقة المؤلف والمنافقة على أحد المغنى ولا أنها كان المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة المنافقي إعاد فها أن فالما المنافقة على المنافقة المنافقة والمنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة والمنافقة على المنافقة المنافقة والمنافقة على المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة على المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة

وإذَا قَضَى الْقَاضِي فَهَا بِتَغَفَّةِ الْإَعْسَادِ ثُمُّ أَيْسَرُ فَعَاصَمَتُهُ تُكُمْ لَهَا تَفْقَةُ الكُوسِرِ.

وَإِذَا مَضَتُ مُسَدُّةً لَمْ يُتَمِنِ الزَّوْجُ عَلَيْهِما وَطَالِتُهُ مِذَلِكَ فَلاَ شَيَّ لَهَا } إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي قُرْضَ لَهَا النَّفَقَةَ ، أَوْ صَالَحَتْ الرُّوْجَ عَلَى بِشُدَارِهَا؛ فَيَقْضَى فَهَا يِنَفَقَةٍ مَا مُضَى وَإِذَا مَاتَ الزُّوْجُ بَقَدَ مَا فَضِي عَلَيْهِ بِالنَّفَةَ وَمَضَتُ شَهُورُ شَغَطَتِ النَّفَقَةِ .

وَإِنْ أَسْلَمُهَا لَفَقَةَ سَدَةٍ لَكُمْ مَاتَ قَمْ إِسْشَارِجَعْ مِنْهَا شَيْءً، وَقَالَ مُخَلِّدً: بِمُغَسَّبُ لَهَا تَفَقَةُ مَا مُفْسَى وَمَا يَفِي لِلزُّرْجِ .

وَإِذَا نَزُوْجَ الْعَبُّدُ خُرَّةً نَنفَقْتُهَا فَيْنُ عَنْيهِ بَبِاعُ نِبهَا.

وله زوجة وصعاد تُقَـل بَنْبَتُهَا على البكاح إن لم يكن عالماً مد. ثم يفرص لهم، ويأمرها بالإنفىاق أو ألإسندانة لنرجع. ٩ هـ.

﴿ وَإِذَا فَضَى الْغَاضِي لَهِ بِنَفَقَةِ الْإَعْسَارِ ثُمْ أَيْسُنَ الرّوعُ ﴿ وَخَاصِمَةٌ نَشْنَى الفاضي (لها نفقةُ الشّوبِسِيءَ لأن الفقة تنجلف بالخلاف البسار والإعسار، فإذا شقَّل حاله لها المطالبة بتمام حقها.

(وَإِدَا مُصِنَّ مُدَّةً لَمْ يَكُمَّ الرَّوْعَ) فِيها (عَلَيْهَا فَطَالَتَهُ) الروجة (بِدَلِكُ فَيلاً شُوّة لها)؛ لأن المعقة فيها معنى الصلة، فيلا ستحكم الوحوب وتصيير ديناً (إلاّ) بالقضاء، وهو (أنَّ يكُونَ الرَّعَاء أَنْ نَكُونَ الرُّوحَة فلا (سالحب الرَّوْعَ عَلَى مَقْدَارِهَا) الْفَاضِي وَلَمْ يَعْلَى عَلَى اللَّمَاء بأن نكونَ الرُوحَة فلا (سالحب الرَّوْعَ عَلَى عَلَى اللَّمَاء) فلا على نصب قدر معلوماً ولم ينفل عليها حتى مغبث صلة (فَيَقَضَى قها بِنَفَقَة مَا نَصَى لان فرضه على نصب الكرّ من ولاية العبر عليه لان فرضه على نصب الدهن الله ولاية على نصب الدهنة وبناً عليه لم تسقط يعلول الزمان، إلا إذا مات أسدهما، أو وقعت الفرقة كمنا صوح به المعسف منولة: (وَإِذَا مَاتَ الرَّوْعَ) أو الزوجة (يُقَدُ مَا قَصَى عَلَيْهِ بِالنَّفَة وَاضَاتُ شَهُورًا) ولا يتنا مر أن فيها معى الصلة، والصَّافَ تَسقط وله الموت قبل القضي المناء والصَّافَ السُّحدة عليه؛ نسا مر أن فيها معى الصلة، والصَّافَ تَسقط بالموت قبل القضي

(وَإِنَّ أَشْتَفُهَا) الروح (نَفَعَهُ) جميع (السَّنَةِ ثُمُّ مَاتُ) همو أو هي (ثَمَّ يُسَفَرُجُمَّ) باللِشاء للسجهول (بِنْهَا) في النفقة المسلفة (شُيَّءُ)؛ لابها صلة وقد انصل به القبض، ولا رجوع هي الصلات بعد الموت و لا تنهاء حكمها كما في الهيئة. وهذا يقي مسترد (لِنَزَوَع) قال في وراد يوسمه، ووَقَالُ محمدةً: يُخَلَّبُ لَهَا نَفَقَةُ مَا مُفَى، وَمَا يَقِيَ سترد (لِنَزَوَع) قال في وراد الفقهاء و والتحمدة: المحمدة ولهما، وفي واقع القديرة المعتوى على قولهما، واعتباده والسجوي، و والسفي، وغيرهما، وتصحيح و

(وَإِذَا تَزَوَحَ الْغَيْدُ حُرًّا) بإذن مولاه (فَعَقْنُهَا) المغروضة (دَّيَّنُ عَلَيْهِ) • نلزومها بعد د ياشهو،

- قَايَةُ النَّزَلُجُ الرَّجُلُ أَنَّهُ فَيَوْلُهَا مُؤلَاهَا مَعَهُ مَنْزِلًا فَعَلَيْهِ النَّفَقَةُ، وَإِنْ لَمْ يُسؤَلُهَا فَسَلَا لَمُقَةً .

وَنَفَقَةُ الْأَوْلَاهِ الصَّمَّارِ عَلَى الأَبِ، لا يُضَارِكُهُ فِيهَا أَخِلُ، كِمَا لَا يُضَارِكُهُ فِي نَفَقَةٍ الرُّوْجُو أَخَدُ.

فَإِنَّ كَانَ الصَّعِيرُ رَضِيعًا فَلَيْسَ عَلَى أَمَّهِ أَنْ تُرْضِمَهُ وَيَشْتَأْجِرُ لَهُ الأَبُّ مَلَّ تَرْضِمَهُ

بإذن المولى؛ فيظهر في حقه كسائر الديون (يُبَاعُ قيها) إذا لم يُقَدِه المولى. وتحيره وهكذا مرة يقد أحرى إذا تحلّد هليه نفقة أخرى بعد ما تشتراه من عقم به أو لم يعلم تم علم فرصي. وإنسا ليُدت بالمفروضة لأنها يدون فرض نسقط بالمضيء كنفقة زوجة الحركما في والنهره قال في والقنع»: ويشغي أن لا يضع فرضُها بتراضيهما لحجر العبد عن التصرف، ولاتهامه بقصد الزيافة لإضرار المولى. ذه.

وَرَافًا تَرَوْحَ الرَّجُلُ أَنَّهُ فَقَدُّ أَوْ مُذَكَرَة أَوْ أَلَا وَلَمُ وَلَدُ وَضُولُمًا) أَي خَلَاها (صُولاها فَعَا) أي مع الزوج (مُنْرُكُ) أي في منزل الزوج (مُنْرُكُ) أي الحروج (مُنْرُكُ) أي الحروج (مُنْرُكُ) للحقيق الاحتياس (وَإِنَّ لَوْ يَبُولُهَا) مولاها مزلُ الزوج أو لم يشرك استخدامها ولللا غُفْتَهُ لَهُا عُقْتَهُ الله وَعَلَمُ الله الله وَعَلَمُ الله وَعَلَمُ الله وَعَلَمُ اللهُ اللهُ وَعَلَمُ اللهُ وَعِلَمُ اللهُ وَعَلَمُ اللّهُ وَعَلَمُ اللّهُ وَعَلَمُ اللهُ وَعَلَمُ اللّهُ وَعَلَمُ اللّهُ وَعَلَمُ اللهُ وَعِلَمُ اللّهُ وَعِلَمُ اللّهُ وَعِلّمُ اللهُ وَعَلَمُ اللّهُ وَعِلّمُ اللّهُ وَعِلّمُ اللّهُ وَعِلَمُ اللّهُ وَعِلّمُ اللهُ وَاللّهُ وَعَلَمُ اللّهُ وَعَلَمُ اللّهُ وَعَلَمُ اللّهُ عَلَمُ اللّهُ وَعَلَمُ اللّهُ وَعَلّمُ اللّهُ وَعَلَمُ اللّهُ وَعَلَمُ اللهُ وَعَلَمُ اللّهُ وَعِلَمُ اللّهُ وَعَلَمُ اللّهُ وَعَلَمُ اللّهُ وَعَلَمُ اللّهُ وَعَلَمُ اللّهُ اللّهُ وَعَلَمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ وَعَلَمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّه

وَلَفَقَةُ الْأَوْلَادِ الصَّفَانِ اللهقراءِ الأحرار (عَلَى الآب، لا يَشَارِكُهُ هَيْهَا أَحَدُ) موجراً كان الأ أو تُقيراً، غير أنه يذا كان مصراً والام موسرة تؤمرُ الام بالإنقاق ويكنون فيناً على الآب كمنا في والمجوهرة. فيَّلِنا بالفقراء الأحرار الان نفقة الأغنياء في مالهم والأوفاء على مالكهم (كنه) أنه (لا يُشَارِكُهُ) في الآب (في نَفقة الرَّوْجَةِ أَخَذًا) منا لم يكن مصراً، فيلمحن بالمبت، فتجب على عير، يلا وجوع عقيم على الصحيح من المستحيم، إلا الأثم موسرة، ونشره عنال وعليه صلا بدّ من إصلاح المدون. المد، قال وشيخناه: الآن قول المدون إن الآب لا يشاوكه في نقضة ولده أحده بقتضي أن لو كان مصراً وامر غير، بالإنفاق يرجع، سنواة كان أمّا أو جَذًا أو غيرهما؛ إد لمو قم يرجع عليه لحصلت المشاركة وأجاب والمقدسي، يخمل ما في المدون على حالة البسار. العد

وَقَالَ كَانَ الصَّامَيْرُ أَضِيعاً فَلَيْسَ فَفَى أَمَّهِ أَنْ تُرْضِعَهُ فِصَاءٍ؛ لأن إرضاعه يجري مجرى النفق، ونفقه على الأب كما مر، ولكن نؤمر به ديانة؛ لأنه من باب الاستخدام ككنس اليت والطبح والخبز، فإنها تؤمر يذلك ديانة، ولا يحيرها انقاصي عليها، لأن افسنحق عليها مد عِنْدُهَا. فَإِذِ النَّنَاخُرُهَا وَهِي زَوْخَنَا أَوْ مُفَتَدَنَّا لَلْرَضِيغِ وَلِدَهَا لَيْهِ يَجْرُهِ وَإِن الْفَصِيتُ عَاشَلُهُ فالسَّنَاخُرِهَا عَلَى إِرْصَاعِهِ جَازِ، فَإِنَّ قَالَ الآتُ لا أَلْسَأَجُرُهَا وَجِنَّهُ بِعَثْرِهَا فَرَضَيت الأَمْ بَعِثْلُ أَجْرِ الأَجْرِئِيْةِ كَانَتُ الأَمْ أَمَلُ هِ، وَإِن النِّسِتُ رِيادَةً لَمْ يُجْنِرُ الأَوْمُ غَلَيْهَا.

وَلَلْعَةُ الصَّغِيرِ وَاجِنَّةً عَنَى أَنِهِ وَإِنْ خَالِفَةً فَي دَيْبِهِ. كَمَا نَحَبُ لَفَقَةُ الزُّوْخَةَ عَلَى

المكام منصلُ النصل للاستعدام لا صره أو عالما حيث لم تنعير ، فان تعبيب للدنك بأن كان لا وأخذ لنتي عبوها فإنها تنجو على إرصاعه صياعة له عن الهلاك. وحوهرة، (وسُنتأجُرُ لـلهُ الأبُّ منَّ فُرْضَعَةً عُدَمًا}؛ لأن الحصانه لها (فإن الْمَنَاحَرِهِ) في استأخر الآب أمّ الصعير (رهي رؤَّفُكُ أوْ مُعْمَدُتُهُ إِنَّانَ مُرْجِعِي وَمَرَّ صَمَّ وَلَدْهَا لَمْ يُعَرِّي وَلَنْكَ الْاسْتُنْجَرَى لَان الإرضياع هيبتجق عبيها ديادة الإأامها تحؤرك لاحسال عجوها ولؤا أهدمت عبه بالاجر طهيرت فدرتها وكان الفعيل واخبا مليهان فلا ينحن أغزا لاحرة عليهن مقلايه بن فيد بوللدها لانه نمو استأجرها لإرصماع وللده من هواما حارة لانه غير مستحق عليها، وبينانا المعسدة للبرجعي لان المعتدة من المهاني بيها روابتان، والصحيحة سهما أنه يحوره لان اللكاح قد رال فهي كالاجتبة كما في والحوهرة، ولزان العصبُ عَلَيْهِ، فاشْتَأَحَ وَهَا عَلَى إِرْصَاعَهُمْ أَنَى النَّولَةِ (جَنَارُ) لأنَّ الكام قيدُ وال بالكليبة وصارت كالاحتبة برأيل قبال الأث لا أنسأ حرِّعا) في الأم ووجد، بطرها) لترصَّعه عشقها (وصبيت الأمُّ مَوْلَ أَخْرُوا مَلِكَ وَالْأَحْسَةَ قَامَتَ الْأَمْ أَحَلَ مَنْ مَنْ الْمُهَا أَعْضَى فَكَالِدُ بَطُوا للصبي في الدَّفَدُ إليهما وهداية؛ ﴿فَإِنَّ الْمُعَمِّدُ رَبَّاءُ) عَنْ الْأَحْسِيمَ وَلُو سَدُونَ أَحْرِ النَّسُو أَوْ مَسُوعَة المُرشعي، وليمُ لُجُّيلِ الزوَّخ عليها) دفعا لنصرر عند، وإليه الإسارة في قوله تعالى . ﴿ لا تُصارُ والدَّهُ بُولدها ولا مؤلَّموهُ لَهُ بِوَلَٰهِهُ ۗ أَنَّ بَالْزَامَةُ أَكْثَرُ مِنْ أَحَرَهُ الأَحْبِيهِ ﴿ وَهُمَا يَقُونَ قَيْدٍ بأخرو الأرضاء لأن الخصابة لنفي للام مرضعه الأحدية كما صرح به في والنذائج، ولا تكون الأحدية المشرعة بالحصالة أولى منها إذا طلبته بأحر المثل العواقبو سرعك العمية لحصائمية من عمر أن يميله الام عبه والاب معسمين فالصحيح أنا يقال للأمر إما أن تمسكيه بلا أشر أو تدفيه إليهاء فالدوشيجياء أربه طهير العرق من الحصابة والإرصاع، وهو أن الإرصاح إلى هير الام لا بسوفك على طلب الام أكثر من أحمر العنل، ولا بإعمار الأم، ولا يكدن المدرعة عمة أو تجوها من لافارت العم

﴿ وَمِعَلَهُ الصَّمَارِ وَاحَمَّا عَلَى أَلِيهِ وَإِنَّا حَالِمَا فِي فَيْنَهُ﴾ الإطلاق قوله تعالى: ﴿ ﴿ وَعَلَى السَّوْلُمُوهُ * لَمَّا رَوْقَهُمْ ﴾ [ولانه حروف فكون في معنى نسبت العداسة وتنسأ حَلَّ تعلَيْهُ مَرْزُوجَة عَلَيْ

⁽۱) خورة العرف (۱) عصرة

 $ATY = k(Y_1, k_2 \Delta_1^2, k_3 \Delta_2^2) + k_3 \Delta_1^2 + k_3 \Delta_2^2 + k_3$

كتاب النضانة

وَإِذَا وَنَعْبِ الْمُرْفَةُ بَيْنَ الزُّوْجَئِي فَالأَمُّ أَخَقُ بِالنَّوْلِبِ، فَإِلَّ فَمْ فَكُنِ الأَمْ فَأَمُّ الأَمْ أَوْلِي. مِنْ أَمْ الأَبِ، فَهَانَ لَمْ نَكُنَ فَأَمْ الأَبِ أَوْلِي مِنَ الأَخْوَتِ، فَإِنْ فَمْ نَكُنْ خِدَةً فَ لأَخْواتُ أَوْلِي مِنَ الْغَشَاتِ وَالْخَالَاتِ وَنَفَسَنُمُ الأَخْتُ مِنْ الأَب والأَمْ، ثُمَّ الأَخْتُ مِنَ الأَمْ، ثُمُ الأَخْتُ مِنَ الأَبِ، ثُمُ الْخَالاَتُ أَوْلَى مِنْ الْفَشَاتِ، وَإِنْرَانِي كَذْلِيكِ، ثُمَّ الْفَشَاتُ يُسْرَقُنَ كَانَاكِ، وَكُلُّ مِنْ رَوْجِتُ مِنْ هَؤُلاهِ سَفْطَ خَفِّهِ إِلاَّ الْجَنَةِ وَاكِنِ وَوْجُهَا الْجَدْرُ، وَإِنْ لَمْ

الرَّوْمِ وَإِنْ فَعَلَقْتُهُ فِي ويهه؛ لأن مقفتها صفايلة الاحتياس الثابت بـالعقد، وفــدصح العقــد بين العمــلم والكافرة، ووجـت النففة.

كتاب العضانة

وَرَاوَة وَفَعَتِ الْفَرَقَة لَيْ النَّرْوَجِينَ وَالْأَمُ وَبِو كِتَالِية وَأَسَّى بِالْوَلِيمِ لَدَا مَرَ أَنهِا أَسْفَى عَلَيْهِ وَلَوْقِ بَرَيْتِ وَأَوْلَى بَرَ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ فَلَا أَوْلَى فِي اللّهِ وَاللّهِ تَسْفَادُ مِنْ فِيلَ الْاَمِهَاتُ وَقَالُ لَمْ وَلَهُمْ اللّهِ وَإِنْ بِعَدْتَ أَيْصَا وَأَوْلَى بَنْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا وَإِنْ بِعَدْتَ أَيْصًا وَالْنِي مَلْقَاءً وَلَا وَاللّهُ بِعَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا وَإِنْ لَمْ تَكُنَّ مَعْنَا وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا وَإِنْ لَمْ تَكُنَّ مَعْنَا وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا وَإِنْ لَمْ تَكُنَّ مَطْلِعا أَوْلَى مِنْ اللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا وَاللّهُ وَلَا وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا وَلَمْ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلِينَ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الل

^{(1) -} النُّرُونَ ششفيط النون وفتحهة وسكون الزاي معافيل الناعه وعطاء صرور أي فليل

 ^{(7) -} نظر إليه شرراً وهو نظر في إهراض كتبطّو اللينفي كدا في والسعرات وفي والبحدود - ضو حر العفسان معاشر هنيد.

تَكُنُّ لِلصِّيُّ مَرْأَةً مَنْ أَهَاءِ وَخَلَصْمِ فِيهِ الرِّحَالَ فَأَرُّلَاهُمْ بِهِ أَمْرِتُهُمْ بقصيباً

وَالْأَمُّ وَالْحَدَّةُ أَحَوُّ بِاللَّمِيْمِ خَتَى بِالْقِيلِ وَشَهَا وَيُنْسَى وَضَهَاهُ وَيُشْتَنِعِي وَهُ فَقَ وَمِلْجَارِيَةِ خَتَى مَجِيضُ ۚ وَمَنْ سَوَى اللَّهِ وَالْجَدَّةِ أَحَقُ بِالْجَارِيَةِ حَتَى نَشُو حَدُّ لَشُنهِي

َ وَالْأَمَةُ إِذَا أَعْظُهَا مُنْوَلَاهَا وَأَمُّ الْمُؤَلِدِ إِذَا أَعْطَتُ فِي الْمُولِّدِ كَالْمُزُّقِّ، وَلِسَ لِمَلِامَةٍ وَأَمُّ الْوَلَادِ قَالَ الْعَنْقِ خَوَّ فِي الْوَلَةِ، وَالذَّبُّ أُحَقَّ بِوَلِدِهَا النَّسَلَسِ مَا لَمْ يَتَعَلَّ الأَوْبِيَاذَ رَيْحَاتُ أَوْ يَالِفُ لَنْكُفِّ.

...

مشام أن فيدخر إليه، وكدا كل روح هو نو وحد صعرم منه، لقيام النقفة : طرأ إلى القرابة القريمة وكذا في القرابة القريمة وعدائية واعد المعالمة بالقرقة والمال المعالم، والقولُ لهما في نفي الروح، وكذا في تنظيف إلى الهداء إلى المعالمة إلى المعالمة ومنال لم تكل بلطسي المرفقة من أهليم المتحق المعطامة والمحتمد وهما المراحة في المعالمة والمحتمدة والمحتمد والمحتمدة المعالمة المحتمد المحتمدة المحتمدة والمحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة والمحتمدة والمحتمدة المحتمدة والمحتمدة المحتمدة المحتمدة والمحتمدة المحتمدة المحتمدة والمحتمدة والمحتمدة المحتمدة المحتمدة والمحتمدة المحتمدة المحتمدة والمحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة المحتمدة والمحتمدة المحتمدة المحتمدة والمحتمدة المحتمدة المحتمد

وطالاً والجائم أخراً بالدلام حتى سنغيى، بأن وَ أَكُلُ وَحَدَمُ ويشرب وَحَدَمُ (وَبَلْيَسُ وَحَدَمُ وَبِهِمِهِ وَخَدَمُ وَجِهِمِهِ وَالْجَدَمُ وَجَهِمِهِ وَالْجَدَمُ وَاللّهِ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَاللّهُو

(والالمَّة إذا أَعْنَفُهَا مَوْلاهِ، وَأَمَّ شَوْلَةِ إذا أَعْنِفُكُ هِي أَنْهُ وَتَ حَقَّ حَصَابَةَ وَالْوَسِ كَالْخَيَّرَةِ)، لاَنْهِمَا جَرَنَاكَ أَوْلَ تَدِنَ الْحَقِّ وَوَلِيْسَ بِلاَمَةِ وَأَمْ اللَّوْلَةِ فَلَسَ الْحَقَّى خَلَّ هِي الحَصَانَةُ بِالاَشْنَقَالُ لَحَدَمَةُ الْمَعْنِي وَوَالذَّبِّئُمُ أَحَلُّ بِوَلِمَاهُ اللَّمْنِيلِ مَ سُولِه يَعْقِلُ الاَذْتِانَ وَلِحَدُنَ عَلَيْهِ أَنْ بِأَلْفُ الْتَكُورِ لِلشَّارِ فَلَ ذَلْكَ، وَاحْتَمَالُ الْصَرِ يَعْقِلُ الاَذْتِانَ وَلِحَدُنَ عَلِيهِ أَنْ بِأَلْفُ الْتَكُورِ لِلشَّارِ فَلَ ذَلْكَ، وَاحْتَمَالُ الْصَرِ عَدَاءَ وَهَذَاهِ وَا وَإِذَا أَرَاهُتِ الصَّطَلَعَةُ أَنَّ تَخْرَحَ بِزَلْدِهَا مِنَ الْعِيصُرِ فَلَيْسَ لَهَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تُخْرَحَهُ إِلَى وَهُمِهَا وَقَدْ كَانَ الزَّوْجُ فَرَوْجُهَا هِيهِ.

وْعَلَى الرَّحْلِ أَنَّ يُنْفَقُ عَلَى أَنُولِهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِه إِذَا كَانُسُوا فَفَرَادَ وَإِنَّ خَالَعُوهُ فِى بهنهِ وَلاَ نُجِبُ النَّفَقَةُ مَعْ اشْبَعَاتِ اللَّذِي إِذَّ للزَّوْخَةِ وَالْآبِرَيْنِ وَالأَحْدَاءِ وَالْحَدُاتِ والرَّلْفِ

(وَإِذَا أَرْافَتِ المعطَلَقَةُ أَنَّ فَكُرُخُ بِوَلَمَدَا مِنَ المَحْرِي إلى مصر أحمر، وسيهما تصاوت نحيت لا يسكه أن يبصر ولده ثم يرجع في نهاره (فأيس لها فابت)؛ لما فيه من الإضرار بالالب، فعجره عن مطالعة ولمده (إلاَّ أَنَّ تَخْرِجهُ إلى وطبها وَقَدْ كَانَ السَّرَحُ تُرَوْجها) أي عقد عليها (بيم) أي وطبها ولو قَرْبةُ في الاصع نجا في والسوء؛ لأنه الشرم ذلك عبادة، لأن من نروح في بلد يقصده الشام به عالماً. قال في والهداية،: وإذا أوادب الحروج إلى مصر غير وطنها وقد كان النزوج فيه اشار في المكتب إلى أن ليس في والهداية، ووذا أوادب الحروج إلى مصر غير وطنها وقد كان النزوج فيه اشار في المكتب إلى أن ليس في والهداية، ووذا أوادب الحروج الصحيرة أن لها ذلك، وحُمَّة الأول أن

والحاصل أنه لا سد من الأمرين حميعاً. الوطن، ووحود الكاح، وهذا كله إذا كان بين المصورين تعاوت، أنا إذا تفاريا للحث للكن طوالد أن لطاع ولده وبيبت في لبته قلا تأس، وكلما الحواف في الفويتين، ولو التفات من فرية الحصر إلى المصر لا تأس بده لأن به شظراً للصغير حيث يتعلق بالخلاق أهل المصر، وليس فيه صرر بنالاب، وفي عكمه صدر بالصغير للحلقة لمخلاق أما السود، وليس لها ذلك.

(في يجب (غلى الرّحل) الموسر يسار الفطرة وأنّ يُنفئ على أبويّه وأجداد وقاماته) سواء كانوا من قبيل الآب أو الأم وإذا كانوا فقراء ولد يجربن على الكسب، والقبيل تعنكر اليستان والمية تمدّعه كما في الكسب، والقبيل تعنكر اليستان والمية تمدّعه كما في والمتواون بنا المنوان الكسوب يُلاحل الوبه في عفته احدى وعله الفنون (وإن خالفورة في دبت، أما الأسوان فلفوله تعالى . ووصاحبها في المدني في أخر وين الكافرين، ولبس من المحدوف أن يعيش في بعم الله تعالى في المركوف أن يعيش في بعم الله تعالى في المركوف الإيلان وإلى الكافرين، ولبس من المحدوف أن يعيش في بعم الله تعالى منفق المركوف الله عد عدم وهدا بغوم الجداد والمجدات فلأنهم من الأب والأمهات، ولهدا بغوم الحجد وأمنانيا إلا للروّجة والأبري والأجداد وألمبدات والمرتبة منابلة الاحتساس، وأما غيرها فلتبوت المرتبة، وجزء المرد في معى عسم، عكم الانتسام نفقة نصبه مكور لا تعناع نعنة حزف، ولا أمها عربه من يقالها عي برأ من يقاتلنا في

والها سروة الفعالي، لأنه عال

وْوْلَةِ الْوَلْتِ، وَلَا يُسَاوِكُ الْوَلِدُ فِي نَعْفَةِ أَبُولِهِ أَحِدُ.

وَالنَّمَقَةُ لِكُنْ فِي رَجِمٍ مُحْرِمٍ إِذَا كَانَ صَغِيرًا فِقِيرًا. أَوْ كَانَتِ الْمُوَالَّا صَالغَةً فَفِيسَوْقًا أَوْ كَانَ ذَكَراً رَمَناً أَوْ أَعْمَى فَقِيرٍ * وَيُحِبُّ ذَلِكَ عَلَى مِقْدًارِ الْعِيزَاتِ.

وْتُعِيْبُ نَفَقَةً الاَنْيَهِ الْبَالِمَةِ وَالاَيْنِ الرَّبِي عَلَى أَيْوِيْهِ أَنَافِئَهُ؛ عَلَى الأَبِ الكُلُفَانِ. وَعَلَىٰ الْأُمُّ النَّلُكُ

...

الدين كما هي والهداية، ووَلاَ يَشَاوِكُ الْوَلَد في نفلة أَيُونِه أَصَدُه- لأن لهما تناويلاً في منان الوشد بالنص، ولانه أمرت الناس البهما، ومعره وهي على الدكور والإمات بالسوية في ظاهر الروايت، وهو الصحيح والآن الدمني يشملهما، وهذاية، قال في والنصحيح: وهو أظهر الروايتين عن وأي حبيقة، ومه أخذ والفقيم أمو اللبث، ومه يفني، واحترز مه عن رواية والحسر، عن وأن حنيقة أنها بين الذكور والإناث اللاتاً، " هـ.

وَوْلُحِبُ لَفُقَةُ الْإِلَيْةِ الْبَالِغِةِ وَالاَسِ الزَّمِنِ وَالاَعْمَى. إذا كانوا فقواء وَعَلَى أَبْوَلَهِ أَلَّلالهُا عَلَى قيدرِ ميرالهيشا وَعَلَى الأَبِ النَّفْتَانِ، وَعَلَى الأَمَّ النَّشَى؟؛ لأن العبراك فهما على هـشاء قال في

والم السورة الغرف الأنقد الماتة

 ⁽٢) في آخذ، أبيد بن يدي من الكتب. ودن السيومي في الدر ٢٩٨/١ أخرج عبد بن حبيد يستدد من حباد لأل يجر على كل دي رخم مام م

. والهداية: وهذ الذي ذكره روابة والخصّات، و والحسى،، وهي ظاهر الرواية كلّ الفقية على الأب، قال والمحبوبي،: ومه يفتى، ومش عليه وصدر الشريعة، و والتسمي.. وتصحيح..

واعلم أن مسائل هذا الباب مما تخيّر هيه أونو الأنساب، وقد اقتحم شبخت له ضماطاً لم يُسْبق إليه، ولم يُخم أحمد قبعه عليه، ماخود من كلامهم تصويحاً أو تلويحاً، حامماً لغروعهم جمعاً صحيحاً، يحيث لا يحرج عمد شافة؟!!، ولا يعتدر منها فاده؟!.

وحاصله كه لا يخلون إنها أن يكون الموجود من فرانة الولاد واحداً أو اكتر، والأول ظاهر، وهو أنه تبجب المنعقة عليه، والثاني: إنها أن يكونوا سروعاً فقط، أو ضروعاً وحواشي، أو مروعاً وأصولاً، أو فروعياً وأصولاً وحواشي، أو أصولاً فقط، أو أصبولاً وحواشي، فهيله منته أنسيام؛ ويقي قسم منج نتمة الاقدام العقلية وهو الحواشي فقط بذكو، تنديماً اللاقدام وإن لم يكن من فراية الولاد.

الفسم الأون والثاني: الفروع نفظ، والفروع مع الحواشي، والمعمو فيهم الغرب والجزئية دون المهرات، ففي ولدين لمسلم ، ولو أحدهما نصر بها أو أنش ، عليهما سنوية، وفي بنت وامن المي على البنت فقط، وفي بنت واخت شفيفة على البنت فقط، وفي امن نصسرامي وأخ مسلم على الابن فقط، وفي ولد بنتيه وأخر شقيم على ولد لبنت النوشحها بالحزئية مع النساوي في القرب، لإدلاء كل منهما مواسطة.

الفسم الثالث والرابع. الفروع مع الأصول، والفروع مع الأصول والحواشي، والمعتبر فيهم الأقرب حزبة، فإن لم يوجد فالرجيح، فإن لم يتوحد فالإرث، ففي أب وابن على الان لشرجُحه بالتُ وسألت الإبيث، وكفا الام مع الابن، وفي حد وابن فلى قدر الميرات اسداماً، المتساوي وعدم المرجع، والحواشي تشقط بالقروع لترجُحهم بالفرب والجزئية، فكماته لم يُوجد منوى الفروع والأصول.

الغسم المخاص: الاصول فقط، فإن كان فيهم أن فعليه فقط، ويلا فإما أن يحون البعض ورزة أوالبعض غير ورث، أو كلهم واولين، فني الاول يعتبر الافران جرئسة، فبإن تساؤوا في المقول ترجّع الوارث، فني حدة الام وحدة لاب على الجدد لاب فقط، خرجمت بالاوت، وفي الشاخل أو كان الكل واولين. فكيلاً إوث، ففي ألم وجد لاب عليهما الثلاث في ظاهر نارواية. وخالية و

راع الله: الفرد. عن الجمهور...

⁽٣) - النَّذُ النَّذِيرَ، وتَ حديثُ أصلاة الخداعة بإيد على صلاة العدَّ بسنةٍ . وروانة بحمس وعشران أدجه

وْلَا تُبِبُ نَفْقُهُمْ مَعْ الْحَيْلَافِ اللَّذِينِ، وْلَا تُبِبُ عَلَى الْفَقِيرِ.

رَاهَا كَانَ لِلائِي الْغَلِيبِ مَالُ نُضِيَ عَلَيْهِ بِلَمَعَةِ أَنْوَلِهِ، وَإِنْ بَاعِ أَبُوهُ مُفَاعَةً هِي لَقَفَتُهُ جَازَ عِنْدُ أَمِي خَنِيْفَةً، وَإِنْ بَاعِ النَّفَارِ لَمْ بَكِرْ.

وَإِنَّ كَانَ فِلاَئِنِ لَغَابُبِ مَالَ فِي بُدِ أَمْرَتُهُ فَأَنْفُهُ بِنَّهُ لَنْهِ يَضْمُنَا.

القسم السافس: الأصول مع الحواشي، فإن كان أحدً الطُنفين غيرً وارث أعبُس الأصول وَحُدهم، فيقدُم الأصل وإن كان عبر الرارث، ثعر حدًّ لأم وعمَّ على الحِد، وإن كان كل منهما وارشاً اعتبسر الإرث، ففي أمَّ واح عصبي على الأم الثلث وعلى الأخ الثلثان، وإذا تعسدُدت الأصول في هذا القسم بتُوغية يُعتبر فيهم ما اعتبر في القسم الخدمي.

القلم السابع: الحواشي فقط، والسعتر فيهم الإرث بعد كرنه ذا رحم محرم، وتسامه في رسالته في الفعات.

(ولا تجبّ نَفَقْتُهُمْ) اي دوي الارحام (منع المبتلاب الدّين) البطلال الطين الارت (ولا تجبّ نَفَقْتُهُمْ) اي دوي الارحام (منع المبتحقها على غيره، فكيف نُستخفَّ عليه؟ تُجبّ) النفقة (غلى القبير)؛ لابها تعب صنةً، وهو يستحقها على غيره، فكيف نُستخفُّ عليه؟ للخلاف غفة الزوجة وولده الصغير؛ لأنه التزمها بالإقدام على العقاد إن حَلّ ليسار هنا مقلر ولا يقمل في متعها الإعسار. وهذا إنه في محمدة ما يفقل عن نفسه وعفة عبد شهراً، والقبور، وفي والصغرى»: أنه العلميح وبه يفتى، وعليه شهراً، ولمتحرب، وبه يفتى، وعليه شير دلمجورى، اهم وتصحيح،

(وَإِذَا كَانَ لِلاِئِنِ الْفَكِبِ مِنْكُ) عند موقع او مصارب أو تَشْهِونَ كما صَرْ وَقَشَيَ عَلَيْهِ بِمِائِماء للمجهول وَسَفَةِ أَنْوَاهِم وَوَلَدَ الصغير وَرَوحَهُ كما مَر قرياً، وَبُنَا رَجِهه (وَإِنَّ يَاعَ أَسِوهُ مُنافَقَةً في يَفْقَدِ جَازِ عَنْدُ أَي جَبِهَ إِسْتَحَمَّانًا (وَإِنَّ بَاعَ أَمْفَازَ لَمْ يَحْنَى والقياسُ أَن لا يجور له بيع شيء وهو تولهها، لأنه لا ولاية له الانقطاعها بالبلوع، ونهذا لا يملك حنال حضرته، ولا يمنك البيع في دين له سوى النفقة، ولأي سنيقة أن للأب ولاية المعقد في صال النائب، ويَبْتُح المعقول من ياب المحفظ، ولا تَذَلِق العقار، لأنها مُخصَّه سميها - قُد بالآب، لأن الأم وسائر الأقارب ليس لهم يسع شيء العاقاء لأنهم لا ولاية لهم أضافًا في النصرت حالة الصغر، ولا في الحفظ بعد الكبر كما في والهداية،

(وإنّ كان للإلي الفائب مَالَ فِي يَدِ أُنوَاهِ فَانْفَقَا مَهُ) عَلَى انفسهم، ولهُ يَفْسَمُهُ مَا أَنفقاه؛ لأنهما التُنوَافِ حقهما؛ لأن نفقهما واجه قبل النهماء على ما مر، وقد احد، جَسَل العق وهماية ا وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالًا مِي يُمِ أُجْلَبِي فَأَنْفَى عَلَيْهِمَا بِغَيْرِ إِذْنِ نَلْقَاضِي ضيين.

وَإِذَا فَضَى الْفَاضِي لَلُولِدِ وَالْوَالِدُلْنِ وَوَتِي الْأَرْخَامِ بِالنَّفَةِ وَمَصَتُ مُلَّهُ سَعَطَتُ، إِلَّ إِنَّ يَأْذُنُ الْفَاضِي فِي الإَسْدِنَةِ عَلَيْهِ.

َ وَعَلَى المَوْلَى أَنْ يُنْجِنَ عَلَى عَلِيهِ وَأَنْهِ، فِنِ الشَّاخِ وَتِنِنَ لَهُمَا تَشْبُ أَقْتُمَا. وَأَنْعَمَا عَلَى أَنْفُهِهُمَا، وَيَنْ لَمْ يَكُنَّ لَهُمَا تُشْتُ أَجِّمَرَ السَوْلَى عَلَى يَفِهِفَا.

وَوْإِنَّ كَانَ لَهُمْ . أَي للاس (فَالَ فِي لَهِ أَجْتِيلُ فَأَنْفَقَ) الاحتبي (غَشَهَمَا): أَي الاموس (مِعْس إِذَنَ الْقَاصَي ضَبَعَلَ؟ لأنه تصرُف في مثل الغير معير ولاية الآنه مائك في الحفظ لا عيس، يخلاف ما إذا أشرة القاضي؛ لأن أمره فَلْتِم لعميم ولانت، وإذا ضمن لا مرجع على القالص، لأنه ملك بالشماد، فظهر أنه كان منبرعاً فيه. ومداية:

(وإذا فضي المحاضي المولد والوالدلي وفرى الألزخام بالنعف منطأ، ملاة وضائد شهر المكافئ المدة الأولد والوالدلي وفرى الألزخام بالنعف منطأ ملدة وضائد شهر المكافئ المنطقة المكافئة المحافظة المحافظة

وفي يجب (على السؤلي أن يُتَجِّل على عبد وأفيج سواء في ذلك الذن والعداير وأم الوسد والصحير والكبر (فإن النام) العولى من الإساق (وكان لهدا تُحَبُّ الناسا و كمة على العسها)؛ الأن عبد نظرة المحاليات ووإن الم يكل العسها)؛ الأن عبداً وهذا أو حاربة لا يؤاخر مثلها وأخير العمولى على شعها) إن شان محالاً للسح الأنهاء على العمول على شعها) إن شان محالاً للسح الأنهاء على العرب المولى بالخلف، وفي المهم يقاده حقها وإيهاء حق المولى بالخلف، خفاف معقد الروحة؛ لأنهاء تعسر فيشال فكان ماحيراً على ما فكرت ونفقة العملوك لا نصير فيشا، فيكون إسطالاً وحلاف سال تلحيرات الانها للبيت فن أهل الاستخفاق؛ فلا يحدر على عددها، إلا أنه يؤمر وما يه وين الله تعالى. وهذا المولى المعالى الانتهاب والمولى محلا له المدار والمولى المعالية المدارة الما يكون محلا له المدارة والم والوارد وأو ولد أنها بالإطافان الانتهاب يكون محلا له المدارة

فهرس الجزء الثّاني من «اللباب، في شرج الكتاب»

זיו	کتاب ،ا⊷نٹی	ò	كتاب انرهن
153	كنات المعقود	۱۲	كتاب انختر
171	كناب الإباق	14	كتاب الإقرار
117	كناب إحماء العوات	TA	كتاب الإجارة
171	كتاف السأذوان	17	كناب الشفية
171	كتاب المرارعة	cT.	كناب الشركة
144	كتاب المسافاة	٦-	كنات المصاربة
Mil	کتاب اشکاح	33	كناب الركائة .
117	كتاب الرضاع	YX	كباب الخفالة
134	كناب الطلاق	AT	كثب الحرالة
VA)	كنات الرجعة	A.e.	كتب الصفح
VA#	كناب الإبلاء	43	کتب الهیة
144	كناب الخلع	44	كتاب الرفف
333	كناب الظهار	1.0	كتاب النصب
111	كفاب القمان	313	كتاب الوديعة
۲	كناب العدة	111	كناب العارية
4-4	كنتي الافقات	117.	كتاب اللقيط
Tiv	كتاب الحضاءة	115	کاب دیشان

قد تم ما بمعودة الله تعالى وتبسيره مراجعة المجزء الشائي من واللباب، في شهرح الكتاب، ويليه ما إذ شاء الله تعالى ما المجزء الشالت، وأوله وكتاب المتقود تسأله ما جلت قدرته ما أن يعين على إكماله، يعته وفضاء.





اللّبَائِكَ في شِيخَ الإكتابِ

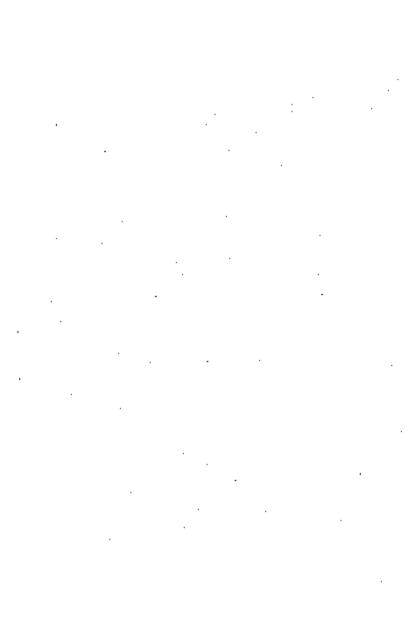
ڪائيد. الشيخ عَبدالغَي تَعَنَيْعِي سُيْدَا فِي

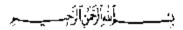
رمت تثبيت أدلي الألباب بتخريج احادث اللباب

> ختاج الذوينه بشؤنيشة منشد الأق أملندي

> > الجزءًالثَّالِث

ڡٙ<u>ڒٮ۬ؠؽ۬ڰڶؠؙٚڿڲؘٳڹؠؙٙ</u> مُقَالِكَ ٱللِمْرَاعِ الْمُرَاعِ





كتاب العتق

اَلْجَلَىٰ يَفَعُ مِنَ الْمُحَلِّ لَبُلِخِ الْعَاقِلِ فِي مِلْكِهِ، فِيذَا فَالَ يُشَدِهِ أَوْ تُعْتِمِ وَأَتَ خَرَّ أَوْ مُعَلَىٰ. أَوْ غَبِيقَ. أَوْ مُخِرَّرُهِ أَوْ فَذَ خَرْزُلُكُ، أَوْ الْمُفَتَّخُةُ فَقَدَ عَلَىٰ. لَــْوَى الْمُؤَلِى الْمُجْنَّلُ أَنْ

كتاب المتق

ذكر، عنِبُ الطلاق لان كلاً منهما إستماه المعلّ ولا يُقُبل المسلخ. وقدّم المطلاق لمناسبت. للنكاح مع كون الإعماق اننُ وفوعاً.

وَالْهِنْتُى لَعَدُ النَّوَاهُ مَطِنْفَاءً بِقَالَ: غَلَقُ الغُرَاحُ، إذا قوي وطان وتسرعاً. حسارةً عن إسقاط المؤلِّي حقّه عن ممثركه تولُّغو يصرر المملوك به من الاحراز

(رَيْفَةُ) العِنْ رَبِي أَلُحُنُ، لان العِنْ لا تصلح إلا في العلك. ولا علك المساوك.

والْبَالِعِ }؛ لأنَّ السَّمَى فيس من أهله؛ لكونه ضرراً ظاهراً. ولهد. لا يعنكه الوليُّ علم.

﴿ لَمُعَاقِلَ ﴾؛ لأن المعجود قبس بأص للمصرف، ويشتبرط أن يكون المعلوك (في بأبكج) أو يُضيقُه إنه كالأ طَكُنُكُ فَانت حر، صو اعتل عبد عبر، لا يفق، وإن طَكُمُ معدد، نفونه ﷺ؛ الا يَشَنِي بِمَنا لا يُشَيِّكُ مِنُ أَدَمُ ؟ ؟.

وَفَاؤَدُ قَالَى الصَوْلَى وَلِمِيْدِهِ أَوْ أَسْتِينَ أَنْتَ خُرَّهِ أَنِّى جُنَّى، أَوْ وَمُعَنَى أَوْ عَبِينَ أَوْ مُحَمَّرَ أَلَّ فَقُ خَبْرُونُكُ أَوْ الْمُتَقِّبُكُ فَقَدْ عَنْنَ السِيدَ، سواء وَنَوْقِي الْمُتَوَلِّي الْجَنْنِ أَوْ نَمْ يُشْبِء

واع - أخرجه أبر داور ۲۱۹۰ و ۲۱۹۱ و ۲۰۱۹ (الرطقي ۱۸۹۱ ويلى ماييد ۲۰۹۷ والسهمي ۲۰۹۷ و مطباطي ۲۲۹۵ واحمد ۲۸۸۷ ، ۲۰۱۹ کا ۲۰۷ کلهم من حالت حصور بن شمت عن آبه عن صده ولا سد. لاي أدم بينا لا يمان، ولا عنق له بيما لا يمان، ولا طلاق به مينا لا منت؛ هذا لفظ الرطقي و أحمد ورزاء أبي دارد ۷۱ طلاق يلا عنما نمان. . . و

قال الرمدي: حين صحيح ، وهو الحسر التيء روي في خدا البات وهو قول أكثر التي النسم. وأشرب الماكم من عندت خار مع أماديت أمر وهان. هذه الأسال فاصحيح ، وأشره الناهي ، وهو كما 200

كُمْ يَشُو، وَكَفَلْتِكَ رَفَا قَالَ وَوَأَسْتِكَ خَرِّ، أَوْ وَجُهُنِكَ، أَوْ وَيَبْكُنْ، أَوْ يَسْدُنُونَ أَوْ هَالَ لِأَسْتِهِ وَفَرَجُكَ خَبُّ وَلَوْ قَالَ وَلا مِلْكَ لِي عَلَكَ، ودوى به الْخَرِّيَّةُ عَنَى، وإِنْ لَنْ يَشُو لِنْ يَشْقُ وَكَفَلِكَ كِتَابَاتُ الْجَنْقِ، وإِنْ قَالَ وَلا شُلْطَانَ لِي عَلِّكَ، وفَوْى به الجَنْقُ ثُمْ يَشْقُ، وَإِلْ قَالَ وهذا الرّبي وثِبْكَ عَلَى وَلِكَ عَلَى أَوْ حَالَ وَهَذَا مُؤْكِنَ، أَزْ وَالْ قَالَ وَلَا عَلَى وَلاَ عَلَى

......

صريح فيه الأنها مستعملة فيه شرعاً وعرفاً، فاعلى دلك عن البناء لابها إنها تُشَهَّرُط إذا تشه مُواه المتكلم، ود لا اشتباء فيه، فلا تشترط فيه النية وزكة لك الحكم وإذا قال: وأسك خُرً، الر وَجُهُكَ ، الرَّ وَقَيْلُك، الوَ بِشَنْكُ حرَّ وَالْ قَالَ لأَمْهِ فَرَجْتُ خُرُّ ، لان هذه الافعاط بُنيْر بها عن جميع البدت، وقد مر في الطلاق، وإن أصافه إلى حرَّ مُعْنِي لا يغير به عن للحملة كالبد، والأخمل لا يقع عندنا والكلامُ به كالكلام في الطلاق وقد بياد ، هذه بذه

وَوَلَوْ فَانَ لاَ مَلْكُ فِي غَلِكُ وَنُوى بِهِ الْحَرَّاتِهِ غَلَنَ وَإِنَّ لِمْ يَشْوِ لَمْ يَعْلَىٰ لاَتَ كالِمَهُ الآنَهِ يحتمل أنه براد لا مَلْكُ فِي عَلِيكَ لانِي بِمُنْكُ ويحتمر لانِي أَغْطَكُ، فلا ينعيل أحدهم مرداً إلا عالية وَوَكُولِكُ كِنانَكُ لَحْتِي وَهِي مَا احتماه وَغَيْرَهِ. كفوله: أَخْرَجُت مِنْ مَلْكِي، ولا سبيل في عليك، ولا رق في عليك، وقد حيث سبيلث، لاحتمال نفي صفّة الاشياء بالسي أو الكشامة. كاحتماله بالعنق، فلا يتعلى إلا يالنية.

ولوالله قبال لا مُنطّفان في طليك وساي به البقل لم يُعتلى، لان السلطان عسرة عن البعد، وسعى به السلطان للبام بداء وقد على العللا دول البد كما من السكانات بحلاد، قوله ولا سبل لن عليك»، لان هُمِه وظفاً بالنظام الهلك و لأن للمولى على السكانات سبلاء ضهدا بحسس العنل. وهذا به:

وَالِنَّ قَالَ مِدَاء (هذا أَبِي) أَرَّ لأَمَنه عنه سني، وقال بعيث بولاً، مله لبشه بمايل ما معده ووَلَنْتُ على ولكن قال في وللنج الأقبل علما قبل الأفقار به وزيدا لم يدكره في المسيوطة، في ولكن قبل قبل الإطارة في المسيوطة، في ولدا لم يدكره في ويُوافقه ما في السحيطة و الحجم شمس الالهذي والسحيل، حمل قبل عنه حتى لو قال بعد الوقت المال المعتلى. ولم المحل الإلفاء على الوقت على الوقت المحل الإلفاء المحل الإلهاء على الوقت المحل الإلهاء المحل الإلهاء المحل الإلهاء المحل الإلهاء المحل الإلهاء المحل المح

آليني، اثر يَا الجيءَ لَمْ يُعْمَلُ، وَإِنْ قَالَ لِنَخَارِ لَا يُولَدُ مِنْهُ لِحَدْدِ وَهَذَا آلِنِي، عَنَقَ طَلْبُو جَنَّد البي خَبَيْغَةً، وَإِذَا قَالَ لِأَمْنِهِ وَآتُنِ طَائِقً، يَشَوِي بِهِ النَّحَرُيَّةُ لَمْ تَعْبَقْ. وَإِنْ قال بَعْلَهِ وَأَنْفُ وَلَا النَّمُونُ لَمْ يَعْبَقْ. وَإِنْ قَالَ مِنَا أَنْفَ إِلَّا خُرِّ، غَنْقٍ.

وَإِذَ مُثَلَكُ لَرُجُلُ ذَا رَجِمَ مُخْرَمَ مِنَّهُ غَنْقَ غَفِّهِ.

(وَإِنْ فَالَّهِ) وَإِلَا يُعِيَّمُ أَوْ يَهَا لَجِي لَمْ يَعْتَقَى، إذا هذا اللفظ في العادة أيستعمل اللإكترام والشفقة، ولا يُواد ما التحقيق، قال في والتصحيح، وهذا طاهر البروية وفي رواية شاقة عن الإصام أن المنتي، والاعتماد على ظاهر البرواية، قاله في وشرح نجم الاتست، وهنه في والهوائة أنه وألا يُعتَّمُ والمهدائة أنه والمناح (وَإِنَّ فَالَّ لِمُلَّامِ لَمُهُ كَبَر بحيث (لا يُولَدُ يَتَلَهُ أَي الفلام (للبَّبِهِ) أي المولى: والمهدائة أنها في غليه عَلَى عبلاً بالسجار عبد تعلم الحقيقة كما في وقال وأنو بوسف، واستعالى: لا يُعتَق فالو عِنْد أنهي خيفة عبد الله والمنافق المسؤلي المسؤلي السجاح الله وأن حيف المنافق والمؤلف المنافق والمنافق وقال الأن بألك بأن والمنافق وقال المنافق والمنافق وقال المنافق المنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق والمنافق المنافق والمنافق والمنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق والمنافق المنافق المنافق المنافق المنافق في بعض المنافق المنافقة المناف

وَوَاهَا أَمَاكُ الرَّجُلُ فَا رَجِمٍ } وِلاَهَا أَوْ غُيْرُه وَنَخْرَمِ مَنْهَ لِي الرحم كما مر (عنق طلبه) قال في والهداية،: وهذا اللفظ مرويٌّ عن رسول الله \$19\$ أَوْ النقط معموم ينظم كنل قرامة مؤلمة

 ⁽¹⁾ مراد البصيف مدين مبيرة بن حقاب من طلك دا رحم مجرم فهد خراه
 أخرجه أو دارد 1939 والرميدي (1934 والرمادي) (1974 والجد)

هم العراجة أنو داود ١٩٨٦ عن قادره أن عباس قال المذكرة أنه المشدة الوادارد عن قناسة عن الحبس موقوعةً. علماً ا

والموقوف على عمريا وعلى محسن رواهما سفيد عن فتادف قال أنوادابد أستمد أستطاس حكود ويسعيده

 أو من أمن أبي حروبة روتان الترمدي. وقد روى بعضهم هذا الحدادت من تناط عن الحسن وهي عصر. ولا معوله مسئداً إلا من حديث حقاد، وقد وواء صمرة بن وبعة من وجه أحر عن أمن عسر مرفوعاً وقع بُشافع ضمرة حلى هذا الحديث. وهو حديث حطاً عند أهل المعديث الاحد.

رزواء الحاكم من هزيق مثله عن الحسن عن سسرة مزهوعاً ومن اطريق ضمرة مرفوعاً من حقيث ان عمر وقال: " صحيح على شرطهبة. وسكت الدهن.

ثنيه . وقد صحيح الألباني حيدًا الحديث وصباً بنه . وقيد أعبرً مصحيح "تحاكم لنه. وكبره في الأرواء. ١٩٩٧ مم أن الحديث كم يُرو مرفوعاً إلا من فريق حدّه عن الحديث عن تشكّرة.

ارس طويل صفوة عن الل عمر.

ولألوك له تلاث علل اللومي . أن حياد بن حقية تمة لكم تعلي بالغرة كما في التعريب (1897 وقد خطك العملية فيه . والتائية . أن فحيس اليمدري رواه عجبة وهو بدلس والشالط . أحدثالات أهل العلم في سمياح العسس من سلوة

وأدا روالة تبدرة هي حطا تدايق ذلك التردذي وقد أحاد البيهني في تبين علة هما المعديك والبت مستص كالاهه (٢٥ / ٢٨٥ حيث روى حسيت حلد ثم عقيد عول (البو دارد اللم أيدفت بهيدا العديث إلا حاد وقد شاك ولم الرباعي عن الترماي : حالات البحاري عن حديث شارة علم بعرف إلا من طريق حقاد ذال البهتر : وحقه بشك في، وقد رواه عبر حفاه هي قادة عن همر موفوعاً، وهي قادة عن الحسل موقوعاً عقيد قال أبو دارد حكما رواه محمد (ابن أبي عود في) وهو احقد من حسّات ثم أسند المهتمي حسيت ان عصر من طريق ضميرة وقال وهم فيه راويه لم مورد شاء الحديث عن سفياه إلا صميرة والمحفوظ يهداه الإساد مشرة عن التوري واليهي عن بيع الولاه وهياده الد

وقد جاء في والموسنة ٢٧١/١ صمرة بن وسعة صدوق يهم طبلًا.

وبد حاء في نصب الرابة ٣٧٨٦٣ رواه انسائي وقطه في السبق الكرى؛ وقال: هذا عليت مكر ولا أحداً رواه في نصيف غير صدرة

وكد حاة في تنجيفي الأخير عن السنتي قال: هذا جديث مكر وقيد صححه أن حرم وعبد الحق وابن. المطّان أهد للحص لحين 1337

الخطاصة العاملة تقديدات أواده المستنفر الدسن والكروة وكندا الكرة الليهقي ولين هله وهؤلاء النبين وروة ومم الله علما الإلكان أطرف من طيوهم به وهيد جاء في نصب البراية ١٩٩٤٣ قبال المستري في وميخصس البسران المسترة قد حصيل به في عبدا الحديث وهم أهد وحمياة أيضاً قد شت فيله وخالصه معيد بن ألمي طروبه وهو الشتاف وراده موفوطا العمل عبوره وموقوظاً على الحسر، فهده علما قادحة في أهل المستقيش، وقد عدا في معيملم المدينة أن المنة القادمة مشوعة وسها كاراسال في موضول ورقف في موفوع.

وهذا التعديث أنه أنظة فادحة وهي وقت هي مرفوع. فالسعب من الآبيائي كيف بصحح هذا الحقيث. السع هذا العلة الغادحة ومع على فدخة تقدمت هي أواية حماد الهد

وقد قال أن جعر في الدراية ١/ ١٥٥ أخرجة المتحاب النس عن حمرة.

قال أن دارد. أم يرود إلا حدد وقد شك فيه مره. فقال أمن سمره فيمنا يحسب. وأرسله شبية فقديا هن. قددة عن الحدير

وذال البرمدي في العنق الكبري. يروي عن النجس فوء وعن بصر موقوفاً

وَإِذَا أَغْنَقُ الْغُولُلِي لِعُضَ عَلِيهِ غَنَى ذَلِك البِعُضُ. وَسَعَى فِي نَقِيْهِ قَيْمَتِه المُولَاةُ عَشَدُ وابي خييفة، وقال والبريُوسُف، و ومُحمَّدُ،؛ يَقَبَقُ كُلُّهُ.

وإذَا كَانَ النَّبُدُ بَيْنَ شَهْرِيكُيْنِ فَأَفْتَقَ أَحَمَّهُمَا نَصِيبُهُ عَنَى، فَإِنَّ كَانَ النَّحَيْنُ موسِراً فَشَوِيكُه بِالجَنَارِ: إِنَّ شَاءَ الْحَنَّى، وَإِنْ شَاءَ ضَمَّى شَهْرِيكُهُ بَيْسَةً نَصِيبِهِ، وَإِنَّ شَاء الْعَلَّذِ، وَإِذَّ كَانَ مُفْسِراً فَالشَّرِيكُ بِالْجَيَارِ: إِنْ شَاءَ أَعْلَى وإِنْ شَاءَ الشَّشْعِي العشد، وَقَالَ

بالمحرمية ولاداً أو غيره - هـ. ثم لا قرق بن كون المنت بشيراد أو إرث أو عيرهما، ولا بين كون المائك صغيراً أو كيراً، مجنوناً أو عاقلًا، ذمياً أو مسلماً؛ لأنا عنق سبب الملك، وملكّهم صحيح كما في والجوهرة،

(وَإِذَا أَعْنَىٰ الْمَوْلَى بِلْعَضَ عَبِيهِ عَتَى ذَلِكَ البِعَضُ) الذي نص عليه فغط (وَسَعَى فِي بَيْرَةٍ بْرَيْتِهِ لِمُولَّامً } لاحتباس مالية البعض الناقي عنند العند؛ فنه أن يصمنت كما إذا هُمُّت النربعُ في ثرب إنسان والْفَتْهُ في صِنْعَ غيره حتى الصنغ بد؛ فَعَلَى صاحب الثوب ثيمة جِنْغ الاخر، صوبهراً كان أو معسراً؛ لما فلك، فكذا هناء إلاَّ أن العبد فقير فيستسعبه ويصير بعنزلة المكانَّب، فورَّانه إذا عجَّزُ لا يُرِّد إلى الرُّقِّ، لانه إسفاط لا إلى أخدِ فلا يقبل العسم، بخلاف الكسامة السفصــردة، لأنها فَقُد يُقال ويُقْسِم كما في والهدايس. وهذا (جَنْدَ أبي حَبَيْفَةً) لِنْحَرْي الإعتال عسد، فيقتصر عمر ما أعنق (وَقَالُ وَأَبُو بُوسُفُ) وَ وَمُحَمِّدُوا أَيْقِيلُ كُلَّهُ} نعدم نجرته عندهما: فإصافية العنق إلى البعض كإضافه إلى الكل؛ فيعنِقُ كله، قبال من دراد الفقهاء). الصحيح قول الإصام، واعتمده والمجبوبي، والنسفي وغيرهما، وتصحيح ه (وردًّا كَانَ الْغَيْلُ بَيْنَ شَرِيكُينَ فَأَمَّنَنَ أَخَذُهُما تُعِييَدُم مِنه وَعَنَىٰ عَبْهِ نَصِيبُهُ، ثَمَ لا يَعَلُو النَّمِينُ مِنَ أَنْ يَكُونَ مُوسِراً أَنَّ مُعَسِراً (فَهِلْ كُناكَ المُعْنَلُ موميراً» وهو أن بكون مالكاً بموم الإعتاق فمدر قيمة الصبيب الأحمر سوى مليموسه وقعوب يوممه في الأصبح كما في والدور من والمعتني، وفي والصحيح»: وعليه عامة المشايخ، وهو ظناهم الزواية ١١ هـ (فشريكه بـالنجابي بهر تبلانه أشباء، وهي أنه (إنَّ نساء أغنَّل) كما أعنلَ شـربكة؛ لقبام ملكه هي الدقي، ويكون الدولاء لهما؛ لعد دور العنق منهما (وَإِنَّ نُسَاءَ فَعَمْنَ شَرِيكُهُ قِيعة لُهِمِينِ)، لَإِنَّهُ حَنِّ عَلِيهُ وَهِمَا لَعْمِيهِ حَيْثُ النَّاعِ عَلَمِهِ النَّهُ وَالْهِمَةَ وَغَبُو دَلت مَمَّا سَوَى الإعشاق وتوفيها والاستسعاء، ويرجع المعتبق بما ضمن على العبد، والولاء للمعتق في هـ14 الوجــــ، لأن العِنْقُ كُنَّهُ مِنْ جَهِنَهُ حَبِثُ مُلَّكِهِ بِالصَّمَانِ (وَإِنَّا نُسَاءُ السَّمَعِينَ الْعَسْدِ) لَمَ بيَّ اه ويكون النولاء

وقال ابن السديسي. سكر وأعرجه الطعاوي عن الأسوه عن عمر موفودً، وأعرجه أساهاول والسبائل عن لتابه عن عمر منطقاً على عهدا حديث معلول وإسافه من عوي والراجع وقفه، ويصل به على عن حال. إذاء قول الصحابي، وقد ورد مرسلاً

والبو يُوشَفَى، وَ وَمُخَدُّدُهِ، فَيْسَ لَهُ إِلَّا الصَّمَانُ مَعَ البَسَانِ، والسَّخَابَةُ مَعَ الإعتسانِ، وَإِذَا الشَّمَرِي رَجُّلَانِ آبَنَ الحَدِجَمَا عَنَى نَصِيبُ الأَبِ، وَلَا ضَمَّانُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِتُ وَأَ وَقِمَا فَالشَّرِيكُنِي عَلَى الأَخْرِ بِالمُحْرِّبُةِ عَنَى كُلَّهُ، وَشَعَى الطَّيْهُ لِكُمَلُ وَاجِدِ مِنْهُمَا فِي تَجِيدِهِ، التسرِيكُنِي عَلَى الأَخْرِ بِالمُحْرِّبُةِ عَنَى كُلَّهُ، وَشَعَى الطَّيْهُ لِكُمَلُ وَاجِدِ مِنْهُمَا فِي تَجِيدِهِ، شُوجِرَيْنِي كِنَانَ الْمُعْجِدِرِيْنِ جَنَا وَابِي خَبِشَةً، وَقَلْ وَالْبُو يُوسُفَّهُ، وَمُخَمَّدُهُ: إِنْ كَاتُ

مينهما؛ لصدور العِنق منهما (وإنَّ قَالَ المُعَيِّنُ مُعُسِراً فَالشَّرِيثُ سَأَجْيَارَ) بين شبتين. (إنَّ شَاعَ أَغْنَى لِيضَاء ملكه ووإنَّ شَاءَ السُّمُعُيِّي الغَيْدُ لِمِ بِين، والنولاء بنتهما في النوحهين، وليس لنه تضمينُ المعنِق لامه صِفْرُ البدين، وهذا عند وابي حبيقة، وَوَقَالَ وَالْبُو بُوسُفُ، و وَمُحَمَّدُهُ: لَيْسُ فَة إِلَّا الْمُصْمَانُ} للمعتق (مَمَّ الْيَسَارِ والسَّعَابَةُ) للعبد (مَعَ الإعْسَارِ) قال في والهداية»: وهذه العسالة تبتنى على خَرْفين؛ الحدهما تُشرِّي الإعناق وعدمه، على ما بيناه، والثاني في أنَّ يسار المعنق لا يسم السماية عنلم وعندهما يمنم . أهم. قال وجمال الإسلام؛ في شرحه: والصحيح ، قول أأبي حيفة، ومشى عليه والبرهاني والنسعي، وغيرهما "ونصحيح، ﴿وَإِذَا الشُّرَى رَحُمُلُكِ أَبِّنُ ٱلحَدِجُمَا عَنْقَىٰ مِنَ الابنِ نَصِيتُ الأَبِ؛ لأَنْ مُلَكُ سَقُصَلُ الشَّمِلِ وَوْلَا فَسَمَّانَ عَلَيْكِ): في الأب الأن الشراء حضل بقولهما جميعاً، فصار الشريك راصياً بالعنق؛ لأن شراء القريب إعناق، فصار كما لم أذن له بإعنان بصيبه صريحاً حبت شاركه فيما هو علة العنن وهو الشراف ولا بمغتلف الجواب بين العلم وعندمه، وهمو طاهم الرواية عنه؛ لأن الحكم يُبذَّار على انسبب كما في والصداية، (وَكَذَٰلِكُ) المحكم (إذا وَرِثَاءً)، لأنه لم يوجد مه فعل أصلًا (فَاشُسريكُ بِالعِجَارِ) بين شيئين: (إنْ شَاءَ أَعْنَقُ لَجِيبًا. وَإِنْ شَاءَ ٱلسَّنْسَمِ) العبد، والولاء بينهما في الوحهين كما مر، وهذا عند وأبي حَنِيعَةِ الْبِضَّاءِ وَقَالًا فِي الشَوْءَ: بَضَمَنُ الآبُ قِيمَة إن كَانَ مُنوسِراً. وَيَنْ كَنَانَ معسراً سعى الآبنُ ني نصف ضمته الشريث الاب، وعلى هذا الخلاف إذا ملكاه بهية أو صدقة أو وصية، وقد علمت أن الصحيح قول والإمام، ﴿وَإِذَا شَهِدُى: أَي أَخِيرَ، لعدم فِيولها وإنَّ تُعددوا لجرُّهم مُمَّتَمَّا. ودره عن والبدائع، (كُلُّ وَاجِد بِنَ الشريكُيْنِ عَلَى) شريكه (الأخرِ باللَّمُولِيَّةِ) في نصيبه وأنكس الأخر (سَمَى الغَلَّمُ لِكُلِّ وَاحِدِ مِنْهُمَا مِي نَصِيهِ مُوسِرَقِنِ كَانَا الْرَمُعْسِرَيْنِ) او محتلفين (وعِنْدَ ابي خيفة) - لأن كل واحد منهما يزمَّم أن صدحه أعنى نصيب وأنَّ له التضمين أو السماية، وقعدٌ تعذر التضمين الإنكار الشريك وانتعش الاستسعام وادالولاءه لهماء لأناكبلاً منهما بقبول: غَنْلُ نصبُ صاحبي عليه بإعناقه وولاؤه له وغَنَّى نصبهي بالسَّعابة وولاؤه لي (وقَانَ دَّبُو يُسُوسُكُ، و اسْخَسُدُه: ۖ إنْ كَانَا

⁽١) - المنسس. الجرد من الشيء والنصيب

مُوسِرَيُن فَلاَ سِعَابَةَ عَنَيْهِ، وَإِنْ كَانَا مُعْسِرَيْنِ سَعَى لَهُمَاهُ، وَإِنْ كَانَ الْحُدُهُمَا مُوسِراً والآخَرُ مُعْسِراً سَعَى بَلْمُوسِرِ وَلَمْ يَسْتَعَ بِلْمُعْسِرِ، وَمَنَ اعْتَنَ عَلَمُهُ لِمُؤَجِّدِ اللَّهَ تَصَالَى أَوْ بَلِشْيَطَانِ أَو للطّسَم غَنَقَ.

َ وَمِنْقُ الْمُشَكِّرِ، وَالسُّكُرَانِ وَالْمُعَ، وَإِذَا الْمَاتُ الْمِئْقُ إِلَى مِلْكِ الْوَشَرُوطِ صَحَّ كَمَا يَصِحُ فِي الظَّلَاقِ: وَإِذَا خَرَجَ عَبُدُ مِنْ دَارِ الْخَرْبِ إِنَّكَ مُسْلِماً غَنَقَ، وَإِذَا الْمُثَقَّ جَارِيَةً خَامِلًا غَنَقَ خَشْتُهَا، وَإِنَّ آغَنَقُ الْخَمْلُ خَاصَةً غَنَقَ وَلَنْ تَغَيْقِ الْأَثْرِ.

مُوسِرَتِي فَلاَ سَعَانَةُ عَلِيْنَ)؛ لأن من أصلهما أن السعاية لا نَتَبَت مع البسار، فوجود البسار من كمل سهسا إبراء للعسد من السعاية ووَإِنْ كُلّنا مُعْمِرَتِي سَمَى الهُسَانِ، لأن في زعمها أن النوجب هو السعاية دون العسمان للعسرة، ظلم بكن إبراء للعبد من السعاية، فيسمى لهما وَوَإِنْ كَانَ استُحَمّنا مُوسِراً والأَخْرُ مُعْمِراً مَعْمَى بِلْمُوسِرِ وَلَمْ يَسْتَعَ لَلْسُعْمِينِ، لما علمت الله والإعام أنو المعالى، في شرحه: الصحيح قول الإمام، واختاره والمعسوبي، ووانسفي، ووالموصلي، ووصدر الشريعة». وهماجير،

(وَمَنْ أَعْنَىٰ هَذَهُ يُوجِّهِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ لِلطَّيْطَانَ أَوْ لَلصَّلَمِ عَنَىٰ) عليه؛ فصدور الإعناق من أهله مضافأ إلى محله فيقع وبلخو قوله بعده وللصنع، أو والنشيطان، ويكون النمأ به، بل إن قصد التعطيم تُقُور

وَوَجُشُ الْمُكُورُو وَانسُكُونَ) يسبب محتظور (واقعٌ) لصدوره من اهله في محله كما شرّ في الطلاق، فيدنا السكر يتسبب محظور، لأن غير المحظور كسكر المضطر بمنزلة الإغماء لا يصبح معه التصرف، سواء كان طلاقاً أرعناقاً أو غيرهم، كما في والبحر، عن والتحرير،

﴿ وَيُوْا الْحَسَافَ البِيْقُ إِلَى مِلْكِ} كَانَ مُلْكُسُكُ فَالتَ حَسِّرِ وَأَنِّ إِلَى وَحَوِدَ (ضُمَّرُ فِل الدار فانت حر (ضُحَّ) - لأنه إسفاط فيجري فيه التعليق وتحما يُجِيحُ فلك (فِي الطَّلَافِ) وقد صبق بيانه .

﴿وَإِذَا خَرَجَ صَدُ مِنْ دَارِ الْخَوْبِ إِنَّهَا مُسَلِّماً عَنَىٰ}؛ لأنه لما دخل دار الإسلام طهرت بسله وهو مسلم فلا يسترق.

(وَإِذَا أَغْفَقُ) السولي (جَارِيَةُ خَامِلًا غَفَلْ خَشَلُهَا) معها؛ لانه المدرّلة مُطْسِر من أعضاتها، ولو استشاء لا يصح كالسفناء جرء منها، كما في والبحرة، اطْلَقُ في عنق الحمل فشمل ما إذا وَلَدُفَّةُ بعد عنقها لسنة أشهر أو أقل، لكن إن ولدته لاقل فإنه يُمْفِق مقصوداً، لا بطريق النبسية، فحيظة لا ينجرّ ولاؤه إلى موالى الاب كمد في «البحر» (وَإِنَّ أَعْنَى العَصْلُ خَاصَةً غَفَلُ وَلَمْ تَعْنِي الْأُمُ وإذا أغْنَقَ عَبِّمَهُ غُلَى مَانَ فَقَبِلَ الغَبِّمُ غُلَقَ وَلَوْمُهُ الْمَالُ، وَفَلَ قَالُ هَانَ أَفْيَفُ إلَيْ الْفَا قَالَتُ خُرِّ، صَحُّ وَصَارُ مَافُومًا، فَإِنَّ الخَطْمَ السَّالُ الْخَدَرِ الحَاكِمُ المُولَى عَلَى فَبُصِهِ وَهَمَقَ الغَلَمُ.

وَوَلَكُ 'لَامَةِ مِنْ مُـوَّكُمُا حُـرٌ، وَوَلَدُهَا مِنْ رُوْجِهَا مُمْلُوكُ لِمُسْيِّدِهَا، وَوَلَـدُ الحُرَّةِ مِن الغَلْدَحُرُّ،

مده ، لأنه لا وجه إلى إعتالهم مقصوداً لعمم الإصافة ولا تنمأ لهما فيه من قلب السوصوع . وهلياية، وهذا إذا جدات به لاقل من سنة السهر . لتحفق وجوده . وإلا لم بأنبق ، لحوار أن تكون حملت به بعد القول فلا يعلق بالشك ، إلا أن تكون معتلةً من لمروح وجادت مه فدون ستتين، وإن جادت بولدين أحدهما لأقل من سنة الشهر والآخر لاكثر تحتقاً جميعاً؛ لأنهما حمل واحمد كما في «الحوهرة».

(وَإِذَا أَعْنَىٰ عَبِدُهُ عَلَى مَانٍ) كَالْتُ حَرَّ عَلَى الف درهم، أو بالف درهم، (فقر الفشائي في السجلس صبح و (عَنَى) العبدُ في المعالى (وَرَمْ أَنَّ المَالَّ) المد ووق يصبر ديناً في ذعت وإطلاق لفظ العالى بتنظم أنواعه من النف والغرص والحيوان وإن كان مغير عبه، لأنه معاومة العالى بعير السال فشابه النكاح، وكننا الطمام والعبكيل والمسررون إذ كان معلوم الجنس، ولا تضر جهالة الرصف لأنها يسيرة، وأما إذا كثرت المجهالة بأن قال وأحت حرَّ على شوبٍ فقبل عنى وعليه قسة رئفس، وحوهرة، ووَثَنَ على عنه بأداء العبال بأن (فيال : إن ألب فيال أنف فيات عرف معلى النعبي وأصال المبد (مأذَونا)؛ لأن الأداء لا يحصل إلا بالكسب والكسب بالتحاوة؛ فكنان إذنا له دلالة وفإن أنف فيص عليه وغنى العبد وغنى الغبة الله دلال في والهدابة و: ومنى الإجار فيه وفي سار الحقوق أنه يَتَوْل فايضاً بالتخلية .: هـ.

رَوْوَلَكُ الْإِنْهُ مِنْ مُسُولِاهَا خُسَرٌ، لأنه مخلوق من منانه فيعش عليه، وهذا إذا اذعاء العولى وَوَلَكُهُمَا مِنْ وَرَّحِهَا، سواء كان حراً او معلوكًا وَمُمَلُوكً لِلْسُّدِهَا»؛ لأن الواحد تاسع للأم في العلك والرق، إلا ولد المعرور وَوَلَدُ الحَرُّهُ مِنَ الغَبْدِ خُسُ نهماً لأسه كما تبعها في العلك والرق وأصبة الولد والكنابة، كما في الهداية».

باب التَّدْبِيرِ

إذا نحال المنوليل المنطوع وإذا أن فعالت خيرًا والمائت عُيل عن دُبُو بني، أو النّه مُدابُل أو فَلَا فَرَلُسُاء فَفَلْ صَالَ مُدَبُراً لا يَجُورُ اللّهَ ولا جَنّه والمستولي الله يشحجه ويُواجِزُه وَإِنْ قَالَتُ اللّهُ وطَهَا، ولهُ أنْ يُؤَوِّجها، فإذا نست الْمَوْلِي عَنَى الصدارُ مِن أَلُتُ مَالِه إِنْ خَرْخ مِنَ النَّلُو، وإنْ نَمْ يَكُنْ لَهُ سَانَ غَيْرَة سَنَى مِي أَلَقَيْ فِيجِه، ون كَانَ عَلَى الْمُدَوِّقِي وَلِهُ المَدَّرُوّ المَدَارُ فَي مَدِير، فإنْ عَلَى المُدَّبِير بَمُونِه على صِفة له بِقُلُ أَنْ بِقُولَ: إِنْ نَتْ مِنْ مَرْضِي هَذَا الْوَسَقَرِي هَفَاء أَنْ مَنْ مَرْضِ كَفَاء غلى صِفة له بِقُلْ أَنْ بِقُولَ: إِنْ مَاتَ لَمْ وَلِهُ عَلَى الصَّعِيةِ الْتِي ذَكَرُهَا عَنْ كَفَا يَقْبَقُ وَلِيْ الصَّعِيةِ الْمِي وَيَجُورُ لِبَعْهُ . فَهِنْ مَاتَ لَمَوْلِي عَلَى الصَّعِيةِ الْتِي ذَكَرُهَا عَنْ كَفَ يَعْبَقُ الْمُؤْلِي عَلَى الصَّعِيةِ الْتِي ذَكَرُهَا عَنْ كُفَ يَعْبَقُ الْمُؤْلِدُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ الْمُؤْلِقَ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه اللّهُ الللّهُ اللّهُ السَامِ اللّهُ الْمُؤْلِقِ اللّهُ السَامِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلِقِ اللّهُ السَامِ اللّهُ الْكُلُولُ اللّهُ السَامِ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّ

ياب النذبير

هو نغذً: النظرُ إلى عاقبة الأمر، وشرعاً. تعلينُ العتن يعونه، كمما أشار إلى نشك ومواحه: (إذ قبال القول المشكوكية: إذا تُتُ فَأَنَّتُ خَمَرُ، أَوْ النَّتَ خَرَا وَالْمَ الْوَالِمَّ الْوَالِمَّ الْوَع ويُرنَّك) أو انت حرامعد موني، أو اعتقتك بعد مونى، أو مع موني، أو عند موني، أو غروبه أو في سوني وفقدُ صالَ العند (مُدَنَّرُاً) لأن هذه الألفاط صوبحة في انتدبر

وإذا صار مدراً وَفَلَا يَعْوَلُ لَمُولُ وَبُكُمْ وَلَا جَبِنُمُ وَلا وَعَراحه عَنْ مَلَكَ [1] إلى الحرية، كما في الكتابة وهداية، (في يعوو (الكُولُ في يُسْتَخْتُمَةً ويُؤَاجِزُهُ، وبَنْ قاتْ) ،المعدود، الْمَةً وطفها وَلَهُ أَنْ يُؤْجِهَا جِراً، لأن العلك ثابت له، وبه يستعاد ولاية هذه المصرفات

وَقَاوَا مَنَ لَلْمَوْلِي عَنَى لَمَدَارُ مِنْ تُلَكَ مَايُهِ إِنَّ حَرَجَ مِنَ النَّبَابِ وَالا فيحسمه، لان التعمير وصية، لانه تبرع مصاف إلى وقت العموت، والحكم غير النات في الحال، فيضد من التنك، وهدائله وأوان لَمْ يَكُنُ فَمَا مَنْ غَيْرًا سَعَى العمارُر للورثة (في تُلَنَّ فَيَسَبُ لان عقه من التنك، فيعنق النه ويسعى في المهدر (سعى في جوسع. فيعنق التعمل العمل (سعى في جوسع. قيمته المقار العمل في جوسع. قيمته المقار على الوصية، ولا يمكن نقض العمل، فيحسرة قيمته، وها واحيت كمانك على الإعام، وقالا حرَّ منبون (وَوَلَقُ) الأمة (المعالى على المعالى العمل العمل

(فيان غَلَقُ الْنَدْيِبِ بِغَوْيِهِ على جَغْقِ) وقاعث (بِثُلُّ أَنَّ يَشُولَ. يَنَ مُتُ بِنَ مُ وَصِي هَمَاءَ تَوْ لَمْنَ الْحَابَةُ (أَوْ مِنَ مُرْضِ كَدَ) أَوْ مَاتَ فَلاَن وَفَلَتْ مُفَقَرُ فَلِيْنَ مُدَّلُونَ خَلَقَ لال السوت على لَكُ الْحَابَةُ لِيسَ كَانَ لا مَحَافَدُ عِنْمَ يَعْقَدُ مِنْهِ فِي الْحَالَ، وَإِدَ انْتَمَى مَعْنَى الْسَنَةِ لَشَرَفُهُ بِينَ لَدُونَ وَالْمُدَمِ بِمِي تَعْلَيْقًا كُسَاشِرِ الْتَعْلِيقَاتُ لا يَعْلِي النَّصِرِفُ فِيهِ . (وَ) لَمَا (يُجُوزُ نَيْفَةً) وَرَقْسَهُ وهِنَهُ (فِإِذْ مُنْكَ الْمُؤْلِى غَمَى الصَّمَةِ الْنِي فَكُوفًا) وَهَلَتْ نَاسِرِهُ عَلَى وَجُودُهُ مَاتُ مَن سَعْرَهُ أَوْ

بات الاستيلاد

إذا ولذب الأنه مِنْ مَوَلاهَا مَقَدُ صَارَتُ أَمَّ وَلَدِ لَهُ، لَا يَجُورُ بَيْمُهَا، وَلَا تَمْلِيكُهَا، وَلَهُ وَطُوْهَا وَاسْتِجُدَامُهَا وَإِجَارَتُهَا وَنَرْوِيجُهَا، وَلَا يَنْبُتُ نَسْبُ وَلَدِهَا إِلَّا أَنْ يُشَرِف بِهِ الْمُولى، فَإِنْ جَاهِتُ بَعْدَ ذَلِكَ مِوْلِدِ ثَبْتُ نَسْبُهُ بِغَيْرٍ رَقُوان وَإِنْ نَفَاهُ النّفي بِغَوْلِهِ، وَإِنْ وَوَجَهَا فَجَاءَتُ بِوَلَدِ فَهُوْ فِي خَكْمٍ أَمْهِ، وَإِذَا مَاتَ الْمُؤْلَى طَغْتُ مِنْ جَمِيعِ الْعَالِدِ، وَلاَ يَظْوَمُهَا السُّغَايَةُ بَقُدُونَاءِ إِنْ فَجَانُ عَلَى الْمُؤْلَى وَيْنَ، وَإِذَا وَطِيءَ الرَّجُلُ أَمَّةً غَيْرِهِ بِنِكُاحٍ فَولَدَتُ مَهُ ثُمُّ

مرصه وغنَن تحَمّا يُعْتِينُ المدَّبُرُ، المطلق، لأن الصقية لما صيارت معينة في أخر جزء من أحزاء الحياة أخد حكم المدمر المعلق، لوجود الإصافة إلى الموت وزوال التردد، ددرره.

باب الاستيلاد

هو لغةً. طَلَبُ الولاد، وشرعاً: طَلَبُ العولي الولد من أمَّةِ بالوطء. ودروه.

(إذا وَلَذَتِ الْأَنْةُ وَلَوْ مُدَّرَةً وَمِنْ مُؤَلَّاهَا فَقَدْ صَارَتْ أُمْ وَلَدِ لَمُ وَحَدِها حَكَم المسبرة:

(لا يَجُورُ لَبُتُهَا، وَلا تُعْلِكُها ولا رَمِها وَوَلَّا وَطُؤْهَا وَاسْتِخْدَاهُمْ وَلِجَارَهُها وَلْرَبِيجُها) خَسراً وَلا يَجُورُ لَبُهُوا وَلَمْ يَعْدَلُها وَلَجَارُهُها وَلَمْ يَعْدَلُها عَلَم وَلاها وَإِلَّا أَنْ يُشْرِف بِ لَمَا عَلَى المعتبرة به فضاء الشهيوة، دون الوسد، فلا بلاً من الدعوى، يخلاف العقد؛ لأن الولد يتمين مقصوداً من فلا حاجة إلى الدعوى، كما في والهدابة، وقبان جَانَت بقد فبلك). أي مد اعتبرات ولدها الأول (بؤله) آخر (أبّت تُسَلّم مَنْهُ بَعْرِ أَوْلِيهُ أَنْهِي وَهُولِهِ) أَيْهِ مُنْفَعِلُه وَلَيْنَ جُنَافَ بَعْم الولد بعين الولد بعين فضارت فراشه كالمعتبرة (في لكنه وإن نَشاه أنقى به) مجرد (قبوله)، أي من عبر لغان؛ لأن واشها ضعف، حتى يعبلك نقله بالشرويج، بخيلات المنكوحة حتى لا يتعي الولد خليه إلا يقللها والمنافرة عني لا يعلك إيطاله بالنزويج. وهذا إليه ويها. وهيها. وهذا الله ويدعى، ولا القلم أن الله بالنواق الله يتعرف به ويدعى، والما القلم أنول عن أبي حنها أو لم يحصّه جاز له أن بنيه، فإن هذا الساهر بناله والمحمدة أخر، ولما أن الولد من، وإن قول عنها أو لم يحصّه جاز له أن بنيه، فإن هذا الساهر بناله والمحمدة وحمدة أنها المنافرة المنافرة يشري إلى الولد وربيها (فَهُو مِي حُكْم أُمُه) لأن هؤ العربة يشري إلى الولد وربيها (فَهُو مِي حُكْم أُمُه) لأن هؤ العربة يشري إلى الولد وربيها (فَهُو مِي حُكْم أُمُه) لأن هؤ العربة يشري إلى الولد

وواؤا نساف الدؤلي عنفتُ، ام واستم إمنَ جَهِيعِ الْمُسَانِ،؛ لأن الحاجمة إلى الواسد أصنبه فَيُفَدَّمَ عَلَى حَقَ الوَرِنَةِ وَالدَّبِينَ كَالتَكُفِّنِ، يحلاف المَدِيرِ، لأَنَّةُ وَصِبَةٍ بِهَا هُو مَن روائد المحوالح وولا تُلزِّقُهَا، لِي أَمُّ الوَلَدُ وَالسَّقَايَةُ لِلْغَرَامِ إِلْ قَالَ عَلَى الْعَوْلِي فَيْنَ لِعَا قَلْ. ولالها ليست بعال مُلَكُهَا صَارَتُ أَمُّ وَقَدِي لَهُ، وَإِذَا وَلِمَىءَ الأَبُ جَارِيَةَ النِّهِ فَجَاءَتُ بِـوَقِهِ فَـادْعَاهُ ثَبِتُ نَـنِهُـهُ وَصَارَتُ أَمْ وَقَدِ لَهُ وَعَلَيْهِ فِيسَنُهَا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَقْرُهَا وَلاَ فِيهَةُ وَلِدِهَا، وإِنْ وَشِي أَبُ الأَّبِ مَعْ يَعَاهِ اللّٰبِ لَمْ يَشِبُ النَّسُبُ، فَإِنْ كَانَ الأَبُ مَنِّياً يَثِبُتُ النَّسَبُ مِنْ الْفَحَدُ تَصَا الآبِ، وَإِذَا كَنَانُبِ الْخَارِيَةُ بَيْنَ شَرِيكُنْ فَجَاءَتُ بِوَلِيهِ فَلاَعِنَاهُ أَعْدُهُمَا فَيْفَ مَشَهُ مِنْهُ مِنْهُ، وَصَارَتُ لَمْ وَلَدِ لَهُ، وَعَلَيْهِ بِضَفَّ عَقْمِهَا وَيَضَعْ فِيمَهَاءَ وَلَيْنَ عَلَيْهِ شَيْءً مِنْ فَي

أتقرُّم حتى لا يضمن بالغصب عند وأبي حنيفة، فلا يتعلق بها حق العرماء.

(رُإِنَّا وَظِيءَ الرُجُلُ لَمُنَهُ غَيْرِهِ بِيَكَاحِ فَرَنَّفَتُ مِنْهُ قَمْ) بعد ذلك (مَلَكُهَا) بوجه من وجوه الصلك وضاؤت أمْ وَلَدِ لَلهُ إِلَى السبب هو الجزئية، والجرئية إمما تثبت بينهما بنسبة الولند الواحد إلى كل منهما كمَلًا، وقد ثبت النسب، فننت الجزئية بهام الواصطة، وقد كان الماضح حين الولادة ملك الغير، وقد زال، قيد بانتكاح لأبه لو كان الوطه بالزنة لا تصير أم ولمد أنه الأنه لا نسبة لوقد الزنا من الزاني، وإنسا يعتى عليه إذا ما ملكه لأنه جزؤه حقيقة، وتساحه في الميحر،

(وَإِذَا وَهِيْ وَهِيْ الْآبِ جَارِيَة آتِهِ فَجَاءَت بِوَلَهِ فَادْفَادُ) الآبِ رَبَّت نَسَبُهُ مَهُ وَصَارَتُ مُّمْ رَقَّهِ لَهُم سواء صَدْقة الابن أو كفيه، ادعى الآب شبهة أو لم يقع، لان الآب أن يتملك عال الله المحاجة إلى صبانة ماته ويضاء نشله، لان كفاية الابل والشرب فله أن يتملك حارب المحاجة إلى صبانة ماته دون حاجت إلى بقاء نفسه، وقذا قالو، ويتملك الطفام بلا فهمة والحجارية بقيمتها كما صرح به بقوله (وَعَنَبُ بَيْمَتُها): أي الجارية بقيمتها كما صرح به بقوله (وَعَنَبُ بَيْمَتُها): أي الجارية يعومَ المعلوق (وَعَنَبُ بَيْمَتُها): أي الجارية يعومَ فَقُرُهَا) لمبتود الملك سبندة أنها قبل المعلوق ضرورة صحة الاستبلاد، وإذا صح الاستبلاد في طفق لم بالموارية ليفيد أنها محل السبلاد في طفق لا بلوب عفرها (وَلَا يَسَدُ وَلِيْمَ المعلوق خروى الأب ولا بنيت النسب. وبازم الآب المعلق حموى الأب ولا بنيت النسب. وبازم الآب المعلق كما في والجوهرة، (وإن وظيء) الجد (أب الآب) جارية ابن الله (شم يضاء) أب (الآب أنه أنها نيث النسب بن المجدد) وصارت أم ولد له وكذا بنيت النسب بن المجدد) وصارت أم ولد له (كذا يَشَدُ بن الآب) وتُقَدِّ الآب ووَقَدُّ الآب ورقة بسنزاة صوته، لانه قطط للولاية، وهذا إلاب، وتُقَدُّ الآب ورقة بسنزاة صوته، لانه قطط للولاية، وهداية.

﴿ وَإِذَا كَانَتِ الْجَهْرِيَةُ بَيْنَ شَوِيكُيْنِ فَجَانِتُ بِوَلَٰتِهِ فَادْصَادُ أَخَذَهُمُنا نَبِكَ نَسَيَّةً مِسْةً ﴾ لانه قسا نبت في نصيبه لمصادنته ملكة ثبت في الباقي ضرورة أنه لا يتجزأ ، لما أن سبه سوهمو العلوق ـ لا يتجزأ ؛ إن الولد الواحد لا بتعلق من مامين (وَضَارَتُ أَمْ رَلِّنَ لَهُ) انعاقًا : أما صدهما فنظاهر؛ وَافَ الْتُعْنِاهُ مَمَا لَبُتُ لَسُنَهُ مِنْهُمَا، وَكَالَتِ الْأَمْ أَمْ وَلَذِ لَهُمَا، وَعَلَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَضْفُ الْمُقَرِ فَضَاصاً سَفَاتُهُ عَلَى الأَخْرِ. وَيَرِكُ الإَبْلُ مِنْ كُلُّ وَاجِدٍ بِسُهُمَا مِيزَاتُ ابْنِ كَامِل، وَهُمَا بُرتانِ مَلُهُ مِيزَاتُ أَبِ وَاحِدٍ، وَإِذَا وَطَى: الْمَوْلَى جَارِيةً لِمُكَاتِّبِهِ فَجَاءَتُ بِوَلَيْهِ فَاقْضَاهُ: وَإِنْ

لأن الاستبلاد لا ينجران وامنا عند، فيصير انصبية الله ولند ثم يتملك نصيب صاحبه إذ هو قابل للملك فتكسس له وفي وجب (عُلِمه) لشربك (تَطِيفُ عَفْرهَا)؛ لأنه وطيء حيارية مشتركة؛ إذ الممثك بشت حكمأ للامشلاد فنعقبه المثلاء في تصبب صاحبه وبحلاف الأب إدا استولت جارمة استه الان المعلك هنالك بنبت شرطأ للاستبلاد فيتقلمه والبصير واطنيأ ملك نفسه وفي كندا ونطيف فيضها)؛ لأنه تملك نصيب صناحه حين استكميل الاستيلاد، وتُعْتَمَر فيعتهما ينوم العلوق؛ لأن أمومية الولد تثبت من ذلك الوقت، وسيشوى فيه المعسس والموسس، لأنه صميان تعليف كميا مر وَوَلَهُمْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ فِيغَةٍ وَلَـهِهُمَ لاد النسب بنبت مستنداً إلى وقت العلوي، علم بنعش شيء منه على ملك الشريك (هداية (فإن أدَّفيه)): أي الشريكيان (معا) وكنان الحيل في ملكهميا (نَبْتَ نُسُمَّةً مِنْهُمَا) لاستنو تهما في سبب لاستحفاق فيستوبيان فيه، والسبُّ وإن كنان لا يتجرأ ولكن يتعلق به أحكام منجزته: فما بقلِّ النحزته بثبت في حقهمنا على النحزت، وما لا يقالهما يثبت في حل كالى كملًا كانه ليس معه غوه، إلا إذا كنان أحدُ الشهريكين أبِّ الأحر؛ أو كنان مسلماً والأخر دمياً؛ لوجود المرجِّح في حق العسلم وهو الإسلام وفي حق الأف وهو مثاله عليمه ا من المحق (وهدامة و (وكنانها ألامٌ أمَّ وَلَهِ تَهُمُما) ؛ لِنُنوت نسب ولندها منهما (و) وجب (عَلَى كُلُ واجنه بأيهما نطيف أأمقرع لصاحبه الان كل واحد منهما واطيء لنصيب شربكه ، فإذا سنط الحدُّ لرمة العقر. ويتكون ذلبك (فضاصناً بغا) وجب (لبه تملي الأخرى، لأن كبل واحد منهما وُخَتْ به على صاحبه مثلُ ما وحد عليه، فلا فنائدة في أنَّضه وردَّه (وبرتُ الإبْنُ مِنْ كُلُّ واحدٍ بَنُّهُمَا مِيرُاتُ ابْن قَامَل ؛؛ لأنه أفرُ له يعجرانه كله، وهنو حجه في حقه (وَهُمَا). أي المسلَّمون بشوَّته (يُرثُانِ منهُ مِيزَات أب وحبد)؛ لاستواتهمنا في السبب. فيُدننا بكون الحيل في ملكهما لانه لو الشترباها وهي حُبْلي بأن جامت به لدون سنة أشهر أو شنربــها معــد الولادة مــادّعياه لا فكــون أمُّ ولم الهما؛ لأن هذه دعوي عنق. لا دُمُوي استيلاد؛ قيان شرطهما كولُ العلوق في الملك؛ فيعنق المولد مقتصراً على وقت اللدهوي كما في والفتح.. وفي والجوهارة، ولو اشترباهــا وهي حاصل فويدت ماذعباه ديور البُّهما ولا عقراً 1 لاحد منهما على صاحبه؛ لأن وطاء كل مسهمنا في غير ملك

﴿ وَإِنَّا وَطَيْءَ الْمُوْتَى جَاوِيةً مُكَاتِبِهِ فَحَاءَتُ بِوَقِدٍ فَادْعَاهُمُ السَّوْسُ وَفَإِنَّ صَدْفَةُ المُكَانَتُ تَبِّتُ

الأحراج

و٢) ... الذهب بعد العبي وسكون فقاف صداق المرأة إدا وطنك ماليهة.

صَمَّقَةُ السُّخَاتُبُ لَيْتُ نَسَبُ الْمَوْلِدِ مِنْهُ، وَكَانَ عَلَيْهِ غَفَرُهَا وَبَيْمَةً وَلَدِهَ.. وَلاَ تَصِيرُ أَمُ وَلَـدٍ . لَهُ، وَيَنْ كَفَّانَهُ هِي النَّسُبِ لَمْ بَثَلِثْ.

کتاب البکائب

َوْرَةُ كَاتَبُ الْمَوْتَى عَيْمَاهُ أَوْ أَمَنَهُ عَلَى مان شَرْطَهُ عَلِيهِ وَفَوْرَ الْعَبَدُ ذَلِكَ صَار شكائباً، وَيَجُورُ أَنْ يَشْتُوطُ الْمَالَ خَالًا وَيُوجُلا وَمُمَاجُعاً، وَتُكُووَ كِنَائِمُ الْعَبْدِ الصَّغِيمِ إذا كَانَ يَعْقِلُ الْمُيْمَ وَالشَّرَاءَ.

A set to

أَمْنِ الْوَالِدِ بَنْ) والوجود سبب الملك ، وهو رق المكانب ، وهذا تناب في ثبوت النسب الآنه يعتاط في إليانه (وَكَانَ عَلَيْ) لمكانبه وَعَفْرُم، لاه لا يتقدمه الملك؛ لان ساله من الحق كناب قصحة الاستيلاد إلى كذا (قِيلَةُ وَلَيْهَا) لانه في معنى المعرور حيث اعتمد دنيلاً وهم أنه كست كسبه ظام يرض مرقة فيكون حراً بالفيمة ثابت السب منه ، وهداية و إلى لكن ولا تصبيرُ المحارية وأمُّ وَقَدْ لَهُ ؛ لانه لا ملك له فيها حقيقة كما في ولد المضرور - دهداية (وَإِنَّ كَذَبَهُ) المكانب (في) دعوى والنّسُب لَمُ يَبْتُنَ)؛ لأن فيه إيطال ملك المكانب؛ هلا يتبت إلا مصديقه ، وهذا ظاهر والرواية ، وهو المُوق الذ المعول لا يعلن التصوف في السباب مكانب حتى لا يتعلكه ، والأب يملك تمانيه حتى لا يتعلكه ، والأب يملك تمانكه ، قل معتبر تصديق الاين . هعداية ،

كتاب البكاتب

أورده هنا لأن الكتابة مِنْ توربع العنق فالمدير والاستبلاد

ومي لفنةً. لعمم والجمع، ومنه الكيشة للجيش العطيم، والْكُتُبُ فجمع الحدوف في الخطر وشرعاً: تحريرُ المعلودُ بدأ خالا ورفية مالاً، أي: عند إذاه المدل، وركنها. الإبحاب والقبول، وشرطها: كونُ العدل معلوم أن عام أشار إلى ذلك طولة: وإذا كاتُب المؤلّى عَبْنَه أو أمنةً عَلَى مالي، معلوم وشرطة عَلَيْه، وقبل القبلُ ذلك عان العدد وأكاتساً؛ لوحود الركن والشرطة والأمر في قوله تعالى: وفكائوهم إن عَلَمْتُمْ فِيهمَ خَبْراً فَهِ⁴⁹ للندب على والعديم من والعراة مالخير أن لا يقرّ بالعسلمين بعد قبلُن، طو يَقْدُ بهم فالأعض تركه، وإن كان بصح لو قبله في عالى والعداية .

﴿ وَيُجْدُوزُ أَنْ يَشْغُرُهُ} السول (الْمَالَ) كله (خَالَاً، وَ) يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرَطُهُ كله (مُوخَفَرُ) إلى

^{(1) -} سورة طوري الأبة. TT.

وَإِذَا صَحْبَ الْمُكَانِةُ خَرَجَ الْمُكَانَبُ مِنْ يَدِ الْمَوْلِي وَلَمْ يَخْرُجَ مِنْ مِلْكِوا وَيَجُورُ لَهُ الْبَيْسَعُ وَالشَّرَاءُ وَالسَّمَسَ، وَلَا يَجُورُ لَـهُ النَّرُوجُ إِلاَّ بِإِذْنِ الْمَسُولُى، وَلاَ يَمَبُ وَلاَ يَعْسَدُنَ إِلاَّ بِالنَّبِيءِ، الْلَهِيمِ، وَلاَ يَنْفَدُنُ وَلَكُ مِنْ أَمْتِو لَمْ خَلَقُ فِي كِشَائِهِ، وَكَانَ مُكْمَمُهُ بِالشَّيْءِ الْبِيرِ، وَلاَ يَنْكَفِّلُ، فَإِنْ وَلِينَا لَهُ وَلَكُ مِنْ أَمْتِهِ ثُمْ تَائِهُمُا وَقَلْفَتْ مِنْهُ وَلَمَا وَخَلَقَ فَيَالِهُمْ أَوْعَلَمُ الْمُؤْلِى مُكَانِّهُمُ لَيْزِمَةً الْمُغَلِّمُ، وَإِنْ وَفِيءَ الْمَوْلَى مُكَانِّهُمُ لَوْمَةً الْمُغَلِّمُ وَإِنْ وَفِيءَ الْمَوْلَى مُكَانِئَةً لَمْرِمَةُ الْمُغَلِّمُ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهَا أَرْ عَلَى

أجل معلوم (في يجوز وتُنَجَّماً): أي تُعتَّماً على اؤْمِنة معينة؛ لامه مَقْدُ مُعاوضة فالنب النبول في البياع ووَنَجُرزُ كِمَايَة اتَّغَيْب العُمِيرِ إذَا تُحَانُ يُغَفِّلُ الْيَيْعَ وَالشَّرَاءُ) إذ الساقيل من أصل الفَلْبول، والتصرُّفُ نافع في حقة فيجوز.

(وْإِذَا صَحَّتِ الْجَنَابَةُ) موجود ركتها وشرطها (خَرْخِ الْمُكَانَبُ مِنْ يَهِ الْمُوْلَى) للتحقيق مفصود الكتابة، وهو أداء البدل (وَلَمْ يَخُرُحُ مِنْ مِلْكِهِ): أي النَّمُولَى؛ لأنه علَّهُ معاوضةٍ فيقتض المساواة بين المتعاقدين، ويتعدم ذلك سنجيز العنق، ويتحقق بتأخيره، فينت للمكاتب تبوغُ مالكياة، والتمولي البدلُ في دعه. فإن أعتمه عنى بعتمه لأنه مالك لرقت، وسقط عنه بدل الكتابة. كما في والهداية، وْفَجُوزُ لَهُ النَّيْمُ وَالشُّورُا وَالسُّفْلُ، لأن موحبُ الكتابة أن يصير حراً بدأ بعالكية النصوف مستبيدًا به تصبرناً يموصله إلى المفصود وهمو نيل الحبربة بناداء افبدل. والنبخ والشراء من همذا القبيل، وكذلك السفر، لأن النجارة رسا لا تُنفق في الحصر فيحتاج إلى المسافرة، ويعلك البيع بالمحادثا؟؛ لأنه من صَنيع التجار، فإن التاجر قد يُخابى في صَفَّقة ليربح في الاخرى. •هندايةً، ﴿وَلَا يَجُوزُ لَهُ النَّزُوُّجُ إِلَّا بِنَّانِ لَمُولِّى}؛ لأن الكتابة فك الحجر مع قيماء السلك ضرورة السوسل إلى المنظلوب، والنزوع ليس وسيلةً إليه، ويجوز بنؤذن المولى لأن الملك لنه. وهنداينة، ولأ يَهُبُ) المكانب (وَلاَ يَنْصَلْقُ) لانه تبرّع وهو لا يملكه (إلاّ) أن يكنون (بالشَّيَّء النّبيس)؛ لانه من خسرورات النجارة، ومَنْ مَلَكَ شيشاً مَلَكَ ما صوحن ضروراته وتواجعه ﴿وَلاَ يَنْكُفُلُ﴾. لانه تبرُّع محضى، وليس من ضروريات التجارة والاكتساف (فَانَ وَلَمْ أَنْهُ وَلَدُّ مِنْ أَمْوَ لَهُ) فعالاها، لبت نسبة سه، وإن كان لا يجمور له الاستيمالاد، و وَنَخَلُ السولد (في الكِشَابة)؛ لأن العكمانب من أهل أن يكاتب وإن لم يكن من أهل الإهتاق. فيُجمل مكانباً تحقيقاً للصلة بقدر الإمكان (رَكَان حُكُمُهُ): أي الولد (كُحُكِيم) . أي الآب (رُكُسُهُ لُهُ) ﴿ لاَن كَسَبِ الولد كَسِم، وكذا إذا ولدت المكاتبة من زوجها (وَإِنْ زُوْجُ الْمُؤَلِّلِ غَيْلَةً مِنْ أَنْيَهِ ثُمَّ كَانْهُما فَوْلَلْتُ مِثْمُّهِ. أَيْ من زوجها المكاتب (وَلَمَّ ذَخَلِ؛ الوقد (في كِنَابَيْهَا). أي الأمة (وَكَانَ كَسُبَّةً فَهَا) لأن تبعيَّة الأم أرححُ، ولهذا يتبعها في الرق

 ⁽⁴⁾ الاستبداد المحاطات وصورتها أن يشري الرجل في مرضه الاخير منا يساوي. ٥٠ ن. بن مسائد البوذ. أو ينج ما يساوي مائد يحميس، فهذا مخالة

وَلَوَمَنَ لَوَمَتُهُ الْمَجِمَانِينَّ، وَإِنْ أَتَلَفَ مَالاً لَهَا غَرِمَهُ، وَإِذَا الشَّنَرَى الْمَكَانَبُ أَبَاهُ أَوِ ابْنَهُ فَخَمَلَ فِي يُخَالِنِهِ، وَإِنِ الشَّفْرَى أَمْ وَلَمِهِ وَخَلَ وَلَدُهَا فِي الْكِتَانِةِ وَلَمْ يَجُورُ بِيُنْفَهِ.. وَإِنِ اشْتَرَى ذَا رَجِم مُحَرَّمِ مِنْهُ لاَ وِلاَدَ لَهُ لَمْ يَنْتُحُلُّ فِي يَخَانِهِ عِنْدَ وَأَمِي خَبِيفَةٍ،

وَإِذَا غَجْزَ الْمُتَكَاتِّبُ عَنْ نَجْمِ لَعَلَ الْحَاكِمُ فِي خَالِهِ، فَإِنْ كَانَ لَهُ دَيْنَ يَقْتَضِهِ، أَرْ ضَالَ يَقَدُمُ إِلَيْهِ، فَمْ يَعْجَلُ بِتَعْجِيرِهِ وَالْنَكَرَ عَلَيْهِ الْبُوْسُنِ وَاشْدَلَاكُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنُ فَهُ وَجُسَّةً وَظَلْبَ الْمَقُلِّلُ تُعْجِزُهُ عَجْرَةً وَلَسْخَ الْجَنْسَانَةِ، وَقَالُ وَأَبُو بُسُوسُهُ،؛ لا يُعْجَزُهُ خَلَى يَشْوَالُ

والحرية (زاراً وطيء المنزلي مُكانَةُ لِرَحَهُ الْعَلَى)، لابها صارت احق ساجزانها، وطافح البعج مُنْهِعَةُ الأجراء والإعان (وَإِنْ جَنِي عَلَيْهَا أَوْ عَلَى وَلَيْهَا) جنابة عطا وَلَوْتَ الْجَنَايَةُ لِللهِ عَلَيْها الْوَعْلَى وَلَيْهَا وَلَاها جنابة عطا وَلَوْتَ الْجَنَايَةُ للهِ عَلَى البعوهرة (وَإِنْ النّفَاتُ اللهُ عَلَى البعوهرة (وَإِنْ النّفَاتُ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى البعوهرة (وَإِنْ النّفَاتُ اللهُ عَلَى الله المولى كالأجبي في حق اكتبابها (وَإِنَّا النّفري الْمُكَنَّبُ أَسَاهُ وَإِنْ علا وَأَوْ النّفي وَكَنَاتِ وَإِنْ المَا الإعتاق، فَيُعْمِلُ مَكَانِياً المُعلق وَلَنا اللهوابة (وَإِنْ النّفول أَمْ وَلَيْهِ) مع وقدما من وَخَوْلُ وَلَمْهَا فِي الْكِنَاتِهِ إِنْ المُحَلِّى اللهُ وَلِيهِ اللهُ وَلِيهِ اللهُ وَلِيهِ اللهُ وَلَيْهَا أَمْ وَلَدَه، وإِنْ لَمْ يَكُنَ مِعِلَى الإعتاق بِعَنْ عَلِيه كسا في وَلَى الله والمعالى الإعتاق بعن عليه والمعتاج على وَلَى الله والمعتاج والله وعَلَى المناج والله وعَلَى المناج والله وعَلَى الله الله والله وون غيره أو الله له المناج والله والله والله والله والله والله والله وون غيره إلى المناج على الموسر كما من والله إلى المناج على المناج والله والله والله والله والله استحماق والمناج والله والله والله استحماق، والمناء والمحجوري، ووالله المحرورة والمحجوري، ووالله والله وا

وزادً، غَنَوَ الْسَكَاتُ عَنَى اده وَنَجْسِ عَلَى اللّهِ عَلَى خَالِيهِ بِالسَوْلُ مَه وَفَانُ كَانُ لَهُ فَيْن يَقْتَضِهِ أَوْ مَالًى فِي بِدَ عَائِبَ وَيَقَلَمُ عَنِهِ وَلَمْ يَقْجَلْ خَضِيْهِ وَأَنْكُمْ عَلَيْهِ الْيُوثِينِ وَالْمُلَافَةُ اعْلَمُ لَلْعَلَى وَالْمَدِينِ للحائيس، والنباث هي الصفة التي ضُرِيت الإسلاء العقر: كاجهال الحصم للدفعي، والمديون للقضاء، فلا ينزاد عنيه. وهذا عند وأي حيضة، و المحمد، وقال فابُو يُوصَعَلَى. لا يُعجَرُهُ وَوَلَنْهُمْ الْجَنَايَةُ لِنَبِينَ عَجْزِه، وهذا عند وأي حيضة، و المحمد، وقال وابُو يُوصَعَلَه. لا يُعجَرُهُ خَى يَشْوَلُونَ عَلَيْهِ لَعْضَانِي قَالَ وَجَسَال الإسلامِ، في شرحه : الصحيح قول وأنه حيضة، و ومحمد، واعتماء والرهائي، وارائسهي، و والسفي، و فقيرها، و قالمحبح، الصحيح قول وأنه حيضة، عَلَيْهِ فَجَمَعُونَ وَإِذَا عَجْزَ الْمُكَافَّبُ عَنَادَ إِلَى أَحْكَامِ السُّرَقَ، وَكُانَ مَنَا فِي يَهِو مِنَ الأَكْسَابِ بَعْوَلَا أَنَ وَإِنْ مَانَ النَّكَافُ وَلَهُ مَالَ فَمْ تَنْفَينِعِ الْمُكِنَّابُةُ وَقُونِتَ كِتَابِتُهُ مِن يَعْبُعُو فِي آخِرِ خُزَهِ مِنْ أَعْزَاء خَلِيرِهِ، وَرَدُ لَمْ يَتُرُكُ وَفَالَا وَتُرَكُ وَلَداً مُؤَلِّدُا فِي الْكِتَابَةِ مَنْفَى فِي كِتَانَهُ أَبِيهِ عَلَى لُخُومِهِ، وَإِذَا أَنْ يَحْكُمُنَا بِعَنِّي أَبِيهِ فَيْلُ مُؤْتِهِ وَغَنَقَ الْوَلْدُ، وَإِنْ تَرَكُ وَلَدَاً مُشَوِّرَى فِي الْكِالِيَةِ فِيلَ لَهُ. إِنَّهُ أَنْ تُؤَدِّي الْمَكِنَاةِ خَالًا وَالْأَ وَقِدْقَ فِي الرَّوْلَ

َ وَإِذَا تُحْتَبُ الْمُسْتِمُ عَبْدَهُ عَلَى خَمْرٍ أَوْ جَارِيرِ أَوْ عَلَى بَيْمَةٍ نَصْبِهِ فَالْكِتَابُهُ فَاسِدَهُ. فَإِنْ أَذَى الْحَمْرُ عَلَىْ وَلَوْمَهُ انْ يَشْغَى فِي قِبْنَتُهِ وَلاَ يَنْقَضُ مِنْ لَمُسَمِّى وَيْمَزَادُ عَلَيْم

(وإذا كانب المسلم علمًا على خَسَرِ أَوْ جَنْرِبِ أَوْ عَلَى يَبِهَوْ نَفْسِم فَالْكِتَابَةُ مُناصِداً)؛ لأن الحمر والخرس ليسا بعال في حق المسلم فنسميتهما تصد العقد، وكذلك القيمة، لأنها مجهولة (فأن أف) ما كرنب عليه، أعني (الحمْن) أو الخرس (عنق) المكانث ببالأداه؛ لأنهما مال في الحملة (وأزينة أن يشغى في فيفيه): أي فيمة نصب لأه وجب عليه ودُّ رقبته لغساد العقد، وقد تعذّر ذلك بالعنق، فيجب ود قيمته؛ كما في البيع الفاصد إذا تلف المبيئة. وأما فيمنا إذا كانبه على ثوب حيث لا عمن فيمة نصبه فإنه يعتق بأداه القيمة، لأنه مو النسل، بخلاف ما إذا كانبه على ثوب حيث لا يعنق بأداه ثوب؛ لأه لا يوفف فيه على مراد العاقد؛ لأحتلاف أجامسه، فلا بنيت العتق بسول إدادته كما في والهذابية، وأعلم أنه مني سمى مالاً وفسدت الكنانة توجه من الوجوه وجبت قيمته إدادته كما في الغذائة وجه من الوجوه وجبت قيمته إدادته كما في الغذائة وجه من الوجوه وجبت قيمته

عَلَى خَيْوَانِ غَيْرِ مَوْصُوفَ فَالْكِتَابَةُ . ابْزَةً، فِإِذَا كَانْتُ عَبْدَيْهِ كِنَانِهُ وَاجِدَةً بِأَلْفِ بَرْهُم : إِنَّ أَوْنِهَا غَلَى أَنْ كُنْ وَاجِدِ مِنْهُمَا خَسَامِنْ عَنِ اللّهَ عَلَى أَنْ كُنْ وَاجِدِ مِنْهُمَا خَسَامِنْ عَنِ اللّهَ وَالْمَا أَنْكُى مَلَعَا، وَيَرْجِعُ عَلَى شَهْرِيكِهِ بِيَضْفِ مَا أَوْى، وإِذَا أَغْنَلُ اللّهَ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَل اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الل

فائني ذلك عنق ووجب عليه قيمةً نفسه إن كيات أكثر من الألف، وإن كيات أقبلً لا يستبردُ الفقْل، وثمامه في والتصحيح، قال في والمبسوط، إذا كانب عبله بألف على أن يخدمه أبداً فالكتابة فاسدة، فنحب الفيمة، فإن كانت ناقمة عن الألف لا ينتقص، وإن كيانت زائدة زيادت عليه را هي

(وَإِنْ كَاتَبَةُ عَلَى خَيْرَانِ غَيْرِ مُوسُوفِ فَالْكِتَابَةُ جَائِرَةً) قال في والهنداية: ومعناه أن يبين النجوع والهنفة، ويتصبوف إلى الوسط، ويُجْبِر على قبول النهمة، وقد مر في النكاح، أما إذا له بين البحس مثل أن يقول وداية، لا يجرزه لأنه يشمل أجناساً تتفاسس المجانة، وإذا بين الجس كالهند فالجهاة يسيرة، ومثلها يُنحس في الكتابة. أه وإزان كتابة غَيْدَةٍ كِنَابة وَاجِدَة وَاللها يُنحس في الكتابة. أه وزان كتابة غَيْدَةٍ كِنَابة وَاجِدة فكال تحصول الترط (وإن غَيْبة عَلَى أَنْ الكتابة واحدة فكال تتخص واحد (وإن غَيْبة عَلَى أَنْ كُل واحد بيقنان إلا بداه المجسوء الأن الكتابة واحدة فكال تشخص واحد (وإن كتفا) جميعاً (ويَسْرط في ذلك قبولهما كان عنها أدى، ويتشرط في ذلك قبولهما وغيماً؛ فإن غل أمدهما ولم يقبل الأخر بطل؛ النهما صفقة واحدة، والدوني أن يعلاك كل جمعاً، فإن قل أمدهما أدى شيئاً وجم على ومعدد بنصف غليلا كان أو كبراء الأنها مستويان في ضمان العالم، وإن أعنى العربي أحدمه على عن وسقطت حصله على الأخر، ويكون مكانياً بما يقي، ويطالب المكاتب بأداء حصله بطرين الوسائة، والمعنى باحدة، على صاحبه، وإن أداما المكانب لم يجع على صاحبه، وإن أداما المكانب لم يجع على ماحبه، وإن أداما المكانب لم يجع على ها يقيه الها المنابة على ماحبه، وإن أداما المكانب لم يجع على ماحبه وإن أداما المكانب لم يجع على ماحبه وإن أداما المكانب لم يجع على ها يقي الأدام المكانب المكانب المكانب المكانب المكانب المكانب المكانب المحان المحان المكانب المكانب المكانب المكانب المكانب المحان المحان المحان المحان المكانب المكانب المكانب المحان المحان المحان المحان المحان المحان المكانب المكانب المحان الم

(وإذا أَضَلَقُ النَّسَوْلَي مُكَالِّمَةُ غَلَقَ بِعِنْقِهِ) لفينام ملكه (رَسْفَطَ غُنَّهُ مَالُ الْكِسَابَةِ) صع سلامة الإكسام والأولاد له .

(زَافَا صَافَ مُوْلَى الْفَكَافِ لَمْ تَقْفِيخِ الْكِفَانَةُ) كِيلا بؤدي إلى إبطال حق المكانب؛ إد الكتابة سبب الحوية، وسبب حق المراء حقه (وقيل لَهُ) في المكانب: وأَدَّ الْمَالُ، السبن عليمك (إلى وَزَلَةِ الْمُؤْلِي عَلَى تُجُرِيمِ)؛ لأنه استحق الحرية على هذا الموجه، والسببُ انعشد كذلك، عِنْهُمْ، وإنَّ أَغْطُوهُ حَسِمًا غَنَى، وَسُقُطُ غَنَّهُ مَالُ الْكَتَالَةِ.

وإذا تشائب الفؤلمي أمَّ ولسيم لجال. وَإِنَّ مَناتَ المُؤلِّسِ شَفَّطَ عَلَهما مَالَ الكسانةِ، وإِنَّا وَلَدَنَّ مُكَانِيَّةً مِنْهُ فَهِنَ وَالْجِنَالِ. إِنَّ شَاءتُ نَصْتُ عَلَى الكِنَابَةِ، وإِنَّا شَاءَتُ عَجَرِتُ نَشَيْعَا وَصَارَتُ أَمْ وَلِدَ لَذَ، وَإِذَا كَانَتُ مُذَرِّنَهُ جَازَ، فَإِنْ مَاتَ الْمُولِي وَلاَ مَاكَ لهُ كَانْتُ بالنَّخِارِ فِي أَنْ تَشْغَى فِي تُنْتَيْ قِيفَتِهَا الرَّجْمِيعِ فَالْ الكَالَةِ فِي ذَوْدُ نَارِ مُكَائِبَةٌ صَبِّح القَدْبِيرُ وَالنَّهَا الْحَيَارُ ﴿ رَنْ شَامَنُ مُطْمَنُ عَلَى الْكَتَابُقِ، وَإِنْ شَنَافَ عَجْرِتُ نَفْشَهَا وَصَارَتُ أَسَائِهُ. وَإِنْ مَضِتُ عَلَى كِتَارِتِهَا فَمَاتَ الْمُولِي وَلَا مَالَ لَهُ فَهِيَ بِالْجَبِارِ. إِنْ شَنَاءَتُ مُنفُ فِي نُلْشُ مَال

فييش بهده الصغة. ولا يتعبر، إلا أن النورثة بخلفُونه في الاستيماء وقال أغلقه أخدُ الوَرْنَة لـلَّم يأمُّهُ عَلْقُهُ ﴾ لانه لم يملكه و لأن المكاتب لا يملك مسائر لمنه أب الملك و مكان الموراتة المصدالة ، وإنسا ينتقل إلى البورنة مما في وقته من العبال (وَإِنَّ الْحَقُونُ) * أي البورلة (جُمِيعِماً عَلَى محداثاً

واستحديثًا وَوَلَمْتُطَ غُمَّا مُلِّلًا الْكِتَالِعِينِ لانه يصير إبرانا عن بدل الكيامة، وترادُّه عنه توحب عنصه، ويعلل من جهة السبت. حتى إن الولاء يكون للذكور من عصت، دون الإناث، ولا يشب هما منا إردا أنتنه بعصهم الأن إبراءه إمها بصافف حصَّته والواسريء من حصته سالاهاء لم يعنو - فكاله

هدا كمة في والحرمرون

﴿وَإِنَّا وَانْتُ الْمُولِّي أَوْ وَلَمُو جَارِعِ لِيمَاءُ مَنْكُمْ فِيهِا إِنَّاكُ مَاتُ الطَّوْلِيّ قَالَ الأدن استُعَمُّ هُمَّهَا مانُ الكتابيّ بعضها بالاستيلاد، فيعلمُ حكم الكتابة وتسلم لها الاكساب ولأولاد (وَإِنَّ وَحَدًّ، مُكانَفُهُ: إِنَّ السَّولِي وَجِنَّهُ فَهِيَ بِالْجَهَارِ: إِنَّ شَاءتُ مُصِبُّ عَلَى الْجَذَانَةِ وأخذت العذر من مولاها روبان شاهتُ عَجْزَتُ نَسُمها وَصَارَتُ أَمْ وَلَهِ لَهُ) • لانه تُلقُه حها حربة: حاجل ببدل. وأحل عبر على. فنخبر بريهما، وسمال وادها ثبت من المعولي (زادا كَانْبُ) العولي (مُذَيِّرَتُهُ جَازُ) لحاجتها إلى تمجيل الحرابة (فإل ذات المؤلِّي) قبل أداء البدل (وَلَا مَالَ لَهُ) غيرِهَا (كَاتُ بِالْجَنْبِرِ بَيْن أَنْ تشعى) لغورته ومي تُنْشَى قبضينها أوَّ جبيع أمال الكِتَالة) قال هي والهداية: وهذ عند وأبي حبقة، وقال وأبو يوسفون السبي في الأقل مهما، وقال ومحمدون السفي في الأقل من ثلثي قبعتها ولبتي بدل الكنابة، فالخلاف في الخيار والمقدار: وفأمو يوسف، مع وأني حبيقة، في المقدار، ومع ومحمده في بغي الحيال، قال والإسبحان، والصحيح فول التي حقيقات واعتمده بالمحيدي، و والسمي و وغيرهما . ونصحيح و (وَإِنَّ وَلَمْ شَكَالْتُنَّةُ صِنْحُ الطَّمْيرُ)؛ العاسر من أنه تلقُنها حجبنا خربة بونها الْمَدْيَانِ إِنْ شَانِتُ مُصَّفُ عَلَى الكَنَانَةِ) للمجيلاً لَلحربة (وإنْ شاءتْ مَحْزَتُ مُسها وتسازت للدارة) ، إن الكتابة ليست للازمة في حالب المعطولة (فإنَّ فصلُ عَلَى كَالِيْهِا فَقَاتُ الْسُؤْلِرِ أَلا مَال الْكِتَالَةِ أَوْ أَتُنَالِي بَيْسَتِهَا عِلْمَدُ وَابِي خَيْنِهُ مِنْ وَإِنَّا الْقَانَ الْمِكْانُكُ عَلِمُهُ عَلَى طَالَعِ لَمُ يُخُرِّ. وَإِنْ وَهَٰذِي عَلَى عِمُوضِ لَمْ يَضِحُ ، وَإِنْ تُحَالَبُ عَبْدَهُ خِنَاؤَ، فَاإِنْ أَذِى الشَّانِي فَسُنَ أَنْ يُعْتَقَ الْأَوْلُ فَوْلَاؤُهُ لِلْمُولِى، وَيُنْ أَذِي يَعْدِ عِنْقِ الْمُنْكَانِبِ الْأُولِّيرِ فَوْلَاؤُهُ لَٰهُ

كتاب الولاء

بِذَا اغْتُقَ الرَّحْلِ مُمْلُوقَةً فَوْلَاقُوا لَهُ، وَقَذَٰلِكَ الْمَوْأَةُ تُعِيقُ، فَإِنَّ شَوْطَ اللّه صَائِغَ فَالشَّرْطُ

نه غيرها وقبي بالديناو: إن شاءت سَعَتْ المعردة وفي تَكُنّي مَان الْكِتابَة الْوَ تُلَقِي فيضها جَلَا ءأبي خَيفة) وقالا: تسعى في الأقل منهما، فالخلاف في هذا الفصل بناء هلى ما ذكرنا، أما المقدام ومنتقى هليه، وهداية، والذي ذكره هو لجزّة الاعتلق، وقد تقدم مراوة أنا المعروي، و والنسم، الإسره كين بغله على الأنساء والمسروية عن الانساء والمسروية و والنسم، و والسوميلي، و ووسر الشريعة، وتصحيح، (وفينا الحقق المكانب غالة عَلَى مان لَمْ يَحْرَبُ الله يسلم من الكتاب غالة عَلَى مان لَمْ يَحْرَبُ الله يسلم من الكتاب ولا من توبعه، لانه إسقاط السلك، عن وقيته وإليات الذين عي ذمة السفلس، وكتاب الزويجه، لانه نبيب ته مشغل وقته بالمهر والنعقة، محلاف تزويج الأمة؛ الله التسلب، وكانته المهركة لويجغي الأمة الله المناب المناب وقد يكون المنع من النبيء الأنه لا بريل باستفادة المناب وقد يكون المنع من النبيء الأنه لا بريل باستفاد المناب المناب وقد يكون النبع من النبيء الأنه لا بريل باستفاد المناب المنابة المناب المنابة المناب المنابة المناب المنابة المناب المنابة المنابعة المنابع

كتاب الو∥.

هوالعة التُميرة والمنحلة، وشرعاً اعباراً عن التناصر لولاء العناقة أه بولاء السوالاة كما في والزيلميء. وفي والهداية (الولاء توعال: ولا تُغَلِقه ريستُن ولاء بعمة، وسنه العتل على ملكه في والصحيح». حتى لو عتل قريبه عليه بالورائه كان الولاء له، وولاناً موالافي وسبه العقل، ولها، بقال: ولاء العناقة، أوولاناً الموالاة، والحكم يضاف إلى سببه !! هـ.

إِذَا الْحَنَّى الرَّحْلِ مُمْلُوكَةً فَوَلَاؤَةً لَكَنَّ وَلَامَا أَحَبَهُ الرَّالَةُ الرَّقِ عَمَّهُ فَيَرَاهُ إِذَا مَاتَ . ويقَمَلُ عَمَّا إِذَا جَسَى . ويصدِ كالولادة لأن الفقم بالغرم (وَكُلْلَتُ النَّمْرَأَةُ فُمِنَّى مِمَلُوكِهَا مِكُونَ وَلاَوْ فَهَا لَمَا بَينًا وَهُنَّ مُنْرِطًى السَّولِي وَأَنْهُمَ * أَي العَبِدُ وَمُنَالِغًى لا يَرْتُهُ إِذَا مَاتَهُ وَلاَ يَعْفَى عَمَ إِذَا جَنِي وَالشَّرِطُ بناطِيلُ وَالدُولاءُ لِمَنْ الْحَنْقَ، وَإِذَا الْذَى الْمُتَكَاتِبُ عَنَىٰ وَوَلاَئِهُ لِلْمُسْوِلِينَ، وَكَذَلِكُ إِنَّ عَنَىٰ بَعَدَ مَوْتِ الْمُسْوَلِينَ فَوَلاَؤُهُ لَوْرَتُهِ الْمُسُونِينَ، فَالْ مَاتَ الْمُسْوِلِينَ عَنَىٰ مُذَلِّرُهُ وَأَمْهَاتُ الْأَلَامِ وَوَلاَؤُهُمْ فَنَى مُؤْلِمُ وَأَمْهَاتُ الْوَلَامِ وَوَلاَؤُهُمْ فَنَى مَوْلِينَ الْمُشَافِّ الْمُعْمِلِ الْمُولِينَ فَأَلْفُقُ مُؤْلِمُ اللَّهِ وَوَلاَءُ فَعَلَى اللَّهِ اللَّهِ الْمُعْمِلِ اللَّهُ لَا فَوَلاَءُ الْمُحْمَلِ اللَّهُ اللَّهُ لِللَّهُ الْمُعْمِلُ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْلِمُ اللْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللْمُولِمُ اللْمُؤْلِمُ اللْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْلِمُ اللْمُؤْلِمُ اللَّهُ اللْمُؤْلِمُ اللْمُؤْلِمُ اللْمُؤْلِمُ الللْمُو

بَاطِلُ لِمَخَالِفَهُ فَلَمَسَ وَوَالْوِلاءُ لِمِنْ أَغْضَى كما هو نص البحديث وَرَافًا أَذَى الْمُكَالَبُ، بدل الكتابة ومرلاء حي (غَلَقُ و) كان (وَلَاؤُهُ بِلُمُؤُلِّلُ) لمعته على ملكه (وَكُلُهُ إِنْ عَلَقَ نَعْدَ مُؤْبِ الْعَالِي) • لأن العنق من جهته وإن ناخر بمنزله المدبر وهد مر أنه لا بورث، وإنما ينتفل إلبهم ما تعرر في ذمت، وكذا العبد العوضي معنفه أو شرانه وعنفه بعارهونه؛ لأن فعن البحن بعد موثه تفعله، والتركة على حكم ملك - وهد ياه (فإنَّ مات الْمَوْلَى عَنْقَ مُذَلِّرُهُ وَأَمْهَاتُ أَوْلَادِهِ وَوَلاَؤُهُمْ لَهُ} تعتقهم باستيلاده وندبيره (ومَنْ ملك دَا رجم مُحْرَم مِنَّهُ عَنْنَ عَلَيْهِ وَوْلَاؤًا لَهُ) لرجود السب وهو العنق عليه (وَإذَا تَرُوعِ عَبْدُ رَجُلَ اللَّهُ لاحر فأَعْنَىٰ فَوْلَى الأنه الأمةَ وَجِي خَجِلُ مِنَ الْعَبْدِ غَلَفْكُ} الامة ووَغَلَقَ خَسُّهَا} تهدُّ لها (وَوْلَاءُ الْخَمْلِ المُولَى الْأَمْ لا يُتَّجِلُ غَلَم). أي عن مولى أنَّم (أبدأ)، لانه غفل معنل الأم مفصودًا؛ إد هو جزء منها بقبل الإعتاق مفصودًا. فلا بنتقل ولاؤه عنه، وهذا إذا وندنه لافلُ من سنة الشهراء للتبقُّن يقبام النحس وقت الإعتاق، وكله لو ولذب ولذبي أحدهمة لأقلُّ من سنة أشهر والأخر لاكترى لابهما نوابًا حسل واحدٍ كما في والهداية، وفإنُّ وَلَدَنَّ مَنْ. عَنْفَهَا لِأَنْتُوزَ مِنْ سَنَة أَشَهُر وَلَداأً فَرِلاَقُ لَمُؤْلَى الاَمْ) أيضاً؛ لابه عن تبعأ للام لاتصابه بها فيشعها في الولاء، ولكن قبا لم يكن صعفلَ الرحود وقت الإعتاق لم يكن عنفه منصودًا (عانُ أَعْنَقَ الْعَبْدُ جَرَّ وَلَاهَ أَلَّهُ) إلَى موالبه وَوَ لَنْفُلِي الولاء وَهُوَّ مَوْلِي الأَمْ إِلَى مَوْلِي الأَسَّ؟؛ لأَن الولاء بعنزلة السنب، والسنب إلى الأماء، مكذلك الولاء. وإنها صار أولًا لمعوالي الآمَّ لأنه فسرورة لعلم "هبَّ الأب، فإذًا صار الأب أهلًا علا الولاء إنه (وَمَنْ لَزُوْجَ مِنْ الْعَجْمِ) جمع العجميّ ، وهو خلاف العربي وإن كان قصيحاً كما في والمعرب، ويستُنفغ مِن العرب فؤلذتُ لَه أؤلاداً فولاءً ولذه يعواليها عَمْدُ وأبي خبيفَة، قال في والهداية) وهو قول محمده، وقال وأبو يوسم من حكمة حكم أنية ! لأنه النسب إلى الأسم كما إذًا كان الأب عربية. يحلاب ما إدا كان الأب عبداً، لأبه هالك معنى، ولهما أن ولاء العنافة فويُّ معشر مي حق الاحكام، عني اعتبرت الكفاءة عيم، والسب في حق العجم صعيد ما فإنهم ضيعوا أسامهم، ولهذا لم تعتبر الكفاءة فيما يرتهم بالنسب، والقولي لا يعارضه الصعيف، بخلاف ما إذا كان الأب عربياً؛ لأن تنساب العرب فريَّة معتبرة في حكم الكفاعة والعقل. كما أن تناصرهم بها فأعنت عن

العنافة تغييب، فإنْ فان فلَمُعْنَى عَضِيةً مِن النَّنَبِ فَهُو أَوْلَىٰ مَنْهُ، وإِنَّ ثَمْ يَكُنْ لَهُ عَضِيةً مِنَ النَّسَبِ فَيَهِزَاللَّهُ لِلْمُعْنَى، فَيَانَّ مَلَثَ الْعَنْقِلَ، قَمْ مَاتَ الْتَعْنَى فَيِيزَاللَّهُ لِينِي الْمَوْلِي وَوَ لَنَاتِهِ، وَلَيْسِ لِلنَّنَهِ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَنَا الْفَضْنَ، أَوْ تَقْفَىٰ مَنْ الْفَقْنَ، أَوْ كَائِنَ، أَوْ كَائِنِ، كَانْبُونَ، وإِذَا تَبِلُكُ الْمُعْرِلِي أَيْمَنَا وَاوْلاَدَ أَبْنِ الْخَيْرَ ضَيْرَاتُ الْمُعْنَى لِللَّانِي وُولَ بَنِي اللَّانِي، والْوَلاَلا لَلْكُرْ

البولاء. أهم. قال وجمال الإسلام؛ في سرحه: الصحيح قولهما، ومثني عليه المحبوبي، ر والسخى، وعبرهما كما في والتصحيح، ﴿وَوَلَامُ لَمُنَافَةِ نَعْصِيتُ﴾ . أي موجب للمصوبة (فإنَّ قَانَ الْمُعْتَنَى «لساء بلمفعون (غَصَبُ مَنَ النَّبُ لَهُوَ أَوْلَى بِنَّهُ)؛ لأن عصوبة البعض سببة ووَإِنَّ للم يُكُنّ لَّهَ): أي المعتق (عَصْمَةُ مِن النَّسْبِ فَمِيزَاتُهُ لِلنُّلَّقِيقِ) بعني إذا لم يكن هناك صاحبٌ فرص في حال، أما إذا كان فله البافي بعد فرضه لانه عصبة، ومعنى قوليا وفي حاليه. أي حالة واحده كالبيت، محلاف الآب فإن له حال فرض وحال تعصب. فلا يُرثُ السعش في هذه الحالة كما في والجوهرة،، وهو معدَّم على الرد وذوي الأرحام، قال في وزاد الفقية، و. ثم عندنا المولى الاسفل لا يرث من الأعلى، لأن المعنل أنهم عليه بالعنلي، وهذا لا يوحد في المعنل. (هـ (فإنَّ مَاتَ الْمُؤلِّي) أولًا وَلَمْ مَاكِ بِعَدِهِ وَالْمُمْعَلَىٰ صَيْرَاتُهُ لَسَى الْسَوْسَ ذُونَ إِنْكَهِ)؛ لأن الولاء تعصب، ولا تعصب للسباء إلَّا ما ذكره المصنف بقوله: ﴿ وَلِيْسَ للنُّناءِ مِن الْوَلَاءِ إلاَّ مَا تَغَفَّلُ أَوْ أَغَفَلُ مَنْ أَغَفَّنْ أَوْ فَاتَّبَنّ أَوْ كُنْتُكِ مَنْ كَانْتُينَ) قال من والهداية: بهذا اللفط ورد الحديث عن النبي يجهد ومي أحره بالوحرُ ولاءً معتمهن، (٦) ولأن تبوت المملكية والفوة في المعتق من جهتها، فينسب بالولاء إليها. وينسب إليها من ينسب إلى مولاها، يخلاف السنب؛ لأن سبيه الفراش، وصاحب الفراش إبنا هو الزوج، وليس حكم ميراث النمش بقصوراً على بي المولي، بل هو لعصت الأقرب. (هـ باختصار (وإذًا تُرك الْفَوْلُمَى أَبُّنَّا وَاوْلَاهَ أَبِّي اخْرَ فَبِيرَاتُ الْمُعْنَى لِلاَّنِيِّ لانه أفوب (دُونَ لِيم ألابن) لانهم أبعد (وَالْوَلَاءُ) حَبِثُ جَمَعَتِ الْمَصِيِّ (لِلْكُبِّرِ) قال في والصحاح،. يقال همو كبر قومه أي هو أقعدهم

⁽٩) فكره مي الهدامية بلصة والسي المساء من الدولاء ولا ما تعتقي . أو أعلى من أعلقى ، أو كالدو ، أو كالده من كتاب ، أو بأرث أو دلو من دارك ، أو جار ولا المعتقدي ودكره الدوبلمي في الصب دولية ١٩٤٢ وصالى . سروب وفي من الهيهفي عن علي ، وابن صعود، وزيد بن ثابت الهم كناوا محمود الدولاء للكبير من العصمة ولا يورثون النساء من الدولاء ولا ما أعلق أو أعلق من أعلمن . وأخرج أبضاً عن الدحلي " وكنان عمر ، وعلي، ووبد لا يودؤن النساء من الولاء إلا ما أحقن .

وقد رجة إين أبي شبيبة في (مصحة) عن فلحس قوله، وعن عصر من عينه العربير، وأبي سيرين، وأبي. المنبيت من قالة وكلنا رواة عبد الراق هي عني موقوعاً

وهو في اسن النهيقي " ٢٠١٦ ولم يدكر أحد أنه ووي مرفوعاً لداء قال ابن حجيز في الدوايــة ١٩٥٧. الم أياده أحداثي مرفوعاً وهذه العولونات مستة بأحمل بهان فهو مديت مولوف صميع .

وَإِذَ النَّالَمَ وَحَمَلُ عَلَى يَنِهِ وَحَمَّى وَوَالاَهُ عَلَى اللَّهِ بِرَفَّهُ وَيَفْعِلُ عَنْهُ. الْوَ النَّفَمُ عَلَى بَيَهَا عَبُرِهُ وَوَالاَهُ، فَالْوَلَاءُ صَحَيْمٌ، وَعَمَّلُهُ غَلَى فَوْلاَءُ، فِإِنْ مَاتُ وَلاَ وَارِثُ لَهُ فَهِر وَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثُ فَهُوْ آوْنِي مِنْهُ، وَلِلْمُؤْلِى اللَّهِ يَنْفِلُ عَنْهُ بِوَلَاتِهِ إِلَىٰ غَيْرِهِ مَا لَمْ يَنْفَعِلُ عَنْهُ. فَإِذَا عَفَلُ عَنْهُ لَمْ يَكُنُ لَهُ أَنْ يُنْخُونُ وَلاَتِهِ إِلَىٰ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ بِغَوْلِي الْفَتَافَةِ اللَّهُ يُولِّيلُ خَمْدًا.

كتاب للخايات

الْقَلُّ عَلَى خَشَّتْهِ الرَّجْهِ عَمْدٍ، وَشِنْهُ عَمْدٍ، وَخَنْظُهِ، وَمَا أَجْرِيَ مُجْرًى الْخَطاء

نسبأر احما والعراد هما أفريهم

وزائدًا النفي رجّلُ حر مكلف مجهول السب (عَلَى يَدِ رَجَلَ وَوَالاً)؛ أي حد معه عقد الموالاً وهو أن يتعافد معه وغلى الله برقع إذا مات وويقعل غلّه إذا حتى رائو أشلم غلى لم غَيره ورالاً) كذلك (فالدلاً في شرحه. قالوا: وإنها وريقعل غلّه إذا حتى رائو أشلم غلى لم غَيره ورالاً) كذلك (فالدلاً المنزعة المنزعة) إذا لا يكون الموالي من المورد، لان تعاجر العرب بالقائل أقوى. والثاني: أن لا يكون غفل عنه غيره، لتأكل ولاه المعنى أموى، والثانب أن لا يكون غفل عنه غيره، لتأكل ولك الموالي الأعلى الإعلى الأعلى الأول عنه غيره، لتأكل المستحق، لا أنه مستحق مصرمه إلى حيث شاه، والصوف إلى بيت العال ضرورة عدم المستحق، لا أمه مستحق معماية وأوان فاذ أو أولتُ فهو الرئي مثم، لان ورث شرعاً فلا يستكان إليقاله (وليلانه إلى غيره)، لانه عقد غير المستحق، لا أم مستحق معماية أن يقول أنه أنها المال ضرورة عدم المناكلة المستحق، لا أم مستحق معماية أن يقول أنها المناكلة المناكلة المستحق، المناكلة المناكلة المناكلة المناكلة المناكلة المناكلة المناكلة المناكلة المناكلة عقد غير محصر من الأخوك في عرف الموكل المحكمي في الموكلة، وهذا يه، وهذا إنها ألم ينقبل عنه المؤلى المناكلة المنا

كتاب البنايات

وَجُهُ المناسبة بيته وبين العش أن في مشروعية كل منهما إحياء معنوباً.

والحديات؛ حسم جنابة، وهي تعة: النَّعدُّي، وشرعاً: عبارةٌ عن انتعدِّي الواقع في النفس والأطراف.

﴿ لَقَنْلُ ﴾ الذي تحلق به الأحكام الآلية ﴿عَلَى خَسَّمَ أَوْجُهِ﴾ وإلا فأنواعه كثيرة كرجم وصف

وَالْفُقُلِ مِنْشِهِ، فَالْمُمُنَّدُ، مَا تُمُمُدُ صَوْلَةُ بِسَلاحٍ ، أَوْمَا أَجْرِي مُشَدِى السَّلاحِ فِي تقَدِيق الأَجْرَاهِ، فَالشَّحَذَةِ مَنِ الْحَشَّبِ وَالْحَجَرِ وَاشَارِ، وَمُرَّحَتُ وَبِتَ الْمَائَلُمُ وَالْهُ وَدَّ، إِلَّا أَنْ إِلَهُ، الأَوْلِيَنَا؟، وَلاَ تَقَارُهُ فِيهِ، وَشِنَّةُ النشَّةُ عَلَى قَالَى عَلِيْكَةً * ثَنَّ يُخَمَّدُ الْفُسْرَتُ بَعِنا لَيْسَ

رغبرهمان، وهي . (غَمَلُمُ، وَلَهُمُهُ عَمَّدٍ، وخَلَمَاً، وَمَا أَخْرِي مُخْرِن الْخَلَقِ، وَالْفَتُل بِسَلَبٍ) ثم الحد في بياتها على الترتيب فتال:

والمُسَلَمَة فاي أي أدمي وتُمُول بالدناء لدمههول وضرائة بدلاح أله ما أخرى مُجرى السّلاح في نَفْر من الله حداً موقى الإجراء ومن أحدث والدحو والسّرية للم الله عن الموقى الأجراء ومن أحدث والدحو والسّرية الآن العمد هو الفصد، ولا يوقف عليه إلا بدليله وجما استعمل الآلة الفائدة فاقيم الاستحدال مقام العقد، كما في الفصد، كما أقيم السمر مقام العشفة، وفي حديد فير محدَّد روايتان أنهر عمد أنه عدد كما في والدري عن والرحان وأولوجك ذلك لله أن يكفّو الأيلان أو بصالحواه الان الحرَّ لهم، نم هو واجب دعة (والفودي الولى الحراث الموال المائل والمدرو والجب عبد المراز المائل والمدرو على الله المراز المائل والمدرو الله المراز الموال الموال المدرو واجب المائل والمدرو المائل المدرو المائل المدرو الانتقال المدرو المائل المدرو المائل المدرو المائل المدرو المائل المدرو المائل المدرو المدرو المائل المدرو المدرو المدرو المائل المدرو المدرو المدرو المدرو المائل المدرو ا

رديد أنافر صد للرملين 1973 في الصوافقون، وإلى ماحية 2877 و 1977 و بدرقيقين (1974 والسهلي 1974). المتهم من حديث أن خريرة القائل لا يرمان وعديد على يسجن برائي فرية

على الموطفى الفقاء حدث لا يصبح الدا يعرف الاعراضية اللوجاء واستعنى هذا بدئات حيد وعينوه والمعلق على عد حد أمل تعديد عدداً أن أو حجاء المدراطات إن كان العمل حجاً يرث والاعادات مدافات الدارطاني علما بعد أن أخرجه من مرامي السنالي الوادر السنالي الوسطي عدووها الحديثات أخرجته هي مشالح الليات تشاهريات من الوسطان

على الوبلمي أمن مصب الربية (١٩٨٥). ولعل كالإمرائيسيني حدا في منسه الكمري الحد

والمربعة قلو داود 2013 من كتاب الديت بذكر حراً جويلاً وأخره . ولا بيرت العائل ذبكاً . وهنو من رواية حدود بن شملية عن أنية حن حدة . وهي إستاده محمد من واشد . وتنايعة إسماعيل من عباش . هي . والم. التيهلي 2017 والدونطي 2018

التهامي المناسبة والدوليطي (1975 والتهام) 1997، وإسادة الدارنسي منفس وأسا إساد التهام. وله شاهد أمر أخراده الدوليطي (1975 والتهام) 1997، وإسادة الدارنسي منفس وأسا إساد التهام. فد ما ال

وأطرطة النمهمل على الل المستب مرسلاً ، وقال الصنة العواسيل عبدا لقوى بعضها يعطأ

الوالموجه مي جانيان الواطاس ، وكلد الدايعطي

ندي المهاني. دينده شواهد تقوي حديث أي حربرة الندى رونه رسموز بر أكي افاوة 1هـ رحي نعست الراية. واروله عبد الرباق في مصفحه مرسلاً.

المعلاطية؛ وود عن حدث عمروس شعب عن أنبه على حية ومن خفيت أفي طريدة وابن عالى واقعير من المطالب، مرفوطاً وورد مرسلاً عن ابن المسبب ومرسلة قرى احجة كما قال الشاقص لهذا اختيت سيحسوخ طرفة بيند

بهبلاج ، ولا ما أخري أمخرى السلاح ، وفال بالمو لوشف و ومحشدًا. إذا ضربة بخميم عظيم، أو حضو عظيمة ، فهو علما ورشة العشد، أن يتفشد ضراحة بنا لا بلقمل عائدًا. وتسرجت ذلك على العنولين العائم والتحقيرة، ولا تعزد ، وجه دبية منظمة على العاقلة، والمخطة على وخملين ، فعلة في الفضف وتحق أن يؤمن شخصاً يظلّة ضهداً قود هو الدمليّة ولحفة في العقل ، وهو الذي يؤمن فوصاً فيصيب العبّاء والوجب ذلك التحكم المخلّة على ركسيةً على العاقلة، ولا ماتم جده، فقاً ألجاري المجرى الفخطة وقال السائم المقلب على ركس

وربدة الغذاء عند الي حيقة و أن يحتد الطرف بنا لبنل يسلام ولا عا أخري المجرى المجلوى وربدة الغذاء عند الي حيقة و أن يحتد الطرف بنا لبنل يسلام ولا عا أخري المجلوى طبعوا على ويقصد بها عيده كالتأويب ونحوه و فكال شبع العدد (وقال وأنو بموشف و ومحقد الله عليا صاد يصد غطيم الراحقية غطينة) منا يقتل به عالياً (فهر صفاه إلله لعنا كان يقتل غالباً) قال الإسلام الإسبحالي في شرحه الشعيع فول الإمام وي الكدرى الفنوى في شده العدد على ما قال وأبو حيمة و واختاره المحمودي و والخسطة ووعيرهما والمعتمودي فول الإمام وعيرهما والمعتمود (وشرخة فلك): أي شبه العدد (غلى) احتلاف الشوريات المائم المعتمودية ووعيرهما وعدو فاصد في الضرب (والكفارة) لتسهد بالخبطة (ولا فوذ)، لائمة لبن يحدد من مدد فهي على العاقفة عنى العاقفة عني العاقفة عنياً والأصل في ذلك أن كن دية وحيت مالفيل بشداء لا لعن يحدث من بعد فهي على العاقفة عنياً والأصل في ذلك أن كن دية وحيت مالفيل الارك و لان حيزاء العنائية والتقافة عني العاقفة عنياً والأصل في ذلك أن كن دية وحيت مالفيل الارك و لان حيزاء الغيار والشبهة نؤتر في إلى القائفة والأصل دون حرمان الإرث كما في والهداية المناؤة المسائمة عنائه عنداً عن والهداية العالمة المسائمة عنائه والمهداية المنافة المسائمة المنائه عنائه عن والهداية المسائمة عنائه عن والهداية المسائمة المسائمة المسائمة المسائمة عنائه عن والهداية المسائمة المسا

(والتحكّما على وشهلين: خطّا في الفُصّدِ) أي قصد الفناعل وَهُــوَ: أنْ يَرْمَيْ شَخَصَاً يَشُنّهُ عَلَيْهُا فَي عَلَيْداً فَوَا هُوْ آفِيلُ أَوْ يَطْهُ حَرِيبًا فَإِذَا هُــو مَسْلَم (وَخطا فِي) غَسَ والْبَشْل، وقو: أن يَرْمِيْ عَرْضاً) أو صيداً (فَيْصِيبُ آفَيْهُ، وَمُوخَتُ ذَلِك) في الوجهين (التكاولة وَالذَيْهُ عَلَى الضَافِلة) لفوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقِيْهُ مُنْفَ وَدِيّةٌ مُسْلِمَةً إلى أَعْلَمُ أَنْ الْإِنْ وَإِنْ عَلَى الصّوحهين، قال في والمهداية، فاقوا. المعراد إلى الفئل، وأمن في نصبه فيلا يحبري عن الإنه، من حيث شركُ المؤرسة والمسافة في النّبُ في حال لومي، إذ شرعُ الكفارة يؤدل ساعتمار هذه المعمى، ويحرم عن الميرات، لأن فيه إنشأ فيصح تعليق الحرمان به، اهــ

رُوما أُجَرَى مُحَمَّرَى الْجَعَمَا بَشُلُ النَّائِدِ لِنَقَلِبُ عَلَى رُجُـلِ فَيَقَنَّلُهُمْ لانه معدور كالسخطوء وَمُحُكِّمُهُ شَكِّمُ الْحَقَلِمِ مِن وجوب الكفارة والدَّيَة وحرمان الإرثُ

الإدراء المورة التسامي الأنة الإي

فَيْقَتُلُهُ، فَعَكْمُهُ خُكُمُ الْخَطل، وأمَّا الفَئْلُ بِسَب: تُحَافِرِ البِثْر، وَوَاصِعِ الْحَجَرِ فِي غَيْر مِنْكِهِ، وَمُوجُهُ إِذَا لَفَكَ فِيهِ آذِمِنُ: الشَّبَةُ غَلَى الْعَاقِلَةِ، وَلاَ تَعَارَةِ فِيهِ.

وَالْفَصَاصُ وَاحِبُ بِقَالِ كُلُّ مُحَفَّونِ اللَّمِ عَلَى النَّابِيدِ إِذَا قِبَلِ غَسَدًا. وَيَقَالُ النَّحرُ بالخُرِّ، والْحَرُّ بالْغَبْدِ، وَلَنْسَلِمْ بالنَّسْدَأَقْن، وَيُغَانُ السُرْجُلُ بِالنَّمْرَاّةِ، وَالخَبيرُ بالصَّغِير،

ووائدا الفقائ بِنشب تحتمام الشّر، ترواصع المتحمر في غير بذّكِم، بغير إذن من السلطان. دوره عن داير كمال، (ومُوجِّدُ) في القتل بسبب (إذا فلك فيه أدبيُّ اللّذِهُ عَلَى الْعَاقِم، ولا تَقَارَة فيم) ولا إنه، ولا يتملق به حرمان المسرات، لأن القتل مصاوم مه حقيقة، والحق به في حق المضمان فيقر في حق عيره على الأصل كما في والهداية،

وَالْقِضَامُنُ وَاحِبُ بِغُنَلِ كُلُّ مُعْقُونِ الدُّمِ عَلَى النَّابِيةِ) وهو المسلم والدَّمي، بخلاف المعربي والمسئلم والدَّمي، بخلاف المعربي والمسئلم والذَّمي، بخلاف المعربي والمسئلة، وأن الأول عبر معقون الله، وإذا كان معقون الله على وإذا لكن لا على الثانية، لأنه إذا رجع صار فبرح المعالل مكلّماً، وإنشار والمعلقة وإنشار الشبوة بينهما ويُغَنَّنُ النَّحْرُ والْحَرُّ والْحَرُّ بالنَّبْرِي والطلاق قوله تعالى: ﴿إِنْ النَّصَ وَالْحَرُ وَالْحَرُ اللَّمْرِ اللَّهُونِ وَلِمُ المُساواة في المعالمة على المعالمة والمعالمة والمعالمة والمعالمة والمعالمة والمعالمة المعالمة والمعالمة المعالمة والمعالمة المعالمة على المعالم

إذاع - سورة العائدة، الآبة: 24.

⁽٢) - سورة البغرة، الآبة، ١٧٨.

⁽٣) - أحيرية البدارقيلي 1927 - 193 والبهتر 1978 ؛ قال بيان صعف الحسر الذي روى في فقيل الدواس. بالكام فلاهدا من حديث أمن عمر وفيه إرسال.

على الدارقيطين - هيه ابن البيليسين- هو ضعيف لا نضوم به حجمة إدا وصال الحندات فكف إدا أرسله الم العرب الدارقطين هم مرسلاً.

وكذا الهيهاني وقال. الاحقيات الأول حظاً من وجهين حيث وصله وهو مرسل، وأقاطر المسابرية براهيم الرحامية على على المسابرية والأحداث المسائية ويسرق الأحداث المسائية ويسرق الأحداث المسائية ويسرق الأحداث المسائية وعلى عبد المسائية ومن المسائلة المسائلة وقال العراضية ووارية عبراته وما وهو إلى المسائلة المسائلة المسائلة والمسائلة المسائلة الم

لكن أوكبر الرياسي ۱۳۹۶ تابرة هن الصحاب في نشل المسلم بدائدهي المعاهد العدومها العثلاث ومانتات حيث أخرج المخارى، والترمدي، والوطاود، والسائل، وأحمد على علي مراوعاً الا يقبل مسلم يكاون

وَالصَّحِيعُ بِالْأَعْمِى وَالزَّمِنِ، وَلَا يُقْتَلُ الرُّجُلُ بِـالبَهِ، وَلاَ يَشِيْهِم، وَلاَ مُشَيَّرِهِ، وَلاَ مُكَاتَبِم، وَلاَ يَخْبُهِ وَلَهُمِهِ، وَمَنْ وَرِثُ قِضَاصًا عَلَى أَبِهِ شَقْطَ، وَلا يُشْتَرُقَى القِصامُل إِلَّا بِالشَيْفِ.

(ولا يقتل المُسَيِّمُ بالمُستَانَس) لانه غير محفون الدم على الناييد؛ لانه على قصد الرجوع، ولا يغتبل الذمي سانمستامن؛ لمما يها، ويفتبل المستناهن بالمستنامن قيامساً للمساواة، ولا يقتبل استحساناً؛ لقيام المسيح كما في والهداية، (ويُقَتُلُ الرَّجُلُ بالْمُؤَةِ، وَالكَبِيرُ بِالصَّيْفِ، وَالصَّجِحُ بالأَعْمَى وَانْزُعِنِ) وفاقص الأطراف والمجنونِ؛ للعمومات، ولأن في آعتبار التفاؤت فيما وراء العصمة امتناع القصاص كما في والهداية.

(وَلاَ يُغْفَلُ الرَّجْلُ بِابْتِهِ)؛ لقول يُقِلَّ وَلا يُقَلَّ الوالد بولده (١٠ ولانه سبب إحبات فس المحال أن يُستخفّ له إنتاؤه، والجهّ من قبل الرجال والنساء وإن علا في هذا يعتزلة الأب، وكذا الوالدة، والجهّ من قبل الأب أو الأم تحرمت أو بعدت، لسا بينا ويقتل الرجل بالوالد، لعشم المسقط كما في هالهدارة (ولا يَبْلِهِ، ولا يُعْبَهِ وَلاهِ)؛ لأن لا بستوجت للسقط كما في هالهدارة (ولا يَبْلِهِ، ولا يُعْبَهِ، وكذا لا يغتل بعد طَلَّكَ بعضه الأن القصاص لا لتقسه على نفسه القصاص الا يغتل بعد طَلَّكَ بعضه الأن القصاص لا يتحزأ العدارة والله والمؤلفة على أبيه عنه الأن الغرم لا يستوجب العقومة على أصله، ومعروة المسألة فيما إذا فيل الاب أن أمرات مثلاً ولا واون له غيرها ثم مات العراة فإن ابنها منه يرت القود الواجب على أبيه و سقط لها ذكر باه، وأما تصوير وصفر مات العراة فإن ابنها منه يرت القود الواجب على أبيه و سقط لها ذكر باه، وأما تصوير وصفر مات

﴿ وَلَا يُسْتَوْفَى الْقِصَاصُ إِلَّا بِالسُّبْ) وإنَّ قَتَلَ بَغَيَّوهُ القَوْلِهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةِ والسلام إِلَّا بِالسُّبِفِ3 أَوَالْمِرَادُ بِهِ السَّلَاحِ : وهَدَايِنُهِ :

⁽⁴⁾ أخبرجه الدرمة في 1817 وإس ساحة 1817 والداوقيطي 1817 واليهافي 19 (70) و وأحدد 1817 وأحدد 1870 وأحدد 1870 وأحدد 1870 وأحدد على المحام بن أو كانت دائل ، وقد خدم والاحد محدد بن عجلاد في رواية الداوقيفي . وورد من حديث ابن عامل في سنى اسرحدي 1814 وإلى صاحبة 1817 والداومي 1818 والداوقيفي 1817 والداوقيفي 1818 والدين على طبيت ابن هيس ينقط الا تقام الحدود في المساحد ولا يُقتل الوالد بالالدول.

ورود مي المستبدية 1877 - 1974 من حديث ابن عساس عن عبر لكنه واو وفي النامد أسادت قال الترسفي حقيد حديث ابن صامن: لا تعرف مرفوعاً إلا من حديث إسماعيل من صباب وقد تكليم به من قبل حصفه والترجم من حديث مسرافة وقبال. لا تعرفه من حديث مسرافة إلا من حساء اليرجم، وقبس إسماده بصحيح، وحملة حديث به اصطراب، والعمل فإلى حدًا. أن الأس لا يُقتل سابد، وإذا فسف ابد لا يُعمل

وأسرسه البيغي من طرق أسرى والمية، وكدا قال: البيهني. لكن هذه الأحاديث بمحموم طرقها تنقبون. المرض يُخر درجة الحسن. وانظر حب الرابة ٢٣٦/١ تا ٢٤ وكلميتس العبير ١٧.١.١٧ ا

^{(3) ...} وود من حليث الشعباليان بشبوء وأبي مكرف وان مسعود، وأبي هويوف وطني . فعدت أبي بكرة العوجه يا

وإِذَا قَبَلَ الْمُحَافَّبُ عَمَّداً وَالْمِنَى لَهُ وَارْتُ إِلاَّ الْمُسَالِّى وَتُوكَ وَقَاءَ فَلَهُ الفِضاطَى، فَإِنْ قَرَكَ وَقَاءُ وَوَارِقًا غَيْرُ الْمَوْلِى مَلا فِضاصَى لَهُمُّ، وإِنْ الجُنْسُوا مَم الْمَوْلِي.

وإذَا قَبْلُ عَبْدُ الرُّهُن لَمْ يَجِبِ القِصَاصُ حَمَّى يَجْتَبِغَ الرَّجِنُ والْمُرْتَهِنَّ.

(وإذا قُتِلَ بالباء للمجهول (الشَّكَائَلُ عَلَمَا) ونوك رفاء (وَلَيْسَ لَمَّ وَارَثُ إِلَّا الْمَلْقَى وَتَمَرُكُ وَقَتَ فَلَا للمجهول (الشَّكَائُلُ عَلَمَا) ونوك رفاء (وَلَيْسَ لَمَّ وَارْتُ إِلَّا الْمَلْقَى وَتَمَرُكُ وَقَتَ فَلَا للطَّاعِلَ عَلَى المستفاء لله الشبه فيه سبب الاستفاء فيه يؤمه الثقاد وإلى وقال والملك إن مات عبداً، قال والإسبحامي والرفو فول وزم ورواية عن دامي برسماه مات حرًا، والملك إن مات عبداً، قال والإسبحامي والله إذا مع يترك وواه فللمولى الفصاص والصحيح قول وأبي حقيقة ، أحد فيدا بكونه نزك وفاء لانه زدا مع يترك واه فللمولى الفصاص فلا قضاص فله أي الله المعولى إن فلا قضاص فله أي المواقع (وإن الجنسُوا فع الشَّولَى)؛ لاه الشبه في له العق الانه المعولى إن مات عبداً، والمؤمن الأولى؛ إذا المولى بين الصحاب رضي وقد عنهم في موته على بعد المعولية أو الرق، بخلاف الأولى؛ إذا المولى متميّن عبة ، وهذا أو المولى وقال على المعالى المولى إن المعالى الأولى؛ إذا المولى متميّن عبة وهي وقد على المعالى ومن وقد على المعالى الأولى؛ إذا المولى متميّن عبة وهذا أو الرق، بخلاف الأولى؛ إذا المولى متميّن عبة وهذا أو المؤلى وقد المؤلى المؤلى إن المولى إن المولى المؤلى إن المؤلى إن المؤلى المؤلى إنه المؤلى إنه المؤلى المؤلى المؤلى إنه المؤلى إنه المؤلى إنها المؤلى إنها المؤلى؛ إنها المؤلى والمؤلى إنها المؤلى المؤلى إنها المؤلى المؤلى إنها المؤلى المؤلى إنها المؤلى المؤلى إنها المؤلى المؤلى المؤلى المؤلى إنها المؤلى الم

﴿ وَإِنَا قَبَلَ عَبُهُ الرَّمْنِ، لَمْ يَجِبُ الفِصَاصُ حَتَّى يَجْتَمَعَ الرَّاهِلُ وَالْمُرْتَهِنَّ)، لأن المرتهن لا ملك له فلا يشه، والراهن لو تولاً، قبطل حق العرتهن في الشّبي، فيشترط اجتماعهما ليسقط حق العرتهن يوضاء "همالية».

أمن مناحة ٢٦٦٨ والشارفيني ١٠٦٢٦ والسرار في مستدة كمنا في نصب الرابة ٢٤١/١٨ والسهاي ٨٢/٨ كثيهم عن المبارك من فضالة عن المحسن عن أبي لكرة مرفوها وقد وقع عن المارفعين عن أن الكر مرفوعاً.
 وهو نصحة ، من الرواة والصواب من أبي يكرة

ومن جديث المحملة من مشهور الخرجية من ماجية 7007 ومد وقسمين 1017 والبهمي 1714 ومن حديث من مسعود الحرجة الطوالي 70177 كما في محمع الروالد ومن حدث أني هارود. العراجة المداوطين 1977م، هذه ولما حديث في مكرة معدارة على الحرايين والك في ابن ومهدة على الراز المن والملك هذا لا الماني به وقسمة احطالها، كان النامي يروزية عن المحمل مرسلاً

لوعقُّه الويلس لغونه؛ من نامعه الوقيد من صابح. كما في رواية الدادنطس، والميهمي

قال البهقي: وصارف بن فضالة لا يعنج به القال الريامي: من أحرج لد ابن حيث هي صحيحته والخاكم ووثله والمسابق ووله من أبي شيه عن الحسل مرسلاً الوحديث العسد، قال ابن الحروبي في التحقيق الجه جائز المحمي المقراحتي ضعف وقال البهقي في والمعرفاة الحرف منا العديث كلها صعيف، وحديث ابن مسعود به عبد الكريم بن أبي المحاول ضيفة الجماعات وحبديث أبي هريرة فيه ملممات بن أرقع متروك العد

ورفيره في جهر في تشجيعي العبير 1979 وقال، قائل عبد العبل الشرقة عليها فسيعية وكاندا قبال. التر الشوري، أودل البيهني " مرايشيك فايساد العبل عهد المديث يقرب من فرجة العبس لشواهناء

ومن جرخ رجماً عُشَداً فلم يُزلُ طَنَامَتُ فَرَانَى حَنِّى صَاتَ فَطَلَيْهِ الْفِطَنَامِنِ، وَمَنْ لَفَظَ نَذَ غَيْرَ، عَشَداً مِنَ الْمِنْصِلُ فَطَعْتُ بِنَدَّةً. وَتَدَلَّكُ الْرَحْمَلِ. وَمَلِنَ الأَمْمَ، والأَمْنَ، وَمَنْ ضَرِبَ غَيْنَ رَحْمَى فَقَلْعَهَا فَلا فِصَاصِ عَلَهِ، وَيَنْ كَانَتُ فَالشَّهُ فَسَفَّتِ ضَوَّاهَا فَعَلَهُ الفضاصُ: تُحْمَى لَهُ أَمْرَاقًا وَيُجْعَلُ عَلَى وَجَهٍ وَقَطَنَ رَضَّا، وَلَفَاعِلُ عِنْتُهُ لِلْمِرَاةِ خَل يقض صَوْمَها، وَمِي الشَّنَ لَفَصَاصَ، وَفِي كُلُ ضَجْةٍ مِمَكِنْ فِيهَا الْفَصَافَةُ الفِضَاطَ، وَلَا

(وَمَنَّ حَزْجَ رَجُلاً عَمَّداً فَهُمْ بَرَكَ) المجموعة وصاجب بعر نس حَثَى مَاتَ يَعَلَّهُ الْهِصَاطَى) الوجود السب وعدم ما ينظل حكمه في الفاهر فاصيف إنه وهداياه

(ومن فضع بذ غرو غبداً من المجلس فطعت نذه) ولو كانت اشر من بد المفصوع مسوله العالى . فوالمجروح قصاص كان أخره غبداً من المجلس في يعب ويه المضافي ، وما لا فلا ، فقد أمكن رمايه في يعب ويه المضافي ، وما لا فلا ، فقد أمكن رمايه في يعب ويه المن منعة البد لا تحلف بذنك ، همد بنه من المعلل ذعير ، ولا معتر ، كم البد ودخوعا المائلة الأصافي جريان المنساس (وتحليلة الرخل وما را الألف والأدن) ، الإمكان رماية المحائلة ومي الأصل في جريان المنساس (وتحليلة الرخل وما را الألف والأدن) ، الإمكان رماية المحائلة ومي الأصل في جريان المنساس (وتحليلة الرخل وما را المحائلة المنافقة المنافقة المنافقة والمحل مراقعاً على وحميه ومنافقة وقد المحائلة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمحل على وحميه وموائدة وضي الله عنها ألا ومن المنافقة بالمنافقة والمنافقة وضي الله عنها ألف المنافقة المنافقة المنافقة والمائلة المنافقة والمائة والمحاص أنه الائلة المنافقة والمائلة المنافقة والمنافقة والمحاص أنه المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمحاص أنه المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمحاص أنه الانتاب المنافقة والمنافقة والمحاص أنه الانتاب المنافقة والمنافقة والمنافق

في النورة تستشمر الإيمارة في

البيط أوقع في الدين أوالتحروج علم الجادوقير فدعهمون بالفتح التحروج أكعدالت

⁽٣) قال الرفعل أبي صدر قراية كالأفكال روبي عبدالروبي في ومعد حارثة ومدر عن رسط عن المحكمات حدة قال المطار حل وحاً فقال عمران وعدة قدية المؤوار أن بديا وواساء الأعدام مبهم وطني الديا فيما القديم الرسمور الا يدرون كيف يصمون، فاناهم على قائر به دلامار على الحهد قرائدات السفار العالمية وأنى من فيه فراء فالسفر يصره وطها قائمة ا

عال اس محر الي الدوية ١٩٨٨، أنَّم أحدور؟ عن عليَّ

⁽۱۰۳ میرو الساسة، الایور دو

قِصَّاصَ فِي عَظِّمَ وَلَا فِي النَّمَلُ، وَلَيْسُ بِيمَا فَوَنَ النَّفِينَ شَنَّةً عَشَدَ، إنسَا هُمُوعَمَّدُ الْوَ خَطَاءَ وَلَا فَضَاصَ لَلْنَ النَّرِجُلِ وَالْمَـرَّةُ فِيمَا فَوْنَ النَّمْسَ، وَلا بَيْنَ الْخَارُ وَالغَبْفِ وَلَا تَيْلَ العَمَالُ . العَمَالُ .

ويُجِفُ القِصاطُنَ فِي الأَضْرَافَ بَنِي الْمُشْلَمِ وَالكَاهِنِ، وَفَيْ فَقَلَعَ لِهُ رَخْسِ مِنْ يَصْمِبُ الشَّاعِدِ، أَوْ جَرِحَهُ حَائِمَةً مُرَاً مَهَا، أَمَّا فَصَافَقَ مَنْهِ، وَوَدَّ كَانَتُ بَنْكَ الطَّفُلُوعَ وَيُقَّ الغَاضُعِ السَّامُ أَوْ بَافَضَةِ الأَضَاعِ فَالْمُفْضَّرُعُ ، الْحَيْسِ إِنْ شَنَاءَ فَطْعِ النِّبَ أَضْمِينَةً، وَلاَ مَنْهُ لَا غَلْمِهِ، وَإِنْ شَنَّهُ أَفْدِ الأَلْشِ كَامِلًا، وَمَنْ لَسَخِّ وَخُلَا فَالْمُؤْمِّتِ الشَّيْخَةُ مَا بَيْنَ

(ولا فِصَاصَ فِي عَظْمَ إِلاَّ فِي السُّنِّ) وهندا اللفظ مروي عن عمار والن مسعود رصى الله عليها أكد ولان اعتبار المسائلة في عبر السن معقد، لاحسان الرئادة والدُصان، بحلاك السن. لاَنَّه بنود بالعبرد كنه في والهداية .

ورئيس بيسنا قول النَّفس قبلة علم بدر إنها لهنو عَمَّدًا أوّ حَمَّا). إذا شهر العملة بعمود إلى الإلك، والقبل هنو الذي يحتلف بالخلافها، يحالان ما دون النعس، لأمه لا يحتلف إشلامًا باختلاف لالله، طنو يش إذ العملة والخطأ، كما في والهداية».

﴿ وَلاَ تَجْسَاطُنَ بَيْنَ لَـرُافُسِلُ وَالْسَرَّأَةِ فِيسَا قَوْنَ النَّشِي ، وَلاَ لِنِ أَلْخَمُ وَالْمُسَاء. وَلاَ لَيْنِ اللَّمَانَيُّيُ ﴾ . لأن الأطراف بُشلكُ بها شَلْمُكَ الأموار فينعدم انتمائلُ بالتفاوت في الفسم.

(أنحبُ القصاصُ في الأطَرَاف) فيما والل النشاء والكافرة؛ للتساوي بيهما في الأول.
وومل قطع بذرجُل من بشه النشاجد أو جراحة خالفةً، وهن الني رصداء إلى حوالم (قبلًا منها فلا فصاصُ علَيْه) للعدر المسئلاء الآن الساعد عصبي، ولا فصاص في خطب كمد من والمراء في شحائمة الدن علا وهكر أن يحرج البحالي على وحد بيراً ماه، فيكون وهلائاً فلا يحرب ولما أوله من شواً ود سوراً وقبل المحل من اللوء أو المسوابة كما في المدرة (وإلا نحابُ بند المفظوع ضحيحة في كانت وبند الغاضِع خلكاء أو المؤسسة الأصابح المفظوع بالمختلفة في كانت وبند الغاضِع خلكاء أو بالقبلة الأصابح

أن أن أن أن أن يتعلى في تصنيب أثرابة ٢٠٠٤ أخريب

وروي من آني شيبة في مصفه حدث الجعلوا هر أشعت في انشمي، والمستو تبتالا اليس في الاسطاء. قصاص بالحلا تمواد والرأس الد

وقال بن حجر في الدولية ٢٠٩/٥ - بع أحدى وأخرجه الن أبي شيبة في متصفحه عن الحسن. والذهان. الملاء مدارة

أَوْلَيْهِ، وهِي لا تَشْتَوُعِكِ بَيْنَ قُوْلَي الشَّاجِ، فَالْمَشْجُوجُ بِالْجَيْنَادِ: إِنَّ شَاءَ الْتَصَّ بَهِشَدَارِ شَيْعِيهِ، يَتَعْدِيهُ مِنْ اللهِ الْجَابِئِيْنِ شَاءَ، وَإِنْ شَاءً أَحَدُ الأَرْشِ، وَلاَ يَضَاصَى هِي الضَّانِ فِي الذَّكْرِ، إِلاَ أَنْ تَسْطَعُ الْخَشْفَةُ، وَإِذَ أَصْطَلُعُ الفَاتِئَ وَازْفِيْكُ الْمَفْسُولِ خَلَى مَال القِضَاصَ، وَوَجْبُ النَّالُ، فَلِيلاً كَانَ أَوْ تَخِيراً، فَإِنْ عَمَّا أَحَدُ الشَّرَكَاءِ أَوْ صَالَحُ مِنْ نَصِيبِهِ عَلَى عَوْسَ، شَفَطُ حَنَّ النَّافِينَ مِنَ القِصَاصِي، وَقَانَ فَهُمْ نَصِيبُهُمْ مِنَ الدَّذِيْةِ، وَإِذَا فَسَلَ

لأن استيفاء حملة كاملاً متعدِّرٌ قله أن يتجوّز بدون حقد، ولمه أن يعدل إلى الصوض، كمن أتلف مثلًا فانقطع من أيدي الناس ولم بين إلا الروى، فيحيّر المائلك بين أخد السرجود وبين الفيسة (ومَن شَعْ رَجُلاً): أي جرحه في راسه وفاستوضيت الشُجَّةُ مَا بَيْنَ فَرَائِيّ): أي طرفي راسه (وجيّ) إذا أربد استيفاؤها ولا فَسُوْف ما لِينَ فَرَى الشَّاجِ، لَيَتَهىءُ مِنْ أي الْجَائِيْنِ شَادً، وإنْ شَاهُ أَعَدُ (فَالْمَسَجُّوعُ بِالْجَائِدِ: إِنْ شَاهُ الْنَصْ بِمِقْفَارٍ شَجَّةٍ، يَنْهَىءُ مِنْ أي الْجَائِيْنِ شَاهُ، وإنْ شَاهُ أَعَدُ الارْضَى، لأن في استيفاته ما بين قرني الشاج زبادةً على ما فعل، وفي استيفاته قدر حقه لا بلحق الشائح من الشيئة على استيفاته قدر حقه لا بلحق الشائح من الشيئ ما لحقه فيتقص حقه، فيخير كما في يد الشَّلَاء.

(ولاً فِصَاحَىٰ فِي اللّمَانِ، ولا فِي اللّهُ يَ وَلَوْ القطع مِن أصلهما، قال في والهداية»: وعن وأمي يوصف، أنه إذا قبطع من أصله بعجب، لأنه يمكن اعتبار المسلواة، ولمنا أنه ينقبض وينسط فلا يمكن اعتبار المسلواة، ولما أنه ينقبض وينسط فلام يمكن اعتبار المسلواة، ولم قال: والصحيح ظاهر الرواية كما في والتصحيح و (إلا أنَّ تُعطَعُ الْحَنقَةُ)، لأن موضع الفيطع معلوم كالمفعسل، ولو تقطع بعض الدعل تداوه، يختلاف الأذن تعلم علا أو يعصه، لأنه لا ينقض ولا ينسط، وله حد يعرف، فيمكن اعتبار المسلواة، والشفة إن استفصاما بالقطع بعب القصاص، لإمكان اعتبار المسلواة، يخلاف ما إذا قطع بعضها، لأنه بتعدّر اعتبارها، وهداية،

(وَإِذَا أَشْطُلُخُ الْفَاتِيلُ وَأَوْلِيَا الْمُغْتَولِهِ عَلَى مَالِي) معلوم (سَفَظُ الفِصْاصُ وَوَجَبُ المَالُ) المعمالح عليه (فَلِيلا غَانُ) العالى وأَوْ خَيْرِي لانه حتى ثابت للورقة يجري فيه الإسفاط عفواء مكذا تعويضاً الانتماله على إحسان الأولياء وإحياء الفاتل فيجوز بالتراضي، والفليل والكثير فيه سوله، لأن ليس لهم فيه نص مقدر، فيفوض إلى اصطلاحهما كالحلم وخيره، وإن ثم يذكروا حمالاً ولا مؤجلاً فهو حال كما في هالهدابة، وقال غَلْم أَخذ الدُّرَكَاء أَوْ صَالَحَ مِنْ فَعِيدٍ عَلَى عِنْصَ مَقْطَ خَلْ الْمُولِيقَ فِي مال الفاتل في تلاث منين، لا على المائلة، ووقع في والمختارة وجمجهم البحرين؛ ووتجب متينها على العافقة، وهذا ليس من مذهب غلمائنا، ولا اعلمه قولاً لاحد مطلقاً، كذا في الانتجاجة.

جُمَّاعَةً واحِداً عَمُداً التَّمُلُ مِنْ جَهِيعِهِمْ، وَإِذَا قَتَلَ وَاحِدُ جَمَاعَةً فَخَصْرَ الوَلِيَاءُ المُقَدُّولِينَ تُبَلَّى بِجَمَاعَتِهِمْ، وَلاَ شَيَّءَ لَهُمْ غَيْرً ذَلِكَ، صَانَ حَضَرَ وَاحِدٌ قَبْلُ لَـهُ وَسَفَعَلَ حَقَ الْبَاتِينَ، وَمَنَّ وَجُنِ عَلَيْهِ البَصَاصُ فَمَاتَ سَفَطَ الفِصَاصِ.

وإذًا فَطَعْ رُجِلَانِ بَدُ رُجُلِ فَلَا قِصَاصِ خَلَى واجِندِ مِنهُمَا، وَعَلَيْهِمَـا يَصْفَ اللَّذِيّةِ، وإنْ فَطَعُ واجِدُ يَهِيلِي رُجُلُينِ فَخَصَرًا، فَلَهُما انْ يَشَعُفا يَندُ، وَيَأْخُذَا مِندُ يَصْفَ الدَّيّةِ، وَيُقْسِمُهُ إِنْ مُطَنِّينِ، وإنْ خَصْرُ وَاحَدُ مِنْهُما فَعَظَعَ يَدُهُ فَلِلاَخْرِ عَلَيْهِ بِصَفْعَ اللّذِيقِ، وَإِذَا لَقُرْ

(زُرَادًا قَتَلَ جَمَاعُهُ وَاجِعاً عُمَاداً اتَّتَصُّ مِنْ جَبِيهِمْ)، لقول عمر رضي الله عدا وولمو قبالاً عليه أمل جناعة عمر رضي الله عدا وولمو قبالاً عليه أمل صنعاء لقطّيَّهُما الأخياء، وفي والتصحيح، قال في والقوائده: ونشترط العباشرة من الكل بيأن جرح كيل واحد حرحاً سارياً. احد وهذا إذا كان القبل عمداً، وأما إذا كان خطأ ما واجب عليهم دية واحدة (وَإِنَّا قَبَلَ وَأَمَا إِذَا كَانَ خَطَّ مَا وَاجْبَ عَلَيْهِم دية واحدة (وَإِنَّا قَبْلُ وَأَمَا إِذَا كَانَ خَطَّ مَا وَاجْبَ عَلَيْهِم دية واحدة (وَإِنَّا قَبْلُ وَأَجَدُ خَلَاقَةً) عمداً (فَخَصَر أَوْلِيَا المَثْوَقِيل) جميعهم (فَيْلَ بَحْمَامُهُمْ) اكتفاه به وؤلا شَيْء لَهُمْ عَبْلُولِي المُعْمَامِر، وفي يعض المسنع مِبْدَ جَمِيم حقه (فَإِنَّ خَفْلُ وَاجِدُ) مِن الأُولِيا، (فَيْلَ فَنُهُ: أي للولي المحاصر، وفي يعض المسنع مِبْدَ أي يسبع وقد قات، قصار كما إذا مات الفائل.

﴿ وَمَنْ وَجِّبِ عَلَيْهِ القِصَاصُ فَمَاتُ مُغَطُّ العِصَاصُ ﴾، لفوات محل الاستيعام.

(وَإِذَا فَقَعْ وَجُلَانِ يَدْ رَجُلِ واحد) أو رحله أو قَلْمَا سَهُ أو سو دلت مما دون النفس وهذا فضاص غَلَى واجد بنهضا) لان كل واحد منهما قناضع بعض البعد، لان الانقطاع حمسل باعتمادهما، والسحل منجزى، فيضاف إلى كل واحد منهما البعض، فلا مسائله، محلافه النفس، لان الانتهاق لا يُعجزاً وفي يجب وغليهما يَشَفّ الدَّبَةِ) بالسوية، لامها دية البد الواحدة (وَإِنْ فَطَعْ واجدٌ يَهيئي رَجُلَيْنِ فَحَضْرًا فَنَهَمًا أَنْ يَقْضَا يَدَهُ وَيَأْسَدُا مَنْ يَشَفّ الدَّبَةِ وَيَنْسَدُانَ فَي وَاحْدُا الدَّبِة وَيَنْسَدُانِي بِيهما (مِعْفَيْنِ) سواء فعلمهما معا أو على التعاقب، وانهما استويا في سب الاستحقاق فيستويان في حكمه كالفريمين في التركة (وَإِنْ خَضَرْ وَإِنْ بَهُما فَقَطُعُ يَدَهُ فَلِلاَخْرِ عَلَيْ يَضَفُ الدَّبَةِ) لان

⁽٦) أخرجه مالك في الموطأ ١٩٧٤/٣ باب ما جداء في القيلة وظلستر، وهبر في موطأ محمد مردم ١٩٧١ بسدم صحيح هن سعيد من المسبب دان همر قتل حصنه أو سيعة بيرجل. • فدري، ودواه الادارقبطي ١٩٧٦ والبيهش ١٩٨٨ وذكره البخاري من وحه أحر من معيره من حكيم عن أبيه دان أربعة قتلوا صبياً فعدل عمر مثلاه فهذا معلق.

ورواه بين أي شينة عن اس عمر على همره وهند الرزاق في ومصنعته والندارقطي ٢٠٣/٧ وراء قصة حدد الدارقطني فهده موقوف صنحح. انظر نصب الرامة ١٩٥٣/٤

الغَبْلُ بِقَشَى الغَمْدِ فَرَخَةَ الغَرْدُ، ومَنْ رَمَى رَجُلاً غَمَداً فَنَفَذَ السَّهُمُ مَهُ إِلَى آخَرَ فَمَانا، فَعَلَيْهِ القِصاصُ لِلاَزْلِ والدَّيْةُ لِنقَابِي غَلَى عَافِقِهِ .

كتاب الحيات

ِذَا قَتَلَ رَجُلُ رَجُلاً شَبِّ عَمْدٍ مَعْلَى عَاقِئْتِه وِيَةً كَفَلْفَةً . وَعَلَيْهِ كَفُلَاؤًه ، وَوِيَّة شِيَّهِ الفَمَد عِنْدُ وَأَبِي خَبِيْفَةٍ وَ وَابِي بَوْسُفَاءٍ بِاللّهِ مِنَ الإِبِلِ أَرْبِناعاً: خَمْسُ وَعَشْرُونَ بَنْكَ م وَخَمْسُ وَعِنْرُونَ بِنِّتَ لِبُونِ، وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ جِفْهِ، وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ جَدْعَةً ، وَلا يَئْكُ

-----المنافس أن يستوهي، اثبوت حدة م، فإدا استسوقي لمم بنق محل لاستبصاء الاحر، فيتعبن حقَّة هي

الدبة، لأن حقم لا بسفط إلا بالعرص أو العمو. الدبة، لأن حقم لا بسفط إلا بالعرص أو العمو.

وَرَاوَا أَفَرُ الْفَيْدُ بِغَشَلَ الْغَشْدِ فَوْفَةُ الشَوْدُ، لانه لا يهمنة في إفراره ببالعفوية على نقسم. يحلاف المعان

رُومَنَّ وَمِي رَحُلُّ عَمْداً فَقَفْدًا لَشَهُمْ مِنَّهُ إِلَى آخَــَوُ فِمَاقِنا فَعَنْيُهِ الْفَصْنَاصَ لِلأَوْلَ) لانته همه. وفي عليه واللّذية لِلنّامِي غَلَى ضَاقِلتِهِ، لالنه أحد شوعي الحطأ، فكنانه رمى صيداً فأصباب فعباً. والفعل يتعدّد تتعدّد الاثر كما في والهذاية .

كتاب البيات

ماسيتها لمحتابات وتأخيرها عبها ظاهر

والتَّبَات. حميع فيقاً وهي في الشَرَّع: اسم للمثالُ التَّقِي هو بندن اللمن، لا تسمية للمقعول بالمصدر، لانه من المشولات الشرعية، والأرش المنم للواجب فيما دون النفس، كما في باللزد.

(إِدَا قَتَلَ رَجُلُ رَجُلُ فِيهُ عَمْدٍ) كما تعدم (فعلى غاقليه دِيةً مَقَلُطَةً، وعليه) أيضاً (كُمْارُه) وسائي أنها عنى رقبة مؤسنة، وإن لم يحد فصيام شهرين متابعين (ودِيةً شُهُ العَمْدِ) المعجر عنها حالمتغظة وجَدَّد أَي خَيْفَة وَ وَأَي لُوسُفَاء مِنالة الإِسْل أَرْبَاعاً، وهي (خَشَلُ وَعَشُرُول بَثَنَ مُحاسَى) ونقدم في الرّكة أنها اللي طعنت في المست الثانية وأخَفَسُ وعشرُول بَثَنَ اللهِ علمت في الثالثة وأخَفَسُ وعشرُول اللهِ علمت في المعاسنة في المرابعة (وَخَمْسُ وعشرُول اللهِ علمت في المرابعة (وَخَمْسُ وعشرُول عِنْدَة) وهي الني طعنت في المرابعة (وَخَمْسُ وعشرُول عِنْدَة) وهي الني طعنت في المحاسبة وقال ومحسدة: تلالون جَدْعَة، ونالالول حِنْدَة والرّمون عَنْدَة عَلَى الإسمار واعتساء تنها كُنْها خلفات في مطوعها أولاده قال الإسبجابية (والصحيح قول الإسم، واعتساء

التَمْلِيطُ إِلَّا فِي الإِبلِ خَاصَّةً، فَإِنْ قُصِيلَ بِالذِّيَةِ مِنْ غَيْرِ الإِبلِ ثُمُّ تَتَغَلُّطُ.

وَقُلُ الْخَطَا تُهِبِ بِهِ الدَّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَة، والكَفَّارَةُ عَلَى الْفاتِيلِ، وَالدَّيةُ فِي ٱلْخَطَا بانةً مِن الإيلِ الْحَمَاسَاءُ عِشْرُونَ بِنْتَ مُخَاضِ، وَعِشْرُونَ ابْنَ مُخَاضِ، وعِشْرُونَ بَنَتَ لَبُونٍ، وعِشْرُونَ حِقَّةً، وعِشْرُونَ جَدْعَةً، ومِن الْغَنِي أَلَفَ دِينَارٍ. ومِن الْوَرِقِ عَشَرَةُ الآفِ جَرْهُم، وَلاَ تَنَتَّتُ الدَّيَّةُ إِلاَّ مِنْ هَذِهِ الآنَوَاعِ الشَّلانَةِ عِنْدُ وَلِي خَيْفَةً، وقَالَ وأَبُو بُنُونَكَ، وممحده: بِنَ النَّقَرِ عِائِنَا بَقَرْقٍ، ومِنَ الْغَنَمِ ٱلْفَا ضَاقٍ، ومِنَ الْخَلَلِ مِائِنَا خُلُهِ، كُلُ خُلْهِ ثَوْمًانَ

والمعجوبي، ووالنسمي، وفيرهمما كما في والتصحيح، (وَلَا يَثُبُّتُ أَنْسُلِهُمْ إِلَا فِي الإِبلِ خَاصَّةٍ) لأن النوقيف فيه إضَانَ تُقِينَ بِالدَّبَةِ بنَ عَبْر الإِبلِ لَمْ تَضَلَقُ} لأن بنب المقدّرات، فيفف على التوفيف.

﴿وَقُلُ الَّمْعَا لِشَهِمُ بِهِ اللَّهِمْ عَلَى الْعَاقِلةِ، وَالكَفَارَةُ عَلَى الْقَائِلِيَّ، لما بينا أول الجابات.

وَوَالذَّيْةُ فِي ٱلْعَظِيْمُ غَيْرَ مُطْلَطُهُ , وهي (جائةً فِنَ الإِسِلِ الْعَشَابِ): عِشْرُونَ بُنت محاض، وَعِشْرُونَ الزّ مخاض، ، وَعِشْرُونَ بِنَتْ لَبُونِ ، وَعِشْرُونَ جَفْهُ ، وَعِشْرُونَ جَذَفَةً ﴾ لانها الين محلة الخطأء لان الخاطيء معدور .

 (ن) المدية (مِن الْعَيْنِ). أي المذهب (أَنْفُ جيئارٍ، (مِن أَمَوْدِي). أي الفضة (عشرةُ الآب جرهم) وزن سبعة.

رَوْلَا نَتَبَتُ السُّنِيَةُ وَلَا مِنْ صَبِعِ الأَنْوَاعِ السَّلاَئِيَّ المَسْتَكِرَةِ وَعِلْمَا وَأَبِي خَبِيْفَةَهُ. وَقَالَ وَأَبِيو يُوسُعُنهُ وَوَالْحَمْدُونِ: تَنْبِتُ لَبِضَا وَمِنْ النَّفِرِ فَانْنَا بِقَدْرَةٍ، وَمِنْ الْفَعْلِمِ أَلَّفَا خُنَّةٍ كُلُّ خُلَةٍ لَوْبَالِهِ}؛ لأن عمر رضي الله عنه همكذا جعل على أمل كل مال منها؟!. قال وجمال

⁽⁴⁾ مواد المصحب حديث عدد الله من عمروس العائد، وكانت فسة الدُينة على عهد رسول الله 25 تساسلة وينار. أو لهائية ألاف درهم، ردية أهل الكتاب يومند السعب من دية المستفين قبال. فكان دلك لا تدلك متى استعلم عبر رسمه الله فقاء خطباً فقال: ألا إن الإبل قد عنت قال: معرضها عمر على أصل القلف القدم ألف وينار. وعلى أهل العرف القيم المنافق عبل وعلى أهل الشار التي عرف وعلى أهل الشاء الله التنافق معلى أهل العلم ما يعلم على أهل المنافق عبل أهل المنافق عبد أوقع من الديدة.
أحرجه أمو داوه 1901 وعبد الموزاق في مصنعة كما في نهيب العراب ٣٤٣/٤ عرب وينهم وينها

وفية الْمُعْسِمِ وَاللَّذِيُّ سَوَّاءً، وفي النُّسَقِ اللَّهَ، وفِي الْمُعَانِ السَّابُكُ، وفِي اللَّسَانِ

-

الإنسلام، في شرحه . الصحيح فنول تألى حيقه ، وحشاره البرهباني ، و النسفي ، وغيرهمنا . انصحيم ،

(وَوَيَةُ الْفُسُلُمِ وَالْأَمْنِيُ طُواتُهُ وَ لَقُولِهِ ﷺ وَفِيقًا كُلُّ فِي الْفَهْدِ فِي عَهْدِهِ أَنْفُ ويسروا النورية قضى أبو بكر وعمرا الاقتماعي والسارون ولا فيه المستساس، هو الصحيح، وأنه السرأة فديلها بصف الذنة كما في والحوهرة في

روفي النَّفُس اللَّذَيُّ والعراد بعش الحراء يستوى فيه الصعم والكبير، والوصيح والشريف. والمسلم والمعمي، الاستوالهم في المعرفة والعصمية، وكمال الأحوال في الاحكام المدينوية. واحياره.

وفي الله بالأوهو أما لانا من الألف، ويسمى الابنة والطابة)- تصوات منفية الحمال. والأصل: أن كل ما غيات له حمل المتنابة لجما به بنة كاملة- لأن الناس بصار هالكام بالسبية

آخل الإسرامات، وعلى أمن الفوامنيا موزة على أمل أشياه الداشية وعلى أهل الدين مات سلته وأخرج أما باود همة درس 1957 عن منطقة بن أبي رباح مرسلاً بدنين غير عليه ثم أخرج مرفق 1948 موسولاً فلاك جدر أنكل في إستادهما محميد بن إسحال، مدلين، وقد عمل أمرانا الاولي، وقائل في الدائم المولي، وقائل في الدائمة أخر عمله على أخريه بن المحمودي قبولة أثم يتبادئر من وسعور من المنافذة في معموم والدرس في الدائمة في عملة الوائم في المساورة عملة أيضاً فيه من إسمور أهم المسوافية معموم والدرس في فعدة المحمودة المساورة المساورة

ولان الحال الريقين في نصب الراب والالاق الجارجة أبو وجه في الهراسان في معادان المسيب قبال المان ومون الفاتيجة الطور فهذا اللط

أورواه الشافعي في مستاد هر معمدان الصبيب موقوفاً تطام.

و باد في التحريم اللقي 1734 وقال أو دود في مراسسه ، وروى ان إستحق ومسير عن الرهبي ... يحو هذا الفياهما وقيم مرسل انن المسيسة ويُؤكِّر المعاهدة خطاعة أديرة من المستحدة ومن أدا هم ، الوجال أن معين به الشافعي كما تُؤَوِّد من مارجة العدائل الرشيائي

الرماعت الشاهمي أأماعلل مرملات المعدالا سيما وقد تأبدت معرضيل أحربي

 (٣) مشيير المعلمة بأحسبت رسمه بي عاملة رحمي هائي الاعاد حمل السدي عبل حسيل المستقير من رص وحول هاريجي والن الكي وهجيء متعجدة

حال الرياض في تصب الرئية (1975) - أخراجه أبواده في مان سناه بسند صناحتم عن رئيسة الصا وأخراج التاريخفي 27 (27 واليهيقي 1994) (27عبد عن الرحري عال أدن أنك تحرر وحدر 197 بمحالات فها اليهودي والتصوافي المعاهدين لية العسماء

قال الديامين أو حرح أمل أبي شيخ بلجود أمل مقطعة، ومحافظة وعقطان والبيعيني، والشعبي ، والرهاري. وروي عبد الرواق في مصلحه على على قال: أدبية الله يني مثل بها أنسيسياء

قال أبر خاعم الرهو قولي

اللَّيْةُ، وفِي اللَّكُو اللَّذِيُّ، وفِي الْعَقُلِ إِذَا ضَرَبُ رَأَمَهُ فَلَهُ عَقْلُهُ اللَّيْةُ.

وفي اللَّحْيَةِ إذَا خَلِفَتْ فَلَمْ فَنَبِّتِ الدَّيَةَ، وفِي شَمْرِ السَّرَاسِ الدُّبَةَ، وفِي الْحَاجِبَيْنِ الفَيْقَ، وفِي الْمُشَيِّنِ الدَّيْقَ، وفِي الْبَدْشِ الدَّيَةَ، وفِي الرَّجَلَنِ استَيْقَ، وفِي الأَذَلَيْنِ السَّبَةَ، وفِي الشَّفْتِينِ الدِّبَةَ، وفِي الْمُنْتَيْنِ الدَّيَةَ، وفِي ثَدْنِي النَّيْزَأَةِ الدَّبَةَ، وفِي كُلُّ واجدٍ مِنْ صَافِعِ الأَشْبَاءِ يَضْفُ الدَّيْقِ، وفِي أَشْفَارِ النَّيْئِينِ الدَّيَةَ، وفِي أَحْدِها رَبِّحُ الدَّبِةِ، وَفِي كُلُّ إِصْبَعِ مِنْ أَضَامِعِ الْبَدْقِلِ وَالرَّجَلِينِ عَشْرَ الدِّيةِ، والإضابِعُ كُلُّهَا سَوَاءً، وكُنْ إِصْبَعِ فِيهَا شَلَائَةً

إلى تلك السعمة، وقو قطع من النصبة لا يزاد على دبه واحدة؛ لأنه عضو واحد.

(رُفِي اللَّمَانِ) الفصيح إذا أمم المنطق أو أداء أكثر الحروب والدَّبَةُ) فَيَدُنا بالفصيح لان في السان الاخرس حكومة عَذَل، ويعج النطق أو أداء أكثر الحروف لانه إدا منح أقلها فَسَت السنية على عدد حروف الهجاء المتعانية والعشري، أو حروف النسان. تصحيحان: فما أصال الفَانت بطره كما في الغرب. وتساه في وشرح الوجائية، ووفي الفَكْر، الصحيح والذَبَةُ أما وكو العيش والخشي والخنش فقيه حكومة (وفي الفَقَل إذا خسرب رأسة فقامت) منه (تحقّله السليةُ)؛ لأنه مدهاب العقل تلف منفعة الوحسر، أو غَنْه للعسر، أو غَنْه العشر، أو غَنْه أو كلامه كما في والمجومرة.

(وَفِي الْمُحْبُونِ مِن الرَّجِلِ (إِذَا خُلِقَتْ فَلَمْ نَتَبْتِ الدَّبْقُ أَمَا لَحِهَ المَرْاة فَلا شيء فيها، لانها نقص، وفي شرح «الإسبيحابي». قان «الفقيه أنو جعفر الهندواني». هذا إذا كانت اللجنة كاملة يتجعل بها، هإن فيها، فإن كانت فيم مقرقة إلا أنه لا يتجعل بها هلا شيء فيها، فإن كانت فيم مقرقة إلا أنه لا يقم بها جعال كامل ففيها حكومة عدل، اهد وهي «انهداية»: وفي الشارب حكومة عدل، وهو انهداية»: وفي الشارب حكومة عدل، وهو انهداية، وفي الشارب حكومة والم بنت والذّية، وفي الحقومة أن الدّية، وفي المُحقيق الدّية، وفي التّيني الدّية، وفي الشيئي الدّية، وفي الشّية، وفي المُحقيق الدّية، وفي المُحلقية، وفي المُحلقية المُحلقية، وفي المُحلقية المُحلقة المحلقة ال

(وهي أنَّسارِ الْعَبْشِينِ) الأربعة إذا لم تبت (النَّذِيثُ) وفي الاثنين منهما بصف الديدة (وهي أخبها رُبعُ الغَبْغ)؛ لما بينا (وفي كُلُّ أَصْبِعِ مِنْ أَصَامِع الْبَدْنِي والرَّجْلِينَ عَشَرُ الدَّبَةِ) للسولة بيمة افي كُلُّ إِصَبْعِ خَشْرُ مِن الإبلِ إ^ن (والأضائعُ كُلُّهَا): أي صعيرها وكبيرها (شَوَاة) لاستوانها في

 ⁽¹⁾ ورد من حديث الل عمامن ودية أصابع اليدين، والرجلين سواء عشر من الإبل ذكل إصناء.

مُضاصِلَ، فَهِي أَصَادِهَا ثُلُثُ وَلِيَّةِ الإصْنِعِ، وَمَا فِيهَا وَفَصَالاتِ، فَهِي أَصَادِهِمَا وَهُوَّ ا الاصْنِعِ، وَفِي كُلُّ مِنْ خَصْلُ مِنَ الاَئِنِ، والاسْنَانُ والاصْرَاسُ كُلُهَا صَوَاءً، وَمَنْ ضَرَبَ عُصْراً فَأَذْهَبُ مُنْفَعَنَا فَفِيهِ وَبِيَّةً كَامِلَةً، كُمَّا لَوْ فَطَعْهُ، كَالَّذِ إِذَا شَكُنُ، وَالنَّهُنِ إِذَا ذَهَبَ ضُوْلُهُمَا.

والشُّحاجُ عَفَرَةً؛ الْحَارِضَةُ، والدَّامِعَةُ، والدَّابِيَةُ، والْبَاضِعَةُ، والْمُنَالَاجِمَةُ،

المنابعة (وكُلُّ إصليم بهذا ثلاثة تساجلُ في أخدِها) أحد المفاصل (ثلثُ بيّة الإصليم)، لأن لهذا ويُما إلى المسلم ويُما أليه المنابعة ويما أليه تصفيل توريعاً فلبدل على السيدل (وبي كُلُ جبل) من الرجل نصف عشر الدينة، وهي (حَمْسُ مَنَ الإسن) أو خمسون وينارأ، أو خمسانة درهم: وحيثه تريد دية الاسنان كلها على دية النفس يتلاثة أحماسها؛ لانها في العلك الذن وثلاثون: عشرون ضرحًا، وأربعة أليات، وأربعة شايا، وأربعة شواحك، ولا يمن ألي العلك الذن وثلاثون: عشرون ضرحًا، وأربعة أليات، وأربعة شايا، وأربعة ضواحك، ولا يمن أب بيت بقرية الثينة الشرق المسابقة: وليس في البيدن ما بعد بقوية أكثر من نفر ثلية سوى الاستنان الهدر أبننا بسنّ الرجل الأن دبة سن المدولة بصف دية من الرجل، كما في المعلمين في الصواحث زية تساوي ذلك كما في الموجودة ولا ولوحودة

﴿ وَمَنْ ضَرَبَ عُصُواً فَكُمْتِ مُفَعَتُهُ فَتِيهِ دِيهُ كَايِمَلُهُمَ : أَي دِيهَ دَلَتُ العَصْو، وَرَنَ بَقي ويصير وَكُمَا مُو فَظَلَمُهُمُ وَذَلِكَ وَكَالِمُدِ إِذَا شَلْتُ وَالْعَسِّرِ إِذَا ذَهِبَ صُوْمُهُمْ ﴾ لأن العقصود من العصو منفحه، فذهاب منفعته كذهاب عينه

(واللَّجَاحُ) وهو: منا يكون في النوجة والرأس من الجراحة (فشَوَةً) يعي (أَحَارِصةُ) بمهملات دوهي: التي تحرص الجند أي تخفشه (والقُامَةُ) منهملات أيضاً دومي: التي تظهر الدم كالدمع ولا تسبله (والقُامِنُة) وهي التي تُمينل الدم ووالْمَاضِعَةُ) وهي: التي تُقصع اللحم: أي نقطة (والْمُتَلَاجِمَةُ) وهي: التي تُماعد في اللحم ولا تبلع السُّمْخَاق (والسُّمَةُ)

أخرجه التوجيق 1994 بهذا المقط والسائق 27/8، وأن صادا في وصحيحه كما في نصب الرابع. 27/1/ ومثل الرياض عن إلى المطاق فراه إستاده كلهم ثقاف والحديث صحيح الم

وس حديث عمروس شعب على أبيه على جده . أحرجه أبر داود 16×26 في قشاء حديث وفيه هوفي الأصابع. في كل أسبح عشر من الإمل، وأسرجه دين ماحه من هذا الرجة 7127 باستصار

ومن حديث أي مُوسي أخرجُه أو دارد ٢٥٥١) ١٥٥٧ (منساني ١٩١٨).

ومن حديث معروس حنوم . أحرامه النسائي ٥٩/٥ والخارمي ٢٢٨٢ فهذه أسائد حسبة تُقري عطبهما . بعضاً . فهذا حديث صحيح ، وفي اللب أحاديث

والسَّمْخَاقُ، واقَمُوضِخَةُ، وَاقْهَاشِمَةُ، والمُنْهَلَةُ، والأَمُّةُ، فَلِي الْسَوضِخَةِ القِصَاصُ إِنَّ تُحَافَّتُ عَسَداً، ولا فِيصَاصُ فِي بَقِيَة الشَّجَاجِ، ومَا ذُونَ الْسُوضِحَةِ فَقِيهِ حَكَسُومُةً عَدْثَارِ، وفِي الْمُوضِخَةِ إِنَّ كَانَتْ خَطَةً نِصْفَ عُشْرِ اللَّيْةِ، وفِي الْهَاشِةِ عُشْرُ الدَّية، وفِي الْمُيْعَلَةِ عُشْرُ وَيْضَفَ عُشْرِ اللَّهَةِ، وفِي الآمَةِ ثُلْثُ اللَّهِةِ، وفِي الْجَالِفَةِ ثُلْثُ الدَّية،

وهي " التي تصلل السَّمَعُاق، وهي جلده رقضة بين اللحم وعظم الرأس (والمُموجِنَّة) وهي " التي توضح المعظم" أي تُظهره (والْهَائِسَةُ) وهي " التي توشح المعظم" أي تكسره (والْهَائِنَّة) وهي " التي تعلل إلى أم الدماغ، وهي التي تصل إلى أم الدماغ، وهي المجللة التي تصل إلى أم الدماغ، وهي المجللة التي تعلل إلى أم الدماغ، ولم يذكرها المجللة التي تُخرج الدماغ، ولم يذكرها ومحدد التون بعدل عدادا عدادةً، فتكون قتالاً، لا شِجَاحاً؛ فعلم بالاستقراء بحسب الأثار أنها لا تزيد على العشرة عدره.

ولهي الموسِحة القصاص، إن كانت الشحة وغلداً ؛ لامكان المعالمة فيها بالضطع إلى العظم بتساويال، ثم ما فوقها لا قصاص فيه بالإجماع؛ لتعدد الممالفة وأما ما قبلها فيه خلاف: رؤى والحسن عن فأبي حنفة لا قصاص فيها، وذكر دمجماء في الاصل وهي ظاهر الرواية. أن يه العشراص إلا في المستحال فإله لا قصاص فيها إجماعاً، لتعدر المساللة إد لا يمكن أن ينشق حتى ينهي إلى جفلة وقيقة فول العظم، يخلاف ورفيها، لإمكام معمل حديدة يشر ذلك ونفق في اللحم إلى أخرها فيستوني شه كما في و لجرهرقه، ومناه في و الهداية وشرح والإسبيعاي، (ولا فضاص في ينهي أيها الشخاج)، هذا بعمومه إمما هو رواية الحس عن والمحترفة، ثم ما لا قصاص فيه يستوي فيه العمد والخط وزما فون الموضحة، ومناه على منا فوق السوصحة. وجوعرة، ثم ما لا قصاص فيه يستوي فيه العمد والخط وزما فون الموضحة) من السنة السابقة المنابقة المنابقة عشر المنتن بجب بحسابه من دية الحرو فإن كان يصف عشر الدين وحب نصف عشر المنتن وجب نصف عشر المنابق، و والمناتقي، و والمخالبة، و والشابة، و والمناتقي، و والمخالبة و والشابة، و والمناتقي، و والمخالبة و والمناتفي، و والمخالبة و والمنابة،

(ق) بعب (في الشوقيخة إن كانت خطا بضف غلير الذيار، وذلك من الدرائم حسمائة درهم في الرجل، ومالت وخمسون في العرائم وهي على العباقة، ولا تعقل العباقة ما دورها كما يأتي (وفي الهيائية عُشْر كذينة، وفي العباقة عُشْر ونشك عُشْر الذّينة، وفي الأمّة ثلّتُ المدينة، وفي النّجة ثلثًا المدينة، وفي النّجة ثلثًا الدّينة، وفي النّجائية، وهي من الجدودة لا من الشحاج، وهي التي تصل إلى الجدود (ثلّتُ الدّينة) ليصاد لانها يستزلة الألمة، وكل ذلك ثبت بالحديث (فإنْ نَعَدَتُ) الجائمة (فهن جابقتان).

الحَدَّثُ فَهِي خَالِمُعَانِ، فَهَيهِمَا لَنَّنَا اللَّذِي وَقِي أَصَارِع لَيْهِ الضَّفُ السَّدَيَّ، وَإِنَّ فَطَعَهُ مِنْعَ اللَّهُ فَهِي أَصَارِع لَيْهِ الضَّمَّ السَّدِيَّ، وَفِي السَّرْبَاوَةُ خَكُومَةً عَلَى وَهِي الشَّبِيَ وَذَكِرَهُ وَلِسَانِهِ وَفَا اللَّهُ عَلَى الصَّبِيَ وَذَكِرَهُ وَلِسَانِهِ وَفَا اللَّهِ لَمُعَالِّهُ وَهِي عَلَى الصَّبِيَ وَذَكِرهُ وَلِسَانِهِ وَفَا اللَّهُ تَعَلَى الصَّبِي وَذَكِرهُ وَلِسَانِهِ وَفَا اللَّهُ وَمَعَانُهُ عَلَى الصَّبِي وَذَكِرهُ وَلِسَانِهِ وَفَا اللَّهُ لَعْلَى الصَّبِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى السَّيْقِ وَقَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْمُوالِلَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ الللْمُولِلَّةُ الللْمُول

فِقْهِمًا تُكُ اللَّمَةِ) فِي قُل جَائِمَة ثلاثها، تُهَا فَضَى بَدَلُكُ أَمُو بَكُرُ وَضَيَ عَلَمُ عَالَمًا ا

(و) بحب (بي) قطع (أضابع الَّيه) كنها (نطبط النَّابَ)، لأن في كان إصبح لطَّرَ لدية كما مر (و) ١/١ الحكم (رد قطعها مُمَّ الكفُ طَهُمْ) أي الأصابح مع الكف (بطبَّفُ الدِيمَاءِ الآن الكف تام لملاصاح زوزُلُ تطعها): أن الاصابع زمنغ بطف الكناها، على الكف بطف الدُّباق. وَفِي الزَّيْدَة خَكْرِمةً عَمْلُ) قال وحمال الإسلام، وبطفا فول وأبي حنيفة، و محمده، وعسد وأبي بوسمته لا يجب فيها إلا أولس للمدر و فالصحح و قبولهمان واعتمده والمحري و و والسمي في وتصحيح و (و) يحت وهي الإطبيع الزُّ تَذَة حَكَمِنةً عَشَرٍ عَ شريعاً للادمي؛ لابها حره من بناء لكن لا منفعة فيها ولا ربيف وقدا السن الوالدة : «خوهرته وفن كدا وفي عين انصبتي وذكره والسنانية إذا لوُّ تُعُلُّمُ صِحْمَهُ}. أي تسجة ذلت العصو سنفر في العين ومركة في الدُّنو وكالام في النسان (حُكُونَةُ عَلَالِ﴾؛ لانا متعمد عبر معلومه (ونشُ شَجُّ رَحْلًا مُوصِحةً فَلَدْهِب) بسبيها (غَفَّلُهُ أوْ تُنطُسُ رأسة) كله فلم بنت (معل أزَّشُ السوصحة في البلَّية)، بيدخول الحرد في الكن. كمن قبطم إصبعاً فشأت البداء فبمنا بالكل لابه إدا تناثر بعصه بنظر إلى فرش الموضيحية وإلى المعكومية من الشعر، فإن كناة سوءًا بحب أرش الموصحة، وإن كنان أحدهما كثير من الاحر دخير الأقل في الاكتر، كما في المحومرة، ووإلَّا ذهبهِ بسبها وسنتنا أوْ تصلوه أوْ كلاشا معليَّه أزْلُن الْسُوجِينَا فع الدَّية) ولا بدخل فنها: لاك تأخف ، محتلف بعد يجع الدفل العدود لفعه للكس رومل فمع إلىمام زَحْلُ فَشَكْتُ أَخْرَى إلى خَشْهَا فَهِيهِمَا الْأَرْشَ، وَلَا فَصَاصَ بَهُ عِنْدُ وَأَبِي خَلِيمَةُم} ومندهما علمه المصاحر في الأولى، والارش في الاحرى، قال والإستجابي، والصحيح فيول وأبي

⁽¹⁾ القرحة حد الل في في مصيفة كما في عليك الداية ٣٣١/١ يستناه عن أبن العميب عالى الذين اليوايك بالحافظة (٢٠). الذين اليوايك من الجواف في الجوف في الشفي الذية الدارات وقال وحد أخر أيضاً عن الهستان بهتاه أحد.

وأخرامه الليهمي في مسه به وده عن هموه من المدب عن الإستنيب بعثله التي أبي يكون فهمه الأساسة صحيحة ثامة من أبي يكر الهو مانوب صحيح

خَيْفَةَه، وَمَنْ قُلْعَ مِنْ رَجُّلِ فَلِيْتُ مَكَانَهَا أَخْرَى سفط الاَيْشُ، وَمَنْ شَيْعٌ رَجُّمَالًا فالتَخَمَّتُ وَلَمْ يَنْقُ لَهَا أَفَرُ وَنَبِتَ الشَّمْوُ صَفط الأَوْشُ جَنَدُ وَأَي خَيْفَةَه، وَقَالَ وَأَبُو بَوْضَفَه، الاَلْمِ، وَقَالَ وَمُخَلِّدُه: عَلَيْهِ أَجْرَةَ الطَّهِيبِ، وَمَنْ خَرْخَ رَجُّلًا جَزَافَةً لَمْ بُقْتُصُ مِنْهُ خَتَى يَتُوادُّ.

وَمَنْ فَطَعْ بَدَ وَجُلِ خَطَاءً لَنُمْ قَلَلَهُ قِبْلِ الْبُرَاء، فَعَلَيْهِ الذَّبَّةُ وَسَفَطَ ارْشُ الَّذِب وكُنْلُ عَمَّدِ سَفَطَ فِيهِ الفِضَاصُ بِشُنْهِةِ فَالسَّبَةُ مِن صَالَ الْفَاتِسِ، وكُنْلُ ارْشُ وَجِبَ

حيفة، وعليه مشى والبرحاني و وفائسمي، وعبرهما وتصحيح و (وَسَ قَلْع مِن رَجْعَل فَيْفَتُ مَكَالِهَا أَعْرَى شَعْط الْأَرْشَى؛ لان حقه قد التحر بعود العقمة والربعة وومن شيخ رحلاً فالمتحفة والربعة وومن شيخ رحلاً فالمتحفة المستحبة والربعة ومن شيخ رحلاً فالمتحفية المستحبة وومن شيخ الروال الشين المعوجب له، ولم بين سوى معبود الالم، وهو لا يوحب الأرش (وفائل وأنو يُنوشف: عليه أرش الأقمى وهي حكومة عدل. وهداية، ووفال ومُختَلَة عقليه أخرة المجتب، ونمى الدواء؛ لانه إستاله المؤمن ولمن الدواء؛ لانه إستاله المؤمن والمتحبح على وطل قول الإمام اعتماد المناسخين والمتحبوبي، و والنسمي، وغيرهما، لكن قال في والعيون، لا يحب عليه شيء فياساً، الأعراد العيون، لا يحب عليه شيء فياساً، وقالاً: يستحسن أن تجب عليه شيء فياساً،

(وَمَنْ خَرَجَ رَجُلاً جَوَاحَةً لَمْ يَقَتَصُ بِنَهُ) حَلاً. بل (حَتَى بَرَاً) منه ؛ لان الجرح معبير مما يؤول إليه ؛ لاحتمال الشواية إلى النفس فيظهر أنه قتل ، وإسما يستفر الأسر بالبره (ومَنْ قطّعُ يَنَدُ رَجِعًا لَمُ وَلَلَهُ السَلَى وَمَنْ اللّهِ اللّهِ وَمَنْ قطّعُ يَنَدُ الْجَنَايَة وَمَنْ فَعَا أَرْشُ النّبِهِ ، لاتحاء حنس الجناية ومنه تماية مسائل الآن القطع إما عمد أو خطأ ، والفتل كمدلك ، فصارت أربعة ، ثم يالفتل بهما بره أو لا ، سارت لمائية : فإن كان كل مهمة عمداً وورى بنهما بفتص بالقطع ثم بالفتل، وين لم يبرأ فكدلك عند الإسام خلافاً لهما ، وإن كان كل مهما حظة فإن برىء بينهما أحد فهما . وهي مسألة برىء بينهما أو لم يبرأ ، أحد بهما لاخذلاف الجنايش، وإنا قطع عمداً ثم قتل خطأ أو بالعكس ـ سواة برىء بينهما أو لم يبرأ ـ أحد بهما إلاخلاف الجنايش، وتماد الشريعة .

﴿ وَكُلُّ عَمْدُ سَقَطَ بِهِ الفِضَاصَ بِشَبِهُمْ كَكُونَ الفاتِلُ أَبَاءَ أَرَضَ لَهُ الْبَضَاصُ ولداً للجاسِ أو كان في الفاتلين صعيرُ، أو عنه أحدُّ الأولياء (فالدُّبةُ فِي مَانِ الْعَايِلِ، مِن تــلات سنِين (وَكُلُّ

بالصُّلُح فهُو فِي مان العانون.

وَإِذَا فَئَلَ الآبِ اللَّهُ غَمْمًا فَاسَانِيةً بِينَ صَالِعَ نِي ضَلاقَ مِنبِينَ. وَلَكُلُ جِسَانِةِ الْخَشرف بِلَهَ الْمُجِسَ فَهِيَّ فِي مُنْهِجَ وَلاَ يُطِشِّقُ عَلَى غَالِمُنَاء

وعلمه الضنئ والمجلون نحظاء وفيه الذبة عنى العافلة.

وَمَنَ حَمْرَ شَرَأَ مِن طَرِيقَ الْمُسْلِمِينِ، أَوْ وَضَعِ حَجَرًا فَيْقُفَ لِشَلِكَ إِنْسَالٌ فَعَلِيمَا عَل خَيْفَةِ، وَإِنْ لَنَفَ فِيهِ مَهِمِيمَةً فَضَمَ أَنَهَ فِي مَالِهِ، وَإِنْ أَنْسَرَحُ فِي الْفَلْوِيقِ رَوْشَكَ أَوْ مِيزِ بَ فَسَفَطَ غَنَى إِنْسَانَ فَفَقِلْتُ فَالدَّبَةُ عَلَى مَا تَارِهِ، وَلاَ تَكَارُهِ مَنِي حَاجِرٍ لَيْنُو وَوَاضع الْخُجِرِ،

. أَرْضُ وَخَمَا بِالْطُمُلِعِ فَهُوْ فِي طَائِرِ الْعَائِلِ ﴾ أيضاً، وتحمد طالاً ؛ لانه استحق بالنص، وما مسجق معظم تجوجل إلا إذا الشرط فيه الأجل كالمنان البدعات كنه، في والخوهرون

روزدا قبل لأن الله علماً فالذبة في مانه في تنازت سنين، وكذا مو شاركته في فله الجنبي فائت على الله الجنبي في الله الجنبي في الله المساهل، وقد النبوك عامدان في قبل جلل فعلمي عن أخدمنا فائتهور أن لا حر سجت طبه النبو العن ومن وأني يوسه به لا قبر العن عليه لأنه لها سقط عن استعمام سنار كان حميج النبل مستوفة بعمله، كذا في الكرخي وجوهره، ووكّل حداية المخارس فيهي في غاله ولا يُصلف على على ويحب حلاً الانه المؤمد بافراره

روعتُهُ النَّمْسُ وَالْمَجُونِ حَطَّى: وَلَهُ لَيْسَ لَهِمَا قَصَدَ صَحِيْحٍ: وَلِدَا مِمْ يَأْلُمُا (وَ) يَجْب وَقِدَ لَذَهُ عَنَى أَمَاقِنَةً: وَلاَ يَجْرِمُ لَنْهِرْتُ، لاَنْهُ تَقَوْدٍ، وهِمَا لِسَاعِي أَعْلَ طَعْوِيةً

وله أن حير بقراً في طريق المشجين أو وضع خفواً الراحشة أو براباً وطيف بدلك إنسالاً فيلية غلى غافتين، ورحوبها بنساء ووإن تلف بهم بهيئة مطيباً له نظية في بنائه إلايه صدن مان مان أصداً الدال لا تحجم المافتة (وإن أطرع) إلى أحرج في الطريق (رؤشياً) كظئة وجرع وفيرًا غلم والآل ميرياً) والحدودك (صفط غلم إنسان مفعله): أي منك (فياللابة على عافيته) فوجو بها يستم، ومد إن أصابه الطرف العمل، أما لمو أصبه المطرف العدام أسادي هو في خلف ملا مادي المام أن أساد علم المائه المطرف المعمل به مين المناف المطرف جيدياً صمى المصف، وإن أن أنه يعمل بالعام، ولكل واحد من أهل المحمومة معه الصفة المائة الله المناف المناف المناف المناف المعملة المعملة المعملة المائة المناف المنا

والإرا العيرات فالمستي فلدمهمة بالنبرات

رَمَنَ خَمْرَ بِقُواْ هِي بِشَكِهِ فَفَطَبْ بِهِ إِلَّتَانَ لَمُ يَضْمِنَ، وَالْمُرَاكِثُ صَامِنُ لَفَ وَطِئْتِ الدَّالِمَةُ، وَمَا أَصَالِتُ نَبِهِمَا أَوْ تَخْفَفُ، وَلَا يَضْمُنُ مَا نَفَحَتُ بِرِجُهَهَا أَوْ ذَلَهَا، فَإِذْ رَفْفَ أَ الطُّرِيقَ فَفَظِتْ بِهِ يُشَادُ لَمُ يَصْمُنُ، ولِلسَّائِقِ ضَامِنَ إِمَا أَصَاتُ بِنِيمًا أَوْ رَحْنَهَا، وأَهَائِثُ ضَامِنَ إِنَهَا أَصَالِتُ مِدَمَا دُونِ رَجِّلَهَا، وَهَنْ قَادْ بِقَالِرُا أَهُوْ ضَامِنَ لِمَا وَظِيءَ، فَلَ

....

الإمام لا يبغض، وأن إذا كان يضرأ بالعامة للا يجور مطاقاً، والحلوس في الطريق للسام وطنير ، على هدال وهذا كله في السطويق الدام. أما غير الدافة دلا يجول إحداث شيء فيه مطاقاً إلا بإدهيم، لانه بسترلة المبنك الحاص بهم وؤلا كفرة على خاطر أبائر وبالسم المحربي، فابها شطل بمطيقة القتل، والمشبك ليس بقائل حقيقة، لامه قد يتع عد موتاء، ومستحل أن يكنون المبت تاتلاً، ولا يجوم السيرات الما برا كما مر يومل حجو بأراً بن بلكه فعضا به إلسادًا أم يُعْسَمل،؛ لابه عبر تنبر في فعفاء فلا طوم صمال ما تؤلد مه

﴿وَالرُّ كِنَّ ﴾ في طريق الصامة وضاملٌ لنا وهلت الدُّانَّة وها أَصَابِكُ شِافَة) أو رحاتها أو طَمِينَةُ براسها والرئاستُ): أي عصب بقيها، لإمكان التجار عنه (ولا حُسُمَلُ ﴿ لَمُحَلُّ ﴾ أي ضياب ورجَّتها الزوريّا؛ والأصاران أن العرور في صريق المصلحين هاج، لكنه مقبلا مشارط السلامة فيما يمكن الاحتراز عمر دون ما لا يمكن أنما فيه من السلم من التعارف ومناد مات. والاحترار عن الوطاء وما يصافيه فمكون فإنه البس من صرورات المسيس، فنُبُدُ خسراط السلامة عنه، والنفخة بالرُّحُول والنُّب نسل سكنه الاحترار همه فلم ينفيد مه كمه في الهنداية، إناياً والْمُنَّى النابة وأوَّ باللَّهُ فِي الطَّريقي وهي تسبير (فعطت بنه إنسانُ بَمْ يَفْسَسُ لانبه من ضرورات السبرة فلا يمكنه الاحتواز عندي وكذا إذا أونعها لدنيك؛ لاية من أمونت ما لا تنعل ذلك إلا بالإيقاف، وإن أوقفها لعبر دلك فعطت إنسان برولها أو بولها فسحر، لأنه منطِّ في هذا الإنفاف. وإن أوقفها بغير ذلك فعطت أسنال بروالها أو بولها صمن. لأنه منعوًا في هذا الإبضاف؛ لأنه رس مَى صَوْوَرَاتَ السَّبْرِ - وَهَمَائِعُهُ وَوَالسُّمَقُ} للذالة وَصَامِقُ بُعَا أَضَائِكُ لَيْدَهَا أَوْ رَجْلِهَا، وأَنَّاءَأَهُ لَهُ -وطباطئ فيد أصابت بيدها قول وتجيهام قال بالواهديء وني شرحه والصاحب الهاما افدامها االبني ومجموع النوازارة؛ هكار وتره والصموري، في محتصره، وسالك أخاد بمص المشاحج، وأشر المشايخ على أن السائق لا يصمن النفحة لانه لا يمكنه دامها عنها. وإن قبات برى حمد، وقع الأصبح. وتصحيح، وقال في والهداية، وفي الحامج وكلُّ شراء مناسبه الرائب عسمت السائر والفائدة لأمهما متسأبين بمباشوتهما شرط النلف وهو تدريب أندنة إلى مكان أحماية فبالفرد يندرط السلامة بيمنا يمكن الاحترار عبه فالمراكب. إلا أبا عالي الرائب الخصارة فعما وطلت ولا تعمارة عليهمان وتمانيه بيها وومل قباذ إنطاراً فهمو صاول للمبة وطيءوه لأدرعته حديثه كالسنان فنصبر

سَائِقُ فَالْضَمَانُ عَلَيْهِمَا.

وَإِذَا خَلَى الْفَهُلُ جَنَابُهُ خَطَاً بَيْلَ لِمُؤَلِّاتًا. إِمَّا أَنْ تَدَلَعُهُ بِهَا أَوْ تَفْدَيُهُ، لَمَإِنْ دَفَعُهُ مَلَكُمُهُ وَلَيُّ الْجَابِيْقِ، وَإِنْ فَدَاهُ بِالرَّمِهَا، فَإِنْ صَادَ فَجَلَى كَانَ خَكُمُ الْجِنَايِثُونَ يُقْتَبِمانِ خَلَى الْأُولِي، فَإِنْ جَلَى جِلْيَئِيْنِ قِبِلَ بْلْمَنْوَلِى: إِنَّمَا أَنْ تَنْذَفَعُهُ إِلَى وَلِيُّ الْجِنَايِثُونَ يُقْتِبِمانِ خَلَى قَنْدٍ حَقْيُهِمَا، وَإِمَّا أَنْ نَفْدِهِ بِهَارِشِ كُنِلُ واحِدَةٍ بِهُمَا، وَإِنْ أَعْنَفُهُ الْمَنْوَلَى، وَهُمَوْلا يَمْلُمُ بِالجَنَامِةِ، ضَمِنَ الأَقْلُ مِنْ قِيضَهِ وَمِنْ أَرْشِهُا، وَإِنْ أِمَانِهُمْ أَنْ أَعْلَمُ الْمِثْمُ

متعدباً بالتقصير فيم، وانسبب بوصف التعدّي سببُ المعمان، إلا أن صمان النفس على العاقلة، وضمان السال في ماله كسا في والهداية، وفإنّ كان مُغَمًّا - أي مع القائد وشابق فالضمّان علّيهشا). لاشواكهما في ذلك، لأن قائد الواجد قائدً للكل، وكذا السائق لانصال الأزّمَةِ

(وَإِدَا جَنَى النَّبُدُ جِنايَةً خَطَأً) على حبر أو عند، في النفس أو منا دونها، فَالَّ أرشها أو كشر (قِيلَ إلمؤلائهن النت بالنخبار وإمَّا أنَّ تذَّفُعه لها، إلى ولنَّ الجنابة وأوَّ لَعْبَيْهُم بأرَّشِها حالا. فيُند بالخلطأ لأنبه في العمد يحب عليه القصاص، وإنجا يفيد في النفس فقط، وأمنا فيما دونهما فبلا يفيند، لاستواء خطته وعمده فيما دونها (فإنَّ دَفَعَة) بولاه بها (مُلكَةً وَلَيُّ الْحَدَّاية) ولا شيء له غيبره (وَإِنّ فَذَاهُ بِأَرْتِبَهُا} وكُلُّ دلك بلزمه حالًا: أما الأول فلأن النَّاحيل في الأعيان باطل، وأصا النَّافي فعلانه جعل بدلاً عن العبد فقام مقامه وأحد حكمه، وأيهما اختاره وفعله لا شيء لولي الجابة سواء، فإن لم يختر شيئاً حتى مات العبد بطل حتى المحتى عليه؛ لعوات محل حقه، وإن صات بعد منا اختار الفداء لم برأء لتحول النحل إلى دمة المولى كسا في والهداية، (فإنَّ عَنادُ) العبد (فَجَنَى) جنانة أحمري بعدمة فداه المسولي (قَانَ حُكُمُ الْجناية النَّابَيَّة خُكُمْ الأُولِي)؛ لأب لما خبرج من المعنابة الأولى صار كانه لم يجن عير الجنابة الشانية (فَابَنْ خَلَى حَدَيْتُهَى) متنواليش: أي من غير تحلُّل فدانه (بُسِل لِلْمُولِيُّ). أنت سانخيار (إمَّا أَنَّ نَذَفَعُهُ إلَى وَلَى الْجَائِشَ بِقُصِمَانِه) ينهما وَعَلَى فَقَرَ خَفَّهِمَا} مِن أَرْش جَايِنهِما، ﴿وَإِمَّا أَنْ نَفْقِيهُ بِأَرْشَ كُلُّ وَاجِلُوْ بِنَهُمُنا}: أي الحتايش: لان تعلَّق الأولى برقبته لا يعنع نعلق الثانية بها كافديون المتلاحقة. ألا يوى أن مذلك العمولي لم بهسم تعلق الجنابية توقيته؛ قحق ولى الحجابية الأولى أولم أن لا يعتم كنما في والهدابية، (وَإِنَّ أَعْنَقَةُ الْمُولِيِّ وَبَاعِهِ أَوْ وَهِيهِ أَوْ وَمِوهِ أَوْ اسْتُولُدُهَا وْوَهُو لَا يُقَلِّبُ بِالجَائِدِةِ ضَينَ الأَفْلُ مِنْ قِيمَتِهِ ومِنْ أَرْجُهَا)؛ لأنه فما قم بعلم لم يكن مختاراً للفداء، وذالا احتبار صدون علم، إلا أنه استهلك رفية نعلُّن مها حق ومي الجناية هلرسه الضمان، وإنصا لزسه الأفل لأن الارش إن كنان أقيَّر فليس عليه سواه، وإن كانت الغيمة أقل لم يكن مُنْلَغًا سواها (وَإِنْ بَاغَةُ ۖ لَسُولِي أَوْ أَغْتَقُهُ أَو تصرف به تصرفاً يمنعه عن الدفع مما ذكرنا قبله ونعبذ العشم بالجشابة وجب عَلْيُهِ الأرشُ فقط؛ لأنه فمنا بالجدية وجب عليه الأرض، فرد جمل المدير أو أمّ الولا، حداية فحطّ ضمن السؤلي الأقبلُ مِنْ قِيمتِه فرمَنَ أَرْشِهِ، فَإِنْ جَلَى أَغَرَى وَقَدْ وَقِعَ الْمُؤلِّى الْقِيمة إلى وَلَى الأَوْلِي وَفَع شَيَّة عَشِّهِ فَيْجُعُ فَلِيَّ الْجَمَانِةِ النَّائِيةِ فِلِي الْجَمَانِةِ الأَوْلِي وَلَدُ وَكُمْ يَوْلِ كَان الْمُؤلِّى وَقَعَ القِيمةُ مَعْيَرُ فَصَاءٍ فَالْمِلِيُّ بِالْجَمَارِ * إِنْ شَاءَ النِّعِ السُّوْلِي، وَإِنْ فَعَاءَ النِّهِ وَنِيُّ الْمَجْذَبَةِ الأَوْلِي

تصرف له تصوفاً منعه من الدفع بالجالة بعد علمه مها صغر محتاراً للعداء لأن المحكِّ من شيشن إصبين أَمَوْلَى الْأَقْلُ مَنْ قَبِصُومٌ. أي العشر أو أم الوقش، وذلك في أم النولد للك فيصها. ومي المعقور المثلثان، وتعتبر العبمة يوم الحاية لا يوم المدينر والاسبلاد زومل أرشتها إذاي الحابشة. لابه فعمر مابعاً بقلك تلدهم من عبر احسار، فعبار كمنا لو أعنق العب، قبل العلم بالتحاب وقال حسى المعدير أو أم الولد حناية وأخرى زقالي كان وقام الْمُمْيَّقِ الْعَسْمَ بْنِيءِ الدلى والأنوَّل الفلساري من القاصي (فلا شيء عليه) سواها، لايه لم ينتف إلا قسمة راحدة وفد احمر على دهمها زور لكل وبُمْنَعُ ولِينَّ الْجَدَيةِ الثَّانِيةِ وَنِي الْحَدَيْةِ الأَولِي لِبَشَارِفُهُ صِمَا أَحَدَى: لاه قص - اعتل به حقيد، فصار سنرية الوصى إدا هم التوكة إلى الغرماء ثبوطهر عرسم أحر دورن كان المولى وف النيسان إلى ولى الجماية الأولى (نعمر قصار مثالُوسُ). أي ولي الجناية النامة وبالعجار: إن سناء ألم اللَّمُولِينَ ﴾ فذهله ما يعلن له حمله إلى الغير بالصياري، أنه برجه السولي على الأول ووريًّا بعينه ألُّ م ولجيَّ الْعَجَابَة الْأُونِينَ- لانه فيض حقه طلماً. وهندا عند والنَّ حبيده، ود الا الانس، على الصولي، سواه دفيم بعصته أو بالمواهم لأه ماده م بأي الأول ولا حق تلتاني، علم يكن مصديداً فاللفعل، وولامل حجمة، أن الحنايات حائد صماعة إلى والندبير، لذي صب به الصولي مدم أن فكأله ذكر بعد الجاولات، فيتعلق حلَّ حماعتهم بالقيسة، فإذ دفعهما يقصاء فقيد والت إباء عنهما يعبر احتباره، فلا بلزمه صماعها، وإن دفعها يعبر قصاه فقد سف إنها الأول ما تعمل به عن الناني باحتدره وافتلدني أن يصمن أبهما شهها

(ويَقَ مَن الْخَالَطُ إِلَى طَرِيقِ الصَّلْمِينِي فَطُولَتِ فَسَاحِيَّ بِمُعَيْدِ وَأَنَّبُهِدَ فَاؤِهُمْ السَك وَمِمُ يَنْقُفِيَ الْحَالِمُةِ (فِي مُلَّةً بَقِيلًمُ فِيهَا (غَلَى نَقْطِيهِ أَنَى سَنَعَقُ الْحَالِمَةُ وَصَلَّمُ أَوْ مَانِيُ إِلَا أَنِ مَا نَفُفَ لَهُ فِي النَّفِقِينِ فَعَلَى الْعَافِقُهُ، وَمِن الأَمَولُ فَعَيْدٍ أَفِد بقالبٍ حَتَى تَشَا إِنْسُنَا أَوْمِنْ لَمْ يَصَدِّي، وَهَا إِذْ كَانِ سَوْهِ أَنْدُ مَسْتُونِكُ الْأَمْ بِمَا يُغَالِيَهُ سَقَهِمِ مُسْلِمُ أَوْ ذِنْيُّ، رَانْ مَانَ إِلَى ذَارِ رَخْنِ ، فَالْمُطَافِلَةُ إِنِّى مَالِكِ السَّارِ عَاصَـةً، وَإِذَا اصْطَدَمْ فَارِسَانِ فَمَانَا، فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دِيَّةُ الآخْبِ، وإِذَ قَتَل رَجِّسُ غَنْداً خَطَّا فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لَا يُزَادُ عَلَى عَصْرَةِ الآفِ دِرْهَمِ ، فَإِنْ كَانْتُ فِيمَتُهُ عَصْرَةَ الآفِ أَوْ أَكُورُ، فَصِي عَلَيْهِ مِعْشَرَةِ الآفِ إِلَّا عَضْرَةً، وفِي الأَفْةِ إِذَا وَاذْتُ قِيمَتُهَا عَلَى الذَيْةِ خَسْنَةً الآفِ إِلَّا

ظم بكن متعدياً، والعيل حصل بقير فعله، مخلاف ما إدا ناه ماثلاً من الابتداء، فإنه يصدن ما تنقف بمقوطه. سواه طولب أم لا، لتعديه بالبناء . وقيد بصاحته باكي مالكه ـ لابه فو طوف غيره كالمعرفية والمستقبر كان بناطلاً، ولا بلومهم شيء؛ لانهم لا يعتكبون نقصه كما في الحديدة وأيضتوي، في الطلب وأن يُطالِه بتقفيه احد من أمان الحصومة وأسنيم أو بئيًّ الو بئيًّ الا مكانب، وكذا الصغير والرقيق المأنون لهما؛ لاسترتهم في حق العرور (وإنَّ مَالًا) الحائط وإلى ذُر رفع فالمؤدر (وإنَّ مَالًا) الحائط وإلى ذُر رفع فالمؤدر المواد أو عامةً ؛ لان الحق له حاصة، وإن كان فيهم مكان طهم أن بطالبون سود كانوا بإجارة أو عارة .

(زَارَدُ الصَّفَدَمُ فَرِسَانِ) خُرَانَ خطأ (فَدَنَا) منه وفعلي ضَافِلُهُ كُلُّ وَاجِمِ مِنْهَمَا وَبِيهُ الأحرى. لأن قتل كل واحد سهما مصاف إلى فعل الأخر. فَيُلَّثُ بِالحَرِّينِ لأنه لبو كاما عبدين فهما هذر. سوا، كان خطأ أو عبداً. أما الأول فلأن الجنابة تعلقب سرف شلل سهما دفعاً وقداء وقداء لوقد فات يعير فعل المولى، وأما الثاني فلأن كل واحد سهما هلك بعد ما جي فيسقط. وفيما بالخطأ لأبه لو كانا عاملين صمى كل واحد مهما نصف الذبة ، لأن فعل كل واحد منهما محطور، وأصبف التنف إلى فعلهما كما في والإحتيارة.

(و فَمَا قَتَلَ رَحُلُّ عَبِداً حَمَّاً فَعَلَيْهِ قِيمَاءً) لكن ولا يُزادُّ) بها (غَنَى غَشَرَةِ الآفِ بَرْهُم)، لانها جباية على أدمي صلا تراد على دينة العر، لأن المعالي التي في العبد سوجودة في الحدر. وفي العرازيادة العربة فإذ لم يجب فيه أكثر قلان لا يجب في العبد مع نقصانه أولى.

(فيإن كانت فيعد عشرة الانب) درهم (فأكثر فيمي غلب معترة الاب إلا غشرة إظهاراً الانحطاط وتبه ووص الأم إذا رائد بيشها على المدين الرجل، وبنفس العثر، أخسة الاب إلا غفرة اعتدراً بالحريث، فإن دينها على النصف من الرجل، وبنفس العثر، ظهاراً الانحطاط الرق كما في العد، وهذا عدد أي حيفة و والحدث، وقال أبو بوسف، نجب النسة بالغة ما ملف، قال في والتصحيح و: وعلى فول وأي حيفه و والحدد، اعتد لا الأسة والسرعاني، و والسفي، و والسوصلي، وغيرهم، وقال والواهدي، وما ولم في بعض نسخ والمحتصرة وفي الامة عمدة الاف إلا عبسة، عبر ظاهر البرواية، وفي عامة الإصول والشروح التي طفرت بها والا عشرة، ورؤى والحسن، عن وأبي حيفه أنه يجب حسة ألات إلا خسة، و دلصحيح، ما غَشْرَةً، وفي بَدِ الغَبْدِ نصفُ الْفِيمَةِ، لا يُنزَاهُ عَلَى خَسْمَةِ آلافِ اللَّهُ خَسْمَةً، وكُلُّ مَا يُغَذَّرُ مِنْ دِيهِ الْخُرُ فَهُوْ مُفْدُو مِنْ يَهِمَةِ الغَبْدِ.

وإذا ضَرَبَ بَطْنَ المُوَّاةِ فَأَلْفَتْ حَبِيناً مِنِناً فَمْلُكِ غُرُّةً، وَهِيَ يَضْفُ عُشْرِ الدَّرِيةِ، فإنْ اَلْفَتَهُ حَبَّا ثُمُ مَاتَ نَمَلَتِهِ وَيَهُ كَامِلَةً، وَإِنْ الْفَقَةُ مَنِياً ثُمُ مَاتَتِ الاَمْ فَمَلِّهِ وَيَهُ وَهُوَّهُ، وإنْ مَاتَتِ الآلَمُ ثُمُّ الْفَتَهُ مُنْيَاً فَمَنْنَهِ وَيَةً فِي الآمِّ، ولاَ شَيْءَ فِي الْجَنِينِ، وصَا يَجِبُ فِي الْجينِ مَوْرُوثُ عَنْهُ، وَفِي جَنِينِ الآمَةِ إِذَا كَانَ ذَكُواً بِطَعْتُ عَشْرٍ قِيمَتِهِ لَمْوَ كَانَ خَيَّا. وَعُشَرَ قِيمَتِهِ إِنْ كَانَ

فكرناه، وهي والبنابيع:(والرواية المشهورة هي الأولى، وهي الصحيحة في النسخ. ٩هـ.

(وفي أبل التُعبَّر) إذا قسطت (يُصُفُ فِيتِه) لكن (لا يُزَادُ) فيها (عَلَى تُعلَسَةِ الآب) درهم (إلاَّ شُشَهُ)؛ لأن اليد من الأدمي نصفه فيُقتَرُ بكله، فينقص هذا القدر وظهاراً لاتحطاط ربّه، هداية الد لكن قال في والتصحيح: المذكور في الكتاب رواية عن المحسده، والمسجيح تجب الفيمة بالغة ما بلغت. ١ هـ روكُل أن يُقَلُّر مِنْ وَيَهَ الْمُرْ فَهُوْ مَفَكُرُ مِنْ يَيْمَةِ النّبِهِ) فما رجب فيه في الحر نصف اللية مثلًا فنه من العبد كالمهة في الحرد لائة بدل الدم، ثم الحياية في العبد فيما دون النفس على الجاني في مائه، لأنه أُجْرِيَ مُهماك الأسوال، وفي النفس على العافلة عند وأبي حنيمة، و ومحمده، عالافاً ولاي ويسف كما في والجوهرة،

(وَإِذَا ضَرَبُ) رَجُلُ وَسَطَنَ أَمْرَةً مَالَفَتْ جَبِياً حَراً (مَّنَا فَعَلَيه): أي الضارب وتتحمّه عاقلته (فَمْرَ) في سنة واحدة (وَجَلَ يَشْفُ عُشْرِ الدَّبِيّ): أي دية الرجل لو الجنين ذكراً، وعشر دية العراء لو أنش، وكل سهما خسسانة موهم وقان ألقته خيّا لَمْ قال فعليه بيّة كابلةً، الله أنقلت حياً بالفرب السان (وَإِنْ أَلْفَتُهُ مَيّاً ثمّ فاقتِ الأَمْ فَعَلِي دَيّةً) للأم (وغَرَّةً) للجنين، لما انقرر أن الفقعل يتعمّد بتعدد أثره، وصوح في الدخيرة بنعده الغرة لو مين فاكثر كما في دالعره (وإنْ مَافَتِ الأَمْ) الله (وَقُ الجَيْنِ)؛ لأن صوت الأم مبيّد الغرة فالمراق في العرب والله مبيّد الغرة أو المنافق في الجنين) من الغرة أو المبين وأوَن يَجِثُ فِي الْجَنِينِ من الغرة أو الله ورقة لا يوث؛ لأن الفائل لا يوث، قبله بالمولة لأن في جنين البهيمة منا تفصت الأم إن نقصت، وإلا فلا كان أنتجب شيء، وقيفنا بالحو لها ذكره بقوله (وَفي جَنِين الأَمْقِ) حيث كان رقيقاً نقصت، وإلا فلا أن أنتجب شيء، وقيفنا بالحو لها ذكره بقوله (وَفي جَنِين الأَمْقِ) حيث كان رقيقاً وإذا كان أنتحت كان رقيقاً فيتبته وإلى القائم أن كُنا، وغَشْرُ فِيتِبه إنْ كان أَشَى، والمال من أن دية الرفين فيتحه، وإلى المالة من وقية الجنين؛ والعائم من المهيد أو

. أشى. ولا كفارة في الجبيس.

َ وَالْكُفُ أَوْ مِنْ شُنَّهُ الْخَشَارِهِ وَالْخَصَارِ، عَلَى رَفِيْجَ الْوَبِينِيِّ، فَايِنْ أَنْهِ يَحِدُ وَصَارِ الْمِ شَاهُ رَايُنِ مُتَنَاعِشِيءَ وَلاَ يُجْرِيهُ مِنِهِ الإنظَمَالُ.

باب القسامة

وإذا وُحِدَّ الْقَبِيلُ مِي فَحَلَةٍ وَلاَ إِمَّالَمِ مَلَ فَلَهُ النَّلَمُانِينَ حَلَمَانِينَ رَخُلاً مِلْهُمْ يَتَحَبَّرُهُمْ الوَلَيُّ اللَّهُ مَا فَتَلَالُمُ وَلاَ عَلَمْنَا لَهُ قَائِلانَ فَإِذَا خَلْقُو قَضَى عَنِي أَهْمَلِ الْمُحَلَّة لِلْمَانِيةِ, وَلاَ

المعمود، أمرَّ وفيمه العُرَّدُ. وإن كنانت أمهُ وقيفهُ، كما في والبدر، عن والربلعي، وولا كُمَّارِه في المحمور، وحمولاً، مثل تدينُه، ودوه عن الربلعي، الأنها إنها تحدث في القدر، والنجس لا تُعَلَمُ عباد

(والكفارة) الراحة وفي قبية العلم والخطل عثل رفاع قومة) لفوله معانى. الافتخرية وقامة قومة ١١٤ الابة (فواد للم لحدًا) ما معلم (فعيسام شهرتني تشامل) مهدا ورد النص (ولا لخرى) فيها الإضعاف لابه له يرد به على. والمشاميز كرف بالرقيس، وإنساس الابدال يسترأى لا محرر. ويجرله عثل رضيح أحدًا أبويه وسلم، لابه مسلم به، والظاهر سلامة أصارته. ولا يعترفه ما في المعلى، لابه له العرف مهام ولا سلامة كما في والهدية،

باب القسامة

هى الدنة الدعلى النشام، وهو اليعبل مطلقاً، ونسوطاً، اليعبل بعدة محصوص وسلم محصوص على وجه محصوص، كما ليمه بعوله، (وردا أوليد القليل في محلة ولا لقدم مل قلة الشخاص ماسلون راحيلاً ولهة والى. من الهمل المعالمة ويسطيلونهم السوليَّ والان اليميل عقده والعامر أنه يحتار من يتهمم القبل أن الصالحين منهم الماسعة عن اليميل الكافرة في ملهر القبائل والقوام الماسة ولا علمه له قائلاً في ايجلعه كل واحد منهم بالعاما قلته ولا علماء له قائلًا.

إعبادا حسوً وحسى غلى لأمل المعطلة بالذبة إلى صافهه إلى قالت السدعوى سالفشار، وعلى عاو فلهم إن الله بالحقة كسا في وقت السجميع وملزيًّا وللدجيرة، واد للصابية و. وطل وان الكسال: عن والمساوعاء أن في طاهر الرواية القسامة على أهل المنطلم، والديه على عواطلهم في للإث مسى، وكذا فيده أنمنً تؤخه في ثلاث سين وضربالالياء كذا في والذرو.

 $^{(0,}T) = \{ \{Y_1,\dots,Y_{n+1}\} : \{X_n\} \in \mathcal{X}_{n+1} = \{Y_n\} \}$

يُشتخلطُ الزيليُّ، وَلاَ يُقْطَى مَهُ بِالحَنَابَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُسُّ أَهُ لَى الْمَجَلَّةِ كُرُوْتِ الأَيْمَانُ عَلَيْهِمَّ خَتَى يَتَمُ خُصُّوْنَ، وَلاَ يَشْحُلُ فِي الفَسَافَة ضَبِيلَ وَلاَ مَجْنُونُ وَلاَ الْمُرَاةُ وَلاَ عَلَمُ، وإ مُيْتُ لاَ أَثْرَبِهِ فَلاَ فَسَافَةَ وَلاَ هَيْهَ، وَتَحْدَلَكَ إِنَّ كَانَ الشَّمُّ بَسِيلٌ مِنْ أَنْهِهِ أَوْ مِنْ مُثْهِمُ أَوْ مِنْ أَنْهِ فَهُو فِيلًا. فَهِمَ، فَإِنْ كَانَ يُخَرِّجُ مِنْ عَلِيمُهِ أَوْ مِنْ أَنْهِ فَهُو فِيلًا.

وَإِنَّا أَجِدَ العَمْيُلُ عَلَى دَايَةٍ لَسُونُهِمَا رَجْنُ فَاللَّذِينُ عَلَى غَاقِلْتِهِ . تُون أَهْلِ الْمجلَّةِ،

(ولا يُسْتَخَفَّ الحَرْبِيُّ) وإن كان من أه ل المحلة؛ لامه غير مشروع (ولا يُقضى لَهُ) أي للولي (بالجابِيُّ) ببيته الآن اليمين شرعت للدمع الا فلاستخفاص، ورسا وجب الدب بالقصل الموجود منهم طاهراً لوجود الفتيل بن الطهرهم أو منقصيرهم في المحاصطة كما أي قال الديانا، وانقساعه لم تشرع نتحب الدية إذا تكلوا، وإنها شُرعت لنظهر المصاص الديانا أي أدم عن البيس الكاذة بغرُون بالفتل؛ وإذا حلموا حصلت البراء عن القصاص، وشنت الذيا للا أيجود من البيس من نكل منهم حبير حتى يحلف الان البين و مستحقة لدانها نعطيماً لام اللام، ويها أيحم بن البين بيته وبن الغياه بخلاب الكول في الأموال؛ لأن الجلب فيه بدل عن أصل حقه، ولهذا يستط يت وبن الغياه بهذا عن أصل حقه، ولهذا يستط بني السنة كما في الدول أن يُكمن أشل المنحلة بيني وبن العالم أن المحل إلى النام الوجة بالسنة، فيجب المنامها ما أمكن، ولا يطلب فيه الوفوف على المائدة لتوقها بالسنة، وإن كان العاد كاملاً مابد الولي أن بكر، على أحداء ما الإكسال المحلي إلى النكوار ضرورة عدم الإكسال المعادة.

رُوْلا يَشْغُلُ بِي العَسَامَةِ صَبِيَّ وَلاَ مَخْشُونُ}؛ لانهما لِسَا مِن أَعَلَ القول الصحيح، وَوَلا أَمْرَأَةُ وَلاَ عَنْهُ؛ لاَنْهِمَا لِسَامِنَ أَعَلَ النَّصَةِ، واليمِنِي عَلَى أَعْلَهِم

(وَإِنْ وَجِدُ) فِي المحلة (مَيْتُ لاَ أَنْزِ به) من جراحه أو الرّ صرب او نحْشَ، (فلا فَسَمَةً) فِيه (وَلاَ فَهَةً): فأنه لِيس غفيل: إذ العتبل في الغرف فل فانت عيانه بعدت ماشرة الحي، وهذا مبت خُصُّد الله حيث لا أثر يُشتَفَلُ به على كونه نفيلاً

(وَكُفَائِكُ) الحكم (إِنَّا كَانَ لِلمُ يُجِيلُ مِنْ الْغُمِ أَوْ مِنْ دَيْرِهِ) أَوْ فَلِمِ وَأَوْ مِنْ مِده (الله السدم يحرح منها عادةً بلا فعل أحد (وَإِنْ كَانَ) الدم وَيَحْمَلُ مِنْ غَيْنِهُ أَوْ مِنْ أَفْسَهُ مَهُوَ البَّلُو) إلا الا مخرج منها إلا يفعل من حهة الحي عادة وَوَلَا أُوجِد النّشِلُ غَلَى وَأَبُو لَسْمِقُها وَجُمَلُ أَنَّ الطساسة حميه ، وَ (اللّمَيَّةُ عَلَى خَالِمِيهِ فَوَلَ أَهْلِ الفَحَمَّةُ) ﴿ لاَنه فِي بده ، فصار كما إذا كيان في داره ، وكذا إذا كان قائدةًا أَوْ وَاكِها ؛ فإن اجتمعوا فعلهم ؛ لأن القال في إليه إلى الديهم . فصار كما إذا والد في َوْلَا وَجِدَ الفَتِلَ فِي دَوِ إِنْسَانِ فَالفَشَافَةُ عَلَيْهِ وَالذَّيَةُ عَلَى عَافِئْتِهِ ، وَلا بِلْخُسُ لِلسُّكُونُ وَرِ الفَشَامَةِ أَمِعَ الشَّلَانُ جَدْدَ وَأَيِ حَيْفَةً ، وَهِي عَلَى أَهْمَلِ الخَطْفِةِ دُونَ الشَّشْتِرِينَ ، ولزُ يُقِيَ وَنُهُمُّ وَاجَدُّ ، وَإِنْ لَجِدَ الْفَيْسُ فِي شَفِيةٍ فَالقَسَانَةُ عَلَى أَمْنِهُا ، وَإِنْ وَجِدَ فِي الْجَامِعِ أَوْ الشَّلَامِةُ عَلَى أَهْبَهَا ، وَإِنْ وَجِد فِي الْجَامِعِ أَوْ الشَّلَامَةُ عَلَى أَهْبَهَا ، وَإِنْ وَجِد فِي الْجَامِعِ أَوْ الشَّلَامِةِ عَلَى الْمُنْهَاءِ وَإِنْ وَجِد فِي الْجَامِعِ أَوْ الشَّلَامِةِ عَلَى الْمُنْهَاءُ وَالْفَامِدُ عَلَى الْمُنْهَاءُ وَإِنْ وَجِد فِي الْمُؤْلِقِينَ مِنْوَانِهِ الْمُنافِقِةِ عَلَى اللَّهِ فَالْفَانِينَ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْمُؤْلِقِيلُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِيلَالِمُ الللّ

دوهم. وهده به أو أوفي والقهمساني في لَمْ مَنْ والمشابِع وَمَلَّ قَالَتَ إِنْ هَمَا أَمْمُ مَنْ أَنْ يَكُونُ للدابة مالك معروف أو لم يكن، ومنه يظلاق الكتاب، ومنهم من قال أن كنان لها مالك عمليه القسامة والدين، ثم قال: وإنما قال: ويسوقها رحل الشيارة إلى أنه ليو لم يكن معها أحيد كأنها على أهل المحلة كما في والذجرة، وقد وقال وَجِلْ اللَّتِيلُ فِي ذَارَ وَلَسَامٌ فَالْفُسَامَةُ عَلَيْهِ } الأن الدار في بده وَوَالدَيةُ عَلَى عَاقِلِمٍ } ولا تُشَوِّعَه مهم وقوله بهم.

(ولا مذخل الشكاد في الخدافي مع الدلال عند وأي ضيمه) وهو صوره ومحمده، وذلك الدالك صو المدخل بيسمه البقدة دون الدكان؛ لأن سكني المدلال الرم وقرارهم أدوم، لان المدلك صو المختص بنصره البقدة دون الدكان؛ لأن سكني المدلال الرم وقرارهم أدوم، لكانت ولاية المدير نكون بالسكني كما تكون الصف (وهي) أي القدامة (على أقل المحلف) وهي ما حلط لبساء، والمراد ما حطه الإمام حين فتح المندة وقسمها بن الحامين (قول المشترين) حجم اللاصاحة (ولاية المدير علمت للأصيل فلا يراحمهم الدحل (ولاية المدير علمت للأصيل فلا يراحمهم الدحل (ولوية بي بيهم) أي من أهل الحجلة (ولوية) لما قلدا، وهذا عدد ولي حيفة، واحمهم الدحل ولذ بي المدين والمدن إنها يجب يشوك المحمط ممن والاية المدين والمدن المحمد وإن المحمل ممن حيمة، والاية المحمد وإن العمل قبل ولي الهيمة والمحمد، والمحمد، الله ولا المحمد وإن العمل قبل على المحمد والهداية، المحمد والهداية،

(فَإِنَّ وَجَدَ الْفَشِلُ فِي شَهِينَوْ فَالْصَنَامَةُ عَلَى مَنْ} كنان (فِيهَا مِن السُّرُكُوبِ وَالْمَمَلُّ حِينَ}؛ لابها هي أجديهم، وكند العجمة، وذلك لأن كنالًا منهمنا إنَّه بن ويُحدُول نبعتِ و مهما البند دون العملة قالداية، يحدث والمحلة والدر:

روبان وُحد الْفَنيَلُ فِي مُسَجِدِ لَمَعَلُوْ فَالْفَشَامَةُ عَلَى أَمْلِهَامِ، لاَنَ تَعْيَمُو عَنْهُمَ الأنهم انه (وَإِنْ وَجِدَ فِي) السُخد والْمُحَامِع أَمْ الشَّارِعِ مِنْ أَي الطويق والأعْظَمُ فَلاَ فَسَامَةُ عَلَى إ رَجِعَصُ بِهِ أَحَد دُونَ عَبْرِهِ (وَالذَّيَةُ عَلَى شِبُ الْفَالَىءِ لاَنهُ مُفَدَّ تَسُوائِبُ الْمُسَلِّعِين الرَّبُو لِلْنِي مُؤْرِنِهَا مِنْارَقُ مَحِيثُ بُسْمَعُ حَنْهِ الصوتَ (فَهُو هَفَرُ)؛ لاَنهُ إِذَا كَانْ بَهْنَهُ الحَالَةُ لا يُلحَظُهُ فَهُوْ هَدَرًا، وَإِنَّ وُجِدْ بَشَنْ قُرَّبَتُمْنَ كَانَ عَلَى الْفُرْسِمَا

َ قِبَانَ وُجِدَ فِي وَسَطِ الْقُرَاتِ بَشَرُ بِهِ الْسَاءُ فَهُوَ هَذَرًا. وَإِنْ كَانَ مُخَيِّساً بِالشَّاطِيءِ فَهُـرَّ عَلَى الْقَرْبِ الْفُرَى مِنْ دَلِمَانَ الْمَكَانِ، وَبِ الْاَعْنِ الْمَوْلِيُّ عَلَى واحدٍ بِنُّ الْمُسلِ السجلَّةِ بِعَيْبِهِ لَمْ تُسَقِّظِ الْفُسَانَةُ عَسُهُمِ، وَإِنِ الْاَعْنِ عَلَى زَ حَدِ مِنْ غَيْرِهِمْ بِنَفَظَتُ عَنْهُمُ الْفَسَانَة

َ وَإِذَا فِمَالَ الْمُسْتَخْلَفُ وَلَقَلَهُ فَلَانًا، اسْتُخْلَفُ مِناقِلُهِ مَا أَنْظُنَ وَلَا غَرَوْتُ رَلَا فَلَانِ .

الْمُغْرُث من غيره فلا بوصف بالتقصير. وهذا إذا لم تكن ممنوقة لأحد، فإن كنانت ممنوكة لأحمد فانقسامة عليه.

(وَوَانَ وَجِد نَيْنَ فَرَيْنِيْنَ كَنانِ) كُنَّ من الفسناسة والندينة (علَى أَفْوَلهمما) إليه، قبال بن والهداية)، فينل: هذا محصول على ما إذا كنالت لحبث بلغ أهله الصوت، لأنه إذا كان لهمده الصفة يلحقه الدوّت فيمكنهم النصرة وهد وشروا ١٩هـ.

(وإلَّ أَرْجِد فِي وَسَطِ) بهر (أَهُ رَاتِ) وبحوه من الأبه لر أَمَعُه التي ليبت مماؤكه لاحد (مِمَّرُ به أَلْمَاءُ فَهُوَ هِمِدُ)؛ لاحد ليس في يبد أحمد ولا في ملكه وقبال كنال؛ انفيس (مُحَيِسناً بالشَّائِيّةِ): أي حيات النهر (فَهُو عَلَى أَوْبَ الْغَرَى بَلْ دَلِك الْمُكَانِيّةِ) إذا كنالوا بالمُمُونُ الصوب لانهم أخمَّ منصرة هذا الموصع، فهو كنالوضوع على النبط، والشَّلَ في يد مَلُ هو أَنوب إليه اللهم الذي لا مِنْك بهه الأن النهر المهموك الذي لا مِنْك بهه الأن النهر المهموك الذي تلا مِنْك بهه الأن النهر المهموك الذي تقاله الله في أراديهم، أنها المهموك الدي أهام الله في أراديهم، أنها المهموك على أهام الله في أراديهم، أنها المهموك على أهام الله في أراديهم، أنها المهموك على أهام الله في أراديهم، أنها النها منكون فيه المهام منكون فيه المهام عن الله النها اللهمول النهام في النهام اللهمول اللهمول عنها النهام اللهمول المؤلمة اللهمول المؤلمة اللهمول المؤلمة اللهمول المؤلمة اللهمول النهام اللهمول المؤلمة اللهمول المؤلمة المؤ

(زان ادُمَى الْمَوْلِيُّ عَلَى وَاحِدِ مِنْ أَهَـلَ الْمَجِلَّةِ بِعِيْهِ ثَمْ سَلَقُط الْقَسَاطُهُ عَلَهُمُ)؛ لاسه ام يتجاوزهم في الدعولة أن الفاض فيس صهم، وهم إنسه بعرمول إذا كان الفائل سهم؛ لكونهم قتلة تعديدًا عَيْهُمُ إِن الدعولة أن الفاض فيس صهم، وهم إنسه بعرمول إذا كان الفائل سهم؛ لكونهم قتلة تعديدًا حيث لم يتأخذوا على يعد الظالم، ولأنهم لا يعيرمون بمجرد فهار القتيل بين اظهرهم، سل سدعوى النولي، فإذا ادعى على فيرهم اصع دعواء عليهم، قال احسال الإسلام، وعن وأبى حيمة، و وصعده أن الْقَسَامة نسقطُ في الوحة الأول أيضاً، والصحيح الأول الصحيح،

(وَإِذَا قَبَالَ الْمُشْخَلِفُ) بَالِمِنَّهُ لَسَجِهِولَ (فِئَةً فَالْأَنَّ) لَمْ يَقِيلُ فَوَلَّهُ الأَلْمَ يترسم (منفياط المحسودة عن نصبه، و (الشَّخَلَفُ بَاللَّهُ مَا فَلَيْتُ وَلاَ عَرْفُتُ لَهُ فَاللَّا عَبْرُ فَلاِينَ ا لأَلَّهُ لَمَا أَوْ بِالنَسُّ على واحد صار منظي عن اليعين؛ فَفِي حَكْمِ مَنْ سُوعَ يَحْدُ وَإِذَا شَهِدَ أَنَّانَ مِنْ أَقِلَ الْمُنْجِلَّةِ عَلَى رَحْلَ مِنْ عَيْرِهُمْ أَنَّهُ فَعَلَّهُ فَمْ تَضِلْ شَهَادَتُهُما.

كتاب البعاقل

الذَّيَّةُ فِي شِنْهِ الْغَنْمَةِ وَالْخَطَامِ، رَكُنُّ وَنَهِ وَغِيْتُ بِنَفْسِ الْمَثَلُ عَلَى الْمُاقِئَةِ، وَالْفَاقِلَةُ: كَمُنَّ اللَّمِوانَ يَنَّ كَانَ الْقَدَيْنِ مِنَّ الحَسِنِ اللَّيُوانَ، يُؤَخِذُ مِنْ غَطَائِلُهُمْ فِي قُبَلَات

ورادا شهد أقاد من الحل المنجلة) التي وجد فيها النبل (على رئس) سهم أو (من غيرهم الله قالة لم تعلق شهادتهما)؛ لموجود النهسة في دفع الغساسة والدية عسدها، وهدا عند «أي حنمة»، وقالاً، نقبل الالهم كانوا بعرضية أن يصروا خصات، وقد يطلب يدعنون الولى القشل على عبرهم؛ فأقبل شهادتهم، كانوكال بالمصومة إن غرب قبل المخصومة، قال وجسال الإسلام، في شرحه والصحيح دقول الإسام، وعليه اعتصاد والمحلومي، و «الشفي» وغيسرهما وتسجع».

كتاب البعاقل

جمع المفقلة دعمت الليم، وهند الفاقات بمعنى العفل. أي الدية، صبيت له لأنها تُعْفِلُ المعام من أن تُشعفُ، وقم الفقل: لأنه بسم الفائح، ودرره.

(الله في شبر الفلم والخطاء وفي وخب بقس القس) واجبة (غلى الدناف)، لا الخاطى، معدور، وكذا الذي تولى تعد العدد نظرة إلى الالناف، ولى إيجاب سال عظيم إجحاله و سنتصاله وقيصة إلى الالناف، ولى إيجاب سال عظيم إجحاله و سنتصاله وقيصة إلى الدنافة تخفيصاً عليه، وإلما خطور حاصم لالهم الصاره وقيته، واحترز الواجبة بقبل الالله الله أو الإقرار والصلح، فإن هماك النواجبة القبل الله أو الإقرار والصلح، فإن هماك النواجبة الله على المتحصى والقائمة ألم ألفروان المقبل المواجبة المساحمي والقائمة ألم الفروان المقبل الدين الدين كنت أسامهم في المدوان، وهو حريدة الحساب، وهو معرب، والأسلل وألمال من أحد المصحفين باء المتحقيف، ولهذا يرد في الحصم إلى أصله، فيقال: فوارين، ويعال: إلى عمر رضي الفرصة المراقبة المواجبة عمر رضي الفرعة والمائمة المنافرة المواجبة عمر رضي الفرعة والمائمة المنافرة المواجبة عمر رضي الفرعة والمائمة والمنافرة المنافرة المنافرة والمائمة والمنافرة و

ولان - ومان الربلغي من مصند البرايد 1907 أخرجه من أكل شبيبة في وتُصَلُّووه من كتاب الأوائل من حياسم. مان، أون من فرعني تعرفض ووفّي السوفوين، وحرّف العرفاء، عمر من الخطف، إ

خَرَجْتِ الْمَعَالِيَا فِي أَكْثَرَ مِنْ فِيلَاتِ مِنِينَ آوَ أَقِلُ أَجِيفَتُ مِنْهَا، وَمَنْ قَمْ يَكُنُ مِن أَهُـ قِ الدِّيوَانِ فَصَافِلُتُهُ فَيِلْتُنَهُ ، فَقَدْهُمْ عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثِ مِنِينَ، لا يُسُوّلُ الزَّاجِيدُ عَلَى الرَّنَّةُ فَوَاهِمْ فِي كُنْلُ مَنْهُ وَيُبَغِّضُ مِنْهَا، فَإِذْ لَمْ تُسِيعِ الْفِيلَةُ لِلْذِلِكَ ضُمَّ النِّهِمْ أَفْرَبُ الفائيل مِنْ

المدواوين لجفل المنقبل على أهل الديوان بمخصر من الصحابة وهي الفاعم من عبر نكبر المهراً)، فكان اجداعاً، وليس ذلك بنسخ، بل هو تقرير منى، لان المقل كنان على أهل الشعرة، وقد كان بالناوان؛ فعملها على أهل المنطقة، والمولفة، والعدالاً ، وفي عهد عمر رضى الله عنه معادر من الله عنه ما المنه الما الماعاً للمعنى، ولهذا فالواز أو كنان اليوع كوم تناصرُهم بالمبوف فعاقلتهم أهل المعرفة كما في اللهداية والوحلة ، ذلك (من غطاباهم) جمع عطاء، وهو بالمبوف فعاقلتهم أهل المعرفة كما في اللهة فيها ومرتبن، والرزق: ما يعرج لهم في كمل شهر، وقول: يوما يوم. وجوهرة، لان إيجابها في المسافلة إلا المتخبف، وتُؤخذ (في تلاث بيين) من المسول أموالهم، الأنها أخف، وما تحملت المباقلة إلا للتخفيف، وتُؤخذ (في تلاث بيين) من وعد المعرف المنهم ومن الله عداله وهو المعرف عن وعدره وضى الله عداله وهو المعرف على المعلول المنهمود، وهو المعرف المنهمود، وهو المعرف المنهمود، وهو المعرف المنهمود، على المعافلة (في تلاث بعين) في كل سنة ثلثها ولا يُراد المؤدجة؛ منهم (غلى الأسترة المي المنهمة والمنه في أوسة من جميم الدينة والمنه على أدمة من جميم الدينة، وقد عمن وحصوه على أدمة لا يواد على كمل واحد من حميم الدينة على أوسة من جميم الدينة، وقد عمن وحصوه على أدم لا يواد على كمل واحد من حميم الدينة على أوسة من جميم الدينة وقد عمن وحميم الدينة على أدمة من جميم الدينة وقد عمن وحميم الدينة المناؤلة والمنه عن من وحميم الدينة على أدمة من جميم الدينة المناؤلة والمناؤلة والمناؤ

 ⁽¹¹⁾ قال الرباعي ني نصب الرابه 79.654 أخرج أن أي شيء عن الحكم دفر: «أول من حمل النابع عشر.
 عشرة في أعطيات الدفائلة هو همره.

وأغرج عَند الرواق عن عمر: أنه فضي بالدية في فلات سبين في كل سبه ثلث على أهل الديوان.

 ⁽١) خاد أي المغرب بقال قلان عديد بني قلان: أي يعدُ بهم.

 ⁽٣) ثم يككّره الزبلعي، ولاس حجر، واكتف بالوارد فن صفر، وقد أخرج النهفي ٢٠١٨ ماف تنجيم الدية.
 سنف عن يحيى بي سبيد قال من السبة أن سبّم الدية في الاث سبن. رفو مرسل وفيه ابن لهيمة هيم أدي

⁽³⁾ قيالًا الرباعي في نصب البراية (٣٣٤/١ اجتراحه عبد البرزاق في معتصده عن أبي واقبل أن عبير بن ليقطات، جعل الدية كامله في الاات سين، وحمل بصف الدية في سنين، وما دون النهجة في سنة وذكره الدوري في حديث مطرّل عن مكحول أن عبير . . . وأحره الرقضي بالدية في شلات سين في كل سنة ثلث على أهل الدون في معياتهم. . . و احد.

وقال الغرمديّ في أسنت. ١٩٢٤ في أوائل كانات الديمت الحدد أضمع أهمل العلم: على أن هدينة الإعدافيّ للائت مسين، في كل سنة للنّ العبة. أحمد.

فهما أمر محمم عليه كما تري.

غَيْرِجِمْ. وَيَشْخُلُ اتَّفَائِلُ مَعْ الْغَافِلَةِ، فَيَكُولُ فِيسًا يُؤَدِّي مثَّل احدِهمْ، وَغَافِلَةُ الْمُغْتَقِ فَهِلَةً مَوْلاَتُهُ، وَمَوْلَى الْمُؤَلِّلَةِ يَقْفِلُ غَنَهُ مَوْلاًهُ وَقِيلَتُهُ.

وَلاَ تَنْخَمُلُ الْعَاقِلَةُ افْلُ مِنْ بِصْفِ خَشْرِ اللَّيْةِ، وَتَنْخَمُلُ بِضَفَ الْخُشْرِ فَصَاجِداً، وَت

في تلات سبير على ثلاثة أو أربعة؛ فلا يؤخد من كن واحد في كنل سنة إلا درهم وثلث، وهو والأصح. 1 هـ. ومتله في وشرح الراهدي، (فإلا ثُمَّ تَشَبِع الْغَيْلَةُ لِذَلِكَ) والشورع، (ضُمَّ يُلْهِمُ الْوَّفَ الْعَبِيْلِ) إنهم نسباً (بن غيرِهم) ويضد الاقرب فالآقرب على ترتب العصبات (فَهَدُحُلُ الْقَائِلُ فَعَ الْفَائِلَةُ فَيْكُوذُ فِيما يُؤْدِي بِئُل أَخْذِهِمُّي؛ لأنه هو الفاعل فنلا معنى لإخراج، ومؤخذ غيره.

ووضائلة السَّمَنيّ فِيهَا مُولانًا) و لان التصدرة بهم، ويؤيد ذا لك قوامه ﷺ وإنّ مؤلى الْصَوْم. جُهُمُوا (وَفَعَوْنِي الْعُولَاءِ يَعْقِلُ عَنْهُ صَوْلانًا) الندي والاه ووفَيقَدُهُ): أبي قبينة سولاه، لانته ولاه يُشاصر به فَائْلِيهِ ولاه العناقة.

وولاً يتحلقُ العائِلةُ أَفَلُ مَنْ يَقِيفٍ غَفَر الفَيْهِ)؛ فإن تحمل العاقلة للتحرز عن الإحجاف بالحاني بتحمل العال العطيم. فإذا كان خفيعاً فلا إجحاف عليه بتحمله ووتتحمَّلُ بقعف العُشر تضاعدًا، قال في الهداية،؛ والأسل فيه حديث بن عباس رضي الله عنهما مودياً عليه ومرفوعةً إلى ومسول الله عنه: الا تُمَثِقُ الْعنواقِل عشيدا ولا غَيْداً ولا صُنْحًا ولا اغترافاً ولا ما دُون أرْس المُوضِحُةِهُ (الرَّشُ المرضحة، عضفُ عشر مال النفس، ولان التحمل للتحرر عن الإحجاف،

 ⁽¹) ميجع غدوني الجرد الارق ١٧٤/٢.

٣٥) - نونه مرفوعة الحدُّ الريلس في نصب الراية ٢٧٩٠٥. فريب مرفوعة

وقبال أن مجر بي أأسرانة ٢٨٠٤٧ في أره موهوعاً إلا ها روي الدرائعي، والطبراي هن عبادة من الصاب رديد ولا تحالوا على العالمة في قول معترف نبيئاً، وإسناد سافط الد أخرجة لد يُطلي ١٧٨/٢ وفي إساده الجارث من بهال موولاً - قما بال ابن المنظال، قال عبد السور: وفيه محمد من معيد واطلم المعالوب الحد

أهمل الجل هذا قال أس جيعي إسباده ساقط

وأما قولماً موقوق على أمر هناس . فقد قال بريلامي في دفقيها الرابعة \$199/ أخرج محمد بن الحسن. يستواعي أمر عباس قال الإنساق المدقلة عبداً، ولا مبلجاً، ولا اعترافاً، ولا ما يعني المبتوك» أخرجه بمهد من الحديث في نقاله والأغزو.

والتأريخ الدارقيطي ٣٠(١/١٧ عن الشيمي عن عمو قبال والعمد، ومعيد، والفيلج، والاعتراف الانتخاب الانتخاب الدانية:

والعربية البيهاي 1-2/4 من جمير وقال: هذا مخطع، والمعطوط أنبه من قبول الشعبي. ثم أخراجه الدياني، والقارئطي من الشعبي، وإسنانه فوي

الْفُصَل مِنْ وَلِكَ فَهُوْ مِن صَالِمَ الْخَدِينِ، وَلا نَفْهِلُ الْفَائِلَةُ حَالَةَ الْغَلَبِ، وَلاَ نَفْقلُ الْجِنَالَةُ الَّتِي الْمُرْفَ بِهَةَ الْحَالِينِ إِلاَّ لَا لِجَنْدُقُولِهِ، ولا يقتلُ مَا يَرَمُ بَالطَّفْسِ.

وإذا ضَى انْحُرُّ على الْغَبُدِ خَابَةً خَطَّ كَاسَفُ غَلَى غَجْتُهُ

ولا يحجاف في النفل ، وإنها هو في الخنير، والتعدير العاصل لهرف بالتشقير ، احد (وَلَمَا تَضَلَ مِنْ دَكُرُ ، أَي مَن نصف العشر وقو في قال الْحَاتي ، دور الدافلة - لما ينا وَلَا تَغْسُلُ الْفَافَةُ حِنَايَةِ الْطَنْبُرِ: على النحر أو عيدر، وإنما هي وقت، والدولي محيد بن دفعه بالمعتبية أو فداله بالرشية كما مر (وَلاَ تَلْفَلُ الْجَعَلِيةِ أَنِّي الْفَرْقَ عِما الْخَاتِي) على نفسه ، لا وقواره قاصر على بفيه ، فلا متعدى إلى الدفلة (إلا أنَّ يُسْتَلَقُومُ لَيْتِونَه بِنصافِقِهم، والاَمْتَاعُ عَنال لَحَقُهم، ويهم ولايته على المسهد (وَلاَ تَقْبُلُ) أَنْفِياً أَنْهَا لِمَامِّ بِالْفَلْمُ وَ عَنْ دَمِ الدَّمَادِ، لان الراحِب فيله المُقلَّمَانِ ، وَمَا صَابَعُ عَنْهُ كَالِ يَدْلُهُ فِي مَالُهُ

(وإذا جس ألمرًا على العلم حالِمُ حاطةً كالدلّى) الاسته وعلى عناظله) . أي عناطة الحالي . الله فداء التصراء وأنا ما دون التصل من العلم دلا تنجمه النافلة - لأنه يسلك به مسلك الاموال وهذاليّة:

وبدا لم يكن المفاتل عائلة عائديه في نبت العال في طاهر الرواب وعليه العنوى 2010 و دراويه و وعلى وألى حبيده روابه شاذة أن الدين في عالمه، وويثمه أن الأهاق أن تاب العابية على الفاتل؛ لاب مان مُنْفِ والإسلاف منه، إلا أن المنافقة التعالمية العقبة المنتحمة، على ما من فإذا أنو تكن له مدفقة عاد الحكم إلى الأصلى، وهديمًا

كتاب العود

الرَّمَا يَشُتُ بِالْبُيَّةِ وَالإَقْرَارِ.

فَالْنَيْنَةُ: أَنْ تَشْهَدْ أَرْبَعَةً مِنَ الشَّهُوهِ عَلَى رَحُلِ أَلَوْ الْمَرَأَةِ بِالرَّمَّةِ، فَيَسْأَلُهُمُ الإمامُ عَنِ الزُّنَا مَا هُرَّ؟ وَكُلِفَ هُو؟ وَايْنَ رَنِّى؟ وَبِمَنْ زَنِّى؟ وَمَنْى زَنِّى؟ فَإِذَا بَيْنُوا ذَلِكَ وَقَالُوا- وَأَيْنَاهُ وَطِلْهَا فِي فَرْجِهَا كَالْمِيلِ فِي السُّكَلِحَةِ وَسُلَّلَ الْعَاضِي عَنْهُمْ، فَعَلَّلُوا فِي السَّرَ وَالْفَافِرَيْقِ، حَكُمْ بِشَهَاوَتِهِمْ.

كتاب السود

وَجُمُّ العناسيةِ بين الحدود والجناياتِ وتوابعها من القصاص وغيره ظاهرُ من حيث اشتصال. كلّ سهما على المحظور والراجر عند.

والحدود: جمع خَمِّ، وهو لمعَّز الصغَّر، ومنه الْحَدَّادُ للنُّوابِ. وفي الشريعة هو: العقوبةُ المضلّوةُ حَفًّا فه تصالى، حتى لا يُستَّى القصاص خَدًّا فما أنه حقَّ الصبّه، ولا التعزيزُ لمدم التضلير والمفصدةُ الأطبلُ من شرَّعه الارجارُ⁽²⁾ عما يَتَفَسَرُر به العباد، والطهرة ليست فيه أصليةً؛ بعليل شرَّعه في حق الكافر كما في والهداية.

(الزُنَّا يُثَبِّتُ بِالْبَيِّةِ والإَشْرَائِيّةِ الْأَسْرِيةِ عَلَى اللهِ عَلَى المَاهِم، وَكَذَا الْإَضَامِي الْمُسْلِمِيةِ عَلَى العلم الحقيقي متعذر، وَيُكَفِّي بِالطاهر، (فَالْمَيَّةُ: أَنْ تَشْهَدَ الْبِيّةَ مِن الشّهرة وَمَوْدٍ، والوصولُ إِلَى العلم الحقيقي متعذر، ويُكَفِّي بِالطاهر، (فَالْمَيَّةُ: أَنْ تَشْهَدُ النّهاد، لانه الدالُ على الفعل الحرام، تنون الوطه والحساع أو غيره، وإلا لم يحددُ الشاهنة ولا العشهود عليه كما في والنهائية وفَيْمَالُهُمُ الإمَامُ يعد الشهادة (غَنِ الزَّنَا مَا غَنَ فَلَهُ فَلَى عَلَى على العشهود عليه كما في والنه قد يُطلق على يعد الشهادة (غَنِ الزَّنَا مَا غَنَى فَلَهُ قد يُطلق على يعلن وطه حرام، وأطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو والنَّيْمَابُ فَرْنِيابِه (وَكِيْقَا غَنَى عَلَى يعلن اللهُ على مجرّهِ تعالى الفوجِن وعلى ما يكون بالإكبراء (وابَيْنَ رَبِّى)؛ لاحتمال أنه هي دار الحرب (وَبِيْنَ رَبِّى)؛ لاحتمال أنها معن تحلى له أَوْ لَهُ فيها شبهة لا يَغْرفها الشهود (وَفَقَى رَبِّى) لاحتمال أن يكون مقادماً. وكل ذلك يُشقط الحدة فيها شبهة لا يقوفها الشهود (وَفَقَى رَبِّى) لاحتمال أن يكون مقادماً. وكل ذلك يُشقط الحدة فيستقصى ذلك احتبالاً المُلمَ وَالْفَا بَشْعِلْ العَرْبُ وَقَالُوا بَيْنَا وَالْمَالِي فِي الْمُعْلَمِية وَالْمَالِيقِيقُ وَالْمَالِيقِ فَيْقُمْ)؛ أي عن حالهم وأسَّمِلُ في النّمالِيقِيق وَلمَا في المُعالِم وأشَلْكُ والْمَالِيقِ وَلمُنْهُمْ)؛ أي عن حالهم وأسَّمُ عليه وألمُنْهُمْ وَلمَا مُولى ما لم تهيئك فالشهادة ولى كما مو وأشَلْد المناه والمحدّم عليه و وَلَكُ الشهادة أولى ما لم تهيئك فالشهادة أولى كما مو

وا) زخره متعد

وَالإِقْرَاوْرَ أَنْ يُهُولُ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ عَلَى نَفْسِه بِالرَّنَاءُ آرَانِعَ مَرَّ بِ، هِي آرَانَعَةِ مُخَالِسَ مِنَّ مُجَالِسِ الْمُقِرِّ كُلُمَا أَفَوُ رَدَّةُ الْقَاضِي، فَإِذَا ثُمَّ إِفْرَازُهُ آرَانِعَ مُؤْاتِ سَالَةُ الإِسْمُ عَنِ الزِّنَاءَ مَـا هُوا وَكَيْفَ هُوا وَالْبِنَ زَنِّي؟ وَبَهِنَ زَنِي؟ هِذَا بِيْنَ ذَلِكَ لَوْمَهُ الْمُحَدُّ

َ فَإِنْ كَانَ الزَّانِي مُخْصَناً رَجْمَـهُ بِالْجَجَـازَةِ حَتَى يَشْرِتُ، لِخُـرِجُهُ إِنَى الرَّضِ فَضَاهِ، يَتَنِّكَىءُ اللَّهُودُ بِرَجْجِهِ، ثُمُّ الإِضْمُ، ثُمُّ النَّهُالِ، فإنِ الْمُنْخِ الشُّهُودُ مِنَ الإِنْدَبِ شَفَط المُخَدُّ.

في والنهرة (وَالْإِثْوَرُوا أَنَّ يُعَرِّ أَلِيَائِغُ الْعَافَلُ) ﴿ لَانَ فَوْنَ الْفَسَى وَالْمَجْدُونَ غَيْر مُعَشَر (عَلَى نَفْيَهِ بِاللّهِ أَوْنَ فَرَاتِهِ فِي وَلِمُجْدُونَ فَيْهِ الْفَقَلِ لَانَ الْإِوْلُو قَامَةٍ بِهِ فَيَعْشَر التَّحَدُ مَجْلُسْ الْفَاقِينِ، وَاللّهِ فَيَعْشَر التَّحَدُ مَجْلُسْ الْقَاضِي، وَاللّهِ فَيْ الْفِيلُونَ الْفَاقِينِ وَالْفَهِ فَيْهِ مِجْلُسُ الْقَاضِي، والأول السّج وكُلُمُنا أَوْنُ مِن الْفَلْكِ، وَاللّهِ فَيْهُ وَطُولُونَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَإِنْ أَنْهُ وَاللّهُ وَإِلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ فَيْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ فَيْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ فَيْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ فَيْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُونُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّه

(قَانُ كَانَ الرَّانِي مُحْصَاً رَجَعَهُ): أي أمر الإسام برجب (مانحجارة حَتَى يَسُونُ) كما فعله يُظهِ (الأَوْسِ ومانحجارة حَتَى يَسُونُ) كما فعله يُظهُ (المُحْرِجُة أَلَى أَرُّصِ تُصَافِح) لأنه أمكن الرجمة، ولذلا يصبب يعطهم بعضاً، وسفا قالوا: يُصْفُون لرحمة كصفوف الصلاة، وكلما رجم صف تنحوًا وتفام أحر، ولا يحمر للرحل ولا يربط. وأما المرأة فإن شاء الإمام حفر لها لأمه أشر مخافة التكثيف، وإن شاء أقامها من غير حفر كارجل؛ لأنه يتوقع مها الرجوع بالهرب كما في «الجوهرة» (يُشْدَىءُ الشَّهُوةُ لرَّحْبُه) إن كان نبو المهاد قد يتماسر على الأداء، ثم يستعظم السياشرة بمرجع،

⁽٢٠) الأصل في هذا الله. حديث داهي والعاملية و مديث المعدية سيئي رأما حديث عامر عاصرحه فيحداري برغم ١٨٥٠ ومسلم ١٩٥١ ع ١٦ وأبو داره ١٤٣٠ ومن حديث أي هوبرة. أحرجه المحاري ١٨٦ ومسلم ١٩٩١ وأبو داره ١٤٤٨ وأحمد ١٣٦٠ وأحمد ١٣٦٠

ومن حميث أنس أخرجه البحاري 1877 وفي البناب من حميث أبي معينته فطيء واس فيناس. وطورين سعرة و**كلها م**نجام في البحاري واسلم.

وإحدى ووابات المنظري وعمَّن حامر أن رَحَلًا مِنْ أَشَلَم حاء النبي كليّة فاعترف اللوما فالعرض عنه النبي كليّة حتى شهد على نصبه أرج مرات مثال له النبي كليّة أيك حنون قال الا، قال . أحصنت؟ قال: نعم، عاسر به فرجم بالمصلى، علما أذانته الصحيارة فر قافوك فرجم حتى عات اعتال له الخبي يجهر سهراً وصلى عنه ولم يقل بولس والل حريج عن الزهري وقصلي عليه روزية وحامه عاهز الله الحديث

وَإِنَّ كَانَ لَمُورَّ الْبَعَدُّ وَلِهُمُ لَهُمْ الشُّسْ، وَلِمَعْسُلُ وَلَكُفُلُ وَلِيعَنْشَى غَلْبُهِ

َ وَإِنْ لَمْ يَكُنِّ تَحْصَنَا وَقَالَ خُرًا مِنْدُهُ مِنْهُ خَسُو. يَأْثُرُ الإِمَامُ خَبْرَبِهِ بِسُوْمِ لا تُمَارُهُ لَهُ صَرَّبًا مُتَوْسُطًا أَشْرُعُ عَنْهُ بَيْنَهُمْ وَيَعْرُقُ العَسْرِبُ على أَعْضَانِهِ وِلاَ زَأْتُ وَوَجْهَةً وَقَرْخِهُ، وَإِنْ

.....

فكان في ندايته الحيال للفرّو، وكُمْ الإمامُ إلى حصر تعطيماً لمه، وحصوره لبس ببلارم كما في والإيصاح، وكُمْ النّاسُ الدين عائِمُوا أداء الشهادة أو أدن عهد المذاصي بالوحم، وعن ومحمده: لا يستجه أن يرجعه إذا تم يعابلو أداء الشهادة ، وفهستس، وفين الشيخ المُشهّوة من الإلكار، يوجمه (سقط المُحَدُّ) لاه فلالــة الرجموع، وكذا إداء الوا أو ما توا في صافح البرراية، بصوات الشرف. وهذاب،

وَوَإِنَّ كَانَ لِمُنَا أُرْبِهِ رَجِعَهِ وَمُغَلِّ عَلَى نَفَ وَيُعَلَّا وَالإَمَامُ ثُمَّ الْمَاسُ) فَالَ في والنفرة ويقضاء أنه يو امتع لم يحل المغرة رحيم، وإن أمرهم، تقرف شرطه أفتح في الكرامية أن قال قالمن على هذا يسترجم، ويبعثك وكشه، وإن ثم تعالمي المعجم، الا أويَّحُسنُ) للرجوم (وَيُخَلَّى وَيُعَلِّى ظُلُّمَ) لانه فتل بعض قبلا يسقط النسل كالسفول بصاصاً، ورضح أنه على علمي المعرفة الكما في والدرة

⁽⁴⁾ حديث الصحرة على المبتدية أسرحه سباير ١٩٥٥ وأبو دير ١٥٥٠ والى ساحة ١٤٥٥ والا عربي (١٥٥٠ والا عربي (١٥٥٠ على من البرس طالت إلى بي والتركيف التركيف طالت إلى من البرس طالت إلى بي التركيف التركيف طالت إلى التركيف التركي

الدرائع لمسائد ١٦٨٥ - ٢٢ وليه وثير أمر بها فصلي طبها المال

⁽٢) - حورة تمون الأملاء ا

كَانَ عَبْداً جَعْدُهُ خَمْسِينَ كُذَّابِكَ.

ُ فَإِنْ وَجَعَ الْمُعَرِّ عَنْ مُرَّارِهِ فَيْلَ إِفَانِهِ الْمُحَدِّ عَلَيْهِ، الرَّ مِي وَسَطِه، فَجِلَ رُجُوعُهُ وَخُلْيَ سَبِيلَةً.

وُيُشْفَحَتُ وَلِلإِمَامِ وَ أَنْ يُلَقُنَ الْمُعَرِّ الرُّجُوعَ ، وَيَقُولُ لَهُ * تَعَلَّكَ لَمَسْتُ أَلَ قَبْلُكُ .

وَالرَّجُلُ وَالْمَرَّأَةُ فِي ذَلِكَ مَسُوَاتًا، غَيْمَرَ أَنَّ الْمَمَرَّأَةُ لَا تُشَوَّعُ عَنْهَمَا بَيَالَهَمَ إِلَّا الْمَمْرُو وَالْمَصْوِرِ، وَإِنَّ خَفِرَ لَهَا فِي الرَّجْمِ جَازَ.

وغير مبدوده فقد قبل: الصدُّ أن يُلْفَى حلى الأرض ومند كمنا بفعل في زمانا؟، وقبل: أن يعد السوط فيرفعه الضارب فوق رأمه، وقبل: أن يعدُّ، بعد الضرب، وقلك كنه لا يفعل؛ لأنه وياده على المستحق. الهد.

وَوَإِنْ كَانَ غَيْداً خِنْدَهُ خَسْبِينَ جَلَدَةً (كَفْلِكَ) أَي كَمَا مَرَ فِي حَلَدَ الحَرَّدُ لَانَ الرَقْ مُتَصَفَّ تنتمه وَمُقْتِصِ للعقرية.

(فَإِنْ رُجْعَ النَّمْؤُ عَنْ يُقْرَاوِهِ فَلَى يُقَافَةِ الْخَدَّ عَلَيْهِ، الَّوْ فِي وَسَطَهُ فَبِلَ رُجُوعُهُ وَخَلَيْ سَبِيلُهُ)؛ فإن المرجوع حسرً محتمل للصدق كالإدرار، وليس أحد يكشه، فتتحقق الشبهة في الإقرار، يعقلاف ما فيه حق العبد كالقصاص وحمد القذف، الموجود من يكذبه، ولا كشفك خالص حق الشرع، وهداية،

(وَيُسْتَحَدُّ يُلإِمْهُمْ أَنْ يُلفُنَ أَلْمُقَرِّ الرَّجْوعِ) عن إقواره (وَيَقُولُ لَدُ. فَعَلَكَ نَصْبَتُ أَوْ فَيْلُكَ)،
 لقول وقاة ففاعي، التَّمْكُ لَمَسْتُهَا أَوْ فَيْلِنَّهَا ١٠٠ قال في الأصل: وينبغي أن يقول له الإسام: نمثك تروجتها، أو وطنها شههة، ومقا قريب من الأول الهداية.

وَالسَّرَجُنُ وَلَمَوْأَةً فِي وَكِكَ مَسَوَاءَ، لأنَّ النصوص نشعلها (خَيْرَ أَنَّ الْسَوْلَةُ لا تَسَوَعُ عَلَهَ إِنَّالُهَاءِ تَسَرُّزاً عَن كِسُفَ العَوْدَةِ لاهِمَا عَرَةً وَإِلاَّ الْمَوْوَ وَالْحَلَّى لاهِمَا لِمُسَان المصروب، والسُّنُرُ حَاصِلُ مِنْوَهِما، وتَضَرَّبِ اللحَّ جَالِسَةً لاَنَهُ اَسْرَ لَهَا وَوَإِنَّ خَفَرَ لَهَا فِي الرُّحْمِ جَانً وهُمَو احْسَى؛ لأَنَّهُ اسْتَرَلُهَا، وإنْ شَرِكَةً لا يَضْرَ، لأَنْهَا مَسْتُورَةً شِيهَا كَمَا فِي والهَدَايَةً،

يقي رواية أن داود 2847 من حديث حباير بن تُنسُّوهُ وفيه وقلعات قبلتهمه ورواية من حديث ابن ميامي. وهيه ومقلك لِلند، أو غمرت.

⁽⁴⁾ المسرسة المسترى ١٨٧٤ من أدن عباسي قبال ديما أني مبادر بن مثالك التي يهو قبال له. لعنك قلك، أد شهرت أو مشرسة قبل الا يا رسول أنفى قبل، أيكيها «الا يكني ، قال العمد ذلك أمر برحمه». وقال زيرة أن دار ١٤٩١ ١٩٩٤ من حدث حيار بن أنشيرة وقع وقبليك فيلسمه ورواية من حيات أن مناص.

وْلَا يُقِيمُ الْمُولَى الخَدُّ عَلَى عَبِهِ إِلَّا بِإِذَّا لِإِمَّامِ .

فراذا رُجِع أَخَذُ الشَّهُودِ بَقَدَ الخَكُم فَشَلِ الرَّجُم خُسَرِيُوا الحَدَّدُ وَسَفَطَ الرُّجُمَ، فيإنَّ رُجِعَ بَقَدَ الرَّحْمِ خَدَّ الرَّاجِعَ وَحَدَّهُ وَضَمَّى رُبِعِ الشَّيْقِ، وَيَنَّ تَقْفِقَ خَدَدُ الشَّهُودِ عَنْ الرَّنْسَةِ خَلُول.

وَشَوْطُ إِخْصَانِ الرَّجُمِ * الذَّ بِكُونَ خُرَّ . نَالِغَاءَ غَائِلًا، مُشْلِمَاً، قَدَ تَزَلَجُ الرَّأَةُ بِكَاسَأ ضَجِيحاً، وَذَحَلُ بِهَا وَلِمُهَا فَلَى صَفَةِ الإخْصَان

﴿ وَلَا يَجْمَعُ فِي الْمُخْضَيِ لَئِنَ الْخَلَةِ وَالسَّرَّجُمَاءَ وَلا يُخْسَعُ فِي الرِّكْسِ بَيْنَ الْجَلّ

(وَلَا يُقِيمُ الْمَوْلَى الحِدُّ عَلَى عَلَّهِ إِلَّا مِؤْنَ الإضام)؛ لأن الحجد حن الله بعساني، لأن المقصد منه إحلاء العالم عن الفساد، ولهذا لا إسقط بإسفاط البند، فيستوليه منَّ هو شائبُ عن الشيخ، وهو الإدم أو بالله كما في والهدية،

(ويةا رَحَعَ أَحَدُ النَّمَوْرِهِ بَعُدَ النَّحَكُم وَفَى الرَّحْمِ ضُرَوَا) أي الشهود كلهو الراحمُ والنافى والحما، أي حدُ العدْف، بصيرورتهم قدّمة المحدان العدد قبل إقامه الحد كما قبل الحكم (وشعط النَّرُحَمُّ عَنِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ العصال العدد قبل إنامة الحدد، وحدا، فبولُ المي حيضة و والي يوسف، وقال محمدان يُخذُ الرَّجِع فيط، وعلى فولهما احتمد الأنها، فتصحيح الوَانُ وحدم الحدم ويقد الرَّحْمِ حَدَّ الرَّاجِعُ وَخَدَّا) لأن لشهادة تأكدب بإدمه الحد، والراجع صار تلافظ من الحدُ بالشهادة السابقة (وُصِيلُ رُبُع اللَّذِينَ - لأن رُبُعُ النَّسِ الله شهادة.

﴿ وَإِنَّ لَمُصِرَ عَلَاهُ النَّهُودِ عَنْ أَرْنَعَةٍ لِحَدُّوا}. لانهم فذف

(ن شرط (الاخصان: أن بكون حُرّاء مالها، عالجاً، فسلماً، فد تؤوّع المُرالَّة بكاحاً صجيحاً ودخل بها فقماً؛ لهي والمهداده و سالفقل والسوغ شهوناً الإخطاب في والهداده و سالفقل والسوغ شهوطًا المقلمة المقلمة المحلمة والمعلمة المحلمة الم

وَإِنَّا يُتَخَفِّعُ فِي النَّخُطُي لَيْنَ الْحَدِّدِ وَالرَّجْمِ) ﴿ لَأَنَّ الْجَنْدُ يَقْرُى عَنَ المفصود مع الرحم: لأن زحر غيره يحصل بالبرجم. إذ هو هي العقومة الصياف، ورُخْرُه لا يحصل بعيد هلاك ووُلاً وَانْغُمِي ، إِلاَّ أَنْ يَرِى لِإِمَامُ فَبْكَ مُصْلَحَةً فِيْفُرِّيَّةِ عَلَى قَشْرِ مَا يَزْقً.

وإذَا زَنَى الْمَسْرِيضُ وحَلَّمُ السُرُجُمُ رُحَبَ وإنَّ كَانَ حَمَّا الْحَنَّدُ لَمُ يُخْتَفُ خَنَى نَشِراً، وإذ رَنَّبِ الْحَامِلُ فَمْ نُخَدُّ خَنِّى فَضِعَ خَمْنُهَا، فَإِنَّ كَانَ خَذْهَا الحَنْدُ فَحَنَّى تَضَالَى منْ

يُجَمَعُ فِي البِكُو لِيْنَ الْحَلْمِ والنَّمُونِ)؛ لانه وبادة على النص، والحديث مسوح كشيفوه. وهيو فوله عنه الصلاة والسلام، والشّب اللّب جلّد بالة ورجّدٌ بالمحارة؟ الاسام واللهداية وإلاّ أنَّ يرى لإمامُ ذَاك مُشَفَّعَةً فَيْنَوْ لَهُ على قَدْر ما لواق من المستحد، وذلك تعريرُ وساسة؛ لانه فند يغيد في بعض الأحوال، فيكون لنراي فيه للإمام، ومليه للخمل النفي الصواريُّ عن مقص المحابة رضي الله عنهم؟؟؟. وهذاية،

(فريةًا رأني العَريضُ وحدَّةِ المواجلُ عنبه (التُرَجِّمُ رَحِمَ) لان الإثلاف مستحق؛ (بلا مستع سبب المعرض (فرينُ أدن خَلَةً الْخَلَة المُم يُجَمَّدُ حَتَى بَرَأَةٍ لَحَدِرًا عَلَى اللهُ (فراد رنت الحاملُ) ووحت منبها الحد (فَمُ لُخَلَة حَتَى نصبع حَمَنها، تحرزاً عَلَى إعلانُ الواد ؛ لانه نصل محرمة وفيالُ كانُ حَمَّهَا الجَلّةُ فَحَلَى تَعَالَى} أي ترتفع وتخرج (مِنْ تَعالِمها)؛ لأنه وع مرض مؤجر إلى الزّه

تما ذكر المصعب.

وانها - حاد في حدث ماده من المبالث قال الهال من الفاجح إدا ترل علمه تاريد للدنان وبرائدا دوجها قال قانوني عدد دان يوه فعلي كارك طما أمري عنه قال: حدوا شي فقد حمل الفائهي مسلال الذب ماتيان. والبكو يفكوه الليك جلد مائة قد رحم سلحجان، واسكو حدد فائه تنز مني سحة

أغيرجه مسلم 1969 ع 17 مهيدا التقط وأبير داود 1960 - 1983ع، والدّرم في 1969 بات (1966 و 1967). والمهني 1974 و 1977 وأصد 1970 - 1977 - 1977 والفلائس 1972 م

حالته أحل التربشين حسن صحيح ، والعمل على هذا عمل بعض هي أحد مهم على. والرا مسعود. وألى بن كمان، وهو قول إسجن ، ودال بعض أهالي العلم من أصحاب التي ي⊛ مهما أو يكون ، ومسر وعرضا الكيّان بنداعم الرجم ولا يُعلم أوقد أثر ترجم ما ترازل بناترات يُحل ربهما قال التموري، وأمن المبارك، والشائعي، وأحمد أحد أولو حيمة أيضاً، فهو قال يحمورن.

ره» . حدد هي يصب الرابة ۱۳۲۵، العرج طابك في والهوظاء ك ميماً فاست. بي عدد الما فاست. وإن أما كمو الصديق أني برجل له وقع على عارفة بكل لم اعترف على طبعة. ومه يكل عصر عامر به أمر يك و معمد الحداثم على إلى تعدّه

وروي عبد ترواق في العصمة في الطلاق هي بالح قال (الحاة راحل في أني لكرة (فالكر الجبر ومه ربياء سام ربي فلك الحد

و طرح مالك في موط معمد في الحديق ١٩٠٤ في نامج وأن مداً كان يقوم أثني رغيز الحديق و به السكرة خارية من ثلث الرئيل، طريع لها، فعظم عمر أن الجطاب، وتقدم وبنا يحدد الرئيسة آلام البركر هما و فالهذا المقصل الشامعي وأحمد يأخلج عن الجدد وصفى لليم المحصل والله سائك المدين أك المحصل الراحل الفواد إلى المداء وعبد المحلية هو سياسة معرفية أرالي الإصادود ورد محمول على الشعري أن السيح

يُعَاسِهَا، وإذا كَانَ خَذْهَ الرَّجْمَ رَّجِعْتُ.

وإذَا شَهِدَ الشَّهُودُ بِحَدِّ مُتَقَادِمِ لَمْ يَقَطَعُهُمْ عَنْ إِقَانَتِهِ يُعَدُّهُمْ عَنِ والإِسَامِ وَلَمْ نُقَبَلُ شَهَادَتُهُمْ وَالاَّ فِي حَدْ الْفَدُف تَحَاصُهُ .

وَمَنْ وَطَىءَ الْحَجِيَّةُ فِيمَا ذُونَ الْفَرْحِ غُزُّوَ.

وْلَا خَدُّ هَلَى مَنْ وَهَىءَ حَارَبُهُ وَلَدِهِ، وَإِنْ قَالَ وَعَلِيْتُ أَنُّهَا عَلَيْ خَرَامُ، وَإِذَا وَطَىءَ

(وَإِنْ كَانَ خَفْطَ الرَّجُمْ وَجَفْتُ) يَسَجَّرُهُ وَضَعَ الحَمَّلِ، لأَنَّ النَّاحِيرُ لأَجَلُ الوَلَدُ وَقد العَصَلِ، وَعَن عَالِي حَيْمَةً، أَنَهَا تَوْجُرُ إِلَى أَن يُسْتَحَنَّى اللِلْدُ عَلَمَا إِذَا لَمْ يَكُنَّ أَحَدُ يَقُومُ بشريبَه؛ لأَنْ في الشَاخِير صَابِةُ الولدُ عِن الفَسِاعِ كِمَا هِي وَالْهِدَايَةِ».

وريادًا شهد الشّهودُ بعد مُنهادِم لله يَسْطَعُهُمْ عَلَى (قائده يُعَدَّهُمْ عَي الإضام) أو مرضهم أو حوف طريعهم ولم نقبل شهدت أنها للتهمية والان التأخير إن كان الاخبار السّر فالإندام على الأداء بعد ذلك أضعت فيجته أو لعداوه حركته فيتهم فيها، وإن كان نغر الستر بصر فاسقا أقماً فيقناً بالمنافع وإلا في خد القدر فاسقا أقماً فيقناً والتقادمُ عبر مانع في حضول العباد؛ ولان المدعوى فيه شرط فيحصل فأجيرهم على المدام على المدام على منافع ويب في من أنهداه أو الشام، وأشر في والمحاسم المعامرة إلى منه أشهر، فإنه فال بعد حين، وهكذا أشدر والطحاوي، وأبور فيفه أنه يُقَدَّر في والمحاسم في قالت، وقومه إلى رأي القاصل في كل عصر، وعن ومحمدة أنه فدره بشهر، الأن ما دومه عاصل، ومن وراية عن وأبي حيفه و وأبي يوسفه، وحو الأصح، احم، وفي وقيا فياصيحانه:

(وَمَنْ وَصَىءَ أَجْسِلُمَّ فِيمَا لَمُونَ الْمَسْرَجِ) تَنفخيد وتسطيل (عُزَّرُ)؛ لأنّ مبكر بيس فيه شيء مغدر، وشمل قوله دفيما دون الفرج، المدار، وهو اقول الإمام؛ لانه فيس برنا كما يأتي قريباً.

ورلا خَلَّا غَلَى مَنَّ وَطَى، حَارِيَة وَلِلِهِ وَوَلِهِ وَلِيهِ وَإِنْ سَعَلَ وَلَوْ وَلَنَّهُ حِيَّا العَسم عَلَمْتُ النَّهَا غَلِي خَرَافَعَ لان الشّبهة خُكُمية الانهاء الشات عن دله ل.. وهو قاوله بيج - وأنت ونسألكُ لإيسكُ*!! والابوة فيائمة في حق الحدد العقالية، ووَلِاهَا وَلِمَى، جَارِيَّةَ أَبِيهِ أَوْ أَلْتُهِ وَإِنْ غَلْهَا وَالْوَ

 ⁽١) أخرجه أبي مناحه ٢٣٩١ بياف ما للرجيل من مال وقيمه وجو من جنابيت جدير بمنظ وأن وحمالة قبال: بها
 رسول الله إن في مالاً ، ووقداً وأن آبي برياد أن يحتاج مالي أنشال وأنت وأمثلاً الأبيت .

ولان أسوطيوني فمي الروائد (بالحد صحيح). ورجاله ألفات على شرط البحاري (هـ.وأغرجه أنو د ارد ٣٥٣٠). وأحمد ٢٧١٧ وكد أغرجه أنن ماجه ٢٣٩٦ من حديث عمروين شعيب عر أبيه عن حده مرفوعاً.

خبريَّةُ أَمِيهِ إِنْ أَمُّهِ الرَّ رَوْجَهِمِ، أَوْ وَطِيءَ الْغَبْتُدُ جَارِنَةَ سَوَّلاهُ، وَقَالَ وَعَلِمْتُ أَنْهَا عَلَيُ خَرَامُهِ خُدُرُ وَإِنْ قَالَ وَظَنِيْتُ أَنْهَا فَجِلَّ لِيءٍ نَمْ يُخذُر

وَمَنْ وَطِيءَ خَارِيَّةً آجِيهِ، أَوْ غَمُّو، وَقَالَ وَظَائِمُ أَنَّهُ خَلَالًا، خَلَّى

وَمَنْ رُفَّتُ إِلَيْهِ غَيْرُ الْمَرَأَتِهِ وَقَالَتِ النَّسَاءُ وَإِنَّهَا وَوَحَنَّكُ وَفُوطِنْهَا ، فَلَا خَذْ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ الْسَهَارُ .

وَمَنْ وَجَدَ النَّرَأَةُ عَلَى فِرَائِهِ مَوْجِلُهِا فَمَنْذِ الْعَشَّ، وْمَنْ تَزُوُّخِ النَّرَأَةُ لَا يُبعِلُ نَهُ يَخَلَّمُهَا

وَوَجْوَهِ أَوْ وَطِيءَ الْفَيْدُ جَارِيَةَ مُولاً وَقَالَ طَيْفَتُ أَنْهَا نَحَلَّ بِي فَمْ يَخَدُّى } لأن بين مؤلاء انساطنا في الانصاع، فقله في الاصحارة؛ وظلنت المجارية؛ وظلنت أنه بيخا ليء والفحل لم يلام الحيل؛ وأن الفعل واحد كما في والجوعوة (وَمَنْ وَطِيءَ خَارِيةً أَنِيهِ إِلَّا عَمْدُ وَمَالًا خَلَى الله الخيل خَلَى الله الإنساط في الحيال فيما وجهمنا، وكنه مساشر الصحارم سوى الولاد لها بينا. وهداية، ومن ومن ولا أنها في الحيال فيما ويهمنا، وكنه مساشر المحدوم سوى الانتهاء إذ الإنسان الإيميز بين المراك وبين عبوها في أول الوهله، فصار كالمغرور ووغلب الحيل، لها نقرر أن الموطء في دار الإنجاز بين عبوها في أول الوهله، فصار كالمغرور ووغلب الحيل السهو ووثن وخد أمراً أن الموطء في دار الإنجاز بين عبوها في أول الوهله، فالمناه الحد الشهة فنحب السهو (ووثن وخد أمراً أن المهد ذيل مؤلف والمه قد ينام على فرائسها غيرها من المحلوم لتي في بينها، وكذا إذ كنان أعمى؛ وهداية، وهذا الله قد ينام على فرائسها غيرها من المحلوم لتي في بينها، وكذا إذ كنان أعمى؛ وهداية، ومن المجارة التي في بينها، وكذا إذ كنان أعمى؛ وهداية، وهذا المؤلف أن يُجل له تكوم في المجارة التي في بينها، وكذا إذ كنان أعمى؛ وهداية، وهذا إذ المناها فاجابة وقالت وغاله والمها المخذ؛ النبية المؤلف الله المحلة المؤلفة ا

وأخرجه الطوابي في الكبين والأوسط، والعيقير من حديث أن مسعود كنا في المحمم 106/2.
 وقال الطوابي: لهزلو به يوادي حديثه وكان مواتمات المستمين. وقال الهشمي أنس دي حديثه لم أحد أن ترجمه (مدائدة).

وذكره أمن أمي حالم برقم 1944 من حميات جار أوقال. فالله أمي " عدا حقة رواه الشووي، والن عيبة عن امن السكار، بلاغة أم هو النبه ثم أعراقه الا الاه العالمية من المسبب عن عمر مرفوعة لمان أمي . عد الحلا إماد هو عمر وابن شعيب عن أبه عن حدة مرفوعةً.

ويده في تلقيقي السير ما ملحمه: رواه الواد عن ابن السكادر عن حام وقط، إمما يُعرف مرسيلاً وقال. البهلي، قد روي من أرجه أخر موصولاً لا يتب شها وقال الدارفطي، أوي موصولاً، ومرسيلاً، وقال العقيلي بعد أن أعرجه من حديث منبوة بن حدث وفي الساب أحاديث وفيها لين وبعضها أحسن من يعمن احد اطر تقميص خجير ١٨٩٤٢ ونصب الرابة ٣٢٧٧٣

الحلاصة الهدا حديث حيد سحموع طرف

يوطِئها لَمْ مَجِنَّ عَلَمْهِ النَّخَلَ، ومَنْ أَنِي السَرَاءُ فِي الْسَوَّجِسِمِ الْسَكَرُوو الْوَعَسَلُ عَلَو لُوطِ فَلاَ خَذَ غَنْهُ عَنْدَ وَأَي خَبِيعَه، وَيُغَرَّزُ وَفَالَ وَالْوَ يَرَسَفُ، وَ وَلَمُحَمَّدُونَ هُوَ كَالْوَا، وَمَلَّ وَفَلْ وَلَوْ اللَّهِ يَرَافُونُ وَفَلْ اللَّهُ لَقِمْ وَمِلْ إِنِي فِي دَارَ الْحَمَّوْتِ الْوَقَارِ البَّغِي ثُمَّ خَرَجَ إِلِنَا لَمْ لَقِمْ وَمِلْ اللهِ لَهُ اللّهُ لَقِمْ عَلَيْهِ وَمِلْ إِنِي فِي دَارَ الْحَمَّوْتِ الْوَقَارِ البَّغِي ثُمَّ خَرَجَ إِلِنَا لَمْ لَقِمْ عَلَيْهِ وَمِلْ إِنِي فِي دَارَ الْحَمَّوْتِ اللّهِ اللّهُ لَقِمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهُ لَقُولُ اللّهُ لَقُولُ اللّهُ لَهُ اللّهُ لَقُولُ اللّهُ لَقُولُ اللّهُ لِللّهُ اللّهُ لَقُولُ اللّهُ لَقُولُ اللّهُ لِللّهُ لَقُولُ اللّهُ لِللّهُ لَلّهُ لَقُولُ اللّهُ لَكُولُ اللّهُ لِلللّهُ لَلْهُ لَقُولُ اللّهُ لِلللّهُ لِللّهُ لِللّهُ لَلّهُ لِللّهُ لَلّهُ لَلّهُ لَقُولُ اللّهُ لِلّهُ لَلّهُ لَهُ اللّهُ لِللّهُ لَلّهُ لَهُ اللّهُ لِللّهُ لَلّهُ لَلّهُ لَلْهُ لَمْ لَهُ لِلللّهُ لِللّهُ لِلللّهُ لَلّهُ لَمْ لَمْ لَهُ لَمِنْ لِللّهُ لَلّهُ لَهُ لَ

.....

ه لإسبيجابي ه و وقدا قول ه أي حميقه و ورفوان وقال فالو يوسف ه و متحده . إذا تروح مجبرمة وعلم أنهيا حرام قليس دقيقاً. بشبهة وعليه الحالم إذا وطيء ، ورنا كتان لا يعلم قبلا حيد خليمه والصحيح إفول فأني حيقة ، «وفرا» وعلم مثني فالشني، و والمجبوبي» وغيرهما. وتصحيح».

إيض أفي المراقع في المعاصم الشكرة في الدير والم غمل عمل الأو قوط التي التي ذكراً في الديرة والم التي المسجود ويبوده في السجن الديرة والاختراع التي المدون السجن المسجود ويبوده في السجن الحد الله التي يردل الاختلام الصحابة ومني الله علم في موخ الس الإحراق بالسان، وقلم اللجدار، والمسكن الس مكان موقع وإنباع الاحجازات، وغير دلك، ولا هو في معني الرداد الابه لبير فيه إضافة الولد والشانة الاساب، إلا أنه بنزار: الابه أمر منكر فيس فيه شيء مقدر وأوسال والمحترة والمحترة المراجعة على الرحة. المراجعة على المحترة فول داني حيمة، وطليه مشيء المحتوم والا السفيء وغيرهما التصحيح والمحترة والمنادة التي داني المحترة فول داني حيمة، وطليه مشيء المحتوم والا السفيء وغيرهما المصحيح والمحترة المراجعة المتحرة والمنادة المتحرة والمتحرة فول داني حيمة، وطليه مشيء المحترة والاستحراء والمتحرة والمتحرة فول داني حيمة، والمتحرة والمتحرة فول داني حيمة، والمتحرة والمتحرة فول داني حيمة والمتحرة و

ووسل وطن وطن الهيمة إنه أو لصره إفلا حلّم تطلّيم)، لأنه قبس في مسى الزماء إلا أنه يصور ؛ الآنه سكر تما مراء قال في «الهداية» والذي يسرون أنها تناسع وتحديق فذلك لفظع المحدث، وليس نواحيه المعد

رُوسُلُ وَمِنْ وَمِنْ هَا وَالْحَرِّاتِ لَوَ النَّمِينَ لَمُ حَرَّا إِلَيْهِ اللهُ وَمِنْ عَلَيْهِ اللَّهِ فَك الامرحان وولاية الإمام منطقة همها لمنظرى عن الدائدة، ولا تشام معد ما حرج لامها لم تنطقه مُوجِهِ فلا تنقلف مرحمة، ولو عزا هنّ له ولاسة الإقاسة بدلت كالخليفة وأسير المصر بعيم النجلة

⁽¹⁾ خاره في نصب في ١٩٤٤ والم توافعين في كتاب البودة في حراردة بن سليم عن حديد الله في من أبن مكو في خوام فال الاكتب خالف إلى أبني بكل أخرات أبن أبياء برجل قامت منذى الله أبه يوطأ في ديره كنه بوطأ الدأة فالله أبن يكو رغيل أمه عبد أصحاب التي علا واستشارهم فيه فعد له عبر وعلى الموقع بالمال فان العرب الأعب أبد إلا دعة أحد مرضا في عرفيت الحلموه فكتب أبن يكو إلى طائم الله أمرقه بالميال فحولة خالدة أصاب وتوضيل والم

والكامع الرزائين تسبح في المصنيعين عن أمن مصورة فات الاستقل الرزاجينين ما حكم الفاحلي؟ فات إلكهل أتماني الساء في العرب عرض المنه ملكمية تدريشها المصنيعيان، وروزه أشهيلي من حيرين الرزائين التعديم حسابها العيد العامل عمر حدثت سنان بر مصر حائزه العار فات العامل الالات في سار الشهيلي 1977،

بابُ حَدُّ الشُّرْبِ

َ وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَأَجِفَ وَرِيكُهَا مَوْجُودٌ فَشَهِدَ الشَّهُودُ بِذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ الْقُرْ فَعَلَيْهِ الْحَقَّى، وَإِنَّ اللَّ نَقْدَ ذَهَابِ وَالِنَجِهَا لَمْ يُعَمَّى، وَمَنْ سَكِرْ مِنَ النِّهِيْدِ خَذَ، وَلَا خَذْ عَلَى مَنْ وُجِدَ مِثْمُ وَابِعَهُ الْخَمْرِ الرَّ تَقَيَّاهَا، وَلَا يُنْخَذُ السَّكُرَانُ خَنِّى يُعْلَيْمِ النَّهِ مِنْجَرِ مِنَ النِّبِذِ وَشَرِينَهُ طَوْعًا وَلَا

.....

على من زمن في معسكره؛ لانه تحت أمره، بحلاف أمير العسكو والسرية؛ لأنه لم يقوفن إليهم. الإقامة كما في دالهداية».

باب حد الشرب المحرم

(وَمَنْ سَجُو مِنْ النَّهِيْةِ) أَيْ سَيْدَ كَانَ (خَدَّ) وَلَّهُ بِالسَّكُو مِن لَسِدَ لأَنَّهُ لاَ يُحَدُّ شَرِمَهُ إِذَا لَمِ يَسَكُمُ العَاضَاءُ وَإِنْ الْخَنْفُ فِي الْحَلَّ وَالْحَدِمِنَةُ فِي شَرْبِ دُونَ الْمَحْكُمُ إِلَّا كَتَالُ كَشِرَهُ يُسْكُمُ لَلْشَبِهَةً، والسَّكُرانُ عَنْدَ وَأَيْنِ حَبِقَةً؛ مَنْ لا يَمْرُفُ الرَّبِيلُ مِن السَّرَاةُ والأَوْضُ مِن السَّامَ، وقالاً: هو الذي يخلط كلامه ويَهْدِي؛ لأنه هو المتعارف بين الناس، وهنو اختيار أكثر المشابح كما هي والاحتيارة، وقال وقافيتِكَانَهُ: والفنوى هني قولهما. اهـ

وَوَلاَ خَذْ عَلَى مَنْ رُبِيدَ مِنَهُ رَفِيْهُ أَفْخَفُرُ أَوْ تَقَيَّأُفَ}؛ لان الرائحة محتملة، وكذا التسرب قد يفع عن إكراه واضطرر وَوَلا بُخَدُ السَّكْرَائُنَ بِمجرد وجداله ملكوان، على وَخَنَى يُقَلَمُ أَنَّهُ سَكِير مِنَ النَّبِيقِ) أو الخدر ووشريّة طَلُومًا؟؛ لا فتصال سكره بصا لا يوجب العجد كالبنج ولني الرُّماك و لشربٍ مكرمًا أو مصطرًا.

بُعَدُ خَنِّي يَزُولُ عَنَّهُ السُّكُولِ

وَحَدُّ الْخَدْرِ وَالسُّكْرِ فِي الْحُرُ فَمَانُونَ سُؤَطاً يُفْرَقُ عَلَى بَدْنِهِ كُمَا ذَكْرُنَا فِي الزَّنَا، وإنَّ كَانَ عَلِما فَخَدُهُ ازْنَدُونَ سَوْطاً.

وَمَنْ أَفْوَ بِشُرُبِ الْخَمْرِ أَوِ الشُّكْرِ ثُمُّ رَجْعَ لَمْ لِلْحَدِّ.

وَيُثِيَّتُ الشَّرْتُ بِشَهَادُوَ شَاهِدُقِنَ، وَبِإِقْرَارِهِ مُرَّةً وَاجِدَةً، ولا تُقَيِّلُ فِيهِ شَهَادُةُ النَّسَاءِ مَعَ الرُجَالُورِ.

.,947,

﴿ وَلَا يُحَدُّى السَّكُونَ حَالَ سَكُوهُۥ قِلْ (حَتَّى يَزُولُ غَلَمُ السُّكُنِّ﴾ تحصيلًا للمقصود . وهم الانزجار ، بوجدن الألب، والسكران زائل العقل كالمنجون لا يعقل الألم

(وَخَذُ الْخَمْرِ وَالشَّكْرِ فِي الْخَرْ فَمَانُونَ سَوْطَأَعَ؛ لِإسْمَاعِ الصِّحَامِة رَضِي الله تعالَى عنهم (ا (يُغْرَفُ) ذلك (غلى لِمُدَّبِهِ كَمَا فَكُونُنا فِي) حد (النَّرَفَاء فَإِنْ كَنَانَ الشَّارِبِ (غَيْمَا أَفَخَدُهُ أَرْبُشُونَ شَوْطُأً)؛ لأن الرق لُمُضَف على ما عرف.

(وَمَنْ أَفَرُهِ عَلَى نَفِسَهِ (بِشُوَّبِ الْخَشْرِ أَوَ الشُّكُو لَمْ رَجْعَ لَمْ يَخَذُّهِ؛ لأن حبالص حق الد تعالى، فيقبل فيه الرجوع، كما مر في حد الرنة.

﴿ وَيَشِتُ الشُّرَبُ شَهَادَةِ شَاهَدَينَ كَسَائِرِ الحدودِ سَوَى النَّرِمَا تَشِونَهُ سَالَتُصْ ﴿ وَبِاقْبُوارِهِ مَرَّةً

أخرج البحاري عن السائب بن يزيد رقم ١٧٧٥ وقسا تؤتى بالشبارب على عهد وسنول الديجة وإمرة أي
دكر فضدواً من خلافة عمر مغرم إليه باينيات وبعالماء وأردينا حتى كان أحمر إمرة عسر محلد ارسين حتى
إدا عنواء ومسفوا جد شباس.

وأحرج سند ١٩٠٦ ح ٢٠٠ ٣٠ وأد داوه دوده ٤٧٩ والسوسدي ١٤١٣ والدرمي ١٣٢٥ والبيهي ٢٦٥٠ من طرق فتانة عن أسن وأن التي كلا جند في العقير بالعربات والمثال ثم جلد أو يكر: أربعي فلما كان عمر، وما النس من أربعت والقرى فال ما رون في جلد الشمراء فقال عند الرحمي من عود، أرى أن تحملها كاميا المدود فال: فحد عبر تبايين،

فال الترمدي. حديث أنس سبس صبحح والعمل على هذا عند أهل فلعلم من أمسعاب النبي ﷺ وغيرهم. أكاحد السكران تعانون.

غائداً: قال النوري من شرح مسلم ۱۱ /۱۱۷: قال الشافعي احد شاوب اللحمر أربعون. وفلاسام أن يسخ به تماس. وتكون هذه الزيجة تعريرات.

وعلى عناص عن الجمهور من السلف والفقها. منهم صالت، وأي سيعة، والأوزاهي، والشووي. وأحمد. وإسعق. أنهم فلوا. حدَّة تسانون 1 هـ

رقائل من حسر في الفتح ١٩٣٧، قال البوري واللي دفيق العيدار الإحماع على هلك إلا أن افتساعمي قال: له أن يصل له إلى تعاييل

باتُ خَدُ ٱلْقُدْفِ

إذا فَعَلَقَ وَجُلُ رَجُعُلًا مُخْصَناً إو آشَرَاهُ مُخْصَنَةً بِعَسْوِيحِ النَّرْنَا، وَفَعَالِبِ الْمَفَلُوك بِالْحَدِّ خَلْمُ الْخَاكِمُ تَمَانِينَ سَوْطاً إِن كَانَ خُرًا يُفَرُقُ عَلَى الْحَصَائِهِ، وَلا يُجَرَّدُ عَل لِنابِهِ، غَيْر أَنَّهُ يَنْزُعُ عِنْهُ الْغَرْوُ وَالْحَشُو، وإنْ كَانَ عَلَداً حَلَداً وَلَهِي.

وَالإَحْصَانُ: أَنْ يَكُونَ الْمَقْذُوفَ خُرًا، عَاقِلًا، بَالِعاً، لمُشْتَماً، غَمِيعاً عَنْ فِعْلِ الزُّان.

واجدَّةً؛ قال اللإسبيحبابيء: هو قنون دأي حيفه، وطال دأنو بنوسف، و هزفره: بشمرط الإقرار مرتبن، والصحيح قبل الإمام، واعتماد، والمعجوبية و دالسفيء وعبرهما. وتصحيح، (ولا تُقَلَّلُ فِيهِ شهادًا بألَمَاء مم الرَّحالَى؛ لأنه خد، ولا نفذجل لشهادة السف، في الحدود، وجوهرة،

باب حدّ القدف

هولهةُ: الرَّبْيُ، وشرعاً: الرَّبْلُ بانزيا، وهو من الخَالَز بالإصاع - فلجاء.

وإذا قَفْقُ رَحْلُ أَوْ الرَّهُ وَرَجُلاً لَحْصَنَا أَوْ الْمِرَاةِ مُخْصَدُهُ بَصِرَحَ الزَّبَا كُونِتِ أَوْ مَا رَبَّةَ وَلَمَاتُ الْمُعْتَافِ الْمُعْتَافِ الْمُعْتَافِ الْمُعْتَافِ الْمُعْتَافِ الْمُعْتَافِ الْمُعْتَافِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

ولمنا كان معنى الإحصال هما معايراً لمصلى الإحصال في افرنا فشره تقوله: (والإخصاءُ أَنَّ يَكُون الْمُلَقَّوْفُ خُرَّامِهِ لإطلاق اسم الإحصال عابه في فارله نه الى. الفقليق يُضعَّ مَا عَشَ الصُّخَصَافِهِ ١٩٤٤ في استرائز (غابَالاً للعام، لأن السجون والفسلُ لا بلحقهما عال. لحدم تسقل عمل الزيا سهما (مُسَيمًا) لقوله (£2 منزً الطُرِّفُ سالمُ فَيْسَ بِلْمُحْضَى (٣٠) (عبداً عَلَ بِحُسلِ الراسا)

^(*) حورة حور، لاية ا

⁽۲) - سورة مسيان الأيان 18. (۲) - أموجه الدارفطس ۱۹۲۷ عن ان عمر

[.] ودر. الويللغر في علمت الراية ٣٣٧٦٣ . أخرجه إصحق من واهوية في مصدقة، من الن عمر عن السي علام

وَمِنُ لَهَى لَسَبَ غَيْمِهِ فَقَالَ وَلَمْتَ لِأَسِيكَهِ، أَوَّ وَلَا أَيْنَ الرَّالِيَّةِ، وَأَمَّهُ مُنْخَضَفَةُ وطالب الأَبْنُ بِالْخَسَدُ خَدَّ الْفَادَفَ، وَلا يُطَالِبُ بِخَدَّ الْفَذْنِ، لِلْفَيْبِ إِلَّا مَنْ يَغْ مُ الْفَدْعَ فِي نَسَبِهِ بِفَذْنِهِ، وَإِنْ كَانَ الْمُفَفُّوكَ مُخْضَفًا خَازَ لِآئِيهِ الْكَافِرِ وَافْشِدِ أَنْ يُطَالِبُ بِالْحَدْ، وَلَلْمَن لَلْمُدُ أَنْ يُطَالِبُ مِؤْلاً يَفْتُفُوكَ أَنْهِ النَّكُرُةِ.

وَإِنَّ افْرُ بِالْفَدْفِ ثُمَّ رَجْعِ ثُمَّ يُقْبُلُ رُجُوعَةً

لأن غير المصف لا للحفه العاراء والقادف مسادق فيه .

ورمل أنفى أنسب غيره فقال النّست؛ مان ولأبيك فإنه يحد، وهذا إذا كانت أنه مُخْفِيتُهُ ؛ لأنه في المحقيقة قادتُ لأمه والآن النسب إنها أيقي عن الراني لا عن عربه وإلى قال اله وبا أيّن الزّائِيّة، وأَنَّهُ مُثِنَّةً مُخْصَلَةً، وقال: الزّبِّق مَاتُحَدًا، قَدْ النّبَائِيّة، لانه فقف محصتُ عد سوتها، فلكل مُزَّ يقم العَدْمُ في أسبع المحقالة، كنما ضرح به يقوله:

(ولا أيطالت بحدًا الفدّب لِلسَيْت إلا من يَغَمُ الْفَدَعُ فِي نَسِجِ بِنَدْفِي وهو الوالد والولد (الي الأصول والغروع - لاد العار بنتج بهده لمكان الحرثيث وكون الغذف مُتَسَاولاً لهم معنى، قيّد بيموت الام لأو لائها إذا كانت حيث فيلد المطالبة لها ، وكدا أو كانت عائمة لجواز أن نصدته ، والتقييد بالأم التقافي ؛ فإنه أو قدف رحلاً منا ولاصد ورعه المطالبة ولدا أطلقه منت بعده حيث فال: وولا يطالب بحد انقدف للسبت إلغه ووإذا كان المُقَدُّوفُ مُحْصَناً حاز الأنب) ولو عبر محصن كانته والكام أو أنشب أن الطبق الاستحقاق الأد

وَنَيْسَ لِلْمُعْدِ أَنْ كِفَائِكَ مُؤَلَّانُ وَلا لَلاَئِنَ أَنْ يَطَائِبُ أَنَا وَطَلُفَ أَنَّهُ الْمُحْرَّقِ لَلسَّحَمِيّةِ؛ لأَنْ السولي لا يعانب بسبب عبقم، وكذا الآب سبب أنفه، ولهذا لا يُفَاد أو لند يولنده ولا السبيد. يعتد،

روايلُ أَقُرُ بِالْقَدَّفَ لُمُ رَحَعَ لَمُ يُقَالَ رُضَاعُهُ)؛ لان المفتوف فيه حقاً ليكنفُوه في النوجوع، بخلاف ما هو حالص حق افد نعالى؛ لانه لا مكدت له فيه.

فيان أومن أشرك بناعة عليس معتصدي فأن إسحل أرضعه مرض فيان عن رسول أنه توج ورضه مرض أصل
طريق إنسجق رواد الدارتهاي في وسايه أنم قال الم يرفعه على السحل ريفال أن إنه رجع عن خلاف والصواف
موقوف أومنا أقفظ إنسجوق في وفسماده كنه تراة أشان أنه رحموع وإسفا أنه أن الثردة على المرتوي في وقفه
ووقفه

وَمَنْ قَالَ يَشَرَيُ ۚ وَيَا لَيْطِيُّهِ لَمُ لِحَدُّ، وَمَنْ قَالَ لِمَرْجُلِ ۚ وَيَا أَلِمَنْ مَاءِ السُّنساءِء فَلَيْسَ يَقَانِفِ، وَيَوَا لَسِبُهُ إِلَى عَنْهِ أَوْ خَالِهِ أَوْ زَرْحٍ أَمَّهُ فَلَيْسَ هَانِفِ ۚ

وَمَنْ وَطِيءَ وَطُعًا حَرَامًا فِي عَبْرِ مَلْكِهِ ثُمْ يُحَدُّ فَادَلُكُ. وَالْفَتَوْغَمُ يَوْقِيا لا يُخَذُّ فَافِقُهُ.

وَمَنَ فَدَفَ مَبْدَأً قَرْ آمَةً أَوْ كَافَرًا بِالزَّفَارِ أَنْ فَذَفَ لَسَيْسًا بِعَيْرِ الزَّمَالِ فَقَالَ. بَا فَانِيقً، لَوْ يَا كَامِلِ، أَوْ يَا خَبِيكُ، إِ غُرْزً، وإن قَالَ يَا جَمَارُ أَوْ إِنْ جَرْبِرُ لَـثُرُ لِمُعْرِلُ.

ومن قال كارتي إذ أبطي السنة إلى الطالب بفتحين الحيل من العرب أثراً ولا البطائح في سواه العرق (لم أيحل) الا أنه والديم التشبه في الأحلاق أو عند الفصاحة وكذا إدا قبال داست بعربي الما قبال والله والديم التشبه في الأحلاق أو عند الفصاحة وكذا إدا قبال داست بعربي المحقق والكرم والصفاء (ذا أن الن صاء السبب المنا لحجة المعلمان في المحتمل المحتمل المحتملة المحالة كما في والمحقودة وأرفا بسلم إلى غلم أو خابه أو أوح أبه وليس بقائل بقيافي الأل المحتملة عن والمحقودة وأرفا بسلم إلى غلم أو خابه أو أوح أبه وليس بقيافي الأل والمحتمل المائلة والمحتملة المحتملة والمحتملة والمحتمل

وزمل فدف أمة الرعادة الإعادة (وصغيراً وسائراً) عَرَادَ الله اداد والدخل به الدين، ولا المخارسة الدين، ولا المخال مقتبل في العجادة، وحجب التحرير إلا أحد بيلغ به غنينه المخال مقتبل في العجادة، وحجب التحرير إلا أحد بيلغ به غنينه الانه بن حسن في بجب فيه العجب وقداد وقداد من ذكر والرعاد أو به أكل الرعاد أو بحر ذلك أغال إلى أن غنيا أحيب من الأول، لانه فيس من جنس ما يحب فيه العدم فالراي صحة فلاهمة كما في والمهدينة وورث فالى إلى إجمال أن المجتزيل أو با الانه أنه المحدم فالراي صحة فلاهمة كما في والمهدينة وورث فالى إلى عرف بحروا الانه المحمهم الوحدة فالمال، وإن كان من المعادة المهدورة وهو الاحسى وهذاباته.

^{(13) -} سورة سفرق الأبه. 157.

 ⁽٥) خيال الديلين في نصب الرادة ٣٩٣/١٠ - صبيت عبرت. وفي «الدودس» لأن شخاخ التديين في عبد تدير معرض تريوماً دالحاد والدين لا والدالحة

وقال الراحجر من المعرفية ١٠٩/٣ أنم أحدد أي يمثل سناق المصحد

والتُقَوْيُونَ الْقُدُّةِ يُسْعَةً وْتَلَائُونَ سُوطَةً، وَاقْلَةً ثَلَاثُ جَلْنَاتٍ، وَقَالَ وَابُو يُوسُف، يَبْلُخُ بِالنَّغُرِيرِ خَسْنَةً وَسَنْجِينَ سُوطًا، فَإِنْ رَأَى الإنامُ اللهُ يَعْسُمُ إِلَى الصَّمْرِبِ فِي النَّفْرِيسِ الْخَيْسَ فَعَنَى

وائمةُ الضَّرَاتِ التَّغُويرُ، لَمْ حَمُّ الزَّنَاءِ لَمْ حَدُّ الثَّوْبِ، ثُمَّ خَدُّ الفَدْبِ.

وَوَأَنَاذُ الصَّرَبِ الْتَمْرَيُّ)؛ لأنه تُمَعَّى من حيث العند بينَّلُط من حيث البوصف ثلا يزدي إلى قوت العقصود، ولهذا لم يختف من حيث التقريق على الاعصاء كما في والهداية، ونَّمُ حَدَّا الرَّمَا)؛ لامه أعظم جناية حتى شُمرع فيه الترجم رَثَمُّ خَدَّ الضَّرَاتِ) لان سبيه مبيقى (ثُمُّ حَدُّ المُدَّدَّ)؛ لان سبيه محمل لاحتمال مبتقه.

^{(17) -} فال الوبلمي في نصب الربة ٢٥١/٣ عرب. "وذكره النعوى في أشرع الحسة، عن ابني أي لبل..

رَمْنَ حَدُمُ الإَمْلُمُ الرَّ غَنْزُوهُ فَمَاتَ فَحَدَّهُ هَـَذَرُ. وإذا لَحَدُّ فَمُسُلِمٌ فِي الضَّلَاف شَفَطَتُ شَهْدَتُهُ، وإنَّ تاب، وإنَّ حُدُّ الكَافِرُ فِي الفَدْتُ لَمُ أَسُفهِ قُبِكَ شَهَادَتُهُ، واللَّهُ أَعْلَم.

كتاب السرقة

إذًا شَرَقَى لَمَاقَسُ الْبَالِخُ عَشْرَةً فَرَاهِم، الْرَّمَا لِبَعْنُ عَشْرَةً دَرَاهِم، مُشَرَّوبَةً الْرُغَيْقِ مَصْرُوبَ، مِن جَرِدِ لا شُبِهَة جِيه، وَجَبْ عَلِيهُ الْغَظِّمُ، والْعَنْدُ والنَّمْرُ فِي الْفَظْعِ شَواءً.

وَمَنَ خَدَمُ الإمامُ أَوْ مَوْرَهُ لَهُمَاتٍ) منه وَقَدَمُهُ هَمَرُ)؛ لابه قابل بـ فعل بـامر الشـرخ، وبقلُ المشهور لا يتقيد بشرط السـلامه كالفصاد والبراح، بخلاف الزوج إدا مُرَّد رايجت؛ لابه مُطَنَق عنه، والإطلاقات تنفيد بشرط المسلامة كالمعرور في الطريق، اهمياية،

وَوْلِهَا خَلَمُ الْمُسْلَمُ فِي الْفَلْفِ مُنْفَظِئُ غُهَادُنَّهُ وَإِلَّا قَالِهِ] هَلُونَهُ تعالى: ﴿وَلَا نَقْبُوا لَهُمُ شَهَادَةً أَيْدَأَهُا ! وَالاَمِنِيَّاءَ فِي الْفِيهِ عَبْلًا إِنِي مَا يَقِيهِ، وَقَاءَتُهُ فِي وَالهِدَائِةِ فِي الشّهَادُ بِهِ وَإِلَّا خَلُّ الْكَابِرُّ فِي الْفَلْفِ ثُمَّ أَسُلَمْ قُبُلْتُ شَهَادَتُهُ ﴾ لأن هذه شهادة استفادها بعد الإسلام فلم شخط نحت الروه يصلاف الفيد إذا خَلْ خَلْ القنف لم أَسَق لا نقيل شهادت، الأنه لا شهاده له أصلاً في حال الروق، فكان رو شهادة بقد الغنق من تسام عند العقابة.

كتاب السرقة

وهي في اللغنة: الخَذُ الشيء من العبر على الحقلة والاستصرار. وممه السّنرائلُ السُّلُم ، ومد زيدت عليه أوصاف في الشريعة على ما يأتمث ببالله. وهداية:

وإذا شرق العاقبل الله عن الناطق اليصب وطفرة فراهم حيداً وأرما) اي شيف مما لا يسارع إله المساد ونبطة غشرة فراهم صواء كانت الدراهم ونضروما أو غير مشروسه من جربي وهوا ما يمنع وصول بيد العبر، سواء كان ناء أو حافظ ولا تأنية فيه ولا الوبي، بصرة واستق العبد المعالمك أم تعدد ووخب عليه العطم، والاصل منه فوقه نصالى: ﴿وَالسَّارَقُ وَالسَّارَقُ فَاتَطَعُوا أَيْدِيَهُمَا هَا؟ الآية، ولا يد من اعتبر العقل واللوغ الان العلم حواء العباية، وهي لا تتحقل بدويها. لا تتحقل بدويها.

 ⁽¹⁾ سورة النورة الأبة إ

⁽٢) - سررة الماندي الآية . ٣٨

.....

لان الأصلى لا يقطع للشهة وبالانتباء عليه، وقيد بعشرة دواهم لأن النص الورد في حق السرفة مجمل في حق السرفة مجمل في حق الله وقد الفيحي وقال وأصحابتاء المجمل الذي قطعت في العملة بنين المبخل، وقال وأصحابتاء الفيحي قطعت في الدواهم وعشرة دراهم، وعمم في الدواهم بقولة وحضرونة أو غير مضرونة وهو رواية دالسمى عن وابي حنيفة، ولكن ضاهر المرواية بمنظر المعضروب وبه قال داليو يوسف و ومحمده، وهو الأنشخ والن السم الدوهم بنطش على المخروب عرفا، وظاهر كلام والهدالية بقل بينز أو غشرة دالهم والا والمعضروبة بينه الله السراط المضروب كما قال في الكساب، وهو طناهر الدواية، وهم الانسم رعاية لكمال الحايف حتى لو سرق علمرة تهرة فيسها أنقص من عشرة مصروبة لا يجم الخطع، الحمد وتبعه في ذلك الكمال في والفتح، قاللاً كما ذكره والفدوري، ولكن في عالية الجمل المخالف في والفتح، كان في نقله عن والفدوري، ولا لكن وي عالية المحتورة ولا يقبد أبن نصر الافتطاء ذكر في الشرح - وهم تلميد والقدوري، وروية والمختصرة، ولم يقبد بالمنتصرة ولم يقبد بالمنتصرة والم مصروبة أو غير مصروبة أو غير مضروبة، ثم قال أدراء ولي والمناح، ولم يقبد وعشرة دواهم مصروبة أو غير مصروبة أو غير مصروبة، ثم قال أدراء وروي والمساح، المكتاب والمتناح، دواهم مصروبة أو غير مصروبة أو غير مصروبة أو عير مصروبة من قال والمياح، تم قال أدراء والمناح، ولمي يقبد وعلم مصروبة أو غير مصروبة أو غير مصروبة أنه قال أدراء والمناح، ولمي والمياح والمياح والمناح، من أدراء المناح، والمناح، وهم والمناح، والمناح، أنه قال أدراء والمناح، وال

^{(4) -} أخرجه الصحاوي في وشرح الإثارة 1777 في الحدود باب المقدار الدى يقطع فيه السنارق كاما في نصب الرابة ٢/١٥٤٣

وله شاهد. أخرجه السنائي ٨٧/٥، ٥٣ واقعدكم ٢٧٩/٤ والبهلي ٢٥٧/٥ كلهم عن مجاهد عن أيس قال الم ذكن تقطع الله على عهد رسول عه تلك إلا في لمن المحرّ وقيمته بوائد فنار

وروغ للممثي أعن أيس من أم المن أيوهم فلاقوه.

[.] قبال الحاكم: " مسجت أننا فعياس مسجب الربيع مسجب الشناهمي بقول . أينس صدا منو ابن اصرأة كتب. - الأحار، وليس ناس أم أيمس ولم يمرك أنسى 185.

قال العالمي ، والدليل على صبحه كلام الشاهمي ما رويان هن مجاهد قال . كنان أيسي رحلًا يبدكر منه خبرًا وقد ذان, مقطع بد السارق, فشكره من قوله تم بردمه . أها

وقال الليهافي. ورواية أيسن عن خلتي تلاي مقطعة أو رواه الدرية عن أيمن مرفرهاً وقد حفظ فيه شريك. وقال الريماني في نصب اللوانية ٢٠٥٢/٣ منا مليجها أواعتلف في ألبين مثل هو أس أم أيمن العبحساني أم الا. فقال الشاهفي: هو أمر أمرأة كتب الأحدو وواقعة الحاكم

وقال شبعها المركّى أينس مولى الراب وقيل الن عمر اله حديث السرقة أذب التمالي. منا أحسب أن يه صحة، وقدا قال ان جبال الا صحة لالمن أوشله قال الدارقطي أأهد.

قال تان حجر في الدراية ؟ ١٠٨/ ووواد الطحأوي الموصولة تبد سنَّ، البيهتي فيها الوهم لشرسك الهد. وفي الناب روادات وورد عكسها وهها مافشات.

ويُجِبُ الْفَطُّمُ بِإِفْرَارِهِ فَرَّةً وَاجِدَةً، أَوْ بِشَهَادَةٍ شَاجِدَيْنِ.

وَإِذَا الشُّمْرُكُ جَمَاعَةً فِي شَوِقَةٍ فَأَصَاتَ كُلُّ وَاجِدٍ مِنْهُمْ غَشَرَةً فَوَاهِم فَطِغ . وَإِنَّ أَصَابَةً أَقْلُ مِنْ وَلِكَ لَمْ يُقْطَعُ .

ولا يُقْطَعُ فِيمَا يُوخِنَدُ تَافِهَا مُشَاحاً فِي دَرِ الإنسَلامِ ، كَالخَشْب، والفَضْبِ،

يوسف، و واللهُ سماعة، هن معجماء فيمن سرق حشرة دراهم تبرأ لا يعطم الحد. وقنوته وأو ما ببلغ فيمت عشرة دراهم، إلسارة إلى أن غير السدراهم بعير فيمت بهما وإن كنان ذهباء كما في والهداية، و وقيّد بالحرزي، لأن الاسسر و لا يتحقل دوته، ويشنوط أن يكون الحوز واحداً، فنو سوق نصابً من جرزيّن مختلفين لا بصطح، وشوط عبدم المسهة لأن اللب دارت للحدا، وكذا التأويل كما بأني، وقيّدت بدرة واحدة؛ لأنه تو سرق بصاباً واحداً من حرو واحد بصرتين فأكثر لا يضطع (وَالْفَنَةُ وَالْفَسَرُ فِي الْفَقَعَ شَوَاتُه)؛ لأن التنصيف متعدر فيتكناس الجراء؛ صيانةً لاموال

(وَيَجِبُ الْفَضَّمُ بِالْرَادِهِ مُرَافًا وَاجِدَاً} قال في والهدية () وهذا عند وأبي حيصة و ومحمد، وقال وأبي بيا المنظم الله وأبي حيصة و ومحمد، وقال وأبو يوسعه () المنظم الله بيا المؤاد مرين، ويروى عند أنهد في الجلسي مختلفين (هـ الرسم قال في والنسجة في المختلفين) والمحمد الإنعة كما هو الرسم وألو بشهادة شاجدين) والتحقق الطهور كما في سائر الحدوق، وسائهما الإمام: كيف هي؟ ومنا هي؟ ومن عي؟ ومن موق؟ لزيادة الاحتياط، واحتيالاً للدره كما مراي المحدود، وكذا يُسال المغرامين الكمل إلا الزمال، وما في والفتح و وإلا المكان، تحريف كما في والله و

وَوْإِذَا شَيْرِكَ خَمَاعَةً فِي سَرِفَةٍ فَأَصَابَ كُلُّ وَاجِدِ مَنْهُمْ بِالقسمة على السَّرِيَة (خَشَرَةً فَرَاهِم او ما قبلع قبيته ذلك (قُطِع) الجميع، وإن كان الأخد معضهم الوحود الأخد من الكبل معنى و لأن المعناد أن يتولى الأخذ بعضهم ويستعد الباقود للدمع وواذَ أَصَابِهُ]. أي كُلُّ واحد متهم وأقلُّ بنَ دَلِكَ لَمْ يُقَطِعُ واحد منهم الذن الموجب له سيرة النصاب، ويجب الفضع على كل واحد مجابته و فيعتبر كمال لنصاب في سفه

﴿ وَلَا يُقَطَعُ فِيمَا لِمُوجَدُ تَنَافِهُمُا : أَي حَفِيرَا لَهُ وَيَوْجَدُ جَنِبُه ﴿ فَنَاحَاً فِي دَارِ الأَسْلَامِ } وَدَلَكَ } وَلَا لَكُونُكُ وَالْفُلِينَ وَلِلْوَالِكَ فِيهُ وَالْفُلِينَ لِللّهِ وَقُلْفُ يَوْجُدُ أَخِدُهُ عَلَى كُوهُ مِنْ الْمُلْلُكُ } فَلْ حَنَاحَةً لِلْ فُسُرِعَ الرَّاجِرِ، وَلِهُذَا لَمْ يَجِبُ الْفَنْفُومِ مِنَا دُولُ النَصَالِعِينَ عَلَى كُوهُ مِنْ الْمُلْلُكُ } فلا حَناحَةً لِلْ فُسُرِعَ الرَّاجِرِ، وَلَهُذَا لَمْ يَجِبُ الْفَنْفُومِ مِنَا دُولُ النَصَالِعِينَ وَلِينَا اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ وَلِينَا لِللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

والمعتبيش، والسَّمَت، والطبير، وكَالَبُك فَيْمَا يُشْرِعُ إِلَيْهِ الفَسَادُ، كَالْفُواكِمِ الْرَطْمَةِ، والمُنْ والمُحْمَ ، والطبيع، والعاكمة على الشَّرِهِ، وَالرَّرْعِ النَّهَيْ إِنَّ يُحْصِدُ، ولا يَطْعُ فِي الطَّنْرِيَةِ النَّطْرِيةِ، ولا فِي الطُّنْرُور، ولا في سرقةِ النَّمْسُخَة، وإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَلَيْهُ، ولا فِي الطَّنْبِ النَّمْبِ، وَلا قَطْعُ فِي شَوْفَ الغَّلِمِ النَّبِيرِ، وَلِقُطْعُ فِي شَوْقَة السَّدِ الصَّحْرِ، ولا قطع في الدَّفَاتِ كُلُهُ إِلاَ فِي دَعَاتُم الحِيابِ، ولا قطع فِي شَرِقَة السَّدِ الصَّحْرِ، ولا قطع في الذَّفَاتِ كُلُهُ إِلاَ في دَعَاتُم الحِيابِ، ولا قطع فِي شَرِقَة كُلُبٍ، ولا فَهْجِ، ولا فَكُبِ، ولا قُلْع

ولأن الحرر فيه بانص (وَكَالِكُ). أي لا فطع (بيعاً لِلْمِرُّعُ اللَّهِ الْفَعَادُ) سان لا ينقى سنة كعنا في ه المهملة بي والمفسرات، وكالعواكم الولطَّمة والمُعُمَّا وَالْمُسَاءُ وَالْمُعُمِعِ ﴾؛ المؤك يجي : ولا قُطُّع في الطعام؛ " قالوا " معناه مه يتسارع إليه الفسادة وأنه يقطع من الحبوب والسكر إحماعاً كما في ه لاحتياره (ولا في الزَّرُع: السدي لم يُحْصِدُه والنصر على الشجر؛ لعندم الإحراز (ولا فَسَلَّح في الانسرية المنظرية)؛ لاحتمال أنه تساولها للإرافق ولان بعضها تس بعث وفي مالية معضها اخلاف، تشخف شنهة حدم العالية ورلا في العُكُورِ)" وحميع ألات المهمو؛ لاحتمال تعاوله للكسر بهما عن المسكو (ولا في شرقة المُصَحَّف)؛ لأنه يشارن في أحده الغراءة والبغر فيه (وإنَّا كان عاليه حَلَّمُ عَلَمُ مِمَانِهُ لانها نَبُّ ، ولا معتبر ناشع، كمن سرق أنبة وفيهنا خمر وقيعة الأنبة زيد على النصاب (ولا بمي) سرقة وأنصَّليب) أو الصُّمَّ واللَّمْب) أو العصة؛ لانه مأدود في كسره رؤلا مِن سرفة والشُّطُوخِ وَلَا السَّرْمِ)؛ لابها من المسلامي كما سر (ولا قَطُّمْ عَلَى سنارقِ العسي تُخَرُّ وإنَّ قان غَلَيه خُلَقٌ بيمم النصاب؛ لأن الحر ليس بعال. والحلية منمٌ لـه وولا تُطَّمُ في شرقة العليد الكنبر)؛ لانته عصب أو حدام، لانته في يد نفسته (ويَقَطّع فِي سَرَقَة العُنَّاد الطَّيْتِير) الذي لا يعتر عن نصبه لأنه صائب، ولا يعالبه على تصبه كالمنهيمة، وإذا كنان يعنز عن نصب فهم والبابغ سواء (ولا فطّع في) سرفه والنَّذفانـم كُنّها)، لأنهما لو شنرعبة ككب نفسيسر وحديث وفضه فكمصَّعف، وإلا فكنظور كم، في والدرة (إلاَّ في دفاتِر أحساسه)، لأن المفصود ورأبها فقطع مه، إن باغت مصناً وولا فَطُم من سرفة كلُّب ولا فهُلِيٍّ ونحوم، ولو عليه طبوَّقُ من ذهب. • لأن من

ودم الرئيس في معرب الدرامة ٩٩٠/١٥ وصال المرب بهيدة القطف وأخرج أمو داود في والمعراضيان على المعرف على المعرف المرب بهيدة القطف وذكره عبد العجل في يأم كالمعم من يري والمكامم من المهد أبي دايد ولا يعلن على الإرسال وهناه إلى الفطال ورزي أمل أبي شبية على العجل وأن الذي يؤلف أبي برخل سرق طعما من يقطف الروزي عبد الرزاق في محصمه ولالة وزاد قال مغلف التوازية عبد الطعام العبل علم القطف المرب العلم المرب العبل المدن علم المعرف العبل المدن المرب العبل المدن المرب العبل المدن المدن المدن المرب العبل المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن المدن العبل المدن ا

ا أوقال في الدراية ١٨٩٨/٢ مم أحمد بهذا الشقط المراذكر مرسل النجيس. المراكب المراكب المراكبة ١٨٠٨/٢ مم أحمد بهذا الشقط المراذكر مرسل النجيس

طَلِيل ، وَلَا مِزْمَارٍ، وَيُقْضَعُ فِي السَّاجِ وَاغْنَا وَالأَبْنُوسِ وَالصَّنْدُلِ، وَإِذْ أَنْحَذْ مِن الخَسْب أَرَانَ أَوْ الْبَوَابُ فَعْنَمَ فِيهَا، وَلاَ فَقُلْعَ عَلَى غَمَانِي وَلاَ خَانِشَةِ، وَلاَ نَسَاشٍ ، وَلا مُنْتَهِبٍ، ولا مُحْلِيل ،

وَلاَ يَقْطَعُ السَّادِقُ مِنْ بَيْتِ الْعَالِرِ، وَلاَ مِنْ مَانِ لِلسَّادِقِ فِيهِ شَرِكَةً، وَمَنْ سَرَقَ مِنْ أَسْوَيُهِ الْ وَلَمَاءِ الَّهِ فِي وَجِمْ مُخْرَمَ عِنْمُ لَمْ يَقْطَعُ، وَكَافِكُ إِذَا سَرَقَ الْحَدُ الوَوْجَيْنِ مِنْ الانحر، أو العَلَمْ مِنْ سَيِّلِهِ، أو مِنْ آمَزَاةً سَيِّلِهِ، أوْ وَقِحْ سَيَدْتِهِ، والْعَوْلَى مَنْ مُكاتِهِ،

جنسها مباح الاصل، وما عنيها تبع لها وولاً) في سرفة وقب ولا طلل ولا مزمان الاسها من الات القهو (ويقطع في) سوقة خنب (الشاح) فإن والمزمحشري، وهو حنب أسود ورين بأخب مر سهند، ولا تكاد الأرص ثله (والقنا) جمع فناؤ، وهي المرمح (والأسوس) خسب معروف شده سواداً من الساج (والقنائل) شجر طبب المرائحة، وكذا المردد لابها أموال محرزة مزينة عند النس، ولا توجيد بصورتها مباحث في در الإسلام وولا أتجد من الخشب) المدى لا بعطع به وأراب تصندوق وقطعة (أو الزار قطع في در الإسلام وولا أتجد من الخشب) المدى لا بعطع به النهيئة (ولا فظم على خبائن) لما التمن عليه كمروع وولا حابث تفسير الحرز (ولا) على النهيئة ولا فقط على خبائن إلى المتحراء أو البت ولو مقطلاً، للشهة في الملك، لانه لا ملك والمعين والمبلك، لانه لا ملك والمحيد، وقل عالى حبيمة والمحيد، وقال على حبيمة والمحيد، وقال على والمحيد، وا

ولا يُفععُ السَّارِقَ مِنْ بَيْنِ أَلْمَانِي، لأنه مالُ العامة وهو مهم (ولا بنُ صار لسَّارِي هيه شركة)، لان له فيه حقا، ومن له على أخو دراهم فيلوق مناهي لم يقطع، لأسه استبعاله لحقه، ولمعالى والمعالى المعالى المعال

والشُّوقُ مِنْ الْمِغْلَمِ .

والحوار على صَرَائِينَ حَرَارٍ لِمُعَلَّى فِيهِ، كَالْلِيْوَ وَاسَاوَدٍ، وَجَرْدٍ بِالْخَافِظِ، فَمَنَ مَرَانَ شَيْئاً مِنْ جَرْدٍ الْ غَيْرِ حَرْدٍ وَصَاجِبَا جَنْدَهُ يَخْطُفُهُ وَخَبِ غَيْهِ الْعَظْمُ، ولا قَطْعُ على مَنْ سَمِرَةِ مِنْ حَمَّامٍ أَوْ مِنْ بَيْتٍ أَفِقَ بِلْسَاسِ فِي فَخُولِهِ. وَمَنْ سَرِقَ مِنْ الْمُسْجِدِ مَنَاعَا وَصَاجِبَةُ عِنْدَهُ فَطْعٍ، وَلا قطع عَنَى الضَّيْفِ وَدَّ سَرِقَ مِنْنَ أَصَافِهُ. وإذا لَعْبَ اللَّصُّ الْبِيْفَ، فَدْحَلَ، فَاخَذَ الْفَالِ وَنَاوِلُهُ آخَرَ حَارِجَ الْبَيْبَ فَلا فَعَلَمَ عَلَيْهِمَا، وإنَّ أَلْفَ، فِي الطَّرِيقِ ثَمَّ

رِهَا سَرَقَ وَالْسَوْقِ مِنْ مُكَاتِحٍ} - كان به في أكسابه حقاً وَقَ كندا وَالسَّارِقُ مِن أَسْفَتُم ﴾ إذا كان له تصبب في الأربعة أحماش أو في الحمس كالغاسين ؛ كان لهم فيه تصبلًا أسا عبرهم فيتغي أن مُعْتَمَ ، إذا أن يقال إنه ماح الأصل، وهِن عبد على صورته التي كان عليها ولم يتعرب فصبار نفاتِه شبهًا، منقط القفع كما في وغاية البادرة

(وَالْحَرَّرُ عَلَى صُرَّبُسُ. حَرَّرِ لِمُعْنَى هَبِهِ وَهُ وَ الْمَكَانُ الْمُعْدُ لَلاِحْرَازَ، وَدَلك (؟ الْبَيُّوت والنُّوري والحانود. والصندوق والقسطاط، وهو الحبرز حفيقة (وحرَّز بالْعجعة) كمن حلس في الطريق أو المسجد وعنده مناعه فهو مُحررً به فيكون حرز أممنّي ومثل شبراق شبّاً بن حبران وإن المه بكن صاحبًه عاده أو الم بكل له ماك أواه ينعو مفتوح وأنوه من وعمر عمرًي وي لكن وصاحبًه عندًه ولحفظه سواه كان مستغطأ أو بالنبأ والهتماع تنجته أواحدين هو أهميجهم الاندارمية البائد عنمند مناعه حافظاً له من العادة - دهداية، ﴿وَحَبِّ عَلَيْهِ الْفَطَّمُ ﴾ لابه سرق منالًا مُحْرِراً بناحد الحررين (وَلَا فَطُغَ غَلَى مَنْ مَرْقَ مِنْ خَمْنامِ) في وقتِ حرت الديادة بدختوله فينه، وكذ حنواليت النجار والخالث، لوسود الإذن عادنًا، طو سوق في غير ولت الإذب السعناد قطع، لابها نتيك لبلإسراز، ولهمنا الإدن محتص في وقت العادة والرَّ من نَّبِّ أَونَ لِلنَّبَاسِ فِي ذُخُولَةٍ}؛ لوجود الإذن حققة وَامْنُ سَوْقَ مِن الْمُشْجِد مُنَاعًا وْصَاحِمُهُ عِنْدَةً فَطَعٌ﴾ الآمة مُحَوِّد بسانحافظ: الله المستجد ما سي الإحرار الأمونك، فلم يكن العان محرزاً بالمكان، يحلاف الحمام والبيت الندي أدد لفتاس في دحوله حبث لا يقطع، لأنه سي للإحرار، فكان حرّراً، فلا يعتبر معه الإحرار سائحافظ وأنه أقوى كممها في والهماابـذة (ولا فطام على الضَّائِب إذا سمرق مِعْسُ أَضَافُكُ؟؛ لأن البيتُ الم بين = برزَّ في حقه؛ لكونه مأفوياً في وحوله، ولأنه يسترلة أهل الدار؛ فبكنون فعله خياسةً، لا سرقته إفرادا نظل اللَّصَلُّ الْمُنْبَتِ وَدَخُلُ فَأَخِدَ الْمَالَ وَبَاوَلُهُ الْحَرْ خَارِجِ الْمُنِّبِ فَاللَّا فَطَعِ طَلْبهمنا}. لان الأول لم يوحمد منه الإخراج لاعتراض بدامعترة على العال قبل خورجه، والناس لم يوحد منه فمثك الحوراء اللم تتم السرقة من كل وحد. قال وحمل الإسلام: وهذا قبول المي حبعة، وهايه مشي الأنمة والمحبري، و والسفي، و والموصلي، وعبرهم - وتصحيح، (وإنَّ أَلْعَالُهُ). أي الغي اللهيُّ الدناع (برر النظريق) فبل أن يخرج (تُمُ خرجُ فلأحدةُ قَبِطْغ)؛ لأنَّ اذرمي حياه بعنناده السُّنواق لتعدُّر

نحَرْخ فَأَخَلَهُ فَطَعْ، وَكَذَلِكَ إِنَّ خَمَلَهُ عَلَى جِمَارٍ فَسَاقَةً فَأَخْرَجُهُ، وإِذَا دَحَـلِ الجَرَّزَ جَمَسَاعَةً كَوْلُنُ لِمَظْهُمُ الأَمْدُ فَطِعُوا جَهِيماً.

وَمَنْ نَفُتِ النِّبُ وَادْخَلَ لِمَهُ فِيهِ فَأَخَلَ شَيْئًا لَمْ يُصَطَعُ ، وإذَا ادْخَلَ لِمَدَّا فِي طَمَّشُوق الصَّيْرَجِيِّ ، الرَّخِي كُمْ غَيْرِهِ فَأَخَدُ الْغَالَ ، قُطِلَمَ

- وَتَقَطَعُ يَجِينُ السَّارِقِ مِنَ الزُّنْدِ وَقُحْسَمُ. فَإِنَّ سَرَق ثَانِياً فُسِفتْ وِحَلَّهُ البُشرى، فعإنْ

المخروج مع العناع أو لينفرغ لقتال صاحب الدار أو للعرار، ولم يعترض عليه بدد مصبرة؛ فعاطيرًا الكار فعلاً واحداً، وإذا حرح ولم بالخذه فهو مصبح، لا سارق. دهدائة، (وتحذلك). أي فطع (إن خَفَةًم: أي المناع (غلى جفار فسافة فأخراجه)، لأن سيره مضاف إليه تشوقه (وإذا فحل الحرّز جُمَاعَةً عَنْوَلَى بَعْضَهُمَ الاتحد) دون البعض وقبلهما خبيماً، لأن الإخراج من الكل ممل للمعاوة. وهذا لأن المعناد فيما بينهم أن يحمل البعض المناغ وينشمر المناقور لعاهم ا فلو امتنع الفطع أذى إلى سد باب المحد.

(وَمَنْ لَقَبُ النَّبِتَ وَادْخُعُلَ لِمَنْهُ فِيهِ) مِن غَيْمِ أَنْ يَمْخُمِلُ (مُأَخَمَدُ طُبَدُا) بِمَلَغُ الْعَمَابِ (لَمْ بُقَطَعُ)، لأن هنك الحمرر بالدخول فيه، ولم يوجله، قال «بها» الذبر» في شرحه: ومن داير يوسف، أنه يقطع، والصحيح قولنا، واعتمله والرهائي، وغيره، وتعبحيح، (وإنْ الخَلْ بعدهُ في مُنْدُوقُ الصَّبْرُ فِي أَوْ كُمْ غُيْرٍ، فَأَخَدَ الْمَالُ فَعَلَغُ)؛ لتحقق هنك الحمرر، لأنه لا يمكن منك مثل هذا الحرر إلا على هذه العبقة.

وَيَتَهُمُ لِينِ السَّارِي مِن الوَّدِي وهو المفصل بين الدراع والكف (وَتَحَدَّمُ) وحوماً؛ لامه لو كم نحسم تُفضى إلى التلف، والحد راجر لا مُتَلِف، وصورة الحسم. أن تحعل بده بعد الغطع في دهن قد أعلى بالنار لينقطع الدم، قال في والدخرية و والاحرة وثمنَّ الدمن على السارق؛ كان حه سبب ذلك وهو السوقة ، وجوهرة و وقال سَوْقَ ثَالِماً فَطِعتُ رَحَّلُهُ السَّرَى} من الكحب، وهو المفصل بين لساق والقدم، وتُحَسم أيضاً (فَإِنْ سَرَقَ ثَالِماً لَمْ بُفَطِعْ) ولكن هَرُّر (وَخَلَدُ فِي السَّجِن خَنَى بُوبِ) لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: إلى لاستحي من الله أن لا أذع له يداً باكل بها ويستنجي بها ورحلاً يعشى عليها الله ويها حَجْعُ هذه الصحاب وحجُهم الله فانعند

⁽⁴⁾ قبل في نصب الراية ٣٧٤/١٦ ووقه محمد بن الحمل في كتاب والاثارة عن عند الله بن مسهة عن طبي بن أبي طبي أبي طبي الله في نصب الله فال حرف الله في الله فالله فال الله في الله والله في الله والله والله والله في الله والله والله في الله والله في الله في ا

⁽٢) - توندا والهدا حالح بقيه الصنحانة فحكمهم...

سُرَقَ ثَائِنًا لَمْ لِعُطْعَ وَخُنُدُ مِن السُّجِي حَتَّى يُعُوبَ

وإداءً الدَّارِقُ الشَّلِ لَذِيهِ الْيُشْمَرِي، الوَّ الْفَطَعْ، الوَّ الْفُطُوعِ الْمُرْجُـلِ الْيُسْنَى، فَمْ يُقطعُ

وَلَا يُضْطَعُ السَّارِقُ إِلَا أَنْ يُحْطُسُو الْمُسْرُوقُ مِنْهُ فَيُطَالِفُ سَالسَّرِقُة، فَاإِنْ وَفَيْهَا مِنَ السَّارِيّ. أَوْ لَاقْهَا إِنَّامًا أَوْ لَقَصِفُ فِيمِنْهَا مِنْ السَّماتِ، فَلَمْ يُقَطِّهُ .

ومَنْ سَـرَق عَبُناً فَشَطِع بِيهَا وَرَدُفَ لَنُمْ عَادَ فَسَـرَفَهَا وَهِيْ بِخَـائِهَا، لَمْ لِفُـطَعْ، فَبانَ

إحماعا ومدايدو

(زَادُا قَالَ السَّارِقُ الشُوَّ الَّذِي الْبَشْرِي أَوْ أَفْعِي " أَنِي مَفْعُومِهَا رَأَوْ مَفْطُوعُ الزَّاجُلِ البَّلَمِي) أَوَ تُشَلِّهُ (لَمْ يُفْطُقُ)، لأن مِن ذَلَت نفويت حسن السمعة: يَفْشَأُ مِمَا إِذَا كَانَ أَشَلُ اللّهِ السِّرِي أَو العقر، وتشيأً فِمِنا إِذَا كَانَ مَفْطُوعُ الرّحَلُ لِيمَنِي أَوْ أَشَلُ، وتَعْرِيفُ فَلَكَ إِصْلَاكُ مَعْنَى وَحَلَّ بِمَامِ العداد تَلا يقضَى إلى الإطلاك

وولا بُقَاظُعُ السَّفِقُ إِلَّا أَنَّ يَخْطَعُوا أَنْسَأُووَلَ مَنْهُ فَيَطَالَتَ بَالنَّرِفَعِيّ لَا يَخْطُونَ شَرَطَ لَطُهُورِهَا، وَلا مِنْقَ بَينَ السَّفِيرِ إِلا بِالخصوصة، لظهورها، ولا موق بين الشهادة والإدارة والأستيماء من القصاء في بات العدود العداية، وفإن وَقْلَهِانِ الى السَّوْقَ أَنْ نَافِعِلُهِ مِنْ النَّهِانِ أَنْ فَلَتُ فَيْمُونَ فِي بَلْهُمَا مِنْ الْحَسَانِ، وليو بعد القصاء، بهذا إلَّمُ يُقْطُعُ إِذَا لا الإصاء في القائدية ويتناها من الخصوصة عبد الاستيماء، فصار تُعْمَلُ ولا إذا المناها، وتعام في والهذابية و

﴿ وَمِنْ سَرُونَ عَنْمًا فَعَطَعَ فِيهَا وَوَدُهَا} لَمَالِكُهَا وَلَمُّ عَادَ فَسَرِقَهَا} ثَانَاً وَوْهِي} معذ (بحالِها) الج

والمراح التمار على هذا الأرامين بن عائد فال الوأني عمل القطع اليد والرجل فلا ساري الأمر أن نقطع راجعه . فعال علي مار أنه لصائل الهائمة جراة الدين بحيار بوت فقار الرأة الايت فلا يسفي أن تصطع راسته المداعد. وتسل له فالمه يستي تقليها: رفيا أن معارةً وراسا أن توجيه السحل فاستوده السحارة الرواة البيهقي في . المنا أحد

وهند الأثر في سنر البيهي 1967 وووي البيهاي أيسناً من طريق مجيد من منصور عن من خسامي وأب. عمر هم الد المدالة ورجاع عال البيهاي: وهدم لوراله عن همر أولي أن الكوي صحيحة.

تَغَيِّرَتُ هَلَ حَلِهَا، مِثْلُ أَنْ كَانَ عَوْلًا فَسَرَقَةً فَقُطَعَ هِيهِ فَرَدًا ثُمُّ شَبَحَ فَمَادَ فَسرَفَهُ . أَجْعَ، وإذَا قُطعَ السَّارِقُ والْغَبِّلُ فَسِمَةً فِي يَبِدِ رَدُّفَا، وإنَّ فَسَلَتُ خَالِكُهُ أَمْ يَضْمَلُ، وإذا الأغي السَّارِقُ أَنْ الْغَيْسِ الْمَسْرُرُونَةً مِلْكُمَّ سَفْط الْفَطْمُ عَلَمْ وَإِنَّ لَمْ يُفِمَّ بِنَدٍ .

وَإِذَا حَرْخُ جَمَاعُهُ مُنْشَيِعِينَ، أَلْ وَاجِدُ بِفُسِرًا عَلَى الاَشْتَاعِ فَفَصَدُوا فَيْشُغُ السَّطْرِيقِ فَاحَدُوا فِيْلُ أَنْ يَأْخَذُوا فَالاً وَلا فَتَلُوا نَفْسَنا خَسَهُمْ الإِمَامُ حَتَّى يُخْسِبُوا سَوْيَةً، وإنَّ أَحَمْدُوا

تنصر (لله أنصلي) بها ثالباً و الانه يبعث المهنت حرمة العبل، فتكرار، فيها لا يوحب تكوار العد وفإن العبرات على خالم) الال (بش ألى) لو وكان) المسروق (غرالا أضرة تضيفع به فيرة) المعالك وأثم تُنبخ) دلك العرال وصار كرياسة الا ومدى الساري وطرقة (شية وتفضل وزاة الحيل الشرق والعبل) المسروقة وقابضة في يده وقفاً) على صالكها، المشالها على منك وربن كالت المبير وصالكة أو أو مستهلكة على المشهور (لم يضمن) الكانه الا يعام القلطع والصديال عسنا، سيراء كان الاستهلاك قبل المشتري هذه أو الموسوب له الاستهلاك على المشتري هذه أو الموسوب له فالداك تصليه

(فَإِذَا النَّفَى النَّسَارِقُ أَنَّ ٱلْمَيْنَ الْمَسْلُوفَة بِلَكُمَّا سَفَطَ الْفَسَطُخُ عَلَا وَإِنَّ لَمْ يُغَمِّ لَلْمَانُمُ لِمُجَوِدُ الشهية باختمار اللسفاق.

وقيما أيهى الكلام على السرقة السغرى أحد في الكلام على السرفة الكترى فقال. (وَإِنَّا مِنْ جَمَاعَةُ مُنْتَجِى) أَى قادرِي على أن بمنعوا عن القسهم بعرض الغير. (أوَ وَاجِدُ يَشْيَرُ على الإنْجَاحِ) بنفسه يقولون الغير. (أوَ وَاجِدُ يَشْيرُ على الإنْجَاحِ) بنفسهم بعرض الغير. في والحرف فالله والدين والحرف المهاد والدين والمراد من الامتاع: أن يكون فاضع الطريق بحيث يمكن له أن يدافع عن نفسه بقوته وشحاعته تعرض الغير، قال الإمام والإسبجابي، في شرح والفحادي، اعلم أن أناطع الطريق إمنا يكون أبعد أن تستجمع فيه شرائط، وهي أن يكون فيهم قدة وشوكة ينقطع الطريق بهما، وأن لا يكون بين شريعية وبين المعربين ولا بين معدين ولا بين معدين ولا بين ماديتين، وأن يكونه بينهم وبين الرواية، وروى عن وأن يوسف، أنه فان: إن كان أنل من مسيرة صفر أو كان في المصر الإلا فإنه الجوري عليهم حكم فقاع الطريق، وهو أن يقسع بدء الميني ورحله البسوي، والفنوي هذا على يجري عليهم حكم فقاع الطريق، وهو أن يقسع بدء الميني ورحله البسوي، والفنوي وهنا على أوق دالم يوسف، وهو أن يتساح عن والهام المين والطوري، والفنوي، وهنا والمود ما عني والمود ما عني والمود ما عني والكوري، وقطمة والمود ما عني في المعالية والمود ما عني والمود والمود ما عني والمود المؤلون والمود المؤلون والمود ما عني والمود المود المؤلون والمود المؤلون والمود والمود المود والمود المود والمود والمود والمود والمؤلون والمود والمود والمود والمود والمود والمود والمؤلون والمود والمود

⁽١) - الكرماس، ثوب من القطن الأبيض فارسي معرَّب،

مَاكَ مَسْلِمَ أَوْ دِمْنَ وَالْمَاحُودُ إِذَا قُسَمَ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ أَصَابَ كُلُّ وَاجِدِ بَنْهُمْ عَشَرَةً فَوَاهِمْ فَصَاعِداً أَوْ مَا قِبْضَةً ذَلِكَ قطعَ الإسامُ أَلِينِهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِنَ جِلَافٍ، وَإِنَّ قَلُوا وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالاً فَتَلَهُمُ الإَمَامُ حَدَّا، فَإِنْ عَفَا الأَوْلِيَاءُ غَنْهُمْ فَلَمْ يُلْفَفُ إِلَى غَسُوهِمْ، وَإِنْ قَنْدُا وَأَخَذُوا الْمَالُ فَالإِمَامُ بِالْخَيَارِ: إِنْ شَاهَ فَعَلَمْ أَيْلِيهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِنَ جَلَافٍ، وَقَالُهُمْ وضَلَيْهُمْ، وإِنْ شَاهُ فَيَهُمْ. وَإِنْ شَاهُ صَلَيْهُمْ: يُضَلَّبُ خَيَّا، وَيَنْفِعْ بَنْظُنَهُ بِالْوَقْصِ إِلَى أَنْ يَشُوفُ، وَلا تُصَلَّبُ أَفْهُمْ مِنْ تَلاقِهُ آلَامٍ، فَإِنْ ثَانَ فِيهِمْ صَبِي، أَوْ مَجْدُونُ، أَوْ فَوْ وَجِم مَحْوَم مِن

اللابة ﴿ إِذَا لَمُوادَ تُورِبُعُ الأَجْرِيةَ عَلَى الأَحْوَالَ كَمَا هَاوِ مُقَرِّرُ فِي الْأَصَّاقِ (حَشَّى يُحْبَثُوا تُوسُفُهُ لا بمجرد القول، بل عظهور مبيعة الصالحين أو المنوب (وَإِنَّ الْخَلُّوا مَالُ مُسْلِم الَّوْدَمُنَّ وَالْمَلْحُوذُ إذا قُسم علَى حماعتِهمْ) بالسبيَّة وأطناب كُلُّ واحدٍ مُنْهُمْ عَشَرةُ درَاجِيرٍ؛ فصة فُصاعداً وأوَّ با تيمنّه دَلِكَ} من عبرها إفطَعَ الإنسامُ أَنْدِيهُمْ وَأَرْجُنَّهُمْ مِنْ خَلَافِ} . أي فطع من كبل واحد منده السمني ورجمله البسري، وهذا بدا كان صحيح الأطراف كما مر، وهذا حالة تبانية زويان فتُنوا وَلَمْ بِمُأْخَدُوا صَالاً فَلَهُمُ الإمامُ خَدَامُ لا فصاصباً، وله؛ لا يشترط فيه أن يكبون موجباً للقصاص مأن يكون بمحملات ولا يجور العمو عنه كمما صرح مه بقول: وفَائِلْ عَلَمًا الأَوْلِينَاءُ غَلَهُمْ ثُمَّ بِلَتَفِتُ إلَى غَمْرِهِمْ)؛ لأنَّ الحدود وحبت حضاً له تعالَى لا حق للعباد فبها، وصنه حالمة قـالنــة روإنَّ قَنْلُوا وَاحْسُوا الْمَالَ) وهي الحالة الرابعة (فالإمَامُ بِالْجَذِرِ: إِنَّ نَسَاء فَعَامَ أَبْسَابُهُمْ وَأَرْجَلُهُم من جلافٍ) جراة على أخد السال (ر) بعد دلك (طهيرٌ وصَلَّهُمْ) جراة على الفلسل (وَإِنْ لَمَاءُ قُلْهُمْ) فقط ﴿وَإِنَّ نَمَاهُ صَلَّهُمْ} فقط: نما في كيل منهما من الإهلاك، وقيه كفاية في النزجر، قبال الإسام هالإسبيحان م وهذا الالحق ذكره قبولُ وأمي حميمة، والهزفروء، وقال وأبار يوسه . ف: لا أعليه من الصلب: وقال ومحسدي لا يقبعني ولكن يقتل وبصلب والصحيح قبول وأبي حنيفة، وهي «الهمالية» و «التجيس». أمه ظاهر الرواية، واحتاره دلمجيوس» و «الموصلي» وغيرهما. وتصحيح»، و (يُصَنُّ) من يواد صلم (حبًّا) وكيفيته: أن يُغرر حشنة ويوقف عليها، وفرقها خشبة أحرى وَيْرَ عَلَّ عَلَيْهَا بِدَيْهِ وَوَيْبُعِجُ بَطْنَةً بِالْزَائِعِ ﴾ من نحت ثديه الايسر، ويحضحض سطة (إلى أنَّ يَمُونَ﴾ وروى والطحاوي، أنه يغتل أولا تنه يصلب بعد الفتل؛ لأن الصُّلُب حُبًّا مُثَّلُفُ ولانه يؤدِّي إلى التعديث، والأول أصح. لأنه صلبه حبُّ أبلغ في الزجر والردع كمنا في والحوهرة،. ﴿وَلَا بْصُلْتُج: أي لا ببغي مصلُّوباً وأكثرُ مِنْ ثلاثة أبَّام } وهو طاهر الرواية، كذا قال والصندر الشهياء في شرح والجامع الصميري وعن وأبي بوسف، أنه يترك على حشته حتى بنفطم فيسقط ليحصل الاعتمار لغبره، وُجُّهُ الظاهر أن الاعتبار بحصل باشلاته فحدها يتعبير فيتأذى السنس فبحلَّى مبته ومِينَ أَمَنَهُ لِسِدُمَنَ. عَلِينَهُ وَفَهَنَّ كِمَانَ فِيهِمْعُۥ أَيِّ الْفَضَّاعُ وَصَبِّيٌّ أَوْ مُخْذُونٌ أَوْ فُو وَحَمْ مُخْرَمُ مَن

الْمُفَـطُوعِ عَلَيْهِ شَغَطَ الْخَـدُ عَنِ الْبَاقِينَ وصَالَ الْفَتْلُ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ: رَنَّ شَاءُوا فَتَلُوا، وإنَّ شَاءُوا فَتَلُوا، وإنَّ شَاءُوا فَقُلُوا وَاجِدَ مِنْهُمْ أَجْرِي الْخَدُّ عَلَى خَنَاعَتِهِمْ.

كتاب الاثربة

الاشْرِيَةُ الْمُخَوِّمَةُ الْرَبْعَةُ: الْخَشْرُ، وَمِنِ: عَصِيرُ الْمِنْبُ إِذَا غَلا والْمُنَذَّ وَقَلْفَ بِالزَّبْبِ، والنَّمِيرُ إِذَا طُبِغَ خَنِّى ذَمْبَ الحَلُّ مِن ثُلَقِيهِ، وَنَجْبَعُ النَّمْرِ والتَّرْبِبِ إِذَا الشَّنْد، والرَّبِبِ ذَا طِبْغَ كُلُّ واجِدِ مِنْهُمَا الْمَنْي طَلِّعِمِ خَمَلال، وإِنِّ الشَّنْدُ، إِذَا شَرِبْ مِنْهُ مَا يَغْلِبُ

المُنفَظُوع حَلَيْهِمُ الطَّرِيق وَسَفَط الْحَدُ عَنِ الْبَائِينَ ؛ لأن الحناية واحدة قامت بالحسيم ، هاذا لم يكن فعل بعضهم موجباً صار فعل الباقين بعض العلة علا يترتب عليه الحكم ، قال في العباية : وهذا الذي دكره والفادوري ، ظاهر الرواية عن أصحابنا ، وهو اهول زهر ، ا هم (ق) إذا سقط الحد (صار الفضاص أو الدية (وَإِنْ شَاءُوا عَفُول) ؛ لأن صار عناص حقهم (وَإِنْ بَاشَر الْبَعْسُ وَاجِدَ بَنَهُم) دون الباقين (أَخِرِي الْمَدُ عَلَى جَمَاعَتِهم) ؛ لأنه إنما يأحذه بصوة الماقين ، ومن قبطع الطريق قلم يُقبر عليه حتى جاء تاباً منظ عنه الحد بالتوبة قبل القدرة ، ووقع إلى أوليه المقتول : إذ كان خل اقتص مه ، وإن كان أعد المال رده إن كان قاتماً وصعنه إن كان عالكًا ، لأن النوبة لا تسقط حق الأدمى . كما في والمعومرة ،

كتاب الإثربة

والأشربة: جمع شَرَاب، وهو قفةً: كلُّ ما يشرب، وحُصَّ شرعاً بالمسكر.

والأشرنة المتعرّنة الإنعنة): اسدها والعنوا، وهي عصير البنب اللي وإذا خلا حتى (غلي): أي صار بعور (واشَنَدُ): أي قوي وصار مسكواً (وفقف) الي ومي (سلوّله). أي معرف الموعود المجينة لا ببغي شيء منها وصغر ويبرق، وهنا قول الي حبيقة، وعندهما إدا الشد معين صار مسكراً وإن النابي (العصير) العذكور وإنّا صُغ خَي ذَفَتِ النّلُ بنُ تُنْكِيّ) ويسمى البائق وإلى المواقع وقول: الطلاء ما ذهب تناه ويغي تنت كما في والمحيط، وقبل: الطلاء ما ذهب تناه ويغي تنت كما في والمحيط، وقبل: إذا ذهب تمث فهر الطلاء وإن ذهب تعف فهو المحيط، وإن خبع أدى وشت وقفف بالزيد على الاحتلاف كما في والاحتيارة، وقال وقاصيحات، ماء العتب إدا طبخ دوهو البائل، يحمل شويه ما دام حلواً عند الكل، وإذا غني واشت والدت والزيد يعرم قليله وكثيره، ولا يضفي شاريه، ولا يكم مستحله، ولا يحد شاريه ما لم يسكر مه با هر (ف) اشالت (فيق النّد بالمريد على المرابد على المريد المر

فِي طَلَّهِ اللّهُ لاَ يُسْجَرُهُ مِنْ غَيْرِ لَهُو وَلاَ طَرْبٍ، وَلاَ بَأْسَ بِالْخَلِيطَيْنِ، وَلَهِبَدُ الْغَلَــلِ وَالتَّمِنِ وَالْجَنْطَةِ وَالشَّجِيرِ وَالنَّذَرَةِ خَلالًا وَإِنْ لَمْ يُطْلِحُ.

الاختلاف، والنفيع: اسم مفعول، قتل في والمغرب: يقال أنْف الزبيبُ في الحنابية وتغف إذا الذاه عبها لينلُ وتحرج منه الحلاوة، وزبيبُ منفع بالفتع محفقاً، واسم الشراب غليم. ا هـ. قال في والهدايه: وهو حرام إذا اشتد وعلى و لأنه وفيق مُنفِدُ مطرب، إلا أن حرمة هذه الاشربه دون حرمة الخمر، حتى لا يكفر مستحلها، ولا يحب الحد بشريها حتى يسكو، وتجاسلها خفيفة في رواية غليظة في أحرى بخلاف للخمر، ا هـ مختصرةً.

وَأَسِدُ النَّسِ هو اسم حنس فيتاول البناس والرطب والنسر، ويتحد حكم الكل كما في والزاهدي، والنبية: شراب يتخذ من النمر أو البريب أو العسل أو البير أو غيره، سأن يلفي في المماه وينزك حتى يستخرج منه، مشتق من النبية وهو الإلقاء كما أشار إليه في المطلمة وغيره وقيستاني، وأن نبية (الزيب إذا طَبِح كُلُ وَاجِهِ يتهمًا أَثَى طُخ). قال في والهداية: إذا ذهب أقبل من تلتبه فهم السطيوخ أدني طبخ. ١ هـ (خلال وَإِنْ) عَني و (انسله) وقدت سالنرسد. وقهستاني، قال والمعيني، على طبه أنّه لله ينكر أنفوه المنافق اكتفاء بما سبق (إذا شرب منه أنه أنه بناه أنه الأيكرة) وكان شره لمتفوي ونجوه (من غير قلو ولا طرب) فال والمهستاني، والمترق به ويبن النقيم بالطبخ وعدم كما في النقيم، قال في والهداية: وهذا عند وأبي حنيفة، ووأبي يوسم، وقال في والمدين والمساء، واعتماه الأقمة والمنافق والمنافق المحدوم، وفائسفيه و والموصلي، ووصدر الشريعة، وتصحيح، وكن يلكي فريباً أن والمحدوم، على قول وحده، وتنافي، فيد يعدم اللهو والطرب؛ لأنه مع ذلك لا يحل الإنفاق والغيرى، فلك يعلى الإنفاق

(وَلاَ بَأَمْلُ بِالْحَلِيقَائِيَ): أي ماء النزييب والنمر أو النوطية أو السر المجتمعين المطبوحين أدبي طبيخ كما في دانسمراج، و دلعاية، وغيرهما؛ والمعهوم من عبارة العلتمي عدمُ الشيراط النظاع، تم هذا إذا لم يكن أحد الخليطين ماء العلب، وإلا قبلا لله من فعالب التنفين كما في والكافي».

(وبيعدُ العمل) ويسمى سالبُغ . قال في والمغرب): البُغ بعدر الباء وسكون الناء . شراب مسكو يتحدُ من العمل باليمن (و) لبيد (النين و) لبيد (المُجنَّفة) ويسمى بالجرْد - يكسر المهم، كما في المعرب - (ف) لبيد (النُبهي) ويسمى بالحفة . تكسر الحاء - كما في «المُهمنائي» (ف) لبيد (الفُرَق) بالدال المعجمة ـ ويسمى بالسُّكركة ـ بعم السين والكاف وسكون الراء - كما في «المعرب» (خلال) شربه للتفوي واستمراه الطعام (وأن قُمْ يُطَيِّعُ) وإن المند وقذف مالزماد ، وهذا عند وأن حدة 14 و وأي بومة 10، وعند ومحدد حرام، قال في والتصحيح 10 واعتمد وَغَصِيرُ الْعِلْبِ إِذَا ظُخَ حَنَّى ذَعْبُ صَّهُ لَلْنَاةَ وَعَنِي لَلَكُهُ خَلَالُ وَإِنَّ الشَّنَدَ، وَلا بَأْسَ بِالإَنْيَاةِ فِي السَّنَّبَاءِ وَالْحَنْمِ وَالْمُرَافِّتِ وَالنَّغِيرِ، وَإِنْ تَخْلُلُتِ الْخَشْرُ خَلْتُ. ضَوَاءُ صَارَتُ

.....

قولهما والبرهاني، و والسني، و وصدر الشريعة، احمد وفي والفهمتاني، وحصاصله أن شرب نبيد الحيوب والحلاوات بشرطه خلال عند والشيخين، فلا يحد السكوان منه، ولا يقع طبلاقه، وحرام عند ومحمده، فيعد ويقع كما في والكافي، وعليه والفتري، كما في والكفاية، وغيره، اها ومثله في والتدويره و والملافي، و والمواهب، و والنهاية، و والمعراج، و وشرح المجمع، و وشرح درر البحار، و والعين، حيث فالوا: والعنوى، في زمانا بقول ومحمده، لعلمة المساد، وفي والنوازل، وفي الليف، ونو الحد شيئاً من الشعر أو الذرة أو التعالم أو العمل صائبت وهيم مطبوخ أو غير مطبوخ فإنه يجوز شربه ما دول السكر عند والي حيفة، و وأي يوسعده، وعند وحمده، لا يجوز شربه، وبه تأخذ العد.

(وغيبير الجلب إذا طَيخ) بالنار او نالشمس وحمَّن فعل بنه لُلناه وَبِينَ لَكُهُ حَالَالُى شرك، حيث وجد شرطه وَوْإِلَى غلى وَ (الشَّنَة) وقداء بالنواعة كما سبق، وهذا عالم وأي حيداء و الي ينوسماء أيضاً، خلافاً والمحمده، والحلاف هيه كالحلاف في سابف وقد خلمت أن لتنوى المتاخرين على قول ومحمده المساد الزمان، وفي والتصحيح في وأو طح حتى ذهب ثاناء ثم زيد عليه وأعمد إلى لنار: إن أعبد قبل أن يقلي لا يأس بده لأنه ثم الطبح قبل لبوت الحرمة، وإن أعيد بعدنا غلى الصحيح لا يحل شريه العد

ورلاً بأمن بالاسبادي. أي انتخذ النبيد وفي الدَّبَاء بضم الفاد ونشعيد العين واسد. الفرع، السواحدة دَّبَاء مصاح ووالعشم، الخزف الانحصر، أو كمل خزف، وعن دابي عبيده: هي جزاز خير تحين هيا الخفر إلى العقدة، الواحدة خَلَمة العمنوب، ووالمُوثَّنِ، الوعاء العقلي بالرقب، وهو الفار، وهذا منا يُحدث النفير في النسر ب سريعة العوب والنفير، خشة تنفر وينها فيها ومصاح، وما وود من النهي أنا عن ذلك مستوخ تقول فيج عرف حديث فيه طول بعد ذكر عده الانتياء، وفيلمُووَّ في كملُ طُوْفِ عبال الفُرْف لا يُحدِلُ في تُعدِرُمُوا في كملُ طُوْفِ عبال الفُرْف لا يُحدِلُ فَلْ يُعدِرُمُهُ وَلا تَشْرِمُوا

ولاي - حديث النهي فهو في حديث في حريرة - وأن الدي يهيّ فأن فرقد عند الفيس - أنهاكم عن الدياب والحشم. - وطبقيم، والعفيّر والحشم - لعزامة المحمومة ، ولكن أشرب في مضافت وأنوكاه

أشرج مسلم 1997 بهذا اللفط، وكروه وأخرجه من حديث عائشة 1999 ومن حديث الل عبناس وتدا أخرج المحاري 2010 محمد من حديث عائشة

وأخرجه أنو داوه ٣٩٤٦ من حقيق أي هرية بطل سياق مسلم، والسال ٣٠٩٨٨ و بن عاجه ٣٩١٦ وأخرجه أنو داوه ٣٩٩٩ والفرمدي ١٨٩٨ والسالي ٣٠٨٨٨ وابن ساحه ٣٤١٣ كلهم من حسبت بن ضعر إلا ابن ماجه فهو من حديث أين سعيد الحدري، ومن السعد أحدوث وروايات كثيره المحجوج،

خلاً بنفسها أو بنسيء فلرح فيها. ولا تخره تحليلها

كتاب الصيد والذبانح

يهجول الالشطية بالكلب الململون وأأمؤن والباري وشائر الحورج المكملمة

السُلكِوْلُونَا وَقُلْهُ مِعْدُ مِنَا أَخْرُ عَلَى النَّهِي عَنْهُ وَفَكَانَ تُنْسَخُوا لَهُ أَمْعَدَايَهُ

وَوْإِذَ لَحَلُكُ الْحَمْرِ مُحَكُمُ وَالْوَالِ المُوصِيعُ الْمُصَدِّ (سُوالُ صَارِفُ حَجَّ بِنَصْلُهُا أَوْ بِشَرْرٍ طُاحِ فِيهِمَ كَالْفِلْخُ وَالْحَرِ وَالْمَاءِ الْحَالِ، لَالَّ الْحَلْقُ أَرْيِسُ الوصِيفُ المَفْسِدُ، وَإِذَا إِنَّا الوَسِفُ الْمُمَسِدُ المُوحِدِ السَّرِمَةِ حَالَى، كَامَ إِذَا مَحَلَقَ بَسَيْهِمَ وَفِقَا لَحَسْتُ طَهِرَ الْإِنَّ أَنْفُ لَلَّامُ حَمِيعٍ مَا فِيهُ مِنْ الْحَرِيّ فَقِلَ الطَّهِرِ لَمَامُ وَقَلْلَ. حَمَيعٍ مَا فِيهِ مِنْ أَحْرٍ الْخَمْرِ تَحَقَلَ، وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهُ حَالِياً هَلَ الْعَلِيمِ مَنْ الم يعلَى العَمْرُ اللهِ عَلَيْهِ فَعَلَى مِنْ سَاعِمُ وَالْفَالِقُ وَمِنْ اللهِ اللهِ اللهِيمِ مِنْ المُعْلِقُ مَا تُمَا فِي الْاصِيمِ، وَوَلَا لِكُولُوا فَعَلِيمُهُمُ اللّهِ الْمُعْلِقُ مِنْ الْمُعْلِمُ مَا الْمُعْلِمُ مَا ا

الإستان أكثر النبخ والمحتبش والأميوان، وفينك كله حرام، لاسم أمنية العصل ويسد عن وي الله ومن الصارات، لكن تعرب فوال دور الجرام الحجراء فإن أكل شيئاً من ولك لا حدة عليه وإن سكر مهما المرأ يعم مواد أنحم قمة في الجوهرة.

كتاب الصيد والنبائح

عباسة الصبه المجدرية في الملا منهما أورب الدنينة والحُمُون وصابسة الصبد للمدانج علماته. أو الآن الصبد والدناخ فلاطعمة، ومندستها الانسرية عبر حمة.

والصيد لغة المصدل مناده إذا أشده، فهم صائف ودائد مصيد، ويسمى المعسد صيداً، ويجمع طموناً، وهو الكلّ منتم أنوخش طبعاً لا يمكن أحده إلا تحلق المعرب، أدرنا، علم الحكام شرعاً كما يأتي بالها

الإيلجوزُ الاشتطيادُ بالكاتب الشعقم والعقد والسربي ولمائز المعورج العَفَلَانة؛ وهي كلُّ دي

⁽¹⁾ أما حد مدين 1888 م 19 هر دريده أن يدون الله 28 قال دعيتكم عن الدول وي مطروب أن طوعة أو طوعة .
الا يحل شدن ولا يجرف وكل مدير جوال يرون له السند الصدرة فكن يهيتكم الله والحرجة الرسدي المحدد المحدد الله والمحدد المحدد الم

وْتُعْلِيمُ الْكُلّْبِ: انْ يُتُرُكُ الأَكُلُ ثُلَاتُ مْرَاتِ.

وَتَعْلِيمُ الْبَازِي: أَنْ يَرْجِعُ إِذًا وَعُونَهُ.

فَافِذَا أَرْضَلَ كُلْبَهُ النَّهَمُلُمُ، الْوَيَارِيْتُ، الْوَصَفَرَةُ، وَذَكَرَ السُمُ اللَّهِ تَصَالَى عَلَيهِ عَلَمه إرْضَائِهِ، فَأَخَذُ الصَّيْدُ وَجَرَحَهُ فَمَاتَ حَمَلُ أَكُلُهُ، وإنَّ اكنَ مِنْهُ الْكَثْبُ لَمْ يُؤْكِلُ، وَإِنْ أَكُلُ يَمَةُ النَّهِرِي أَكِلَ، وإذَا الذَرْكُ الْمَمْرِسِلُ الصَّلِمَةُ خَيَّا وَجَبُ عَلَيْهِ انْ يُسْتُكِنَهُ، فَإِنْ أَرْكُ تَشْجُيْتُهُ

ناب من السباع أو ذي بحلب من الطير، وعن وأني حنيفة، أنه استشر من ذلك الأسد والسباء الأنهما لا يعملان المسرهما: الأسد علم همت، والدب فخساسته، والدفق عصهم نهما الجنذاء لجناستها. والخنزير مستمى؛ لأنه نحس العين، ولا يحوز الانتفاع به. وهداية.

(وَتُعْلِيمُ الْمُكُنِّبِ) وَنحوه من السباع (أَنَّ يُمُرُكُ الأَكُلِّ) مما يصيده (لَلْاَتُ مُوَّاتِ) قيد بالأكل؛ لانه لو شرب الدم لا يضر لانه من هماية علمه (وَتَعْلِمُ الْمَانِينِ) وَنحدوه من الطهر (أَنَّ يُرْجِعُ إِذَا وَعُوْلُهُ)؛ لان اية التعليد قركُ ما هو مالوقَّة عادقُ والبازي متوحَّش متذر، فكانت الإجابة ابــةً تعليمه، أما الكلب فهو الوَّفُ يعتاد الانتهاب فكان أية تعليمه تركُ عالوه وهو الأكل.

(فَإِذَا أَرْسَلَ) مُرِيدًا الصيد (قُلْمًا النَّحَلُّمَ أَوْ بَازِيَّةً أَرْ ضَفَرًا) المعلم (وَنَكُر أَسْمَ اللَّه عَلَمْ عَنْد إرْسَالِيَّ) وَلُو حَكُمًا مَانَ نَسِهَا؛ فَاشْرِطُ عَدْمَ نَرِّكُهَا عَمَدًا وَفَاحَتْنَ السَّرْسِلُ (الصُّيَّدُ وَجَرَّحُهُ) فِي أَي موضم كان (فَضَاتُ) الصيد من جرحه (خَلُّ أكُّلُهُ) فَيْد بالجرح لأنه إذا لم يجبرحه ومنات لم يؤقل في طَّاهر الرواية تمما يأنن قربهاً (زَانُ أَصُلُ جَنَّهُ الْكُلُّبُ) وَنَحْمُوه مِن السياع بعند ثبوت تعلمته (لمّ يُؤْكُلُ هذا الصيد؛ لأنه علامه الحهل. وكدا ما يصيده بعده حتى يصبر معلماً. وأما ما صاده قبله فعا أكل منها لا تظهو فيه الحرمة لعدم السحلية، وما لم يأكل يحرم عنده، حلاهاً تهما، وتسامه في والمهداية، (وإنَّ أكل مِنْهُ الَّيْرِي أَكِلُ)؛ لأن النوك تبس شرحًا في علمه (وإنَّ أَقُولُ الْمُرْسِلُ) أو الرامي كما ياني (الطَّيْدُ خَيًّا وَجُبُّ عَلَيْهِ أَنَّ بُدَّكُيًّة) لأنه قدر على الدِّكاة الاحتيارية صلا نجزي، الاضطرارية لعدم الضرورة (مَانَ نَرَكُ التُذَكِيةَ خَشَّ مَاتُ) وكان فيم خياء فموق حياة الممديوح بمأن يعيش منة كاليوم أو نصفه كما في ، لبدائع، (لَمْ يُؤْكُلُ) لأنه مئدور على دبحه ولم يذبح، مصار كالسبنة. أطَّلَقُ الإدراك تشمل ما إذا لم يتمكن من ذبحه فعقد ألمه أو ضيق الوقت كمما هو طباهر الروية، قال في والهداية: إدا وقع العبيد في يده ولم يتمكن من دمعه، وقيه من الحيلة موق ما يكون في المذيوح، لم يؤكل في ظاهر البرواية، وعن وأبي حيضة، و وأبي بوسف، أنه يحل. ! هـ . ومثله في واليناسيم، وزاه: ورَّوي عن أصحابنا الشلالة أنه يؤكيل استحساساً، وفييل. هذا أصح. · هـ. وَقُبُلُنا بِمَا فَوَقَ حَيَّاةَ المَذْيَوحِ؛ لأنه إذ أَدَرُكُ بِهُ حَيَّاةً حَسَ حَبَاةَ المَدبوح لا تلزم نذكيه؛ لانه مبت حكماً، ولهذا لواوقع في العاء في هنده الحالة لا بحرم. كمما إذا وقع خَشَّى خَاتَ لَمْ بُؤْكُلُ، وإنْ خَلَمُ الْكَلْبُ وَلَمْ لِجَرْضُهُ لِمْ يُؤْكِلُ، وإنَّ شَارَىَهُ كَالْبُ غَيْرُ مُعَلَمْ از كَنْبُ مُجُوسِيِّ إِنْ كُلْبَ لَمْ يَذْكُو أَشَمُ اللَّهِ تَعَانِي عَلَيْهِ لَمْ بُؤُكُلْ.

وَافَا وَمَى الرَّجُلُ مُنهَماً إِلَى صَبْلِهِ فَسَمَّى جَنْد الرَّمْيِ اكْلُ مَا أَصَاتَ إِذَا خَرْخَهُ السهْم فَسَاتُ، وإنَّ أَذْرَكُهُ خَيَّا فَكَاهُ، وإنْ فَرَكُ صَفْحِيْتُهُ خَلَى مَتَ لَمْ يُؤْكِسُ، وإنْ وَضَعَ السُهْم فَتَخَامَلُ خَنَّى غَنَابُ غَنْهُ وَلَمْ يَبْزَلُ هِي طَلِيهِ خَنَى اصَابَهُ مِنْنَا أَنِهَلَ، وإنْ فَصَد عَلَ طَلْبِهِ ثُمُّ اصَابَهُ مَيْنَا لَمْ يُؤْكِنُ، وَقِدَا رَمَىٰ صَبْداً فَوَقَعْ فِي الْعَادِ فَصَدْ ثَنْ يُؤْكِلُ، وَكَذْ عَل

ومواميت. وقيل: هذا قوقهما، أما عند الهي حيفة؛ لا يؤكل أيضاً؛ لأنه وقع بُّ فلا محل إلا بذكاة الاختيار كما في والهدابة، و والاحسار، (وَإِنْ حَمَّةُ الْكُلُبُ) أَرْ صَدَّاء بَصَدْر، أَرْ جمهته فقتمه (ولمُ يَحْرُحُهُ لَمْ يُؤَكُّ لُغ) مِن ظاهر البرواية؛ لأن الجرح شرط. قبال والإسبيجياس، وروى والمجس، عن وأبي حيفة، أنه يؤكل، وهو رواية عن وأبي بوسف، والصحيح ظاهر المدهب. العبر ومي والعباية والمعراج، وعبرهما, ووالفنوي، على ظاهر الرواية (أهـ. قال في والهداية؛ (وهذا يديُّك على أنه لا يحل بالكسر، وعن وأبي حبية؛ إذا كسر عُضُواْ فقتله لا مأس بأكله لأمه جراحة باطه، فلهي كالجراحة الطاهرة، ومَّه الأول أن المعتسر عرام يتهص سبعاً لإنهار الـدم. ولا يحصل دلك بالكمر فأشبه التحنيق الاهـ (وإذ شاركة): أي نسارك الخف المعلم المرسل ممن تؤكل دبيجته المصحرت بالتسمية (كلُّتُ غَيْرٌ مُملِّم أَلَوْ لَلْتُ مُجُّوسَيَ أَزْ كَلُّتَ لَمْ مُذَكِّر ألسَّمْ الله عاليه عبدأ وألم يُؤكلء لأنه اجتمع العبيج والمنحرم، فتُغلُّب جهة المعرم اخياصا كما في والاحتبارة وزاد أرمى الرَّحَلُّ سَهُما إلى صبِّه فسمَّى عِنْدَ الرَّمْنِ أكلُّ مَا أَصَابُ السهم وإذا حرَّمَهُ السُّهُمْ فعاتَجَ ؛ لأنه فتح بالتومي، لكون السهم ألبُّ له، فشسره السنمية عقده، وجميع السلان محل لهذا النوع من الذكاف ولا بدعن الحراجة؛ فيتحقق معني التفكاة على منا بناء وصدابة؛ ﴿وَإِنَّا أَذْرَكُمْ خَيًّا ذَكْمَاءً، وَإِنَّ تَرَقَ ضَلَّكِنْهُ لَمْ يَؤْكُلُّ؛ كما تضده الضّا (وَإِذَا وَضَغ السَّهُمُّ) بِالصُّلِمة وتتحاش أي ذهب بالجرح، قال في والمعرب، التحامل بالشيء أن تتكف على مشقخ وإعمام العال: تحامدت في المشيء ومنه ضربه ضرباً يقدر على التحاسل معه أ أي على المشي مع التكلف، وما ربعنا يتجامل الصيد وينظير: أي يتكلف النظيان. أ ها وحتى عبات) الصيد وعنَّه وي لكن (نُنَّمُ لِزَلَّ) الرَّامِي (فِي طُلَّمَهُ حَسَّ أَصَامَهُ مَيْنًا) وليس به إلا أَمْر سهمه وأكلّ ا لأنه غير مهرض، وقد دكاء الذِّكاة الضرووية، فبحل الموت إليها (ق!نُ) كان (فقدٌ عَنْ طَلْب ثُمُّ أَصَالُهُ مَيَّناً اللَّهِ يُؤْكُلُ، لاحتمال مونه نسبب احر. والموهوم في هذا الناب كالمحقق، إلا أنه سقط اعتباره ما داء في طلبه صرورة أنه لا يكري الاصطباد عنه، ولا صرورة فيما إذ فعا. عن طلبه - فيذَّنا بات ليس به إلا أثر سهمه؛ لأنه لو وجد به حراحةً أخرى خَيْرُمَ، لاحتمال منونه سهم، والحواب في صَطْعِ الْوَحْمَلِ لَمُ نَرْدُى مِنْهُ إِلَى الأَرْضِ لَمْ يُؤَكِّلُ، وإِنْ وَقَعْ عَلَى الأَرْضِ البَقَاءُ أَكِلَ وَمَا أَضَافَ الْمِصَرَاضُ بِمُرْضِهِ لَمْ تَؤْكُلْ، وإِنْ جَـرْحَهُ أَكِـلَ، وَلاَ يُؤَكِّلُ مَا أَصَالَتُمُ النَّذُونَةُ إِذَا مِنْهَا.

وَإِذَا رَمَى إِلَى صَبَّدِ فَفَطَعَ مُطَسُواً مِنْهِ الجَلِّ. وَلَا يُؤْكِلُ الْمُصَدُّر. وإِنْ فَغَفُ الْمَلاثَةُ

إرسال الكتب في هذا كالجواب في الومي في حميع ما وكون كما في والهداية، (فإدا وَمَى صَلّمَةً فَوَلَمْ فِي شَمْلُع فَوْلَغُ فِي شَمْلُع فَشَتَ لَمْ يُؤكّلُ)؛ لاحسال موته بالغرق (ولكناك إنَّ وفع على سَخَعَع أو جَيْل شُمُّ شَرَفَى بَهُ إِلَى الأرْض)؛ لاحتمال منوته من السرفي (وإنَّ وفع) الصيف (على الأرضى إنشاء أ أكلّ)؛ لأنه لا يسكن الاحتراز عنه، وهي اعتماره محرصاً سدَّ بنات الاصطباد، محلاف ما تقدم؛ لانه بمكن الاحتراز عنه، فصار الأصل: أن سب الحرمة والحلَّ إذا اجتمع وأمكن التحرر عنه هو سبب الحرمة ترجُع جهة الحرمة احتياطاً، وإن كان مما لا يسكن التحرز عنه جرى وجوده مجرى عده؛ لان التكليف بحسب الوسم. وهدية،

وَمَا أَصَابُ الْمَعْرَاصُ عَمْرَصِهِ لَمْ يُؤَكِّنَ لاَ يَجْرَحَ، والجَوْحَ لاَ مَا صَه لَيْتَحَقّ معنى الدكاة على ما قدمته (وإلى) اصاب بعده و وخرخه أكل النحق منى الذكاة فيثنا بالعجرج بالحد الان لو جموحه يصرضه فصات لم يؤكل، نفتله باغله. والمعراض هو: سهم لا وبن شه كما في والسغرب، وفي والجوهوة: المعراض غصنا محلمة الرأس، وفيل: هو السهم المحموت من الطرفين وذلا يؤكل ما أصابة المثللة بفيم الباء والدال طبقة مُذوَّره يرمى بها حفرت وإذا ملك منها؛ والدال طبقة مُذوَّره يرمى بها حفرت وإذا ملك قاف في والهداية، وكملك إن جرحه إذا كان لهبلا ولو يه حدة لاحتصال أنه قنده باغله، وإن كمان خفية أوبه حدة المحسال أنه قنده باغله، وإن كمان خفية أوبه عددة المسائل أن الصوت إن كان هضافاً إلى الجرح بين كان حرماً، وإن كمان عضافاً إلى الغير بينين كان حرماً، وإن كان مضافاً إلى الغير بينين كان حرماً، وإن وقع الشلك كان حراماً اصباحاً، والحديث وفيره سواء المدح بعض تغيير (وأة وكم إلى أين في المنظوع؛ لغراه وأين المناف عدم عضية أغيام المباء، وأنا بين من المنح في في المنظوع؛ لغراه وظها إلى من المنح في في المنظوع؛ لغراه والعضو بهذه الصف ؛ لان العبان منه حي حقيقة أغيام الحياة، وإنا منا أبني من المنح في في المناف العباء، العباء، العباء العباء، وإذا إلى من المناب منه حي حقيقة أغيام الحياة،

 ⁽³⁾ أخرجه أبير دارد ١٨٥٨ والترسدي ١٤٨٦ والحاكم ١٩٧٤ والزدارة علي ٢٩٠٧ وأ. داريي ١٩٥٠ وريم ١٩٥ وريم الورم ا

قال الترمذي: حسن غرب. والعمل على هذا عند أهر العلم.

وقال الحاكمان صحيح على شرط البخاري. وأشار الذهبي بأمه على شرطهما. ربوه كنهم من حديث أمر و قاء الليني ماقط وقدم رسول الله كال المعدمة وهم يحول أسنهم الإمل ومقطعون.

والأعلى بشا يلي المسخر أكل. وإنَّ كانَ الانْفَرْ سَمَا بَلِي الرَّأْسُ أَكُنُ الاَفْتُرَ، وَلاَ يَؤْكُلُ الاقلّ ولا يَزْكُلُ صَيْدً الْمُسخِّرسِيُّ وَالْمُرْبَدُ والْوَئِشِيُّ.

ومَنْ رَمِنَ صَلِمَا فَأَصَابُهُ وَلَمْ بَشْخَةُ وَلَمْ يَلْحَجُهُ مِنْ حَبُرِ الانْتِبَاعِ فَرْمَاهُ اخْرُ فَقَلْلُهُ فَهُوْ لِلنَّانِي، وَيُؤْكِنُ، وَنَ كَانَ الاَزْلُ اللَّحِنَّةُ فَرَمَاهُ النَّانِي فَقَتَلَهُ لَنْ يُؤْكُلُ. وَلَشَانِي ضَامِنُ لِفِيضَتُهُ لِلاَذِّلِ عَلَيْ مَا يَفْضِنُهُ حَرَاحِتُهُ.

...

وكذا حكماً لابه عوهم سلامته بعد هذه الجراحة. وجوهرته ورأن أطعة ألجزاً مع كان والأكثر مثنا يني المُفكرة الرفاة تصفين، أو فنظع نصف رأسه أو اكترة وأكل الكتل الان في هذه الصنور لا يمكن فيه حياة فوق حياة المذبوح فلم يتناوله الحديث المدكنون، محلاف من إذا كان الاكتبر مما مني الرأس الإمكان الحياة فوق حياة المدبوح؛ فنحن ما مع الرئس وبحرم العجزاء لابه لميان من الحجم كما مر وذكا تؤكيل طنة أشخوصي والمؤسسة وقائمة المدكلة كسد . وذكاة الاصطراع كدراة الاصطراع كدراة الاصطراع كدراة الاصطراع كدراة الاحتياز

وونا رمى فبلدا فاصانا وتم يتحت ابن لم يرهبه وونم لتحرف من حلى الانتشاع) عن المراحد وقيلة لتأوي في المنتشاع) عن الاحد وقيلة التحرف المراحد وقيلة المنتشاع وهيؤ ولتأوى ، لأم الأحدا، وقد فيال عنه الصلاة والسلام والطبية لبن أحداث العدادة المراحد عن حير الاعتشاع والمنتشاع وهدا إلى فلت الصيد، لات ما في يعجل بحل بين يحل المنتشاع فلكان في العدادة المنتشاع وقد المنتشاع المنتشاع وهدا ألى المرامي النابي ، احد ووإن كان بحد المرجد عن حير الاعتشاع وهدا ألني عملة في يؤكل لاحتسال الموت بالنابي وهدا في يعجد أحرجه عن حير الاعتشاع وهدا ألني عملة في يؤكل لاحتسال الموت بالنابي وهدا في المنتشاع وهدا المنتشاع وهدا ألى المؤلى وحداية وهداية المنتشاع والنابي وهدا أصدال المنتشاع والمنابع وهدا ألمان المؤلى المنتشاء وهدا المنتشاء وهداية المنتشاء وهدا المنتشاء وهداء المنتشاء ا

ألبات العلم فعلاً، عليه السلام: ما تُنظِ من النهيمة وهي حِنّة فهو ميته وروايه أبي داود مختصرة - وأسرسه الى صاحه ٢٦٦٦ والتداوقطي ٢٩٣/٦ والحدكم ١٩٤/٤ كالهم من حديث ابن همار باختصباو، - وأحرجه العدائم ١٢٤/١٤ و ٢٣٤ وقال صحيح على شرطهما، وواقفه الذهبي.

وأخبرجه الن ساحة ٣٦١٧ من حقيقة تغيير الداري. الهيدة المعليق بمحبيرع علم النظرة وإن كبان في مصيفاً كلام وفي معصها الآخر زرسال إلا أنها برض إلى دوجة الميجيح

^{. (4) -} قال الرطعي في نصب الرابة 1946/10 عرب. - قال الل حجر في الفرية 1948/20 لم أحداله الصابق.

وْنَاجُوزُ اصْعِلْنَهُ مَا يُؤْكُلُ لَحْمُهُ مِنَ الْحَيُوانِ وْمَا لَا يُؤْكُلُ.

وَوْبِيتُ الْمُسْلِمِ وَالْكَانِيُ حَالَانَ، وَلاَ تُؤَكِّلُ فَبِحَةً الْمُجُوبِينِي وَالْمُرْفَالَ وَالْـوَنِي وَاقْمُحْرِمِ ، وَرَنَّ تَرْكَ الذَّائِحُ الشَّمِيةَ عَمْدًا فَانْشَبِيعَة فَيْنَا لَا تُؤكِّلُ، وَإِنْ تُرْكَهَا نَاسِهَا أَكْلَفَ.

-

وييكورُ السَّطِيَادُ مَا يُؤْقُلُ لِمُسَمَّمُ مِنَ الْعَيْسِ نِينَ اللهِ سَبِبِ اللاسْفاعِ بِنَحْمَتُهُ وَيَعْيَ أَجْسِراتُهُ وَيَ كَفَا (مَا لاَ يُؤْكِنُ)، لأَنْهُ مَسَتَ للانتفاعِ مَحْلَدُ أَوْ شَعِرَهُ أَوْ فِيهُ أَوْ لاستدماعِ شَرِه،

(وأديث ألصله وإذكاني) إذا كنان يعفل النسمية والدسخ ويصبطه وإذ كان صبياً أم مجموعاً أو المسالم على المسلم والمدال المسلم والموافقة وحالاً)، لوجود شرطه، وهو كنوب الداسخ صدحت ملة المنوجيد. إن اعتفاداً كالمسلم، أو دعوى كناكتابي، وهنداية، وذلا تؤكل أديث الداسخ صدحت ملة تفوله بيلاد ومندأية وذلا تؤكل أديث المحوميل) يترس التوجيد، فالمعلمات الملة اعتفاداً ودعوى وهد به و (وألمائل ألما الله الما اله أله أو لوثيل) الا يتنفد الملة (والمعلم م) بأحد السكور، فال في «الهداية» وبعي من الصيد، وكد الا يؤكل ما ديخ في الحوم من الصيد، والإطلاق في المعلم يتنفم الجل والعرم، والدح في الحرم يستوي فيه العلال والمعرم، وهذا الذا المفاق في المعلم، وهذا المسبح أحرم؛ والدح في الحرم يستوي

ورال أول الدائع الشبية غيداً مستماً كان أو كتاباً ومديبة له المؤكل للبله تعالى الهولا تأكلوا منا لم يتأخر الشم الله غيليه والمائية ووان مرتبا أكلوا من أكلوا ما لموجه خرجاً عظيماً والله المناسبة أكلوا من المحريمة خرجاً عظيماً والان المناسبة أكلوا من والحرح ماهدوع، ولان الناسي عير مخاطب بما نعيه بالحديث، فنم شرك وضا عنيه عند الدحم سفالات العاصد كما في والاختيارة قال في والهداية: ثم المسية في دكة والاختيارة تشترط عند الخرص، وهي على المدوح، وفي الشائي الرمي والإرسال دون الإصابة، فتشترط حدد فعل ما تمذر عليه، حتى إذا المناجع، ومي الله وسلمي مائير عليه المنابعة وسمى وأصاب غيره المنابعة وسمى أو من بالشفرة وضيح بأخرى أكل وليوسمي وأصاب غيره على منهم ثم ومي بميره صيداً لا يؤكل. أحد وفيها أيضاً والشيرط في المنعية هو للذكو على منهم ثم ومي بالمجرد، فلو قال عد المذبح والمهم الفقر في لا يحود فالد وسؤال، ولو المنابعة هو لذكو المحدد فه أو منيحان الله ورد المنابعة في المنابعة

ان القدم في الحزم لثاني ١٨٨١١.

⁽٧) - سورة الأنسام. الأبدأ. ١٣١.

.....

هي أصبح الروابتين؛ لأنه بريت الحمد لله على معدة العباس دون السمية، وما تبداوك الأليس عند الديح ، وهو وبسم الله والله أكبره ، معول عن اس عاس ١١٠ ، هـ

(وَالنَّمْنَةِ) لاختِيارَي (في العلَّذِ) وهو في الاصلو الخلفوم كنت في والقاموس، (وَالنَّبْيُغُ بطاعتم والتشاديث سورنا حببة والمتحواء أي من العقيدة إلى فبندأ العديدي وكبلام والتحصاء و «الكنافي» وغيرهما إدل هلي أن الحاق يستعمل في العنق لللاقة الجرئيم، والهمبي مبيدًا العلق. أي أصل العنو كما في والمهمداني، فكبلام المصب محتمل النواينين الانهني عن والجامع والمستوطان قال من والهداية؛ . وفي والجامر الصميرة. لا يأس بالدمج في المحلق كله وسطع وأعلام والسَّفْلُون : هـ. وهنارةُ والمستوطع: الدياحُ من بين اللَّهُ واللَّمُمِينَ كَالْمُحْدِيثُ الهـ. قال في والنهابة - وينهما اختلاف من سيث الطاهر : لأن روابة والمسموطة لقضى البحل فيمما إذ وقع الذَّح في المعدة؛ لأنه بين اللَّب واللحيين. و مرواية الحيامية نفيصي ، مدم، لأنه إذا وقع قبلها قبريكن الحلق فحال الذبع والكانب رواية والحامج مفيذة لإطلاق روايه والمسوطان وقت صرح في والملحيرة، مأنا التذميع إذا وقمع أعلى من الخلصوم لا ينحل؛ لان الممذيبع همو المحلقوم، ولكن وروابه الإدام الرستاني، تحالف هذه حيث قال: هذا نول العوام وليم المعنسي، فتحل سواء بتبيت العضاة معاابلي الموأس لمو الصدراء لان المعتمل عبدت فطأم أكثار الاوداب وقد وُصِف ركانا شيحي يقتي نهشه الرواسة، ويقوب والبرسنغور، إمام معتمد في الفول والعملق ا هم. وأبد والإنفاني، همذه الروابة في وهاينة المباري، وتشم على من حالتهما وقاينة النشبهم، وقال: ألا ترى قولُ ومحمد في الحيامع، وأو أصلاء، فإذا دينج في الأعلى لا بد أن تنفي العقال: الحت، ولم يعتفت إلى العفدة في كلام الله معالى ولا كلام ونسول الله يجاه، بل السنكاة بهي الليهة

 ⁽¹⁾ أحرَّمه أحدكم (٣٣٦/ كتاب تدانح بن بن ساس أب مان. يشور الله داراه (تدائل ﴿ وكروه السه أنه عليها صوفها﴾ وقال فيما على الات فرائم معملة بسم عدوات أكبر المهم من (إليك)

عال محاكير منصح على شرخهما. وأحرجه في العسير من والمستدرات الهلام المديدة أيضاً على شرطهما

قال الرياض في نصب لا ية ١٩٥٧ - وقد حين المصنف إلى مناص الهدالية ، على علم فيه مشت. خرفوع أمارها الله ، في أمار وأن التي 50 كان يصمي يكتبل المهيل أمرين يديمهما بدو رسمي، ويكيد ويضع رحم على صفاحهما، وفي لفظ أستام بالإساري، ويقول سم الله وقد أكرو.

وحديث اسرآالدي النياؤ وقيه أبريتني أخرجه البطاري 1960 وسلم 27% وكروه النظاري 1930. 1997 مجود وأبر دارد 1962 والترمني 1944 والترمني 1974 واير ماحد 1969 والداري 1969 والداري 1979 واليهني 1979 والريمني 1979 واليهني 1979 واليهني 1979 واليهني 1979 واليهني 1979 والمراد 1970 1979 والدار 1979 والمراد 1970 1979 والمراد 1970 المراد 1970 المراد 1970 والمراد 1970 المراد المراد 1970 المراد المراد

والَمْرِيءُ، والْوَفَجَانَ، فَإِذَا قَطَعُهَا حَلَّ الأكُلُّ، وإِنْ قَطَعُ اكْتُرَمَّا فَكَذَٰبُكَ عِنْدُ وأَي وقال وأبو يُوسُفء وهمحمدُ: لا يُدْ مِنْ قَطَعِ كَخَلَقُومِ والسّرِيءَ وأخدِ الوَفَخَيْنِ.

وَيُجِمُونُ الدَّبَعُ بِاللَّمِطَةِ والْمُرْوَةِ. وبِكُلِّ شَيَّهِ النَّهُرُ النَّـَةُ إِلَّا النَّمَ الْقَائِمُ والمُظْفُرُ الْفَائِيْرُ.

واللحبين بـالعديث، وقند حصلت لا سهما على قبول الإمام من الاكتفاء بالاثنة من الأوسع أبنًا كانت، ويجور ترك الحلفوم أصلًا، فبالأولى إذا قطع من أعلاء ونقبت العقدة أسفل. 1 هـ. ومثله هي والمشعرة عن والبزازية، وبه جيزه صاحب والبدرو، و والمنتفى، و والعبيرة وغيرهم، لكن جزم في والنقابة، و والمواهب، و والإصلاح، بأنه لا له أن تكون المقدة مما بلي الرأس، وإليه مال والزيلميء، قال وشيختاء: والتحرير لُلمقام أنَّ بقال: إنَّ كان بالذَّبِع قوق العقدة فبطع ثلاثة من العروق، فاقعق ما قاله شراح والهيداية؛ تبعأ وللرسنخي؛ وإلا فانحلُّ خيلافه، إذْ لمم ينوجد شرط البحل بانفاق أهمل المذهب. وينظهم ذلك بالمشاهدة أو سؤال أهمل الخبرة، صاغتهم هذا المغال، ودع عنك الجدال. أحد (وَالْمُرُوقُ الْتِي نُقطع فِي الذَّكَةِ أَرْنَعَةُ * الْحَلْمُومُ، بننج الحاء ـ أصله والحلق؛ زبيد البواو والميم كميا في والمقايس مجيري النفس لا عيسره. •فهستياني، ووالمبرئة وزان كريم ـ وأش المعدة والكرش اللازق بالحلقوم يجري فيه الطعام والشراب ومنته يدخل في المعدق. وهو مهمون. وجمعه مُرَّؤً . نضمتين ـ مثل بريد وبُرد، وحكى الأزهري الهماز والإيدال والإدغام. ومصبلح. (وَالْوَدْجَانِ) ثنية وذح . يعتجين ـ عرفان عظيمان مي جنابي قدام المعنق بينهمـــا الحنقوم والمسريء. وقهسنانيء (مَانَ قَطَعَهَا) " في العروق الأربعة (حَـلُ الأكُـلُ) نفاقًا، وَوَإِنْ قَطْمَ الْتُرْهَامُ بِعَنِي ثلاثةً منها أَيْ ثلاثةٍ كانت (مُكَذَّلِكَ): أَي خَلُّ الأكسل (عِنْدُ وَلِين خَيْفَةُ،، وَقَالَا: لَا بُلَّدُ مِنْ فَطْعَ الْحَلْفُومِ وَالْمَرِيِّ، وَأَحْدِ الْوَدْخَيْنِ} قال من الجوهرة، والمشهور في كتب أصحابنا أن هذا قول وأبي يتوسف وحده الحا وكنذه قتال والتزاهمي، وصناحب واللهداية). ثم قال: وعن يعجمه أنه يعتبر أكثر كل هره، وهو روايعة عن والإمامه؛ لأن كنل فرد منها أصل بنفسه لانفصاله عن غيره، وتورود الأمر يقرُّيه فيحتبر أكَّثر كل واحد منها. 1 هـ. قال في «زاد الفقها»»: والصحيح قول «أي حيفة»، واعتماده الإمام «المجموس» و «النسفي» وغيرهميا. ونصحبح ال

(وَيَجُورُ الدُّبُعُ بِالدِّيقَةِ) بكسر اللام وسكون الباء على قشر الصحب اللاول ثما في حالمية المحموي ووَاقْتَرْوَقِ) بفتح السبم - كما في والسنح على وأخي زاده، قال في والجوهرة: والعروة واحدةُ المُرْدِ، وهي حجارة بيض بُرَّافة تقلح منها النار الها ووبكُلُ شَيُّ و) له حدة تذبح به بحيث إذا ذبح به فَنَوى الأوداج و (أنْهَنَ أي أساب (الله)؛ لأن دلك حقيقة الندمج (إلاَّ السُنَّ لَقَائِمَ): في غير المنزوع: (والظَّمْر القَائِمُ) فإنه لا يحل وإن فَرَى الأوداج وأمهر الدم بالإحساع وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُبِحِدُ الدَّابِعُ شَفْرَتُهُ، وَمَنْ بَلْغَ بِالسُّكَيْنِ النَّخَاعُ، أَوْ فَطْعَ الرَّأْسُ كُرِهَ لَـهُ فَلِكَ، وَتُؤْكِلُ فَهِبَحُنُهُ، وَإِنْ فَبَعِ الشَّاةَ مِنْ فَقَاهَا، فَإِنْ بَقِيَتَ حَبُّهُ حَتَّى قَطْعُ الشَّرُونَ جَازٍ، وَيُكُونُهُ، وإِنْ مُاتَتَّتُ فَبُلُ فَطْعِ الْمُتَرُونِ لَمْ تُؤْكِلُ.

ومًا اسْتَأْتُسَ مِنَ الصَّيْدِ فَتَكَاتُهُ النَّائِحُ. ومَا تَوْحَسَلَ مِنَ النَّهَمَ فَلَكَانُهُ العَقْرُ والْمَجْرُخُ. وَالْمُسْتَحَبُّ فِي الإبلِ النَّحْرُ، فَإِنْ فَيَحَهَا جَازُ رَيْحُرُهُ.

والْمُسْتَعَبُّ فِي الْجَنْعِ وَالغَنْمِ الدُّبْعُ، فَإِنَّ نَحَوَهُمُنَا جَازُ وَيُكُوِّهُ.

وَمَنَ لَخَرَ نَافَةً أَوْ فَتِنْعَ يَقَرَةً أَوْ شَافًا، فَوْجَدَ فِي بَـطَيْهَا جَبَيْدًا مُؤَنّا فَمْ يُؤكلُ أَشْفَرَ أَوْ لَمُ لُمِينًا,

للنص ولانه يقتل بالتقل، لانه يعتمد عليه . فرّد بالغائم لأن المشتروع إذا عمل غَمَـلَ السكين حل عندنا وإن كره، وقهستاني».

(وَهِسْمَحَا أَنْ يُجِدُ الدُّامِحُ شَفْرَتَهُ) بالفنج ـ المحين العطيم، وأن يكون قبل الإصحاع، وكره بعده (وَقَلْ بَقْعُ بِاللَّحْنِ النَّعَامُ) متليت الشواء هو خيط أيض في جوف القصاء يقال: فيحه فنحه. أي حاوز منهي الذبح إلى النخاع كما في والصحام وأزَّ فَطَغُ الوَّسْنَ) قبل أن تسكن (كُرهَ لَهُ فَلِكَ) لما فيه من زياتة تعذيب الحيوان بلا فائدة، وهو مهي عبه وَوَقُوْلُ فَيْجِنَهُ ؛ لان كُراهة الفعل لا توجب التحريم ووَإِنْ فَنِحَ الشَّاةَ مِنْ قَفَاهَا فَإِنْ بَهْنِتَ خَيْمُ خَيْمُ فَعَلَمُ الْمُروقُ اللَّهُ وَقُلُ الْفِيْتَ عَيْمَ فَعَلَمُ اللَّهُ وَقُلُ اللَّهُ وَقُلُ اللَّهُ وَقُلُ اللَّهُ وَقُلُ لَكُونَ (يَكُونُ اللَّهُ وَقُلُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَوْلُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْكُونُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُولَّ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

(وَمَا النَّتَأْنَىُ مِنَ الصَّيْدِيِ وَصَارَ مَقَدُوراً عَلَيْهِ وَفَذَكَانَهُ الذَّبِعُ ﴾؛ لأن ذكاة الاصطرار إنسا يصار إليها عند العجز عن ذكاة والاختيار،، ولا عجز إذا استأنس وصار مفدوراً عليه (وَمَا تُوجُمُّنُو مِنَ النَّقَمِ) وصار مستماً لا يقدر عليه وَفَذَكَانُهُ ذكاة الصرورة (الفَقْرُ والْجَرْعُ) تسجعق العجز.

(وَالْمُسْتُحَبُّ فِي الإَبْلِ التَّمُونُ فِي اللهُ ، وهو موضع الفلادة من الصدر؛ السوافقة السنة . المسوادة ، ولاجتماع العروق فيها في السنور (ضَانَ فَبَعَهَا) مِن الأعلى (جَالَ فَن لكن (يكُرُهُ) المحالفة السنة (وَالْمُسْتُحَبُّ فِي النَّقِرِ وَالفَّمَ الثَّمِّعُ) مِن أعلى المنق ؛ لأنه المتوارث، ولاجتماع العروق فيهما في الفيح (فَانِ نَشَرَهُمَا) مِن اسفل العنق (خَالَ ابضاً (في لكن (يَكُرُهُ) لمخالصة . المسف

﴿وَمَنْ نَحَرَ نَافَةً أَوْ ذَيْخٍ يَقْرَةً أَوْ شَاءً فَوَجْدَ فِي يَطْبَهَا جَبِينَا مَيّناً لَمْ يُؤْفِلُ سواء محان وأَشْغَوْ أَوْ

َوْلَا يُبْجُوزُ اتَّمَلُ فَعَلَ هِي نَافٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وكلَّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ السَّلَيْسِ، وَلَا يَبَّاس بِنَوَابِ الرَّرْعِ ، وَلَا يَؤْكُلُ الْآيَقُعُ الَّذِي يَاكُلُ الْجِيفَ.

ويُكُوهُ الْكُلُّ الصُّبُعِ والضُّبُّ والْحَسْرَاتِ كُلُّهَا.

وْلَا يَجْمُورُ اكْمُلُ لَحْمُمُ الْمُحْمَدِ الْأَمْلِيَةِ وَالْهِضَالِ، وَيُكُرِّهُ لَحْمُ الْمُسْرَسِ جَسْدَ وأَبِي

لَهُ يُشْعِنُ مِنْيَ مَمْ خَلَقُه أو لم يتم الآنه لا يُشْعِر إلا يعد نمام الخلق، قال في الهداية، وهذا عند وأي حقيقة، وهمو قول وزمره و والحسن من وبادي وسال وأبو يبوسف، و المحمد، (ذا تم خلفه أكل العدر قال في والتصحيح»: واختبار قول دأبي حقيمة، الإمامُ البوماني، و والسفي، وغيرهمة. العدر

(وَلاَ يَجُورُ أَكُلُ كُما فِي نَابِ) يصيد به (بن للباع) بيان ندي ناب، واللباغ. جمع منح، وهو: كل حيوان مختيطة ستب جارح فائل عاد عاده اهداياه. (وَلا كُلُّ دِي وَحَلْهِ) للحم السبم بعد به، والمحلّب خفر كل سع من السائمي والطائر كما في و لغاموس، (بن المطلّم) بيان ندي محلّب إولاً يأمل بِعُراب الرّزع) وهو المعروف الزاغ؛ لانه يأكل الحب، وليس من سباع الطير، وكذا الذي يحلط بين أكل لحب والحيف كأفتُمن وهو المعروف العالى، على الاصع، كما في والعناية، وغيره، وفي والهيئاية، لا بأس باكل العقم، الله يخلط فائنه النجاحة، وعن وأي يوسف، أنه يكره؛ لأن غالب أكله الجيف وإلا يؤكل الغراب (الأيقع الذي الي يكل العبين حيد جيمة) جمع جيمة : جنة المبيت إذا أزاخ كما في والصحاح، قال والفهستانيه: أي لا يأكل إلا المجيفة وحته المبت، وفيه إشعار بأنه لو أكل من الثلاثة الجيمة والجنة والمحب حميمة خل ولم يكره، والأول أصح. اهر وهي والمنابة: العبيدة والحب حميمة بلتنظ الحم ولا يأكل الجيف، وليس بمكروه، ونوع لا يأكل إلا الجيف، وهو الذي سماء المعيف الإيقع، وإنه مكروه، ونوع بغقط يأكل الحب مرة والجيمة أخرى، ولم يتذكره في المحتف الأيقع، وإنه مكروه عند ولي يوسف، احد.

وَيَكُرُهُ} في لا يحل وأكلُ الضُهُمِ) لأن له ناماً (والضُهُ) دابة تشبه الحرذون نمورود النهي عند، ولانه من الحضوات (والدُخشرات) وهي صغار دوابُ الارض (كُلُهَا): أي الساني والسري كالعبداع والسنجفاة والسُرَطان والفار والوزُغ والحيَّات؛ لأنها من الخبائث، ولهذا لا يحب على المُحْرِم بفتفها شيء (وَلاَ يُجُورُ أَكُنُ فَحَم الْحَمْرِ) بصنتِين والأَهْلِدُنِ؛ طورود النهي عنها!!!

إذا ي سير المصنف لحديث أمس وقال. صبّح انسي أثلا جبر وقد خرجرا. . . ، وأحره دراصما حمراً فطبحات مثادي سي قالا. إن الله ورسوله يهيانهم عن لحوم الحمر فأكفت الحدر ما فيها، أحرجه المحاري 2793.

خَيِهَةُه، ولا يَأْسُ بِأَكُلِ الْأَرْنُبِ.

رَاوَةَ ذُبِعَ مَا لَا يُؤْكُلُ لَحَمَّهُ ظَهْرَ لَحَمَّهُ وجِلَدُهُ إِلَّا الآدُبِيُّ وَالْمَخِنَّوْبِرَء فَبَانُ الذُّكَاةُ لَا ` تُقْمَلُ فِيهِمَا:

وَلَا يُؤْتُلُ مِنْ خَيْوَانِ الْمُنَاءِ إِلَّا السُّمْكُ، وَيُكُمِّزُ الْكُلُّ السَّلَافِي مِنَّهُ، ولا يُنْضُ بِأَكُس

(والمُعَالِ) () لانها متولدة من المُعَمُّو فكانت علها. فيذ بالاهلية و لان الموحنبة حالال وإن مارت أهلية ، وإن نزا أحلَهما على الأخر ة المحكم للام كما في والتطوع. وقهستاني و (ويُحُوُّهُ أَكُلُ لَحْمَ الْهَرْبِي وَالتطوع و اللها كراهة تنزيه ، وفي القداية وشرح والزاهدي: شم قبل: الكراهة عنده كراهة تعربه، وقبل: كراهة تنزيه ، والأول أصح، وقالا: لا بأس مأكله، ورحُحُوا ودليل الإسام، واعتاره والمحبوبي و و النسفي و والموصلي، و وصد التربيعة ، وتصحيح ولا أبش بِأَكُلُ الأرْنَبِ)؛ لأنه ليس من السباح، ولا من أكلة المحبف من السباح، ولا من أكله المحبوبي و السباح، ولا من أكلة المحبف ، فائمه المظي

(وَإِذَا نَبِعَ مَا لاَ يُؤْكِلُ لَخَمَّهُ ظَهُنَ بِفتح الهاء وضمها (لَخَمَّهُ وَجِلْلُهُ)؛ لأن الذكاة نؤلر في إذا قة الرطوبات والسماء السبالة، وهي النجسة دون الجلد والملحم، فإذا زالت طهرت كما في المداية، وشال مي والتصحيح: وهذا مختار صاحب والهداينة اليضاً، وشال كثير من المشايح: يظهر جلده لا لحمه، وهو الأصبح كما في والكافية و والفاينة و والنهاية، وغيرها. اهد وإلاً الأمي والجؤيرة، فإذ المُحَلَّةُ لا تَمْهُلُ فِيهِمًا)؛ الأدمي فكرامته وحُرمته، والخزيم ننجاسة عنه وإهانته كما في الدانية.

(ولاً يُؤْفُلُ مِنْ خَيْرَانِ الْفَءَ، إلاَّ السَّمَكُ) لصوله تعالى: ﴿ وَيُعَوَّمُ عَلَيْهِمُ الْخَيَائِثُ﴾ (أعرما سوى السمك تحيث (وَيُكُونُ أَكُلُ الطَّانِي مِنْهُ) على وجه الماء الذي مات خَطْفَ آنَهِر، وهو ما يَكُمُهُ

ومسلم ۱۹۶۱ والترمدي ۱۷۹۱ و شسائي ۲۰۴۲.

وزرد من حديث على وأن رسول الفائظ نهي عن منعة السناء يوم خيير بعن لمعوم الحمر الإسبية أحرجه البعداري ٢٦٣- ومسلم ١٩٠٧ والسناني ٢٠٣/٧ واين ساجه ١٩٦١ ومن حديث حايم أخرجه البعاري ٥٥٠- ومسلم ١٩٤١ وأبر داود ٢٧٨٨ والترمذي ١٧٩٢ والدارمي ١٩٢٥ والبيهقي ٢٢٧/٩، ٣٢٧ وأحمد ٣٦١/٢٣ وفي الحالب أحاديث.

 ⁽رد مي ذلك جديث مرفوع عن جاءر قال. ونبعها يوم خير فلحيل، والبعال، والحمير هنهاسا رسول أله تله
 عن البغال، والحمير، ولم ينها هن الخيل.

المربية أبو دنور ٢٧٨٩ وقد شاهد أخرجه السناني ٢٠٣/٧ من حديث خالدين الوقيد. وأصند عن عطاء عن جامر قال: كنا ناكل لمنوم الخيل. فلت: البقال؟ فال: لا

⁽٢) - سورة الأمراف، الأيه. ١٥٧.

الجريب والعارماجي.

وَيُجُورُ أَكُنُ الْجَرَادِ، وَلا دَكَاةً لَهُ.

من فوق، قالو طُلُهُوْ، من قوق قعيس نظافٍ فيؤكل، كما يؤكن ما في بنظن الطاهي، ومن مات بدهرٌ المناء وتُرَّدَد وتربطه به أثر إلقاء شيء فعوتُه بأنؤ. وفره عن والوهائية،

(ولا تأمل بأكل) السمك والجرابث بكسر العيم ونشديد الراء . ويقال له الجرى حدرات من السمك مُنْوَر (والمارناهي) صرب من السبك في صورة العية، قال في والدروء، وعطمهما بالفكر إشاره إلى صفف منا نقل في المعرب عن محمد أن حميع السمك حالال عبر الحبريث والدارناهي، العد

﴿وَيُجُورُ أَقُلُ مُّخْرَافِ وَلَا دَعُهُ لَذَى تَعْرِيهِ عِنْقِي وَأَجِنُّكُ لَنَا مُبْتَئِنَ السُّمنَا. والحراد؟ [ال

وسئل الإمام علي وضي فة تعالى عنه عن الخواد بأحدُّد الرجن وفيه العيت، فقال اكله كُنْهُ ؟ أَنْ وهذا غُذَ من فصاحته. دهداية:

⁽⁴⁾ الترجمة إلى مناحة 2015 وأحمد 2017 والدارقيطي 2017 ومن حدال 2017 في الصفياء إواس الموزي في الوجيات 2014 كلهم من طويل حد الرحمان من روساس أسلم عن أبي حدر مترجماً أحظت معاسسان ومثال دامة المبتدل فالحوسة والحرات، وأنه المعاد فانكيت والقطاء.

وروابق الشبطة. بدل تحويث أوروايه ابن ماحم الكم بايدر أثنا أوممار الحدث على هذا الأرجمي بن ريد بن أسبو

ورواه الدارقطين من وجه الخراعل وبداين للمد موقومة هلي ابي همر

وقال هواصح

قال بن جمعر في تقييمن الحبير ۱۳۸۶ وكنا تُنجُحُ أوقف أنبو جالياء وأنبو روحه، وصيد ترجين بن ريد اصدرت بقوال أرقال أحداد حبته مكن.

ومنع الل معمر كالامد قوامر ولكن به حكم الرفع بالانه مثل فرنهما أأمره وأهيما أهما.

وقال أمن أحدن أعلم الرحمي من رأيت كان أمم يقلب الأحبار عن كنا هي روايمه وقع المراسل بإمنتاه. الموقوف الوستحق التران أروينا عن يحيى الفاد الرحمي، وعبد أنها، وأصاحه الموازيد مر أسلم البسوا. بالداء

وقال من التحوري في الوطيات؛ ورواه المسؤر بن الصفت من وجه احر مرفوعاً والباعور ثالة أحمد وقات. من جنابة يروي الموضوعات (هن

أوقال ابن أمن حائم عني علمه: قال أبو رُرعه. هو موقوف هلي ابن همر.

انتية : وأورط الألتائي أهذا لتحديث في إرواء العليل ٢٥٢٦ و ٢٥٤٦ وقال المحينج. فهذا وهد سنة حت الهابوه مرفوعاً إلا من طرس هذا لوحس بر ريدان قسلم وهو متروك وتنايعه المستور في العبلس دهو سهما ياتكانت كذب أسمه وهيره وقد أيتمم النبة العديث على أنه موضوعاً المصحفح الإلساني له عبير صواف . ولبط بصب قراية ٢٠١٤ ميث لا معتدد للانتائي في مصحفحة النبة

^{(19) -} قال بريتمي في نصب البرانة (19/12): عبرات بهذاء أقلعاً وروي عالم الرزاق من ومصفحه من حفقر بن-

كتاب الأضبية

الأصَّحَيَّةُ وَاجِهَا عَلَى شُلِّ حُرِّ مُسْتُمَ مُهِيمَ مُنويسِ، في يَبَوُمَ الاصَّحَى عَلَ لَعُبِيمِ وَوَقَيْهِ الطَّمْرِ، يَشْانُعُ عَلَى لَكُلِّ وَاجِهِ مُنْهُمْ شَاءً لَوْ يَذَلُخُ مِدَةً أَوْ يَقُونُهُ عَلَ سَيْمَةٍ.

كتاب الأضمية

بن وكر الخاص بعد العالم، وفيها أعات، ضم الهمزه في الأكثر، وهي هي تقدير ألعاونة. وكسرُها إنَّاهِ أَلكِمرَهُ الحدّ، والجمع أصاحلُ، والشائلة صحيّه، والجمع ضحيان. مثل عطلُّ وتفقيا، والرابعة أضحاه نفح الهموة، والعمم أضعى، مثل أرَّعاة وأرَطَى، ومنه عبد الأضعى كذا في والنصاح ه.

(الأطبحية) تعقد سو تما يدح وقت الطبحى، ثم كثر حتى همار اسماً نما يدمح في أي وقت كان من أيام الاصحى، من نسبية الشيء باسم وقت، وشرعناً. دايغ جيوان محصوص في وقت مخصوص بهية القوائمة، وهي (واجه) قبال في والتصحيح عن وهذه ول الهي حديدة و ومحمدة و المحسن و ورقمه أيها سده، وذكر و محمدة و المحسن و ورقمه أيها سده، وذكر و المحمدة و المحسن مع والدوري في بوصدا، وعبد أيها سده، وذكر و مخدا ذكر بعض المنظمة و حملة و حملة و المهي بحيثة و اعتبد المعسمية في المحمدي منه وكدة و المستنيء وغيرهما المعارض كل غير أسليم تغير) بعصر أو تربة أو بادية كما في المجموم، والمشتني، وغيرهما المعارض يوم المحمدة بها إعلى أيرم من أيامه التلالة الآل الأنها محمدة بها إعلى غيره من أيامه التلالة الآل الأنها محمدة بها إعلى غيره من رائعة من والمدورة بما الوابد حمد وقت (المقدر) اعتباراً بالمطرة (يدُلُحُ على كل وحد بنها شد أو يلام الذي من الإس أو يقو غل شيعة) وكذا ما دومهم ماالولي، فلو عن كل وحد بنها شد أو يلدم نادرة منهم، قال في والمصحيح، وهذه رواية والمدراء عن وأبي حيدة ما وطاله في شرح الخراهمية، والمؤدى عام أدار بحد عن وأبيد وهو المناهم فلوواي، وطاله في شرح الخراهمية، فلوواي، وطاله في شرح الخراهمية، فلوواي، وطاله في شرح الخراهمية، فلوواي، وطاله في شرح الخراهمية فلوواي، وطاله في شرح الخراهمية فلوواي، وطاله في

وقات ابي منظر هي اللواية ؟ (١٩٣٦ - اثر علي لب الحلب شكل . لمد ذكر عا ذكرة الويلمي واطباعت عا الخرسة القرائي صندقت

وأما م روام الطراق مرفوعاً وقد شكت عليم الريليي بفي إسسادا شويند بن عبد الميارة قبال الهيتين في محتج الروائد ٢٥ (٣٥ / ٣٤ روام أنواسلي والجرامي في الكثير ذكن في إنساده سويد بن هذر العربي وها. مراك

مجمد عد أنية عن عني أقال والموضور والحراء وثني كله اثبر أخرج عن قادة عن حدر بن ريد قبال أفيد حمر بن المعتاب والمحرث ذكل كله والمراد وثني كنه و روى العبراني في ومنجمته أرعى عن عبر عن أسى توكو عدر أوكل واقد من دوات البراء وأنيجر أسن أنها مع سعيد مشين أنها وكافي. وقاله إلى محر في القرارة (1976 من على ب العدة مكد الشرة كرامة ذكرة الرياضي وأضاف إما أخرسه

وَلِيْسَ عَلَى الْغَيْمِ وَالْمُسْافِي أَضَحِيَّا، وَوَقَتُ الاَضْجِيْهِ يَدْخُلُ يَطُلُوعِ الْغَجْمِ مِنْ يَؤم النَّحْرِ، إِلَّا أَنَّهُ لا يَجُوزُ لِأَهْلِ الأَمْضَارِ الذَّبِحُ خَنَى يُصَلِّنِ الإِمَامُ صَالاَةُ الجبِبِ، ضَأَمَا أَهْلُ الشَّوْدَ فَيْذَيْخُونَ بَعْدَ لَفْحْرٍ، وَمِنْ جَائِزةً مِن لَلاَئَةِ أَيْمٍ . يَوْمَ النَّحْرِ، وَيَوْمَان يَعْدَدُ.

والهداية و. وفاق والإسبحابي و: وهو الأطهر، وإن كنان للصغر سال اتحافظ السنابخ على قول وأبي حنيفة و. والأصبح أنه لا يحب، وحكما ذكر شعس الأنفة والسرخسي و وحمله والصدو الشهيد ظاهر الزواية - وقال والقدوري و . وتبعه صناحب والهداية و : والأصبح أنه يضحى من ماله، ويأكل منه ما امكنه، وينتاع بسا بهي ما منتمع بعينه. أهد. ووليلي عَلَى اللّهبيم والنّسائير تُضيفيةً وجهة، ذَلَعا للحرح؛ أما العقير فظاهر، وأما المسافر فلان أداهما يختص بأسباب نشلً على المسافر وقوت بعضى بالوقت.

﴿وَوَقَتُ الْأَصْحَيْمُ} لاهل الاحصار والغرى وَيَدْخُلُ بَطَّلُوعِ الْفَخْرِ مِنْ بِـوْمِ النَّحْرِ، الأ أَنَّهُ لا يْغُورُ لِأَهْلِ الْأَنْصَاءِ الدُّنْثِ) في اليوم الأول وحَتَى يُصَلِّي الإِنَاعُ صَلَّاءُ الْعِيدِي أو يعترج وقُتْهَا بالزوال؛ لأنه يشترط في حقهم تقديم صلاغ العبد على الأضحيه أو خروج وفنها؛ هياذا لم يوجله أحدهما لا تجور الاضحية؛ لفقد الشرط (صأمًا أهُلُ الشَّوَاة) في القبري وَهُذَّبُكُونَ بَعْدَ الْفَجْسَ الرجود الوقت وعدم اشتراط الصلاة؛ آلام لا صلاة عليهم، وما عمر به بعضهم بامن أن أول وفتها بعد صلاة العيد إن فنح في مصر، وبعد طنوع الفحر إن فنح في غيره . وقال الفهسشاني: ﴿ فِهُ نسامع، إذ التضحية عبادةً لا يختلف وقتهما بالمصمر وعبره، بـل شرحهـا، قارل وقتهـا في حق المصري والقروي فلنوع الفجر. إلا أنه شرط لاهل المصمر نفذيتُم الصلاة عليها: فعندم الحواز العد الشرط، لا لمعتم الوقت كمنا في والمبسوطان وإلياء أشو في والهادية، وغيرها [1 هـ. شو المعتبر في ذلك مكانُ الاصحية، حتى لـوكانت في السنواد والمُصَحَى في العصر تحـوز كمما المشقّ العجر. وفي العكس لا يجوز إلا بعد الصلاة. وهندانةو. فنندنا بنالنوم الأول لاب في عبر الموم الأول لا يشترط نقدم الصلاة، وإنَّ صَليت فيه، قال في والبدائع»: وإنَّ أَخَرُ الإمام صلاة العبد علا ذبح حتى بنصف النهار، فإن اشتغل الإمام طم يصل أو نرك عمد حتى والت الشمس فقد حل الذبح بغير مبلاة في الأيام كلهاء لأنه لما زالت الشمس فغند فات وقت الصبلاة. وإنما بخرح الإمام في الهوم الثاني والنالث على وجه القصام، والترنيث شرعً مي الاداء لا في المفضاء. كدا فكرم والقدوري، العم وذكر نحوم والزياسي، عن والمحيط،

﴿ وَهِيَ خَائِزَةً فِي تُعَانُونَ أَيْدُمِ ﴾ وهي ﴿ يُؤُمُّ النَّحْرِ، وَيُؤَمِّنانِ بَقَدَمُ ﴾ فيما روي هن همر وعلي وابن عباس وضي الله همهم، قالواء أيام السحر ثلاثة أفصالها أولهـ الآل، وقد قبالوه سساعاً « لأن

⁽١) - وكذا فكره هناجب الهدابة

وَلا يُضَمَّى بِالْعَمْبَاءِ وَالْعَوْرَاءِ وَالْعَرْجَاءِ أَلِّي لَا تَمْشِي إِلَى الْمُفْشِكِ، وَلَا الْعَجْفَاءِ. وَلَا تُنجَزِيءُ مُفْطُوعَةً الْأَنْتِ وَالفُّنْبِ، وَلَا أَلْتِى ذَهْبَ أَكْثَرُ أَفْنِهَا، فَبَانُ بَغِي الاَكْثَرُ مِنَ الْأَذَنَ وَالذَّبُ خِازْرِ

وَيُجُورُ أَنَّ يُضَمَّى بِالْجَمَّاءَ وَالْخَصِيِّ وَالْجَرْنَاءِ وَالنُّولَامِ.

وَالْاَضْحَيْثُ مِنَ الإِسِلِ وَالنِّقْرِ وَالغَنْمِ ، (يُجْزِيهُ مِنْ دَلِكَ كُلُّهِ النِّيلِ فَصَاجِمَاً، إلأ

الرأي لا يهتدي إلى المغادير، وفي الاخبار تُكَارُض فاخذما بالمنبقُن وهنو الأفل، وأفضلهما أولها كما فالوا، ولان فيه مسارعة إلى أداء الفرنة وهو الاصل إلا لمعارض، ويجوز الذبح في لمباليها، إلا أنه بكره؛ لاحمال الفنط في ظلمة الليل، وأيام النحم ثلاثة، وأيام التشويل ثلاثة، والكل يمضي باربعة، أوَّلَها نحر لا غير، وأجرَّحا تشريق لا غير، والمنوسطان نحر وتشريق. وهداية،

ورَلا يُضَعَى بِالْعَنْيَامِ السَّاهِةِ العَنِينِ وَوَاقَصْرُاهِمَ الداهية إحداهمًا (وَالْعَرْجَامِ) العاطلة بحدى العرق، إذا كانت به العَرْج، وهي والتي لا تُشتِي إلى النسلك) بفتح العين وكسرها، المعوصع الذي تذبح فيه النسائك (ولا الْعَجَاءِ) أي المهرولة التي لا منج هي عطامها (ولا تُحْرَى أَمَنُطُوهُ الأُدُنَ، في لا مقطوعة والمُدُّنِ، ولا التي وهب أكثر الدُّنها) أو دنها (قبلاً بني الأكثر من الأكثر من الأنوب النسير لا بمكن النحرر عمل عمل عمل المتحرد محمل الكمل بقاة وفعاياً، ولال العبب اليسير لا بمكن النحرد عمل عمل عمل عمل عمل عمل عمل عمل المعرد محمل التعرب المسير الا بمكن النحرد

(ويبغور أن رُضِحُن بِالْجَدَّةِ) وهي التي لا قرن لها؛ لان القرن لا يتعلق به مفصود، وكذا مكسودة الربطة القرن لما فقد. وهذا إذه الجرب مكسودة القرن لما فقد. وهذا إذه الجرب بكون في جلدها، محلاف المهزولة الان الهزال يكون في لحمها وواثّولًا) وهي المحتودة إلى المحتودة اللهزال يكون في لحمها وواثّولًا) وهي المحتودة؛ وفيل: هذا إذا كانت تعلقه الأنه لا يحلّ بالمنصودة أما إذا كانت لا تحرّ بعدالة، ثم قال؛ وهذا الذي ذكرته إذا كانت هذه العيوب قائمة وقت الشرافة ولم اشترافا سابعة ثم نعيّت بعيب مالع: إن كان عنّا غيّرها، وإن كان فهراً تجزئه، وتسامة فيها

﴿ وَالْأَصْحِيُّةُ ﴾ إنما تكنون إمن الإبل وَالْبَضْر والفَّنْ ﴾ فقط؛ لانها عنوف شرعاً، ولم تنقل

قال الريتمي في نصب الراية ١٩٣٤، حرب جداً واحرج مالك في تسوطياً عن ابن عمر أنه كان يشول:
 والأصدى برماد بعد يوم الأصحى و وكنا بقته عن عني حل قول ابن عمر الف
 وقال من حجر في الدراية ١٠٥٣، أما أثر عمر فقم أره وأما أثر عني قلاكره مقات في السوطاً ملاعاً.
 وأما أثر أبن عمى فقم أحده

الضَّانَ فَإِنَّ الجَدْعَ مِنْهُ يُجْزِيءَ.

وَيَاكُنُ مِنْ لَحْمَ الاَشْعِيْةِ، ويُطْعِمُ الاَغْتِيَاءَ والفَفَرَاءَ، ويَشْجَرُ.

وَيُشْتَعَبُّ إِنْ لاَ يُنْفُصُ الصَّدَقَةَ مِنَ التَّلُكِ، وَيَصَدَّقُ بِجِنْدِهَا الْوَيْفُسُلُ بِئُمَّ السَّ تُشْتَعَمَّلُ فِي النِّبُ.

.....

التضاحية مغيرها من الدي فؤفؤ ولا من الصحابة رضي الله عنهم(٢٠). وهداية، وأيتجزئ بن ذليك كُلّهِ النّبيُّ) وهو الن خمس من الإس، وحاولين من البقر والجاموس، وخاوّل من الضال والعصر ولضاجلاً، إلاّ الضَّالَ فَإِنَّ الْجَذَعَ) وهو ابن سنة الشهر (وَيْهُ يُجْزِئ) قالوا: وهذا إذا كانت عظيمة بحيث لواخط بالنتايا يشته على الناظر من بعيد، وهداية،

﴿ وَيَأْكُولُ} السفحى وَمِنْ لَحْمِ الأَصْحِبُةُ وَيُطْعِمُ الأَغْبَاءُ وَالْفُتُواءُ وَيُدُّجِنُ لَهُ وَلِه ﷺ وَكُنْتُ تُقِينُكُمْ عَنْ أَكُلِ لَكُومٍ الأَصَاحِي تَكُلُوا وَادْجُرُواهِ ٢٠ وَلا يعطَى أَجَرِ الْجَزَرُ مِنها؛ للنهي كما في والهداية».

وَيُسْتَخِبُ لَهُ وَأَنْ لَا يُنْفَمَلُ الصَّدَقَةَ مِنْ النَّلَيْعَ لَانَ الجهابُ شَلِالَةَ الاكتابُ والادخاره السا رُوينا، والإطعام؛ لقوف تعانى: ﴿وَإِظْمِشُوا الْقَائِمَ وَالْمُغَلَّرُ ﴾ (** فانقسم عليها الثلاثياً، وهداية،

(٥) قبل الزياس في نصب النوف ١٩٦/٤؛ وود ص الإسل، وفيتر، وقائمه، في الصحاح ولم يُنقل خبلائمه.
 (٥) أحد.

وقال ابن حجير في الدواية ٢٩٦٦/١: تمد ثبتت الأمور الثلاثة في الإمل والبقر وامغنم ولم يرو سواها.

 (٣) المرجة مسام ١٩٧٧ والتساني ٢٣٣/٧ كلاهما من حديث صاير يلقط: أن وسواء أنه 25 نهي عن أكل لعزم الصحابا بعد ثبات ثم مال بعدة: كنواء وتزويق والأحروة وأحرجه أمن ماجه ٢٦٦٠ سئل سياق المصنف وفي، مون ثلاث، وهو عدم من حديث نبئة الماتحير.

وأعمرج مسل 1947 والترميذي 1917 والتمالي 774,77 كلهم من حديث تُرب دوامط الترميذي: كنت تهيئكم من فجوج الأضباحي فيوق شلات البنسج دو الطؤل على من لا طؤل له المكلوا منا مدا لكم. وقطعتها، وادعروا

وورد في هذا البات من حديث أبي سعيد. قسمرجه صلع ۱۹۷۳، ومن حديث سلمة بن الأكنوع أخرجه مسلم ۱۹۷۵، ومن حديث هائشة أخرج مسلم ۱۹۷۱ وأسر داود ۲۸۱۲ والسمائي ۳۲۶/۷ وأصله في البخاري ۵۲۱، من حديث سلمة بن الأكنوع ارجام برام ۵۷۱۷.

عهذه الأحاديث منحاح كلها.

(٣٤ - المبهى الوارد في ذلك", والذي أشار إليه العصيف هو حدث علي . أمرني رسول الديرية أن أقوم هني أسقانه وأتسم حلودها، وخلالها، وأمرني قن لا أعمل السؤار سها شيئة ودفل أنس نعطيه من حندنا. الحرجة المحاري ١٧١٧ ومسلم ١٣١٥ وأبر داوه ١٧٦٧ وإبن ماحه ٢٠٩٨.

(1) - سرَّرة المجيء الأية: ١٦٠.

والأَفْضُلُ أَنَّ يَدْبُعِ الصَّجِيَّةَ بِيْدِهِ إِنْ قَالَ يُحْسِنُ النَّبِحِ، وَيُكُونُهُ أَنَّ يَذَينُعِها الكِتَابِيُّ. وَإِذَا عَلِمَا رَصَّلَانِ فَفْرِنِعَ كُلُّ وَجِدٍ مِنْهُمَا اضْجِبُهُ الاَخْرِ أَجْزُأُ عَلَهْمَا، ولا ضَمَانُ

(وَيُعْصِدُقُ بِجِلْدِهَا) لانه جزء منها (أوْ يَدُسُلُ بِنَهُ اللّهُ) كنظم وجراب وغربال وبحوصا وَتُنْتَعْسَلُ فِي النّبُدَى قال في والهنداية؛ ولا مالس بأن يشتري به ما ينضع بعيده في البيت مع بقاله واستحساباً، لان للبدل حكم العبدل - هـ.

(والأنفش أن يذّع أصبحيّة بيدو إن كان باخيس الدّيج)؛ لانه عبادة، وفعلها بنفسه أنفس. وإن كان لا يجس الديج استمان بغيره وشهدها بنفسه الغوله يتلته لعاطمة وضي الله همها: «قُوبي فالمّهدي أصبحيّين وإنّا بنتمرً لك بأوّل فطرة بن ذبها كلّ دُساءا؟ كما في اللهدانية (وَيُكُوهُ أنْ يَعْبِعِها الْكَتَابِيُّ؟؛ لانها عمل هو فريق، وهو ليس من العلها، ولو أمر فيفيح جناز، لأنه من أهل اللكاة، الدكاة، والقرمة النبت بواناسه ونيته، بخيلاف ما إذا أصر المجوسيُّ، لانه نيس من أهل اللكاة فكان إنساءاً وهد ية.

رَوْإِذَا غَلَطَ رَجُلَانِ فَلَمْعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَضَجِيْةً الآخرِ أَجُراً عَلَهُما) استحساناً لابهما نعينت الديح فصار العالك ستحشا بكل من كبان أخلاً للذبح إدناً له دلالة، بسأحد كيل واحد مهما مسلوحه من صاحبه (ولاً صَمَالُ طَلِّهِمَا)، الذك كل واحد منهما وكيل عن صاحبه فيما فعس دلاله

⁽۱۰) درود می جدیث عمران این حصنی بازم مه

[.] أخرجه السناكم \$/ 377 والطبراني في الكبير. والأوسط كما في المجمع 1978 ومقاره على أفي حمره الدُناة

ومكك عليه الحاكم وحليه اللحي بعوله اللماني حمجف حمأ

والتنعي الهينمي طوله الصنديد، (هذا وقال الرشعي) وأخرجه إصحق من وهم احرا العبر

قب المواحد البعائد 1992 والتراواجي مستده تداعي المحجم 1978 في الذهبي المعجم حوي واو وأما الهيئيني فقال عبد كلام كثير وقد ألق، وذكره الرسمي في عصب البراية 1972 ودكر كلام السعمي ووقد أوقال البراوا الانظام أنا طريقاً من حدث أن استد أحسن من هذا وواه عصروايي فيمن عن عقيم المعولي عن أني معدد وعسرو فعد كيان من أداميل الكوبة وهو معني يكتب حديثة العد استرار أووزه من حديث علي أخرجه أو القياسم الأصبهائي في الترجيب والترجيب، وأما القائم المناتج استاني في ترجيبه من طريق معيد بن زيد كما في هيب الرائة 1975 فال الزيامي وقال أو المناج استاس وبلد هو أخو حداداء ويذ

وجاه في الدراية ٢٩٨/١ صديت صران بن حصين فيه الثمامي المتروك

وحديث أبي معيد فيه: عطي العوفي .. مترواة

وحديث على فيه عمرواس حامد وأوا ها قبل حجرا

فهدا حديث أصممت

كتاب الإيمان

الْأَيْمَانُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضَرَب: يَجِينُ غَمُوسٌ، ويَجِينُ مُنْعَقِدَةً، وَيَبِينَ لَنُوّ.

فَالْبَهِينُ الْغَمُوسُ هِينَ ؛ الْخَلِقُ عَلَى أَشَرِ مَاضِي، يَتَعَشَدُ الْكَذِبَ فِيهِ، فَهَذِهِ النَّهِينُ يُأْتُمُ بِهَا صَائِبُهُا، وَلاَ كَفَازَةُ فِيهَا إِلَّا الإِسْبَغَانُ.

فإن كانا قد أكلا ثم علما فَلِيْحَلُّل كل واحد منهما صاحبه ويجزئهما، الأنه سو أطعمه في الإبنيداء يجرز وإن كان غنياً فكذا له أن يحلله في الانتهاء وإن نشاحًا فلكل واحد منهما أن يضمن صاحبه قيمة لحمه ثم بتصدق تلك القيمة؛ الأنها بقال من اللحم، فصار كما لو باع أصحبته، وهذه لأن التضحية ثما وقعت من صاحبه كان اللحم له، ومن أنلف أضحية غيره كنان العكم ما دكترماء. وهذاية.

كتاب الهبان

(الْأَيْمَانُ): جمع يُجينٍ، وهو لغة: النُّقُوَّةُ وشرعاً: عبارة عن غَفَد قوى به عزم الحالف على الفعل أو الترك.

وهي (غَلَى ثَلَاثَةِ أَضَّرَبِ): الأول (يُهينُ عَلَيسٌ) بطلكير - صفة ليمين، من العُلَس وهو الإدخال في المدة، صبيت به لأنها تُشَافِع الصاحفة في الإنه شرعي الشاره وفي يعصر الشيخ والفصيري، بالتعريف على الإضافة إله، فيكون من إضافة الجنس إلى نوعه، لكن قال في النبغوب. إن الإصافة خطأ لمة وسماعاً وفي الثاني ويُهينُ تَشْفِيدُهُم صبيت به للفّه المحلف على البر بالقصد والنبة (في الثالث (يُهينُ لَقُنَى سميت به لأنه ساقطة لا مؤاحدة فيها إلا في اللاث: طلاق، وعناني، ونذر، كما في والأشياء،

(فَالْقِيشُ الْفَدُوسُ) وتسمى الفاجرة (فِي الْخَلِفُ عَلَى أَمْرِ مَاضِ يُنْعَسُدُ الْكَوْبُ فِيهِ) مثل ان يعلف هلى شيء قد فعله ما فعله أو بالفكس، مع علمه بذلك، وقد يفع على العال مثل أن يعلف ما لهذا علي ذَبُنَ، وهو كاذب؛ فالتفيد بالعاضي العالى أو أكثري (فَهاؤ، الْفِيشُ بَأَنْمُ بِهَا ضَمَاجِمُهُ) فقوله ﷺ: من خلف كاذِباً أَدْحَنُهُ اللّهُ السَّارَةُ؟! وَلَا تَضَارُهُ بِهَا إِلّا الإسْبَفْدَرُ، مع

⁽¹⁴⁾ قابل الربلس في تعب البراة ١٩٩٢/٢، عنويت بهذا اللفظاء وروى النظراني في معجمة عن الاشعاب بن قيس قدن إلى المراة ١٩٤٢/٢. عنويت بهذا اللفظاء وروى النظراني في تعبيل المجتمر عن الجميلة عنها المحتسر من الجميلة من وراد على حذك وإلا حلق لذن عنال. أرضي أحظم من أن يحتسد عبهم. فضال الذي عليه السلام إن يمين المسلم ما وراد ما أعظم من ذلك. فانظان أيمانك حقال عليه الصلاح إلى بدن المسلم ما وراد ما أعظم من ذلك. فانظان أيمانك حقال عليه الصلاح إلى مو حلماء المسلمة والسلام إلى المنافقة المسلمة المسلمة

وَالْيَمِينُ الْمُنْفَقِدَةُ: هِيَ الْمُعِلِفُ عَلَى الْأَمْرِ الْمُسْتَقْبُسُ إِنَّ يَفْعَلُهُ، أَو لاَ يَفْعَكُ، فَإِذَا خَنَتْ فِي ذَلِكَ لَرْمَتُهُ الْمُقَارَةُ.

وَالْيَمِينُ اللَّمُوْدُ أَنَّ يَخْلِفُ عَلَى أَثْرِ مَاضٍ، وهُوَ يَظُنُ أَنَّهُ كُمَا قَالَ، والأثرُ يِخِلاَهِم. فَهَذَهِ تَوْجُوْ أَنَّ لا يُؤاجِدُ اللَّهُ مِهَا صَاحِبُهَا.

التربة؛ لانهما ليست بسيناً حقيقة؛ لأن ليمين عقد متسروع، وهذه كبيرة، فلا تكون مشروعة، وتسميتها بميناً معاز لوجود صورة البسو، كما نهل صلى الله تعالى عليه وملم عن بيع الحرّ¹⁴⁵ مساه بيماً معاراً كما في الاحتيار، وغيره، وفي والمحيطة: الفَّمُوس بأثم صاحبه به، ولا يوقعه إلا النوبة النصوح والاستغفار؛ لأنه أعظم من أن ترفعه الكفارة، اهر.

وَرَائِيمِينُ الْمُنْفَقِدَةُ هِي الْجِلْفُ عَلَى الْاَمْرِ الْمُسْتَقْبِلِ أَنْ يَفْقَلُهُ أَوْ لَا يَقْعَلُه فَإِذَا خَبَتَ فِي وَلِمُنْ أَوْتُنَهُ الْمُعْمَرَةُمُ يَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَكِنْ يُؤَاجِدُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ اللَّهِمَانُ﴾

[وَالْبَهِينَ النَّفُوُ. أَنْ يُحِلِفُ عَلَى الْمِ مَاضَى مثل أن يحقف على شيء أنه فعله أو لم يفعله ووَهُوْ يَنْقُنُ أَنْهُ كُنَا قَالَ، وَ) كان والأَنْمُ بِخِلَافِهِ، وقد يَمَع على النعال مثل أن يحلف أنه زيد وإنها هو عمروه فالفارق بينه وبين الغموس تُعمَّد الكذب، قبال في والاختيارة: وحكى ومحمده عن وأبي حنيقة، أن النغو ما يجري بين الناس من قولهم: لا والله، ويلى واثقًد أهد. وتُهَلِّفِهِ النِّبِينُ يُؤَاجِدُكُمُ اللَّهُ بِاللَّهُ بِهَا صَاحِبُهِ) وتعلق عدم المؤاجنة بطرجاه ـ وقد قبال أنه تعالى. ﴿ لا يُؤَاجِدُ اللَّهِ بِاللَّهُ وَى آلِهَائِكُمُ ﴾ (٣٠ ـ للاحتلاف في تفسيره، أو تواضعاً.

كادراً ليدخله القالدان ددهت الأشعث فأسوء قتال: أحيثم بيني ويته الثال فأصبح بنهما
 وروى ابن حيان في صحيحه من حيثهت أي أماضة؛ من حلف على بدين هو فيهما فاحر التشطع فهما مال الروي مسلم حرواته عليه الجاف واحجه الثاراء هن.

واحرح أبو داود في سنة ٣٣٦٦ هن عمران بن حصين مال العد الله: أم حلف على يسبى مصيرة ه كادب ماليتواً بوجهو مفعت من النار . ورواه الطراني من حديث صيران أيضاً كما في المجمع ١٩٨١٥ وقد ذكر الهيشمي الحاديث كثيرة التي هذا الياب . وكلها ما بين المحسن والضعيف فهي تصوى بذلك، وترقى إلى فرحة الحسن الصحيح .

والمصبورة: قال ابن ألهمام في الفتح ص ٣ إحداء شيراه بالمصبورة: المطرفة بالفضاة والحكم ٩٠. و نظر الدراية ٩٠/١ أ

ا) يشير المصدق إلى حديث أبي مربرة: قال رسول الله الله: ثلاثة أنا حصمهم يوم القيامة. رحمل أعطل بي
ثم غدر روزين راع حراً فأكل ثمنه. يورجن استاجر أجهراً فاستوفى به ولم يعطه أجوه.
 أحرجه الإيجازي TTTV بهذا الملمذ وطرفه في TTTV واين ماجه TETT وأحدد TYON).

⁽٢) - سورة المعتدة، الأبة: ٨٨.

⁽٣) - سررة العائدة، الأبة: ٨٩-

وَالْفَاصِدُ فِي الْبَعِينِ وَالْمُكُوَّةُ وَالنَّاسِي سُوَّاةً.

وَمَنْ فَعَلَ الْمُنْخُلُوفَ عَلَيْهِ مُكْرَهَا أَوْ بَاسِياً سَوَاتًا.

والْيَهِينُ بِاللَّهِ نَعَالَى، أَوْ بِالسَّمْرُ مَنْ أَسْمَيْهِ، كَالرَّحْضَ والرَّجِيمِ، أَوْ يَجِهُوَ مِنْ

وَرَالُهَامِسَدُ فِي النِّيمِنِ وَالْمُنْكُورَةِ) عليه وَوَالنَّامِيّ) فِي المختطىء، كما إذا أراد أن يضول واسقى، فقال: واند لا أشرت وتسوّاهِ في العكم؛ لفوله بطة: وَلَلَاثٌ جِنْدُهُنُّ جِنْدُ رَهَـرُنْهُنُّ جِنْدُ: الطَّلَاقُ، وَالنَّكَامُ، والْبِعِينَ* وهذابةً و.

وَوْمَلُ فَعَلَ الْمُحْمَّونَ عَلَيْهِ فَاصِداً أَوْ مُكُوماً، عنى فعله وأوْ ماسِياً، تحلقه (شَوَاهُ) في الحكم أيضياً؛ لأن الفعل حقيقي لا يصدمه الإكبراء والنسيان، وكذا الإغماء والجمود، فتجب الكفارة بالحدث كيف ما كان؛ لوجود الشرط حميقة، وإن لم يتحقق القعيد، لأن الحكم بعدار عمل دليله دوهو الخيت لا على حقيقة الذنب كما في الهداية.

(والْبِينَ) [نما يكون (باللهِ تَعَالَى) في مهذ الاسم السعروف باسم الدات (أوْ بِماسَمِ) آخر (مِنَّ أَسْفَالِهِ) تعالى. سواء تُعُورف العلف به أو لا على المذهب، وهلك (كَـالُوْهــنِ والحُرُسيمِ) والعليم والحليم (أوْ بَعِلْمَةِ مِنْ مِنفاتِ فَاتِهِ) تعالى، وهي التي لا يسوسف بصدها. إذا تعورف

 ⁽¹⁾ قال لربلمي في نصب طرابة ۲۲۲۲. كند ذكره العصف التكسع، والطلاق، والبدي وذكر، العراقي وحداجب المعلامة: فجعل العناقي عوص البعين. وكلاحها غرب

وإمها المعديث: الملات حدَّهنّ حدَّه وهرلهنّ جعَّد النكاح، والمطلاق، والرجمة العكمة أحوجه أصحب. السمن ولم يعترجه السائي أصلاً

أخريجه أبر وأود 1947 والتُرمَّين 1941 ومن ماحت 1949 والقارقيطي 2441 (1947 والحاكم 1944). كلهم من طريق عطاء عن بوسقاء من ماهله عن أبي طريرة مرفوجاً، يمثل مياق الزيقي في طريقان: حسن هو بالله والعمل على جدا عند أهل العلم .

وقال الحاكم، صحيح الإستاد، وعد الرحم بن حبب الراوي عن عطاء من ثقات المديهين. وتفقيه فلاحي نقال: فيه لين، وذكره الدهي في الدوني 1000 مدر: حسوق وله ما ينكر.

روال هن حيفر في طعيفي العبير ٢٩٠/٣ حيمة الزماني وصحته الحاكم وأثبره صاحب والسام ـ ابن وفي المهدد والي سبب مختلف به قال السائي - منكر الحديث وواقة موره ، فهو علي هذا الحسل المسا وقد شهدد أخرسه العارف بن أبي أسامة في مساف كما في نصب الرابة ٢٩٤/٢ وفيه - الي لهيمة الرواه من حديث علام بن المعاملة ، ودواه ابن على في الكامل من رواية فاحسن عن أبي خريرة

حليث عياده بن الصاحت، ووواه ابن علي في الخاص من روايه فتحسن عن أبي خريره وله شاهد رواه عند البرزائق في مصنفه عن أي هو ميرتوحياً معناه فهنده الشواهند تعرب لا سببا وقعه قال القرمذي - والعمل على خذا عند أهل العلم - فهو حسن كما قال الن حجر - والظر الدراية ١٩٠٢ .

تشييه: قد علمت مما وكره الزيلمي أن نفظ بالابمين . لا موجند والصواب " المرجعة وأمنا لفظ، العمل. ههو رواية ابن لهيمة ورسنانه وام والصواب ما وكر الرشعي أولاً .

صِفاتِه، غَجْزُةِ اللَّهِ وَخَلَالِهِ وَكَبْرِيَاتِهِ، إِلَّا قُوْلُهُ وَوَجَلَى اللَّهُ وَفَإِنَّهُ لَا يَكُونُ يَبِيعُ، وإنَّ خَلَفَ بِصِلْهَ مِنْ صِفَاتِ الْمِعْلِ، تَخْضَبِ اللَّهِ وَنَحْظِهِ لَمْ يَكُنَّ خَالِفًا.

وَمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ لَمْ يَكُنَّ خَالِفًا. كَالنَّبِيُّ. والْفُرَّانِ، واقْتَكَمْنِةِ.

َ وَلَهُونِكَ بِكَارُوفِ لَفَسَمٍ ، وَخُرُوفَ الْقَسَمِ : اللَّهِ وَكَفُوكِ: وَاللَّهِ، وَاللَّهِ كَفُولِهِ: بِاللَّهُ ، وَالنَّاءُ غُفُولُهِ- تَاللَّهِ، وَمَدَّ لُفُمِنَرُ الْخُرُوفَ فَيْكُونَ خَابِضًا، كَفَرَّكِ وَاللَّهِ لاَ أَفْمَلُ كَذَاء

الصلف بها، وقالك (فَرَوْ الله وَجَرَابِه) وَهُوَ الله وَجَرَابِه) وَمُلَكُونه وَجَبَرُونه وَعَظَمَته وَفُدُونه، أنا المحتف بها متعارف، ومعنى البيس . وهو القوة رحاصل، لأن بحقد نعظيم الله تعالى وصفائه، فصلح نكره حاملاً ومانعاً وهذابه والا فَوْلُمُ وَعَلَم الله مَنْهُ لا يَكُونُ يَسِناً وإلى كان من صفات ذاله تعالى الله بذكر وبراه به المعلوم، يقال داغفر علمك هناه أي معلومك، عقداله ه. أي : ومعلوم الله تعالى عَبَرُه، فعز يكون يعيناً فالوا: إلا أن يربد به الصفة فأنه يكون يعيناً أو لوا الاحتسال، وجوهرة (وران حلف بهمه مِنْ صفات الْبَقْل) وهي الني يوصف مها يعيناه أو والاحتسال، وجوهرة (وران حلف بهمه مِنْ صفات الْبَقْل) وهي الني يوصف مها الحلف بها شر متعارف، ولان هذه الصفة أن قد أراد بها الرها، والمناصل أن المعلف مااصمة على الغرف بها غير متعارف، وإلا قلاء الا الأيسنان منها على الغرف إواني والمنابئ المؤلف يتهو. ولم كن المعلف منها أن يقول والها في الهوائم، كان الجبري شها كان متعارف يكون بعياً والمؤلف أن المنابق الله يقول عباء كان الجبري مناه أن يقول. والمنابؤ أن المحال والا يعنى والغرف، أن الوقال والكافية الله تعالى فيدور مع العرف على المعلف بكافي الله تعالى فيدور مع العرف على الخاف بكافر الله تعالى فيدور مع العرف الحاف بكافر الله تعالى فيدور مع العرف العالم الله تعالى فيدور مع العرف العالى نظام الله تعالى فيدور مع العرف العالم الله تعالى فيدور مع العرف العالى المنابؤ أن المنابؤ الله تعالى فيدور مع العرف العالى المنابؤ أن المنابؤ الله تعالى فيدور مع العرف العالى المنابؤ أن المنابؤ أن المنابؤ المنابؤ الله تعالى فيدور مع العرف العدال

وَالْحَائِفُ إِلَىٰهِ يَكُونُ وَبِخُورُوبِ الْفَسَمِ، وَكُرُوفُ الْفَسَمِ، تَلاَثَهُ، وهي: وَالْـوَائِرُ كَفُولُـهِ؛ وَاللّٰهِ، وَالنَّاءُ تُفَوِّدِ بِاللّٰهِ، وَالنَّاءُ كَفُولِهِ ثَاللَّبِي، لأن كل دلك معهود في الأيسان مذكور هي الحَمرَآن وَقَلْدُ نَضْلُمُنَ هَا، وَالْخُرُونُ فَيْكُونُ حَائِفًا، وَلَلْكَ وَكَفْرَكِ: اللّٰهِ لاَ أَفْضُلُ كُذَامٍ لان المجر من عادة العرب إيجارًا، ثم قبل: ينصب لانتراع حرف الخفض، وقبل، يخفض فتكون

⁽⁴⁾ المرحمة المعمري ١٥٠٨ ومسلم ١٩٤٩ ع.٣ وأمو دود ٢٤٤١ والموحدي: ١٣٤٩ و بدارمي ١٩٧٣. والمرحمة (٢٠٥٠ عام ١٩٥٠ عام ١٩٠٠) المهم من حدث المن المهمورة والمحاسمية والمهمورة والمحاسمية والمحاسمية المراقب المهمورة المحاسمية والمحاسمية والمحاسمية والمحاسمية والمحاسمية والمحاسمية والمحاسمية والمحاسمة والمحاسمة.

وَقَالَ وَأَبُو خَرِيْفَةً ﴿ إِذَا قَالَ وَوَخَنَّ اللَّهِ، فَلَيْسُ بِخَالِفٍ.

وَإِذَا قَالَ وَاقْسِمُ، أَوْ وَاقْسِمُ بِاللّذِ، أَوْ وَاصْلِفُ، أَوْ وَأَصْلِفُ بِاللّهِ، أَوْ وَأَشْهَدُ، أَوْ وَأَشْهَدُ، بِاللّهِ، فَهُوْ خَالِفُ، وَكَذَٰلِكُ قَوْلُهُ وَوَعَهُدِ اللّهِ، وَمِيثَانِه، وَعَلَيْ نَشَرُ، أَوْ نَقَرُ اللّهِ، وإِنْ فَعَلْتُ كُذَا وَأَنْ يَهُودِينُ أَوْ نَصْرُائِيلُ أَوْ كَافِرُه فَهُوْ يَسِيلُ.

الكبرة داله على المحذرف. ودرره

(وَقَالَ وَأَمُو خَنِفَةُ وَ ﴿ وَأَ قَالَ) سريد العلف (وَحَلَّ لَلَّهِ فَلَيْسُ بِحَالِقِ) وهو قبول محمده وإحدى الروايين عن وأبي يتوسفه، وعد ووابة أخرى أنه يكون بديناً والآن العق من صفات ألف، وهو حقيقة، فعما أكان قال و للا الحق، والحلف به متعاوف ولهما أنه يتراد به طاعة أنقه إذ الطاعات حقولة فيكون حلفاً بغير الله ، وهدامة، قال والإسبيحابي»: و والصحيح، قبول وأبي حنيقة، وعليه عشى الألمة كما هو الرسم، وتصحيح».

(وَإِذَا قَالَ أَفْسَمُ أَوْ أَفْسِمُ بِاللّهِ أَوْ أَخْلِفُ أَوْ أَخْلِفُ بِاللّهِ) أَه أعرم، أو أعزم يانه وأو أَشْهَهُ أَوْ أَشْهَهُ أَوْ أَشْهَهُ لَا أَمْسَهُ فَهُو خَلِفُ وَهَا العَرْمِ يَانهُ وَأَوْ أَشْهَهُ أَوْ أَشْهَهُ لَا أَمْسَعُمُ لَلْمَا أَمْ مَاسَعُمْ أَمُ الحالفِ وَهَاهُ اللّهِ وَهِيشَافِي) وَمَسَعُمُ لَلْاسْتُمْالُ بَعْرِيهُ اللّهِ فَيَسَافِي وَهَا اللّهِ وَهِيشَافِي) لأن لمهمد يعيى، فال تعالى ﴿ وَأَوْفُوا بِمُهْمِ اللّهِ فِينَا أَوْ كَالِمُ اللّهِ فَا لَا يَعْلَمُ عَلَيْهِ كَفَّرَةً بَعِينِ أَنَّ عَلَيْهِ وَهُو كَاللّهُ وَهِمَا اللّهُ وَهِمَا اللّهُ وَهُمَا اللّهُ وَهِمَا اللّهُ وَلَا يَعْلِمُ عَلَيْهُ كَفَّرَةً بَعِينَ أَنَّ وَهُمَا أَمْ وَهُو اللّهُ وَلَا يَعْلِمُ عَلَيْهُ كَفَرَةً بَعِينَ أَنْ وَهُمَا أَوْلُولُ مِوجُوبِهُ لَعْرَا بَعْمِلُهُ عِلْمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْكُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلِيْهُ عَلِيْكُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلِيْكُوا عَلَيْكُ عَلِيْكُوا عَ

والح مورة تمعل، الأولاد ال

 ⁽٣) الغرامة أبر قاور ٢٣٤٤ وامن ماجمة ٢٩٤٥ كلاهما عن تحريب عن ابن عساس أن رسول الله على طاح. ومن
بدر شرة أدم يسمه فكعارته كمارة يجين، ومن سدر بدراً من معصبة فكذرت كذرة يدين، ومن شدر نذراً لا
يطبقه مكمارته كذارة يجين ومن بدر بدراً أطافه طيف ماه.

قان أو داود ا روى هذا السديث وكبيع وعبره عن فينه الله بن سميد بن أبي هند أوقعوه على ابن عباس. أحد.

ول شاهد أخرجه النو داود ٣٣٦٣ والنزمذي ١٥٢٨ وسميم ١٦٤٥ وابن عاص ٢٦٢٧ والنسائي. من حديث علية بن هامل. وكذارة الدو كشارة اليمين، هذ فعلنا أبي داود. والنسائي. وروية المترساني. وكذارة للدورودا لمع يُسمُ كمارة بمبين، ولفط ابن ماحه ومن بذر مدراً ولم يسمه مكفارة كفارة بعين،

كان التربقي: حسن صحيح غيريت احدجهذا شباعد لجدليث ان عباس ويؤكد أن ابن عباس محمد ص النبي على مانحديث إستانه هيد

رَانَ قَالَ وَعَلَيْ عَضْتُ اللَّيْ أَوْ شَخْطُهِ، أَوْ أَنْنَا زَانِ، أَوْ شَارِبُ خَشْرٍ، أَوْ أَكُنُّ رِبَّه فَائِسُ بَخَافِرِهِ

وْتُمَّارُوهُ النَّبِينِ. بِمِنْقُ رَفْقِهِ، أَخْرِىءُ فِيها مَا يُبْغِزِيءُ فِي الظَّهَارَ، وَإِنَّ شَاءَ فَشَا فَشَمْرُهُ مُسَاكِينَ كُلُّ وَاحْدِ، تُؤْلِنَا فَمَا وَافَدَ وَقَدَّ الْمَا تُخْرِيءُ فِيهِ الصَّلَاقُ، وَإِنَّ شَاءَ أَضْمَ مُسْاكِينَ، كَالْإِطْمَامِ فِي قُلْمُرَةِ الطَّهانِ، فَإِنْ لَتَمْ يَقْهُرُ عِلَى أَحْدِ الْأَلْشَاءِ الْشَلاف ضَامَ فَلاقَتْهُ

.....

يعلم أنه يمس. ورق كان حدد به يكفر بالخلف بكفر فيهماء لأنه رضي بالكفو حيث أفدم مني الفعل، دهداية، وهي شرح دائسر حدي، « دالفوى على أنه رن اعتقد الكفر به يكفر، وإلا دلاء وصححه دفاضيجان».

ودران مان) (إن فعلت تقدا وفغلل عصف الله الرّ سحطَة أوّ أنا زانٍ أزّ شارِكُ حَلَمٍ أوّ أَشِلُ ربّاً فَيَشَلَ بَعَدَافِهِ إِنّا لانَّهُ عَيْرِ مَنْعَارِف، فَقَوْرَف هِن يَكُونُ بِمِينَالا فَدَّفُو كَلامُهُم كلام الكمال: أنّ وتعامد في فالنهواء.

ويتأرد البسن: عنى زقته أبخرى، فها ما يلجرى في كدرة (الطّهالي) اي رفته منطقة المواه كانت كاوه أو شلطة، صغيره أو كيوة. كد صر (ورنَ فَهَ كُمَا عشرة مساكيل كُلُ واجه النواه كانت كاوه أو شلطة، صغيره أو كيوة. كد صر (ورنَ فَه كُما عشرة مساكيل كُلُ واجه للخورية عليه ووأفسائي أي: أوس ما يكنى عي النفارة ولما يحورة المواهدية والمواهدية والمراهدية المواهدية المواهدية المواهدية المواهدية المواهدية المواهدية المواهدية عن المحدود المواهدية عن المحدود على المواهدية عن المحدود عن المحدود عن المحدود عن الإطاعة والمداهدة المواهدية المواهدية المواهدية المواهدية المواهدية المواهدية المواهدة عن المحدود المواهدة المواهدية المواهدية المواهدية المواهدية المواهدية المواهدة المحدودة المحدودة المواهدة المواهدة المواهدة المحدودة الم

⁽١) خوره خانده الآباد الاهر

والإن السوية تستنفيه الأية الاهار

وهم - قال الربطيني في أصليه الرابة " (٢٥١/ أصرح الرا أني شيبة في المصافحة) عن جالمو عن الشعبي قالوه قبراً. عند أنهم أصفيام ثلاثة أيام مثاليتك أرامرجه عند الرواق في ومصافحة عن عقداً غول: بالمنا في أوامة الن

اليَّامِ مُنْتَنْهِمَاتِ، فَإِنْ فَدُمْ الكَفُارَةُ عَلَى الْجِئْبُ لَمْ يُجْزِهِ.

رَمَنُ خَلِفَ عَلَى مُعْصِيْهِ، جَمَّلُ أَنْ لَا يُصَلِّي، أَوْ لَا يُكَلِّمُ البَاهُ، أَوْ لَيُقَتَلَنُ فَالاسأهِ فَيُنْهِنِي أَنْ يَخَلَفُ وَيُكُفُّرُ مَنْ يُعِينِهِ.

وَإِذَا خَلَفَ الْكَائِرُ فُمْ خَيْثُ فِي خَالَى الكُفْرِ، أَزْ يَقَدْ إِسْلَامِه، فَلَا جَنْتُ عَلَيْهِ.

.....

إلى الفراع من الصوم، فقر صنام المقسر ينومين ثم أيسر لا يجنوز . ويستألف بنائدال، كنت في والتغانية:

(وَإِنَّ فَيَامُ وَالْكُفَّارُةُ هَلَى أَجِنَٰتِ لَمْ يُجْرَونِ ذَلك؛ تعدم وجوبهما بعدًا؛ لانهما إنسا نجب بالحث، ثم لا يستردُ من العسكين؛ لوقوعه صدانة.

وَوَمَنْ خَلَفَ عَلَى مَعْهِمِيتِهِ) وذلك (وَمَنَلُ) حلقه على (أَنَّ لاَ تُصَلَّيْ أَوْ لاَ يُكُلِّمُ أَنَّ أَوْ لِلْفَشَلَقُ اللهِ عَلَى مَعْهِمِيتِهِ) وذلك (وَمَنْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَ

(زاد خلف الكافر ثُمُ خَبَتْ فِي خَنالِ الْكَفْرِ أَوْ يَشَادُ إِسْلَامِهُ فَلَا حَبَتْ عَلَيْهِ)؛ لامه ليس باهل للبيمين: لانها تُشَفَّدُ لتعظيم الله تعالى، ومع الكفر لا يكنون معضّعاً، ولا هو أهمل للكعاره: لانها عبادة. وهداية».

⁻ سمود: فلاكره

ووواه هذا الرزاق عنَّ الأعمش الصد وأحدد عدداً إذا أنه أن المساور 250

والتوجه عبد الرزاق في تغليم ٢٠٦٠ عن أبن إسحاق الهندامي وقال أنو إسحاق فكذلك تقرؤها أعد. ووريت هند الفرادة عن أبي بن كعب من طريق أبن النالية أحرجه الحاكم ٢ (٢٧٤) في تصدير سورة البقارة وقال: صحيح الإنساد وأفره الشعبي.

⁽۱) - المرابعة سندُم 1129 م 12، 14 أنهانا اللبياق والشرماري 2011 والعملة 71177 كلهم من حديث أبن. عدمة:

ومن حديث علي بر حالم أحرجه مسلم 1739 ع 14 و 14 و صدره از، حققت. وورد من حديث أي مرمى في حبر أكله ﷺ الدجاح واخره قبال ∰ وإلي و له ربا شاه الله لا أسلف على يمين قارى غيرها ميراً سهما إلا كفرت من يمين واثبت الذي هو حياره أخرجه البحاري 1904 - 1784 ومسلم 1714 من وجوه عدة. وفي الباب أحاديث كثيرة.

وَمَنَ نَذَرَ نَذَرا مُطْلَقَةً فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِهِ، وَإِنْ عَنَٰقَ نَذَرَهُ بِشُرَطُ فَوْجِذَ الشُّرَطُ فَعَلَيْهِ الْوَفَاءُ بَنْفَسَى النَّنَدُورِ. وَرُدِيَ النَّ وَالِهَ خَيْفَةً وَرَجْعَ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ: [ذَا قَبَالُ وَإِنْ فَعَلَتُ كَذَا فَعَلَيْ خَجَةً، الرَّضَوْمُ ضَوْءً، أَوْ صَفَقَةً مَا الْبَلِكُهُ وَاجْرَأُو مِنْ ذَلِكَ كَفَارَةً بِجِينٍ. وهُوَ قَوْلُ مُخَمَّةٍ.

وَوَمْنَ خَرْمُ عَلَى نَفْجِهِ شَبْدًا مِمَا يَمِلِكُمُ وَدَلَكَ كَانَ يَقُولُ: هذا الفَحَدَم عَلَيْ حَرَام، أو حَرَام عَلَيُ أَكُلُهُ وَلَمْ يَجِبُو مُحَرِّمَ لَغَيْرِه، وَعَلَيْه إن اسْتباحهُ كَفَارَةُ يَجِينٍ } لأن اللَفظ يشيء عن إثبات العَرْمَة، وقد أمكن إعماله بثبوت العَرْمة لعره برثبات موجب البعين، فيصار إليه فعداية. وكنذ لو كان حراباً أو منك غيره تقوله: الخير أو مال فلان عليُّ حَرَام، ما له يبرد الإحبار. وختائية و وقال فال كُلُّ حَلَّالٍ ﴾ أو حلال مُلْجَد أو حلال المسلمين وغلي خرام فهو غنى الفُقام والفُراب، إلاَّ أنْ بَنْدِي غَيْرُ مُلِكَ، قال في والهذابة، وشرح والراهلية،: وهذا كله جواب ظاهر الرواية، ومشابحنا فالوا: بغير به البطلاق من غير بية، فعنية الاستعمال، وعليه الفتون. أحد وفي والنابع، أولولة أربع سوة يغير عن كل واحدة منهن طَلَفَة، قان لم يكي له أمرأة كانت بعب

وَرَضُ لَدُوْ الْمُواَهِ بِهِ الدِهِ عَلَى عَبِر مَعَلَقَ سَرَطَ، وَهُمَ عَادَةُ مَنْصُودَةً، وكانَ مَن جسه واجب (وَعَلَيْ الْمُوَاةُ بِهِ اللّهِ الذِهِ الْفَلِيهِ الْفَلِيهِ الْمُواَةُ بِهِ الدِهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَمَنْ اللّهِ الْمُواَةُ بِمَا اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽⁴⁾ قال دريندي في نصب الرابة ٢٠٠١/٣. فريب. وفي وحوب الوقاء بالنفر أحديث. عنها حدث عائمة دمو ندر أن يطيع الله مسلمة. . و حوجه المحدي ١٩٠٠ وأخرج البحاوي ١٩٥٦ عن امر عباس وأن امراة من بغيبة حادث إلى النبي بالله فغللت إن النبي يرب أن تحج عبد نحج سنى سائت أفاصح عنها؟ فعن! معم شخص عنها، أرابت أو كان على أفت دين أكنت فاضيته القسواءة فإفاق أحق بالوقاء وفي الناسب أحديث وفي ابي حجر من الدرية ١٩٥٧. الجعدية الذي ذكره منصف أولاً تم أحدو.

رمَنْ خَلَقَتَ لَا يَسْتَخُلَ بَيْمًا فَدَخَسَ الْكُمْنِيَّةِ، أَوِ الْمُسْجِدَةِ، أَوِ الْبِيغَيَّةِ، أَوِ الْكَبِيسَةِ لَمُّ يَخْتُكُ.

رُمُنْ خَلَفَ لَا يُتَكَلِّمُ فَقَرّاً فِي الطَّلَاةِ لَمْ يَحْمَكُ.

وَمَنْ خَلَفَ لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا وَهُوَ لَائِتُ فَنَزَعُهُ فِي الْعَمَالِ لَمْ فِيضَفُ، وَكَفَا إِذَا خَلَفَ لاَ يَرْكَبُ هَذِهِ الدَّائِةُ وَهُوَ رَاكِبُهَا فَنَوْلَ فِي أَفْعَالِ وَإِنْ نَبِكُ شَاعَةُ خَنِفَ، وَإِنْ خَلْفَ لاَ يَسْلَحُلُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوْ فِيهَا لَمْ يُخَتَّفُ بِالْفَعُودِ، حَمِّى يُخْرَجُ ثُمْ بِذَخْلَ.

ومَنْ خَلَفَ لاَ يُدْعُلُ دَاراً فَدَغُلُ دَاراً خَزَاياً لَم يُحْتَكَ.

(وَمَنْ خَلَقَ لَا يَلِمُشَلِّ بَيْنَا فَلَخُلِ الْكَفْيَةِ أَوْ الْمَسْجِدَ أَوْ الْبِينَةِ أَوْ الْكَبْيَسَةَ فَمْ يَخْشُدُ؟؛ لان البيت ما أحد اللبيتريّة، وهذه البقاع ما يتبت لها، وكذا الدهلينز والطلّة التي على الباب إذا لم يصلحا للبيتونة. وبحره.

وَيْمَنْ خُلَفَ لاَ يَنْكُلُمْ فَقُراً فِي الصَّلَاءِ لَمْ يَخْتُنُ انضافاً. وإن قرا في غير الصلاة حشاء وعلى هذ النسبخ والنهائيلُ والتكبيرُ؛ لانه في العسلاة ليس يكلام عرضاً ولا شرعاً. وقبل: في عرفنا لا يحت مطلقاً؛ لأنه لا يسمى متكلماً، بل فارتاً وتُسبّحاً كما في اللهدية،، ورجع صدًا القولى في والفتح، للعرف، وعليه واللوره و المطلقي، وقواه في والشرنالالية، قائدلًا. ولا عليك من أكثرية التصحيح له مع مخالفة المعرف.

وَمَنْ خَلَفَ لاَ يَلْمِسُ فَرَاءً مُعَيَّا وَقُو لَا يَسْمُ فَرَعَهُ فِي الْخَالِي مِن غِير تراخ وَلَمْ يَحْسُعُ ، فرجود البر يحسب الوسع 1 لأن ما ليس في وسعه مستنى عرفاً ؛ إذ البعين تعقد للبر لا المحنث ووَكُذْلِكَ إِذَا خَلَفَ لاَ يَرْكُبُ فَفِهِ الدَّلِيَّ وَهُو وَاكِبُهَا فَرَلُ فِي الْخَالِي لَمْ بَحَنْتَ ، أو لا يسكر هذه الدار وهو ساكتها فياخذ في الثقلة من سياعته (وإنْ لُمِنْ) على حاله (سياغة حَبْ) ؛ لأن هيذه الإنعال لها نوام بحدوث أطالها، ولذا يضوب لها السنة ، فيقال: ركبت الدانة يبوماً ، ولست اللوب يوماً ، ومكنت الدار شهراً ، ولو نوى الإبتداء الخالص يسدق مه الأنه محتمل كلاب كما في والهيداية ، ولمو خرج من الدار وبفي مناف وأهله فيها خبث؛ لأن يُعدُّ سياكنَ بضاء أهله ومناعه ، واعتبر ومحمده نقلَ ما نقوم به السكني ، وهو أرفق ، وعله «المغوى» كما في «الدار» عن المارش» .

(وَمَنْ خَلَفَ لَا يَذَخُلُ هَذِهِ اللَّمَازَ وَهُوَ فِيهَا لَمْ يَخْتُكُ بِالْقُمُودِ) بِل (خَلَى يَخْرُجُ مُمْ يَدَخُلُ)؛ لأن الدخول لا دوام له؛ لأنه الفصال من الخارج إلى الدخل.

(يُمَنَّ خُلُفُ لَا يُقَخِّلُ ذَاراً) بالتنكير وتَقَخَلُ دَاراً خَمَرَاياً ثَمْ يَخْفُى في يمينه (لانه لعما لم

وَمَنَّ خَلَفَ لَا يَشْحَلُ هَذِهِ اللَّمَانَ فَقَاحَلُهَا بَمُنْمَا الْفِسَدَمْتُ وَصَارَتُ صَحَرًا؟ خَيْثُ، وَلَوْ خَلْفَ لَا يَشْحُلُ هَذَهِ النَّبِيْتُ فَقَاحَلَةً بَعَدْ أَمَا الْفِيْدَمِ لَمْ يَعْشَفْ.

وَمَنَ خَلَفَ لاَ يُكُلِّمُ وَوَجَنَةً فَلاَنِ فَخَلَفُهَا فَلاَنَ ثُمْ كُلُمُهَا خَبَكَ، وَلَوْ خَلَفَ لاَ يُكُلِّمُ عَبْدَ فَلاَنِ، الْوَلَا يَشْخُلُ وَازَ فَلاَنِ، فَبَاعَ عَبْدَةً وَوَازَةً فَمْ كُلْمَ الْخَلَدُ وَنَخَلَ القَارَ لَمْ يَخْفَقَ، وإِنْ خَلَفَ لاَ يُكُلِّمُ صَاحِبَ هَذَا الطَّلِلْسَانِ فَبَاعَةً ثُمَّ كُلُمه خَبِثَ، وَكَذَٰبُكَ إِنْ خَلَفَ لاَ يُكُلُّمُ هَذَا الشَّابُ تَكُلُنه بَعْدَ مَا صَارَ شَيْحًا خَبِثَ، الْوَلاَ يَأْكُلُ لَحْمَ هَذَا الْخَصَلِ فَضَارَ كَبْسَا فَأَكُلُهُ خَبِثَ، ولاَ خَلْفَ لاَ يُكُولُ مِنْ هَبْهِ النَّخَلَةِ فَهِوْ عَنْيَ فَنْرِهَا، وإِنْ خَلَفَ لاَ يَأْكُلُ مِنْ

يعبيها كان المحتر في بعيت داراً معناداً دخولُها؛ لأن الايمان مبنية على العادة والعرف، ولذا لمبر حلف لا يليس فعيضاً فارتدى به لم بحنث؛ لأن العقصود الليس المعناد. (وَمَنْ خَلْفَ لاَ يَلْخَلْ عَلِيهِ الدَّمْنَ بِالتَعْرِيقِ وَفَدْخَلِ بَقُلْما انْهُوْمَتْ وَصَارَتْ صَحَوْاهُ خَيْثَى؛ لانها لمسا عَبْها تعلق ذلك يهذه اسمها، والاسمُ فيها باقي، ولذا يقال: دار غمارة (وَلَـوْخَلْفَ لاَ يَنْخُلُ هَذَا الْبَبْتُ فَدَخَلْهُ بَعْدَهُمَا الْهَدْمَى وصار صحراً، ولَمْ يُخْلَفُ، لاَ وَالْ فَسَمَ البيت عنه؛ فإنه لا يُسَات فِيه، فَلِمَانا بصيرورته صحراء لانه لوسقط السقف ويقى الحيطان يحنث لاه يُبات فيه كما في والهداية،

وَوَمْنُ خَلَفَ لاَ يُكُلُّمُ وَوَجَةَ فَلَانِي السينة وَقَطَلْقَهَا فَلاَنَّى بانداً (ثُمُ كُلُمهَا) الحالف (حيث) الآن الحر يُقصد بالهجوان؛ فكانت الإضافة فلتعريف المحضى، مخالاف غير المعينة حيث لا يحتث، لعقد الهمين على فعل واقع في محل مفساف إلى فلان ولم سوجد. قَبْدَنَا مالمائن لأن الرجعي لا يرفع الزوجية (وإنُ خَلفَ لا يُكُلُّمُ عَبْد فلانٍ أَوْ لا يَتْحُملُ وَاوْ فَلانِ بَاعَجُوالله الله المائن لأن الحبد والدار لا يُقصدان بالهجران فواتهما، والبين ينعقد على مقصود الحالف إذا احتمله اللفظ، فصاد طاواتهما، بل للنبية إلى ملاكهما، والبين ينعقد على مقصود الحالف إذا احتمله اللفظ، فصاد كامه قال: ما دام لهلان (وإنْ خَلفَ لا بُكُلُمْ صَاحِبُ عَلْمَ الشَّلْسَانِ"؛ تنافة أَمْ كُلُمْ حَبْنَى؛ لأن علم الإضافة لا تحتمل إلا التعريف؛ لأن الإنسان لا يعاشى لمعلى في الطيلسان؛ فصار كما إذا النب إلى ورفقائ المحمل وَكُما أَنْكُمُ خَلْمُ المُعلَى المحمل وَكُما أَنْكُمُ لَمْمُ عَلَى المُعلَى المُعلَى المحمل وَكُما أَنْكُمُ فَلْمُ المُعلى المناف المؤلف المناف المناف المن المناف المحمل وَكُما أَنْكُمُ خَلْمُ المناف المناف

⁽١) - الطبلسال، من لباس العجم مدوّر أسود

اهْدَا الْبُسْرِ فَصَارُ رَطْبًا فَأَكُلُهُ لَمْ يَحَنَكَ، وإِنْ خَلَفَ لاَ يَأْكُلُ بُسْرًا فَأَكُن رَطَبًا فَمْ يَعْنِفَ.

وَمَنْ خَلَفَ لَا يُأْكُلُ رُضِياً فَأَكُلَ يُبْسُراً مُذَنِّباً خَبَتْ عِنْدَ وَأَبِي خَنِيفَةً».

رَمَنْ خَلَفَ لَا يُأْكُلُ لَحْمًا فَأَكُلَ السُّمَكَ لَمْ يَخَمَّدُ.

وَمِنَّ خَلَفَ لَا يَشْرَتُ مِنْ وَجَلَةً فَشُوتُ مِنْهَا بِلِنَاهِ لَمْ يُخْتَتُ خَنِّى يَكُوعُ مِنْهَا كُرْهاً فِي قُوْلِهِ وَابِي خَيْنَةُهِ، وَمَنْ خَلَفَ لَا يَشُونِكُ مِنْ مَاهِ وَجُلَةً فَشُوبُ مِنْهَا بِالِمَاءِ خَبْتُ.

والذَّهِسِ المطوع . وهدايته (وَإِنْ خَلَفُ لاَ يُأكُلُ بِنَ هَذَا البَّسِي بضم الموحدة وسكون المهملة . ثمر النخل قبل أن يصبر رُطّةً وَفَمَارُ رُطّهًا أو من هذا الرطب قصار تسراً (فَأكُلُهُ فَلَمْ يَخَفُ)؛ لأن هذه الأرصاف داعيةً إلى البمين فينفيد البمين بها (في كذا (إنْ خَلْفَ لاَ يُأكُلُ بُسُراً بالتنكير (فَأَكُلُ رُطّياً لَمْ يَخَفُّى)؛ لانه لبس يسر (وَمَنْ خَلْفَ لاَ يَأْكُلُ رُطْهَا إلى مسراً ، أو لا يأكل رطباً ولا بسراً وفَأَكُلُ بُسُراً مُذَّبًا) أو رطباً مفنياً (خَيْفُ عِنْدُ وأَبِي خَبِيفَةً)؛ لان البسر المذب ما يكون في ذُبّ قبل رطيب ، والرطب المفنب على عكمه ؛ فيكون آكله آكل البسر والرطب، وكل واحد مقصود في الأكل. قال وجمال الإسلام: وهنو قبل ومحسد، وقال اأبر بوسفه: لا يحث،

(وَمَنْ خَلَقَ لَا يَأْكُلُ لَحَمَّا فَأَكُلُ السَّمَكَ لَمْ يَحْتَثَى الله إطلاق اسم الملحم لا يتناوله في العرف والعادق ولا يتناوله في العرف والعادق ولا يقل والعلاق ولا يقرف والعادق لا على ألفاظ الفرآن، ولذا لمو حلف لا يخرب يشأ فخرب يب العنكبوت لا يحنث؛ وإن سمي في القرآن يتنا كما في والحوصوف، قال والإسبيجاني: والقياس أن يختف وهو رواية عن الي يوسف، و والصحيح، فلاهم الرواية، وهو المعتمد هند الأنسة والمحيوي، و والله في وغيرهما. وتصحيح،

(وَمَنْ خَلْفَ لَا يَشْوَبُ مِنْ مَنِي يمكن فيه الكَرْع (١٠ تحدو (هِجُلَة قَشْوبُ بِنْها بِإِنَّاهِ لَمُ يَخْشُقُ)؛ لعدم وجود حقيقة المتحلوف عليه؛ فلا يحنث وخَنَى نِكُرْعَ مِنْها كُرْعاً، وذلك (في قَوْل. وأي خَيْفَةَ»)؛ لان الحقيقة مستعملة، ولهذا يحث بالكرع (جمساعسة، فعنت المصير إلى السجاز، وإن كان متعلوفًا، قال العلامة ويها، الدين، في شرحه: وقال وأبو يوسف، و محمده؛ يحنث، و والصحيح، قول وأي حنيقة، ومشى عليه والاتمة، وتصحيح، فَيُدُنا بما يمكن في الكرع لان ما لا يمكن فيه ذلك كالبتر يحنث مطلقاً بيل لو تكلف الكرع لا يحنث في الاصح

⁽١) - تَحَرَّع الحداد: هو أن يضبع فنه على العداد مباشرة بدون واسطة كلف ولا إناه .

وَمَنْ خَلَفَ لاَ يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْعَلَمَة فَأَكُلُ مِنْ خُبَرِهَا لَمْ يَخْتَكَ، وَلَمُو خَلَفَ لاَ يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الدَّهِنِينَ فَعَاكِلُ مِنْ خُبِرِهِ خَيْثَ، وَلَوْ الشَّقَةُ فَلَمَا هَـوْ لَمْ يَخْتَكُ، وَلَوْ خَلْفَ لاَ يُكَلِّمُ وَلاَنَا مَكُلُمُهُ وَهُوْ بِحِيْثُ لَـُسْتِعَ إِلاَ أَنَّهُ نَائِمٌ خَنْتُ وَإِنْ خَلْفَ لاَ يُكُلُمُهُ إِلاَ بِوَانِهِ فَأَدْنَ لَهُ وَلَمْ يَعْلَمُ بِالإِنْدِ خَنْيَ كُلُمْهُ خَيْثَ.

وَإِذَا اسْتَخَلَفُ الَّذِلِي رَجُلاً نِيَعْلِمُمَ بِكُلُّ ذَاجِرِ فَأَخِلَ الْبَلْدَ، فَهَمَا غَلَى خَامَر ولانِتُه غَاشَةً

,,----

الهَشْرِ الخفيفة وتعيَّنِ السجاز (ومَنَ حلف لا يُشَرِّبُ مِنْ ضَاهِ وجَّلَةً فَشَرِبُ مَلَهَا بِالِنَّاءِ خَيثُ) لأن يعينه انعقد على العام العسبوب إليه، وبعد الاغتراف بقي منسوباً إليه

وَوَمَنْ خَلَفَ لاَ يَأْكُلُ مِنْ خَذِهِ الْجَلَطَةِ فَأَكُنَ مِنْ خَرِهَا لَمْ يَحْنَثُ) عند علي حسقه: لان قه حقيقة مستعبلة ونها تقل وتؤكل فضماً، والمحقلة واحجة على المحاز الستعارف على ما هو الاصل عنده، قال العلامه وبهاء الذي هي شرحه و ولنال البر موسفه و وحجه». يحت، و والصحيح و فول وأني حنيفة، ومشر عليه والانسفة والمحبوبي، و والنسفي، وهيرهما، ولو فضيها حتت عندهما في والممحيح و، قاله وتضيخانه، وتصحيح و وَوَلُو حَلْفَ لاَ يَاكُلُ مِنْ هَمَا الدَّيْقِ فَأَكُل مِنْ حَلْل الدّم عليه اللّه بَيْقَ فَي الله عليه عبر مأكول، لمدم حريان المعادة واصاح الله المناقبة في قر تُم يختُ) قال حريان المعادة واصاح والهداية و والواحدي، هو الصحيح و علي المجار مرادأ، وتصحيح و الصحيح و علي المجار مرادأ، وتصحيح و

(وَإِنَّ خَلَقَ لَا يُكُمَّمُ فَلَاناً فَكُلُمَةً وَهُوْ بِخَبِّتُ بِسَمْتُعُ) كلاف (إِلَّا أَنَّهُ فَالِمُ خَبِثَ)؛ لأنه قبلا ووصل إلى صعد، لكه لم يغهم لبوده قصار كما إذا ناداه من بعيد وهو بحبت يسمع تكنه لم يفهم لنغاث، وغي معض روايات والمسبوط، شرط أن يُوفقُه، وعليه المسابحشا، الآله إذا لم ينهم لنا كم إذا ناداه من يعيد وهو يحيث لا يسمع صوته. العداية، وطله في المحجني، (وإنَّ خَلْتُ لا يُكَلِّمُ اللهِ اللهِ إلى المحالم المحالوب عليه يحلامه (ن لكن ولمَ يُغفُمُ) المحالم (بالأذب خَلَى كُلُمَةً خَبِثُ)؛ لأن الإذن المتنق من الأذان الذي عبو الإعلام أو من الموقوع في الأذان، وكمل ذلك لا يتحقق إلا بالسباع، وقال والمو بوسف، لا يحتث، لأن الإذن على ما مرا وهذاية،

وَإِنَّهُ السَّحْنَاتُ الْـوَائِي رَجْمَالًا لِلْمَائِسَةِ يَكُسُلُ فَاهِمِي آيَ مَفْسِد وَدَّصَلُ البَّلَادُ فَهَمْ آيَ اللَّحَافَ مقصور وغلى خَنْلُ والآيته حَاصُهُ وَ إلان مقصود الوالي دَفْعُ شر السّاعير تَزَجْره، وهذ إنسا يكون حال ولايت، فإذا مات أو هُوَلُ وَالتَ السِّينِ، ولم نعد بعَوْده، كما هي والجوهرة،. ومِنْ خَلَفَ لَا يُؤْكِبُ ذَالِهُ فَلانِ فَرَكِبُ دَالِهُ عَيْدِهِ ثُمُّ يُخْتَكَ.

وَمَنْ خَلَفَ لاَ يُدْخُلُ هَذِمِ الدَّارَ فَوَقْفَ على سَطَّجِهَا، أَوْ ذَخُلَ دِعْلِيـَوْهَا خَبْتُ. وإنْ وَقَفَ فِي هَاقَ الْبَابِ بِخَيْثُ إِذَا أُعْلِقَ النَّبَاتُ كَانَ خَارِجًا لَمْ يَخْشُقُ.

وَمَنْ خَلَفَ لَا يَكُولُ الشُّوءَ، فَهُوَ عَلَى اللَّحَمْ قُونَ الَّذِائِلَحَانِ وَالْحَزْرِ.

وَمَنْ خَلَفَ لَا يَاكُلُ الطَّبِيخَ فَهُوْ غَلَى مَا يُطَبِّخُ مِنَ اللَّحْدِ .

وَمَنْ خَلَفَ لَا يُأْكُلُ الرُّؤُوسَ، فَيَجِينُهُ غَلَى مَا يُكْنِسُ هِي الشَّانِيرِ، وَيُبَاعُ فِي الْجَصَّرِ.

(رَمَلُ خَلَفَ لاَ يَدْخُلُ خَبُهِ الدَّارِ فَوَقَفَ عَلَى سَطَجِهَا أَوْ دَخُلُ وَهَلِيزَهَا حَثَنَى * لان السلطح من الدان ألا ترى أن المعتكف لا يفسد اعتكافه بالخروج إلى سطح المسحد، وقبل . في عرضا لا يحتث وحداية، ووفي الكمال بحقيل المعتل على سطح له تسايرُ وعدمه على مضامله، وفي واليحرو: والغاهر عدم المعتب في الكل ؛ لانه لا يستى داخلًا عرضاً (وَإِنَّ وَقَفَ فِي طَابِي البَّبابِ) وكان (بخَبُّتُ إِذَا أَعْلِينَ النَّالِ كَانَ خَارِجاً) عنه وَلَمْ بَخُلْتُ» * لأن الباب لإحراز المدار وما فيها، فلم بكن الخارج من لدار.

(وَمَنْ خَلَفَ لاَ يَأْكُلُ النَّمَاءَ فَهُنَ عَيْ خَلِفَه (عَلَى اللَّحْمِ) المشوق (دُوْن) غيره مما يشوى مثل (الْبَلَائِمَانِهَ وَالْمَجْرِي وَمَعُوهِ النَّهُ وَلَا اللَّهُمْ) المشوق فلقل ما يُشْوى؛ لمكان المعقيقة (وَلَمْ خَلَفُ لاَ يَأْكُلُ الطَّبِحَ فَهُوْ عَلَى ما يُطْلِحُ مِنْ اللَّهُم) استحمالنا اعتباراً للعُمرف، وهذا لان التعميم متعذر فَرَهُرَف إلى حاص هو متعارف وهو اللحم المعلوخ بالماء إلا إذا نوى غير ذلك؛ لان قيه تشديداً على نفسه كما في والهماية، (وَفَنْ خَلْف لاَ يَكُسُلُ الرَّوْسِ فَبِهِنَكَ) معمر المحافق، لا يكسُلُ المُوسِقَ المعلوم، أن المُنسَلُق المعلوم، إذ الإنسان لا يقصد يعبنه وأوس الجرف والعصافير ونحو ذلك، لا يمكن حمله على العموم، إذ الإنسان لا يقصد يعبنه وأوس الجرف والعصافير ونحو ذلك، فكان المراد منه المعاون، قال هي والهداية، وفي والجامع الصغير، الموحول لا باكيل رأساً

وَمَنْ حَلَقَ لَا يَاكُلُ النَّمْنِزُ فَيْهِينَةً عَنَى مَا يَفْتَادُ أَهْسُلُ الْبَنَدِ أَكْلُهُ غُبُواً، فَيانُ الْحَلُ غُبْشُوزُ الْقَطَائِفِ الْوَخْسُزُ الاَزْرُ بِالْجِزَاقِ لَمْ يَتَخَفُ.

وْمَنْ خَلْفَ لَا يُبِيعُ أَوْ لَا يَشْتَرِي أَوْ لَا يُؤَاجِرُ مُوْكُلَ بِلَالِكَ لَمْ يُخَلِّكُ.

وَمَنْ خَلْفَ لَا يُتَوْرُجُ، أَوْ لَا يُطَلِّقُ، أَوْ لَا يُعْتِينَ، فَوَكُلَ بِذَلِكَ خَنِثَ.

وَمَنْ خَلَفَ لا يُجْلِسُ عَلَى الارْضِ فَجَلَسَ عَلَى بِسَاطٍ اوْ خَصِيرٍ، لَمْ يَخْسُفُ.

وَمَنْ خَلَفَ لَا لِجُلِسُ عَلَى سَرِيرٍ، فَجَلَسُ عَلَى شَرِيرٍ فَوَقَهُ بِسَاطٌ سَيَفَ، وإنَّ جَعَلَ فَوَقَهُ سَرِيرًا آخَرُ فَجَلَسُ عَلَيْهِ لَمْ يَحْسَفُ.

فهو على رأس البقر والختم عند وأبي حيفة، وقال وأبو يوسف، و ومحمده: على الغنم خاصة، وهدف احتلاف عصر وزمان. كان العرف في رصه فيهما، وفي رسهما في العنم خاصة، وفي زمانا بقى حسب العادة كما هو المذكور في والمختصرى، اهد ووفن حلف لا يباكل الخيرة وأبينة معمورة (عَلَى مَا يَشَادُ أَصَلُ) ذلك والبُلْهِ إلى بلد الحالف وأكّنه خَيْراً إلا المُحيرة المعرف هو المعتبر (فَإِنْ أَكُملُ حَزْ الفَظائف لا يُحَدِّ الأرز بِالْعِرَاق لَمْ يَحَدُّ إلا الفطائف لا يسمى خبراً مطفقاً، إلا إذ تواه؛ لانه يحتمله، وخبر الأرز خير معتاد عند ألمل العراق؛ حتى قو يمان في ملدة طعنه ألمل العراق؛ حتى قو كان في ملدة طعائمه وذك يحتب.

(وَمَنْ خَلَفَ لاَ يَبِيعُ أَوْ لاَ يَشْتَرِي أَوْ لاَ يُؤَاجِلُ مُوكَلِّي) الحائف عبره (بِدَلِبك) الفعل ولَمْ يَخْشَنُ ؛ لان حقوق هذه العقود ترجع إلى العائد، ضم يوحد ما هو الشرط وهو العقد من الاسر الشابت له حكم العقد، إلا أن يتوى ذكك ؛ لان هه تشديداً على نفسه، أو يكون الحالف ذا سلطان لا يُتولَى العقد بنصبه الآن يسم نعب عبا يحتاد، حتى لو كان الوكيل هو الحالف يحتث كسا في والهداية، (وَمَنْ خَلَفَ لا يَتَرَرُحُ أَوْ لاَ يُطَلَّنُ أَوْ لاَ يُشَيِّلُ هُوكُلُّ) غيره (بدليك) الفعل وخيثًا؛ لأن الوكيل في هذه العقود سفير ومعير، ولهذا لا يصبعه إلى نفسه، بل إلى الأسر، وحقوق المقد ترجع إلى الأمر لا إليه، وهذا إذه.

(وَمَنَّ خَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى الأَرْضِ فَجَلَسَ عَلَى بِسَاطٍ أَوْ حَمِيسٍ لَمُ يَخْفُ)؛ لأنه لا يسمى جالساً على الأرض، بخلاف ما إذا حال بينه وبينها لباسه لانه تبع لده فلم يعتر حالتاًا (وَمَنْ خَلْفُ لاَ يَجْلِسُ عَلَى شَرِينٍ مَمِن (مَجْلَسُ عَلَى شَرِيمٍ) أي على السرير المحلوف عليه وكنان (فَوْقَهُ بِسَاطً) أو حصير (خَبْثُ) لانه يعد عرفاً جالساً عليه (وَرُنْ جَمْلَ فَوْفَهُ شَرِيراً آخَرَ فَجَلْسُ عَلَيْهِ فَمْ يَخْفُنُهُ؛ لأنه لم يجلس على السرير المحلوف عليه ، وإنما جلس على غيره ، إذ المجلوس وَإِنَّ خَلْفَ لَا يُنَامُ عَلَى فِرَاشِ فَنَامُ عَلَيْهِ وَفَوْفَهُ فِيرَامُ خَبَثَ، وَإِنْ جَعَلِ فَلُوْفَة فِرَاسَةً آخَرَ لَمْ يَحْنَثُ.

وَمَنْ خَلَقَتْ بِنَهِمِنَ، وَقَالَ وَإِنْ ثَنَاهُ اللَّهُ، مُنْصِلًا بِيعِيزِي، فَاللَّ حَلَثُ عَلَيْهِ، وَإِنْ خَلَفَ لَيْأَيْنِيُّهُ إِنِ السَّلِطَاعِ فَهِذَا عَلَى السِّطَاعَةِ الصَّحْةِ تُلُونَ الْفَكْرَةِ.

وَإِنْ خَلَفَ لَا يُكُلِّمُ فَلَانَا جِينَا ۚ أَوْ زَمَانِنَا، أَوِ الْجِيلَ أَوِ الزَّمَانَ فَهُوْ عَلَى مَشْهَ أَشْهَرٍ، وَكُذِيْكَ النَّهُمُّ جَنَّدُ وَلَمِي بُومُنِفَ، وَوَمُحَمَّدِهِ.

حيشة ينسب إلى الثاني (ولندا فهدما بالمعين» إذ لنو كان يسبنه على غير معين بحسث؛ لنوجود الحلومن على مزير.

ووان خلف لا إنتامُ عَلَى فواش) معين كف عدم (فنامُ عَلَمُ وَسُوَّةٌ فِلَامُ) أَى سَنَر (حَبِثُ) لانه تبع المعراش فيعد مانماً عليه ووان أجعل لوَقّةً فِراشاً أَحَرْ لَمُ لِخَسْنَ)، لان مثل الشيء لا يخود تبعاً له، فغاهت النسنة عن الأول.

وَمَنْ خَلَفَ بِيهِنِ وَقَالَ إِلَّ شَاءَ اللّهُم أَوْ إِلاَ أَنْ يَدَّهُ اللّهُ بَعِينَ وَقَالَ إِلَّ شَاءَ اللّهُم أَوْ إِلاَ أَنْ يَدَّهُ اللّهُ وَحَجَرَعُ وَلاَ رَجِعُ فِي الْبَعِينَ (وَرَفّ خَلَف لِيَائِينَهُ) هَذَا فَكُرُ وَإِنْ سَنْطَاعُ فَهَذَا اللّهِنَف على الشّيْطَانَة القَسْمَةِ) وهي سلامة اللالات والاسباب مع عدم الماسع الله المتعارف. ولايمان منية على العرف وقون الفَخْرَةِ) العقيقية الهناو، وهذا لان حقيقة الاستطاعة فيما يعارف القاس، ويقلل الاستطاعة فيما يعارف القسل، ويقلل الاسم على خلامة الآلات وصحة الأسباب في المتعارف، فعند الإطلاق بنصر الله، ويصح ثبة الأول دبائة، لانه حقيقة كلامه، ثم فيل: بعدح قضاء، فما بينا، وقيل الأسمى بالته في المتعارف، فعالينا، وقيل الآ

وران حلت لا يُكلِّم فَلاناً جِيا أَوْ زَمَاناً مِنكِراً وَآوَ الْحِينَ أَوِ الْرَانِ مَصَرفاً وَهَمَرْ غَفَى سَمَّةً مَنْ عَلَى حَلَيْ عَلَى حَلَيْهِ وَلِهِ عَلَى حَلَيْهِ وَلَهُ عَلَى عَلَى مِن حَلَيْهِ وَلَهُ عَلَى مَن أَحَدُ مَعَايِم فَهِم مِن أَحَدُ مَعَايِم فَهِم مِن أَحَدُ مَعَايِم فَهِم مِن مِن حَلَيْهِ وَلَيْ عَلَى مَا يَوْمَعْتُ وَ مَنْحَمُونَ عَلَى عَلَى مَا يَوْمَعُ وَمَنْ عَلَى عَ

َ وَلَوْ خَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ أَيَّاماً فَهُـوْ عَلَى ثَلافَةِ أَيَّام، وَلَـوْ خَلَفَ لَا يُكَلِّمُهُ الاِيَّامُ فَهُوْ عَلَى عَشَوْهُ اليَّامِ جَنْدُ وَلَيَ خَبَيْفَةَ، وقَالَ الْيُولِيوشَت، و وشَخَلَتُه، عَلَى اليَّامِ الأَشْهُرُعِ، وللوَ خَلَفَ لا يُكَلِّمُهُ الشَّهُورُ فَهُـوْ عَلَى غَشَـرَةِ الشَّهُرِ عِشَـةً وأَبِي خَبِيقَـةً،، وقَالَ وأبُـو يُولِسُفَ، و ومُخَلِّدُه؛ على اثْنَى عَشَرْ شَهْرَاً.

﴿ وَإِذَا خَلِفُ لَا يَفْعُلُ كُذَا تُرَكُهُ الِدَاءِ وَإِنَّ حَلَفُ النَّفُولُ كَذَا تَفَعُلُهُ ضَرَّةٌ وَاجِدَةً لِسُرَّ فِي يُجِينِهِ.

وَمَلْ خَنَفَ لا فَخَرْحُ الْوَأَنَّةُ إِلاَ بِالْدِيهِ؛ فَاَيْنَ لَهَا مُرَّةً فَخَرَجَتُ ثُمُّ خَرَجَتُ مَرَّةً أَخْرَى بِغَيْرٍ إِذَٰنِهِ خَبْتُ. وَلاَ بُدُّ مِنَ إِذْنِ فِي كُلُّ خُرُوجٍ ، وإِنْ قَالَ ﴿إِلَّا أَنْ آذَنَ لَـكِ، فأفِنَ لَهَا مَرَّةً

خَلَفُ لاَ يُكُلِّمُ أَيُّهَا فَهُوْ عَلَى ثَلَائَةٍ أَيَامٍ ؛ لأنه جمع دكر منكراً فتدود أقل الجمع، وصو الثلاث وَوَلَوْ خَلْفُ لاَ يَكُلُمُ الأَيَامِ فَهُو عَلَى غَشَرَةٍ أَيَامٍ جَلَّاه أَي خَيفَةً) لاه جمع دكر معرفاً فيتعرف إلى أنسى ما يذكر الففة الجمع، وذلك عشرة العملية (وَقَال: اللّهِ وَلَقَ خَلْفُ لاَ يَكُلُمُهُ الشّهُورُ اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى ال

﴿ وَإِنَّا خَلَفَ لا يَعْفَلُ كُذَ فَرَكُمْ أَبْداً ﴾؛ لان يعبنه وقعت على النفي، والنفي لا يختص بزمان عون زمان، فحمل على النابيد (وإنَّ حلَّفَ لِيقَعَلَنُ كَذَة فَعَلَمُ مُؤَةً وَاجِدَةً لِمُ فِي يَجِيجٍ ﴾، لان المعصود إيجاد الفعل، وقد أرجد، ولا يحت إلا يوفوع الياس منه، وقالك معونه أو تعديت محل القعل.

تُمْ خَرَحَتْ يَعْدَهَا بِغَيْرِ إِذْبُهِ لَمْ يَحْتَتْ.

وإذَا خَلَقِتَ لا يُنفَذَى فَالْمَدَاءُ الأَكُلُّ مِنْ مُلْلُوعِ الفَجْرِ إلَى الطَّهْرِ، والعشاءُ مِنْ صَـلاَة الطُّهْرِ إلَى تَصْفِ النَّبْلِ، والسُّحُورُ مِنْ بَصْفِ اللَّيْلِ لَى طُّلُوعٍ الفَجْرِ

وَإِنْ خَلَفَ لَيُفُصِينَ دَيْنَةً إِلَى قَرِيبٍ فَهُوْ مَا قُونَ الشَّهْرِ، وَإِنْ فَالَ وَإِلَى عِيدٍه فَهُوَ اكْثَرُ مِنَ الشَّهْرِ.

ومَنْ خَلَفَ لَا يَسْكُنُ هَدِهِ الدُّانَ فَلَحْرَجَ مَلْهَا بِنَفْسِهِ وَتَرَكُ قِيهِمَا الْحَلَّةُ وْمَنَاعَهُ خَيْثَ.

وَمَنْ خَلَفَ لَيْصَغَمَٰنُ السُّمَاءِ. أَوْ لَيُغَلِّنُوا لَحْمَا الْحَجْرِ وَمِهَا الْمَفْدَتِ يَمِينُهُ وَحَبت

عقيبها.

والنهى العلم بالنهائه وفرادا خلف لا إنفارى بالغداء أمو الأكارى الذي يقطد به الشهر عادة ويعتبر عادة ويعتبر عادة كل طدة في حقهم، حتى لو شبع بشرب النبل بحث البدوي لا الحصيري، وزياعيء وبن طُمُوغ الفقع إلى النفوج المنسسة قال. ويتبعي اعتباده للعرف، زاد في والنهري: وأهس مصر يسمعونه فيطوراً إلى ارتماع المصحى الأكبر فيدحل وقت النقاه فيمعل بعرفهم، فعت: وكدا أهل دمشق الشام ودره (والدَّفَة بل ضلايا الطُهُم إلى يضعب النّبي) وفي والبحرة عن والإسبيحابي، وفي عرضا وقت العشاء بعد معلاة لمصير. فقت، وهو عرف على وربط النّبل إلى فَلَوع العجر، لام ماخود من السحر، على ما يعرب مده، وهو عصف الليل

﴿ وَإِنَّ خَلْفَ لَيُقْمِينُ فَيْمُ إِلَىٰ فَرِيبٍ فَهُوْ مَا ذُوفَ النَّهُوعِ ﴿ لَانَ مَا دُولَهُ بِعَدَ صَرِيباً عَرَفُ رَوَإِنَّ قَالَ إِلَى يَجِبِ فَهُوْ أَكُثَرُ مِنَ النَّهُمُ وَقِدَا السّهِرِ ﴿ لَانَ الشّهِرِ وَسَا رَادَ عَلِيهِ بَعْدَ بعيداً، وَلَهُنَا بِقَالَ عَنْدَ بَعْدَ الْعَهِدَ، مَا نَقِيْكُ مِنْدُ شَهْرٍ ، كَمَا فَي الْهِدَايَةِ ،

وَوَمَنْ خَلَفَ لاَ بِسُكُنَ هَذِهِ لَلْمَانَ، أو البيت، أو المعملة (فَخَرَج بنها بِعُسَهِ وَتَرَكَّ بِنهَا الْمُلَّةُ وَيَنْكُ خَلِيقًا عَلَمَا اللهُ عَلَى السوق عامة فيها عرفاً، دبئ السوق عامة فيها عرفاً، دبئ السوق عامة فيها عرفاً ألبيق من نقل كيل العشاع حتى لمو بقي وضدً حيث و لأن السكن لبقت بالكل فتفي ما نفي شيء منه وفق وأبو يوسقه: يعتبر نقل الاكثر، لأن نقل الكن فد يتعاور. وقال ومحمدا: يعتبر نقل ما تقومُ به السكني لأن ما وراه ولك لبس من السكني، قالوا: هذا أسسن وأرتق بالناش، كذا في والهداية، وفي والدره عن والعنبي، وعليه المتوى.

وَوْمَنَ خَلَفَ لِنَصَامِدُنُّ السُّمَاءُ، أَوْ لَجَلِينٌ هِنَاءَ الْمَحْرِ فَهِسَّةٍ، أَنْفَقَدَ يُعِينُنَّهُ، لإمكنان السَّرُ حقيقة وقدار الله تعالى، فينصد بنيه وَرَحْيَكُ عَيْبُهُم} للمُحَرِّ عَادِّه، بِخَلاف ما إذا حمد. وَمَنْ حَلَفَ لِلْفُصِيْنَ فَلَاناً دَيْنَةُ الْيَوْمَ فَقَضَاهُ كُمْ وَجَدَ فَلانٌ بَعْضَةً زَلُوفاً، الْ نَبَهْزِجَةً، الْوَ مُشْتَحَفَّةً لَمْ يَحَدُّفُ، وَإِنْ وَجَعْمًا رُضَاصاً الْوَشَوْقَ حَبِثَ.

وَمَنْ خَلَفَ لاَ يَشْهِضُ وَيُسَهُ مِرْهَمَا دُونَ هِرْهُمْ فَقَيْضَ يَقَطْسُهُ، لَمْ يَتَحَنَّفُ خَنَّى يُقْهِضَ خِيهِمَهُ مُنفَرَّقاً، وإنَّ قَيْضَ دُلِيَّةً فِي وَزُنتَنِي لَمْ يَنشَاغُلُّ بَيْنَهُمَا الاَّ بِعَمَلِ الْمؤرْبِ لَمْ يَحْسَفُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ نَظْرِيقٍ.

وَمَنْ خَلَفَ لَبُنَائِينَ الْيَطْسَرَةَ قَلَمْ يَناتِهَا خَفَى مُنافَ، خَبِث فِي آجِمْ بَحَزُو مِنْ أَخْبَرَاه غَيْنِهِ.

اليشوين ماء هذه الكوز ولا ماه فيه حيث لا يحنث؛ لان شرب مائه ولا ماه فيه لا يتصور، والاصل في ذلك: أن إمكان المؤ في المستقبل شرطً انعقاد اليسين، إذ لا بد من فصوّر الاصل لنعقد في حق المحلف، وهو الكفارة

وَمَنْ خَلَفَ لِلْقَضَيْنُ فَـلَامًا وَلِيْمَةً الْبَوْمَ، مثلاً وَفَقِضَاهُم إِيناهُ وَثُمْ وَجِدْ قُلالاً مُفَضَعُمُ أَو كله وَرُبُوهُمُ وهي ما يقبله التحار ويردّه سبت الحال (أن لَلْهُرْخَةً) وهي ما يرقّه كال منهما (أن المُشخَعُمُ) المعبر ولمّ يَحْنُبُ الْمُحَالِفُ، توجود الشرط؛ لأن الزيوف والنهوجة من الدراهم، غير أنها مُعينة، والعببُ لا يعدم المحسن، وقدًا لو نجوز بها صار مستوفياً، وقيضُ المستَحَفَّة صحيح قبلا يرتفح مرفة المرأ المنحقق، كما مي والهدايدة.

(وَإِنْ وَجَدَهَا رَصَاصَةً أَوُ سَنَوَةً) بِبالفتح ـ أرداً من النههرجة . وعن والكرخي، السوقة عندهم ما كان المُغَوِّرُ أو النَّخَصِ هو الغالب الأكثر فيه ، ومعرب، وقيس: ما كنان فاخله نحس وخارجه فصة وخيره عند وقيل عليه و لأنهمنا ليسا من حسن الندراهم حتى لا مجور التجنور يهما في المصرف والسلم عدم به م.

وَيَمْنُ خَلَفَ لاَ يَقْبَضُ وَلِيَّهُ فِرْهَمَا تُونَّ فِرْهُمَ عِلَيْهِ مِنْ وَقَا وَقَفَضَ مُفْضَةً لَمْ يَخْشُكُ سَجِردَ -قبض البعض، بل وحُمَّى يُفْضِقُ جَبِيعَةً مُنْفُرُقًاعٍ ؛ لأن الشرط قبضُ الكل. لكنته يوصف التعرف؛ لاند أصاف الغيض إلى دين معروف مضاف إليه فلنصرِف إلى كلم، فلا يحنت إلا به. وعداية،

روپان فيضل دينسهُ فِي رَزُنشِينِ او اكتر. و ولمُ النساعُلُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِغَسَلِ الْمَوْدُونِ لَمْ يَخْتُ ولَبُسُ ذَلِكَ بِظُرْسِ)؛ لأنه قد بنعذر قبض الكل دفعة واحدة عادة؛ فيصبر هذا القدر مستثنى عهد. ومداية:

(وَمَنَّ خَلَفَ لِنَبِأَتِينُ الْبَصْدَةِ) مشكرٌ (فَلَمْ لِيأَتِهِ احْلَى صَاتَ خَبِثُ فِي آخِم جُمَرُو بينُ أَخْمَرُاهِ خَيَاتِهِ﴾ لان بعينه المقامت مطلقة غير مؤقنة فنطى صاحام الميرّ صوجوداً، فبإذا مات وقع اليُسُ.

كتاب المعهس

الْمُدُّعِي: مَنْ لَا يُجَنِّرُ عَلَى الخَصُّونَةِ إِنَّا تَرَكِهِا. وَالْمُدُّعِي غَلَيْهِ: مَنْ يُجَبِّرُ عَلَى الخُصُّومَةِ.

َ وَلَا نَغْبُلُ اللَّهُوْيَ خَتْى يَذْكُرُ شَيْتُهُ مَعْلُوسًا فِي جِنْدِهِ وَفَـدُرُو. فَإِنْ نَحَانَ غَيْناً فِي يَسِد

فيصاف الحنث إلى أخر جزء من أحراء حياته، قبال في البيابيج: حتى بذا حنف بطلاق اسرائه فلا ميرات لها إذا لم يكن دخل بهيا، ولا عدة عليهيا، وإن كان دحـل بها فلهيا الميرات وعليهيا الهملة أبعد الأجليل بممنولة الفعال، ولبو مغنت هي لم تبطلق؛ لأن شبرط السر ينصفر بصوتها. (جوهرة).

كتاب الدعوس

كَفْتُونَ. وَالْفَهَا لَلتَّانِيثَ فَلا تُنُونُ، وجَمَعَها دُعَـاؤَى كفتوى، كسا في والدرو، وجزم في المعباع بكسرها على الأصل، وينتجها فيهما معافظة على الف الثانيث.

وهي لغة قولُ يُقْصِد م الإنسالُ إيجابُ حق على عيره - وشرعـاً: إحبةُ بحق ف على عبره عند الحاكم . .

وقعا كانت مسائل الدعوى متوقفة على معرفة المدعى والمدعى عليه، ومعرفة الغرق بيتهما من أمم ما تبتنى عليه ـ بدأ المصنف بتعربعهم، فقال: ﴿اللَّمَا عِينَ مَنْ لا يُجْتَرُ عَلَى الْحَصْمُونَةِ إِذَّا تُرْكِها﴾؛ لانه طالب (وَالْمَدْغَى عَلَيْهِ مَنْ يُجْتِرُ عَلَى الْخَصُونَةِ)؛ لانه مطلوب.

قال في والهداية؛ وقد اختلفت عبرات المشابع في القرق بين المديمي والمدخى عليه؛ فمنها ما قال في الكتاب، وهو حدد تمام صحيح، وقبل: المديمي من لا يستحق إلا بحجة كالحارج، والمدغى عليه من يكون مستحقاً بقوله من غير أحجة كندي البد، وقبل، المدعى من ينتصى غير الظاهر، والمدغى عليه من يتمسك بالظاهر، وقال ومحمده في والأصل»، المدعى عليه هو المنتكر، وهذا صحيح، لكن الشأن في معرفته، والترجيح بالعمه عبد والحذاق، من أصحابنا؛ لأن الاعتبار للمعني دون العور؛ فإن النوة ع إذا قال ورددت الموديمة فعلمول ف مع طبين وإن كن مدعاً للرد صورة؛ لأنه بنكر الضمان، أهد

(وَلاَ نُشَالُ الدُّمَوْي) من المدعى ويلزم بهما حضور الصدعى عليه والصدعى به والجوابُ (خَتَى يَذَكُنُ المدعى (شَيَّنَا مَشُوماً مِي جِنْب) كبر أو شعير أو دهب أو فضه (وقَدْب) ككند، قفيزاً أو مثقالاً أو دوهماً؛ لأن فائدة المدعوى الإليزامُ بواسطة إقامة الحجة، والإليزامُ في المجهول لا يتحقن النُمَدُعي غَلَيْهِ كُلُفُ الحَضَارُهَا لِلَجْسِ إِلَيْهَا بِالدَّعْرِي، وإنَّ فَمْ تَكُنَّ خَاصِرَهُ دَكَرَ بَينَهِما، وإن الأَمْنِي فَقَاراً خَدُدَهُ، وَذَكَر أَنَّهُ فِي بِدِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ يُطَالِبُهُ بِهِ، وإنْ كَانَ خَفَّا فِي الدَّمَّةِ ذَكُرَ أَنَّهُ يُطَالِبُهُ بِهِ.

قَوْدًا صَحْبُ الدَّمْوَى مَانُ الْمُنْضِي الْمُدَّعْنِ عَلَيْهِ عَنْهَا، فَإِنَّ اغْتُرَفَ قَصَى غَلَيْهِ بَهَاء وَإِنَّ التَّقَرْ مَالُ النَّمْعِيِّ البِيَّةِ، لَـهِانُ الحَشَرَفَ قَصَى بِهَا، وَإِنَّ عَصَوْ عَنْ ذَلِكَ وطَلَبْ يَبِينَ لحَصْبُهُ النَّمَاءُلُكُ عَلَيْهِا.

(فإنْ كَانَ) المدعى به (غَيْماً فِي لِهِ الْمُمَاتَّعِي عَلَيه كُنَّف) المسلمي هاية (الحَصَّالُة) لِيُقِيرِرَ ولِيُها) المدعى (بالدُّفُوَى) والشهوة بالشهادة، والمدعى عنه بالاستحلاف؛ لأن الإعلام بأفهى ما يمكن شرط، وذلك بالإشبارة في المنقولات؛ لأن النقل ممكن، والإشارة النغ في التعريف وَوَانَ ثُمْ نُكِنَّ الْعِينِ (خَافِرةً) مَانَ كَانَتَ مَالِكَةً، أَوْ فِي ظَلَها مَوْنَة وَذَكَرَ فِيمَاعِ) لِيصِيرِ المِدعى يه مطوعاً: لأن القِمة تعرفها معي. وهذارة،

(وإن ادْعَى عَقَاراً خَدْدَه)؛ لأنه تعذر التعريف بالإشارة لتعذر التعلى، فصار إلى التحديد، فإن العقار بعرف به ويدكر الحدود الاربعة، وأسعاء أصحابها وأسامهم، ولا يند من ذكر البعد في العصوب إلا أن يكون صاحب الحد مشهوراً، فيكس بذكره، لحصول المفصود، وإن ذكر المعدي المعدود يكسى بها عنداء حلاقاً وازقرو، بحلاف ما يدا نظف في الرابع، لأنه بخنف به المعدي ولا كذلك بتركها، وكما يشتوط التحديد في الدعوي بشتوط في الشهادة، دهذاية، وذكر أنه بي يداء ولا يكمي نصديق المدعى عليه التعدي عليه، ولا يكمي نصديق المدعى عليه أنه في يده بيل لا نتبت اليد في الإبليمة أوا كنان في يده، ولا يكمي نصديق المعدالة، المواضعة، إذ العقار عساء في يد غيرهما، بحلاف المتقول، لان البد فيه مشاهدة، وهذاية، وتأسيفائة بيزول هذا الاحتمال، وعن هذا قالوا في يده أو محوماً في يده أو محوماً عن يده أو محوماً بي يعد أو محوماً بي يعد أو محوماً بي يعد أو محوماً بين الشهرية الديارة، وتأسيفائة بيزول هذا الاحتمال، وعن هذا قالوا في الشهرية، وبالسفائة بيزول هذا الاحتمال، وعن هذا قالوا في الشهرية، وبعد أو محوماً بين النهران وفي بدر وبدرية، وبالديارة، وبول هذا الاحتمال، وعن هذا قالوا في الشهرية، وبالديارة، وبالديارة، وبالديارة، وبالديارة المحرمات أن يقرل وفي بدر وبدرية، وبالديارة، وبالديارة، وبالديارة المحرمات أن يقرل وبيارة عليه المحرمات الدينون مراهورة وبالديارة وبالديارة

﴿ وَإِنْ كَانَ} المُدَّمَى له ﴿ خَفًّا} أي دِينًا وَفِي اللَّمَّةُ ذَكَرَ أَلَّهُ لِطَائِفٌ بِهِ} لأن صناحب الذمنة قد حصر؛ قلم بيني إلا العطامة.

(فَإِذَا صَحْبَ الدَّغُوى) من العدعي ونسأل الْقَاضِي الْمَدَّعِي عَلَيْ غُلْهَا) لِينكشف له وجه الحكم (دَيِهِ اغْتُرْف) بدعواه (فَضَى غَلِّه بِهَا) لات عبر منهم في حق بضب (وإِنَّ أَنْكُمْ مسألُّ النَّمَاعِيُّ البَيْلَةَ)؛ لاِثنات ما دعاء وفإن أَخْضَرْهَا فَضَى بَهَا) فَعْهُووَ صَدَقَهَا (وَإِنَّ غَجْرَ عَنْ ذَلَكَ وطُفْلُ يُعِينَ حَصْبِهِ السُّمُنْف، الفاضِي (عَلَيْها) ولا بد من ظله؛ لان اليمين حقد، واجمعوا على

َقَانَ فَعَلَ وَلِي يَنَةً حَاضَرَةً، وَظَلَفَ الْبَعِينَ لَمْ إِسْتَخْطَتُ عَلَمُ وَأَبِي حَيْفَةً، ولا تُردُ النِّمِيلَ غَلَى الْمُناحِيرِ. ولا تُقْبُلُ يَنِّةً صَاحِبِ النَّذِهِ فِي الْمِشْبِ الْمُطَلَقِ

....

التحليف بلا صلت في دعوى الدين على المست، كما في والدرة وعيره

(زَلَا لَوْلُو النِّمِيلُ عَلَى الْمُمَاشِينِ) لحسيك: والْمَيْلُ عَلَى الْمُمَاشِينِ وَالْمِيلُ عَلَى مَنْ الْكرو؟؟، وحديث الشاهد والبمس ضعيف؟؟، من رده (من معيرة، صل أنكوه الارازي كما في وطعوه على والعينية.

ودم الجرحة فيهم المعتمدة من حداث إن مناس بهذا النصر وأخرجة عن وحداً حراض حدث إلى عباسي تقيير ولو يُعفى الناس بدعواهم الاذعى رحال أموال فوم ودساحم ولكن الهيد عنى السيدعى، والبنين فني إلى النكرة

وأصابه في التحقرين ١٨٥١ ومنالمد ١٩٢١ أول كتاب الأقيمية كالإهداس حضات الن سائس بقفط دلو ليعظن الساس بدعو هم لادعى باس اتصاد رجيان وأم والهم والخن البنين على انتقاعي هستاه وأحرجه البخاري. ومسلم مختصراً المفط دار رمول الله فيج تعمل بالنسس على السلامي عليه المباه

أركما أخرجه أنو دارد 1914 والمبهلي 355111

[.] وأسريد المداريطين ١٩٠٢/٢ من حديث من مريدرة . فاقيمة عنى من قدمي والنبين على من ألكم إلا هي. - الصعامة وقرارة ١٩٠٢/٢ من مديث همرواين شعيب عن أنهم عن حدة بأسابية صدف

٣٠) - يجورك الهزها، والربان الذي مامهم المصنف

[.] ورو مي حديث الى عباس مأن رستون عديجة لقني ينيني وضاهنده أخرجته بريتم 1951 وأفو داود 2014. الربي تباحث 1997 وينهفي 1907-19 وأحسند 1932، 2017، 2017 وتأثير إلا علي 1984 كيوم عن اليس بن سعد عن عمرو بن فديتر عن اين عباس مرفوها.

رد أحمد في ويرة فإأسا فات أن الأمواليان

والود في تعلمت الراجعة والرافة وأسيد النبيهش عن الشيافض فولت الحديث الل حديث مثل الإيبار أحد من المثل المقام طالة وعمر لا يعالمت الرعم الغراق لأنا بساكم التنعفان وتشاهد و مراكب ولا يعبي طابة كان تساهد حكمة تشاهد ويعبي الحد

وقال الن عبد النهر العداء مست صنعتج لا مطعن لاحد في إسناده ولا حلاف سن أعل العلم في صبحته وقدم

وَرَكَ تُغَلِّ بُنَّةً صَاحِبِ الَّذِيهِ فِي الْمُلَّكَ الْمُطَّانِيَّ ؛ لانها لا تفيد أكثر مما تفيده البدر، طو

روي اللهصاء بطيبي والسابط من حديث أن خريره، وهمو، ولن عدر، وطيء وانن عالي، وزيت، وطان، وسعد من عادقة وعد الله من عمرو بن الماضرة والمعيرة بأسابيد حسان

فان الرسمين، والبحرات على حيست إلى عسور من وجهيل أنه معلول بالانفطاع.

قال الوردي من عبله الكبير المثلث المحاري عن مدا الحديث فعاله اليم عمروان وينار لم يستحد من البي عياس الها ومما يدل على دلت قبل الدارفطي علما العدالة: وصافة عبد الرواق حبث لام يذكر طالاوسة ومهيد من والدحير من ريد ورواية النقاء لا تعفل موانة التسحد.

وأمالُ الطَّمَارِي : أَلاَ الطَّمَ قِبَيْنَ مَن مَمَدَ يُحَمَّتُ عَنْ عَسَرَةٍ مِنْ ذِنَا لَرَيْشِيءَ (* 10 أط الطَّعَاءُ الطَّمَارِي : أَلاَ الطَّمِ قِبْنَ مَن مَمَدَ يُحَمَّدُ عَنْ عَسَرَةٍ مِنْ ذِنَا لَا يَشْهِ فِيهِ أ

وؤال ابن العطال : وإن أخراء مساح عهو أبرض الانتظام من موصيين ثم ذكر كلام البخاري، والطلحاري، والطلحاري، وورد من حديث أبي عبرسرة : أخراب أبو داود ٢٥١٠ والسيقى الدول ١٣٤٢ وأبي صاحح ٢٥١٠ والسيقى الانتخاب ٢٠١٥ كليم من الربية الربية على الربية المنافقة عن عبد تعرير الدواوري فان، فذكرت دلك لسهيل بن أبي صالح بعال أخيال البحد وهو عند ثم بر الدواوري فان، فذكرت دلك لسهيل بن أبي صالح بعال أخيال البحد وهو عند أبي دينك إلى علك المنافقة في عبد المورد أصاحت شهيلاً حللة أدامت بعض علله ونسي وهم عليه ونسي وهم أخرى وبيعة أمرية وحداله أنفو من علله ونسي وهم عليه ونسي وعمد عن والله الموقعة الدورة والمنافقة المنافقة على أبي درجة عني ويجه عني والله الموقعة أخرال بعدال المنافقة المناف

وحاه في تلخيفي الحيرة الإفاقة ما ملحصية الحديث إلى عامل قدل المسائي. إسمانه يجلد إقبال الداران. في اينب الحديث حيث أصبحها حديث الى عبس وقال الراحية الله الا مطعل لأحد في إسباده كذا قال: وهذا قال عيامي الدوري في دريج نحي إلى بعين هذا اللي منحصوط وقال اليهافي، أعلمه الطحاري الأيمانية عبره. وقال ا يعلم قبل بحدث على عدووان دائر على، فال الليهاني: وقيس ما لا يعلمه الطحاري الا يعلمه عبره. وقال الدائمية : الدائمية أنه مداع أن دينار من ابن حساس ددة احاديث الوسيم من سبيحة من أسبحنامه الملا ينكر أن الإكاران عبر منه حديث وسمعه من نحص أصحابه عنه الدائر

فنائدة أرثال النزوي في شرح مسلم 2/17 هلب حدث الشناهية والهيس. أو تحقف أعميمه في ذبك ا فقائل، أبر حصفه والكونيون واشمى والعكم والأوزاعي واللبت والأبدليشيون من أصحاب سائلك الا تعكم شاهد، رسمين في قرره من الأحكام.

وعال أحيهور عشاء الأرملام من الصحابة والترامين ومن بعلهم من فلساء الأمصال يقفني بشناهد رسيي في الأموال ودرينصد به الأموان أوب ثال أو يكرن وعلي، وعمر من حسد العزيزة، وماليك، والشافعيء أواميد، وقعيم من و وأحيد، وفقها، البسنة، وسائر فقها، التحمل، ومعلم علماء الأمصار وحجتهم حديث أن حامي وعياء وَإِذَا نَكُلُ الْمُدَّعَى خَلَيْهِ عَنِ اليِّمِينِ تُغِينِ عَنْيَهِ بِالنُّكُولِينِ، وَلَزِمْهُ مَا ادُّعِي خَلَيْهِ.

وَيُتَبِينِ لِلْفَاضِي أَنْ يَقُولُ لَـهُ: وإنِّي أَمْرِضُ النِبِينَ عَلَيْكَ ثَلَاشًا، فإنْ خَلَفُ، وَإلاّ فَضَيْتُ مَلَيْكَ بِمَا الْفَقَامَ، فَإِفَا كُرِّرَ المَرْضُ ثَلَاتَ مَرَّاتٍ فَضَى صَلَّمٍ بِالنَّكُولِ.

وإنَّ كَانَتِ الدُّعْزَى بَكَاحاً لَمْ يَتَشَعَّلْفِ الْمُنْكِرُ عِنْدَ وأَبِي خَبِيفَةًو.

وَلاَ يُسْتَخْلَفُ فِي النَّكَاحِ ، والرَّجَدَةِ، والغَيْءِ فِي الإسلاءِ، وَالرُّقِّ، وَالإِسْنِيلَادِ، والنِّسَبِ، والوَّلاءِ، والْحَدُودِ

وْقَالَ وَأَبُو يُومُنْفُ وَ وَمُحَمَّدُهِ : يُسْتَحَلَف في ذَٰلِكَ كُلُّهِ، إلاَّ فِي الْخُدُودُ وَالْقِصَاصِ

أتام المخارج البينة كانت ببينه أولى، لأنها أكثر إنباناً؛ لأنها تُظهر المثلك ته. بخلاف ذي البد فإن خاهر السلك ثابت له بماليده غلم نتبت ته شيئاً والدداً. فيُد سالمك المطفى احترازاً عن المعنيد يضعونى النتاج، وعن المقيد بعا إذا ادعيا تُلغّي الملك من واحد واحدهما فابض. أو الأغيا الشراء من النين، وأرَّحًا، وتلويخُ ذي البد أشيئ، فإنه مني هذه الصُّور ـ تُقْبَلُ بينة ذي البد بالإجساع. وتماتُ في دالعناية.

(وَإِذَا نَكُلُ اللّٰمُومِ عَلَيْهِ عَلَى اللِّمِينِ فَعِيلِ عَلَيْهِ بِالنَّكُولِ وَلَرِّمَهُ مَا ادْعِي عَلَيْهِ)؛ الآن التكول ذَلُ حَلَى كُونَهِ بِالْآ عَلَى الْوَجْرَةِ عَلَيْهِمِيا، إِنَّ لُولاً وَلَيْكَ كَافَعَ عَلَى البيسِ إِقَامَةُ للواجب ودفعاً للضور عن نفسه، قررجح هذا الجانب (في لكن (يُسَبِّي لِلْقَانِي فَيْهَا لَمَا الْجَانِةِ فَلَيْكُ بِشَا الْمُعَلَّمُ رَفِّمُولَ لَهُ: إِنِّي أَهْرِضَ عَلَيْكَ الْبِينَ ثَلَانًا، فَإِنْ خَلْقُتْهِ بِنَهَ تَقْلِيكُ بِشَا الْمُعَلَّمُ خوصمُك، وهذه الإنذار لإعلامه بالحكم؛ إذ هو موضع الخفاء (فَإِذَا كُرُّنَ الفَاضِي (الْمُرْضَى) عليه لا للله عَرَّاتِهِ وهو على نكوله وفضى عَلَيْهِ بِالتَّكُولِ عَلَيْهِ بِالنَّكُولِ عَلَيْهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ عَلَيْهِ بِالنَّكُولِ بِعَنْ الرَّادِةِ الاَحْبَاطُ والبِاللّٰهُ فِي إِبِلاد العَذَر؛ صَاما السَدْهِ فِلْتَ لُو قصى بِالْكُول بعند المُحَلِّقُ وَقَدَ يَكُونَ حَمْبِهُ أَنْ يَسْكَت، وحكمه حكم الأول إذا علم أنه لا آخة به من طهرش أو خرس، هو الصحيح، اهم.

رَوْإِنْ كَانَتِ الدَّعْوَى بَكَاحاً، منه أو منها، وأنكره الاخر ولَمْ يُسْتَخَلَّهِ الْمَدْكِرُ، منهما (عند وأمي خَنِفة»، لأن النكول هنده بدل، والبقل لا يجري في هذه الأشباء المسذكورة يقوله: (وَلا يُسْتَخَلَّفُ فِي) إنكار (النَّكَاحِ، والرُجْفَةِ) بعد العدة (وَالْفَيْء فِي الإيلام) بعد المسدة (وَالرُقْ، وَالإَمْتِيلَامِ، إذَا لَنَكُره السيد، ولا يتكني عكسه، لتبونه باقراره وَالْمَلِيد، والشَّب، عنافة أو سُوالاة (والمُحدُود، وَقَالاً: يُسْتَحَمُنَكُ، المسكر وفي فَلِكَ كُلَّة إلاّ فِي الْحَدُودِ، وَلَان النَكول عندهما إقرار، ويْدَ أَفْغَى أَنْنَادَ عَيْنَا فِي بَلِدِ آخِرَ كُلُّ وَاجِدِ بِنَهْمَا يُرَّعُمُ الْهَا لَهُ وَأَفَامَا الْبَهَ أَفْضِي بِهَا النَّهُمَاء وَإِنِ ادْعَى كُلُّ وَجِدِ مِنْهُمَا يَكَاحِ أَمْرَأُو وَأَفَانَ النَّبِيْنَةَ لَمْ يُقْضَ بِوَاجِدةٍ مِنَ النِّنِينَ. ويُرْجُحُ إِلَى لَصْدِيقِ الْمَرَأُهُ لِأَحِدِهِمَا.

ا وَإِنِ الْدَعَى النَّالِ كُلِّ وَاحْدِ مَهُمَا اللَّهَ اشْفَرَى مُنَّهُ هَذَا الغَيْدُ وَاقَامُهَا النِّيلَة فَكُنَّ وَاجْدِ

..... . . -.-- - ---

والأفرار مجري في هذه الانتباء لكنه إفرار في شبهة، والحدود نشرى، بالتسهات، والفترى على قيلهما كسا نقله في والتصحيح، عن وقيلهميخان، وادامتاوى الكبرى، واد لننسة، واوانخلاصة، والمحضوات الخوازل، والفروزي، في الشرح الصحوصة، والمحسر الإسلام، من السيزوي، والسيني، في الكنز، والفريمي، في شرحه، ثم قبال: واحتار المتناجرون من ومتساحله ال الفاضي بنظر في حال لعدمي عليه الإسراء محتناً بحيمه احدة غربهميا، وإن راء مطلوماً لا يحله أحداً نقول بالحصومة من عبرارها الحصور، الها

(وَإِذَ الْدَعَى النَّابِ غَنْنَا هِي لَمَد العَلَى وَالْكُولُ وَاحَدَ مَلْهُمَا بَرَعْمُ لَكِمَا لَهُ وَأَمَافَا النِّبَةَ فُصِي يها) - أي بالعين العالمي عها (بَيْنَهُمَا) علمين، لاستوالهما في علم الاستخفاق وقسول المعمل الانتراك

ووإن الدعى كُلُّ واجد مُنهما نكاح المُرافئ هذه والداما اللّــة) على ذلك ولمُ يُقْفَل سواحمة من اللّيَتَشَرَاء المنام الوقع المنام المنام المنام فيول السحق الشهراكهما ولاؤجه من اللّيتَشَرَاء للخاصة الله اللكاح مما يحكم الله المناف فيول السحق الشهرائية وهذا إذا لم تُقلِّف اللهراء الله الله اللهراء وهذا إذا لم تُقلِّف اللهراء ولا اللهراء اللهراء اللهراء اللهراء اللهراء اللهراء ولا تنام على المراف المنافها، فيل المارة المناج اللهراء اللهراء اللهراء اللهراء اللهراء ولا تنام اللهراء ولا تنام اللهراء على المنافع اللهراء اللهراء اللهراء على اللهراء اللهراء اللهراء ولا تنام اللهراء اللهراء اللهراء واللهراء اللهراء والكاحة اللهراء اللهراء اللهراء اللهراء اللهراء اللهراء واللهراء اللهراء واللهراء اللهراء واللهراء وا

﴿ وَإِنَّا الْفَقَى الشَّاءَ } عَلَى تُعَلِّثُ فِي يَبِدُ وَكُلُّ وَاسْدِ بِنَهُمَا أَنَّهُ الشَّيْرَى مِنْهُم وهذا الهشَّرُ عَتَلًا وَأَفَانَا النَّبِيَّءَ عَلَى فَقَالَ قُمَنا، ولنَّ لهجنا الحجور، لأنه لنم إنسُونَ لكول مهمنا مِنْهُمَا بِالْجَيَارِ: إِنَّ شَاءَ أَخَذَ يَصَفَ النَّبِّدِ يِبَصْبِ النَّمَنِ، وإِنَّ شَاءَ نَرَكَ، فَإِنْ فَضَى القَاصِي بَيْنَهُمَا بِهِ فَقَالَ اَخَذَهُمَا الاَ الْحَنَارُ، لَمْ يَكُنْ بِالآخَرِ الْ بِالْخَذَ خَسِمَةً، وإِنْ ذَكُر بِتُهُمَا تَلويخاً فَهُوَ لِلاَرْلِ مِنْهُمَا، وإِنْ لَمْ يَذَكُرا وَمَعَ أَخِدِهِمَا فَيْضَى فَهُوْ الزَّنْ بو

وإن الدَّغي الحَدُهُمَا شِرَاءُ والاَخْرُ هِبَّةً وَقَيْضاً وَاقَدَمًا البَّبْنَةَ وَلاَ تَلْرِيخَ مَعْهَمَا فَالتَّكُواءُ وَلَى.

> وِنِ ادْعَى أَخَدُهُمُنَا الشَّرَاءَ وَادْعَبِ النَّرَاءُ لَنَّهُ تَرَوْجُهَا عَلَيْهِ، فَهُمَا شَوَاهُ. وَإِنِ ادْعَى أَخَدُهُمُنَا رَهُمَا وَفَيْضًا وَالأَغْرُ جِبَةً وَقِيْضًا فَالزَّهُولُ الْوَلَىٰ.

سوى النصف (فَكُلُ واجد بَنُهِما بِالْخِيَارِ" إِنْ شَاءَ أَحَدُ بَشَمَلُ العَدِ بِنَهْفَ النَّسَى، أوإنَّ نناءَ لَوَكَا لِمُخَدِّقِ الصَّفَةَ عَدِهِ وَفَالَ فَضَى بِهِ القاضي شَهْمًا وَقَالَ أَحَدُّهُمْ مَدَّ لَعَدَّ مَدَّ لَا لَعْنَ فَلَكَ يَرْكِهُ (لَمْ يَكُنُ للاَحْرَ أَنْ يَأْخَذُ جَبِيعَةً) لأن الفضاء الله عدد كل واحد في تصفه، علا يعود إلا معقد حديد فَيْدَا بنا بعد العضاء لأنه لو كان فيل القصاء كان لمالاح آن يأخذ خميده لأنه لو كان فيل القصاء كان لمالاح آن يأخذ خميده لأنه يدعى الكل ولحجية فالمت به ونم ينعيخ سبه، وران فعاتم وضو مزاحمة الأخر كما في والهيئية، ووإن ذَكْرُ كُنُّ وَاجد بَنْهَا ناريخَ أَحدهما أَسِنَ (فَهُو بِلاَوْل بَنْهَمَا)، لأنه فقو نصاحب الوقت النبوت علكه في ذلك الوقت، فاحتمل الاخر أن يكون قبله أو بعده فيلا يقضي له اللهناء أو فري فَمْ بِفُكُم الويعَامُ أَوْ فكرا ناريخاً واحداً. أو أرخ أحدمها درن يقضي له اللهناء أذ أخرهما فيمن فيوال البه اللهناء اللهناء من فيضه عدل على سن شرائه، والانه أنه السورة في الإثبات فلا نول البه اللهنة بالشف.

رَوْيِنَ تُعْمَى : شَنَ عَمَى ثَالَتُ دَيِ بِلَدَ وَاخْتُمْمَنَا شِرَاءً) مِنْهُ (رَالِاخْرُ فِيمَا رَفْيَضَاً وَاقَنَامَا النَّبِيمَ) عَلَى مَلْكَ رَوْلَا لَارِيخُ مُغَلِّمَا فَالشَّرَاءُ قُولَى؟ لامه أَقُوى لكنونَه مصارصه مِن الجنانيس، ولأنه ينبت بنصف، يخلاف الفية فإنه يتوقف على القصر.

(فَإِنَّ ادَّعَى أَضَدُهُمُنَا الشَّرَاءِ وادَّعَتِ الرَّأَةُ أَنَّهُ زُوْحَهَا غَلَيْهِ فَهُمَّ سَواءً) لاستوالهما في القوة؛ لأن كلاً منهما معاوضة من الجاليين، ويُقِيَّتُ الملك بنصه.

(فين الدُغي أَخْشَلُهُمُمَا وَهُمْنَا وَالْإَضَا وَالاَ ضَرَا جَنَّا وَلَهُمَا وَالدَّهُنَّ أَوْلَى ﴾. قال في دافهنداية و: وهذا استحدان، وهي القباس الهية الزفي ؛ الأنها شنتُ العلك، والرهن لا يشته، وحمه الاستحسان أن المقبوس بحكم الوهي مصمول، ويعكم الهية غير مصمول، وعقد الصمان أولى ١ هـ. وَإِنَّ أَفَامُ الْحَارِجَانِ النِّبْلَةِ عَلَى الْعِلْكَ والنَّارِيعِ فصاحِتُ النَّارِيخِ الاَبْعِد الوَّلَيْ

وإنْ ادْعَيْهَا النَّمُواءَ مِنْ واحدٍ وَأَمَامًا لَبِينَةَ عَلَى النَّامِ يَخَيِّي فَالأَوْلُ اوْلَى، وَإِنَّ الْهَامُ كُلُّ وَاحدٍ مِنْهُمَا نِبَنَّةً عَلَى النَّمَرَاءِ مِنْ آحَمَرَ وَذَكْرًا فَالِيخَا فَهْمَا سُوَاءً، وَإِنْ الْهَامُ الْخَارِجُ النِّبِيّةً عَلَى مِلْكِ مُؤْرَجُ وَأَفَاءَ ضَاحبُ النِّهِ النَّيْمَةُ عَلَى مَلْكِ الْمُؤَمِّ الرِيخَا فَيْنَ الزَّيْنَ، وإِنْ الْفَامِ الْخَارِجُ وَصَاحِبُ النِّهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِينَةً بِالنَّاجِ فَضَاحِبُ النِّذِ الْوَلَى، وَكُذَبُكُ النَّسْحُ فِي

ورانَّ أَفَامَ) المدعبان (الْخَارِجَانَ الْبُلُيّةَ عَلَى الْبِلْبُ وَالْمَارِيغِ) المحتمد وَلَشَاجِتُ النَّارِيعِ الأَلِحَةِ: أَي الأَسْقُ تَارِيحُ وَأَوْلَى ﴿ لاَنَهُ أَنْبُتُ أَنْهُ أَوْلَ الْمَالِكِينَ فَالْمُ يُنْفُى الملك إلاّ من حهاه ولم يُنْفُلُ الأَحْرِجَةِ.

(دَابِ الْعُصَا النَّمَاءُ مِنْ وَاجِلَةٍ) في عيو ذي يبدٍ لثلا بتكرر مع ما سنق (وأَفَاسَا أَلَيلُهُ عَلَى النَّذِيجَيِّنِ) استخلص (دَالأوَلُ أَوْلَ) لساء بنا أنه النّبة هي وقت لا منارع له بنه

(وَإِنْ أَفَامِ كُلُّ وَاحِدَ بِنَهُمَا لِنَّهُ عَلَى النَّمَرَاءِ مِنْ آخَرَى بَانَ قال المعدهمان الشريب من زيند، والآخر من عمرو ووذَكُوا تاريخًا، متعنَّا أو معانفقاً وفقهما شهرتائه؛ لانهما بثنت العبلك لبالعهمان، فيصير ن كأنهما أفاما النبية على العمك من عبر تاريخ ، فيخير كل منهما بين أخذ النصف بنصف المنسن وبين النوك.

إفران أنمام الحارع اللبلة على مقام فوض وي الدم وصاحب اليب النبية على مقلم الدنم تدريخاً كمانًا) دو البدرالآلي)؛ لأن السنة مع التداريخ متضمنة معمل الدهم، على في داله لماية، وضرح والزاهدي، وحدًا عدد دأي حيمة، ودأي بوسف، وهو رواية عن محمد،، ومداد لا تفييل بينة في البعد، وعلى قولهما اعتمد والمجبور،، ووالسفى، وعبوهما كما هو الرسم، وتصحيح،

وران أنام الحارج وصاحب اليد فل واجه بيلهما يناة بالنتاج ومن عو ناويح أو ارجا تربيحا واحداث مدنل ما لا ندل منه اليد فاستوياد واحداث مدنل ما لا ندل منه اليد فاستوياد واحداث منهما المدنل من رجيل واقام البيئة على واحداث منهما المدنل من رجيل واقام البيئة على الساح عنده مهو سنولة إقامتها على الساح في بد نصبه السا ذكرنا، ولو أنا أو أحداهما البيئة على الساح المناطق والاحراملي الشاح على الساح عمل الساح والمدافق المناطق والاحراملي الشاح بالمدافق المناطق المناطق المناطق المناطق المناطق المناطق المناطق المناطق على المناطق المناطق المناطق المناطقة على المناطقة على المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة على المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة على المناطقة الم

اللَّيَابِ الَّتِي لاَ تُشْبِعُ إِلاَّ مَرَةُ وَاجِدَةً، وَكُلُّ مَنْبِ فِي الْعَلَّكِ لاَ يَتَكُرُوُ مَهُوَ كَانَكِنَ، وَإِنْ الْعَامِ الْمُحَدَرِجُ النَّبَةَ عَنَى الْعَلَمِ وَصَاجِبُ لَنْهِ لَيْنَةً عَلَى الشَّرَاءِ مَنْهُ كَانَّ تُوْلَى، وإِنْ الْعَامُ كُللُّ وَاحْرِ مِنْهُمَا الْمُبِلَّةُ عَلَى الظّرَاء مِنَ الأَخْرِ وَلاَ بَارِيعِ مِعْهَمًا بَهُارِبِ النَّبِيّانِ

وَإِنَّ الْخَامُ أَحَدُ الْمُدَّعِيشُنَ شَاهِدَيْنَ وَالاَخْرُ أَرْبَعَةُ بَهُمَا شَوْاءً.

وَمِنِ أَنْهُمِي فِصَاصَاً عَلَى عَلَيْهِ فَخَجَدَ الشَّخَلَقَ، فَإِنَّ نَكُنُ عَنِ أَلَيْهِنِ فِيمَا ذُونِ النَّفُسِ لَمَرِمَةَ أَفِقْسَاطُ، وَإِنَّ نَكُنُلُ فِي النَّفْسِ خَبِسِ خَيَّى يُقَسِرُ أَوْ بِخَلِف، وقَالَ والسو يُوسُف، والمحملُه - يَقُرِمَهُ الأرْشُ فِيهِما

إذا أقام ليبة على الداج تقبل بده وينقص الفضاء؛ لأه بسؤلة النص. وهذابة ووَقَالِبُهُ أَي أَي مثل المناح (النّسُخ في النّبَات أَنِي لا تَسَلَح إلا مَرْةُ وَ سَدَّةً وَلَكُوبِاسِ (و) كلما (كُلُّ صبب في البّلال لا يتكرّق كفول ففي، وحب لين، وجرّ صوف، ومعر ذلك، لأه في معن الناج فإن كان مكر كالمناه والمنوس قصى به للعالرج، وتعامه في والهدامة، وإذ أَمُنا الحَجُل برجع له إلى أَهلُ العقرة، فإذ أشكل عليهم فضى به للعالرج، وتعامه في والهدامة، وإذ أَمَّام الحَجَارِ أَلَيْه على العقلك منه، فضار كما إذا أنو بالعلال له ثم ادعى الشيراء منه وإذ أضام كُن واحد، وتُها الله النات تنفي غلى النّبراء من الأخر ولا تأريخ معهما تهارت السّائل، ويترك تعدمي مه في بد دي الله الله الما غلى والهدية، وعد عند أن يحمدة ووالي يوسف، وقال معمده، يقصى سائبتيس، ويكون واحداً، احد، قال في والصحيح، وعلى قولهما اعتبد المصحور، وقد رحجو دفيهما فولا واحداً، احد.

رَوْنِلُ أَفَامُ أَخَذُ السَّاعِيْنِ شَاهِمِيلِ فَيَ الله (الأَخْرُ الزَّعَةُ) أَوْ أَكَامُ (فَهَمَّا مَسُواءً) لانا تَشَ شهادة علة تعقبه وكذا لو كانت يعدد هما أهدل من الأخرى؛ لأن العمرة لأصل العدالة، يذالا حد للأعدلية كما في داندره.

رؤمن أذهى فصاصاً على عبرة فجخداً، العدى عليه والشخطئة إحماعاً، لانه منكر وفإن لكن فن الليبس فيضا فرق النفس الرضة الفضاء في في العسل الحسل حلى بجسراً في يتجلف وصف عند والى حديث و الأن المنكول عسم المدن معنى والإطهراف ملحف و الأسواء و فيحري فيها البدل، ولهذا الشباح بالإباحة كتمام الدن عبد وحده وقص الحرف عند وفوع الاكتف معلاف انتصل وفواد المراعا أعظم ولا نستاح بحال، ولها، لوقاد له واقتلي و فقتاء بجد الذب ووقلا: بالمؤثم الارش فيهان، الان المكول مدهما فرار به شبهة وقلا يثنت به الفصاص، وبسب به الارش وفان في والتصاحب، وعلى فول الإمام مثل المصحبون. َ وَإِذَا قَالَ الْمُدَّعِي وَلِي نَيَّلُهُ خَاصِرَةً، قِيلَ لِخَطْسِهِ وَاغْفِهِ كَفِيلًا بِلَفْسِكَ لَـلَائَة الِمَامِ وَ فَإِنْ قَطْلَ وَإِلَّا البِسْرِ بِمُلازِمْتِيهِ، إِلَّا انْ يَكُونَ غَـرِبِياً عَلَى السَطْرِيقِ فَيَـلَازِمُـهُ مِقْدَانَ مَجَلِسْرُ الْفَاقِيمِ .

َ وَإِنْ قَالَ الْمُدُمَى عَلِيْهِ وَهَذَا الشَّيْءُ الْوَقَيْهِ قَائِلُونَ الْفَائِبُ، 'أَوْ وَهَنَّهُ عِنْدِي، الْ غَضَيَّةً مِنْهُ، وَاقَامَ بِلَيْنَا عَلَى ذَلِكَ فَلاَ خُصُونَةً بَيْنَةً وَنِينَ النَّسْفِي.

وَإِنْ قَالَ وَائِنْفُتُهُ مِنَ الْغَائِبِ، فَهُوْ خَصْمًا. وَإِنْ فَالَ الْمُدْعِي وَشَرِقَ مِنِ، واقامُ الْبَيَّلَةَ،

(وَإِذَا قَالَ الْمُدَّعِي: لِمِي لِيُنَّةُ خَاضِرَةً) في العصر (قبل الخصود: أَعَلِمُ كَفِيلًا بِنَصْبِكُ ثَلاثَةُ اليام)؛ لنالا يُكُبِّبُ نَسْمَة فَضِيع حقه، والكفائة بالنفس جائزة عندنا، وأخذ الكفيل لمجرد الدعوى استحسان عندنا، لأن فيه نظر ألمدعى، وليس فيه كثير صور بالمدعى عليه، والمتغدر بثلاثة أيام مروي عن فأي حنيفةه، وهو والمعموج»، ولا فرق في الطاهر بين الخامل والوجيه والمعقبر من المعالى والخامل والوجيه والمعقبر من المعالى والمخامل والوجيه والمعقبر من المعالى والخامل والوجيه والمعقبر من المعالى والمعالى المنافى عليه وغربياً مستقرأ (عَلَى الطّريق فَيلًا إِنَّا أَنْ يَكُونُ) المعلى عليه وغربياً مستقرأ (عَلَى الطّريق فَيلًا إِنَّا الله عَلَى آخر المجلس؛ مالاستثناء منصرف إليهما؛ لان في أخذا الكفيل والسلارة (بادة على ذلك إصراراً به بعنه عن السفر، ولا ضرر في هذه المقدار طاهراً.

وَإِنَا قَالَ الْمُدْعَى خَلِيهِا فِي جَوْابِ مِدَى الطلاك (هَلَّ: الشَّيْ) المعنعي به، مُتَعَولًا كان أو عشاراً (أَوْ دَعَيَةٍ فَالاَنَّ الْمُعَلِّمَةُ فِيلَّ إِنَّ الْمَعْلَمُ وَلَّا أَوْ دَعَيَةً فِيلَا اللّهُودَ، وَأَرْ رَعْنَةً فِيلَاكِيهِ الْمُعْلِمَةُ فَيلَاكِ (وَأَقَامُ بَنَّةً عَلَى قَلْ فَلَوْ وَهَا اللّهُودَ، نَعْرَفُ بِالْمُعِهُ وَتَسِهُ أَوْ يَوْجِهِهُ وَمُرَطَّ وَمَحْدَهُ مَعْوِيقًا إِنَّ أَلْمُنْ فِيلَاكُونَ اللّهُ فِي وَالْمِزَازِيقَ وَمَعْرِفُ اللّهُ وَلَا وَمَحْدَدُونَ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا يَعْرَفُونَ اللّهُ وَلَا يَعْرَفُ وَاللّهُ وَلَا يَعْرَفُهُ وَقَالَ وَاللّهُ وَلَا لَكُونُ وَلِمُ عَلَى اللّهُ وَلِمُنْ اللّهُ وَلَا يَعْرَفُونَ اللّهُ وَلَا يَعْرَفُونَ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا تَعْمَلُونَ وَهِا فَعَلَى عَلَى اللّهُ وَلِمَاكُونَ وَلِمُ عَلَيْكُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا تَعْمَلُونَ اللّهُ وَلَا يَعْمَلُونَ اللّهُ وَلَا تَعْمَلُونَ اللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا تَعْمَلُونَ اللّهُ وَلَا تُعْمَلُونَ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا تُعْلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا اللللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا لَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلّهُ اللللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلِللللّهُ وَلَا لَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللللّهُ وَلِلْمُ الللّهُ وَلِلْمُولِلْمُ الللللّهُ وَل

(وَإِنَّ قَالَ الْبُمَّةُ مِن الْعَائِبِ فَهُوَ حَصْمُ)؛ لانه لما وَهَمْ أَنْ بِـده يـد ملك اعتبرف بكـوف. خصمةً. وَقَمَانَ صَاحِبُ النَّبِهِ وَاوْدَغَنِيهِ فَمَلَانِهِ وَأَقَامُ النِّيمَةُ فَمْ تُقَدِّعِنَ الْمُحَصُّومَةُ، وإنْ قَالَ الْمَمَدُعِي والنَّحَةُ مِنْ فلانِهِ وَقَالَ صَاحِبُ النِّهِ واؤَفَنِيهِ وَلاَنْ فَإِلَىٰ مَنْفَضَتِ الْمُحْصُونَةُ بَغْير ليّانَه

وَالْمَيْمِي بِاللَّهِ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِ، وَتُؤكَّدُ بِنْزِكْرِ الرَّصَافِ، وَلاَ يُسْتَحَلَّتُ بِالطَّلاقِ ولا

(وَإِنَّ قَالَ النَّمْجِي شَرِقَ) بالبناء للمحهول (مِنِّي) هذا الشيء (وَاقَامَ النَّبَةُ) على دعوة (وَقَالُ صَاجِبُ الْبِيهِ الْوَقَيْبِ فَلِلانُ رَاقَامِ الْبَيِّنَةُ) على دعوة (المَ تشاويم المحسوفَّ) هذا في والله البيئة وهذا تشاوم المحسوفُ المنافق المنافقة المنافقة المنافق المنافقة عليه وهذا الله يسم فعلما ونهما أن ذكر المعلى يشافل عليه المنافق المنافقة عليه وإقامة البيئة عليه وإقامة البيئة عليه وإقامة البيئة البيئة، والظاهر أنه هو اللذي في يدد. ولا أنه لم تُمنِّ وأن المحد عنه شفقة عليه وإقامة البيئة البيئة، فعال والإسبعالي المواقفة المنافقة المتناف وعليه اعتماد الأنمة فلا يستحدون. وهمية اعتماد الأنمة المستحدون، وهمية اعتماد الأنمة المستحدون، وهمية اعتماد الأنمة المستحدون، وهمية المتماد الأنمة المتماد الم

(وَإِذَا قَالَ الْمُمْعِي النَّمَّةُ مِنْ عَلَانِي النَّالِ (وَقَالَ صَاجِبُ الَّذِهِ وَالْوَعَيْدِ الْمُلَّ ذَيْكَ سَفَعَتِ الْمُمُوفَةُ) عن المدعى عليه (يَشَيِّ بُلُقِيَّ لَتَعَادَقِهَمَا عَلَى أَنَّ وَلَمُنْكَ لَنَيْرٍ فِي البَّدِةِ فلم تكن بنده يَد حَسَرِمَهُ، [لا أَنْ يَقِيمِ النَّسَعَى البَيْنَةُ أَنْ فِلاَنَا وَكُلّهِ بَفْضَهِ، لِالبَائِةِ كُونَهُ آخ

(وَالْيَمِينَ) إِنَّمَا هِي (بِاللَّهِ تَمَاثَى ذُونَ غَيْرِهِ) نَمُونَه فِيهِيَّ ، وَمَنْ كَانَ بِنَكُمْ خَاتَهُ أَ فَايَخَلِفُ بِاللَّهِ أَوْ لِلْفَرْهُ أَنَّ وَيُؤَكِّدُهُ أَيْ يَعِنْطُ البَسِينَ وَبِفِكُمْ الْوَصَّافِينَ لَلْمُ مِنْ الْمُطْهِبَةِ كَفَوْلِهِ قُلَى. واللَّهِ اللَّهِ فِي قَالَمُ اللَّهِ مِنْ الْمُعْلِقِينَ وَالنَّهِ اللَّهِ فِي يَعْفُمُ مِنْ الشَّرُ مَا يَقْلُمْ مِنْ الْمُعْلِقِينَ وَلَهُ مَنِينَا العَطْفُ لَبِينًا يَعْمُوا الْبَعِينِ الْأَنْ المِسْتَحَلَّ عليه يَعْبِينَ وَاحْدَاهُ وَالْاحْتِيارُ فِي اللَّهِ اللَّهُ فِي وَقِيلَ لا يَعْلِمُوا عَلَى الْمُعْرُوفَ سَلْصَلَاحِ، وَيَعْلُمُ عَلَى الْمُعْرِقُ سَلْ فِي اللَّهِ اللَّهُ فِي الْمُعْلِقِينَ كَلَيْهُ عَلَى الْمُعْرُوفَ سَلْصَلَاحِ، وَيَعْلُمُ عَلَى خَبِرَءُ وَقُلَ يَعْلَمُ فِي اللَّهِ اللَّهِ فِي اللَّهِ اللَّهِ فِي اللَّهِ اللَّهِ فِي اللَّهِ فِيلَا عَلَى الْمُعْرِقِينَ اللَّهُ فِي اللَّهِ فِيلَ

(رَلَا يُشْخُطُكُ بِالطَّلَاقِ ولا بِالْعَاقِ) في ظَنَاهُمُ السُروابِقُ، قَبَالُ وَقَاصَيِخَانَ وَ وَمَصَهُم جَوَّرَ وَلَكَ فِي رَمَامِنَا، وَالْفُسَجِيعِ طَاهُمُ أَشَرُوانِكَ، وتَصَجِعٍ». فَلُو خُلُفُ بِهُ فَكُلُ لا يَقْضَى عليه بِالنَّكُوكِ؛ لَنْكُونَهُ عَمَا هُو مَنْهِى عَنْ شَرِعاً.

إذا عن بعض حديث أخرجه البخاري ١٦٢٥، وصنعم ١٦٤٥ ع. وأنو دود ١٣٤١ و لرضي ١٩٢٤ والدرمي
 ٢٥٥٣ واليهني ٢٨/١٠ وأحمد ٢٦١٦، ١٧ والطبائس ١٨١٤ كنهم بن حديث فن حصر، وتعدم في ١٨٧٠.

بالعثاني، ويُشَنَّحُنَفُ لَيُهُوهِ فِي بِاللَّهِ الَّذِي النَّوْرُاهُ غَلَى مُومَى، والنَّصْرانِيُّ بِاللّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الإَنْجِيلَ عَلَى حَيْسَى، والْمُجَّوِيتِيُّ بِاللّهِ الَّذِي خَلَقَ النَّالِ، وَلا يُحَلِّفُونَ فِي بَسُوتِ غِنْهَ انْهِلَمْ.

ولا نجث نغيط أنبعين غنى التشنيم بزنان زلا بمكان

ومَن دَّعَى أَنَّهُ ابْتَاعَ مَنْ هَمَا عَنْمُهُ بِاللَّفِ فَجَحَدُ لِمُسْتَحَلَقُ بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمْ بَيْعِ فَالِمِ وبِهِ، ولا تُسْتَحَلَفُ باللَّهِ مَا بِشُّتُ، ويُسْتَحَلَفُ فِي الْغَصْبِ بِاللَّهِ مَا يُسْتَجَنَّ عَلَيْكُ رَدُهُ، ولا بِخَلِفُ بِاللَّهِ مَا عَصِيْتُ، وفِي النَّكَاحِ بِاللَّهِ مَا يَنْكُمُنَا بَكَاحُ فَائِهُ فِي الْخَالِ، وفِي دَعْرَى الشَّلَاقِ بِاللَّهِ مَا هِنِ لَائِنَ مِنْكَ السَّاعَةُ بِمَا ذَكُوتُ، ولا يُسْتَحَلُفُ بِاللَّهِ مَا طَلَقْتُهَا.

﴿وَلا يُحَلِّمُونَ فِي بَيُوتِ عَنَافَاتِهِمْ﴾ لكواهة دحولها, ولمنا فيه من إيهام تعظيمها.

(ولا أيحبُّ تطبيطُ الَّهِبِي عَلَى الْتُسَلِّم بَرَمَانِ) كيوم التجمعة بعد المصر وولا يَفَخَ انِّ كِينَ الركن والجنام بمكنة، وعند منتز النبي ﷺ في المدينة؛ لأن المقصود تعظيم المقسم بد، وهير حاصل بدونا ذلك، وفي إيجاب فلك تكليف القامين حضورُها، وهو مدفوع. وهداية».

(وَمَنَ أَدْعَى أَنَّهُ أَنْتَاعٍ) أَى الشترى (مِنَ هَذَاءِ الخاصَرِ (حَدَّدَةً بِأَلْفِ فَجَحَدَةً) المدخَّى خليه واسْتُخَبِّفَ سَاللَهِ) تعالى (مَا شِكُنا بَلِيغٌ فَيْتُمْ بَدِيهِ) أَيْ فِي هذا العدد. وَوَلاَ لِلسَّخَفَ بِاللَّهِ مَا يَعْفُ) هذا العدد لاحتمال أنه باع ثم فسخ أو أقال (ويُسْتُخْفَفُ) كذلك (فِي الْغَفْسَ) بأن يقول له وبِاللَّهِ فَي يَشْجُقُ عَلَيْكُ رَدَّهُ وَلا يَحْلُفُ بِاللَّهِ مَا يَشْكُمُا يُكُمُّ فَاللَّمْ فِي الْخَالِ) الاستمال الطلاق (و) كذلك فِي الدَّكَاحِ، مَانَ يقول لَهُ [واللَّهِ مَا يَرْتُكُما يُكُمُّ فَاللَّمْ فِي الْخَالِ) الاستمال الطلاق البائل (وَفِي فَقَوْى الطَّلاقِ اللَّهِ ما فِي مِينَ يُشْكُ الشَاعَة بِمَا قَذْكُرتُ) أي بالموجه البقي دكرته

⁽¹⁾ سورة الرمزيية الأنة الاند

وَإِذَا كَانَتُ وَارَ فِي يَدِ رَجُلِ ادْعَاهَا اثْنَاقِ اخْدُهُمَا خِبِيمُهَا وَالاَخْرُ يَصْفَهَا وَأَقَ اللِّبَـةَ فَقِصَاجِهِ الْجَبِيمِ شَلَاقَةً أَرْبَاعِهَا وَلِضَاجِهِ النَّصْهِ رَبِّعُهَا عِنْدُ وَالِي خَبِيقَةَ، وَفَانَ يُوسُفُنَ وَ وَمَحَمَدُهُ : هِنَ يُنْهَمُنَا الْلَائَاءُ وَلَوْ كَانَتُ هِي الْيُدِيهِمَا سُلُمُنَ لِضَاحِهِ الْجَبِيمِ : يُشِفُهَا عَلَى رَجِّهِ الْفَضَاءِ، وَيَشْفَهُ لَا عَنَى الْفَضَاءِ.

وَإِذَا تُتَارِقُنَا فِي ذَائِرٌ وَاقَوْمَ كُلُّ وَاجِدِ مِلْهُمَا بِينَهُ ٱلْهَبَا تُسْجَتُ عِنْدَاً وَذَكْرَا تَارِيحَمَا وَمِنْ الدَّائِةِ يُوافِقُ آخَدُ التَّارِيحِيْنَ فَهُوْ أَوْلَنِي، وَإِنْ الشَّكُلُ ذَلِكَ نَافَكُ بِيُنْهِمَا.

المدعية. (وَلَا يُسْتَخُلُفُ بِاللَّهِ مَا ظُلْقَتُهَا)؛ لاحتمال تجاند النكاح بعد الإبانة، فيحلف على الحاصل، وهو صورة إنكار العنكر، لانه لو حلف على السبب يتضرّر العدّعي عليه، وهذا ة ول وأي حنهة ه والمحمد، وقال البر بوسف: يحلف في الجميع على السب.

إلا إذا عرض بما ذكر فيحلف على الحاصل.

قال في والهدامة؛ والحاصل هو الأصل عدهماء إذا كان سبباً يرتدح. وإن كان لا ينزنغ فالتخليف على السبب الارجماع، كالعبد المسلم إدا أشمى المتل على مولاً، وتسامه فيها.

(وَإِوْا كَانَكُ وَارَ فِي يُدَ رَجّل الْقَاهَام عَلَيْه (النَّبْع) فادّعي واحدَهَما خبينها) وادّعي والآخرُ بعضها وَإِنّه عَلَى ذَلْتُ وَلَيْصَاحِبٍ مَصَوى والْجَبِيعِ شَلَاتُهُ أَرْبَاعِهَا، ولفساحب، دعوى والْجَبِيعِ شَلَاتُهُ أَرْبَاعِهَا، ولفساحب، دعوى والْجَبِيعِ شَلَاتُهُ النّهاء بنّد وأي خبيهة) اعتباراً لعلم في الساحة، فإن صاحب النصف لا بنزع الأخر في النصف، في النصف، لأخر، ويتصف بنهما ووقالاً: عِي النصف، فَلَمُ وسنوت منازعتهما في السائلة فَلاَ وسمال اللسائلة من النين، وتُمُولُ إلى تلاقة؛ فتلسم بنهما الثلاثاً، قال في والتصحيح في واختار قوله والبرهائي، و والنسفي، وغرهما وزوَّ وَنَاتُ بحالها (اللّهَ عَلَى وَجْبِهِ لَعْصَاف، والسُفي، وعرهما وعرف (الْجَبِهِ) الله والكن يسلم في ويشفي بينته، والمسائلة بحالها (اللّهَ عَلى وَجْبِهِ النصف، وهو في بله مساحه؛ لأن مُحدود الله على وَجْبِهِ النصف، وهو في بله مساحه؛ لأن مدوله النصف، وهو في بله مساحه؛ لأن مقاه بلون الله في بله حاله في بده، وقول لم تنصرف إليه دعواه كان ظالماً في إمساكه، ولا قطاء بلون الله للون الله في بده. وهو له بنه وقول لم تنصرف إليه دعواه كان ظالماً في إمساكه، ولا قطاء بلون الله للون الله في يده. وهو الهاه.

(وَإِذَا تَتَارَعًا فِي ذَائِهِ) فِي يَدْهِما، أَوْ فِي بِدَ أَحَدُهُمَا، أَوْ غِيرِهُمَّ (وَأَمَّامِ كُلُّ وَاحَدِ بِنَهُمَا يُبَنَّةً أَنَّهَا تُنْجُتُ بِالبِنَاء للمحهول (جَلْدًا وَنَكَرا أَنْزِيحاً) محتلفاً (وَسُّ الشَّابِ يُوافِنُ أَخَدَ الشَّرْيِحَوْن فَهُنَ أَي صَاحَبِ الشَّارِيخِ الْمُوافِقُ لِسَنَها (أَوْلُي) * لأن تَلَظَّاهِرِ يَشْهِدُ بَصَدَقَ بِنِسَهُ فَرَجِح (وَإِلَّ أَشْكُلُ ذَلِكُ فِي صَنَها (كَانْتُ يَنْتُهُمُّ) إِلَّ كَانْتَ فِي أَيْدِيهِمَا، أَوْ نِي غَيْرِهَمَا. وإذْ في يد أَحَدُهُمَ وَإِذَا تَنازَعَا دَائَةً احْدُهُمَا رَائِيُهَا وَالاَحْرُ مُتَمَلَقَ بِلِجَامِهَا قَالرَّائِكِ الْوَلَى، وَكَذَلِكَ إِذَا تَنَازَعَا فِمِراً وَعَلَيْهِ حِمْلُ لِاحْدِهِمَا فَصَاحِبُ الْجِمْلِ الْوَلَى، وَكَذَلِكَ إِذَا تُنَازَعَا فَهِيمِماً احْدُهُمُنا لاَيِئُهُ وَالاَحْرُ مُتَعَلَقُ بِكُمَّهِ فَاللَّهِسُ الْوَلَى.

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُنْسِلِمِنَانِ فِي الْبَيْسِ خَادَعَى اَحَـدُهُمَا ثَمْنَاً وَادْعَى الْبَاسِعِ اَكْشَرْ مِنْهُ أَوْ الْحَنَوْفَ الْبَائِعُ بِفَدْدٍ مِنَ الْغَبِيعِ وَادْعَى الْمُشْتَوِي الْخَلْرَ مِنْهُ وَاقْلُمْ الْحَدُهُمَا الْبَيْنَةُ فَضِي لَـهُ بِها. وَإِنْ الْهَامُ كُلُّ وَاجِدِ مِنْهِمَا الْبَيْنَةُ كَانَتِ الْبَيْنَةُ الْمُسْتَةُ لِلزِّبَادَةِ الْوَلِيَّ، وَإِنْ لَمْ نَكُلُ لِمُعْمَا بِنَيْنَةً عِلْ لِلْمُسْتِرِي: إِنَّا الْنَوْضَى بِاللَّمْنِ الْفِي ادْعَاهُ الْبَائِعُ وَالْأَفْتِ وَقِيلَ

-------قُفِيَى له بها؛ لأنه سقط التوقيت وصارا كأنهما تم بذكرا تاريخماً، وإن خالف سن السابة الموقنين

حبي و المبدئان، كدا فكره والحاكم الشهيده، لأنه ظهر كمانب الغريفين، فيتبرك في يد مَنَّ كنانت في بده، وهداية». فيَّذ بدكر التاريخ لأنه لو لم يؤرجا قصى بها لذي اليد، ولهما إنَّ في أيديهمـــا او في يد ثالث.

وَوَإِذَا تَنَافِهَا فَابَةً أَخَذَهُمَا وَاكِنُهَا، وَالاَخْتَرُ مُنْعَلَقُ بِلِجَابِهِا، فالرَّاكِبُ أَوْلَى}؛ لان تصرفه الظهر، فإنه يختص بالملك، وكذا إذا كان أحدهما راكباً في السرح، والآخر رديفه؛ فالراكب في السرح أولى؛ لها ذكرنا، بخلاف ما إذا كانا راكبين حيث يكون بينهما، الاستوانهما في التصرف، وهذاية،

﴿ وَكُذَلِكُ ﴾ الحكم (إذا تَنازَهَا لَجِيواً وَعَلَيْهِ جَمَّلُ لِأَخْدِجِنَامُ والأَخْرِ قَائدُ له (فَضَاجِبُ الْجِشْلِ أَوْلَى) مِن القائد، لأنه مو المتصرف

﴿ وَإِنَّا قُدَارُهَا فَعِيصِماً أَحَدُهُمُمَا لَابِئُمْ وَالأَحْرُ مُعَلَقُ بِكُمْهِ فَاللَّابِسُ آؤَلَى) الانه أظهرهما تصرفاً

(وافا الحَنَّفَ الْمُنْتَابِعَادِ فِي الْبَيْسِم) لِي عي تمن السبع (حافظي اخْلُمُهُمَا) في المشتري (فَلْنَا وَافْض النّائِع الْفَلْمِ مِنَّ الْمُنْتِعِينَ الْمُنْتِعِينَ وَافْض الْمُنْتَرِي الْمُنْتِعِينَ الْمُنْتِعِينَ وَافْض الْمُنْتَرِي الْمُنْتِعِينَ الْمُنْتِعِينَ وَافْض الْمُنْتَرِي الْمُنْتِعِينَ الْمُنْتِعِينَ الْمُنْتِعِينَ الْمُنْتَقِينَ عَلَى دعواء (فَضِي لَه بِهَا): لأن في الجانب الآخر مجرد الدعوى، والبينة الموى منها وَوَال الْمُنْتَقِينَ عَلَى دعواء (فَضِي لَه بِهَا): لأن في الجانب الآخر مجرد الدعوى، والبينة الموى منها وَوَال أَمْا مَلْ وَاجِدِ مِنْهُما الْمُنْتَقِينَ لَمُ اللَّمَانِ وَلِمَانَا فِي اللَّمَانِ وَلِمَانَا وَلِمَانَا وَلِمَانَا وَلِمَانَا وَلِمَانَا وَلِمَانَا وَلَمَانَا وَلِمَانَا وَلَمَانَا وَلِمَانَا وَلِمَانَا وَلَمَانَا لَمُنْتَمِى عَلَيْنَ وَالْمَانَانِ وَلَمَانَا لَمُنْتَوْقِ وَلَعَلَمْ وَلَمَانَا وَلَمَانَا وَلَمَانَا وَلَمَانَا وَلَمَانَا وَلَعْنَاقُ وَلَمَانَا لَمُنْتَانِينَا وَلَمَانَا وَلَمْ فَي النّمِنَ وَلَوْلَى فَيْ الْمُعْمَانِ وَلَمَانِهُ وَلَمَانَا وَلَمْ فِي الْمُعْلِمُ وَلَمِلْ لَمُنْتَالِهِ وَلَمْ فِي الْمُعْلِمُ وَلِمَانِهِ وَلَمُعْمَالِهِ وَلَمْ فِي الْمُعْتِمِ وَلِمُنْ لِمُنْتَالِهِ وَلَمْ فِي النّمِنَ وَلِمُ فَي الْمُعْمِعُ وَلِمُعْمِينَا وَلَمْ فَي الْمُعْتِمِ وَلَمْ فَي الْمُعْلِمُ وَلَمْ فَي الْمُعْتِمِ وَلِمُ فَالْمُعْمِعُ وَلِمُ فَالْمُعْمِلُونَا لِمُعْلِمُ وَلِمُ فَالْمُعْمِعُ وَلِمُعْلِمُ وَلِمُ فَالْمُعِلَالِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِلْمُعِلَى الْمُعْلِمُ وَلِمُ فَالْمُعْمِعِ وَلِمِلْ فَلْمُعْلِمُ وَلِمُ فَالْمُعْمِعِ وَلِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُعْلِمُ لِمُنْ وَلِمُعْلِمُ اللّمُنْفِي وَلِمُ فَالْ

لِلْبَائِعِ : إِنَّ اللَّهُ تَسَلَّمُ مَادُهَاهُ الْمُشْتَوِي مِنَ الْسِيعِ وَإِلَّا فَسَخْنَا الْبَيْعِ. فَإِنَّ لَمْ يَشَرَاضَيَا اشْتَطْفَتُ الْمُعَاكِمُ كُلُّ وَاجِدٍ مِنْهُمَا هَلَى دَعُوى الأَخْرِ: يَنْتُهِينَ أَيْمِينَ الْمُشْتَوِي، فَإذَا خَلَفًا فَسَخَ الْقَاضِي الْبُيْعَ يَنْتُهُمْ، وَإِنْ نَكُلُ أَخَذُهُمَا هَنِ الْبَهِنِ لَوْمَةً دَعُوى الأَخْرِ.

وَإِنَّ اخْتَلُفَا فِي الْأَجْسِ أَوْ فِي شُرَّطِ الْجَيَّارِ أَوْ فِي اسْتِيْفَاءِ بَعُضِ النَّمْنِ فَلاَ تُحَالُفَ بَيْنُهِمَاءِ وَالْفَوْلُ قَوْلُ مَنْ يُنْجُرُ الْخَيَارُ وَالأَجْلُ مَعْ يُجِبِهِ .

َ وَإِنْ هَلَكَ الْمَهِيعُ ثُمُّ اعْتَلَفَا فَمْ يَنْحَالَفَا عِنْدَ وَأَبِي خَرِيفَةٍ؛ و وَأَبِي يُنوشَف وَجُمِلُ

الَّذِي الْقَالُمُ النَّائِمُ وَإِلّاً فَسَخْنَا النَّبِمُ) بِنكما وَقِيلَ لِلنَّائِمِ : إِمَّا أَنْ تُسَلَّمُ فَا) في المغدر الذي أَدْعَهُ الْمُشْتَرِي مِنْ النَّيْعُ وَإِلّا فَسَخْنَا النِّبِمُ) ؛ لأن المقصود فقطع المعازعة، وهذا جهه به الأه ربسا لا يُراضيان بالفسخ ، فإذا علما به يتراصيان وفإن لَمْ يَسْرَافَهِا والسِيمُ قالم وأَسْتُحْفَفُ الْحَاكِمُ كُلُّ وَاحِد بَنَّهُمَا عَلَى دُغْوَى الأَخْرِي الأَنْ كان واحد منهما مَدُّع ومدَّعى عليه (يَنْبَىءُ) الحاكم (نيمين المُشْتَرِي، فإلى والهذابة الولى ومحمده و وأبي يوسف، تحرأ، وهو رواية عن وأبي حيفة، وهو والمسجوح ، اهـ. وقال والإسبوباني، البنا إليسن المشتري، وفي رواية بمين البنائح، وهو الحسن، في جامعه، و والصحيح الرواية الأولى، وطيه منى الأنشة البنائح، وهذا المحمدون. وتصحيح و وفؤنا خَلْفا فَلْحَ الْقَانِي الْبَيْ بَيْلُهُمَاعٍ، الآنه إنه المعلم عني المعتلى على الله يعسخ بنفس الحائف؛ الأنه لم ينت المسلم ينفس الحائمة الولى وهو فاصل، ولا بد من الفسخ في قاصد الميم ، أو يقال: إذا المؤلمة الميم المنافقة المنافقة

روإن المُتَلَفَا فِي الأَجَلَ، أَوْ فِي شَرَاطِ الْمَخِارِ، أَوْ فِي النّبَفَاءِ بَلْضَ النّبَنِ . فَكَرَ لَحَالُفُ لَنَّهُمَاءٍ، لأَنْ هَذَا اختلاف في غير المعقود عليه والمعقود بيه، فأنب الاختلاف في وصف اللمن والإبراء، وهذا لأن بالعداب لا يختل ما به فِيوَامُ العقد، بختلاف الاختلاف في وصف اللمن وجنسه حيث بكون معنولة الاختلاف في القدر في جربان التحاقف، لأن ذلك يوجع إلى نفس النمي، فإن اللمي دين، وهو يعرفِ بالوصف، ولا كذلك الأجل، لأنه ليس يوصف، ألا ترى أن النمي موجود حد مضه، وهداية، ووالمُقولُ قُولُ مِنْ يُنْكِرُ الْمَجْلِرُ وَالأَجْلُ، وَالاستِفاد (سَعْ يَجِيّهِ)؛ لأن القبل قول المذكر

﴿ وَإِنَّ خَلَكَ الْمِيمَ } أي بعد الفيض قبل نقد النمن، وكذا إذا خرج من ملكه قوَّ صار بحال

الْفَوْلُ فَوْلَ الْمُشْتَرِي. وَقَالَ ومحمدًا: يتحالفانِ. وَيُفْسَحُ النَّيْمُ عَلَى قَيْمَةِ الْهِالِك

 فإن قالك آخذ العبدين ثم الحناف في الفني لم يتحالف عبد وأبي خبيضة، إلا ال بترضى البائث أن بتران جميدة الهاتبك، وقان والمر يُوسُد، والمحالفان ويُعسَمع النياع في المحلي ونيفة الهالماء، وقو قول محمده:

وَإِذَا اعْمَلُكَ الرَّوْجَانِ فِي الْمَهُمُو فَادْعَى الْمَرَوْجُ أَنَّهُ لِمُورِّجُهَا بِالْهُمِ. وَفَاكُ وَلُمُؤَوَّجُنِي بِالْهِلِيَّ، فَالْهُمَا آقَامُ الْبِلِنَّةُ قَبِلْتُ بَيْنَاءُ. وَإِنَّ آفَانَا الْبَيْنَا فَالْمِينَّةُ لِيُتَ اللَّهِ فَالْهِمَا آقَامُ الْبِلِنَةَ قَبِلْتُ بَيْنَاءُ. وَإِنَّ آفَانَا الْبَيْنَا فَالْمِينَّةُ لِيْنَةً الْمُمَوْآقِ، وَإِنْ لَمَّ تَكُنَّ لِهِمَا

لا خدر على رده بالعبب (قد أطناهما) في قت (لم يتخالها بُسلا هأي خيفياً و و أبي لم ولفاه). قال التحالف فيما إد كانت السلعة مباثهة عبرف بالنص، والتحالف وبه يفضي إلى العسج، ولا تطالف بعد خلاكها، الاوتماع العدد، قلم يكن معماه (وأجهل الفرل قبل أماملوي) يبيت و لان مكر لوبادة النمن (وقال محمد و أبخالهان ويُفَسخُ أَسَخُ عَلَى فِيمَة الْهَالِمِينَ و لانه حالاف في لمن عقد قائم يبهما، قائب حال بقاء السلحة، قال وحمال الإسلام، والصحيح غولهما، وعليه حتى والمحيوري، و والتسفى، وغيرهما كما هو الرسم، الصحيح،

(وَإِنَّ) مَالِكَ بِعَضَّى السِيعِ، كَانَّ (هَلَكَ أَخَدُ الْفَيْدَانِ) أَو الشوبير، أَو نَحُو دَلَتَ رَثَمُ الخَلَطَا فِي النَّمَنِ لَمْ تَخْعَلَقَا مِنْذُ وَأَبِي حَبِيعَهِ)، لهما مر من أن التحقيق ليت على خلاف الفياس من قدم السلعة، وهي السهالجديع أخزاتها، قلا يقي عوات يعصه وإلا أن يرضَى البِيثِمُ أَنْ يَزَلُقُ بِيشَهِ الْهَالَكِ؟ أَصَلاً، لانه حِبِيْدَ يَكُونَ النَّسَ كِنَهُ بِيقَالِلهُ الْعَالَةِ وَيَعْرِجِ الهالِكِ عَنْ طَعْفَ وَ تَنْجَلُفَانَ. (وَقَانَ وَأَبُو يُوسُفِهِ وَيَعْوَلُونَ وَيُحَمِّدِهِ).

قال والإسبيحاني و حكما ذُكر هذه ودكو في والجامع الصغيرة. أن القول مون المشتري في حصة الهائك، ويتحالفان على الباقي عند ولي يوصف و وعند ومحمده يتحالفان عنيهما، ويرد الفائم وقيمة الهالك، والصحيح فنوفٌ وأبي حنيفه، وعيد مشى والمحبوس، و والتسفي، وعرهما، وتصحيح».

(فياذًا المختلف الرَّوْجان في) قدر (الخَنْفِي) أو في حسب (فَادْغَى السَرَّوْعُ أَنَّ لَمُوْمُنْهَا بِالْحَبِ، وَقَالُتُ} العوام (الرَّوْجُنِي بِالْفِيلِ) أو صان مضال (فَأَلِهُمَنا أَمَّامُ النِّبَيَّةُ قِلْلُتُ بِيَّدُهِ الآن مُورُ وهمواه بالحجم (وإنَّ أَقَامًا أَشِيَّةً فَالْلِيَّةُ بِلَيْهُ الْمُرْبُّيَّةِ لِللهِ الذِيهِ اللهِ به الهدية، معناه إذا كان مهو مثلها قَالُ منا ادهنه العدل أما إذا كنان مهوَّ مثلها مثل منا دعته، أو أكثر كان بيدة الرّوج أولى الآنها نَبْتُ الخَفْفُ ومِيتُهَا لا نَبْتُ مَيْدًا، لأن ما ادهنه ثابت لهنا مشهادة العدل. كما في بِينَةُ لَمَالُفَا مِنْدُ وَابِي حَيْفَةِ، وَلَمْ لَفَسِحُ النَكَاحُ، وَلَكِنْ لِخَكُمْ مَهُمْ الْمَثَلُ ، فإن كان مَثَلُ مَّا الْحَرْفَ بِ النَورِحُ أَوْ الْمَلِّ فَضَى مِمَا قَالَ الزَّوْجُ، وَإِنْ كَانَ مِثْنُ مِا ادْعَقُهُ الْمَرَاةُ بِمَا دُعْتُهُ الْمُؤَلِّدُ، وَإِنْ كَانَ مَهُمُ الْمِشْنِ الْكُثْرِ مِمَا اغْشَرُفَ أِنَّهِ النَّرْوَجُ وَاقلَ مِشَا اذْخَتُهُ الْمُمْرَاةُ فَضِي لَهَا بِمَهْرِ لَلْمِثَلِ.

وإذا الحَمَلُقَا فِي الإنجازةِ قَبْلَ الإسْبِيقَاءِ الْمُعَقُودُ عَلَيْهِ لُخَالُفًا وْشَرَادًا، وْإِنَ الْحَنلفَا يُشْتُ الإشتِيمَاءِ لَمْ يُتَّحَالِمًا وْكَانَ لَفَرْلُ فَوْلُ الْمُسْتَأَجِر

وإن خَتَلَدُ بَعُدَ السِيفَاءِ بَعْضِ النَّمْنَةُودَ عَلِيهِ تَحَالُمَا وَفَسِخَ الْعَمَّـدُ فِيمَا بَعِي وَكَانَ الْفَوْلُ فَزُلَ الْمُسْتَاجِرِ فِي الْمُنْضِي

والكفاية، وَوَإِنَّ لَمْ تَكُنَّ لَهُمَا سِنَةً تَجَالِفًا جَنَّدَ وَأَسِ خَبِيقَاءَ، وَلَمْ يَضَاعَحَ الْحَكَجَ؛ لأن الراشحاعا في العدام التنسبية، وهو لا يحن نصحة التكاج، لأن المهر تاسع ب. يختلاف البيع: لأن عندم النسبية يضده على ما مر فيفسح (ولكنَّ) حيث تعدمت النسبية (يُحكُمُ مَهْرَ البَشْل ، فإنْ كَانَ مهر مثلها (فِئْلَ لَمَا اغْرَف بِهِ الزَّوْجُ لُوْ أَفَلَ، فَضِي بِمَا قَال الزَّوْجُ؛ لأن الظاهر شاهد لها (وَيْنُ كَان مَهْرُ لَكُنْ فِئْلَ مَا نَشْتُهُ الْمَرَاءُ أَوْ أَكْثَرَ فَضِي بِمَا مُوعَةً الْسَوَّءُ؛ لأن الطاهر شاهد لها (وَيْنُ كَان مَهْرُ البَعْلُ) ينتهما بأن كان والْخَرْ مِنَا اغْرَف بِهِ الزَّرْجُ وَافْلَ مِنْ الْحَادِ عَمْ. لأنهما لما تحالفا لم تنت الربادة على مهر المثل ولا الحظ عمر.

(رَإِدَ الْحَنَاعَا فِي الإجازِي فِي البنال أو العبدل (فَبَالَ الشِيعاءِ الْمَنْشُودِ عَلَيْهِ لَحَالُما وَسَرَاهُ) الله عن معتوضة قابل للفسخ، وكان بعدلة البسع، وبدأ يبعين السيساخر شو الخلفا في البندل والموخر لو في البندل والمحسوج في البندل والمحسوج في البندة كما في والدرو (وَإِنِ اخْتُلُهَا اللهُ الاسْبِهَا) الجبيع المعتود عليه (لمُ يُتَحَالُهُا وَكُانَ الْقُولُ قُولَ النَّسَأَجِرِي قال في والهداية؛ وهذا عند وأني حيمة و وفي يوسف، ظاهر؛ فإن هلاك المعتود عليه يعج النحالف عليه أصل محسده، فإن الهلاك إنه لا يعتم النحالف عده في البيح، لما أن له قبية تقوم مقامه فيحالهان عليها، وقو جرى فلتحالف هها وقسح العقد فلا قبدة والان المنافع لا يعتبه المحلف عالمول فلمساخر مع يعيد؛ لانه فو لمستحق عليه الهدا.

رَزَانِ الْحَقَامَا مَنْدُ النِّبِيعَاءِ نَفْضَى الْمُشَقَّرِهِ عَلِيْهِ فَخَالِمَا وَفَهِيعَ الْمُفَقَّدُ فِيمَا نَفِيَ الْفَادَاءُ لاكَ المقد تعقد ساعة فساعة: فيصبر في كل جزء من السقعة كانه بندأ العقد عليها. بخلاف النبيرة لأن العقد فيه ديمة واحدة، فإذا نعذر في البعض نعذر في الكبل. وهداية، (وكنال الْفَوْلُ فِي وَإِذَا الْحُتَلَفُ الْمُمُولِي وَالْمُكَانَثُ فِي مَالَ. الْكِتَابَةِ لَمْ يَتَخَالَفُ جِنْدُ وأَبِي خَبِيفُة،. وقالَ وَأَبُو نُوشُفُ، و وَمُحَدُدُ، يُتِحالِمانِ وَتُشْهَرُ الْكِتَابَةُ .

وَإِذَا احْتَلَفُ الزُّوْجَانِ فِي مَنْدَعِ النَّبُوبُ فَمَا يَصَلُّحُ لِلرَّجَالِ فَهُوْ لِلرُّجُـلِ ، وَمَا يَصَلُّحُ لِلنِّمَاءِ فَهُوْ لِلنَّرَاقِ، وَمَا يَصَلُّمُ لَهُمَا فَهُوْ لِلرَّجُلِ

وإذا مَاتُ أَسَدُمُهُمُ واتَحَلَقَ وَرَقَتُهُ مَعَ الاخْرِ، فَمَا يَضَلَّحُ للرَّجَالِ والنَّسَاءِ فَهُوْ لِلْبَسَاقِي بِنَهُمَا، وَقَالَ وَأَبُو يُوسُفَءَ: يُدَمَّعُ إِلَى الْعَرَّأَةِ مَا يُجْهُوْ بِهِ مَثْلُهَا والنَّاقِي للزَّوْجِ

-.,.----

الشانبي قول المشناجر، لانه منكر.

(وَإِنَّا الْحَنَّفُ الْعَوْلَى وَالْمُكَانَبُ فِي) قدر وَمَالَ الْكَتَابَةِ لَمْ يَنْحَالُهَا عِلَمْ وَلَي حَبِيفَةً) لأن التحالف وزد في النبع على خلاف الغياس، والكتابة ليست في معنى البيع، لأنه ليسر ببلارم في جانب المكانب ووقالاً: يتحالفان وتُصَلَّحُ الْكِتَانَةُ، لانه عمد معنوضة معيل العسخ، صائب البيم معنى. قبال في دانتهمجود: وفنوفه هو المحرّل عليه عند والنسفي، وهو أصبح الانداويل والاختيارات وعبد المحويي».

(وَإِذَا الْحَنْفُ مُزُوْطَانِ فِي مَنْاعِ الْبَتِ) . وهو ما يكون ميه ولو دهبنا أو فصد وفق ايضلُغ لِلْرَحال) ففظ كالعمامة والفَلْشُوة (فَهُو لِلزَّحُل ، وما يَصْلُخ لِلنَسَاء) فقط كالحمار والعلمغة (فَهُو لِلْمُرَاثُة بِشَهَادَهُ الظَّامِرِ، إِلاَ إِذَا كَانَ كُلُ مَنْهِمَا بَعْمَلُ أَو بِيبِعِ مَا يَصِلْعِ للأَسِر، فَنِه بِمَرْلَة الصَّالِحِ لهما : تعارض الظاهرين، (وَمَا يُصَلِّحُ لَهُمَّا) كالآنية والفنود (فَهُو لِلرَّحْلِ)؛ لأن المرأة وسا في يدها في يد الزوج، والقول في الدعاوى لصاحب البلاء سخلاف ما يختص بها؛ لأنه بعارضة ظاهر أفرى منه، ولا فوق بينهما إذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح أو بعدما وقعت الفرفة. وهذاية،

 وَاؤَا انْعَ الرَّحُقُ الْحَارِيَةِ فَجَاءَتُ بِوَلَيْ فَخَعَاءُ الْبَائِعُ، ضَانَ جَاءَتُ بِ الْإَقُلُ مِنْ بِشَةٍ الشَّهُرِ مِنْ بَوْمِ النَّبِعِ فَهُوَ ابْنَ الْبَاعِمِ وَأَمَّهُ أَمُّ وَلَدَ لَنَّ فَيْفَسِخُ النَّبِعِ فَهَرَدُ النَّمَانِ، وإن الْحَاهُ الْمُشْتُرِي مَعْ فَقُوَى الْبَاعِمِ 'لَرْ بَصْنَهُ فَفَصْرَى الْبَاعِمِ 'لَوْلَى، وينُ جَاءَتُ بِمِ الأكثرُ مِنْ مِنَّةِ اشْهُرُ لَمْ تُقْبُلِ فَقُوى الْبَاعِمِ 'لَرْ بَصْنَهُ فَفَصْرَى الْبَاعِمِ 'لَوْلَى، وينُ جَاءَتُ بِمِ الأكثرُ مِنْ مِنَّةِ اشْهُر لَمْ تُقْبُلِ فَقُوى الْبَائِعِ فَمِهِ إِلَّا اللَّهِ يُصَدِّعُ لَمُشْتِرِي.

و دالمحوم ، وغيرهما . وتصحيح ه.

(وَإِذَا مِاعَ الرَّجُنَّ جَارِيةً فَجَاءَتُ مُولِدٍ فَادْعَاهُ الْبِلَغِ. فَإِنْ جَاءَتُ بِهِ لَأَقُلَ مَلَ بِشُبَهُ النَّهُمُ وَلَى اللّهِمَ وَلَ اللّهِمَ وَلَا اللّهِمَ اللّهِمَ وَلَا اللّهِمَ اللّهِمَ وَلَا اللّهِمَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِمَ السّعيانُ إلى انصال اللّهُونَ في ملكه شهادة فاهجرة على كوله من أنه يام أم ولده (فَيَقُلُمُمُ النَّهُمَ بِهِمَ اللّهُ بِيعِ أَم الولد لا يجوز (وَيَوَفُّ) اللّهَ وَلَنْهُ اللّهُمُمُ وَلَا اللّهُمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُمُ اللّهُمُونِي الولدُ الْفِلْدُ اللّهُ عَلَيْهُ مَا أَمُولًا اللّهُمُ وَلَا اللّهُمُمُ وَلَا اللّهُمُ عَلَيْهُمُ فَا فَوْقَى أَلِنْ عَلَيْهُ اللّهُ اللهُ منه وتحبل هي اللّهُ اللهُ منه وتحبل هي اللّهُمُ اللهُ منه منه وتحبل هي اللّهُمُونِي اللّهُمُ اللهُ منه منه وتحبل هي اللّهُمُ اللهُمُ منه أنه اللهُمُ اللّهُ اللهُمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُ اللّهُمُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

وَأَوْنَ جَانَتُ وَ لَاكِمْ مَنْ جِنْهِ الشَّهْرِي وَلِدُونَ الْعَمْرِائِينِ وَلَمْ فَقَيْلُ وَغُرَى الْجَنْيَم حدوثه بعد النبع وإلاّ اللّ يُصَنَّفُهُ الْمُشَنِّرِي، فينبت السبب ويبطق البيع، والولد حر. والام أم ولند لسه، كما في العسمالية الأومى لتعسماونهما واحتمال العلوق في العلق وهمديسة، وفي والقهمائي، وفيه إشارة إلى أنه لو ادعياء عبر دعوى العشري، نقيام العلك المحتمل للعلوق كما في والاختيارة فحد.

وإن جنامت به لاكتبر من سنتين لم نصح دعنوى الباشع إلا إدا مسدقته المشتوي، فيليت النسب، ويُحْمَلُ على الاستيلاد بالنكاح، ولا ينظر البيع، وتمامه في والهداية،

(زَانَ مَاتَ الْوَلَدُ فَادْعَاءُ الْبَائِعَ وَقَدَّى كَانْتَ (خَانَتَ بِهِ لَأَقُلُ مِنْ بِشَهِ أَشَهُمَ) من وقت البسع وَلَمْ يَشَبُّتُ الإَسْتِبَالِادَ فِي اللّهَمَاءِ للنَّهَا تَابِعَهُ بِالرَّفِدِي وَلَمْ شِبْتَ نَسَّهُ بِعَدِ السَّتِ لَعَمْمُ حَاجَتُهُ إِلَى وَلَكَ. فَلَا يَتِبِعِهُ اسْتِبَالِادِ اللّمَ وَوَإِنْ مَانَتِ الأَمْعِي وَلِيقِي الوقِدُ (فَلَقْعَلُهُ النَّائِعُ، وَقَدْمُ كَانِتُ وَجَانَتُ بِهِ لِأَقُلُ مِنْ بِينَةٍ الشَّهُونِ مَذْ بَابِتَ (رَئِبَتُ النَّسِبُ بِنَهُ فِي الْوَلِدِ، وَأَحَدُّهُ الْبَائِعُ، النَّسَبُ مِنْهُ فِي الْوَلَــيْرِ، وَأَخَلَمُ الْبَـائِعُ، ويَبَرُدُ النَّمَنَ كُلُهُ فِي قُوْلِرَ وَابِي حَنيفَــَهُ، وقَالَ وَالْبُـو يُرسُفُ و وصحمُده: يَرَدُّ جِمَّــَة الْوَلْدِ، ولا يَرَدُّ خَصَّة الآغِ.

وَمَنَ ادُّعَى نَسَبُ آخِهِ التُّوَأَمَيْنَ ثَبِتُ نَسَبُهُمَا بِنُهِ. واللَّهُ أَعْلَمُ.

كتاب الثمادة

الشَّهَادَةُ: فَرْضٌ يُلِّزُمُ الشُّهُوهُ أَدَاؤُهَا، وَلاَ يَسَمُّهُم كِثَمَانُهَا لِذَا طَاقَيْهُم الْمُدَّعِي.

في النسب، قالا يضره فوات النبع (ويُرَدُ النَّمَنَ كُلُّهُ فِي قُولَ وَلِي خَيفَةَ)، لانه نبين أنه باع أم ولده، وماليتها غير متشوّعة عنده في العقد والغمب فالا يضمنها المشتري ووَقَلَا والبّو يُوسُفَّهُ وَ هَمْحَدُهُ: يُرَدُّ جِفْنَةَ الْوَلَدِ، ولا يَرَدُّ خَشِيةً الأمُّ بأن يقسم الثمن علي الأم وقيمة الوليد، قما أصاب الولد وده الباتع، وما أصاب الأم سقط عند، لأن النمن كان مقابلاً بهما، وماليتها متشوعة عندهما، فيضمتها المشتري، قال في والتصحيحة؛ وعلى قول والإمام، مثنى الأثمة وكالنسفي، و والمحيوم، و والموصلي، و وصدر الشريعة،

(رُمْنِ الْأَعْنَى نَسَبَ الْحَدِ النَّوْآمَنِينَ) وهما ولدان بين ولادتها أقل من النه أشهر (نَبَتَ تَسَبُّهُمَا وَتُهُ}، لالنهما من ماء واحدًا، قمن فمرورة نبوت نسب أحمدهمنا نسوت نسب الآخر؛ إذ لا يتصمور تحلوق الثاني حادثاً، لانه لاجل أقلُّ من سنة أشهر، وهداية،

كتاب الثمادات

لا تخفى مناسبة الشهادة للدعوى وتأخيرها عنها.

(الشَّهَافَةُ) لَفَهُ: خَبِرَ قَاطِعَ، وشَرَعاً: أخيار صَدَقَ لِإنْبَاتَ حَبِّ، كَمَا فِي وَالْفَضِهُ وَشَرطها:
المقل الكامل، والضيف والولاية، وركنها: لفظ هاشهده وحكمها: وجوبُ الحكم على الفاضي بموجهها إذا استوفت شرائطها. وأداؤهما (فُرْضُر) على من هلمهما، بحيث (يُلْزَمُ الشَّهُودُ أَدَاؤُهُما، وَلاَ يَسْعُهُم كِثَمَاتُهَا)، فقوله تصالى: ﴿ وَلاَ يَأْبُ الشَّهْمَاءُ إِذَا مَا تُحُولُهِ اللَّهَاءَ وَلَوْك تُكْتُمُوا الشَّهَافَة، وَمَنْ يَكُنْمُهَا فَإِنَّهُ إِنَّمُ قَلِيهُ فَا كَا مُعَلِّمُ المُسْدَى) بها، لاتها حَقَّهُ

⁽١) - سورة البغرف الأية: ٣٨٦.

⁽٢) - سروة البغرف الأية: ٢٨٣.

وَالشَّهَافَةُ مِن لِلْحُمُورِ لِمُغَيِّرُ فِيهِ الشَّاجِدُ إِنِّنَ الشَّرُ والإطَّهَارِ. والشَّمَّرُ الفصلِ، إلا أنسُهُ يُجِتُ أَنْ يَشْهَدُ بِالْمُمَارِ هِي الشَّرِقَةِ لَيْقُولُ وأَخَارَ وَلا يَقُولُ وَمَوْنَ وَ.

وَالشَّهَادَةُ عَلَى مَرَانَبَ: بِنُّهَا الشُّهَافَةُ فِي النَّرْنَا، يُعْتَبِرُ فِيهَا ازَّبِعَةٌ مَلَ الرُّجَالَ ، وَلاَ

عتوقف على طلبه كسائل الحقوق، [لا إذا لم يعلم بها دو اللحق وخداف تونده أرب أن يشهد ببلا طلب كما مي وانعتج من وبحب الأد ، بلا صب لو الشهادة في حدول الله تعالى، وهي كثيرة عبدً منها في الأشباء أربعة عشر، قال: ومني أخو شاهد الحسبة شهادته بلا عسار صبق عزد شهادته. الها، وهذا كنه في عبر الحدود (في أما والشهادة في الحقورة) فإنه ولحير فيها الشاهد بين المنشر والإطهاري لأنه بين حسنين: إقامة الحدد، والترفي عن انهيك (في لكي والشير أفصل)، المولمة بيخ بالاطهاري شهد عبله: علم مشرّعة بقولك تكاف خيراً لك الآدار وقال عليم المسلاة والسلام، ومن منطقي الساؤم، من غلى مشلم منظر الله العالمي عليه في الدائية والاحتراء على الصدر دهدامية، وإلا أنه يجتاء لنبي يجهد واصحابه رضي الله شهراً الالانة ظاهرة على الصدر المدامية وإلا أن المترادة المنتر دهدامية، وإلا أنه يجتاء

⁽٥) قال ابن حجو في طراح ١٩٧/٥ أوله تلدي شهيد عدد البراحديّة ... لم أجله (وإبنيا قال شي يهج دلك لهزال الذي أشير على حاجرٍ بأن مذكر دلك للبي يهج قيما أخرجته أبو داوت والسنائي، والماكم، والراء وأحدد وفيرهم أحد.

ا وكدا دكو الرياض في نصب الرابة ١٤/٥

مسيناي المصنف فريب لا يتوجد وأما الذي أشبار إله البربليم وأن حجر فقد أصرحه ألبو دارد ٢٣٧٧. و ١٩٣٨ والحكم ٢٦٦/٩ وأحمد في منتب فرأك ٢٠١٨/ ، وقال الملكان المصحح الإستاد وأثره الدهي وهر حديث منذ

إلاج - أما تنظير حتى غلا فرا لهوا، بعد تقدم في حقيق ماهر غوله المثلث قبلت لعظك عصرت وأما الوارد في الصحابة

مقد ورد من آن یکر البرجه آخید و (۸ بیستاه عن آنی بکر قائل کست خاه دسی ظ قحاء با ما مواهدی. عدم مرد اثم الثابیة واتفاقه ترده همیت له ایک باز تعریف می الراحه رسید. از الحدیث

[.] وعلى مسراء قال من نصب ترقية الراجة كانوح عبد لروان عن عكومة بن حالة قال أبي حسر برجيل عقب. إلى أن أمراقت؟ فقال، لا أعراكه أورواء قول بن شهة وقية أعقاء الرجل ولقام أنا بالساري أولزمته مسراء. المارة بعلقة

و من طلق و أخرجه عبد الرزاق في مصيعة كما في نصب قراية (۱۸۸۷ تسمه عن أني عمرو الفيساني فال. أني علي يقيع كان نصرانياً فالسلم قم لزيدًا عن الإسلام يقال له على: بعثك ارتدب لتصيب سراتًا تم برجو إلى الاسلام على الا ____ الأثر أودكل الريضي جها الله! كله فاراحو بصب الراية (۱۹۸/ .

ُلُقِيْلُ فِيهَا غَلَهَادَةُ النَّسَاءِ، وَمِنْهَا الشَّهَادَةُ بِنِقِيَّةِ الْخَدُودِ وَالْقِصاصِ، تَقْبَلُ قِيهَا غُلَهَادَةُ وَجُلَيْنٍ. وَلاَ تُقْبَلُ فِيهَا شَهَادَةُ النَّسَاءِ.

َوْمَا سِوَى ذَٰلِكَ مِنَ الْمُحْفُوقِ نُفْسِلُ فِيهَا شَهَانَةً رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُل وَٱصْرَأَتَيْنِ، سُوَاء تُسانَ الْمَعْنُ هَالاً أَوْ غَيْرَ قَال مِثْلُ النَّكَام وَالشَّلَاقِ وَالْوَكَالَةِ وَالْمُوسِيَّةِ.

عليه (أنَّ نَشْهَة بِالْمَالَ. في السُّرِقَة، فَيَقُولُ: أَعَلَى العال: إحيا، لحق المستروق منه (وَلَا يَقُـولُ: شَرْق) صَوْنًا لِنَد السَّارِق عن الفطع، فيكون حمماً مِن السّير والإظهار.

﴿وَالشُّهَاوَةُ عَلَى } أَرْبِعِ ﴿مُزَانِثِ﴾.

الاولى وبنها الشّهافة في الزّناء يُعَكِّرُ فِيهَا الْرَفِقَةُ مِنَ الرَّجَانَى؛ تقوله تعالى. ﴿وَالدُّوْقِي يأتِينَ الْقَاجِشَةَ مِنْ لِمَائِكُمُ فَالْمَشْلِهِ لَمَا فَيْهِنَّ الرَّفِقَةُ مَنْكُمْ ﴿ (وَلَقُول عَمَال ا يَالرَّفِقَةِ شُهِمَالُهُ ﴿ وَلَا تُقْبَلُ فِيهَا شَهَافَةُ النّسَاءِ﴾ لحديث والـزهري، : مضت السنة من لَذَنْ رسول الله ﷺ والخليفتين من معلم أن لا شهادة المنساء في التحديد والفصاص ﴿ وَهَالِهُ فِي

(ن الثانية ومنها الشهافة ببغيّة المعدود والمنساس ، تُقبلُ ببهة شهادة (لجلين) لقوله تعمال :
 وفائنظ هدوا شهيدتين من وجالكم (١٠٠٥ وزلا تُقبلُ بهم) أيضاً (شهادة الشاري) لها من

(و) الثالثة منها زما جوى ذلك الصلكور (بن) يقية والْحَقُون. نَقْبُلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَحْلَيْنَ أَوْ رَجْلِ وَالْمَرْقَيْنِ. الْقَبْلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَحْلَيْنِ أَوْ وَلِلْكَ وَالْمَلَانِ وَلَلْكَ وَبِشَلُ النَّكَامِ وَالْشَاهِلَةِ وَالْمُلْمَانِ وَاللّهِ وَلِلّهِ اللّهِادَةَ . وهو المستخدة والوقية والله والأداء . إذ بالأول يحصل العلم للشاهد، وجالشاني يبقى، وبالشائد يحصل العلم للشاهد، وبالشامي يبقى، وبالشائد يحصل العلم المعلم للشاهد، وبالشامي يبقى، وبالشائد يحصل العلم الأخرى للقاضي؛ ولهذا يقبل إخبارها في الأخبار، ونقصان الضبط بزيادة الشبان الجبر بضم الأحرى النها، فلم يبق بعد ذلك إلا الشهادة؛ فلهذا لا تُقبل فيما يندري، بالشيهات، وهذه الحقوق نتبت ما الشبهات، وعدم قبل الأوبع على خلاف القباس كيلا يكثر حروجها. «عداية».

^{🛂) -} سورة النساب الاية. 14.

⁽٢) - سورة الدور، الأبة: ٤.

⁽٣) أثر أؤهري، قال الرياسي في نصب الرابة ٩/١٤ أخرجه أبن أيي شبة بي مصنعه بهذا اللغط عن الرهري. وأنسب عن الشعبي، والمحمي، والضحال قبالوا: لا تجوز شهادة السناه في الحدود وأحبرج صد الرزاق في مصنعه عن على قال: لا تجوز شهادة النساء في العدود.

^{(1) -} سورة البقرة، الأبة . ٢٨٢. -

وَتُقَبِّلُ فِي الَوِلَافَوْ وَانْبَكَاوَهِ وَانْعَبُوبِ بِالنَّسَاءِ فِى فَوْصِعَ لَا يَطْلِعُ غَلَيْهِ الرَّجَالُ شَهْدَةً المُرَالَةُ وَاحِدُونَ

ولاً بُنْدُ فِي وَلَاكُ كُلُو مِنَ الغَدَالَة وَلَقُطَ الضَّهَادَةِ» قَانَ لَمْ يَدَدُّكُو الضَّاهَدُ لَقُطُ الشَّهَاءَةِ وَقَالَ اعْلَمُ الْوَ النِّبُقُنُ لَمْ تُغَيِّلُ ضَهَادَتُهُ.

(ف) الرابعة الشهادة على ما لا بطلع عب الرجال، كما غير عبه يقول و وتقبل في البولادة والبكارة والعبوب التي (مالشاء) بذا كانت (بي توجيع لا بطلع علمه الرجال شهادة المراؤة والبكارة والعبوب) التي (مالشاء) بذا كانت (بي توجيع لا بطلع علمه الرجال الشهادة المراؤة بها لا يشجيع الرجال النظر إلجاء المواجعة السحلي بالالف واللام براد به الجنس فيتاول الأنور، ولانه بعد سفيط الدكورة ليحف النظر، كان سفل الجنس أحف، فكذا يسقط اعتبار العدد، إلا أن المنش والثلاث الموطع الما فيه من معنى الإنزام كما في والهداية، ثم قال: وأنت شهادتهن على استهمال الصبي لا تغيل عند وأي حتيفة في حق الإدت؛ لأنه من أمور الذي وعندهما غيل عن الإدرت أيضاً؛ لأنه من أمور الذي وعندهما غيل عن ما الإدرت أيضاً؛ لأنه من أمور الذي وعندهما غيل عن الإدرت أيضاً؛ لانه صوت عبد الرلادة، ولا يحصرها الرجال عادةً فصار كشهادتهن على على الولادة، الحد العد الوجاد، الهد ورجحه في والفنجو،

(وَلاَ بُدُ مِي وَلِكَ كُلُه مِنَ المَشَالِقِ)؛ تعوله تعالى: ﴿وَالْمَهُمُوا قُونِي فَقَلَ مَنْكُمِ ﴾ والقول تعالى: ﴿وَالْمَهُمُوا قُونِي فَقَلَ مَنْكُم ﴾ أو القول تعالى: ﴿وَالْمَهُمُوا قُونِي فَقَلَ مَنْكُم ﴾ أو القالى: ﴿ وَمِنْهُ مَا المُعَلَّمُ اللهُ عَمْ المُعَلِّمُ وَمِنْ وَاللَّمِ وَعَنْ وَمِنْ وَلِي يَبُوسُفُ وَالْمُ الفَاسَى إذا كناه وجهماً في النباس ذا صورة تقسل شهادته الله لا يُشَاجِر لوحات، ومعتم عن الكدب بعرودته، والأول اصبح إلا أن القاصي لمو فضى بشهادة المعامل المعاملة معلى المؤلفة المنافقة موادن فيها زيادة ناكيد فإلا قوله وأشهده من الفاظ المهمين، فكان الامتناع عن الكذب بهذا المنظ أشد (هَإِنْ لَيْمُ الشَّاهُ لَنْهُ الشَّهُ وَاللَّهُ عَلَى عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَيْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى عَلَيْهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

والحرج عبد الرزاق عن ابن عمر فات: لا تحور شهادة السناء وخدمل إلا على ما لا مطلع عليه ولا حلّ.... الاتر

واستماعن من الزبير ابضاً علما الزيلعي - والطر السرابة ١٩٣١/٣.

 ⁽٣) منورة الطلائق، الاينة (٣) وأداية (إفرائلهمدوا موي عدادة) سائوار (لا سنماء النسا وقع في مستمة دار الكتاب الدين ودار السلام، فهو تجريف من أسنام

⁽٣) - سررة الشرق الأية . ١٨٩ . .

وَقُمَالُ وَآمُو خَبِيفَةُهُ: يَغْتَصِمُ الْحَاكِمُ غَلَى ظَاجِمِ غَمَالَةٍ الْمُسْلِمِ إِلاَّ فِي الْحَدَّودِ وَلَقِصَاصِ فِإِنَّهُ يَشَالُ عَنِ الشَّهُودِ، وَإِنَّ طَعَنَ الْحَصَّمُ فِيهِمْ سَالَ عَنْهُمُ ، وَقَالَ وَأَبُو بُوسُفَ، و محمدُه: لاَ يُشَالُ عَنْهُمْ فِي السَّرِ وَالْعَلانِيَةِ.

جميم ما تقدم، حتى تشترط العمالة ونفظ الشهادة في شهادة النساء في الولادة وغيرها، هو والصحيح، لأنه شهيادة لما فيه من معنى الإلزام حتى احتص بمحلس الفضياء، ويشترط فيه الحربة والإسلام. ، هـ (وَقَالَ وَاتُو حُنِهُمُ : يُقْتَصِرُ الْحَاكِمُ عَلَى ظَاهِرِ عَمَالَةِ) الشاهد (الْمُسْلِم) ولا يسيَّل عنه إلا إذا طُعَنَ فيه الحصم، لقوله عليه الصلاة والسلام: والنُّسْلِسُونَ عُدُونٌ بَعْضُهُمْ غَلَى نَعْسَ ، إِلَّا مُحَدُّوهُ أَ فِي قُذْتِ؛ (٩٠ ولان الطَّاهِر الاسرحار همنا هو محترم دينه، وبنائظاهـر كقابة؛ إذ لا وصنول إلى الفطع. وهمداية، وإلا في الْحُدُودِ وَالْفِصَاصِ فِيانَّهُ يَشَالُو) ويهما زعن الشُّهُورِ) وإنَّ لم يطمن الخصوء لأنه يُحَمَّال لإسفاطها، فيشترط الاستفصاء فيها؛ لأنَّ الشبهة فيها دارقة (وَإِنَّ طَعَنَ الْخَصْمُ فِيهِمْ): أي الشهود (مُسَالًا) الفاصي (خَلْهُمْ)؛ لأنه تقابيل النظاهيران، ويسأل طنباً للتوجيع، وهذا حيث لم يعلم الغاضي حالهم، أما إذا علمهم بجرح أو عدالة فلا سَالُ عَنهُمِ، وتَمَامُهُ في والمُنتَظِيُّ وَوَالَ وَأَنو يُوسُفُهُ وَ وَمُحَمِّدُهُ ۚ لَا نَذَّ لِلسَّافَ مَن وأَنَّ يَسَأَلُ عُلَهُمْ فِي السَّرُّ وَلَمُلَائِمَةٍ) في سائم الحضوق، طُعَنَ الخصم فيهم أوَّلًا، لأن الحكم إنسا بجب بشهادة العدل؛ فتوجب البحث عن العدالة، قال في والهنداية: وقيل: هـذا اختلاف هصر وزمال، و داختوي، على قولهما في هذا الزمال، ومثله في الجراهر، وشبرح والإسبيجابي، و وشيرح الزاصديء و «الينابسم»، وقال والصندر الشهيمة في والكسري، والقسوى اليوم على قربهما، ومثله من مشوح المنظومة للسديدي، و والحقائق، و مقاضيحان، و ممخشارات النوازل، و الاختيارة و البرهاني، و دصفر الشريعة،، وتمامه في دالتصحيح،، وفي الهداينة؛ ثم قبل: لا يد أن يقول المعدَّل وهُوَ عَلَالٌ جائز الشهادؤو، لأن العبد قد يصدل، وقبل: يكفي بقوله وهمو عدلء، لأن الحرية ثابتة بأصل الدار، وهذا أصح.

⁽٩) قال الرياس في نصب الرابة ١٨١٤/٩ أخرجه ابن لي شبية في مصنفه كتباب البيوع من حديث عمروبن شعيب عن أنيه عن جده مرفوعاً بهذا اللفظ وأخره: فرينا بالل: فبدعا ، وأخرج الدار تطي عمر أنه كتب الآي مومى أما بعد، فإن القصاء فريضه محكمة ومنه منعة . . . وب: المسلمون هجول بعضهم على يعض إلا محديداً في حد، أو مجوياً في شهادة زوو . . . الأثر، الد.

وه قد الاترامي سن الدارفطي ع (٢٠٦٧ كتاب الانضية من رواية أبي الطُقِع الهيقاني. وكوره من رواية معهد بن أمن بردة.

نتيم. في إنسادًا ابن أبي شبية. حماج بن أرطاد. فيه ضعم ونمير بالحرد لدا لم يمرو هشا للجنديت مرسوطً. أحد من أصحاب الأصول السنة والمسابد المعتملة، فالصواب أنه موقوف على همر

وْمَا يُنْخَمُّلُهُ الشُّامِدُ عَلَى ضَرَّبُن:

اَخَدُهُمَا: مَا يُثَبِّتُ خَكُمُه بِنَفْسِهِ، مِثْلُ كَلِيعِ وَالإِقْرَارِ وَالنَصْبِ وَالنَصَّلِ، وَخُكُمِ الخابِعِمِ، فَإِذَا سَبِغَ فَلِكَ الشَّاهِدُ أَوْ رَآهُ وَبِنَعَهُ أَنْ يُشْهَدُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يُشَهَدُ عَلَيْهِ، وَمِغُولَ: الشَّهُدُ أَنَّهُ يَاغٍ، وَلا يَقُولُ: أَشْهَدَتِي

وبنَّهُ مَا لاَ يَنْتُ خُحَمَّهُ بِأَشْهِو، بِثُلُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَهَادَةِ، فَإِنَّ سَهِمَ شَاجِعاً يَشْهَدُ بِشَيءِ لَمُ يَنْخُرُ الْ يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِهِ إِلَّا اللَّ يَشْهِدَهُ، وكَذَلِكَ نَوْ سَبِعَتُ يُشْهِدُ شَهَادَتِهِ لَمْ يَسْخُرُ اللَّهِ عَلَى شَهَادَةِ إِلَّا اللَّ يَشْهِدَهُ، وكَذَلِكَ نَوْ سَبِعَتُ يُشْهِدُ الشَّاجِدُ عَلَى

وَلاَ يَجِلُ لِلشَّاجِدِ إِذَا رَأَى خَطَّهُ أَنْ يَشْهَدُ إِلَّا أَنْ يَذْكُوا الشَّهَادُةِ.

ولا تُقْتِلُ شَهَائَةُ الاغْنَى، ولا النَّنْتُوكِ، ولا الْمَحْتُودِ فِي قَلْف وإنْ سَاتِ، وَلاَ

(وَمَا يُنْحَمُّكُهُ الشَّاهِدُ خَلَى صَرَّبَيْنٍ):

(أَحَلَمُهُمَا مَا يَشِنُ خُكُمُ بِفَهِيهِ) ودلك (بشل اللّهِ والأفَر و والغَصْبِ والفَل وحُكُمِ الْحَاكِمِ) ونحو منا يعرف بالسناع، مثل الحَاكِمِ) ونحو منا يعرف بالسناع، مثل الحَاكِمِ والأقرار (أَوْ رَأَةً) فَعْلَى وهو منا يعرف بالرؤية، كالعصب والفَل (وَبِسُهُ أَنْ يَشْهُدُ بِهِ وَإِنْ أَمْ يَشْهُدُ عَلَيْهِ) إِن يتحمل تلك الشهارة، لأب علم ما هو الموجب تفسه وهو البركن في الأداء وَرُوسِمِ فَي الأداء وَرُوسِمِ فَي اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى والمُعْلَمِينَ اللّهُ عَلَى والمِعْلَمِينَ اللّهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ وَلَوْ اللّهِ وَاللّهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهِ وَلِمُ اللّهِ وَاللّهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهِ وَلِمُ اللّهِ وَلِمُ اللّهِ اللّهِ وَلَمْ عَلَى اللّهِ اللّهِ وَلِمْ اللّهِ وَلِمْ اللّهِ عَلَى اللّهِ وَلِمْ اللّهِ اللهُ عَلَى اللّهُ وَلِمْ اللّهِ اللهُ عَلَى اللّهِ وَلِمْ اللّهِ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَمْ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلّى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

(و) الناني (بنه مَا لاَ يُلْتُ حُكْمًهُ بَغْسِهِ) وذلك (بِشَلُ الشَّهَادَة عَلَى الشَّهَادَة)، لانها غير موجبة بنفسها، وإنها تعبر موجبة بانفل إلى محلس الفضاء، والنقل لا بد له من تحمل، ليصير التوج كالوكيل (قَلِقَ لَمَعِيَّ ضَابِعًا يَشْهَدُ بِشَيْءٍ لَمْ يَجْزُ أَنْ يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِهِ لِعدم الإنامة وإلا أَنْ يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِهِ لِعدم الإنامة وإلا أَنْ يَشْهَدُهُ) على شهادته ويأمره بادائها ليكون ثائباً عنه ووكذلك تو سيعة يَشْهِدُ الشَّهِدُ عَلَى شَهَادَتِهِ) ويأمره بادائها ولا أَنْ يَشْهَدُهُ إِلَّا أَنْ يَشْهَدُهُ إِلَّا اللهُ لِعَلَى اللهُ ال

﴿ وَلَا تُغْبُلُ شُهَافَةُ الْأَعْلَى ﴾؛ لأن الأداء يفتقر إلى التمبيز بالإشارة بين المشهود له والمشهود

شَهَافَةُ الوَائِدِ إِوَلَدِهِ وَوَلَدَ وَلَدِي وَلَا شَهَافَةُ الوَّلَدِ لاَبُونِهِ وَأَحْذَاهِمِ.

وَلاَ تُقْبَلُ شَهَانَةً آخِهِ الزُّوجِينِ لِلاَخْرِ.

وَلَا غَلَهَاوَةُ النَّوْلَى لِعَبِّدِهِ وَلَا لِمُكَاتِّبِهِ. وَلَا غَلَهَاوَةُ الشَّرِيكِ لِشَرِيكِهِ فِينَا لَهُوَ مِنْ شَرِكَتِهِمَا.

وتُقَبِّلُ شَهَانَةُ الرُّجُلِ لاخِيهِ وعَمْهِ.

طيع، ولا مبر الأعلى إلا بالنفسة، والنفسة نشبه النفسة، ولو همى بعد الأداء يعتبع الفضاء هند وأي حينة، و ومحدود لأن قيام الأهلية شرطً وفت الفضاء والصيرورتها حجة عنده، وصار كما إذا خرس أو جن أو هلى. لخلاف ما إذا مات أو غبو الأن الأهلية بالعوت انتهت و العبة ما بطلت كما في والهداية، (ولا المملولية) قمالكه وغيره؛ لأن الشهدة من باب الولاية، وهو لا يلي تفتيه فأولى أن لا تثبت له الولاية على غيره وولا المحدود في تَفْتِ وَإِنْ أَنْهَاء لا يلي من تمام حَدَّه بالكفي، والاستثناء منصرف لما يلي، وهو: فوأوليك هم الفائم في الكنافر في فذف ثم أسلم تقبل شهادته؛ لأن للكنافر شهادة، فكان ردها من شام الحد، وبالإسلام حدث له شهادة أحرى، بحالات العبد إذا حَدَّ ثم أعتى؛ لأنه لا شهادة العبد أصلاء أصلاء أشار المعام حده مود شهادة بعد العتى اهر.

(وَلا شَهَادَةُ الْرَائِدِ) وإن علا (لـرَائِدِهِ رَوَلَدِ وَلَدِهِ) وإن سفسل وَلَا شَهَادَةُ الْسَوْلِدِ) وإن سفسل (لَائِدَوْهِ وَأَجَدَدُهِ) وإن عَلَوْا ؛ لأن المنافع بين الآياء والأولاد منصلة، ولدا لا يجسررَ أداء الزكاة إليهم، فنكون شهادةُ لنصبه من وَجَوّه ولتمكن التجمة.

(وَلاَ فَقُبِلَ شَهَادَةً أَخَدِ الزَّوْجَيْنِ لِلاَ فَعِ)؛ لأن الانتفاع متصل عبادة، وهو المغصبود، فيصير شاهداً قضه من وجه ولوجود النهسة ووَلاَ شَهَاتَةُ الغَوْلَى لِغَنْبِهِ، لأنه شهاده لنفسه من كل وحه إذا المعالى على على العبد دين، أو من وجه إذا كان عليه دين، لأن العبال موفوف مُرَاعَى. اهداية، ووَلاَ لله يكن على العبد دين، أو من وجه إذا كان عليه فو ين لمرتجها)؛ لأنها شهادة لنفسه من وجه المنكانيين في العبد.

وَوَقَفَيْلُ شَهَادَةُ السُرُجُنِ لَأَجِيبِ وَعَمُومُ لانصدامِ التهمة. فيإن الأملاك ومسافعها متساينة، ولا بُشُوطة لبعضهم في مال معض.

⁽١) - صورة النوب الأدة: 4.

وَلاَ تَقْبَلُ شَهَادَةً شَخْتُ، ولاَ باللَّحَةً ولاَ مُخْتِقٍ، ولا مُشْبِى الشَّوْبِ على النَّهُو، ولاَ مَنْ يُشْفُبُ بِالْعَلَيْوِرِ وَلاَ مِنْ يُعْنِي لِمُنْفِى النَّفِي، ولاَ مِنْ النَّى بِنَا أَسْفِي بَعْنَفُونَ بِهَا مَنْ يَشْفُلُ النَّحْمَامِ بِعَيْرِ إِنَانِ، أَوْ بَاكُنُ الرَّبِ، ولاَ الشَّقَامِ بِالنَّرَاءِ وَانْشُطْرَتُع، ولاَ مَنْ يَعْمُلُ الأَفْعَالِ النَّسُتَخَفَّةُ كَالنَّوْلِ عَلَى الطَّرِيق، وَلاَقُلِ عَلَى الطَّرِيقِ.

وْلَا نَقَالُ شَهَادَةً مَنْ يُنطَهِرُ شَبُّ الشَّلْعِينَ، وَتَقَاشُ شَهَادَةً أَشْرَرِ الأَمْوَاءِ إلاّ الْحَظَائِكَ،

(وَقُلْ تُقُلُّ شَهَادَةً مُحَبُّ) بالفنج لا من يعمل الردي، ويَؤْتَى كانتماء . لأنه فاسن - فأما الددي في كلامه لين وفي أعصاله تكسر فهو مفبول الشهادة كما في والهداية،. (ولا) شهادةً ومالحةٍ، في مصيبة عيرها بأحراء ددروه وافتحء وولأ معنيغ ولبرالنفسها لحرمة رفع صوعها حصبوصاً صعراقعاء ﴿وَلاَ مُدِّسِ النُّرُّبِ} لعبر الخمر من الأسولة (علَى اللَّهِنَ لعرمة ذلك. قيد بالإدسان ليكون ذلك ظاهراً منه، لأنه لا يخرج عن العدال، إلا إذ كان ينفهر منه ذلك، وفيد بالنهنو لانه لنو شرب المتدوي لا تسمط عدالته تشبهه الاحتلاف كما من وصدو الشروهة، وويدنا أغير الخمر لأن شرب الحمر يسقط العدالة وتو قطرة ولو بغير نهو وولاع شهادة ومل نامت بالنصوري، لاب بيورك غماله، ولأنه قدايقها على غورات النساء بصعود سطحه ليطبوأ فكراء وفي بعض اسسخ دولا من بنعب بالصبور، وهو المعنى، وهناية، (ولا مَنْ يَعْنَى لِنَدَاسَ) لأنه يحمع الماس على وتكاب كبرة، وهدانة، وأما من معني للفنية لدفع وألحَّمة فلا تأس بنه حد العنامة، وحياية، وصححت والعبس، وغيره (وَلاَ مَنْ يَأْمَى بَاباً مِنْ فَكَائِرُ التي يَتعَلَقُ مَهَا الْحَدُّ، كَائز، ؛ والسرفة، والحوهما، لأسه بفسق وولا من يُذَخِّلُ أَحَمَّاهُ مَعْهُم إز روء لاك كشف العورة حيراه إذا وأو عبوه وي لا ومَنَ بْأَكُنَّ الرُّمَاءُ قَالَ هِي وَالْهِدَايَةِ . وشرط في الأصل أن بكون منتهبوراً به، لأن الإنسباد فلما بنجم من مناشرة المعلود العامدة، وكل ذلك رماً. ﴿فَي لا وَالْمُعَنَامِ بِاللَّزُونِ وَيَعَالُ - الدَّوَهُمِس، ويعرف الأنَّ بالزهر (والشُّطُرُلُج)، لأنَّ كلُّ ذلك من الكنائر. قال من وصدر الشريعة، أنَّبُذُ المفامرة بالبرد رفيع الفاصأ، وفي والدحيسية): من بلعب بالنبرد فهو مبردود الشهادة تملي كيل حيال. العبر وهي والقهسانيءَ الأهبُ الرد بلا فعار لم نقبل شهادته بلا حيلاف، بجلاف لاعب الشيطريع قبإنه يقبل إلا إذا وجد واحد من ثلاثة التي المفاصرة. وقوت الصيلاة، وإكنار الحلف عليه بالكندب هـ، وزاد في الأشياه: أن يسعب به على الغويق، أو يذكر عليه نسقاً

(وَلا) تغيل أيضاً شهادة وَمَنْ يَفَعَلَ الأَفْسَالُ اللَّمْسَخَفَةَ مِمَا يَحَلَّ بِالصَرَوءَ وَكَالنَّرُلُ على الطُّرِيقِ، وَالْأَكُلِ عَلَى الطُّرِيقِ)؛ لأنه نازك للموردة، وإذا كان لا يستجى عن مثل ذلك لا يستج عن الكذب فيتهم، وهداية، قال في والفتح»؛ ومنه كشف عنورته فستنجى من حيات البركة والناس حضور، وقد كثر في رمائنا (هـ.

﴿ وَلَا نَقْبُلُ شَهَادَهُ مِنْ يَقَلُهِمْ سَبُّ السَّلَقِ» (فيظهور فسفيه، يحلاف من يحقيه، الأنه فناسق

وَتُغْيِلُ شَهَانَةَ أَخْسُلِ النَّمْسَةِ يَعْضِهِمْ عَلَى يَعْضِ وَإِنِ الْحُتَلَفْتُ مِلْلُهُمْ، وَلا تُغْيِلُ شَهَىافَةُ الْمَرْبِي عَلَى الفَّمْنِيُ .

وَإِنْ كَانَتِ الْمُعَنَّاتُ أَغُلَبَ مِنَ السَّيِّنَاتِ وَالرَّجُلُ مِثَنَّ يَجُنَّيَبُ الْكَيَاتِيرَ فَيَكَ شَهَادَتُهُ وَإِنَّ المُّ مِتَعْصِيةٍ.

وَتُغْبَلُ شَهَادَةُ الْأَنْلَفِ، وَالنَّحْمِيِّ، وَوَلَهِ الزُّمَا، وَشَهَادَةُ الْخُتْلَىٰ جَائِزَةً.

مستورة عيش. قال في والمنج): وإنما قبلنا والسلف تبعاً لكنلامهم، وإلا فالأولى أن يقبال منب مسلم لمقوط العدالة بنسبًا المسلم وإن لم يكن من السلف كما في دالسراج، و «النهاية»، القدر

(وَتُقَبِّلُ شَهَادَةً أَهُلِ الأَمْرَاء): أي أصحاب بدع لا تكفر كَخَبْر وَقَدْر ورفض وخروج وتشبيه وتعطيل، وكلَّ فرفة من هذه الفِرْق السنة الثنا عشرة فرفة (إلاّ الْحَقَّابِيَّةً) فيرقةً من البروافض بَرُوْنَ الشهادة لشيعتهم ولكل من خلف أنه شَجِق، فرفهم لا لبدعتهم بال لتهسة الكتاب، ولم يبن لمضههم ذكر، وبحره وتُقَلَّلُ شَهَادَةً أَصْلِ اللَّمْتَ بَاهُتِهم عَلَى بَعْض) إذا كانُوا عَلَوْلاً في ديتهم. وجرورته الأنهم من أمل الولاية على أنفسهم وأولادهم الصخار، فيكونون من أصل الشهادة على التعمل في والهداية: لأن طل الشهادة على التعرف. الهدولان من الهيئة المُعْرِينَ الله الله على التعرف. الهدولان وقو أقبل شهرانة المنافرين المنافر وقو أقبل حالاً منه المستأمن (عَلَى الذَّمِينَ المستأمن (عَلَى الذَّمِينَ المستأمن (عَلَى الذَّمِينَ المستأمن (عَلَى المشامن عليه عليه وعلى النهي من أهل ديارنا، وهو أقبل حالاً منه على بعض إذا كانوا من أهل دار واحدة، وتعلى على وعلى الفياية».

(وإنْ كَانَتِ الْحَسَنَاتُ أَغْلَبَ مِنَ السَّيِّنَاتِ) يعني الصغائر. وجوهرته (والرَّسُلُ بِسُنَ يَجْتَبُ
الْكَائِلِيّنَ وَيَبَاعِدَ عَنِها (فَيْقُتُ شَهَادَتُهُ) قال في والجوهرته: هذا هو العدالة المعتبرة؛ إذ لا يند من
قَوْشِ الْكَبَائِرُ وَيَبَاعِدُ عَنِها وَيَقِفُ شَهَادَتُهُ وَلاَ فِي والجوهرته: هذا هو العداقة، وهو مغترج
تَفَرُت منه المعصية قَبِلْتُ شهادتُهُ ولا في اعتبار اجتنابه الْكُلُّ صَدَّ بِالِبِ الشهادة، وهو مغترج
إلجاءً للصفوق. أهد. وفي والهداية ووالمجتبى و ومختارات النوازل: عَدَا هو والعججع؛ في
وحد العدالة المعتبرة، وأولَّ أَلَمُ بِمَعْمِيتِهَ لانَ كُلُ واحد من سوى الأنباء عليهم الصلاة والسلام
لا يخلو من ارتكاب عمليته، فلو وقفت الشهادة على في لا يُنب له أصلاً لَتُعدَّر وجوده أصلاً؛
فاعتبر الاغنب، وحاصفه: أن من ارتكب كبيرة أو أصور على صغيرة مضطت عدالته كما في
والجوهرة،

﴿ وَنَقَبُلُ شَهَادَةُ الأَقْلَفِ)؛ لأنه لا يحقلُ بالعدالة؛ إلا إذا تركه استخفاضاً بالدين؛ لأنه لم يبن بهذا الصنيح خَذَلاً. وهداية، (والشَّعِيمُ)؛ لأنه قسلع هضو منه ظلماً، فصنار كما إذا تسطعت بده وَإِذَ وَافَقَتِ الشَّهَادَةُ المُنْفَوَى فَهِلَتُ، وَإِنَّ خَافَقَهَا لَمْ تُقْبَلَ، وَيُعْتَبِرُ الْفَاقُ الشَّامِدَيْنِ في اللَّقَظِ وَالْمُنْفَى جَلَدُ عَلَيْ خَيْفَةً، فَإِنْ شَهِدَ احْدَعُما لِنَاقِبِ وَالاَحْرِ بِالْفَيْلِ لَمْ تُقْتَلِ الشَّهَادَةُ، وإِنَّ شَهِدَ اَحَدُقُتُمَا بَالْفِ وَالاَحْرُ بِاللّٰبِ وَخَلْسِمانَةِ وَالمَدَّعِي يَدْعِي الفا وَحَمْسِمانَةً فَهِنْتُ شَهَادَتُهُما بِالْفِ. وإِذَا شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِاللّٰبِ وقال وقضاهُ بِنَهَا خَمْسَمانِهِ، فَإِنْ شَهَادَتُهُ بِالْفِ، وَلَمْ يَسْمِعُ فَوْلَهُ إِنَّهُ فَضَاءً، إِلَا اللّٰ يَشْهَدُ مَعَهُ آخَرُ، ويَنْجِي لِلشَّاهِدِ إِذَا غَيْمَ ذَيْكَ الْ لا بَشَهَدْ بِالْفِ خَلَى بَهْرُ المُدَعِي أَنْهُ فَضَلَ حَمْسَمانِهِ.

﴿وَوَلَٰذِ الرَّمَا) إذا كان هَذَلاً ؛ لأن ضنى الأبرين لا يوجب فسنى شرنت (وشهادَهُ اللَّحْسَى حائرةً)؛ لانه رجل أو عراق، وشهادة الجنسين مفيونك إلا أنه كاشي.

﴿وَإِلَّهُ وَافْقُبُ الشُّهَافَةُ السَّاهُونِي لِفَعَلَّ وَمَعَى ، أو مَعْنَى فَقَطَ وَقَلْكُ، ظَلَك المتهسادة (وَإِنَّ خَالْفُتُهِانِ أَنِي خَالِفُ الشهادة الدعوى لفطأ ومعنى وَفُو تُقَالَىٰ للك الشهادة؛ لأن تقدم المدعوى في حقوق الصاد شرطً قبول الشهادق وقا. وجانت فيما يوافقها، والعدمت فيما بحالقها، معداية، ﴿وَيُعْتَبِّينَ: أَنْ يَشْتُرُطُ وَانْعَالَىٰ الشَّاهِمَائِنَ فِي اللَّهُمْ وَالْمَكِّنِينَ جَمِعاً، وطويق الوقب لا النصيم (جُنْدُ وأبي حيرهه) وعندهما يكنفي بالموافقة المصوبة (فإنَّ شهدَ أَحَدُهُمَا بِالْفِ والأَحَرُّ بِالْفَشِئ والمندمي يدعى الأنفيل (لُمْ تُقْتَلِ الشُّهَاذَةُ) هنده؛ لاحملامهمما لعطأ، ودلبك بدل على احملاف المعنى، لأنه يستماد باللفظ وذاك لأنَّ الألمالة بعيَّر به عن الأنفيز ، بإر همنا حملتان متسيئان، فصار كما إذا اختلف جسن المنان، وعندهما نقل على الألف، لانهما نقله على الاصبل، وتقرد أحدهما بالزيادة وفيثمت ما وجتمعا عنيه فصبار كالألف والأنف والمحمسمانة وعفر همذا الماثية والمائنان والطلقة والطلقتان فال والإسبيحاس ووالمسجيح وفول وأبي حيضة ووعلبه متمر الاتهة المصححون وتصحيح وأفيصا بالعنوي الإلفين لانه إدا ادعى المناعي الأنف لانفس الشهادة بالإجماع إرإن شهلا أحلفهما ببانف والاحر بنافي وحميمانية والمشجن بنذهي أأمأ وتحفسفانة قرات كهادتهما بالعدم انفافأه لانعان المساهمين عليهما فعنفا ومعنيء كان الانف والخسسانة جسفان عطفت إحداهما على الأحرى، والعطف بغرر الأول. ونظيره الطلفة والطلقة والتصفء والعانة والمالة وللخمسون يحلاف الخمسة والحمسة عشره لأته ليس بينهمه حرف العطف فهو نطير الأغب والألمين. وهداية و.

(وَإِذَا شَهِدَ بِأَلْفِ وَقِلَ أَحَدُهُمَا) فِي شهادته: لكنه فنا وَقَمَاهُ مَنْهَا خَمْسَهَانَـهُ فَيَنتُ لَمهادَنّهُ بِأَلْفِ) لانفاقهما عليه (وَلَمْ يُلْمَعُ قُولُهُ إِنَّهُ فَضَاءً)؛ لابها شهادة فرد (إلا أنَّ بِشَهِدَ مَنْهُ احرُ لِنتم تصاف الشهادة (وَيُسْتِي الشَّاهِد إِذَ عَلِمْ ذَلِك) في علم قصاء للمديرة وحشي إيكار المدعي لما قيصه (أنَّ لا يُشْهَدُ) له وبأَلْفِ حَتَى يُشِرُّ الْمُشْتِي أَلَـهُ فَصَلَ خَمْسَاتُهُ} كيلا يصير مُمبنا على انظلم. َ وَيَوْ شَهِدَ شَاجِدَانِ انْ رَيْداً فَصَلَ بَوْمَ النَّهُ رِ سَكُمْ وَشَهِدَ اصْران اللَّهُ فَيَلَ بِـوْمِ النَّـمُر بالكُوفَة وَاجْتَمَعُوا عَلْمَ العَاكِمِ انْمُ بَقَبِلِ الشَّهَادَقُينِ، فَإِنْ سَبَقْتُ رَحَد هُمَا فَصَلَى بها ثُمُ حَضَرَتِ الْأَخْرَى لَمْ تَقَبْلُ، وَلَا بَشَيْعُ الفَّامِي الشَّهَادَةُ عَلَى جَرَّح ولا يَحْكُمُ يُدَلِكُ.

وَلا يَخُوزُ لِمَنْفَاهِدِ أَنَّ يَشَهُمُ يِشَيُّ لِلْمَ يُعَانِيَّةً . إلاَ النَّسبِ وَالْصَوْتُ وَالنَّكامِ والسُّخُولُ . وَوَلاَيْهُ الْفَاصِيّ ِ فَإِلَّهُ يَسْمُمُ أَنْ يَشْهُدُ عِهْمُ الأَثْنِينَ إِنِهَ الْخَيْرَةُ عَيْنَ مِنْ لِيق

.....

(فَهَمَّا شَهِدَ شَاهِدَانَ أَنْ رَيْداً قُدِلَ يَوْمِ النَّحَرِ) مِن هذا اللهامِ طَلَّا (بِمَنْكُ وَشَهِد) لل هذان واتحران أنَّه قُبَلَ يُومِ السَّعْرِ، مِن عدا اللهم (بالكُنومَ والحَمْمُ وان: أي الشهود كلهم (عَلَمَ أَيْعَاكِم لَمْ يَقْتَلَ) الحاكم والشَّهَادَبُّي، للنيض بكفب إحداهما وليست إحداهما الولى من الأحرى

وقباتًا سُبَقَتُ إلحمه فَضا وقطَى بها تُمَّ فَضَرَتَ الْأَخْرِي لَمْ لَقُبِلُ الثَانِيَّةِ ۚ لَانِ الأولى قاد ترجحت بالصال القصاء فها؛ فلا تنقض بالثانية.

(وَلَا يُسْمَعُ الْفُاصِي النَّهِ اللهُ عَلَى جَرَّح) الشهود، بنان ادعى الصدعى عليه ان شهود المهدعى فسفة أو مستأخرون وأدم بينه على دلك، فإن الفاضي لا بانتمت إليها (وَلَا يَتَخَكُمُ بِدِيْكُ) ولكن يسأل عنهم مرأ وعلاية. فإن ثبت عدائهم فيك شهادتهم، وإلا لا.

(ولا يكور الشاهد أن يشهد بشراع لا يعابله والدائلية المنهدة منته من المشاهدة ، ووالمنا للعلم، ولم يحصل والأ السب، وأنه إلى والنكام، والدُّهُول، وولاية الفاجيء فإنه يسلم أن يشهد فهده الأصور بعنص بمعابلة السباعة المخواص من النص، وبعلق بها أحكام شفى على الفضاء الغرون والأعوام؛ فلو لم يشل فيها الشهادة بالسباعة لأدى إلى العرج وتعصل الأحكام قبال في الهداية ورثما يجهوز المناجد أن يشهد بالاشتهار، وذلك بالنوائم أو إحار من يتوابع عن العلم، في الهداية ورثما يجهوز المناجد أن رحلال عدلان، أو رحل و مؤانان، المحصل فيه نوع من العلم، وفيل في النوت: يكتمي بإجهر واحد أو واحدة، لاء من ما فشاهد حاله غير الواحد، لم قال: وينهي أن يطبق أداء الشهادة، أما للمهادة من من المقاصي أن يطبق أداء الشهادة، أما للمهادة من الأمالاك للعلق عبه الأسلاك تعلق عبه على عده الأشياء بنفي على محده الأشياء بنفي علي محده الأشياء بنفي النسب، وعن محدده بحوز في الوقف؛ لانه منى على مر الأعصار، إلا أما نقول الولاء يشي على زوال العلك، ولا مد فيه من المعابة على على مر الأعصار، إلا أما نقول الولاء يشي على زوال العلك، ولا مد فيه من المعابة على المن المهاد، المناسع في أوالا مناسة دور في الوقف؛ لانه من ذوال المهادة بالتمام في أصد دور في الوقف؛ لانه منى على مر الأعصار، إلا أما نقول الولاء يشي على زوال العلك، ولا مد فيه من المعابة على أدوال المهاد والذي شهر. هد.

والشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ جَازِةً فِي كُـلَّ حَقِّ لاَ يَسْقُطُّ بِالشَّبَهَـٰقِ، وَلاَ نُقَبَلُ فِي الْحُـدُودِ وَالْقِضَاصَى .

وَتُجُوزُ غُهَافَةً شَمَاهِدُهِي عَلَى شَهَافَةِ شَاهِمَةِنِ، وَلاَ تُقْبُلُ شَهِافَةً وَاجِمِ عَلَى شَهَافَةِ زَاحِهِ.

وَصِفَةُ الرَّشَهَاءِ أَنَّ يَقُولُ شَاهِكُ الاصْلِ لَشَاهِهِ أَنْفَرُع ﴿ الْمَهَدُ عَلَى شَهَاهِتِي أَنِي الشَهَدُ أَنَّ عَلَانَ آمَنَ فَكَانِ أَفَرَ عَلَى يَكُذَا وَالشَهَدَى عَلَى نَفْسُو، وَإِنَّ لَهُ بَقُسُ "شَهَدَى عَلَى تَفْهِيهِ جَنِّدَ، وَيَقُولُ شَاهِدُ أَلْفَرُع جَنْدُ الأَوْاءِ: أَشْهِدُ أَنْ قُلانَ أَمَنَ فُحَدِي أَشْهَدَي شَهَادَهِ أَنَّهُ يَشَهُدُ أَنْ فَلانا أَفَرَ عِنْدَهُ بِكُذَا وَقَالَ لَى: أَشْهِدُ عَلَى شَهَادَى إِذْ لِكَ

وَوْ لَشَهَافَةُ عَلَى الشَّهَافَةِ جَدَائِزَةً فِي كُنلُ خَنِّ لاَ يَسْقُطُ بَالنَّبَهَةِ فَالَّا فِي وَالهَدَاءَةِ. وهذا واستحدادَهِ وَكُنْدَهُ النَّحَاجَةِ إِنهِهَا، إذ شاهد الأصل فد يعجز عن أداء الشهادة البعض العوارض، علو لم يجز الشهادة على شهادته أدى إلى نُوّاء اللحقوق، ولهذَا حورتنا الشهادة على الشهادة وإلى كثرت، إلا أن فيها شبهية من حيث البنائية، أو من حيث أن فيها زينادة احتمال، وقند أمكن ولاحتراز عنه يحيض الشهود (و) لذًا ولا نُقَلُ فِي الْخَلْرِةِ وَالْقَصَاصِ) لأنها نستط بالشبهة.

(وَيُهُجُورُ شَهَادَةُ شَاهَدَبُرِي أَوْ رَجَلُ وَامْرَائِسَ (عَلَى شَهَادَةُ شَاجِدَيُنَ)، لأن بقل السهاده من حملة للحقوق، وقد شهدا يحق، ثم بحق احر، فتقل الآل شهادة الشهاديني على حقين حائزة وَوَلَا تُقُبِلُ شَهَادَةً وَجِهِ عَلَى شَهَادَةٍ وَاحْدِي؛ لأن شهادة الفرد لا نتب الحق

قبال في والدواء والأفصير أن يغول الأصل المهد على شهباهني بكتاب ريقبول الفراع. أشهد على شهادته بكتاب وعلمه فنوى والسيرجمي، وغيره. والن كممان، وهو الأصبح كما في والقهماناني، عن والراهندي و ١٠ هـ. وَلاَ نَقَبَلُ شَهَافَةُ شُهُودِ الْغَرَعِ ۚ إِلاَّ اَنْ يَعُونَ شُهُودُ الاَصْلِ أَوْ يَعِينُوا مُسيرَة لَلاَئجَ الِهِم فضاعداً اَوْ يُفَرُضُوا صَرْصاً لا يَشْفَطَيغُونَ مَعَنَّهُ خَضُوزَ مُجْيسِ الْحَاجِمِ، وإِنْ نَفَكَ شَهُودُ الأَصْلِ شُهُودُ الْفَرْعِ جَنْ وإِنْ سَكُنُوا عَلْ تَعْدِيلِهِمْ خَلَرَ. ويَنظَرُ الْفَاصِي فِي خَالِهِمْ، وَإِنْ الكَّصْلِ شُهُودُ لاَصْلِ الشَّهِادَةُ لَمْ تُقْبِلُ شَهَادَةً شُهُودِ الْفَرَّعِ

وَقَالَ وَأَنُو خَنِيْفَةً، فِي شَاهِبِ الرَّورِ ۚ أَشَهُوهُ فِي الشَّـونِ، وَلاَ أَعَوُّرَهُ، وقَالَ وَالْوَ يُوشَفَهُ وَاصَحِمَهُ؛ لُوحِتُهُ صَوْلًا وَيُعَبِّمُهُ

.....

وولاً تُقَـلُ مُهافَةً سُهُود الْفَرْحِ إِلاَ أَنْ يَتَحَدُّر حَصَوْرُ شَهَـوه الأصل، وذلك بأن ويُسُوتُ عُهُودُ لاطل عدا الأداد وأز يُبيّوا فسيرة عمر ولالاة أيّام فصاعداً قل في والدروء واكتفى النساني بغيشه بحيث يحسد أن يبت سأطلق واستحست غيث واحسد، وهي والفهسساني، إو والدروجة و يعتب العدوي، وأناره المصمد الحد وأوّ بدّ رضّ واله رصالي قاود أن بحث ولا بشيط تُونُ مَعَةً خَصُور مَحْسَ الْحَاكِمي) ولان حوازها للدحة، وإنها نسق حدد عجز الاصلى، ويهده الأشياء بتحلق العجز

رَبُولُ مِنْكُ مُنْفِرَةِ الأَضْلِ مِسْلَمِسِ عَلَى المُتَعَوِيّةِ وَشُهُودُ الْعَارُحِ ﴾ النوقع فاعل وعبقال. وخارى: لايهم من أهل التركيف، وكنا إذا شهد نساهدان فعبذُك أخدهمنا الاخر صبح، لما فلسا. وهداية.

(ورث سكتُوا غَلَ تَقَارِبُهُمُ جَازَ) أَبِعِمَا (وَيُسْظُرُ أَنْدَعَمِي فِي خَالَهُمُّ فِي خَالَ الأَفْسِولُ، كما إذ حميروا ناهسهم وشهدول فالرفي فالتصحيح، أوهذا عند أثني يوسف، وعليه منتي الأنفة المصححولي، وقال محمد، الا أميل، أه

رَوْنَ أَنْكُمْ شُهُودُ الأَمْسُلِ السُهَادَةِ بَانَ قَالَتُوا أَنَا الشَهَادَةِ عَلَى هَامَهُ الْحَدَّ فَي وَمَا وَا أَوَّ عالمِيل شَهِ حَاءَ الفَرْوعِ يَشْهَدُونِ على شهادتهم كها في والكافل في وكدا لو تُنكُرُوا التحصل، يَنْكُ فَيْلُوا اللَّهِ تُشْهِدُهُمْ عَلَى سَهادتشا، وَمَانُوا أَوْ عَالَوا كَمَا فِي وَلَارِيقَعَى وَ وَلَمْ تُظْهُلُوا لَقُرْعِ) وَكُنَّ التَّحْمِلِ سَوْفَ وَقَدْ قَالَ لِلتَعَارِضِ بِينَ الْحَرِينَ

وَقَانَ وَأَيْ حَنِيفَة فِي تَناهِدَ الزَّرِيّ أَمْهُوْهُ فِي النَّبُوقِ) بِأَنْ بِعِنه إلى سَوقة إِنْ كَانَ سَوقياً، أو إلى قومه إِنْ كَانَ عِبْرُ سَوقي، بعد العصر أخَسَع ما كانون ويقول العوسل معه * إِنَّا وحدياً هَـفَا شامد زور فاخدوه وحشره الباس. كنت بعل عن الشاشي شُريح اوْلا أعَوْرَهُ سالصوب؛ لأن المغصود الانزجان، وهو محصل الشاهر، بل رسا يكون أعظم عبد الباس من الصريب، فيكتمي ما وَوْهَ أَنْ وَأَوْ وَشَاءًا وَ وَمَحَسَدُوا أَنْ وَحَلَّا هَـوَالْ وَمَا يَعْمِلُهُ عَنْ يَحْمَدُ شَوِيةً . قال في

كتاب الرجوع من الشمادة

إِذَا رَجْعَ الشَّهُودُ عَنْ شَهَادَتِهِمْ قَبَلَ الْمُعَكِّمِ بِهَا سَقَطَتْ، وإِنْ حَكِمْ بِشَهَادَتِهِمْ قُمُّ رَجْعُوا لَمْ يُفْسَخِ الْمُعَكِّمُ، ووجْبُ عَلَيْهِمْ ضَمَان مَا أَتْلَقُوهُ بِشَهَادَتِهِمْ، ولاَ يَعِيخُ الرجُوعُ إِلاَّ بِخَفْرَةِ الْحَاكِم

وإذَا شَهِدُ شَاهِدَانِ بِمَالَمَ فَحَكُمُ الْحَاكِمُ بِهِ ثَمْ رَجَعَنَا خَسَنَا الْمُعَالَ ٱلْمَشْهُودُ عَلَيْهِ،

والنصحيح»: وعلى قول وأبي حتيفة، لشى والنسفي، و والبرهاني، و مصدر الشريعة، احمد ثم شاهد النزور هو المفر على نفس نذلك؛ إذ لا طريق إلى إليانه بالبيئة؛ لأنه مي للشهادة، والبيئة الإثبات، وقبل: هو أن يشهد بقتل رجل ثم بجي، المشهود بقتله حباً حتى بنبتُ كذئبة يقين، أما إذا قال: وأعمالت في الشهادة، أو وغلطت، لا يُعَرِّرُ، وجوهرة،

كتاب الربوع من الشمادة

هو بمنزلة الباب من كتاب الشهادات؛ لأمه مندرج نحت أحكام الشهادات.

(إذًا رَجْعَ الشَّهُودُ عَنْ شَهَادَتِهِمْ) بأن طاوا رجعنا عما شهدا بد، وتحوه، يخلاف الإبكار؛ فإنه لا يكون رجوعاً، وكان دلك (قُبلُ الشَّكَمِ بهَا) في بالشهادة وشَفَلْتُهُ شهادتهم؛ لأن الحق إنها يثبت بالنضاء، والقاضي لا يفسي بكلام متناقص، ولا ضمان عليهما؛ لأنهما ما أتلفا شيئًا . لاعلى المدعى، ولا على المشهود عليه إحداية، ﴿وَإِنَّ كَانَ (حُكِمْ بِثَهَادَتِهِمْ ثُمُّ رَجُعُوا، لُمُ يُشْخَ الْحُكُمُّ، لأن أخر كلامهم يناقض أوله، فلا ينقض الحكم بالمتناقض، ولامه في الذلالة على الصدق مثل الأول، وقد ترجح الأول باتصال القضاء به ووَرَجَبُ عَلَيْهِمْ) في الشهود (ضَمَان مَا النَّفُورُ بِشَهَادَتِهِمُ)؛ لأفراوهم على أنفسهم بسبب الفسان، لأن رجوعهم ينضمن دعوى بطلان القضاء، ودعوى إشلاف المال على المشهود عله بشهادتهم، فلا يُصَدَّدُون في حق الفضاء، ريصدفون بسبب الفسان.

(ولا يُصِحُّ الرُّجُوعُ إلاَّ يِخْضُرُو الْحَاكِمِ) ولو غَيْر الأول؛ لأنه فسنخ للشهادة، فيختص مما تختصُّ به الشهادة من المجلس، وهو مجلس القاضي كما في والهداية .

وَوَإِذَا شَهِدَ شَاهِـدَانِ بِمَالِ فَحَكُمْ الْخَاكِمُ بِهِ ثُمْ رُجَعًا) عن الشهادة عند الحامم (ضَيفًا الْمُنَالَى المشهود به والمُسَهُودِ عَلَيْهِ)؛ لأن السبب على وجه التعدي سببُ العسمان كحافر البشر، وقد تسببا الإثلاف تعديا مع تعذر تضمين المباشر ، وهو القاضي ـ لأنه كالمُشَجَّا إلى الفضاء (وَإِنْ رَجْعُ أَخَذَهُنَا صَبِنَ المُعْفَى والأصل: أن المعتسر في هذا بشاء من بقي، لا رجُوع مَنْ رجِعْ، وَإِنَّ رَحِعَ أَخَذُهُمَا صَدَنَ الصَّفَ، وَإِنَّ شَهِدَ بِالْعَالَى ثَلاَئَةً فَرَحَعِ أَحَدُهُمْ فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ، هُولُ رَجِعِ أَخَذُ صَدَنَ الرَّجِعَانِ بِصَفَ النَّالَ، وإِنَّ شَهِدَ رَجُلُ وأَسْرَاتُهَا مَرَحَعَتِ أَمْرَةً طَمِيْكُ رُبِّعَ الحَقِّ، وإِنَّ رَجَعَتَ صَمَعًا يَضْفَ الْخَقِّ، وإِنَّ شَهِدَ رَجُلُ وَخَيْرُ بَسُوةٍ لَكَ رَجْعَ لَعَالُ مِنْهُولُ فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِنَ، وإِنَّ رَجَعَتُ أَخْرَى كَانَ عَلَى النَّذِةِ رَبِّعُ الْخَيْءَ فَلَقَ رَبِّعَ الْخَيْءَ الرَّاعِلَ النَّذِي عَلَى الرَّجْنَ النَّذِي عَلَى النِّهِوَ الْمُعْلَى عَلَى الرَّجْنِ النَّهِ عَلَى النَّهُوةِ المُعْلَى عَلَى النَّهُ وَعَلَى النَّهُ وَعَلَى النَّهُ وَعَلَى النَّهُ وَاللَّهِ الْمُعْلَى عَلَى النَّامِ وَعَلَى النَّهُ وَقَالَ النَّهُ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ فَالْمُ الْحَلَى النَّهُ وَاللَّهِ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ وَعَلَى النَّهُ وَعَلَى النَّهُ وَاللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الْعَلَى النَّهُ وَالْمُؤْلُونَ النَّهُ وَالْمُؤْلُ وَعَلَى النَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ فَالِهُ لَا لَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلُقُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

وإنّا فنهما، تناحمان غلى افرأة بـالكاح بعصّفار مهم طِلهَما قُلمُ رَحْمًا فَكُلُّ ضُمّانَ عَلْبُهِمًا، وكذلك إنّ شهدًا عَلَى رَجّلُ مِزَقَحَ آفَرَأَةٍ سِقْسَار مَهْرٍ مِنْهِمَا. وإنّ شهفا بِناقَتْرُ

وقداعي مؤابنتي بشهات بصفقا النحل

(والله شهلا بالفائل ثلاثة) من الرجال وفراحية أحلاقما فيلا صمالاً غالبه) لابه بني مل بني بشهادته كل العلق وفإلد رجع الحر صبق الراحمان بطبق الفائل)؛ لابه بيشه، أحدهما يبقى بصف العلق.

﴿ وَإِنْ لَشَهِدْ رَخُلُ وَالْمَرَائِينَ ، وَجِعَبَ الْمُرَاةُ صَمِيتُ رُبُعُ الْمَقُ} ؛ لِنفاء تلاته الأرباع مقاء منّ شي (قَالَةُ رَجِعَتُ) أَنَّ الْمَمَرَافِيانَ (صَمَيْفَ بَضِّفُ اللَّحِقُ) لأن بشهيادة النوجـل الخسام، ينفي مصف المحق.

(وَإِنَّ لَمُهُ وَجُلُّ وَعَنْمُ سُوْوَ ثُمَّ رَجِعَ تَدَنَّ مِنْهُلَى، فَـلا صمان عَلَيْهِلَ)، لاب بقى مَل ببقى سُهادت كل العجر (وَيَعَ وَجَنَّ المَوْقِ وَالْمَوْقِ عَلَى النَّدُوقِ فَوَا حَجِمَ (وَيَعْ الْحَقِّ لالله بقى السَّفِقَةَ عَلَيْهِ الرَّعْلِ وَالْسَانَةِ الْحَقِّ اللهُ عَلَى السَّفِقَةَ الرَّعْلِ المَّاسِقِ وَالرَّعْ صَهادة اللهَا وَعَالَى الرَّجُلِ وَالْسَانَةِ وَعَلَى السَّوة وَعَلَى السَّوة وَعَلَى السَّوة وَعَلَى السَّوة وَعَالَى اللهُ عَلَيْهِ الْمُعَلِّ وَعَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ وَعَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ وَعَلَيْهُ وَلَا المُصَامِ وَعَلَى وَاللَّهِ وَالسَعْمَ عَلَيْهِ وَعَلَى قُولُ الإَمَامُ مَشَى وَلِيْهِ وَعَلَيْهُ وَلَا اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى قُولُ الإَمْامُ مَشَى وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَعَلَى قُولُ الإَمْامُ مَشَى وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللَّهُ عَلَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى الللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَا عَلَاهُ عَلَا عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَا عَلْعُلُولُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عَلَا عَلَاهُ عَلَيْهُ عَلَا عَلَاهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُوا اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا

(وَإِنَّ شَهِدَ شَاهِدَانَ عَلَى الْمَرَاةِ بِالْكُنْامِ) عَلَى مَهِر (بِمَفْدَانِ مُهُمَّر مِنْتُهَا) أو اقبل أو اكثر وَثُمُّ وَجَمَّا فَلَا فَسَمَانَ عَلَيْهِمَا)؛ لأن منافع النَّشَاعِ عَبْر مِنْشَوِيةً عَنْدَ الإنالاف، لأن النفسين يستيدعي العماللة، ولا معاللة مِن النصيع والسال، وإنسا نعوه على البراج عند النملك خسرورة العلك إطهاراً للحظر المحل وَكَذَلْتُهُ بِذَ شَهِدًا عَنَى رَحْلِ مَرْوَحَ أَلْرَاقٍ مَعْدَرٍ مُهْمَ مِثْلُهَا)، وأنه إنلاف مِنْ مَهْرِ الْمُوثَلِ كُمْ رَجْعًا ضَمِنَا الزَّيَاتُةَ. وإِنْ شَهِدَ بِنَيْعِ بِمِصْلِ الْقِيمَةِ أَوْ أَكْفَرَ كُمْ رَجَعًا لَمْ يَضْمَنَا، وإِنْ كَانَ بِأَفَلَ مِنَ القِيمَةِ صَمِنَا النَّفْصَانَ. وَإِنْ شَهِدًا عَلَى رَحَـلِ أَنَّهُ طَنُق اصْرَاقَةُ فَلَى الذَّخُولِ ثُمْ رَجْعًا ضَمِنًا بَصْفَ المَمْرِ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الذَّحُولِ ثَمْ يَضْمَناً.

وإنَّ شَهِدًا أَنَّهُ أَعْنَقُ عَبَّدُهُ ثُمُّ رَجْعًا صَعَنَا قِيغَتُهُ.

وَإِنَّا شَهِدا بِقِصَاصَ ثُمُّمْ رَجْمًا بَقَدْ تَلْقَتُل ضَمِنَا الذَّبَةَ، وَلَا تَقْتَصُ مِنْهُمَا.

وإذا رَجِعَ شُهُودُ الْمَدْعِ ضَيتُوا. وإنَّ رَحِيعِ شُهُودُ الأَصْلِ وَقَالُوا عَلَمْ نُشْهِدُ شُهُودُ الْفَرْعِ عَلَى شَهَادَيْنَاءَ فَلاَ ضَيَانَ عَلَيْهِمْ. وَإِنْ قَالُوا وَأَشْهَدُنَاهُمْ وَعَلِشُنَاء ضَيتُوا

بعوص: لأن البصع منفوم حالة العخول في السلك كما سبق، والإنلاف بعوص كلا إثلاف (فالمِنْ شَهِدًا بِالْكُثْرُ مَنْ لَهُمْ الْمِنْلُقِ ثُمَّ وَجُمَّا ضَمَانًا الزَّبَافَةِ)؛ لإنلافهما الزيادة من عبر عوض

(زَوْنَ شَهِمَدَا) عَلَى بَالِاحِ وَلِنْهِمِ) شيء (يَجْسُلِ الْفَيْمَةِ أَوْ أَكْثَرُه كُنْ رَجْعًا لَمْ يَضْطَاعُ)؛ الأنه ليس بإنلاف معنى نظرة إلى العوص (زَانَ كَانَ) ما شهدنا به رَبِأَقُلُ مِن النَّبِسَةِ صَبِّ النَّقْضَانُ)؛ لإتلافهما هذا الحزء علا عوص

(وَإِنْ شَهِذَا عَلَى وَجُلِ أَنَّهُ طَلَقَ الْمَرْأَنَّةُ) وكان وليك (قَلَ السَّخُولِ) بهما (ثُمَّ رَجُعًا ضَيفًا يَشْفُ النَّهُوي؛ كانهما قررا عليه مالاً كال على شرف السقوط بعجي، العرقة من قبلها (وإنَّ كانَّ» وَلَكَ وَبَقَدُ النَّشُولِ) بها وَلَمْ يُخْسِنا} منينًا؛ لأن السهر تأكد بالمدخول، والبصح عبد الخروج عن الملك لا قِسَةً له كما مرا فلا يلزم بمغابلة شيء.

﴿ وَإِنَّ شَهِدًا} على رجل (أنَّهُ أَعَنَى عَلَمْهُ ثُمُّ رُحُمَّا ضَبِئًا بَيْسَمُّهُ}؛ لإنلاقهما مالينه العبد من غير عوض، والنولاء للمعتق؛ لأن العنق لا يتحول إليهمنا بهذا الضممان؛ هلا يتحول النولاء. وهداية:

﴿ وَإِنْ شَهِدًا بِغِصَاصِي قُمْ رَجَعًا بَقُد الْفَقُلِ فَسِينًا اللَّيْهُمَ فِي مالهما فِي تبلات سنين، لأنهما معترفات، والصافلة لا تعقل الاعتبرات (وَلَا يُغْتَمَّنُ بِنَهَمًا)؛ لأنهمنا لم يباشرا الفقل وتم يستعمل منهما إكراء عليه.

(وَإِذَا رَضِعَ تَنْهُودُ الْفَرْعِ صَبِنُوا) مَا تُتَكُوهِ بِشَهِادَتِهِمَ الآن الشَهَادَة في مجلس القصاء صفرت منهم الكان التلف مُغَافًا إليهم وَرَانُ رَجْعَ شَهُودُ الأصَّلُ عِند القضاء وَوَقَالُوا. ثُمْ نُشْهِدُ شُهُودُ الْفَرْعِ عَلَى شَهَادَتُنَا، قَبَلًا صَمَانُ عَلَيْهِمَ إِلَى النَّهِم النَّدِرِا السِب، ولا يسعل الفضاء التصارض الخَبرين. أما إذا كان قبل الفضاء فإنها تبعل شهادة الفرع، الإنكار شهود الأصل التحميل ولا يد منه. (وإنْ قَالُوا: أَشْهَدُنَاهُمُ وَا لَكُن وَعَلِمَانُ ضَبِيْوا) قَدْ في «الهداية» وهذا وَانَّ قَالَ شُهْرِهُ الْفَرَعِ ۗ وَقَدْتِ شُهُودً الأَضْلِ ﴾ الرَّوْعَلِطُورَ فِي شَهَادَبِهِمُّهُ لَمْ يُلْتَفَتُ إِلَى وَلِكُ

وإذَّ شَهَدُ ارْفِعَةً بِاللَّهُ وَشَاهِدَانِ بِالإَحْصَانِ فُرجِعٌ لَمُنْهُودُ الاِحْصَانِ لَمْ بِضُغُوا. ورد وَخَمَ الْفُرْكُونَ عَن التُزْكَيْهِ صَلِيوا.

وإذَا شَهِدَ شَاهِدَانَ بَالْبَيْنِي وَشَاهِدَانَ بِوَجُوهِ النَّنْرُطِ أَيْمُ رَجُعُوا فَالضَّمَانُ عَلَى شُهُ وَدِ النِمِينَ خَاصُهُ

عند ومحداد، وعند وأي حبيعاء و وأي سوسف، لا ضمان عليهم؛ لأن القصاد وقع بشهادة العروج الآن القاضية وقع بشهادة العروج الآن القاضية بعضي بما يعين من الحجة، وهي شهادتهم، ولم أن القروع تعلوا شهادة الاصول، فعنار كألهم حصرواء الهاء قبل في والقنوع والقد أخر العصب دليل ومحدد، وعادته أن يكون المرجع عدد ما أحرد الهاء وفي والهادة، ولو وجع الاصول والمروغ جميعة يحب الفيمان عسمية على العروع الاغرة لأن الفيماء وقع شهادتهم، وعند ومحدد المشهود على والنفية والقيارة إلى الفيماء المروع، وتعامه فيها (وإلى قال لمهوة المروع) عد والمرابع الأصول، وإن شاء صمى الفواع في شهادتهم، الله للمواع المروع على عرهم على شهادتهم، وإما شهادوا بالرجوع على عرهم

(وَإِنَّا شَهِدَ أَزَّامَةُ مَالَوْنَ وَشَاهِ مِنْهِ عَلَيْهِا لِهِ فَعَلَمَانِ. فَرَخَتِمَ فَيُهُودُ الإَخْصَافِ) عن شهدتهم (لَيُمُ يُصَمَّوا)؛ لأن الحكم نصاف إلى السبب دوهو هما الرباء بحلاف الإحصاف فإنه شبرط كالبلوغ والعقل والإسلام، وهذه المعاني لا يستحق عليها العقاب وإنها يستحق العقاب ببالرساء وتعاصم هي والحوهرة،

(وَإِذَ رَضِعَ الْفَرْكُونَ فَي التُرْكِيَّة صَعَلَى) قال في «الهدنية». وهذا عند داني حيمة»، وقالاً رَضِعَ الفَركِيَّة صَعَلَى، فالله في دالهدنية». وهذا عند داني حيمة، وقالاً. لا يصغرن، لا يعمل بهنا ولا يدانتركية فصار في معنى عله العلم، بحسلاف شهره الإحصان، لانه شرط محص، فأن ديمنان الإسلام، في شرحه أو والصحيح، فنول الإسام،، واحمد الشريعة، فضحيح».

(وَإِنَّا شَهِدَ شَاهِدَانِ بِالنِّبِسِ وَشَاهِدَانَ ، كَرَانَ (وَرَّخُودَ النَّرُطُ ثُمُّ رَجُعُولَ) جَمِيعاً وَشَاقَطُهانُ عَلَى شُهُرِهِ الْهِينِ حَاصَمَةً ، لانه هو النسوء والنقف نضافًا إلى ضي النبيب دون النسرط المحصرة ألا يرى أن الفاضي يفضي شهادة البيين دون شهود الشرط، ولو رجع شهود الشوط وحدجة اجتلف النشايخ فيه راحد الحالية، وفي دلعيني في لا صمال عليهم على والصحيحة

كتاب أمب القاضي

لاً تُمِيحُ وِلاَيَةُ الْقَاضِي خَنِّى يُجْفَعَ فِي الْمَوْلِّى شَرَائِطُ الشَّهَادَةِ وَيَكُونَ مِنَ أَصَّلَ الاجْهَهَادِ، وَلاَ يَاسُ بِاللَّمُولِ فِي الْفَضَاءِ لِمَنْ يَئِنَ أَنَّهُ بُؤْدِي فَرَضَهُ، وَيَكُونُ السَّخُولُ بَسِمِ

عنتاب أدب القاضى

صائب للشهادات، وتنظيم لها ظاهرة من حيث إن القضاء يتوقف على الشهادة غالباً، قال في والجوهرة». الأدب اسم يقمع على كل ريباضة محمودة، يتخرج بهما الإنسان في فضيلة من القضائل

واعلم أن الفضاء قمر من أمور الدين، ومصلحة من مصالح المسلمين، تجب العناية به: لأن بالناس إليه حاجة عظيمة. ا هم.

(وَلاَ نَصِحُ وِلاَيَّ الْفَاضِي حَنَى يَخْدِعُ فِي فَلْمُولَى) فقع البلام - تسم هفعول، وهَذَا لَمَ عَن الشمير إلى الظاهر ليكون فيه دلالة على نواية فيه له يدون طلبه، وهو الأولى للقاضي كما في والكفاية، وهر الأولى الظاهري كما في باب طولاية، فكل مَن كان أهلًا للشهادة بكرن أهلًا للفضاء، وما يشرط لأهلبة الشهادة بشترط لأهلية الفضاء، والفاسق أهل للقضاء حتى أو قلد يصح، إلا أنه لا يشني أن بقلد كما في حكم الشهادة فإله لا يشغي القاضي أن يقبل شهادة، ولو قبل حاز عندنا. وقبو كان عبداً ففسق باخذ الرشوة أو غيرها لا يتعزل ويستحق العزل، وهذا هو ظاهر المذهب، وعليه مشايخًا، وقال بعض المشايخ : إذا قلد الفاسق الأن السقلة اعتمد عدل يتمزل بالفسق؛ لأن السقلة اعتمد عدل ي كن واخذاً بتقليد، دولها. وهذا إله عن كان يتمزل بالفسق؛ لأن السقلة اعتمد عدل ي كن إن كل بالفسق؛ لأن السقلة اعتمد

وَلَيْكُونَ بِالعَبِ عَطَفَ عَلَى ويجتمعه (مِن أَهَالَ الاجْبَهَافِ) قال في اللهمالية الموالسنة والمسلالية الم والصحيح أن أعلية الاجتهاد شرط الأولوية، قاما تقليد الجاهل فصحيح عندها: لأمه يمكنه أن يقضي ابعثرى غيره، ومقصود القضاء بحصيل به وهنو بيصال النحق إلى مستحقه، ولكن بنهي تلهفته أن يختار من هو الاقدر والأولى، تقوله على ممثل فَلَدْ إِنْسَانًا عَمَلاً وبي رغيته مَن هُو أَوْلَى بنّهُ فَقَدْ حَالَ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَحَمَاعَةُ النّسَلْجِينَ اللهِ عَلَى حَدَّ الاجتهاد كلامٌ خَرف في أصول الفقه.

⁽١) أهبرحد المساكم ٩٣/٥ ، ٩٣ ومسلد كما في المطالب العالية ٢٠١٣ وامن فعدي في الأكامل ٢٥٢/٣ وامن فعدي في الأكامل ٢٥٠/٣ والمقلب من والمقلب من حيث والمقلب من المحديث المحديث من المحدد خال المحديث وخال رسولة وخال المحدد المح

النهل ليخاف الفقطر غية. ولا بالنل غلى تقييه النخيف بيه ولا بُشتِي اللَّ لِيظُلُفَ الْولائية، ولا تشاؤن

****

يرحاصمه أن يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه، ليعرف معاني الآثارة أو صناحت فقم له معرفة بالمحديث، الثلا يشتمن بالقياص في المنصوص عليه، وقيل أن يكون حج ذاتك صاحب فريحه يعرف مها عادات الناس، لأن من الأحكام ما بهتي عليها أه .

(زَلاَ بَأَسُ بِالْأَخُولِ فِي الْقُفَاء تَمَلَ بِنَنَّ بِعُسَه؛ فِي بِعَلَمِ مِن عَسَه وَأَنَّهُ يُؤْفِي فَرَضَهُ) وَهُو التَّكُلُ عَلَى قَنَّاعِنَة الشَّرِع، قال في والتحريرة، وقيا دخل قيه صالحون، واحتناء قبو صالحون، وتبوكُ الدَّحُول فِيه أَحْوِظ وأَسْتُمُ تَلَدِينَ والدَّبِ الذَّاقِيم من الحَقُو العَقْبِم والأمر المحوف.

وويُكُونُهُ الدُّحُولُ فِيه ليمنُ يُحدَفُ الْمُجُرِ عَنَّامُ فِي عَلَى القِيامِ بِهِ عَلَى الرَّجِيّةِ المشروع يَأْمُلُ عَلَى نَشْبَه الْحَرْفُ فِيهِ أَلِي الطَّلَمِينَ فَالَ فِي وَالهَدَافِيةَ ، وَكُونَ بَعْضُهِمُ الدَّحُولُ فِيهِ مُحْتَمُولُهُ لَعُولُهُ يَهِمُ فَامِنَ خُسِ عَلَى الْفُصَاءُ فِكَ أَنْمَا ذُبِحَ بِعَيْرِ بِكُنِيءَ الرّاءِ والصِّحِيجَةِ أن الدَّحُولُ فِيهُ

قال تحاكم الصحيح الإسماد ومقط كلام الدمي في التلجيس حيث لم يناكر هنده صحابت ولا الكنامة
 عليان

وقت قال ترامي (۱۳۷۱) وتعده شيخه تدخي في محتصره، فعال الحبين من قبل صدف. وكان منصف حيث أمن حدى والفقيلي، ومن الليقيي، إنسا مرف هذا هن عمران المحطات، قبله مثل الأعظمي في تعالقه على المعقلات العدم (۱۳۳۲ مال البوطسري حدث من طباس إصاده حسن داد منظراته

ولد شاهد أقال الريبين 1972 ورند الحرافي من طريق حدارة التصريق عن أبن عشق علوهما أعطار من الواحد الحالم المن أم المن أم المنظيم التي من أب المنظيم التي المنظيم التي المنظيم التي المنظيم التي أو أن المنظيم التي التي التي التنظيم التي المنظيم التي التي التنظيم التي التي التنظيم التي التنظيم التي التنظيم التي التي التي التي التي التنظيم التي التي التنظيم التي التي التنظيم التي التنظيم التن

^{19) -} أغرامه أبير داور 1947 والدارفطين 1976 و بن داحته 1979 واجتاله 1918 واليهمي (1931 وأسمنه) 1967 كلها من طريق طلبتان محمد الأحساس بن المصري عن أبي طريق موقعاة أن الحجل قامياً فقد فيج حير سكون الإس ماحة وإدار أبي الساس فقد فيج أن أولد أو دور

ومَنْ قُلَدُ الفَضَاءَ لِسَلَّمُ إِلَيْهِ دِيوَانُ الْفَاضِي الَّذِي قَبْلُهُ، ويَتَّفَوْ فِي حَالَى الْمُحْيُوسِينَ،

رخصة طمعةً في إقامة العدل، والترك هزيمة، فلعله يخطىء فلنه فلا يوفق له، أو لا يعينه غيبره. ولا بد من الإعانة، إلا إذا كان مو الأغل للقضاء دول غيره، فحينظ يفترض عليه النقلد، صياسة المحقوق العبد، وإخلاء للعالم عن القساد الهـ.

وَلاَ يَشَبَقِي) للإنسان وأَنْ يَطْلُبُ الْوِلاَيْةِي بطله (وَلاَ بَسَأَلُهِ) بنسانه، فقوله ﷺ وَمَنْ طُلَبُ الْفَضَاءُ وَكِلْ إِلَى غُبِيهِ، وَمَنْ أُجِرِ عَلَى أَوْلَ طَلْيَوْ مَلْكَ يُسَدِّدُهُ الله لم يجوز التطليد من السلطان العادل والجالس وفو كافرة كنت في والدرء من مسكين وغيره، إلا إذا كان لا يمكّنُه من القضاء بالحق، لأن المقصود لا يحصل بالتغليد.

(وَمَنْ قُلْدَ الْفَضَاءُ لِسَلَمْ إِلَيْهِ فِيوَالُ الْفَاضِي الْفَيْقِ) كان (فَلْلُهُ) وهي الخورائط التي فيها السحلات وغيرها؛ لأنها وضعت فيها لتكون حجمة عبد الحاجة، فتجمل عي بد مَنْ له ولاية الغضاء، فيبعث أمينين ليقيف ما بحضرة المعزول أو أمينه، ويستلانه شيئاً فشيئاً، ويجمللان كلّ الفضاء، فيبعث أمينياً ليقلوام، احداية، إلى عمل المُمْرَّقُي، وهذا السؤال لكثيف الحال، لا للإلزام، احداية، إلى وهذا السؤال لكثيف الحال، لا للإلزام، احداية، إلى ووَيْنَا السؤال للمسلمين (فَمَن اخْرَف بِحَق أَلْوَلْهُ إِلَيْالُهُ.

ودال الحاكم . صحيح الإسناد . وأثره الذهبي 1 هـ وأخرجه أبـو دود ٢٥٧١ وكفا أخرجه النـرمذي ١٣٩٥ عن صروبن صورع في المعتبري عمل أبي هريرة مرفوهاً وصدره: من وليّ ، أو جُعل . . . ومن هذا الموجه تحرجه الدارقطي ١١٤/٤ . فقد تابع عمرو هذا الإخسي .

قال السرمذي؛ حسن غربت، وروي من غير هذا الوجه.

وأخرجه احمية ٢٣٠/٣ من طريق محيدين الى هند عن المقبري عن أبي هريزة قهشه متاسبة ثبائية. للأحسي وله خريق وابع أخرجه ابن ظبوري في الواهيات ٧٥٠/٣ والطبراي هي الصغير 251 وأحمًا ابن الحورق بقوله: فيه يكر بن يكرل لا يرويه عن الثوري غيره. ويكر فقد عنه يسي : لبس بشيء.

قال ابن حجو مي نفشيهم الحجو 1826ء وليس كما قبال ابن حجوزي ومكر هذا فحد آخرج النسمي له وكفاء قولًا أحرامهم الطريق فلذي وولا منه اس فلجوزي صحيف إلا أنه تقدّمت روايات أصحاب المسن وهي حسان فهذا خديث حيد الإستاد إيسجموع طرفه

قائدة: جماء من تلخيص الحبير: قبال ابن الصلاح معباء فيع من حيث السمني لأنه بين عقاب البدنيا إن رشد ومن عقاب الأحرة إن يسد

 ^{(4) -} أخرجه أبو داود ٢٥٧٨ وانزمذي ١٣٠٦ واني ماجه ٢٣٠١ والحاكم ١٩١٤ وإسحق والبرائر كما في نصيب الرابة ١٩٨٤ قال الحاكم: صحيح الإنساد وأقرأة الذهبي.

وأخرجه التوهدي 1994 وأمو دّاود 2004 من وجه آخر قال اقترمدي بعد أن رواه هي أبي عبوالله عن عبد الأحلي عن الغزاري عن حيثية عن أسن مرفوعاً بلفظاء من النفي الفصاء ومثال فيه شفعاء وكال إلى انفسه ومن أكرم. [[] قال الترميدي: حين عربية. وهيو أصبح من حشيث إسرائيس هي عبد الأعلى (ع. كلاهما إستان حيس لا سيما وقد صحيحة الحاكم وأقرّه القاعي.

فَمَنِ اعْفَرْف بِحقِّ أَلْزَمُهُ إِيَّاءً، وفَنَ الْنَكُورُ لَمْ يَفْيَلُ فَوْلَ الْفَمْزُولِ، غَلِيهِ إلا بِينَيْق، وإنْ لَمْ نَقْمُ بَيْنَةً لَمْ يُعْجَلُ بَفَخْيِنِهِ خَنِّى يُناذى غَلِيهِ وَيُشْتَظْهِرْ فِي أَمْرِهِ

وَيَنْظُرُ مِن الْوَدْائِعِ وَارْتِفَاعِ الْمُؤْمِّنِ، فَيَعْمَلُ عَلَى مَا نَقُومُ بِهِ الْبَيْسَةُ أَوْ يَعْرِفَ بِهِ مَنْ هُوَ مِن يَدِهِ. وَلَا يَقْبُلُ فَوْلَ الْمُعَرُّولِ إِلَّا أَنْ يَغْتَرِفَ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ أَذَ الْمُعَرُّولَ سَلَّمَهَا. إِنْهِ فَغَنْزُ قُولَةً فِيهَا.

ويُجلِسُ لِلْحُكُمِ جُنُوسًا قَاهِرًا فِي الْمُسْحِدِ.

ولا يَقْبَلُ فَدِيَّةً إِلاَّ مِنْ دِي رَحم مُخْرَمٍ ، أَوْ مِمَّنَ خِرَثُ عَادَتُهُ قَبَلَ الْفَضَاءِ بِمُهَاذَاتِهِ . ولا يَخْفُمُو دَعْوَةً إِلاَّ أَنْ تَكُونَ عَامَةً ، ويَشْهَدُ الْجَنَازَة ، وَيَعْرِدُ الْسريض .

عملاً بإفراره (ومن ألكو لم يضل فول النشورل عليه إلا بيشيم، لانه بالعزل التحق سالوعالها، وشهارة العرد فيست معجم، لا سيما إذا كان على فعل نصم، اهداية». (فوك نفر نظم) عليه (يُلّةً لَمْ يُعجُلْ بِتَحْدِينه) من يتممّلُ (حتى يُناذَى عَلَيْه) بالمجامع والأسواق تقدر ما يعرى (ويستُظّهم في أمري، لان فعل المعزول حق طاهره فلا يعجل بتحليه كيلا يؤدي إلى إيضال حق العير.

(وَيُنْظُرُ فِي الْوَوَائِعِ) التي وصعها السعرول في ابدي الأملة (وَرُبْفَاعِ الْوَقُونِ) أَي عَائِنَهَا (وَيَشْفُلُ عَلَى حَسَبُ (مَا نَفُومُ بِهِ الْمُبِنَّهُ، أَوْ يَشْوِتُ بِهِ مَنْ مَوْ بِي بِيهِ)؛ لأن كل واحد منهما خُجة (وَلاَ يُشَلِّي عَلِيهِ (مَوْنُ الْمُغُورُلِ) فَمَا مِرَ (إِلاَّ أَنْ يَشْرَفُ الَّذِي هُمَو فِي بَلِيهِ أَنْ) الفاضي (الْمُمُورُولُ مُشْفَهُ) أَي الوَدِيْعِ أَوْ الفَلْاتِ (لَيْهِ فَيْقُلُ فَوْلَةً) أَي المعاون (فِيهَ) لأنه ثبت بإفراد دي البدان اليد كانت قلمعزول فِضع إفراد كأنه في يده في الحان.

(ويُجَلَسُ) الشاصي (لِلْحَكُم جَلُوماً شَاهِراً فِي الْمُسْجِدِ) ويعتار سنجداً في وسط البلد تيسيراً على الناس، والسنجاء الجامد اولي، لأنه الشهر.

وولاً يُقْبَلُ هديُّةً) من احدٍ (إلاَّ منْ ذِي رَحَمَ مُكَرَمَ . أَزْ بَعْنُ خَرْبُ عَنَادَتُهُ فَبْسُ) تقلد والْفَقَاءِ شَهادَاتِهِ، قال في والهداية: لأن الأول صلة السرحم، والذاني ليس للفضاء، مل خَرْيُ على المادة، وفيما وراء ذلك يكون أكلاً نقضائه، حتى تو كانت للقريب خصومة لا يقبل هديته، وكذا إن ولد الْمُهْدِي على السعاد أو كانت له خصومة، لأنه لاحل الفصاء فيتحامة العرب

وَرُلاَ لِخُطْرَ دَعْرَةً إِلاَّ أَنْ تُكُولُ) الدعوة وعامَّةً) لأن الخاصة مُطِّلة النهمة، بخيلاف العاملة ووَيُشْهِدُ الْخَارُونُ، وَلِقُودُ الْعَرِيقِلَيَ لأن دلك من حقوق المسلمين. وَلَا يُضِيفُ احْدَدُ الْخَصْئِينِ دُونَ خَصْبِهِ. وإذَا خَصْرَا سَوْى يُتَنَهَمُنا فِي الْجُلُوسِ وَالِإِقْبَالِ، وَلا يُسَارُ اخْدَمُنا، ولا يُقِيرُ إِلَيْهِ، ولا يَلْقَنَهُ خَجَةً

فَإِذَا نَبَتُ الْحَقَّ عِنْدُهُ، وَطَلَبَ صَاحِبُ الْحَقَ حَبَى غَرِيهِ، ثَمْ يَعْجَلَ بِحَبِهِ، وَامْرَهُ بِدَفْعِ مَا عَلَيْهِ، فَإِنَ الْمُنْتَعَ حَبِسَمَ فِي قُلُ دَيْنِ فَرِمَهُ بَدَلاً عَنْ مَال حَصْلَ فِي يَدِه، كَتَمُو الْمَهِيمِ وَيَدْلِ الْفَرْضِ ، أَوَ الْمُؤَمَّةُ بِمُقَدِّهِ كَالْمُهُمْ وَالْكُفَّالَةِ، ولا يَحْسِمُهُ فِيمَا بِسَوَى فَلِكَ إِذَا قَالَ: إِنِّي فَقِيرٌ، إِلاَّ أَنْ بَنِيتُ غَرِيمُهُ أَنَّ لَهُ مَالًا، ويَحْسِمُهُ شَهْرَيْنِ أَوْ لَمَلاَقَةً ثُمْ يَسَأَلُ عَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَظْهُرُ لَهُ مَالُ خَلَى صَبِلَةً، ولا يَحُولُ لِيَّةً وَلِيْنَ غُرَفَائِهِ.

(وَلاَ يُضِيفُ أَحْدَ الْحَصَّنَيْنِ دُونَ خَصَّهِ) لما فيه من النهنة، وفي التقيد بناحد الخصيين إشارة إلى أنه لا يناس بإضافتهما مبدأ (وَإِنَّا خَصْرًا) أي الخصيمان (شَوْي) الضاخي (بَيُهُمَّا فِي الْجُلُوسِ) بين ينديه (وَالإِخْبَالِ) عليهما، والإشارة إليهما، يَغْضَلُ ذَلك مع الشويف واللهيم، والأب والابن، والخليفة والرعية.

﴿وَلَا يُسَارُ احْدُهُمُـا، وَلَا يَشِيرُ إِلَيْهِ، وَلا يُلْقُنُّهُ خُخُمَةً ؛ وَلا يَصْحَكُ في وجهه الحترازأ عن النهمة، ولا يمازحهم ولا واحداً منهم؛ لانه يشعب بمهابة القضاء (فإذًا) تمت الدعموي، و إنَّلتُ الْمُنَّ عِنْدُهُ) على أحدهما (وَطَلَبُ صَاحِبُ الْحَقُّ خَيْسُ غَرِيبِهِ لَمْ يَعْضِلُ) الفاضي (بِخَيْسِهِ، في لكن وأمَرةً بِدَقْعَ مَاعَ ثِبَ وَعَلَهِمَ؟ لأن العبس جزاء السماطلة، فلا يد من ظهورهـ، وهذا إذا ثبت البحق بإقراره؛ لأنه لم يعرف كونه مماطلًا، بخلاف ما إذا ثبت بالبينة؛ فإنه يحبسه كما ثبت الظهور المطل بإنكاره كما في والهنداية، قال في والبحرة. وهنو والعذهب عندناه. أحم (فَالِنَ ٱمْتَنْغَ) من دفعه ﴿حَبَنَهُ﴾ . وإن تعلل بفقره ـ إلى ظهور عسره، وذلك (فِي كُلُّ دَيْنِ لَزِمَهُ بَـــْلَأُ غَيْ لهال خَصَلَ فِي يَهِمِ كُلَّمَنِ مَهِيمٍ } ويُغلِّر مستأجِّر؛ لأنا إذا حصل العالُّ في بعد ثُبتُ غناء به (أو الْتُزَمَّةُ يَعَقِّدٍ، كَالْمَهُرُ وَالْكَفَالَةِيَّ؟؛ لأن إقدامه على التزامه باختياره دليلٌ يساره؛ لأنه لا يلتنزم إلا عا يقدر على أدانه (ولا يُحبُّهُ فِيمًا بسوَى ذَلِكَ) نُصِدَل عَلْع، ومغصوب، ومُتَلَف، ونحمو ذلك (إذًا لَمَانَ إِنِّي فَقِيلُ ﴿ إِذَا الأَصْلِ القُسْرِة وَإِلَّا أَنْ يُشِتْ غَرِيتُهُ أَنَّ لَا مَالًا ، فَبَعَسِهُ > حينت الظهور العطل (شَهْرَيْنَ أَوْ تُلَاثِثُ أَوْ أَكُرُ أَوْ أَقُلُ، بحسب ما يَرَى، بحيث يغلب على طنه لـو كـان لـه صال لاظهره. أقال في والهداية: والصحيح أن النقديم مُفَوِّض إلى رأي الشافسي، لاختلاف أحموال الأشخاص فيه، ومثله في شرح والرّاهديء و الإسبيجابي، و انشاوى فنافسيخال، قيما في والتصحيح؛ رَشَّمْ بِسَالًا عَنْهُ، جيوانَّه واقاربه ومَنْ له جَيْرةً به رَفَإِنَّ لَمْ يَعْلَمُوا لَه سَالًا خَلَى سَبِيلَةً﴾ لأنَّه استحقُّ النظرة إلى الْمُشْدَون فيكون حِسِم بعد ذلك ظلمناً . وفي قرل دلم يسأل عسمه إشارة إلى أنه لا تقبل بهنة الإفلاس قبل الحبس. قال وحمال الإسلام»: وهذا قول الإسام، وهو المختار،

وَيُشْفِسُ السُّرُجُلُ فِي نَفْضَةِ زُوْجَتِهِ. ولا يُشْفَسُ والِمَدَّ فِي فَيْنِ وَأَمْدِهِ اللَّا إِذَا الْمُتَسَعَ مِنَ الإِنْفَاقِ عَلْكِ.

ويَجُوزُ قَضَاءُ الْسَرَأَةِ فِي كُلُّ شَيَّءٍ إلاَّ فِي الْخَذُودِ وَالْقِضَاصِ..

وَيُقْبَلُ كِنَابُ الْفَاضِي إِنِّى الْقَاصِي فِي الْمُقُوقِ إِنَّا شَهِدَ يَهِ جَنَّدَهُۥ فَإِنْ شَهِدُوا عَلَى خَصْمَ حَكُمْ بِالشَّهَادَةِ، وَكُنْبُ بِحُكَّمِهِ، وَإِنْ شَهِدُوا بِغَيْرِ خَصْرَةِ حَصْمَ لَمْ بَحَكُمْ، وكُنْبُ بِالشَّهَانَةِ الْبِحُكُمْ بِهَا الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ.

وقان وقاصيخان»: إذا أقام البيئة على الإفلاس قبل الحبس فيه روايتان، قال وابن الفضيل»: والصحيح أنه يقبل، وينهمي أن يكون ذلك مُعرِّضاً إلى رأى القاضي، إن علم أنه وقع لا يقبل يبته قبل الحبس، وإن علم أنه لين قبل ببته، كذا في والتصحيح»، وفي والنهر، عن الحمانية»: أولو فقرَّة ظاهراً منك عنه عاجلًا ومِيل بيته على إهلام، وخَلَّى سينة، ١ هـ.

(ولاً لِيُحُولُ تَلِنَّهُ وَلِيْنَ غُمَرُهُ بِهِ) بعد خمروجه من الحجس، فبإدا دخل داره لا ينبصونه: بــــل يشتغرونه حتى يخــرج، فإن كـــن الدين لمرجل على اصرأة لا يلازمها، ولكن ببعث اصراة الميسة تلازمها.

﴿ وَيُخْسِلُ الرَّجُلُ فِي نَعَقَةِ زُوْجَتِهِ﴾ لظلمه بامتناعه ﴿ وَلَا يُخْسِلُ وَاللَّهِ فِي فَيْنِ وَلَقِهِ﴾، لأنه توع هشوية، شالا يستحقه المولد على والمنه ﴿ إِلَّا إِذَا النَّمْنَعُ﴾ والمنه ومِنَ الإَنْفَائِي عَلَيْهِ﴾ وفعاً فهملاك، و واحترازاً عن سقوطهم، فإنها تسقم بمضي الزمان.

(وَيُجُوزُ فَضَاءُ الْمُرَاءُ فِي كُلُّ شَيٍّهِ، إلاَّ فِي الْحُدُودِ وَالْفِصَاحِيرِ) اعتباراً بسهادتها

(وَيُقَبِلُ كِتَابُ الْفَاضِي إِلَى الْفَاضِي فِي الْمَقْوِقِ) التي لا تسقط بالشبهة (إذا شُهِدَى بالبناء المسجهول (بع) أي الكتاب وعِنْدَه في السفون السكوب إليه أنه كسفي طلان الفاضي وخَنْه (فَإِنْ كان الشهداء (شُهِدُوا) حند الفاضي الكتاب (عَلَى خُطَم) حاضر (حَكَم بالشهادَةِ) هلى فواعد حدهبه (وَكُنْبَ بِحَكْمه) إلى القاضي الكتاب (عَلَى خُطم) حاضر وحرة الاستحقاق، فإن المدعى على إلى حكمه إلى عاض على وأراد الرجوع على بالله وهر في بلدة الحرى وطلب من الفاضي أن يكتب بحكمه إلى قاض تلك البلدة بكتبه له، ويسمى هذا الكتاب سجلًا لتضمنه الحكم (وَإِنْ) كانوا (شَهْدُوا بِغَيْر خَفْرَة خَمْسَ أَلْ يَحْكُمُ) بتلك الشهادة، لما مر من أن الفضاء على العالم لا يصح (ن) لكن وكتب بالشهادة بتحكم في الفائب لا يصح (ن) لكن وكتب بالشهادة بتحكم فيها المُكتوب إليه) عنى قواعد مذهب، ويسمى هذا الكتاب الحكميُّ، لان المفصود به حكم المكتوب إليه، وهو في الحقيقة تقل الشهادة.

وَلَا يَقْمُلُ الْكِتَابِ إِلَّا بِلْمُهَادَةِ رَجُلُسِ، أَوْ رَجُلُ وَ مُوالِسِ، ويجبُ أَنَّ يَقُمُرُ الْكِتَاب عَلَيْهِمْ لِيَهْ رَوْدَ مَا فِيهِ، ثُمُّ يَخْمَلُهُ بِخَصْرِتِهِمْ وَلِسَلْمَةً لِيَهِمْ، فَإِذَا وَضِلَ إِلَى يَفِكُهُ إِلَّا مَحْضُرُوا لَخَصْمٍ، فَإِنَّا مَلَّهُ الشَّهُودُ إِلَيْهِ مَطْرَ إِلَى خَصْمِ، فَإِنَّ شَهِدُوا أَنَّا جَمَالُ فلاهِ الْعَامِسِ مُشَمَّةً إِلَيْهِ فِي مُحْمَلِي خَكْمِهِ وَقِرْأًا عَبَّ وَحَمَدُ، فَضَا الْفَاضِي، وَقِرْأً عَلَى الْخَصْمِ، وَأَوْرَةً مَا فِيهِ.

(وَلَا يَقَبُلُ) انفاضي المحكموبُ إليه والكِناس إلا مشهادة راحْسُ أو راحْسُ والمُراقَش، الاحتمال التزوير، وهذا عند إنكار الحصم أنه كناتُ الفاصي، وأما إنا أفر فلا حاجة إلى إقامة بين

(يُبِحِبُ) على الخاصي الكانب (أنْ يُعُواْ الكتاب غليهم). أي على الشهود (يُبَارِنُوا مَا بِهِ) أَوَ يُقَالَمُهُ مَا يَعُهُ مَا لَهُ عَلَى الله وَأَمُ يَخْبُهُ مَحْمُرُهُمْ وَاسْلُمَهُ إِلَّهِمْ) فَعَالَمُ للثلث والتردد من كل وحد قال في دالهداره، وشرح داسر هذي السالختير بحصرتهم، وكنا حفظ ما في الكتاب، فشرط عند فأبي حنيفة، و امحمده، وقال دارو يوسعه الحرار ليس شيء من ذلك شرط، والشرط، أن يُشَهدم أن هذا كتاب وحدم وعنه أن الحنو ليس بشرط أيضاً، فمهلُل في نشوط، والمدحم الله هذا كتاب وحدم وعنه أن الحنو ليس بشرط أيضاً، فمهلُل في الشرط، وليس الحرامي، والمعابنة، وهذا ومعنار شمس الأنسة، والسرحس،

قال شبحا في شرح والهداية: ولا شك عبدي من صحته، فيان الغرض إدا كنان عثالة الشهود . وهم حمية الكتاب. فلا يضره كونه عبر مختوم مع شهادتهم أنه كناب، عم إدا كان الكتاب مع الصدعي ينبغي أن يشترط الحتم، الاستمال التغيير، إلا أن يشهدوا بعا فيه حفقاً، فالوحه إن كان الكتاب مع المهود أن لا يشترط معرفهم بعا فيه، ولا الختم، على تكفي شهادتهم أنه لانام مع عدائهم، وإن كان مع المدعي الشرط معطهم كما فيه فقط، كما في التصحيح،

إضارة وصعرى الكتاب (رأى الصابعي لم يُلْمَةُ إلا بخطرة الحضم)، لا ما مساولة ادا الشهادة، قلا بدا من حصوره (قالة سَلَّمَةُ لَشَهُوهُ إِلَيْهِ) في إلى الفاخل بحضرة الحصم ولطرة الشائعي وإلى شَهُوهِ) أولا بينمرته وقبإن شهد والله والله وينات قديم الفاخل شلفه إليًّا في مُجلس الخلوب وقبلة عليه، وقبلة على الخلس المألوبة المؤمنة منا فيها قبل في من المخلس المؤلسة والمؤمنة منا فيها قبل في من ومنا عبد وأمرية عبد والمحدود وإلى المخلس المناطقة والمحدود والمحدود والمحدود والمحدود المحدود المحدود المحدود المحدود المحدود والمحدود والمحدود والمحدود والمحدود المحدود المحدود المحدود المحدود والمحدود والمحدود والمحدود المخدود المحدود المحدود المحدود والمحدود والمحدود والمحدود والمحدود المحدود المحدود المحدود المحدود المحدود والمحدود والمحدود والمحدود والمحدود والمحدود والمحدود والمحدود المحدود المحدود المحدود والمحدود والم ولاً يُقْبَلُ كَتَابُ الْفَاصِي إِلَى الْفَاضِي فِي الْخَدُودِ وَالْفِصَاصِ ، وَلَيْسَ الْفَاضِي الْ يُسْتُخُلُفُ عَلَى الْفَصَاءِ إِلاَّ اللَّ يُفَوْضُ وَلِكَ إِلَيْهِ .

َ إِذَا رُبْتُمْ إِلَى الْفَاضِي خُكُمُ خَاكِمِ الْمُضَاءُ إِلَّا انْ يُخَالِفَ الْكِتَابُ، أَوِ السُّنَّـَةُ، أَوِ الإِجْمَاغِ، 'وَيَكُونَ قَوْلًا لاَ دَلِيلَ عَلَيْهِ.

إليه من فضاة المسلمين». لأن عبره صار تُبعاً له، وهنو معرف، محلاف ما ردًا كتب ابتداء وإلى كل مُن يصل إليه، عمل ما عليه مشايختا، لأنه غير مُمْرُفِ ولو كان مات المعصم بعد الكتاب على وارث لفيامه مقامل العل.

﴿ وَلَا يَكُمْلُ كِنَاتُ الْمُعَانِينِ إِلَى الْفَاصِي فِي الْحُدودِ والْبَصَاصِ ﴾؛ لأن فيه شبه البسلية عن الشهادة، فصار كالشهادة على الشهادة ولأن مبناها على الإسفاط، وفي قوله سُغي هي إلبائها.

(وَلَهُنَ لِلْفَاضِي أَنَّ يُسْتَحَلَفَ) نائباً عنه (فَلَى الْفَضَاء)، لأنه قُلُمُن النصاء مون القليد، قصار كتوكيل الوكيل، ولو قضى الناتي بمحضر من الأول أو قصى الثاني فأجاز الأول، جاز كسا هي الوكال، لأنه حصور وأي الأول، وهو انتسرط وألاً أنَّ بَقُوصَ ذَلِكَ إِلَيْهِ صويحاً، كنولًا مَنْ شَعْت، أو دلالة، كَجَمَلُتُكُ تاصي الفضاء، والشلالة هنا أقوى من العسريع؛ لأنه في الصربيع السلاكور يسلك الاستخلاف، لا العزل، وفي الشلالة يملكهما؛ فإن قاضي القضاة هو الذي يتمرف فيهم مطلقاً، تغليداً وعرلاً.

(وإذا رقيع إلى القابي شكم حاكم) تولّى ولو بعد هزئه أو سوته إذا كان يعد دصوى صحيحة وأشفاء إلى الزم الحكم والعمل بمقتضاء سواه وانى رأيه لو خالفه إذا كان مجتّهداً في بالذولا يرده غيره الإن الإجتهاد الثاني كالاجتهاد الأول انتفاده عن الأقل أحجهاد الثاني كالاجتهاد الأول تساويها في الظن، وقد ترجع الأول بالصال الفضاء به، فلا بنقض مما هو دوله. وقو نصى في المجتهدة في محالها أوله. ناسياً تعدها، عند ولي حنيفة، وإن كان عاملة نشته الهداية، وعالم عنيفة، وإن كان عاملة نشته والهداية، ودالوفاية، و والسجمة، و المطتقى، قيدنا بالقرئي لأن حكم المحكم لا يوفع لخلاف كنا يأتي، وبكونه بعد دعرى صحيحة بالله تكون من خصم على حصم حاضر - لانه لخلاف كنا يأتي، وبكونه معد محكم بعده لا غير كما في والمبوء قال في والمبوء ويه غرف أن تنقيد زمانيا لا تعتبر لترك ما ذكر (إلا أن يُخراف) حكم الأول (الكِذَاب) فيما لم يختلف في تأويله السلف كنترون الاسمية عبدا (أو السنة) المشهورة كالتحليل بلا وقد لمخالفته حديث المديه المشهورة كالتحليل بلا وقد لمخالفته حديث المديه المشهورة كالتحليل بلا وقد لمخالفته حديث المديه المشهورة كالتحليل بلا وقد لمخالفته حديث المدية المشهورة كالتحليل بلا وقد لمخالفته حديث المديه المشهورة كالتحليل بلا وقد لمخالفته حديث المديه المناه المناه على فعاده (أو أكون قولاً لأ

^{(1) -} حديث العُسلية ورد من حديث عائشة ملفط وأن امرأة وفاعنة الفراقي حنادث إلى يسول الله 🐔 فقنائث: بده

وَلَا يُقْضِي الْفَاضِي عَلَى غَاتِبِ إِلَّا أَنْ يَحْضُرُ مِنْ يَقُومُ سَقَامَةً.

وإذَا حَكُمُ وَجُلَانِ رَجُلاً لِيَحْكُمْ يَيْنَهُمَا وَرَضِيّا بِحُكْمِهِ جَازَ إِذَا كَانَ بِصِفْةِ الْحَاكِس ولا يَتِجُوزُ تُحْكِيمُ الْكَافِيرِ، وَالْغَيْدِ، والغَّمْلِ، والْمَحْدُودِ فِي الْفَشْفِ، والْفَاسِةِ

ولاً يَجُسورُ تُحْكِيمُ الْكَافِيرِ، وَالْغَيْدِ، وَالذَّمِّنِّ، وَالْمَحْدُودِ فِي الْفَشْفِ، وَالْفَاسِقِ، لَشَّيِّيُ.

دُنِيلَ عَلَيْهِ) كسفوط الدين بمضي السنين من غير مطالبة .

(رَلاَ يَقْضِي الْفَاضِي عَلَى غَلَبٍ) ولا له وإلاً أنْ يَحْضُو بَنْ يَشُومُ مُفَاتُهُ) كوكيله ووصب ومُتَولِي الوقف، أو نائيه: شرعاً كومي الفاضي، أو حكماً بأن يكون ما يُدْهى على الغائب سبباً لما يدعي به على العائب يدعي داراً في بد رجل ويبرهن عليه أنه اشترى الدار مى فلان الغائب بحكم المحاكم به على ذي البد الحاضر كان حكماً على الغائب أيضاً، حتى لو حضر وأنكر لم يعتبره لان الشراء من العالك سبب العلكية، وله صور كثيرة، ذكر منها جعلة في شرح والإلهادي».

(وَإِذَا خَكُمْ رَجُلَاتِ) متداعيان (رَجُلاً لِيُعَكّمْ لِيُهَمّا وَرَجِبًا بِخَكْمِهِ) فحكم ينهما (جَارُ) لأن لهما ولايةً على انضيهما، فصح تحكيمهما وينفذ حكمه عليهما (إِنَّا كَمَالَ) المحكم (بِعِنْةُ الْخَاكِمِ)، لأنه بسزلة الفاضي ينهما: فيشترط فيه ما يشترط في الفاضي، وقد فرَّع على معهوم ذلك يقوله:

(وَلاَ يَبِيُورُ لَنَحْكِمُ الْكَافِي الحربي (وَالْعَبْد) مُطلقًا (وَاللَّمَيُ) وَلاَ أَنْ يَحَكُمهُ وَشُيَالِ الآنَّهُ مَنَ أَهُمَالُ الشهادة عليهم قهد من أهل الحكم عليهم (والْمُخَسَّدُودِ فِي الْفَلْفِ) وإِنْ نَابِ (والْفَاسِقِ، والطَّبِيُّ)؛ لانعدام العلية القضاء منهم اعتباراً بِالعلية الشهادة، قال في الهيداية: والفاسق إذا شُكُم يجب أن يجوز عندنا كما مر في المؤلَّى .

وَرُكُنُلُ وَاجِدٍ مِن الْمُعَكِّمِينَ} له وأَنْ يَرْجِعَ} عن تحكيمه؛ لأنه مُثَلَّدٌ من جهتهما، فالا

. قال النومذي: حسن صحيح، وفي ظباب عن الن عسر، والس، وأني هوبرة : والعمل على هذا عما، عامة ألهل العلم، قهذا حديث في عاية الصحة بل هو شهور.

وسول الله إن رعامة طائلني فيت طلاقي، وإنن تكحت بعد، هد الرحم بن الزبير الأرغلي وإنسا معه شبل
الهدية قال رسول الله 185 و العلك تربدين إلى تربعي إلى وقاعلة؟ لا حتى بدوق أسبالك وبذوقي أسباك،
التعربية البلخاري ١٩٦٦، ١٩٦٩ و ١٩٨٧ و وسام ١٩٢٢ من حسسة وجوه وأسر داود ١٩٠٩ والسرمادي
١١١ والسبالي ١٩٢١، ١٤٢١/ لا ١٩٤٠ والداري ١٩٨٥ والى مناجه ١٩٣٢ والبهذي ١٩٣٧ ٢٧٤ ١٢٨٠ واللها.

رُفِعَ حُكُمَّهُ إِلَى الْقَافِسِ فَوَاقَقُ مَذَّهَبُهُ الْمُضَافَ، وإِنَّ خَافَفُهُ الْطَلَّهُ.

وَلاَ يُجُوزُ النَّحَكِيمُ فِي الْحُدُودِ وَالْقِصَاصِ ، وإنَّ خَكُمَا فِي هُم خَطَا فَقَضَى الْحَاكِمُ عَلَى الْفَاقِلَةِ بِالنَّذِةِ لَمْ يُنْفَذُ حُكْمُه، وَيُجُوزُ انْ يُسْفَعُ النَّبِيَّةُ، وَيَقْضِي بِالنَّكُولِ.

وَخُكُمُ الْحَاكِمِ لِالْبَوْيَةِ وَوَلَدِهِ وَزُوْجَتِهِ بَاطِلُ.

يحكم إلا برضاهما جبيعاً، وذلك (مَا لَمُ يَحُكُمُ عَلَيْهِمَا؛ فَإِذَا حَكُمُ) عليهما وهما على تحكيمها (لُونَهُنا) التحكم لعبدوره عن ولاية عليهما.

(وَإِنَّا رُفِعَ خُكُمَّهُ) في حكم المحكم (إِلَى الْفَاضِي فُوَافِقُ مُذَّمَهُ أَمْضَاهُ). لأنه لا فائدة في نقضه، ثم إبرامه على هذا الرجه (وَإِنْ خَالْفَةُ) في خالف رأيه (الْبَطْلُهُ)، لأن حكمه لا بلزمه لعدم النحكيم منه. «هدايف» في: لأن حكم المحكم لا يتعلى المحكمين.

(وَلاَ يُجُوزُ التُحْكِمُ فِي الْحَدُودِ وَالْقِصَاصِ) لأنه لا ولاية لهسا على دمهما، ولهذا لا يملكان الإياحة، قالوزُ وتخصيص الحمدود وانقصاص بعدل على جواز التعكيم في سائر المجهدات، وهو دصحيح، إلا أنه لا يفتى به، ويقال: بحتاج إلى حكم الموثَّى دفعاً لتجاسر العوام، دهداية.

(وَإِنَّ خَكُمًا) رَجِلًا (فِي وَمِ خَطَا فَقَضَى) السمكم وبالذَّيَّةِ عَلَى الْمُعَافِّلَةِ لَمُ يُلُقَدُ مُكُمَّةً)؛ لانه لا ولاية له طبهم؛ لانه لا تحكيم من جهنهم، وقد سبق أن ولايته قاصرة على السحكم عليهم.

(وَيَجُورُ) لَلْمُحَكُم (أَنْ بَسَمَعُ الْيَنَةُ، وَيَغْضِي بِالنَّكُولِ) والإقوار؛ لأت حكم موافق المشرع.

﴿وَمُحَكُمُ الْحَاكِمِ ﴾ مطلقاً (لِإلَوْلِهِ) وإن عَلَيّا ا ﴿ وَوَلَهِم وإن سَفَل (وَزَوْجَمِهِ بَاطِلٌ ﴾ لانه لا تغيل شهادته لهؤلاء لمكان التهمة، فلا يمنح القضاء لهم، بخلاف ما إذا حكم عليهم؛ لأنه نقبل شهادته عليهم لانتفاء النهمة، فكذا الفضاء، وهداية».

 ⁽⁴⁾ قول المصنف: وإن غلبًا حقب المحقق محي الدين عبد الحصيد نقوله: مِنْ حَنْ الصريبة عليم أن بفول: وإن غلوًا كما تغول في الإستاد (الف الإكنين: دَنْوَا وَسَمْوا وَنْعُوا وَفُرُوا.

كتاب القسية

لْتُبْمَنِي الإمَّامِ الْ يُشْصِبُ قَاصِماً يَسَرُونُهُ مِنْ بَيْتِ الْعَمَالِ الْفَسِمْ نَيْنَ النَّاسِ مَفْهِرِ أَجْرَةِ فَإِنْ نَمْ يَفْعَلْ نَصْبُ فَاسِماً يَقْسِمُ بِالاَجْرَةِ، وَيَجِبُ اللَّ يَكُونَ عَمَلاً، مَأْشُوماً، خَالِما وَلا يَجْبُرُ الْقَاضِي النَّاسُ عَلَى فَاسِمِ وَاجِدٍ، وَلا يَتُركُ الْفَسَامُ لِشَفْرُكُونَ.

كتاب القسبة

لا تحقى مناسبتها للقضاء؛ لأنها بالقضاء أكثر من الرضار

وهي لغيةً . النامُ للاقتصام ، وشوعاً ؛ جمع نصيب تسالع في مكنان مخصوص ، وسبهنا : طلب الشركاء أو بعضهم لللاتفاع بعلك على وجه الحصوص ، وشرطهنا : عدم فنوت السفعة بالقسمة .

تم هي لا تُعْرَى عن معنى المبادئة، لأن ما يجتمع لاحدهما بعضه كان له. ويعصده كان لصاحبه، فهو ياخذه عوصاً عما يبقى من حقه في نصيب صاحبه، فكان مبادلة من وحده، وإفرزاً من وجد، وإفرزاً عن وجد، وإفرزاً عن وجد، والمرزات لعلم النفاوت. حتى كان لاحدهما أن يأخذ نصيه حال غبة صاحبه، والمبادلة من الظاهر في غيره للنفاوت. حتى لا يكون لاحدهما أخذ نصيه عند غيبة صاحبه، إلا أنه إذا كانت من جس واحد، أجبره الغاضي على القسمة عند طلب احدهم؛ لأن فيه معى الإفراز لنفاوب المفاصد، والعبادلة مما يحري فيه الجبر كما في تضاد المبادلة باعتبار على قسمتها، لتعذر المعادلة باعتبار على المعتبد العبادلة باعتبار على المعتبد العباداة إلى يجبر الفاصي على قسمتها، لتعذر المعادلة باعتبار غض المفاصدة في ولمده في والهداية».

وَيُنْتِنِي لِلإِخْامِ أَنَّ يُنْعِبُ فَاسِماً مُرْزَّفَهُ مِنْ يَبِّتِ الْعَالِ لِيَفْهِمْ مِيْنَ النَّاسِ بِغَيْرٍ أَجْزَفِي وَ لأَل الفسمة من جس عمل الفضاء، من حيث إنه يتم به قطع السازعة، عاشبه رزق الفضى (فَوَنْ لَمُ يُفْعَلُ نَصْبُ فَاسِماً يَفْهِمُ وِلأَجْرَة) من مال المتفاصيرة لأن النصع لهم، وهي لبست عفساء حفيقة، فجاز له اخذ الأجرة عليها، وإن لم بحر على المصاء كسا في والدرة عن فأخى زاده، قال في والهداية،: والأنشل أن يرزيه من بت العال: لأنه أوفي بالناس وأنعد عن التهمة، العد

وَيُهِجِّبُ أَنَّ يُكُونُ} المصوب لِلقسمة (عَدَلاً) لابها من جنس عمل القضاء (مَأْمُونَا) ليعنسك على قوله (غَائِماً بِالْقِشَةِ) ليقدر عليها و لان مَنْ لا يعلمها لا يقدر عليها.

﴿ وَلاَ يَخَبُّرُ الْفَافِسِ النَّاسُ عَلَى قَاسَمِ وَاجِهِ قَالَ فَى الْهَدَابَةُ): مصله لا يخبرهم على أنّ بستأجروه الانه لا يُجَرُّ على العقود، ولانه أو تعبن لتُحكُم بالزيادة على أخر مثله، ولو اصطلحو فاقتسموا جزّ، إلا إذا كان فيهم صغير فيحتاج إلى قمر الفاضيء لانك لا ولاية لهم عطسه، الحد وَاجُرُ الْقِسْمَةِ عَلَى عَلَمَ الرُّؤُوسِ عِنْدَ وَأَمِي خَيْفَةُو، وَقَالَ وَابُو يُنوسَفُوهِ وَ مَنْحَمُدُو: عَلَى قَلْمِ الْأَنْصِيَاةِ .

وَافَا خَضْرَ الثَّرَكَاءُ وَفِي أَلِيهِ بِهِمْ ذَارُ أَوْ صَيْعَةً أَدْهُـوَا أَنْهُمْ وَرَتُـوهَا عَنْ فَالَانِ لَمْ يَقْسِلُهَا جَلَدُ اللِّي خَيْفَةَه خَنَى يُقِيلُوا الْبَيْنَةَ عَلَى مُؤْتِهِ وَعَدِدٍ وَرَقْتِهِ. وَقَالَ السر يُوسُفَا، و المُحلَّدُه: يَقْسِلُهُ بِأَعْبَرُاهِمْ، وَيَذْكُر فِي كِتَابِ الْفِلْسَةِ أَنْهُ فَسَمْهَا بِعْرُاهِمْ.

وإذًا كَانَ الْمَالُ الْمُشْرِكُ مَا جَوْي الْبَقَارِ وَالْغَوْا الَّهُ بَبِرَاتُ قَسْمَةٌ فِي فَـوَالِهم جُبِيعاً،

(ولا يُشرَكُ) القاصي (الْقُلْسَامُ بَشْنُوكُنونُ) كيلا يتنواضعوا على مُعَالاة الأجر، فيحميل الإضهرار بالناس.

(رَأَجُرَةُ الْفِسْخَةِ عَلَى عَلَمَ الرَّؤُوسِ جَلَدُ وأَبِي خَبَفَةً) لأن الأجبر أَفَائِسَ بالتسييز، وإنه لا يتفاريت، وربعا يصعب الحساب بالنظر إلى الفليل، وقد يتعكس الحال، تتعذر اعتباره، فيتعلق الحكم بأصل التسييز (وقَائًا: عَلَى فَلْمَ الْأَنْصِبَةِ)؛ لأنه مؤونة السؤك فيتقدر بقدره. قبال في والتصحيحة: وعلى وقول الإمام، مشى في والسيني، وبالسجيري، وغيرُهما.

(قافا خضر الشُركة عِنْد الفّانِي وَفِي أَلِيهِمْ دَارُ أَوْ ضَيْمَةً) في ارس (النّفؤا أَنْهُمْ وَوَنُسُوفا غَنَ مُورَتُهِمْ (فَا أَفَا فَسَاءَ عَلَى المَسِدَّةِ إِلَيْهُمْ وَوَنُسُوفا غَنَ الْوَرْتُهِمْ (فَلَانِهُ لَمُ الْمَسِدَّة بِدَلْقِلْ شُوتَ حَقَّهُ فِي الرّواندة كاولاد ملكه وأرباحه حتى تفضى ديوته منها وتغذ وصاياه وبالسحة ينقطع حل العبت عن التركة، حتى لا يتبت حقه فيما يحدث يعدد من الزوائد؛ فكانت فضاء على الهبت، قلا يجابون إليها بمحرد المُعوى، مَن (حَتَى بُعِينُوا النّبُةُ عَلَى مُوتِهِ وَعَدُو وَوْلَهِمُ وَمِعِير البمص مُنْعَا واليعضُ الاعر خضماً عن المووّد، ولا يمتنع ذلك بالرّاوه ، كما في الوارث أو الوصي العشر بالدين فإنه نقل البيه عليه مع إثر أو (وقائلًا فَلْكَ بَاؤُرُوه ، كما في المنظول والمقار في يُحْسَمُها باغْتِرَافِهُمْ) لأن البه دليل الملك، ولا منازع لهم، قضمت كما في المنظول والمقار المشترى (و) لكن ويُذَكّرُ فِي كِنَابِ الْبُسْنَةِ أَنَّهُ فَسَنَهَا بَقْوَلِهِمْ) لِفَتَصِر عليهم، ولا يكون قصاه على شويك أخر لهم.

قبال الإمام وجمنال الإسلامة في تسرحه: الصحيح قول الإمنام، واعتميك والمجبوبي، و «التمقي» و فصدر التريعة وغيرهم، قدا في «التصحيح».

(وَإِذَا كَانَ النَّبَالُ الْمُشْتَرُكُ مَا سَنَوَى الْجَقَارِ وَافْضُوا أَنَّهُ بِسِرَاتُكَ) قو مُشترى أو ملك منظلو. وطلبوا فسنت (قسمة في قوالهم جبيعة)؛ لأن في فسنة السقبول نظراً للمعتجة إلى الحفظ (وَإِنْ وَانِ الْمُفَوْا فِي الْعَقَارِ الْهُمْ الشَّيْرَةِمُّ فَلَسَمُهُ بَيْنُهُمْ، وإنِ الْأَصْوَا الْبَلكِ وَلَمْ يَذَكْبُرُوا كَيْفَ الْتَظَلُ ضَمَة بَيْنَهُمْ.

واذًا كَانَّ كُلُّ وَاجِدِ مِنَ الشَّرَكَاءِ يَشَخِعُ بِتَهِيهِ فَسَمْ بِطَلَبِ اخْدِمِمْ. وإنَّ كَانَ اخْدُهُمْ يُتَخِعُ، والاَخْرُ يَشْتَخِهِ رَبِعَلَةِ نَهِيهِ، فَاللَّ طَلَبَ صَاجِبُ الْكَلِيرِ فَشَمَ، وإنَّ طَلَبَ صَاجِبُ الْقَلِيلِ لَمْ يَقِيشُهُ، وإنْ كَانَّ كُلُّ وَاجِدِ يَشْتَخِيرُ لَمْ يَشْبِشُهَا إِلا بِتَرَاضِيهِمَا.

وَيَقْسِمُ الْعُسْرُوضَ إِذَا كَانْتُ مِنْ صِلْفٍ وَاحِسْدٍ، وَلَا يُقْسَمُ الْجِلْسَانِ يَقْضُهُمُسَا فِي يَشْضَى، وَقَالَ وَأَنْوَ سَنِفَةَهِ: لاَ يَقْسِمُ السَّرِيقِ وَلاَ الْجُنُوفَمِرُ لِنَظَارُبُهِ وَقَالَ وَأَبُو لِمُوسَفَاء

. وُهُمَّوا فِي الْعَقَارِ أَنْهُمُ النَّسَرُونُ وطلبوا قسمته (فَسَنَهُ سِنَهُمُ الفِسَاءُ لأن السبع بخرج من ملك البائع وإن أم يقسم، فلم تكن القسمة فقساء على العبو (وَإِنَ الْأَصْرُ العلك السطلان، و (لَمْ يَلُونُوا النَّفِي النَّهِمِ (وَلَهُ النَّفِي النَّفِي النَّهِمِ وَلَسَمَةً قساء على الغرب؛ فإنهم ما أثروا بالملك لغيرهم، قال في النصحيح: العلم رواية وكتاب الفسسة، وفي رواية والجامع: لا يقسمها حتى يقيما البنة أنها لهما، قال في والهداية: (مَ قِبل مر قبل مر قبل وأبي حنيفة، خاصة، رفيل: هو قبل الذكر، وهو الأصح، وكذا على والهداية،

(زَادُ كَانَ كُلُّ وَاحِدِ مِنَ الشَّرِكَاءِ يُنْتَغِعُ بِشَعِيهِ) بعد : لقسمة (قَسَمْ بِشَابُ أَسْدِهِمْ)؛ لأن في الفسمة ذكيل المنفعة فكانت حفا لازماً فيما يقبلها بعد طلب احدهم (زَانُ كَانَ أَحَدُهُمْ يَنْفِعُ بِالفَسِمة، لكثيرة نصبه (زَالُاحُرُ يُسْتَغِيرُ لَهُمْ تَعِيبِه، فَإِنْ طَلْبَ صَاجِبُ الْكَابِرِ قَسَمَ) له الأنه ينظم ينصبه، فياعتبر طلبه، قال المق لا يبطل بنفسره المغير، (زَانُ طَنْبَ صَاجِبُ الْقَلِيلِ فَمْ بَشِعِمْ لله الله الله عليه عليه بناء وطلبه، قال عي والتصحيحه: وذكر والمنصفة على قالب حقال، وذكر المحاكم عي ومختصره ان أيهما طلب القسمة نقسم المقاضي، قال في والفسمة وشرح والمزاهدي، إن الأصبح ما ذكر في الكتاب، وعليه مشى والإسلم المراقيق، و والله عشى والإسلم المنفسة الكميل المنفسة، وفي حلل القبحة لتكميل المنفسة، وفي حلل القبحة لتكميل المنفسة، وفي حلل القبحة لتكميل المنفسة، وفي حلل القبحة الكميل المنفسة، وفي حلل القبحة الكميل المنفسة، وفي حلل القبحة الكميل المنفسة، وفي حلل القبحة المنابقة،

(وَيَقْدِمُ الْقُوْوَهَى) جمع ضَرْض ـ كفلُس ـ خلاف العقار (إذَا كَانَتُ مَنْ صِفْقِ وَاحدِمِ) الاتحاد البقاصد فيحصل التعديل في العسمة والتكميل في المضعة، (وَلاَ يُغْدِمُ الْجِنْسَانِ بَعْضُهُمَا في يُقْض)؛ لانه لا اختلاط بين الجنسين: فلا تفع القسمة تعييزاً، بيل تقع معارضة، وسيلها السراضي دون جير القياضي، (وَقَالَ أَلُبُو خَيِفَةً)؛ لا يَقْدِمُ الرَّفِيقَ وَلاَ الْجَوْضَرُ لِفَشَارُتِهِ)؛ لان

وامحمدًا. يَفْسُمُ الرَّقِيلَ.

وَلَا يُفْتُ خَمَّامُ وَلَا بِئُرُ وَلَا رَحْنَ إِلَّا أَنَّ يَتَرَاضَي الشَّرِكَانَ.

َ وَإِذَا خَضَرَ وَارِثَانِ وَأَقَـامَا الْمُؤْمَّةَ عَلَى الْوَفَاةِ وَعَدَدِ الْسُورَاتِيَّةِ وَالسَّدَارُ فِي الدِيهِمْ وَمَعَهُمْ وَارِثُ غَالِثُ فَسُنَهَا الْعَاضِي بِطَلْبِ لَخَصِرِينَ، ويُنْفِسُ لِلْغَانِبِ وَكِيلًا يَقْبِضُ نَصِيبًا، وإن كَانُوا مُشْتَرِينَ لَمْ يَفْسَمُ مَعْ عَلِيْبَةِ الحدمَمْ، وإنْ كانَ النَّقَارُ فِي يَدِ الْسُؤَرِثِ الضَائِلُ لَمْ

التقاوت في الأدمي فاحش التقاوت المعاني الباطنة، فكان كالحضر المحتلف، محاوف الحيوانية، لأن التصاوت فيها يقبل عند اتحاد الحنس، وغاؤث الجونهم المحتل مي نفاوت الرقق، (وقال دائر يُوثَّفَ أَ وَمَحَدُهُ اللَّهِ عَلَيْ الْفَقْلِ الاعاد الحتى كما في الإبل والغم، قال في الهدائة، وأما الجوام فقد قبل إدا احتلف لحس لا يقب كما في الحالي، وأنبواقيت، وقبل الإيقسم المكار منها لكثرة الفاوت، ويقب الصحار لفلة التعاوت، وقبل يحدي الجوام على إطلاقه، لأن شوى لمه قو تروح على لؤلؤة، أو يعاونة، أو خالع عليهما لا تصبح النسبة، ويصبح ذلك على عبد عائرلي أن لا يجسر على القولة، أو خالع عليهما لا تصبح النسبة، ويصبح ذلك على عبد عائرلي أن لا يجسر على المستجع، قبل دالي حتيفة، واعتماده المستجع، قبل دالي حتيفة، واعتماده والمستجع، قبل دالي حتيفة، واعتماده والمستجع، قبل دالي حتيفة، واعتماده والمستجع، قبل دالي حتيفة، واعتماده والمستجوي والله دالية والعالماء والمساد والمستجوع، قبل دالي حتيفة، واعتماده والمستجوع، قبل دالي حتيفة، واعتماده والمستجوع، والمستجاء والمستجوع، قبل دالي حتيفة، واعتماده والمستجوع، والمستجاء والمستجوع، قبل دالي المستجاء والمستجاء والمستجاء

(ولاً يُفْسَمُ خَسَامٌ، وَلا بِلْرَ، وَلا رَحْي) ولا كُنِّ مَا فِي فَسَمَهُ صَدِرَ لَهُم، كَالْحَالَطُ بَينَ الدارس والكتب، لأنه يشتمن على الفرو في الطرفين؛ لأنه لا يبغى كُلُّ نصيب منصماً به انطاعاً مفصوداً: فلا يقدمه الفاضي، مخلاف النواضي كما من وقدا قال: ﴿إِلَّا أَنْ يُسْرَاضِي الشُّوك؟}، لالنوامهِ الفرر، وهذا إذا كانوا منن يصع النوامهم، وإلا فلا.

إفرية، خصر واريال وأقامًا ألبيّة غلى الأونان، وغلّة الورائي، والدَّالُ أو العُرُّوضِ بالأولى (في الديهما، وتعليما وارثُ غائبُ أو صعير وقستها القاجي بطلب الحجوزين، ويُجبُّ بُلَمَائِب وكيالًا وللصغير وصياً (يَقِيضُ نصيةً)، لأن في دلت نظراً للخائب والصغير، ولا حد من إقامة البية على أصل الديرات في حدة العجورة عند ولي حنيفة أيضاً، لأن في حدة القسمة قضاء على الفائب والصحير بقولهم، خلالةً لهما.

وَوَإِنَّ كَانُوا مُشْتَوِينَ لَهُ يَقْدِمُ مَعْ غَيْبَةِ أَشْدِجِنَى والعرقَّ أَنْ مَلَكَ الْهَارِثُ مَلَكَ حَلاثُو، حتى يعرد بالعب ويعرد عليه مالعب فيما اشتراء المورث ويصبر معروراً بشيراء الصورث، فانتصب أحدهما خصصاً عن العبت فيما في بدء والأخير عن نفسه، عصارت الفيمية قصاء بحصورة المتخاصصين، أما العلك الذبت بالشراء فعلك مبتدل وقهدا لا يرد بالعب على بال بالعب، فلا

يُقْسَمُ، وإنْ خَضَرَ وَاوِثْ وَاجِدُ أَمْ يُقْسَمُ

وإذا كانتُ دُورُ مُشْرِكةً فِي وَهُمِ وَاجِمَ قُسَمَتُ كُلُّ ذَرِ عَنَى جَدَيْهَا فِي فَـُولَـرِ وَأَيْ خَيْفَةَهِ، وَقَالَ وَأَبُو يُوسُفَّهُ وَ وَمُحَمَّدُوا رَنْ كَانَ الْأَصْبِخُ لَهُمْ مَشْنَةَ لَمُضِهَا فِي يَعْضَى قَسْمِهِا.

يصلح الحاضر خصماً عن الغائب، فوضح القرق، وهداية،

(فَإِنْ كَانَ الْمُقَارُ) أو شيء منه (في منا أَلْ وَارْتَ الْمُشَائِّتِ) أو سودة و (أَلَّمْ لُقُلْلُمْ) قدال في والهندايدو. وكنن المعيرة فأن العسمة قصاء على العائد، والصغير بالمتحقق يدهما من غير حصو حاضر ضهد، وأميل الحصو لبن يحصم عنه فيما مشحق علمه، والمفقاء من غير حصم لا يحور، ولا فرق في هذا القصل بن إقامة البنة وعدمها، هو الصحيح كنه أطلق في الخاب، وهدا.

(وإنَّ حَصْرَ وَارِثُ وَاجِدُ لَنَّ يُغْلَبُهُ) وإن أقام أنبية، لأن لا مد من حصور الحصين الآلال الواحد لا يصلح مخاصماً ومحاصماً وقد مقاسماً ومقسماً، لخلاص ما إذا كان المناصر أنين على ما ينذ ولو ثان الحاضر كيراً وصعراً بصب الفناصي عن السغير وحيناً، وقدم إذ أقيمت البيث، وقدا إذا حضر وارثُ كبر وموضى له بالثلث فيه وطلباً القسمة وأقاماً لمية على المبرث والوصاة الاجتماع الخصيس الكس عن المبيث والموضى له عن عسم، وكذا الوصي من الصبي كانه حضر عصم عند السوع لميامة، وهذاية».

مقوله فيما تقدم الموكد إذا كان في يد صغيره أي غائب، كند يقل له منا في الخيزارية، وبصه ون حضر الوارث ومعه صغير نصب وصبا وضبي ينهما كما صر، فإن كان الصغير عبائياً وطلب من المحاكم نصب الوصي الا يصب، إلى أن قال الطاق في المحاكم العالم العالم على المحاكم الأن المعنوى لا نصح إلا على حصم حاضر، وخمل العير حصماً عن العالم خلاف الحقيمة، فلا يصار إليه إلا بعد المحتور، فلم يجعل عاصرً عن الجواب، لا عن الحضور، فلم يجعل عبد المحتوى خلصةً في الحالم، فإذا كان السبي حاصر، وجد المحتوى على حاضر، فيلا على حاضر على عاصر، فيلا يتوجد المحتوى على حاضر، فيلا يتوجد المحتوى على حاضر، فيلا يتوجد المحتوى على حاضر، فيلا يتصب وصياً عنه في الحواب، وإن كان عالياً لم يوجد المحتوى على حاضر، فيلا يتصب وصياً عنه في الحواب لعدم صحة المحتوى، العد

(ويردا كَانَتُ دُورُ مُشْفَرِكَةً فِي فِضْرِ وَاحْبِ قُبِضْتُ كُملُ دَارٍ عَلَى حَدَثَهَا فِي فَسَارِانَ وَأَي حَيْفَةُ وَهِ لَانَ الدَورَ السّاسَ مَحْتَلَفَة الاحْتَلَافِ النّفَاصَة باحْتَلَافِ السّجَالِ والحَيْرانِ والقرب من السّبَحَدُ والنّمَة والسّوق، فقل يمكن التعقيل (وَقَالاً) - لَوْتِيُّ فِيهِ إِلَى الفَاصِي (إِنْ كَانَ الأَصْلِحُ لُهُمُّ فِيلُمُنَةً لِعُصْمِهَا فِي يَغْشَرِ فَسَمْهَا) كَذَلِكُ، ويلا فَسَمِها كُنُّ دَرَعَلَى جَنْهِةً ﴿ لاَ القَاضِي وإنَّ كانتُ فَازُ وَصَائِعَتُ أَوْ فَازُ وَحَانُوتُ، فَسَمَ كُلُّ وَحَدٍ عَلَى جَفَتِهِ .

وَيُسْبَعِي بَلْفَاسِمِ : الذِّ يُصَوِّرُو مَا يَفْسِمُهُ، وَيُعَذِّلُهُ، وَيُلَزِّعَهُ، وَيُقْوِمُ الْبِنَاء، وَيَقْمِرُو كُلُّ ر نصبتِ عن البَاقِي بطَرِيقِهِ وشِرِّبِهِ خَتَّى لاَ يَكُونُ لِنَجِبِ بَعْسِهِمْ بِنَجِبِ الأَخْرِ نَعْلُقُ، نُم لِلْفُبُ لَجِسِناً بِالأَوْلِ، وَالنَّذِي نَنْبُهِ بِالثَّانِي وَالثَّالَتُ، وَعَلَى هَذَا وَ ثُمَّ يُكُوحِ الْقُوْعَةَ فَمَنْ خَرْج

.....

مأمور نعمس الأصلح مع المحافظة على الحقوق. قال والإستيجابيء: الصحيع فنول الإمام. وعليه مثني والبرهاني واردالسفيء وغيرهما، وتصحيح:

قال في والهدايات وتقييد الكتاب بكرمهما في مصر واحت. (شارةً إلى أن الدارين إذا كات في مصرين لا يحمدان في القسمة عندهما، وهو رواية هلال عنهمان، وعن المحمدين أنه يقسم احدهما في الاخرى، : هـ

﴿ وَإِنَّ كَانَتُ هَارٌ وَفَسِيْفَةً} أَيَّ * آرِض (الرَّ مَارَّ وَخَالُوتُ لَـ قَسْمَ كُمْلُ وَاجِدِ غَلَى جَسْنَتِه مُطَلَقَةً} الاختلاف الجيس.

قال في والسررو: ههم أمور ثلاثة: الدور، والبيوت، والمنازل، فالدور ، متلازلة كانت أو متفرقة ـ لا نفسم قسمه واحدة إلا بالتراضي، والبيوت نقسم مطقف تشاربهما في معلى الملكني، والميازل إن كانت مجتمعة في دار واحدة مشلاصقاً بعضه بعضر، قسمت قسمة واحدة، ويلا فلاء لأن الميزل فوق الميت رمون المدار، فالحقت المبارك بالبيوت إدا كانت متلاصفة، وبالمدور إدا كانت متباية، وقلا في الفصول كلها: ينظر الفاضي إلى أعدل الوحوم، ويعضي على دلك، وأما الدور والشيعة والدور والحارب، فيضم كل مها وحدها لاحتلاف الحنس، فاهد

ولما فرع من بينك القسمة، وبينان ما يقسم ومنا لا يفسم، شوع في بينان كيفية الفسمة، مقال:

(وَيُنْهِي بُلْفَاسِم أَنَّ يُضَرِّر مَا يَضْمَنَهُ) على قرطاس ليمك حفظه ووقعه للقاضي (ويُصَلَّلُهُ) بعي يسويه على سهام القسمة، ويسروى وويعرف، أى يقطعه بالقسمة عن عبور، هعديهة (وَيَقُرْمَةُ) لِيعرف قدره وويُقَرَّمُ النَّهِا، لأنه ربعا بحناجه أخراً (وَيَعْرَدُ كُلُّ نَصِبِ عَي النَّبِي مَشْرِيقِهِ وطرّبه، حَمَّرٍ لاَ تَكُونَ لِنَصِب يَعْصَهُمْ يَجببِ الآخر تَعْلَقُ لِتَحْقَ مَعَى النَّبِيلُ وَالْأَمْرُو نَسَام التَحْقَ وَقُمْ يَلْفِي) الاَنْصِياء وَنُصِباً بِالأَوْلِ وَلَذِي يَلِيهِ بِالنَّانِي وَالْقَابُ) بالثلاث والسريع وما يعده (وغلى هذا) السَّوَال، ويكتب اسماء السَقاسين على قبطع قرطاس أناء أو تحوه، وتتوضع هي

⁽١) - القرطاس. يكسو الاناف وصمها. أدى لكنب نبه من ورق ومحوم

السَّمَّةُ اؤَلَّا ظُلَّةُ السُّهُمِّ الأزَّلُ، ومَنْ خَرْجَ فَانِياً فَلَهُ السُّهُمُ النَّانِي.

ولاً يُذْجِل فِي الْقِسْمَةِ الذَّرَاجِمُ وَالذُّونِيزُ إِلَّا بِغَرَّاضِيهِمْ.

وَيْنَ قَسْمُ بَيْنَهُمْ وَلِأَحْدِهِمْ مَسِيلٌ فِي مِلْكِ الأَخْرِ، أَوْ طَرِيقٌ ثُمْ يُشْفَرُهُ فِي الْفِسْمَةِ: فإنْ أَمْكُنْ صَوْفٌ الطَّرِيقِ وَالْمَسِيلِ عَنْهُ فَلَيْسُ لَهُ أَنَّ لَسْمَعْرِفُ وَيُسِلِّ فِي نَفِسِتِ الأَخْسِ

كيس الرايجون، ويجعلها قرعة (تُمَّ يُخرِخ القُرْغَة) اي قطعة من نلك القطع المكتوب فيها أسساء المتقامسين وَهَنَوْ غَرْج السُّمَّة أَوْلًا فَقَدُ السُّهُمُ الأَوْلُ، اي السلقب بالآول (ومنْ تَخرَج) اسعه وأساب فَنَهُ السُّهُمُ النَّالِينَ) وهذه جزاء وهذا حيث الحدث السهام.

قلو احتلفت السهام . بأن كانت بين ثلاثة مثلًا، لاحدهم عشَرَةُ أسهم ، ولأخر حسسة السّهم، ولاغو سهر جعلها منه عشر سهماً، وكتب أسعاء الثلاثة، فإن حرج أولاً سمّ صناحت المشرق أعطاء الأولُّ وتسعةً مصلةً بدو ليكون سهامه على الاتصال، وهكذ: حتى يتم

قال في والهداية. وقوله في الكتاب وريفرر كل نصيب نظريفه والبأرمة بهان الأفصل. وإن الم يفعل أو لم يمكن جال، على ما تذكره فتعصيله إن لهاء الله تعالى، والقرطة التطبيب الفاتوب وإداحة نهمة الميل، حتى لو عين فكال منهم من حير انسراع جارد لأسه في محى البقصاء فممك الإلزام، العال

(ولا يُدَّجِل) الفَسَام (في الْقِسْمَة السَّرَاعِمْ والنَّسَابِينَ لان الفسمة لجري في المشترك والمشترك بنهما المعنار لا الدراهم والسنسانيين على المسترك بنهما دار وارادوا فسمها دي است المبابين فصل عنو، فارد الحراما أن يكون عوض الناه دراهم واراد الاحرال يكون عوضه من الأرض، ولا يكلف الذي وقع الناه في عليه أن يرد بهازاته مراهم وإلا يُمُراضِعِهمَا الله في المسمة من معنى المبادلة - فيجوز وحوث الدراهم فيها بالسراهي دون جُر النافي، إلا إذا نعد فجيئة طلقاضي ذاك.

قال في والوليدي: فول والفدوري، وولا بدخل في النسمة المدرجم والاسيرة واربديت إذا أمكنت النسمة بدوتها، أما إذا تم تمكن عذّل أضعف الأنصاء بالدراج، والسالير، أحد

قبال في والتصحيح»: وفي يعص والسنخ»: ويتبعي للقناصي أن لا يتفاصل في العسمة المواهم والدنائير، فإن معل جاز، أوتركة أولى، أهد.

وَقِانَ فَسَنَ يُبَيِّهُمْ وَالْإَسْدِيمِمْ صَبِيلَى هَاهِ وَفِي مَلْكِ الآنَصَى. أَوْ طَرِيقُ) أَو تَحَوَّوه والحال الله وَلَمْ يُشْفِرُهُمُ وَلَكَ (هِي الْفَلْصَةِ، قَالَ أَنْكُنْ صَبَّواً) ولله والنظريق والعسين عَمَّة، فَلَبْنَ لَهُ أَنْ

وإذُ لَمْ يُعْكِنُ فُسِخَتِ الْقِسْمَةِ.

وَانَّ قِعَانَ مُشْلُ لَا مُشَلِّوْفَةً، وَهُلُوْ لَا شَمْلَ فَهُ، وَشَقْلَ فَهُ مُلُوٍّ، قُرُمُ كُنُلُ واجدٍ عَلَى جذيبه، وتُبِسَمُ بِالْفِيمَةِ، وَلاَ مُغَيِّرُ بِغَلِر وَلِكَ.

وإذًا اخْتَلْفُ الْمُنْقَاسِمُونَ فَشَهِدُ الْقَاسِمَانِ، قِبَلَتْ شَهَادَتُهُمَّا.

فَإِنْ ادُّعَى احْدُهُمَا الْفَلْطَ، وزُعَمَ انَّ مِنَّا اصَابَهُ شَيَّاتُ فِي يَدِ صَاحِبِهِ، وَقَدْ أَشْهَا عَلَى

يُشْتَطَوِقَ ويُبِيلِ فِي أَصِيبِي الشريك (الأشيء الآنه أمكن تحقيق القسسة من غير فسور (وَإِنَّ فَمْ يُشْكِلُ دَلْك (مُسِخَتِ القِشْمَةِ) لابها مُختَلَّة فِقاء الاعتلاط فتستانف.

(فَإِذَا كُلْنَ) الذّي يعرف تسمنه يعضه (سُفُلَ لا مُلُوَّلُهُ) أي : ليس فوقه عنو، أو فوقه علو للغير (ف) بعضه (عُفُلُ لا مُفُلُ فَيْمُ كُلُ وَاجِدِ للغير (ف) بعضه (عُفُلُ لَكُ مُلُوَّ فَيْمُ كُلُ وَاجِدِ عَلَى جَعْبَهُ وَلَهُ عَمَّوْ وَفَيْمُ كُلُ وَاجِدِ عَلَى جَعْبَهُ وَلَهُ عَمَّوْ وَفَيْمُ كُلُ وَاجِدِ عَلَى جَعْبَهُ وَلَهُ عَمَّوْ وَفَيْمُ اللّهُ عَلَى جَعْبَهُ وَلَهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى أَوْ اللّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى ع

قلت: هذا والصحيح؛ ينائسية إلى قول وأي يوسف، و والمشايخ ؛ اختباروا قول ومحدد، بل قال في والتحقة، و والبدائع،: والعمل في هذه المسألة على قول ومحدد، وقال في والبنايع؛ و والهنداية، وشرح والزاهائي، و والمحيط؛ وعليه والقنوى؛ البوم، كذا في والتصحيح».

(وَإِذَا اتَّخَلُفَ الْمُتَضَّامِسُونَ) في القسمة (فَلَهِدُ الْفَاهِمَانِ، قُبِكُ شَهَادَتُهُمَا) قال في الهداية: النّذي ذكره قولُ وأي حنيفة، ووأي بنوسف، وقال بمحمده: لا تفيل، وهو قول وأي بنوسف، أولاً، وبه قال الشاعيء، وذكر والخصاف قول المحمد، مع قولهما، وقاممُ القصافي وهبرة سواء، وقال وجمال الإسلام، الصحيح قول وأي حيضة، وعليه مشى والبرهاني، و والنّسفي، وغيرهما، وتصحيحه.

رَفَإِنَ ادْعَى أَحَلَـهُمَامُ أَي المتقاسمان والْفَلَطُ، في الفسمة (وَرَعْمُ أَنَّ مِمَّا أَصَابُهُ شَيِّناً فِي يَدِ صَاحِبِهِ، وَقَدْمُ كَانَ وَأَشْهَدُ عَلَى نَشْبِهِ بِالاسْتِيفَاءَ، فَمْ يُصَدُّقُ عَلَى ذَلِكُ، الذي يدعيه وإلاّ بِهَنْتِي، لانه يدعى غسخ الفسسة بعد وفوعها فلا يصدق إلا بحجة، فإن لم تقم له بينة استحلف الشرقاء و قمن نكل منهم جمع بين نصيب الناكل والمدعي، فيقسم بينهما على قبدر أنصبها لهما و لأن النكول حجة في حفد خاصة، فيعاملان على زعمهما؛ وينيفي أن لا تشل دعوا، أصلاً؛ لتناقضه، نَفْتِ بِالاسْتِغَاءِ، لَمْ يُصَدِّقُ عَلَى ذَٰلِكَ إلاَّ بِيَيَّاقِ.

رَإِنْ قَالَ السَّنَوَاقِينُ حَقِّيهِ ثُمَّ قَالَ الْحَذَّكُ يَعْضُهُا فَالْقَوْلُ قَوْلُ خَصْجِهِ مَعْ يعِينهِ.

وإنْ قَالُ وَأَصَابَنِي إلى صَوْضِعِ كَـٰفَا فَلَمْ تُسَلَعُهُ إِلَيْ؟ وَلَـمْ يُشْهِـدُ عَلَى نَفْسِهِ بالإشتيفاءِ، وَكَذَّبُهُ شَوِيكُهُ تَحَالُفا، وضَحَتِ الْجَسْنَةُ.

وإليه أشار من بعده اعداية! ، ومثله في الاتافي التسفية ، وظاهر كلامهما أنه لم يوجد فيه رواية ، فكن قال اصدر الشريعة بعد نقله البحث المذكور : وفي اللمسوطة و افتاري قاضيخانه ما يؤيد هذار تم قال: وجه رواية المعن أنه اعتمد على فعل الغاسم في إقراره باستيفاء حقه ، ثم لما تأمل حن التأمل ظهر الخطأ في فعله ، فلا يؤاخذ بذلك الإقرار عند ظهور المحق ، اهد.

وقول «الهداية» «وإليه أشار من بعد» أي: أشار «القدوري» إلى ما بحثه من أنه ينبغي أن لا نقبل دهواء أصلاً في الفرح الآتي بعد هذا حيث قال: «وإن قال أصابني إلى موضع كذا فتم نسلمه في» ولم يشهد على نفسه بالاستيفاء، وكذبه شريكه تحالف وفسخت الفسمة» فإن منهومه أنه لو شهد على نفسه بالاستيفاء قبل الدعوى لا يتحالفان، وما ذاك إلا لعدم صحة الدعوى؛ لأن التحالف مبنيًّ على صحة الدعوى، ولذا قال في «الحواشي السعدية» وبعد نقل ما ذكره «صدر الشريعة» الدائر ما نصة الدعوى إلا تتل ما ذكره منها إلى ما نصحة الدعوى لا يتحالفان على مبحة الدعوى، وإن تم يكن مانها يناه مناهها على صحة الدعوى، وإن تم يكن مانها يشغي أن يتحالفاه الهد.

قال فشيخناه رحمه الله تعالى: وقد يُجاب بأن قولهم هنا فقد أفرُ بالاستيفاءه صريح، وقولهم بعد: فَتُبُلُ إِفْرَادِهِ، مفهومٌ، والمصرّح به أن الصريح مفدم على المفهوم، فليتأمل، 1هـ. وأمره بالتأمل مشعر ينظره فيه، وهو كذلك كما لا يحقى على نُبِيه،

َ وإذا أممنت النظر في كلامهم، وتحققت في دفيق مرامهم ـ علمتُ أن ليس في هذا الفرع منافاة لما بعد،، والتقييد فيه بكرنه قبل الإفرار ثبّد لوجوب التحالف وحده، لا قصحة الدعوى، فإنها تصح سواء كانت قبّلُ الإقرار أو بعد.

والمعنى: أنه إن مبن منه إقرار بالاستيفاء لا يتحالفان وإن صحت الدعوى.

وذلك لأن صبحة الدعوى شرط قوجوب التحالف، وليس التحالف يشرط قصحة الدعوى كما هو مصرح به في باب التحالف.

ومن أراد فستبقاء المرام في هذا المقام، فعليه برسالت فقد أشبعنا فيها الكلام.

(وزدًا قال: استوفيت حقي، ثم قان: أخذت بعضه، فالقول قول خصمه مع بدينه) أل لأنه يدعي عليه الفصيه، وهو منكر. وإنْ ٱسْتُجِنَّ بَعْضُ نَصِيبِ آخَدِهِمَا بِعَنِيْهِ لَمْ تُفْسَخِ القِسْمَةُ عِنْدَ أَي حَيْفَةً». ورَجْعَ بِحِشْةِ ذَٰلِكَ مِنْ نَصِيبٍ شَهَرِيكِهِ. وقَالَ قَانُو يُوسُفَاهُ: تُقْسَخُ الْقِسْمَةُ.

(وإن قال: أصابني) في القسمة (إلى موضع كفاء فلم تسلمه إلي، وقم يشهد) قبل ذلك (على نفسه بالإستيفاء وكذيه شريكه) في دمواه (تحالفا وفسحت القسمة)، الاحتلافهما في نفس النسمة، فأشيه الاختلاف في قدر الم حصل بالقسمة، فأشيه الاختلاف في قدر المسيم، ورجب التحالف، كفا في شرح الاسبيجابي، قيد بكونه لم يشهد على نفسه بالاسبيقاء، لأنه لو سبق منه ذلك لا يتحالفان، وإن صحت الدعوى، الم يبنه أو يعين حصمه.

ا فإن قلت: إذا كانت الدعوى صحيحة، سواء كانت قبل الإشهاد أو بعده، فنا وجه وجوب التحالف إذا كانت الدعوى قبل الإشهاد، وعدمه إذا كانت بعده؟.

قلب: لأن وجوب التحالف في القسمة إنما يكون إدا ادعى الغلط على وجه لا يكون مدعهاً الغَشَب، كما في الذخيرة وغيرها، وإدا كانت الدعوى بعد الإشهاد بالاستبعاء يكون مدعهاً النصب ضماً، كأنه يقول: الذي أصابتي إلى موضع كذا وأنت غاصب لبعصه، ولذا ساغت منه الدعوى بعد الإشهاد؛ لأن دعوى الغصب لا تناقض الإفرار بالاستبقاء.

(رَإِنَّا أَمَنَعِنَّ بَعْضَ شَهِيبِ أَحْدِهِمَا مِقْيِهِ، لَمْ تُفْسَعِ الْفِسْفَةُ عِنْدُ وَأَبِي خَبِفَةً)، وَرَحْعَ يَبِعِضْهِ ذَلِكَ) السنحقُ (مِنْ فَهِيبِ شَرِيكِهُ) لأنه أمكن خَبْرُ حَنه بالعنق؛ فلا يصار إلى الفسنم. (رَقَالَ فَأَبُو بُوسُفَة، فَشَعُ الفَسْفَة)؛ لأنه تبين أن لهما شريكا ثالثاً، ولو كان كذلك لم تصع الفسمة. قاط في الهداية وشرح الزاهديا: ذكر المصنف الاختلاف في استحقاق بعض شائع من نصب أحدهما. عاما في استحقاق بعض معين لا تضع الفسمة بالإجماع، ولو استحقُ بعض شائع من شائع في الكن نضخ بالاتفاق؛ فهذه ثلاثة أوجه، ولم يذكر قول المحمدة، وذكره وأبو سليمانا مع أبي يوسف، و وقلو حقول عم ويقاء وهو «الأصح»، وهكذا ذكره الإسبيحابيا، قال: والصحيح قولهما، وعليه مشى «الإمام المحبوبيا»، و «السفي»، والمستجاب، قال: والصحيح قولهما، وعليه مشى «الإمام المحبوبيا»، و «السفي»، وغيرهما، كذا في «المسجوبيا»، و «السفي»،

تتمةً ـ التُنهَاياة جائزة استحساماً، ولا تبطل بموتهما، ولا بموت أحدهما، ولو طلب أحدهما الفسمة بطلت، ويجوز في دار واحدة: بأن يسكن كل منهما طائقة أو أحلفُما المُلُوّ والآخر الشُفْل، وله إجارته وأخذ عُلَق، ويجوز في عبد واحد. يخدم هذا يوماً، وهذا يوماً، وكذا في الببت الصغير، وفي العبدين يخدم كل واحد واحداً، فإن شرطا طعام العبد على من يخدمه جاز، وفي الكسوة لا يجوز، ولا يحرز في فلة عبد ولا عبدين، ولا في شعرة الشجرة، ولا

كتاب الإكراء

الإَكْرَاهُ يُشَبِّتُ خُكُمُهُ إِذَا خَصْلَ مِكُنْ يَقَدِرُ عَلَى إِيقَاعِ مَا نَـوْقَدَ بِـوِ، شُلُطَاناً قَـانَ أَوْ لِعَمَّا.

وبِهَا أَتَوْمِ الرَّجُلُّ عَلَى بَيْعٍ مَالِهِ، أَوْ عَلَى شِرَاهِ سِلْمَةٍ، أَوْ عَلَى أَنْ يُهُرُّ لِرَجُل مِأْلَفٍ،

كتاب الإكراء

ماسيته للفسمة أن للقاضي إجبار الممثلع فيهما.

وهو لَغَةٌ. حملُ الإنسان على أمر يكرهه، وشرعاً: حملُ القبير على فعل بمما بعدم رضماه وون اختياره، لكنه قد بفسده، وقد لا يفسده.

قال في دالتنظيم:: وهو إمّا مُلْجِيء، بان يكون فَوْت النفس أو العضو، وهذا مُقدم فلوضا مفسد للاختيار، وإما غير طلجيء: بأن يكون بحس أو قيد أو ضرب، وهذا مُعدم للرضا غير مفسد للاختيار.

والخاصل كما في دالدرو: أن عدم الرضا معتبر في حميع صور الإكراء، وأصل الاختيار ثابت في جميع صوره، لكن في يعض الصور بقساد الاحتيار، وفي بعضها لا يفساد.

وشرطه: قدرة المكره على إيفاع ما مُذَذ به، وخوقُ المكرّه، وامتناعه عنه قبله كما أنسار إليه يقوله (الإكراة يَشِتُ حُكْمَة) أي الاني (إذَا حَصَلَ بعل يَقْبِرُ عَلَى إيفَاع مَا تَوْعَدُ بِهِ، سُلَطَاتُمَا كَانَ أَوْ لِضَا، أَوْ نَصِره، إذا تعقق منه الضعوة؛ لأنه إذا تشان بهفه الصفة، لَم يقدر المُحُرَّمُ على الاستاع، وهذا عندهما، وعند وأمي حنيفة لا ينحقق إلا من السلطان؛ لأن القدرة [بهفه الصفة] لا تكون بلا منعة، والمُنقة للسلطان، قالوا: هذا اعتلاف عصر وزمان، لا اختلاف صحة ويرهان؛ لأن في زمانه لم يكن لغير السلطان من القوة ما يتحقق به الإكراء، فأجلب بناء على منا شاهد، وفي زمانهما ظهر الفساد وصار الأمر إلى كل مُنظب، فيتحقق الإكراء من الكبل، والفترى على قالمواء، ودروع عن والمخلاصة؛

﴿ وَإِذَا أَكُودُ الرَّجُلُ خَلَى بَشِع مُالِهِ، أَنْ لَكره (عَلَى شِرَاءِ مِلْعَةٍ، أَوْ عَلَى أَنْ يُهُوّ لِرَجُلَ بِالَّهِ،) من الدراهم مشلأ (أَزْ يُؤَاجِرُ دَارَةً، وأَكرةً عَلَى ذَلِكَ بِالْقَالِ، أَنْ بِالصَّـرْبِ الشهيمية، أَزْ أَوْ يُؤاجِرُ وَارَهُ . وَأَكِرَهُ عَلَى وَبُكَ بِالْفَتْلِ ، أَوْ بِالْغُمْرَابِ الشَّديبِ، أَوْ بِالْغَبْسِ الْصَدِيدِ . فَسَاعَ أَوْ الْشَفْرَى، فَهُوْ بِالْحَنِيارِ: إِنْ شَاءَ أَشْضَى الْبَيْعَ، وإِنْ شَاءَ فَسَخَهُ.

ورَكُ كَانَ فَيْضَ النَّمْنَ طَوْعَاً فَقَدُ الْجَالُ الْبَيْعُ وَإِنَّ كَانَ فَلَمَةً مُكُوماً فَلَيْسَ سَإِحازَةٍ، وعليه زَوَّةً إِنَّ كَانَ قَائِماً فِي لِنَدَهِ وَإِنَّ هَلَكَ الْغَلِيعُ فِي لِنَا الْمُشْتَوِي وَلَمُو عَيْرً مُكْرَةٍ ضَمِى فَيْمَةً.

وللْمُكُوِّهِ أَنْ يُضَمِّنَ الْمُكَرِّهُ إِنَّ شَاءٍ.

وَمَنْ أَقْدُوهُ عَلَى الدَّيْنَاكِيلُ الْمُنْتَمَةُ الرَّيْشِيرِبِ الْخَشْرَادِ وَأَقْدُهُ عَلَى فَلِكُ بِخَش، الرّ

بالكثيري المديد، لداخ او الشرى، عشبة من دلك وههر بالبنيان الله الحضي اللهم، وإنا شناة فيسك في وَرَحَعُ بِاللَّمِيمِ ، لأن من شهرط صحة هذه العقبود القواضي، والإكبراء يُعدم البرصة ويستدها، بحلاف ما إن اكر، بضرب سؤيق، أو حس بوم، أو فيد يوم، لأنه لا بنالي به بالسفر إلى المعادة، فلا يتمغل به الإكرام، إلا إذا كان الرحل صاحب منصبٍ بعثم أنه يستغمر به تفوات الرصاء وهداية .

رَوْإِنَّ قَانَ فَنَصَّ النَّمَانَ ظُوْعاً فَقَدُّ الْجَازُ الْبَيْعَ}، لأنه دلالة الإحارة كما في البيح الموقعوف. وتحد إذا سلم طائعاً مان دن الإكراء على البيع، لا على العصم، لام فقبل الإحارة. «هذاباه

وَإِنَّ كَانَ فَصَا مُكُرِّهاً فَلِيْسَ بِإِحَارَى لِعَدْمِ الرَضَا (وَغَلِّهِ رَدُّهُ إِنَّ كَانَ فَايَماً فِي بَدِهِ) لَعَسَادُ السقد (وَإِنَّ) كَانَ قَدْ (هَلَكُ تَلْسِمُ فِي يَدِ النِّمُشَرِّي، وَفَيْ أَي الْعَشْتَوِي (طَيَّرُ مُكُوهِ) والنَّائع مُكُوّه (ضَبِقُ) السَّشَرَي (هِيَنَامُ لَنْبَائعِ وَ نَتَلَفَ مَالَ الْغِيرُ فِي يَدُه مِنْ غَيْرِ عَفْدُ صَحْبِح، فَتَعْرِمَه القَيْمَة

قُلد بكون المشتري غير مكرم لأمه إذا كان مكرهاً أيضاً بكون الضمك على المكره دونه .

وَلِلْمُكُونِ بِلِينَاء لِنَسْحِهُولَ وَأَنْ يُعْسِمُنَ الْلَكُونَ بَالِنِهِ للسعارِمِ وَإِنْ قَلَاءَ لاَلَه آلة للإكراء
يها يرجع الإنتلاب، فكأت دفعه بنفسه إلى المشتري، فيكون مجوزاً في نصبي أيهما شاه،
كالفاصب وضاصب الغاصلة، فلو صمَّنَ المكره رجع على المشتري بتألفيمة، وإلى فسس
المشتري نفذ كل شراء كان بعد شراته لو تناسخته العفود الذن تعلكه بالضمان، فيظهر أنه باغ
ملكه، ولا ينفذ ما كان قبله الآن الاستناد إلى ولك فيضه، بخيلاف ما إذا أجاز العالِمكُ المحكوم
عقداً منها حيث بحيور ما قبله ولم بعده، لأله أسقط حقه وهو العالج فعاد الكفل إلى الحواز،
هفذاية،

﴿وَمَنَّ أَنَّكِمْ عَلَىٰ أَنْ تَأْتُقُوا الْفَنْفُعُ لَوَ اللَّمَ، أو للحَمِّ الخريرِ وَالْوَيْشُوبِ أحصُرَ، وَأَثْمِهُ عَلَى

ضُمَرِب، الْوَقَيْهِ - لَمْ يَجِلُ بَهُ إِلاَ انْ يُكَرَّوْ بِهَا يَخَافُ بِنَهُ عَلَى نَفِسِه، الْوَعَلَى غُصُو مِنُ أَعْضَائِه، فَإِنَا خَافَ دَلِكَ وَسِعَهُ انْ يَقْدِمْ عَلَى مَا أَكَرِهُ عَلَيْهِ. وَلَا يَسْعُمُهُ انْ يُطهِز عَلَى صَا تُؤَخِّدُ بَهِ، فِإِنْ صَبَرُ خَنِّى الْوَقَعُوا بِهِ وَلَمْ يَأْكُلُ فَهُوَ البَّهِ.

وَإِنْ أَكُوهُ عَلَى الْكَفُر بِاللّهِ عَزْ وَجَلْ. أَوْ سُبُ النبيُ عَلِهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ: بِغَيْبَ الو خَبْسِ، أَوْ ضَرَّبِ، نَمْ يَكُنَّ دَلِكَ إِكْمَاهًا خَنَّى لِكُمْرَةً بِأَسْرِ يَخَالُ مِنْمَةً عَلَى نَفْسِه، أَوْ عَلَى عُضُو مِنْ أَفْضَائِهِ، فَإِذَا خَافَ دَلِكَ وَسِمَّةً أَنْ يُطْهِزَ مَا أَسُرُوهُ بِهِ، ويُسُوّدُنِي، فإذا اظهير ذَلكَ وَفَلْنَا مُطَائِقُنَّ إِلاَيْمَانِ فَلاَ إِنْمَ عَلَيْهِ، وإِنْ صَبْرِ حَنَّى فَيْلُ وَلَمْ بُطَهِر الْكَفْر

وإنَّ أَكْرِهِ عَلَى تَالَّدِ مُشْلِمِ بِالْتَرِ يَخَافُ مِنَّهُ عَلَى لَفَسَوِهِ أَوْ عَلَى عَشْرِ مِنَّ أَعْصَائِهِ وَسِعْهُ أَنْ يَقْعَلُ وَلِكَ، ولِضَاجِبِ الشَالِ أَنْ يُضَمِّنُ الشَّكَرَةِ.

ذلك عنر مُلْجِيء، أن كان (بحلس أو نَبْدِ أو ضَرَب لا يُحاف مه تنف على النفى أو عصو من الأعضاء (لُمْ يُجلُّ لَهُ) الإقدام: إذ لا صوورة في أكراء غير ملجى، ولا أنه لا يحد بالنسوب للشبه، ولا يحلُّ له الإقدام (إلاَّ أوْ يُكُرَّء) بعلميء، أي: (بِنَا يَحَافُ بِنَهُ عَلَى) تنف (نُبِيه الْوَ عَلَى) تلف وَعَضُو مِنْ أَهْضَاف، فإذا خَنَافَ ذَلِكَ وَبِغَمُ أَنْ يُقْمِعْ عَلَى مَنْ أَكِهُ عَلَى، بل يحب عليه، ولذا فان (ولا يُسَمَّدُ) أي لا يحوز له وأنْ يَشَيرُ عَلَى مَا تُؤَعِّه بِهِ حَنى يَوْمُوا به الفعل (ويَانَ صَبَرْ خَنَى الْوَقُوا بهِ) مِعلَّه (وَلَمْ يَأْكُنَ مَهُو آلِمُ)، لأنه لها لبح له ذلك كان بالامتناع معارف أنهرا المحمدية؟؟ على إعلاك تف، فياتم كما في حالة المحمدية؟؟

(وَيَنَّ أَكُوهَ عَلَى الْكُلُو بِاللَّهِ) عَزَ وَجِيلَ (أَوْ سَنَّ السِنَّ ﷺ بِشِهِ أَوْ خَيْسَ أَوْ خَدُوْبِ لَلْهُ بِكُنَّ وَلِمَا اللَّهِ عَلَى الْكُلُو بِاللَّهِ) عَزَ وَجِيلَ (أَوْ سَنَّ السِنَّ ﷺ بِشِهِ الْحَمْرِ قَمْلُ عَلَى الْكُلُو وَلِيلَ اللَّهِ الْحَمْرِ وَلِيلَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى الْعَلَى الْمُلِيلَ عَلَى عَلَى الْحَمْرِ وَلَوْلُ فَي الْحَمْرِ وَلَوْلُ فِي وَيُولُونِ) وهي أنّ بطهر حملاق ما يضمر وافإذا الطهر ذلك على السانة (فَا أَنْهُ اللَّهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ وَلَوْلُ فَيْلُوا عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ

﴿ وَإِنْ أَكِرَهُ عَلَى طَالَ } المرى، (مُسْلِم بِأَثْرِ يَخَفُ مِنْهُ عَلَى نُسْبِهِ . الْوَعَلَى عَضُو بِنَ أَعَضَائِهِ وَسِعَةُ انْ يُغْفَلُ فَلِكُ ﴾ لأن مال الغير يستباع لنصرورة، كما هرّ حالة السخمصة، وقد تحددت الضرورة (ولضاجب الفال أن يُضَمَّنُ المُكرِة بالكسر، لأن السكرة بالناسح كالآلة

⁽١) المخصفة المصاعة وعمضة الحرومن بالمخبر

َ وَإِنَّ أَكِرَهَ بِقَدَى عَلَى فَقَلَ غَيْرِهِ لَمْ يَسَعُهُ أَنْ يُقْدَمَ عَلَيْهِ، وَيَطْهِرُ حَقَّى بُلُفُلْ. فإنَّ فَلَلَهُ كان انسأر والفضاحيُّ على الذِي اكرَفَهُ إِنْ كَانَ الفَشِّلُ عَلَيْداً.

وَإِنَّ الْحَرْمَةُ عَلَى طَلَاقَ النَّرَٰتِهِ. الْمَ عِنْقُ عَلَيْهِ فَفَعَلَ، وَقَعْ مَا أَكْرِهِ غَلَيْهِ، ويُرْجِعُ عَلَى الَذِي الْحَرْهَةُ بِشِيغَةِ النَّذِي، وينطعب نَهْرِ العرابُّ إِنَّ لَكِن الطَّلَاقُ ثَلِيْ اللَّحُولِ.

وَإِنْ أَكْرُهُمْ عَلَى الرِّنا وَجِبُ عَلَيْهِ النَّخَذُ عِنْتُ والى خَيْفَةُهِ إِلَّا انْ يَكْرِهُمُ السُّلُطَانِ،

.....

(فَنَ أَكُوهُ مِثْلُ عَلَى فَتُلِ عَبُوهِ لَمْ يُسَعَّهُ أَنْ نَقَدِمَ عَلَى، وَيَصَبِّرُ فَتَى يُقْتَلُ، فَإَنْ فَلَلَهُ كَالَا أَيْسَأَى؟ لأن فَتَلَ السَّمَلُمُ مِمَا لا يُسْتَاحُ لَمُسُوورَةُ مَا فَكِمَا بَهِذَهِ الضَّمُوورَةِ، وهمذا هذه (و) لكن والنَّهِمُ مَنْ للذِينِ أَكُومِهُ، إِنْ كَانَ النَّشُلُ عَلَيْدًا، قَالَ فِي وَالْهِمَالِيَّةِ، وهمذا عند وأني حَيْفَةً، والمحمدي، وقال وزفره: يحمد على المحرد، وقال البريومف، الله يجب عليهما.

قال والإسبيحاني و (والصحيح قول وأي سنيقة و، وعليه مثنى الأثمة كمنا هو البرسم و وتصحيم و.

﴿ وَإِنْ أَتَوْفَهُ عَلَى النَّرُكَا وَجَنَّ عَلَيْهِ الْخَذُّ جَنَّدَ وأَبِي خَيْمَةً، إِلَّا اذْ يُكْرِفَهُ السُّلْطَادُ} لأن

وقَانَ وَالْبُو لِنُوسُفَ، وَ وَمُحَمَّدُونَ لَا يُلَزِّمُهُ الْخَلِّنِ، وَإِذَا أَكُرِهُ عَلَى الرَّدُو لَلْم فَإِن ٱلرَّائَةُ بَنْهُ.

كتاب السير

الْجِهَادُ فَرْضُ عَلَى الْكِفَانِةِ، إذا قامْ بِهِ فَوِيقُ مِنْ النَّاسِ سَفَطَ عَنِ الْبَاقِيلِ، وَإِنْ لَمْ

الإكبراه عند، لا يتحفق من غيره (وَقَالَ وَأَبُو يُوسُفَءَ وَ وَمَحَمَدُهُ : لاَ بَلْزُمُهُ الْحَدُّعُ؛ لأَنَ الإكبراه يتحقَّق من غيره، وعليه الفنوى، قال وقاضيحان؛ الإكبراه لا يتحقق إلا من السنطان في قول الإمام، وفي قرل صاحبه يتحقق من كل متقلب بقدر على تحقيل ما هدد ب، وعليه والفنوى»، وفي والحقائق، والفنوى على قولهماء وعليه منى الإمام والبرهائي، و والسمي، وعيرهما. وقصحيح د.

(فإذا أثَرِهَ) الرجل (غلَى الرَّةِ فَمْ ثَينَ الرَّئَةُ بَنَهُ)، لأنَّ الرَّدَةُ تتعلق بالاعتقاد، ألا نبرى أنه ثو كان قلبه مطعتها بالإيمان لا يكفن، وفي اعتفاده الكفر شبث، فلا نثبت اجيدونة سالشك، فبإذ قالت المعربة وقال بنتُ مثل، وقبال هو وقله أظهرت دليث وقلمي مظمن بالإيمان، فانقول قبوله استحمالاً؛ لأن النفط عبر موضوع للعرقة، وهي بتبذّل الاعتقاد، ومع الإكراء لا يدلًا على البذّل؛ فكان القول قوله وهذاية.

كتاب البير

مشاسبته الملاكراه لا تحفى؛ فنهان كملاً منهمما للرأخير والمردّ إلى الموذيات إلا أن الأول م المستمين والكفار عام. بخلاف الثاني فكان أولى بالاهتمام، والأون راجر عن العصيان، والثاني عن الكفر والطعيان؛ فترقى من الأدنى إلى الأعلى كما في وعارة البيادة

والسُّيْرَ ل بكسر السين وفتح الباء ، جمع بيرَّق، وهي : النظريفة في الأسور، وهي الشرع يختص بسير الدي يُجَلِّف في مقاربه . وهذابق. ونُرَجْمُ أنه الكثيرُ بالجهلا، وهو لعفُّ: مصدر حاهمة في مبيل الله، وشرعاً: الدعاة إلى الدين العن وقتال فن لم يضله كما في والشعني،

والحجة أد أوضى غلى الجفاية)؛ لانه تم بألموس لعينه راد هو إفساد في تعسم، وإسما مرص إعزار دين انه ودنع العمد عن العباد، وكان ما هو كذلك فهو فبرض كفاية إذا حصل المعصود بالمعلى، وإلا نفوض عين، كمما صرح صدلك حيث قبال (ردة قام به فريق بن الساس شفط) الإلم (غن الباقيق)، فحصول المقصود بدلك كمماه الحازة ودهنها ورد السلام، فإن كما واحد منهما إذا حصل بن بعض الجماعة يسقط الفرض عن لباقين، وهذا إذا كان بدفيك الهوين

بَغُمْ بِهِ أَخَدُ أَنْهُ جَبِيعٌ النَّاسِ بِتُرْكِهِ.

وَقَعْالُ الْتُكُمُّلُو وَاجِبُ وَإِنَّ لَمْ يَتَهَدُّهُونَا. وَلَا يُجِبُ الْجِهِمَاءُ عَلَى ضَبِيَ ، وَلَا غَنْهِ، وَلَا الشَّرَاةِ، وَلَا اعْلَى، وَلا تُشْقِدِ، وَلا الْفَلَارِ.

وَإِنَّ هُجِمْ الْعَدُوُ عَلَى بَنْهِ وَجَبُ عَلَى جَسِيعِ الْتُسْلِمِينَ الدُّفَعُ؛ تَخَرَّجُ الْعَزَاةُ بِلنَبِ إِذَٰهِ وَوْجِهَا، وَالْغَيْدُ بِلَيْمِ إِنَّنِ لَمُولَىٰ. .

وَإِذَا وَحَلَى الْمُسْلِمُونَ وَارْ خَرْبِ فَخَاصَرُوا مَدِينَةً أَوْ جَصْنَاً وَعُوْمَمْ إِلَى الإَسْلَامِ ، فَإِنّ أَجْالُوهُمْ كَفُوا عَنْ يَثَالِهِمْ ، وَإِنْ أَمْنَتُمُوا وَعُوهُمْ إِلَى أَوَاءِ الْجِمْزُونِ ، فَإِنْ نَذَلُوهَا فَالْهُمْ مَا

كعابة ، أما إذا لم يكن بهم كفاية أوص على الأقرب فالأخرب من ألمدو إلى أن تحصيل الكعابية. زواق لَمْ يَقْمُ بِهِ أَحْدُ الْمُ جَمِيعُ النَّاسِ بِمُرَّكِي لنركهم فرضاً عليهم

(وَقَسَالُ الْكُفُارِ وَاجِبُ وَإِنَّ لَمْ شِفَاوَلُ) للصيوص العاصة وَزَلَا لِحِثَ الْجِهَادُ عَلَى ضَبِيَ } الحدم التكليف (وَلَا عَشْدِ، وَلَا أَمْ وَأَيَّ لَغَمَامَ حَلَّ السولِي وَالنَّرَوجِ (وَلَا أَغْمَى، وَلَا مُفْشَدِ، وَلَا الْقَطْعُ)؛ لانهم عاجزور، والتكليف بالقدرة.

(قَانَ هَجَمَ الْغَانُو عَلَى بِللهِ وَجِبُ عَلَى جَبِيعِ الْمُسْلِمِينَ اللَّفْعِ) حَتَى (تَكَرُّحُ الْسَرَاةُ بِعَلِهِ إِنَّهِ رَوْجُهَا، وَالْمُبَلِّدُ بِشُرُو إِذَٰهِ الْمُولِي)، لأنه صال مرضَى عِني كالصلاة والصوم، وضوصُ العين مقدمُ على حق الزرج والسولي.

وزيفا وخل المشلمان دار الخواب فحاصرو. مدينة أو حضنا دغوهم، اولا وإلى الإسلام، فإن أحايرة وخل المسلمان دغوهم، اولا وإلى الإسلام، فإن أحايرة من الله على دابرت ان أقابل المسلم وعد قال بلك: وأبرت ان أقابل الشام خلى بفيولو. لا إلى إلا المهام المحدوث وإلى أمناشوا، عن الإسلام وعوهم إلى أدام المجرّبة) إدا كانوا معن تغيل منهم الجربة، بخلاف من لا تعيل منهم إلا الإسلام، قال الله العرب، فإن الله لا يصن منهم إلا الإسلام، قال الله العرب، قال المسلمين على الموادق الإلى المسلمين العرب، قال المسلمين العرب، عن المسلمين المسلمين

⁽¹⁾ أحرجه محتري (2 كتاب الإيمال ومبلغ 27 والسائي (2017 و شرفان (2018 وأحيث (175 وهنزا: 175 وأفقظ الشخاري ومبلغ وأمرية والمنظر (201 في الشخاري ومبلغ وأمرية) الشخاري ومبلغ وأمرية والمنظرة وعزازة المزادة والمنظرة والمن

⁽٣) - سورة الفنح، الأية ١١.

المستمين وعيهم ما علهم

وَلاَ لِجُورُ أَنْ لِفَاتِنَ مِنْ قُلُمْ لَيَلَمُهُ دَعُوهُ الإشلام ، إذَّ لِغَدْ اللَّه تُسْوَعُمْ، وَيُسْتَحَفَّ أَنْ يَشْغُو مَنْ لَلْعَلَهُ الدُّغُولُ، ولاَ لِيجِبُّ ذَلِكَ، وَإِنْ أَيُوا اسْتَعَالُوا بِاللَّهِ تَصَالِى عَلَيْهِمْ ومَشْبُوا عَلَيْهِمُ الْفَجَارِينَ، وَخَرْقُوهُمْ، وَأَرْسَقُوا عَلَيْهِمْ أَسَادًا، وقطائبوا الشَّخَارِهُمْ، وأَنْسَادُوا

وفلَهُمْ مَا لِلْمُسْتِلِمِينِ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ} لايهم إنما تناوها تناظاه

(وَلاَ يَحْوِلُ لِلْهِمِ وَكَ يُقَاتَى) احداً مِن (مَلْ لَمْ تَلَمُّ وَعُولُ الإَسْلامِ إِلَّا تَعْدَ اللَّ يَسْتَعُوهُمْ) إليه: اللهم بالدعوة إليه يعلمون ألم بلغائهم على الدين الا على سلب الأموال وسني الناوري، يتعلهم يحبون، فتكفى مؤية القال، ولو فاللهم قبل الدعوة أنم سهي، ولا غرابة فعلم العاصم وهو للدين أن الإحراز مالدار فعار كفتل العبال والسوال المقالية، وويُسْتُحَبُّ أَنْ يَشَاوِ مَل بلغتُهُ اللَّمُونُ إليها، بالعمل في الإنقار (ن يكن ولا يحل وليك) علمه الآن السعوة فيه لمنتهم وقد العام الجوهرة، (وَنَ أَنُوا) أي احتموا عن الإسلام ويعلم المواجه والشعار والله فعائل غليهم وحازيرهم، إلى عالمه المواجه أن من المن المعلم الإلهام ويعلم المعالم المعالم عليهم المعالم المناوات والمهم المناولية فعائل غليهم وحازيرهم، قال في والصحاحة وهي التي يُمرَّلي عبد المحارة، معربة وأصلها بالقارسية المسجود المعالم المعالمين المعالم المعالم المعالم المعالم المعالم المواجهة المعالم والمعالم والمعالم المعالم ا

⁽⁴⁾ المربعة الترمدي عقب حسنة ١٩٦٦ بالتابعة بده في الأحد في عجبة من فدينة عن والعابل الإدارة في وجول عن ترواس بدرك أن اللي وفق عسب المسجمين على أصل الطائف ثبال أنهة شراع أصل ها ما الأطال. عمر من هادون.

غلا الربدي المواطرب الحديث

ومن في نصب الراب ۱۳۸۳ ورواه أبو داود في الميراسيل عن مكحول أن التي يهج عصب المحاسق على أمن الصالف أأ ورواد أن منعد في الطبقات عن مكحول قداره أأوره والموافقي في المعقدي معمد وأسهده المفتلي في المهملة أأمل عمران عالي أفهده التطوق وإن كانت صعيفة وبهنا تعوى وأمال أد الم أكبرائي

 ⁽٥) الحرجة التحاري (١٩٥٤ من حديث الن عمر بلعة وأن رسول الدوجة حرق تحل بين المدير، وهي أبوا رة عالي المدينائي فوما قطعت من لهذا أن تركيموها فائمة على أصوبها فيادل الدوليجوي الفسطين إلى وكذا أحرجه مسلم ١٩٤٦ وأبر دارد ٢٦٥٥ و درماين ٣٣٠٠ والن محمد ٢٨٥٤ تفهير من حديث أين عمر.

زُرُوعَهُمْ، وَلاَ بَسُمْنَ بِوَتْهِهُمْ وَإِنْ نَحَانَ نِيهِمْ مُشَلِّمُ أُجِيدُ اوْ فَاجِمَرَ. وإِنْ تَشَرَّسُوا بَهِيَيْهَانَ المُسْلِمِينَ أَوْ بَالاَحْدَرِي لَمْ يَكُفُوا عَنْ رَشَهِمْ وَيَقْصِدُونَ بِالرَّانِي الْكَفَارِ.

وَلاَ تَشْمَلُ بِإِضْرَاجِ النَّمَاءِ وَالْمُصَاجِعَةِ مَعْ الْمُسْلِمِينَ إِذَا نَحَالُ عَسْكُوا عَسْجِيماً يُؤْمَنُ عَنْهِ، رَيْكُونُمْ إِضْرَاجِ وَلِكَ فِي شَرِيَّةِ لا يُؤْمِنُ عَلَيْهَا.

وَلاَ تُغَامِلُ الْمَرَّاءُ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا، وَلاَ أَنْفِلْدُ إِذَا بِإِذْنِ سَيْبِهِ، إِلَّا أَنْ يَهْخُمُ الْغَدُّلُ

(وَلا نَاسَ بِرَفِيهِمْ وَإِلَّ كَانَ فِيهِمْ صَبْلِهُ أَمِيرُ أَوْ نَاجِعَ؛ لانه قُلُ مَا يُخْلُؤ جَطْنُ عَن مسقم؛ نُلُو العَنْجِ بالعَنْبَارِهِ لاَسَدُّ بانه (وَإِلَّ عَرْمُوا بِطِئْتُ إِلَّالَٰ الْمِنْ إِنَّا لِلْفَاسِرِي أَوْ بِالأَسْدِيلِي كَلْ بِلْفَصِدُولَ طَلْرُهُمْ الْمُعْمَى؛ لائه يؤدِّي إلى أن يُنْجِفُوا ذَلِكَ فَرِيعَة إلى إبطال قنالهم أصلاً (فَى لكن (يَفْصِدُولَ بَالرَّفِي الْكُفُر لائه المسلمة لا يحوز أعتمله فتله عادًا تعقيم ولا كشارة؛ لان الحهاد فرض والغرامات لا تغترل الطاقة، وها أصبيوه مهم لا دبية عليهم ولا كشارة؛ لان الحهاد فرض والغرامات لا تغترل بنقرض كما في الهداية،

(ولا بأمل بإغراج النّساء والمنصاحف، وقت العنه والحدايث، وكل ما يجب تعطيمه، ويحدم الاستخدات وقع ما يجب تعطيمه، ويحدم الاستخدات وفع النّساجيل إذا تحال علكراً فيطبعاً يُؤَمَّلُ عَلَيْهِ)، لأن العالم هو السلامة، والخالب كالمنحقول ويكوا إخراج ديّك بي المرابع لا تؤمّل عليها، ولا فيه تعريفها على الفياع والعصاحة، وتعريض المصاحف على الاستخداف؛ لا لهم يستخفّون لها منابطة فلسطين، وهو التأويل الصحيح لحول الني على: ولا تسافروا بالفرّال في أرض العداد الل فلسطين، وهو التأويل الصحيح لحول الله يحال منابطة والما منابطة والمعاد الا كالما المنابطة والمعاد الا النابطة والمعادمة، والسفارة، وأما الشوات صفاحها في السوت أدفع لقامي، ولا بنابقران الفسال، الانهاب على المنابطة والمعادمة، ولا كان المعارفة والمعادمة،

وَوْلَا تُشَافِلُ الْمُسَوَّلَةِ لِلْاَ فِيَقَانِ وَوْ جَهَاءَ وَلَا ٱلْفَيْدُ إِلاَّ بِيَادِنِ شَيْدِمٍ. فَحَا والعولي مُفَدِّم (إلَّا أَنْ يَهْجُمْ اتَّمَدُّئُ) - لصيوورته فرضل عين كما سيق.

^{. (1) -} أخبرجه مسلم ١٩٥٩ ع ٩٩ وأحميد ٢٠/٣. (1) ولفظ مسلم ولا سناهروا بالقبرات، فإني لا أمر أن يتنالجة المدرّر وهكذا لفظ أحمد

وررد بالمطافاتهن رسول الله كله أن أيسان يتحران بني أرضى الطاؤة الحرجة البحياري 1957 ومسلم 1944. ح-47 وأبو دارد 1771 وبين محم 1979 واحمد 1773 كلهم من حديث بين عمر واحبرجه السطياسي. 1940 فهذا حديث في عابة الصنعة.

وَيُتَنِينِ لِلْمُسْلِمِينِ اللَّهُ لَا يَشْهِرُوا، ولا يَشَلُوا، ولا يُشَكُّوا، ولا يُقْتَلُوا اسْرَأَةُ الوَ فَانِياً وَلا صَبِّا وَلاَ اصْنَى وَلاَ مُشَعَدًا. إلاّ أَنْ يَكُونَا هَوْلاَءِ مِثْنَ لَهُ رَأْيُّ فِي الْخَربِ أَوْ تَكُونَ الصَّالَةُ مَنِكُةً، وَلاَ يَقْتُلُوا مُجُونًا.

وإذًا رَأَى الإنسامُ انْ يُضَائِعُ الْمَلَ الْحُرْبِ أَوْ ضَرِيقَاً بِنَهُمْ وَكَانَ فِي ذَٰلِكَ مَصَلَحَةٌ يُنْسَنِهِمِنَ صَلاَ بِنَاسَ بِسِ، وإنْ صَائِحَهُمْ مُسَدَّةً ثُمْ رَأَى انْ مُفْضَ الصَّلْعِ النَّفِعُ نَسَدَ لِلْهِمْ وَقَائِلُهُمْ، وَنَّ بَدَارًا بِجَائِنَةِ فَانْتَهُمْ وَنَهْ يَنِيدُ إِلَيْهِم إِذَا كُانَ فَيْكَ بِالْعَاهِمِ

(وَيَبْتِنِي يَلْمُسْلِمِينَ أَنَّ لاَ يَمْدِدُوا) أي يَخُونُوا بَعْتَسَ العها، (ولا بَفْلُوا) أي يسرونُوا من الغنيمة (وَلا بَفْلُوا) بالاعداء: قان يتقُونُوا اجوافهم ويُسرَّضَحُوا وَوُسهم، ونحو فقك، والمُطْلَق المروية في قصة الْعُرْبِينَ منسوّحة مالنهي المعناحو، هو العنقول، وهداية، قال في والجوهرة من وإنه تكره المثلة بعد الظّفر بهم، أما فيله علا نأس بها، احد (وَلاَ يَتَتَلُوا أَشُرَافًا، وَلا شَهْمًا فَائِيلًا وَلَهُ عَنْدَا السّحارية، فلو فائل أحقه من ولا مقصداً)؛ لأن هؤلاء بيسوا من أهل الفسال، والمعين فينتُ قُواه (وَلاَ ضَيَّتُ، وَلاَ أَعْمَى، وَلاَ مَصْدَلُهُ؛ لأن مَالِكُونَ أَخَذَ هُوَلاً مِمْنُ فَلْ وَاللّم المَنْ فَلَا عَلَيْ الله الله المنال، منافقت والرَّ تكونَ المُسْرَاقُ مَنْ فَلَا مِنْ المَالِي يستعان برايه أكثر مما يستعان بمغافلت والرَّ تكونَ المُسْرَاقُ المؤلّمة وهذه مهم في الوقعة، وكان في فتله تعريقًا لجمعهم، وكذا إذا كان منكهم صيباً صعيراً وأحف ووه مهم في الوقعة، وكان في فتله تعريقًا لجمعهم، وكذا إنا كان منكهم صيباً صعيراً وأحف ووه مهم في الوقعة، وكان في فتله تعريقًا لجمعهم، وكذا إنا كان منكهم عنياً صعيراً وأحف ووه مهم في

﴿ وَلَا يَقَتُلُوا مُجُنُّونًا﴾؛ لأنه عبر مخاطب، إلا أن يقاشل فيفتل دفعاً اشره، عبد أن انصبي والمجنون بُقَتُلان عادماً يقاتلان، وغيرهما لا يكس بقتله بعد الأسر؛ لأنه من أهل العفومة، فتوجُّه المخطف نحوم «هداية».

وَوَإِذَا رَأَى الإِمَامُ أَنْ يُمَالِحُ اهُلَ الْمَعْرِبِ على مَرَكُ الفتال معهم (أَوْ فَرِيقاً مِنْهُمُ) مجالاً، أو على مال منا أو منهم (وَكَانَ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةً لِقُصْلِعِينَ فَلَا يَعْلَى بِهِ) لأن اللّموادَّعة جهاد معنى إذا كانت خيرة للمسلمين؛ لأن المقصود وهو وقع الشر، حياصل بعد، بخلاف ما إذا أم يكن حيراً؛ لأنه ترك المجهاد صورة ومعنى، وساعه في والهداية، وقال مُساقَحَمُ مُلَّقُ معلومة (ثُمَّ رَأَى أنَّ نَقْصَ الصَّلَمِ الْفَعْ لِلمُسْلِمِينَ نَنَدُ إِلَيْهِمُ) عهدهم (وَقَاتَلُهُمُّ)؛ لأن المصلحة أما نبدالت كان ، أنتيذ حهاداً، وإيداء العهد ترك للجهاد صورة ومعنى، ولا بد من النبيذ تحرواً عن الخدو، ولا بد من اعتبار منذ بينغ خير النبذ إلى جبعهم كما في والهداية،

﴿ وَإِنْ يُذِدُوا مِجْنَاتُهِ قَاتَلُهُمْ وَلَمْ يُنْسِذُ إِلْهِمْ إِذَا كَانَ دَفِيكَ بِالنَّفَافِهِمِ }؛ الأنهم هماروا المفضين المهد، قلاحاجة إلى نقضه، مخلاف منا إذا دخو حمياعة منهم فقطعوا النظريق ولا منعة لهم، فإذا خَرَحَ مُسِلَعُمُ إلى عَنْكُمِ الْمُسْسِينَ فَهُمُ أَخْرَارُ.

وْلَا بْأَمْنَ مْأَنْ تَشْلَفْ الْمُشْكِرْ فِي دار الْعَارِب، ويأْكُمُوا مَا وَحَدُوهُ مَنْ الطعامِ.

وَيُسْتَقَهِمُونَ الخَطَبُ، وَيُشْهِمُونَ بَاسَدُهُنَ، وَيَقَاطُونَ بِمَا يَجِدُونَهُ مِنَ السَّلاحِ بِغَيْبٍ وَسُنَةٍ دَلِكَ. وَلاَ يَجُوزُ أَنْ بِيهُوا مِنْ وَيُنَا، شَيْئًا وَلاَ يَعَوْلُونَ.

ومن أشام وأنهم الحرز بإشلام، نقشة وأولاده الطناباز وقل مالىر قملو في بدو الو وبيعة في بهد مُشَيِّم الوَّدَمَيِّ، قال عهرانا على الشذر تعمارة قراء, وزوْجِتُه في ق. وخَلَمُها أَنَى؟ حيث لا تحدل هذا معما للعهد في حقص، ولمو قامت نهر منذ، قامو المعملية، مجامة بكرون

حيث لا تكون هذا مصاً للعهد في حقيم، ولنو قامت لهم منه وقانوا المسلمان عبلامة تكون انفصاً للعهد في حقهم دون عبرهم، لانه معبر إذا منكهم فقعلهم لا يلم عبرهم، حتى لنو كان بإدار منكهم صدروا لانتيس للمهد، لانه بالفاتهم منني، اهداؤه.

(فإد سارح عبدلخم إلى عشكر المصالجين لهلم اشراق لابهم أخررو الصفهم بالتحدوج إليها تما عبين فيداليهم، وقدا إدا أسلموا هباك وتم يحرجوا إلينا وظهرانا على دارهم فهم أسبال. ولا يتبت الولاء سلنهم لاحدو الان فدا عنق حكسي. وجرمرة؛

وولاً بالمن أنَّ بَفْتُ مُعَنَّكُمُ فِي مِن أَحَدُرُبِهِ مَوَابِهِمْ وَوَمَا تَافُوا مَا رَحَدُوهُ مَن السَّلْفَاءِ خ كالتحرّم والمحيم، والسمن، والراب قال والراهدي، وإهدا عبد المحاجف وفي الإناجة من طيع حاجة روايتان، أهد

(ويُشْتُعْمِلُودُ الْحَطْبُ) وفي بعض السيح ، والطبيع وهديه (وَيَشْجَدُونَ بِالدَّفْنِ) لمساس المحاجة إلى دلك (ويُشْجُدُونَ بنايا بعدُونَ من السلاح)، قبلُ ذبك (بكير بشغو) بعني إدا احتاج إليه، بأن التعلم سبعه أو الكسر أمكم، أو لم يكن له سلاح، وكده إذا دعته حباحة إلى وكوب من المعتب إذا التعلم سبعة ولا سبعي أن بعنهم لل من الدوابُ وأنشار سبها فلا تأمل تذلك، فإذا رالت الحاجة أرات في العبيمة، ولا سبعي أن بعنهم لم من الدوابُ وأنباب والسلاح ديناً لنبيل به دائمة ونسيمة وسلاحه الآنه من الحلول، لاستعبانه من عبر حاجة، ونشاء ما في بالمحوضرة، وولا تجوز أن يُنظيفوا من ذلك؛ النظام ويحوه وشياً، ولا يُتمونُونُ للنظيم وتا المعام وقائل بالمحتبد الله تم يُقالِد المحتبد الله المحتبد المحتبد المحتب المحتبد الله المحتبد المحتبد الله المحتبد المحتبد المحتبد المحتب المحتبد المحتب المحتبد المحتبد

(وُمَنُ أَسُلَمُ مَلَهُمَّ) في دار الحرف قبل "حناه والخرر سائسلامية لَفَسَّةً) ؛ لأن الإسلام سافي ابتداء الاسترقاق (والآلادا الصفار) لالهم المشامون تعمَّ لإسلامه، (وَكُلُ عَالَ هُمَوَ فِي بَيْهِ) سَبقهم إنه وَلُوّ وَدِيعَةٍ فِي بَدِّ) معصوم النام وأنسلوا أوْ يَأْتِي كَانَاه في بنيا صاحبحة سختومة، ويتأم كيده وَقِلْ مَهْرَكَ عَلَى الدَّارِ فَعَشَارُهُ مِنْ ثَمَ لانه فِي بند تعلُّ الندار، إذ هو من حملة دار العنواب، فلم

وَأَوْلَاقُهُ أَفْكِينُ فَيْءً.

ولاً يَشْبَعِي أَنْ لِيُسَاعَ السَّلَاحُ مِنْ أَهْسَى الْخَبَرْبِ، وَلاَ لِجَهْسُوَ النَّهِمَ، ولا لِفَسَانُونَ بِالْأَسَارُى عِنْدُ وَلِي خَبِيفَةُو، وَقَالَ وَالْبِرِيُوسُفَ، و وصحمةُه: يُفاذَى بِهِم أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ، ولا يَجُوزُ النِّمْنُ عَلَيْهِمْ.

وَإِذَا فَتُحَ الْإِذَمُ لَلَدَا عَلَوْهُ فَهُوْ بِالْحَيَارِ: إِنَّ شَنَّاءُ فَنَهَا بِينَ الْغَابِبين، وَإِنَّ شَاءَ الْفَرْ

يكن في يناء حفيفة . (ف) كذا (رُوجَة فَيْ) لأنها كافرة حربة . لا نبعه في الإسلام (ف) كذا وخفلُها فيُّ)؛ لأنه جزء منها، فيتمها في الرق والحربة ، وإن كان نبطأ لبلاب في الإسلام - لأن المسلم محل للتملك تبعاً لغيره ، بحلاف المفصل، فإنه هو ، لعضم الحرفية عند ذلك (و) كذا وأولادة الكِبَارُ فَيْ فَ الأنها كِفتر حربين ، ولا تبعية فهم لأنهم على حكم أنسهم.

(وَلَا يَنْبَغِي) مِنْ يَخْوَمُ، كَمَا فِي وَالْرِيلَمِي، (أَنْ يُنَاعِ السَّلَاحُ) وَالْكُواعِ (مِنْ أَقُلِ الْخَرْبِ) لما يَهُ مِنْ تَقْوِيتُهُمْ طَلَّى قَتَالَ المُستَّمِّسِ، وكَمَا كُلَّ مَا فَيْهُ تَقْوِيهُ لَهُمْ، كَالْحَدَيْف، واحجو ولك (وَلَا يُخَفِّرُ) فِي يَتَاجِّرُ بِلَلِك وَإِنْهُمْ) قَبَالَ فِي وَالْعَايِّةُمَا أَيْ لَا يَحْمَلُ البَهْم وهو المناع، يعني هذا السلام، أهد

وولا أيفاذون بالانسازي بأن وابي خيفة في لان فيه مصوبة لمكتموه الانه بصود حرساً علينا، وولاً شرّ سر به خير من استفاد الاسر السلم؛ لانه إذا بقي في ابديهم كانا إنلاه في حقه عير مضاف إلينا، وأولانا؛ بأبلاق بهم أسازى المسلمية الانه بنا بغض الينا، والإعانة بدفع اسيرهم مضاف إلينا، وأولانا؛ بأبلاق بهم أسازى المسلمية، و والصحيح، قول علي حنيقة، واعتمده والمحجوبي، و والسخيم، وغيرهما. قال والزاهدي، و والمحجم، لا تجوز في ظاهر المذهب كذا في والتصحيح، وفي والسير الكيرى، أنه لا بأس به إذا كان بالمسلمين حاجة؛ استدلالاً بأسازى بذو، ولو كان لاسير اسلم في إسلام، وهذا ية، مسلم أسير في ابدينا لا يضادى مسلم أسير في ابدينا لا يعدد إلا إذا طالت نفسه به وهو مامون على إسلام، وهذا ية،

﴿ وَلَا يُجُورُ الَّمَنُّ عَلَّهِمُ ﴾ فعا فيه من إنطال حق الغانمين

(وَإِذَا فَتَحَ الإِنّامُ لِلْذَةُ غُلُولُهُ فِي قَهِواً وَفَهَلَ فِي التعقار وَبِالْجَبَارِ لَيْنَ ٱلسَّرَاسِ: وَنَ شَاءَ فَسَمَّةً بَيْنَ الْغَانِمِينَ} كما فعل رسول الله ﷺ بخير وَفَهِنْ شَاءَ أَفَرُ الْعَلَّمُ عَلَيْهِ وَوَضَعَ عَلَيْهِمُ الْحَرَاخِ} كمنا قعل عمر رصى الله عنه سنواد العراق بعوافقة الصحابة، وضوان الله تعالى عمهم!" أو وفي كل

⁽١) - قال الوطعي في نصف الوانه ٤٢٨/٣ . روى الفاسم بن سلام في كنناف الأموال عن إسراضم التسمي قال:

الهُلَّةُ عَلَيْهِ وَوَضَعَ عَلَيْهِمُ الْخَوْرَجَ، وَهُوْ مِي الْأَنسَارِي بِالْجِينَارِ. بِنَ شَاءَ قَنْتُهُمْ، وَإِنْ شَنَاءُ الشَّرْقُهُمْ، وَإِنْ عَنْهُ تَرْكُهُمُ أَخْرِورَ جِنْهُ فِلْمُسْتِهِمِينَ.

ولا بحُوزُ أَنَّ يُرْدُهُمْ إلى ذَمْ الْحَرْبِ.

َ وَإِنَّا أَرَادُ الْعَارُدُ وَلِمُعَهُمَ مُوَاشَى قَلْمُ لِقَاءِزُوا عَلَى نَفْبِهِمَ إِلَى دَارَ الإنسالام وَخَرْقُوهَا. وَلاَ يَعْفُرُونِهَا وَلاَ نَفْرُكُونِهَا أَ

وْلَا يَفْسَمُ عَنِيعَةً هِي دَارَ الْمُحَرِّبِ خَتْنِي يُكْسُرِجِهَا إلى ذَارٍ الإنسانَامِ، وَالرَّدَّةُ وَالْمُصَائِلُ

من ذلك قدوة، ويتحير، وقبل الثرثي هو الأول عبد حاجة العالمين، والثاني عبد عدم المحاجة قبلة بالعشر لأل المسعول لا يجور النبل به بالبرد عليهم (وقع) أي الإسام (في الأشرى سائيتيان) بين ثلاثة أمور، زان شاء عنهني حسمة أبدرة النساد وزين شاء السنياقهان توميراً ليسقمة الإسلام (فران شاء ترقيله الخراراً فك للمستميس) إذا كانوا أصلا للشمة، كما فعل عمر رضي الفاعمات صواد المراورات البدنا الكونها لملا للذمة احتراراً عن المرادين ومشركي العرب كما سيق

﴿ وَلَا يَجُورُهُ لَلْإِمَاءَ (أَنَّ يُرَقِّعُمُ إِلَى فَارَ الْحَرَّبِ) لَمَا قَنَّهُ مِن تقويتهم على المستقين كمية و.

(ريقًا أزاف) الإساء (أتَسَوُه) إلى دار الإسلام (رَنْعَهُ صَواشَ فَعَمْ يَشْهِلُ عَلَى لَقَهِهَا إلَى دار الإسلام وَنَسَهَا، و) مده (خَرْقَهَا) لان ضع الحيوان بحوز إه رض صحيح، ولا قـرص أسع من كسر شوقة أعدا، الله (ولا لتَشَرُهَا) إن يقطع فوائمها وريدعها حيث، لما فيه من المثلة والتعديب (ولاً يَتْرَكُهَا) لهم حمّة، ولا معمورة، ولا من غير حرق، فضاً تستعمهم بها.

﴿ وَلَا يَلْسِمُ الإَمَامِ (عَنْيَفَةً فِي ذَارِ الْحَرْبُ)، مِلْ وَخَيْ تُشْرِخُهَا إِلَى ذَارِ الإِشْهَرِمِ) و لأن

⁽١) - أفر عمر هو المنفدم -

السوادر حلاف السامل, وأسهى سواد العراق لجعيرة الشجارة، ورودية ، وحسم مولاً من حسبته السوطيل.
 أي فرية الموصل وعرضاً من العابل إلى خيال روع لدي فتح من عهد عسر . هذا السغراب

فِي الْعَسْكُرِ سُؤَاء.

وَإِذَا لَوَعَهُمُ النَّسَلَمُ فِي ذَانِ الْحَرْبِ قَبَلَ أَنْ يُخَرِجُسُوا الغَبِينَةَ إِلَى دَارِ الإِسْسَلام شَارَكُوهُمْ فِيهَا، وَلا حَقْ لِأَهْلَ سُوقِ النَّسْكُمْ فِي الْفَتِينَةِ إِلَّا أَنْ يُقَائِمُونَ

وَيَادًا أَمَّنَ رَجُعَلُ حُرُّ أَوِ السَرَأَةَ خُرَّةً فَعَافِراً الرَّجْسَاعَةَ أَرَّ أَصَّلَ جَصَّنِ اوْ سَدِيلَةِ ضَبَعٌ أَضَافَهُمْ، وَلَمْ يَجُوْ لاَحْدٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَتَلَهِم اللَّ أَنَّ يَكُونَ فِي ذَلِكَ مَفْسَدَةً فَإَيْدَ النّهِمُ الإَمْامُ.

الملك لا يثبت للعالمين لا بالإحواز في دار الإسلام.

﴿ وَالرَّمْةِ } في السعين (وَالْمُتَعَائِلُ فِي الْعَسْكُو سُواة ؛ لاسترائهم في السبب، وهنو السجاوزة او شهود الوقعة على ما عرف، وكذلك إذا لم يقاتل لسرس أو عيره : فما ذكوناه ، وهداية» .

(وَإِذَا لِلْجِفْهُمُ الْمُمَلَدُ)، وهو ما يرسل إلى الحيش ليردادوا، وهي (الاصل)، حا ينواد مه الشيء ويكثر، وفهستاني، وفي دار الأسلام) وقبل الشيء ويكثر، وفهستاني، وفي دار الأسلام) وقبل المنسبة وبيع العيدية، ولو بعد مقصاء القتال (شَارَكُوهُم بِيهَا) لموجود الجهاد منهم معنى في استقرار المطك للعسكر، ولما ينقطع حل العشاركة بالإحراز، أو العسمة الإمام في دار العسرب، أو بيعه المغلم على شيغطع حل شركة المدد.

وَلَا خَقُ لِأَهْلِ شَوِقِ الْمُسْكَوِ فِي الْمُنِيمَةِ، إلاّ اللَّ يُضْابِلُوا)؛ لانهم ثم يُجاوزوا على قصد الفتال؛ فانعدم السبب الظاهر، فيعنبر السب الحقيقي ـ رهو قصد الفتاف ـ فيفيد الاستحقال على جسب حاله، فارساً اوروجلاً عند الفتال، وهدايف.

(فرفة النّن رَجُقَ حُوْء أو تَقَرَأَةُ خُرَةً قَامِرَةً واحداً (أو حَمَاعَةً) مِن الكفار (أو أَهَلَ حَصْنِ، أو غَدِيقَةٍ، ضَجْرِالنَّائِقَمْ)، لأنه من أهل الفتال إذ هو من أهل المنتعه، فبحقق منه الأمان، لم يتعدى إلى غيره، ولأن سبيه ـ وهو الإيسان ـ لا يتجزأه فكدا الأمان، فيتكامل كولاية النكاح (و) حيث صبح أمانهم ولَمْ يَجُدِزُ لِأَحْدِ مِنْ الْمُسْتِئِينَ فَتُقْلِقَى ولا انتصوض لما معهم، وداهم ل في ذلك عَوْلَهُ فَقَدَ عَالْمَمْلِلْمُونَ رَبَدَ عَلَى مَنْ بَسَوْعُهُمَا فَكَافَأَ عِنْاؤُهُمْ، وَيَشَعَى بِنَجْتِهُمُ أَمَاكُمْهُمْ أَنْ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ فَهُ أَنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

وْلَا يَخُورُ الْمَانُ وْلَمْيْ ، وْلَا البِينِ، وْلَا تَاجِرِ بْشَخُلُ عَلْيْهِمٍ.

وَلَا لِبُحُورُ آمَانُ الْمَيْدِ عِلْدَ مِنْمِي خَتِيفَةً، إِلَّا أَنْ يَأْفَنُ لَـٰهُ مُولَاءٌ فِي الْفِشَالِ بُوسُفَهُ و مُمُحَمَدًا : لِعِمْمُ آمَانُهُ .

وَإِذَا غَلْتَ اللَّهِ فَعَلَى الرُّومِ فَسَنَوْهُم وَأَخَذُوا أَمْوَائَهُمْ مَلْكُوفًا. فَإِنَّ غَلَيْنَا عَلَى اللَّوْكِ

أفقهم، وحمو الواحد، وهداينة، وإلاّ أنَّ يَكُونَ فِي ذَلِكَ مُفَاعَةُ، تلحق المسلمين وَلَيْهِكُ الإضامُ وَالْهِمْ العانهِم كما إذا كان الاعان منهم ثم رأى المصلحة في النبد كما مَلْ.

وَلِلْ يُجُوذُ أَنَانُ بِنِي ﴾؛ لانه متهم مهم، ولا زلاية له على المسلمين، (وَلَا أَسِيرِ وَلا تَناجِرِ يَذَخُلُ طَلْهِمْ)؛ لانهما مفهوران تحت أيديهم، فلا يحافونهمنا، والأمان يختص بمحل الحوف، ولانهم كلما اشند الامر عليهم يحدون أسيراً أو ناحراً فيتخلصون للمانه، فلا بنفتح بأب الفتح، وهداية:

وَلِلَّا يَجُورُ آمَانُ الْمُدِ مِنْدُ وَإِنِ حَبِيْغُو)؛ لأن الأمان عدةً من جملة العقود والعد محجور عليه، فلا يصع عقد وإلاَّ أنْ يَأْذُلُ لَهُ مُولاً فِي الْقَفْلُ)؛ لأنه يصبر سادوناً؛ فيصبح عقد الأساك منه وَوْقَالُ وَالْوَ يُوسُفُنُهُ وَ وَمَحَدُّدُهُ . يَضِعُ أَمَانُهُ} لأنه مؤمن ذر فوة واشتاع يتحقق منه الحوف، والأمان مختصُّ بمحل الخوف.

قال وجمال الإسلام، في شرحه: وذكر والكرخي، قول وأبي ينوسف، مع وأبي حنيفة،، وصحح قول وأبي حنيفة، ومشى عليه والأثمة البرهامي، و والنسفي، وغيرهما، وتصحح.

﴿وَإِذَا عَلَبُ الْتُرَكُنُ جَمَعَ تَرَكِي وَعَلَى الزُّومِ } حَمِعَ رومي ، والعواد كفار النوك وكفار الروم

المسلمون تتكاف دماؤهي، وهم يداعلي مي سواهم اليسفي برهنهم الناهب، ويُرَدُّ على أقضامه والحرجة أبنو داود ١٣٣/ والسنائي ١٩٥٨، ١٥٠ وتشيقتي ١٩٤٨ وأحصد ١٣٣/١ من خديث علي ويسه. الشرعيان تتكافأت الصديات.

وأمسل هذا فسال حديث على " من كنيه عن النبي يهيم إلا العنوان وما في صده فصحيفة أقبال النبي يمجمّة المشارية حرام فمن أحدث حيديًا أو اوى محمديًا فعلها فنه الله والصلاكة والسنمي أحمدين. لا يقبل عنه عدل، ولا صوف وفعة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم... الحديث، عدا سيماني المحاوي أخرج مرفع ٢٧٧ و ٢٧٢ ومسلم ٢٧٧ من وجود.

ورواية الخطاع على تفاق أمن زعم أن عندها شيئاً نفرته إلا تناب الفاوهنة الصحيفية طد كاللب. الحدث

> ورواية. ما مندا كتب نفرة إلا كناب الله أون في هذه العبدية ... الاحديث الد وجها يهدر بشلان مدهب النافية الفراحة من يرعمون أن هلباً صناء علم النافز .

خُلُ لَنَا مَا نَجِدُهُ مِنْ ذَٰلِكَ. وَإِذَا غَلَبُوا غَلَى أَمْوَالِنَا فَاحْرَزُوهَا بِفَارِهِمْ مَلْكُوهَا، فَإِنْ طَهْرَ غَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ فَوْجُنُوهَا قَبْلَ الغِسْمَةِ فَهِي لَهُمْ بِغَيْرِ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَـدُوهَا بَعَـد الْفِسْمَةِ الْحَـدُّوهَا بِالْقِيمَةِ إِنْ اَخَبُـوا، وَإِنْ دَخُلَ ذَارَ الْحَـرُبِ تَاجِعُرُ فَالْسَمْرَى فَلِكَ وَأَغْرَجُه إِلَى فَارِ الإِسْلاَمِ فَتَالِكُمْ بِالْجِنَانِ: إِنْ شَاءَ الْحَلْمُ بِالنَّمِنِ الْذِي أَشْرُاهُ بِهِ النَّاجِرُ، وَإِنْ شَاءَ فَرْكَ

وَلاَ يَشْلِكُ عَلَيْكَ أَمْلُ الْحَرْبِ بِالْعَلْبَةِ مُدَّدُونِنَا وَمُخَابِينَا وَأَمُهِاتِ الْوَلاَوَقَا وَاحْرَازَنَا، وَتُشْلِكُ عَلَيْهِمْ جَمِيعَ دَلِكَ، وإذا أَبْنَ عَبْدُ لِمُسْلَمْ فَلْخُلْ النِّهِمْ فَاخْذُوهُ لَمْ يَشْلِكُوهُ مِنْدُ وأَبِي

(مَنْبُوهُمْ وَأَخَذُوا أَمْوَالُهُمْ) وَسَبُوا هُراويهم (فَلَكُوهُا) لأن أموال أهل العرب ورقابهم مباحة فنملك بالأخذ وَقُولُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللّهِ الخدوم من البروم، وعَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللّه المحلوم الله وم العرب المعلوم وَوَقَا عَلَيْوا) ليه الكفار وَعَلَى المُوالِنَا ولو عيداً أو إماء مسلمين وفَاحَرزُ وَعَا جَنْهُم مَلَكُوهُا ﴾ لأن العصمة من جملة الأحكام الشرعية. والكفار خير مخاطبين بها؛ فيني في حقهم مالاً غير معموم ، فيملكوه كما حققه صاحبُ المحمع في شرحه. فَيْهُ بالإحراز الاهم قبل الإحراز ووجله مالكه أحداء بلا الإحراز ووجله مالكه أحداء بلا أوزانُ ظهْر عَلَيْهَا أي على دارهم والمسلمون بعد دلك وفوجلوها) أي وجد المسلمون أوالهم وقبل المعلمون بعد ذلك وفوجلوها) أي وجد المسلمون وقبل المسلمون المالك المدينة والمالك المدينة والله منها بالمنافقة وصاحبً عن سهمه في الفيمة ، فقلنا وقع المالك بغير عن النظر المحالية من النظر المحالية المنافقة عوصاً عن سهمه في الفيمة ، فقلنا بعن المالك المالك المنافقة ، فقلنا بعن المالك المالك المنافقة ، فقلنا بعن المالك وأخروها إلى ذار الإشافية المالك المنافقة ، فقلنا بعن المالك المنافقة ، فقلنا بعن عالم المالك المالك المنافقة ، فقلنا بعن المالك وأخروها بناء من المالك المنافقة ، فقلنا المنافقة ، فقلنا وقبل والمنافقة ، فقلنا والمنافقة ، فقلنا المنافقة ، فقلنا المنافقة ، فقلنا المنافقة ، فقلنا المنافقة ، فقلناء والمنافقة المنافقة ، فقلناء والمنافقة ،

رَوْلاَ يَشْلِكُ عَلَيْنَا الْحَلِّ فَلَحَوْبِ بِالْفَلْيَةِ﴾ علينا وشَدَيْرِينَا وأَشْهَاتَ اوْلادَفَ وَمُكَاتَبِنَا وأَشْرَارُفَا﴾ لانهم احرار من وجه، والحرَّ معصوم نفسه، فلا يسلك وونشَلِكُ عَلَيْهِمْ، إذا علنسا عليهم وجهيعٌ وَلِكُ، تعدم عصمتهم.

(وَإِنَّهُ أَبُنَ عَبِيدٌ) من دارتها، صنواء كنان (يُعشَيْم) أو ذمي (فَنْدُخُلُ إِنَّهِمُ) أي إلى دارهم (وَأَخَذُوهُ لَمْ يُمَّلِكُوهُ عِنْد وَأَي خَبِيْمَةُه)؛ لقفهور بنه على نفسه بزوال بند مولاء فصدار معصومةً بنفسه؛ غلم يق محلاً للمثلاء وقبالا: يملكونه، والصحيح قبوله، واعتسده والمحسوي،

خَبَيْفُهُمْ. وَإِنَّ مَدَّ مَجِيرٌ إِليَّهِمْ فَأَخَذُوهِ مُلْكُولً.

وإذا لَمْ يَكُنْ لِلإِمَامِ خَمُولَةً يَحِيلُ عَلَيْهَا الْفَسَائِمُ فَسَمَهَا بَيْنَ الْفَالِنِينَ قِسُمُهُ إيدَاعِ لِيَحْمَلُوهَا إِلَى دَارِ الإِسْلَامِ ثُمُّ يَرْتَجِمُهَا فَيْفِيشُهَا.

وَلَا يُحْوِزُ بَيْعُ الْغَالِمِ قَبْلُ الْفِسْمَةِ.

وَمَنَّ مَاكَ مِنَ الْغَاتِمِينِ فِي قَالِ الْخَوْبِ فَلَا خَنَّ لَهُ فِي الْغَتِيمَةِ، وَمَنْ صَاكَ بِنُهُمْ بَقْدَ إغراجِهَ إِلَى دَارِ اللّسَلَامِ ضَعِيبُهُ لِوَرْتَهِ.

وْلَا نَأْسُ آنْ يُنْفُلُ الإمَامُ فِي خَالَى الْقِفْتُلِ، وْلِيخَرْضُ بِالنَّفْلِ عَلَى الْقِفَالِ فَيْقُولُ: مْنُ

و والنسمي، وغيرهما. التصحيح». وإذا لم يتبت العالما فهم يأحيف العالمات الفديم بغيس شيء. الموهوماً كان أو مشترى أو معتوماً، قبل القسمة وبعدها، إلا أن بعد الغسمة يؤدّي جوضّه من ببت العالم، لأنه لا يمكن إعادة القسمة.

(وَإِنَّ لَكُ) مَنا (بَعِيرُ) أو فرس (إلَّيْهِمْ فَأَخَذُرُهُ مَلْكُوهُ) لتحقق الاستيلاء إد لا يُذ للعجماء.

(وَإِذَا لَمْ يَكُنِ لِلإِمَّامِ خُسُولَةً) يَعْسَجُ اوله ـ الإِسِلُ التِي تحسل، وكسلا كل هذا احتمال عليه التحقي من حمار وغيره. سواء كانت عليه الاحسال أو قير تبكن . وصحياح، (يَعْمِلُ عَلَيْهَا الْعَنَائِمِ فُسُمُهَا بَيْنَ الْغَائِمِينَ فِلْسُنَةً إِيقَاعِ لِيَخْمِلُوفَ إلى قامِ الإسلام لَهُمْ إِذَا رَجْعُوا إلى دار الإسلام (يُؤَنِّهُمُهَا مِنْهُمْ فَيْفُسِمُهَا) فسمة تعليك بينهم، فإن أَبْرًا أن يحسنوها اجرفهم على ذلك يُلجر المثل في رواية السير الكبير، الله دفع ضور عام بتحمل ضور خاص، ولا يجبرهم على رواية السير الصحير، وتعامه في والهذاية، و والشرور،

وَلَا يَجُورُ بِنَّجُ الْفَتَائِمِ قُبَلُ الْقِسْمَةِ) في ذار النَّحَرُبِ؛ لابها لا تملك فيلها (وَمَنُ صَاتَ مِنَ الْفَانَمِينَ فِي ذَارِ الْخَرْبِ) قبل الفسمة وبيع الفنيمة وَضَلَا حَقَّ لَهُ فِي الْفَيْمِدَغِ) لان الإرك يجوي في المملك، ولا ملك قبل ما ذكر كما مر وَمِنْ مات مِنْهُمْ) أي الفائمين وبعداً إلحَوْرُجها) أي الفنيسة وإلى ذار الإسلام) أو بعد فسمتها أو يعهدا ولو في دار الحرب (فلمبيلة ليوَرُكِم)؛ لأن حفهم قد استفريما ذكر، فيتغل إلى الورثة.

(وَلَا اللّٰمَنِ) مَلَ يَعْدَبُ (مِنْانَ يُنْقُلُ الإمامُ فِي خَالَرِ فَلْقِئَالِ) وَفِيلِهِ خَالُولِي وَيُعْرَضُنِ) لِي يَعْدُ وَيُغْرِي وَبِالنَّفُسِ خَلَى الْقِئَالِ) والنَّمَالِ [علماء شيء واقعد على سهم الغنيمة، وقبه فسره بقبوله وَقَيْقُولَ؛ مَنْ قَلْلُ فَيْلِا فَقُهُ مَنْهُ} وسِياشِ معناه (أَوْ يَقُولُ لِسَرِيْةٍ) وهي انتظامة من الحيش (فَل غَنَىٰ فَهِلاَ فَقَهُ سَفَيْهِ، أَوْ يَقُولُ لِسَرِيُّونَ فَنَذَ جَعَلْتُ لَكُمُ الرَّبِعِ بَقَدَ الْخَسَى، وَلا يَشُلُ يَقَدَ إلحواذِ الْغَنِينَة إلاَّ مِنْ الْخَسَى، وَإِذَا نَمْ لَجْسَلِ السُّقْفَ لَلْفَاتِلِ فَهُوْ مِنْ جُسَلَةِ الْغَنِيسَةِ، وَالْفَاتِلُ وَغَيْرُهُ فِيهِ سَوَادٍ، والسُّلُّ، مَا غَلَى المِقْتُولُ مِنْ ثِيابِهِ وسلاجِهِ ومرَّكُهِ

وَإِذَا خَرْجُ النَّسْبِيَوْنِ مِنْ ذَارِ الْحَرْبِ لَمْ يَجَرُّ أَنْ يَقْبَغُوا مِنْ الْخَبِيغَة وَلاَ يَتَكُوا مِنها. وَمَنْ فَضَل مَعَهُ خَلَفُ الْرَضَعَامِ وَذَهُ إِلَى الْغَنِينَةِ.

جَعَلْتُ لَكُمْ السُّرَانِيَ أَوَ انتصف وَيُعَمَّدُنَ وَهُمْ وَالْخَمْسُ ﴾ لما في ذلك من نفوية الفقوب وإغبر ا المعتالة على المخاطرة وإظهار الحلادة رغية في بالك، وقد قال تعالى - فوخرَص المُؤَمِّنينَ على الْمُقِتَّالِ إِنَّهُ وَهُوْ مَوْعَ تَصَرِيضَ ﴿ وَلَا يَشَقُلُ مُقَدَّ إِضْرَازِ الْقَبِيقَةِ ﴾ في دار الإسلام؛ لشاكند حق الغنائمين بها، ولنذا بُورَك عنهم ﴿إِلَّا مِنَ الْخُلْسِ ﴾؛ لأن البرأي فيه إلى الإسام، ولا من فيه للغائمين

(فولاً) لَمُ يَجْعَلَى، الإمام (السُّبُ تُلقائل) عَلَمُّ (فَهُو مَنْ شَائَةِ الْفَتِيْتُ وَالْفَائِيلُ وَغَيْرُهُ بِيهَ) أي في سلبه (شَوَاهُ)، لأنه ماخود يقوة العيش، فيكون عبسة لهم

(وَالسَّمْتِ) هو (مَا على المَشْرَلِ مِنْ تَبَايِهِ وَجِلاحَهُ وَمَرَكِيهِ) وَكَذَا مَا عَلَى مَرَكِيهُ مِن السرح والأَلْقَ وَكَذَا مَا مَعَهُ عَلَى الذَابَةِ مِن مَلَهُ فِي حَقَيْنَهُ أَوْ عَلَى وَسَعْهُ. وَمَا عَدَا ذَلَكَ فليس بِسَلْتُهُ. ومَا كَانَ مِعْ غَلَامُهُ عَلَى ذَلَةً أَخِرَى قَلْيِس سَنِيهِ مَعْمَاهُمُ

(وإذا خبرخ السَّلِمُونِ مِنْ ذَارِ الْخَارِبِ لَمْ يَخْتَى لَهُمِ وَأَنْ يَقَافُونَ وَابِهِم (ابن أَخْتِيمَهُ ولا يأكُلُوا مُها)؛ لان حق الغانمين قد باكد فيها كما مر ومَنْيَ فَضَلَ مَمْ غَلْفَ أَرْ طَعَامُ وَفَى إلى أخبرمه)إذا لم تقسم، وبعد الفسمة تصدّعوا به إن كانوا أغبيا، وانتعموا به إن كانوا محاويح، لأنه هار في حكم اللفعة تتعذّر الرد، وتمامه في «الهداية»

(وَهُلِهِمُ الرَّمَامُ لَغَنِهِمُ بِعِد الإحراز بِدار الإسلام كَمَهُ تَقَدَمُ وَفَهُمِرَجُ) أُولًا وَحُمُنَهُمَا الملاصناف الشلالة الآنية ووَقِقْسُمُ أَوْقَةُ أَحْمَانِهُمُ البَاقَةِ (مِن الْعَامِينِ لَغَارِسِ) أَن لَفَادِه العراس وشَهُمَانَهُ وَلِلرَّاجِلِ) ضَمَّ القَسَارِس وشَهْمُ عَنْدُ وأَنِي حَبِيمَاءُ، وَمَالاً. لَفَادَرِمِن شالانةً أَشَهُمِ وَلَمُرَاجِلُ سَهِمَ، قَالَ الإمام وبها، الدين، في الرحة الصحيح فول وأبي حنفة، واحداره

⁽١) - سررة الأشاب الآبة. 15

يُسْهِمْ إِلَّا لِلْفَرْسِ وَاجِدِ، وَالْبَرَاقِينُ وَالْجَنَّاقُ مَنْوَاء، وَلَا يُسْهِمُ لِزَاجِلَةٍ ولا بَغْل

وَمَنْ يَحَلُ دَارَ الْعَرْبِ فَدَرَمَا قَنْفَقُ فَرَمُنَّهُ النَّنْحَقُ نَبْهُمْ فَدَرِسَ ، وَمَنْ دَخَلُ وَاجِلًا فَاشْتَرَى فَرَمَا النَّنْخَقُ سَهُمْ وَاجِلَ

َوْلاَ يُشْهَمُ فَمَثَلُوكِ وَلاَ النَّرَأَةُ وَلاَ فِنْنِي وَلَا ضَيَّ ، وَلَكِنْ يُرْضَخُ لَهُمْ عَلَى حَـبِ مَا يَرَاهُ الإِمَامُ .

وَأَمَّا الْخَمَسُ فَيُقْسِمِ عَلَى ثلاثهِ اللَّهُمِرِ: سَهُم لَنَيَنَامَ، وَسَهُم لِلْنَسَاجِي، وَسَهُمَ الآناءِ الشَّبِلِ، وَيَدَّخُلُ فَقُرادُ دَوِي الْقُرْمِي مِهِمْ. وَيَقَلَّمُونَ، ولا يُدَفِّع لِلْي الْقَبْيَهُمْ شَيَّاء

.....

الإسام والبرهماني، و والتنمني، و وصدر الشهريعة، وعيمرهم ، انصحيح، وؤلا يُشهمُ إلاَّ لصوس واحدٍ) لأن الفتال لا يتحمل إلا على هنرس واحد، قبال والإسبيخابيء: وهبذا قول وأبي حنيصة، والمحمدون وقال وأنو يتومقاه أبسهم للقرمين والصحيح قولهماء وعليته مشي الأثمة المعذكورون قبله . انصحبح، (والبُرَاذِينَ حمد برَّةُونَ ـ النركي من الحيل (والْجِمَاقُ) حمم عنيق ـ العرمي منها (مُولِة)؛ لأن اسم الخيل ينطلق على الكل، والإرهباب مصاف إليهما، ولأن العربي إن كان في الطائب والهرب أقوى فالبرذون أصبو وألبن عطافاً؛ فمن كل منهما منعمة معنبرة فاستويا (وَلا يُشْهُمُ لُواحَنُوْ) وهي المعركب من الإس دكراً كان أو أنثني (ولا يُغُلُّ) ولا حصاراً فصاحب منا ذكر والرحل سواء، لأن العمني الدني في النجل معدوم فيهم ﴿وَثَنَّ مَحَلَّ فَالْ الْحَرَّبِ فَارِسَاأً فَمَنْ) لي هلك (فَرَلْمُ) فشهد الوقعة وجلاً (الشَّخَرُ سُهُم هارِس، وَمَنْ فحل راجلاً فالمُشَرَى) هماك (قَرْمَاً) فشهد السرفعة همارساً والسُّلغَلُّ سُهُم رَّاجِمل) لان الوقيوس على حقيقة القسال متعسر وكدا شهرد الدوقعة، فتقدام المحاورة مقامة لأف السبب المقصى إليه طاهراً إذا كنان على فصله الهال. فيصر حال الشخص حالة المجاوزة فارساً لو راحلًا (ولا يُشَهُّمُ بُصُلُوكِ) ولا مكاتب إذَا الْمَيَاأَةِ وَلا يَفُقُ أَوْلا طَبَيلُ } ولا معنون ولا منسوه (وَلَكِنْ يُتَرَفُّكُ لَهُمَّ) أي يعلمهم من الغنيم ة وعَلَى خَلْبِ مَا يُوى الإِنْامُ، قال في والهداية، ثم العبد إنما يتوضع كه (13 فَاتْلُ ، لأنه لحدمة المعولي فصار كالناجر، والمعرأة يرصح لها إدا كانت تفاوى الجرحي وتقلوم على العرضي؛ لأنهما عاجزة على حفيقة الفتال؛ فبقام هذا النوع من الإعامة مقام الفتال؛ والقمي إنما يوضح له إذا قاش أو وق على الطريق. لأن به صفعة للمستمين. إلا أنه وزاد له على السهم في المدلالة إذا كنات فيه مبقعة عظيمة أوالتهى باختصاره

روندًا التَّحْمَلُ وَلِنْسَمُ على تلالة الشهر ؛ شَهُم لَجَنْسُى الفقراء (وَسَهُم لِلْمُسَاكِينِ. وَشَهْمَ الأَنْسَءِ النَّسَلِ } وهم المشطعون عن مالهم، ويحوز صارعه للصنف واحد كما في والفتح، عن وَامَّنَا وَكُوْ اللّهِ تَعَالَى فِي الْخُمُسِ فَإِنْسَا هُوَ لِاقْتِشَاحِ الْكَلَامِ تِسْرِكاً بِالسّهِو، وَسَهُمُ النّيُّ ﷺ شَفَعًا بِنسُونِهِ كُنّا شَفَطُ الصَّفِيُّ، وَسَهُمْ ذَوِي القُرْسِ كَانُوا بِسُنْجِهُونَهُ فِي زُمَنِ النّسُّ ﷺ بالنّصْرَةِ، وَبَعْدَهُ بالنّقُرِ.

وَإِذَا دَخُلَ الْمُوَاحِدُ أَوَ الإِنْمَانِ إِلَى ذَادِ الْمُحَرَّبِ مُجِيرِينَ بِغَيْرِ إِذَٰكِ الإِمَامِ فَأَخَذُوا شَيْئًا لَمُ يُخَدِّشَنَ

وَإِنَّ دُخُلِ جَمَاعَةً لَهَا مُنْفَة وَأَخْذُوا شَيْئًا خَمْسَ، وإذْ لَمْ يَأَذُنْ لَهُمْ الإمَامُ.

وإذًا دَعْمَلُ النَّسَلِمُ ذَارَ الْخَرْبِ تَاجِراً فَلَا يَجِلُّ لَـهُ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِشَيُّءِ مِنْ السَّوالِهِمْ وَلَا

والتحقق (وَيَدُعُلُ فَقَرَاهُ فَهِي الْقُرْنِي) من بني هاشم (فِيهِمُ) أي في الاصناف الثلاث (و) لكن (يَقَدُمُونُ) على غيرهم، تعدم جنواز الصدقة عليهم (وَلا يُلفَحُ إلى أَغْيَائِهِمُ) منه (شِرُهُ)؛ لأنه إنها يستمن بالنفر والعابق (فأشا فِكُر اللهِ تَعَالَى فِي النَّمْسِ) في قوله جلُ ذكره. ﴿ وَوَاعْلُمُوا النّهِ عَلَيْهُمُ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلْهِ عَلَيْهُمُ (وَلَوْعَلَمُوا النّبِي يَلِيْهِ مَنْهُمُ النّبِي يَلِيْهِ مَلْهُمُ اللّهُ عَلَيْهُمُ اللّهِ تَعَالَى، وَسَهُمُ النّبِي يَلِيَّةِ لَنَعْمَ النّبِي يَلِيْهِ عَلَيْهِ النّهُمُ النّبِي عَلَيْهِ النّهُمُ النّبِي يَلِيَّةً النّهُ النّبِي عَلَيْهُ النّهِ عَلَيْهِ النّهِ النّهِ عَلَيْهِ النّهِ النّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ النّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ النّهُ اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ مِنْ أَلْوَا عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عِلَى اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

(وَإِوَّا وَخَلِّ الْوَاجِدُّ) مِن المسلمين (أو الاثنان إلى دار الحرب مُنيرِين بِشَيْرٍ إِذَّنِ الإَمَامِ، وَأَخْلُوا شَيِئاً، لَمْ يُخَلِّسُ ؛ لأنه مال مباح أحد على عير وجه الغنيمة لائها الساخوفة فهراً وعليه، لا اختلاساً وسرقة، والحمس وظيفة الغنيمة، قيد بكونه بغير إذن الإمام لأنه إدا كنان بالإذن ففيه روايتان؛ والمشهور أنه يحمس؛ لأنه لما أذن لهم فقد الترم نصرتهم، كما في «الهدايف»؛

(وَرُنَّ دَخُلَ جَمَاعَةً لَهُمْ مُنَعَةً) أي قرة (فَأَخَذوا شَيْنَا خُمُس) منا اختدوه (وَإِنَّ لَمُ يَبَاذَنُ لَهُمُ الإنسام)؛ لأنه غنيمة لاخذه على رجمه القهر والغلبة، ولأنه يجب على الإسام تصرفهما إذ لو خُمُلُهم كان فيه وَهُنَ على المسلمين، بخلاف النواحد والاثنين؛ لأنه لا نجب عليه تصرفهم، وهذاية، قيد بالمنعة لأنه لو دخل جماعة لا منعة لهم بغير إذذ فأخذوا شيشاً لا بحمل؛ لأنه اختلاس لا غنيمة، كما في والجوهرة،

﴿ وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلَمُ ذَارَ الْحَرْبِ، بِأَمَانَ وَتَأْجِراً، أَو بحوه وَفَلاَ بَجِلُ لَهُ الْ يَتَعَرّضَ لِشَيّ و مِنْ

⁽١) - سورة الأنقالية الأبة: 11

⁽٦) - أحرجه البخاري ٣٠٠٣ من حلبهت جير بن نظمم.

مِنْ فِمَائِهِمْ، وإنْ غَذَرْ بِهِمْ وَأَخَذْ شَيَّا وَخَرْجَ بِهِ مَلَكُمُ مِلْكُمَّا مَحْظُورًا. وَيُؤْمَرُ الْ يَنصَدَّق بِهِ.

وية؛ فَخَلَ الْعَمْرُمِيُّ وَلَيْنَا مُسْتَأْمِنَا لَمْ يَشَكُنُ الذَّ يُفِيدُ فِي فَارِنَا سِنَةً، وَيَقُولُ لَـهُ الإمَامُ. إِنَّ اقْضَتْ تَمَامُ السَّنَةِ وَضَلَتُ عَلَيْكِ الْجِرْيَةِ، فَإِنْ أَفَمْ الْخَذَبِّبُ الْجِرْيَةِ، وَضَارَ ذِلْكِ، وَقَمْ يُتُولُهُ انْ يَرْجِعُ إِلَى فَادِ الْمَحْرَبِ، وإِنْ عَادْ إِلَى قَارِ الْحَرْبُ وَقَرْكُ وَهِيعَةً عِلْدُ مُسُلمِ الْوَجْنَبُ أَوْ وَيُنَا فِي فِنْيِهِمْ فَقَدْ صَارَ وَمُنَّا مُسَاحًا بِالْعَرْدِ وَمَا فِي فَادٍ الإَشْلاَمِ مِنْ مَالِه عَلَى خَطْرٍ، فَإِنْ أَمِنْ أَوْ قَتْلُ سَفَطَتُ وَيُولُهُ وَصَارِبَ الْوَقِيعَةَ فَيْنَا.

أشرالهم . ولا) لشيء (مِنْ بِمَاتِهمُ) أو مروجهم؛ لأن دلك غدر بهم . والغدر حرام . ولا إدا صدر غدر عن ملكهم ، أو منهم معمم . ولم يتأخذوا على يندهم، لأن النقص بكون من جهنهم . قيت مالناخر لأن الأمير غير مستأمن؛ فيباح له التعرض لمالهم ودماتهم، كما في والهداية،

﴿ وَإِنَّ مَعَلَى النَّاجِرِ وَحَوْدَ وَ ﴿ فَلَذَرْ بِهِمْ وَأَخَذَ غَينَا } من مالهم ﴿ وَصَرَحِ بِهِ } عن دارهم ﴿ وَلَكُهُ مِنْكُا مُعَظُّورُ أَوْ لَا يَاحِدُ أَمُوالهم. ۚ إِلاّ أَنَهُ حَصَلُ بِالقَدْرِ، فَكَانَ خَبِيناً؛ لأنَّ العَوْمِسِ عَنْد شَوَطُهِمْ وَوَيَأْمُو أَنْ يَتَصَلَّقُ مِنْ فَقُونِهَا فَفْتَ وَنَدَارِكًا مُجَائِنَهِ.

(وَإِذَا مَحَلَ الْحَرْبُ إِلَيْنَا مُسَنَاصاً) أي: طالباً للإمان ولم يُفكّن أنْ يَقِيمَ في قارِتَ مُفقّعُ مِما موقها؛ شالا يصبر عبداً لهم، وعودناً عليا ووَيَقُبولُ لهُ الإضامُ، إذا أنّه وأذن له في المدخول إلى مارنا. (إنّ أفسُن) من دارنا (نقامُ السّنةِ وَصَعْتُ عَلَيْك الْجَرِيّةُ». والأصل: أن العمريمُ لا يمكُنُ من أنامة دامةٍ في دارنا إلا بالاسترقاق أو الجرية، لانه يصبر عبناً لهم، وعبوناً عليشاء فتلتحق المعمرة بالمسلمين، ويمكن من الإقامة اليمبرة؛ لأنّ في منعها قطعُ الميزية، والجلب، وصدّ ياب المجارة، فقصلنا بينهما بسنة؛ لأنها مدة تحبُ فيها الجرية ؛ فلكون الإقامة فيصلحة الجرية، العبرية،

(فَإِنَّ) رحِم معد ذلك قبل نمام السمة إلى وطنه فبلا سبيل عليه، وإن (أقام) تصام المسة وأجنَّتُ بنة الجزيَّةُ وضارَ بَنِيًّا) الالترام ذلك (ولمُ يُتَرَكُ) بعدها وأنَّ يَرْجِعُ إِلَى قالِ الْعَرْبِ، لان عقد الله لا يُنقض، وللإسام أن يوقت في ذلك ما دون السنية كالشهر والشهرين كما في والهذاية.

(وَإِنَّ غَنَاهُ) انْسَنَائِشَ (إلَى قَادِ الْخَدِّرَاتِ) وَلَوْ إلى غَيْدِ دَارِه (وَمَرَكُ وَهِيْمَةً جِنْبُ) معصدوم (مُسَلِّمِ ، أَوْ يَشَيُّ ، أَوَ) تَرِكُ (فَيْنَا فِي مِثْنِهِمَ فَقَدْ صَافَ فَعَا شَيَاحً بِالْعَمُونِ لِمطلان أَصَاف ووسَاع كان (في ذَارِ الإَسْلامُ مِن مَالَه) فَهُو (مَلَى خَطْرٍ، أَي موقوف؛ لأن يد المعصوم عليه باقية وصاف أُسِرُ، أَوْ يُجِنَّ سَفَطَتُ ذُوْ وَفَيْءٍ؛ لأنْ يَدْ مِنْ عَلَيْهِ السَّذِينِ السِّقِ إليه من يَنْدُ الصَافِقَ، فَيَخْصَى بِنَهُ فِسِتْطُ وَمَا اوْجَفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ التَوَالِمِ أَمُّلِ الْمُحَرِّبِ بِغَيْرِ قِطَالِمِ يُصْرَفَ فِي مُصَالِح الْمُسْلِمِينَ كَمَا يُصْرَفُ الْخَرَاجُ.

ولاض الْعَرَبِ كُلُّهَا الرَّضُ عُشَرِ، وهِلَ: مَا بَيْنَ الْعُشَيْبِ إِلَى الْمُضَى حُجْمِ بِالنِّمِن بِمُهْرَةَ إِلَى حَدُّ الشَّامِ، والشَّوَادُ الرَّضُ خَرَجِ، وهُوَ: شَا بَئِنَ الْمُذَبِّ إِلَى عَقَبَةِ خُلُوانَ،

.....

﴿وضَارَتِ الوديمة) وما عند شريكه ومضاربه وما في بيته في دارنا (فَيْنَا)؛ لأنها في بنده حكماً؛ كان يد المودع والشريك والمضارب كيده، فيصير فيناً نعماً فنفسه.

(وَمَا الْوَجْفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ) أي اسرعوا إلى أخذه وَمِنْ أَسُوالُ أَقُلُ الحَرْبِ بِغَيْرِ الْعَالَر يُشْرَفُ جَمِيعَه (في مُشَالِحِ اللَّمَالِينِ)، كُمَّنا يُشُرفُ الخَرَاعُ) والجزية (الأنه حصل بغوة المسلمين من غير قتلاء فكان كالخراج والجزية.

ولها أنهى الكلام على بهان ما يصبر الحربي بعة فعياً، أخلة في بيان منا يؤخذ منه، وبيان التُشُور تصيعاً للوظائف العالمية، وقدم مبان العشر لعا فيه من معنى العبادة، فقال:

وَوَأَوْضُ الْعَرْبِ كُلُّهَا أَرْضُ عُشَيْء إذَن الحَرْاجِ لا يجب ابنداء إلا بعقد الله في وعقد الله من عشرك العرب العر

(وَالسَّوَادُ) " أي سواد العراق، سمي سواداً لخضرة أشجاره وزروعه، وهو اللذي فنع على عهد سيدتنا وعمره، صادرُ أهله عليه، ووضع على رضابهم العزية، وعلى أراصيهم العراح^(٢) وارْضُ خُرَاجِ) لأنه وظيفة أرض الكفار (وَهَيِّ) أي أرضُ السواد، خَدَّفًا عرضًا (مَا يُبَنَّ الْعَدْيُبِ)

⁽١) - بلدة في العراق كما يأني.

Not 1 & 150 (8)

ومِنَ الْعَلْبُ إِلَى عَبَّادُانَ.

وارْمَلُ السَّوَادِ مُمَثِّرُكُةً لِاقْتَهَا: يَجُوزُ نَيْعُهُمْ ثَهَا، وتُصرُّقُهُمْ فِيها.

وكُمُلُ ارْضِي الشَّلْمُ المُلَهُ عَلَيْهَا أَوْ فَتَحَتُّ غَمْوَةً وَقُبِمَتُ مِنْ الْغَنَائِينَ فهي أَرْضُ

وَكُلُّ ارْضَى فَبِحتُ غَنُوهُ وَأَفِرُ الْعُلَقَا غَائِمَهُ فَهِيَ ارْضَ خَرَاحٍ .

وَمَنْ الْخِدَ الْرَضَا شَـوَاناً فَهِنَ عِلْمَدَ وَابِي يُوشَفَّ مُمُنَّتِهِ بِخَيْرِهَا: وَإِنْ كَانَتُ مِنْ خَيْر ارْضِ الْحَدَاجِ عَهِيْ خَرَاجِيَّةً، وإنْ كَانْتُ مِنْ خَيْمَ أَرْضِ الْعَشْرِ فَهِي عُشْرِيَّةً، والْبُطْسِرَةُ

السقامة (إلى عقة لحكول) عصم الحاء المهملة، وسكون العامد المه المنة صهروره، بسها وبن يعدد محو خمس مراحل، ومي طوف العواق من الشرق، حسب المسم المهود وهو. وحفوات بن يعدد محو خمس مراحل، ومي طوف العواق من الشرق، حسب المسم المهود وهو. وحفوات بن عمران بن الحفوسة، وأخر أخلام، وأخر أنه مثلقة في أم موفوفة على العلوية، على المسرق يجلة وإلى عباقال) منسلط البياه المسوحلة وحصن صمير على شط البحر وقال في والعنوب: حده طولاً، من حديثة المسوحل إلى عباقال، وعرضاً من العلقية الموات: موضع أض، وقال في عاب الحداد المدينة الموصلة عربية وقبل المعرفة من علامة. أن كلاً من مبرق الدمه، ووضعها موضع الغلب في حدّ المبود خطأ، احد والطاهر من كلامة. أن كلاً من لكت وخديثة الموصل حد المبواد، لكرنهما منحاذين. وأما المحددة بالتعفية كما في بعص لكت مخطأ، وإنه العلم علية عليه العلم المناه علية العلية الموصل حد المبواد، لكرنهما منحاذين. وأما المحددة بالتعفية كما في بعص

(وَأَرْضُ السَّـرَاءِ مَشَرُكَةً لِالْمَلِهَـٰا؛ يَجُورُ لِيُعَلِّمُ لَهَاءَ وَأَصَرُفُهُمْ مِهِ الهِ: لان الإسام إذا فتح أرضاً عَلَوْهُ وفهراً كان ساللحهار مِن أن يفسمها بين العالمين ربن أن بعشُّ لهنا على أهملها ويفسم عليهم الجزية. والحرج حماية للمسلمين كمنا مر.

﴿ وَكُلُّ أَرْضَى أَسْلُمُ أَلِمُهُمْ قِبْلِ أَنْ يَقْفَرَ عَلَيْهِ وَأَوْ فَبَحْتُ غَنْوَةً وَقَسِمَتُ لَيْنَ الْغَالَمِينَ. فَهِيَ أَرْضَ غَلْمِهُمْ اللَّهِ وَقِلْفَةً أَرْضَ لَمُستعِينَ لَمَا فِيهِ مَنْ فَعِينَ الْفِيادَة

(وَكُنَّلُ أَوْمَنَ فَيَحَدُ عَنَوْمُ وَأَقَرُ أَفَلُهُمَا عَيْهُمَا) وَكُنْهُا إِذَا مَسَالَحَهُمَ الْإِمَامِ (فَهِي أَرْضُ غَوْاجِ ﴾ لذا مَرَّ أنه يَطْيَعُهُ أَرْمِي الكفارِ * لَهَا فَيه مِن مَعِي العَشَوْمَ، فَعَالُ فِي وَالْهِدَائِةَ * وَمُكَا مَحْمَدُومِهُ مِنْ هَذَا، فَإِنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَتَعَهَا عَنْهِ وَنُو الْمُلِهَا، وَلَمْ يَوْضُكُ الْعَرَاعِ * ﴿ هَــ مَحْدَاعِهُ * وَهُمُ

. وَوَمَنْ أَنْكُو) مِن المسلمين والرَّصاءُ مُوافاً؛ أي خير منصح بهما وجهي وأند وأني ليُـ وتُنفَ، مُقَشَرَةً بِمُغَيِّرُهَا» اي نمية بقرت منها والوَّلُ كانتُ مِنْ حَبَرِ أرْض، النَّحَرَج عهي خراجيةً، ولَنَّ كانتُ مِنْ خَبَرْ عِندُهُ عُشْرِيَّةً وِلِجُمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ النَّهُ عَلَهُمْ، وَقَالَ وَمَحَمَدُهُ؛ إِنْ أَخْيَجًا بِشُ خَفَرَهَا أَوْ عَلَيْ الشَّنْخُرْجَهَا أَوْضَاءِ وَجُمَّةً أَوْ أَفْرَاتِ أَوَ الأَنْهَاءِ أَلْحِظُامِ النِّي لا يُمِلِكُهُما عَشْرِيَّةً، وَإِنْ أَخْيَاهَا بِمَاءِ الأَنْهَادِ التِّي احْتَفَرَهَا الأَنَاجِمُ وَثُلُّ نَهْدٍ الْشَبِّبُ وَنَهْرِ يَرْوَجُرِهُ فَهِي خَوَاجِيَّةً، وَالْخَرَاجُ الْفَيْنِ وَضَعْمَ وَعُمْرًا وَحِيْ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْهُلِ السَّوْدِ مِنْ كُلُ خَرِيب يَبُلُفُ أَلْمَاءً فَقِيرًا عَائِمِينَّ وَهُمَوَ الصَّاعَ وَوَرْهُمْ، وَمِنْ جَرِيبِ الرَّفَيْدِ حَمْسَةً فَرَاجِهَ، وَمِنْ

أرض التُشرِ فهي عُشرِيقًا)؛ لأن ما قرب الشيء يعطى حكمه، كماء الدهار له حكم الدهار على يجوز لصاحبها الانتفاع به ووَالْبَصْرَةُ بِعَلَالُهُ فِي عَند وابي يوسف، وغشريةً بإنسام الشبخانه وكان يعجوز لصاحبه المسجلة رصوان الله نعاني عليهم وطعوا عليهم العشرا؟ وقال المبحرة العبل المجاعيم، وهداية، (وقال ومُحَدَّدًا) تعتر بشريها؛ وذهو السبب تلتما وإن الحيام السماء أو وستر خفراها، أز علي الشيارحها، أو ماه وجمة أو القراب، أو الانتهار أبي لا بشبكها السماء أو وستر خفراها، أز علي الشيارحها، أو ماه وجمة أو القراب، أو الانتهار أبي لا بشبكها المحدد كشيمون وبليحون (فهي غفرية)، لابه وبالله العبلي والمنازية وهو نهر على طريق الكوفة من بعداد، وهو يستني من القراب، ومغرب والتسميم، والمن أحدر المستومية والسميم، واحدر الشرمعة، والمناحبيم؛ واخذر قول الحمي بوسف، الإسام والمنحبومي، ووالسمي، ووصدر الشرمعة، والمناحبة، واخذر ووسمدر الشرمعة،

(وَالْفُصْرَاعُ اللَّهِي وَصَعِبُهُمْ أَمِيرُ الْمُومِينِ (وَهُمَّرُ بِلِّ الْحَدِهُاتِ) رَضِ الله عنه (عَلَى الشَّرَاةِ) (* وَلَهُ عَلَى الشَّرَةِ وَلَهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّالِمُ الللَّهُ اللّهُ اللَّلْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ ا

واع - قال بن خجر في شفوقة 1817 - أخرجه عشروين شبه في زيريخ الصيور، ويسي پي عم بن كابر. انتزاج بصر جيئ

^{(*) -} قوله: والمعراج الذي وفيقه معار على أهل السواد.

ا قال هن حجر في الدوامة ١٣٠٧ وأد أبر يوسف في كتاب السواج مشولة وينخي من أدم وفي الأسوار الاين. أهيد القاسم من ملائم أنه أن وقال التربيعي في نصب الرابان ١٩٥١ وروى أنو عهد في كتاب الأموال سناته. أنهى الشمني قال [إن يهدر منت فشان من حيف نصبح السواد فوجده سنة والالين الف الف عرب.

جُبرِيبِ الْتَكْرَمِ النُّنْجِيلِ وَالنَّحْلِ المُنْجِيلِ عَشَرَةً فَرَاهِمْ، وَمَا يَبَوَى فَلِيكَ مِنَ الاصْنَافِ يُوضِعُ عَلَيْهَا بِحَسْبِ الطَّاقِهِ، فإنْ لَمْ تُعِلَىٰ مَا زُفِيغِ عَلَيْهَا نَفْصَهُمُ الإِمَامُ.

وإذْ غَلْبُ النَّمَاءُ عَلَى أَرْضَ الْخَرَاجِ أَوْ الْفَلَاخِ عَنْهَا أَوِ اصْطَلَمُ الزَّرْعِ آفَةً فَالا خَرَاجُ عَلَيْهِمْ، وإذْ عَطَلَهَا صَاجِهُمَا فَعَلَيْهِ الْخَرَاجُ.

ومثلها البغول وُخِينَسَة فَرَاهُمُ ، وَمِنْ جَرِيب الْكُوم) شجر العنب، ومثله غيره والْمُتَّصِل) بعضه بيعض محبث تكون الأرض مشغولة به (والنَّخل المُتَصِل) كذلك (غَشَرَةٌ دَرَاهِمَ) هذا هو المنفول عن وعمر رضي الله عناه، قاله بعث وعثمان بن حُيِّف، رضي الله عنه حنى مسم مُنوَّاذُ العراني، وجعل حليفة عليه مُشْرِعاً، فبلغ سناً وللاثين آلف التب جريب ووضع دلبك على ما ثلثنا، وكان ذلك بمحضر من الصحابة رضوان افة تعالى عليهم من غير نكير؛ فكنان ذلك إجساعاً منهم⁽¹⁾، ولأن السؤن متفاوتة. والكبرم أخفها مؤنبة، والمزارع أكتبرها مؤنبة، والرطباب بينهما، والموظيفة تتفاوت بتفاوتها؛ فجعل الواجب في الكرم أعلاها، وفي السررع ادناهما، وفي الوطبية أوساطهما. وهدايةه. فَيْذَ بالانصبال لانها إذا كبانت متغرف بجوانب الأرض ووسيطها صرووع لا شيء فيها، وكدا لو فَرْسُ أَسْجَارًا فَهِر مُتَعَرَّهُ كَمَا فِي وَالْبَحْرِةِ وَوَمَا بِيْرِي ذَٰلِكُ مِنْ) بِفِيةٍ (الأَمْسَافِ) مَمَا لِيس فيه توظيف الإمام دعمره ونسى افة عنه كالبستان . وهو كبل أرص يحوطهما حائظ، وفيهما الشجار متفرفة يمكن النزرع تحتها . قلو ملطَّةُ، أي: منصلة لا يمكن زراعة أرضها، فهو كرم كما في والدرة (يُوضَعُ عَلَيْهَا مَحَلُتُ النَّهَاتُةِيَّ ﴿ لَانَ وَالْإِسَامِةِ رَضِي اللَّهُ مَعَالَى عَب إنها اعتبر فيما وَظَفَ الطاقة فتحترها فيما لا توظيف فيه، وغاية الطاقبة لصف الخارج، لأن التنصيف عين الإنصباف؛ ضلا يزاد عليمه وإن أطاقت، وتسامه في والكنامي، (فَإِنَّ لَمْ نُبِعَقُ مَنا رُفِيهِ عَلَيْهَمَا) بـأن لم يبتغ الخارجُ صعف الحراج (نقصَهُمُ الإمَامُ) إلى قدر الطاقة وحوباً، ويشغى أن لا يزاد على النصف، ولا يتقص عن الخمس، كما في والدوء عن والحداديء.

(وَإِنَّ غَلَى النَّاءَ عَلَى أَرْضِ الْحَرَاجِ) حتى صَبع زراعتها وأو الْفَطَعَ الساء (عَلَهَ او اصطلقم) أي استأصل والرّوع آفة السماوية لا يسكن الاحتراز عنها كنوق وحرق وشفة برد وأفلا خُراج عَلَهم التبكن من الزراعة، وهو النماء التقديري المعتبر في الخراج، حتى لو بقي من السنة ما يسكى الرّوع فيه ثانياً وحيه لا يحكن من السنة ما يسكن الأوق بالسماوية التي لا يمكن الاحتراز عنها لأنها إذا كانت غير سماوية ويمكن الاحتراز عنها كأكل الفرّقة والسماع والأنمام لا يسقط، وقيد الاصطلام للزرع لأنه لو كان بعد الحصاد لا يسقط، وتسلمه في والبحره (وَإِنَّ يَعْفَلُها ضَاجِهًا) مع إمكان زراعتها وقعلية الْعَرَاجُ لوجود النّمكن؛ وهذا إذا كان الخراج مُوظّعاًا،

⁽¹⁾ هو التعبر المثلثة من ١٩٨.

وْمَنْ أَسْلُمْ مِنْ أَمْلِ الخَرَاجِ أَجِلْ مِنْهُ الخَرَاجُ خَلَى حَالِمِ.

وَيُخُورُ انْ يَشْتَرِيُّ الْمُسْلَمُ الرَّضَ الْخُواجِ مِنَ الشَّكِيُّ، وَيُؤَخَذَ مَنَّةَ الخَرَاجِ، وَلاَ عُشْرَ فِي الْخَارِحِ مِنْ ارْضِ الْخَرَاجِ .

والجِزْيَةُ عَلَى ضَرْيَتِنِ: جِزْيَةٌ تُوضَعُ بِالنَّرَاضِي والصَّلَعِ، فَيُقَدُّرُ بِحَسْبِ مَا يَقَعُ عَلَيهِ الانْفَاقُ، وجِزْيَةٌ يَنْتَهِىءُ الإمَامُ وَصَّمَهَا إِذَا خَلَفَ عَلَى الْكُمَارِ وَاتَرْهُمْ عَلَى الْمُلاجِمِدُ، فَيضَعُ عَلَى الْفَنِيُّ الطَّاهِرِ النِنْسَ فِي كُلِّ سَنْةٍ ثَمَانِيَةً وَارْزَهِينَ بَرْهُمَا يَأْخُدُ مِنْهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ رُزِهَةً

أما إذا كان خراج مقاسمة فإنه لا يجب عليه شيء كما في والحياهرة، عن والعوائدة.

وَوَمَنَ أَسُلُمْ مِنْ أَقَـلِ الْخَوْرِجِ ، أَجَلَدُ بِنَهُ الْخَوَاجُ عَلَى حَالِجِهِ؛ لان الارض قبد الصفت بالخواج؛ فلا تتغير بنغير السنائلية.

وَرَيْجُورُ أَنْ يَشْتُرِي الْمُسْلِمُ الرَّشْ الْخَوَاجِ مِنْ اللَّمْيُ؛ اعتباراً بسائم العلاكمة وَوَيُؤخَذُ مُنْهُ؛ أي المسلم والْخَوَاجُ، الذي عليها؛ لانتزامه ذلك دلالة قال في اللهداية،: وقد صع أن الصحالة وضوان الله تعالى عليهم الشروا أراضي الخراج، وكانوا يؤدون خواجها؟؟؛ فلل ذلك على جنواز الشراء وأخد الحراج وأدانه للمسلم من صبر كراهة، الح.

(وَلَا عُشَـرُ فِي الْخَـارِجِ فِنَ أَرْضَ الْخَـرُاحِ ﴾ لأن الحراج يجب في أرص نُنحت نُمَـودُ وقهـراً، وانعشر في أرض اسلم أهالها طُوعاً، والوصفان لا يجتمدن في أرض واحـده، وسببُ المحقين واحد ، وهو الأرض النامية . إلا أنه يعشر في العشـر تحقيقاً وفي الخراج تقديراً، ولهذا يصافان إلى الأرض، وتدمه في والهدابة؛

(وَالْجِرْيُهُ) بِالْكِسِرِ ـ وهي - المسم لهما يؤخذ من العمل الدعة - ثانها تجزى من القتل: أي تقصم، والجمع جزّى كيلخية ولحى (عَلَى ضَرَتَنِ) الفدرب الأول (جِرْنَةُ تَوَضَعُ بِالقَرَاضِي وَالصَّلَحِ) من فهرهم والاستبلاء عليهم (فَتَقَلَّ بحسب): في يفسر (فَ يَقَلَ عليه الإَنْعَاقُ)، لأن المسربيب هو السراضي ؛ فلا يجبوز التعلّي إلى عبره ؛ تحرُّراً عن الفدريهم (و) العسرب الساني (جرَّزُهُ يَشَدِينَ الإَنْمَامُ وَصَعَفَهَا إذا عَلَمَهِم (فَيْفَسَعُ عَلَى الْفَيْهِمِ الْجَعَلِي واستوى عليهم (وأفَرَهُم عَلَى الْفَيْمِ الْجَعَلِي واستوى عليهم (وأفَرَهُم عَلَى الْفَيْهِمِ الْجِيلَ عَلَيْهِم مِن عقادِهم (فَيْفَسَعُ عَلَى الْفَيْهِمِ الْجِيلَى وهو من يملك عشرة

⁽²⁾ قال الربلي في نصب الرابة ١٩٤٧ قال بيهفي في السعوة. قال الو يوسعت القول ما قال أبو صيفة. إنه كان الإن مسعود وخدات بن الأوث والمسترز بن علي وشتريخ الشافتي أرض الحراج حدثانا مصالد حدثنا عامر عن عند من وقد السلمي أنه قال لامرز إلى انفاؤيت أرضا من أرض السواد فقال عمر المت عبداً عبداً عبداً عبداً العدر وذكر الربليم الماراً أخرى واجع حسب الرابة ١٩٤٢ ١٩٤٥.

فراهِم وَعَلَى الشَّنُوسُةِ الْخَالِدِ الْرِيفَةُ وَجَشُرِينَ فِرْهَمَا فِي كُنُّ شَهْرٍ فِرْهَمَيْنِ، وعَلَى الْفَقِيرِ المُقْتَمَى النِّي غَشْرُ فِرْهِمَا فِي كُلِّ شَهْرٍ فِرْهُمَا .

وَتُوضَعُ الْمِوْلِيَّةُ عَلَى أَهُنِ الكِتابِ والمُنجُوسِ وَعَبْقَةِ الأَوْتَابِ مِنَ الْمُنجَمِرِ، وَلَا تُوضَعُ عَلَى عَبْدَةِ الأَوْتَانِ مِنَ الْمَرْبِ وَلاَ عَلَى الْمُرْتَدُينِ.

عنی عبده ادومان من انعرب ود عمر

آلاف مرهم بصاعداً (في كالُّ سنةِ تعاليه والرحين برهماً) تشجّمة على الاشهر (يَاخَذُ في كُلُّ شَهَيرِ الرَّهِمَة وَلَمْ مِنْ السَّهِيلِ عَلَيْهِ وَالرَحِينَ بَرْهِماً) فَشَجِّمة على الاشهر (يَاخَذُ في كُلُّ شَهَيرِ المِنْ فَرَاهِمَ وَمَا يَعْفَ وَمَلَّ عِنْ المَنْفِينَ وَيَعْمَ وَمَا عِنْ الْمَعْرِينَ وَالمِنْفِق الْمَنْفِينَ وَمِنْ يَعْفَ وَالْمَنْفِينَ وَمِنْ يَعْفَى الْمُنْفِينَ وَمِنْ يَعْفَى مَا وَلَا يَعْفَى الْمُنْفِينَ وَيَعْمَ وَلَمْ الْمُنْفِينَ وَمِنْ يَعْفَى الْمُنْفِينَ وَمِنْ يَعْفَى مَا وَلِنَّ الْمُنْفِقِينَ الْمُنْفِقِلُ الْمُنْفِقِلُ الْمُنْفِقِلُ أَنْفِي حَرْهُما وَلَمْ وَلَمْ الْمُنْفِق فَيْ مُنْفِع وَلَمْ اللّمِنْفِق فَيْفُولُ مَا النَّذُولُ فَي النَّوْمُ فَيْ شَيْرِح وَالطَحَاوِيّ وَمَ شَاوِكُ عَمَالِكُ مَعْفَلُ مَا الْمُنافِق فَي شَيْرِح وَالطَحَاوِيّ وَمَ شَاوِكُ مَا النَّذِيلُ فَي شَيْرِح وَالطَحَاوِيّ وَمَ شَاوِكُ عَمَالِكُ مَعْلَولُ مَا الْمُنافِق فَي شَيْرِح وَالطَحَاوِيّ وَمَا شَوْكُ عَمَالِكُ مَعْشَلُ مَا فَيْكُولُ وَمُنْ الْمُنْفِقُ فَي مُنْ فِي الْعَلَاقِينَ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُعْلِقِيلُ الْمِنْفِقُ فَي مُنْ فَيْفُولُ الْمُنْفِقُ فَيْكُولُ الْمُعْلِقِيلُ الْمُعْلِقِيلُ الْمُعْلِقِيلُ الْمُعْلِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُعْلِقِيلُ الْمُعْلِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمِنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِيلُ الْمُنْفِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِيلُ الْمُنْفِقِلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِيلُ الْمُنْفِقِي

(وَلُوضِعُ الْجِزْيَةُ عَلَى أَهُمَلِي أَكِنَابِ) شياملً لليهيودي والنصر آني، ويتحس في اليهبود السامرية والنصرية المجتوبة على أهمل أيكناب شياملً لليهبودي والنصر آني، ويتحس في اليهبود السامرية والانهم يخلفونهم في فروع، ويتحد في العجزية من العمالية عند فأي طبقة، علائمًا لهما. ويحره (والمنكوس) وليو من العرب: لموضعه فإلا على مج وس فجراً أي والمحوس: جمع فجُوييني، وهو من يعبد النار (وَعَلَدُةِ الأَوْنُ) جمع وَثَمَ وهو الصمم، إذا كانو (مِنَ النجرية عليهم.

وَوْلاَ تُمُوضِعُ عَلَى عَبِدُهِ الْوَافِانَ مِنَ الْعَرْبِ)؛ لأنه يُتِيَّ السَّا بِنِ الْهُوهِم، وَا رَلَّ القرآنَ ملتنهم، فكانت المعجزة أظهر في حفها؛ فتم يُعدِّرُوا في كفرهم (وَلا) على والمرسَّدُينَ)، فكسرهم بعد الهندية لللإسلام، صلا يُقبل مهمنا إلا الإسلام أو الحسام، وإذا ظهرتا عليهم فتساؤهم وذَراويهم فيء؛ لأن أبا بكر رضي الله تعللي عنه استرقُ نسران بن حبية وصيانهم لعا

⁽¹⁾ قال الرياضي في نصيب الرابة ١٩٥٧هـ (وي أيجاري في مرسوسه عن مسالد السكي دال: أذا تناب عدر على مؤد يست. حرفوا بن كل عني محرم من المجوس ولم يكن عمر أحد أنه درية من المجوس حتى شها عدر عبد الرحمن بن موف أن وحول أن يها أحدها من مجوس عدر المراب محرب مجهد الماس الجزية والموادعة وروى مالك في الموطأ عن الرهري . أن رسول أقلاق أخذ أن يريه من مجوس المجدون ووله عرب المحرب المحرب المحرب عدل وقال الم يروه موصولاً إلا المحمد المحرب الماس برووا ماسك عن الرهاي على المحلب المحرب المحرب

وَلاَ جَرْبَةَ عَلَى أَمْرَاتِهِ وَلاَ صَبَيِّ ، وَلاَ زَمِنِ، ولاَ اعْمَى، وَلاَ نَقِيرٍ غَيْرَ مُعَنَبِلِ، وَلاَ عَلَى الرَّهْبَانِ، وَالَّقِينَ لاَ بُخَابِطُونَ النَّاسُ.

وَمَنْ اسْلَمْ وَغَلَيْهِ جِزَّيَةً سَفِطَتْ عَنْهُ، وإن اجَّنْهَمْ خَوْلَانِ فَدَاخُلُتِ الجِزْيَةُ.

ارتُدُوا وقلسهم بين الغالمين(⁽¹). وهداية و.

(وَلاَ جِرْيَةُ عَلَى اشْرَأَةٍ وَلاَ ضَيِّ) وَلاَ مُشُونِ وَلاَ مُسُود (وَلاَ زُينٍ، وَلاَ أَعُسُ) ولا معلوم ولا شيخ كبير؛ لأنها وحدت بدلاً عن الفنال، وهم لا يغتلون ولا يقانلون لصدم الاهلية (ولا تقيير عَنِي مُكْتَبِين وبو بالسؤال، لعدم الطاقة، علو قدر على ذلك وضع عليه، وفهسئاني، (وَلاَ عَلَى الرَّهَائِنَ النَّيْنُ لا يَخَالِطُونَ السَّالَ)؛ لابهم إذا لم يختال علوا الناس لا قَتَلَ عليهم، والأصل في ذلك: أن العزية لإسقاط الفتل، فمن لا يحب عليه الغزل لا نموضع عليه الجزية وسمامه في والاحتيار الأنام، ولا نوضع على المسلوك ولا المكاتب، ولا السنير، ولا أم المولاء لعدم العلل، لا يؤتي عنهم مواليهم، لتحملهم البريافة بسبيهم، والبيئرة في الأهليه وهندمها وقد وسم الإمام، في أداق أو عنق أو بلغ أو برأ يُعَدّ وضع الإمام، في أداق أو عنق أو بلغ أو برأ يُعَدّ وضع الإمام في تُوضع عليه حتى تعليمي تلك السنة، كما في والاختيار الأناء.

﴿ وَمَنْ أَسُلُمْ وَعَلِيْهِ جِزْيَةً﴾ ولو يعد نمام العنول (شَفَظتُ عَنَهُ) ! الانها تجب على وجه العقوبة تسقط بالإسلام كالفتل، وكذا إذا ماب، لان شرع العقوبة في الدنيا لا يكون إلا المدقع النسر، وقد اندفم بالسوت، وتعامله في والهداية، (زَإنَ الجَنْفَعُ عَلَيْهِ) أي هني الذمي (حَوَّلان) فاكتبر

إذا > قال الريامي في نصب الرجة ١٤ ده! رواء الواقدى في كتاب الأردة عن محمود بن ليد فقتر ولعة البعامة في خبر هميل ومن ذلك المدي أم محمد الحقية وانتها يُعرف بالامحمد بن الخديمة، وهو ابن علي من أبي طالب مها.

الطر الدراية ١٣٥/٢.

⁽٢) فان في الاحتيار: وولا جزية على الرهان المنتزلين، ولا على فقر غير منسل، والعراد الرهان الدين لا يقدرون على العمل والمهاجين وتحويم. أما إنه كامر بفدرون على العمل فيجيه عليهم وإن احتراب وتركزا العمل لانهم بمدرون على العمل فصاروا كالمبتعلين إذا تركزا العمل فتؤهد منهم الجريم. وفقره تعطيل أوضى العمرابو، هـ.

⁽٣) - فإن: وولو أدوك التمسي أو أقاق العجنون أو عنق العد أو برأ العربص قبل وضع الإمام الحربة وضع هنهم، ولو معد وصع الجردة لا توضع عليهم، لأن المعنى أعنيتهم عند الوضع، لأن الإسم يحرج (يباله العمرج) في تعرف طالهم في كل وقت، ولم يكونوا أملاً وقت الوضع، يخلاف العمر أدا أيسر بعد الوضع سبت يوضع عليه، لأن الفقير أمل طبورية، وإن سقطت عنه للعجز وقد والده هـ.

وَلاَ يَجُوزُ إِخْدَاتُ بِيغُـةٍ وَلاَ كَنِيسَةٍ فِي ذَارِ الإِنسَالامِ ، وإذَا الْهُذَمَتِ الكُنَّائِسُ والْبِيْمُ القُديمَةُ أَعَادُوهُا.

وَيُؤَخَذُ الْمُلُّ الذَّمُوْ بِالنَّمَائِزِ عَنِ الْمُشْلِيينَ فِي زِيْهِمْ وَمَرَاكِبِهِمْ وَسُرُوجِهِمْ وَفَلاَنِيهِمْ. ولا يُرْكُونَ الخَيْلُ، ولا يُحْمِلُونَ السَّلاَخ.

--.----

(نَدَاخُلُتِ الْجَزْيَةُ)؛ لانها عقوبة، والعضوبات إذا اجتمعت تنداخلت كالمصلودا؟)، وقبل: خبراج الارض على هذا الخلاف, وهذاية.

(وَلاَ يَجُوزُ إِسْدَاتُ بِيَعَةً) بكسر الباء (وَلاَ كَنِينَةٍ) وَلا ضَوْمَة، ولا بيت نار ولا مقبرة (في دار الإشلام) قال في والنهاية: بقال كنيسة اليهود والنهارى فينسبوهم، وكذلك البهة كان مطلقاً في الأصل، ثم غلب استعمال الكنيسة لمنجد اليهود، والبهة لمنجد التعارى. احمد قال في واقفعه: وفي ديار مصر لا يستعمل لفظ البهدة، مل الكنيسة فمنجد القريفين، ولفظ الدّير وهو والمحارى خاصة. احمد وهو والمحارة كما في والفهم ووَوْقَ الدّيار الشابة، ثم إطلاق دار الإسلام يشمل الأمسار والقرى، وهو والمحارة كما في والفهم ووَوْقَ الْهَنْفِ الْكَنْبُ وَالْبِعُ الْقَدِيمَةُ أَعَالُوهُا) حكم ما كانْتُ، من غير زيادة على البناء الأول، ولا يعدل عن الفغى الأول إن كفي، وتسامه في دشسرح الوجابية، لا تُقَي وتسامه في دشسرح الوجابية، لا تُقَي وتسامه في دشسرح الوجابية، الإنهاء الإعادة، إلا أنهم لا

(رُيُوْعَدُ أَمْلُ الذَّمَةِ): أي يكلفون ويُلُومون (بالنَّمَيْزِ فِي المَسْلِينِينَ فِي ذِيَّهِمَ) بكسر أوله -لباسهم وطانهم (وَمَرَاكِهِمْ وَمُرُوجِهِمْ وَضَلَابِهِمْ) ولا يُعالنون، ولا يُعْذَلون بالسلام، ويضيق عليهم الطريق، ظو لم يكن له علامة معيزة ظعله يعاسل معاملة المسلمين وذلك لا يحور (ولا يُرَكُّونَ الْمُشِلِّ وَلا يُحَيِّلُونَى وفي بعض والسخ ، يجسلون (السَّلاَح) أي لا يمكنون من ذلك الان في ذلك توسعه عليهم وتفوية لشوكتهم، وهنو ممالات اللازم عليهم، ويمنعون من لبس العمالم وزَّنَار الإبريسم؟ والسِّاب الماخرة والمعنصة بأهل العلم والشرف، ويُظهرون الكشيونات ريضه الكاف جمع كسبيح، خارس معرب: الرَّنَار من صوف او شعر، محيث

⁽¹⁾ تداخل الجرية _يجب إذا احمام على من وجت علي جرية منتين لم تؤخذ إلا لهذة واحدة _ هو مذهب لمي حبية رحم افه _ زقال أبو بوصف ومحمد: نجب تحميم ما مضى | لأن مضى المله لا تأثير به في إسماط الواجب تلاديون. ولأبي حنية ما أشار إليه فشارح وحاصله أن الخبرية علوية على الكفر، والأصل في البنويات المتباحل كالمحدود، ولبضاً فيما شرعت الجزية لزجر الكفار، ولا يتصور الزجر عن الوبن المباني.

⁽٢) الإيرشم: الحرير.

َ وَمَنِ النَّذَةِ مِنْ أَدَّاهِ الْمِحْزِيَّةِ. أَوْ فَقَلْ مُشْلِهاً ، أَوْ سُبُّ النبيُّ خَلَيْهِ الصَّالاَءُ والسَّلاَمُ، أَوْ زُنَنَ بِمُسَّلِمَةٍ لَمْ يُنْفَضُ عَهْدًا، وَلاَ يَلْتَقِضَ النَّهَامُ إِلاَّ بِأَنَّ يَلْحَقَ بِهَارِ الْمُسَرَّبِ، أَوْ يُمْلِئُوا عَلَى مَرْضِم فَيْخَارِلُولَا.

وَإِذَا الرَّنَةُ المِسْدِمُ عَنِ الإِشْلَامِ عُرِضَ عَلَيْهِ الإِشْلَامُ، فَإِنْ كَانْتُ لَهُ تُشْهَمَةً كُشِفُ لَهُ، وَيُعْسِنُ ثَلَالُةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ أَشْنَمُ وَإِلَّا فَعَنْ، فَإِنْ فَلَنْهُ فَائِلٌ فَبَلْ عُرْصِ الإسلامِ عَلَيْهِ كُوهِ

يكون في علظ أصبح فوق النياب. ويحب أن تميز نساؤهم عن نساله في الطرقات والخصامات. ويجعل على دورهم علامات: وتمامه في والأشياد في أحكام الدمي.

(أو من النبخ) من الحل اقدمة (مِنْ أدام فَلِجَرْيَة أُو فَنَى مُسْلِماً) أَو فَنَه عَن دِينه أَو قطع الطريق (أو من النبكي فيهم) أو لفته عن دينه أو قطع الطريق (أو من المسلمة والورثي المسلمة لم يُنتهض عهدة)؛ لان كفره المعاون لم يديع العهد، فالطريق لا يوقعه : فتؤخذ منه الجرية جبراً إذا استع من أدام الحزيبة ويُنتقوني منه الفصاص فيها قتل، ويقام عليه الحدة إذا رنى، ويؤثّب ويعاف على السب يحاوي، وعرف واحتار بعض المناحرين فقه، ونعاه وبن الهساه، وأخي ما ماحير الرهلي والله في المعرف المناقبي بالمعرف المناقبي أبي المعرف أنه وزد أمر سنطائي المعلم بفول النب المهارية المناقبة وإلا أن يقعني الحدة عن المراقبة وهو دام أفني، ونعامه ويد (ولا يُنتقعى أخهة) أبي العهد عمارية خراباً عليا أيقوى عهدهم، ويصيرون خراباً علياً في المحدة عن الإدامة والمدونة وهو دام فسر الجراب؛ فيقص عهدهم، ويصيرون كالمرتب على فيول القدمة، كالمرتب بقتل، ولا يحتر على فيول القدمة، والمورنة بجبر على الإسلام

(فصل في الموتد)

ولها أنهى الكلام على الفعي، أخذ في بينان أحكام السرند، وهو الرَّ جع عن الإسلام، نعال: زواد أرَّتَكَ النَّسُلَمُ في الإسلام) والعياد بالله معالى (غَرض غليه الإسلام) استحباباً على المناهب؛ قبلوعه الدعوة، ودره وفإنَّ كانت له طُبهة كشفت له، بين تشره العرض إو الطحر أنه لا يرتد إلا من شبهة (ويُخشَّى تُلالة يُعم) نداء، وعلى إن الشَّهل وجوباء والا ندب، ويعترض عليه الإسلام في كل يوم (فإنَّ السَّلَم) فيها، وكذ الو ارسةُ تانباً، لكنه بُضَّراب، فإن عباد يضرب ويحبس حتى تظهر عليه التوبة، فإن عاد نكذت من التراب قال في والهداية، وكذب نبويته أن ويجس حتى تظهر عليه التوبة، فإن عاد نكذت، تتارخانية، قال في والهداية، وكذب الموسود، أها يتراً عن الأدبان كلها موى الإسلام، ولو نبراً عبا الته في إليه كداء؛ أحصول المتصود، أها لَـٰهُ فَيْكَ، وَلَا شَيْءٍ عَلَى الْقَـابَلِ ، فَـائَمَا السَـرَائَةُ إِذَا آزَنَتُكُ فَـلَا نَقْسُلُ ، ولكِنَ لُمُسْسُ حَمَّى تُشهِمُ

ويؤولُ بِلَّكَ الْمُمْرَتُمُ عَنْ الْمُواقِعَ بِرَفْتُهِ وَوَالَّا مُرَاعَى، فَـاِنْ السَّلْمَ غَافْتُ عَلَى خَـالهَا،

(وَالَا) لِي. وَإِنْ لِمُ يُشْمَعُ (فَيْل) لِمَعْدِيث: مِمَنَّ زَلِكَ فِيقَةٌ ضَافَقُلُونُ (1) وَفَإِنَّ فَيْق الإسالام عليه تُحْرِه فَلِنْكُي "تَسَرِيها أو تحريصاً على ما مارٌ من حكم العرض وؤلا شرَّ مالي الفائِس)، تقتله مباح الده.

﴿ وَأَمَّا الْمُرَافَّةِ إِذَا أَرْضُدُتْ فَلَا تُقْمَلُ شَهِيهِ ﷺ عَن فَدَلَ النَّسَاءِ، مِن عَيْسِ تَفْرَقَهُ مِن الكَافَرَةِ الاصليةِ وَالْمَرَنَّذَا ۚ وَرَكِنْ تُحَيِّلُ خَلِّي تُسْلِمِ} لامناعها عن إيفاء حق الله تعالى بعد الإقرار، تشجير علم الابقاء بشحس كما في وحفوق العالان وهذا بذه

(ومَرُولُ مِلْكُ المَّوْلُهُ عَلَ الْمُوالِمِ مِرْفَتِيءِ أَرُوالِ هَسَمَةَ دَمَّهِ، فَكَدَا عَسَمَةَ مَالَمَ قَالَ وَحَمَالُ الإسلام، وهذه كول فأبي حيفه، وقال وأبو يوسعه و ومحمده الا يؤرب، و والصحيح، وهيأ الإسام، وعليه مشى الإمام والرهامي، و والسمي،، وعيرهمما، وتصحيح، وإحما يرول ملكه عند عالى حيفة، (رُوَاهُ مُراعَى) أي: موموفاً إلى أن يتبين حاله؛ لاد حالة مشرفة بين أن يُشتَم فيعود إلى العصمة، وبين أن يُشت على ردته فيقتل (فأنُ الشّم عافتُ) حرمه المولة (في خالهًا)

راه بـ العرامة المبدري (۲۰۱۷ تا ۱۹۶۸ وأمو وارد ۱۳۵۱ والمسيش (۱۰۵۷ والترميذي ۱۹۵۸ و بي ماهمه (۲۰۵۸ والد راسته و والمدرنشي ۳/۱۹۱۸ والميهمي (۱۹۵۸ والحديد ۱۹۸۱ و ۲۸۳ من طرق من مقدرية والى منساً رحمي المه عند حراق فوماً منام من عمامي تفال: لبو كنت أما لم حراتهم والى التي ∰ فال الا تصديرا عبدات الفه وامتنائهم كما قال النبي ∰ن من بدل بن معاقلوه ورواية أصرى للمعاري وأي عمل سرادف واحرفهم، وومم الحاكم فاصرحه ۲/۳۵ وقال صحيح ولم يعرف،

ر أُحَرِّحَ سَاخَتَصَارُ الطَّيْنَسِي ٢٨٥٩ وَالنِسَائِيُّ ٧ (٢٠٤ وَالدَّارِنَافِي ١١٣/٣ وَفِهُ عَلَى مَا وَسَا وأندوه

التنبية أأزوره المصنف بقبط فترثاه وهوا فرست

 ⁽٥) - الدراد حدث باعد عن ابن عدر داد العرقة وأحدث في بعض معاري الليني في مفتدرة فبالكور رسنوار الله ويج المل اللمنة والصمائلة وفي رواية دلمهي (.)

العربية المحاري ٢٠١٥ و كانت وسلم ١٩٤٥ ع ٢٠ . ٢٥ وأواد ود ٢٠١٥ والرمدي ١٥٦٩ والرام سمعه ١٩٤١ والدفارس ٢٣٧٠ والسهلو ١٩٤٩ وأحمد ١٩٢٢ م ٢٠٠ و ١٩٤١ و ٩٠ كيهم من طبايق بالمع عن البر عمر يهاء اللساق وفي احدث السرمة أبو داور ٢٠١٨ في غرود وقلي المقدمة حالدس الوليد هال رماح بن رسم أحد الفياساية دمت السر 25 وحلاً فقال الل لحالد ولا تشمل الركا ولا مسعاد.

العُسَيَّةَ . هُوَ الأَخْيَرُ وَلَقُوْ مُعَلِّمُتُهُ الذَّ بَكُونَ بَعَرَ مُعَلِّحًا . وَفِي النَّبُ أَخَلُوبُ وَخَرَجُهُ الذَّاكِمُ المُخْلَقِمُ . (1977 وأسند 1874)

وإنَّ مَاتَ أَوْ قَبْلُ عَلَى وِدُنِهِ أَنْتَفَلَ مَا كَانَ أَكْتَسْبَةً فِي خَالَ الإسلام إلى ورَثَيْهِ فَصَلْمِينَ،
 وكانَ مَا أَتَصْلَبُهُ فِي خَالَ وِدُنهُ فَكَ، قَبْلُ لَجَنَّ بِفَادٍ الْحَرْبِ مُرْتَمَلًا وحَكُمْ الخَاكِمُ بِلْحَافِهِ عَنْقُ مُذَرِّرُوهُ وَلَمْهَاتُ إِلَا إِلَيْهِ وَلَيْهِ وَلَيْقِلُ مَا اكْتَسْبَهُ فِي خَالِ الإَسْلامِ إِلَى وَزَنْتِهِ الشَّمْلِينِ، وتَقْضَى الدَّيُونُ التِّي لَمِنْةً فِي خَالِ الإَسْلامِ مِمَّا أَتَعْسَبُهُ فِي خَالِهِ الإَسْلامِ وَمُا أَرْمَةً فِي خَالَم يَدُبُوهُ مِنْ النَّمْلِينَ فِي خَالَم يَدْبُوهُ فِي خَالَم يَدْبُوهُ مِنْ النَّهُونُ فِي خَالَم يَدْبُوهُ مِنْ النَّسَامِ فِي خَالَم يَدْبُوهُ مِنْ النَّهُونُ فِي خَالَم يَدْبُوهُ مِنْ النَّهُ فِي خَالَم يَدْبُوهُ مِنْ النَّهُ فِي خَالَم يَدْبُونُ فِي اللَّهُ وَلَا أَيْمَالِهُ فِي خَالَم يَدْبُونُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ ، وَمُا أَرْمَهُ مِنْ النَّهُ وَمُا يَعْمَلُهُ فِي خَالَم يَدْبُونُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ ، وَمُا أَرْمَهُ مِنْ النَّمُ لِلْمُ إِلَيْهِ إِلَيْهِ اللَّمْ لَهُ مِنْ النِّهُ فَيْ وَمُنْ إِلَيْهُ لِللْمُ لَاللَّهُ فَا الْمُسْلِمِينَ ، وَمُا أَرْمُهُ مِنْ السَلْمُ مِنْ النَّهُ فِي خَالَم يَعْمَالُهُ فَيْ مِي خَالَمُ لِنَاكُمُ وَاللَّهُ فِي اللَّهُ لِلْمُعْلَى اللَّهُ لِيْ فَكُونُ اللَّهُ لِلْمُنْفِقِينَ اللَّهُ لِيَوْلُونُ اللَّهُ لِينَالِهُ إِلَيْهُ لِلْمُ الْمُنْفِقِينَ اللَّهُ لِيَنْ فِيلُولُ الْمُؤْمِ اللَّهُ لِينَالِهُ لِمُنْ الْمُعْلَى الْمُؤْمِلُ لِينَالِمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُنْفِقِ لِلْمُعْلَى الْمُعْلِمِ لِلْمُلِيلِينَا لِلْمُعْلِقِيلُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُنْفِقِيلَةُ لِلْمُنْفِقِيلُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُنْفِقِيلِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِيلُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُنْفِقِيلُ الْمُعْلَى الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمِنْفِيلِ الْمُعْلِقِيلُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِيلِ الْمِنْفِقِيلُ الْمُعْلِقِيلِيلِيقِ الْمُعْلِقِيلُ الْمِنْفِقِيلِقُ الْمُعْلِقِيلُمُ الْمِنْفِقِيلُ الْمُؤْمِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِيلِ الْمُعْلَى الْمُعْلَقِيلُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُؤْمِقِ الْمُعْلَقِيلُولِ الْمُعْلَى الْمُعْلَقِيلِ الْمُعْلِقِيلِ الْمُعْلَقِيلُ الْمُعْلَقِيلُ

السابق، وصار كانه لم يرقد (وَإِنَّ مَاتَ، أَنْ تُبَنَّ عَنَى رِدْيَهِ)، أَو لَحَق بدار الحرب وحَكم بَلْخَافَه وَالْمُقُلِّ مَا كَانَ أَكْسَبُهُ فِي خَالَ إِسْلَامِهِ إِلَى وَرَثِيهِ الْمُسْلِمِينَ)؛ لوجوده قبل الروة، فيستند الإرت إلى قشر جزء من اجزاء إسلامه؛ لأن رفته بعنزلة موته، فيكون توريث المسلم من المسلم (وَكَالَ مَا فَخَسَبُهُ فِي حَال رفته كسبُ مَا تُعَسَّهُ فِي حَالِهِ رَدِّيه نَهُ أَيُّ للمسلمين؛ فيوصح في بيت العالى؛ لأن كسبه حال رفته كسبُ فيرج الله ليس هيه حق لأحد، فكان هيا كمال الحربي. قبل «الراهماء» وأخل عند دأي حيفة، وقالاً: كلاهما لورثه، والصحيح «قول الإمام» واحدار قوله فالسرهائي، وحالت في».

(وَإِنْ لَعِنْ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتُكًا وَحَكُمْ الْحَاكُمْ لِلْمَاقِهِ عَنَى مَدَّمُ وَهُ مِن ثَمَتَ عَالَم وَالْمَهَاتُ الْوَلَامِهِ عَنَى مَدَّمُ وَهُ لَلمُوسَاتُ وَالْمَهَاتُ اللّهِ وَيَكُونَ وَلاَهُ لَلمُوسَاتُ كَمَا يَكُونَ لَلْمُوسَاتُ وَلَمْ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلاَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلاَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلا اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلَى اللّهُ وَلِمُ اللّهُ وَلا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُولُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُو

 الشَّفْرَاهُ أَوْ نَصْرُفْ فِيهِ مِنْ أَمْوَالِهِ فِي خَالِمْ وَتَنِهِ مُوَفُّوتٌ: فَإِنَّ أَسْلَمْ صَلَّتُ عُفُودُهُ. وإِنْ مَاكَ أَوْ فَتِلَ أَوْ لَجَنْ بِدَاوِ الْخَرْبِ بِطَلْكُ

وَانَّ عَدَّ الْمُرْقَدُّ بِلَّهُ الْحَكْمِ بِلَحَاقِهِ إِلَى ذَارِ الإِسْالَامِ مُسْلِماً، فَمَا وَجَلَهُ فِي يُبِه وَرُقَةِ مِنْ مَالِهِ بِقَيْدِ أَخِذَهُ

وَالْمُؤْلَذُهُ إِذَا تُصَوِّفُ فِي مَالِهَا فِي خَالَ رِدَّتِهَا خِازْ تَضَرُّفُهَا

وَأَصَالَوَى لَهِي لَغَلِب لِمُؤخَذُ مِنْ السَوَاقِهِمْ ضِعْفُ مَا يَؤَخَذُ مِنْ المُسْلِمِينَ مِنَ الرَّحَاةِ،

(زَمَّا بِامْهُ) السرئد (أو اشْتَرَاهُ) أو اعتقه أو رهنه وأوْ نَصْرُف بَيْهِ مِنْ أَسْوَابِهِ فِي خَالَدِ رِدْبُهِ) عَمْو (رَفَّا بِامْهُ) السرئد (أو اشْتَرَاهُ) لم الله على مرتبه (وَإِنَّ أَسْلُمُ صَحْتَ الْمُعُودُهُ) لما مر أنه بصير كانه لم يرتبه (وَإِنَّ أَسْلُمُ صَحْتَ الْمُعُودُهُ) لما مر أنه بصيره كلها؛ لال بسطلان عصبته أوجب خَلْلاً فِي الأهلية، وهذا عبد دأي حنيمة، وقالاً يجوز ما صنع في الرجهين؛ لوجود الأهلية لكونه مخاصلًا، والملك لقيامه قبل مرتبه، والصحيح قول الإمام كما سبق، قال في الهداية؛ واعلم أن نصرنات المرتب على أقسام، بالد بالأنفاق كالأستبلاد والطلاق لأن لا يغتفر إلى حقيقة المنت ونسام الولائة، وباجلُ بالانفاق كالدكاح والدبيحة؛ لأنه يعتمد الماة ولا ملة له، وموقوف الانتهام والموقيد ما لم يسلم، ومؤتف وهو ما عددائم، احد.

(وإنَّ غاد المُوْتُدُ بَقَد الْحُكُم طَخَافِهِ إلَى ذَارِ الإَسْالَام مَسْقِماً فَمَا وَخَلَةً فِي لِيهِ وَراتِهِ أَو في بيت العال (هِرَّ مُلَّهِ بَعَيْه أَخَلُهُ) لأن الوارث أو بيت الساق إنسا يحتف لاستضائده عادا عند مسلماً احتاج إب فيضّم عليه لأنه ماك عليه بغير عوض، فصار كالهية، تُبَدُّ بما بعد الحكم لأنه إذ عاد قبله فكانه لم ترقيد كنا مان، وماله بل لأن أمهات أولاه، ومُ شُرِيه لا يعودون إلى المروَّ، ويوجوده بعيت لأن الوارث إذا أوّاله عن ملكه لا يرجع عليه؛ لأن انفضاه قد فَتَحُ بسليل مصحَّح فلا ينفس كما في والهداية.

﴿ وَالنَّرَائِلَةُ إِذَا تَصَوُّفُتُ فِي خَالِهِ وَيَا خَالِ رَدَّتِها جَاوَ تُضَرِّفُها ﴾؛ لأن ردَّتها لا تُزيل عصَّمتُها في حق الديم في حق العالم بالأولى

وَيُنْصَارَى بِنِي تَفَلِتُ مِن وَالِنِي مِن العرب مِن ربيعة شَفْسُرُوا فِي الجاهلية وصدوا وَمُهُ للمسلمين (يُؤْجَدُ مِنْ الْوَاقِيمُ صِفْفُ مَا يُؤْخَذُ بِنِ المُسْلِمِينَ مِنَ السُّكَامَ لان الصلح وقع كفلك إويُؤْخَذُ مِنْ بَسَاتِهِمُ، ولا يُؤْخَذُ مِنْ صِبْلِهِمُ ، لان الصلح على الصدقة المضاحفة، والصدقة نحب عنهن دول الصيان ؛ فكذ المصافف.

وْيُؤْخَدُ مِنْ بَسَاتِهِمْ، وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْ صِبْيَاتِهِمْ.

رَّفَ جَهَةُ الإِمَاءُ مِنَ الخَرَاجِ وَمِنْ أَصْوَاقِ لِنِي تُغَيِّتَ وَمَا أَهْدَهُ الدِّسُ الْخَرَّبِ إِلَى الإَمَامِ وَالْجَوْرَةُ فُصْرَتُ فِي مُصَالِحِ الدَّاهِمِنْ: فَشَاهُ مِهْمَا النَّفُورُ، وَتُبَنِي الْفُلْطِرُ وَالجُمُورُ، وَيُعْطَى قُضَاةً المُسْلِمِينَ وَعَمَّالُهُمْ وَعُلْمَاؤُهُمْ مِنْهُ لَا يَكْفِيهِمْ، وَيُدْلَعُ مِنْهُ أَرْوَاقُ الْمُفَاتِئَةِ وَفَرَارِهِمْ.

ياب الْبُغَاةِ

وإذًا تُغَنِّبَ قُومٌ مِنَ السُّمْلِيمِن عَلَى بَلْدِ وحَرْجُو عَنَّ طَاعَةِ الإمَامِ دَصَاهُمُ إِلَى الْعَوْدِ

. . .

ولما أننهن الكلام على أحكام المرندين أعد في الكلام على أحكام البدة.

والْبُقَافِر. جَمَعُ لَاقِي، فِنْ لِغَي عَلَى الناس: ظلم واعدى، وفي عرف الفقهاه: الخارجُ هن طاعة الإمام الحقّ مدير عني، كما في والتنويره.

باب البغاة

وَرَافَا تَغَبُّ فَرَمُ مِنَ الْمُدْيِمِينَ عَلَى تَدِي فَيْدَ بِالمِسْتَمِينَ لأَنْ أَعَلَّ الدَّمِيةَ إِنَّا عَلَى موضع للحواب صاروا أهل حرب كما من (وَحَرَجُوا عَنَّ خَاعَةِ الإَمَامِ) أَو شَاعَة باللّه قال في والخالية من والسيرة - قال علماؤنا: السقطان يصير سلطاناً بنامرين: بالمجابعة معه، ويُحْتِير في العبايعة حديثة الشراعهم والمباعهم، والذالي. أن ينعذ حكمت هي رعبته حديثاً من فهمره وحدوث الدائل بديل مسال المسائلة وإن بدير من النائل والدائل حكمة فيهم المجرد على قهرهم لا يصبر سلطان! هوان مسال مسلطاناً بالمعافقة فلا بالمعافقة فلا يعدل بدين الدائل بحدث وإن المسائلة بالمائلة ولا تتحياناً وإلى المعافقة بدين الدائلة المعافقة وإكافة على أنهم بهم إن الدوا شهوا، العمل الشر بسمام الله وإلا بالدؤكم بعد المعافقة والكشف على أنهم بهم إن الدوا شهوا، العمل الشر بسمام الله وقال بالدؤكم المعافرة الم

⁽٢) - قال الرئيس في نصب الربة ١٩٩٢، "خرج التسائل في والسن الكاري، في خصائص على يعسمه عن س عنمين من المعاجرجت النعزورية اعترانوا في ديا وكانتوا سنة الاناء تقاب لعمى ابدأتهر العلومين أترد بالهاجاة الملي التنم هؤلاد الصوم، قبال: إلى أحاده علينك فنت اكبلاً اقتصت تبالى، ومقينته، حتى لاحقال علمهم في ماري وهيا مجتمعون فيها فعالوا العرامية منك بالخن عناص منا فيناه بشأكم فلت الأستكبراس عند أصحاب السي ﷺ المهاجرين والأنصام ومن عند الله عبد النبي ﷺ وصهره، وطبهم عول القوال، فهم التذير للذيلة منكبين وليمل فيكتم منهم المبرالالتفكم ما يغولون وأسمهم ما تضولون العاشعي أبي حراسهم، قب العاشر مناطقت على اصحاف وسنول الفايتلة والن عماء، وتحسه، وأول من أس ما فساءًا أثالات ا ويب أنها من ؟ والواء إحداهم إن حكم الرحال من دين الله أوقد قال تعافى: ﴿إِنَّ السَّحَكُمُ إِلَّا أَلْمَهُ فَاست هذه والعدد القائل أواد: الثالثة الطبع فالسائل والعابسية وتعابيعهم. فإن تحسوا كعاراً لله حداد الساطان وأمر بهم وإن كالوا مؤمس بقد حرمت علينا ومنؤهم فلمت أعماء أشرى فالواء وأف الثالثة. فإنه مجد عسم من أمير المؤمس وإن ليربكي أسر المعاميس فهو أمر الكامرين فللناء هل عبدكم شيء هيرا فالنواء حسب هدان فلما لهم الرابط إن نوات عليكم من كان الله وعدتكم من سنة سنَّه ما يود لديلكم هذا البرحمود؟ فالول المهم لعلم. فقت الرافيكين إله حقَّم فرحال في دين الله فأنا أقرأ عليك أن فيد صبَّم الله حكمت إلى الرسال في أرب السهاريم درهم قال تعلق ﴿ لا تقتلوا الصينة وأنس حرم ﴾ إلى قوله ﴿ ويعكم به در" هندل منكم له وقال من السرأة وذرجها فإوان خفتم شقاق بنتهما فنابطوا حكمنا من أهله وحكماً من أعقهانها المتدكيم الله الحكم الزامال بن اجفوا دماتهم وإحمالاح دات بمهم أحمراأم في أرسم تعلهم . ع درهمًا؟ مقاتل: اللهم بن في على دمائهم واصلاح دات سهم فلماء الحرجت من هذه؟ تبالواء اللهم يام، فلناء وأما تانكور إنا قائل ولم سبء ولد يعلم، العلوب ألكم هائلة فستحوا مها ما تستحلواً. من جيرها وهن الكام لكن فعلتم للله كفرته وإن فلتم البسب بأمنا فعنة كفرتم هال الله مسلى. ﴿ لَنَّهَى أُولَى بالمؤمين من أعملهم وأزواحه أمهانهم) فأشد بن صلائين، فأسوا مهضا بمحرح أحرجت من فلقه الإنجري؟ قالو . اللهم بعد، قدل: وإما فولكم : صحابت من أمير المؤملين فإن رسول الله 🎥 دمه فريتماً بيوم البعديبية على أن مكنت بدهم ومينة كتباءً فصافي اكتب. هذا منا فانفس عمينة محمد ومسون الع 🛳 ه فقاء إلى الوائد فيركنا بعلم البك رسوق القراب صعمتاك عن البت ولا مانشناك، ولكن اكتب محمد بن همه الله مقال. و لد ومي لرسول الله وإلى كالمسموم، ما علي اكتب المحمد من حد الله فرسول الله 🚜 تجر من عينٌ وقد بجا يهم والم بكن مجود بلك مجواً من السوة الخرجة من هيله الأخرى؟ قبالوا: اللهم محم غرسع سهم الفاراء ونفي مناترهماء فقننوا عني صلالهم فظهم المهاجرون والأنصارة اعما

حَمُّى لِفَرُق جَمْعَهُمْ مَانَ تَحَانَتُ لَهُمْ فِنهُ أَجْهِرَ عَلَى جَرِيجِهِمْ وَالْبَامُ مُؤلِّنَهُمْ، وإنْ لَمْ بَكُنْ لَهُمْ أَفَانَا لَمْ يَعْهِزُ غَلَى خَرِيجِهِمْ وَنَمْ يَشْعَ شَوْلَتُهُمْ. وَلا نُشْنَى لَهُمْ فَوْيَهُ. وَلا يُغْنَمُ لَلمْ

وْلَا بْلِّسْ أَنْ يُفَائِلُوا بِيسَلَاجِهِمْ إِنِّ آخَتَاجَ النَّسْلَسُونَ إِنِّيهِ، وَيَحْسَلُ الإضامُ المؤالهم،

ه لهداية») حكادة ذكر «القنديري» في ومحصره»، وذكر «الإمام» لمصروف وبحو هم راده أن عنده يجور أن بيدأ بقنالهم إذا تعمكروا، وإحتمعوا لأن الحكم يُدار مع الدليل وهو الاجتماع والامتماع، وهذ لأمه او تنفظر الإمام حقيقة قتالهم رُئْمناً لا يمكنه الدفع؛ فيدار عني الدلبل ضرورة دفع شرهم، وإذا بلعه أنهم بُشَرُون السلاح ويتهيؤون للفتال بسعى أن بأحذهم ويمجيسهم حتى يُعْبِعُوا عن ذلك ويُحَدِثُوا تنوية؛ دععاً تلشر بضدر الإمكان، والمدروي عن داين حنفة، مِنْ تنزوم انبيت محمون على حنال عدم الإمنام، أن إعنانة الإصام الحق فمن اسواجب عسد الغُمّاء والقدرة. (هـ ﴿ فَإِنَّ كَانَتُ،) البغاة (لَهُمْ جَنَّا) أي طائفة بالنحقود بها أو حصَّل بلتحقوق إليه (أجَّهُو عُلَى حبريجيةً) أي: تُعْمَ فَتُهُ. قال بن والصحاح: أَخَيَزُتُ على الجبريع، إذا أسرعت فتله وقد تممت عليه (والَّبِعُ مُرلِّيَّهُمُ) أي: هارتهم، ذفعاً لشرهم كبلا بنحقنا بهم أي نفتتهم أو يالنجثا إلى حصيهم (زَانَ لَهُ بَكُنْ لَهُمْ فِئةً) ولا حصل (لَمْ لِجُهِيزُ عَلَى جريحهمْ وَلَمْ يَشَمُّ مُولِيهُمْ) - لأن الممصود تمويق حلمهم وننديد فمكابهم وقد حصل والادامي اعتلهما ومبه إضعار بأسه لوالسر أحداً منهم ليم بعنله إن ليم يكن له فئة، وإلَّا أنناه كما في والمحبطة. وقيمت انيء وأولا نُسْمِي لَهُمْ وُرْبَةً» ولا بناء (ولا أنسم بهم قال) لابهم مسلمون، والإسلام بعصم النفس والعال (ولا تأس أنَّ يَّة اللَّواعُ بالنَّذَاءُ للمحهول: أي البعاة (يستلاجهم) ويترتفق تَكُراعهم (إنَّ أَفْسَاعُ العُسْمُونُ) أي المعطيمون (إلَّه) لأن كلإمام أن يفعل ذلت في مال العددل عند الحدجة؛ ففي صان الباغي أولي

هذه لقط السنائي في منيه فلكنزي وبهيدا المبيني أخراجه الحاكم في المستدرة ١٠٥١- ١٥٠، ١٥٢- ١٩٢. ومِدَ الرِّيَاقِ فِي وَالْمُصِيْفُ، كَمَا فِي حَسِنَ الرَّامَةُ \$1157 وأخرجا أَخِيدُ ١٩٢٨. ٨٧ والجاكم ١٩٣٢، و ١٥٣ على عبد ألمه بن شداد وقد هنأة لله تمانت معاويته وحكّم الحكمين حرح حديثه تعديمة الأفعاء فعواموا الرهن حروراه من حالت الكنومة، فحت ربهم على حيد الله من سالس. وحبوجت معه عمام ابن الكنواء فتعطب فذكر النحنبث رفيه التواصيمهم ابن حناس الكتاب وواصعوه للإلة أيام،

وأحرجه أبو يعلن كما في المجمع ٢٠٧٦، هن هذا الوجه وقبان الهيلمي رجاله لقف ورواه الطواني عن فن عيس أيضاً كما في المصبح ٢٤٢١٦.

قال من حجر في الدراية ٢ ١٣٨٤ . وهو . أي حدث بن حاس ، صحيح وقد قال الحاكم. صحيح علم شوط مبيلين ووانعه أندهس وقال عل حديث عبد الله من شداد: استجج على شرطهمة ومافقه الشعس فهو مىجى.

ولا يُرَدُّهَا غَلْيَهِمْ، ولا يَفْسَمُهَا خَلَى يَلُونُوا فَيْرَدُهَ.

َ وَمَا حَبَاهُ اهْمَانُ الْبَغْيُ مِن الْبِلادِ الَّذِي غَلَمُوا عَلَيْهَا مِنَ الْخَوَاجِ وَالْعَشْمِ لَمْ يَأْخَطُهُ الإَمَامُ ظَانِينًا. هِنْ كَانُوا صَرْفُوا فِي خَغْوِ أَجْزَأَ مَنْ أَحَدُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ لِكُونُوا صَمْأَنُوا في حَفْدٍ أَقْنَى أَعْلَهُ مِنَا يُبْعَدُ وَلِينَ لَلْهِ تَعَالَى أَنْ يُعِيدُر دَنْكُ.

كتاب النظر والإبانة

لا يحلُّ للرِّحارِ لَلسُّ النَّحْرِينِ. وَيُبحلُّ لِلسُّناهِ، ولا ناسَ بِقُولُمَا بِهِ عَلَنْهُ وأَبِي خيصةً،

(وَسَجِسُ الإِمَامُ أَمُونَاهُمُّ) رَمَعاً لَشِرِهِ، فاستعلمهم بنه على مَقَالَ، إِلاَ أَنَّهُ بِنِع الْكُرَّ عِالَّا لأَنَّ حسن النّس أسطر وأيسر ((8 قابلة) وولا يُتَرَفّط عَلَيْهِمُ، ولا يَشْسُهُما) بين العاملين؛ أما منز أنَّ أموالهم لا تقدم، ولكنها تحسن (حتَّى يَتُرَفُ فِيزَفْقًا عَلَيْهِمُّ)؛ لزُوال بغيهما.

وَمَا جِنَّهُ أَمْنُ أَنْفَى مِنْ أَفِلِادَ نَقَى عَنْ وَا عَلَيْهِ مِن أَفْضَرَحُ وَالْمُشَرِّ تَا يَأْخُفُهُ الإمامُ ثَامِيّاً)؛ لأن ولاية الأحداث بخبار الحماية، وثم يجمهم وون كُنْرًا) في البغاء وضرفوا في حقّه أَجْزَا مَنْ أَجَدُ بِنَّا) لومون الحق إلى مستحته وَوَنَ لَمْ يَكُونُوا ضرفوا في حقّه أَتَى أَخَلُهُ وفي ويعمل السنج، وعمَّى أهله وبيت يَبْهَهُ وَبَيْلَ لَهُ تَعَالَى أَنْ تَجِبُوا وَلَكُ)؛ لأنه لم تعدل إلى مستحقه، قال في الهدايه، قالوا الا إعلام عليهم في العفراء وقد بيناه في الركاة، وفي المنافق الركاة، وفي المستفل بأحده الإمام لأنه يحميهم فيه لقهر ولاية الذها

كتاب العظر والإباحة

أُخْرِه عن العبادات والمعاملات فأن تبه مناسبة بالجميع و فيكون بمفرية الاستشراك لعا هاتهة - وضُون به في دالهداية، وغيرها والكرافة والاستحمادين

والحظر بعدُّ: المنتُمُ والحبس، وشرعاً: ما تُسع من استعماله شرعاً، والإباحة النسط الحظر، والتَّباح، ما أجز للمكلفين نفقه وتركه بـالا استحفاق النواب ولا عقاب، نفر بحاسب عليه حباء إديراً: واعتباره

﴿ لاَ جَلَّ لِلرَّجَانِ كُنْسُ الْحَرِيرِ ﴿ وَتُو بَحَاتِلِ بِنَّهِ وَنِينَ مَنْكُ عَلَيْ الْمُقْفِبِ، وعن الإمام إنما

والإسا الأفرع المعلل وفات معملان الأواع المعيل والعمر وشقال

يحرم إذا مسَّ الجلف قال في والفلية؛ وهي رحصة عطيمة في منوضم عُمَّت بنه البلوي. ١ هـ. إلا إذا كان قلر أربع أصابع كما في الغنية وغيرهماء وفيها. عصامة طُورُها فحدُرُ أربع أصبابع من إنوبيسم من أصاب ع عَمْر رضى الله تعالى عنه⁽¹⁾، وذلك بَيْسَ بشبرنيا برخُص فيه أعد. وكذا التوب المنسوج بذهب يحلُّ إذا كان هذا المضدار، وإلا لا كما في والزيلمي، وغبره. (وَيُجلُّ) أي الحرير (لِلنُّــَاءِ) لحديث وإنَّ هَذَيْنِ، مشيراً لما في بديه، وكان في إحداهما ذهب والأخسري حرير (خَرَامُ عَلَى ذُكُورِ أَمْنِي جِلَّ لِإِنْدَائِهِمُ)(٢) (وَلاَ بَالَسْ بِنَـوْسُلُورٍ): 'ي جَمَله و- بادة، وهي المِحَدُّة، وكذا اقتراشه والنوم عليه (عِنْدُ دأبي خَيْنَةًه)؛ لأن ذلك استخفافٌ به فصار كالتصاويس على البساط فإنه يجوز الجلوس عليه ولا يجوز لبس النصبارين. داختيبار، (وقَالًا. بْكُرْدْ نُوسُدْهُ) وافترائلُه ونحو ذلك؛ لعموم النهي، ولأنه زيُّ مَن لا خَلاقَ له من الأصاحِم. قال في والهنداية:: وفي والجامع الصغيرون ذكر قبول ومحمده وحمله، ولم يذكر قول وأبي بنوسف، وإنها ذكره واللَّمَدوري، وَغَيْره من العشايخ، وكـذا الاحتلاف في سنىر الحريس ونعليفه على الأبـواب. ١هـ. واختبار قول الإسلع والبرهمائيُّ، و والنسفي، و اصدر التسريعة، وغيرهم. وتصحيح، (ولا بُـكسّ بِلِّسَ اللَّمَيْدِجِ) وهو ما سُدَّاه ولحت إبريسم. «مصباح» (في الْخَوْبِ عِنْدُهُمْا) لأن الحاجة مائنة إليه ، فإننه يردُّ الحديد بقنونه ويكنون رُغبُّ في فلوب الأعنداء؛ لكربه أهبُّ في أعينهم بنريفه ولمعانه. «كافي» (ويُكُرُهُ) لبسه (عِنْدُ وأبي خَيْفُة) لعموم النهي والنسرورة تنتفع بالمخلوط، واعتمد قوله والمحيويليُّه و والنعقي، وقبرهما. وتصحيح، (وَلاَ بَالَنِ بِلُّبُسِ الْمُلَّحَمِ) بغير

أشربيه البيماركي ١٨٦٨، وسبلم ٢٠١٦، وأبو دوه ٢٠٤٦ والترمدي ١٧٢١ والنسائي ٢٠٢/٠ واين دجم. ٢٩٩٣ ورواية أبي داود دعن أبي عشمان الشهدي قدن: كتب عسر إلى عبة من فداند أن النبي ﷺ فهر عن ليس العربر إلا ما كان حكمة وهكذا. العبدي وثلاثة والرمة

 (۳۶ - أخرجه قبور داور دو ۲۰ و وفسائي ۱۹۰/۸ واين سابه ۱۳۵۰ من طل ذاي وان مي الله چه احد حريراً مجمله في بيت واند فعيدا فحمله في شماسه ثم قابل. وإن حدين حرام على دكبور اسي، زاد ابن ماجه حجاً الانفيان.

وورد من سدين أني موسى ملفظ وان رسول الله فلا قتل، كُرّم لياس الحدير، وصدهب على ذكور أمني. وأخل لإنافهم تحمرهم الدرمدي ١٩٧٠ والملفظ لنه والسناني ١٦١/٨٨ والسليانسي ٥٠٦ وأهميد ١٩٤٤/٤. ٤٠٧ واليهلمي ٣٧٥/٣

 ⁽¹⁾ يشير المصنف لحديث وحطب عمر مالحابية بقال: نهى حي الله \$ عن الله ريز إلا منوسع أصبحين، أو الالان أو أربع هـ
 (2) من المسلف لحديث من المن 2004 مناه دور 20 مناه على 20 المناف 2004 مالينا، 2006 مان مناجعة المناف 2006 مناف مناجعة المناف 2006 مناف مناجعة المناف 2006 مناف مناجعة المناف 2006 مناف المناف 2006 مناف 2006 مناف

ولاً يَخُورُ لِنرِّخَالِ النَّحَلِّي بِالذَّهَبِ والمِصْبَةِ. إلاَّ الْحَاتُمُ والبِسَطَعَةُ، وجَلَّبَةُ السَّيْفِ مِنَ العِهْسَةِ، ويَخُوزُ لِلنَّسَاءِ النَّحَيِّي بِالشَّهْبِ والفِقْسَةِ. ويَكُمُوهُ اللَّ يُلْهِسَ الصَّبِيُ الشَّفَ وَالحَرِينَ.

وَلاَ يَجُوزُ الاَكُلُ، والشُّرَكُ، وَالاَدُفانُ، والنَّـظَيْتُ في آبيَّةِ السُّدْهَبِ وَالقِصَّةِ لِلرَّجِـال وَالنَّسَانِ

وَلَا يَامُنُ بِالسَّهَالِ آلَيْةِ الرُّجَاجِ وَاللُّورِ وَالعَقِيقِ.

إمريسم، في الحوف وعبره (إذا كان سداة إلرئيسماً) (ف) كانت والنطقة قُطْنا أو حُرًّا) أو كنانا أو الحود، لاذ التوب إنما يصبر تربأ بالنسع، والنسج باللحمة، فكانت هي المعتبرة دون الشدى، وأما إذا كانت لُحُمنه حريرةً وطلاله عبره لا يحل تسبه هي عبر الحرب، ولا بأس به هي الحرب إجماعاً، كما دكر، والخجندي،

وَلَا يَخْوَرُ لِلرِّحَالَ التَّخَلَي: أي التُولِّي وبالنَّحْبِ والعَشَّقِ مطَنْقاً وإلَّا الْحَالَمَ، بقدر مثال فما دونه، وفيل: لا ينغ المنظل كما في والحومرة، (والمسلَّقة) قال في والقاموس. بشطقة كيكُنسة ما يُنْطِق به الرَّجَل، وشد وسقه بمنطقة عد. (وَجَلْيَة السَّيْب) بشرط أن لا يفسح يده على موضع الفصة إذا كان كل واحد منهما وهي القِعْمَة)؛ لما حام من لانار في إماحة ذالك كما في والهداية، (ويُجُوزُ لِلسَّاء التَّخَلُي مالدُّحْبِ والْقَضْمَة) مطلقاً، ومما قيد بالتحلي لأبهر في استعمال ابنة الدهب والعمة والاكن فيه والأدّهان منها كالرجال كما بالتي.

وريُكُونُهُا لِمُولِي وَانْ يُنْبَسَ الطَّبِيُّ الدُّهَا، والمعها (وَالْحَرِينِ)؛ لان التحريم لما لبت في حق الذكور وحرم الملس حرم الإلناس كالخبر لما حرَّم شرعه حرم سفّيه، ولأنه يجب عليه أن يُمُوّد الصي طريق الشريعة لبالغها كالصلاة والصوم

وَلَا يَامَنَ بِالشَّهَمَانَ آيَنِهِ الرُّجَاجِ وَالْمُلَّورَ وَالْعَقِيقِ) والبَّاقِوت والسريوحيد ربحو فليك؛ لأبها لبست في معنى الذهب والفضه وَيُجُورُ الشَّرُبِ فِي الإِنَّاءِ الْمُفَصَّضِ عِنْدُ وَأَبِي خَيْمَةَءَ، وَالرَّكُوبُ عَلَى السَّرْجِ الْمُفَصَّضِ، وَالْجُلُوسُ عَلَى السَّرِيرِ الْمُفَصَّضِ.

وَيَكُوا النَّفْشِيرُ فِي المُصْحَفِ، وَالنَّفُطُ.

وَلَا بَالَسْ بِتَخْلِيَّةِ المُصْحَفِ، وَنَفْش الْمَسْجِدِ، وَزَخْرَفَيْهِ بِمَاء الدُّهْبِ.

(أيجُورُ الشُّرَب) والوضوء (في الإناهِ النفطيض) المرين بالفضة وبدّد وأبي حيدة) (ق) كذلك يجوز عنه (وأبُوبُ على الشُرح المنفشض ، والقبلوس غلى الشرير النفصص) غال عن المعربة والأكثوب على المرين والنفصص) غال الأخذ، وفي المدرير والسرح موضع العمة، ومعاه يتني موضع العم، وفيل حذا وموضع الده ي الأخذ، وفي السرير والسرح موضع الجلوس، وقال دانو ينوسف): يكوه ذلك، وقول المحمدة يُروى مع وأبي يوسفاه، وعلى هذا الاختلاف الإنام المعلب بهما، وكذا إذا خفل ذلك في السيف والملحد وحافة المرأة أن أنفسشا، والكوسي المعبب بهما، وكذا الاحتلاف في الشجام وتلوكات والفر إذا كان مفسشا، وكذا الاول فيه كتابة بدهب أو فضة على حذا، وهذا الاختلاف فيما يخلس، قاما الشويمة الذي لا يحتس خلا بأس به مالإحماع، واختبار غول والإشاءة الاتمة المصححون وكالمحبوبي، واختبار غول والإشاءة الاتمة المصححون وكالمحبوبي،

قالون في وماننا لا يت للعجم من ولالته فترك وتعلال بالتحيظ وهجران الغرآن. ميكون حسباً، وهداياه - قال في والدره: وعلى هذا لا بأس بكتابة أسامي السيور وعد الاي، وعبلامات الوقف وتحوها؛ فهي بدعة حسنة، ودوره و وقتية، «هـ.

(ولا بأمن يَتَعَلِيْهِ المُحَمَّدِينِ) لما نيم من تعظيمه (وتَعَشَّ الْمَسْجِينِ) وتزييته (وزَعَرَفِيه بِنَاهِ النَّمْدِينِ إِذَا كَانَ المِنْصُودِ بِعَلَّكَ تَعَلِّمُهِ، إِيكُرِهِ إِذَا كَانَ نَعْمِدِ الرِّيامِ، ويَفْسَى إذا كَانَ مَن مَالَ المِسْجِدِ.

⁽¹⁴⁾ قال الزيلمي في نعيب الرية 2007. أخرجه أن أبي تبيمه في ومصنده في كتباب الصلاة وفي فصنائل الفرادة عن انتخابي عن ابن مسعود. وأخرجه عن أبي المحرة عن أبن مسعود أبضاً ومن طريق أبي البرهراء ورأة ولا تلجعوا به ما ليس مناه وكذا رواه عند الرزال في مصنعه عند أنهما موقوف مسجيع.

ويتحره المنخدم الجعلبان.

وَلَا نَاسُ بِخَصَّاءِ النِّهَائِمِ ، وَإِنَّرَاءِ الْخَبِيرِ عَلَى الْخَيلِ .

وَيُجُورُ أَنْ يُغَلِّلُ فِي الْهَفِيَّةِ وَالإِنْ فَـوْنَ الطَّبِيِّ وَالْفَلْدِ، وَيُقْدِلُ مِي الْمُغَادَلَاتِ قَوْلُ الفاسق، وَلا يُقَالِمُ مِي أَخَنَادِ الظَّيْفَاتِ إِلاَّ الْفَلْذِل

.....

وَرَيْكُونُو أَسْتُحُدُمُ الْجَطْبَانِينَ وَلَانَ الرَحْمَةُ فِي استحدامهم تحمل على هذا الصنيح ، وهو شُنَّةُ لَمُرْبُقَةُ وَوْلاَ لَمَنْ جِجْهِمَ اللّهِبْمِ) و لانه يُعَمَّلُ فِلْقُع ، لأن الدانة تسمى ويطيب الحمها عدالك وَرَارُاهُ الْحَجْبِرِ عَلَى الْحَيْلِ ﴾ فما صح أن النبي اللّهُ وكب البعلة؟ (، هنو كان هنذا الفعل حراماً لما وكم لما فيه من فنع بابه ، وهذابة و

﴿وَيَجُووُ أَنْ يُقَيِّلُ هِي الْفَهَيْهُ وَالأَوْنِ فِي النجارة (قُولُ الطّمَيِّ وَالْعَلَد) لأن اتعادة حدارية بعث الهداما على بند هؤلاء. وكنا لا سكنهم استصحاب الشهود على الإدل معهم إذا سافروا أو حنسوا في السوق، طفر لم يقبل قونهم لادي إلى الحرح، وهذا إذا علما على ظه صدَّفهم، وإلا لم يسعد دلك. وفي والجامع الصعيرة: إذا قائت جارية لرجل: معني حولاي زليت هديه لوسكة أن ياعدها، لابه لا وق بين ما إذا أحرث بإهداء العولي طيرات أو فسها لما قلتا، دهدية،

وَيُقَدُّلُ فِي الْمُمَادُ لِلْآبِ وَلِلَّ اللهُ لِمَنِيَّ وَلَكُافِرَ وَ لَكُنْرُهُ وَجُنُودُهَا مِن أَجْمَاس السَّاسِ، فلو شرطنا والدأ لائن إلى الحرج، فيقبل قول الراحة ويها، عبدلاً كنان أو فاسقياً. كانبراً أو مستماً. عبداً أو حراً، وكراً أو لشي، معماً للحرج، وهبالية و

﴿ وَلاَ يُغْيَلُ مِنْ أَغْيَارُ اللَّهُمُنَاتَ إِلاَّ لَفَدْلُ) ﴿ لَعَدَمُ كَثَرَةَ وَهُ وَمِهِا حَسَبُ وَفُوعِ المعاسلاتِ، فَحَدَّ أَنَّ بِشَيْرِطُ فِيهِ رَبِادَةً، فَلاَ يَغِينَ إِلاَّ فِلْ العَسْلَمُ الْعَلَىٰ ﴿ قَالَ لَقَاسَىٰ مَهِب العمالي، فليس له أن لِلرَّجِ السِسْلِم، وهدايةً».

⁽¹⁾ مشر بالمصيف إلى ما أخرجه الدفاري (200) مصيف وقع (200) فلاهما من أبي إضحف مداراً فالدوصل لذلك وحلل للدواء من هذات إلى أن المسترة وليتم وم حين قبال الا والقاحب وقي السي 300 ولكن ولي أسرطاناً الإمامية لدورواية التأثير مطفهة موارفو بذلك واللي 300 على مقلمة السعيدة والواسقيات من الحارث أفحد اللحامهة والتي 300 بقول: والدائمية المحامهة والتي 300 بقول: والدائمية المحامهة الدورواية اللحامة المحامهة اللياس عبد المعلمية.

وأخراً مسئلة أيضاً من حديث العاش برقه (۱۳۷) بأنام منه وقد وفاحد ومود الله يه برقص ملك فسل الاصتراب وأسرح المساوي ۲۸۷۳ عن عمروس أنه الرك قال ودراة وك السي فالديرة السمالية. وسلاحه وأرضاً تركها عدلاته

وَلَا يَجْمُونُ أَنْ يُنْظُرُ الرَّحْلُ مِنَ الْأَحْسَيَّةِ إِلَّا إِلَى وَحْمِهَا وَعَشِّهِ.. وَإِنْ كَانَ لَا يُنَامَنُ الشَّهُونَةِ لَا يُنْظُرُ إِنْ وَجْمِهَا إِلَّا لِخَاجِةِ

وَيَجُورُ لِلْقَاضِي إِذَا أَرَادَ اللَّهِ يَحَكُمْ عَلَيْهِا. وَلِلشَّاجِيهِ إِنَّ أَرَادَ الشَّهَادَةُ عَلَيْكِ، النَّظَرُ إِلَى وَجَهِهَا، وإِنَّ خَافَ أَنْ يَشْتِهِي.

وَيُجُوزُ قِلْطُهِيبِ أَنْ يُنْظُرُ إِلَى فَوْضَعَ السَوضَ مَنْهَا.

(وَلاَ يَشِونُ لَنرِجل (أَنْ يُنظرُ بِنَ الأَجْسِةِ) السَرَة (إلاَّ بَلَى رَجْهِها وَكُلِيها) صرروة احتباحها للى المصاحة مع المرحل اتصاءً وإعطاء وغير ذبك، وهذا تصيص على أنه لا يسلح السطر إلى قدمها، وعند أبي حنيفة أنه يبسلح والآن فيه بعض العسرورة، وعن أبي يوسعه أنه ساح البطر ولى ذراعها أيضاً والله قد يسو مها عادة اعداية م. وهذا إذا كان يامن الشهرة (فَيْنُ كَالَ لاَ يَاسُ) على نفسه (الشَّهُوَةُ لَا يُنظُرُ إلى رَجْهَهَا إلاَّ لِمَاجَقٍ صرورية وأغراء عليه الصلاة والسلام، وشَّ يَخُو إلَى فَحَاسِ الرَّأَةِ الْحَلْقُ عَلَ شَهُوهُ صَلَّ فِي غَيْنَهُ الأَلْثُ بَوْمَ الْهَامَة (أَنَّ فَيَا الله وي في رسانة مِن وعرف الهي وضياء والا مصرابي وحدا في رسانهم وأن في وصانا مصلح من السالة، وفهستان وعرف ا

وَنَجُورُ لَلْقَائِسِ إِذَا أُواذَ أَنْ يُحَكُمُ غَلَيْهَا) أي المراة وَلِلشَّاهِد إذَا أُواذَ النَّهَادَةُ غَلَيْها النَّقَرُ إلى وجُهها وَنَ خَلَف أَنْ يُشْتَهِيُّ للمحاجة إلى إحياء حقوق الناس بواسطة انفضاء وأداء الشهادة، ولكن ينبغي أن يقصد به أداء الشهادة أو الحكم عيها، لاقضاء الشهوة، تحرراً عما بمكه للحرز عنه، وهو قعد القبح، وأما النظر للحمل الشهادة إذا الشهى قبى: يباح، والاصح أنه لا يبام؛ لأنه يوجد من لا يشتهى فلا ضرورة، بخلاف حالة الأداء، وهذبة».

وَوَيَعُمُورُ} الِصِمَّا وَيُلْطَّبِ أَنْ يُنْظُرُ وَلَى مُوْجِعِ الْمُعَرِضَ مُهَا}، ويبني أن يعلُم المرآة مداواتها؛ لأنَّ علم الجنس إلى الجنس أسهل، قال لم يغلزوا يسر كل موضع منها سوى موضع

وو) - لا أصل لمار قال الربيعي في نصب الرامة 750، 751 ، عربت ، وقال إلى جعر في الدواية 1516:7: الد أحدد

ووكل الربلغي والى حجر أن هذا التوصد ورد هي حديث الاستماع إلى قوم وهم له كارهون. وهذا الحديث أمرجه فيحاري ٢٠٢٧ هن حدث ابر عباس نغط من معلم محلم ثم يره. كُلُف أن يعقد من شهرتين أولي يعطى، ومن السهم إلى حديث فوم وهم له الاردون. أربطأرد هم حسب في أناه الألث يوم القيامة أومن صورة تعمر عمرة كمية وكمف أن يتمع فيها ولسن مناص»

وأسرِحه أحيد ٢٤٦/٦ في مستداين عباس. -

ولأبك: الرصاص المداب.

وَيُظُوُّ الرُّجُلُّ مِنَ الرَّحْلِ إِلَى جَمِيعِ بَلَانِهِ، إِلَّا مَا نِيْنَ سُرَّتِهِ إِلَى رُكَّنِهِ.

وَيَجُوزُ الْمُمْرَأَةِ انْ تَنْظُر مِن الرَّجْسَلِ إلَى مَا يَسْطُرُ الرَّجْسُ الَيْهِ مِنْـَةً، وَتَنْظُرُ الْمُمْرَأَةُ مِنْ الْمُمَرَّةُ إِلَى مَا يَجُوزُ لِلرَّجْسِ انْ يُتَعَلَّمُ الَّذِي مِنْ الرَّجِلِ.

وَيْنْظُرُ الرَّجْلُ مِنْ أَمْنِهِ الَّتِي تِحَلِّ لَهُ وَزُوْجُتِهِ إِلَى فَرْجِهِنِ.

......

العرص، تم ينظر ويتمص بصره ما استطاع. لأن ما ثبت بالضرورة بنفتُر نفدر الصبرورة، وصار كنظر الخافصة (1 والحنّان، وهداية».

ووَيْجُورُ بِلْمُواْةِ أَنْ تَشَكَّرُ مِن الرَّحُقِ إلى مَا يُنْكُلُ الوَّحُلُ إِلَيْهِ مِنْنَهُ كِي مِن الرجيل، إذا أست الشهوة؛ لاستوم الرجل والمعراه في النظر إلى ما ليس معورة كالنياب والدوات، وهداية.

﴿وَتَنْظُرُ الْمُوَاّةُ مِنَ الْمُواّةِ إِلَى مَا يَجُولُ لِلزَّجُلِ الدَّ يَشْغُوا اِلّهِ مِنَ الرَّجُلِ} لموجود العجمانسة وانعدام الشهوة خالبًا، كما في نظر الرحل إلى الرجل، وكذا الصرورة قد تحققت إلى الانكشاف عبد ينهن، وهدايذه.

﴿ وَيَنْظُرُ الرَّحُلُ مِنْ أَمَنِهِ الْمَنِي تَجِلُ لَهُ﴾ للوطاء ﴿ فَي مِن ﴿ وَأَوْجِبُهِ إِلَى فَرْحِهُمُهُۗ ﴾ وهذا إطلاق في النظر إلى سائر مدنها، عن شهوة وعن عيد شهوة، والأصلى فيه قبوله ﴿ عَلَمُهُ بُطُولُهُ إِلَّا أَمْنُ أَمْنِكُ وَالْمُرْ إِلْمُنْهُ * كَانِهُ وَاللَّهُ عَلَى مِن المهبس والفشيال مباح، فالنظر أولي، إلا أن الأولى

⁽١٤) - التعلص للحارية كالخش للغلام وحاربة مخفوصة: أي محلومة

 ⁽⁷⁾ قال بن حضر هم الدوانة ٣(١/٢٠ أ. أم أوه هكدا. والدي هند الاربية والمسائم من طريق مهز من حكيم عن
 اب على حصد للك يا وسرق الله عبرات ما مايي منها وما ندو؟ قال 185 دامعط عبورتك إلا من زوجتك.
 ام ملكت بسنك.

العرجة أمو داود ١٩١٧ كناب الحيمام، والنوء ذي ٢٧١٤ كناب الأدب ساد، ما جناء هي حفظ العورة والن منجه ١٩٦٧ والجاكم ١/١٥٠ والعمد دار٣٠ لا كلهم من حديث بهر من حكيم عن أبعه هن جده قال النوسسي، حديث حسن. وقال هجاكم. صحيح الإساد وأثره الدهني، وهو كما فالا.

ويَشْطُرُ الرَّجُيلُ مِنْ فَوَاتِ مُحَيَّادِهِهِ إِلَى الْمُؤَجِّةِ، والسراسِ، والعُسَدِّدِ، والسُّماقَيِّةِ، وانفَطَّدْنِي، وَلَا يُنْظُرُ إِنِي طَهْرِهُ وَتَطْبِهَا.

وَلَا يَالَمُ أَنَّ يَضَلُ مَا خَارَ أَنَّ يَنْظُرُ إِلَيْهِ مِنْهَا.

ويَنْظُرُ الرِّحُلُّ مِنْ مُشْلُوكَةِ غَشْرِم إِلَى مَا يَجْسَورُ أَنْ يُنظُر النِّيهِ مِنْ فَوَاتِ مُحَارِبِهِ، وَلَأ

أن لا ينظر قال واحد سهما إلى عورة صاحبه، ونعامه في والهدامة.

(وَيُنْظُرُ الرَّحُنُ مِنْ فَوَابِ مُخَارِمه) وهنْ من لا يحنُّ له مكاحهنُ أيساً بنسب أو نسبب (إلَى الْمُوجُوء والمُرْأَسِ ، والصَّفْر، واللسافين) وحدُّ النساق من المركبة إلى القدم (والْغَشَائين) أي الساعدين، وحدُّ الساعد من المرعق إلى الكنف كمه في والمصحاح، (وَلاَ مُسْطَرُ بَلَى مُهْرِها وَيُطَائِها)؛ لأن الله تعالى حرم المرأة إذا شيهها نظهر الأم^{ردا}ل فاولا أن النظر إليه حرام لما حرمت المرأة بالله فهر الأم^{ردا}ل فاولا أن النظر إليه حرام لما حرمت المراة بالله فقور الأم^{ردا}ل فاولا أن النظر الم

وَلِلَا إِنْهَالَى المُرْجِلِ وَالَّذِ يُعِسُّ مِن الأعضاء وما جُدَائِهِ قَدَ وَالْ يَشْطُرُ إِلَيْهِ مِنْهَا إِلَى مَن الإعصاء من ذكر أو النبي إذا أمن الشهوة على نفسه وعليها، وزن مع يأمن ذلك أو شك لم يحل له المسن ولا النظر كما في والسجس، وغيره، وهذا في نبير الأحبية الشابة، أما هي فنلا يحل مثل وجهها وكفيه وإذا أمن الشهوة؛ لعام الضرورة، بحلاف النظر وقيدنا بالشابة لأن المجوز التي لا تشتهي لا نامن بعضافحتها ومثر بعد لانعدام حوف الفتنة، وتعامه في والهداية،

وَيُنْظُرُ الرَّحُلُ مِنْ مُشَلِّونَةِ عَبْرِينَ وَلَوْ مِدَبُرَهُ. أَوْ مَكَانَبَةَ، أَوْ لَمْ وَلِنَدَ وَلَق يُنَظُّرُ إِلَيْهِ مِنْ دَوَّاتِ شَخَارِيهِ»؛ لأنها نخرج للحوالج مُؤلاها وتحدم أضاده وهي في ثباب مهنته، حكانت الضرورة داعية إلى، وكان عمر رضي الله عنه إذ وأي جارية مُنفية علاما بِالقُّرْة، وقبال: "لَيْ حِنْ الفَضَارُ لَا دُمَانٍ، أَنْشَبِهِينِ مَاضِرالْوَانَا؟ وأما الخلوة بها والسنافرة فقد قبال: تباح كسا

 ^(*) يشير السصف إلى قرئه نعالى في سور، المجادلة (قوالدين يُتفاهرون منكم من تساقهم ثم بعوهون السها قالوا فتحرير وقية من قبل أن يتمانك (قو الأبة ۱۵ م من سورة المحادثة.

⁽⁷⁾ لا أصل أن هكذا - قال في نصب الرابة (٢٥٠/٤) عرب ، وذكره في أنداية ٢٣/١٢ وقال: ثم أجله وقال المرابطة وقال الرابطة وقال عمر ، من هذه العراقة فقيل: جاربة أمالات من منه - فأرسل إلى -فعدة - ما حمدال على أن ينظمون عنه الأنه وتخليبها حتى همدت أن أقع بها. لا تشهور الإماء بالمحصدات قال البهلي: والأن بلكك صحيحة من عمر فاهد.

ومراه السيفني هو نهي عمر الإن عن النشيه الصوائر وأما فنظ علاما مائدة إلح فهذا لا أصل له تشيد و وقدر اللذفر المتزر ويقال للزامة و با ذفار بفتح الدال أي دمرة منته .

وهذا منا يدل على بطلان الاتر الذي أوريه المصنف عن عمر لأن عمر بتحاشي أن تحضر إمام اقد.

بِنُسْ بِأَنَّ يُمْسُ ذَلِكَ إِذَا أَرَادُ الشَّرَّاء، وإذْ خَاتَ أَنْ يَشْتَهِيْ.

والحصيُّ فِي النَّظرِ إِلَى الأَجْسِيُّة كَالفَّحْلِ .

ولا يَجُوزُ لِلْمُشْلُوكِ انْ يَنْظُرُ مِنْ سَبِّدَتِهِ إلاَّ إلَى مَا يَجُوزُ لِلْأَجْنِيُّ الذَّ يَنْظُرُ إلكِه مِنهَا.

وَيَعْزِلُ عَنْ أَمْتِهِ بِغَبْرِ إِذْبِهَاء وَلَا يُعْزِلُ عَنْ زُوْجَتِهِ إِلَّا بِإِذْنَهَا.

وَيُكُرَّهُ الاَحْنَكَارُ فِي أَفُوات الآدَمِيْسِ والبَهَائِمِ، إذَا تَسَانَ ذَلِكَ فِي لِلْهِ يَضُمُوا الإَحْيَكَارُ

في المحارم، وقبل. لا نباح؛ لعدم الصرورة، وإليه مال والحاكم الشهيدو

(ولا سأس) عليه (بِمَانَّ يَمُسُ فَلِكُ) السوصع الذي يحدود النظر [ليه من الامه وإذا أرّاة السُراء - وَلاَ سأس) عليه (بِمَانَ يَمُسُ فَلِكُ) السوصع الذي يحدود النظر في والمحتصرة، وأطلق أيضاً في الشخام الصغير، ولم يقصل، وقال متابخنا بياح النظر في هذه الحالة وإن اشتهى للضيرورة، ولا يباح الصدرة المنظر والله الشراء بُلاح الله الشراء بُلاح الله الشراء بُلاح النظر والنس بشرط عدم الشهود، اهر.

(وَالْحَصِيقُ) والمجبوبُ والمعخنث (في النُظْرِ إلى الأَخْبِيَّة كَالْفُحَسْنِ)؛ لأنه وكبر ذو شهوة داخل تحت عموم النص. والطفل الصغير مستثنى بالنص

وَوَلاَ يَجُورُ لِلْمُمْلُولِ أَنْ يَنْظُلُ مِنْ مَيْدَتِهِ إِلاَّ إِلَى مَا نَجُورُ لِلاَّجَانِيُّ النَّظُرُ إِلَيْهِ مِنْهِ) لائه محل غبر مُخْرَم ولا زوج، والشهوة متحققة الجواز الكاح في الحملة، والحاجة فياصرة؛ لانه يُمْلُ خارج البيت، والمراد بالنص الإماد، قال وسعيد، ووالحسن، وغيرهما: لا تُغُرُّنُكم سورة السور لانها في الإناث وون الذكور. ومداية،

﴿ وَيَعْرِنْكُ السِيدُ (عَنْ أَمْتِ بِغَيْرِ يُعْيَهَا) لامها لا حق لهما في الوطء ﴿ وَلَا يَصْرِفُ الروحِ وَغَن وَوْجَيِّهِ العَمْوة (إِلَّا بِلَوْنَهَا): لان لها حقاً في الوطء، وقدا تغير في العبد والعنه قددنا سالسوه لان الزوجة إذا كانت أمة فالإدن لدولاها عبد ماين حنيفة، و محمده، خلاها ولاين بوسف،

﴿وَيَكُونُو الإَخْتَكَالُ وَالنَّفِي ﴿فِي أَقُواتِ الأَنْجِلُينَ كَبُرُ وَشَعِيْرُ وَمَنْ وَرَبِيبِ ﴿وَالَبُهَائِمِ} كُتَنِ وَقَلَى ﴿إِذَا كَانَ ذَبُكَ فِي بُلْهِ يُصَمَّرُ الإِخْتِكَالُ وَالنَّقِي ﴿مِأْقَلِقٍ} لمحديث: وَالْجَائِبُ مَرَزُّوقُ وَاللَّمُحْتِكُمْ مُلْكُونُ اللَّهِ فِيضِ لَمْ يَكُرِهُ وَوَمَنْ أَخْتَكُمْ عَلَمْ فَسَيْجُهِ أَوْ فَا جَلَّهُ مِنْ بَلْكِ آخَرُ فَكُلْسُ

أحدوجه أن صاحب ١٦٥٣ والشارس ٢٤٤٩ والسياكم ١٩٢٣ وإسحق، ومهدون شميلا، وأبنو يعلى في
مداد شعم والميهان في شعب الإمه أن، والعقبل في القسطاء. كما في نصب الرابية ١٦١/٤ قال-

بِأَمْلِهِ. وَمَنِ ٱحْنَكُوْ غَلَّهُ ضَيْنَتِهِ، أَوْ مَا جَلَيْهُ مِنْ بَلَلِهِ آخَوْ. فَلَيْسَ بَشَحْتَكِمٍ

وْلَا يُنْهَنِي لِمُشْلَطَانِ أَنْ يُسْمُرُ عَلَى النَّاسِ.

ويُكُمْرُهُ بَيْعُ السَّلَاحِ فِي أَيَّامِ الْفِتْنَةِ، وَلَا بَاسْ بِنَيْحِ الْمَصِيرِ مِمْنَ يَعْلَمُ النَّهُ يَشْجِفُهُ

بشُخَكُمُ أمَّا الأول فبلانه خيالص حفه لما يتعلن بنه حق العامية، إلا يوي أن لبه أن لا يمروع، فكذلك له أن لا يبيع، وأما الثاني فالمذكبور قول وأس حيف: و- لأن حق العامة إنها يتعلق مما جمع من المصر وجلب إلى تشاقها، وقال اأبو يتوسف: "مكره: ﴿طَائِلُونُ مَا رَوْبُنَا ۖ }، وقَالَ محمدة: كل ما يجلب منه إلى العصو في الغالب فهو سنزلية هناء المصبر محوم الاحتكبار فيه. وعلى قول وأبي حنيفة؛ مثني الأثمة المصححون كما ذكره المصنف ، تصحيح،.

(وَلاَ يُسْغِي لِلسُّلْطَاتِ أَنْ يُسْعُرُ عَلَى النَّاسِ) لان الثمن حتى اتعاقد فإليه تقاديره؛ قبلا ينبغي المحاكم أن يتعرض لحقه، إلا إذا تعلق به صور العامية. بأن كان أرساب النظماء ويحكمون ويتعدُّون عن الفيمة تعدُّبهاً فاحشاء فحينند لا بأس بنه بمشورة الهني الرأي والنصبر ونعامه في والهداية

﴿وَيَكُونُوا يَشِعُ السُّلَاحِ فِي أَبِّاهِمِ الْهِنَّدَةِ) معن بدرف أنه من أهل الفتنة لانه تَسَبُّ إلى

﴿وَلَا يَشَنَّ بِيْبُعِ الْفَصِيرِ} وَلُو رَمِسُ يَعْلُمُ أَنَّهُ جُنْجِلُهُ خَسْرًا} لأنَّ المعصية لا تقيام بعيت، بعل بعد تعيران بخلاف بيم السلاح في أيام الفنة؛ لأن المعصية تقيم نعيته العمداية،.

أ الزينعي: وأعلُّه العقيلي معلي من منالج وقاب. لا ينفعه عليه أحمد مهذه اللفظ، وقت روي تعير حمد اللت والمنتر عن يعمو بن هند الله العدوي عن النبن 🍲 قال: الا يحتكر إلا خاطيء ا هـ

للاحديث مداره على علي من سالم أف ل الدمني في ومبدرات الاعتمال 1847/ فبدل الحاري ألا سنام على حديث لمو ذكر هذا التحديث ومعل عزز الأردي أبصأ لا يُنامع على حديث فام الدهمي - إيمانه عمره وقال ابن حجر في تلجيض العبر ١٢٢٢ . إساد، صفيف القد والجديث الذي أتسار إليه العليقي أحبرجه مسلم ١٩٢٥ من طريق ابن المسلمية عن مصر بالحد الصحيح بالمفط امن احتكو فهم حاصيء، يرواية الآ للعنكر إلاخاضء

وأحرسه الدارمي عزوقه وابن هاجه وودو والحاكم ونسبته للمستم ولجديث الساب شواهمه حميعة أوروهما الهيشي في المحمم ١٠١/٤ والحاكم ١٠/٣.

⁽١) المراد حديث المحتكر المتغدم.

كتاب الوصايا

الْوَصِيَّةُ طَيْرُ وَاحِبَقِ، وَهِيَ تُسْتَحَنَّهُ، وَلَا تُخَوَرُ الْوَصِيَّةُ بُوادِتِ إِلَّا انْ يُجِيزَه، فُوزِتْنَةً. وَلَا تُجُورُ الْوَصِيَّةُ مَمَّا وَاذَ عَلَى النَّلَبِ، وَلَا لِلْفَاتِقِ .

__ ._.

كتاب الوصايا

وَجُهُ مَاسِهُ الوهايِ تُلحِفُقُرُ والإباحة طاهر، من حيث إنها تُصْرِيهِ مَثَ الأحكام، وأراد بالوصاءا ما يعم الوصاء والإعماء، يضال: وأوامل إلى فلاده أي جعله وصياء، والاسم منه الوصاياء و الوصل لفلائه يعمل ملكه معرض النوسية، و «المعمد» لم يتعرض للفرق سهما وبيان كل واحد مهما بالاستقلال، مل فكرهما في أشاء تقرير البسائل.

ات الوهية المنع معملي المصدر، تداحمل به السوطن به، وهي. تمثيلياً مصاف إلى منا يعد العوت الوشرطها الاون الموجيلي أهلاً تستطيك، وعدم استفراقه بالبدس، والموضيل أبه حيًّا وقتيء غَيْر وارث ولا قاتل، والمعوضل به قابلًا مشتلبك معد موت الموضي

ولما كان الأصل فيها الاستجباب قال. (البوطية فيبرّ وحيق) الأنها ترزّع المنزلة الهيمة والمرعات نبست واجب، وهذه إذا نم يكن له معول الذنة بحو ركاة وفيّة صوم وصلاة فرط فيها، ولا فواحة (وهي أستخبأ)، لانها نبرعٌ على وجه الصدقة، وقا قال في والمحتبىء (إلها عالى اللغى قباحة، وهل أقل من والمحتبىء (إلها عالى اللغى قباحة، وهل أقل السنة مكروفة (ولا نظررُ الوجية لوارتِ) لقوله فيها وإلى الله فلا أغلى في حيّ حقّة؛ فلا وصية إلوارتِها الوجهة، هل كنال عد الموت لا عند الوجهة، هل كنال على الله الله المحتبىء وإلا أن عبد الوجهة عبد وارت عد الموت صحت له الموجهة، وإن كنال بالمكس لم نصح وإلا أن أحجزها الوزئة) الهدارة وهم كنال الأنتاع عال لحقهم فتجور الإجارتهم، وإن أحمار بعضهم ووز بعض حار على النش إلا أن يحروها الوزئة كنا مر (ولا إنها إذا على النش) إلا أن يحروها الوزئة على النش إلى ورئة حيرة عبد الورئة كنا مر (ولا إنها إنها الوزئة عبد الوزئة عالمر (ولا الموائة الوزئة الوزئة الوزئة الوزئة الوزئة عبد الوزئة عالم (ولا الوزئة عالم (ولا الوزئة عالم والوزئة الوزئة الوزئة الموائة الوزئة على الموائة الوزئة على الوزئة الوزئة على الوزئة الوزئة الوزئة على الوزئة الوزئة الوزئة الوزئة الوزئة على الوزئة الوزئة الوزئة الوزئة الوزئة على الوزئة الو

^{. (-} أمار منه أدو باده عدمة والدوم في ١٩٥٣ مان مناهد سرفو ٢٠٧٤ مانسد عا ١٩٥٧ والبهدي ١٩٥٥.) والمهادس ٢٩١٧ كنهم لهذا المنهاق من حديث أن أشده عال التومدي الحسن محميح

[.] ورزه من أصور من حارث. أشرجه القرمدي ۱۵۰۱ والتسائل ۱۵۷۱ و برن ماجه ۱۳۸۰ والتيهتي ۲۹۵۱ و والمالدي ۱۳۶۷ وقسمه ۲۰۸۵ (۱۸۸۰ با ۲۷۸ و ۱۸۹۸ ولاد) شرمدي استين منيخس

وفي إمساده شهر من حوشت البس بالقول. إلا أن الترجدي صحح خما الدهامات تشوقهما وقد نامده دادة. على همرواين المراجع في ووايه الصائح الثالب

وورد من حديث أسل العرامة الل فاحد ٢٧١٥، واليهمي 133/1 ، وهذا منجموع طرقته يوافي إلى درجية. العباساح.

ويجوزُ أَنْ يُومِسِ الْمُسْلِمُ لِلْكَافِرِ، وَالْكَافِرُ لِلْمُسْلِمِ.

وَقُبُولُ الْوَصِيَّةِ يُمُدُّ الْمُؤْتِ، فَإِنْ قَبِلَهَا الْمُوصَى لَنه فِي خَالِ الْخَيَاةِ الْوَرَدَهَا فَنَذَلِكَ بَاطِلُ.

ويُسْخَبُ أَنَّ يُومِنِي الإنْسَانُ بدونِ الثُّلُبِ.

فَافَا أَوْضَى إِلَى رَجُلِ أَفَهِلَ الْوَجِيُّ فِي وَجِّهِ الْمُرْضِى فَرَدُهَا فِي غَيْرٍ وَيَتْهِو فَلَيْشَ يَرَهُ وَإِنْ رَدُمًا فِي وَجِهِهِ فَهُوْ رُدُّ.

والمُموصى بِهِ يُمُلُكُ بِالْقَبُولِ: إلاّ بِي مُسَانَةٍ، وَجِيّ: أَنْ يَمُونَ العَوْضِي، ثَمَّ يَشُونَ العَوْضَى لَهُ قَبْلَ الْقَبُولِ، فَيَلْحُلُ العَوْضَى بِهِ فِي جَلَبُ وَزَنْيِهِ.

وأبي حنيفة و ومعمده، وقبال فابو يتوسفوه؛ لا تجوز، وعلى فتولهما منى والانصة كما هيو المرسم، وتصحيح، (وَيَجُوزُ أَنْ يُومِيُ الْمُسَائِمُ لِلْكَافِي أَيْ النَّفِي (وَالْكَافِرُ لِلْمُسَلِمِينِ)، لأنهم بعقد اللّمة ساؤوا العملمين في المعاملات، ولهدا جار النبرع من الحاليين في حمالة العيمان. فكفا في حالة المعات، وهذاية و

(وَقَبُولُ الْرَجِيَّةِ) إنها يعتبر (يُقَدُ الْمُؤْتِ)؛ لأنه أوالُ لبُـوتها؛ لإضاعتها إلى صا بعده، ﴿ ﴿ تعتبر قبله (فَإِنْ فَيْلُهَا الْمُوضَى لَه فِي خَال، الْخَيَاءِ أَلْ رَدُعَا فَذَلِكَ بِنَجِلُ) لا عبرة به.

(وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُومِنِي الإَنْسَانُ مِشُونِ النَّلْتِيَ سواء كنانت الورثة أغنياء أم فضراء؛ لأن في التنقيص صلة القريب يترك ما له عليهم، يحلاف استكمال النلث؛ لأنه استيفاء نصام حقه، قبلا صلة ولا سنة، وتركها عند فقر الورثة وعدم استغنائهم بحصصهم أحب.

(وَإِنَّ أَوْسَى إِلَى (جُـلُو) أي جعله وصبًا على تنفيذ وصبته أو قضاه دينه أو على أولابه الصغار (فَقِلُ الْوَسِيُ فِي وَجُوَ الْمُوسِي) ثم بدا له (فَرْدُهُ فِي حَبْ وَجُهِهِ) في حباته أو بعد موته (فَلْيَسُ) ذَلْك (بُرَدُ) أي لم يصبح رده؛ لأن الدين مضى إلى سبله معتمداً عليه، فلو صح رده في غير وجهه صار معزوراً من جهته فره رده، وحداية (وَإِنَّ رَدُهَا فِي وَجْهِهِ فَهُو رَدُّ)؛ لأنه ليس لمه الإاسه على قبولها، وإن لم يغيل ولم يرد حتى مات السوسى فيه ماتخيار، فإن باع شيئاً من تركه فقد نؤمته؛ لأنه دلالة الفيول وهو معتبر معد الموت، وسواء عنم بالوصاية أو كم يعلم، وتماهه في والجهورة.

﴿وَالْمُوضَى بِهِ يُمُلُكُ بِالْقَبُولِيَّةِ لَانَ النَّوصِيةِ تُجْبَعَ لَللَّهُ وَالْقِبُولَ شَيْرَطُ لَللَّحُولُ فِيمًا بخلاف الارت؛ فإنه خلافة فيثبت الملك من غير قبون وإلَّا فِي مُسْأَلُةٍ وَاجِنْقِي فَهِنَ المُوضَى بِـهُ فيها يُسلك من غير قبول (وَجِيُّ أَنَّ يُغُونُ السُّرْضِي ثُمُّ يُكُونُ الشُّوضَى لَهُ فَبْلُ الْقَبُولِي والرد وَشُ أَوْضَى إِلَى غَرْ إِنَّ كَافِهِ، أَزْ هَاسَقِ أَخْبَرَجَهُمُّ الْقَافِعِي مَنَ السَّوْطِيَّةِ وَلَصَٰبُ غَيْرُهُمْ.

> ومنَّ الرَّمَنَ بلِي خَنْدَ لَكُسَّهُ وَفِي الْوَرَيَّةِ كِبَارًا ثَمَّ لَهِبِيَّ الوَصَيَّةُ ومنَّ الرَّمِنِ إلى منَّ يَنْجَرُّ عَنِ الغِنِمِ المُوصِيَّةِ ضَمَّ إلَيْهِ العَاصِينَ غَيْرًا.

وهـ فَمْ الْعَرْضِي له في مان. ورئته ۱۶ لايا الوصواء قه نعت من حيات العواصي بصوته نصالًا لا يسجمه الفسح من جهمه وإنسا نوقف للحق العوصي له وافزاه سات وحل في منكه كما في اللبلج المشروط اليه الحيار للمشترين إدامات فيل الإجارة.

وومن أرضى إلى غذر) العبرة وأو تناهي أو صاحبي أشراحها الفناجي من أسومية ولصب طرفة) وزماها للفطر، لان المستحملية الساع، والكافر معادله الديب باعده على تولد السطرة والمناسق منهو اللحواة، وتعسره وإم راجهم يشهر إلى صحة الوصيدة لأن الإحاج معدها، فعو تصنوفو نسق الإحراج حمال مسراجية، وهي شرح والإستحماليين، هندا المعط عنصي حمول توصيه، ودكم الشج مأسر الحسرة الها عاطلة، فيعنس أن معنى دليك أن تدوسي أن يسطمها ويعندل أنها باطلاء والأول وأصحه الحد.

ومن أوسى إلى عند غيره وفي الواقه شار لم تصغ أقرابية)؛ لانه يصر سولى عليه من حهتهم ولا يكون وال عليهم، ولا على عيوهم الار الوصية لا تنجزا، علو كان لكل صدراً جاه عبد والاسماء عبد والى حكومة وقول المحمدة مصحوب وعلى قول الإسامة عبد والانه الأعلام، ونسب ويول المحمدة مصحوب وعلى قول والإسامة المحمدة والانه المنظمة المحمدة والإنهاء المحمدة المحمدة على قول والإنهاء إلى الله يقتر على أنهام بالمؤسسة والمحمدة في المحمدة المحمدة المحمدة المحمدة المحمدة الله والمحمدة في المحمدة المحمدة

وَمَنْ أَوْضَى إِلَى أَثْنَيْنِ لَمْ يَجِيوْ لِأَحْدِجِمُنَا أَنْ يَنْصَرُفَ عَنْدُ وَأَبِي خَيْفَةَ، وَوَمُخَشِّفِهِ، قُونَ صَاحِبِهِ، إِلاَّ فِي شَنْوَاهِ كُفَنِ النَّبُّتِ وَتَجْهِيزِهِ، وَطَعَنَامِ الطَّعَارِ وَكُسُونِهِمْ، ورَدُّ وَبِيغَةٍ بِعَيْنِهَا، وَقَضَاءِ ذَيْنِ وَتَغَيْدُ وَصِيْرً بِغَيْنَهَا، وَعِنْنِ غَيْدٍ بِغَيْجٍ، والخُصُومَةِ في خُعُوقِ السَّيِّبِ.

وَمَنَ أَوْضَى قِرْجُلِ بِثُلُبُ مِالِهِ وَلِإَخْرَ بِثُلُبُ مَالِمِ قَلْمٌ تُجِرَ الْـوَزَنَةُ فَاللَّلُكُ يَشْهُمُـا يَضَفَانِ، وإذَّ أَوْضَى، لِأَخْدِمِهَا بِاللَّلُبُ وَللآخِرِ بِالسَّفُسِ فَالتَّلَكُ بَيْنَهُمَا اللَّالاَ، وإنَّ أَوْضَى لِأَخْدِمِنَا بِخَدِيمٍ مَالِهِ وَللاَحْرِ بِتُلَبُ فَالِهِ فَلمْ تُجِرَ الرَّزَنَةُ فَالنَّلُكُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبُفِ أَسْهُم عِنْدُ وأَنِي يُوسُفُهُ و ومحمود، وقالُ وأبُو خَيْفَةً وَ النَّاكُ بَيْنَهُمَا يَحْفَانِ، ولاَ يَضْرَبُ وأَنُو

.....

(وَمَنْ أَوْهَى إِلَى أَفَيْنَ) مَعَا، أو على المعاقب (لَمْ بَجُرُ لِأَخْدِهِمَا أَنْ يَنْظُرُفْ عِنْدُ وَأَن خَيْمَاهُ وَ وَمُخْدِهِ وَوَلَ صَاحِبِهِ}؛ لأن السولاية تتبت بطالعسويض فير عي وصف وحسو وصف الاجتماع - إذ هو شرط مفيد (إلا فِي) أشياء ضرورية قيست من باب طولاية، وهي ما استفاها والمهدا يمنكه الجبران عند ذلك (وَقَعَامُ الصّفاءِ وَكُوبُهِمِ) وَلاَ فِي التَّاجَرِ فَسَاد الميت، وردُ منصوب وسُمْرُى شواء فاسناً، وخفظ أموان (وَقَعْدِه فَيْهِهِ)؛ لأنها لبنت من ساب الولاية، فإنه يملكه لمالك وصاحبُ الذين إذه ظهر بجسي حقه؛ فكان من باب الإعانة، وهداية، (وَتُنْهِيْهُ وَحِيْهُ بِغَيْهَا، وَجَنَى غَيْهِ بَعْيَهِهِ)؛ لأنه لا يحتاج مه إلى الرائي (وَالْحَصُوفَة فِي خَفُونِ النَّيْبِ)؛ لأن الاجتماع فيها متعذر ولهذا ينفره بها أحد الوكيلين، وزاد في والهدية، قبول الهيه؛ لأن في التاجير عيفة الفوات ولأنه نبلكه الأم والذي في حجره؛ قلم بكن من باب الولاية، وبيغ ما يحتى عليه النوى والناف؛ لأن من ومع في يبد، علم يكن من باب الولاية، احد، قباء والاسيجامية؛ وقال والوسمة، وقارمها، وتصورة لا تحقي، والصحيح، والصحيح قولهما واعتمده والاسيجامية؛ وقال والرسمة، وتصحيحه.

(وَمَنْ أَوْضَى إِرْجُلِ بِكُلُتِ مَالِهِ وَلِأَحْسَى اِيضاً وَبِلَّتِ مَالِهِ وَلَمْ تُجِرَ الْوَرْقَةَ) وَلك (فَالنَّكَ بَلَيْهَا بَعْفَا) إنفاقاً وتساويها في سب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق، والثلث يعين عنهما فيكون بنهما (وَإِن أَوْضَى لِأَسْوِجُمَا بِاللَّتِ وَلِيلاَ مَر بِاللَّسَدُسِ) وَلَمْ نَجَرَ الوَرْشَةَ وَقَاللَّكَ يَنْهُمُا الْلَاقَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى الْوَرْشَةَ عَلَى أَمْ تَجِر الْوَرْشَةُ وَللْكَ مِنْ اللَّهِ عَلَى عَلَى الْوَرْشَةُ وَللْكَ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى الْوَرْشَةُ وَللْكَ اللَّهُ عَلَى الْوَرْشَةُ اللَّهُ وَلِلْهُ وَلِللْعَرِينَ الْوَرْلُ الْعَلَى الْوَرْسُةُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلِلْهُ عَلَى اللَّهُ وَلِلْهُ اللَّهُ وَلِلْهُ عَلَى اللَّهُ وَلِللْهُ أَوْمِي قَصْدَ عَيْلُونُ اللَّهُ وَلِلْهُ اللَّهُ وَلِللْهُ وَلِيلُونُ اللَّهُ وَلِلْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهُ عَلَى اللَّهُ وَلِلْهُ أَمْ عَلَى اللَّهُ وَلِللْهُ وَلِلْهُ عَلَى اللَّهُ وَلِلْهُ أَلْهُ وَلِللْهُ وَلِللْهُ وَلِلْهُ لَلْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلِلْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْمِعْلِلُهُ اللَّهُ أَلِيْعِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلِيمُ عَلَى اللْعُلِيلُ عَلَى اللْعُلِيلُ عَلَى الْعَلَى الْعِلْمُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعِلَى الْعَلِيلُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلِيمُ اللْعَلِيمُ اللْعِلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلِيمُ اللْعَلِيمُ الْعَلَى الْعَلِيمُ اللْعَلِيمُ الْعَلِيمُ اللْعَلِيمُ اللْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ اللْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعِلْمُ اللْعِلْمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ اللْعِلْمُ اللْعَلِ

خَبِيقَةَ، لِلْمُوضَى لَهُ بِمَا زَادَ عَلَى النُّلُبُ إِلَّا فِي الْمُحَابَاةِ، وَالسَّفَائِةِ، وَالدراجم المُرَسَّلةِ.

وَمَنُ أَوْضَى وَعَلَيْهِ وَبُنُ بُجِيطً بِمَالِمِهِ لَمْ تُجُزِ الوَصِيدَةُ، إِلَّا أَنْ يُسْرِىءَ العُومَـةُ مِنَ لِلْأَيْنِ .

وَمَنْ أَدْضَى بِنَصِيبِ آلِيْهِ فَالرَّصِيَّةُ لِـاطِلةً، وإنَّ أَوْضَى بِمِثْلِ نَصِيبِ آلِيْهِ خَازَ، فَمَانَ

وامنته الاستحاق لدق الورثة، ولا مانع من التفضيل، فينت كما في والمحاياة وأشتها كما في والمحاياة وأشتها كما في والهداية وزقال وأنو خيفة و التلك بأيقها بضفائي، لأن الوصية وقعت مدير المشروع عند عدم الإجارة فيطل أصلاء، ونفقى الموصية لكنل واحد منهما بالثلث، وإن أحارت الورثة فعلى قولهما يكون سهما أرماعاً على طرش الغول، وعلى تولهما يكون سهما أرماعاً على طرش الغول، وعلى قول الإمام اللائا على طرش السازعة، قال الإمام وجمال الإسلام، في شرحه والصحيح وعلى فهل واستحياء والصحيح والمنابعة على متصحيح والمسحيح والمنابعة والومائي، و والنسفي، وغيرهما، وتصحيح و.

﴿ وَلَا يَضُوبُ وَأَبُو خَبِيْعَةُ، لَلْمُوسَى فَهُ بِمَا رَادَ عَلَى النَّبُكَ إِلَّا فِي} لات مسائل (الْمُحاباةِ، وَالسَّمَانِةِ، وَاللَّوْامِمِ الْمُرْسَانِيَ * أَي المطلقة من النَّمِيد نصف أو للك أو محومها.

وصورة المحاباة: أنْ بَكُون لِرجُل عَبْدَانِ، فِيمةَ أخدِهِمَا لَلاَتُونَ، وَالاَخْر بِخُونَ. ولاَ صَالَ لَهُ سِوَاهَمَا، فَالْوَصَى بِاللَّ يُبَاعَ الاَوْلُ مَنْ رَبّهِ بَضَرَةِ والشابي مِنْ حَمْرٍ بِعَشْرِين، فللوجِبَّ بِي حَقْ رَبْدٍ بِعِشْرِينَ، وَبِي حَلْ عَشْرَو بِالرَّبِعِينَ، فَهْتَشَمُّ الثَّلْتُ سِيمِهَا أَلَائًا، فَبِياعَ الأول مِن زيعة معشوين والعشرة وصية له، ويباع الثاني من عمود بالأرجعين والعشرون وصيه لم، فيأخذ عصول من الثلث بغةر وصيت، وإن كانت زائدة على الشلت.

وصورة السعاية | أن برصي بعنق عبدين له قيمتها ما ذكر، ولا مال لـه سواهمما، فبعنق من الأول نلته بعشرة ويسمى بعشرين، ويعنق من الثاني تنته بعشرين، ويسمى مارمعين

وصورة الدراهم المرسلة؛ أن يوصي لـزيد بعشـرين، ولعمرو بـأريعين، وهما ثلثـا مات.؛ فالثنت بنهما أثلاثًا: لزيد عشرة، ولممرو عشرون، انفاقًا.

﴿وَمَنَ أَوْضَى وَعَلَيْهِ وَأَنَّ لِيَجِيعُ بِسَائِهِ فَمْ تُبَخِّرِ الْرَصِيةُ﴾؛ لأن الدين مقدم طليها؛ لأنه قرص، وهي شرع ﴿إِلَّا أَلْ يَبْرِيءَ الْفَرْضَاءُ﴾ السوصِلي (مِنْ اللَّذِي) الذي عليه، فتنصَفُ الوصية؛ لأنه لم يسَ عليه دير..

(وَمَنْ أَرْضَى بِسَهِيبِ أَنْيِهِ) أَوْ غَيْرِهُ مَنْ الوَرَثَةُ (فَالُوسِيَّةُ بَاطِلْةً)؛ لأنه وصية بماك الغير (وَإِنَّهُ أَوْضَى بِمِثْلُ نَصِيبَ أَنْبِهِ جَارِتُ) الوصية؛ لأن مثل الشيء غيره، غير أنه مغدر بـــ (هَانُ كَانَ لَهُ}

كَانَ لَهُ النَّانِ فَلِلْمُوضَى لَهُ النُّلُكَ.

وَمِنْ أَفَتَقَ عَبِدُواْ فِي مَرْضَهِ، أَوْ يُدَعَ وَخَمَانِي، أَوْ وَهَبْ، فَفَلِمُكُ كُلُّهُ جَائِمَوَّ يُفَايَرُ مِنَ النَّلُبُ وَيُصْرِبُ بِهِ ضَعَ أَصْحَابِ السوصَائِيا، فإنَّ حَمَانِي ثُمُّ الْفَتَى فالمُخَافَةُ النِّي عِمْدُ وأَي خَيفَةً وَ. فَنْ أَغْتَقَ لَمُّ حَالِي فَهُمَا سَوَّءً، وَقَالَ وَالبُو يُسُمِّنُهُ وَمُعَصِدُهُ: الجَنَّقُ أَوْلَى فِي الْمُشَائِنِينَ

َ وَمَنْ أَوْصَى بِسَهُم مِنْ طَالِهِ فَلَهُ الْحَنَّى مِنْهِم ۚ لَوَوْقَةِ إِلَّا أَنْ يُتَقَفِّنَ مِنَ السَّقْسِ فَيُشَمَّ لَهُ السَّمَائِسُ

آي السومسي وآلئاني، فولمُسُوطسي لهُ النُّلُتُّيُ إلاله بصور معنزلة ابن ثانت، فيكون العال بينهم التلائل. في قال له فين واحد كان للموصلي له النصف إن أجازه الاس. وإلا كان له الثلث كما لو أوصلي لم مصف ماله، والأصل: أنه متى أوضي مشال نصب معمل الورثة بزند مثله على مهمام الورثة، ومجنبي 4.

 وَإِنَّ الْوَضَى بِخَرْهِ مِنْ مَالِهِ قِبَلَ لِلوَّرَاتِهِ: الْمُطُوهُ مَا شِلْتُمْ.

وَمَنْ اَوْضَى بِوَصَايَا مِنْ خُغُوقِ الله تُعَالَى فُلَمْتِ الْفَرَائِض مِنْهَا فَـَذَمْهَا الْمُسُوصِي آوْ تُحُرِهَا، يَثُلُ الْمُعَجُّ وَلَوْكَاتِهِ، وَالْكُفُراتِ، وَمَا لَيْسَ بِوَاجِب قُدْمَ مِنْهُ مَا قَسْمَهُ لَمُوسِي.

َوْمَنَ الْوَمْنِي يِحْجُهُ الإِسْلامِ الْحَجُّوا عَنْهُ رَجُلاً مِنْ لَلَيْهِ بِخُجُّ عَنْهُ زَائِبِاً. هَانْ لَمْ لَنْلُعِ. لَوْمِيَةُ النَّفَةُ الْحَجُوا عَنْهُ مِنْ خَيْثُ نَنْلُمِ.

ومَنْ حَرْجَ مِنْ لَلْهِمِ خَالَجًا فَمَاتُ فِي الْمُقْرِيقِ وَأَوْصِي الذُّ يُخَجُّ عَنْهُ خَجُّ عَنْـةُ مِنّ بَلَدِم جُنَّدُ وأَبِي خَيْفَةً وَ

غُرَقهم، وفي مرضًا: السهم كالدغراء، ١ هـ. ومثنى عليه في والكنبر؛ و والدرر؛ و والتدرو، وفي والوقابة: السهم السندس في عرفهم، وهو كالحزّ، في عرفنا، با هـ

(والذَّ الرَّضَى بِالْجَرْوَ مِنْ طَالِمَ قِبَلَ لِلْمُؤَلِّفَةِ: أَعْظُوهُ مَنا لِمُنْشُرُ» لأنه مجهلول يشاول القليل والكثير، عبر أن الجهلة لا نسخ صحة الوصية، والورثة قائمون مقيام الموصى؛ فبالبهم البيان، ومداية.

(وَمَنْ أَوْضَى بِوْضَانِا مِنْ خُفُوقِ الله تَعَالَى) وَضَاقَ حَنَهَا النَّلَثُ (مُذَّعَتَ الْفَرَائِلَغُى مِنَهَا) عَلَيْ غير الغرائض، سواء (تَلْمَهُا اللَّمُومِينِ) في الوصية (أَوْ أُخْرُهَا)، لأَن قضاءها أهم، وتَلَكُ (مِثْلُ النَّخَجُ وَالْرَكْمَاءُ وَالْكَمَّارُةِ) وإنْ تُسَاوِتَ قَوْءَ مَانَ كَانَتَ فَرَاتِهِى أَوْ وَاجِبَاتَ بِعَلِيّهِ بِعَا فِعْدَمَهُ لأَنْ الطاهر أنه بندى، بالأهم ووَقَدْ لَيْسُ فِرَاجِبٍ فَذُمْ مِنْهُ مَا فَكُنْهُ الْمُسْومِينِ)؛ لأن تقديمه بدل على الاهتمام بع، فكان كما إن صرح بدلك.

(وَهَنْ أَوْضَى بِخَجْمَةِ الإَمْلَامِ الْخَجُّوا غَنَهُ رَجُلًا مِنْ بَلْهِمَ)؛ لأن الواجب الحجمِ من بلده، ولهمدا يعتبر فيه من العال ما يكفيه من بلده، والموصية لأداء منا كان واجباً عليه، وويُحُجِّعُ غَنُهُ رَاكِمًا)؛ لأنه لا يلزمه أن بحج ماشياً، فالمعرف إليه على الوحه الذي وجب طبعه، وهذا إن تُلْت المعقة ذلك وَلَمْنَ لَمُ كِلْمَ الْوَجِيَّةُ) تلك (النَّعَفُةُ الحَجُّوا غَنَّهُ) ربكيناً (مِنْ خَيْثُ تَبْلَغُ) تلت المعقف، ضيداً لها نقدر الإمكان.

(وَمَنْ خَرْجَ مِنْ مَاهِمْ خَاجًا قَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ) قبل أداء النسلك (وَأَرْضِي أَنْ يُحْجُ فَتُهُ خُجُّ غُنَّهُ مِنْ بَلِهِ، وَاكِمَّ وَجَلَدُ وَأَمِي خَبِيفَةًى؛ لأن الوصية تنصرف إلى العج من بلاء كما مو، وقالا: يُحْجُ عَنْهُ مِن حَبِثَ مَاتٍ؛ لأن السفر بِنِبُّهُ الحج وقاح فريه، وسقط فرضُ فنطح المسافية بقدره؛ مِينَدُّ مِن ولك المكان كانه مِن أَمَنَهُ قال وجِمَال الإسلامَةِ؛ وعلى هذا إن مات الحاج عن غيره وْلَا تَصِحُ وَصِيَّةُ الصَّبِيءَ وَالْمَكَاتَبِ وَإِنَّ تُرَكَ وَمَلاَ.

وَيُجُوزُ لِلنَّرْضِي الرَّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ، فَلَاَ صَرَّحَ بِالرَّجُسُوعِ ، أَوْ فَعَلَ مَـا يَدُلُ عَلَى الرَّجُوعِ كَانَ رُجُوعاً، وَمَنْ جَحَدَ الْوَصِيَّةُ نَهُ يَكُنْ رُجُوعاً.

وْمَنَّ الْوْضَى لِجِيرانِهِ فَهُمُ الْمُلَاصِقُونَ عِنْدُ وَأَسِي خَيْفَةًا .

وْمَنْ أَوْضَى لِأَصْهَارِهِ فَالْوَصِيَّةِ لِكُلِّ مِي رَجِم مُحْرَم مِنَ ٱمْرَأَنِهِ.

في السطريق حج عن المبت من بطور والصحيمج غواسه، واحتازه والمحسوبي، و والتمهر. وغيرهما: وتصحيح».

(وَلاَ نَصِحُ وَجِينُهُ الصَّبِيِّ) مطلقاً أي سواء كان معيزاً أو لاء مات قبل الإدراك أو بعده. أضاده إلى الإدراك أولا، في وجوه الخبر أولاً؛ لأنها برغ وهو ليس من أهل النبرع، فلا يممكها تشجيزاً ولا تطبقاً وفي لا والشُكَانَبِ وَإِنْ تَرَكَ وَعَانِي. لأَنْ ماله لا بقبل لنبرع.

(وَيُجُورُ لِلْمُوسِي الرَّجُوعُ في الْوَصِيَّةِ)؛ لأنها نرع لم يتم، محاز الرجوع فيه كالهية وَالْوَا ضَرَّحَ بالرَّشُوعِ) بأن قال رجعت عما الوصيت به أو البطانة وأو فَسَلَ ما بدَلُ عَلَى الرَّبُسُوعِ) بأن أوْلَهُ عَن مَلَكُهُ، أو زاد به زيادة تصبع تسليمه إلا بها كلَّتُ الشّويق والبّن، في الدان، أو فعل به يشكل أو فعله في المفصوب الانقطع عنه حقُّ المائلكِ (كان رَّحُوعاً) أما الصويع فظاهر، وكذا الدلالة، الأبها تعمل عمل الصويع فقام مقام أوله وقد أبطات، وصار كالمع بشرط المنابو، أوانه يشكل العَيْلُ فيه بالدلالة، وهذابة، ووَمَن حَجَدُ الْوَصِيَّةُ لَمْ يَكُنْ رَجُوعاً) قال في والهذابة، كذا ذكره ومحمده، وقبال وأبو يبوسف: يكون رجوعاً، ورَحْمَ قبولُ المحمدة، وعنميذه الإمـ والمحبوبي، و السّعي، وعبرهما، وتصحيح،

ورَسُ أوضى لِجِيراتِهِ فَهُمْ النَّبلاصةُونَ لِهُ (جَبلًا وأَي جَيفه)؛ لأن الحوار عبارة عن القرب، وحقيقة ذلك في الملاحق، وما بعده بعيد بالنسبة إليه وصل وأو بنوسفه و محمده هم المسلاحة ولك في الملاحقة، وها عن يشكن محلّة الله وجي وبحمهم صحد أساحلة، وها عاصمان، وهذاية و، قال في وانتصحيحه والصحيح قول الإسم، واحتماره المحموري و وانتفي و وصدر الشريعة وغيرهم الها.

(وَمَنْ أَوْصَى لِأَصْفِيهُمْ فَالْمُوجِيَّةُ لِكُمَالُ فِينِ رَحِمَ فَمَرْمِ مِنْ أَشْرَأَهُمَ كَاسَاتُهِمَا وأعساطُهَ وأشوطها وأخوافه، قبال والحلوانيء: هذا في غرقهم، وأما في عبوضا فيختص سابَوَلِهما. هنابة وغيرها، وأقره والقهستاني، في قلت: لكن جزم هي البرهان وعيره بالأول، وأقره في والشرسلالية، كذا في والدورة. وْمَلْ أَوْضَى لَأَخْتَكَ فَالْخَتَلُ وْوْجْ كُلُّ ذَابِ وْحَمْ مُخْرَمْ مِنَّهُ.

وَمَنَ أَوْصَى لَأَفَرِبَائِهِ فَالْوَصِيَّةِ لِلْأَنْوَبِ فَالْأَفْرَبِ مِنْ كُمَلَّ فِي رَجِمَ مِنْهُ، ولا يَ ذَخُن فِيهِمُ الرَائِدَانِ وَالْوَلْفَ، وَتَكُودُ لِلاَنْشِيَ فَصَاعِدَاً، وَإِذَا الْوَصَى سِذَلِكَ وَلَمُ عَمَّانِ فَالْوَصِيَّةَ لَمَنْنَهِ عَمَّدَ وَلِي حَبِيْفَةَ، وَإِنْ تَشَاقِدَاً، وَخَالَانَ، فَلِلْفَلَمُ النَّصَفُ، وَلِلْخَالِشِ النَّصَفُ وَقَالَ وَأَنْوِيلُومُنَفَ، وَ وَمُحَمَدُهُ، النَّوْصِيَّةُ لِتَكْمَلُ مِنْ بِنَسْبُ إِلَى الْقَمِي أَبِ لَهُ مِي الرَّشَعَةُ وَقَالَ وَأَنْوِيلُومُنَفَ، وَ وَمُحَمَدُهُ، النَّوْصِيَّةُ لِكُمَلُ مِنْ بِنَسْبُ إِلَى الْقَمِي أَبِ لَهُ مِي الإشلام

وَمَنْ اَوْضَى لِمَرْحُلِ بِمُنْتِ فَرَاهِمِهِ أَوْ لَئُمَتَ غَفِيهِ. فَهَلَكَ تُلْفَا ذَلَكَ وَغَيْ ثُلُقَةً وَلَهُوْ يَخُرُجُ مِنْ لَنْتِ مَا بَعِي مِنْ مَالِهِ فَلَهُ جَمِيعٌ مَا يَهِي. وَإِذْ الْوَصَى ثُلُّتُ لِبَابِهِ فَهَلْكُ لُلُّكُمْ فَا

وَمِّنَ أَوْضَى لَأَخَابِهِ فَالْمَثُنُ رَوْعُ قُلُ هَاتَ رَجِمَ مُخْرَمَ مَنَّهُ} كَارُواحِ بَنَاتُهُ وَاخْوانُهُ وَعَمَاتُهُ وَخَالَاتُهُ قَالَ وَالْعَهِسَتَنِيّهُ: رَبِيمِي فِي هَبِيْرِهُ أَنْ يُخْتَصُّلُ الصَّهِرِ بِلَنِي السَّوْجِيْ السَّانَةِ لَاللّهِ لَمِنْهُورٍ . وهم

(ومَنَ الرّحِي لِأَفْرِعالَتِهِ)، أو لدوى قرابته، أو لارحامه، أو لاستنه وضائوهايةً المُحْتَرِف صَلَّاقُولِ مِن عالاَقُرْب مِن كُلُّ دَى رَحِم مُحْرَمٍ) منه (وَلا يَفْعِلْ فَيَهِمْ الْوَافَدَانِ وَالْوَلَةُ)، لاَنهو لا يُستُون العرب، ومن سقى والله عربه، وتسامه في والهداية، ويتكون الوصية وللأنبس فضاعداً ولا لاحد ذكر معط والولاد مقسه لا يعربه، وتسامه في والهداية، ويتكون الوصية وللأنبس فضائه، أي لافتوناته ويعوه ولا أي العوصى (عقال وحالال فالوصية) كنها وتعلق عند ولي حيفة، اعتباراً للافرب كمنا في المرت ووال كان به عمر وحالال فالمعمل ولفائل الشقة عبد وحالاً وحياله في اعتبار معنى المحمد وهو الالذان في الدهب كما في لهيرات، ولو ترك عباً وعبه وحالاً وحياله في صيد للعم والعمة بهما بالدولة، الاسوء قرامهم، وتعله، في والهداية، وو الأن المنام، القريب والعبيد والدكر والالان فيه سواء فنك في وراد الهقاء و والراحدي، في شرحه، الصحيح فول والعيد والدكر والالان فيه مواء فنك في وراد الهقاء و والراحدي، في شرحه، الصحيح فول والو

ريسُ أَوْمَى لَزُجُلِ مِثْنَاهُ فَرَاهِهُ العَمِيةَ وَأَوْ تُلْتِ فَأَجِهِ العَمِيةَ وَفَهَلِكُ تُلْتُهُ وَبِك فَنَّةً وَهَنَ أَي تَقَدَ ذَلِكَ وَيَخْرُخُ مِنْ ثُلِّتَ مَا فِيْ مَنْ مَايَهُ فَاجً فِي الْعَوْمِي لَهُ وَجِيعُ مَا نَقِيَ إِمَّ لأن الوصية تعلقت بعينها (مَدَيِّلُ أَنَّهُ لُو فَسَمَّةً الرَّبِيَّةُ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ، وَمَا تَعْلَقَتَ الوصيةُ بَعِيهُ مُسْتَحَفِّهُ العَوْمِي لَهُ إِذَا تَحْرِجُ مِنْ الثَّنَاتُ، كَمَا لُو أَوْمِي بِثَانَ شَيْءٍ بِعِيهِ فَاسْتُحَقِّ لُكُنَاهُ وَيْقِيَ كُلْتُهَا وَهُوْ يَنْخُرُجُ مِنْ قُلْتِ مَا يَهِيْ مَنْ مَايْهِ لَمْ يَشْتَجِنَّ إِلَّا قُلْتُ مَا يَقِيٰ مِن النَّبِ.

وَمَنَ اوْضَى لِسَرَحُلِ سِالَفِ وَرَهُمْ وَلَهُ صَالَ غَيْنَ وَوَيْنَ، فَإِنْ حَسَرَجُتِ الأَلْفُ مِنْ أَلْتِ الْمُشِي دُفِعَتْ إِلَى الْمُوضَى لَهُ، وَإِنْ لَمْ شُخْرُجُ وَفِعَ إِلَيْهِ لَكُ الْمَيْنِ، وَكُلَّمَا نَحَرَجُ شَيْءٌ مِنَ الذَّبْنِ الْحَدْ لَنُنْهُ خَمْنَ يَسْتَوْمِي الأَلْفُ

وَتَجُبُورُ الوَحِيةُ لِلْمُعُلِيمِ، وَبِمَالَحَمُلِ، إذَا وَضَعَ الْإِفَلُ مِنْ سِنَّةِ الشَّهُمِ مِنْ يَبُوم الوَصِيَّةِ.

ومَنْ الرَّضَى لِرْجُلِ بِجَارِيَّةِ إلَّا خَمَّلُهَا صَحْبَ الرَّصِيَّةُ وَالإِسْتِئَاءِ .

وَمَنْ الرَّضَى يَرْجُل_{َ مِ}خَارِيْةٍ قَوْلَفَتْ بَقَدْ مَوْبَ الْمُوصَى قَبْنَ انْ يَقْبَلَ الْمُوصَى لَهُ وَلَعَهُ

وَرَانَ أَوْصَى لَهُ بَرُبُّكِ بَنَايِهِ فَهَلَفَ ثُلُقَاهَا وَبَقِي تُلْقُهَا وَهُنَ أَي النّلَتِ البَاقِي ويحُوجُع مَنْ ثُلُبَ مَا يَقِيَ مَنْ مَالِهِ لَمْ يَسْتَجِنُ السَوْسَ أَهُ وَلَا لَنَبُ مَا يَقِيَ مِن النّبِابِ قَلَ فِي وَالْهِمَالَة، وَالْوَكَانَتُ مِن جَسَنَ وَ حَلَّ تَهُو مِنزَلَة الدواهم. أَهُمَ عَنْ الذَّانِ الرّصِيةَ حِيثُ كَانتَ النّبِ مَخْتَمَةً لَمْ تَعَلَّى بِيهَا، وَلَمَا لا يَعْمَم مَصِها في يعض، معالاف ما إذا كانتَ متحادة فإنها نقسم مضها في يعض معرلة الدواهم.

(رُمَنَ أَوْضَى لِمَرْجُلِ ، أَأْبِ بِرَهُمَ) شَالًا (وليهُ أَي السوطِي (مَالُ عَمَلُ وَفَيْلُ فَإِلَّ شَرَحَتِ الأَلْفُ، السوطَى مها (مِنْ لَلْتُ أَمْنِيُ دُبُعْتُ) الآنف السوطي عها (إلى الْمُسُوطِي لَهُ) الله أمكن إيفاء كل ذي حق حقه من عمر لَحْسَ ، فيصار إليه (وَإِلَّ لَمْ تُنْخُرُح) الأَلْفُ مَنْ النَّلُاتُ الْمَنِيْ (فَقع إلَيْهِ أَي الموطني فه (تَلَّتُ الْمَيْنِ، وَكَفَمَا خَرَجَ شَيْءَ مَنَ الذَّلِي الْحَدُ لِنَّتُهُ حَنَّى بِلشَوْفِي الأَلْفَءِ؛ قان الموطني له شربك الموارث، وفي تحصيصه باللهين يخس في حق الورثية؛ لأن ظفين نضلة على الدين

وَيُكُورُ الْزَصِيَّةُ لَلْحَمْلِ وَبِالْحَمْلُ ، إِذَا يَتَحَقَّى وَجَوْدُ وَفَتَ الرَّصِيَةُ لَانَ (وَفِيسَعُ لِأَقُلُ مَنَّ بِينَّةٍ الْشَهْرِ مِنْ يَوْمِ الْوَصِيَّةِ) لَمْ زُوْمُ العِيمالِ حَيْدً ، ولو مِنْنَا وهي معندة حين النوصية الملاقل من سنين ، بدليل ثيوت نسبة «اختيار» و احوهرة؛

﴿ وَمَنْ الْوَصِي الرَّجُلِ بِجَادِيةِ إِلاَّ حَمْلُهِم صَحْبَ الْزَصِيَّةُ وَالاَسْبِقَنَاءَ ﴾ الآن ما حار ريبواه العقد عليه جار سنتارة منه

(وَمَنْ الرَّضَى إِرْجُن بِجَارِيةِ مُؤَنِّنَكُ نَقَد مَرْبُ الْمُوصَى) وَلَوْ (أَثَّلُ أَنْ يَقْبُلُ الْمُوضَى لَهُ وَلَمْ

شُمْ قِبِـنَلْ وَهُمَا يَخَرُجُانَ مِنَ النَّلُتِ قَهُمَا لِلْمُوضَى لَـهُ، وَإِنَّ لَمْ يَخَرُجُنا مِنَ الثَّلَتِ فَسَوْتِ بِالنَّلُتِ وَأَخَذَ مَا يَخْضُهُ مِنْهُمَا جَمِيعاً فِي فَوْلِمِ وَأَبِي يُوسُفَ، و ومحمدٍه، وَقَالَ وَأَنْو خَبِيقَةً؛ يَأْخَذُ فَلِكَ مِنَ الأَمْ، فَإِنَّ فَضَلَ شَيءَ أَخَذَهُ مِنَ الرَّلِدِ.

وْتَجُورُ الْوَصَيَّة بِخَدَّمَة عَلَيْهِ وَشَكْنَى دَارِمٍ، جِنِينَ مَعْمُوضَةً، وَتَجُورُ بِـذَلِك البَـارُ، قَالَ خَرِجَتُ رَقِّةَ الْفَنْدِ مِنَ النَّلُبُ سُلِمٌ إِلَيْهِ للْجَمْمَةِ، وإِنَّ كَانَ لاَ مَالَ لَهُ عَيْرَهُ خَفَمَ الوَرْثَة بَوْرَيْنٍ وَالْمُوصَى لَهُ يَوْمَا، فَإِنَّ مَاتُ الْمُوصِى لهُ عَادَ إِلَى الْوَرْثَةِ، وَإِنَّ مَاتُ الشّـوصِي لَهُ فِي خَيِـاءٍ النَّمُوصِى بَطْكِ الوَصِيَّةِ.

وَإِدَا أَوْضَى نُولَٰذِ فَلانِ فَالْوَصِيَةُ بَيْنَهُمْ: الذُّكُرُ وَالاَتِّضِ فِيهِ سَوْاهُ.

لَّمْ قَبِلَ) المعوضى له (وَهُمَا). أي الجارية والنواد وَيَخَرُجانَ مِن الْتُنْتَ فَهُمَا لِلْمُوطَى فَهُ وَ لال الولد معاه الأمره فكان تبعأ لها ووراً لَهُ يَعْرُجا مِنْ الثّلث صُربٍ النووصى له وبالتُلْتَ، فَالْحَدُ مَا يُحَفَّهُ مَلْهَا خَمْ لَهُ وَاللّهِ عَلَى أَوْمَعَهُ وَ مُعَجَمِّهُ وَ لَا النولد لَمَا دَخَلَ فِي النوصية صيارًا كأن الإيحاب ورد عليهما معاً فلا يقدم أحدهما على الآخر (وقال فألنو خَبِفَةُ وَ يَاخَدُ وَلَمْنَى أَي النوام ال الثلث ومِنْ الأَمْءَ فَهِا فَعَمَلَ مِنَ الثَّلْ وَفَي أَحْدُهُ مِنْ الْوَلْدِي لانَ الأَمْ أَصَلَ فِي المعلم، فكله في النفيد وحار فول الإمام والرهابي، و والسهي، وغيرهما، ونصحيح،

ويتجوز أنوبية بجدّة عده (شكى فاره سبيل مثلوبة، ونطوق ابصة وخدلك أدا)، إلى المعتام بحور المايكها سواس وغير عنوس، كالإحارة، والعاربة، فكدنك بالوصية، فيكون محبوباً على طلق السنة مي حن المنتحة، كمة في الوقف، وتعامه في والدي وقول خرجة وقال المعتبد من الفتية المحبوباً على الدي وقول المحبوباً على الدي وقول المحتبر وقول المحبوباً المحبوباً المحتبر وقول المحبوباً المحبوباً المحتبر وقول المحبوباً المحبوباً المحتبر وقول المحبوباً ال

﴿وَرَفَا أَرْصَى قِوْلَهِ فَلَامِ وَلَمُونِكُ بَيْنَهُمْ} ابي سِ حسِم أولاده (الذُّكُرُ وَالْأَنْسُ بِ شَوْلَةٍ).

ومَنْ الوَّصَى الوَرْلَةِ فَلَانِ فَالْرَحِيَّةِ بَيْنَهُمْ: لِللَّهُ خِيلًا خَظَّ الاَنْتَيْلِنِ.

وْمَنَ الْوَمْسَى الزَّائِدِ وَعَمْرِو بِتَلَبْ مَالِهِ، فَإِنَّا عَمَرُو مَلِثُ، فَالثَّفْتُ كُلَّة لِزَّلِد.

وإِنْ قَالَ: ﴿ ثُلُتُ مَالِي بَيْنَ زَبْدٍ وَعَمْرِوهِ ﴿ وَزَيْدُ مَيْتُ كَانَ لِعَمْرُو يَصْفُ النَّلْبِ

وَمِّلُ الْوَصْى بِثَلَٰتِ صَالِمِ وَلاَ صَالَ لَهُ ثُمُّ اكْتَسَبَ صَالاً السَّمَحِيَّ الْمُسُوضَى فَ ثُلُّتُ صَا يَمْلِكُهُ جَنَدُ الْمُوْتِ، والله الْعَلمِ.

لأن السم الوقد يطلق عليهما على حد سواه

﴿ وَمَنَ أَرْضَى الْمِرْثِةِ فَلَانِ فَالْسَرَصِيَّةَ لِيَنْهُمُ } أي بين جسيع ورنته (لِلفَّكُو مَثَلُ خَظَّ الأَكْلِينِ) • لأن الإيجاب باسم العبرات بتنصي الصغيل، كنا في العبرات.

(وَمَنَ أَوْضَى لِنَرْبُهِ وَعَشْرِهِ بِنَسْتِ مَكِ) مثلاً (فَاؤَة غَمْرُهِ مَنْتُ) قبل الوصية (فَالْفُكُ كُلُة يُرْبُدِهِ؟ لأن العبت ليس جاهل للوصية، فلا يتراحم اللحي، فصار كما إذا أوضى لريند وجِدَارٍ. وهن وأبي يسوسف: أنه إذا لم يعلم بعسوف فله نصف الثلث، وعلى منا في الكساب مشى والمحجوري، و وذلك في، وعرضها: وتصحح».

﴿ وَإِنْ قَالَ العَوْمِي وَلَكُ عَالِي نَيْنَ زُبِّهِ وَعَمْرِهِ وَزَيْدٌ مُبَتَّى قِبلِ الوصية (كَانَ لِعَمْرِه بِصُفَّ التُكُنِّيَ؟؛ لأن ابتداء الإيجاب لا يوجب له إلا النصف؛ لأن كلمة دبين، تقتصي الاشتراك.

(وَمَنَّ أَوْضَى بِثُلُتِ مَالِمِ وَلاَ مَالَ لَهُ إِوْ وَكَى أَوْ كَانَ لَهَ مَالَى وَهَلَكَ، وَمُمَّ بَعَد ذلك وَاكْتُلُمْكُ مَالاً} ومات وَالشَّمْقُ الْمُوسَى لَهُ تُلُكُ مَا يَشْلِكُهُ السريعي (عِنْدُ الْمُنْوَتِ)؛ لأن الوصية عقد استحلاف مضاف إلى ما بعد الموت؛ ويثبت حكمه عده، فيشترط وجود العال عبد الموت لا قبله، وهداية،

كتأب الغرائض

ٱلْمَجْسَعَ عَلَى تُؤْرِيئهِمْ مِن استُكُورِ عَشْرَةً. الإثناء والنَّ الإلين وإذَّ سَعَلَ، والآب،

كتاب الغرائض

العرائض: حمع فريضة، فبيله من الفرض، وهو في اللمة النفتير والقطع، وفي اللمة النفتير والقطع، وفي الشرع الما ثبت تدليل قطعي لا شبهة وم. وسمي هذا النوع من الفقه فوالشرهي، وإنما حص بهيذ البند فليل فيغلم لا شبهة فيه فقد الشمل على المعلى النفوي والشرعي، وإنما حص بهيذ الاسم لأن الله تعالى مده مه فقال بعد الفسمة: ﴿قَرِيضَةً مِنْ اللّهَ ﴾ الركنة النبي فلا حيث فان المعلم الفسمة: ﴿قَرِيضَةً مِنْ اللّهَ ﴾ المحدد الفسمة: ﴿قَرِيضَةً مِنْ اللّه ﴾ أنه النبي فلا حيث المعلم الله الفلم الله الفلم الله الفلم الله الفلم الفلم الله الفلم الفلم

والغرائص من العلوم الشريفة التي تجب العالية عها؛ لافقاء النامر إليهما، فقي الحديث: وتُعَلِّمُهَا الْفَرَائِضُ، وعَلَى فَا السَّاسُ، فإني أَشَرُؤُ فَقُرُوسُ، وإن الْعِنْمُ سَيْقَبَضُ، وتَطَهَرُ أَلْبَشُ خَلَى يَخْتُلُفُ أَنْسَالِ فِي الْفَرِيْطِيةَ فِيلا يَجِينُونَ مَنْ يَقْصِي لِلْهُمَاءُ (" رواه الإسام و"حديده و الترمذي»، و «السيائي»، و والحاكمة، وقال: صحيح الإسياد، فكن في رواه التحاكم ومن يقضي جهاه.

قال رحمه الله تعالى ﴿الْمُحْمَعُ عَلَى الْرَبِيَّهُمْ مِنَ الدُّكُورِ) فرضاً أو تعصيباً أو يهمنا بعريق

ودر السرة التسام الإنهال

(٣٤) أمراحه ألى ماجه ٢٧٩٩ والحاكم ٢٩٠٥ والبيهقي ٢٩١٦ والدارطلي ٢٧٤٤ رابل على ٢٠٢٢ كلهم من حديث ألي هويوة المعط ديا ألنا هوابرة تسديوا المعرائص، ومعموضا فإنه بصف العلم، وهو ألول شيء أسهى، وها والرئ شيء أسراع من أمني و وساره على حقص من عمار قال طأة. سكت علماء الحداكم وقبال بدعين الحقيق هذا والم أكد صفة أبن حجر في القراس.

. وقال ابن حجر في تلخيص الحبير ٢٢٠/٣ مداره على حقص وهو متروك - هـ. ويأتي في الدي بعلم

(٣) أخراجه الحاكم (٢٣٢/ والدارفطي ١٩/٥ كلاهما من حديث أن مسعود سئال مهاي السعيف قال أن الحجر في للحيض الحير ١٩٧٣ وكذا وواه النسائي والعله في الكراري وأحدث ونهه تنطاع الح وقال الحاكم: السجح الإسادة ما والسياب أن سيخم كما قال أن الحراجم في تلميض المهرر. وقد قال أن الحراجة في الحراجة (١٩٥٥ كل الما الأبياء المحرد المؤال فالداء المدار المؤال الا أنكار.

وقد الله إلى حسر في العراب 1977 - سايدان الهجري محهول وذاك في المهارات 1967 - لا يُعرّف الله عديث تعلقوا القرائص

وله شاهد أهراهه النزمدي (۲۰۹۱ عن عوف عن شهير بن حوشب عن أي خبربرة بلفط وفتال رسول الله #8 العلموا القرائل والعواقص وعلموا الناس تومي مقبرهان قال النزمدي. همما حديث فيه العطرات وروى أمو أندالة هذا الحديث عن عوف عن رجل في سيجال بن حامر هن انن مسعود برفوها (1)

وبهد ألمام أن في أرواله العاكم وفي أسيطيعه له نظر أساد فيه الفطاع كما ذكر أبن محمر إهو هذا أرج لل الذي المرأبات وكا الله أنا از الدهني في السيرات. رواه فا رجل لم أسائم أو أحرج الدارس ٢٧٤٦ والحاكم ٢٣٣/٤ لمعود عن في مسعود من فره أرفهها حدث به صعف ويغرب من الحسن لشراهده. وَالْعِيدُ اللَّهِ وَإِنْ عَبَلًا، وَاللَّحُ، والنَّ اللَّغِ، والْعَلُّم، وابْنُ الْعَلَّم، والسرُّوخ، وسُولَى التُّعَدِّد

ومِنَ الإَنَابِ سَنْتُعَ: الْبِنْتِ، وبِنْتُ الإِنْنِ، والأَمُّ والْجَدُّةُ، والأَخْتُ، والزَّوْجَةُ، ومُوَلاَةُ النُّمْذِةِ.

ولاً بَرِثُ ارْبُغَةَ؛ الْمُمْلُونُ ، والْغَائِلَ مِنَ الْمُفَتُولِ، والْمُرْتُذُ، والْمُلُ الْسَلَئْينِ. والفُبْرُوضُ الْمُتَحَدُّونَةُ فِي كِشَامِ اللّه تَصَالَ جِنْسَةً: النَّصْفُ، والتُرْتُسِعُ، والشَّمَّنُ،

الاعتصار وغشرةُ: الإلنَّ، وآنَّ الإلنِ وإنَّ شَفَلِ بمحض الذكور (وَالاَّت، وَالْجَدُّ أَنَّ الآبِ وَإِنْ فَعَل عَمَلاً بمحص الذكور (وَأَلاَعُ) معظلماً وَوَاثَنَّ الآمِ) الشفيق أو لآب وإن مصل بمحص الذكور (وَالْعَمُ) الشفيق أو لاب (وَالِي الْمَنَّمُ) كذلك وإن معل معض الذكور (وَالزُّوجُ، وَمُولِّي النَّمْمَةِ) أي المعين، أما يطريق البسط فحصة عشر الابن، وإنت وإن والآب والحب والمحد وإن علا، واللغ الشفيق، والآخ للاب، والآخ للام، وابن الام للاب، والسروج، والمعتق، ومَنْ صدا هؤلام من واتعم لسلاب، وابن العم الشقير، وابن العم للاب، والسروج، والمعتق، ومَنْ صدا هؤلام من الذكور هم يوي الأرحام.

(و) المجمع على توريتهم (بن الإنهاب) مطرين الاختصار أيضاً (مشيئة: ألبت، وبت الإثمني ريان مقلت بمبحص الدكور (والأثم، والحَدَة) لام أو لاب وإن غلت ما لم تُذَل مجد عاسد (والأحَدُ) مطلقاً (والرُّرْخِةُ، ومُـوَلاًةُ النَّصْةِ) في المعتقة، وأما بطريق البسط فعشرة: البنت، وبنت الابن، والأم، والجدد من قبلها، والجدد من الأب، والاحت الشفيقة، والاحت للاب، والاحت ثلام، والروجة، والمعتقد ومن عدا هؤلاء من الإباث فعن فوي الأرحام.

(وَلَا لِمِنْ أَرْلَعُهُ: الْمُمْلُوكُ) معلقاً؛ لأن المهوات وع نطيبك، والعبد لا يعلك، ولأن ملك المبدوات وع نطيبك، والعبد لا يعلك، ولأن المبدوات وع نطيبك والعبد لا يعلك، ولأن لمحدوله ما أخره الله تعالمي فعوقب بحرمانه. وهذا إذا كان قَتلا بوجب الْقَوْدَ أَو الكفارة، وأما ما لا يتعلق به ذلك صلا يمنع، وقد مرّ في الجنوات ووالمرّد، لأنه لا بقة له ، بدليل أنه لا يُقرّ على ما هو عليه ووالمرّد أنه لا توارث بين مسلم وكانو، وكذا أهل الفارين: حقيقةً كالنمي والمستمامن وحربين من دارين مختلفين كسركي وهندي؛ كالنمي والمستمامن وحربين من دارين مختلفين كسركي وهندي؛ لا يقطاع العصبة فيما ينهم بخلاف المسلمين كما في والدري.

﴿وَالْفُرُومِسُ الْمَحْدُودَةُ } في المغدوة ﴿ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعْالَى سِنَّةُ ؛ النَّصْفُ ﴿ وَ نصفه وحو

والتُلْتَانِ، والتُنتُ، والسُّدُسَى.

فَسَائَتُطَفُ فَرُفَى خَمْسَةِ: فَسَرْضَ الْبَثْتِ، ويتِتِ الإلنِ إذَا نَمْ تَكُنْ بِنْتُ الصَّلَبِ، والاخْتِ مِنَ الأَّبِ والامَّ، والاخْتِ مِنَ الآبِ إذَا قَمْ نَكُنْ أَخْتُ لِآبٍ وأُمِّرٍ، والسَّرُّوَجِ إذَا نَمْ يَكُنُ لِلنَّبِ وَقَدْ وَلاَ وَقَدْ ابْنِ.

والزُّائعُ فَرْضُ الزَّرْجِ آمَعَ المؤلَّدِ أَوْ وَلَهِ الإِنْنِ، والزَّوْخَاتِ إِذَا لَمْ يَكُنَّ لِنَمْيَتِ وَلَنَهُ وَلَا وَلَمْ الْهِنَ

والنمنُ فَرْضُ الزَّوْجَاتِ مَعَ الوَّقْدِ وولَٰدِ الإنْنِ.

والثلثانِ لِكُلُّ اتُّمَيْنِ فَصَاعِداً مِمُّنَّ فَرْضُهُ النَّصْفُ إلَّا الرَّوْخِ.

والثلثُ لِلأَمْ إِذَا لَمْ يَكُنُ لِلمُبْتِ وَنَدْ، وَلاَ وَلَمْ ابْنِ، وَلا اثْنَانِ مِنَ الإخْدَةِ وَالأَخْوَاب

(الرَّابُغ، في نصف نصف وهو (النَّشُرُ، والنُّمُنَانِ، في نصفهما وهو (النَّلُثُ، في نصف نصفهما وهو (الشَّدُمُنُ) وعال غير ذلك من العبارات التي أخْضَرها قول وامن الهاهمة: للثُّ ورُبُعُ ونصفُ كلِّ وضَعْفُ.

(فَ الْمُمْنِكُ فَرْضُ غَلِمْتُهُ) أصناف (الْمُنْتِ) عند انفرادها (وبنت الأبُن إذًا) كمانت منصرة و (لَمْ تَكُنْ مِنْتُ الصَّلْفِ) ولا ابنُ فاكتر (والأخْتِ) الشقيفة وهي الأست (من الأب والأمْ) عند انفرادها، وُعدم الأولاد وأولادِ الأبناء (والأخْتِ مِنَ الأب إذًا) كمانت منقرة، و (لَمْ تَكُنْ أَخْتُ) ولا أخ رابِّب وأمْ) فاكتر، ولا مَنْ شَرِط فشله مع الشقيفة (والنَّرُوعِ إذًا لَمْ يَكُنْ لِلْفَيْبِ وَلَكَ) مطلقاً (وَلاَ زُلَدَ الْهِ).

﴿وَالرَّبُعُ﴾ فَـرَضُ النّبِن: ﴿يُلزُوْجِ مِع أَذْ وَلَـهُ﴾ مسلفناً ﴿الْرَوْلَـةِ الْإِنْنِ، وَلِلوَّرْجَاتِ) تستشل به العياحدة إذا الفردت، ويشترك به الاكثر (إذْ اللّم بَكُنُ لِللّبُّتِ وَلَدًا مطلقاً وَوَلاَ وَلَهُ الْبِنَ.﴾.

(والتُمَنَّنُ فرض صنفِ واحد: أي (فِلزَّرْجَاتِ مَعُ الـرَّلَةِ) مطافقاً (أَوْ وَقَـٰدِ الإِبنِ) تستقلُ سه الواحدة إذا الفردت، ويشترك به الأكثر كما مر.

(والنُّلُقَانِ) فرضُ اربعةِ احدَّتِ حَرَّ عنها بقوله: ﴿لِكُلُّ النَّبِيُ فَصَاعِداً مِثْنَ فَرْضُهُ النَّصُفُ إلاّ الزُّوْجُ) وتُقَدَّم الهم عبيسة، فإننا خرج الزوج المستثنى بقي اربعة، وهن: البنات، وبنات الابن، والاعواد الاشقاء، والاعوات من الآب، ويشترط في حال تعدُّدهن ما يشترط خَلُ الفرادهن.

﴿ وَالنَّلُكُ} صَرَضَ صَنْعِينَ ﴿ وَلِلَّامُّ إِذَّا لَمْ يَكُنَّ لِلسَّبِّ وَلَكَّ مَعَلَقَا ۚ وَلَا فَأَلَّ أَبِي وَلا أَنْسَانِهُ

فَصَاعِداً، وَيُقُرَضُ فَهَا فِي مَسَّالَتَيْنِ ـ وَهُمَا رُوَّجٌ وَإِنْوَانِ، وَامْرَأَةُ وَالِسُوَانِ ـ تُلُكُ مَا يَبْغَى يُصَدّ فَـرْضَى الزُّوْجِ أَوِ السُرُّوْجَةِ، وَهُــرَ يَكُلُّ النَّبْنِ فَصَاعِداً مِنْ وَلَــدِ الأَمْ: ذُكُورُهُمْ وَإِسَائَهُمْ فِيهِ سُوَاءً.

وَالسَّمْسُ مُرْضُ سَبِّعَةٍ : لِكُلُّ وَاجِهِ مِنَ الأَبْوَيُّنِ صَعْ الرَّلَبِ أَوْ وَلِهِ الأَلْنِ، وَلِسَلامُ الغ الإشْوَةِ وَالأَخْوَاتِ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانُوا، وَلِلْجَدَّاتِ، وَلِلْجَدِّ مِنْ النَوْلَد أَوْ وَلَـدِ الإلْي، وَلِبَنَاتِ الإَنْنِ مَعْ البِّنْتِ، وَلَلْأَخْوَاتِ لاَتِ نَعْ الأَخْتِ لاِتِ وَأَمْ، وَلِلْوَاجِدِ مِنْ وَلَٰذِ الأَمْ.

(والسُلْسَ فَرَضَ سَبَعَةٍ) أصاف: (إنْكُلُّ وَاجِدِ مِنَ الْمَوْنِي مَع وَصُود الْوَكْبِ) مطالفاً (الرواب الاني) مُسَطِقاً (والمُلُّمِ) إيضاً (منه) التين فاكتر من (الإحواه والأحواب) مطالفاً مع الانصاد أو الانتظام، ومِنْ اللاني لم يُغْلِينَ بحوا فالمد، تستشل به المواحدة إذا العروب، وبشوك به الاكتر إذا كثرا وتحافيل (والمُجَدُّ) الصحيح، وهو الذي تم يدفل في نسبه إلى العبت ألى (فغ أَوْلِه) أو والد الابن، وعَدْم الاب، لاه يقوم مفامه ووليب الابني إذا كن (ضغ المُبت الله على معهلُ مَن يُغْطَيهُمْ، تستقل به الواحدة إلى البي فغ الأشت) المواجدة الذي والاب وأن إذا كم يكر معهلُ مَن يعشهلُ، فستقل به الواحدة إذا انفردت، ويشتوك به الاكثر كما مر (والمُواجد من واجد الأم) سواء كان دكواً أو الني

والها أسوره للسام الأولاد الأراب

وتَسْقُطُ الْجَدُاتُ بِالآلِ، وَالْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ وَالاعْواتُ بِالآبِ.

رَيْشَفْطُ وَلَدُ الأُمْ بِأَرْبُغَةِ: بالولب وَوْلُد الإلى، وَالأَب. وَالْجَدُّ.

رَافَةُ السَّخْسُلِ الْبُنْتُ النَّلِئِينَ مُفَطَّتُ لِبَاتُ الأَلْبِ، إِلَّا أَنَّ لِكُونَ بِارْائِهِنَّ أَوْ أَنْفَالَ جُهُلُّ آئِنَ أَقِل فَيْنَصَّلُهُنَّ.

رَافَةَ الشَّفَكُمُـٰلُ الأَخْرَاتُ لِآبِ وَأَمْ التُمُثَيِّنَ شَفَقَكِ ۚ لاَخْرَاتُ لِآبِ، إِلَّا الْ يَكُونَ شَمَهُنَّ التَّ لَهُنَّ فَيْمَطْبَهُنُ

باب أقرب العصبات

والحَرْبُ الْعَصْدَاتِ السُّونَ، لَمُ شَوهُمُ، ثُمُ الآبُ، ثُمُ الخسدُ، ثُمُ بِشُوالابِ. ولهُمْ

ونب انهى الهلام على اصحاب الفروض، شدع في ذكر الخشب، فتسال: ووشَفَطُ الْجَدْمُنِ، مَلَامُةُ (عَالَمُ، فَي يَسْتُعِ وَالْحَدُّ وَالْإِحْدُةُ وَالْاسِوْنَ عَطْلُقًا وَبِالاسَ).

﴿ وَيَسْفُطُ وَلَمْ اللَّهِ ﴾ أي الاح من اللَّهِ (طُرَّسةٍ) أصباد، (يَأْتُونَهُ مطلقاً (وَوَلَهُ الآلي) مطلقاً.
 يؤنا مض محص الدكور (والآب، وألمدًا) الصحيح وين علا

وراة المنتخبين أسَاتُ النَّكَيْنِ سِنطَقُ بِناتُ الإلِيءَ لان لا حَلَّ للبيات ومات الابن فيسا وراء الثلثين طريصةً وإلا أنَّ يُكُنون يُراتهِنَّ إلى سرراء يناتِ الامن صوء كان الحما أو ابن عم والرَّ الشمل مَلْهُنَّ بِدُوجِ أَوْ أَكِثرُ وَالنَّ إِنِّ فَمُطَلِّقِلَ إِلا أَنْ إِنَادَ بَعْضِبَ مَنْ فَنَوْقَهُ وَا لَمُ نَكَ وَتَ مُهُمَّ أَمَا إِذَا كَنَاتُ ذُنْ سَهِمَ كَنَا إِذَا كَنَالَ مِنْ إِنِّ أَنِي وَالنِّ بِنِ أَمِنِ هَمَوْلُ لَنْتُ مَا أَنَا لِمِنْ أَنْ اللّهِ مَا لَمِنْ لَمُعَلِّمُ اللّهِ مَا اللّهِ اللّهِ مَا اللّهِ مَا اللّهِ مَا اللّهِ مُنْ اللّهِ وَاللّهِ اللّهِ مَا اللّهِ مَا اللّهِ مَا اللّهِ اللّهِ مَا اللّهِ اللّهِ مَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ مِنْ اللّهِ عَلَيْكُ إِلَيْنَا اللّهُ مِنْ اللّهُ عَلَيْكُ اللّهُ مِنْ أَنْ اللّهُ مِنْ اللّهِ عَلِينَا لِمِنْ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَا أَنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

ووليدا المنظميات الأعواف لأب وأمّ اللئش سنطت الأعواف لأب إن لاحق لاحق للاحواب فيسا وراد الناهل فريضية وإلا أنّ وتحود معهّر أنح بهن فيعطيهن) قدة صرّ في شنان الاس منح النات، وسيدكر نمام أحكام المحجب بعد إنهاء الكلام على العصبات

باب أقرب العصابات

ورائول العصاب، حسم غليه، وهو النافل لم يشقل في نسبه إلى الليت التي الجراة النبت، وهذه والسُّون، لَمُ شُوهُمُهُمُ وإنا سقلها للمعلى الساكور وَكُنُّ السلم، وهذو والأنّ، ثُمُّ العَمْلِ وإن علا للمعلن الداكور وَتُمُ يلو الآب وهُمُ الأَحْوَةُ لا وين، أو لاب علم هذه الاحوة الإَخْوَةُ. ثُمُّ بِنُو الخِفْ، وقمَّ الاعْمَامُ، ثُمُّ بِنُو أَبِ الخِدُّ.

﴿ وَإِذَا اسْتَوَى بُنُو أَبِ فِي الْمُدْرَجَةِ فَأَوْلَاهُمْ مَنْ كَانَ مِنْ آبِ وَأَمِّ .

والإبْنُ وآبَنُ الإِنْنِ والإَخْدَوَةُ يَقَاسِمُسُونَ أَخْدَوْتِهِمْ، بِلللَّكْسِرِ مِثْلُ خَطَّ الأَنْتِيشِ، ومَنْ تَقَاهُمْ مِنَ الْفَصَيَاتِ يَشْرَدُ بِالْسِيرَاتِ ذُكُورُهُمْ دُونَ إِنَائِهِمْ.

وَإِذَا لَمْ يَكُنَّ عَطَيْبَةً بَنَ النَّسَبِ فَالْعَطَيَةً هُـوَ الْنَسْوَلَى التَّمْيَقَ، ثَمُّ أَقَرَبُ عَطَيْبَةِ الْمُؤَلِّى:

الأبوين، ثم نوهم كدلك وإن مُفَاواً بمحص الدّكور (ثُمُّ بُنُو الْحَدَّ، وَهُمُ الأَفْسَامُ) لابوير، أو الآب عند عدم الأهمام لأبوين، ثم بشوهم كدلتك وإن شقاو المحض الدكور (ثُمُّ بُنُو أَبِ الْحَدَّ) وهم أعمام أب العيث: لابويس، أو لاب، ثم يشوهم كذلك وإن سفلوا، وهكداً الأنهم في القرب والدرجة على هذا الترتيب؛ فيكربون في العيرات كذلك.

﴿وَإِذَا السَّنَوَى بُنُو أَبِ فِي فَوْجَعَ وَكَاسُوا كُلُهِم لات وَام او لات فقط اشتركو في الديرات، وإن كنان بعظمهم لأت وأمَّ وبعضُهم لأبٍ فقط وَفَاوَلا أُمَّمَ بِالسِيرات (مَنْ كَنانَ لَأْبِ وَأَمْ)؛ لأن الانتساب إلى الأبوين أقوى؛ فيقع به الترجيع .

ولما ذكر العصبة بنفسه أراد أن يشم أنواع العصبة بذكر العصبة بميره؛ فقال:

(وَالْإِنَّ وَأَنَّ الْإِن وَالْأَخُوهُ) لابوين أو لات كسا مر (يُقَاسِمُونَ أَخَوَاتِهِمُ لِللَّذِي بَسُلُ خَطَ الْأَنْفَيْنَ)؛ لأن أَسْوَاتِهِم لِهِينَ عَصِبَةً بِهِم، أما البنات ومات الابن طغوله نسالي: ﴿ وَيُوحِيكُمُ الله فِي أَوْلاَهُ كُمْ لِللَّكُورِ مِثْلُ حَظَّ الْأَنْفِينَهُ () وَأَنْ غَذَاكُمْ) أَيْ : مَنْ عِنا الابن و بن الابن والاحوة (مِنْ) فَيْمَاهُ فَلِيدُكُورِ مِثْلُ حَظَّ الْأَنْفِينَهُ () وَمَنْ غَذَاكُمْ) أَيْ : مَنْ عِنا الابن و بن الابن والاحوة (مِنْ) بقية (الْفَصَبَاتِ) كالعَمْ وابنه وابن الاح (يَقْدِدُ بِالْفِيدَاتِ ذَكُورُكُمْ ذُونَ إِسَائِهِمُ)؛ لأن أحوانهم لا بصِرَّنَ عَصِبَةً بِهِم الآنهِن لم يكن لهن فرض، بحلاف الأولِي فإن أخواتهم لهنْ فوصَّر، وجَعلوا عصبة بهم ظلا يكون نصيهمْ مساوية لتعييهم أو أكثر، وهها ليس كذلك.

وبقي من العصيات النُّسَانِية الفَصْبَةُ مع العبر، وهم الاحتوات لأسويِّن أو لأبٍ مع البدات أو بنات الامن

ولما أنهَى الكلام على العصلة النسبية أخد في ذكر العصلة السبية، فقال: ﴿وَإِذَا لَمْ تَكُنُّ اللَّهِ عَلَى العَم للميت ﴿عَصْلَةً مِنَ النَّسْبِ فَالْعَصْلَةُ ﴾ نه (صو النَّوَلَى السُّعَيْنُ) سواء كان دكراً أو أنني (فَيْم) بعده

⁽١) - سورة السان الأبة (١١ .

⁽٣) - سورة السياس الأبة : ١٧٩٠.

باب المنجب

وْتَحْجَبُ الأُمُّ مِنَ النُّلُبُ إِلَى السُّلسِ بِالْوَلْدِ، أَوْ بِأَخْرَلْنِ. ﴿

والْغَاضِلُ عَنْ الْبُنَاتِ لِيْنِي الإِنْيِ وَأَخَوَاتِهِمْ، لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظَّ الانْفَيْنِ.

وَالشَّاضِلُ عَنْ فَرْضِ الاَخْنَيْنِ مِنَ اللَّبِ والآمُ لِلاَّحْوَةِ والاَحْوَاتِ مِنَ اللَّبِ لِلذَّكْرِ مِثْلُ خَظُ الْأَنْفِيْنِ.

وإِذَا تُؤِكُ بِنْنَا وَنَشَاتِ آئِنِ وَبَنِي آئِنِ، فَلْلَبْتِ النَّصْفُ، والْبَنِي لِنِنِي الإِنِّي والحَوانِهِمُ ﴿ لِللَّكُورِ مِثْلُ مَظُّ الْأَنْتَيْنِ، وَتُحَذِّبُكُ الضَّاضِلُ عَنْ خَرْصِ الأَحْتِ بِنَ الآبِ وَالأَمْ لِنِنِي الآبِ ﴿ وَبَنَاتِ الآبِ لِلذِّكُو مِثْلُ خَطَّ الْأَنْتِيْنِ.

وَمَنْ تَرَكُ ٱبْنَيْ عَمْمٍ أَحَدُهُمَا أَخَ لِامْ فَالْأَخِرِ قِلامٌ الشُّلْسُ، والبَّاقِي بَنْهُمَا.

والمُشَرِّكَةُ . أَنْ نَشَرُكُ الْمَوْلَةُ زَوْجَةً وأَمَّا ـ أَوْ خِلَقْدَ وَأَخْتِينِ مِنْ أَمْرٍ والْخَ لأبِ وأَمْ

(أَقُوبُ خَصْبَةِ الْمُولِينِ) بنفسه، على النزئيب السابق.

ولما لم يستوعب أحكام الحجب فيما سنى أخذ في نمام ذلك فغال:

بآب الحجب

(وَلَعُجَبُ الْأُمْ مِنَ النَّلُبُ إِلَى النَّمُسَ بِالْوَلَدَ) أَوْ وَلِدَ الْاَمِنَ وَأَوْ أَخَوْقِيَ مَطَلَقًا كَمَا مَرَ اَنْفَأَ وَلَمُ اللَّهِ وَأَلَّ فَظُ الْأَكْفِينَ عَلَمَا مَرَ اَنْفَأَ عَلَمَ مِن عَصِهَ عَصِهَ وَهِ وَلَهُ اللَّمُ عَلَى فَعَلَمُ مِن عَصِهُ عَصِهُ وَلَمُ مِنْ اللَّهُ عِلَمُ وَلَا عَلَيْكُوا وَلَا أَعْلَمُ مِن اللَّهِ وَاللَّهُ عِلَيْكُو وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللْمُوالِقُولُ وَاللَّهُ وَاللْهُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَ

(وَمَنْ تَرَكُ أَلَيْ عَلَمْ أَخَدُهُمَا أُنَّعَ لِأَمْ فَلِلاَحِ } من الأم (السُّلَسُّ، بالفرضية، (والنَّاقِي) بعنه انسلس (يُبْهُمَا) تصمين بالعصوبة؛ لاستواقهما بها.

﴿ وَلَا الْمُسَالَةُ وَالْمُشَرِّكُ } بفتح الواء كما ضبطها وابن الصلاح، و والنبووي، أي المشرِّك

غلغتراج النُّصْعَتُ، ولِماهُمُ السُّناسُ، ولؤلَمْ اللَّمُ اللُّكُ، ولا شَيَّءَ لِلإخوَةِ مِن الأب والائم.

باب المرد

والفاصلُ عَنْ فَرْصَى فَوَى السِّهَامَ إِذَا لَمْ يَكُنُّ عَصْمَةً مَرْدُودٌ عَلَلْهِمْ بِمِقْدَارِ سهامِهمْ، إِلاَّ عَلَى الزُّوجِينِ.

. . .

زَلَا يُوتُ لَقَائِنُ مِنَ المُفْتُولِ، والكُمْرُ قُلُهُ مِنَّهُ وَاجِفَةً يُنْزِازِتُ بِهِ أَهَلُهُ.

 إِلاّ يَبِرِكُ المُسْلِمُ مِنَ الكَالِمِ، وَلاَ الكَامَرُ مِنَ المُسْلِمِ، وَمَالُ المُسْرَسَةُ لِمُولِفَةِ مِن المُسْلِمِينَ، وَمَا أَتُشْنِيةٌ فِي حَالَ رِدُّةٍ فَيْهَ.

.

فيها. ويكسرها على نسبة التشريك إليها محراً كما صطها داين بوس،: أي المشتهرة بدليت عبد العرصيين وصورتها وألَّ تترُك العراءُ روحاً وي ذات سمس، وأمَّ أو جلةً) صحيحه، ووأخش جل أمِّ) فاكثر (وأحا لأب وأمّ) فاكثر (فينزُوخ المُطْفُ وفيلاًمُ النَّسُدُسُ وليوليْنِي الأمُّ النَّسُّ) بالتصوص الواردة فيهم (إلا شيءُ لِلاَّخ من الاب والأمُ لامنتوان التركة بالفروض

ولها أنهى الكلام على أحكام البعجب أخذ في أحكام الرد القال:

باب الرد

ورالفاضِلُ غَنْ مُرْضَى مَوِي السُّهَامِ إِنَّا لَمْ يَكُنَّ عَضَنَهُ مُرَفَّرَةً عَلَيْهِمْ إِلَى عَمَى دوي السهمَم ومهقّدار سهايهش إلاّن إنه لا برد وغلَى الرَّوْجُنِينَ * لان الرّد إِنمَا يُسْلَحَقَ بالمُرحَمَّ ؛ العَمَّانِ . ﴿وَاوَلُوا الأَرْجُامُ يُغَمِّهُمْ أَوْلَى يِبْغُضَ ﴾ * ولا رحم بين الزوجين

. . .

(ولا يُرِثُ الْفائلُ) إذ كان بالعاً هائلًا (مِن المِقْتُولُ) وقد مر (و لَكُمُو كُنَّهُ مَنَّةً وَاحتَّدُ يُتُوارِثُ بِهِ أَقَلَهُمْ إِذَا التّحدُثُ الدَّارِ كُنا مَر وولاً يَرِثُ المُسْتُمُ الكَامِر ولا الكَانُو النّسُليمِ) لاحلاف العلة .

ورضائى المقارنين اللذي المحاسسة خيالية إشلامية إن نبات أو أدول والورث من المستبيس لاستناد روال المعلمات لرمن الردة (ولد المحسية في أخال وذيه فرزة)، لانه صاح الدها، فيكون منا بكنسه في قلمة الحالة أيضاً كند في الحربين.

⁽١) - سيرة الأحرف، الأبغ ال.

وافنا غَــونَ خِمَاعَـةَ الوَ مَقَطَ عَلَيْهِمْ خَائِطٌ فَلَمْ يُعَلَّمْ مَنْ صَاتَ مِنهُمْ الْوَلَاء فَمَـالُ كُــلّ وَاجِدِ لِلاَحْتِهِ مِن وَرَثِيهِ .

ورَدَّا اجْتَمَعْ فِي الْمُجُوسِيِّ فَرَابَانِ فَوْ تَفَرَّفْتُ فِي شُخْطِينِ وَرِثَ اَحَدُهُمَا مَعَ الأَخْرِ وَرُّتُ بِهِمَاءِ وَلَا يَرِثُ المُجُوسِيِّ بِالأَنكِخَةِ الفَاسِدَةِ الَّتِي يَشْخَطُونِهَا فِي بِينِهِمُّ.

وغضية زَلِدِ الزَّنَا رولَدِ المَلاَعَنَة مُولَى أَسُهمَا.

وْمَنْ مَاتَ وَتُوكَ خَمَّلًا وُقِفَ مَالَةً خَنَى تُصْعَ المَرَأَتُهُ خَمَلُهَا فِي قُول وابي خَيْفَة».

(وَإِنَّا غَرِقَ جَمَاعَـةُ) أَوْ احْتِرَقُوا وَأَوْ شَقَطَ غَلَيْهِمْ خَائِطٌ فَلَمْ يُفَلَّمُ مَنْ مَاكَ مِنهُمْ أَوْلاً فَقَالُ كُلُّ وَاجِدٍ مِنْهُمْ} يكون (لِلاَحْبَاءِ مِن وَزَثَيْرِهِ) ولا يرث بعضهم من بعض؛ لائم ثما لما يعلم خالهم جعلوا كانهم ماتوا معاً، وإذا ماتوا معماً لا يرث بعضهم من بعض؛ لاشتراط تعمَّقُ حياة النوارث بعد موت المورَّف.

(وَإِذَا الْحَفَعَ فِي الْعَجُوسِيُّ قَرَائِنَانِ) وكان يحيث (لَوْ تَفَرُقُتُ) قرائداً، (فِي شَخَصْبُنِ) لكان (وَرِثَ الْحَدُهَا): أي أحد المقروضين (مَعَ الأَخْرِ وُرَثَ بِهِمَا) اعتبراً بالسنم إذا كن له قرابتان كان العم إذا أخاً لام كما مر (وَلاَ يَرِثُ الْمُجُوسِيُّ بِالأَنْكِخُو الْمَاسِلَةِ الْتِي يَسْتَجَلُّونَهَا فِي فِينِهِمْ) * لاستحقاقها النقص والفسح ، وقهذ المروفع إلينا لا يُقِرُهم عليه ، والعقد الفياسد لا يتوجب الاستحقاق.

ورغضنةً وَلَهِ الزَّمَا وَوَلَهِ السُّلَاعَةِ مَوْلَى أَمْهِمَا)؛ لأنه لا نسب لهمما من قبل الآب؛ فيكنون ولاؤهما لمولى الأم، والمواد باللمولى ما يعم المعتن والمعصبة؛ تبناول ما لو كانت حرة الأصمل، قبال في والتصحيح، نشالاً عن والجنواهيرة: يعني إذا كنائب الأم حيرة الأصبل يكنون المييرات لمواليها، وهم عصبتها، وإن كانت تُعْنَقَةً يكون الميرات لمعتقها أو عصبت فقوف دموني أمهمناه يشاول المعتن وعيره وهو عصبة أمهما، اهد.

(وَمَنْ مَاكَ وَرُكُ) ورثة و وحَدُّمُ يشارك شبة الورثة أو يحجبهم حجب نقصان (وَقِفَ مَالَّهُ) أي مال الهيت (حَنَّى تَضَعُ امْرَأَتُهُ عَنْدُ وَأَيْنِ حَبِيقَةَ)؛ لشلا يحاج إلى فَسْخ التسمة، قابل طلب المورثة حضوفهم وُقع إليهم المتيفّن، ويوقف ميراث أويح بنين في رواية وابن المجاركة من والإسام، وقال ومحمدة: ميراث ابنين، وقال وأبو بيوسف، ميراث واحده قال واليزاهدي، والإسام، وقال وحدة قال واليزاهدي، وقال المناقبة و والمنجلة، وقال منافية الفتوى، وقال منافذ ويها الفتوى، وقال المخارة، وتصحيحه، والنَّجَدُّ أَوْلَى بِالْمِيراتِ مِن الإِخْوَةِ عِنْدُ وَأَبِي خَيْنَةُ فَ، وَقَالَ وَأَبُو يُنوشَفُ وَ وَمُحمده: يُقَامِنُهُمُّ وَلاَ أَنْ تَقَفَّمُهُ فَلُمُوْمَنِهُمُ مِنْ التَّمْنِ.

ولهذا الجَمْدُتِ الْجَمَّاتُ قَائسُمُسُ لِافْرِيهِسَ، وَيَحْجُبُ الجَمَّدُ أَنْهُ، وَلا تَدِثُ أَمَّ أَبِ الأَمْ يِسَهُمِ، وَقُلُ خَلْتُهِ نَجْمُبُ أَمُها.

باب دوي الارحام

وَإِذَا لَمْ يَكُنَّ لِنَهَيْتِ مَصَيَّةً وَلا تُوسَهُمِ وَرِئَّةً ذَاوَ ارْخَامِهِ , وَهُمْ غَشَرَةً ۚ وَلَهُ البِّشِّبَ .

وإنها فيدت بما إذا كان بشارك مله الورث أو يعجبهم حكم، تفصال لأم إذا 5% بحجب خَجِّب حرمان فرنه يوقف جميع التركة الفافأ.

(وَ لَجُدُّ) الصحيح (لَوْلَى بِالْجِيرَاتِ مِن الإَحْوَقِ) والاحواب (عَلَمَ وَأَي حَبَيْفَة) لاء بعنزلــة الاب عند تَقْدِه (وَقَلاَ - يُفَاسِنُهُمْ إِلاَّ أَنْ تَنْقُمُهُ الْمُفَاسِنَةُ مِنْ لَنُلُبُّ) فِيكُونَ له الات والباقى بين الإعوة والاعوان، قبال والإسهيجابي، و والصحيح، قول ولي حيمة، وقال في الحقائق، وبه يعنى، وتصحيح،

وَوَاقِوْا الْجَنْفُونِ الْمُجَدَّفُ، الصحيحات وتعاوِثَنَ فِي الدوحة (فالنَّسُسُلُ فَأَوْمِقُ) مِن أَنِي حَمَة كانت وويغُمِيْتُ الْمُجَدُّ أَنَّهُ} لانها تُدْنِي به وَوَلا تَوْتُ أَمُّ أَبِ الأَمْ نَسْهُم) أَنِي نفرض! لإدلائها نغير النوارث؛ فهي من ذري الأرجام (وَكُمُلُ جَلَةٍ تَخْجُكُ أَنْهُا) لانهما يترانان بحهاله واحداد فكانت الغرير أوني كالأم والجدد.

وقما أنهى الكلام على الوارش بالصوصية والعصبوبة أحدثه في الكلام عمى ذوي الأرجمام مقال:

باب ذوي الأرحام

وَإِوَا لَمْ يَكُنْ يَنْمُنِكَ عَمَدةً وِلا نُوسَهُمْ وَوَانَهُ مَاوَ أَرْجَامِهِمَ، لَمُولَمُهُ مَسَانَى ﴿ ﴿ وَلُولُولُو الْأَرْجَامِ يَفْضُهُمْ أَوْلَى بِينْضِ فِهِ ﴿ وَلِلْمَامِ: حَمَّمَ رَحَمَ، وَمَوْ فَرِيْبُ لِيسَ بَعْمَيْهُ وَلا دَي سَهِمَ (وَهُمْ عَلَيْهُمُ أَصْنَافَ. الأول (وَلَمُ النَّبُ) مَعْنَاهًا وَيَ الثَانِي وَرِيْدُ الْأَعْبَ مِعْلَمَا وَيَ النَّالُثُ وَيُسَالًا الآخِي طَعْلَمُ وَيُ الرَبِعِ وَأَيْثُ الْمَهُمُ مَعْنَاهًا وَيَ النَّالِي وَلِيْ النَّالِي وَلِيْ النَّالِ وَالْفَالُمُ الْمُعْلِقُولُ وَلَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ الْمُعْلَمُ وَلَا اللَّهِ وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّ

⁽۱) مورة لاحراب الامارة ال

وَوَلَمُدُ الاَحْبِ، وَالِمُنَّةُ الاخِرِ، وَالْبَنَّةُ الَّغَمِ، وَالْخَالُ، وَالْخَالَةِ، وَابُ الاَمْ، وَالْفَمَّمُ بِنَ الاَمْ، وَالْغَمَّةُ، وَوَلَدُ الاَحْ مِنَ الاَمْ، وَمَنْ ادْلُقِي بِهِيْمٍ.

وَاوْلَاهُمْ وَلَكُ الْمُنْتِ، ثُمُّ وَلَكُ الْآلِـوَيْنِ، الْرَاحَــِهِمَـــا، وهمْ بَشَاكُ الاِنْحَـــوَةِ وَوَلَـكُ الاَخْوَاتِ: ثُمُّ وَلَمُ الْوَيْ الْوَيْدِ الْوَاتِمِ الْوَاتِمِينَا، وهُمُّ الاَخْوَالُ والْخَالاَتُ وَالْمُكَاتُ.

وَإِذَا سُفَــٰوَى وَلَـٰذُ آبَ فِي دَرَجَــةِ فَـَاؤُولَاهُمْ مَنْ آتُكُى بِــَوَاوِتٍ، وَاتَــَـرَبُهُمُ اوْلَى مِنَ الْغَدِهِمُ، وَابُ الْأَمْ آوْلِي مِنْ وَلَهِ اللَّامِ وَالأَعْتِ.

والمُعْبَقُ اخَقُّ بِالْفَاصِلِ, عَنْ سَهُم دُويِي السَّهَامِ إِذَا لَمْ تُكُنَّ عَصَيْهَ سِوَاتًا.

ومولى السوالاة يرث

معلمةً وَنَ السَّاعِ وَأَبُ الأَمْ، وَ) الشامن والْمَمُّ إِنْجُ الآبِ وَمِنْ الْأَمَّ، فَي التَّسْمِ والْمَمَّ وَنَ العاشر وَلَدُ الآخِ مِنَ الأَمْ، فَي تَذَلَكُ وَمَنْ الْأَلَى بِهِيْءٍ لُوجُودَ الفرابَّةِ والرَّحْمِ.

وله كان نوريت ذوي الارحام كنوريت العصبة بحيث من الضرد منهم الحرة جميع المال، وإذا اجتمعوا يُقبّر أولا حرب الفراية، ثم قرب الدرجة، ثم قرب المقوة يكود الاصل وارفأد شُرح في بان ذلك، عقال: ﴿ وَأَوْلاَهُمْ أَي الرّب جهات ذوي الارحام (مَن كَانَ مِن وَلَد الْجَبّيّة)؛ لأنه أوب إليه من عبره وإن شقل، ثم العبد الفاسد؛ لأنه مقدم على ولد الابوين إحمدع أصحابنا كما في والتصحيح، عن وؤاد الفقهاد، ونص عليه المصيف كما ينائي قريب (ثُم وليد الانوين أو الحديثا واحديثا والمحتوين أن الاخراع والمدالة والمحتوين عليه المحتوين والمحتوين أو المحتوين والمحتوين أو المحتوين والمحتوين أو المحتوين وأواد المحتوين وأذ أب في ذرجة وكمان بعضهم بالملى بوارث وبعضهم بعبر وارث (فولاً عَمَى) وله وأوادي إلى وأواد بالوارث الحرى، ودلت كينت بنت الاست عبد المحتوين أو لاب، فالمال كله لبنت المحتوين إلى الاولاء بالوارث الحرى، ودلت كينت المحتوين الوارث، ودلك كينت المحتوين والما والمورين أو لاب، فالمال كله لبنت المحتوين والمال ووارث، ودلك كينت المحتوين والمالة والأمي والمحتوين و والاميها ووارث المحتوين و والاميها والمنان المحتوين والاميها، ورجعا دليل والواحدي و والاميها والمنان والمحتوية والمحتوية والاميها والمنان والمحتوية والامتوارة والاحتوارة والمحتوية والمحتوية والمحتوية والمحتورة والد والمحتوية والمحتورة والمحتورة والمحتورة والاحتوارة والمحتورة والمحتور

. ﴿ وَالْمُعَمَّنُ أُحِنَّىٰ} مِن دُويِ الأرحام وبِالْقَاضِلِ عَنْ سَهُم فَوِي النَّسْهُم إِذَا فَمُ تُكُنَّ عُصَيَّة بِمُونِ وَكَذَلِكَ عَصِيهِ بِعَدِهِ كِمَا مِ

(وَمُوْلَى الْمُوَالِاةِ يُرِثُ) معن والاه إذا لهم مكن له وارث سواه.

وإذَه تَمَرُكُ المُمُنَوُّ إِنَا مَـوْلاً وَإِنْنَ مَوْلاًهُ فَصَالُهُ لِللاَبْنِ، وقَـالَ وَالْمَـرِ يُنوشَفُه: لِللاَبِ السُّدُسُ وَالنَّاقِي لِلاَبْنِ، فَإِنْ نَرَكُ جَدُّ مَوْلاًهُ وَتُنعَ مَوْلاًهُ فَالْمَالُ لِللَّحَدِّ فِي فَوْلِم وَأَبِي خَيْفَةً». وفَانَ وَأَنو يُوسُفُنَهُ و ومحمدًه: هُو يُبْتَهُمُهُ .

ولا يُبَاعُ الْوَلَاءُ وَلَا يُوهَبُ.

وَوْرَهُا فَرُكُ اللَّمْنِيُّ أَبُ مُولاً وَإِنِّى مُولاً فَعَالُهُ للابنِ وحده عبد وأبي حنيفة، و المحدد، لأن ولا، النشافة تنصيب، والابن مقدم على الاب في التعصيب ورقبال وأثبو ليوشف. لبلاب الشَّمْسُ، والبَانِي اعتباراً بالإرث، قال والإسبيجابي، الصحيح فولهما، وتصحيح، وفَإِنَّ تَرْقُ جَدَّ مُولاً وَأَعَ مُولاً فَالْمَالُ لِلْجَدَّ فِي قُولًا وَأَبِي حَيْفَةَ، وَقَالاً: هُمُو بَنَّهُمَا عَمَال والإسبيجابي، و والراهدي، هذا باء على احتلاقهم في العيبرات، وقد مر، قلت: وقد مر أن التنوى على افول الإمام، وتصحيح، ا

رَوْلَا يُبَاعُ الْرَلَاءُ وَلَا لِوَمْلِيَّ) • الحديث: والْمَوْلَاءُ لَخَمَةً كَفْخَمُ النَّسَبِ لَا لَيْمَاعُ وَلَا لُوهَبُ وَلا يُورِثُ (**).

ولم أثم الكلام على أحكام الفرائض أخذ في الكلام على كيفية تنسيمها بين مستحقيها. هذال:

⁽¹⁾ أخرجه المساكم 1912 واللهض (1974 والشائعي في ومسده (1974 كلهم مي طريق الشائعي عرب معددي العدن من الراحد واللهمة الماضي عن علا أله بن ديا عن الراحدي العدن من والمحدد والمفته المدعى عن علا أله بن ديا عن الراحدي الراحد والمفته المدعى عن عدد ألف بالدين المراحية المحدد عليه المراحد عليه المراحد والمفته المدعى المدعى المدين المراحدي بالدوس، المراحد المحدد عليه والمحدد وفي المحدد المحدد المحدد المحدد المحدد عليه المحدد المحدد عليه المحدد المح

حساب الفرائض

إذا كَانَ فِي المُسْأَلَةِ بَشِفَ وَنَشَعْتُ، أَوْ نِضَتَ وَمَا لِغِيْ، فَاصَلَهُا مِنَ آلَنَتِي، وَإِنَّ قَالَ فَيَهَا لَكُ وَمَا بِغِيْ، أَوْ تُلْفَانِ وَمَا بَغِيْ فَأَصَلُهَا مِنْ فَلَالْتُهَ، وَإِنْ تَحَافُ وُبِعَ مِن وَيَشَعْتُ فَاصِلُهَا مِنْ آرْبَعَهُ، وَإِنْ كَانَ ثَمِنَ وَمَا يَهِيْ، أَوْ فَكُنُ وَيَشَعْتُ وَمَا بَغِيْ فَاصْلُهُا مِنْ فَمَالِيّهُ، وَإِذَا كَانَ صَلْمَى وَمَا بَغِيْ أَوْ نَشَعْتُ وَتَكُ أَوْ وَسُدُسٌ فَاصَلُهُا مِنْ سِشَهُ، وَنَعُونُ إِلَى صَلْمَة وَمَائِيةً وَيَشْعَهُ وَغَفْرَةً.

.....

حساب القرائض

وهذه ترجمة للأصول التي يجناح ثليها الْفَرْجِيُّونَ في تصحيح العسائل؛ وقسمة العروض على مستحقيها، وفي مخارج الغروض المدكورة في الغراق العقيم.

واعلم أن محرج كل فرض معرم أقلَّ علد يكون ذلك الفرضُ منه واحداً صحيحاً، ومحرج الفوض المكور هو مخرج الفرض المعرد؛ والنصف من الثين، والثلث من ثلاثة، وكذا الثلثانات وهكذا:

ثم اعتبم أن الفروض المنشرة نبوعان النصف, والثلثان، ويصعهما ويصف بصعهما كما سبق أن ثم يختط أحد التوعين في الأحر كان أصل المسألة من محرج أدق فرص فيهما، وإن اعتباط أحد التوعيل في الأحر : فإن اختلط النصف بمانوع التاني كله أز بعضه، فالمسألة من سنة، وإن اغتلط الربع كدلك فين التي عشر، وإن اختلط النمين كمذلك فيل أربعة وعشرين. وقد أخذ المصيف في بيان ذلك فقال.

وَإِنْ كَانَ فَعُ الزَّامِعُ لَنْكُ الْوَسُدُسُ فَاصِلُهَمَا مِنَ النَّنِيُ غَشَرٌ، وَنَفُمُونُ إِلَى ثَلَاتُهُ غَلَمْن وَخَشَتُهُ عَشْرُ وَسُلِمُهُ غَشْنُ

وإذا تحالاً فغ الثمني تُلُكان أو شُقَعَى فَاقْطُها مَنَّ الرَّحَة وَعَشْرِينَ وَنَهُ وَلَّ إِلَى سَلَمَةَ وَجُشُونِنَ.

قادا انفليذت المستافة خلى المُرَافَةِ فقدُ صَحَفَ، وإِنَّ لَمْ تَنْفُسُمُ سَهَامٌ فَرِينَ عَلَيْهِمْ فاضْرِتُ عَدْدُهُمْ فِي اصْلِ السّلَاقِ وعَوْيُهِهِ إِنْ كَانَتُ عَالِلْهِ، فَمَا خَرَجَ فِيهَ تَفِيخُ العَشَالَةُ، كَانْرَاةُ وَالْحَرْبِ: لِلْمَرَاةِ الرَّبُعُ شَهْمُ، وَلِيلَاّحُونِنَ صَا بِفِي، وَمِي تَلاَلَةُ الشَهْمِ لا تَفْسِمُ عَلَيْهِمَا فَاضْرِبِ ٱلنَّشِ فِي أَضْلُ الفَشَالَةِ فَتَكُونُ ثَانِيَةً، وَمَنْهَ تَصَيْحُ.

وران فنان نغ الرأتي لكنّ كروحة وام وأن كنان مع الربع وتسائل كازؤختو واح لام وقاصلُهَا من أَنْنَ عشر، في قد وتقول الانتا عشر ولي للالله مشن كروحه وثلاث أحوات منقره ومن إلى وغيّلته عشن كالمسال السابقة بزيادة أحد أحرى من أم وي إلى وشلّفة عشر) كمه أو كان معهن أم ألصاً.

(وَإِذَا كَانَ مَنْعَ النَّمَيُ تُشَدَّنَ) كورَ حَنَّهُ وَسَنِينَ (أَوْ) كَانَ مَنْعَ النَّمَي (شُدَّشُ) كَارَوجَةَ رَافِ وَابِي وَفَا تُسْلَمُوا مِنْ أَرْنَاهِ وَابِشُو مِنْ ، وَ} فَدَ وَسُمُونَ إِنِّي سَبِّعَةٍ وَمَشْرِيرٍ، كَارِجَةً وَسَي

وفيان الدّليف الشائلة الحددة وغلى الورثية من عبر كسر وقفا صحت الدائلة من المستهداء الحداثات المستهداء الم

وَإِنَّ وَافَقَ سِفَ مُهُمْ عَدْدُهُم فَاصْرِتْ وَفَقَ عَدْدِهِمْ فِي اصْنَ النَّسَالَة كَالْمُرَاّةِ وَسِتُّةِ الْمُوْقِ، بِلْمُرَّأَهُ الزَّائِعُ سَهُمُ، وَلِلْإِنْمُوهِ ثَلَائَةً، فَاضْرِبُ وَفَى عَدْدِهُمْ فِي اصْلَى النَسَالَة لِنُحُونُ مِنْ تَعْلِيْكُ، وَمِنْهَا نَصْحَ .

وَإِنْ أَمْ نُنْفُسَمْ سِهَامُ مُومِقَيْنِ الْوَائْتُونَ، فَاضَوْتِ أَحَدَ العَرِيقِينِ فِي الآنَحُو تُنْمُ صَا فِي الْغَرِيقِ الثَّالِينِ، فَمُ مَا الجَنْفُغُ فِي الْطَلِّي الْمُشَائِقِ، فَإِنْ تُنْسَاؤِتِ الآغْذَاهُ الجَرْأَ خَدَمُتَا

.....

(وَإِنَّ وَافَقَ سِهَالَهُمْمُ إِنِي سِهَامُ السريق استكسر عليهم (عددَفَهُمُ فَاضَرِبُ وَلَىٰ غَدُوهِا فِي أَضُلَى السُمَّالُة إِن كانت عادلة وعولها إلى كانب عائلة كما من ودلك (كافراء وويقة إخرام) لأل والم أو لألك: أصل المسللة من أربعة وللمرأة الرّبّق سَهْتُ وَللإَحْمَة للآلَّمَ وهي لا تنفسم عليهم، لكن بينهما موافقه بالثلث وفاضرتُ ثَلَّت عددهمْ وهو الثان ومن أَصَل الفَالَانَ وهو أربعة بكن المحاصل الفائلة ومنها أصلة والمسراة ووجه إلى المسلمة المنابقة ووجه الله والمد، وكروج وأبدون وحت ثالث أصلهمة من أشي عشر، وتبكر سهام البنات عليهن، ويسهما موافقة بالنصف، فأضرت وفي الرؤوس، وهو ثلاثة من أصل المسائلة مع عولها بكن الحاصل حسم الرسين، ومها تصبح الماؤوج ثلاثة في ثلاثة المنابقة في ثلاثة المنابقة وللمائلة ماؤينة والملائلة المؤينة والملائلة المؤينة والملائلة المؤينة والملائلة المؤينة المؤين

ولما فرغ من النظر بن السهام والرؤوس أخد في النظر بن الرؤوس والرؤوس على اربعة الصول، لابه إن الرؤوس والرؤوس على اربعة الصول، لابه إن الرؤوس والرؤوس على الرواد المولية في الأول بقوله و ورواد لل تنفيش بها أخذ المورث المورث وروس أحد المورث المورث والمورث أخذ المورث المورث إلى عدد المورث المورث إلى المورث المورث أخذ المورث إلى المورث المورث

ومه على التالي بعوله: (فَإِنَّ يَسَاوِتُ الأَغْدَافُ) في تعاللت والخَوْرُ أَحَلَّمُكُ) في صوتُ أحد

عَنِ الاَخْرِ، كَامْرَأَتْيْنِ وَأَخْرَئُنِ، فَاضْرِبِ اثْنَيْنِ فِي اَصَلِ الْمُشْأَلَةِ.

فَاِنَّ كَانَ اَحْدُ الْمُدَدَيْنِ لِجَرَماً مِنَ الاَحْرِ أَعْنَى الاَكْثَرُ عَنِ الاَثْلُ كَالَهُم يَسُوقُ وأخَوْيْنِ. إذا ضَرَيْتَ الاَرْبَعَةَ أَجْزَأَكُ عَنِ الاَحْرَيْنِ.

وإنَّ رَافَقَ أَحَدُ الْمُفَدَّرِينِ الْآخَوِ ضَرَّبَتُ وَقَىٰ أَحْدِجِنَا فِي جَمِيعِ الْآخَرِ، ثُمَّ مَا الجَمْعَ فِي اصْلِ النَّسُانِةِ، كَأْرَبِعِ بَسُرَةٍ وَأَحْدِ وَبِشَةِ أَعْمَامٍ ، فَالسَّنَّةُ تَعْوَاقُ الْأَرْبَعَةَ بِالنَّصْفِ، فَاضْرِبُ نِصْفَ أَسَدِجِمًا فِي جَبِيعَ الآخَوِ، ثُمَّ مَا اجْتَمْعَ فِي أَصْلِ الفَسَالَةِ تَكُونَ فَسَائِنَةً وَأَرْبَعِينَ ، وَبِنُهَا نَصِحُ .

.....

المشمائلي (عَنْ) ضرب (الأخر)؛ لأنه بضرب أحدهما ينجر الكسر فيهما، وفلك (كالمراكن وأحدى غرب الكسر فيهما، وفلك (كالمراكن وأحدين الإب أمل المسألة من أربعة للمراكن سهم واحد لا ينفسم عليهما، وللاخوين شلالة لا تنفسم عليهما أبضاً، وبين رؤوس المريقين مبائلة (فالمهرب الأثنر) أحد رؤوس الفريقين (في أصل البسألة) وهو أربعة؛ يكن الحاصل نسابة، ومنها قصح المسألة؛ كان للمراتين واحد في البن بالنبن كان واحدة واحد، وكان للاخوين شلالة في النبن بسنة لكل واحدة واحد، وكان للاخوين شلالة في النبن بسنة لكل واحد ثلاثة.

وتبه على الثالث بقوله: (فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْمَدَدَيْنِ) داخلة في الأخر، مأن كان (جُرماً مِنَ الأَخْرِ أَغَى الأَخْرِ وَالْكَثَرِ، وَلَاكْتُر، والخَرْقُل عَلَى المَعْلُل المِنْكُور (إِذَا صَوْبَتُ الأَرْبَعَةُ) عَلَمْ وَوْسِ المُعْرَبِ في الوَسِل المَنْكُور (إِذَا صَوْبَتُ الأَرْبَعَةُ) عَلَمْ وَوْسِ النَّمَالُ المِنْكُور (إِذَا صَوْبَتُ الأَرْبَعَةُ) عَلَمْ وَوْسِ النَّعْدَارُ مِع الأَعْلَى الشَّالُ المِنْكُور (إِذَا صَوْبَتُ الأَرْبَعَةُ) عَلَمْ وَوْسِ النَّامِ في المَسْلَلَة (أَجْدَرُأَكُ) فَلْكَ (غُنْ) صَدِيه في رؤوس (الأَخْدَرُيْنِ) لَمْ في المَسْلَلة المُعْرَبُ مِعْ المُسْلِلة (الْمِنْ) صَدِيه في رؤوس (الأَخْدِرُيْنِ) لَمْ في المَسْلِلة المُعْرَبُ مِعْ المُسْلِلة (الْمَنْ) صَدِيه في رؤوس (الأَخْدِرُيْنِ) لمْ في المَسْلِلة المُعْرَبُ مِعْ المُسْلِلة (الْمُنْ) صَدِيه في رؤوس (الأَخْدِرُيْنِ) لمَا في المَسْلِلة الله المُعْرَبِي المُعْلِلِيْنِ مِنْ المُعْلِيْنِ الْمُعْرِبُ الْمُعْرِبُ الْمُعْرِبُ الْمُعْرِبُ الْمُنْ الْمُعْرِبُ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبِيْلُ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبِي الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبِيْلِيْلُ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْمِلُونِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْمِلُ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْلِقِيلُونِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبِيْعِلِي الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبِي الْمُعْرِبُولِ الْمُعْرِبِيْمِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبُونِ الْمُعْرِبُولِ الْمُعْرِبِي الْمُعْرِبُولِ الْمُعْرِبُولُ الْمُعْرِبُ الْمُعْرِقِيلُ الْمُعْرِيلُولُ الْمُعْرِبُولُ الْمُعْرِبُولُ الْمُعْرِبُولُ الْمُعْرِبُول

وب على الوابع بقوله: (وَإِنْ وَافَقَ أَحَدُ الْفَدَدُنِي الْعَدَدُ (الْآخَرُ) بجزء من الأجزاء (ضَرَبَتُ وَفَقُ أَحَدُ الْفَدَدُنِي) العَدَدُ (الْآخَرُ) بجوء من الأجزاء (ضَرَبَتُ وَفَقُ أَحَدُ الْمَالِينَةُ إِنَّا الْمَسْانَةِ مِن الْمَدَّ الْمُسْانِةِ مِن اللهِ وَأَمْ أَوْ لَابِ (وَلِيتُهُ أَلَمُنَامٍ) أَصَلُ السَّانَةِ مَن أَربَعَهُ النَّسُوةِ سَهِم لا ينفسم عليهن، ولسلاخت سهسان، ولسلاحتهام سهم لا ينفسم عليهم أبضاً؛ فيكون الرؤوس المنكوة عليها لمربعة وسنة وفائشة تُولِقُ الأرتَعَةُ مَالُسُف، فَاضُرَ بَصَفَ أَخَدِهما) في الأربعة والشنة (في خَبِيم الأخرى بكن الحاصل الذي عشر (ثَمُّ) الضرب الحاصل (بي أُصَلَ الشيء عشر (ثَمُّ) المسافة واحد في التي عشر

فَهُوَ صَمَّتِ النَّسَانَةَ فَاضَرِتْ بِهَامَ كُلُّ وَارِثِ فِي النَّرِكَةِ، ثُمُّ الْحَسَمُ مَا اجْتَفَاجِ على مَا صَمَّتُ ثُنَّ الْفَرِيْفَةَ يَكُورُحِ خَنَّ وَلِكَ الوَارِثِ.

وإذا لَهُمْ تَفْسَمُ التَّرِيَّةُ حَتَّى مَاتَ أَخَذُ النَّوْرَقِهُ، فَالِلَّ قَالَ لَمَا تَصِيبُهُ مِنَ النَّيْبُ الأول. يُلْفَبِهُ عَلَى وَرَقَبِهِ فَقَدُ صَحَّبِ الفَسْانَاتِ مِنْنَا صَحَّبِ الأولى، وإنَّ لَمْ يَقْسَمُ صَحَّحَتُ قَرَيْتُ النَّيْتِ الثَّانِي بِالطَّرِيقِةِ النِّنِي وَكُونَاها، لَمْ صَرَّتُ إِخْدَى الصَّالَتِيْنِ فِي الأخرى إنْ

سائلي عشر لكيل والعدة لمبلاق، وكيان للأحت سهيمان في الني عشر ساريعية وعشارين، وكيان للأعماه سهير بن الني عشر بالني عشر لكل واحد الثان

رفادًا ضاحت المسألة ، بالطرق الداره واردت معرفة ما يعص كل واحد من الركة حيث كانت ذراهم أو دالير أو بحوصها وكالحرب سهام كُلُ وَارْتِي من النصحيح (فِي) جمسع (التُركية. ثمّ تُقْبِمُ مَا الْبَتَعُمُ المُستَلَقَة السابقة لمو فرصها التركية سنة وتسعين، وقد كان المؤرجات من والنصحيح، لكل واحدة ثلاثة وقصرت الثلاثة في السنة وانسمي يكن العماص مائس وتعانية وتسانين، اقسمها على تصابة وأربعي يحرح سنة وفهي تهيه و كذلك بقية المؤوجات وكان للأحد أربعة وعشرون اصرتها في السنة وانسمي مكن الحاصل النّين وثلاثياته وأربعة، اقسمها على تسانية وأربعين يحرح سنة وثبي لهيا. وكان لكل واحد من الأعسام سهمان على تسانية وأربعين يصرح ثمانية وأربعون وفهي لهيا. وكان لكل واحد من الأعسام سهمان السبومها على شعائية وأربعين بحرة وثبعين وتسعي، اقسمها على شعائية وأربعين بحرة وتسعي، اقسمها على شعائية وأربعين بحرة وتعاني وتسعي، اقسمها على شعائية وأربعين بحرة وتسعون

* * *

ولها ألهى الكالام على حساب النوائص أحد في الكلام على كيفية عبل المناسخة مثال. وزرة أمّ تقاسم التركة ملى صنت أحدً الروزة) عمن في المسالة فقط، أو عن عبرهم فقط، أو عنهما، واردت تصحيح مسائلهما معا، فطريقة أن تصبح مسالة العبلت الأول بالطرف لعبارة، وتقطر ما خطى الليب الثاني من الصحيح (فإل كان ما يصبه بن النبّ الأول بنتهم على غيلة وزيتج إلى ورثة الهيت الثاني وأقد صحب المسائلة مناه أي من التصحيح اللذي (صحت) منه المسائة والأولى من تلاثة: للان عمل أمن، وذلك كما إذا شرف أما ومناه ثم من الاس عن يتقسم على ورثة و فأصل المسائلين من قلالة وؤال ثمّ يُقسم على والمحب العب العبت الثاني على عند ورثته (ضحت اليما أفريطة) أي مسائلة والليب الثاني بالطريقة أني ذكرانا) أنضاً وثم ضراف إخلى المسائلة رفيطة) إلى المسائلة (الأحرى إلا أمّ يكل نبي معام الملت الشاني) من فريصه العب لَمْ يَكُنَّ يَنْنَ جِهَامِ النَّبَتِ النَّاتِي وَمَا صَحْتُ جَنَّهُ فَرِيضَنَهُ الْوَافَقَةُ. فَإِنَّ كَانَ يَبَهُمَا مُوَافَضَةً فَاضْرِبِ النِّسَالَةُ النَّانِيَةِ فِي الاولى، فَمَا أَجْتُنَعَ صَحْتَ مَنَّةُ السَّسَالَةَانِ.

وكُلُّ مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ المَسْالةِ الأولى مَصْرُوبَ فِي وَفَيَ الصَّمَالةِ الثَّانِيةِ، وَمَنْ كَانَ فَمَ فَيْءَ مِنَ الصَّالَةِ الثَّانِيةِ مَضْرُوبُ فِي وَفَيْ تَرِكَةِ المَبْتِ الثَّامِي

﴿ وَإِذَا صَحْتُ مَمَالِيةً اللَّهُ السَّحَقِ، وَأَرْثَتُ مَعْرِفَةً مَا يُصِيبُ كُملٌ وَاجِهِ مِنْ خَيَّاتِ

الأول وزمّا صحّتُ منه فريضتُه إلى وربضة العبت الثاني ولموافقةً، فإذ كان يُبقينا توافقة فاصرب المسئلة الدّرية إلى وفعها وبي جمع العبدلة والاولى أو بالعكس وفعا أخلص بالفسرب وضحّتُ بنه المسئلة الدّرية إلى وفعها وبي جمع العبدلة والاولى إلى بالعكس وفعا أخلص وابعل له مسألة أيضاً، واجعل الجامعة مكان التصحيح الأولى، واحعل التصحيح الشائث مكان اشاني، وتسم العبل كما ذكر، ومكان إن صاب وابع، وهلم حرا، ومثال وللث ازوج وابن وأبوان، تم مات الابن عن ابن وأبينه وجدف، وهانو وأبوان، تم مات خيسة، وسالة الكاني ما مناقه، وسهامه من الأولى خيسة، وهي لا تنفيم على مسأله، ويبهمنا جيسة، وصالة الكاني ، وهو منه ، في مصحح الأولى ، وهو إلنا عشر ، يكن الحاصل البين ومبعيز، ومنه تصح العبائات.

ثم ذكر كيفية أخذ كل من المورثة ما يحصه من الجامعة. فقال: وَوَكُلُّ مِنَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ المُسْأَلَةِ الأولى، فهو (مَشْرُولَ) يعنى يأخذه مصووباً (هي وقى النَسْأَلَةِ الأَنْهِ) عند الموافقة، أو في كلها عند الموافقة، أو من كلها عند المبانثة، ومن كان له شيء منهما تُحدَّه مضروباً في وقهها النائعي، عند الموافقة، أو في كلها عند المبانثة، ومن كان له شيء منهما تُحدَّه مضروباً في وقهها عند المبانثة، وهي المسالة المبانغة للزوج في الأولى ثلاثة في حدة ينهمان عشر، ومن الألل عشر، ومن الألل عشر، ومن النائبة ومنه التي عشر، ومن النائبة ومنه بالتي عشر، ومن النائبة ومنه التي عشر، ومن النائبة وحدة يخمسة وحدسة بخمسة بن من الثان عن منه بالتي عشر، ومن النائبة ومن النائبة ومنه أربعه في حمسة بعشر، ومن النائبة ومنه أربعه في حمسة بعشر، ومن النائبة ومنه أربعه في حمسة بعشرين ومجموع فلك أثنان وسيعون وعلى هذا فقين.

وقد جوت عَنية الفرصيين إذا النهوا من عمل المناسخة أو غيره من المسائل أن يحوّلوا ذلك إلى الفيراط أو الانفي سعى وهو العملة، فذكر المصلف كيفية ذلك بفرله: (وَإِذَا صَحْتَ مَسَالَةً الْمُسْأَسُنَةُ) بالطول الدارة، ومثلها وغيرها من المسائل (وَأَرْضُ مُشَرِفَةً هَا يُصِيبُ كُلُّ واجهٍ) من الوراة (مِلْ خَبِّتِ الدُّرُهُمِ) جمع حَبَّ، وهي الشعيرة المنوسطة التي لم تقشر وقُطع من طرفها ما فَقُ وَهَالِهِ، وَسَبِنِهَا إِلَى الفيراط للت. واعلم أن الفيراط في صُرَّف أهل الحجاز واليمن ومصر الدَّرْهُمِ ، فَسَلَمْتُ مَا صَحَّتُ مِئْتُهُ النَسَأَلُةُ عَلَى تُمَاتِينَةِ وَأَرْبَعِينَ، فَمَا خَرْجُ أَخَلُتُ لَـهُ مِنْ سِنَهَامِ كُلِّ وَارِبِ خَيْةً .

والشام والمنقرب عبارة عن جزء من أربعة وعشرين جزءاً من الواحد، فعبات البواحد عشاهم الشان وسيعون حبة، ولي عرف أهل العراق وتواحيها عبارة عن جزء من عشرين جرءاً من النان وسيعون حبة، ولي عرف أهل العراق وتواحيها عبارة عن جزء من عشرين جرءاً من الناحد، وعلى هذا فرع كثير من المتغلمين وكالسوصلي، وصاحب والمعتاره في شرحه والنخيار، وغيره فخيات الواحد عندهم صنون حة، وفي عرف آخرين عبارة عن جزء من بشة عشر جزءاً من الواحد، فعيلات الواحد عندهم شانة وأربعون حبة، وعليه فرع العصف بقوله: وقيدت ما ضحت بنه المسألة فلى أخانية وأربيين التي هي مخرج الحبة (ألما غرج) بالقسمة فهو الحبة؛ وإذا أردت معرفة مقدار حبات كل واحد من المورثة وأخذت قدل أي لذلك الخارج بالقسمة وهو الحبة (منا بقائم كل وارب) بكل قدر ما يقابله (حبة) وذلك بأن تقسم ما لكل وارث من التصحيح على المخارج بالقسمة مو حبات ذلك الموارث، فني المسألة المنقدمة ضحت عن عليه حبة؛ فجملة المخارج بالقسمة واحداً ونهضاً، وهو عبد في الساحة واحداً ونهضاً، وهو حبة قائم أن الخارج بالقسمة واحداً ونهضاً، وهو السمها على واحد ونصف يكن الخارج خلمة غير ونثاً، ولملاب اثنا عشر السمها عليه يكن الخارج أخذ عشر وثلثاً، ولملاب اثنا عشر السمها عليه يكن الخارج تمائة، والله سبعانه وتعالى أعلم.

. . .

قال مؤلمه حفظه الله: قد تم بحمد الله تعالى وقت الضّحوة الكبرى من يوم الاثنين ثالث غَشَرُ شهر رحضان المبارث منه من وسنين وماثنين وألف، من هجرة المصطفى الموصوف بأكمل وصف، على يد جامعه الحفير الجاني، كثير الأماني، عبد الغني الغنيمي الميداني، عمر فقد له ولوالديه، وأحابه ومن له حَقَّ عليه، وأحسن إليهم وإليه؛ وثبتنا بالقرل الثابت عند الخاتسة ويوم الموقوف بين يديه! والحدد لله الذي نضته تبتم الصالحات، وصلى الله على سهدنا محمد وعلى آله وقصحابه وأزواجه الطاهرات، صالاة وسلاماً دائمين ما تعاقبت الأوقات، ونواصلت البركمات، المين.

وقد تم مبعون الله تعالى وتهميره مراجعة وتخريج أحاديث المجزء النائث من كتاب الطباب: في شرح الكتاب؛ وهو شرح المعبداتي، على «الفادوريا» وتحقيقه بالوجوع إلى أصوله التي نقل عنها؛ وبه تمام الكتاب، والله مبحانه المسؤول أن يقع به على قدر الإخلاص فيه، إنه أكرم مسؤول. وصلى لك على خاتم الأنبياء وصفوة المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى أله وصحيه وسلم تسليماً كثيراً عاتماً بدرام طك لله.

المراجع والمصادر

- ١٠ حميم البخاري. بترقيم فؤاه عبد الباقي طبع دار المعرفة.
- ٣ " صحيح مسلم. مترقيم فؤاد عمد الباهي طبع دار إحباء التراث العربي. "
- ٣. سنن أبي داود بنرقم محيي الدين عبد المحميد طبع دار إحياء انسنة البنوية.
- المن الزماني بشرقيم أحمد شباكر ثم فؤاد عبد الباني ثم إمراهيم عطوة عنوص. طبع إحماء الفراث العربي.
 - ه . صنن ألنساني جزء وصفحة. طبع دار الفلم
 - ٦٠ مسن امن ملجة بترقيم فؤاد عبد ألباقي طبع دار العكور
 - ٧ أسنن الدارمي جزء وصفحة طبع دار الفكر
 - ال المستد المهد جره وصفحت طع دار صافق
 - ٩ المستد الطياسي بترقيم دار أشار طلع دار المعرفة.
 - ١٠٠ منجيح اين حَانَ بَرَقِيم تُعبِبُ الْأَرْبَاؤُرَطُ طُمْ مَوْسِتُهُ الرَّسَةَ
 - 11 _ مستدرك الحكم جزء وصفحة طبع دار المعرفة
 - ١٢ ـ سنن الدارفطني طبع مكنبة المتنبي .
 - ٦٣ ـ منن اليبهقي طبع دّار الفكر.
 - 14_ موطأ الإمام مالك بترقيم فؤاد عبد الباقي طبع دار الكنب العلمية
 - ١٥ .. مسند الشافعي طع نار الكنب العنمية.
 - ٦٦ . مجمع الزوائدُ طعَّ دار الكتاب العربي
 - ١٧ مسد القردوس فلتبلس طبع دار الكتب العلمية.
 - ١٥٠ الكامل لامن عدي طبع دار آلفكر.
 - ١٩ ٪ العلل المتنافية لامن الجوزي ضع دار الكتب العلمية.
 - ٣٠ . مسرة ابن هشام عبع دار المكنة الترقيعية
 - . 17 . المنتفى لابن الجارود بنرقيم عند الله عمر البارودي طبع دار الجال.
 - العطال العالية لابن حجر برقيم حيب الرحس الأهفائي طع دار المدرية.
 وهناك مراجع ومصادر حليقة أخرى
 - والمراجع اللغوية المعتملة في هذا الممن:
 - القموس المحيط طبع دار مفكر
 - محار الصحاح لعرازي طبع دار الكتاب العوسى.
 - ٣- المعرب للمطرّزي طبع مكتبة أمنامة من زيد. أ
 - إلى الحصياح العنبر للقبومي طبع دار الفكو.

كتب الرجال المعتمدة

- ١ ـ المجرح والتعديل للرازي.
- الكامل في المعقاء الإبن عدي.
 - الضعفاء للعفيلي.
 - المجروحون لابن حبان.
 - ه . ميزان الاعتدال للذهبي.
 - ٦- السان العيران لابن حجر.
- لا منظريب التهذيب لابن حجر.
 العماد والمتروكون لامن الحوزي.

الكتب المتبدة في الحكم مثى الحديث

- ٦٠ نصب الرابة في تحريج أحاديث الهداية للإمام الأحافظ جُمَالُ الدين الزيلعي وحمه الله.
 - الدراية في تذخيص نصب الراية لابن حجر
 - تلحيص الحبير في تخريع الرافعي لاين حجر
 - إلى المناهبة في. الأحاديث الواهبة لابن الحرزي
 - لاب العلل لابن أمي حانم الرتوي.

وغير ذلك من المراجع والمصادر. هذا واقد أسال أن يتقبل خدل هذا إنه خيبر سميع وخيبر مجيب. وأخر دهوانا أن النجد فدرب العالمين، وكنه: عبد الرزاق المهدي.

فمرس الجزء الثالث من داللباب. في شرح الكتاب،

كتاب العنق	· .	كتاب القسمة .	ነነየ
ياب التدبير	۱۳	كنات الإكراد .	۱۷¥
باب الاستبلاد	11	كتاب السير (الحهاد)	141
کتاب الم کا ئب .	11	أوض المثر وأرمى الخراج	140
كناب الرلاء	TT .	إحياه العوات	198
كتاب الجنايات	15 .	الجزية	111
کتاب الدیات، و ما یتحمل بها	٢ ٦.	أسكام المرند	Y-0
الحكفارة .	01	باب أحكام البغاة	T - 9
ياب انشياءة .	0+	كتلف الحطر والإباحة	7 1 5
كتاب العافل	01 .	لبن الحرير ونحوه	111
- كتاب الحدود	PA .	التحلي بالذهب والعصة	TVE
النزناء وحده	ΦΑ .	استعمال أواني الدمب والفضة	TIE
باب عد الشرب	7.0	تعشير المصحماء ومقطاء ولقش	
يب حد القدف .	34	السبحد ورحرفته	710
كتاب السرقة، وحدها .	YŤ	خصاء الأدميء والبهائم	417
أحكام قطاع الطريق	A١	من يقبل شبره وس لا يقبن	Y 1 1
كثاب الأشربة	AY	غظر الرجل إلى المعرأة وغظو النعرأة إنى	
كتاب الصيد والذبائح	AN	الترجل والبعرأة	TIV
كتاب الأضعية	44	الاحتكار، وأحكامه والتسمير	f t .
كناب الأيعان	114	كثاب الرحاءا	114
كتاب الذعوى	171	كتاب الفوائض (الموارمة)	t۳ŧ
كتاب الشهادة	11.	مهني القرائص والحث على تعلمها	1 " {
كتاب الرجوع عن الشهادة	105	باب أقرب العصباب	TA
كتاب أدب لقاضى	lav	باب انححت	Y 2 •

المصادر والمراجع

- ١٠ العياب أرام في تجريح أحادث الهداء للعلامة أرسمي
- 1 الدرايا للجريح أحاديث الهاايا وهو مجاهد للطاب الرابة للملامة الراجحر
 - ٣٠٠ تاملص تحدر في تحريم أحاصك والعي الكامر للعائمة الن حجر
- والما الأصول النبة الصحيح التحري عرفية فؤاد عبد الدقي صحيح حسلم ترقيم فؤاد عبد مالي مس أي داءة لرجيو محي الدين عاد الحجيد بسل السباني على الجراء والمصحة مين البرصدي لوقيد الحيد عالاً ومحمد فؤاد عبد الدائي أوال هرم علاوا موجر السن أن راحم سرجيو فؤاد جيد لبائي من الدائم الرجي الرجيد الشاح مهمهمي فيما وسباء الطياسي عرفيم در الدائر أنسأ أصداد الحيد نفي المراء والصحيح بالبد السن فليهني ومسدرك الحكم ومين الدائر فيضي وعير فقف من المداسم والدائرة والكافرة
 - هاب أأبياها اللغوية أهيدتها فيهاب القانوس متحيط وتحان لصحاح والمعرب
- الدر المراجع الدراء وي الدراء الخبر، معاص عليمة ودي قشما الطول السدعل دنيا العدادي
 ومديا الدروي الإسدعل دنيا العدادي أيضاً والعوائد أدورة مترجم العديم للعلادة تلكوي.

نسال الله السداد وحسن الحمام. و به ولي الموقيق

عبد لرزاق المهدي



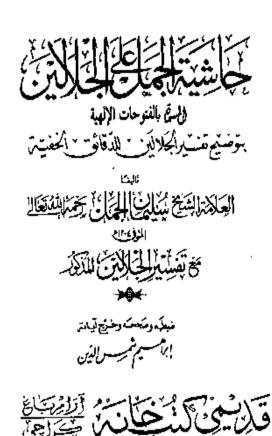


بِلْأَيْمَةُ أَلِجُفَّاطَ أَيْحُدَدِرُ عِنَ لِي رَجِينِ والعَسْقِلانِي المُوفِيَّسَة 200

> ءداسه وتغفيق مصيطفئ عبرالقا درعطا

طَعْمَة مِنْالِلَةَ عَلَىٰ الْحَيْنَة بِعَنْطَالِمُوْلَاتُ وَعَلِيْهِ ذِيبًا لِمُهَادِيبٌ وَبَهِدِيبُ أَنْكَالَتْ

<u>ڡٙڮڽ؈ٛڰڶؙڂڟؙڶٮۜؠؙؙؙؙ</u> مُقَابِّكَ ٱللِّذِيَاعَ بَحَابِقِي



بسبر ألاست في المستفري المشتنى مدارك التنزيل ومقائق التأويل

> للاجَامِ عَبِداللَّهِ نِ أَحِمَّرِن يَحَوُدالنَّسَانِي المَوْلِسَنِهُ ١٧٠م

> > ئىلەدەخ يە آباز دائعادىيە كېشىنچ زگرقا عمدات

<u>قىن يىن كەنتىخاتىن</u> مقابل اللەرباغ بىراچى



الإَمَا لِمُكَا يَعْظُ عَبُداللِّهِ مِنْ مَعْدِ لِتَصْلِ اللَّهِ مِنْ السَّرِفَاعِ 114-14م بالإسماد معاملة من المستقبل المستقبل السَّرِقِينَا السَّرِقَاعِ السَّاءِ المستقبل السَّرِقَاعِ السَّر

> طبقة جَدَيَة بخرَجَة الأَجَادِثِ حَقَيْنَتَ لَوَاجَ تُعَاذِيْنَا وَلَهَيْنَا

خاليدات بع العكي

فوازأحمت مذرمزلي

~₩₩₩₩

قَ<u>لَاثِ مِنْ كَانْ خَتَانَ</u> ثُرُّ مُقَابِّكُ آلِلِمْ يَاعً بُولِعِيْ